نقولا ناصيف

المكتب الثاني
حاكم في الظل





نقولا ناصيف

المكتب الثاني
حاكم في الظل

العنوان المكتب الثاني – حاكم في الظل
اعداد نقولا ناصيف
الموضوع ذاكرات سياسية
الطبعة الأولى كانون الأول ٢٠٠٥
القياس ١٧٠ × ٢٤٠ مم
عدد الصفحات ٦٨٠
الناشر مختارات

ISBN 9953-416-66-4
العنوان الزلقا، شارع ميشال أبو جودة
هاتف ٠٠٩٦١١٨٩٨١٩٤/٥
فاكس ٠٠٩٦١١٨٩٠٣٣٣
ص ب ٦٠٢١٦
بريدال www.mokhtarat.com

تصميم الغلاف إميل منعم

إلــى غســان وزيــاد

عن بعض من تاريخ وطنهما، قلّة تكتب عنه.
لئلا ينسيانه وهما يعيشان حاضرًا غامضًا.

مقدّمة

وحدها المصادفة جعلت صدور هذا الكتاب يتزامن مع التغيير الكبير الذي طرأ على الحياة السياسية في لبنان، أيّ ما عُدّ انقلابًا على «النظام الأمني» الذي قبض خمسة عشر عامًا على الديموقراطية اللبنانية. وهذا الكتاب، «المكتب الثاني، حاكم في الظل»، يتحدّث بدوره عن «نظام أمني» شارك في حكم لبنان قرابة أربعة عقود، ولكنّه كان من صنع السلطة اللبنانية وحدها، وكان رجاله يستمدّون شرعيتهم من السلطة نفسها.

كلّ استخبارات تمسي نظامًا أمنيًا متى خرجت أو دُعيت إلى أن تخرج من عقالها. وكلّ استخبارات لا تكتسب هيبتها بمقدرتها على التهديد والتهويل والترويع والنزق والابتزاز إلاّ عندما تخرج عن القوانين التي ترعى صلاحياتها. بسبب ذلك قيل إن الاستخبارات تخطّط في النهار وتنفّذ في الليل. ولا يعني ذلك سوى أنّها تعوّل على المعلومات والمفاجأة وتوجيه الضربة غير المحسوبة.

ولأنّ كلّ نظام أمني أيضًا هو ابن شرعية تطلقه، فإنّ هذه تبرّر له أحيانًا أن يكون موبوءًا، ملطخ السمعة، جائرًا واستفزازيًا باسم دفاعه عن المصلحة العليا للنظام من أجل حمايته من أيّ تهديد. أيّ وسيلة تحتم الدفاع عن الأمن القومي. إنّه فحسب القيم التي لا سلالم لها. ولا أبواب تُغلق دونه وإن تكن تدفع إلى التدخّل في معظم نشاطات الحياة السياسية والوطنية. وليس بالضرورة كلّ الذين يخرجون من دائرته، من الشهرة والسطوة والضوء إلى الظلّ والعزلة والاحتجاب، يكونون على الصورة التي اقتضى الاحتراف والمهنة إدارة هذه اللعبة.

وعلى غرار ما كان يقال ولا يزال عن «النظام الأمني» الذي صنع في التسعينات من القرن الماضي واستمرّ إلى هذه السنة، قيل الكثير أيضًا عن الشعبة الثانية اللبنانية، الذائعة الصيت بعبارة «المكتب الثاني»، وقيل عن رجالها على مرّ العهود إنّهم «الشباب» و«الأشباح» و«الازدواجية». كان هؤلاء يديرون استخبارات لم تمتهن القتل والاغتيال، ولم تكن مرة دموية في إدارة لعبتها، ولم تجد وظيفتها إلاّ أن تكون جزءًا من أسلحة السلطة في التغلغل في الإدارة والمجتمع والمؤسّسات. ولم يكن الأمن القومي يعني إلاّ هذا الهدف. ولذا كان لبنان بلا أسرار كبيرة، غمرته الطموحات والثرثرة السياسية. وربما بسبب ذلك استخفت بجاريها، سوريا وإسرائيل، الكثيري التطفّل في النفاذ إلى داخل الوطن الصغير، واستخفت بالدور الفلسطيني المتنامي، فأخفقت في تداركه متأخرة.

ما يريد أن يقوله هذا الكتاب عن حقبة امتدّت من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٢، هو الآتي:

أولاً - ثمّة رجال عاشوا في الظلّ وكانوا رجال حكم لبنان لسنوات خلت. اتخذوا خيارات السلطة وقراراتها وأداروا آلة الحكم وأوحوا في بعض محطات أنّ السياسيين هم واجهة الحدث. كانت تلك حال أنطون سعد مع الرئيس فؤاد شهاب، وغابي لحود مع الرئيس شارل حلو، وجوني عبده

مع الرئيس الياس سركيس. كان عليهم أن ينقادوا في خيارات الرئيس فيمنحونها ما لا تتطلبه أحيانًا، وكان عليهم كذلك أن يحملوا الرئيس على أن ينقاد إلى خياراتهم هم.

ثانيًا - يتوخى الكتاب إجراء قراءة مختلفة لحقبة سياسية طويلة خَبِرَ لبنان تطوّراتها وتقلباتها وأخطارها، وكتب كثيرون، من صانعيها أو على هامش هؤلاء، في الأحداث نفسها وأخضعوها لقراءة تبرّر تحليلها. تاليًا إنّ الكتاب إذ يكتب سيرة أربعة هم أنطون سعد وغابي لحود وجول البستاني وجوني عبده كانوا على رأس الاستخبارات العسكرية، يحاول أيضًا كشف جوانب من حقائق وقرارات صنعها هؤلاء ورجالهم ببزاتهم الكاكية، عندما قادوا لبنان إلى خيارات ناجحة وأخرى خاسرة ومكلفة. يروي قصتهم ورجالهم ومن حولهم السياسيون. ولكنّها قراءتهم هم. الذين لزم بعضهم الصمت احتجاجًا وانكفاء لئلا يتذكر، والذين خبأ بعضهم الآخر فيه ارتكاباتهم.

كلّ من الرجال الأربعة أصحاب سيرة «المكتب الثاني»، بتفاوت ملحوظ تبعًا للمرحلة، كان صاحب مشروع سياسي بمقدار ما كان ضابطًا معنيًا بالأمن والاستخبار وجمع المعلومات ووضع تحليل سياسي وأمني لها يمهّد لاتخاذ القرار في شأنها.

ثالثًا - يرسم ملامح علاقة طويلة بين الاستخبارات العسكرية اللبنانية والسورية غلبت عليها الشكوك والريبة والحذر والعجز، وظلّت جزءًا من نزاع مفتوح على مرّ العلاقات اللبنانية - السورية بسبب سوء تفاهم تاريخي وجغرافي واقتصادي وسياسي لم ينكفئ في الخمسينات والستينات والسبعينات. وعقدًا بعد آخر كان يثقل عليها انهيار الثقة ما خلا محطات نادرة.

وعلى امتداد سيرة الجهازين في البلدين كان ثمّة ما يحمل الاستخبارات العسكرية السورية على مطالبة نظيرتها بثمن الاستقرار السياسي والأمني في الداخل اللبناني. كانت سوريا دائمًا في حاجة إلى ذرائع، حدودية واقتصادية في الخمسينات، وسياسية اقترنت بلجوء معارضين سوريين إلى لبنان وبمآخذ على الصحف اللبنانية في الستينات، وفلسطينية في السبعينات، من أجل أن تصل ذات يوم إلى ٣١ أيار ١٩٧٦. تاريخ دخول الجيش السوري إلى لبنان توطئة لدمج التأثير السياسي بالحضور العسكري. ومن ثمّ الخوض في إدارة الحياة السياسية في هذا البلد. تلك الذرائع أسهبت في إبرازها محاضر اجتماعات جهازي الاستخبارات العسكرية في البلدين الواردة في هذا الكتاب.

رابعًا - يعوّل الكتاب على مقابلات شخصية مع رجال الحقب الأربع، وعلى وثائق عسكرية ومحاضر إجتماعات من شأنها أن تحدّد ليس دور هؤلاء وتأثيرهم في إدارة السلطة آنذاك، وإنّما كذلك كتابة سيرة الاستخبارات العسكرية اللبنانية. ولم تكن هذه السيرة لتكتب من دون تعاون هؤلاء الضبّاط كبرت أدوارهم أم صغرت، ومن دون الذين رغبوا في عدم الإفصاح عن أسمائهم، ومن دون مؤازرتهم على الاطلاع على محفوظاتهم وأوراقهم ومفكراتهم ومذكراتهم الشخصية.

إلى هؤلاء جميعًا، وإلى ذكرى أربعة غابوا هم العماد إميل بستاني والعماد اسكندر غانم والمقدّم كمال عبدالملك والرائد جوزف كيلاني، الشكر والامتنان والتحية.

نقولا ناصيف

الفصل الأول

التأسيس

عُرف جهاز الاستخبارات العسكرية اللبنانية على مرّ حقباته بتسميتين: الأولى الشعبة الثانية عام ١٩٤٥ كإحدى شُعَب أركان الجيش، والأخرى مديرية المخابرات منذ عام ١٩٧٩ مع تحوّل الشُعَب، وكانت قد أضحت خمسًا، مديريات بالصلاحيات نفسها. لكنّ التسمية التي رافقت الجهاز تاريخيًا هي «المكتب الثاني». عبارة شاعت لسنوات طويلة منذ القرن التاسع عشر. في لبنان اكتسبت مغازي وأدوارًا ومهمّات إضافية في الستينات في المرحلة الشهابية كلّما جيء على ذكر الاستخبارات العسكرية.

مصدر تسمية «المكتب الثاني» فرنسي مذ عُرِف جهاز الاستخبارات في قيادة أركان الجيش الفرنسي بـ«Deuxième bureau». واعتمدت في قطاعات مختلفة في التراتبية العسكرية في قيادات الأركان العامة ومجموعات جيوش. واختُصِرت في بعض الأحيان بحرفين هما «2B» أو بـ«B2». وما لبث «المكتب الثاني» الفرنسي أن فرض نفسه بعد الحرب العالمية الثانية مع تبنّي هذا النموذج في تنظيم قيادة الأركان[١].

ابتكرت العبارة بعد عقد من انهزام فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ لمنح قيادة الأركان جهازًا يتولى جمع المعلومات ومكافحة التجسّس. لكنّه استمد مبادئه من التنظيم العسكري الذي كان يتبعه الجيش البروسي. وعوّل آنذاك، إلى الاستخبار ومكافحة التجسّس، على الطوبوغرافيا وابتكار الشيفرة وفك رموزها المستخدمة في البرقيات ذات المحتوى السياسي[٢].

كانت مهمّة «المكتب الثاني» في قيادة الأركان المشاركة في اتخاذ القرار والعمل على توجيه أوامر العمليات، وكان يُكلّف معالجة كلّ ما يتعلّق بالاستخبار عن العدو والتقويم المستمر لقوّاته المنتشرة وإمكاناته. فعمل على جمع المعلومات المتوافرة بالملاحظة والاستكشاف الأرضي والجوّي ورصد الاتصالات اللاسلكية ودرس الوثائق والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من العدو وإفادات السجناء والمخبرين[٣]. تكمن السمة السياسية الرئيسية لوظيفة الاستخبار في أنّه جزء من المصالح الحيوية للدولة ويشارك في حمايتها وضمان وحدتها. بات البحث عن المعلومات في صلب مفهوم الأمن وأهدافه سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا.

---

١. منذ عام ١٩١٨ سُمّيت الاستخبارات العسكرية في الجيش الأميركي بـ«G2» و«S2»، ومنذ عام ١٩٥٦ في الجيش الألماني «Fus 2».

("Guide de l'espionnage et du contre-espionnage", Geoffroy D'Aumale et Jean- Pierre Faure, le Cherche Midi éditeur, 1998, p 41).

٢. المصدر السابق.

٣. «المخبر» (informateur) صفة ملازمة لـ«العميل» (agent). وغالبًا ما عوّل التمييز بينهما على أنّ المخبر استخدمه جهاز استخبارات بلاده لجمع معلومات عمّا يجري داخلها، والعميل جندته دولة عدوة للعمل ضدّ مصالح بلاده وأمنها بتزويده الدولة العدوة معلومات حساسة وخطيرة عنها، وكلاهما يتقاضيان أجرًا.

أمّا التعريف العام لكل منهما فهو أنّه: شخص يُستخدَم في جهاز استخبارات أو جهاز أمن للحصول على معلومات أو المساعدة في الحصول عليها، وتتصل بحاجة الاستخبارات أو مكافحة التجسّس.

في بعض الأحاديث اللبنانية[1] أنّ دخول الاستخبارات الفرنسية إلى لبنان يعود إلى عام ١٨٦٠، في خضم الحرب الأهلية المارونية – الدرزية، مع وصول جنرال فرنسي إلى جبل لبنان هو دوبول في مهمّة لوقف الفتنة. وقتذاك رافقه جهاز سرّي فرنسي عمل رجاله على تحريض سكان جبل لبنان على السلطنة العثمانية، تارة بقيام رجال الجنرال الفرنسي بأعمال عنف، وطورًا بجمع معلومات عن متعاونين مع السلطنة وكشفهم وقتلهم على نحو ما وقع في بلدة الناعمة. وعلى امتداد سنة من وجوده ورجاله في جبل لبنان، نجح دوبول في بناء خلايا صغيرة متعاونة سرًّا في عدد من قرى جبل لبنان.

استعادت فرنسا الدور نفسه عام ١٩١٦ عندما عمدت إلى تنظيم خلايا لبنانية جديدة تابعة لاستخباراتها، فأوفدت إلى جزيرة إرواد المتاخمة للساحلين اللبناني والسوري ضابطًا كورسيكيا هو دوروان الذي اتصل ببحارة الجزيرة الصغيرة وأقام بينهم ساعيًا إلى جمع معلومات عن السفن المتنقلة بين بيروت وطرابلس واللاذقية في نطاق مهمّة سلفه دوبول: تعزيز نقمة السكان اللبنانيين والسوريين وتحريضهم على السلطنة العثمانية. اجتذب مخبرين إليه كانوا يزوّدونه من مناطق لبنانية معلومات يحتاج إلبها. بعد أشهر انتقل نشاط الاستخبارات الفرنسية إلى بيروت واتخذت منها مقرًّا لها عملت من خلاله الخلايا الصغيرة الموزعة في سائر مناطق جبل لبنان.

مع بدء الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا عام ١٩١٩ أتى الجنرال هنري غورو برجال استخبارات فرنسيين على رأسهم الكولونيل ريشار المعروف بثقافته وحزمه، فاستعان بدوره بمتعاونين لبنانيين. بعد خلافة الجنرال مكسيم ويغان هنري غورو عام ١٩٢٣ ترأس الاستخبارات الفرنسية العاملة في لبنان الكولونيل رفاييل الذي اضطلع بدور رديف للجيش الفرنسي في هذا البلد في فرض الأمن والاستقرار بجمع المعلومات وتجنيد مخبرين. كان قد أنشأ جهازين للاستخبارات لمهمّة واحدة تقريبًا لـ«المكتب الثاني» الفرنسي في لبنان، عاملاً على نشر رجالهما في المناطق اللبنانية الواقعة تحت سلطة الانتداب الفرنسي: أحدهما كان يتعاون مع السياسيين والعائلات والشخصيات الدينية والاجتماعية والتجار النافذين، والآخر مع قبضايات الأحياء وسائر السكان.

ومع مجيء الجنرال موريس ساراي عام ١٩٢٤، آخر حاكم عسكري فرنسي على لبنان وسوريا، استمرّ دور «المكتب الثاني» الفرنسي إلى أن تولى السلطة مفوّضون من الديبلوماسيين الفرنسيين الكبار. مع كلّ منهم كان يأتي قائد للجيش الفرنسي في لبنان. فكان أن تطوّرت مهمّة «المكتب الثاني» الفرنسي: يجمع معلومات عسكرية وسياسية ويضعها في ملفين، واحد للمفوّض السامي وآخر لقائد الجيش. مذذاك بدأ تدخّله في السياسة اللبنانية معوّلاً على تنظيم الفروع: فرع الإكليروس، فرع السياسيين والأحزاب، فرع الأفراد، فرع أمن الجيش.

كان على القومندان شارل ديغول، مذ عُيّن عام ١٩٢٨ رئيسًا لفرع «المكتب الثاني» الفرنسي لدى وصوله إلى القامشلي في محافظة الجزيرة في سوريا، إعادة النظر في دور الاستخبارات العسكرية الفرنسية العاملة في لبنان وسوريا، آخذًا بالرأي القائل إنّ «المكتب الثاني» ينبغي ألاّ يكون أكثر من قنديل لشعبة العمليات في الجيش لا جهازًا تنفيذيًا له تفاديًا لسيطرته على أركان الجيش وقيادته. فاهتم بحصر دور «المكتب الثاني» في نطاق الاستعلام وجمع معلومات[2].

١. ذكريات لأنطون سعد في حلقات نشرتها «الصياد»، ١٧ نيسان ١٩٧٥.
٢. المصدر نفسه، ٢٥ نيسان ١٩٧٥.

كما في لبنان، سرى القياس الفرنسي في سوريا فشاعت تسمية «المكتب الثاني» على امتداد حقبات الحكم والصراع على السلطة والانقلابات فيها، واقترن بدوره بأسماء ضبّاط سوريين. وقد وضع النموذج الفرنسي، منذ الأربعينات خصوصًا، الاستخبارات العسكرية في عهدة «المكتب الثاني» والأمن الداخلي في عهدة الأمن العام.



١



٣

٢



٤

٥

١. النقيب إميل بستاني يتقدّم طلاّب دورة في مدرسة مسك الدفاتر في وزارة الدفاع.
٢. الملازم أول الياس الحسواني (الأول من اليمين) في الشعبة الثانية (١٩٤٩ - ١٩٥٢).
٣. الملازم أول الياس الحسواني.
٤. النقيب أنطون عرقتي (١٩٥٢).
٥. النقيب إميل بستاني مؤسّس الشعبة الثانية (١٩٤٥ - ١٩٤٩).

إميل بستاني

عام ١٩٤٥، مع وضع أسس الجيش اللبناني، بدأ تنظيم الاستخبارات العسكرية بعدما كانت الشعبة الثانية الفرنسية أخلت مركزها في بئر حسن. أحرقت الأوراق والمستندات وأبقت على طاولات وكراس وخزائن خالية من وثائق ذات أهمية. لم يكن في قيادة الأركان اللبنانية وثيقة ولا مراجع ضرورية تساعد في تأسيس الجهاز.

في الأول من تشرين الأول ١٩٤٥ عَهَدَ قائد الجيش الزعيم فؤاد شهاب إلى النقيب إميل بستاني في منصب مستحدث لجهاز غير موجود هو الاستخبارات العسكرية سُمّي «المكتب الثاني» وتنظيمه ووضعه موضع التنفيذ، وعيّن النقيب حماد داود رئيسًا للشعبة الأولى خلفًا لإميل بستاني الذي ترأسها منذ الأول من آب ١٩٤٥.

بداية وجد إميل بستاني أنّ عليه، بناء على تعليمات قائد الجيش، استعجال تنظيم الشعبة الثانية. فلاحظ أنّ مهمّاتها تستند إلى مبدأين تقليديين معتمدين في أجهزة أمن مماثلة:

«١. جمع المعلومات الضرورية لأمن الجيش والبلاد بوسائل مختلفة بشرية ومادية: عملاء ومتطوّعين، تسريبات، تقارير هيئات ذات صفة، تنصّت، منشورات سرّية، مراقبة، تجسّس، إعلام، ثرثرة، صحافة، تبادل بين الهيئات وأجهزة الاستخبارات، تحقيقات، ووسائل علمية حديثة وغيرها.

٢. جمع المعلومات التي تكون قد توافرت من هذه المصادر كلّها وتصنيفها وتشريحها وتحليلها وإجراء تقاطع لها والتعليق عليها وتحديد نسبة الدقة فيها. وأخيرًا قبل إرسالها إلى الرؤساء التراتبيين والسلطات المختصة ختمها برأي المسؤولين عن جهاز الأمن. وينبغي إعطاء الرئيس صورة كاملة وحقيقية قدر الإمكان عن نيات العدو وخططه التخريبية»[1].

عهد إميل بستاني أيضًا لـ«المكتب الثاني» في مهمّات أخرى لا تقل أهمية عن تلك:

«أ- في المجال الخارجي: مكافحة التجسّس المعادي بتجسّس مضاد، مكافحة الخطط التخريبية للعدو، مكافحة منشورات التضليل التي يتوسلها العدو، مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات والمواد المحظرة التي من شأنها تهديد الأمن العام وصحة المواطن.

ب- في المجال الداخلي: مراقبة متشدّدة للخطط الثورية التخريبية حزبية كانت أم عقائدية، استباق التضليل، الشغب، التمرّد، الانقلابات، أعمال الفوضى، التظاهرات العدائية

١. مذكرات شخصية غير منشورة للعماد إميل بستاني.

والخطيرة، الغارات الإجرامية، اللصوصية، النهب، التهريب، المخدرات، كلّ الأساليب التي تهدّد بالانحراف أو الإساءة إلى أخلاق المواطن.

جـ- في المجال العسكري الداخلي: للمكتب الثاني مهمّة مقدّسة في هذا الإطار هي الدفاع عن معنويات الجيش والروح العسكرية والوطنية لأفراده، مراقبة المنشورات والشائعات والدعايات المضرّة التي يمكن أن تشكّل عامل فساد وانحراف وهبوط في معنويات العسكري والأعلى منه رتبة»[1].

عندما بدأ إميل بستاني تأسيس الشعبة الثانية لاحظ أنّ أيًّا من الضبّاط اللبنانيين لم يكن قد تلقى تدريبًا على الجهاز. فاقترح الاستعانة بقيادة الأركان الفرنسية للاطلاع على محفوظاتها في ذلك أو لإعداد ضبّاط في «المكتب الثاني» الفرنسي. تبنّى فؤاد شهاب الاقتراح وكلّفه توجيه طلب خطي إلى رئيس قيادة الأركان الفرنسية - السورية - اللبنانية الكولونيل ڤيرمولين (Vermeulen) للموافقة على قبوله للتدرّب على المعلومات لدى الاستخبارات العسكرية الفرنسية. وافقت قيادة الأركان فكان أن تلقى رئيس الشعبة الثانية اللبنانية من رئيس «المكتب الثاني» الفرنسي الكومندان ميشيلو (Michelot) الذي جمعته به معرفة سابقة عندما كانا في فرقة عسكرية فرنسية دروسًا وتدريبات على المبادئ الضرورية لمهمّته.

في اليومين الأولين لهما معًا لاحظ الضابط اللبناني أنّ نظيره الفرنسي كان يسرف في الحديث عن إنجازاته الشخصية ومواهبه في تعقّب مهرّبي المخدرات عند الحدود اللبنانية - السورية واعتقالهم، وشعر أنّه امتلأ من بطولاته البوليسية من غير أن يكون قد أفاد منه في مسائل جوهرية في تنظيم «المكتب الثاني» اللبناني.

كان عليه إذ ذاك أن يشكر ميشيلو وينصرف إلى تأمل لاستنباط «الطريقة الأكثر مهارة واستجابة لتأسيس هذا الجهاز الحساس الذي كان يفتقر إلى تأهيل ومفاهيم مسبقة»[2]. كان عليه التعويل على ما اعتبره القماشة الأساسية التي هي عمله الشخصي لترسيخ المبادئ التقليدية السائدة عن أعمال الاستخبارات العسكرية.

في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥، بعد شهر على تعيينه، كانت الشعبة الثانية جاهزة للعمل برئاسة النقيب إميل بستاني الذي لم يكن رئيسها الأول فحسب، وإنّما أيضًا، منذ الأول من تشرين الأول، أول نائب لرئيس الأركان، وأول رئيس للشعبة الأولى في جيش وطني فتي كان قد ساهم في التنظيم العام لقيادته وإدارته وقطاعاته.

حدّد إميل بستاني مهمّة الاستخبارات العسكرية في نطاق الدفاع عن الجيش والدولة والبلاد بجملتين لحظهما لهذه المهمّة، هي أنّ على الشعبة الثانية «الدفاع عن وجود الأمة ضدّ روح الشرّ (L'esprit du mal)، والدفاع عن معنويات الجندي ضدّ مرض الفكر (Le mal de l'esprit)»[3]. مُنح فورًا سبعة آلاف ليرة لبنانية من موازنة وزارة الدفاع لضمان سير عملها.

بالتزامن مع بناء صداقات سياسية واجتماعية، ولدى العائلات النافذة في حينه، جنّد إميل بستاني ثلاثة مخبرين مدنيين، وكلّف عددًا من العسكريين مساعدته على تحقيق هدفين: مراقبة الأفراد الذين يمكن أن يضمروا شرًّا للجيش والعمل على منع سرقة أعتدته وتبديد أمواله، ومنع

١. المصدر السابق.
٢. المصدر السابق.
٣. المصدر السابق.

أفراد من الأحزاب من التسلّل إلى الجيش بحجة التطوّع[1]. فبدأ مخبرو الشعبة الثانية يراقبون نشاطات الأحزاب وخصوصًا الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الإجتماعي. وكان إميل بستاني يرفع تقاريرهم بعد المراجعة والتدقيق إلى قائد الجيش الذي كان يرتئي مدى ضرورة اطلاع رئيس الجمهورية عليها. آنذاك عُرِف النقيب إميل بستاني بصفته العسكرية أكثر منه رئيسًا للشعبة الثانية التي كانت مجرّدة من أيّ دور وصلاحية وعديمة التأثير داخل الجيش ومجهولة تمامًا في أوساط السياسيين. لم يكن الناس قد عرفوا أيضًا بوجود مخبرين لديه. إلاّ أنّه اصطدم بمشكلة عدم توافر اعتمادات مالية كافية لنمو الجهاز المستحدث في ظلّ عدم حماسة قائد الجيش والسلطات اللبنانية لتعزيز نشاطه وتوسيع نطاقه، إلى أن ترك إميل بستاني منصبه بعدما قرّر فؤاد شهاب إنشاء قيادة سلاح الجوّ، فَعَهَد إليه أيضًا في ١٣ أيار ١٩٤٩ في هذه المهمّة بحكم خبرته الإدارية والتنظيمية. في الأول من حزيران وُلِدَ سلاح الطيران في قاعدة رياق الجوّية، وفي الأول من تموز عُيّن إميل بستاني أول قائد له بعدما رقّي إلى مقدّم.

كان مقرّ الشعبة الثانية في مبنى وزارة الدفاع قرب المتحف الوطني. بناء قديم تركه الأتراك بعد جلائهم عن لبنان لدى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

أمّا أسباب اختيار فؤاد شهاب لإميل بستاني، فبعضها شخصي يعود إلى أنّ بيتي والديهما كانا متجاورين تفصل بينهما سكة حديد. لم يكونا في عمر واحد: فؤاد شهاب من مواليد غزير عام ١٩٠٢، وإميل بستاني من مواليد جونيه عام ١٩٠٩. درسا معًا صغيرين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في مدرسة الأخوة المريميين في جونيه، ولكن من غير أن يجتمعا في صف واحد، ولا كانا رفاق لعب ولهو. كانا يلتقيان في الطريق إلى المدرسة عند خط السكة. في إحدى سنوات الحرب، وبعد إغلاق المدارس، عزم الخوري لويس الخازن على استحداث صف لبعض التلاميذ بلغ عددهم ٤٠ ولدًا قرب المرفأ وكانا من بينهم. فانضمّا إليه وفريد شقيق فؤاد شهاب الذي كان رفيقًا لإميل بستاني. جلس فريد شهاب بجنب إميل بستاني وأخوه فؤاد في مقعد أمامي. في هذا الصف الذي اقتصر معلموه على الخوري لويس الخازن همس فريد شهاب ذات يوم في أذن إميل بستاني وهو يشير إلى شقيقه: «هل تراه؟ سيعدمه الأتراك يومًا ما لأنّه يحب الفرنسيين ويحكي معهم»[2].

لم يجتمعا في المدرسة الحربية في دمشق بسبب فارق السنّ بينهما: دخل إليها فؤاد شهاب في ١٢ كانون الأول ١٩٢١ وإميل بستاني في ١٤ أيلول ١٩٣١. بعد تخرجهما التقيا مجدّدًا في جونيه. تقدّم الأول الثاني في الرتبة العسكرية.

في الأول من أيلول ١٩٣٣ تخرّج إميل بستاني برتبة ملازم طليع دورته.

منذ استحداثها لم يكن ثمّة تشديد على أهمية الشعبة الثانية، ولم يتعدّ دورها تأكيد أحد مظاهر السيادة الوطنية للدولة المستقلة من خلال سيطرتها المباشرة على أمنها ومراقبته. اكتفي بإعطائها موازنة ضئيلة كون الاستخبار كان لا يزال، قبل جلاء الجيش الفرنسي عن لبنان عام ١٩٤٦، منوطًا بالشعبة الثانية الفرنسية. وقد أضحت هذه مرجعًا فعليًا للشعبة الثانية اللبنانية. كان جزء أساسي من مهمّتها تزويد الشعبة الفرنسية المعلومات التي تطلبها حتى تتخذ في ضوئها القرارات والإجراءات والملاحقات المناسبة. لكنّ الإطار الشكلي لمهمّة الشعبة اللبنانية كان

١. ذكريات لأنطون سعد في حلقات نشرتها «الصياد»، ٢٢ أيار ١٩٧٥.
٢. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.

«استقصاء المعلومات المضرّة بأمن البلاد وكشف المهرّبين والمجرمين والذين يتصلون بالأعداء»[1].

زرع إميل بستاني مخبرين في دوائر في الدولة راح عددهم يتزايد بمرور الوقت إلى أن قارب ٦٠ مخبرًا كانوا يعملون بسرّية كون المخبر العسكري يُفتضَح أمره سريعًا. أراد من جمع المعلومات الاحتكاك بالموظفين والمواطنين لتسقط الأخبار ذات الصلة بسلامة الدولة واستقرارها سواء كانت أمنية أو سياسية أو إدارية. وكان المخبرون يتقاضون بدل تنقلاتهم واتصالاتهم ونشاطاتهم.

بلغ راتب رئيس الشعبة الثانية آنذاك ٨٠ ليرة لبنانية. أمّا شبكة المخبرين التي غالبًا ما تألفت من خلية من ثلاثة أو أربعة أشخاص، فكانت تمر بضبّاط وبعض مساعديهم من الرتباء يضطلعون بدور الوسيط. يتصل المخبر بالضابط أو بمساعده ويسلّمه المعلومات التي في حوزته شفويًا أو في تقرير مكتوب، إذا كانت ثمّة حاجة إلى تأكيد سرّية المعلومات ودقتها أو إيراد تفاصيل متشعبة فيها. فيرفعها الضبّاط بعد مراجعتها والتدقيق فيها إلى رئيس الشعبة الثانية الذي يقرّر في ضوء تقويمه لها إحالتها على قائد الجيش كاملة أو ملخصة أو الاحتفاظ بها في أدراجه. وكان الرتباء الوسطاء مسؤولين مباشرة عن المخبرين وفق تقسيم توزعهم الجغرافي على المناطق. وسعيًا إلى إحاطة مهمّتهم بسرّية، كان المخبرون يجتمعون في مكان بعيد من مقرّ وزارة الدفاع يلاقيهم إليه دوريًا الضبّاط والرتباء المعنيون ويطلعون على أعمالهم.

---

١. المصدر السابق.

الياس الحسواني

عام ١٩٤٩ خلف الملازم أول الياس الحسواني المقدّم إميل بستاني في رئاسة الشعبة الثانية، وظلّ في منصبه حتى عام ١٩٥٢. كان معاونًا له منذ الأول من كانون الثاني ١٩٤٦. أتى إلى المنصب من الدرك عام ١٩٤٨ بتزكية من صديقه النقيب عبدالقادر شهاب مرافق رئيس الجمهورية بشارة الخوري. ولكنّه أُقيل منه بوشاية ذات طابع إداري تبيّن في ما بعد لفؤاد شهاب أنّ مصدرها مدير الأمن العام فريد شهاب الذي كانت قد جمعته بالياس الحسواني علاقة متوترة غير ظاهرة، بعض جوانبها تسابقهما على الصلاحيات والتنافس في جمع المعلومات عن التجسّس ومراقبة الوضع الداخلي.

من مواليد ١٦ تشرين الثاني ١٩١٥، تطوّع في الجيش الفرنسي في مرسيليا في ٢١ تشرين الأول ١٩٣٦. بعد ترقيته إلى عريف ثمّ إلى رقيب عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ دخل المدرسة الحربية في ٤ أيار ١٩٣٩ في سان ميكسان في فرنسا. عاد إلى لبنان عام ١٩٤٠. في ١٦ أيلول ١٩٤١ انخرط في الدرك اللبناني الذي كان يقوده الانتداب الفرنسي. دخل المدرسة الحربية في حمص في الأول من كانون الأول ١٩٤٢ وتخرّج فيها طليع دورته في الأول من كانون الأول ١٩٤٤، والتحق على الأثر بالدرك اللبناني بقيادة الزعيم سليمان نوفل، ثمّ عُيّن في الأول من تموز ١٩٤٥ ضابط أركان مكلّفًا الاستخبارات العسكرية في الدرك. فُصِل إلى الجيش في الأول من تموز ١٩٤٦ وعيّن برتبة ملازم في أركان حرب الجيش في الشعبة الثانية، ثمّ رئيسًا للشعبة الثانية في الأول من أيلول ١٩٤٩ بعدما كان رُقّع إلى رتبة ملازم أول عام ١٩٤٧.

على طرف نقيض من فريد شهاب المحنك والواسع الحيلة، كان الياس الحسواني سريع الإنفعال، وديعًا ومثقفًا. لم يكن فريد شهاب وحده الضالع في تلك الوشاية. اكتشف قائد الجيش في وقت متأخر ضلوع رئيس الأركان الزعيم توفيق سالم فيها، وقد جمعته بفريد شهاب صداقة متينة وكره مشترك لرئيس الشعبة الثانية. كان من مسؤولياته مراقبة إلتزامات كان يتقدّم بها متعهدون لتأمين سلع للجيش. قالت الوشاية إنّ صداقة ربطت الياس الحسواني بمتعهد بيع لحوم للجيش كان مقرّه في فرن الشباك، وإنّه حصل منه على رشوة. بلغت الوشاية إلى قائد الجيش الذي رفض تصديقها ما دامت منسوبة إلى «يُقال إنّ...». طالب ببراهين وقال إنّه إذا تأكد له ذلك أحال الياس الحسواني على المحكمة العسكرية وطرده من الجيش.

قال أيضًا: «كلّ ما تقولونه صحيح. وقد يكون كلّ ما يقوله هو خطأ. ولكنّني أريد براهين. لا أريد شهودًا بل إثباتات»[1].

كانت قد تردّدت كذلك رواية أخرى اتهم فيها الياس الحسواني بتهريب يهود لبنانيين إلى فلسطين عبر وادي التيم – حرمون المتاخمة للحدود اللبنانية – السورية. وقد نقلت الشعبة الثانية السورية الشكوى إلى نظيرتها اللبنانية[2]. قيل أيضًا إنّ أحد معاونيه في الشعبة الثانية هو الياس سعادة أبلغ إلى رئيس الأركان أنّ الياس الحسواني تقاضى ما يوازي ٣٠ ألف ليرة لبنانية من شخصيات يهودية بغية تسهيله تهريب يهود[3].

بعد سنوات بلغ إلى فؤاد شهاب، وكان قد أصبح رئيسًا للجمهورية، أنّ الرئيس السابق للأركان الزعيم توفيق سالم يرقد على سرير الموت في المستشفى. على جاري ما درج عليه في قيادة الجيش عندما كان يعود ضبّاطًا كبارًا مرضى، زاره واطمأن إليه. وكان مرافقه الملازم أول فرنسوا جينادري قد قصد بدوره المستشفى بناءً على طلب الضابط الكبير المحتضر الذي كان خضع لجراحة غير ناجحة وبات ينتظر قدره.

في غرفته أسرّ توفيق سالم إلى مرافق رئيس الجمهورية أنّ الأخبار التي نسبت إلى الياس الحسواني وتسبّبت بإبعاده عن الشعبة الثانية كانت كاذبة وملفقة. ورغب إليه في كشف هذا السرّ للرئيس حتى يموت «مرتاح الضمير». قال له أيضًا إنّ مصدرها «الأمن العام»، في اتهام صريح لفريد شهاب، ولكن من دون أن يذكره بالاسم مؤكدًا أنّه اكتشف «هذا الخطأ متأخرًا». وأمل في أن يغفر له الياس الحسواني هذه الإساءة. بعد وفاته أعلم فرنسوا جينادري رئيس الجمهورية بالسرّ.

كان ردّ الرئيس وقد أطرق لحظات أنّ «العدالة قد تمّت»[4].

لم يُسرّح الياس حسواني من الجيش بل قرّر الاستقالة. تقدّم بها تكرارًا ورفضها قائد الجيش إلى أن نُقِل في كانون الثاني عام ١٩٥٢ من رئاسة الشعبة الثانية وعُيِّن قائدًا للسرية الثالثة في الفوج الثالث للقناصة في بيروت بقيادة العقيد جميل الحسامي، ثمّ أُلحِق بدورة عسكرية كقائد سرية في الأول من شباط ١٩٥٢ تمهيدًا لترقيته إلى رتبة نقيب. بعد انتهاء الدورة لسنة واحدة، تقدّم باستقالة برّرها بدوافع صحية نتيجة إصابته في أثناء الحرب العالمية الثانية في حزيران ١٩٤٠، وكان في عداد فرقة عسكرية فرنسية أسرها الجيش الألماني لدى احتلاله فرنسا، ثمّ تذرّع بإصابة في رجله اليمنى من جرّاء سقطة عن حصان.

في الأول من نيسان ١٩٥٣ ترك الجيش قبل استحقاقه الرتبة الجديدة. في السنوات التالية انقطع كليًّا عن المؤسّسة العسكرية بما في ذلك الضبّاط رفاق دفعته. لم يكن نادمًا، إلاّ أنّ شعورًا موجعًا

١. مقابلة خاصة مع العميد فرنسوا جينادري.
٢. مقابلة حاصة مع النقيب شوقي خيرالله.
وبحسب العميد فرنسوا جينادري فإنّ الضابط اللبناني الذي طُرِد من الجيش بتهمة تهريب يهود من لبنان إلى إسرائيل عام ١٩٤٩ هو جوزف حرب. وكان اعتقل وأُحيل على المجلس التأديبي وسُرّح، وعمل في وقت لاحق مدرّسًا (مقابلة خاصة).
٣. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٤. مقابلة خاصة مع العميد فرنسوا جينادري.

خامره بأنّه لم يُنصَف حرّضه على البحث عن حياة مهنية جديدة[1]. ساءه أيضًا إخضاع فريد شهاب هاتفه للتنصّت بعد مغادرته الجيش.

وعلى رغم إبقاء مخصّصات الشعبة الثانية بلا تعديل، عمل الياس الحسواني على زيادة عدد مخبريه وتنشيط أعمالهم، والاهتمام بمراقبة الأحزاب واجتماعاتها وتصرّفات مسؤوليها وعلاقاتهم ولاسيما منها المحظورة كالحزب الشيوعي لتفادي تدخّله في الجيش. كان يتعاون أحيانًا مع مخبرين من داخل هذه الأحزاب يطلعونه على أحوالها. عوّل كذلك لاستقاء المعلومات على رفاقه في المدرسة الحربية وعلى ٢٠ مخبرًا مدنيًّا موزعين في المناطق اللبنانية وبينهم مَن عهد إليه في جمع معلومات من داخل سوريا وإسرائيل.

لم يكن يكتم مخاوفه من فاعلية الاستخبارات السورية في لبنان وعمل رجالها على إحداث قلاقل فيه ممّا كان يفضح في اعتقاده أطماع سوريا في هذا البلد. وكان يردّد عبارة: «إذا كانت السمكة الكبيرة تأكل الصغيرة، فهناك دائمًا سمكة أكبر منها تأكلها»[2]. ولم يتردّد في التعاون مع يهود لبنانيين من سكان وادي أبو جميل، الحيّ اليهودي في بيروت، كانوا يتنقلون بين لبنان وإسرائيل. استعان بمخبرين عسكريين لم يكن يتقاضون رواتب على الأخبار خلافًا لبعض مخبريه المدنيين الذين تقاضوا مبالغ صغيرة من المال من مخصّصات الاستخبارات العسكرية. وثمّة بعض آخر كان يفضّل طلب خدمات من رئيسها.

فاخر الياس الحسواني بأنّه الأب الفعلي للاستخبارات العسكرية اللبنانية ومؤسّسها وفق آلية عمل جديدة ومنتظمة لم تدركها في أيام إميل بستاني. فساهمت في حماية الأمن الداخلي وراقبت الجيش، وقد نأت بنفسها عن التدخّل في الشؤون السياسية. تصرّف بدوره على أنّه جزء من فريق الجهاز لا رئيسه فحسب. كان يتخلى عن البزة العسكرية ويلبس ثيابًا مدنية ويجول في الشوارع والأحياء لمراقبة العسكريين والتحقّق من التزامهم الانضباط. فمنع على الضبّاط استغلال الوظيفة باستعمال سيارات عسكرية في أيام العطل أو نقل أثاث منازل في شاحنات عسكرية على نحو ما كان سائدًا[3].

لم تولِ الشعبة الثانية مع الياس الحسواني اهتمامًا جدّيًا بالدولة العبرية الجديدة بعيد تأسيسها عام ١٩٤٩، ولا بمراقبة النزوح الكثيف للاجئين الفلسطينيين إلى لبنان. وكذلك كانت حال السفارات التي كانت مراقبتها تدخل في نطاق عمل رجال الأمن العام لا الإستخبارات العسكرية. كانت وسائل الأمن العام تقتصر على معرفة زوّار السفارات وتحرّكات السفراء والديبلوماسيين. وكان يحصل على بعض المعلومات من جيران السفارات: ما يرونه ويسمعونه ويلفت انتباههم.

١. عمل الياس الحسواني في ٨ نيسان ١٩٥٣، ولأربع سنوات، أمين مكتبة القضاة في قصر العدل في مقرّه القديم المجاور للسرايا الكبيرة. درس خلالها الحقوق في جامعة القديس يوسف ونال الإجازة عام ١٩٥٥ ولكن من غير أن يمارس مهنة المحاماة. حاز شهادة الدروس العليا في القانون العام السنة التالية ثمّ شهادة القانون الخاص عام ١٩٥٧. في تلك الأثناء تقدّم مرتين إلى امتحان لتعيين ثلاثة قضاة وأُقصِي بسبب تدخّل مدير الأمن العام فريد شهاب. في المرة الثالثة عام ١٩٦٢ عُيِّن قاضيًا بتأثير مباشر من رئيس الجمهورية. عام ١٩٦٨ حاز الدكتوراه في القانون العام، وبعد ثلاث سنوات أصبح أستاذًا في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف فمستشاراً لدى مجلس شورى الدولة عام ١٩٧٤. وفي السنة التالية رئيسًا لقسم القانون العام في الكلية نفسها حتى عام ١٩٨٠. توفي في ٨ أيار ١٩٩٢.
٢. مقابلة حاصة مع جورف ومنى الياس الحسواني.
٣. المصدر نفسه.

موسى كنعان وأنطوان عرقتي

بعد الياس الحسواني الذي وضع الملامح الأولى للدور الأمني والسياسي للشعبة الثانية، طُرِحت على قائد الجيش أسماء ضبّاط أربعة سجّل مآخذ على ثلاثة منهم لأسباب شتى، بعضها اتصل بالمناقبية والبعض الآخر بالكفاية والسلوك: مارونيين وكاثوليكي وأرثوذكسي. فاختار في كانون الثاني ١٩٥٢ بالتفاهم مع رئيس الأركان توفيق سالم الاسم الرابع الملازم أول موسى كنعان.

من مواليد عام ١٩٢٧. اضطر من أجل أن يدخل المدرسة الحربية في حمص إلى إضافة سنتين على سنّه في الهوية. التحق بها عام ١٩٤٤ وتخرّج فيها عام ١٩٤٦ برتبة ملازم مشاة بعد سنة على انفصال الضبّاط اللبنانيين عن الضبّاط السوريين على أثر انتهاء الإنتداب الفرنسي على سوريا، فأمسى للمدرسة الحربية اللبنانية مقرّ موقت في بعبدا. لكنّه لم يصمد طويلاً في رئاسة الشعبة الثانية، وتركها بعدما تقرّر إيفاده في دورة دراسية عسكرية. سنتذاك وافقت بريطانيا للمرة الأولى على تخصيص مقعد للجيش اللبناني في كلياتها الحربية لدورة عسكرية تستمر سنتين شرط إلمام الضابط بالانكليزية التي أتقنها موسى كنعان.

استدعاه قائد الجيش وقال له: «لا تزال صغير السنّ على هذا المنصب. ينبغي أن تهدأ. سأرسلك إلى إنكلترا لكي يبرد دمك قليلاً».

بيد أنّ أسبابًا أخرى قيل إنّها كانت وراء إبعاده عن رئاسة الشعبة الثانية. بعضها غير جدّي كالقول إنّه أرثوذكسي كان قد خلف الكاثوليكي الياس الحسواني، وبعضها الآخر عُزِي إلى اتهامات وُجهت إليه ذات صلة بتردّده في قراراته وبشغفه في التحليل قبل تحديد خياراته النهائية التي غالبًا ما وُصِفت بأنّها متأخرة، فضلاً عن أقاويل راجت عن تقبّله أفكار الحزب السوري القومي الإجتماعي وميوله إليه[١].

كانت ثمّة مبرّرات إضافية حالت دون استمرار موسى كنعان في منصبه، هي إخفاقه في الأسابيع الأولى في وظيفته في تنظيم الشعبة الثانية وتحديثها وتوسيع نطاق نشاطها على رغم تفويض بذلك منحه إياه قائد الجيش فؤاد شهاب. في حصيلة دراسة وضعها بعد ٤٠ يومًا على وجوده في رئاسة الإستخبارات العسكرية عن المهمّات التي يتطلع إليها، خلص إلى طلب تعزيز دورها من أجل أن تكون بإمكاناتها وملاكها في حجم ما هو منوط بها. ولما لم تُستجَب اقتراحاته، بعد أقل

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني والعميد فرنسوا جينادري.

من شهرين، طلب إعفاءه. فعُيِّن النقيب أنطوان عرقتي خلفًا له ولكن من دون أن يتاح له تسلّم منصبه.

واجهت تعيين أنطوان عرقتي اعتراضات مردّ بعضها إلى تصرّفاته التي لم تُرضِ ضباطًا كبارًا فرغبوا إلى قائد الجيش فؤاد شهاب ورئيس الأركان توفيق سالم في إلغاء قرار التَعيين، فألغي. من بين هذه الإعتراضات أنّه رعى في ثكنة مرجعيون زيّاح عيد القديس مارون ردًّا على خطوة تساهل حيالها قائد هذه الثكنة العقيد جميل الحسامي عندما سمح للضبّاط والجنود المسلمين بالصلاة فيها. عُدّ موقفه ذاك إحدى سمات شخصيته.

عرف فيه رفاقه تطرّفًا في التعامل وتزمتًا سياسيًا أبرزه تفكيره وردود فعله ونزعته إلى تأييد حزب الكتلة الوطنية. أفرط في مفاخرته بمسيحيته، ومارونيته خصوصًا، فلم يستسغ فؤاد شهاب هذا الأمر ولا تقبّله الجيش. لم يتكيّف في أوساط الضبّاط الفرنسيين في مرحلة وجودهم في لبنان، ولا حفظ كضبّاط لبنانيين كثيرين لفرنسا دورها في هذا البلد[١]. لم تجعله طيبته محبوبًا في صفوف رفاقه الذين أخذوا عليه دائمًا كثرة التأفف وتوجيه الانتقاد والغطرسة. كان صريحًا حتى الفجاجة مع كثير من مرارة وحدّة في دفاعه عن موقفه وإن أدرك أنّه غير مصيب فيه. كان أيضًا ساخرًا استخفّ ببعض رفاقه الضبّاط. لم يكن يحب الإختلاط مختارًا العزلة بعيدًا من الانخراط في علاقات إجتماعية عامة، وربما بسبب هذه المشاعر تملّكه تطيّر.

١. على أثر عودته من دورة أركان عسكرية في فرنسا لثمانية أشهر بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠، قال لرفيقه في الدورة أحمد الحاج: «شفيت من أمّنا الحنون» (مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج).

et tous les procédés risquant de pervertir ou démorali[...]

C) Dans le domaine militaire intérieur :

— Le 2° Bureau a une mission sacrée dans ce dom[...]
Défendre le moral de l'armée et l'esprit mili[...]
patriotique de ses éléments. Surveiller les agis[...]
les publications, les confidences, les rumeurs et les pro[...]
qui risquent de constituer un facteur de corru[...]
perversion et de démoralisation du soldat et d[...]
Lorsque le Colonel F. CHEHAB décida de créer le 2ème



٣



٢

١. إحدى صفحات مذكرات شخصية مخطوطة للعماد إميل بستاني، يورد فيها استحداثه الشعبة الثانية.
٢. الملازم أول موسى كنعان (١٩٥٢).
٣. الملازمان أولان موسى كنعان ومنير السردوك.

الفصل الثاني

أنطون سعد

«القمع هو من أجل فصل
الدم الفاسد عن الدم الخالص»

على غرار فؤاد شهاب اختار أنطون سعد أن يرحل بصمت.

في نيسان ١٩٧٧ صعد إلى سطيحة تعلو شقته في الطبقة الأخيرة من العمارة التي يملكها في الحازمية، حاملاً معه ستة صناديق كرتون كبيرة ملأى ملفات وأوراقًا ووثائق، وأشعل موقدة في صفيحة وأخذ يحرقها ورقة بعد أخرى. على السطيحة تلك كان يقرأ ويصلّي ويمارس الرياضة. في دقائق كان قد أحرق مسودة مذكرات لم يكتبها الرجل، مكتفيًا بتدوين أفكار وشذرات ذكريات. كتب عشرات الصفحات منها مذ تقاعد، وضمّ إليها تقارير سرّية أعدّها مخبرو الشعبة الثانية وملخّصات بيانات سياسية وأمنية ظلّ حتى ذلك الوقت يحتفظ بها، تؤرّخ لحقبة ترؤسه الإستخبارات العسكرية قرابة ١٢ عامًا، ولاسيما منها المرحلة الأكثر تأثيرًا في حياته العسكرية ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٤، كانتخاب فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية ومحاولة الإنقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي ومصالحات العشائر والعلاقات التي جمعته بنظرائه في الاستخبارات السورية والمصرية، ومرحلة حكم فؤاد شهاب وتعاونه مع جمال عبدالناصر وخفاياها تمهيدًا لكتابتها، ثمّ أحجم. كتب أيضًا عن نشأته في مسقطه تولا وانخراطه في الجيش، وعن عهدي بشارة الخوري وكميل شمعون، وكذلك عن «ثورة ١٩٥٨».

يومذاك دخل عليه ابنه الملازم أول بسام يسأله عن دوافع إحراقه أوراقه وملفاته، فأجابه: «أحرقها خوفًا عليكم من أيّ أذى أو مضايقات يمكن أن تتعرّضوا له. أنا راحل، وأخشى أن تقع هذه الأوراق في أيدي أحد نظرًا إلى خطورة أسرارها». وأضاف أنّ كثيرين من السياسيين ممّن يحتفظ بتقارير شخصية وأمنية وسياسية عنهم لا يزالون على قيد الحياة. ولم يكتم خشيته من احتمال استيلاء أحد عليها.

في جزء من هذه الخشية تحوّطه من إمكان دهم الجيش السوري الذي كان دخل لبنان قبل أشهر منزله وتفتيشه بسبب الأهمية الأمنية والعسكرية للمنصب الذي شغله، وتحديدًا المعلومات التي قد تكون في حوزته عن حقبتي الخمسينات والستينات اللتين شهدتا اضطرابات وتحوّلات خطيرة في سوريا.

أحرق أنطون سعد صناديق الكرتون الستة حتى الورقة الأخيرة. منذ مطلع عام ١٩٧٧ حَدَسَ بدنو أجله. كانت وطأة المرض بدأت تشتد عليه من جرّاء إصابته بالتهاب رئوي. وبعدما أصابه الوهن والاكتئاب والتعب وأنهكه داء السكري وضغط الدم، توفي في ٢٦ حزيران من تلك السنة عن ٦٧ عامًا.

كانت السنوات الست الأخيرة من عمره معاناة طويلة تخلّلتها أحداث تركت بصماتها في أوجاعه، منها ملاحقة ضبّاط الشعبة الثانية رفاقه وتلاميذه أمام القضاء والتشهير بهم وبسمعة الحقبة

الشهابية، ومغادرة بعضهم لبنان إلى سوريا هربًا من الإعتقال، فضلاً عن الموت المفاجئ لفؤاد شهاب في ٢٥ نيسان ١٩٧٣ وانفجار الحرب اللبنانية، ومن ثمّ دخول الجيش السوري إلى هذا البلد.

يوم وفاته ذهب إلى الحمّام العسكري ليسبح باكرًا في الصباح، على أنّ عارضًا صحيًا دهمه ليلاً، فتوفي في المستشفى العسكري. في أيام عزلته، في السنوات الأخيرة، اختار القراءة ومطالعة الصحف والمشي يوميًا على طريق كورنيش البحر في رأس بيروت، ثمّ في بعبدا والجمهور عندما تعذّر عليه الإنتقال بين البيروتين بسبب الحرب اللبنانية.

ألقى أنطون سعد الرعب في الحياة السياسية في لبنان منذ النصف الثاني من ولاية فؤاد شهاب، مع أنّ دوره في النصف الأول منها لم يكن أقل تأثيرًا. على أنّه لم يكن في البدء فجًّا وقاسيًا ولكنّ تصرّفاته تبدّلت لاحقًا ممّا عكس تناقضات حادة في شخصيته. الضابط السمين الذي يفاخر باستمرار بأنّه الفلاّح والمزارع الذي يرفض روح البورجوازية والإستعلاء، ابن حنّا سعد، من تولا البلدة الصغيرة في قضاء زغرتا. المربوع القامة، القليل الإيمان بالديموقراطية والحرّيات، المتين البنية، الكثير الولاء لـ«المعلّم» الذي عرفه للمرة الأولى عام ١٩٣٦ في المدرسة الحربية في حمص، فكان أن سمّى بعد سنوات طويلة، عام ١٩٦٤، أصغر أبنائه الستة فؤاد تيمّنًا بقائد الجيش والرئيس الذي أحب. الوفي للسلطة والمتشبّث بنظام الأمن أولاً وأخيرًا، العصبي والعنيف في ردود فعله عندما ينرفز ويغضب، كان صاحب نكتة مسموعة ومسمومة، مرحًا على فظاظة في تعامله مع الآخرين في الوظيفة التي كثيرًا ما سُمع أثناءها يردّد: «إنّ الذي ليس معنا هو ضدّنا»[1]. ذكاؤه الفطري جعله يستعمل حواسه في لعبة الإستخبارات العسكرية وإدارة أدواتها. وغالبًا ما قال إنّه يستمد مقدرة على حفظ الأمن من حدسه وعينيه وأذنيه وحاسة الشمّ لديه، ومن التصرّف الصارم والأحكام القاسية. عندما كان يتناهى إليه خبر ما عن احتمال حصول اضطراب أمني، يجمع ضبّاط الشعبة الثانية في مكتبه في وزارة الدفاع، ويقول لهم: «أشمّ رائحة حادث أو مشاكل»[2].

بدا الرجل مصدر تهويل وتخويف على رغم مزاج شخصي غير منسجم في بعض الأحيان مع البنية الجسدية. الضخم الجثة كان بسيطًا وطيّبًا مأخوذًا بالنكتة والدعابة والمزاح، ولكنّه كان أولاً ذكيًا وواسع الحيلة. وغالبًا ما أضفى عليه فؤاد شهاب، الذي ظلّ أسير مزاج الأمراء، أوصافًا انسجمت وسلوكه الفجّ وعناده، ولم يكن الرئيس يتأخر في شتمه ورميه بنعوت قاسية عندما كان يخطئ التصرّف. مغال في إيمانه وتقواه اللذين حملاه على ممارسة الشعائر الدينية وحضور قداديس الأحد. كان يصلّي يوميًا ويمسك بسبحة في السيارة طالبًا إلى سائقه أن يستمر في القيادة وسلوك شوارع إضافية إلى حين انتهائه من صلاة السبحة.

مذ غادر رئاسة الشعبة الثانية عام ١٩٦٤ فقد الكثير من البريق السياسي والأمني. أضحى سكنه في المنزل المخصّص لقائد المنطقة العسكرية لجبل لبنان بعدما كان يقيم في بيت مستقل مجاور لمجمّع بيوت الضبّاط في الزيتونة المطلة على خليج بيروت. زاره أحمد الحاج في منزله الجديد، فإذا به منرفزًا ويتمشى بعصبية. سأله ممّ يشكو، فأجاب: «عندما كنت رئيسًا للشعبة الثانية، كنت ألقي نكات سخيفة فيضحك لها كلّ الناس. اليوم، أحفظ نكات طريفة إلاّ أنّني لا أجد أحدًا

١. مقابلة خاصة مع العميد بسام أنطون سعد.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

أسمعه إياها». بعد تقاعده من الجيش عام ١٩٧١ انتقل إلى السكن في عمارة بناها في الحازمية.

كانت العبارة تلك دلالة واضحة على وطأة العزلة عليه، فلم يعد يزوره أحد سوى قلّة من أصدقائه. بات في منصبه الجديد رئيسًا للمنطقة العسكرية لجبل لبنان ضابطًا فقط بعدما كاد يقارب، في رئاسة الشعبة الثانية، منزلة الزعيم السياسي المهيب من فرط نفوذه وسطوته وقدرته على إرهاب خصومه والإستخفاف بالمماثلين له. وغالبًا ما ردّد أمام ضبّاطه في الشعبة الثانية: «كنت عسكريًا بكلّ ما للكلمة من معنى، ونفّذت أوامر رؤسائي كما كانوا يعلّموننا في المدرسة الحربية»[1].

حرص بانتظام على نيل ثقة فؤاد شهاب به. اختاره الرئيس للمنصب بعدما بدا أمامه فلاّحًا متوحشًا صلفًا. آتيًا من جرد قاسي العيش. ينفّذ القرارات بلا تردّد وإن اقتضى لذلك لجوءه إلى العنف الذي طبع، في معظم الأحيان، سلوكه في الوظيفة. ولكنّه سرعان ما تخلى عنه في علاقاته الشخصية.

بنى أنطون سعد فلسفته في الاستخبارات العسكرية اللبنانية على قاعدة لقّنه إياها أحد معلّميه، الضابط الفرنسي كوليه (Collet) عندما خضع لدورة عسكرية في فنّ الإستخبارات من ٧ آذار ١٩٣٨ إلى ٢٦ منه. وسرعان ما عزّز الفلسفة تلك باعتقاد أنّ على الجيش في العالم الثالث تولّي الأمن السياسي وليس الأمن العسكري فحسب، وضرورة أن يكون له نشاط دائم في الحياة الوطنية من أجل هذه المهمة. ولم يعدم حجة في دفاعه عن القمع الذي اعتبره دواء شافيًا. وهي فكرة لخّصتها عبارة كان يردّدها، مغزاها «فصل الدم الفاسد عن الدم الخالص». بالنسبة إليه كان الدم الخالص يعني الولاء[2].

لكنّ نظرته إلى تنظيم الإستخبارات العسكرية التي حاول اختبارها ممّا تعلّمه من كوليه لم تنضج إلاّ بدءًا من عام ١٩٥٨، مع وصول فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية. باكرًا اعتبر نفسه تلميذًا لمعلّمه الضابط الفرنسي الذي اتخذ من مفهوم النظام مرتكزًا لتحديد الدور الأجرائي للأمن. كان أنطون سعد يقول إنّ كوليه علّمه نظرية «الأمن الدائري»، فانتقل بها بعد سنوات إلى الشعبة الثانية عندما استحدث فروعًا لها في المحافظات اللبنانية. وتبعًا لما كان يرويه فإنّ الضابط الفرنسي لقّنه أنّ التجمّعات البشرية التي تضمّ المصالح المختلفة للنشاطات الإنسانية عبر المصانع والمصارف والشركات والأحزاب والجمعيات والنقابات والسفارات والصحف والتيارات المتشعّبة، ينبغي أن يُنشأ لها تقاطع (Quadriage) معلومات واسع النطاق، بحيث تصبّ كلّها لدى السلطة من أجل أن تكون على بيّنة ممّا يجري من حولها. وأن يُقام أمن دائري حول كلّ من هذه التجمّعات لمنع تفاعلها مع سواها وتأثرها بما قد يحصل خارجها، توصّلاً إلى حصر أدوارها ومراقبتها والحصول منها على المعلومات المطلوبة، والتحقّق من مدى موالاتها للسلطة أو مناهضتها لها واستكشاف تحركاتها السرّية. هدف كهذا يتحقّق، وفق ما سمعه أنطون سعد من كوليه، ببناء شبكة من المخبرين من داخل هذه المصالح قياسًا بحجم هذه وأهميتها ووظائفها[3].

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. مقابلة خاصة مع العميد بسام أنطون سعد.
٣. المصدر نفسه.

البداية

من مواليد تولا الجبة في قضاء زغرتا عام ١٩١٠. خَطَرَ له في صباه، في الثامنة عشرة، أن يدخل الكهنوت ثمّ عزف. غادر مسقطه إلى دير قرب الشبانية في المتن الأعلى للقيام برياضة روحية لبضعة أيام لم يكملها بسبب خلاف مع رئيس الدير، وعاد. إلاّ أنّ تسمية «بونا أنطون» و«مار أنطون» لاحقته في مرحلة ترؤسه الشعبة الثانية، وخصوصًا منذ مطلع الستينات عندما أطلقها عليه ريمون إده مجدّدًا، وسرت في أوساط السياسيين وأصدقائه.

درس في مدرسة الفرير في طرابلس، ثمّ اختار التطوّع في الجيش برتبة جندي في ٩ كانون الأول ١٩٣٠ عندما بلغه عن دورة تطويع عسكريين في ثكنة عندقت، فقصدها من تولا، وكانت الثكنة لا تزال في طور التشييد. بعد قبوله فيها شارك في أعمال البناء بحمل الحجارة مع رفاقه العسكريين. في الأول من أيلول ١٩٣٤ التحق برتبة رقيب بالمدرسة الحربية في حمص والتي كانت تعتمد نظام السنوات الدراسية الثلاث قبل أن يصير إلى تعديله إلى سنتين ويتخرّج الطالب في النظام الجديد برتبة مؤهل. رفاقه اللبنانيون في المدرسة الحربية كانوا خمسة من ٢٦ طالبًا هم اسكندر غانم وعبدالقادر شهاب وجورج صوايا وكامل زين الدين وسعدالله يحي. أمّا الـ٢٠ الآخرون فكانوا سوريين. أحد معلّميه في المدرسة الحربية كان فوزي سلو الذي أضحى بعد سنوات رئيسًا لسوريا (١٩٥١ - ١٩٥٣).

بعد عشرة أشهر من تخرّجه برتبة مؤهل عام ١٩٣٦، رقي في ١٤ تموز ١٩٣٧ إلى رتبة ملازم، فخدم ورفاقه الضبّاط اللبنانيون في اللاذقية في سوريا ثمّ في لبنان. إبّان دراسته في المدرسة الحربية في حمص، تقدّم رفاقه كونه كان برتبة رقيب سبقهم إلى الجندية قبل أربع سنوات. عُرف مذذاك بخفة ظلّه وعفويته. في السنة الثانية عُيّن رئيسًا لغرفة ضمّت ١٤ طالبًا لبنانيًا وسوريًا، خلفًا لجان نجيم الذي كان قد تخرّج سنتذاك، فأشرف على الإنضباط فيها وعلى نظافتها وترتيب الطلاب أسرّتهم وخزائنهم والمحافظة على أعتدتهم والتدقيق فيها، وإعلام قائد الثكنة في حال مرض أحدهم، ورفع تقارير إلى رؤسائه عن عمله[1].

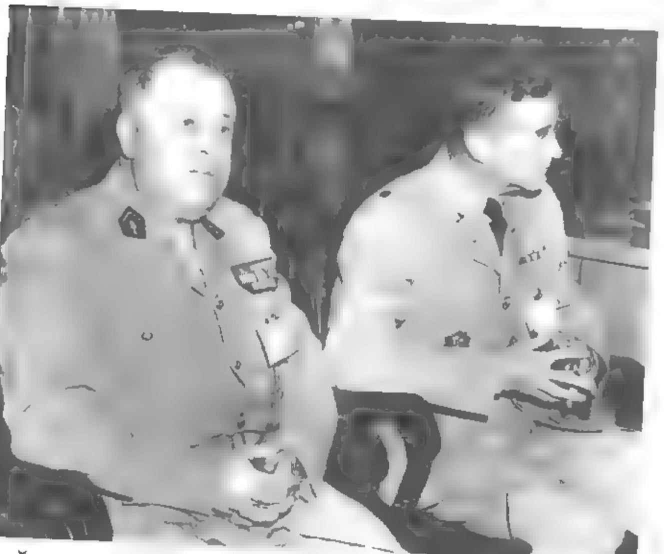
تدرّج حتى بلغ رتبة عميد في الأول من تموز ١٩٦٥. مذ تخرّج في المدرسة الحربية أُلحِقَ بالفوج الأول للقناصة في الأول من أيلول ١٩٣٦، وفي السنة التالية بفوج الشرق الأول، ثمّ بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥ بالفوج الثاني للقناصة وبفوج الشرق الأول وبالفوج الثاني للقناصة مجدّدًا قبل أن يُعيّن معاونًا لقائد هذا الفوج عام ١٩٤٧. وبين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٠ عُيّن قائدًا للسرية الأولى في الفوج الثاني للقناصة ومعاونًا لقائد الفوج، ثمّ عُيّن رئيسًا للشعبة الثانية في الأول من آذار ١٩٥٢. وكان برتبة نقيب ثمّ مقدّم في الأول من تموز ١٩٥٤ وعقيد في الأول من تموز ١٩٦٠. وبقي في هذا المنصب حتى نهاية عهد فؤاد شهاب عندما عُيّن قائدًا للمنطقة العسكرية في جبل لبنان في ٢٧

١. مقابلة خاصة مع العميد سعد الله يحيى.

آب ١٩٦٤، وفي الوقت نفسه قائدًا للقطاع الأوسط في الجنوب. في الأول من تموز ١٩٧١ أحيل على التقاعد بعد تمديد خدمته العسكرية سنة في الأول من تموز ١٩٧٠. درس على نفسه وأكثَرَ من المطالعة، وكان يفاخر بثقافته الفرنسية مقدار انزعاجه من عدم اتقانه الإنكليزية. وكثيرًا ما كان يبدي امتعاضه في لقاءاته الدورية والسفير الأميركي في بيروت أرمان ماير طالبًا منه محادثته بالفرنسية.



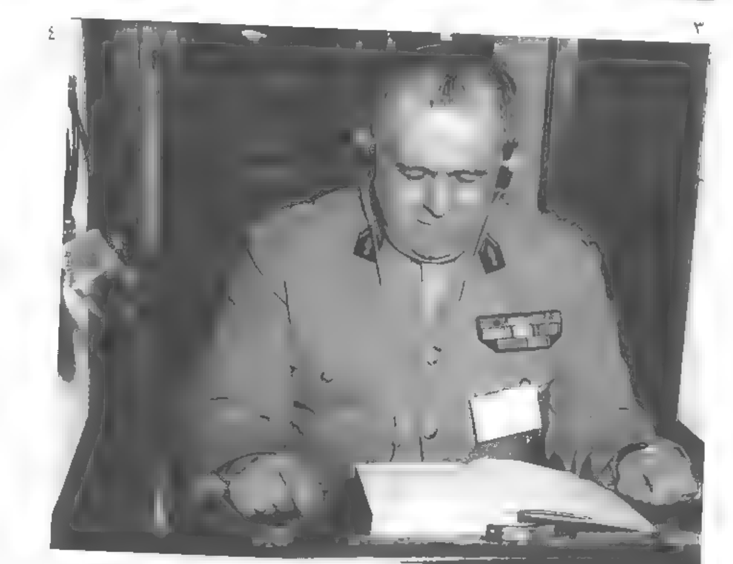
١



٢



٣



٤

١. ١٩٦٠ - منير السردوك (من اليمين)، عزيز الأحدب، أنطون سعد، فرنسوا جينادري.
٢. ويصفي.
٣. أنطون سعد طفلاً في السنة الثالثة.
٤. أنطون سعد يتابع دورة عسكرية في الولايات المتحدة.

الفلاّح

عرف أنطون سعد فؤاد شهاب للمرة الأولى عام ١٩٣٦ في المدرسة الحربية في حمص، في حقبة جيش الشرق الذي ضمّ عسكريين لبنانيين بإمرة الجيش الفرنسي. سنتذاك أجرى مع تلاميذ ضبّاط لبنانيين وسوريين امتحانًا لرتبة مرشّح ضابط في الرماية أمام لجنة فاحصة من خارج المدرسة الحربية، أحد أعضائها النقيب فؤاد شهاب، تمهيدًا لتخرّجهم في نهاية السنة الثانية. تقدّم من فؤاد شهاب وعرّف عن نفسه.

سأله هل هو لبناني، ردّ بالإيجاب.
سأله عن مسقطه، ردّ: «لن أقول لك».
فوجئ النقيب فؤاد شهاب بالجواب، وسأله مجدّدًا: «لماذا لا تريد أن تقول لي؟».
قال أنطون سعد: «أخشى إن قلت لك من أين، أن تضع لي علامة سيّئة».
استغرب النقيب: «ما هذا الكلام!».
قال أنطون سعد: «سيدي إذا عرفتَ ضيعتي وأعطيتني نقطة بحسب حجمها، أحصل على علامة ثلاثة على ٢٠».
ابتسم فؤاد شهاب قائلاً: «لا تخف... من أين؟».
ردّ: «من تولا».
قال: «أين تولا هذه؟».
أجابه: «أخاف أيضًا أن أقول».

ابتسم النقيب مرة أخرى، فقال له أنطون سعد: «تولا في قضاء زغرتا وموقعها فوق زغرتا. ولكنّنا لا نجرؤ على قول ذلك لئلاّ يضربونا هناك. لذلك نقول إنّها تحت إهدن»[1].

التقيا ثانية عندما أُلحِقَ أنطون سعد بالفوج الأول للقناصة في ثكنة مرجعيون. السنة نفسها. وكان فؤاد شهاب معاونًا لقائد الفوج المقدّم الفرنسي بيجار.

وقع وقتذاك، في ثكنة مرجعيون في أيلول ١٩٣٦، حادث ترك صداه في فكر أنطون سعد، وغالبًا ما سرده لضبّاط الشعبة الثانية وأصدقائه في معرض حديثه عن نشأة علاقته بفؤاد شهاب.

حصل شجار تطوّر إلى اشتباك بالأيدي خارج مكتب أنطون سعد. بين رتيب فرنسي هو الرقيب أول آزو ورئيس حرس الثكنة الرقيب أول حسن ديب، أصيب من جرّائه العسكري الفرنسي بلكمات

١. ذكريات لأنطون سعد في حلقات نشرتها «الصياد»، ٨ أيار ١٩٧٥.

عدة سبّبت له نزفًا. بعدما استفسر أنطون سعد – وكان ضابط الخدمة – عن دوافع الشجار، قيل له إنّ آزو أهان حسن ديب الذي غضب فانهال عليه ضربًا. لتوّه اتخذ أنطون سعد تدبيرًا قضى بسجن العسكري اللبناني ونقل العسكري الفرنسي إلى المستوصف مراعاة لسلطة الإنتداب الفرنسي في لبنان وتهيّبًا منها. ثمّ رفع الملفّ إلى النقيب فؤاد شهاب الذي أحاله بدوره على المقدّم بيجار، فاستدعاه في حضور فؤاد شهاب للاستماع إلى إفادته. أثناء إيراده الوقائع تلقّى المقدّم الفرنسي مكالمة هاتفية صرفته عن الحديث بعض الوقت، فالتفت فؤاد شهاب إلى أنطون سعد الذي بدا مفاخرًا بتصرّفه، واتجه به إلى نافذة مكتب قائد الفوج، قائلاً له بصوت خفيض وباستياء، وهو ينقر بإصبعه بعصبية على زجاج النافذة: «حمار... حمار... حمار».

سأله عن السبب، فردّ عابسًا: «قلْ للمقدّم بيجار إنّك وضعتَ الإثنين في المستشفى».

عندما انتهى المقدّم بيجار من مكالمته، سأل أنطون سعد مجدّدًا عن روايته للحادث، فأخبره بما طلب منه فؤاد شهاب أن يدلي به: وضع آزو وحسن ديب في المستشفى بعدما اشتبكا نتيجة تبادلهما الإهانات وجُرحا، وطلب لهما العقوبة.

في اليوم التالي استدعى فؤاد شهاب أنطون سعد إلى مكتبه، وبادره: «يبدو أنّك غير ذكي ولا تفهم».

استفسر، فأوضح له: «يا أنطون يا إبن تولا. تقف مع آزو إبن تولوز ضدّ إبن بلدك حسن ديب. هل نحن الذين ذهبنا إلى تولوز وضربنا آزو، أم أنّه هو الذي أتى إلى عندنا وضرب حسن ديب؟ هل يجوز يا أنطون أن نضع إبن بلدنا في السجن والفرنسي في المستشفى؟ إذهبْ ودبّرْ المسألة. إمّا الإثنان في المستشفى وإمّا في السجن». ففعل ووضع الإثنين في المستشفى[1].

وما لبث أن نُقِل أنطون سعد من مرجعيون إلى اللاذقية، ومنها إلى طرابلس، وكان لا يزال برتبة صفّ ضابط.

في نهاية شباط ١٩٥٢ اختاره فؤاد شهاب رئيسًا للشعبة الثانية بعدما تردّد النقيب أنطون سعد في قبول المنصب مرتين على التوالي. قبل ذلك كانا قد التقيا مجدّدًا في معركة المالكية في حرب فلسطين التي خاضها الجيش اللبناني في ٦ حزيران ١٩٤٨ ضدّ الجيش الإسرائيلي. كان قد نيط به موقع في اللبّونة التي تعرّضت في ٢٤ أيار لهجوم إسرائيلي من المالكية إلى مارون الراس أدّى إلى استشهاد الملازم أول محمد زغيب.

لم يُبدِ أنطون سعد الذي كان في عداد الفوج الثاني للقناصة اللبنانية، المتمركز في الشمال، حماسة لتسلّم رئاسة الشعبة الثانية في بيروت بسبب سكنه في عمارة تملكها زوجته في طرابلس، ورغبته في عدم تكبّد نفقات إضافية في العاصمة. كان أحد اسمين على طاولة قائد الجيش. الأول هو الكاثوليكي جورج معلوف. فرجّح القائد كفة الضابط الآتي إلى طرابلس من تولا. طلب الأخير مقابلة فؤاد شهاب وتمنى عليه إعفاءه من المنصب، فبادله، في إشارة إلى تمسكه بتعيينه، بإجراء قضى بتعويضه موقتًا النفقات في السكن بين طرابلس وبيروت من المخصّصات المرصدة لقائد الجيش.

مكث أنطون سعد في رئاسة الشعبة الثانية ١٢ عامًا حتى انتهاء ولاية فؤاد شهاب في رئاسة الجمهورية. اتخذ مكتبًا له في المبنى القديم لوزارة الدفاع في جوار المتحف الوطني. من طبقتين،

١. المصدر السابق.

أرضية وأخرى عليا فيها مكتبان متجاوران لقائد الجيش ورئيس الأركان، تفصل بينهما غرفة صغيرة شغلها أمين سرّ رئيس الأركان. قبالتهما مكتب نائب رئيس الأركان. أمّا مكتب رئيس الشعبة الثانية، فعلى بعد أمتار في المبنى الملحق بوزارة الدفاع، والمتصل بها برواق يطلّ على الجهة الغربية من طريق الشام. في الطبقة الأرضية مكاتب رؤساء الشُعَب الأولى (الأفراد)، والثالثة (العمليات)، والرابعة (العتاد والتجهيز)، إلى مكتب قائد المنطقة العسكرية لبيروت ومقسّم الهاتف في المبنى الملحق بالوزارة.

أثناء ترؤسه الشعبة الثانية، انقطع أنطون سعد عن عمله سنة واحدة بسبب ذهابه إلى دورة عسكرية في مدرسة الأركان في فرنسا في ٣٠ حزيران ١٩٥٤. فحلّ مكانه لمدة ١٣ شهرًا وكالة الملازم أول فرنسوا جينادري مرافق فؤاد شهاب من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦١ يعاونه أنطوان لحد. وعندما عاد إلى منصبه في ٢٧ تموز ١٩٥٥، أضحى فرنسوا جينادري معاونًا له بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧ وكان متقدّمًا في الرتبة على أنطوان لحد الذي استمرّ في منصب معاون ثان لرئيس الشعبة الثانية. وما لبث أن عُيّن فرنسوا جينادري في منصب مستحدث تابع للشعبة الثانية عكس توسّع اهتمامها بالمعلومات، هو فرع اللاجئين الفلسطينيين وإسرائيل، فشغله من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٠ ما خلا ستة أشهر منها صيف ١٩٥٨ عندما حلّ محله الملازم أول أحمد الحاج[1] موقتًا وذهب هو بدوره في دورة أركان عسكرية إلى فرنسا.

شمل اختصاص الفرع المستحدث تقصّي الأخبار والمعلومات عن الفلسطينيين المقيمين في لبنان في مخيمات بيروت والشمال والبقاع والجنوب ومراقبة التجسّس لمصلحة إسرائيل. حتى ذلك الوقت كان قد اكتفي بتخويل رجال الدرك توقيف اللاجئين الفلسطينيين الذين يحاولون التسلّل من لبنان إلى الأراضي المحتلة، وكذلك منعهم من إحداث فوضى وشغب في مخيماتهم، ولكن دونما أيّ بعد أمني لدورهم وخصوصًا في نطاق الإستخبار وجمع المعلومات اللذين ظلاّ مسؤولية الشعبة الثانية. لم تتعدَّ المهمة المراقبة في معظم الأحيان، إذ لم تكن حينذاك قد بدأت ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني المسلح. وعمل الفرع الجديد، «شعبة التجسّس ومكافحة التجسّس»، كقسمين مستقلين، أحدهما خاص باللاجئين الفلسطينيين والآخر بإسرائيل في مكتب واحد يديره رقيب وعريف لكلّ من الفرعين[2]. وكان قائد الجيش فؤاد شهاب يطلع على تقاريره عبر أنطون سعد. بعد فرنسوا جينادري وأحمد الحاج، ترأس الفرع الملازم جوزف كيلاني عام ١٩٦٠.

عوّلت الشعبة الثانية على فرع اللاجئين والتجسّس على إسرائيل لبناء علاقات مع الإستخبارات السورية في إطار مهمّة محدّدة للتعاون، هي الحصول على معلومات من داخل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨. كانت الشعبة الثانية، على ضآلة إمكاناتها، نجحت في تجنيد عدد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات ضواحي بيروت والجنوب تعاونوا

١. يروي اللواء سامي الخطيب نقلاً عن قائد السرية الثالثة أنيس أبو زكي وعن رئيسه قائد السرية الثانية بهيج بلحيس أنّ قائد الجيش فؤاد شهاب عَهَدَ إلى أحمد الحاج إبّان وجوده في الشعبة الثانية، على أبواب «ثورة ١٩٥٨»، في تفقّد الثكن والمواقع العسكرية بعدما بلغه تذمّر بعض الضبّاط من تفاقم الخلاف السياسي بين كميل شمعون ومعارضيه. إذ مال ضبّاط مسلمون إلى تأييد المعارضة والتيار الناصري وآخرون دروز أيّدوا كمال جنبلاط، كما كان بينهم مَن شعَر بضرورة إعلان رئيس الجمهورية مسبقًا عدم سعيه إلى تجديد ولايته بغية إنهاء الأزمة. كان على أحمد الحاج التحقّق من حال التململ هذه وطمأنة الضبّاط وقادة الكتائب والسرايا إلى دور الجيش ومقدرته في السيطرة على الوضع الداخلي (مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب).

٢. مقابلة خاصة مع العميد فرنسوا جينادري.

مع «شعبة التجسّس ومكافحة التجسّس». كان بعضهم يتسلّل إلى الأراضي المحتلة لبضعة أيام والبعض الأخر يتردّد دوريًا عليها لبيع بيوتهم المهجورة وعقاراتهم أو لتفقّد مَن تبقّى من أفراد عائلاتهم القاطنين تحت الإحتلال. وكان على هؤلاء جمع المعلومات من وجهاء القرى الفلسطينية وشيوخها ومخاتير ونوّاب عرب ومن سكانها عن الأوضاع الداخلية والجيش الإسرائيلي ومراكز تجمّعه وآلياته ومنشآته وعن المنظمات اليهودية والصهيونية الناشطة في الدولة العبرية. لوهلة بدا أنّ عدد المتردّدين هؤلاء قليل إلى أن اكتشفت الشعبة الثانية أنّهم أكثر مِمّا قدّرت، وربما كانت اتصالاتهم أخطر مِمّا اعتقدت، فأتاح لها ذلك الحصول على معلومات من داخل إسرائيل. وهي إذ لاحظت أنّ بين مخبريها مَن كان يفضّل مقايضة الراتب باهتمام الشعبة الثانية به وعدم تعرّضه لمضايقات كونه لاجئًا تحت المراقبة الدائمة، وجدت أنّ من الضروري إخضاع معلوماتهم وأخبارهم لتدقيق وتقاطع. فكان أن قادها الحرص على الإستقرار الداخلي إلى تجنيد مخبرين لبنانيين على المخبرين الفلسطينيين.

تعاونت أيضًا مع مخبرين لبنانيين في قرى حدودية متاخمة لإسرائيل كيارين ومروحين وعلما الشعب والناقورة، نقلوا إليها شفويًا في الغالب معلومات عن الفلسطينيين الذين كانوا يأوون إلى البلدات تلك تمهيدًا لعبورهم إلى الأراضي المحتلة. تدريجًا حتى عام ١٩٥٧ ارتفع عدد المخبرين الفلسطينيين في الشعبة الثانية إلى ١٢. وشأن المخبرين اللبنانيين، تقاضى كلّ منهم ٣٥ ليرة لبنانية شهريًا، ثمّ أصبحت ٥٠ ليرة عام ١٩٥٨.

سلة الأخبار هذه كان يحملها فرنسوا جينادري، إلى مقتطفات من صحف إسرائيلية تصل إليه من قبرص، إلى اجتماعات يعقدها مع مسؤول فرع إسرائيل في الاستخبارات السورية برهان بولص مذ بدأ تعاونه معه عام ١٩٥٥ ومع نظيرهما في الاستخبارات الأردنية غازي عربيات.

كان الثلاثة يجتمعون مرة في الشهر دوريًا بين بيروت ودمشق وعمّان لتبادل المعلومات الشفوية، أو مراجعة تقارير خطية يكتبها المخبرون الفلسطينيون وإجراء تقاطع في ما بينها[1]. ولاسيما منها العسكرية عن تحرّكات العدو والطريقة التي تحكم بها الدولة العبرية. قسّم الضبّاط الثلاثة إسرائيل ثلاثة أقسام متاخمة لبلدانهم، نيط كلّ منها بأحدهم: يستقصي فرنسوا جينادري عن الجليل الشمالي حتى عكا، وغازي عربيات عن القدس والناصرة والجوار. أمّا برهان بولص فكان يلتزم الصمت ويحجم عن تزويد زميليه المعلومات التي حصل عليها من مخبريه داخل إسرائيل سوى مدّهما بلوائح أسماء يعتبرها مشتبهًا بها ويطلب الاستقصاء عنها ومراقبتها. على أنّ الاستخبارات الأردنية كانت الأوفر في جمع المعلومات والأغنى لأنّها كانت تحصل على جزء منها من الملحق العسكري في السفارة البريطانية في عمّان. وهذا ما لم تُقدِم عليه الشعبة الثانية اللبنانية، فلم تتصل بالملحق العسكري البريطاني، ولا طلبت كذلك، بناء على أوامر مشدّدة من قائد الجيش، من الملحق العسكري الفرنسي معلومات مماثلة. في أيّ حال لم يلتفت الديبلوماسيون الفرنسيون شأن نظرائهم البريطانيين إلى هذه المسألة، ولا إلى جمع المعلومات

١. التقاطع هو علاقة إيجابية بين معلومات عدة مرتبطة بموضوع واحد. يهدف إلى تعزيز الثقة بالمعلومات الأولية والمعلومات الخام. وهو بذلك عمل رئيسي في مرحلة استثمارها ويتطلب درجة عالية من الموضوعية والمعرفة الكاملة بالمسألة المتداولة وفكرًا نقديًا يدعمه فضول كبير. على أنّ أهمية تقاطع المعلومات تكمن أيضًا في كونه مناورة تقليدية من خلال تقاطعات خاطئة سعيًا إلى تضليل المعلومات التي تكون توافرت لدى جهاز إستخبارات دولة عدوّة.
("Guide de l'espionnage et du contre-espionnage", Geoffroy D'Aumale et Jean- Pierre Faure, le Cherche Midi éditeur, 1998, p 363)

عن الأراضي المحتلة[1]. ولم يحل دون ذلك مقدرة الاستخبارات السورية على جمع معلومات عن المخيمات الفلسطينية في لبنان من خلال فلسطينيين تعاونوا معها من داخلها. منذ عام ١٩٥٧، مع بدء سطوة عبدالحميد السرّاج على الإستخبارات السورية، بدأت الشعبة الثانية اللبنانية تسهّل عبور عملاء الإستخبارات السورية ومخبريهم الفلسطينيين عبر الحدود اللبنانية إلى الأراضي المحتلة بأسماء مستعارة، فيستجيب رجال الدرك اللبنانيون بلا تردّد مع معرفتهم بأنّ أسماءهم منتحلة.

١. يروي العميد فرنسوا جينادري أنّه تسلّل خمس مرات إلى داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٥٧ إلى أن افتضحت أمره وشاية مصدرها الدرك اللبناني الذي كان يعرف بتسلّله للاجتماع بنائبين عربيين في إسرائيل درج على لقائهما في ترشيحا وفي صفد للحصول منهما على معلومات. يومذاك لاحقته ومعاونًا في الجيش اللبناني وثلاثة فلسطينيين كانوا يرافقونه كلاب استعانت بها دورية للجيش الإسرائيلي، فقفلوا عائدين إلى بيروت في رحلة شاقة استمرّت يومين. كانت تلك المرة الأخيرة التي تسلّل فيها إلى إسرائيل بعدما منعه فؤاد شهاب، ولم يكن على علم بذلك خلافًا لرئيس الأركان توفيق سالم، من تكرار المحاولة.
يروي أيضًا أنّ في مرحلة مشاركته كضابط في الشعبة الثانية في اجتماعات لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية، مداورة ما بين الناقورة والمطلة، اكتشف مصادفة أنّ أحد الفلسطينيين من مخبري الشعبة الثانية والاستخبارات السورية في الوقت نفسه يدعى مصطفى عَمِل مخبراً لدى الاستخبارات الإسرائيلية. في تلك الإجتماعات المخصّصة لتسوية مشكلات ناشئة من توقيف أشخاص يعبرون الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، أو شرود ماشية، فاخر ضابط إسرائيلي مسؤول عن الجليل الأعلى هو حاييم ليڤي – بحسب ما عرّف عن نفسه دونما التحقّق من صحة اسمه – أمام رئيس الوفد اللبناني العقيد جميل الحسامي بمعرفته بأسماء أفراد عائلات أعضاء الوفد اللبناني، ثمّ أخرج أوراقًا من جيبه قرأ فيها الأسماء تلك. وخاطب جميل الحسامي، وهو يقلّب أمامه ملفات حملها معه وتتضمّن معلومات ونبذات عن أعضاء الوفد اللبناني: «أريد مساعدتك في الحصول على أخبار». ثمّ استدرك: «لا أريد أخبارًا عن لبنان، بل عن سوريا».
للتوّ اعتبر جميل الحسامي العبارة مزاحًا وأنهى الحوار. وسرعان ما لاحظ النقيب فرنسوا جينادري، وكان أمين سرّ الوفد اللبناني، أنّ حاييم ليڤي يناديه باسم «أبو نبيل» تحبّبًا وتأكيداً منه لمعرفته بكنيته. بعد الإجتماع عاد فرنسوا جينادري إلى بيروت وطلب إلى قائد الشرطة العسكرية النقيب لويس شهاب توقيف فلسطيني في مخيم البداوي في الشمال للاشتباه بتعاونه مع الإستخبارات الإسرائيلية، هو مصطفى المخبر لدى الشعبة الثانية الذي اعترف. إذ درج مصطفى وحده دون سائر المخبرين، خطأ، على مناداة النقيب فرنسوا جينادري بـ«أبو نبيل» إعتقاداً منه بأنّ إسم ابنه نبيل، فأعلم به حاييم ليڤي، فيما الواقع أنّ كنيته هي «أبو نديم» (مقابلة خاصة).

الجـهـاز الـطـري

في السنتين الأوليين من وجوده على رأس الإستخبارات العسكرية، واجه أنطون سعد مشكلات هزال ملاكها وصغره وضعف مخصّصاتها المالية السنوية التي لم تكن تزيد سنويًا على ستة آلاف ليرة لبنانية سرعان ما أصبحت تسعة آلاف عام ١٩٥٤ عندما تسلّم فرنسوا جينادري رئاستها وكالة. كان قائد الجيش فؤاد شهاب طلب منه تقريرًا عن سبل تطوير عمل الشعبة الثانية أمنيًا وماليًا وتنشيط دورها. وما لبث أن رفض اقتراح فرنسوا جينادري برفع موازنتها إلى ٥٥ ألف ليرة لبنانية في السنة، مكتفيًا بزيادة ٥٠ في المئة. فباتت تسعة آلاف تُنفَق على مخبريها المدنيين دون عسكرييها الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من موازنة الجيش.

كان ردّ فعل فؤاد شهاب: «لا أريد أخبارًا من أيّ مكان. لا من طريق الأميركيين ولا من طريق السوفيات ولا حتى من اليهود. كلّ أخبار اليهود تأتيني من الملحقين العسكريين الفرنسي والإنكليزي»[1].

افتقر الجهاز إلى الملفات والوثائق والوسائل المناسبة للحصول على المعلومات واستثمارها، كما لتوظيفها السياسي المدروس، وقلّة الخبرة في قراءة التقارير الديبلوماسية التي كانت تعدّها السفارات العاملة في لبنان، ولاسيما منها الجانب الأمني. وعلى امتداد ست سنوات بدا أنّ مهمّة الشعبة الثانية، في ظلّ أنطون سعد، اقتصرت على وظائف ضيّقة لتتبع الشؤون الداخلية للجيش وإبعاده عن السياسة والحفاظ على معنوياته ومناقبيته، وذلك بالتشدّد في منع العسكريين من تهريب الذخيرة وسرقة الأكل من المطبخ والهرب من الثكن والتحدث في السياسة وفي مراقبة حفاظهم على المنشآت العسكرية وعتاد الجيش والحؤول دون السطو على الصغير منه. اهتمّت كذلك، من خلال المراقبة الصارمة، بتجنيب العسكريين أيّ إهمال في إدارة المشاغل وصيانة الآليات وفي التدقيق في المشتريات. كان رئيسها يراقب الأفواج والقطع العسكرية، ويتحقّق من عدم انتماء الضبّاط والجنود إلى الأحزاب ويستقصي انضباطهم وسلوكهم في الثكن وخارجها، وهندامهم وحضورهم إلى مراكز عملهم في المواعيد المحدّدة. وهو حظّر على الضبّاط حضور أيّ مناسبة رسمية أو دعوة سياسية أو اجتماعية من دون إذن مسبق من قيادة الجيش.

اقتصرت الشعبة الثانية حتى عام ١٩٥٦ على رئيسها المقدّم أنطون سعد ومعاونيه الملازم أول أنطون لحد ورتيبين هما المعاون جوزف شاهين والرقيب أول فيليب الخوري وثمانية رتباء بين عريف وجندي، إلى آلة كاتبة. خمس غرف بتجهيزات بدائية، منها غرفة لأنطون سعد تجاورها أخرى صغيرة لأمين سرّه. في نيسان ١٩٥٦، بناءً على توصية من رئيسها، انضمّ إليها الرقيب أول جوزف كيلاني ضاربًا على الآلة الكاتبة، آتيًا من الفوج الثالث للمشاة كآمر فصيلة مركز الناقورة – البيّاضة – بيت عليّان. فور التحاقه بها طلب منه أنطون سعد إعداد تقرير يومي من صفحتين

١. المصدر السابق.

يتضمّن قصاصات سبع جرائد يومية ومقالاتها، يقرأه ثمّ يحيله على قائد الجيش فؤاد شهاب من أجل البقاء على تماس مع مصادر المعلومات والأخبار والنشاطات السياسية.

على أنّ جهاز الإستخبارات لم يتعاطَ السياسة، شأن ما كان معروفًا عن أنطون سعد حتى ذلك الوقت أنّه لم يكن يوليها اهتمامًا خاصًا. فاكتفى بعدد قليل من المخبرين لم يزد عددهم على عشرة. كذلك كُلِّف جوزف كيلاني جمع المعلومات عن الأحزاب ونشاطاتها وتحرّكات أفرادها وإعداد تقارير خطية بذلك.

انحصرت مهمتها آنذاك بالأمن العسكري بغية تجنيب الجيش أيّ اختراق قد يحاوله أحزاب أو عسكريون منتمون إلى أحزاب وجمعيات. على أنّ العسكريين لم يكونوا يشعرون بوجودها أو بأيّ دور لها. كانت تراقب انضباط العسكريين والتزامهم القوانين خارج الثكن وفي حياتهم الإجتماعية واليومية، وضمان عدم افتعال مشاكل ومشادات مع المدنيين ودخول الأماكن غير اللائقة، إلى مراقبة البزات العسكرية وقصات الشعر والأحذية. ولم يكن شائعًا أنّ رجال الشعبة الثانية، القليلي العدد، يجمعون المعلومات والأخبار عن أحوال البلاد وعن نشاط المدنيين والعسكريين.

كانت في اختصار إحدى إدارات الجيش التي لا دور عسكريًا وسياسيًا مباشرًا لها. إذ أنّ هذا الدور كان بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨ لمدير الأمن العام فريد شهاب، الأكثر نفوذًا في السلطة من أنطون سعد. وخلافًا لفؤاد شهاب، فإنّ الثقافة المدنية لرئيس الجمهورية كميل شمعون حملته على التعاون مع فريد شهاب، فناط بجهازه حصرًا تعاطي الشؤون المتصلة بالسياسة وجمع المعلومات والاستخبار[1]. معوّلاً في الوقت نفسه على دور مواز في الأمن لقائد الدرك العميد سيمون زوين. فعانت الشعبة الثانية، في النصف الثاني من الخمسينات، مشكلات مع رئيس الجمهورية عندما تحفّظ عن التوسّع في بناء شبكات مخبريها.

عمد أنطون سعد إلى تنظيم الجهاز بطريقة تلائم طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية اللبنانية. صنفان من المخبرين: علني هو قبضاي الحيّ، وسرّي يجلس في المقاهي لازمًا الصمت تارة ومتذمّرًا من أحوال البلاد ومنتقدًا السلطة ومؤيّديها طورًا. فقبضاي الحيّ صاحب شعبية يجمع من حوله شبابًا وأنصارًا يتظاهر أمامهم بالنفوذ والتأثير. ويجهر بعلاقته بالشعبة الثانية، فيستمد منها حماية ومساعدة في الخدمات لدى الإدارات، ويحضّهم على التعاون معه من أجل الحصول على المال والسلطة من خلال جمع معلومات تكون في معظم الأحيان عديمة الجدوى. أمّا المخبر السرّي فهو المصدر الحقيقي للمعلومات نظرًا إلى تمتعه بمواصفات محدّدة: أن يكون مثقفًا وقادرًا على الإنخراط في مجتمعات مغلقة، حزبية كانت أم سياسية أم اجتماعية، تكثر فيها المعلومات والآراء والملاحظات. ويملك حسًّا تحريضيًا بتعرّضه للسلطة والمسؤولين وتوجيهه الاتهامات إليهم، ثمّ يترك الحوار يدور عبره سعيًا إلى التعرّف إلى الساخطين في أوساط المجتمع وبناء علاقات معهم. ولا يتردّد أحيانًا في إظهار غضبه على الشعبة الثانية وتجاوزاتها ومخبريها من قبضايات الأحياء، بغية التقاط ردود فعل سلبية تنطوي على معلومات تسهّل مراقبة المعارضين والمؤيدين لهم.

تدريجًا لمس أنطون سعد تعاملاً فاترًا من رئيس الأركان الزعيم توفيق سالم الذي كان منذ منتصف عام ١٩٥٢ قد نشأ خلاف غير معلن بينه وبين قائد الجيش بسبب دعمه رئيس

١. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.

الجمهورية بشارة الخوري، فيما وقف رئيس الأركان في صفّ المعارضة التي جمعت في «الجبهة الإشتراكية الوطنية» كميل شمعون وكمال جنبلاط وغسان تويني وإميل بستاني وبيار إده. تصرّف توفيق سالم باستمرار بردود فعل سلبية حيال الرئيس الجديد للشعبة الثانية، مشكّكًا في مقدرته على النجاح في مهمته، وموجّهًا إليه في بعض الأحيان عبارات قاسية نمّت عن عدم ثقته به وتذمّره منه. وظلّ أنطون سعد يحرص على عدم استفزاز رئيسه في ضوء ما تناهى إليه عن ثورات غضب سريع كانت تتملكه وتجعله أحيانًا لا يتردّد في ضرب محدّثه متى اختلف معه. إلى أن وقعت الواقعة بينهما.

دخل مكتب توفيق سالم حاملاً أوراقًا عن إحدى مهماته، فكان أن رماها الأخير في وجهه بعدما اطلع عليها قائلاً: «أنتَ لا تفهم شيئًا».

خرج أنطون سعد لتوّه بعد جمع أوراقه من الأرض، من غير أن ينبسّ ببنة شفة. ولكنّ الحادثة نفسها تكرّرت مرتين على التوالي في حضور أحد الضبّاط الذي غالبًا ما كان يجالس توفيق سالم. في المرة الرابعة لم يتمالك أنطون سعد أعصابه وصرخ غاضبًا: «أنا لا أدّعي الفهم، وقد تحمّلت كلامك ثلاث مرات، ولن أسمح لك بعد الآن بمثله ورمي الأوراق في وجهي».

وأمسك بالأوراق التي رماها توفيق سالم في وجهه. وألقى بها على الأرض وأخذ يدوسها بانفعال. وخرج من مكتبه بلا استئذان.

لحق به توفيق سالم إلى مكتبه، وقال له وهو في حال ذهول: «هل أنتَ مجنون؟».

ردّ: «نعم أنا خائف. والخائف أكبر مجنون».

سأله: «مِمّ أنت خائف؟».

فأجاب أنطون سعد: «خائف من أن تمدّ يدك عليّ فأضطر إلى مدّ يدي عليك، وتكون النتيجة أنّ أحدنا سيذهب إلى القبر والآخر إلى السجن. وأنا لا أريد أن أذهب إلى القبر ولا إلى السجن».

وأضاف: «أنا ربّ عائلة وأريد أن أعيش معها. فهل فهمتَ ذلك يا سيدي الزعيم؟».

سكت توفيق سالم، وخرج من مكتب أنطون سعد وهو يردّد: «أنتَ فعلاً مجنون».

بلغت الحادثة إلى قائد الجيش الذي استدعى رئيس الشعبة الثانية للاطلاع منه على ما حدث، فأوضح له: «ربما لو لم أفعل ذلك لكان الزعيم سالم مدّ يده عليّ ووقعت المصيبة».

إلاّ أنّ المشاكل لم تنته مع رئيس الأركان[1].

وسرعان ما وجد أنطون سعد نفسه في مواجهة أزمة خطيرة بدأت تواجهها البلاد صيف ١٩٥٢ بين بشارة الخوري ومعارضيه، بلغت ذروتها في إضراب عام دعت إليه «الجبهة الإشتراكية الوطنية» وحلفاؤها في المعارضة في ١٥ أيلول و١٦ منه، بعد أسابيع على مهرجان دير القمر في ١٧ آب. ومن غير أن تتدخّل الشعبة الثانية بادر قائد الجيش إلى الاضطلاع بدور سجّل فاتحة انخراط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. قضت تعليمات فؤاد شهاب بعدم تورّط الجيش في هذا النزاع غير المعني به والبقاء على الحياد، فاستقال رئيس الجمهورية في ١٨ أيلول ١٩٥٢ بعد تخلّي قائد الجيش عن حماية حكمه، ولكنّه عَهَدَ إليه، وهو يسلّمه الدستور، في رئاسة حكومة

١. ذكريات لأنطون سعد في حلقات نشرتها «الصياد»، ٢٩ أيار ١٩٧٥.

إنتقالية تُعدّ لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. في ٢٣ أيلول انتخب كميل شمعون رئيسًا للجمهورية. مذذاك قيل إنّ السياسة دخلت إلى الجيش من بوابة أزمة وطنية عندما أحال قائد الجيش طرفًا ثالثًا بين رئيس الجمهورية ومناوئيه، مرجّحًا كفتهم. كانت الحجة عدم تسييس الجيش وتفادي انحيازه إلى فريق، فسقط رئيس الجمهورية.

وبسبب انصرافها الظاهر عن السياسة، لم يكن معظم السياسيين يسمع بالشعبة الثانية ولا استأثرت باهتمام الوزراء والنوّاب. لا قانون لها ولا تنظيم محدّدًا لملاكها. اقتصر قرارها على رئيسها بعد مراجعة قائد الجيش. أمّا شؤونها الإدارية القليلة الأهمية، فكان يبتّها أنطون سعد. بذلك انحصرت علاقة الشعبة الثانية بقائد الجيش الذي وَثِقَ بلا حدود بأنطون سعد وقرّبه إليه. وكان أن نشأت سابقة الإمرة المباشرة لقائد الجيش على رئيس الشعبة الثانية من دون المرور بالهرمية العسكرية التي توجب إمرة رئيس الأركان إسوة بسائر شُعَب الأركان في قيادة الجيش. ومع انتخاب فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية عام ١٩٥٨ اتخذت العلاقة منحى مختلفًا بات عرفًا وتقليدًا مستمرين في الحياة السياسية اللبنانية وفي تعاقب العهود الرئاسية بفضل الرجلين إياهما. ظلّ رئيس الشعبة الثانية يأتمر برئيسه السابق قائد الجيش الذي أضحى رئيسًا للدولة.

مذذاك ارتسمت معالم علاقة رئيس الإستخبارات العسكرية برئيس الجمهورية، فمنحته سلطة لم تفوّضها إليه الصلاحيات القانونية، وأصبح في صلب بنية الحكم. في عهد فؤاد شهاب كان الرئيس هو قائد الجيش الظلّ، حتى إذا انقضت ولايته خرج رئيس الشعبة الثانية نهائيًا من إمرة قائد الجيش، رئيسه الهرمي. له واتخذ من رئيس الجمهورية المرجع السياسي الأول والأخير، في اقتراح تعيينه كما في حماية موقعه في مواجهة السياسيين وتعزيز صلاحياته. وكذلك في تغطية تجاوزاته وتخطيه القوانين.

وعلى أهمية التباين في تحديد دور الشعبة الثانية الذي عكس جانبًا من الخلاف العميق والمتشعّب بين كميل شمعون وفؤاد شهاب، جعل أنطون سعد لصيق قائد الجيش وفريد شهاب لصيق رئيس الجمهورية، فإنّ ذلك لم يحل دون دور مزدوج للشعبة الثانية بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨. على أبواب الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٧ أخذت هذه تهتم بالتجسّس على نشاطات زعماء المعارضة وأحزابها كالحزب السوري القومي الإجتماعي وحزب النجادة والحزب التقدمي الإشتراكي الكثيري التردّد على دمشق للاجتماع هناك بممثلي جمال عبدالناصر. وخصوصًا رئيس الإستخبارات السورية العقيد عبدالحميد السرّاج، قبل ولادة الجمهورية العربية المتحدة، والتنسيق معها لتعزيز أدوارهم وتسليح أحزابهم ودعم معارضتهم لكميل شمعون. وعلى أبواب «ثورة ١٩٥٨» شقّت الشعبة الثانية الطريق لبناء علاقة وطيدة بين قائد الجيش والسياسيين اللبنانيين ولاسيما منهم مناوئي كميل شمعون الذين عرفوا فؤاد شهاب عن قرب من خلال ملامح مختلفة عنه أبرزها لهم أنطون سعد.

في تلك الحقبة كان الدور الرئيسي للجيش كمؤسّسة يقتضي استيعابها وظائف جهاز الشعبة الثانية لتأتمر في نهاية المطاف بأمر القائد. إلى أن بادر رئيس الجمهورية بالتفاتة باغتت أنطون سعد. أبلغ إليه أنّ الدولة خصّصت الشعبة الثانية بمبلغ من المال، وطلب إليه إعادة تنظيمها وتوسيع ملاكها ونطاق عملها[1]. فكان أن ارتفعت مخصّصاتها المالية عام ١٩٥٦ إلى ١٧ ألف ليرة لبنانية في وقت كانت تحتاج إلى تشديد المراقبة على الرعايا السوريين والمصريين الذين كان

١. المصدر السابق، ٢٩ أيار ١٩٧٥ و٥ حزيران ١٩٧٥.

يشتبه في تسبّبهم باضطرابات راحت تُضعف عهد كميل شمعون احتجاجًا على سياسته الخارجية المعارضة لجمال عبدالناصر. كان على كميل شمعون اتخاذ مبادرة ما حيال الجيش، راهن عليه استعدادًا لمرحلة سياسية عاصفة في الأشهر الأخيرة من عهده.

سنتذاك مهّدت لهذا التطوّر سلسلة حوادث أمنية على أثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، عندما غزت الشوارع والأحياء في بيروت وطرابلس وصيدا، إلى مناطق أخرى. موجة تفجيرات تبيّن في ما بعد لأنطون سعد أنّ الإستخبارات المصرية والسورية كانت وراءها عبر بعض ضبّاطها الذي حضروا إلى بيروت متخفّين بملابس رجال دين. وأشرفوا على زرع القنابل والعبوات لإحداث بلبلة وزعزعة الإستقرار اللبناني وممارسة ضغوط على كميل شمعون لمنعه من المضي في «حلف بغداد» منذ عام ١٩٥٥، وتصعيد حملة المعارضة السياسية والشعبية. وبعد تعاظم الخوف بين سكان بيروت وضواحيها خصوصًا من جرّاء تفجير القنابل، طلب رئيس الجمهورية بغضب في اجتماع في قصر القنطاري من أنطون سعد وفريد شهاب وسيمون زوين ومدير الشرطة صلاح اللبابيدي، في حضور قائد الجيش، كشف شبكة التفجيرات هذه والضالعين فيها، مهدّدًا إياهم بإقالتهم من مناصبهم إذا أخفقوا في مهلة ٤٨ ساعة.

كانت المعلومات المتوافرة لدى أنطون سعد من مصادر مخبريه – ومن غير أن يملك أدلة حسية – تشير إلى تورّط الاستخبارات المصرية في الحوادث. فقصد دمشق وحلب وحمص وحماه، واتصل برئيس الاستخبارات السورية العقيد عبدالحميد السرّاج وبأصدقائه هناك، وعاد خالي الوفاض إلى أن أسعفته مصادفة كشفت له أحد خيوط الاعتداءات. في أثناء عودته سالكًا طريق مرجعيون – صيدا، وصل إلى مسافة قريبة من الزيتونة، حيث منزله المجاور لمجمّع بيوت الضبّاط، اصطدمت سيارته بأخرى كانت تتقدّمها مِمّا أدّى إلى فتح صندوقها الخلفي وانكشاف صناديق فيه ملأى بأسلحة وقنابل. أوقف أنطون سعد سائق السيارة الذي قاده إلى منزله في الشياح حيث عثر على رزم منها. فور اطلاعه على الأمر استدعى كميل شمعون أنطون سعد إلى القصر الجمهوري، وخاطبه قائلاً: «أريدك أن تجعل من المكتب الثاني قوّة في مواجهة الإستخبارات المصرية في لبنان».

كانت الخطوة الأولى تلك فرصة ذهبية توسّع من خلالها عمل الشعبة الثانية في المراقبة وجمع المعلومات والعمل على الحدّ، قدر الإمكان، من نشاطات الاستخبارات المصرية والسورية العاملة في لبنان. وسرعان ما أعدّ أنطون سعد برنامج عمل وافق عليه رئيس الجمهورية وقائد الجيش اقترح جعل الموازنة السنوية للشعبة الثانية ٦٥ ألف ليرة لبنانية، على أن ترتفع في السنة التالية، عام ١٩٥٧، إلى ٧٥ ألف ليرة لبنانية. لكنّ المشكلة الرئيسية التي واجهته بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ الدخول في مواجهات سرّية مع أجهزة استخبارات عربية متشعّبة ذات مهمّات متعارضة: الاستخبارات المصرية والسورية تعمل ضدّ رئيس الجمهورية، والاستخبارات العراقية والأردنية تعمل لدعمه.

منذ عام ١٩٥٤ أعدّ أنطون سعد خطة لتنظيم الاستخبارات العسكرية استمزج فيها رأي مسؤولين في الاستخبارات الفرنسية[1]. وقد مهّد لذلك بتوسيع مصادر المعلومات فلم تعد تقتصر على

١. في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٥ أصدر قائد الجيش مذكرة خدمة بالفرنسية رقمها ٣/٩٢ س بإعادة تنظيم الأركان.
وورد في المادة ٤١ منها عن «المكتب الثاني» أنّه من شعبتين لكلّ منهما قسمان:
– الشعبة الداخلية: معرفة المعنويات واستطلاعها وحمايتها، والاتصالات والأمن (الحاجة إلى الاستخبار وتنظيم الشبكات والصحافة المحلية والأحزاب السياسية).
– الشعبة الخارجية: العدو، ومكافحة التجسس.

مخبريه الخاصين الذين يتقاضون رواتب شهرية، وإنّما تعدّتهم إلى أصحاب المصالح الحيوية العاملة في البلاد عبر مخبرين وصداقات مع رؤساء هذه المصالح. فبنى بذلك، تدريجًا، علاقات واسعة النطاق مع سياسيين لبنانيين وأثرياء وتجار وصناعيين ومصرفيين ورجال أعمال وأصحاب شركات ومؤسّسات كبيرة. أتاح له موقعه المهمّ في السلطة اجتذابهم إليه وتحوّلهم مصدر معلومات له في مقابل خدمات وحماية كان يؤمّنها لهم، خصوصًا بعدما عُرِف عن رئيس الشعبة الثانية أنّه أقرب رجال النظام إلى فؤاد شهاب.

معه بدأت الشعبة الثانية تدريجًا تتخذ وظيفتها الجدية، إذ اعتاد الرجل البدين مخاطبة الضبّاط حاضًّا إياهم على التعاون معه بعبارة «يا ديك الحطب أريد أن أرى خطك يومًا ما»[1]. وكثيرًا ما كان يجول على الثكن والمواقع العسكرية ليلاً، سعيًا إلى معلومات وأخبار يستقيها من مصادر يتكتّم عنها، ويوضح إذا سئل: «لا أستطيع الحصول على معلومات إلاّ بعد منتصف الليل»[2]. وسرعان ما عزّز شبكاته هذه بتعاون مماثل مع رجال الدرك والشرطة والأمن العام والجمارك والمباحث والشرطة القضائية وشرطة الآداب نظرًا إلى الاحتكاك الوثيق واليومي بين هذه القوى والمواطنين.

١. مقابلة خاصة مع النقيب شوقي خيرالله.
٢. مقابلة خاصة مع العميد صادق رعد.

بين جهازين

بعد تسلّمه سلطاته الدستورية، وكان لبنان قد خرج لتوّه من فوضى وحرب أهلية تفشّى في أثنائها السلاح في أيدي المواطنين، أبدى فؤاد شهاب، القليل الثقة بفاعلية الأجهزة الأمنية التي والت سلفه كميل شمعون في «ثورة ١٩٥٨»، اهتمامًا بتعزيز دور الشعبة الثانية في إطار خطة وازنت بين مراقبة نشاطات العسكريين داخل الجيش والحؤول دون أيّ محاولة للإخلال بالاستقرار أو تهريب أسلحة إلى داخل البلاد. كان عدد ضبّاطها سنتذاك قليلاً واقتصرت مهمّاتها على الجيش، مع متنفس صغير يطل بها على السياسة.

المهمّة الأولى التي حدّدها لها رئيسها أنطون سعد كانت تنظيم الحماية الأمنية للرئيس الجديد بعدما كان لزمه في الساعات التي سبقت انتخابه في ٣٠ تموز ١٩٥٨، وتولّى قيادة القوّة العسكرية التي أحاطت بمبنى مجلس النوّاب في ساحة النجمة يوم الإنتخاب. وقتذاك كان الحرس الجمهوري في قصر القنطاري يكتفي بضابطين وسرية واحدة من ٢٠٠ عسكري بقيادة النقيب أنطوان ضاهر نيطت بهم المحافظة على أمن رئيس الجمهورية وفق تدابير مشدّدة. وكان رئيس الشعبة الثانية المسؤول المباشر عن حماية رئيس الجمهورية. وسرعان ما أبدل أنطون سعد النقيب بضابط آخر هو الملازم أول صادق رعد مع انتقال رئيس الجمهورية لاحقًا إلى مقر جديد هو ڤيلا صغيرة في صربا على ساحل كسروان.

كان على الرئيس الجديد بعث الثقة مجدّدًا في الأجهزة الأمنية إيذانًا بالدور الذي يريده لها على امتداد عهده. وقد عوّل لذلك على ولاء ضابطين من غير أن يوازن بالضرورة بينهما هما أنطون سعد وتوفيق جلبوط. كان عليه أيضًا أن يعنى بادئ ذي بدء بالأمن، ثمّ التعايش بصعوبة مع طبقة سياسية كان ينظر إليها بشكوك وامتعاض وغالبًا باحتقار. لذا فهو لم يقاربها إلاّ من خلال هذين الرجلين.

بعد عشرة أيام على تسلّمه سلطاته الدستورية، أبقى فؤاد شهاب أنطون سعد في منصبه رئيسًا للشعبة الثانية، وعيّن النقيب توفيق جلبوط، في الأول من تشرين الأول ١٩٥٨، مديرًا للأمن العام محلّ فؤاد شمعون شقيق رئيس الجمهورية السابق الذي كان قد حلّ في هذا المنصب وكالة خلفًا لفريد شهاب. كانت هاتان الخطوتان تعبيرًا صريحًا من رئيس الجمهورية عن رغبته في حصر الأسلاك العسكرية بضبّاط الجيش أولاً، وتعيين ضبّاط خبرهم عن قرب ثانيًا. وخلافًا للواقع الذي ساد في الدول العربية المجاورة، في المرحلة نفسها عندما سيطر ضبّاط الجيش على السلطة في سوريا ومصر والعراق بانقلابات عسكرية، حرص فؤاد شهاب على أن لا يُدخل عسكريًا في الحكومات المتعاقبة في عهده. لكنّه جمع ضبّاطًا قريبين منه في القصر الجمهوري من غير أن يكونوا من رجال الشعبة الثانية كاللواء جميل لحود الذي ترأس الغرفة العسكرية ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ قبل أن يحلّ محله النقيب أحمد الحاج في تموز ١٩٦٠ إثر عودته من دورة أركان عسكرية في فرنسا. وضمّ إليه أيضًا، إلى فرنسوا جينادري، مرافقين آخرين هما منير السردوك وميشال ناصيف.

وتدريجًا - إلى فيليب تقلا وفؤاد بطرس وتقي الدين الصلح وعلي بزّي والضابط الفرنسي المتقاعد الأنتدان جان ليه – اجتمع رجال الرئيس: المدنيون الياس سركيس وشفيق محرّم، والعسكريون جميل لحود وأنطون سعد وتوفيق جلبوط ثمّ في ما بعد أحمد الحاج. بذلك اطمأن إلى ولاء الأجهزة الأمنية الرئيسية. عيّن في الأول من تشرين الأول ١٩٥٨ الزعيم جوزف سمعان قائدًا للدرك، والمقدّم عزيز الأحدب مديرًا للشرطة. ولاحقًا جمع أسلاك الدرك والشرطة والشرطة القضائية ومعهد قوى الأمن في واحد هو مديرية قوى الأمن الداخلي التي أعاد تنظيمها ووضع على رأسها ضابطًا في الجيش قدّر كفاياته هو الزعيم نور الدين الرفاعي فالزعيم جميل الحسامي. عيّن أيضًا العقيد أنيس أبو زكي على رأس الشرطة القضائية. ثمّ طعّم الأسلاك العسكرية بضبّاط من الجيش حفاظًا على تماسكها وانضباطها. وتعزيزًا للتعاون بين أجهزة الأمن عيّن ضبّاط ارتباط بين الشعبة الثانية والأمن العام بغية أن يجري الجهازان نشاطًا مشتركًا في بعض المهمّات في إطار الإستخبار وجمع المعلومات والمراقبة.

كان الهدف من الاستعانة بهؤلاء الضبّاط، ومعظمهم قريب منه، تأكيد ثقته بهم وبالجيش. الأمر الذي أحال المؤسّسة العسكرية وضبّاط الشعبة الثانية في المراحل التالية من عهده حزب الرئيس الذي ظلّ طوال ولايته الدستورية يفتقر إلى تأييد شعبي على رغم أنّ الشعبة الثانية جهدت في رسم صورة إيجابية له. فانصرف رجالها إلى توزيع صوره وتعليق لوحات كبيرة له بالبزة العسكرية يضع على صدره منظارًا حربيًا. فأضحت الصورة هذه الأكثر رواجًا عنه في الأوساط الشعبية. بدورهم قبضايات الأحياء والبلدات عملوا على الترويج لرئيس الجمهورية من خلال تعاونهم مع الشعبة الثانية لقاء مبالغ من المال. كانوا يأتون بجمهور على جنبات الشوارع ويجمعون شبابًا يصفقون ويطلقون الأهازيج عند مرور موكب رئيس الجمهورية في طريقه إلى احتفال رسمي[١].

لم يأمن الرئيس جانب السياسيين الذين لم يعرفهم عن كثب، فوثق بضبّاطه، تلامیذه، إذ اعتبرهم أقرب إلى عقله وأسلوب عمله وتفكيره[٢]. وحال في الوقت نفسه دون تدخّل السياسيين في الأسلاك العسكرية على غرار ما كان يحدث في حقبتي بشارة الخوري وكميل شمعون. ولكنّه في المقابل «تجنبًا لتدخّل كلّ عقيد ومقدّم في الجيش في أمر سياسي حصر الموضوع بالشعبة الثانية»[٣]. بذلك أضحى أنطون سعد رأس حربته.

التقى فؤاد شهاب قائد سلاح البحرية النقيب توفيق جلبوط عندما رافقه في أحد أسفاره إلى فرنسا، ثمّ عندما حلّ موقتًا مكان فرنسوا جينادري مرافقًا له حين ذهب الأخير في دورة أركان عسكرية إلى فرنسا. فعرفه من قرب وخبر فيه نزاهته وكفايته ورصانته. مكث توفيق جلبوط في منصبه أشهرًا بعد انتهاء ولاية فؤاد شهاب في ٢٣ أيلول ١٩٦٤، وغادره في ٣١ كانون الأول. مذ عيّنه بدا أنّ ثمّة مهمّة سياسية تتجاوز الدور الأمني تنتظر مدير الأمن العام الذي عُرف في أوساط أصدقائه ورفاقه بالتكتّم والعمل بصمت وجدّ. والمجتهد والواسع الثقافة وذو العقل المنظم الذي يتّقن الإدارة وتحديد الوسائل والأسلوب. كان الدور واضح الأهداف: بناء طبقة سياسية جديدة موالية للعهد الجديد وتكون مصدر قوّة للرئيس.

---

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.
٢. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٣. «سامي الخطيب يتذكر». «الوسط». ١٩ كانون الأول ١٩٩٤.

في مطلع عهد فؤاد شهاب سلك توفيق جلبوط خطة عمل مختلفة عن تلك التي اتبعها أنطون سعد، معوّلاً على الدور المزدوج للأمن العام كجهاز مدني ذي وظيفة أمنية. فأحاط نفسه بعدد من المثقفين لم يكتفِ برعاية اجتماعهم في حركة سياسية، بل شارك في عدد من جلساتها التي أفضت عام ١٩٥٩ إلى تأسيس حركة التقدّم الوطني[1]، وقد رمى إلى جعلها نواة طبقة شهابية جديدة وإن يكن الرئيس لا يتصوّر، وخصوصًا بعد الإنتخابات النيابية الأولى في عهده عام ١٩٦٠، أنّ في إمكانها أن تحلّ محلّ الجيش أو تقلّل اتكاله على العسكر. كان يدرك أنّ تصرّفات السياسيين ستستمر تتعارض مع طريقة تفكيره وأسلوب عمله.

في الحقبة هذه بدت لعبة الاستخبارات في يد رجلين، كلّ منهما في جهاز أمني مستقل: أنطون سعد وتوفيق جلبوط. ولكنّ واقع الحال أنّ دور مدير الأمن العام في السنتين الأوليين من العهد تقدّم دور رئيس الشعبة الثانية الذي اكتفى بإرساء صداقات مع السياسيين وجمع المعلومات. كان توفيق جلبوط الأقدر على تلبية الخدمات بسبب السلطة المزدوجة الدور للأمن العام في تعاطيها مع الأمن والسياسة بفعل الصلاحيات التي منحها إياها قانون تنظيم مديرية الأمن العام. كذلك نجح في توسيع نطاق نفوذه، فتغلغل في النقابات القليلة الخبرة والطرية المناعة وقتذاك والهيئات الإقتصادية عبر صداقات مكّنته من التأثير في اتجاهاتها في كلّ مرة سعت السلطة إلى استمالتها[2].

وفي محاولة رمت إلى تقسيم الصلاحيات، ناط رئيس الجمهورية بتوفيق جلبوط السياسة المكشوفة مع الطبقة السياسية، فيما عَهَدَ إلى أنطون سعد في السياسة السرّية. لم يتعاون الرجلان معًا كثيرًا في خطة عمل مشتركة، بل سعى كلّ منهما إلى الاضطلاع بدور مواز للآخر.

تميّزت علاقات توفيق جلبوط وأنطون سعد أول الأمر بتعاون بينهما، مع أنّ المهمّة السياسية التي ناطها فؤاد شهاب بمدير الأمن العام سبقت تلك التي حدّدها لرئيس الشعبة الثانية قبل أن يتوسّع الأخير في استخدام صلاحياته بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠. على أنّ الرئيس انحاز إلى أنطون سعد الأقرب إليه، والذي لم يتردّد في تعزيز علاقاته بالأحزاب والنقابات والجمعيات وجمع المعلومات عن نشاطاتها بذريعة التأكد من عدم انضمام عسكريين إلى صفوفها تطبيقًا لأحكام القوانين العسكرية. وبدعم من رئيس الجمهورية، غالى أنطون سعد في استخدام صلاحية مراقبة الأمن التي هي في صلب اختصاص الأمن العام.

بات مخبرو الشعبة الثانية أكثر حيوية من مخبري الأمن العام في جمع المعلومات، فضلاً عن أنّ صلتهم بجهازهم كانت أوثق منها لدى مخبري الجهاز الآخر، ممّا عكس فاعلية أجدى عزّزت دور الاستخبارات العسكرية ومهمّاتها الأكثر استقلالاً في عملها من الأمن العام إحدى المديريات

١. ضمّت فؤاد بطرس ومنوال يونس وجوزف مغيزل وباسم الجسر وسليمان الزين وحسن صعب ومحمد الجارودي، إلى شخصيات أخرى طبعتها الثقافة والانفتاح والحوار، ما لبث بعضهم أن احتل تدريجًا مواقع متقدّمة في الحكم الشهابي. وسرعان ما انهارت الحركة عام ١٩٦٣ لعدم مقدرة مؤسسيها على التفرّغ لها، وكونها عكست تجربة نخبوية ضيّقة التأثير والفاعلية قصرت اهتمامها على المشكلة الاقتصادية - الاجتماعية في مرحلة ما بعد «ثورة ١٩٥٨».

٢. يروي رضا وحيد أنّ فؤاد شهاب قال له، على أثر تعيينه مديرًا عامًا لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، إنّ عليه الإستعانة بالمقدّم توفيق جلبوط كلما اصطدم بمشكلة أو بصعوبة التفاهم أو التعاون مع الهيئات النقابية ومنها الإتحاد العمالي العام خصوصًا بسبب تأثيره المباشر عليها. وأبلغ إليه أنّ لتوفيق جلبوط تعليمات صريحة بذلك (مقابلة خاصة).

التابعة لوزير الداخلية. أصبح أنطون سعد، بمرور الوقت، أقدر من توفيق جلبوط على تقديم الخدمات ورخص السلاح والبناء والتوظيف والوساطات والمساعدات وتأمين الحماية. وبات يمتلك مقوّمات منحته إياها السلطة بالممارسة لم تفوّضها إليه القوانين والصلاحيات التي ناطت بالأمن العام وحده الاضطلاع بدور سياسي في نطاق أدائه دوره الأمني[1].

الرقم: ... / خ
التاريخ: .. / ٥ / ١٩٥٧

سعادة النقيب السيد كنعان المحترم
رئيس الشعبة الثانية لمنطقة لبنان الشمالي - طرابلس

يشرفني أن أرفع إليكم ما يلي [illegible] في بيروت

والمثبتة حسب وقائعها الآتية:

[illegible]

١٩٥٧ - تقرير لأحد المخبرين إلى النقيب موسى كنعان عن تعقب نشاطات سوريين في لبنان.

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

التسابق

أدرك توفيق جلبوط أنّ دوره انتقل كاملاً إلى أنطون سعد وفريق عمله في الشعبة الثانية بعد محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي عام ١٩٦١، وأصبح التعويل بموافقة فؤاد شهاب على الجيش لحفظ الأمن والإستقرار. فاتخذ إجراءات صارمة في المراقبة والإستقصاء وجمع المعلومات والملاحقة للحؤول دون تكرار ما حدث وتعريض النظام للخطر. ووضعت الشعبة الثانية يدها على التحقيقات القضائية في محاولة الإنقلاب لأكثر من سنة، وأشرفت بتدخّل لا شكوك فيه على مسارها لدى المحققين. فاختلط الأمني في هذه المهمّة بالسياسي.

لكنّ استئثار الشعبة الثانية بالصلاحيات لم يدفع رئيسي هذين الجهازين، المرتبطين مباشرة برئيس الجمهورية، إلى الدخول في مواجهة. فأخلى توفيق جلبوط الساحة لأنطون سعد الذي أضحى دوره ذا أولوية لدى رئيس الجمهورية.

كان الرجلان مختلفين في المزاج والتفكير وأسلوب العمل والتصرّف، ولم يمسيا صديقين على غرار الصداقة الطويلة التي جمعت أنطون سعد بأحمد الحاج. بيد أنّ التناقض العميق بين أنطون سعد وتوفيق جلبوط بدا عاملاً مساعدًا لأنّ أحدهما يكمّل الآخر في مهمّته.

احترم فؤاد شهاب التحليل السياسي الجدّي الذي كان يقدّمه له توفيق جلبوط، ووثق بسيطرة أنطون سعد على الأرض بفعل مراسه الطويل في الاستخبارات منذ عام ١٩٥٢، قياسًا بتجربة حديثة لمدير الأمن العام. وبمقدار ما كان توفيق جلبوط، الجامد القسمات، متعاليًا على شيء من الشعور بالأرستوقراطية، صارمًا ومتحفظًا، تمتّع أنطون سعد بذكاء فطري استهوى الرئيس، وكان أكثر شعبية يخترق الطبقات الفقيرة في صفوف العسكريين، صاحب نكتة ومغاليًا في عفوية أصبحت جزءًا من طريقة عمله[1]. فإذا به على مرّ سنيه في الجيش، في الشعبة الثانية وخارجها، إشبينًا لعشرات الضبّاط وعرّاب أبنائهم إظهارًا منه لحرارة علاقاته بضبّاطه وعسكرييه ودفئها، بمعزل عن مواصفات كفايتهم وانضباطهم. ولأنّ الرئيس كان يحتفظ بأسراره ولا يتيح لأحد، حتى للقريبين منه، سبر غور ما يكتمه، لم يفاضل مرة علنًا بين مدير الأمن العام ورئيس الشعبة الثانية. فكلاهما حاجة إليه، وضرورة لقوّة الدولة وللمحافظة على التيار الشهابي. كلّف توفيق جلبوط ملف العلاقات بالزعماء المسلمين، وأنطون سعد ملف العلاقات بالزعماء المسيحيين. أمّا أحمد الحاج فعني بالملفين على السواء.

١. يروي العميد جان ناصيف أنّ أنطون سعد كان يستميل العسكريين إلى الشعبة الثانية بأسلوب طريف لا نظير له. أعجبه يومًا أمام المستشفى العسكري المركزي أحد العسكريين بشاربين طويلين مرفوعين. فنقّده للتوّ مبلغًا من المال ثمّ خصّص له شهريًا مبلغ ٢٥ ليرة لبنانية إعرابًا عن إعجابه بهما. وما لبث أن أصبح العسكري هذا مخبرًا لدى الشعبة الثانية، وظلّ يحصل على هذا المبلغ في مرحلة غابي لحود الذي استمر بدوره يتعاون معه. وفي بعض الأحيان كان أنطون سعد ينفذ إلى العسكريين عبر تخصيص مساعدات لهم في مواجهة الأعباء الإجتماعية بمبالغ صغيرة من المال (مقابلة خاصة).

مع ذلك تنافسا واختلفا ودخلا في أكثر من نزاع صامت كان يكتمه توفيق جلبوط المفطور على هذه الميزة، لكنّه تمسّك بالأصول القانونية وتفادى تعريض جهازه للانتقاد، ورفض التعامل مع الأمن العام على أنّه جهاز ملحق بالاستخبارات العسكرية. أمّا أنطون سعد فلم يكن يعير الإنتقادات كبير اهتمام. تجاهلها كثيرًا واستخف بها مؤمنًا بصواب تصرّفاته وما يقدم عليه ضبّاطه، ويطرح بلا حرج أو ارتباك مبرّرات الدفاع عنها مؤثرًا هيبة الاستخبارات اللبنانية على سمعتها، وسطوة ضبّاطه على أخطائهم. فهو رمى في آخر المطاف إلى حماية المصلحة العليا للدولة، ورئيس الجمهورية والجيش، وإن تجاوز القانون في بعض الأحيان. كان يحضّ ضبّاطه دائمًا على التحرّك والمبادرة والمجازفة بلا خوف وقلق. أضحى مظلتهم لدى الرئيس متحمّلاً هو اللوم والمآخذ[1]. ولم يكن رئيس الجمهورية يتردّد في تأنيبه في كل مرة كان يعلم أنّه بالغ في استخدام سلطته من دون معرفته، ولم يكن يخفي أحيانًا أمام بعض الوزراء القريبين منه امتعاضه من بعض أعمال الشعبة الثانية التي كانت تقوم بها، إمّا بناء على معلومات خاطئة أو لنزق في ردود فعل أفرادها لا يقرّه تفكيره وأسلوب عمله، كان إحداها ارتكابها خطأ في التعامل مع بكركي زاد في غضب بطريرك الموارنة بولس بطرس المعوشي على الشهابية.

مع ذلك لم يشكّك رئيس الجمهورية في إخلاص أنطون سعد على رغم تصرّفاته التي أضرّت من غير قصد بهيبة رئيس الجمهورية. إذ اتصف قسم كبير من هذه التصرّفات بالرعونة، وبافتقارها إلى لياقة حتى بإزاء أخطاء كان يمكن ارتكابها بلباقة ما[2].

لم يكن من الصعب على الشهابيين ملاحظة التباعد بين رئيسي جهازي الأمن العام والشعبة الثانية. وخصوصًا في السنتين الأوليين من العهد.

برّر اتساع الشرخ بينهما هو اختلافهما على الموقف من جمال عبدالناصر. وخلافًا لرئيس الشعبة الثانية، فإنّ مدير الأمن العام لم يكتم تحفّظه عن الانفتاح الواسع على الزعيم المصري. وعندما كان رئيس الجمهورية يشكّك في معلومات يزوّده إياها أنطون سعد، يطلب إلى توفيق جلبوط التحقّق منها. لكنّه لا يلبث أن يجد نفسه منحازًا إلى التي يُطلعه عليها رئيس الشعبة الثانية متى تعارضت هذه مع تلك التي يحيلها عليه مدير الأمن العام. وبدأ الأخير يفقد تدريجًا، وخصوصًا منذ أوائل عام ١٩٦٢، دورًا متقدّمًا عند الرئيس[3].

بعد انقضاء ولاية فؤاد شهاب ترك توفيق جلبوط منصبه وتقلّب في مواقع عدّة في الجيش بعيدًا من مهمّات كبيرة أو ذات طابع سياسي كالتي ناطها به الرئيس السابق، إلى أن ترك الجيش عام ١٩٧٥. مكث في منزله ملتزمًا صمتًا طويلاً وصعبًا جعله يحفظ ذكرى فؤاد شهاب باحترام عميق لا قرار له. وهو بخلاف أنطون سعد لم يرث من منصبه عداوات شخصية ولا كره السياسيين وبغضهم، ولا طاولته الإتهامات التي وُجهت إلى رئيس الشعبة الثانية.

في موازاة علاقته بمدير الأمن العام، كانت ثمّة علاقة أخرى لا تقل التباسًا لرئيس الشعبة الثانية بقائد الجيش العماد عادل شهاب الذي غالبًا ما تجاوزه أنطون سعد للاتصال برئيس الجمهورية. على أنّ عادل شهاب حسم الأمر منذ البداية لتفاديه أيّ خلاف مع رئيس الاستخبارات العسكرية.

أتى فؤاد شهاب بنسيبه عادل شهاب قائدًا للجيش كاختيار حتمي. الأقدم بين الضبّاط الموارنة

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٣. مقابلة خاصة مع اللواء منير السردوك.

والأرفع رتبة ما خلا جميل لحود الذي لم تكن سنّه تتيح له تبوؤ المنصب إذ كان سيحال على التقاعد بعد سنتين ونصف سنة، وأبدى في الوقت نفسه رغبته في التفرّغ للعمل السياسي الذي سبقه إليه شقيقه إميل لحود. بعد أشهر على انتخاب فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية، وكان قد شغر منصب قائد الجيش وحلّ فيه وكالة رئيس الأركان الزعيم توفيق سالم، عيّن الزعيم عادل شهاب، في الأول من شباط ١٩٥٩ بعدما رُقي إلى رتبة زعيم أول. في الأول من تموز ١٩٥٩ صدر مرسوم رُقي بموجبه إلى رتبة لواء كلّ من عادل شهاب وجميل لحود[1].

كان عادل شهاب في صلب بوتقة موالية في قيادة الجيش عوّل عليها فؤاد شهاب بعيد انتخابه على رغم تعيينه قبل سنوات ضابطًا منتدبًا مرافقًا لكميل شمعون، برتبة عقيد، في أسفاره إلى الأرجنتين واليونان وإسبانيا ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧، ممّا أدّى إلى توطيد علاقته بالرئيس السابق واستمرارها بعد تعيينه قائدًا للجيش، إلى علاقة مماثلة بصديقين آخرين خصمين عنيدين للشهابية هما صائب سلام وريمون إده، ولكن من غير أن تجمعه بحليف رئيسي للشهابية هو كمال جنبلاط صداقة مشابهة. بيد أنّ علاقات كهذه قصرها عادل شهاب على طابع اجتماعي وشخصي مغلق واستمرّ وفيًا لرئيس الجمهورية في قلب التركيبة العسكرية للحكم[2].

دخل عادل شهاب الجيش عام ١٩٢٣، بعد سنتين على دخول فؤاد شهاب المدرسة الحربية، وفيها تعارفا ونشأت بينهما صداقة طويلة لم يشبها تحفّظ أو تردّد كالذي ساد علاقة فؤاد شهاب بنسيبه الآخر عبدالعزيز شهاب. كلاهما ينتسبان إلى الشجرة الشهابية: فؤاد شهاب من جبّ الأمير بشير، وعادل شهاب من جبّ الأمير يوسف. فرعان مختلفان وبعيدان إلى حدّ في النسب، ولكنهما من الجدّ الأول للشهابيين في جبل لبنان الأمير حيدر. استمرّ عادل شهاب قائدًا للجيش حتى ٣٠ حزيران ١٩٦٥ بعد تمديد ولايته سنتين مرتين بسبب إحالته على التقاعد في ٣٠ حزيران ١٩٦٣. قبل ذلك كان قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال (١٩٤٩ - ١٩٥٢)، ثمّ قائدًا للمنطقة العسكرية في البقاع (١٩٥٢ - ١٩٥٨).

مذ دخل مكتبه في وزارة الدفاع قرّر عادل شهاب حصر صلاحياته بشؤون إدارة الجيش، فعزف عن تعاطي أيّ عمل سياسي أو الاهتمام بالنشاطات الأمنية للشعبة الثانية على رغم العلاقة الوديّة التي جمعته بأنطون سعد الذي عمل قبل سنوات في إمرته إبّان وجوده على رأس المنطقة العسكرية في الشمال. كان على عادل شهاب التعامل مع واقع هو أنّ انتخاب نسيبه فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية لن يحول دون تدخّل مؤسّس الجيش وقائده السابق في شؤونه، حتى من دون حاجته إلى معرفة قائد الجيش بذلك. فاختار ألاّ يختلف مع رئيس الجمهورية على دور أنطون سعد، الآخذ تدريجًا في التنامي، ولا مع أنطون سعد لتوسّعه في ممارسة صلاحياته وتجاهله مرارًا قائد الجيش. في السنتين التاليتين، بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦١، أدرك عادل شهاب أنّ أنطون سعد يتجاوزه بمقدار ما يريد فؤاد شهاب له أن يتجاوزه، وخصوصًا في اتصاله برئيس الجمهورية. وكان رئيس الاستخبارات العسكرية يزور الرئيس ساعة يشاء دونما إذن سابق خلافًا للأصول التي سبق أن فرض فؤاد شهاب على ضبّاطه التقيّد بها عندما كان قائدًا للجيش[3].

١. لم تكن وقتذاك قد استحدثت رتبة عماد لقائد الجيش الذي كان يحتفظ وحده بين ضبّاط الجيش برتبة لواء بدءًا من اللواء الأول في الجيش اللبناني فؤاد شهاب، إلاّ أنّ جميل لحود احتفظ برتبة لواء متقاعد.

٢. مقابلة خاصة مع العقيد عامر عادل شهاب.

٣. المصدر نفسه.

لم يُبدِ حرجًا إذ كان لا يصل إلى مكتبه إلاّ البريدان العسكري والإداري وما يتصل بأوضاع العسكريين وسلوكهم وانضباطهم والتزامهم القوانين والأنظمة العسكرية، بينما تذهب التقارير السياسية والأمنية من مكتب أنطون سعد إلى رئيس الجمهورية إمّا مباشرة أو عبر رئيس الأركان الذي كان يطّلع على جزء رئيسي من البريد الخاص. لم تكن المسألة مدى ثقة رئيس الجمهورية بقائد الجيش مقدار ارتباطها بنظرية أدرجها أنطون سعد، هي مدى حاجة القائد إلى معرفته بالبريد الخاص وجدواها بإزاء ما قد ينطوي عليه من معلومات، وحاجته إلى استثمار المعلومات التي يتضمّنها. وقد تتطلّب في بعض الأحيان ألاّ توضع إلاّ في تصرّف القلة ذات الصلاحية باستثمارها[1]. على أنّ المعلومات هذه تصبح في تصرّف قائد الجيش ورئيس الأركان عندما يطلبانها من أنطون سعد الذي حرص على علاقته بعادل شهاب. فلم يمسّ صلاحياته داخل المؤسّسة العسكرية، وخصوصًا إدارتها، وتفادى أيّ انطباع يمكن أن يوحي أنّه ينتقص من منصب قائد الجيش أو يتعمّد تجاوزه صراحة وعلنًا. أمسك عادل شهاب بصلاحياته كاملة في إدارة الجيش، وخصوصًا بالنسبة إلى الترقيات والتشكيلات التي كان يعدّها بالتعاون مع رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط ونائبه العقيد اسكندر غانم.

تبسيط ممارسة الصلاحيات أتاح لعادل شهاب تفادي المشكلات: اهتم بإدارة الجيش وأمنه، وترك لأنطون سعد الاستخبارات والأمن والسياسة ما دام رئيس الجمهورية يريد ذلك، وما دام رئيس الشعبة الثانية يستمد أوامره وتعليماته في هذا النطاق من الرئيس لا من قائد الجيش. حافظ عادل شهاب على موقعه على رأس قيادة الجيش على هذا النحو حتى تقاعده[2]. وغالبًا ما كان يردّد أنّه لا يريد تخطي حدود صلاحياته، قائلاً إنّه «مسؤول عن أمن الجيش لا عن أمن البلد. أطلع على التقارير المتعلقة بالأمن العسكري وبأمن المؤسسة. أمّا الأمن الوطني فمسؤولية الأمن العام والشعبة الثانية والأجهزة الأخرى المعنية». ويضيف: «لم أرد التدخّل في اللوائح الإنتخابية أو دعم مرشّحين لانتخابات، ولا في تأليف الحكومات أو تزكية وزراء، ولا التورّط بين الجميع. لم أتدخل مرة في أيّ لعبة سياسية، ولا في ما كان يتعدّى الأمن العسكري. أخرجت نفسي من ذلك كلّه»[3].

حافظ على سمعة نظيفة في الجيش محاذرًا النشاطات السياسية والانتخابات النيابية والبلدية، فاستثني من الإنتقادات والمآخذ والتحامل واتهامات الإنحياز والتورّط التي قيلت في أنطون سعد وضبّاطه في الشعبة الثانية.

كذلك لم تكن علاقة أنطون سعد بيوسف شميّط بمعزل عن هذا القياس، على رغم المكانة التي كانت لرئيس الأركان لدى رئيس الجمهورية. شهابي موثوق به وذو شخصية نافذة وناقدة طبعها حسن التصرّف وولاء مطلق لفؤاد شهاب مذ عيّنه عام ١٩٥٠ نائبًا لرئيس الأركان، وكان برتبة مقدّم ما قبل تسلّمه رئاسة الأركان أواخر عام ١٩٥٨، إلى أن أحيل على التقاعد عام ١٩٧١ منهيًا المدة الأطول لرئيس أركان في منصبه. كان يوسف شميّط، الهادئ والصارم والقليل الكلام،

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

٢. مقابلة خاصة مع العقيد عامر عادل شهاب الذي يقول أيضًا إنّ والده أولى حياته الشخصية أهمية مميّزة صرفته عن الطموح السياسي، فتجنّب تعاطي السياسة اعتقادًا منه بعدم ملاءمتها الطريقة التي سلكها في حياته الخاصة دونما تخلّيه عن صداقاته بالسياسيين الشهابيين ومعارضيهم في الوقت نفسه. وبعد تقاعده طوى صفحة حياته العسكرية كليًا، فلم يعد يهتم بالجيش ولا بالبحث عن دور فيه أو من خلاله. لزم بيته وأمضى حياة عادية بلا ضجيج ولم يمارس نشاطات متعارضة مع مزاجه الشخصي حتى وفاته عن ٨٠ عامًا في ١٢ كانون الأول ١٩٨٣.

٣. المصدر نفسه.

صاحب الكلمة الفصل في ملف الطائفة الدرزية وخصوصًا في علاقة الرئيس بزعيمَيها كمال جنبلاط ومجيد أرسلان، من غير أن يمنعه ذلك من توجيه اللوم والعتب إلى كمال جنبلاط على بعض ردود فعله، متعاونًا باستمرار على انتظام علاقته برئيس الجمهورية وأركان الشهابية مع مستشار بارز لكمال جنبلاط هو شوكت شقير الرئيس السابق لأركان الجيش السوري (١٩٥٣ - ١٩٥٤). ضابط سابق في الجيش اللبناني برتبة مقدّم قاده إلى الجيش السوري تطوّعه في جيش الإنقاذ عام ١٩٤٨ في أولى الحروب العربية - الإسرائيلية بعدما رفض الجيش اللبناني على أثرها عودته إلى صفوفه.

كان يوسف شميّط يفعل ذلك أيضًا مع الشعبة الثانية عندما يأخذ على رئيسها بعض التصرّفات المنافية للأصول، فيشتكي تارة إلى رئيس الجمهورية بحكم الثقة التي محضه إياها الرئيس والعلاقة الوطيدة التي جمعتهما، ويستدعي طورًا أنطون سعد وينتقده على تصرّفات كان يرى فيها إساءة إلى سمعة الجيش ودوره. ظلّت له إمرة عسكرية كاملة على الشعبة الثانية بصفته رئيسًا هرميًا لها إسوة بسائر شُعَب أركان الجيش. إلاّ أنّها مع محاذرتها إغضابه بدا متفهّمًا دورها الأمني والسياسي المفرط بعد محاولة الإنقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الإجتماعي عام ١٩٦١ وكاد رئيس الأركان يكون إحدى ضحاياها. أصغت إليه الشعبة الثانية وسعت إلى إرضائه أكثر من حرصها على علاقتها بقائد الجيش. وظلّ رئيس الأركان، وهو يحصر اهتمامه بإدارة الجيش، قادرًا على الحؤول دون اتخاذها قرارات لا يوافق عليها، ولم يتردّد في منع إجراءات كانت تقترحها عليه في ملفات المناقلات والترقيات والدورات العسكرية إلى الخارج، وتعزيز نفوذ ضبّاط على حساب آخرين كلّما لاحظ في ذلك مبرّرات سياسية أكثر منها مناقبية أو عسكرية. كلّ هذا لم يباعد بينها وبين يوسف شميّط.

لغة الموسى

تلك التجربة اختبرها ضبّاط الشعبة الثانية مع رئيس الأركان في مرحلتي أنطون سعد وغابي لحود. ومع ذلك لم يتردّد أنطون سعد أحيانًا في تجاوز قائد الجيش ورئيس الأركان معًا، إلى حدّ بدا أنّه قادر على إقامة توازن بين المهمّة السياسية والمهمّة العسكرية في الجيش. ثمّ وقعت حادثة اضطرت عادل شهاب إلى تذكير أنطون سعد بإمرته التراتبية له تمثلت باعتداء الإستخبارات العسكرية على فيليپ خير عضو حزب الكتلة الوطنية عام ١٩٥٩ التي حملت عميد الحزب ريمون إده، وزير الداخلية في حكومة رشيد كرامي، على التهديد بالاستقالة ما لم يعاقب الضابط المسؤول عن الاعتداء. يومذاك ذهب النقيب جان نخّول، الكتلوي الهوى، إلى منزل طنّوس فريحة الملقّب «سيف النصارى»، وهو أحد مؤسّسي الحزب، طالبًا التوسّط لدى ريمون إده لثنيه عن استقالته، وخاطب طنّوس فريحة الميّال إلى وجهة نظر «العميد» بإقالة أنطون سعد: «مَن يستطيع الحلول مكانه؟ بعد محنة ١٩٥٨ أصبح الجيش وكأن اثنين يتوليان شؤونه هما العقيد شميّط والمقدّم سعد، ويجب أن يقوم على توازن دقيق. ولا أحد يستطيع مقاومة شميّط وإقامة توازن معه إلاّ أنطون سعد في الوقت الحاضر. ولذلك لا يجوز التضحية به»[1].

لم يكن أنطون سعد المسؤول المباشر عن تلك الحادثة، إلاّ أنّه حمل وزرها[2]. وعلى وفرة المساعي التي بُذِلت لديه، ظلّ ريمون إده متشبّثًا باستقالته من الحكومة ما لم يُقَل أنطون سعد، إلى أن اكتفى في اليوم الخامس بإلحاح من طنّوس فريحة بمعاقبة رئيس الشعبة الثانية. فاشترط أن تكون ٦٠ يومًا توقيفًا صارمًا، وهي العقوبة القصوى. ثمّ رضي بخفضها إلى ٣٠ يومًا. ذهب جان نخّول إلى قائد الجيش عادل شهاب عارضًا عليه التسوية مع ريمون إده. فرفض بغضب الاكتفاء بعقوبة ٣٠ يومًا، قائلاً لجان نخّول: «ومَن قال لك إنّني أقبل بذلك، والشخص المضروب هو شقيق

١. مذكرات خاصة غير منشورة للعميد جان نخّول.

٢. في حزيران ١٩٥٩ استقبل فيليپ خير في مكتبه شاعراً معروفًا في الأوساط الشعبية بأسلوبه التهكمي الساخر هو فارس جبر، كان نظم ردّة زجلية يهجو فيها فؤاد شهاب ويُجرّح برجولته مقارنة برجولة كميل شمعون، استمدّها من أبيات قالها الخوري يوسف عون في خليل أبو جودة النائب والوزير. استمع فيليپ خير إلى الردّة وسُرّ بها وكافأ ناظمها بمبلغ من المال، وطلب منه أن يكتبها له لإرسالها إلى كميل شمعون. بلغ إلى غابي لحود النبأ فطلب الاطلاع على هذه الردّة. في ١٤ حزيران استدعى فيليپ خير إلى مكتبه في وزارة الدفاع وأنّبه على تعميمه كلاماً يُحقّر رئيس الجمهورية. قابل فيليپ خير ملاحظات غابي لحود باستهزاء أغضبه فبادر إلى صفعه. وبحسب رواية غابي لحود فإنّ أنطون سعد طلب منه استدعاء فيليپ خير لإهانته من غير أن يقترح عليه ضربه. لكنّ جنودًا كانوا في البهو المجاور لمكتب غابي لحود دخلوا عند سماعهم صراخًا من حدّة الحوار بين الرجلين، فأمسكوا بفليپ خير وأوسعوه ضربًا، فنزف على قميصه. بلغ الخبر إلى ريمون إده فاحتج لدى رئيس الجمهورية على توقيفه وطلب تخليته. فأجيب بالموافقة. ردّ فعل ريمون إده كان عنيفًا. طالب برأس الضابط المسؤول عن ضرب فيليپ خير من غير أن يتأكد من هويته. إلاّ أنّه كان واثقًا من المسؤولية المباشرة لأنطون سعد الذي كتم بدوره مسؤولية غابي لحود عن صفع الثري الكتلوي. واعتبر الاعتداء استفزازًا تعمّدته الشعبة الثانية بغية ضرب علاقته برئيس الجمهورية.

عديلي؟ كان على أنطون سعد أن يحترم هذه الصلة برئيسه على الأقل. ولن أرضى بأقل من عقوبة ٦٠ يوماً». وبناء على طلب القائد، حمل جان نخّول صباح اليوم التالي إلى أنطون سعد بيان عقوبة لتوقيعه بمثابة اعتراف بخطأ تصرّفه. فكان أن فرض القائد عقوبة لـ٤٥ يوماً[1].

كانت تلك المرة الوحيدة التي عوقب فيها أنطون سعد بسبب سوء تصرّف. لم يخضع للمساءلة عندما قتل مسلحون نائب الشوف نعيم مغبغب، وتعرّض صحافي بارز في جريدة «النهار» هو ميشال أبو جوده في الأول من كانون الثاني ١٩٦٠ لطعنة موسى في وجهه لكتابته قبل أشهر مقالة بعنوان «في حمى الأمير» انتقدت تقاعس السلطة في حماية نائب الشوف، فأحدثت جرحاً دائماً في خدّه الأيمن. الخامسة مساءً ذلك اليوم كان ميشال أبو جوده، رئيس القسم الخارجي في الجريدة، يهمّ بالنزول من سيارة أمام مبنى سينما ريفولي في ساحة الشهداء عندما تقدّم منه شاب في العشرين من عمره وضربه بموسى في وجهه.

ثمّ كانت موسى أخرى لنسيم مجدلاني شطبت وجهه في ١٤ أيلول ١٩٦١. يومذاك هاجمه أرمني بالشفرة الحادة التي تركت بدورها ندوباً على وجهه طوال حياته. فيما تولّى أرمني آخر مراقبة رفيقه. بعدما شطبه وضع نسيم مجدلاني يده على خدّه فعالجه الشاب بأخرى على الخدّ نفسه، فجرح اصبعه[2]. كان نسيم مجدلاني نقل إلى رئيس الجمهورية في زيارات متتالية أصداء «تدخّل المكتب الثاني في السياسة والتهجم على الناس والذي أدّى إلى ضجة في أوساط الشعب. كنت أشتكي له من تجاوزه القوانين وتصرّفاته غير اللائقة». في معظم هذه اللقاءات كان أنطون سعد حاضراً وعابساً مِمّا يسمع.

قبل أيام من الحادث، قابل نسيم مجدلاني الرئيس قائلاً له: «يا فخامة الرئيس، وراء كل صورة باخورة».

١. مذكرات خاصة غير منشورة للعميد جان نخّول.
٢. يروي نسيم مجدلاني في تسجيل فيديو شخصي في لندن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩، تحتفظ به عائلته، وقائع تعرّضه لمحاولة اغتيال حمّل الشعبة الثانية تبعتها: «كنت مدعوّاً إلى تناول الغداء عند سليمان فرنجيه في إهدن، في ذكرى عيد الصليب وبمشاركة أصدقاء آخرين. وقبل ذهابي إلى الغداء مررت بمصرفنا، مصرف مجدلاني في ساحة النجمة. وما أن ترجّلت من السيارة للدخول إليه حتى شعرت بشيء لمس وجهي، ثمّ رأيت الدم ينزف. وتبيّن لي أنّهم حاولوا قتلي بضربة موسى واحدة في وجهي، وأخرى في الاصبع اليمنى من يدي وفرّوا. لم أعرف مَن فعل ذلك؟ عرف الرئيس شهاب فطلب من توفيق جلبوط البحث عن الفاعل وتوقيفه خلال ٢٤ ساعة. وهذا ما حصل. وكشف المرتكب وهو أرمني. وعرفت أنّ الذي حرّضه هو جميل حبيقة الذي كان والدي عرّابه في عمادته وصديق والده. لم أصدّق نظراً إلى الصداقة الوطيدة بين البيتين. حُقّق معه وخُلّي سبيله بعد أيام بكفالة مالية بعد تدخّل المكتب الثاني. ومرت الأيام وسلكت الدعوى طريقها لدى القضاء، فيما طُلب إليّ مراراً إسقاط الدعوى عن جميل حبيقة فرفضت. ذهبت إلى الرئيس شهاب وقلت له: يظهر يا فخامة الرئيس أنّ القضية عالقة لدى المكتب الثاني الذي أراد الانتقام منّي لشكواي ضدّه. فحاول تبرئة ساحته. عندئذ قلت للرئيس شهاب: سأستمر في الدعوى. وعندما يصدر الحكم سأطلب منك السماح والمعذرة إذا كان براءة، أو معاقبتهم إذا كانت إدانة. وعدت في ما بعد وزيراً للعدل مجدّداً (في حكومة حسين العويني عام ١٩٦٤)، فطلبت تجميد النظر في الدعوى لئلاّ يقال إنّني تدخّلت لدى القضاء من أجل التأثير على حكمه. وبعد خروجي من الحكومة تحرّكت الدعوى وانقطعت علاقتي بالرئيس شهاب، ولم أعد أزوره مذ قلت له: أعود إليك عندما يصدر الحكم. بعد خمس سنوات على الحادث عام ١٩٦٦، صدر الحكم في عهد الرئيس شارل حلو بعدما خرج أنطون سعد من رئاسة المكتب الثاني، فأوقف جميل حبيقة وسُجِن لأسابيع قليلة. ثمّ صدر بعد وقت قصير عفو عام عن الجرائم استفاد منه. أخذت الحكم إلى الرئيس شهاب وقلت له: تفضّل، هذا إثبات أنّ المكتب الثاني هو الذي دبّر محاولة قتلي. واستأنفت علاقتي به».

ردّ فؤاد شهاب: «مَن تنتظر أن يرفع صوري في الشارع، بيت سرسق أو بيت بسترس؟».

قال له نسيم مجدلاني، وزير العدل في حكومة صائب سلام سنتذاك، في انتقاد صريح لدور الشعبة الثانية في تعزيز شعبية رئيس الجمهورية: «إذا كان هؤلاء الفاسدون والمراوغون والكاذبون هم مَن سيعلّق صورك، فالأفضل أن لا نرى هذه الصور».

وخرج من المقابلة غاضباً لحظة دخول أنطون سعد على الرئيس.

في ما بعد، كان نسيم مجدلاني كلّما سئل عن الشعبة الثانية، يشير إلى الجرح المزمن على وجهه وقد أضحى رمز حقده على الجهاز[1].

بعد ثلاثة أشهر، في الساعات الأولى لمحاولة الإنقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي ضدّ عهد فؤاد شهاب منتصف ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦١، خاطب مسلحون قوميون ثلاثة ضبّاط احتجزوهم هم فايز الراسي وحنّا سعيد ولويس شهاب قائلين: «نريد أن نخلص من سرّاج لبنان، نريد أن نخلص من الأمواس»[2].

مع انقضاء سنوات طويلة، برّر غابي لحود استخدام الموسى موضحاً: «اعتمد أسلوب التخويف مع ميشال أبو جوده ونسيم مجدلاني نتيجة خوف من أن يؤدّي النيل من هيبة الحكم إلى تشريع الأبواب أمام عنف الشارع. كانت ذكريات «ثورة ١٩٥٨» طازجة. لم تكن ثمّة رغبة في القتل وإنّما محاولة تخويف. كان ذلك خطأ أقرّ به لاحقاً من أجازه، وتمّ الابتعاد تماماً عن هذا التصرّف»[3].

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع العميد فايز الراسي.
٣. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ١٧ آب ١٩٩٨.

الرجال الأوائل

بقاء أنطون سعد في رئاسة الشعبة الثانية أكد مجدّدًا الثقة الكبيرة التي محضه إياها رئيس الجمهورية. فالرجل ظلّ إلى جانب قائد الجيش في معظم مراحل «ثورة ١٩٥٨»، واستمرّ صلة وصل بينه وبين زعماء المعارضة ولاسيما منهم رشيد كرامي وحميد فرنجيه وصبري حمادة وصائب سلام وعبدالله اليافي وكمال جنبلاط. كان يجتمع بهم بناء على طلب فؤاد شهاب لنقل أفكار محدّدة إليهم. أو مراجعتهم في مسائل تتصل بتطوّرات المواجهة بين المعارضة ورئيس الجمهورية كميل شمعون. اضطلع أنطون سعد بدور وسيط ظلّ ينكره قائد الجيش خشية إغضاب رئيس الجمهورية، بيد أنّ ذلك أتاح له إرساء شبكة علاقات واسعة مع المعارضة آنذاك. كان في صلب الرسائل المتبادلة تلك حضّ هؤلاء على المساعدة في التهدئة والإستقرار الأمني.

على أنّ مهمّة الشعبة الثانية في بداية العهد الجديد قاربت العمل السياسي، ولكن من غير الغوص فيه عميقًا. شعبة عسكرية لوظيفة عسكرية، يلتحق الضبّاط بها تبعًا لمعايير محدّدة في الكفاية والجدّية والفاعلية. حاول أنطون سعد وأحمد الحاج، أبرز ضابطين فيها يومذاك، الحصول على معلومات غير متداولة وتتبّع نشاطات الأحزاب والسفارات والنقابات والهيئات الاجتماعية المرتبطة بأحزاب ولاسيما منها الأحزاب السرّية الثلاثة المحظورة، الحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني وحزب البعث، إلى حركة القوميين العرب والتنظيمات العاملة في ظلّ الناصرية، وكذلك مراقبة نشاطات الأحزاب العاملة قانونيًا. كانت الشعبة الثانية تبادر إلى توقيف أعضاء تلك المحظّرة لمخالفتها القانون عندما تعقد اجتماعات عامة. وبحكم اهتمامها بالأمن العسكري للجيش وبالانضباط والمناقبية والهندام وسلوك العسكريين في الشارع. لم ترَ بدّا من تبرير ارتباط الأمن العسكري بجوانب الحياة السياسية والطائفية والحزبية للمجتمع اللبناني. وتاليًا ضمان تماسك الجيش بمراقبة دائمة له للحؤول خصوصًا دون نشوء خلايا حزبية فيه.

أوائل عام ١٩٥٩ كان مع أنطون سعد في الشعبة الثانية الملازم أول أحمد الحاج الذي جاء به فؤاد شهاب عام ١٩٥٦ من المدرسة الحربية حيث كان مدرّبًا إلى مقرّ أركان الجيش، وكلّفه طوال خمسة أشهر إجراء مراقبة مسبقة للصحف وبرقيات الوكالات المحلية والعربية والأجنبية للأنباء.

على أثر العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، أعلنت حكومة عبدالله اليافي حال الطوارئ في البلاد، ثمّ ما لبثت أن استقالت في ١٨ تشرين الثاني، فخلفتها حكومة سامي الصلح، وحلّ فيها قائد الجيش فؤاد شهاب وزيرًا للدفاع. وجود أحمد الحاج في المنصب الجديد عرّفه إلى أنطون سعد، وكلاهما في الطبقة الأولى من مبنى الوزارة. فتصادقا قريبين من قائد الجيش، وبنيا معًا، على وفرة التناقض في الشخصية والطباع والمزاج والثقافة والسلوك، إلى سواهما من الضبّاط والسياسيين المؤيدين لقائد الجيش، الحقبة الشهابية. عندما بدأ أحمد الحاج مدرّبًا في

المدرسة الحربية عام ١٩٥٤. لم يرَ فيه طلابها وجهًا محبّبًا: الضابط المثقّف بذكاء متقد والمهذب، كان قاسي القسمات تنقصه المرونة. لا يبتسم، حاد التصرّف، لا يتساهل حيال المخالفة والخطأ، ولا يتورع بقامته القصيرة عن التهديد والوعيد وفرض عقوبات غير متسامحة. يؤنب بلا ضوابط. صارم الملاحظة حتى الفجاجة. ذو استيعاب لامع. جيء به إلى أركان الجيش على رغم الجذور الشمعونية لعائلته في إقليم الخروب. ومع أنّ أحمد الحاج تقلّب في المواقع العسكرية قبل انتقاله عام ١٩٦٠ إلى رئاسة الغرفة العسكرية لرئيس الجمهورية بعدما كان أجرى دورة أركان في باريس بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ رُقي على أثرها إلى رتبة نقيب، فقد استمرّت صلته وطيدة بأنطون سعد، وأصبحا على مرّ سنوات عهد فؤاد شهاب الضابطين صاحبي الكلمة المسموعة لدى الرئيس، والمؤثرين في قراراته التي استمدّ عناصرها في الغالب من تقويم أحمد الحاج في موازاة تأثير بارز لفيليب تقلا، ثمّ بدءًا من عام ١٩٥٩ لفؤاد بطرس، ثمّ في ما بعد لالياس سركيس. أضف إلى التأثير المباشر لأحمد الحاج في اتجاهات عمل الشعبة الثانية. لم يكن ضابطًا لامعًا فحسب، بل كذلك صاحب دور في إدارة الحقبة الشهابية. وهي المواصفات نفسها التي ستصحّ لاحقًا على غابي لحود.

كان في الشعبة الثانية منذ ١٠ تشرين الأول ١٩٥٢ الرقيب أول فيليب الخوري الذي عمل أولاً في أمانة سرّها ثمّ أضحى منذ عام ١٩٥٨ أمين صندوق الأموال السرّية وأمين سرّ الفرع العسكري حتى عام ١٩٧٠، وكان تسلّم منذ مطلع الخمسينات أيضًا رتيب آخر هو كامل جريج صندوق المساعدات الاجتماعية للعسكريين. عام ١٩٥٥ انضم إليهما الرقيب جوزف شاهين أمينًا للسرّ في الشعبة الثانية مكلّفًا البريد وتوزيعه حتى عام ١٩٧٠، والرقيب سمير شهاب منذ عام ١٩٦٠ مكلّفًا حتى أواخر عام ١٩٧٠ تنظيم رخص الأسلحة ثمّ دفع رواتب بعض المخبرين، والرقيب سليم حداد منذ أواخر ١٩٦١ رئيسًا لقسم البريد السرّي في أمانة سرّ رئيس الشعبة الثانية، والرقيب بطرس الطحش منذ نيسان ١٩٦٢ وحتى كانون الثاني ١٩٧٢ في أمانة سرّ الفرع العسكري المستحدث وقتذاك، والرقيب ابرهيم منذر الذي نيط به، إلى عمله في أمانة السرّ، إدارة مكتب للشعبة الثانية في الأشرفية عام ١٩٦٢ ليكون صلة وصل بينها وبين مخبريها، يجتمع بهم دوريًا لتنظيم نشاطاتهم. أمّا الرقيب جوزف كيلاني فقد تدرّج في الشعبة الثانية وأصبح في الأول من تموز ١٩٦٠ ملازمًا، وعُيّن رئيسًا لفرع التجسّس فيها، ثمّ في شباط ١٩٦٢ لفرع اللاجئين الفلسطينين حتى أواخر ١٩٦٤ عندما نقل إلى فوج المدرعات.

في تلك الأثناء كانت الشعبة الثانية تستقي أموالها ومخصّصاتها السرّية من ضمن موازنة وزارة الدفاع، ومن المبالغ التي تحصل عليها من قيادة الجيش، ممّا أتاح لها تقسيم جداول نفقاتها إلى بندين: دائم يشمل الأجور الشهرية للمخبرين، وظرفي يقتصر على تقدير رئيس الشعبة الثانية في الإنفاق السرّي. في اليوم الـ٢٥ من كلّ شهر يرسل رؤساء شبكات المخبرين لوائحهم بالمخبرين إلى فيليب الخوري الذي يعدّ جدولاً شهريًا بموجبه يحضر إليه نهاية الشهر رؤساء شبكات المخبرين ويقبضون رواتب المخبرين في مقابل إيصالات أو لائحة بأسمائهم يوقّعونها إشعارًا بتسلمهم الرواتب. على أن يعمدوا بعد شهر أو اثنين على إعادة الإيصالات إلى فيليب الخوري ممهورة بتواقيع المخبرين، إعلانًا بتسلّمهم رواتبهم، وكذلك من رؤساء الشبكات. وفي نهاية السنة تتلف الإيصالات بعد اطلاع رئيس الشعبة الثانية عليها وتدقيقه فيها. إلاّ أنّ رؤساء الشبكات كانوا يكتمون الأسماء الحقيقية لمخبريهم ما خلا عددًا قليلاً منها. غير أنّ الآلية هذه التي بدأت بطيئة في السنتين الأوليين من عهد فؤاد شهاب، تطوّرت بعد محاولة الانقلاب التي قام

بها الحزب السوري القومي الإجتماعي، ثمّ لاحقًا في حقبة ترؤس غابي لحود الشعبة الثانية. بات سرّ أعداد الشبكات ومخبريها ملك رئيس الشعبة الثانية دون سواه، وبلا قيود من قائد الجيش. كذلك الأمر بالنسبة إلى السلفات المالية التي يطلبها بما يتجاوز موازنتها ومخصّصاتها السرّية. تنفق بمعرفته والضبّاط المعنيين دونما تحديد وجهة الإنفاق الذي اقترن غالبًا بأبواب مختلفة: مهمّات سرّية، مكافحة الجاسوسية، مساعدات إجتماعية وإنسانية، جمع معلومات وغيرها.

بدوره الملازم أول غابي لحود أتى إلى الشعبة الثانية من فوج المدفعية في ثكنة الأمير بشير، بعدما كان أمضى ثلاثة أشهر في خيمة ضابط ارتباط مع مشاة البحرية الأميركية التي أُنزلت في ١٦ تموز ١٩٥٨ على شاطئ الأوزاعي إبّان «ثورة ١٩٥٨»، قبل أن يعود إلى ثكنة الأمير بشير على إثر جلاء الجيش الأميركي عن الأراضي اللبنانية في ٢٥ تشرين الأول من السنة نفسها. خابره أحمد الحاج طالبًا الاجتماع به. وفاجأه بورقة تتضمّن نصًا بالفرنسية، وطلب إليه استخلاص أفكاره الرئيسية في أسطر في وقت قصير. استجاب بعدما سأل عن السبب، فأجابه أحمد الحاج: «تعرف في ما بعد»، ثمّ انصرف.

بعد يومين تبلّغ غابي لحود من قائد فوج المدفعية اسكندر غانم مذكرة بنقله إلى الشعبة الثانية في أركان الجيش. حتى ذلك الوقت كانت معرفته بأنطون سعد عابرة مذ التقاه للمرة الأولى في المدرسة الحربية وأجرى له امتحانًا. إلاّ أنّه لم يستبعد أن يكون أنطون سعد وراء تعيينه في المنصب الجديد الذي حلّ فيه محلّ أنطوان لحد بعد نقل الأخير في تموز ١٩٥٨ إلى الفوج الأول للمشاة في طرابلس. لم يكن شائعًا حينذاك اهتمام الضابط، في أيّ رتبة أو موقع كان، بمعرفة دوافع انتقاله من مركز إلى آخر، أو الاستفسار عن المرجع المعني بهذا الانتقال ما لم يكن استشم من هذا التدبير تنفيذ عقوبة أو إقصاء.

طلب فؤاد شهاب من أنطون سعد ضابطًا مارونيًا من جبل لبنان، متّزنًا ومتفوّقًا في دروسه، فاختاره هو. كان غابي لحود الذي خضع في ولاية أوكلاهوما الأميركية لدورة تأسيسية في مدرسة المدفعية استمرّت ستة أشهر. نجح في لفت انتباه مدرّبيه الضبّاط الأميركيين إلى اكتشافه معادلة رياضية سُجّلت باسمه (Lahoud's Graph) واعتمدت في المدرسة الأميركية في تسديد الرماية. نجحت المعادلة تلك في تحديد مسار القنبلة من موقع إطلاقها إلى مكان سقوطها وفق قاعدة بيانية تأخذ في الاعتبار المسار والانحدار.

عندما عرضها على أساتذته في مكتب الأبحاث في الدورة، طلبوا إليه شرحها، حتى إذا انتهى صاح أحدهم: «كانت المشكلة هذه تصرخ، ألا أوجدوا لي حلاً بيانيًا لئلا أظلّ في العمل الرياضي للتوصل إلى نتيجة في تسديد القصف»[1].

لكنّ غابي لحود، الذي لم يظهر تأثرًا بنزوع والده إلى تأييد حزب الكتلة الوطنية، ولا كان من مناصري كميل شمعون على رغم جيرة دير القمر لمسقطه بيت الدين، لمس لاحقًا بعض المبرّرات التي أخرجت أنطوان لحد من الشعبة الثانية، وهي ولاؤه للرئيس السابق في حقبة «ثورة ١٩٥٨» على رغم وجوده في قيادة الجيش وانحيازه إليه في نزاعه مع فؤاد شهاب، والتحفّظ الذي عبّر عنه حيال قائد الجيش قبل انتخابه رئيسًا. كان أنطوان لحد أحد عصبة ضبّاط حاول كميل شمعون استمالتهم إليه تمهيدًا لإقالة فؤاد شهاب من منصبه بسبب رفضه استخدام الجيش في الصراع

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

الناشب بينه وبين معارضيه. وبسبب قربه من الرئيس استمدّ نفوذًا ظاهرًا في الشعبة الثانية أخذ يتقلّص منذ عام ١٩٥٦ مع اتساع شقة الخلاف بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش. ومع أنّ أنطوان لحد حاول الموازنة بين انضباطه لقائد الجيش وولائه لرئيس الجمهورية، بيد أنّ نزوعه إلى الرئيس بدا فاضحًا إلى حدّ أغضب أنطون سعد الذي غالبًا ما بلغته أخبار عن دور كان يضطلع به في الشعبة الثانية، هو تزويده رئيس الجمهورية معلومات عن تأييد أنطون سعد ودعمه لأفرقاء المعارضة وتجاهل الجيش – والشعبة الثانية خصوصًا – تهريب أسلحة إلى المعارضين من طريق الحدود اللبنانية – السورية في الأشهر التي سبقت «ثورة ١٩٥٨» وإبّانها.

عندما دخل غابي لحود مكتبه الجديد في الشعبة الثانية في تموز ١٩٥٩[1]، لم تكن فيها ثمّة وظائف شاغرة، فكُلّف إدارة الفرع العسكري مع استحداث مكتب لفرز المعلومات اهتم به. كانت الشعبة الثانية وقتذاك تتألف من رئيسها ومن الفرع العسكري الذي هو الجهاز المعني بتكوين الملفات عن الضبّاط وجمع المعلومات عنهم، على غرار ما كان يحصل في الشعبة الأولى. على أنّ مهمّة الفرع العسكري الذي أداره رتباء كانت أيضًا ملاحقة أخبار الجيش من داخل المؤسّسة العسكرية، والتحقّق من المخالفات التي كان يرتكبها العسكريون وانضباطهم وعدم انتمائهم الى الأحزاب والتجمّعات. بعد أيام ذهب أحمد الحاج في دورة أركان عسكرية إلى فرنسا، فأضحى العمل يقتصر على غابي لحود. كان رئيسه المقدّم أنطون سعد يستدعيه أكثر من مرة في اليوم لمعرفة آرائه في التقارير التي كان يتلقاها من رتباء الشعبة الثانية عن أخبار الصحف وبعض المعلومات المستقاة من عدد قليل من المخبرين، وغالبًا ما كان يطلب إليه استخلاص المعلومات الضرورية منها، أو وضع إشارات معيّنة على الجوانب التي على الشعبة الثانية، ورئيسها، إيلاءها أهمية خاصة. لم تكن الإجتماعات دورية، وفي بعض الأحيان كان غابي لحود يتلقى التقارير ويراجعها قبل إحالتها على أنطون سعد. وقتذاك كان مخبرو الشعبة الثانية من المدنيين والعسكريين، ولكن لوظيفة واحدة هي مراقبة العسكريين، أيّ رتبة كانوا، للتأكد من عدم انخراطهم في النشاطات السياسية والحزبية. يرسل المخبرون المدنيون، وكان بعضهم يتقاضى مبالغ راوحت بين ٢٥ و٥٠ ليرة لبنانية، ويحمل لقبًا بغية عدم كشف هويته، تقاريرهم إلى أنطون سعد مباشرة، فيجتمع بهم

١. سبقت معرفة غابي لحود بفؤاد شهاب للمرة الأولى التحاقه بالشعبة الثانية. في حزيران ١٩٥٦، طلب مقابلة قائد الجيش للحصول على موافقته بالزواج من فرنسية تعرّف إليها عام ١٩٥٤ عندما كان في دورة عسكرية في فرنسا هي إليان ماري لويز دوڤلامنك وفق ما توجبه قوانين الجيش. عندما مثل أمامه سأله: «نعم يا أفندي، تريد الزواج بأجنبية». أجابه: «إذا سمحت». فبدأ القائد يعظ غابي لحود معربًا له عن سروره لأنّه أحب فتاة وأعجب بها ويرغب في الزواج منها مذكرًا إياه بأنّه هو أيضًا تزوّج فرنسية ووُفّق في زواجه خلافًا لحالات أخرى أخفقت. ثمّ قال له منبّهًا: «هل ورد في ذهنك أنّك ستنتزعها من عائلتها وبلادها لتعيش في لبنان. وإنّ على عائلتها بعاداتها أن تنسجم مع عائلتك وعاداتها لا أن تنشأ بينهما خلافات، أو يتعذر الحوار بينها وبين عائلتك. كذلك فإنّ مأكولها هو غير مأكولك. ومطبخها كفرنسية يختلف عن مطبخك اللبناني، وستنتقل بها من منطقة إلى أخرى بحسب مكان عملك». وأسهب في الحديث عن الفروق بين المجتمعين اللبناني والفرنسي، فردّ غابي لحود: «صحيح، ولكنّني ناقشت معها طويلاً هذا الموضوع في كلّ تفاصيله، وكوني ضابطًا قلت لها إنّني معرّض للتنقل في أطراف البلاد من منطقة إلى أخرى. وكان جوابها أنّها موافقة. أمّا في شأن العائلتين فيُدرس، مع أنّنا ناقشنا ذلك أيضًا. وهي مسائل يمكن التفاهم عليها. كلّ منا يحبّ الآخر». قال القائد صاحب الكلمة القاطعة في السماح بالزواج أو عدمه: «طيّب يا خواجه لحود، ماذا تفعل إذا قلت لك لا موافقة». فأجابه: «تكون سيدي الجنرال تقسو عليّ كثيرًا لأنّ لا خيار لي، ولا أتصوّر نفسي إلاّ ضابطًا في الجيش. وإذا أصررت عليّ برفض الزواج منها، فإنّك تفرض عليّ ما لم أفكّر فيه يومًا، وهو الاستقالة من الجيش». قال فؤاد شهاب: «ليس إلى هذا الحد. مبروك. عندما كنت أعطي رفاقك إذنًا بالزواج أمنحهم سنة للتأكد من نجاح زواجهم من أجنبيات. وكانوا يقولون لي كنت محقًا، ولكنّني سأمنحك أنت سنتين للتحقّق من ذلك» (مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود).

أحيانًا بعيدًا عن الأنظار. حينذاك عاون الرقيب أول فيليب الخوري الملازم أول غابي لحود في المرحلة التي أظهر فيها أنطون سعد اهتمامًا بإعادة تنظيم الشعبة الثانية وتوزيع العمل فيها، معوّلاً خصوصًا على عدد من الرتباء.

كان رتباء الشعبة الثانية يخضعون لامتحان دخول للتحقّق من كفايتهم في الإنشاء ومقدرتهم على الاستيعاب والحفظ والتركيز والتقاط الملاحظات، اهتم أنطون سعد باكرًا بتعزيز أدوارهم في جمع المعلومات خصوصًا نظرًا إلى انخراطهم في تفاصيل الحياة اليومية للعسكريين واستقصاء الأخبار والمعلومات عنهم في شتى مناحي اتصالهم بالعلاقات الاجتماعية. ولم يلبث غابي لحود، بعد تسلّمه رئاسة الشعبة الثانية لاحقًا أن عزّز مكانتهم هذه.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطني
الجيش
مخابرات الجيش
قسم المراقبة

محضر مراقبة المحطات اللاسلكية

١ يوم الجمعة في ٤/٤/ ١٩٥٨

الساعة	اشارة النداء للمحطة المدعية	اشارة النداء للمحطة المقابلة	الموجة	المخابرات المذاعة او الملتقطة
١٥، ١١	[illegible]	اللاذقية	١٥٥٥	[illegible]

تنصّت الشعبة الثانية على مكالمة هاتفية بين سليمان فرنجيه وأحد أنصاره.

المهمّات الأولى

بدا عمل الشعبة الثانية من البساطة بحيث أنّه لا يتطلب أكثر من متابعة مستمرة للتقارير الصحافية وجمع المعلومات من ضمن عمل يومي ينظم نفسه بنفسه، ولكن من غير التدخّل في السياسة. مع ذلك كان ثمّة أكثر من اهتمام لديها: شؤون اللاجئين الفلسطينيين، شبكات التجسّس لإسرائيل، وشبكات مراقبة نشاطات الفدائيين الفلسطينيين وتسلحهم وتحرّكاتهم السرّية. كان لديها أيضًا همّ عدم انتقال السياسة إلى داخل الجيش عبر فرض رقابة مشدّدة يشارك فيها، إلى المخبرين، قادة المناطق العسكرية والوحدات والثكن، وتسهر الشعبة الثانية على هذه المهمّة.

اقتصر ملاك الاستخبارات العسكرية على عدد قليل من الرتباء لم يتجاوز عددهم ١٥ عسكريًا: قسم منهم يذهب إلى المخيمات الفلسطينية لمراقبتها، وآخر لاستطلاع أيّ محاولة تجسّس لمصلحة إسرائيل. لم يتعدَّ العمل الإداري التزام بعض التوجهات لدعم سياسيين مؤيدين لرئيس الجمهورية واستمالة الشارع إليهم وكسب التأييد للسلطة ومراقبة انضباط العسكريين وتمركزهم في ثكنهم وخارجها. على امتداد السنتين الأولين من عهد فؤاد شهاب لم يطرأ تغيّر مهمّ على إدارة الشعبة الثانية سوى أنّ غابي لحود سافر في أيلول ١٩٦٠ في دورة أركان عسكرية إلى فرنسا حتى مطلع عام ١٩٦٢.

ما كان ينقص أنطون سعد وَجَدَه في معاونه غابي لحود. فرئيس الشعبة الثانية، المسيّس بعفوية ومراس طويل، الساخر والمتهكم خلافًا لمعاونه، المنقّد الصارم والدقيق لقرارات رئيس الجمهورية وأوامره حتى من دون مناقشتها أحيانًا، كان يفتقر إلى ما عثر عليه في غابي لحود: العقل المنظم البراغماتي، الكثير المعلومات وصاحب الخيال الواسع والمهارة في التحليل المتدرّج، وفي ربط الحقائق والوقائع لاستخلاص الحصيلة المنطقية. كانت ثمّة فروق بين الرجلين: كانت اجتماعات أنطون سعد مع ضبّاطه وقوفًا وقصيرة لا تزيد في أحسن الأحوال عن نصف ساعة قبل أن يتخذ القرار بعد مناقشة سريعة. بينما مال غابي لحود إلى اجتماعات الساعات الطويلة – يبدأ بعضها منتصف الليل – من التحليل والدرس والشرح ومراجعة المعلومات وتدقيقها إلى حدّ تحميلها أكثر ممّا يقتضي قبل اتخاذ القرار. إلاّ أنّه تفوّق على أنطون سعد بشبكة علاقاته السياسية والاجتماعية والشخصية الكثيرة التشعّب.

في الأول من تموز ١٩٦١ أتى أنطون سعد بالنقيب جان نخّول إلى الشعبة الثانية من ثكنة صربا التي شغل منذ ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ منصب معاون قائد الفوج الثالث فيها وضابطًا للشعبة الثانية في جبل لبنان وأضحى مساعدًا لأنطون سعد.

اعتبارًا من حزيران ١٩٥٩ بدأ أنطون سعد يوسّع ملاك جهاز الاستخبارات. استحدث فروعًا للشعبة الثانية في المحافظات الخمس بعدما كانت قيادات المناطق العسكرية هي التي تتولّى جمع

المعلومات والاستخبار بالتعاون مع ضابط مفصول إلى الشعبة الثانية يعنى بالأمن في هذه المحافظات. وما لبث أن منح الفروع المستحدثة صلاحيات أتاحت لها استقطاب السياسيين والوجهاء وسائر فئات المواطنين بفضل تقديم الخدمات والمساعدات ورخص حمل السلاح. على أنّ مهمّتها لم تغرق في تعاطي السياسة، مكتفية بملامستها من خلال علاقات عامة بزعماء المناطق وسياسييها وأحزابها ووجهائها.

ثمّ تغيّرت مهمّتها التي حاولت بخجل مزج الأمن بالسياسة. بدا ذلك إشعارًا بدور جديد للشعبة الثانية في موازاة قيادات المناطق العسكرية التي لم تستحسنه كونه رمى، بالممارسة، إلى تقاسم الصلاحيات والاتصال بالسكان والاضطلاع بدور سياسي أخذ يقوى تدريجًا، ناهيك بالاستقلال الذي تمتّع به رؤساء فروع الشعبة الثانية في المناطق لجهة علاقتهم المباشرة بأنطون سعد. إذ كان يعقد معهم اجتماعات غير منتظمة فيما اقتصرت صلتهم برؤساء المناطق العسكرية على الطابع الشكلي، وغالبًا ما حجبوا عنهم معلومات وتقارير قصروها على رئيس الشعبة الثانية. وقتذاك لم تكن ثمّة فروع للشعبة الثانية في مقار قيادة المناطق العسكرية في المحافظات الأربع: ثكنة الياس أبوسليمان في أبلح في البقاع، ثكنة شكري غانم في الفياضية في جبل لبنان، ثكنة محمد زغيب في صيدا، ثكنة بهجت غانم في طرابلس. لا مكاتب ولا ملاكات ولا سيارة. كان اهتمام المناطق العسكرية بناء شبكتي مخبرين منفصلتين، عسكرية ومدنية تتوليان تزويد رئيس الشعبة الثانية المعلومات. وفي معظم الأحيان يهتم رئيس الشبكة المدنية باختيار مخبريه ممّن يثق بهم لمهمّات محدّدة تتصل بمراقبة تهريب الأسلحة والمخدرات، وبجمع الأخبار عن الفارين والمطلوبين والمخلين بالأمن، إلى معلومات عن الأحزاب ولاسيما منها المحظورة، وعن نشاطات السياسيين المعارضين والموالين. وكانت تُرفَع بذلك كلّه تقارير شفوية إلى رئيس الشبكة الذي يحيل الضروري والمجدي منها على رئيس الشعبة الثانية شفويًا أو خطيًا. كان المخبرون قليلي الأهلية والتدريب والتمرّس في مهنة اتسمت حينها بكثير من البدائية في الأداء والتعامل مع الأخبار واصطياد المصادر والمعلومات وطريقة الوصول إليها.

ضمّ أنطون سعد:

- النقيب إميل كلاّس إلى الفرع المستحدث للشعبة الثانية في البقاع في آذار ١٩٥٩ بعدما جيء به منذ أيلول ١٩٥٨ من فوج النقل في ثكنة أبلح على رأس سرية لتولي حماية موكب رئيس الجمهورية في تنقلاته بين منزله في جونيه ومكتبه في القصر الجمهوري في القنطاري. وسرعان ما كلفه أنطون سعد العودة إلى الثكنة نفسها لتسلّم شبكة قديمة وصغيرة من المخبرين المدنيين لم يزد عددهم عن ٢٠. يتقاضى كلّ منهم ما بين ١٥ إلى٥٠ ليرة لبنانية شهريًا، ومعظمهم من الكثيري الاحتكاك بالناس كأصحاب السوابق ومالكي محطات الوقود وقبضايات الأحياء اهتموا، إلى جمع المعلومات والأخبار، بمراقبة زعماء المنطقة وشخصياتها السياسية وأطلعوا رئيس الشبكة عليها. ونادرًا ما كانوا يرفعون تقارير مكتوبة. فأجرى إميل كلاّس تبديلاً طفيفًا، إلاّ أنّه أتاح للمخبرين الحصول على رخص حمل سلاح ووفر لهم خدمات وحماية، فضلاً عن تعديل الرواتب الشهرية لبعض هؤلاء لتصل إلى مئة لبرة لبنانية. إلى النقيب إميل كلاّس الضابط الوحيد، انضم أمين سرّ برتبة رقيب أول وسائق وحاجب وهما جنديان. ومكث في المنصب أقل من ثلاث سنوات نُقِل بعد ذلك إلى رئاسة فرع الشعبة الثانية في الجنوب ليحلّ محلّ كمال عبدالملك الذي انتقل بدوره للحلول محلّ إميل كلاّس في البقاع. كان مبرّر الانتقال هذا إجراءات تأديبية جزئية عقب فشل محاولة الانقلاب التي نفّذها

الحزب السوري القومي الإجتماعي ضدّ فؤاد شهاب. وحتى لا يبدو هذا التشكيل عقابًا لكمال عبدالملك، أحيط يومها بطابع الإجراء الإداري البحت[1].

- النقيب كمال عبدالملك إلى فرع الشعبة الثانية في الجنوب في ثكنة صيدا منذ منتصف عام ١٩٥٩. ضابط كتوم ومتحفظ، أسمر الملامح وعابس لا تفارق التكشيرة وجهه المقطّب. قلمّا يضحك. حاذق ومثقف يفتقر إلى المرونة. يتأفّف من الحوار المضجر ولا يتوانى عن إبراز قساوته في المظهر ممزوجة بصرامة في المعاملة وفي مقاربة الحلول. درّب في المدرسة الحربية فوصفه تلامذته بـ«الضابط الياباني». لا يثق بالتساهل في عمله الأمني، ولا يتردّد في اتخاذ موقف الظالم من أجل الحفاظ على هيبة المنصب. وبسبب ذلك كان يجد صعوبة في بناء صداقات وعلاقات شخصية تعزّز دوره كرئيس فرع للاستخبارات العسكرية. فاقتصرت مقدرته في الحصول على المعلومات، إلى حدّ، على المخبرين الذين كانوا يتقاضون منه مبالغ مالية.
- المقدّم أنيس أبو زكي إلى الفرع في جبل لبنان في ثكنة الفياضية، ثمّ في وقت لاحق إلى المكتب المستحدث في بدارو. ضابط تدرّج مذ بدأ جنديًا في الفوج الأول للقناصة عام ١٩٢٨ حتى بلغ رتبة ملازم في الجيش عام ١٩٤٤، ومكث في المنصب من ٢ آب ١٩٦١ حتى الأول من آب ١٩٦٤ عندما أحيل على التقاعد برتبة عقيد. درزي والت عائلته سياسيًا البيت الجنبلاطي من أيام فؤاد جنبلاط، فعني في العهد الجديد، مؤازرًا رئيس الأركان يوسف شميّط، بتنظيم علاقة نجله كمال جنبلاط بفؤاد شهاب وبالشعبة الثانية التي أوعزت، بناء على أوامر رئيس الجمهورية، بتنفيذ مطالب الزعيم الدرزي. وعلى غرار رؤساء فروع الشعبة الثانية في المناطق العسكرية اهتم بجمع المعلومات من رؤساء مخافر الدرك، الأكثر احتكاكًا بالناس ومشكلاتهم وتفاصيل حياتهم اليومية. ومن رؤساء البلديات والمخاتير ووجهاء البلدات والأحياء والمفاتيح الانتخابية. كان يتبادل وإياهم الزيارات والمآدب ويعمل على تسهيل معاملاتهم لدى إدارات الدولة في محافظة جبل لبنان ومنحهم رخص حمل سلاح، إلى تقديم خدمات ومساعدات بغية استمالتهم إلى التعاون معه. حتى إذا جاء أوان الانتخابات النيابية العامة كان يشعرهم بضرورة ردّ الجميل إليه وموالاة مرشّحين ترغب الشعبة الثانية في نجاحهم فيها[2]. كان على أنيس أبو زكي، أكثر من أيّ ضابط آخر في الشعبة الثانية، مواجهة أعتى رمزين مناوئين للشهابية في محافظة واحدة هما كميل شمعون في الشوف وريمون إده في جبيل. فعمل على عرقلة خدمات الإدارة لأنصارهما، وشجّع نوّابًا وسياسيين على التردّد إلى مكتبه تارة وإلى منزله طورًا.
- الملازم أول سامي الشيخة إلى الفرع في الشمال في ثكنة طرابلس. كان الضابط المسلم الثاني الذي انضمّ إلى الشعبة الثانية بعد أحمد الحاج. من الفوج الثاني للمشاة في طرابلس في حقبة «ثورة ١٩٥٨» إلى فرع الاستخبارات في طرابلس الذي كان قد تأسّس قبل شهرين فقط. اختار أنطون سعد سامي الشيخة من غير أن يعرفه قبلاً، ومكث هذا في منصبه حتى عام ١٩٦٦ عندما انتقل إلى أركان القيادة في بيروت معاونًا لغابي لحود واستمر فيها حتى عام ١٩٧٠. كانت مهمّة سامي الشيخة في طرابلس والشمال ملء فراغ أمني نشأ من نتائج الحرب الأهلية

١. مقابلة خاصة مع اللواء إميل كلاّس.
٢. مقابلة خاصة مع العميد عصام أنيس أبو زكي الذي ينقل عن والده قوله له إنّ فؤاد شهاب «كان فوق مستوى البشر، وأثق به ثقة عمياء إلى حد أنّه إذا طلب إليّ أن ألقي بك من النافذة فسأفعل لأنّ في ذلك مصلحة للوطن».

والفوضى التي أسفرت عنها. إذ دُمّرت مخافر المدينة أو نُهِبت انتقامًا من رجال الدرك الموالين لكميل شمعون. والذين تعرّضوا لاعتداءات من أنصار رشيد كرامي أحد أبرز قادة «ثورة ١٩٥٨». كذلك الأمر بالنسبة إلى مراكز الأمن العام. فعمل سامي الشيخة على إحلال الجيش مكان قوى الأمن الداخلي من أجل مساعدتها على استعادة دورها. وأتاح له ذلك التوسّع في استخدام دوره وصلاحياته، ومن خلاله فرع الشعبة الثانية. وما لبثت مخافر الدرك أن أضحت تدريجًا أحد أهمّ مصادر المعلومات لدى الشعبة الثانية التي تقدّمت بنفوذها سائر الأجهزة والقوى الأمنية والعسكرية. كان الفرع الذي ترأسه يتدخّل في الإدارة ويوفر الخدمات للمواطنين وقبضايات الأحياء، ناهيك بتدخّله في علاقات السكان بعضهم بالبعض الآخر.

تدريجًا باتت لسامي الشيخة كلمة مسموعة في المدينة وفي مناطق الشمال. في بعض الأحيان كانت قوى الدرك في حاجة إلى مؤازرة الجيش للدخول إلى الأسواق القديمة في المدينة، أو إلى مساعدته في حفظ الأمن. على نحو أحال الجيش جزءًا من الحياة اليومية في طرابلس والشمال. لكنّ انكفاءه عن مهمّاته لم يفقده حضوره، إذ انتقل به من الدور الأمني إلى الدور السياسي. فنجح في الإفادة من الانتشار الواسع لمخافر قوى الأمن في البلدات والقرى حيث لها صلتها الدائمة بالبلديات والمخاتير ووجهاء الأحياء وقبضاياتها. وكونها الأقدر أيضًا بلا تشكيك – على مراقبة الناس وجمع المعلومات والأخبار منهم، وإن اتسم بعض هذه بالطابع الشخصي من خلال الشكاوى والمراجعات والتحقيقات والمعاملات الرسمية وطلب الخدمات والحماية من المخافر. كذلك تضمّنت سجلات المخافر معلومات عن السكان والحزبيين والناشطين في قطاعات شتى، وعن الموقوفين والمحالين على المحاكم وعن الأعمال المخلة بالأمن والقانون والنزاعات المحلية والوساطات. وكان سامي الشيخة يُزوَّد نسخًا عن سجلات المخافر التي أصبحت مصدرًا رئيسيًا للمعلومات إلى حدّ بات في الإمكان وصفها بأنّها أفضل مخبر لدى الشعبة الثانية[1]. ولم يقتصر الأمر على السكان فقط، وإنّما تعداه إلى مراقبة الأحزاب والجمعيات والأشخاص المشبوهين.

عندما ترك سامي الشيخة فرع الشمال في الشعبة الثانية، خلّف وراءه شبكة متحرّكة من المخبرين كان قد بدأ بإنشائها عام ١٩٥٨ بـ٢٥ مخبرًا، إلى عدد من الأصدقاء والمخاتير ورؤساء البلديات وأصحاب المصالح الاقتصادية الذين أضحوا بدورهم مصادر معلومات توسّلوا في مقابلها خدمات ووظائف وحماية. إلى ذلك أقام علاقات وطيدة بزعماء طرابلس والشمال منذ انتقل إلى المنطقة للمرة الأولى عام ١٩٥٤. ففي جانب كبير من الواقع السياسي الذي كان يتحكم بالشمال وطرابلس خصوصًا بعد «ثورة ١٩٥٨» موالاة هذه المنطقة فؤاد شهاب وتأييد معظم زعاماتها له، وأبرزها رشيد كرامي ورنيه معوّض الذي حظي بالعدد الأكبر من رخص حمل السلاح فبلغت مئة في السنة، في حين لم تزد حصة الأب سمعان الدويهي، الموالي لكميل شمعون، عن ٢٠. إلاّ أنّ رشيد كرامي ظلّ الشخصية السنّية الأقرب إلى رئيس الجمهورية والأكثر تأثيرًا لدى الشعبة الثانية.

تمتّع سامي الشيخة أيضًا بنفوذ كبير في مصفاة النفط «ةذ» في طرابلس مكّنه من الضغط على إدارتها وتوجيه انتخابات نقابتها، كما الشركات العاملة فيها. كان صاحب يد طولى في توظيف مَن يشاء فيها، من غير أن يلقى اعتراضًا. صحّ ذلك أيضًا على عدد من المؤسّسات والمصانع في الشمال طلبت وساطته في نزاعات ناشبة بين أصحابها ونقابات عمّالها. فإذا بنجاحه في فضّ تلك النزاعات لمصلحة العمال في إدارات كبيرة كشركة الترابة في شكا أحال

١. مقابلة خاصة مع العميد سامي الشيخة.

هؤلاء مخبرين لديه. فصار يعرف كلّ ما يجري داخل المؤسّسات ونشاطاتها وتحرّكات أصحابها وحتى ميولهم السياسية[1].

أمّا بيروت فكانت في مرحلة أولى خاضعة للأمرة المباشرة لرئيس الشعبة الثانية وقد ساعده المعاون جوزف كيلاني بضعة أشهر قبل استحداث فرع الأمن الداخلي الذي عُهِدَ فيه إلى الملازم أول سامي الخطيب.



١٩٦٣ – رجال عهد فؤاد شهاب: غابي لحود (من اليمين)، سامي الخطيب، ميشال ناصيف (مرافق الرئيس)، الياس سركيس، هيكل معكرون، إدغار معلوف وجان ناصيف.

١. المصدر السابق.

الوالي

أتى أنطون سعد بسامي الخطيب وخصّص له مكتبًا خاصًا وسلّمه فرع الأمن الداخلي المزدوج الوظيفة: الأمن الداخلي في كلّ لبنان والأمن في بيروت، فمكث فيه حتى عام ١٩٧٠ ما خلا فترة سفره بعيد انتخاب شارل حلو رئيسًا للجمهورية في تشرين الأول ١٩٦٤ إلى دورة أركان عسكرية في فرنسا استمرت حتى آخر آب ١٩٦٥، حلّ محله أثناءها الملازم أول جان ناصيف.

سامي الخطيب، ابن جب جنين في البقاع الغربي، أحد أقسى وجوه ضبّاط الشعبة الثانية تميّز بالنفوذ والسطوة. وحمل الرجل، ذو القسمات الوسيمة بقامته المشدودة والمزاج المتمكّن من أدوار المداعبة والصرامة، لقبًا لصيقًا باسمه أطلقه عليه صائب سلام هو «والي بيروت» بكلّ ما تحمل العبارة من مغازي التسلط والقسوة العثمانيين. وقد عزاهما سامي الخطيب إلى الواقع الذي نشأ في بيروت في السنوات الثلاث الأولى من عهد فؤاد شهاب، ثمّ في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي. بفضل ترؤسه فرع الأمن الداخلي استقطب قبضايات الأحياء في بيروت ووجهاءها والشخصيات النافذة، المسيحية والإسلامية على السواء، ومنحهم تدريجًا حماية الشعبة الثانية في مقابل تعاونهم بمدّهم إياها بالأخبار والتقارير عن النشاطات المحلية ذات الصلة بالأمن، وجعل منهم مخبرين عاملين في فرعه. بينهم مَن كان يتقاضى راتبًا، وبينهم مَن كان يحصل على رخصة حمل مسدس له أو لأنصاره أو تُسهَّل له معاملات. وبذلك تحوّل ضابط الاستخبارات تدريجًا زعيمًا سياسيًا موازيًا للزعماء التقليديين الذين عرفهم البيروتيون، ومن هؤلاء زعيم المصيطبة صائب سلام رئيس الوزراء والوزير والنائب ذو الهيبة والشعبية الراسخة في أوساط العائلات البيروتية وقبضاياتها.

أتى إلى الشعبة الثانية من معهد التعليم في طرابلس الذي كان انتقل إليه مطلع عام ١٩٥٩ من الفوج الثالث في ثكنة صربا في كسروان. في الأول من تشرين الأول ١٩٥٨ رُقي إلى رتبة ملازم أول، ونقِل من الفوج الرابع للمشاة في الفياضية إلى ثكنة صربا. بعد شهر ونصف شهر فُصِلَ إلى معهد التعليم في طرابلس حتى الأول من تشرين الأول ١٩٦٠. كان تزوّج في ١٧ أيلول واستعد للاستقرار في عاصمة الشمال، عندما تبلّغ مذكرة بإعادته إلى ثكنة صربا مجددًا، وألمح إليه رئيس الشعبة الأولى المقدّم ابرهيم سمراني احتمال انتقاله إلى الشعبة هذه وسط حديث داخل أركان الجيش عن ميل إلى تعيين ضابط مسلم فيها. لم تلقَ مذكرة الفصل إلى ثكنة صربا صدى لديه بعدما استقر في طرابلس وارتاح إلى مركزه في معهد التعليم حيث لا مهمّات عسكرية خارجه. قصد رئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد في منزله في تولا، ولم يكن قد تعرّف إليه حتى ذلك الوقت ولا التقاه، ما خلا مرة على درج المستشفى العسكري المركزي وكان الرائد أنطون سعد يتلو أسماء المرشّحين لدخول المدرسة الحربية. في تولا أبدى سامي الخطيب لأنطون سعد رغبته في البقاء في طرابلس. في اليوم التالي صدرت مذكرة ألغت المذكرة الأولى، وبقي في طرابلس. في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٠، بعد أيام على مقابلته أنطون سعد، فاجأته برقية تطلب نقله من طرابلس إلى الأركان

في قيادة الجيش في بيروت، وتفصله إلى الشعبة الثانية من اليوم التالي. أمّا السبب فشغور مركز المقدّم أحمد الحاج بعد تعيينه رئيسًا للغرفة العسكرية في القصر الجمهوري خلفًا للواء جميل لحود.

في ١١ تشرين الأول التحق بمركزه الجديد في الطبقة العليا من مبنى وزارة الدفاع. خصص له أنطون سعد مكتبًا مجاورًا لمكتبه، وقال له وهو يحدّد له مهمّته: «سنجرّب العمل معك وتجرّبه معنا أيضًا. فإذا أحبّ بعضنا بعضًا وانسجمنا استمررت، وإلاّ ذهب كلّ في طريقه».

لم يعترض هذه المرة على قرار النقل كون الانتقال إلى الأركان في قيادة الجيش هو أشبه بمكافأة للضابط وتقدير لكفاياته. فانتقل إلى بيروت التي لم يسبق أن عرفها، ولا أقارب له فيها.

يوم انضم إلى الشعبة الثانية لم يكن قد عرف إلاّ غابي لحود الذي درّبه في سنته الثانية في المدرسة الحربية في مادة علم القذائف (الباليستيك). المختصة بقياس قوّة دفع القذيفة وسرعتها منذ انطلاقها من الفوهة حتى وصولها إلى الهدف. بضع سنوات كانت تفصل بين رجلين تصادقا لسنوات طويلة. وظلاّ يعتبران أنفسهما مؤتمنين على الشهابية إلى أن فرّقت بينهما رياح السياسة بعد محاكمتهما أمام المحكمة العسكرية. لكنّ العلاقات بينهما لم تنقطع. عندما تخرّج غابي لحود في المدرسة الحربية عام ١٩٥٢ كان سامي الخطيب قد دخل إليها. ثمّ ترافقا عام ١٩٥٦ عندما كان الملازم أول غابي لحود آمر بطارية مدفعية ١٠٥ ميلليمترات في الحمراء قرب النبطية، بينما كان الملازم سامي الخطيب آمر فصيلة مدفعية مضادة للطائرات مكلّفة حماية بطارية المدفعية التي يقودها رفيقه. اقتصرت علاقاتهما وقتذاك على صلة المرؤوس بالرئيس، تخللتها لقاءات عابرة لم تتحوّل صداقة شخصية إلاّ في حقبة الاستخبارات العسكرية.

في المنصب الجديد كلّف رئيس الشعبة الثانية أنطوان سعد سامي الخطيب قراءة الصحف واستخلاص تقويم منها للوضع السياسي الداخلي ووضع تقارير بذلك إليه. كما كلّفه فرع إسرائيل الذي سبقه إليه فرنسوا جينادري، يهتم بتلخيص ما تورده الجرائد الأجنبية عن الدولة العبرية وترجمة هذه المقتطفات. كان التحظير قاطعًا بعدم الحصول على صحف تصدر في الدولة العدوة. تدريجًا بدأت تتوسّع مهمّات سامي الخطيب في الشعبة الثانية، مع محاولة أنطون سعد أسبوعًا بعد آخر، وهو يكتشف فيه سرعة الاستيعاب والاكتساب، توجيهه إلى الاهتمام بشؤون بيروت طالبًا إليه تزويده معلومات عنها. ولكن من غير أن يوحي إليه أنّه يرغب في تسليمه شؤون المدينة السياسية والأمنية معًا. كانت المهمّة الفعلية للفرع مراقبة أمن بيروت ورصد أيّ نشاط معارض للسلطة بالتقارير والمعلومات كما بالتحرّك على الأرض.

كان العقيد أنطون سعد يتوجه إلى سامي الخطيب بأسئلة عامة في طابعها تتناول التظاهرات والمحرّضين عليها والأهداف المتوخاة منها وأبعادها السياسية، بالاستناد إلى ما لديه من معلومات وتحليل شخصي بإزائها. كذلك كان يسأله عن أخبار الجرائد وبعض الحوادث الأمنية الصغيرة وتعليقه عليها. ويسأله أيضًا عن مصادر معلوماته[1]. منذ الفترة تلك، في الأشهر الأولى من عام ١٩٦١، بدأ سامي الخطيب يستقطب وجهاء بيروت وقبضايات الأحياء الذين كانوا يفدون إلى مكتبه في وزارة الدفاع، وطلب خدمات ورخص حمل مسدسات في مقابل تزويده معلومات وأخبارًا. وتمكّن، وخصوصًا بعد محاولة الانقلاب عام ١٩٦١، من تنظيم شبكة من ٧٠ مخبرًا

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

كانوا يتقاضون رواتب شهرية منتظمة، إلى مخبرين أصدقاء أو طالبي نفوذ الشعبة الثانية وصداقتها وحمايتها. ثمّ سرعان ما بات رئيس فرع الأمن الداخلي يدير شبكة مخبرين متعدّدي الإتجاه وصل عدد أعضائها إلى ألفين. وغالبًا ما سأله أنطون سعد عام ١٩٦١ عن التحرّكات السياسية داخل الشارع البيروتي وفي أوساط القبضايات ووجهاء الأحياء في مرحلة قاربها على أنّها لبناء قواعد شعبية مؤيدة للشعبة الثانية في بيروت. استمال القبضايات أصحاب مرائب السيارات العمومية والمفاتيح الانتخابية للأحياء أمثال أبو زهير الفيّومي وأبو عفيف كريدية وأبو عفيف البعدراني والياس عوّاد وشاكر البعقليني وأبناء الحاج نقولا مراد وسواهم ممّن تعاونوا مع الشعبة الثانية، إلى وجهاء في المدينة كفاروق شهاب الدين وزكي القبّاني وعشرات ممثلي البيوت البيروتية النافذة كآل عيتاني ودريان ودندن. وفُتحت لهؤلاء أبواب إدارات الدولة ودوائر محافظة بيروت. يُستَقبَلون ويُخدَمون ويكرّمون، وتُحظى مطالبهم بالاهتمام وتلبى، ويحصلون على رخص حمل أسلحة لهم ولرجالهم، ومن بينهم، إلى آخرين، مَن كان يحصل على مساعدات مالية. على أنّهم مدّوا الشعبة الثانية بالمعلومات اليومية وبكلّ ما وقعوا عليه في أحيائهم ومناطقهم داخل بيروت من أخبار كدخول أشخاص إليها عرب أو أجانب، وأماكن إقامتهم وتصرّفاتهم ومراقبة اتصالاتهم واجتماعاتهم، إذا بدا أنّها تثير اهتمامًا. وكذلك نشاطات النوّاب والسياسيين واتصالاتهم والأحزاب والتجمعات والنقابات.

كان سامي الخطيب يتسلم يوميًا في مكتبه في وزارة الدفاع عشرات التقارير والمكالمات الهاتفية عن كلّ ما يجري داخل بيروت، وأصبح في إمكانه معرفة ماذا يحدث فيها. كان يتسلم أعدادًا مماثلة منها معاونوه، وهم خمسة رتباء كلّفهم متابعة المهمّة وتلقّي المعلومات. استقطب أيضًا صنفًا آخر من المخبرين من ذوي الصداقات الطامحة إلى طلب حماية الشعبة الثانية في إدارة مصالحهم والإطلالة الاجتماعية وإنجاح مهنهم. فأقام علاقات تعاون مع أساتذة جامعيين وأطباء ومهندسين ومحامين، ومع أثرياء وتجار ومصرفيين وصناعيين وأصحاب شركات ورجال أعمال كانت تصل إلى آذانهم أخبار ومعلومات، فينقلونها إليه وإلى ورفاقه الضبّاط أو يلفتونهم إلى أحاديث تتناقلها الألسن وينبّهونهم إلى حوادث عابرة ولكنّها قد تنطوي على دلالات أحيانًا. شبكة واسعة كهذه رسّخت لدى سامي الخطيب نظرية أنّ المخبر الأهم في العالم هو الذي لا يعرف أنّه مخبر[1].

كان النقيب أحمد الحاج، قبل مغادرته الشعبة الثانية، مهّد له بأن عرّفه إلى عدد من المخبرين المتعاونين مع الفرع في بيروت، ولم يكن عددهم يتجاوز خمسة من قبضايات بعض الأحياء.

في الأشهر الخمسة الأولى لتسلمه منصبه ثابر سامي الخطيب على الاجتماع بصحافيين وتلبية دعوات إلى مآدب بغية تأكيد حضوره. مع مرور الوقت في منتصف ١٩٦١ بدأ أنطون سعد يزوّده موازنة ينفقها على المآدب والهدايا، فضلاً عن خدماته لمخبريه عبر الإدارة. شكلت المراحل تلك طوال سنة وثلاثة أشهر صعوده التدريجي حتى ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ عندما قاد الحزب السوري القومي الإجتماعي محاولة الانقلاب.

سجّل ذلك التاريخ تحوّلاً كبيرًا في حياة سامي الخطيب سرعان ما استفزّ حفيظة صائب سلام وخصوصًا في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ عندما بدأ الدور الأمني لرئيس فرع الأمن الداخلي يكتسب منحى سياسيًا جعله يبدو ندًّا لزعماء العاصمة، وباتت العائلات البيروتية تقصد منزله في رأس النبع وفودًا تلو أخرى في الأعياد لمعايدته، وبعضها يزوره قبل أن يزور بيت صائب سلام في

---

١. المصدر السابق.

المصيطبة، ممّا كان يدفع الأخير إلى سؤالها: «من أين أنتم آتون... من عند الوالي؟»[1]. أضحى تدريجًا موضع ثقة رئيسه ومصدرًا مهمًّا للمعلومات في جهاز مسموع الكلمة لدى رئيس الجمهورية، ونافذًا في إدارات الدولة. بدا حجم المشكلات التي قاربها فرع سامي الخطيب أكبر من صلاحياته. على أنّ الرجل نجح بدوره في قلب المعادلة، فمنح لنفسه صلاحيات باتت يومًا بعد آخر أكبر من المشكلات تلك.

بالتزامن مع اهتمامه بتعريفه إلى الشخصيات السياسية والاقتصادية، بدأ أنطون سعد يطلعه على بعض الملفات، غير المعنية بالضرورة بالأمن. كانت تصله من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وعلى تقارير وزارة الخارجية لاستمزاجه رأيه فيها. وبلغ الأمر به أن كان يسأله رأيه في ما كان يستشيريه فيه رئيس الجمهورية لتأليف الحكومات وسِيَر الشخصيات المرشّحة لدخولها والمعلومات السرّية عنها. أمّا اهتمام سامي الخطيب ببيروت فعبر واقعها الذي جسّد وعاء اختلطت فيه بناها الطائفية والاجتماعية والاقتصادية والعقائدية، آخذًا في الاعتبار حركة الشارع ورسوخ علاقاته ونجاحه في جمع أكبر مقدار من المعلومات عن الحياة اليومية للمدينة بكلّ اتجاهاتها ومواقعها ومصادر نشاطاتها، من أجل أن تبقى الشعبة الثانية مراقبًا ناجحًا. تحقّق كذلك من مقدرته على استخدام القوّة والامساك بزمام الشارع عبر تغلغله فيه وفرض هيبة الشعبة الثانية حتى ضدّ مؤيدي السلطة عندما يُخلّون بالأمن[2]، قبل أن تناط به مهمّة جديدة هي أن يكون ضابط ارتباط مع السفارة المصرية في بيروت والتي بدأت تسلك خطة عمل جديدة في لبنان مذ وقع الانفصال وانهارت الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١. كان على لبنان

---

١. المصدر السابق.

٢. يروي سامي الخطيب أنّ الاختبار الأول لهيبة الشعبة الثانية كان بعد أيام على الانفصال بين سوريا ومصر في ٢٨ أيلول ١٩٦١ عندما ألقيت قنبلة على منزل وزير الاقتصاد رفيق نجا في قصقص، على أثر عودته من دمشق بتكليف من مجلس الوزراء بغية فتح حوار مع القيادة الجديدة في سوريا. إلاّ أنّ مصدر القنبلة ظلّ مجهولاً. استاء رئيس الجمهورية من هذا العمل واعتبره رسالة أمنية خطيرة إلى السلطة على قرار الاتصال بسوريا تهدّد الاستقرار ومصالح الدولة في كلّ مرة تعتزم تحرّكًا ما. فطلب من أنطون سعد البحث عن الفاعل ومعاقبته. للفور استدعى رئيس الشعبة الثانية إلى مكتبه سامي الخطيب وجوزف كيلاني وعدداً من رتباء فرع الأمن الداخلي المعنيين بأمن بيروت، قائلاً: «هناك رشيد شهاب الدين وابرهيم قليلات. أحدهما هو الفاعل. أريد أن أعرف مَن؟». في حصيلة المناقشات تبيّن أنّ ليس لدى الفرع معلومات دقيقة حول هوية مُلقي القنبلة. بعد ساعتين على ارفضاض الاجتماع استدعى أنطون سعد سامي الخطيب مجدّدًا قائلاً: «أريد إلقاء القبض على ابرهيم قليلات. وخذ ما تريده من الجنود والآليات، ولك أن تطلب ما تريده من الشرطة العسكرية من لويس شهاب (قائدها)». كان ابرهيم قليلات في ذلك الحين وجهًا شعبيًا في حيّ الطريق الجديدة يدين بالناصرية وله مؤيدون في هذا التيار الرافض انفصال سوريا عن مصر. بعد ساعات من استطلاع منزله وجواره والسطوح والأبنية المطلة ومداخلها نهارًا، مرات ثلاثًا في ثياب مدنية، قاد سامي الخطيب سيارتين من الشعبة الثانية وأخريين من الشرطة العسكرية وحاصر الثالثة فجراً منزل ابرهيم قليلات. نادى عليه بمكبّر للصوت داعيًا إياه إلى الخروج إلى الشارع والاستسلام خلال دقائق. للتوّ خرج الملازم أول فهمي حمدان صهر ابرهيم قليلات إلى الشرفة للاستفسار، فأعاد عليه سامي الخطيب بمكبّر الصوت طلب الاستسلام خلال ثلاث دقائق قبل أن يضطر تبعًا للأوامر التي لديه إلى قصف المبنى، وطلب إلى زميله الضابط نصح الرجل بالاستجابة خشية تضرّر الجميع. خرج ابرهيم قليلات فاقتاده سامي الخطيب إلى الزنزانة رقم خمسة في ثكنة الأمير بشير، وعاد إلى بيته ونام. السادسة والنصف صباحًا خابره أنطون سعد يسأله على طريقة فؤاد شهاب: «يا خواجه المهمّة التي كلفتك إياها البارحة أين أصبحت؟». فأجابه أنّها نفّذت. كرّر السؤال على طريقة فؤاد شهاب أيضًا: «المهمّة... المهمّة. يعني ابن قليلات»، فأعلمه أنّه في الزنزانة رقم خمسة». فكان أن أطلع رئيس الشعبة الثانية رئيس الجمهورية على ذلك (مقابلة خاصة).

آنذاك أن يقيم علاقات سياسية مستقلة مع سوريا التي أخذت تتقاذفها الانقلابات العسكرية المتلاحقة، ومع مصر بزعامة جمال عبدالناصر. لم يكن سامي الخطيب محاورًا صالحًا للسوريين الذين أخذوا عليه حماسته وميوله إلى الناصرية وقد عكستها العلاقة المميّزة التي جمعته بجمال عبدالناصر. فكان أن استفاد من التأثير المباشر لعبدالحميد غالب، سفير مصر في لبنان، على الشارع السنّي اللبناني وخصوصًا البيروتي، طالبًا مؤازرته كلّما جبهته عقبات. كانت هذه حاله أيضًا مع الشارعين الطرابلسي والصيداوي.

حزام أمني

تدريجًا نشأت خلية عمل صغيرة في أركان الشعبة الثانية ترأسها أنطون سعد وجمعت أحمد الحاج وغابي لحود وسامي الخطيب، مهمّتها استشارية لرئيس الجمهورية ولكن من غير الاجتماع به. كان أنطون سعد وأحمد الحاج صلة الوصل بينها وبين الرئيس. يمر أحمد الحاج يوميًا تقريبًا، السادسة مساء، بمكتب أنطون سعد في وزارة الدفاع آتيًا من مكتبه في القصر الجمهوري، حاملاً دفترًا كان بمثابة مفكرة، ناقلاً إلى الخلية قلق فؤاد شهاب من مسألة معيّنة، طالبًا إليهم مقاربتها والتفكير في اقتراحات خاصة بها. كان مبعث هذا القلق في الغالب أزمة محلية أو تطوّر إقليمي أو نشاط أحد السفراء المعتمدين في لبنان، أو أحداث تجري في سوريا أو حركة لجهاز استخبارات سفارة عربية أو أجنبية، فيحضّهم الرئيس على درس انعكاساتها اللبنانية. يعرض كلّ من أعضاء الخلية المعلومات التي لديه والتحليل الذي يعتقد أنّه يقود إلى مناقشة هذه المسألة والقوى التي يفترض توقّع موقفها، ومن غير أن يبتوا هذه المناقشة في اليوم نفسه بالضرورة، كانوا يوسّعون الاتصالات لجمع كمّ جديد من المعلومات الدقيقة ليستخلصوا، بعد تحديد الأهداف والنتائج المرتقبة، الاقتراحات في تقرير خاص يرفعه أنطون سعد إلى رئيس الجمهورية.

كانت الخلية حلقة وسيطة بين رئيس الجمهورية وأركان الشعبة الثانية تبحث في ملفات شتى تتصل بالجيش كما بقوى الأمن الداخلي وبكلّ ما يتصل باستقرار النظام ونجاح الحاكم. وفي حصيلة مراجعة الاقتراحات يتخذ الرئيس قراره. إلاّ أنّ عناصر القرار هذا لم تقتصر على الضبّاط القريبين منه. كان يستشير كذلك الياس سركيس وتقيّ الدين الصلح وكمال جنبلاط وفيليب تقلا وفؤاد بطرس ورينه معوّض وعلي بزّي ورشيد كرامي وبيار الجميّل وصبري حمادة. إذ أرسى رئيس الجمهورية معادلة في الحكم تقوم على بناء قوّتين متينتين شكلتا دعامة استقرار النظام: حزب الشهابية وهي الطبقة السياسية الموالية، وضبّاط الشعبة الثانية. منح الأولى الشروط التي تؤهلها استقطاب الأنصار والمؤيدين والناخبين، وعزّز مصالحها في الإدارة والسلطة من أجل ضمان نجاح حكمه وتسيير السلطة. وجعل الثانية حزامًا أمنيًا من العيون والآذان التي تستطيع أن تعلم بكلّ ما يجري في البلاد.

في الأيام الأخيرة من مرحلة أنطون سعد، وبموافقة قائد الجيش، أنشئ جهاز الأمن المشترك الذي ائتمِر بأوامر الشعبة الثانية مباشرة، وعُهِد في رئاسته في ٢١ أيلول ١٩٦٤ إلى سامي الخطيب. بمرور الوقت، في ظلّ غابي لحود، واجه الجهاز انتقادات سياسيين حيال توسّع دوره الذي برّرته أعمال شغب وإلقاء متفجرات ووفود أغراب إلى لبنان، حتمت عقد اجتماع في مكتب رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط حضره رئيس الشعبة الثانية ومدير الأمن العام والمدير العام لقوى الأمن الداخلي وضبّاط آخرون خلصوا إلى اتفاق شفوي، ومن ثمّ مذكرة خدمة، باستحداث جهاز الأمن المشترك ووضعه في إمرة الشعبة الثانية.

قوّة ضاربة للشعبة الثانية من مئة رجل فُصِلوا من أجهزة أمنية أخرى: ٣٠ من الشرطة

القضائية، و٣٠ من الأمن العام، و٣٥ من الدرك، إلى ثلاثة ضبّاط معاونين لسامي الخطيب من الشعبة الثانية وقوى الأمن الداخلي والأمن العام. ونيط به التوقيف والتحقيق في نشاطات تقتضي سرعة التحرّك دونما انتظار التسلسل الإداري والعسكري الضروري للأوامر، في مرحلة أكثَرَ اللاجئون الفلسطينيون من نشاطاتهم وتحريك الشارع اللبناني استدرارًا للعطف مع قضيتهم. من خلال جهاز الأمن المشترك أرادت الشعبة الثانية تجاوز الصلاحيات المعطاة لها. وهي الأمن العسكري والقومي. إلى تعاطي الأمن السياسي الذي تتولاه غالبًا مخافر الشرطة وقوى الأمن والضابطة العدلية والقضاء. وبات في وسع هذا الجهاز توقيف ملاحَقين ٢٤ ساعة بمعرفة النيابة العامة التي أضحت غطاء قضائيًا لهذا الدور وخصوصًا حيال مهمّات اقترنت بمواجهة حوادث ذات ارتدادات سياسية وأمنية، أو قادت بطريقة ما إلى شبكات تجسّس وأعمال تخريب وإرهاب أو حتى ارتبطت بأجهزة استخبارات غير لبنانية عاملة على الأراضي اللبنانية. اتخذ الجهاز مقرًا له في ثكنة الأمير بشير في بيروت حيث مكتب رئيسه مستخدمًا ١٢ زنزانة يسجَن فيها الموقوفون رهن التحقيق. عام ١٩٦٨ انتقل إلى مقر آخر هو ثكنة طانيوس الحلو لقوى الأمن الداخلي في المصيطبة. لباسه مدني. لم يكن غابي لحود، في بعض الأحيان، يتبلّغ مهمّاته إلاّ بعد تنفيذها بغية الاستفادة من عامل الوقت والتحرّك السريع. تدريجًا اكتسب هيبة لافتة بسبب فاعليته ونشاطه ونجاحه في ملاحقة المخلين بالأمن في نطاق صلاحيات الشعبة الثانية. فكان أن استمرّ عمل جهاز الأمن المشترك حتى حلّه في ٢٠ تموز ١٩٧٠. إلاّ أنّه كان بدأ قبل سنة يفقد سلطته مع تقلص دوره بسبب المآخذ والحملات السياسية وتراجع إمكاناته. فتدنى عديده إلى ٤٥ فردًا من الأجهزة الأمنية الثلاثة وقُيّدت مهمّاته وسُحِب منه بعض آلياته. فأصبح فاقد التأثير وخصوصًا مع انفلات المسلحين الفلسطينيين من مخيماتهم.

الشغف

بعد أشهر على انتخاب فؤاد شهاب رئيسًا، تجمّعت لدى الشعبة الثانية معلومات عن تحوّل أخذ يطرأ على الجيش بعد وصول قائده إلى رئاسة الجمهورية. كان الاعتقاد السائد بداية، بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، أنّ إعادة الاستقرار الداخلي إلى البلاد هو أحد أهداف المهمّة الاستثنائية التي انتخب من أجلها فؤاد شهاب. إلاّ أنّ نشوة الانتصار في أوساط العسكريين ولاسيما منهم أبناء القرى والبلدات حالت دون استيعابهم جوهر الحدث. وأخذ رئيس الفرع العسكري النقيب غابي لحود يلاحظ من حصيلة أصداء كانت تبلغ إليه أنّ رئيس البلدية والمختار والوجهاء المحليين صاروا ينظرون إلى الرتيب، أكان رقيبًا أم معاونًا أم معاونًا أول في قطع الجيش أو في الشعبة الثانية خصوصًا، على أنّه صاحب كلمة مسموعة وقادر على إيصالها إلى العقيد أنطون سعد مِمّا أكسب العسكريين هؤلاء في ضيعهم وقراهم نفوذًا تنامى تدريجًا وسلطة ليست لهم اعتقادًا منهم أنّ ثمّة دورًا إضافيًا للجيش في وسعهم الاضطلاع به في موازاة سلطة الرئيس، القائد السابق للجيش. فكانت تصل إلى بيوتهم سلال من البيض والعنب والفاكهة والخضر والهدايا المتواضعة كتلك التي كانت تصل مثلها إلى بيوت النوّاب والوجهاء للسبب نفسه.

ترافق توسّع الواقع الجديد هذا إلى المدن حيث راح المحافظ والقائمقام ورئيس البلدية والمختار أيضًا يسعون إلى استرضاء قادة المناطق العسكرية في المحافظات ورؤساء فروع الشعبة الثانية فيها وكذلك الضبّاط الآخرين النافذين. وبدأ الضبّاط والرتباء يصدرون أوامر إلى موظفي إدارات الهاتف والكهرباء والمياه والشؤون العقارية والأشغال والبلديات ليست في صلب مهمّاتهم وتعرّضهم للملاحقة لمخالفتهم القوانين والأنظمة العسكرية. ولم يتورّع بعضهم عن التدخّل لدى القضاء من أجل مكاسب محدّدة ومحاولة التأثير في قرارات السلطات المدنية والمحلية بغية إشعار المواطنين أنّ لهم يدًا طولى في الوصول إلى مصادر للخدمات. وهي حال أفراد الشعبة الثانية والتي كانت تصحّ على بعض أقربائهم لصلتهم بجهاز الاستخبارات ونفوذهم فيه. وسرعان ما انتقل الإحساس بالنفوذ إلى الضبّاط الكبار وانخرط الجيش في لعبة الاستقطاب السياسي الناشئ من سطوته الجديدة هذه، كما لو أنّه هو الذي وصل إلى الحكم ورأس السلطة في البلاد[1].

في ضوء هذه المعطيات التي أظهرت له خطر نشوء طبقة عسكرية في موازاة الطبقة السياسية، رفع غابي لحود تقارير خطية وشفوية إلى رئيس الشعبة الثانية أورد فيها ملاحظات مفادها أنّ

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

العسكريين يكادون يصيرون منذ عام ١٩٥٩ عبئًا في غياب الانضباط والمناقبية، وإنّ هذا الأمر يتطلب معالجة سريعة تتدارك ظاهرة مغالاة العسكر في تقدير مهمّة وصول قائد الجيش إلى رئاسة الجمهورية.

حمل أنطون سعد الملاحظات هذه إلى رئيس الجمهورية الذي كان لمس هذا التحوّل من الأخبار والمعلومات التي ما انفكت تصل إليه من شاكين كثر في الجيش وخارجه، منبّهة إياه إلى الظاهرة المتنامية التي من شأنها تعريض سمعة الجيش، إلى أن استقال من منصبه في رئاسة الجمهورية الأربعاء ٢٠ تموز ١٩٦٠.

في الأولى والدقيقة الـ٢٠ بعد ظهر ذلك اليوم صدر عن مجلس الوزراء بعيد جلسته بيان أعلن استقالة الرئيس ودعا إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية في ٢٦ تموز. رافق الإعلان هذا توجيه فؤاد شهاب إلى رئيس مجلس النوّاب صبري حمادة كتابًا باستقالته طالبًا إليه أخذ علم بها، مع مرسوم قضى باستقالة رئيس الحكومة أحمد الداعوق من وزارة الدفاع وتعيين قائد الجيش اللواء عادل شهاب وزيرًا للدفاع مع احتفاظه بمنصبه ورئيس الأركان العقيد يوسف شميّط وكيلاً لوزارة الداخلية مكلّفًا تنسيق شؤون الأمن الداخلي مع احتفاظه بمنصبه، كما خاطب الرئيس اللبنانيين ببيان برّر به استقالته، وترك من ثمّ قصر صربا إلى منزله في جونيه واعتكف ممتنعًا عن استقبال أحد.

قبيل مغادرته طلب فؤاد شهاب الاتصال بالنقيب غابي لحود لملاقاته في منزله في جونيه. يومذاك كان أنطون سعد في مهمّة ناطها به الرئيس في باريس في ٥ تموز. عندما وصل غابي لحود كان فؤاد شهاب قد أنهى غداءه ببرودة محاولاً التصرّف بعفوية وتجاهل كلّي لوقْع المفاجأة التي أحدثتها استقالته غير المتوقعة، في سابقة تمثلت بتخلي رئيس للجمهورية عن منصبه طوعًا دون إكراه أو شغب أو أزمة حكم.

سأل الرئيس النقيب عن ردّ الفعل على الاستقالة، فأجابه: «كارثة».

ثمّ سأله غابي لحود عن دوافع الخطوة قائلاً: «الجنرال عادل شهاب ممتاز ونعمل بروحية ممتازة معه، والوضع مستقر. الاستقالة خضة كبيرة».

علّق الرئيس: «هل أنّ الجيش، وأنا رئيس للجمهورية، حيال الرأي العام هو نفسه بتصرّفاته ونشاطاته كما لو أنّ كميل شمعون أو سواه هو الرئيس؟».

ثمّ وجّه إليه سؤالاً آخر: «الجيش يتعاطى السياسة، أليس كذلك؟».

ردّ غابي لحود: «حتمًا، وهو يُستدرَج إلى ذلك من رجال السياسة وليس بإرادته. يتصرّف معه السياسيون كما لو أنّ لهم نفوذًا داخل الجيش، ومع الضبّاط الكبار».

وأضاف: «ولكن ما هو الحلّ؟ الاستقالة ليست حلاً، ما البديل؟».

قال الرئيس في معرض إبرازه أنّ تدخّل الجيش في السياسة هو أحد الدوافع التي أملت عليه الاستقالة من منصبه: «لن أترككم».

لحظتذاك شعر غابي لحود، تبعًا للمنطق الذي يحكم عقل فؤاد شهاب، بجدّية استقالة الرئيس، إذ رأى هذا أنّها الوسيلة المناسبة لحلّ مشكلة انخراط الجيش في السياسة. ذلك أنّه يعتبر ما أقدم عليه، في قرارة نفسه، مبرّرًا وينسجم وتفكيره ونظرته إلى دوره وتاريخه وصورته لدى الرأي

العام الذي عرفه عام ١٩٥٢ بعد استقالة بشارة الخوري زاهدًا في السلطة، وعام ١٩٥٨ رئيسًا لمهمّة إستثنائية هي إنهاء ذيول «ثورة ١٩٥٨». بعد سنتين من وجوده في الحكم كان قد أعاد إرساء الاستقرار والأمن والوحدة الوطنية وهيبة القانون، وأصدر عشرات المراسيم الاشتراعية لإعادة بناء المؤسّسات والإدارة وأجرى انتخابات نيابية عامة بعد حلّ مجلس النوّاب. ووجد إذذاك أنّ الظروف المحلية ربما باتت مؤاتية ليغادر السلطة.

قال الرئيس لغابي لحود: «حكيت مع الشيخ بشارة في أن يُنتَخَب رئيسًا للجمهورية وأكون أنا مستشارًا لديه لشؤون قيادة الجيش. طبعًا لن أرجع إلى قيادة الجيش، بل سأبقى قريبًا من الشيخ بشارة. انتهت مهمّتي حتى لا ينتهي الجيش»[1].

كان فؤاد شهاب قد مهّد لقرار الاستقالة، قبل الإعلان عنها، بإيفاد المدير العام لغرفة الرئاسة الياس سركيس إلى بشارة الخوري، الرئيس المعتزل في منزله في الكسليك، حاملاً رسالة شفوية ضمّنها رغبته في أن يخلفه في رئاسة الجمهورية لاعتقاده أنّ سلفه وحده المؤهّل للحلول محله. فردّ الرئيس الأسبق برسالة خطية استهلها بالاعتذار عن عدم موافقته على اقتراحه أو الترشّح مجدّدًا لرئاسة الجمهورية، وتمنّيه عليه العودة عن استقالته بما يقتضيه عليه واجب أن يكون هو لا سواه في الرئاسة. وأورد له بضع حجج لثنيه عن قرار الاستقالة[2].

نهارذاك لم يكن في وسع بعض ضبّاط الشعبة الثانية الذي دعموا فكرة الرئيس الإجابة عن السؤال الآتي: لماذا فضّل الاستقالة على منع السياسيين من التدخّل في الجيش ومنع هذا من تعاطي السياسة منذ انتخابه حتى عام ١٩٦٠؟

على أنّ جانبًا من الحوار الذي دار بين رئيس الجمهورية وغابي لحود أبرزَ لرئيس الفرع العسكري سعي فؤاد شهاب إلى إحداث صدمة كبيرة في الوسط السياسي والجيش، قادرة على حلّ المشكلة برمتها، وهو أن يخرج من الحكم بغية إعادة الجيش إلى ثكنه واستعادته انضباطه. ولم يعد عن استقالته في الساعات التالية بسبب تدخّل السياسيين لديه وإصرارهم على بقائه في الرئاسة فحسب، وإنّما على أثر زيارة قام بها رئيس الأركان العقيد يوسف شميّط على رأس وفد من الضبّاط الكبار له في منزله حضّوه على العودة عن الاستقالة وتعهّدوا له، في الوقت نفسه، العمل على التزام الانضباط وعدم الانخراط في السياسة[3].

بعد ساعات على إعلان استقالته تراجع الرئيس عنها. اجتمع ٨٠ نائبًا في مجلس النوّاب ووقّعوا عريضة طالبوه فيها بالعودة عنها وحملوها إليه في منزله في جونيه الثامنة مساءً في موكب من عشرات السيارات لوفود شعبية رافضة بدورها الاستقالة، فيما تجمّعت في محيط المنزل تظاهرات ومسيرات شعبية مماثلة لثنيه عن قراره. وعلى نور ثلاث شموع في شمعدان أضاءت صالون البيت بعد انقطاع التيار إذ أعطب رصاص أطلقه في الشوارع مواطنون وجنود احتجاجًا الأسلاك الكهربائية. أحرق صائب سلام في حضور النوّاب الـ٨٠ كتاب الاستقالة الذي كان في حوزة صبري حمادة.

في أوقات متفاوتة لسنة ونصف سنة خلت من ذلك التاريخ، طُلِب إلى أنطون سعد الانتباه إلى وطأة تأثير تدخّلات كهذه على الجيش. على أنّ الشعبة الثانية لم تقارب المشكلة جدّيًا، وأرجأت

١. المصدر السابق.

٢. يذكر الواقعة ميشال بشارة الخوري نقلاً عن والده الرئيس الأسبق وعن الياس سركيس (مقابلة خاصة).

٣. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

إيجاد حلّ لها من غير أن يفوتها أنّ تعاطي الجيش السياسة يتضاعف ويتفاقم. انحازت الشعبة الثانية أكثر، وإن بلا إفراط، إلى بناء علاقات مع السياسيين والزعماء النافذين والانخراط في الشؤون الوطنية إلى حدّ ملامسة الشؤون الخاصة والشخصية للمواطنين. ولم تُقدم في الأشهر التي أعقبت عودة الرئيس عن استقالته، على أيّ مبادرة حيال الأمر إلى أن قاد الحزب السوري القومي الإجتماعي محاولة انقلاب فاشلة شارك فيها عسكريون. فكان أن ألقت نتائج المحاولة التي استهدفت رئيس الجمهورية والجيش مباشرة بأوزارها على جهاز الاستخبارات العسكرية. فكان أن وجدت نفسها بإزاء معطيات جديدة تقضي بتشديد القبضة الأمنية والعسكرية للحؤول دون محاولة مماثلة من شأنها تهديد النظام والاستقرار.

كانت محاولة الانقلاب دافعًا مباشرًا للانتقال من مناقشة الأدوات الآيلة إلى وقف تدخّل الجيش في السياسة إلى فرض تبريرات شتى بتوسيع نطاق الانخراط فيها بغية مراقبة كلّ ما يجري في البلاد أيًّا تكن الوسائل التي تعوّل عليها الشعبة الثانية. عزّزت التشدّد هذا الملاحقات والتوقيفات التي طاولت القوميين في الأيام التالية للمحاولة، والتحقيقات القضائية التي حصرت في مرحلة أولى بالجيش ممّا أتاح تدخّل السياسيين للتوسّط لديه لإطلاق هؤلاء. ناهيك بإعتقال آلاف المدنيين من المشتبه فيهم. وأضحت الشعبة الثانية المصدر الوحيد للمراجعات والكشف عن مصير الموقوفين وأماكن احتجازهم والعمل على إطلاقهم.

مكّن ذلك الجيش بواسطة جهاز الاستخبارات من فرض النفوذ على السياسيين على امتداد السنتين التاليتين من الملاحقات والتوقيفات والمحاكمات، وباتت المؤسّسة العسكرية محور الحياة السياسية من بوابة ضمان أمن النظام واستقراره الذي جعل أيّ نشاط سياسي تحت الشبهات قبل التحقق من أهدافه.

أرضى الواقع الجديد غرور الشعبة الثانية ورئيسها خصوصًا الذي رأى نفسه يتمتع بصلاحيات واسعة جعلته مرهوب الجانب في نظر جمهور كبير من اللبنانيين وعصا غليظة في يد السلطة يستغلها السياسيون الموالون لها وأنصارها، وفي الوقت ذاته هدفًا مباشرًا لمعارضي فؤاد شهاب. تبعًا لذلك كثُرَت العداوات الموجهة إلى الجيش وإلى الاستخبارات العسكرية وتزايدت الانتقادات الحادة لهما، وساهم فيها ما تردّد عن أساليب تعذيب المعتقلين القوميين التي لجأ إليها المحقّقون العسكريون في سجون الثكن.

منذ مطلع عهد فؤاد شهاب كان انصراف العقيد أنطون سعد إلى علاقاته السياسية والاجتماعية المتشعبة. واهتمامه بجمع المعلومات وتقديم الخدمات والمساعدات. عاملاً مشجعًا لدور الجيش هذا على نحو غير مباشر، وإن هو أعرب في ما بعد عن عدم رضاه عن تفاقمه. اقترن ذلك في الغالب بنشاط آخر هو تردّد نوّاب وسياسيين ورجال مال وإدارة واقتصاد وصحافيين وطالبي نفوذ كثيرين على مكتبه في وزارة الدفاع طلبًا لخدمات أو مساعدات أو التوسط لدى رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة لإمرار مرسوم أو مشروع ما اعتقادًا منهم أنّ الرجل هو – وحده – القادر على التأثير عليهما. استقبل أيضًا باستمرار وفود عشائر الهرمل التي حظيت منذ النصف الثاني من الخمسينات برعايته واهتمامه بحثًا عن حلول لمشكلاتها. في حصيلة الأمر لم يكن في إمكانه إيلاء هذه العلاقات الاهتمام الضروري من غير تبريرها بشتى الحجج توصّلاً إلى تعزيزها وجعلها الشبكة الحيوية والحتمية لجهازه من أجل الحصول على المعلومات ومعرفة كلّ ما يجري على الأراضي اللبنانية.

ولم يتردّد في الادعاء لاحقًا. في النصف الأول من عام ١٩٦٠. إنّ ما يحصل هو أمر طبيعي وعادي للجيش. وغالبًا ما وجد في ملاحظات رئيس الفرع العسكري النقيب غابي لحود بإزاء تدخّل الجيش في السياسة تضخيمًا لظاهرة لم تكن في رأي رئيس الشعبة الثانية تحمل أكثر ممّا تحتمل. لم يعارض امتلاك الضابط والرتيب هيبة وسطوة تعزّز في رأيه مكانة الجيش. ولم يمانع في أن يكون ذا دور مؤثر في مدينته وقريته وفي أوساط مجتمعه الصغير وفي بلديته وصولاً إلى دور أكبر. وخلافًا لأنطون سعد، أبرز غابي لحود في تقاريره الشفوية والخطية إلى رئيسه حجم الضرر الذي يمكن أن يلحقه تعاطي الجيش السياسة على المدى الطويل[1].

١. المصدر السابق.

إنتخابات ١٩٦٠

تدريجًا تولّد رأي في الشعبة الثانية توخى تخفيف انغماس الجيش في السياسة بحصر المهمّة بعدد قليل من ضبّاط الشعبة الثانية بغية تحديد المسؤولية والمحاسبة. إلاّ أنّ ذلك قاد إلى توسّع صلاحيات الاستخبارات في ممارسة السلطة وإن عبر مجموعة من الضبّاط في أركان الشعبة الثانية وفي فروعها في المناطق العسكرية.

بعد تجربتين أوليين في خوض السياسة مباشرة لم يعد سهلاً على الشعبة الثانية، ولم يكن قد امتلأ ملاكها ولا اكتسبت بعد مراسًا واحترافًا كافيين، التخلي عن شغفها الجديد. كانت المحاولة الأولى في العهد الجديد على أثر مقتل نائب بعقلين - جون نعيم مغبغب في ٢٧ تموز ١٩٥٩[1] عندما دعمت مرشّحًا أيّده كمال جنبلاط هو سالم عبدالنور في المقعد الذي شغله نعيم مغبغب في لائحة كميل شمعون الخارج من رئاسة الجمهورية. في انتخاب فرعي أجري في ٢٧ أيلول فاز سالم عبدالنور على إنعام رعد ابن خال نعيم مغبغب مرشّح كميل شمعون وعضو الحزب السوري القومي الإجتماعي بفارق ٢٨٥٧ صوتًا. كان في جانب من هذا الدعم العداء المستحكم بين الرئيس الجديد للجمهورية وسلفه وبين الأخير وندّه في زعامة الشوف.

كان ثمّة ثأر بين فؤاد شهاب وكميل شمعون وكمال جنبلاط: معارضة الرئيس السابق أن يخلفه قائد الجيش الذي لم يتقبّل بسهولة مشاركة الحزب السوري القومي الإجتماعي في «ثورة ١٩٥٨» حليفًا لسلفه، وسقوط كمال جنبلاط في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ في دائرة بعقلين - جون مع المرشّحين الآخرين في لائحته أمين السعد وسالم عبدالنور، وفوز نعيم مغبغب وهنري طرابلسي وقحطان حمادة بدعم مباشر من كميل شمعون. كان على فؤاد شهاب في الأشهر الأولى من عهده ردّ الاعتبار إلى الزعماء الذين أسقطهم سلفه في انتخابات ١٩٥٧ كصائب سلام وعبدالله اليافي وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط في الانتخابات النيابية التالية. وكان عليه بدءًا تقويض زعامة كميل شمعون في الشوف من خلال منح كمال جنبلاط امتيازات ومكاسب تمكّنه من استقطاب مؤيدي الرئيس السابق إلى صفوفه.

كان هدفه هذا في واقع الأمر أحد دوافع تعديله قانون الانتخاب بجعل الشوف دائرة إنتخابية واحدة بعدما كان كميل شمعون قسّمه دائرتين في انتخابات ١٩٥٣ و١٩٥٧: بعقلين - جون ودير القمر -

١. مساء ذلك اليوم قُتِل نعيم مغبغب وكان في طريقه إلى قصر بيت الدين بعيد وصول رئيس الجمهورية إلى احتفال تكريمي للمغتربين اللبنانيين في القصر. ومع أنّ حفظ الأمن والسلامة الشخصية لفؤاد شهاب نيطا بالشعبة الثانية إلاّ أنّ رجالها لم يحولوا دون مقتل نعيم مغبغب الذي كنَّ كرهًا شخصيًا لفؤاد شهاب وعارض انتخابه رئيسًا، ولم يتردّد يوم الاقتراع في إسقاط ورقة ضمّنها كلمة نابية ومهينة. ولكنّ مقتله كان وحشيًا: عند مفترق معاصر بيت الدين حصل ازدحام سير حمله على الترجّل من سيارته للمضي مشيًا إلى مكان الاحتفال على غرار سواه. فاندفع صوبه عدد من الأشخاص من أنصار كمال جنبلاط وانهالوا عليه ضربًا بالعصي حتى الموت انتقامًا منه واستكمالاً لذيول «ثورة ١٩٥٨» ضدّ عهد كميل شمعون. وسرعان ما تبيّن أنّ النائب القتيل في غمرة الفوضى تلقّى ثلاث رصاصات، واحدة في الرأس واثنتين في رجله.

شحيم بغية تشتيت زعامة كمال جنبلاط. وبتأثير من أنطون سعد نشر الجيش حواجز في دائرة بعقلين - جون بعد مساع بذلها رئيس الشعبة الثانية بإيعاز من رئيس الجمهورية لاستقطاب الناخبين الدروز إلى سالم عبدالنور بحمل مجيد أرسلان على تأييد مرشّح كمال جنبلاط. وسرعان ما وجد وزير الداخلية ريمون إده في تدخّل الشعبة الثانية في الانتخاب الفرعي أحد الدوافع التي قادته إلى الاستقالة من الحكومة الرباعية برئاسة رشيد كرامي في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

كان قد سبق المحاولة الثانية حلّ فؤاد شهاب في ٤ أيار ١٩٦٠ مجلس النوّاب والدعوة إلى انتخابات عامة جديدة بين ١٢ حزيران و٣ تموز وفق قانون جديد للانتخاب نشره في ٢٦ نيسان رفع فيه عدد النوّاب من ٦٦ إلى ٩٩ نائبًا وخفّض عدد الدوائر الانتخابية من ٢٧ إلى ٢٦ بأن جعل القضاء دائرة.

كانت الانتخابات النيابية الأولى في عهد فؤاد شهاب مناسبة أتاحت للشعبة الثانية موطئ قدم في معظم المناطق، ومن خلالها في البلديات ولدى الوجهاء والقبضايات المحليين. لدعم المرشّحين الموالين للحكم الجديد ومواجهة خصومه. دعمت بيار الجميّل على رأس لائحة مرشّحًا للمرة الأولى للنيابة في الدائرة الأولى من بيروت ضدّ لائحة بيار إده ففاز[1]. بدا رئيس الجمهورية متمسّكًا بوصول رئيس حزب الكتائب إلى مجلس النوّاب أيًا تكن وطأة الضغوط[2]. حاربت الشعبة الثانية كميل شمعون الذي استشعر باكرًا محاولة لإسقاطه في دائرة الشوف إنتقامًا فترشّح في دائرة المتن مستفيدًا من دعم حليفيه السابقين في «ثورة ١٩٥٨» حزب الكتائب والحزب السوري القومي الإجتماعي. ساعدت كذلك كمال جنبلاط في دائرة الشوف باتباع أساليب ساهمت في ضمان فوز لائحته وبعثت الخوف والقلق في قلوب الناخبين المقيمين خارج المنطقة، فتجنبوا بعد تلقّيهم نصائح التوجه إليها ولاسيما منهم معارضي الزعيم الدرزي نهار الانتخاب خشية حدوث مشاكل، فحرموا اللائحة التي دعمها كميل شمعون أصواتهم. يومذاك أوعز أنطون سعد إلى عدد من الضبّاط الشوفيين للعمل صراحة ضدّ لائحة كميل شمعون[3].

١. يروي الرائد جوزف كيلاني واقعة خطفه أقدم عليها ريمون إده وأنصاره عندما كان في مهمّة مراقبة أقلام تابعة للدائرة الأولى من بيروت التي ترشّح لها بيار إده شقيق ريمون إده. يومذاك، بأمر من رئيس الأركان يوسف شميّط، توجه إلى قلم ناخبين في كمب حجين في المسلخ. فصدف مرور ريمون إده في أحد أزقته الضيقة. للفور اتهمه عميد حزب الكتلة الوطنية بالتأثير على الناخبين الأرمن ضدّ شقيقه وإطلاقه النار على مواطن ترهيبًا للآخرين. وطلب إلى مرافقيه إدخاله بالقوّة في سيارته قائلاً له: «سآخذك إلى معلّمك». واقتاده إلى وزارة الدفاع. ردّ فعل أنطون سعد حيال ما حدث أن صفع جوزف كيلاني وهو يصرخ به: «كيف تسمح لرجل مثله أن يخطفك؟». وسرعان ما انتهى الحوار العاصف بين أنطون سعد وريمون إده حول الانتخابات بأن هدّد الأول الثاني بمقاضاته لخطفه رتيبًا في الجيش قبل أن يتدخّل رئيس الجمهورية ويسوّي المشكلة (مقابلة خاصة).

٢. يقول العميد جان نخّول في مذكرات غير منشورة عن انتخابات ١٩٦٠ إنّه سجّل حوادث رافقتها في كسروان والبترون وبعبدا وجبيل والشوف «أظهرت أنّ نية الجمل هي غير نية الجمّال، وإنّ المظاهر لا تتفق غالبًا مع ما يجري في الكواليس». ويروي أنّ العقيد أنطون سعد حمّله، وكان سنتذاك معاونًا لرئيس الشعبة الثانية، رسالة إلى ريمون إده مفادها: «يقول لك الرئيس شهاب أن تترك الشيخ بيار وشأنه يهتم بمنطقته الانتخابية لأنّه يريده نائبًا عنها». فحوى الرسالة كان الطلب إلى ريمون إده إقناع شقيقه بيار إده بالانسحاب من انتخابات الدائرة الأولى في بيروت. كذلك يروي في المذكرات نفسها أنّ الزعيم إميل بستاني قصد أنطون سعد طالبًا إليه دعم ترشيح نسيبه إميل مرشد البستاني في دائرة الشوف. كان مأخذ رئيس الشعبة الثانية أنّ إميل مرشد البستاني موالٍ لكميل شمعون، فتعهد له محدّثه، وكان قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال، العمل لديه للاستقلال عن كميلٍ شمعون: «التفت إليّ العقيد سعد قائلاً: هل في وسعك شيء من هذا؟ فأجبته بالإيجاب. فقال: ساعد إذًا إميل البستاني ما استطعت. وودّع الزعيم بستاني شاكرًا. وبعد انصرافه أنبني وهو يقول: كيف تريد مساعدة الرجل الذي ترشّح عام ١٩٥٧ تحت شعار التجديد لكميل شمعون. إيّاك أن تفعل». وفي مكان آخر من المذكرات نفسها روى جان نخّول عن دعم أنطون سعد لائحة كلوفيس الخازن في دائرة كسروان بإيعازه إلى النقيب غابي لحود استدعاء بعض مخاتير القرى والطلب إليهم مناصرة اللائحة تلك.

٣. من ذكريات لأنطون سعد في حلقات نشرتها «الصياد»، ٢١ آب ١٩٧٥.

بعدما اشترك بيار الجميّل وكمال جنبلاط للمرة الأولى في حكومة عام ١٩٥٩ بدا أنّ رئيس الجمهورية يرسم معادلة التعويل على دوريهما في دعم العهد الجديد ومنحه شعبية مسيحية وإسلامية كان يفتقر إليها. في ظلّ فؤاد شهاب الذي ألقى عزلاً خانقًا على كميل شمعون أصبح كمال جنبلاط زعيمًا أوحد للشوف واستأثر بيار الجميّل بامتياز السيطرة الانتخابية على الدائرة الأولى من بيروت وعلى دائرة المتن التي ترشّح عنها ابن خاله موريس الجميّل. مع ذلك لم يكن سهلاً على الرئيس إقناع كمال جنبلاط بالتعاون مع بيار الجميّل بعدما تقاتلا في «ثورة ١٩٥٨»، فكان أن رضخ الزعيم الدرزي على مضض بعدما أسهب فؤاد شهاب في شرح مواصفاته الأخلاقية والوطنية وفي التشديد على إخلاصه للبنان[1]. ولم يستسلم كمال جنبلاط لتعاون كهذا إلاّ بعدما وجد نفسه على أبواب انتخابات ١٩٦٠ في حاجة إلى تأييد رئيس الجمهورية ورجال عهده لتصفية حسابات سياسية وانتخابية قديمة مع ندّه في زعامة الشوف كميل شمعون.

في أول عهدها بإدارة انتخابات نيابية عامة اكتفت الشعبة الثانية بالسعي إلى التأثير في تأليف اللوائح الانتخابية عبر ضمّ مرشّحين موالين إليها أو إقصاء خصوم عنها، حيث في وسعها التدخّل وخصوصًا في لوائح زعماء سياسيين يكفلون فوز هؤلاء بتدخّل الحدّ الأدنى من الاستخبارات. لم يكن قد امتلك رجالها، الداخلون إلى السلطة حديثًا في ظلّ رئيس الجمهورية، مراس التدخّل غير المفضوح في إجراءات الانتخابات. لم يتعقبوا كميل شمعون إلى المتن فكان أن فاز. قصروا دورهم سنتذاك على اجتذاب المرشّحين الأقوياء في دوائرهم إلى الشهابية، وإتاحة الفرصة أمام فوز مؤيديها والقريبين من الرئيس والفسح في المجال أمام نشوء نواة طبقة سياسية جديدة موالية من غير استفزاز الطبقة التي انتخبت فؤاد شهاب رئيسًا ولم تكن شهابية بالضرورة. وهو ما عناه تركيز تأييدها عامذاك على الدستوريين القدامى المتفرّقين باستمالتهم إلى الشهابية لبناء هذه النواة.

أطلق فؤاد شهاب يد بيار الجميّل في الدائرة الأولى من بيروت فحصد مقاعدها كلّها وانهارت لائحة بيار إده، ويد كمال جنبلاط في دائرة الشوف فحصد ستة من مقاعدها الثمانية، ويد رشيد كرامي في طرابلس فربح مقاعدها الخمسة. بدت الشعبة الثانية كذلك مهتمة بإنجاح مرشّحين في لوائح أو منفردين في الدائرتين الثانية (عدنان الحكيم) والثالثة (عثمان الدنا وعبدالله المشنوق ورفيق نجا) من بيروت ودوائر بعبدا والمتن (جميل لحود وموريس الجميّل) وصيدا (معروف سعد) وبنت جبيل ومرجعيون – حاصبيا وجزين وزغرتا، ولوائح وقفت وراء تأليفها فازت كلّها كدوائر صور (محمد صفيّ الدين وجعفر شرف الدين وسليمان عرب) والكورة، أو أخفقت في إنجاحها كعكار التي انهارت كلّها وكسروان التي كانت الاختبار الأول لرئيس الجمهورية في مسقطه، فإذا باللائحة التي حظيت بدعم غير محدود من أنطون سعد تخسر بمرشّحيها ما خلا مرشّحًا واحدًا (فؤاد البون).

فشلت أيضًا في الانتصار على لائحة ريمون إده في جبيل بلائحة منافسة ترأسها شهيد الخوري وبمرشّح منفرد هو أنطون سُعيد، فكان أن شتّتت قواها بمرشّحين جدد أو ضعفاء وقصرت دورها على تأليف اللائحة دون التدخّل في إجراءات الانتخاب. كان ريمون إده خارجًا لتوّه من التعاون مع فؤاد شهاب وأضحى معارضًا شرسًا له وللشعبة الثانية وخصوصًا رئيسها أنطون سعد. الأمر نفسه خبره صبري حمادة في دائرة بعلبك – الهرمل بفشله في إنجاح لائحته كاملة بسبب انكفاء

١. المصدر السابق.

الشعبة الثانية عن مؤازرته بعدما كانت قاسمته تأليف اللائحة وبناء التحالف عندما اختارت مرشّحين مسيحيين من الأثرياء الكبار من خارج الدائرة كإيليا أبو جودة وريمون رزق، فربح ثلاثة من مقاعدها السبعة بمثابة ضربة قاسية لزعامة صبري حمادة. ولم يكن في وسعها دعم مرشّح آخر من خارج الدائرة ككاظم الصلح في زحلة لولا موافقة جوزف سكاف على ضمّه إلى لائحته في مرحلة ودّ سادت بينه وفؤاد شهاب تعويض إخفاقها في إنجاح تقيّ الدين الصلح في الدائرة الثانية من بيروت في مواجهة شهابي آخر هو عدنان الحكيم.

كان خيار أنطون سعد واضحًا: دعم مرشّحين في مكان، والتردّد في دعم آخرين في مكان آخر. إلاّ أنّه اختار منذ البداية، بتأييد من رئيس الجمهورية، أن يتقاسم مع القوى جميعًا – حيث ينجح – ائتلافاتها وتأليف لوائحها الانتخابية.

بعد ١٧ يومًا على انتخابات ١٩٦٠ عزم الرئيس على الاستقالة من منصبه.



١



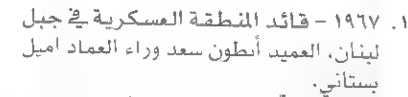
٢



٣



٤



١. ١٩٦٧ – قائد المنطقة العسكرية في جبل لبنان، العميد أنطون سعد وراء العماد اميل بستاني.
٢. ١٩٦٣ يؤدّي التحية في احتفال رسمي.
٣. ١٩٦٢ – سامي الخطيب، غابي لحود، سامي الشيحة وجان ناصيف.
٤. ١٩٦٦ – أنطون سعد يتوسط الرئيس شارل حلو والعميد يوسف شميّط والعماد إميل بستاني ووزير الدفاع ميشال الخوري.

الانـــقـــلاب

سطّرت محاولة الانقلاب التي قادها الحزب السوري القومي الإجتماعي، منتصف ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦٠، تاريخ الدخول العلني والفجّ أحيانًا للشعبة الثانية إلى الحياة السياسية اللبنانية، بعدما ظهر لجهاز الاستخبارات العسكرية – أو على الأقل أوحى إليه ذلك – أنّ المحاولة كانت ترمي إلى اغتيال رئيس الجمهورية وهدم الحكم وبناء نظام بأسلوب لا تقرّه مقوّمات المجتمع اللبناني. فكانت في حاجة إلى إجراءات متلاحقة للحؤول دون وقوع محاولة أخرى مماثلة وإنقاذ سمعة الجيش بعد تجربة انخرط فيها عدد من الضبّاط لأسباب عقائدية. كانت في حاجة أيضًا إلى استعادة هيبة الرئيس والجيش والأمن وسمعتها هي بالذات.

أخذت علاقة فؤاد شهاب بالحزب السوري القومي الإجتماعي تسوء بعيد تسلّمه سلطاته الدستورية، عندما تقرّب من حزب الكتائب بدءًا بتعيين رئيسه بيار الجميّل وزيرًا في ثانية حكومات العهد الجديد بعد «الثورة المضادة» عام ١٩٥٨. كان التحوّل هذا إشعارًا بخلافات ستنشأ تدريجًا، وخصوصًا في ضوء اعتقاد رئيس الجمهورية أنّ الحزب السوري القومي الإجتماعي لا يزال حليفًا سياسيًا لكميل شمعون، مع معرفته أنّه كان شريك حزب الكتائب في تأييد الرئيس السابق، وخاضا «ثورة ١٩٥٨» إلى جانبه في مواجهة المعارضة. فكان أن أبعده فؤاد شهاب عن أيّ دور سياسي في العهد الجديد، وحال كذلك دون منحه الرعاية التي أوليت لأحزاب لبنانية أخرى. كانت تعوزه عصبية بيار الجميّل في الشارع الماروني وشعبيته وإن بدا الجيش حزبه. لم يكن الرئيس معروفًا عن قرب لدى غالبية اللبنانيين، ولا كانوا قد سمعوا صوته من قبل.

حتى ذلك الوقت كانت علاقة الحزب السوري القومي الإجتماعي برئيس الجمهورية عادية، ولكنّها سرعان ما راحت تسوء في أجواء كراهية تسري في صفوفه، قبل أن يغضب الحزب ممّا اعتبره ضلوع السلطة في إسقاط مرشّحيه أكثر من مرة: إنعام رعد في الانتخاب الفرعي في دائرة بعقلين – جون عام ١٩٥٩، ثمّ مرشحّيه للانتخابات النيابية العامة الأولى في العهد الجديد عام ١٩٦٠ وقد خاضوها منفردين أو في لوائح معارضة لتلك التي دعمها الرئيس والشعبة الثانية: عبدالله سعادة في الكورة، وأسد الأشقر في المتن، وإنعام رعد في الشوف. آنذاك أبلغ فؤاد شهاب إلى رئيس الحزب عبدالله محسن أنّ جمال عبدالناصر رغب إليه في الحؤول دون وصول مرشّح قومي إلى مجلس النوّاب بسبب معارضة الحزب الوحدة المصرية – السورية وتعارضها والعقيدة القومية[1].

١. مقابلة خاصة مع هيام عبدالله محسن.

في المقابل غالت الشعبة الثانية في دعم مرشّحي حزب الكتائب في أكثر من دائرة إنتخابية، في بيروت والمتن وبعبدا وكسروان. وعلى دورها المحدود في الانتخابات تلك. تجاوزت الشعبة الثانية موقع الحياد بين الحزبين العدوّين تاريخيًا إلى الانحياز الصريح إلى بيار الجميّل والإصرار على إشراك حزبه في الحكومات المتعاقبة حتى النصف الثاني من عام ١٩٦١، دونما التفات إلى خصمه العقائدي الآخذ، تحت وطأة احتجاج قادته ومؤيديه والشعور بالإقصاء والتجاهل، في الانكفاء وإجراء مراجعة نقدية لتحالفه مع كميل شمعون ودوره في «ثورة ١٩٥٨». كان قد نما في صفوفه آنذاك تيار يساري متشدّد وتعاقب على قيادته بعد استقالة أسد الأشقر رئيسان، أردني هو مصطفى الرشيد ثمّ عبدالله محسن الذي استقال بدوره صيف ١٩٦٠، فانتُخِب في ١٩ تموز عبدالله سعادة. في ظلّ الأخير انهارت العلاقة مع السلطة.

باكرًا بدأت فكرة الانقلاب على حكم فؤاد شهاب تراود قادة الحزب السوري القومي الإجتماعي وقد أدركوا أنّه يتعمّد إبعادهم، فيما الحزب لا يبدي أيّ ردّ إلى حدّ بدا أنّه أُنهِك تمامًا. وما لبث أن وجد في حركة الانفصال التي أخرجت سوريا من الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١، ظرفًا مناسبًا للقيام بانقلاب عسكري مماثل يوجّه ضربة قاسية للنفوذ الناصري في لبنان بعد سوريا. كان الحزب، في ظلّ أنطون سعادة كما من بعده، مأخوذًا بفكرة الانقلاب على السلطة في لبنان، تارة بانتفاضة وثورة شعبية وطورًا بانقلاب عسكري، بدءًا بالمحاولة الأولى عام ١٩٤٩، وهي الوحيدة التي قادها أنطون سعادة، وصولاً إلى محاولة الانقلاب العسكري، على امتداد سنين طويلة من النزاع مع السلطة اللبنانية، كان أعضاء الحزب عرضة للمراقبة والتعقّب والاعتقال، ناهيك بشكوك لا قرار لها.

كان عليه أن يواجه محنة طويلة لأكثر من عقد من الزمن، مذ أُعدِم أنطون سعادة، تعرّض فيها لشتى المضايقات التي بلغت ذروة بملاحقات قضائية ومحاكمات في سوريا ولبنان، في أوقات متفاوتة من جرّاء ضلوعه في خطط للانقلاب على السلطة في البلدين: في سوريا بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧، وفي لبنان بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦١. إلاّ أنّ أخطرها اتهامه باغتيال ضابط بعثي كبير هو نائب رئيس الأركان العقيد عدنان المالكي في ٢٢ نيسان ١٩٥٥ على يد رقيب قومي في الشرطة العسكرية في الجيش السوري يدعى يونس عبدالرحيم عمد إلى قتل نفسه على الفور. فاتهم جورج عبدالمسيح بالتخطيط للاغتيال وطُرِد من الحزب لإدانته بمحاولة تخريبه وتعريضه للتنكيل وهرب أعضائه من سوريا. تمرّد جورج عبدالمسيح على الحزب وترأس جناحًا منشقًا عنه عام ١٩٥٨. لم يعد أمام الحزب بعد سنتين من حملة الاضطهاد سوى أن يلوذ بكميل شمعون ملتمسًا حمايته بعدما انحاز هو إلى عهده.

جمعه بكميل شمعون تحالف سياسي يعود إلى عام ١٩٥٢ في «الجبهة الإشتراكية الوطنية» عبر غسان تويني في حملة إسقاط عهد بشارة الخوري. باستقالة الرئيس سنتذاك انتقم الحزب لإعدام أنطون سعادة للمرة الثانية بعد ضلوعه في اغتيال رياض الصلح في عمّان في ١٦ تموز ١٩٥١.

بعد سنتين على تأييده كميل شمعون طرأ تطوّر على علاقة الحزب برئيس الجمهورية الذي دعم انتخاب رئيسه أسد الأشقر نائبًا عن المتن. مذذاك فُتِحت أبواب القصر الجمهوري في القنطاري أمام الحزب السوري القومي الإجتماعي. ولم يَكن من الصعب ملاحظة دخول مرافقي أسد الأشقر إليه بأسلحتهم الفردية، واصطدامهم دائمًا بسرية الحرس الجمهوري، في مرحلة تعاون جدّي بين كميل شمعون والحزب حملته على مدّه بالسلاح[1].

١. مقابلة خاصة مع العميد صادق رعد.

نشأت فكرة الانقلاب أولاً لدى أسد الأشقر منتصف عام ١٩٦١، ولم يكن رئيسًا للحزب، وناقشها مع عدد قليل من القياديين. ونظرًا إلى منزلته واحترامه في الحزب، فقد أصغوا بانتباه إلى اقتراحه الذي أحاطه بأفكار بسيطة منها أنّ استمرار نفوذ الشعبة الثانية يشكّل خطرًا على النظام ويمهّد لحكم عسكري في لبنان يرفضه اللبنانيون جميعًا.

بالتزامن مع ذلك كان النقيب شوقي خيرالله آمر سرية في الفوج الأول للقناصة في ثكنة مرجعيون منذ تشرين الأول ١٩٥٨، والمنتسب إلى الحزب في حزيران ١٩٤٤ قبل سنتين من التحاقه بالمدرسة الحربية في أيلول ١٩٤٦، يناقش الفكرة نفسها في حلقة ضيّقة جمعته وصديقيه القوميين نبيه نعمه وإميل رعد سعيًا إلى وسيلة تنهي ما كان يجتمع وقادة الحزب على تقديره، وهو أنّ فؤاد شهاب يريد إقصاء الحزب السوري القومي الإجتماعي من أيّ دور في المعادلة الوطنية بسبب معاداته الناصرية والتحالف الذي أرساه فؤاد شهاب مع جمال عبدالناصر. سياسة التحالف مع الناصرية انضمّ إليها لاحقًا حزب الكتائب بضغط من فؤاد شهاب بعدما كان قد قاتلها ككميل شمعون والحزب السوري القومي الإجتماعي[1].

أوائل تشرين الأول ١٩٦١ اجتمع عبدالله سعادة مع شوقي خيرالله وقائد الكتيبة المصفحة المستقلة الثانية في صور الملازم أول فؤاد عوض في سيارة الثاني، على الطريق العام لصيدا، قبالة فندق طانيوس، لمناقشة فكرة الانقلاب العسكري للمرة الأولى في ضوء ما أبلغه الضابطان إلى رئيس الحزب عن تذمّر كبير في صفوف ضبّاط الجيش من السياسة التي ينتهجها حكم فؤاد شهاب، ومغالاته خصوصًا في الانفتاح على جمال عبدالناصر. وخلص شوقي خيرالله وفؤاد عوض إلى التأكيد لعبدالله سعادة أنّ في وسعه التعويل على هؤلاء في تأييد الانقلاب على رئيس الجمهورية، وبينهم ضبّاط كثيرون غير قوميين[2]. فكان أن اتفق الثلاثة على التفويض إلى إميل رعد، بصفته مسؤولاً سرّيًا عن القوميين العسكريين المنضوين في أسلاك الجيش وقوى الأمن والأمن العام والجمارك، إعداد لوائح للاستعانة بهم لدى وضع الخطة.

حمل تداول الفكرة هذه عبدالله سعادة على طرحها على مجلس العمد، ونجح في انتزاع موافقة بعض أعضائه فيما قابلها آخرون بتحفّظ وتخوّف من أخطارها وشكوك. في تشرين الثاني نقلها إلى المجلس الأعلى الذي ناقشها في اجتماعات سرّية تمهيدًا لإقرارها مشروعًا سياسيًا وعسكريًا نهائيًا بصفته صاحب الصلاحية في التقرير. بعد مناقشة مستفيضة اتخذ المجلس الأعلى برئاسة محمد بعلبكي قرارًا بالموافقة المبدئية بالأكثرية وعارضه نذير عظمة (سوري) ومنير خوري وأسعد رحّال وتحفّظ عنه عبدالله قبرصي بعدما كان رحّب به بداية. أمّا الآخرون فكانوا أسد الأشقر وعمر أبو زلام وإميل رعد وكامل أبو كامل. وأجاز المجلس الأعلى لرئيس الحزب ومجلس العمد المضي في وضع خطة كانت قد مهدت لها اجتماعات عقدها عبدالله سعادة مع شوقي خيرالله وفؤاد عوض ومعاون قائد الفوج الأول للمضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب النقيب بديع غازي. عند هذا الحدّ توقف دور المجلس الأعلى، فلم يطلب الاطلاع على اتصالات رئيس الحزب ولا على مراحل الخطة إلاّ حين الاقتضاء، إلى أن أطلعه عبدالله سعادة في اجتماع في منزله ليلة التنفيذ، ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ على الخطة النهائية، واصطدم مجدّدًا بمواقف الرفض والتحفّظ نفسها. لكنّ ذلك لم يحل دون حصوله على موافقة الغالبية على المضي في الانقلاب[3].

١. مقابلة خاصة مع النقيب شوقي خيرالله.
٢. «أوراق قومية»، عبدالله سعادة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٣ و٩٤.
٣. المصدر نفسه، ص ١٠٤.

وكشوقي خيرالله، كان بديع غازي وفؤاد عوض عضوين في الحزب السوري القومي الإجتماعي قبل دخولهما المدرسة الحربية. ولم يملّ الضابطان من التذمّر من حكم فؤاد شهاب والدور المتنامي للشعبة الثانية فيه. والانتقاد المتكرّر علنًا لقيادة الجيش وتصرّفاتها بحدّة لم يسبق أن عرفتها أوساط الجيش، ولا اعتادت جرأة متهوّرة كهذه. مع الإشارة إلى أنّ قانون المؤسّسة العسكرية يُحظر تعاطي السياسة والانضواء في أحزاب. عرف فؤاد عوض، القومي منذ عام ١٩٤٧، شوقي خيرالله للمرة الأولى عام ١٩٥٢. ومذذاك لم يفترقا. وكانا يتحدّثان في لقاءاتهما عن نقمتهما على فؤاد شهاب، ومن ثمّ على الشهابية بعد عام ١٩٥٩.

توالت اجتماعات عبدالله سعادة بشوقي خيرالله وفؤاد عوض: اجتماع ثان في الأسبوع التالي في الأوزاعي ناقش مجدّدًا الخطوط العريضة للخطة بالتعاون مع عميد الدفاع في الحزب بشير عبيد بعد انضمام النقيب بديع غازي إلى الحركة. يومذاك لحظت الخطة اعتقال رئيس الجمهورية في منزله في جونيه ورئيس مجلس النوّاب ورئيس الحكومة والضبّاط الكبار الوثيقي الصلة بفؤاد شهاب والمسكين بقرار النظام والسلطة، كقائد الجيش اللواء عادل شهاب ورئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط وقائد الدرك الزعيم ميشال نوفل وقائد المنطقة العسكرية لبيروت الزعيم عبدالقادر شهاب ورئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد ومدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط وقائد فوج المدفعية في ثكنة صربا المقدّم فايز الراسي وقائد الكتيبة المصفحة المستقلة الثالثة في الثكنة نفسها المقدّم فواز قيس، وكان الضابطان الأخيران مكلّفين الدفاع عن القصر الجمهوري. وقائد الشرطة العسكرية المقدّم لويس شهاب، وكذلك احتلال وزارة البرق والبريد والهاتف لقطع الاتصالات بين بيروت وضواحيها وبينها وبين الجنوب تفاديًا لكشف الشعبة الثانية انتقال كتيبة فؤاد عوض من ثكنة صور، واحتلال وزارة الدفاع بكتيبة المصفحات التي يقودها، واحتلال مسلحين قوميين الإذاعة اللبنانية لإعلان بلاغ نجاح الانقلاب عبر أثيرها. ونشر مسلحين قوميين آخرين في عدد من المناطق لملاقاة الانقلاب بالتزامن مع تحرّك الفوج الأول للقناصة في مرجعيون بقيادة شوقي خيرالله والكتيبة المصفحة المستقلة الثانية في صور بقيادة فؤاد عوض وانتقالهما إلى بيروت، فضلاً عن تحرّك عدد أخر لعرقلة خروج مدرعات الجيش الموالية لرئيس الجمهورية من ثكنة الأمير فخر الدين، وشلّ الفوج الرابع للمشاة في ثكنة الفياضية، والتعويل لاحقًا على ضبّاط معارضين لفؤاد شهاب ومن ثمّ كسب تأييد السياسيين اللبنانيين توطئة للحصول على اعتراف الدول.

الاجتماع الثالث في أواخر تشرين الأول في شقة استأجرها الحزب في رأس بيروت، انضم إليه – إلى الثلاثة – إميل رعد. الاجتماع الرابع في أواخر تشرين الثاني انضم إليه عبدالله الجبيلي إلى الأركان الأربعة لمناقشة تفاصيل أخرى في الخطة تتصل بحملة الاعتقالات الموازية للاستيلاء على وزارة الدفاع، وهو الاجتماع الأخير الذي كان قد حضره شوقي خيرالله قبل توقيفه في ثكنة الفياضية. الاجتماع الخامس في كانون الأول في ديك المحدي. الاجتماع السادس، وهو الأخير، في ٢٩ كانون الأول قبل ساعات من التنفيذ، في منزل مسؤول قومي هو خليل أبي عجرم في رأس بيروت حضره عبدالله سعادة وبديع غازي وفؤاد عوض وإميل رعد وبشير عبيد ومحمود نعمة، طُرِح للمرة الأولى إسم ملازم في الجيش هو علي الحاج حسن. كان إميل رعد قد اقترح تكليفه مهمّة اعتقال رئيس الجمهورية في منزله في جونيه.

على أنّ رئيس الحزب عبدالله سعادة لم يطلع المجلس الأعلى إلاّ على أجزاء بسيطة من الخطة وحصر اجتماعاته بلجنة عليا حزبية – عسكرية مكلّفة المهمّة، وبعض السياسيين بغية

استمزاجهم رأيهم في مشروع محفوف بالأخطار ولكن دونما الخوض في التفاصيل، متمسّكًا بالسرّية حرصًا على إنجاح الانقلاب. وبسبب ذلك قرّرت اللجنة عدم وضع محضر بالمداولات أو إدراج أيّ وثيقة تكشف المحاولة أو هوية الضالعين فيها. كما حضّ شوقي خيرالله وفؤاد عوض عبدالله سعادة على عدم اطلاع المجلس الأعلى ومجلس العمد على اسميهما في اجتماعات اللجنة. وقتذاك سأل محمد بعلبكي عبدالله سعادة هل تشمل السرّية أمناء الحزب. فلم يرد. لم تكتشف الشعبة الثانية خطة الانقلاب إلاّ لدى بدء المحاولة، مع أنّها نجحت في زرع مخبر لها داخل الحزب هو مرافق رئيسه يدعى رياض درويش الذي أبقى عبدالله سعادة تحت نظرها. وكان رئيس فرع الشعبة الثانية في الشمال الملازم أول سامي الشيخة نجح بالإكراه والتهديد في تجنيده للعمل مخبرًا لديه. فكشف، في الأيام القليلة التي سبقت محاولة الانقلاب، تردّد رئيس الحزب على شقة في شارع كليمنصو في بيروت استأجرها سرًّا، متخفيًا تارة بقبعة وطورًا بنظارتين سوداوين. وفي كل مرة كان عبدالله سعادة يركن سيارته على مسافة ٢٠٠ متر من مدخل الشقة ويقصدها من دون سائق أو مرافقين. أعلم رياض درويش الشعبة الثانية أيضًا بدءًا من كانون الأول ١٩٦١ بأنّ الحزب عمد إلى تهريب أسلحة من الكورة إلى بيروت[1].

قبل ذلك ثابر رياض درويش على تزويد الشعبة الثانية تقارير عن نشاطات عبدالله سعادة وتنقلاته كونه يلازمه معظم الوقت، في البيت والسيارة والمكتب. مع ذلك لم يُوفّق في رصد نتائج الزيارات المتكرّرة التي كان رئيس الحزب يقوم بها لبطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي وكميل شمعون وريمون إده وسليمان فرنجيه وجواد بولس وسواهم. لم يعرف بقرار الانقلاب ولا بالمناقشات التي سبقته، ولا بفحوى الزيارات تلك ومداولاتها سوى حدسه بأمر ما كان يُعدّ ضدّ السلطة.

كانت الغالبية في المجلس الأعلى تعتقد أنّ الحزب قادر على الوصول إلى السلطة بالتعاون مع ضبّاط وجنود منتمين إليه، وكان هؤلاء بدورهم واثقين بإمكان الاستيلاء على الحكم. بدا الطموح مغرورًا والأمل يقينًا في تحقيق ذلك. ولم يعد في وسع أحد في الحزب الوقوف في وجه هذه الخطة.

في جزء من السجال الذي دار في أوساط قيادة الحزب، برز تقويم تخوّفَ من إمكان فشل محاولة الانقلاب واحتمال الحكم على قيادة الحزب بالاعدام، ولم تكن قد استمزجت أراء رؤسائه السابقين في مجازفة خطيرة النتائج. يومها سأل عبدالله قبرصي عبدالله سعادة في منزله عن سبب عدم مفاتحة الرؤساء السابقين. فأجابه: «مَن؟».

ذكر له عبدالله محسن. فردّ عبدالله سعادة: «معارض لا أطلب رأيه».

عملت قيادة الحزب كذلك، في مطلع تشرين الأول ١٩٦١، على الاستعانة بحزبيين سوريين بينهم ضابطان مسرّحان من الجيش السوري هما عبدالله جبيلي ومحمود نعمة الذي استدعي إلى بيروت في ٣ كانون الأول ١٩٦١ للمشاركة في محاولة الانقلاب، وهو كان طُرِد لاتهامه بالضلوع في مؤامرة ضدّ الجيش السوري واشترك في «ثورة ١٩٥٨» في عداد مجموعات كبيرة من القوميين السوريين بينهم ضبّاط وجنود مسرّحون بقيادة شوكت شقير الذي قاد «المقاومة الشعبية» في مواجهة كميل شمعون.

اقتصرت إجتماعات اللجنة العليا الحزبية – العسكرية على مناقشة المهمّات الموكولة إلى المعنيين

١. مقابلة خاصة مع محمد بعلبكي.

بتنفيذها دونما اتخاذ قرار بالساعة الصفر، في حضور شوقي خيرالله وفؤاد عوض اللذين لم يشاركا في أيّ من اجتماعات قيادة الحزب، مكتفيين بالجانب العسكري من الانقلاب. راجع الضابطان الزعيم غطّاس لبكي للانضمام إليهما بغية إضفاء هيبة ضابط كبير على رأس المحاولة تمنحها تأييدًا أوسع في الجيش. وافق أولا ثمّ تحفّظ بعد ساعات في لقاءين منفصلين معهما اعتقادًا منه أنّ الظروف السياسية غير مناسبة. عزا لهما تراجعه إلى خصوصية الوضع اللبناني غير القادرة على استيعاب قيادة حزب عقائدي. كالحزب السوري القومي الإجتماعي، إنقلابًا عسكريًا ضدّ النظام، لا يلقى في الوقت نفسه إجماعًا لبنانيًا على محاولة كهذه ولا على تأييد أركان في أعضاء الحزب حتى. وبات على الحزب أن يعوّل على قوّة صغيرة من الجيش في تنفيذ انقلابه: كتيبة مصفحات في صور وسرية مشاة في مرجعيون يقودهما الضابطان المتمرّدان، ونشر مسلحين قوميين في حوزتهم ٣٠٠٠ بندقية و١٥٠ رشاشًا ليس إلاّ.

كانت هذه خلاصة شوقي خيرالله إلى الاجتماع الأخير للجنة العليا الحزبية – العسكرية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦١، بعد مشاركته وسريته في العرض العسكري للجيش في ذكرى الاستقلال. قبيل عودته إلى مرجعيون اجتمع بعبدالله سعادة وإميل رعد وفؤاد عوض وبديع غازي وعبدالله الجبيلي، وناقشوا ما أفضى إليه تراجع غطّاس لبكي عن الانضمام إلى محاولة الانقلاب، واقتصار القوّة العسكرية على الكتيبة والسرية فقط. على رغم امتلاك الحزب لوائح بضبّاط وجنود يسهل في اعتقاده استمالتهم بسبب سخطهم على الشعبة الثانية.

كانت وجهة نظر شوقي خيرالله تأجيل المحاولة ستة أشهر. تفسح في المجال لاتصالات يستقطب فيها عبدالله سعادة دعم سياسيين معارضين ككميل شمعون وريمون إده وسليمان فرنجيه وربما بطريرك الموارنة. ويؤلّب هو وفؤاد عوض في هذه الأثناء العسكريين على السلطة أو على الأقل ضمان انضمامهم إليهما بعد نجاح الانقلاب. كانا قد فاتحا، صراحة أو مداورة، ضبّاطًا زملاء في الخطوة ولمسا ردود فعل متباينة افترضت بدورها تقويمًا دقيقًا لما سيكون عليه موقف زعماء قريبين من الشهابية سيعارضون الانقلاب كبيار الجميّل وكمال جنبلاط ورشيد كرامي وصبري حمادة. في الاجتماع الأخير لم يتخذ القرار النهائي بالانقلاب ولا بموعده. يومذاك ألحّ شوقي خيرالله على التأجيل، فسأله عبدالله سعادة: «يبدو أنّك خائف؟».

جواب الضابط القومي: «أكيد أنا خائف مِمّا سنقدم عليه سواء نجحنا أم فشلنا. أنا خائف أكثر ممّا تعتقد لأنّ نتائج ما نقدم عليه تبعث على الخوف، ولأنّ ما نناقشه خطير وقد يؤدّي في حال أخفقنا إلى الاعدام».

أحد أسباب فشل محاولة الانقلاب، أنّ الخطة وجهت الاهتمام نحو توفير إمكانات نجاحه أكثر منها إلى سبل المحافظة على هذا النجاح واستمراره، أو حتى إلى درس احتمالات فشله وإيجاد خطة بديلة[1]. كما لم تطلع هيئات الحزب صاحبة الصلاحية، كالمجلس الأعلى، على تفاصيل الخطة ما خلا بعض أعضائه في أوقات متفاوتة فيما ظلّ الآخرون حتى الاجتماع الأخير الذي عقد في ٢٨ كانون الأول، قبل ساعات من بدء تنفيذ الانقلاب، يجهلون تفاصيل ما سيقدم عليه الحزب. كانت الموافقة الجدّية جزئية واقتصرت على إطلاق المجلس الأعلى يد رئيس الحزب في خوض المجازفة. وعلى رغم فشله، لم ينهر الحزب ولا تفسّخ ولا تنصّل منه قياديوه الذين سجنوا سنوات طويلة بعدما كان صدر قرار بحله وأُخضِعَ أنصاره ومؤيدوه لمراقبة دائمة. وشُلت مؤسّساته

١. المصدر السابق.

ونشاطاته لثماني سنوات استمرّت خلالها مؤسّسات بديلة عديمة الجدوى تعمل بضعف مسكون بالخوف والملاحقة.

باغت قرار الانقلاب بعض المسؤولين في الحزب السوري القومي الإجتماعي. ولاسيما منهم أولئك الذين جمعتهم علاقات وثيقة بفؤاد شهاب منذ النصف الثاني من الخمسينات، دفعت بقائد الجيش آنذاك إلى تزويد الحزب، في خضم «ثورة ١٩٥٨»، كميات من الأسلحة منها ٨٠٠ بندقية و٦٠٠ ألف طلقة و٧٠ هوتشكيز و١٥٠ ترخيص مرور للقوميين عند حواجز الجيش دونما اعتراض أو تفتيش أو مصادرة أسلحة. أضف أنّ الحزب آزر الجيش في بعض عملياته ضدّ «الثوار»[1].

في بعض المداولات المغلقة في المجلس الأعلى انطلق النقاش الصعب من السؤال الآتي: هل يصحّ الانقلاب على رجل جمعته تلك العلاقة بالحزب؟ إذ على رغم التحالف مع رئيس الجمهورية كميل شمعون، كان تعاون الشعبة الثانية معه صريحًا بأمر من قائد الجيش فؤاد شهاب الذي أوعز إلى رئيسها أنطون سعد تلبية حاجته من السلاح. كان عبدالله قبرصي آنذاك يحافظ على علاقة وثيقة بأنطون سعد، رفيقه في مدرسة الفرير في طرابلس بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٦، الذي أتاح له التعرّف إلى قائد الجيش عام ١٩٥٣، وتوطدت صلة الحزب بالقائد[2].

على أنّ جانبًا من الاهتمام وخصوصًا منذ عام ١٩٥٧، إلى العلاقة الوثيقة بين أسد الأشقر وكميل شمعون، توخى إخراج الحزب من الدوران في فلك كميل شمعون ودفعه إلى التقرّب من فؤاد شهاب جزءًا من التجاذب المزمن بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش. وبعد انقضاء عهد كميل شمعون استمرّ الرئيس الجديد، إلى حدّ، في استمالة الحزب إليه بصلة وصل جديدة هي مدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط الذي تعاون معه، قبل أن يطرأ تحوّل سلبي في هذه العلاقة بعد اطلاع الرئيس على تقارير كانت تصل إليه من توفيق جلبوط أثارت شكوكه بالحزب، ومفادها أنّ مؤيدين لكميل شمعون لا يزالون في صفوفه. وكان أنطون سعد بدوره يكنّ لكميل شمعون كرهًا مماثلاً. إذذاك بدأ الأمن العام يضيّق على نشاطات الحزب ببعض الإجراءات وخصوصًا اجتماعاته. من بينها منع قيادته مع وفد كبير من زيارة قبر «الزعيم» في ضهور الشوير لوضع إكليل زهر عليه، بعد اجتماع في بقنايا. فكان أن اقتصرت الزيارة على عبدالله سعادة ومحمد بعلبكي وحزبي ثالث. توالت المضايقات وترافقت مع إبعاد قوميين غير لبنانيين إلى خارج الأراضي اللبنانية وتوقيف أعضاء في الحزب بتهم شتى وإجراء مناقلات في صفوف مدرسين وموظفين

١. مقابلة خاصة مع عبدالله قبرصي.
ويروي سامي الخطيب أنّه كان رئيس فصيلة في الفوج الرابع يأتمر بأوامر رئيس سريته بهيج بلحيس في سوق الغرب، عندما آزرت ميليشيا الحزب الجيش وهو يتقدّم في اتجاه تلة الرادار في «ثورة ١٩٥٨» بينما الميليشيا تقاتل على محور قريب من مراكز الجيش. إلاّ أنّ إحدى القذائف التي أطلقتها مدفعية الهاون من عيار ١٢٠ ملم بقيادة الملازم أول ريمون زعتر سقطت خطأ في تجمّع ميليشيا الحزب، فقُتِل ستة قوميين. وأقبل أحد المسلحين القوميين إلى مركز الجيش وهو يصرخ بلهجة سورية: «خيانة... خيانة... خيانة»، في إشارة إلى أنّ مصدر القذيفة كان الجيش (مقابلة خاصة).

٢. يقول عبدالله قبرصي إنّ لقاء جمعه بعد خروجه من السجن بأنطون سعد في منزل رشيد كرامي، وسرعان ما عاتبه لدى انصرافهما على الفظاظة التي عوملت بها زوجته وأولاده في أثناء وجوده في السجن عندما طردها رجال الشعبة الثانية وأولادها من بيتها وختموه بالشمع الأحمر ووضعوا حراسة عليه على أثر محاولة الانقلاب. فكان أن أجابه أنطون سعد: «كنت أتوقع أن تشكرني على ما فعلته من أجلك». سأله عبدالله قبرصي عن هذا الجميل. فأجابه: «ألم تعرف ما حصل ببيوت رفاقك في الحزب. ألم يخبروك ماذا أصاب بيت إنعام رعد؟». وكان يقصد الدخول إلى بيته والعبث بأثاثه وتخريبه وإقفاله. ثمّ عقّب أنطون سعد: «أقفلت بيتك حتى لا نخرّبه» (مقابلة خاصة مع عبدالله قبرصي).

قوميين من أماكن عملهم إلى مدارس ودوائر نائية. فقرّر الحزب قطع علاقته برئيس الجمهورية وأركان عهده. وعلى وفرة تردّد أسد الأشقر وعبدالله محسن[1] وعبدالله سعادة على أنطون سعد، ظلت الصورة المقيمة لدى فؤاد شهاب أنّ الحزب حليف دائم لعدوّه اللدود كميل شمعون وخصم علني يناهض الناصرية بلا هوادة، وتاليًا يتعذر تعاونه مع السلطة اللبنانية.

١. بعد «ثورة ١٩٥٨» طلب فؤاد شهاب من أسد الأشقر ترحيل سوريين ينتمون إلى الحزب من لبنان بسبب مشاركتهم في الحوادث المسلحة سنتذاك، وبينهم مَن كان لجأ إلى هذا البلد بعد اغتيال عدنان المالكي عام ١٩٥٥. ثمّ عاود الطلب من خلفه في رئاسة الحزب عبدالله محسن الذي استمهله واكتفى بترحيل عدد قليل منهم، فلم يُرضِ الأمر رئيس الجمهورية (مقابلة خاصة مع هيام عبدالله محسن).

الخروج من الثكنة

استمرّت محاولة الانقلاب بضع ساعات وأخفقت[1].

الساعة الصفر منتصف ليل السبت ٣٠ كانون الأول ١٩٦١. والوصول إلى وزارة الدفاع واحتلالها في الثانية فجر ٣١ كانون الأول إيذانًا بحصول الانقلاب وإسقاط نظام حكم فؤاد شهاب بعد اعتقال الرئيس. في الساعات هذه يكون عدد كبير من الضبّاط والعسكريين يمضي إجازات تسبق رأس السنة، والثكن في استرخاء، بعيدًا من أيّ استنفار أو تعبئة تعرقل محاولة الانقلاب.

العاشرة والنصف مساء السبت ٣٠ كانون الأول، أقبل قائد كتيبة المصفحات في ثكنة صور منذ ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ النقيب فؤاد عوض على المعاون كامل رستم، رتيب الدوام ليلتذاك وآمر الفصيلة الأولى، في مكتبه في الكتيبة وطلب منه إعلان استنفار عام فورًا. للتّو أرسل كامل رستم في استدعاء جنود الثكنة المأذونين اعتقادًا منه أنّ الأمر يقتصر على تمرين استنفار. عندما اكتمل العدد، جمع فؤاد عوض الرتباء والجنود وأمر بوضع ذخائر وقذائف في ١٣ مصفحة. سأله كامل رستم عن العدد المطلوب من الذخائر والقذائف، فأجابه: «وحدة نار كاملة».

كانت وحدة النار الكاملة لكل مصفحة تعني ٣٥ قذيفة لمدفع ٧٥ ميلليمترًا من نوع ستكهاوم الأميركي الصنع و٦٠٠٠ طلقة رشاش. في الغالب لا تُعتمد وحدة النار الكاملة إلاّ لمواجهة اعتداء خارجي على البلاد، وإلاّ استعين بأقل من خمس قذائف في جيه اضطرابات أمنية داخلية. وخلافًا لأمر الاستنفار الذي يعتبر إجراءً عاديًا في وسع الضبّاط آمري الفصائل والسرايا إعلانه ساعة يشاؤون، لم يكن ثمّة ما يبرّر فتح مخازن الذخيرة ووضع صناديق القنابل والقذائف في الشاحنات والآليات والمصفحات إلاّ بإذن خاص من قيادة الجيش. ويستغرق هذا بدوره وقتًا أطول من إعلان الاستنفار.

سأل كامل رستم فؤاد عوض عن رقم أمر مهمّة خروج المصفحات من الثكنة لتدوينه في محفوظاته، فأعطاه رقمًا، وقال للمعاون: «سنتوجه الآن إلى بيروت».

قرابة منتصف الليل أتمّت كتيبة المصفحات الـ١٣ التذخير في وقت أطول من المفترض لها في الخطة. فكان الخطأ الأول في التقدير الذي ترك تدريجًا نتائجه على المراحل التالية منها. الثانية عشرة والربع غادرت المصفحات ثكنة صور من غير أن يعرف أيّ من رتبائها والجنود هدف مهمّتها، ترافقها ٣٠ سيارة جيب و١٤٠ عسكريًا شكلوا القافلة التي سلكت الطريق الساحلية إلى العاصمة يتقدّمها النقيب فؤاد عوض في سيارة جيب، وكان الضابط الوحيد في هذه القوّة، فيما لزم الثكنة عدد من الجنود لحراستها، ولكن من غير مصفحات. يومذاك أذِن فؤاد عوض بإجازة لمعاونه في قيادة كتيبة المصفحات الملازم أول عادل ذبيان.

١. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج واللواء سامي الخطيب والعميد صادق رعد والرائد جوزف كيلاني والنقيب شوقي خيرالله والمعاون كامل رستم، ومن مذكرات شخصية غير منشورة للعماد اسكندر غانم والعميد جان نخّول.

حتى الليلة تلك لزم الصمت ولم يتحدّث إلاّ مع كامل رستم إذ أمره بالتحرّك. تفادى الاجتماع بأحد أو التحدّث إلى أيّ من العسكريين أو استقبال مدنيين أصدقاء له في مكتبه، ولم يوح أيّ نشاط ينبّئ بما يعتزم القيام به. في بعض المرات كان يزوره النقيب شوقي خيرالله ويخرجان معًا لبعض الوقت.

اكتفى بالصمت الطويل على امتداد الطريق من صور إلى بيروت. هادئ الأعصاب، مسكونًا بهاجس المفاجأة.

استغرق اجتياز المسافة التي قطعتها القافلة بهدوء حتى مبنى وزارة الدفاع ساعتين، تخلّلها توقفها مرتين في بولفار صيدا حيث تفقّد فؤاد عوض القافلة ثمّ في الأوزاعي عند المدخل الجنوبي لبيروت لوقت قصير تجنّبًا لمروره على الطريق التي تقوده سريعًا إلى الوزارة بمحاذاة ثكن عسكرية كبيرة ثلاث هي الفوج الأول للمضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب وفوج المدرعات في ثكنة الأمير فخر الدين وفوج المدفعية في ثكنة الأمير بشير، قد يصل إليها صدى هدير قافلته. في الأوزاعي أمر الجنود بتحضير الرشاشات والمدافع، وقال للمعاون كامل رستم: «إلى وزارة الدفاع».

في ما بعد، وهو على مسافة أمتار من مبنى الوزارة، أبلغ فؤاد عوض إلى جنوده أنّهم أتوا إليها في مهمّة عاجلة هي فكّ حصار ضربه أنصار كمال جنبلاط عليها إثر اشتباك بين أعضاء في حزبه وآخرين في حزب الكتائب. كان في حاجة إلى خدعة يستدرج بها العسكريين إلى وزارة الدفاع من غير أن يتردّدوا أو يعصوا أمره، ومن دون أن يعرفوا في الوقت نفسه أهداف المهمّة قبل وصولهم إلى مقرّ الوزارة لئلا ينقلبوا عليه.

في الطريق الساحلية الطويلة لم يصادف القافلة أيّ حاجز للجيش أو الدرك، ولم تعترضها عقبات. كانت شبه خالية من الحركة. على أنّ أحد الجنود، بطرس الأسمر، لاحظ بعد اجتيازها مدينة صيدا رجالاً على أعمدة الهاتف يبدون كما لو أنّهم يجرون تصليحات لها. في بعد تأكد أنّهم كانوا يقطعون خطوط الهاتف بين بيروت والجنوب وفق خطة الانقلاب.

بعيد الثانية وصلت المصفحات إلى مبنى الوزارة من طريق كورنيش المزرعة متأخرة نحو عشر دقائق، واصطفت للفور بمحاذاة المحكمة العسكرية في خط واحد عمودي مستقيم، الواحدة خلف الأخرى، من غير أن تطوّق الوزارة من جهاتها المكشوفة عند تقاطع المتحف الوطني. أمر فؤاد عوض بوقف المحركات، وتوجّه إلى الوزارة من باب مبنى ملاصق لها، وقصد فورًا غرفة مقسّم الهاتف.

كانت قد سبقت ذلك تطوّرات لا تقل أهمية.

خلافًا لتوقعات فؤاد عوض، لم تكن وزارة الدفاع في تلك اللحظة غارقة في نوم عميق.

العاشرة ليلاً كان الملازم أول جوزف كيلاني تلقّى، في منزله في الأشرفية، مكالمة هاتفية من مخبر عامل لدى رئيس فرع الأمن الداخلي الملازم أول سامي الخطيب عرّف عن نفسه بالصفة هذه. هو فضل الله أبو منصور. مقدّم سابق في الجيش السوري ومطرود من بلاده على أثر اتهام الحزب السوري القومي الإجتماعي الذي ينتمي إليه باغتيال العقيد عدنان المالكي، شارك في الانقلابات العسكرية الثلاثة التي نفّذها تباعًا عام ١٩٤٩ حسني الزعيم وسامي الحنّاوي وأديب الشيشكلي، وشغل إبّان «ثورة ١٩٥٨» منصب عميد الدفاع في حزبه.

طلب فضل الله أبو منصور الاجتماع بجوزف كيلاني على عجل لأمر خطير. كان الاسم مألوفًا ولكن لم يكن جوزف كيلاني على معرفة سابقة بالمتحدّث إليه، سوى أنّه سمع عنه من سامي الخطيب الذي جمعته بالضابط السوري علاقة وثيقة مذ قَدُم إلى بيروت وأقام لدى بعض أقربائه. يومذاك لفت دخيل مليّس سامي الخطيب إلى لجوء الضابط السوري السابق إلى بيروت، في مرحلة تكاثر فيها لجوء السوريين الهاربين من نظام الحكم هناك. زاره سامي الخطيب للتعارف بعد أيام من وصوله أواخر عام ١٩٦٠، ووضع في تصرّفه ما يحتاج إليه في إقامته ومعيشته اليومية كونه لم يطلب حقّ اللجوء السياسي أسوة برفاقه، وأكد له أنّه حرّ التصرّف في إقامته. كان رئيس فرع الأمن الداخلي يبحث بانتظام عن مصادر للمعلومات داخل الأحزاب المعارضة والموالية، والتحقّق من مداولاتها واتجاهاتها وتحالفاتها، ومنها الحزب السوري القومي الإجتماعي. بعد شهرين التقى سامي الخطيب مجدّدًا فضل الله أبو منصور الذي أطلعه على نشاطاته واتصالاته برفاقه القوميين، إلى اجتماعات الحزب. فإذا به مصدر معلومات يعوّل عليه، شأن مخبرين آخرين في أحزاب الكتائب والوطنيين الأحرار والتقدّمي الإشتراكي والشيوعي اللبناني والبعث وحركة القوميين العرب. وسرعان ما زوّد سامي الخطيب الرجل مسدسًا يتجوّل به ومنحه مساعدات مالية في الأوقات التي يشعر أنّه في حاجة إليها، فضلاً عن توفير حماية له بوضعه تحت المراقبة. إلاّ أنّ ذلك لم يمنع تعرّض فضل الله أبو منصور لمحاولة قتل في ١١ كانون الأول ١٩٦٠ اتهم بها الاستخبارات السورية.

في ١٥ كانون الأول ١٩٦٠، اتصل فضل الله أبو منصور بسامي الخطيب، وأخبره بفحوى اجتماع عقد في ديك المحدي، في منزل أسد الأشقر ضمّ أعضاء المجلس الأعلى دارت فيه مناقشة مستفيضة أبدى فيها الحزب استياءه من فؤاد شهاب وحكمه. في الاجتماع – وفق ما تبلّغه سامي الخطيب من فضل الله أبو منصور الذي كان حاضرًا – كانت سمة العداء لرئيس الجمهورية تسيطر على المداولات بسبب إصراره على تهميش الحزب الذي عارض عهده بعنف، عندما طرحت اقتراحات ثلاثة لإسقاط النظام: الثورة الشعبية عبر تعبئة الشارع بتحريض العمال والنقابيين والطلاب، العمل السلمي باعتماد الوسائل الديموقراطية والسياسية للوصول إلى السلطة، الانقلاب العسكري وقد بدا الوسيلة الراجحة سعيًا إلى هدف مزدوج هو تقويض حكم فؤاد شهاب ونفوذ الناصرية في لبنان في آن. وأقرّ المجتمعون الخيار الثالث. كذلك أبلغ فضل الله أبو منصور إلى سامي الخطيب أنّ اجتماع ١٥ كانون الأول فوّض إلى رئيس الحزب عبدالله سعادة صلاحيات إستثنائية مطلقة في الاعداد للانقلاب العسكري دون العودة إلى المجلس الأعلى، على أن يعلمه حصرًا بالساعة الصفر لتنفيذ الانقلاب.

منذ ذلك اليوم حتى ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦١، وبسبب التفويض الاستثنائي إلى عبدالله سعادة الذي أبقى قرار الانقلاب في يده، انقطعت عن الشعبة الثانية كلّ المعلومات عن خطة سرّية يمكن أن يكون الحزب يعدّها ويبيّت لانقلاب عسكري، وقدّرت أنّ في الأمر حال عصيان، معوّلة على التكهّن والملاحظة والاستنتاج. ولم يحلّ ذلك دون إبقاء الاستخبارات العسكرية الحزب تحت المراقبة. فعمّمت على مخبريها في المناطق اللبنانية جمع الأخبار عنه.

فور تبلّغه المعلومات هذه، أعدّ سامي الخطيب تقريرًا رفعه إلى رئيس الشعبة الثانية، ملحقًا بملاحظات وتوقعات واقتراحات حضّت على تركيز نشاط الاستخبار على الحزب وتحرّكات قياداته نظرًا إلى خطورة ما قد يكونون في صدد الاعداد له من عصيان مسلح. إذذاك طلب أنطون سعد من رئيس فرع الشعبة الثانية في الجنوب كمال عبدالملك، ورئيس فرعها في البقاع

إميل كلاّس، ورئيس فرعها في جبل لبنان أنيس أبو زكي، ورئيس فرعها في الشمال سامي الشيخة توجيه المخبرين وجمع المعلومات والمراقبة المتشدّدة في هذا الموضوع. مع الأخذ في الاعتبار إمكان إجراء الحزب اتصالات بسفراء دول عربية وأجنبية ربما تكون وراء تمويل العصيان.

كانت شبهة الشعبة الثانية دفعتها أيضًا إلى مراقبة السفارة الأردنية في بيروت التي تحالفت حكومتها مع العراق ضدّ جمال عبدالناصر، والحدود اللبنانية – السورية للتحقّق ممّا إذا كانت للحزب اتصالات بقادة نظام الانفصال في سوريا الذي أطاح الجمهورية العربية المتحدة قبل أقل من ثلاثة أشهر. وبسبب انقطاع المجلس الأعلى عن الاجتماع لم يُتَح لفضل الله أبو منصور اللقاء مجدّدًا برئيس الحزب الذي كان قد حرص على أن تكون اجتماعاته سرّية، واستخدم خطوطًا هاتفية عدّة لتعطيل مراقبته من جهة، والحؤول دون الاتصال به من جهة أخرى، وأحاط تنقلاته بغموض كبير.

الحصيلة الوحيدة التي توافرت لدى أركان الشعبة الثانية من معلومات المخبرين وتقاريرهم عن نشاطات قيادات الحزب السوري القومي الإجتماعي في بيروت والمناطق، رجحت تحرّكًا سياسيًا ما ضدّ السلطة والجيش دون معرفة هدف التحرّك هذا ووسائله. والساعة الصفر له على وفرة ما كان يصل إليها من معلومات عن تجمّعات حزبية لافتة في المناطق خصوصًا. كما أنّ مراقبة القيادات الحزبية والتنصت على خطوطها الهاتفية كشفا حذرًا كبيرًا وبعض الغموض في لغة التخاطب في ما بينها. لم يخطر في بال الشعبة الثانية ولا رئيسها حتى ذلك الوقت أنّ ثمّة دورًا محتملاً للجيش في الخطة السرّية للعصيان.

تحدّث معظم المعلومات عن تمرّد مسلح بمؤازرة خارجية ربما متوقعة. مع ذلك، وبناء على أمر من أنطون سعد، أُخضِع عدد من الضبّاط المعروفين بميولهم إلى الحزب السوري القومي الإجتماعي أو صداقاتهم بقادته لمراقبة سرّية من الفرع العسكري الذي كان يترأسه جان نخّول في غياب غابي لحود الذي كان في دورة عسكرية في فرنسا، بسبب ما هو معروف أيضًا عن انتقادهم لرئيس الجمهورية وأحيانًا سخريتهم وتهكمهم وتذمرهم الدائم من قيادة الجيش، واعتقاد بعضهم أنّ الشعبة الثانية تعمّد إبعادهم ومضايقتهم بتعيينهم في مواقع أصغر من كفاياتهم، وإن بتفاوت ملحوظ في تعليقاتهم وأرائهم العلنية. كانت تلك حال بديع غازي ورفيق حيدر وشوقي خيرالله وفؤاد عوض وغطّاس لبكي. في جانب من شكاويهم أنّ الشعبة الثانية كانت تتعاون مع ضبّاط ورتباء وجنود للتجسّس على نظرائهم في الثكن والقطع والمواقع العسكرية بغية إعلامها بالمناوئين لها والمتذمّرين والكثيري الانتقاد للقيادة ورئيس الجمهورية. فكانت تصل إليها تقارير عن تصرّفاتهم وأقاويلهم وهمساتهم وأحاديثهم في الحلقات المغلقة. ناهيك بمعلومات عن الحياة العامة والشخصية لبعض الضبّاط المؤيدين لكميل شمعون أو المناوئين للشهابية.

كان من السهل وقتذاك التمييز بين الضبّاط، وكذلك تصنيفهم بناء على معيار التمييز هذا، وكان ردّ فعل الشعبة الثانية، المسموعة الكلمة لدى قيادة الجيش كما لدى الشعبة الأولى المعنية بجداول الترقيات، يُترجَم إمّا سعيًا إلى تأخير ترقية الضبّاط الساخطين، أو إجراء مناقلات تحملهم إلى قطع ومواقع نائية وبعيدة من أماكن سكنهم[1]. في المقابل حظي الضبّاط المتودّدون إليها والمتعاونون معها على مساعدات وخدمات، وأُوفدوا في دورات اختصاص إلى الخارج وخصوصًا إلى فرنسا وأميركا بمعزل عن شروط الالتحاق بها[2]. على أنّ أحدًا في الشعبة الثانية

١. مقابلة خاصة مع العميد صادق رعد والنقيب شوقي خيرالله.
٢. مقابلة خاصة مع العميد فارس جبرائيل لحود.

لم يخطر في باله أنّ تبرّم الضبّاط المستائين من شأنه أن يحمل بعضهم على المجازفة بانقلاب عسكري على الجيش[1].

كانت قد انتابت الشعبة الثانية، قبل أربعة أشهر من محاولة الانقلاب، مخاوف مصدرها معلومات مجتزأة من المخبرين سجّلت نشاطًا لافتًا للحزب مقارنة بسواه من الأحزاب، كان يعرضها اجتماع أمني أسبوعي برئاسة رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط ويشارك فيه مدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط ورئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد ورؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات ويناقش تقارير تعدّها الشرطة القضائية والأمن العام وفروع الشعبة الثانية. في المعلومات تلك وردت أنباء عن اتصالات داخلية وخارجية يجريها الحزب، لكنّها لم تدفع قيادة الجيش إلى توقّع محاولة انقلاب عسكري ولا احتمال مشاركة ضبّاط أو قسم من الجيش في حركة تمرّد مسلح يقدم عليها الحزب السوري القومي الإجتماعي[2].

استمرّ الغموض في غياب أيّ معلومات دقيقة حتى ليل ٣٠ كانون الأول ١٩٦١، عندما حضر فضل الله أبو منصور إلى بيت سامي الخطيب في حيّ الوتوات في بيروت، العاشرة والنصف ليلاً، فلم يجده. ليلتذاك كان رئيس فرع الأمن الداخلي يسهر في بيت نسيبه رئيس مكتب مقاطعة إسرائيل شمس الدين نجم. انتظره بعض الوقت على درج المنزل قبل أن يقرّر الاتصال بجوزف كيلاني.

حدّد فضل الله أبو منصور لجوزف كيلاني مكانًا للقائهما قرب المقهى الدولي. المجاور لمداخن رأس النبع، قائلاً له: «لديّ خبر مهمّ لك عن حركة عسكرية خطيرة ستحصل هذه الليلة، وسأطلعك على التفاصيل عندما نلتقي».

وأضاف أنّه يفضّل الاجتماع به في منزل شخص قريب من الحزب السوري القومي الإجتماعي هو دخيل مليّس.

بداية شكّك جوزف كيلاني في معلومات المخبر، الخالية من أدلة وبراهين يُطلع أنطون سعد عليها. ثمّ خرج للقاء المخبر في المكان المتفق عليه بعدما صحب معه الياس عوّاد أحد قبضايات الأحياء في الأشرفية من المتعاونين مع الشعبة الثانية، خشية أن يكون ثمّة فخّ ينصبه له الحزب. لدى وصولهما إلى المكان، توجّه بهما المخبر إلى منزل دخيل مليّس حيث أدلى بالمعلومات الآتية: «هناك تحرّك للحزب السوري القومي الإجتماعي بعد منتصف الليل لتنفيذ عمل مسلح كبير، وقد أحصل بعد ساعة على أخبار جديدة».

ردّ فعل جوزف كيلاني: «أنا ذاهب الآن إلى وزارة الدفاع، وأنتظر منك مكالمة هاتفية في أسرع وقت». وقصد مبنى وزارة الدفاع في المتحف، المقتصرة حمايته على مخفر صغير من بضعة جنود، واتصل، في الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، من مكتبه برئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد في منزله في الزيتونة حيث كان يسهر مع زملائه الضبّاط أحمد الحاج وفوزي الخطيب واسكندر غانم ووجيه كرم وجان نخّول وسامي طبّارة وأنيس أبو زكي وحنّا سعيد. أعلمه جوزف كيلاني بما أدلى له به فضل الله أبو منصور عن إمكان قيام الحزب السوري القومي الإجتماعي بتمرّد مسلح. وكشف له إسم الرجل. فحضّه أنطون سعد على الاتصال بمخبري الشعبة الثانية في المناطق العسكرية للتحقق من وجود تحرّكات للحزب.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

بوجه ممتقع أبلغ أنطون سعد إلى الضبّاط وجود حركة عصيان جدّية للقوميين، وتوجه إلى مبنى الوزارة. وما لبث أكثريتهم أن لحقت به. في هذه الأثناء كان جوزف كيلاني قد تبلّغ بدوره من أحد المخبرين في البقاع أنّ ثمّة نشاطًا لأعضاء في الحزب هو جزء من نشاط مماثل في المحافظات الأخرى، رجّح بحسب معلوماته أن ينتهي بتجمّع أعداد كبيرة منهم في بيروت.

تقاطعت المعلومات هذه مع ما كان نقله رئيس فرع الشعبة الثانية في البقاع النقيب إميل كلاّس إلى أنطون سعد قبل ظهر ذلك اليوم ٣٠ كانون الأول، وفق معلومات مخبريه، عن تعميم صدر عن الحزب السوري القومي الإجتماعي يطلب إلى مجموعات حزبية في البقاع التوجه إلى بيروت خلال ساعات النهار بغية لفت الإنتباه إليها. على أنّ المعلومات إياها لم تتضمّن معطيات دقيقة وواضحة عن أهداف المحاولة يمكن أن تثير قلق أنطون سعد، على رغم تبلّغه أكثر من برقية بذلك من إميل كلاّس منذ الظهر. فاكتفى بأخذ العلم بها وحضّ مخبري الشعبة الثانية على التحقق منها مجدّدًا وباستمرار.

الحصار

قرابة الأولى بعد منتصف الليل، كان في الطبقة العليا من مبنى وزارة الدفاع العقيد أنطون سعد ومعاونه المقدّم جان نخّول ورئيس الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري النقيب أحمد الحاج ونائب رئيس الأركان العقيد اسكندر غانم ورئيس الشعبة الثالثة المقدّم فوزي الخطيب ومعاونه النقيب سامي طبّارة، وانضم إليهم لاحقًا المقدّم أنيس أبو زكي والملازم أول جوزف كيلاني والملازم جورج الراسي ضابط دوام القيادة ليلتذاك. وبينهم مَن حضر إلى الوزارة على عجل بلباس مدني كأحمد الحاج. أعلمهم أنطون سعد أنّ ثمّة محاولة تهريب للسلاح وتجمّعًا مسلحًا في رأس بيروت. كان قد تبلّغ أيضًا عن أعمال تخريب في بعض خطوط الهاتف واقتلاع أعمدة الكهرباء الخشب في مناطق عدّة منها عاليه.

في حصيلة مداولات الضبّاط اقترح أحمد الحاج إعلان استنفار عام للجيش من باب التحوّط والتحقّق من حجم تحرّك الحزب لمواجهته عند الاقتضاء، فيما طلب أنطون سعد من أنيس أبو زكي استنفار الفوج الرابع في ثكنة الفياضية. فكان أن تقرّر نشر حواجز للجيش عند مفترقات الطرق بين بيروت ومحافظة جبل لبنان والاستعانة بقوّات من الدرك والشرطة والطوارئ بعد اتصال بقائد المنطقة العسكرية لبيروت العقيد عبدالقادر شهاب، وإنذار الثكن في بيروت وضواحيها. في هذه الأثناء كان الملازم أول سامي الخطيب قد التحق بالوزارة بعدما كان تلقّى مخابرة من أنطون سعد يحضّه فورًا على الحضور، ثمّ طلب منه الاجتماع بفضل الله أبو منصور في منزل دخيل مليس بعدما كان الضابط السوري السابق قد اتصل بأنطون سعد. كانت العبارة المقتضبة من أنطون سعد لسامي الخطيب: «يقول إنّ العملية الليلة، وأريد أن أعرف طبيعتها».

فاجأ فضل الله أبو منصور سامي الخطيب عندما اجتمع به قائلاً: «العملية الليلة ومعهم عسكر سيأتي من الجنوب، ولكنّني لا أستطيع الآن تحديد المكان الذي سيأتون منه».

صعق سامي الخطيب لاحتمال لم يرد إطلاقًا في حسابات الشعبة الثانية، قبل أن يبادره فضل الله أبو منصور بمفاجأة ثانية: «لا أعرف من أين أتوا بالجيش، ولكن معهم جيش وآليات ومصفحات».

وأضاف: «الليلة التنفيذ، ولا أعرف في أيّ ساعة».

عاد سامي الخطيب إلى مبنى الوزارة. الثانية بعد منتصف الليل. وأطلع أنطون سعد على المعلومات التي في حوزته.

ومن غير أن تنجح تقديرات الضبّاط المجتمعين في مكتب أنطون سعد في معرفة الثكنة التي سيخرج منها العسكريون المؤيدون للحزب السوري القومي الإجتماعي، أجريت اتصالات بثكن الجيش تباعًا طلبًا للاستنفار والمساندة، وبالحرس الجمهوري في منزل رئيس الجمهورية في

جونيه، وطُلِب من قائده الملازم أول صادق رعد الاستنفار العام لحماية منزل الرئيس، وكذلك الدفاع عن القصر الجمهوري في صربا من اعتداءات محتملة. من دون أن يكون رئيس الشعبة الثانية قد تأكد من إمكان حصول انقلاب عسكري، ولا رجّح صادق رعد بدوره هذا الأمر. واكتفى أنطون سعد بعبارة: «إعملْ اللازم».

توزع الضبّاط المحيطون بأنطون سعد الاتصالات بالفوج الرابع للمشاة في ثكنة الفياضية وفوج المدرعات في ثكنة الأمير فخر الدين وفوج المدفعية في ثكنة الأمير بشير في بيروت والفوج الأول المضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب في ضاحية العاصمة، فضلاً عن ثكنة أبلح في البقاع، وقائد شرطة بيروت العقيد سعيد الحسن، كما بثكن الشمال والجنوب. وسرعان ما اكتشفوا أنّ الثكن كلّها أجابت ما خلا كتيبة المصفحات في ثكنة صور. شملت الاتصالات أيضًا رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط في منزله، فلم يجب.

حتى ذلك الوقت، مع عودة سامي الخطيب إلى مبنى الوزارة، كانت كتيبة المصفحات في ثكنة صور بقيادة فؤاد عوض تقترب من بيروت.

طلب أنطون سعد من معاونه المقدّم جان نخّول التوجه إلى مبنى المحكمة العسكرية القريب من مبنى وزارة الدفاع، واستدعاء مؤازرة مصفحات الشرطة العسكرية المتمركزة خلف مقرّ المحكمة العسكرية لحماية الوزارة من هجوم محتمل بعدما تأكد إمكان مشاركة آليات للجيش في محاولة الانقلاب. في تلك الأثناء اتصل أنطون سعد بمنزله وسأل زوجته برسيطا هل لاحظت أمرًا مريبًا في الجوار. فنفت. وسألته عن ساعة عودته قبل أن تصرخ فجأة: «أنطون... أنطون... مسلحون دخلوا بيتنا». ثمّ انقطع الخط.

في اللحظة التي اقتحم مسلحون قوميون منزل رئيس الشعبة الثانية، انقطعت الاتصالات الهاتفية العسكرية والمدنية بين وزارة الدفاع والخارج. إذذاك طلب أنطون سعد من أحمد الحاج وجوزف كيلاني النزول إلى الطبقة الأرضية والتحقّق من أسباب انقطاع الخطوط الهاتفية في غرفة مقسّم الهاتف والاتصالات اللاسلكية، فإذا بهما أمام جنود يصوّبون بنادقهم إلى رفاق لهم عاملين في غرفة المقسّم، الواقعة في المبنى الملحق بمبنى الوزارة المطلّ على الشارع الخلفي لطريق الشام، بعدما أخرجوهم منها. كان فؤاد عوض قد سبقهم إلى الغرفة، ففاجأته حركة غير إعتيادية في عمل الجنود وفي استخدامهم خطوط الهاتف. فتأكد أنّ محاولة الانقلاب افتضحت.

مع أربعة جنود يرافقونه قطع فورًا الاتصالات الهاتفية لعزل الوزارة عن الخارج، وحبس العسكريين العاملين في إحدى زوايا المقسّم بعد تجريدهم من أسلحتهم، ثمّ أخرجهم إلى باحة الطبقة الأرضية، وعَبَرَ سريعًا المبنى الملاصق إلى المدخل الرئيسي لوزارة الدفاع، فإذا به وجهًا لوجه أمام أحمد الحاج وجوزف كيلاني.

صاح بهما شاهرًا مسدسه، لكنّ جوزف كيلاني تمكّن من الفرار إلى الطبقة العليا لإخبار أنطون سعد بما يجري. إلاّ أنّ فؤاد عوض ما لبث أن فوجئ، من المدخل الخلفي للوزارة، بجان نخّول الذي كان قد التقى في الباحة الخارجية لمبنى الوزارة بمعاون أول حاملاً بندقيته. سأله عن رئيسه اعتقادًا منه أنّ الرتيب تابع للشرطة العسكرية التي ربما تكون حضرت إلى الوزارة بناء على طلب أنطون سعد، قبل أن يتمكّن هو من الوصول إلى المقدّم لويس شهاب قائد الشرطة العسكرية، فأجابه الرتيب: «أنا مع النقيب عوض».

سأله عن مكانه، فأجابه المعاون أول: «في القيادة».

ثمّ سأله: «ماذا تفعلون هنا؟».

فردّ: «طلبتنا القيادة».

لم يظهر الجنود المتمركزون حول المصفحات في محيط الوزارة ما يعكس وجود استنفار عسكري وتوتر. لتوّه عاد جان نخّول الى الباحة الداخلية للوزارة ليشهد مشادة بين فؤاد عوض وأحمد الحاج، ففرّ بعدما صوّب فؤاد عوض مسدسه نحوه وأطلق رصاصات ثلاثًا نجا منها معاون رئيس الشعبة الثانية، وصعد عبر الدرج الداخلي إلى الطبقة العليا. كانت المشادة بين فؤاد عوض وأحمد الحاج، رفيقي دورة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ في المدرسة الحربية، من الحدّة أن بلغت مسامع الضبّاط في الطبقة العليا فخرجوا من ردهاتها ليشاهدوا من الشرفة الداخلية رفيقهم المتمرّد، وبقربه الجنود الأربعة، ممسكًا بأحمد الحاج من عنقه. ولم يتردّد هذا في تحدّي رفيقه إطلاق النار عليه، غير أنّ فؤاد عوض خاطب الضبّاط المجتمعين في الطبقة العليا: «لا تعذبوا أنفسكم ولا تضيّعوا الوقت. فؤاد شهاب قتل».

وأضاف: «إنزلوا لننهِ الموضوع. أريد أنطون سعد. فلينزل حتى نتفاهم. ولا نريد منكم شيئًا».

طلب منهم الاستسلام، فرفضوا طالبين منه الصعود إليهم. فردّ: «سأهدم الوزارة على رؤوسكم»[1].

لحظتذاك نجح أحمد الحاج في الإفلات من فؤاد عوض وتوجه إلى الطبقة العليا، فبادر فؤاد عوض بإطلاق النار عليه، إلاّ أنّ ثلاثًا من الرصاصات استقرّت في الدرج الدائري إلى الطبقة العليا، وفي نصب أرزة كبيرة مصنوعة من قطع غيار أسلحة فردية مرفوعة إلى الحائط. وتبادل فؤاد عوض والضبّاط في الطبقة العليا الرصاص الذي لعلع في أرجاء المبنى وأصابت إحدى شظاياه سامي الخطيب في كفّه.

كان كلّ يحمل مسدسه، متحصنين عند مداخل الطبقة العليا لمنع تسلّل جنود فؤاد عوض إليها. لم يتقدّم أحد في اتجاه الآخر، إلاّ أنّه كان يشهر سلاحه. بيد أنّ المشكلة لدى الضبّاط الكبار بدت أكثر تعقيدًا لعدم توافر الذخيرة لديهم.

لم يكن ثمّة تفسير واضح لدى أحمد الحاج يبرّر الدوافع التي حملت فؤاد عوض على عدم مهاجمة الطبقة العليا واعتقال أنطون سعد ورفاقه الضبّاط. بعد أشهر وجد نفسه عاجزًا أمام المحكمة العسكرية عندما سأله مخايل ضاهر، محامي فؤاد عوض، عن أسباب امتناع الضابط القومي عن قتله، فأجابه أنّه لا يعرف. في قاعة المحكمة صفّق قوميون كثيرون كانوا يحضرون لعبارة أحمد الحاج التي نزعت عن رفيقهم الضابط الموقوف تهمة القتل المتعمّد.

كان فؤاد عوض قد نجح في السيطرة على الطبقة الأرضية من مبنى وزارة الدفاع، من غير أن يعرف حجم المقاومة في الطبقة الأولى[2]. كرّر طلبه التحدّث إلى العقيد اسكندر غانم، أرفع الضبّاط رتبة فضلاً عن كونه نائبًا لرئيس الأركان، والنزول إلى الطبقة الأرضية. فأجابه الأخير مقترحًا صعوده هو إليهم. فتردّد فؤاد عوض خشية أن يعتقلوه. وفي بضع خطوات من كلّ منهما،

١. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج واللواء سامي الخطيب.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.

أصبحا وجهًا لوجه في منتصف الدرج. وقد أحاط جنديان بفؤاد عوض. ودار حوار قصير بينهما انتهى إلى تراجع كلٌّ منهما إلى مكانه بعدما قال فؤاد عوض لنائب رئيس الأركان: «قتلنا رئيس الجمهورية واعتقلنا ضبّاطًا كثيرين». وذكر له أسماء بعضهم.

فأجابه: «إمّا أن تصعد لوحدك أو تعود أدراجك».

رفض فؤاد عوض وأصرّ على نزول اسكندر غانم إليه، فرفض الأخير. عندئذ تراجع الضابط القومي إلى الطبقة الأرضية.

توزع الضبّاط السلالم الثلاثة المحيطة بالطبقة العليا أو المؤدّية إليها بعدما أطلق رشقات رشاشة جنود فؤاد عوض الذين حاولوا عبثًا بلوغها من الدرج الرئيسي كما من السلالم الأخرى. على رغم سيطرتهم على الطبقة الموازية للطبقة العليا، في المبنى المجاور حيث مكاتب المفتشية العامة للجيش. جمع أنطون سعد الضبّاط، بعد جولة ثانية من إطلاق النار، وقال لهم: «مطلوب رأسي ولن أستسلم. وأنا أعفيكم من القسم العسكري. الذي يريد أن ينزل إلى تحت يستطيع أن ينزل».

تماسكوا على رغم البلبلة التي أوقعهم فيها فؤاد عوض، ولكنّهم لم يصدّقوا خدعته أنّ الرئيس قُتِل.

بعيد الثانية فجرًا، كان جزء آخر من خطة الانقلاب ينفّذ في مكان آخر غير بعيد من مبنى وزارة الدفاع.

مصير الرئيس

في تلك الأثناء، مع محاصرة مبنى الوزارة، واستكمالاً للجانب الرئيسي في الخطة، وهو اعتقال رئيس الجمهورية، هاجمت مجموعة من القوميين المسلحين بقيادة ديب كردية، كانت تبلّغت أمر المهمّة قبل ربع ساعة فقط من التنفيذ تفاديًا لافتضاحها. بيوت ضبّاط كبار في الصنائع وبئر حسن ورأس النبع بغية شلّ قدرة الجيش على التحرّك وتشتيت أمرته. ومع أنّهم وُوجِهوا بمقاومة جنود كانوا يحرسون مخفر بيوت الضبّاط في شارع محمد الحوت في رأس النبع كان يقيم فيها يوسف شميّط وعبدالقادر شهاب وميشال نوفل. ممّا أدّى إلى مقتل جندي وجرح قوميين اثنين، فإنّ ديب كردية ورفاقه نجحوا في اعتقال رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط وقائد المنطقة العسكرية لبيروت العقيد عبد القادر شهاب وقائد الدرك الزعيم ميشال نوفل، بالتزامن مع اعتقال قائد الشرطة العسكرية المقدّم لويس شهاب. على أنّ الخطة لم تشمل اعتقال قائد الجيش عادل شهاب الذي كان يومذاك في باريس. اعتقل القوميون أيضًا في أماكن متفرّقة مدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط والمقدّمين فرنسوا جينادري وفايز الراسي والملازم أول ميشال الخوري والملازم خضر برجاوي واقتادوهم، ومعظمهم في ثياب النوم، إلى منزل أسد الأشقر في ديك المحدي حيث يوسف شميّط وعبدالقادر شهاب ولويس شهاب وحنّا سعيد وميشال نوفل قبل اقتيادهم جميعًا مجدّدًا، الرابعة والنصف فجرًا، في عدد من السيارات يصحبهم مسلحون، لبعضهم لهجة سورية، إلى دير مار سمعان القريب من بلدة بسكنتا في جرد المتن الشمالي، وهو مكان ناء يسهل الدفاع عنه. إذ كانت بلغتهم أنباء عن اقتراب قوّات من الجيش والأمن الداخلي من ديك المحدي تمهيدًا لتطويقها.

كانت قد بدأت ترد على عبدالله سعادة وأسد الأشقر في هذا الوقت معلومات تنبّئ بفشل محاولة الانقلاب، فيما عشرات المسلحين يتولون حراسة البيت. مع ذلك عومل الضبّاط الكبار معاملة حسنة، وحصل بعضهم كيوسف شميّط على ثياب من أسد الأشقر يبدلون بها ثياب النوم. لزموا غرف دير مار سمعان، وكانت تقطنه راهبات، من السادسة صباحًا حتى ساعات متقدّمة من اليوم التالي، الأحد ٣١ كانون الأول ١٩٦١، عندما حاول القوميون المسلحون، وقد تأكدوا من سيطرة الجيش على الوضع في البلاد، الانتقال بهم في موكب من أربع سيارات إلى أماكن مختلفة. فكان أن أوقفت قوّة من الدرك أقامت حاجزًا قرب المخفر، عند مدخل بسكنتا، سيارة احتجز فيها حنّا سعيد ولويس شهاب وفايز الراسي، واعتقلت قوميين اثنين فيها بعد التعرّف إلى الضبّاط الثلاثة. كان الموكب قد تشتّت في اتجاهات إعتباطية: سيارة احتجز فيها عبدالله الجبيلي يوسف شميّط، وأخرى احتجز فيها عبدالله سعادة عبدالقادر شهاب وميشال نوفل.

كان اعتقال الضبّاط من ضمن خطة مدروسة أعدّها الحزب السوري القومي الإجتماعي لحظت أيضًا احتلال دائرة الشرطة (الفرقة ١٦) في ساحة الشهداء والسيطرة على الإذاعة اللبنانية ووزارة البرق والبريد والهاتف، إلى مهاجمة منزل رئيس الجمهورية واعتقاله.

في تلك الأثناء، في مقرّ وزارة الدفاع، أُطفئت مكاتب قائد الجيش ورئيس الأركان ونائبه لإيهام جنود فؤاد عوض بشغورها، فيما كان اسكندر غانم، في مكتبه المظلم. يحاول عبثًا بالهاتف الاتصال إلى أن وُفّق، الرابعة فجرًا، بخط هاتفي داخلي يربط مكاتب الشُعَب بعضها ببعض، إلى كونه خطًا مباشرًا بين مكتب نائب رئيس الأركان وفوج النقل في ثكنة هنري طرابلسي، كان بمثابة نافذة أعادت وصل الوزارة بالخارج. فأنذر فوج النقل بعدما تأكد من موالاته للشرعية وطلب منه نقل الإنذار أيضًا إلى الفوج الأول المضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب وفوج المدرعات في ثكنة الأمير فخر الدين وفوج المشاة في ثكنة الأمير بشير، وحضّهم على فكّ الحصار عن وزارة الدفاع. كذلك طلب إبلاغ قائد المنطقة العسكرية لجبل لبنان الزعيم خطار حيدر في ثكنة الفياضية بالأمر لتحريك الفوج الرابع للمشاة والانتقال به إلى بيروت دفاعًا عن الوزارة.

تحرّك فوجا المدرعات والمشاة، وأحجم الفوج الأول المضاد للطائرات بسبب رفض ضابط الخدمة ساعتذاك، الملازم بحصلي، تلقّي الأوامر إلّا من قائده المقدّم حنّا سعيد الذي سرعان ما أنذر فوجه بعد إطلاقه، آمرًا بتوزيع الذخيرة وتحضير الدبابات والمدافع ذات الفوهة المزدوجة ٤٠ ميلليمترًا.

بدورها أحداث موازية كانت قد وقعت أيضًا.

بعيد الأولى بعد منتصف الليل، كان المقدّم منير السردوك المرافق الشخصي لرئيس الجمهورية عائدًا من سينما أمبير، وتوجه إلى منزل صديقه بولس يني لتمضية السهرة عنده. بعد أكثر من ساعة قفل عائدًا إلى منزله قرب المحكمة العسكرية حيث لاحظ وجود مصفحات وجنود، الأمر الذي أثار انتباهه لعلمه أنّ لا قرار بإعلان حال الطوارئ ليلتذاك توجب نشر القوى والآليات. ثمّ شاهد المعاون كامل رستم الذي تعرّف فورًا إلى مرافق رئيس الجمهورية، فسأله: «هل أصاب الرئيس أمر ما؟».

فوجئ منير السردوك بالسؤال، ولكنّ كامل رستم أضاف: «النقيب فؤاد عوض ينفّذ انقلابًا على الرئيس وأتى بنا من صور».

لتوّه دخل منير السردوك منزله، وكانت الساعة تجاوزت الثانية والنصف، واتصل فورًا برئيس الجمهورية من هاتف خاص يربطه مباشرة ببيته في جونيه ولا يمرّ بمقسّم هاتف وزارة الدفاع الذي قُطِعت خطوطه.

في المكالمة قال لفؤاد شهاب: «هناك حركة غريبة للجيش، والعسكر يتوهم أنّه استدعي للدفاع عنك»[1].

بعد إبلاغه النبأ إلى الرئيس غادر منير السردوك منزله حاملاً معه سلاحًا، إلاّ أنّ فؤاد عوض أوقفه بعدما عرف من جنوده بوجوده في منزله، وقال له: «صيد موفق». وانتزع منه رشاشه ومسدسه وأوعز إلى جنوده اقتياده إلى قرب المتحف حيث كان قد اعتقل المقدّم حنّا سعيد. بعد وقت قصير اقتيد الضابطان إلى مكتب للحزب السوري القومي الإجتماعي في الأشرفية، ثمّ مجدّدًا إلى بلدة ديك المحدي مرورًا بالطريق الساحلية في المتن، حيث تسنّى لمنير السردوك الفرار من السيارة في جلّ الديب.

١. مقابلة خاصة مع اللواء منير السردوك.

في تلك الأثناء كان قائد حامية منزل رئيس الجمهورية في جونيه الملازم أول صادق رعد حرّك قوّة عسكرية للدفاع عنه، فيما لزم الرئيس منزله وتلقّى في وقت لاحق مكالمة هاتفية من أنطون سعد عبر الخط المدني السرّي الوحيد.

عندما تبلّغ صادق رعد بعيد الثانية بعد منتصف الليل مكالمة رئيس الشعبة الثانية، ولم تكن قد تكشفت حقيقة محاولة الانقلاب، عمد إلى اتخاذ إجراءات إستثنائية لحفظ أمن رئيس الجمهورية. قطع الطريق إلى البيت من ناحيتي الشارع الطويل الذي يقع فيه، في وسطه من جهتي البحر والجبل، ووزع بمعاونة مساعده الملازم أول أديب سعد جنوده في محيط البيت ومحيط القصر الجمهوري في صربا والمفترقات المؤدية إليهما، فضلاً عن وضع براميل مازوت بغية منع تقدّم محتمل للآليات في اتجاه المقرّين، حتى إذا أُشعِلت أعاق زنار النار عبورها، وأقام حواجز تدقيق وتفتيش.

حتى اللحظة هذه لم يكن صادق رعد قد عرف من أنطون سعد مبرّرات أوامره، وظنّ أنّ المطلوب إجراء استنفار وتدريب إحترازًا.

بعيد الثانية والنصف فجرًا نودي على صادق رعد لمقابلة رئيس الجمهورية الذي قال له: «صباح الخير. ماذا تفعل حضرتك هنا؟».

أجابه: «أقوم بعملي».

سأله الرئيس: «وما هو عملك؟».

قال: «تمرين للعسكر».

سأله: «ماذا يعني ذلك؟».

قال: «تمرين إحترازي».

ردّ فؤاد شهاب: «دعسة عسكرك ليست دعسة تمرين».

قال: «بلى سيّدي».

فعلّق الرئيس: «أنا الذي علّمتكم ذلك. هذه ليست دعسة تمرين». وأضاف: «وهل أنّ فتح صناديق الذخيرة وضجيجها تمرين أيضًا؟».

ردّ صادق رعد: «اتصل بي الكولونيل سعد وقال لي إعملْ اللازم».

سأله: «وما هو اللازم انت وابن سعد؟».

وقبل أن يجيب قائد الحرس الجمهوري فاجأه الرئيس قائلاً: «معي خبر، هناك انقلاب»[1].

لحظتذاك عرف الملازم أول صادق رعد ما لم يكن في وسعه أن يصدّقه.

أضاف الرئيس: «المؤسف أنّ ضبّاطًا يشاركون في الانقلاب».

ثمّ أخبر قائد الحرس الجمهوري أنّ الإنقلاب ينفّذه الحزب السوري القومي الإجتماعي، وخاطبه: «يريدون الرئاسة، عندما يأتون تفاوض معهم».

١. مقابلة خاصة مع العميد صادق رعد.

وأردف: «فؤاد عوض من بين ضبّاط آخرين يقود مصفحات في طريقها إلى هنا». وكرّر طلبه التفاوض معه لدى وصوله.

ردّ صادق رعد رافضًا قبل أن يقول له الرئيس: «لا أريد أن أرى الجيش يتقاتل. تفاوض مع عوض في أيّ حال. وإذا كان يريدني فسأذهب معه. وإذا كان يريد الرئاسة، فليأخذها. أنا مستعد لذلك». وانصرف.

إذذاك أمر صادق رعد جنوده بإطلاق النار على كلّ مَن يقترب من منزل رئيس الجمهورية وضاعف من إجراءاته، ومن بينها تأمين انتقال الرئيس وزوجته إلى ملجأ المنزل لضمان سلامتهما في حال اقتربت المصفحات. ونادى على بعض أبناء مدينة جونيه من المتردّدين على بيت رئيس الجمهورية لمؤازرته بعدما وزع عليهم بنادق، وبينهم ٤٠ من سكان المحلة أتى بهم فؤاد البون، أحد أبرز وجوه المدينة في ساحل كسروان، وحضّهم على تولي حراسة الطريق الساحلية من البحر والتلال المحيطة بمنزل الرئيس. وأوفد آخرين إلى ثكنة القبّة في طرابلس لإنذارها بالتحرّك. وما لبث فؤاد شهاب أن كلّف، بعيد الثالثة فجرًا بسبب انقطاع الاتصالات الهاتفية، الملازم أول جان ناصيف التوجه إلى ثكنة القبّة واستنفار مصفحاتها. وفي غياب قائد المنطقة العسكرية في الشمال العقيد إميل بستاني، زوّد معاونه العقيد جورج صوايا جان ناصيف ثماني مصفحات انطلق بها إلى بيروت. ولكنّه، في البحصاص، قرابة السادسة صباحًا، تبلّغ أمرًا بإعادتها إلى الثكنة بعدما تأكد فكّ الطوق عن وزارة الدفاع.

كان الرئيس قد طلب قبل ساعتين من ذلك من الياس الخازن، وهو قريب له شمعوني الهوى من وجوه جونيه، التوجه فورًا إلى ثكنة أبلح وإبلاغ قائدها العقيد حمدان قطع طريق الجرد التي تربط جبل لبنان بالبقاع ومراقبتها، وتوجيه أمر إلى سلاح الجوّ بالتحليق فوق جونيه والجبل لكشف تحرّك الحزب السوري القومي الإجتماعي. وما لبثت أن حلّقت دائريًا فوق جونيه ثمّ فوق بيروت وديك المحدي على ارتفاع مخفوض مقاتلات لبنانية إيذانًا بتحرّك سلاح الجوّ لقمع محاولة الانقلاب التي أُحبِطت بعد ذلك بساعة. كانت تكاثرت فيها الشائعات عن سقوط الثكن واستسلامها للمسلحين القوميين. إذ في الساعات الأولى من الفجر بدأت الأوامر تصدر من القصر الجمهوري في صربا، مباشرة من فؤاد شهاب الذي أعلن استنفار الجيش في ثكنه، وأمر بفك الحصار عن وزارة الدفاع. وقتذاك كان قائد ثكنة صربا جورج معلوف قد نجح في إجراء اتصال لاسلكي بقائد المنطقة العسكرية لجبل لبنان الزعيم خطار حيدر في ثكنة الفياضية، بعد ساعة ونصف ساعة من المحاولات المتكرّرة، وأبلغ إليه أمر رئيس الجمهورية قيادة العمليات العسكرية، إلى جبل لبنان، في بيروت بالوكالة عن قائد المنطقة العقيد عبدالقادر شهاب المعتقل لدى القوميين المسلحين، وإلى حين عودة العماد عادل شهاب من الخارج، على أن يتسلّم أمرًا خطيًا بذلك في وقت لاحق.

بذلك انتقلت أوامر قيادة الجيش من وزارة الدفاع المحاصرة إلى بيت رئيس الجمهورية في صربا، قبل أن تؤول في ما بعد، بعد فك الحصار، إلى نائب رئيس الأركان العقيد اسكندر غانم.

أمام المحكمة العسكرية خَطَرَ للمعاون كامل رستم نزع إبر مدافع المصفحات الـ١٣، وعاونه في ذلك رقيبان من فصيلته في الكتيبة. كما سحبوا منها جرارات الرشاشات لتعطيل استعمال القذائف والطلقات، ووضع الإبر والجرارات في صندوق في مصفحته وأقفله. وكان قد بلغ إلى عسكريي الكتيبة التي قادها فؤاد عوض أنّه أتى بهم إلى بيروت لتنفيذ انقلاب عسكري على رئيس

الجمهورية، فأحجموا عن تنفيذ أوامره واقتعدوا الأرض ما خلا عددًا قليلاً ظلّ يأتمر به تعاطفًا.

الثالثة فجرًا وصل النقيب شوقي خيرالله إلى مبنى الوزارة. كان الضابط القومي ينفّذ منذ أواخر تشرين الثاني ١٩٦١ عقوبة تأديبية بتوقيفه شهرين إثر انتقاده بحدّة في ثكنة مرجعيون الشعبة الثانية. فبلغ الأمر إلى رئيسها أنطون سعد من أحد مخبريه من جنود الكتيبة، فاستدعاه قائد الفوج الأول للقناصة في مرجعيون العقيد سعدالله النجار مستفسرًا منه عن فحوى تهديده الشعبة الثانية، وأعلمه بأمر عسكري بتوقيفه تمهيدًا لنقله إلى ثكنة محمد زغيب في صيدا. أمضى شوقي خيرالله ليلته في النادي العسكري قبل أن يُنقل في اليوم التالي بمواكبة قائد الشرطة العسكرية المقدّم لويس شهاب إلى بيروت. وكان أن أُوقِف في غرفة في أحد بيوت الضبّاط القريبة من ثكنة الفياضية بعدما حقق معه المقدّم لويس شهاب والملازم أول في الشرطة العسكرية الياس شمعون بتهمة إهانة الشعبة الثانية وتحريض العسكريين على الخروج على الانضباط[1].

١. يروي العميد جان نخوّل في مذكرات شخصية غير منشورة أسباب توقيف شوقي خيرالله كالآتي: «اعتاد الجيش أن ينظّم عرضًا عسكريًا في مناسبة ٢٢ تشرين الثاني، يصوّر التلفزيون وقائعه. وكان أن جرى العرض عام ١٩٦١ وصوّر التلفزيون القطع والوحدات ومنها سرايا الفوج الأول باستثناء السرية التي يقودها النقيب خيرالله. وعندما تساءل أفرادها عن سبب ذلك، رأى خيرالله أن يجمع السرية في بيت الجندي ويتوجه إليها بكلمة: «تتساءلون عن الأسباب التي من أجلها لم تظهروا على شاشة التلفزيون في العرض العسكري، ذلك لأنّني أنا شوقي خيرالله قائد السرية، وإنّ زبّانية القيادة لا يثقون بي ولا بكم. وبينكم عملاء للشعبة الثانية سأسحقهم». خطب فيهم على هذا النحو أكثر من ربع ساعة، صرفهم بعدها لموافاة الزعيم غطاس لبكي إلى نادي الضبّاط، وقد دعاه إلى تناول الغداء وأخبره بما قاله لأفراد السرية. فقال له لبكي: «يا مجنون هذا كلام يكاد لا يستطيع ضابط أن يهمس به في أذن أخيه، فكيف تقوله للسرية؟». أجابه خيرالله: «إنّهم جبناء، ولن يجرؤ واحد فيهم على التعرّض لي بسوء». وعاد لبكي إلى بيروت. وفي اليوم التالي اتصل بي في مكتبي يدعوني إلى مقابلته لأمر مهمّ. فلبّيت الطلب. وعند دخولي المكتب أغلق الباب وأسرّ إليّ بما حدث قائلاً: «تصرّف بالخبر كما تريد، ولا لزوم لأن يعرف أحد أنّني مصدره إلاّ إذا اضطررت إلى ذلك». فشكرته وعدت إلى العقيد سعد أطلعه على الأمر. فأمسكني بيده وذهب بي إلى مكتب اللواء عادل شهاب لأطلعه بنفسي على الخبر، كما أصرّ عليّ معرفة مصدره. فرويت له التفاصيل وقلت إنّني عائد الساعة من عند الزعيم لبكي. فوافق على فرض عقوبة ٦٠ يومًا توقيفًا في القلعة في حق النقيب خيرالله، وطلب من وزير الدفاع توقيعها. ثمّ عهد في تنفيذها إلى المقدّم لويس شهاب الذي اقتاد النقيب خيرالله إلى منازل الضبّاط في ثكنة الفياضية، حيث وُضِع في غرفة أقيمت على بابها حراسة مسلحة».

ليلة الانقلاب، في الأولى فجرًا، ومن غير أن يعرف بما يجري خارج جدران غرفة توقيفه، استيقظ شوقي خيرالله فجأة على طرق الباب. وإذا به أمام أربعة قوميين مسلحين هم عادل أندراوس وأوغست حاماتي وميشال خوري وميشال عقل الياس، سيطروا على الخفير، وهو جندي في الشرطة العسكرية، بحيلة. إذ حملوا قالبًا من الحلوى أتوا به إلى شوقي خيرالله لمعايدته عشية بدء السنة الجديدة. وكان عادل أندراوس، وهو نسيب للضابط القومي الموقوف، يمسك تحت قالب الحلوى مسدسًا، حتى إذا رفع القالب شهر المسدس وهدّد به الخفير قبل أن ينتزع سلاحه. ودخلوا غرفة شوقي خيرالله وأطلقوه بعدما قال له أوغست حاماتي: «قمْ، لقد بدأ الإنقلاب».

انتقل شوقي خيرالله معهم إلى بيت مسؤول قومي هو نبيه نعمة في الأشرفية للاطلاع من بشير عبيد على خطة الانقلاب. كان الجواب باضطراب وارتباك باديين مخيّبًا: «لم ينجحوا بعد في اعتقال فؤاد شهاب». فتوجّه شوقي خيرالله ومرافقوه الثالثة فجرًا إلى مبنى وزارة الدفاع لملاقاة رفيقه الذي كان يحاصرها. وكانت المفاجأة: الانقلاب على وشك أن يفشل. الضبّاط الكبار في مكاتبهم وفؤاد عوض يتربّص بهم خارج الوزارة. الساعات تمر عبثًا ومكلفة من دون أن يتأكد نبأ اعتقال رئيس الجمهورية. في السيارة إلى مبنى الوزارة سأل شوقي خيرالله أوغست حاماتي، أحد معاوني بشير عبيد، هل نُفّذت الخطة بكاملها بدءًا باعتقال رئيس الجمهورية والمسؤولين والضبّاط الكبار، فأجابه بالنفي.

سأل عن عبدالله سعادة، فأفاده بأنّه في المتن.

كان قد باغته خبر تنفيذ انقلاب لم تكن اللجنة العليا الحزبية - العسكرية قد قرّرت موعده وتفاصيله، مكتفية بالخطوط العريضة للخطة وهي توزيع المهمّات بين الحزب والضبّاط، وذلك في الاجتماع الأخير الذي حضره قبل توقيفه في ثكنة الفياضية بعيد عيد الاستقلال. فألقى شوقي خيرالله مسؤولية الفشل على ثلاثة، عبدالله سعادة وفؤاد عوض وبشير عبيد، كونهم قرّروا في غيابه الساعة الصفر: فجر ٣١ كانون الأول ١٩٦١[1]. مع ذلك حظي قرار عبدالله سعادة بالشرعية

١. يروي شوقي خيرالله أنّه أبلغ إلى قيادة الحزب، من مكان توقيفه، أنّ عقوبته ستقتصر بناء على طلب من رئيس الأركان على شهرين من غير إحالته على المجلس التأديبي، في إشارة ضمنية إلى أنّه عائد إلى الخدمة، وتاليًا عدم استعجال قرار تنفيذ الانقلاب إلى ما بعد انتهاء هذه العقوبة تعزيزًا لوجهة نظر سابقة كان أدلى بها في الاجتماع الأخير للجنة العليا الحزبية - العسكرية غداة ذكرى الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦١. يومذاك طلب تأجيل التنفيذ ستة أشهر استكمالاً للاستعدادات و«لمراقبة مدى تصاعد السخط الشعبي على فؤاد شهاب والشعبة الثانية من أجل كسب تأييد المعارضة والرأي العام. ولكنّ الفخ الذي نصبه عبدالله سعادة وفؤاد عوض للانقلاب كان قرارهما المتهوّر تنفيذه بسرّية واحدة من الجيش». ومذ أوقف حتى ليلة إطلاقه لم يجرِ اتصال بين شوقي خيرالله وقيادة الحزب، ولا بينه وبين فؤاد عوض بسبب القيود المتشدّدة للتوقيف سوى أنّ زوجته وفؤاد عوض حضرا إليه نهار التنفيذ، بعد ظهر السبت ٣٠ كانون الأول، وألقى إليه رفيقه بمذياع صغير من دون أن ينتبه الجندي الخفير أو يفقه الضابط الموقوف أنّ ثمّة ما ينبغي انتظار سماعه بعد ساعات (مقابلة خاصة).

الحزبية. نفّذ قرارًا سابقًا للمجلس الأعلى كان في صلب التفويض إليه صلاحيات إستثنائية لوضع خطة الانقلاب. وتسليمًا بهذا الواقع قال محمد بعلبكي في السجن عندما سأله رفاقه عن سبب موافقته على الانقلاب: «تسلّم عبدالله سعادة الأمر، وكنا نثق به. مشى، فمشينا وراءه»[1].

بدءًا من الرابعة فجرًا وصلت إلى شارع فؤاد الأول طلائع قوّات الجيش الآتية لقمع محاولة الانقلاب بعد جولة ثالثة من إطلاق النار داخل مبنى وزارة الدفاع، كان فيها الضبّاط أسرى الردهة الداخلية للطبقة العليا. في السادسة والدقيقة العاشرة صباح ٣١ كانون الأول ١٩٦١، وصلت قوّات الجيش المؤازرة وطوّقت مصفحات فؤاد عوض من الشوارع الستة المحيطة بوزارة الدفاع. من الناحية الغربية دبابات «أم ٤٨» خرجت من ثكنة الأمير فخر الدين بقيادة النقيب أنطوان بركات والملازم أول جوزف روكز اللذين راحا يهتفان: «يعيش فؤاد شهاب... تعيش الشرعية»، وبلغا إلى المدخل الرئيسي للوزارة. ومن الناحية الشرقية طوّقت مصفحات شرطة بيروت وقوى الأمن الداخلي بقيادة معاون قائد الدرك المقدّم سعيد الحسن مبنى الوزارة من طريق الشام لتلاقي في الوقت نفسه الفوج الرابع للمشاة من ثكنة الفياضية بقيادة معاون قائد المنطقة العسكرية لجبل لبنان العقيد نقولا سماحة والذي سلك طريق الضاحية الشرقية. وقد استغرق حشد هذه القوّات من الثالثة فجرًا أكثر من ساعتين قبل أن تشقّ طريقها إلى مبنى الوزارة، بسبب العطلة وكون الضبّاط والجنود في إجازة. ناهيك بما يتطلبه استنفار الجيش وتحريك آلياته من وقت.

عندما وصلت أرتال الدبابات تقدّم كامل رستم من الملازم أول جوزف روكز والمعاون فريد بعيني وأعلمهما بأنّ لا مقاومة ولا إطلاق نار بعدما عطّل فاعلية المصفحات بسحب إبر مدافعها وجرارات رشاشاتها. كان سبق ذلك أن عاد فؤاد عوض إلى جوار المحكمة العسكرية وأمر المعاون كامل رستم، عندما أصبحت دبابات ثكنة الأمير فخر الدين على أمتار من مصفحاته، بإطلاق قذيفة واحدة عليها ظنًّا منه أنّها ستكون كافية لاستسلامها وانهيار الجيش إيذانًا بنجاح الانقلاب.

قال له فؤاد عوض أيضًا إنّ الدبابات جاءت بلا ذخائر، وهذا ما تأكد في ما بعد.

لم يستجب المعاون، فغضب فؤاد عوض وصعد إلى إحدى المصفحات لتولي ذلك. فأخفق بعدما تعذّر عليه إطلاق قذيفة المدفع نتيجة نزع إبرته. عندئذ ترك المكان في اتجاه مستشفى الأطفال قبالة مبنى وزارة الدفاع، وفرّ مع شوقي خيرالله عبر الأحياء الداخلية للأشرفية إلى المتن للانضمام إلى رفاقه المعتصمين في ديك المحدي، تمهيدًا لاعتماد خطة بديلة بإعلان ثورة مسلحة من البلدة المتنية. فيما أخذت وحدات من الجيش تفك حصار القوميين المسلحين عن وزارة البرق والبريد والهاتف والإذاعة اللبنانية وسرايا الجديدة. وتبلّغت قيادات المناطق العسكرية من نائب رئيس الأركان العقيد اسكندر غانم إغلاق الحدود اللبنانية - السورية[2].

في غضون ذلك منيت محاولة الانقلاب بنكسة أخرى كانت الأسوأ: تعثر اعتقال رئيس الجمهورية.

١. مقابلة خاصة مع النقيب شوقي خيرالله.
٢. مقابلة خاصة مع العماد اسكندر غانم الذي يقول إنّ الزعيم غطاس لبكي والزعيم أنور كرم حضرا إلى وزارة الدفاع السادسة والنصف فجر ٣١ كانون الأول ١٩٦١ بعد فشل محاولة الانقلاب، وقد بدوا متعبين ومرهقين، وإنّه علم لاحقًا أنّ القوميين كانوا يرشّحون الضابطين الكبيرين في حال نجاح الخطة لدورين مهمّين: تعيين الأول قائدًا للجيش والثاني رئيسًا للأركان.

فوفق الخطة المرسومة التي بدا للقيادة الحزبية أنّها أُعِدّت بعناية وكلّفت ٣٥ قوميًا تنفيذها بإشراف صبحي أبو عبيد، كان يقتضي انطلاق الملازم علي الحاج حسن، وهو ضابط قومي، من إنطلياس حيث مركز تجمّع للقوميين ومعه سيارتا جيب مع سائقيهما من العسكريين، في كلّ منهما أربعة مسلحين قوميين آخرين وأربعة رشاشات تسلمها بعيد الأولى فجرًا من فؤاد عوض في أبو الأسود بين صيدا وصور. ومن إنطلياس يتوجه وفرقته بمعاونة محمود نعمة مسؤولاً أول وعبدالله الجبيلي مسؤولاً ثانيًا عبر الطريق الساحلية إلى بيت فؤاد شهاب في جونيه لاعتقاله، بعد أن يكون صبحي أبو عبيد مهد له بمراقبة الطريق الساحلية بين إنطلياس ومنزل الرئيس.

تضمّنت خطة اعتقال فؤاد شهاب حيلة هي تقدّم الضابط من حرس بيت الرئيس وطلبه مقابلته لتسليمه رسالة مهمّة، وعندما يصبح أمامه وجهًا لوجه يعتقله. على أنّ الخطة انهارت تمامًا عندما نشر الجيش حواجزه. كمنت الثغرة في كلمة السرّ العسكرية. لم يكن علي الحاج حسن في عداد منفذي خطة الانقلاب، إذ جاء به إميل رعد في الساعات الأخيرة بديلاً من ضابط قومي آخر كان مكلّفًا هذه المهمّة، ولكنّه لم يأتِ.

درجت قيادة الجيش، أسبوعيًا، على إرسال مظاريف مختومة إلى الثكن والقطع والمواقع العسكرية تتضمن كلمة السرّ اليومية التي يتداولها العسكريون في الحراسة والانتقال بين المراكز التي يتولون حمايتها. بدورها سرية الحرس الجمهوري كانت تتلقى مظروفها من الشعبة الثانية وفيها كلمة السرّ نفسها التي تذهب إلى الثكن والقطع والمواقع.

وبمعرفة من أنطون سعادة وموافقته، درج قائد سرية الحرس الجمهوري الملازم أول صادق رعد على عدم التزام كلمة السرّ العسكرية، واختياره لمراكز السرية في محيط قصر صربا ومنزل الرئيس كلمة سرّ مغايرة تعتمد الكلمة مع إشارة باليد أو القدم. عندما بلغ علي الحاج حسن في سيارة جيب يرافقه سائق عسكري حاجز الجيش قرب ثكنة صربا أعطى كلمة السرّ الموزعة، فعبر في طريقه إلى منزل رئيس الجمهورية. عند مدخل جونيه أوقفه حاجز لسرية الحرس الجمهوري، فأعطى كلمة السرّ نفسها. ارتبك الجندي عند الحاجز كون الكلمة التي يأذن بها بالعبور مختلفة. وتفاديًا لتعرّضه للضابط أو إطلاقه النار عليه بلا إنذار بناء على تعليمات صادق رعد لدى الاشتباه بأحد، أنبأ الجندي موقعًا عسكريًا قريبًا للحصول على أمر بالتصرّف بإزاء كلمة سرّ مغلوطة للملازم علي الحاج حسن الذي انتبه إلى الخطأ، ففرّ في السيارة سالكًا طريق زوق مكايل – عينطورة – جعيتا – عجلتون. وسرعان ما تعقّبه الجيش وأوقفه في ريفون ومعه عدد من القوميين المسلحين تجمّعوا هناك. تزامن ذلك مع توقيف الجيش سيارة جيب عند حاجز قريب من ثكنة صربا تنقل قوميين مسلحين واقتادوهم إليها. ومع إجراءات اتخذها قائد الحرس الجمهوري صادق رعد وقائد ثكنة صربا جورج المعلوف بإعلان استنفار عام من نفق نهر الكلب حتى كازينو لبنان، وعلى التلال المطلة على الطريق الساحلية لمراقبتها بعناية، فأغلقت الطرق بحواجز دققت في هويات العابرين. ومثلت ثكنة صربا بفوجي المشاة والمدفعية وكتيبة المصفحات فيها قوّة مؤازرة عسكرية كبيرة لسرية الحرس الجمهوري وللمحافظة على الأمن في قضاء كسروان حيث قصر الرئاسة ومنزل الرئيس.

كانت ثمّة ثغر عدّة في خطة اعتقال الرئيس أدّت إلى فشلها. انتظر محمود نعمة ومسلحوه أكثر من الوقت المعدّ لهم قرب ساحة إنطلياس وصول علي الحاج حسن الذي ضلّ، لنصف ساعة، طريقه إلى حيث تجمّع القوميون المسلحون بقيادة صبحي أبو عبيد في إنطلياس. وأفضى تأخر

التقاء القوّتين في خطة تعوّل أساسًا على عاملي الوقت والمفاجأة إلى تعذر بلوغ بيت الرئيس في جونيه في الوقت المناسب. وخلافًا لما كانت قرّرته قيادة الحزب، لم يصر إلى استئجار بيت قريب من منزل رئيس الجمهورية بغية مراقبته وتسهيلاً لانتقال المفرزة المكلّفة اعتقاله إليه بلا عقبات، بحيث يركن فيها القوميون المسلحون قبل ساعات من التنفيذ.

كانت الخطة قضت بأن يتولى ضابط في الجيش اللبناني وليس الضابطان السوريان المسرّحان محمود نعمة وعبدالله الجبيلي، وهما القائدان الفعليان لخطة الاعتقال، تسليم رئيس الجمهورية الرسالة وتوقيفه دونما إهدار دماء وإضفاء طابع الانقلاب الأبيض على النظام والسلطة. ولكنّ خروج مصفحات الجيش من ثكنة صربا ووضع حواجز تفتيش قطع الطريق على القوميين المسلحين، فحيل دون وصولهم إلى جونيه بعدما كانوا قد اقتربوا من نفق نهر الكلب. ففرّوا إلى منزل أسد الأشقر في ديك المحدي، مع أنّ عددًا من المسلحين ارتدى ثيابًا مدنية وآخرين لبسوا بزات الجيش اللبناني ومنهم الملازم علي الحاج حسن الذي استطاع عبور حواجز المصفحات بسبب عدم معرفة الجيش بضلوعه في محاولة الانقلاب. كانت ثمّة تجمّعات قومية مسلحة مستنفرة في ريفون والأحراج المحيطة بالصرح البطريركي في بكركي. وفي منزل فؤاد الشمالي الذي كان يقود قوّة من ٦٠ قوميًا في مكان قريب من منزل رئيس الجمهورية، ينتظرون إشعارًا بالتوجه إليه لمؤازرة علي الحاج حسن فور اعتقاله فؤاد شهاب. لكنّ إخفاق الضابط القومي شلّ تحرّك هؤلاء جميعًا.

السادسة والربع صباحًا انتهت محاولة الانقلاب بالفشل. استسلمت مصفحات فؤاد عوض وجُمِعَت في محاذاة حائط ميدان سباق الخيل قبالة المحكمة العسكرية ونُزِعت منها صناديق الذخائر، فيما اقتيد الجنود الـ١٤٠ المشاركون في محاولة الانقلاب إلى التحقيق في ثكنة هنري شهاب شهرين قبل إطلاق معظمهم، بعدما ثبت عدم مسؤوليتهم عمّا حدث، وأنّهم اقتيدوا إلى محاولة الانقلاب من دون معرفتهم المسبقة.

في ذلك الوقت ذهب النقيب أحمد الحاج إلى منزل رئيس الجمهورية لإعلامه بإحباط محاولة الانقلاب. كان الرئيس بادي الهدوء من غير أن تكتم ملامحه استياءً بالغًا. أخفق الانقلاب في أكثر من مكان. فلا رجاله نجحوا في احتلال وزارة الدفاع، ولا في اعتقال رئيس الجمهورية الخطوة الضرورية لإسقاط النظام والاستيلاء على السلطة. وما لم يحصل ذلك فإنّ الانقلاب يغدو غير شرعي. في ساعات النهار بدأ الجيش البحث عن الضبّاط المخطوفين، فسيّر الزعيم خطار حيدر حملتين لتطويق بلدة ديك المحدي، مسقط أسد الأشقر، حيث تجمّع القوميون المسلحون: الأولى سلكت طريق بيت مري – بكفيا، والأخرى بإمرة العقيد جورج معلوف طريق إنطلياس – ديك المحدي. وبلغتا المنطقة عندما تلقى اسكندر غانم في مكتبه في الوزارة مكالمة هاتفية من رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي عبدالله سعادة يسأله عن سبب حشد العدد الكبير من الدبابات والمصفحات والآليات في المتن، فأجابه: «ولماذا سؤالك هذا؟».

قال عبدالله سعادة: «يا عقيد جماعتنا أعزاء على قلوبنا وكذلك جماعتكم. ينبغي عدم إهراق دماء».

ردّ نائب رئيس الأركان: «نحن كجيش نقوم بواجبنا».

قال: «هكذا إذًا».

أجابه اسكندر غانم: «نعم، هكذا».

فأقفل عبدالله سعادة الخط.

بعد دقائق تلقى اسكندر غانم مكالمة أخرى من الزعيم يوسف شميّط الذي طلب تجميد قوّات الجيش حيث هي، فامتثل نائب رئيس الأركان، ثمّ توجه إلى القصر الجمهوري في صربا مع العقيد أنطون سعد والعقيد شوقي غلمية، قرابة الأولى والنصف بعد الظهر، وقابلوا الرئيس وأطلعوه على مسار مطاردة القوميين المسلحين والضبّاط المحتجزين في دير مار سمعان في جرود المتن الشمالي. في هذه الأثناء تلقى فؤاد شهاب مخابرة من عبدالله سعادة يطلب إليه إرسال شخصية تفاوضه مع معاونيه لإطلاق الضبّاط الكبار. فكّر الرئيس بادئ الأمر في إرسال الياس سركيس، ثمّ اختار العقيد شوقي غلمية لمهمّة لم تنفّذ.

الفرار

فشلت خطة الانقلاب، وتعذّر تنفيذ الخطة البديلة وهي إعلان عصيان مسلح ضدّ السلطة من ديك المحدي والمساومة على مصير الضبّاط الكبار المعتقلين لدى الحزب ثمنًا لعدم ملاحقة قادته الضالعين في محاولة الانقلاب[1].

أمّا النقيبان شوقي خيرالله وفؤاد عوض، فقد فرّا تباعًا قرابة السادسة والنصف صباحًا من دون تنسيق بينهما. هرب أولاً فؤاد عوض بعدما أمر جنوده بالاستسلام، متسلّلاً عبر البيوت إلى الأشرفية، وأقام عند أصدقاء له قبل أن يتنقّل بين بيروت والمتن والشوف والبقاع والجنوب متفاديًا حواجز الجيش. أمّا شوقي خيرالله ففرّ بعدما تقدّم منه معاون من كتيبة المصفحات من آل شمعون يسأله أوامر جديدة. سأله عن رئيسه فؤاد عوض، فأجابه بأنّه فرّ بعدما ترك في عهدته المصفحات. وكان قد التقى قبل دقائق أمام مبنى الوزارة إميل رعد الذي نصحه بالفرار معه في سيارته بعدما أنبأه بأنّ محاولة الانقلاب انهارت كليًا. فلم يستجب وانتظر تنظيم فراره مع فؤاد عوض. على أنّ مجازفة إميل رعد كانت أفضل حظًا. لجأ إلى أحد البيوت لشهرين ثمّ فرّ إلى سوريا فالأردن فإلى أفريقيا، وتوفي هناك بعد ٢٥ عامًا دونما أن يلتقي أيًّا من رفاقه في الحزب.

انتقل شوقي خيرالله إلى داخل أحياء الأشرفية، من بيت إلى آخر عند أقرباء وأصدقاء، متجنبًا حواجز نشرها الجيش بكثرة بحثًا عنه وعن رفيقه الضابط الفار، وهما لزما لأيام بيوتًا كانا يضطران إلى مغادرتها كلّما شعرا بتذمّر أصحابها وخشيتهم من افتضاح إيوائهم إياهما. ولم يلتق الضابطان الفاران إلاّ مرة واحدة في أحد البيوت لثلاثة أيام عندما عوّلا على مساعدة أحد الأشخاص وعدهما بتأمين هربهما إلى سوريا ومنها إلى الأردن، ونال مالاً، ثمّ أخلّ. وسرعان ما اعتقل شوقي خيرالله، بعد عشرة أيام على فراره بينما كان يتمشى في أحد شوارع رأس بيروت عندما تعرّف إليه أشخاص وشوا به إلى رجال الدرك، فأوقفوه. أمّا فؤاد عوض فاعتقل في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٢ عند حاجز للجيش قرب جسر الزهراني وكان في طريقه للجوء إلى دار المطرانية المارونية في صور في خاتمة أيام طويلة من الهرب المضني أملاً في أن يتمكّن من عبور الحدود اللبنانية – السورية. اقتيد أولاً إلى ثكنة محمد زغيب في صيدا ثمّ إلى ثكنة الأمير بشير في بيروت.

١. يقول النقيب شوقي خيرالله إنّ مراحل مناقشة الانقلاب لم تلحظ في أيٍّ من اجتماعات اللجنة العليا الحزبية – العسكرية خطة بديلة، إلاّ أنّه سمع في السجن من بشير عبيد أنّ القيادة قرّرتها في الساعات الأخيرة في أثناء توقيفه في ثكنة الفياضية. وهي قضت، فور التأكد من فشل الانقلاب، بتنظيم مقاومة مسلحة وزمر اغتيالات إنطلاقًا من ديك المحدي. ويضيف أنّه سأل عبدالله سعادة وفؤاد عوض في الزنزانة التي جمعتهم في ثكنة الأمير بشير: «لماذا الخطة البديلة، هل كنتم تقومون بانقلاب فاشل؟». سألهما أيضًا: «هل يمكن أحدًا القيام بانقلاب بكتيبة واحدة؟». ولكنّهما لم يجيباه (مقابلة خاصة).

اليوم التالي لمحاولة الانقلاب، الأحد ٣١ كانون الأول، تمكّن الجيش من إطلاق الضبّاط الكبار الذين احتُجِزوا في دير مار سمعان، وكانوا في قبضة موكب مسلح للقوميين على طريق غزير – المعاملتين. كمنت له فرقة من الجيش بقيادة الملازم أول ميشال ناصيف وقائد الحرس الجمهوري الملازم أول صادق رعد ومعاونه الملازم أول أديب سعد، بناء على معلومات أطلع مدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط رئيس الجمهورية عليها مفادها أنّ الضبّاط المخطوفين في طريقهم إلى الكورة عبر مرتفعات كسروان نزولاً إلى الطريق الساحلية. وكان رئيس الحزب عبدالله سعادة يسعى إلى الذهاب إلى بكركي طلبًا لوساطة بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي تضمن إطلاقهم في مقابل ضمان فراره.

الثامنة مساء ٣١ كانون الأول ١٩٦١، اعتقل مكمن الجيش عند مفترق غزير عبدالله سعادة بعدما أطبق حاجزان على سيارته. كان في المقعد الخلفي الزعيمان عبدالقادر شهاب في ثياب النوم وميشال نوفل، وإلى جانبه سائق قومي. فور توقيف السيارة صرخ عبدالقادر شهاب لصادق رعد: «لا تطلقوا النار. نحن ضبّاط». وأضاف عندما اقترب صادق رعد من السيارة: «لا تؤذه، عاملونا معاملة حسنة».

أُنزِلَ الضابطان الكبيران من السيارة ونقلتهما قوّة من الجيش إلى منزليهما قبل أن تعود بهما إلى بيت رئيس الجمهورية، فيما نقل صادق رعد عبدالله سعادة إلى ثكنة صربا في سيارة بمواكبة عسكرية بعدما انتزع منه مسدسه ومبلغ ٩٥٠٠ ليرة لبنانية كانت في جيبه، وحقيبة لم يفتحها إلاّ في الثكنة فوجد فيها رزمًا من عملات لبنانية وأردنية وبريطانية سلمها لاحقًا إلى رئيس الجمهورية في جونيه. وسلّم عبدالله سعادة إلى رجال الشرطة العسكرية الذين أودعوه السجن ومنعوا عنه المقابلات.

في الطريق إلى ثكنة صربا سأله صادق رعد عن دوافع الانقلاب، فأجابه: «هل تعرف أنّ الحقّ كان على الضبّاط لأنّهم هم الذين أخفقوا وليس نحن؟».

ثمّ شرح له مبرّرات الانقلاب وأخطاء حكم فؤاد شهاب وتسلّطه، وسعي الحزب السوري القومي الإجتماعي إلى تحسين أحوال البلد، قبل أن يلزم صمتًا طويلاً. من صربا اقتادت قوّة من الجيش عبدالله سعادة إلى المحكمة العسكرية ومنها إلى وزارة الدفاع، حيث كان أنطون سعد في انتظاره. عند الدرج الداخلي، وهو يهمّ بصعوده، هجم عليه عسكري وضربه بعنف بسبب إهانته ضبّاطًا كبارًا بإخراجهم من بيوتهم في ثياب النوم وخطفهم. وما لبث أن نقل إلى ثكنة الأمير بشير ووُضِع في زنزانة منفردة.

بذلك طوي الفصل الأخير من محاولة الانقلاب.

على أنّ الجيش ما لبث أن جرّد حملة واسعة من الاعتقالات والمطاردة لقيادات الحزب وأعضائه، بدأت في الساعات الأولى للصباح واستمرّت يومين، من بيروت إلى مرتفعات المتن وكسروان وجرودهما حيث لجأ القوميون، وانتهت بتوقيف آلاف الأشخاص وزجهم في السجون ومعتقلات الثكن العسكرية، فيما استطاع قياديون آخرون مغادرة البلاد، بينهم مَن توجه إلى سوريا ومنها إلى الأردن. وسرعان ما طالبت الحكومة السورية في ٤ كانون الثاني ١٩٦٢ الحكومة اللبنانية بلائحة بالمعتقلين السوريين المتهمين بالتورط في محاولة الانقلاب. بعدما كشفت التحقيقات العسكرية اللبنانية أنّ أعدادًا كبيرة من الرعايا السوريين منضوية في الحزب، وكانت ضالعة في

محاولة الانقلاب. في ٩ كانون الثاني ١٩٦٢ سلّمت سوريا الحكومة اللبنانية عددًا من القوميين المطلوبين من الذين عبروا الحدود إلى أراضيها، بينهم خليل دياب الذي فرّ مع عبدالله الجبيلي إلى طرابلس ومنها تسلّلا إلى سوريا. على أنّ دمشق رفضت تسليم عبدالله الجبيلي كونه سوريًا.

كانت حصيلة الساعات الطويلة لمحاولة الانقلاب ستة قتلى عسكريين هم: خفيران كانا يحرسان بيوت الضبّاط في شارع محمد الحوت، وثلاثة جنود آخرين، وشرطي من «الفرقة ١٦».

المحاكمة

بعد فشل محاولة الانقلاب أُوقِف أكثر من عشرة آلاف من أعضاء الحزب وأنصاره ومؤيديه في أماكن عدّة، منها ملعب كرة المضرب في ثكنة الفياضية والمدينة الرياضية وثكنتا الأمير بشير والأمير فخر الدين. فُتِشت بيوتهم ومكاتبهم ومقار أعمالهم وأُخضِعت عائلاتهم للاستجواب وحُلّ الحزب. وبعد سنتين من التحقيقات والمحاكمات العسكرية الطويلة والمضنية نُقلوا مساء ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ إلى سجون أخرى كحبس الرمل في بيروت، وإلى سجن أُعِدّ خصيصًا لاستقبالهم قرب ثكنة القبة في طرابلس. وكلّف أنطون سعد رئيس فرع الأمن الداخلي الملازم أول سامي الخطيب التحقيق الأولي قبل إحالة الملف على قاضي التحقيق العسكري نجيب الكفوري ثمّ على النيابة العامة العسكرية. وعاونه ضابط من الشرطة العسكرية هو الياس شمعون وضابط تحقيق أخر هو جوزف نصر. اللذان رفعا نتائج ساعات طويلة ومنهكة من التحقيقات ومحاضر الاستجوابات بعد توقيعها من المستجوَبين إلى سامي الخطيب الذي حقّق فيها مع قيادة الحزب. كان المعتقلون في صفوف القيادة كثرًا: عبدالله سعادة ومحمد بعلبكي وأسد الأشقر وبشير عبيد وإنعام رعد وشوقي خيرالله وفؤاد عوض وعلي الحاج حسن وديب كردية وصبحي أبو عبيد ومنير خوري ومحسن نزهة وخليل دياب وادمون كنعان وجبران الأطرش ومصطفى عز الدين وسواهم. فعمد إلى تدوين اعترافاتهم على خمسة شرائط تسجيل نقل مضمونها إلى المحقّقين العسكريين، إلاّ أنّه أبقى الشرائط في حوزته.

في ضوء التحقيقات العسكرية صدرت قرارات ظنية بإحالتهم على المحكمة العسكرية. يومذاك باتت علاقة سامي الخطيب بالتحقيقات تمرّ مباشرة بالمدعي العام التمييزي نبيه البستاني ومفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية جورج ملاّط تفاديًا لأيّ مشكلة تنشأ مع المحقّقين[1]. كان قد اشترك في محاولة الانقلاب ١٧٩ شخصًا بينهم ١١ عسكريًا إلى الضبّاط الثلاثة: النقيبان شوقي خيرالله وفؤاد عوض والملازم علي الحاج حسن. وكان في عدادها أيضًا ٢١ سوريًا و١٥ فلسطينيًا وأرمنيان.

على امتداد السنين العشر من عمر محاولة الانقلاب حتى خروج شوقي خيرالله وفؤاد عوض من السجن، كانت الكلمة الوحيدة في الملف الشائك هذا للشعبة الثانية. منذ مرحلة قضاة التحقيق العسكريين، مرورًا بالمحاكمتين، ثمّ صدور الأحكام القضائية، وانتهاء بسنوات السجن، ظلّ

١. يروي سامي الخطيب أنّه تدخّل لدى نبيه البستاني لمنع تنفيذ مذكرة تخلية لمحمد بعلبكي كان أصدرها قاضي التحقيق المنتدب من المحكمة العسكرية عبد الباسط غندور بعدما نفى المسؤول القومي الاتهامات الموجّهة إليه. علم بها من حراس ثكنة الأمير بشير الذين كانوا يطلعونه بانتظام على اللوائح المتضمّنة إطلاق الموقوفين القوميين وأنصارهم. يومداك أفادوه، من باب الثكنة، أنّ محمد بعلبكي كان من بين عدد من الموقوفين الذين صدرت مذكرات بإطلاقهم. لتوّه أصدر أمرًا بمنعهم تنفيذ المذكرة، ثمّ اتصل بالمدعي العام التمييزي وأبلغ إليه رفضه تخلية محمد بعلبكي نظرًا إلى مسؤوليته المباشرة كرئيس للمجلس الأعلى وكونه شارك في الاجتماع الذي قرّر الانقلاب في ١٥ تشرين الأول ١٩٦١، وأعاده إلى زنزانته (مقابلة خاصة).

القرار لها وحدها. لا يُتخذ إجراء دون العودة إلى أنطون سعد أولاً ومن بعده غابي لحود، حتى عندما كان الأمر يتعلق بتبديل زنزانات القوميين في السجن الواحد. يتلقى آمرو السجون التعليمات من الشعبة الثانية بالمقابلات والتسهيلات وفرض العقوبات بعدما كان قضاة التحقيق يتلقون بدورهم تعليمات لإطلاق بعض هؤلاء أو إبقائهم قيد التوقيف.

وبسبب مسؤوليته عن التحقيق الأولي في محاولة الانقلاب ذاع إسم سامي الخطيب لاتهامه بتعذيب القوميين المعتقلين ومعاملتهم بقسوة، ولأنّه صار مقصد السياسيين وأهالي الموقوفين يطلبون إليه إطلاقهم أو يستفسرون منه عن مصيرهم. اتخذ مكتبًا له في ثكنة الأمير بشير يجري فيه التحقيقات مع قيادات الحزب من العاشرة ليلاً حتى الخامسة فجرًا.

على امتداد شهور شاع تعرّض القوميين الموقوفين للضرب والاعتداء والاضطهاد، وقضى ٣٥ منهم وسط ادعاءات متباينة. قالت الشعبة الثانية إنّ النار أُطلِقت عليهم وهم يحاولون الفرار من سجونهم أو انتزاع البنادق من حراسهم، أو في أثناء مطاردتهم كمقتل محمود نعمة في اليوم الثالث لاعتقاله. والملازم علي الحاج حسن الذي قضى من وطأة المرض نتيجة ما تعرّض له من تعذيب. إذ كان يعاني قصورًا في وظائف الكلى حتّم في وقت سابق خضوعه للعلاج في أحد المستشفيات الباريسية قبل انضمامه إلى محاولة الانقلاب. أمّا الحزب السوري القومي الإجتماعي فقال إنّ عشرات القوميين قضوا تعذيبًا في الثكن وبينهم سوريون وفلسطينيون، إلى تصفية ١٥ آخرين في الأيام الأولى التي تلت محاولة الانقلاب.

مع ذلك اعترف ضبّاط الشعبة الثانية في ما بعد باعتداءات حصلت في سياق التحقيقات لم تُعطَ أوامر بها، وإنّ رتباء كانوا مكلّفين التحقيق أو جنودًا يحرسون المعتقلين تعرّضوا لهم بالضرب وبأعمال عنف أخرى تشفيًا ردًّا على اعتقال القوميين ضبّاطًا كبارًا وإهانتهم وانتقامًا لمقتل ستة عسكريين في خيمهم كانوا يتولون حراسة بيوت الضبّاط في رأس النبع أو في مواجهة محاولة الانقلاب. أقرّ الضبّاط بتوجيههم إلى القوميين تهمًا شتى، إلاّ أنّهم تمسّكوا بحقّهم في الدفاع عن النظام والشرعية. في مرحلة التحقيقات الأولية التي أجراها ضبّاط الشعبة الثانية بقسوة وصلف - وأبطلت محكمة التمييز العسكرية لاحقًا محاضرها نتيجة انتزاع اعترافات تحت وطأة الضغط والتهديد والإكراه - تبيّن لضبّاط عُيّنوا محامين لعسكريين متهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب تمييزًا فجًّا في المعاملة بين هؤلاء. إذ شكا بعضهم من إطلاق رفاق لهم كانوا في عداد كتيبة المصفحات في صور بوساطة من الشعبة الثانية، فيما أُبقي آخرون قيد الاعتقال والتحقيق للسبب نفسه. شكوا أيضًا من سوء تصرّف محقّقين لم يتردّد عدد منهم في تهديدهم وتعريضهم للأذى. وفي الغالب عندما كان الضبّاط المحامون يسألونهم هل ضُربوا، يلتزم بعض العسكريين الموقوفين الصمت ويكتفي بالردّ: «نحن رفاق»[1].

بلغت أصداء التحقيقات العسكرية وتعرّض الموقوفين لتعذيب واعتداءات إلى وزير العدل فؤاد بطرس، كما بلغت إليه في ما بعد شكاوى قضاة مدنيين عاملين لدى القضاء العسكري من تدخّل ضبّاط الشعبة الثانية في أعمالهم ومحاولة التأثير في سير التحقيقات، مع أنّ الشعبة الثانية تجنّبت مراجعة الوزير الذي كان يحظى بثقة رئيس الجمهورية. أكثر من مرة استدعى فؤاد شهاب فؤاد بطرس وأنطون سعد وجمعهما في اجتماعات مع قضاة كبار معنيين بملف التحقيقات شهدت، كما شهد الرئيس، سجالاً ومناقشات حادة بإزاء الاعتراض الذي كان يبديه أنطون سعد

١. مقابلة خاصة مع العميد فارس جبرائيل لحود.

على ما كان يعتبره تساهلاً في إدارة التحقيقات، وخصوصًا في المرحلة التي كان تجرى مع القوميين الموقوفين في الثكن العسكرية[1].

في أثناء التحقيقات أمر سامي الخطيب بصفع رئيس الحزب عبدالله سعادة تفاديًا للجوئه هو إلى ذلك.

استدعى عبدالله سعادة إلى التحقيق في مكتبه في ثكنة الأمير بشير، بعد أسبوعين على فشل محاولة الانقلاب، وقال له: «مجرّد إقدامك على ما أقدمت عليه يعني أنّك صاحب رجولة كبيرة أحترمها، ولكنّك أخفقت. ولأنّك رجل أقدم على هذا العمل عليك تحمّل نتائجه، ورجولتك تقضي بتحمّل المسؤولية».

ردّ: «أنا أتحمّل المسؤولية كاملة».

قال له رئيس فرع الأمن الداخلي: «هذا لا يكفيني، أريد معرفة التفاصيل كلّها».

رفض إعطاءها، فقال له سامي الخطيب: «يجب أن تفعل وأنا محقّق. ولو أنتَ ربحتَ لكانت المواقع معكوسة، وكنتَ أنتَ مكاني الآن وأنا مكانك. ولكن ويا للأسف خسرت».

لزم عبدالله سعادة الصمت.

قال له سامي الخطيب بلهجة لا تخلو من تهديد: «أتمنى عليك مجدّدًا ألاّ تحملني على اللجوء إلى أساليب لا أحبها».

ردّ: «أنا مسؤول عمّا حدث، ولن أقول لك كلمة أخرى».

إذذاك أوعز سامي الخطيب إلى جندي ممرّض قربه هو أنطوان عازوري، الملقب «أبو أحمد» والمعروف بقساوته في التعامل مع المعتقلين وفي تعذيبهم، للقيام بتصرّف ما[2]. فعمد الجندي إلى صفع رئيس الحزب الذي قال لسامي الخطيب: «كفى».

قال له سامي الخطيب: «أنا آسف دكتور عبدالله. أنتَ أرغمتني على ذلك».

طلب عبدالله سعادة فنجانًا من القهوة وسجائر فأُحضِرت له. ثمّ قال لرئيس فرع الأمن الداخلي: «ليخرج هذا من هنا». خرج الجندي.

طلب أن يخرج أيضًا كاتب المحضر، فخرج.

سأل عبدالله سعادة ضابط الشعبة الثانية: «هل لديك آلة تسجيل؟».

---

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس الذي يقول أيضًا إنّه كان يحصل دائمًا على مساندة رئيس الجمهورية في تغليب وجهة نظر القضاة على وجهة نظر الضبّاط. ويضيف أنّه كان يقوم أحيانًا بجولات مباغتة ليلاً على سجون الثكن لتفقّد الموقوفين، في تصرّف كان يريده إجراء زاجرًا لمنع الضبّاط والعسكريين من التعرّض لهم وممارسة ضغوط عليهم.

٢. اغتاله انتقامًا مسلحون فلسطينيون بعد اتهامات كثيرة سيقت ضدّه في حقبة الشعبة الثانية بتعذيب الفلسطينيين الموقوفين والتسبّب بموت بعضهم، الأمر الذي حمل رفاقًا له في الشعبة الثانية كفيليب كنعان بعد انقضاء الحقبة تلك على طلب إحالتهم على التقاعد حفاظًا على حياتهم وخشية تعرّضهم لانتقام مماثل، وخصوصًا أنّ بعض رتباء الشعبة الثانية نقلوا في مطلع السبعينات إلى قطع عسكرية أخرى، بعضها كان قريبًا من المخيمات الفلسطينية، فأضحوا عَرضة للتهديد (إفادة المعاون فيليب كنعان في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية).

أجابه بالإيجاب، وأحضرها. فقال عبدالله سعادة: «ماذا تريد أن تعرف؟».

قال له: «كل شيء. كما لو أنّك تروي لحفيدك كلّ ما حصل من أوله إلى آخره».

ردّ: «لست قادرًا على الكلام الآن».

فقال سامي الخطيب: «ساعة تشاء».

ردّ عبدالله سعادة: «لا أريد العودة إلى فوق (زنزانة الإنفراد)، أريد أن أكون في المستوصف».

وافق قائلاً: «حسنًا، وعندما تريد الكلام أبلغ ذلك إلى الممرّض».

نُقل رئيس الحزب إلى مستوصف الثكنة وأُوقِف فيه مع حراسة دائمة.

مساء اليوم الثالث بلغ سامي الخطيب أنّ الرجل يريد أن يتكلم. في العاشرة ليلاً كان عبدالله سعادة في مكتب ضابط الشعبة الثانية مجدّدًا. تصافحا ثمّ تعشيا استجابة لرغبة سامي الخطيب وشربا القهوة. بعد ذلك سأله هل بات مستعدًا للكلام، فردّ عبدالله سعادة بالإيجاب.

ودارت آلة التسجيل من الحادية عشرة والنصف ليلاً حتى الخامسة فجرًا، أدلى فيها رئيس الحزب بتفاصيل محاولة الانقلاب كما قادها كاملة[1].

على أنّ ما حدث بدا لا سابق له لدى القضاء اللبناني الذي واجه للمرة الأولى محاكمة آلاف المواطنين في ظلّ سجال سياسي وقانوني معقّد يتصل بمدى مطابقة محاولة الانقلاب الجريمة السياسية. كان عليه أيضًا أن ينظر في مئات الآلاف من صفحات التحقيقات العسكرية والقضائية، وفي أن يؤمّن عشرات السجون والمعتقلات لهم.

بعد صدور القرار الاتهامي في نيسان ١٩٦٢، حوكم القوميون أمام محكمة البداية العسكرية برئاسة الزعيم جميل الحسامي في ١٥ حزيران وضمّت المقدّم أنطوان خوري والمقدّم رزق الله صفير والنقيب عبدالمجيد شهاب والقاضي المدني لطيف ديب، إلى المدعي العام التمييزي نبيه البستاني، وسط إجراءات أمنية مشدّدة نقلت قاعة المحاكمة من وزارة الدفاع إلى قصر الأونيسكو بعدما شُقّ منفذ عسكري محاط بجدار وتصوينة يصلان بوابته الخلفية بثكنة الأمير بشير المجاورة له.

كان ثمّة مسؤولان كبيران عن محاولة الانقلاب: عبدالله سعادة بصفته رئيس الحزب منفّذ المحاولة، وفؤاد عوض قائد كتيبة المصفحات التي حاصرت وزارة الدفاع.

---

١. لا يأتي عبدالله سعادة على ذكر الوقائع هذه في مذكراته، إلاّ أنّه تحدّث عن التحقيق الأول الذي أجراه معه الملازم أول سامي الخطيب «استقبلني بلياقة ممزوجة بالشماتة وقدّم إليّ فنجانًا من القهوة وسجائر وبدأ تحقيقه معي. فتحمّلت مسؤولياتي كاملة أمامه، وأعلنت أنّ المجلس الأعلى ومجلس العمد والمكتب السياسي لم يشتركوا في قرار الانقلاب. فالمجلس الأعلى منحني صلاحيات إستثنائية للدفاع عن الحزب. فاستغللتها وقمت بالانقلاب متعاونًا مع عميد الدفاع بشير عبيد والنقيب فؤاد عوض اللذين كانا بحسب علمي غير معتقلين. حاول جاهدًا أن يثبّت لي أنّ تحقيقاته مع أعضاء المجلس الأعلى ومجلس العمد والمكتب السياسي تؤكد غير ذلك. وسرد لي بعضًا من الاعترافات الرسمية لهؤلاء (...) كان الملازم أول سامي الخطيب لائقًا معي. ففي حضوره لا يساء إليّ، بل تأتي التعليمات بعد ذهابه. وكان يأسف أمامي لما كنت أتعرّض له من إهانات وتعذيب ويحسن ضيافتي والتحدث معي مستطردًا خارج حدود التحقيق» («أوراق قومية»، عبدالله سعادة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٣١ و١٣٧).

بعد ثلاث جلسات محاكمة في الأول من حزيران و١٥ و١٧ منه بُرئ معظم العسكريين المشاركين في المحاولة لثبوت عدم معرفتهم بالخطة. ولأنّهم اقتيدوا تنفيذًا لأوامر عسكرية ما خلا الذين انضمّوا إلى فؤاد عوض في ساعات محاصرة الوزارة. وظلّ قيد المحاكمة ٢٦ من العسكريين الـ١٤٠ في كتيبة المصفحات. بعد أكثر من ثلاثة أشهر، في ١٩ أيلول ١٩٦٢ دانت المحكمة العسكرية ١١ متهمًا وأصدرت في حقهم أحكامًا قضت بإعدامهم هم شوقي خيرالله وفؤاد عوض وعلي الحاج حسن وعبدالله سعادة وبشير عبيد وأسد الأشقر ومحمد بعلبكي وديب كردية وصبحي أبو عبيد ومحسن نزهة وجبران الأطرش، إلى ٢٠ عسكريًا من الضالعين. كما أصدرت أحكامًا غيابية في حق ٧٥ قوميًا راوحت بين الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن ١٥ سنة. ثمّ نظرت محكمة التمييز العسكرية في الدعوى بعد موافقتها، في ١٣ كانون الأول ١٩٦٢، على طلب المتهمين نقض أحكام محكمة البداية العسكرية. فأعادت محاكمتهم واتهمتهم بجرائم تتصل بالتآمر على الدولة وأمنها ومحاولة خطف رئيس الجمهورية والعمل على تغيير الدستور بطرق غير مشروعة بواسطة العنف، وإثارة عصيان مسلح واغتصاب سلطات مدنية وسياسية وقيادة عسكرية، ونقل سلاح غير شرعي وخطف ضبّاط واحتجاز حريتهم وقطع الاتصالات الهاتفية واللاسلكية واحتلال مبان عامة والفرار من الجيش.

ولكنّ المهمّ في الأحكام المبرمة التي أعلنت بعد سنة من المحاكمات في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ أنّ محكمة التمييز العسكرية نفت، في ضوء الوقائع والاتهامات، طابع الجريمة السياسية وأنزلت عقوبة الإعدام بثمانية متهمين هم شوقي خيرالله وفؤاد عوض وعلي الحاج حسن وعبدالله سعادة ومحمد بعلبكي وبشير عبيد ومحسن نزهة وجبران الأطرش، وخفضت العقوبة على ثلاثة هم أسد الأشقر وصبحي أبو عبيد وديب كردية، وصدرت أحكام على المتهمين الآخرين راوحت بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة لثلاث سنوات. والسجن بين ثلاث سنوات وسنة واحدة. أمّا النقيب بديع غازي فلم يصدر في حقه حكم بالإعدام، واكتفي بالحكم عليه بالسجن بتهمة كتم معلومات لمعرفته المسبقة بمحاولة الانقلاب. وعلى غرار شوقي خيرالله، لم يعرف بديع غازي بقرار الانقلاب ولا بالساعة الصفر ولا شارك فيه، مع أنّه حضر بعض اجتماعات اللجنة العليا الحزبية - العسكرية. بعد محاكمته أمام المجلس التأديبي سُرّح من الجيش.

صدرت قرارات محكمة التمييز العسكرية بالأكثرية. فأيّدها الزعيم خطار حيدر والعقيد داود حمّاد والعقيد رعد الهاشم والمقدّم جوزف زخور إلى المدعي العام جورج ملاّط. وحده رئيس المحكمة إميل أبو خير اعترض على الأحكام، مصرًّا على أنّ محاولة الانقلاب تتصف بطابع الجريمة السياسية التي تمنع إعدام قادة الحزب السوري القومي. فكان أن عطّل تنفيذ أحكام الإعدام. لم يجمعه بالضبّاط أعضاء المحكمة أيّ ودّ. وباعدت بينه وبينهم وجهة نظر مختلفة في مقاربة محاكمة القوميين. وغالبًا ما نقل الضبّاط تذمّرهم منه إلى أنطون سعد الذي نقل ذلك بدوره إلى رئيس الجمهورية. يوم لفظ الأحكام أدلى إميل أبو خير بمطالعة أمام هيئة المحكمة علّل فيها دوافع معارضته بعدما كان رفض اقتراح الضبّاط القضاة الاكتفاء بتدوين اعتراضه في محضر جلسة المذاكرة.

أثارت معارضته استياء الشعبة الثانية ورئيسها أنطون سعد الذي دعم أحكام الإعدام كون محاولة الانقلاب استهدفت رئيس الجمهورية والجيش على السواء، ومارس ضغوطًا على الضبّاط أعضاء محكمة التمييز العسكرية للمضي في العقوبة، فيما لقي إميل أبو خير دعمًا مباشرًا من وزير العدل فؤاد بطرس الذي كان قد زكاه لرئاسة محكمة التمييز العسكرية. في الحصيلة اختار رئيس الجمهورية ألاّ يوقّع أحكام الإعدام. وخلافًا لما جرى في محكمة البداية التي سُجلت وقائعها على شرائط تسجيل كانت تُنقل إلى الشعبة الثانية، طلب إميل أبو خير إخراج آلات التسجيل من قاعة المحكمة.

لم يكن إميل أبو خير، النحيل والضعيف البنية وذو الصوت المبحوح، قريبًا من الشهابيين ولا مولعًا بجمال عبدالناصر والناصرية. إلاّ أنّ فؤاد بطرس اختاره لنزاهته واستقامته وثقافته القانونية وحسّه الإنساني ومقاومته تدخّل السياسيين في القضاء. وبسبب حاجته إلى إبدال رئيس محكمة التمييز نظرًا إلى قرابة كانت تجمعه بأحد المدعى عليهم، اقترح وزير العدل إسم إميل أبو خير على رئيس الجمهورية الذي لم يكن يعرفه.

سأله الرئيس بعدما علم بأنّ لا علاقة تربط إميل أبو خير بالشعبة الثانية أو أحد ضبّاطها: «ألا يؤدّي ذلك إلى مشكلات معهم؟».

فأجابه الوزير: «في سبيل مصلحة لبنان واسمك وللتاريخ، ينبغي أن يُعيَّن إميل أبو خير». فقبل.

بعد ستة أشهر على إحالة الدعوى على محكمة التمييز العسكرية، استدعى رئيس الجمهورية وزير العدل فؤاد بطرس وقائد الجيش عادل شهاب ورئيس الأركان يوسف شميّط ورئيس الشعبة الثانية أنطون سعد الذي أبدى مجدّدًا تذمّره من إميل أبو خير، ناقلاً شكوى الضبّاط القضاة في محكمة التمييز العسكرية من عدم تعاونه. إلاّ أنّ فؤاد شهاب لم يجارِ رئيس الاستخبارات العسكرية في رأيه.

بعد صدور الأحكام النهائية أُبقِي القوميون المعتقلون في ثكنة الأمير بشير ثلاثة أشهر ونصف شهر، ثمّ نُقِلوا في ٢٩ شباط ١٩٦٤ إلى سجن مستحدث في القبّة في طرابلس. أمّا المسؤولون في الحزب بمَن فيهم المحكوم عليهم بالاعدام فنُقِلوا بعد أيام إلى حبس الرمل.

قبل انتهاء ولايته، في ٢٠ أيلول ١٩٦٤، وقّع فؤاد شهاب مرسومًا أبدل عقوبة الاعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة، فنُقِلوا إذذاك، في ١٥ تشرين الأول، إلى سجن القلعة. ومنذ ذلك التاريخ باشروا، من خلف قضبان السجن مساعي للحصول على عفو عام عنهم. فأجروا اتصالات بسياسيين راجعوا الرئيس الجديد للجمهورية شارل حلو، فأبدى تفهمًا ولكنّه لم يقطع لهم وعدًا. ثمّ تحرّك مسعى العفو العام في آب ١٩٦٧ باقتراح قانون بذلك في مجلس النوّاب استمرّ أشهرًا طويلة في لجنة الإدارة والعدل يصطدم بعقبات. في ١٧ شباط ١٩٦٩ أقرّ مجلس النوّاب قانون عفو عام عن السجناء السياسيين وعن الجرائم الواقعة على أمن الدولة شمل القوميين المدنيين واستثنى العسكريين الثلاثة، شوقي خيرالله وفؤاد عوض وعلي الحاج حسن.

في بداية عهده أصدر رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه مرسوم عفو خاص عن شوقي خيرالله وفؤاد عوض اللذين خرجا من زنزانة سجن القلعة بعد تسع سنين إلاّ عشرة أيام على اعتقالهما، العاشرة ليل ٢١ كانون الأول ١٩٧٠، بأمر من المدعي العام التمييزي ميشال طعمة خلافًا لأنظمة السجون التي تمنع فتح أبوابها بعد الخامسة مساء. أمّا رفيقهما علي الحاج حسن فكان قد توفي في نيسان ١٩٧٠ في أحد مستشفيات لندن بعد تسعة أشهر من معاناته قصورًا حادًا في وظائف الكلى.

إنقلاب مضاد

أذن فشل محاولة الانقلاب بتعزيز الشعبة الثانية سلطتها فتحوّلت نمرًا شرسًا، وإن ظلّ يأتمر بأوامر رئيس الجمهورية راح في بعض الأحيان يبادر من تلقائه. فاتخذت إجراءات متجاوزة بها تحفظات محتملة لفؤاد شهاب بإحاطته علمًا بها لاحقًا بغية الحصول على موافقة ودعم متأخرين. شجع الشعبة الثانية على المضي في ذلك رفض السياسيين محاولة الانقلاب التي لم تترك آثارها أيّ خيار للرئيس بديلاً من التعويل عليها. وهو ما صارح به بعض الشهابيين، في مرحلة لاحقة، في تلميح بدا تبريرًا لتفهّمه إطلاق يدها في ضبط الأمن ومراقبة التجسّس: «لبعض الناس مصلحة في تخريب البلد وإلقاء قنابل وتنفيذ مؤامرات، ولا يمكن مقاومتهم إلاّ بجهاز أمني قوي هو الشعبة الثانية. في البلد جواسيس وزعران»[1].

ولكنّ رجال الاستخبارات اجتهدوا في ترجمة صلاحياتهم.

لم يوافق فؤاد شهاب على كلّ ما فعله ضبّاط الشعبة الثانية في ما بعد. ولكنّه، مسكونًا بشعور من الأسى والغضب إثر محاولة انقلاب كادت أن تودي به[2]، ساهم بتجاهله تارة وتغاضيه طورًا في اتساع دائرة تجاوزاتهم التي لم يكن على علم بها كلّها، أو كانوا يخططون لبعضها في خليتهم الضيقة. ولم يكن يتردّد في حمايتهم من الانتقادات الحادة، مدفوعًا بثقة كان يوليهم إياها بتبرير ممارساتهم على أنّها من أجل خدمة الدولة وضمان الاستقرار وحماية الشرعية والدفاع عنها، والحؤول دون تكرار أيّ خطة عسكرية لتقويض الدولة والجيش.

على رغم ذلك كلّه كان الرئيس في نظر رجاله أكثر العسكريين الذي يصلح لأن يكون ديموقراطيًا، والحريص على ألاّ يصبح لبنان ما أضحت عليه الدول المجاورة التي كانت تديرها أنظمة عسكرية وصلت إلى السلطة بانقلابات[3]. لم يكن في وسعه التخلّي عن ضبّاطه، ولا عن الجيش لثقته بهم. وفي الغالب آثر أن يؤنبهم على عزلهم أو طردهم من مناصبهم أو معاقبتهم لئلا يعرّض سمعة الجيش للإساءة والتشهير.

كانت ذريعة الشعبة الثانية أنّ الحزب السوري القومي الإجتماعي استهدف النظام، وأنّه ينبغي للجيش تاليًا أن يحكم قبضته على الوضع الداخلي منعًا لمسعى مماثل. على أنّ الجيش لم يتسلم زمام السيطرة على الأرض، بل كانت الشعبة الثانية هي التي فعلت ذلك عبر زمرة ضبّاط هم القريبون إلى رئيس الجمهورية. بذلك وُلِد انقلاب آخر على أنقاض محاولة الانقلاب، ونجحت الشعبة الثانية في فرض أمر واقع كبير على رئيس الجمهورية هو وضعها يدها، إلى مهمّة حفظ الأمن الداخلي ومراقبة السياسيين والأحزاب، على السلطة بكلّ ما يعني ذلك من تدخّل في شؤون

١. مقابلة خاصة مع باسم الجسر.
٢. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٣. المصدر نفسه.

السياسة والوزارات والمؤسّسات والإدارة. وانتقلت الاستخبارات العسكرية من الوظيفة التي رسمتها لنفسها عندما تسلّم فؤاد شهاب مقاليد الحكم. وهي تلميع صورة الرئيس وإحاطته بشعبية يفتقر إليها من خلال أدوار شتى اضطلعت بها كتوزيع صوره والترويج لأفكاره وجمع أنصار يصفقون له عند مرور موكبه الرسمي أو يؤمّنون له حشدًا كبيرًا من الجمهور عندما يشارك في مناسبات واحتفالات رسمية وشعبية، إلى الانخراط في مسار الحياة السياسية والوطنية، وفي شؤون المواطنين بإكثار عدد المخبرين وتجنيد المؤيّدين وجمع المعلومات في بعض الأحيان، وبتعاطي الإعلام مباشرة وبإيحاءات صريحة عبر توجيه الأخبار والتقارير الأمنية في المنحى الذي يدعم هذا التوجه[١].

بعد إحباط محاولة الانقلاب بدأت الشعبة الثانية تُشعِر رئيس الجمهورية أيضًا بأنّه في خطر دائم. وكانت الغاية تمكين الجيش عبر الشعبة الثانية من السيطرة على الشارع بحجة أنّ عدم التشدّد في حفظ الأمن والمراقبة من شأنه تعريض النظام للخطر مجدّدًا. وهو الدور الذي اضطلع به أنطون سعد من أجل كسب مزيد من ثقة رئيس الجمهورية الذي لم يكن في وسعه إلاّ إطلاق يد الشعبة الثانية والجيش للحؤول مستقبلاً دون محاولات مماثلة تهدّد النظام والدولة.

لم يوافق فؤاد شهاب رئيس الشعبة الثانية أنطون سعد رأيه فرض حال طوارئ وإنشاء محاكم عسكرية إستثنائية يمثل أمامها القوميون وفرض أحكام عرفية وتنفيذ أحكام بالاعدام. نادى بالمطالب هذه أيضًا وزراء حكومة تلك المرحلة وغلاة السياسيين ورؤساء الأحزاب الموالون. قَبِلَ رئيس الجمهورية بالمحاكمات العسكرية فقط. كان البديل من تحفظه إطلاق يد الشعبة الثانية. بيد أنّ الرئيس لزم الصمت حيال ممارساتها على رغم أنّه لم يكن يقرّ كثيرًا بها.

كان جزء من دوافع صمته هذا أنّ حصول انقلاب يشارك فيه عسكريون سابقة خطيرة قد تتكرّر وتعرّض النظام لخطر الانهيار.

خلافًا لما أكده بعض قياديي الحزب من أنّ لا علاقة لأيّ دولة عربية أو أجنبية بمحاولة الانقلاب، وانّها لا تعدو كونها حلاً لمشكلة داخلية مع عهد فؤاد شهاب وأزمة ثقة به وتذمّرًا من الاستخبارات العسكرية اللبنانية، لم يستبعد الجيش والشعبة الثانية أن يكون الحزب السوري القومي الإجتماعي قاد الانقلاب بثلاثة ضبّاط لبنانيين، ولكن بدعم من خارج لبنان من مظاهره تأييد ضمني للأردن للحزب. قيل يومها إنّ أحد هذه المظاهر تسهيل المملكة فرار عدد من قياديي الحزب إليها بجوازات سفر ديبلوماسية منحتهم إياها الحكومة الأردنية التي كانت تواجه في تلك المرحلة اتساع النفوذ الناصري في لبنان في ظلّ علاقات وطيدة جمعت الرئيس اللبناني بنظيره المصري[٢]. على أنّ الشعبة الثانية لم تكن تمتلك في الواقع أدلة حسية على تورّط المملكة الهاشمية. سوى تأكدها من وجود صلات وثيقة جمعت قياديين حزبيين بها تضمن اعتراف المملكة بالانقلاب العسكري في حال نجاحه، في خطوة تمهد لحملة ديبلوماسية دولية للحزب يسعى فيها إلى تثبيت شرعية انقلابه[٣].

وبالفعل نجح عدد كبير من القوميين، بينهم مسؤولون، في الفرار إلى الأردن من طريق سوريا، فاستقبلهم الملك حسين وأتاح لهم مكانًا وأعادوا تنظيم حزبهم فيه وإعلان قيادة جديدة له من عمّان. ولم تتكشف لمسؤولين قوميين علاقات جديدة بالأردن كان قد نسجها سرًّا عبدالله سعادة

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.
٣. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

إلاّ في سنين الاعتقال في السجن. فعلموا منه فحوى الاتصالات تلك: في إطار التفويض إليه بقرار من المجلس الأعلى صلاحيات إستثنائية للإعداد للانقلاب سرًّا. أوفد عبدالله سعادة إلى عمّان، بعدما كان اتفق مع فؤاد عوض على خطة الانقلاب، علي غندور وجورج صليبي وعادا بتجاوب أردني مع وعد بالاعتراف بالانقلاب بعد نجاحه وبدعم الحزب السوري القومي الإجتماعي في المرحلة التالية بعد إخراج لبنان من دائرة النفوذ الناصري. لم يعرف أيّ من المسؤولين الحزبيين ولا عدد من الضبّاط القوميين بالاتصالات، ولم يأتِ عبدالله سعادة على ذكرها في الاجتماع الأخير للجنة العليا الحزبية – العسكرية[١]. وعلى عكس ما فعله الأردن، عملت سوريا على اعتقال القوميين الفارين وتسليمهم إلى السلطات اللبنانية بسبب استمرار ملاحقتها الحزب ومطاردة قادته وحظر نشاطاته على الأراضي السورية، في حقبة الجمهورية العربية المتحدة، كما من بعدها في حقبة الانفصال.

بعد ساعات على محاولة الانقلاب اتصل ملك الأردن حسين بالرئيس اللبناني لتهنئته على نجاحه في إحباطها. فامتنع فؤاد شهاب عن الردّ عليه لاعتقاده بوجود دور أردني شجع الانقلاب عليه. يومذاك أبلغ إليه مرافقه رغبة الملك في محادثته. فردّ باستياء: «بعدين»[٢].

تكلم معه في ما بعد ببرودة طبعت لوقت العلاقات بين البلدين. لكنّ جزءًا من مسؤولية حصول محاولة الانقلاب أثقل على الشعبة الثانية. بعد أيام على إحباطها قال النقيب منير السردوك لفؤاد شهاب، وهو يرافقه في سيارة الرئاسة من جونيه إلى صربا: «فخامة الرئيس، ما حصل يستحق التحقيق. بدلاً من محاكمة فؤاد عوض والقوميين، أتساءل كيف أنّ أنطون سعد والشعبة الثانية لم يعرفا بخروج كتيبة مصفحات من ثكنة صور إلى بيروت».

ردّ الرئيس بهدوء لا يخلو من انفعال: «إصمت». وانتهى الحوار عند هذا الحدّ.

لم يسأله منير السردوك مرّة أخرى، ولا أثار رئيس الجمهورية هذا الموضوع. غير أنّ ضبّاطًا سمعوه في وقت لاحق يلمّح إلى مسؤولية الشعبة الثانية التي كانت تحظى بثقته المطلقة. لم يكتم استياءه إذ لم يتوقع انقلابًا عسكريًا يستهدفه هو مباشرة، وخصوصًا بعدما بلغه أنّ الحزب كان يعتزم إحلال جواد بولس محله في رئاسة الجمهورية[٣]. كان الحزب يعتزم أيضًا في حال نجاح الانقلاب تعيين فوزي القاوقجي، قائد «جيش الإنقاذ» في الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨، رئيسًا للوزراء إلى وزراء قوميين في حكومة ما بعد إسقاط فؤاد شهاب. وفي ضوء هذه المعلومات منعت السلطة اللبنانية جواد بولس وفوزي القاوقجي وكميل شمعون وسليمان العلي من السفر، ولم تتردّد في الانتقام من خصومها السياسيين، من غير القوميين. فاعتقلت كاظم الخليل وشقيقيه عبدالرحمن وناظم وسجنت العقيد المتقاعد، الشمعوني الميول، فؤاد لحود قرابة سنة لاتهامه بالضلوع في محاولة الانقلاب.

بيد أنّ ردّ فعل رئيس الجمهورية كان في منحى آخر، عندما أبدى أسفه لمقتل جنديين خفيرين في سريريهما كانا يحرسان بيوت الضبّاط في شارع محمد الحوت، ولأنّ ما حدث شارك فيه بعض من الجيش الذي كان هو مؤسّسه وبانيه[٤].

١. مقابلة خاصة مع النقيب شوقي خيرالله.
٢. يروي هذه الواقعة اللواء أحمد الحاج الذي كان حاضرًا في مكتب الرئيس.
٣. مقابلة خاصة مع العماد اسكندر غانم.
٤. مقابلة خاصة مع العميد ميشال ناصيف.

أشعره هذا الحدث بأسى كبير لمسه الضبّاط القريبون منه، وخصوصاً إنّ محاولة الانقلاب أتت في مرحلة كان رئيس الجمهورية قد نجح في إجراء إصلاحات إدارية رئيسية، وفي إصدار مراسيم تنظيمية وقوانين عزّزت دور الإدارة اللبنانية وأقامت لها بنى متطوّرة تمهيدًا للخوض في إصلاحات سياسية. وتولّدت لدى رئيس الجمهورية شكوك عكسها حذره من شخصيات سياسية وأحزاب عرف لاحقًا أنّها تعاطفت مع الحزب وأيدت سرًّا خطته. ولم يستبعد احتمال تكرار هذه الشخصيات والأحزاب محاولة مماثلة إذا توافرت لها ظروف تساعد على سلوك خيار العنف لإسقاط السلطة والنظام. ضاعف من امتعاضه وانزعاجه أنّ قوى كهذه يناوئ بعضها بعضًا اجتمعت على تأييد محاولة الانقلاب كونها تستهدف حكم فؤاد شهاب بالذات[1].

ارتسم أكثر من سؤال عن إمكان خروج كتيبة مصفحات من ثكنة صور دون علم الشعبة الثانية ومخبريها في الثكنة، وكذلك مخبريها المدنيين وسلوكها بنجاح الطريق الساحلية إلى بيروت مرورًا بعشرات مخافر قوى الجيش والدرك.

في اجتماعات لاحقة لأركان الشعبة الثانية دار سجال حول مسؤولية التقصير. في الغالب لم يكن ثمّة شعور بالتقصير لأسباب شتى، منها أنّ الإنقلاب العسكري فشل. ومنها أنّ أحدًا في الجيش وفي الشعبة الثانية أو في السلطة السياسية لم يخطر في باله احتمال حصول حدث خطير كهذا في ظلّ الحجم الصغير للجيش والإمكانات الضئيلة والمحدودة لاستخباراته القليلة العدد، والهزيلة الخبرة والمراس، وغير المنتشرة نتيجة ذلك على الأراضي اللبنانية كلّها. ومنها أنّ أحدًا لم يكن يتوقع، خلافًا لما عرفته الأنظمة العربية المجاورة للبنان كسوريا ومصر والعراق، انقلابًا عسكريًا في لبنان بسبب تركيبته الاجتماعية والطائفية والسياسية المعقدة. كما أنّ أحدًا لم يكن يتوقع تحرّك قوى في صفوف الجيش والمشاركة في انقلاب على رئيس الجمهورية. ومنها أيضًا أنّ لا مخافر للجيش على الطريق الساحلية. ناهيك باعتقاد بحصول تبديل للقوى ليلتذاك يكون في الغالب تبعًا للضرورة. فكان بعض السرايا والكتائب العسكرية يستدعى إلى مهمّات عسكرية عاجلة باتصال هاتفي من قيادة الجيش، على أن يصير في ما بعد إلى إلحاقها بأوامر خطية[2].

ساد اقتناع بأنّ القوميين كانوا سيقتلون رئيس الجمهورية لو نجحوا في الوصول إلى منزله.

اعترفت الشعبة الثانية بحصول ثغرة في عملها الأمني ونشاط مخبريها أكثر منه بتقصير، ولكنّ أحدًا من أركانها لم يجب عن السؤال الآتي: كيف وصلت المصفحات إلى مبنى وزارة الدفاع في بيروت من غير علم قيادة الجيش؟

وسرعان ما حملت الثغرة هذه أنطون سعد، بعد مداولات مسهبة مع رئيس الجمهورية وضبّاط الشعبة الثانية على مناقشة الموضوع مع قيادة الجيش التي أوعزت إلى كلّ من الشعبتين الثانية والثالثة وضع دراسة باقتراحات حلول تمنع تكرار ما حدث، وخصوصًا استعمال الجيش أداة انقلاب على النظام. على الأثر اتخذت قيادة الجيش سلسلة إجراءات رمت إلى مراقبة الشارع والجيش معًا:

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب والعميد فارس لحود لحود.
ويرى اللواء سامي الخطيب أنّ خطأ في التقدير كهذا ليس خطأ في ذاته كون الطبيعة المعقدة للنظام اللبناني التعدّدي تحتم الاستنتاج بأنّ من المستحيل توقّع مشاركة الجيش في انقلاب ينفّذه حزب أو أيّ قوّة سياسية محلية ضدّ السلطة السياسية (مقابلة خاصة).

- زيادة عديد الشرطة العسكرية، وضع حواجز للجيش عند حدود المحافظات ومداخل بيروت وإخضاعها لمراقبة دائمة.
- منع انتقال أيّ قافلة تزيد عن سيارة عسكرية واحدة من دون أمر من قيادة المنطقة، يرفق بمستند يحدّد مهمّتها والنطاق الجغرافي لعملها.
- زيادة عديد الشعبة الثانية، ضبّاطًا وأفرادًا وآليات، من أجل مراقبة التحرّك العسكري على الأراضي اللبنانية كلّها، بحيث لا ينفّذ أيّ تحرّك للقوافل والعسكريين لا تكون الشعبة الثانية على علم به مسبقًا.
- تعزيز المخصّصات السرّية للشعبة الثانية ورفع أرقام موازنتها. فباتت مليون ليرة لبنانية سنويًا بما فيها المساعدات الاجتماعية للضبّاط ومصالحات العشائر.

وأفضى ما حدث أيضًا إلى تدبيرين: الأول نَقْل كمال عبدالملك من رئاسة فرع الشعبة الثانية في الجنوب إلى رئاسة الفرع في البقاع، في إجراء كان بمثابة لوم لعدم معرفته كضابط استخبارات بمرور المصفحات ولكن من غير أن يعاقب. والآخر منح رئيس الشعبة الثانية وضبّاطها وأولئك الذين احتجزوا في الطبقة الأولى من مبنى الوزارة وسامي الحرب والجرحى إلى أقدميات في الترقية.

كانت الخلاصة أنّ محاولة الانقلاب لم يقم بها الجيش. قادها ثلاثة ضبّاط أمروا مجموعات عسكرية لم تكن هذه على علم بحقيقة مهمّتها.

غير أنّ الشعبة الثانية سرعان ما أجرت نقدًا ذاتيًا لما حدث ودوافعه، وهو أنّ الحزب المطارد في نهاية المطاف إحدى القوى السياسية التي استبعدتها السلطة وتجاهلتها، واستبدلت بها قوى أخرى نالت حظوتها لدى الحكم كحزب الكتائب الذي بدا، بالنسبة إلى شهابيين كثيرين، أنّه يختصر التمثيل المسيحي في السلطة. قاد ذلك إلى إقناع رئيس الجمهورية بضرورة إجراء محاكمة عادلة للقوميين تحافظ على هيبة السنتين الأخيرتين من ولايته وتظهر تمسّكه بالعدالة.

العصا

محاولة انقلاب أخفقت خَلَفَها انقلاب نجح.

بعد فشل محاولة الحزب السوري القومي الإجتماعي، قاد أنطون سعد انقلابًا آخر من داخل السلطة هو انقلاب رئيس الجمهورية على نفسه من خلال انقلابه على صورته المثالية التي عرفه فيها اللبنانيون، واتسمت بنقاء وتجرّد طبعا السنوات الثلاث الأولى من عهد أصبح بعدذاك يحكم عبر جهاز الاستخبارات العسكرية.

قرّر رئيس الشعبة الثانية فتح صفحة جديدة في عملها بإحكام قبضة الجيش على الحياة العامة وإعادة بناء جهازها وتنظيم فروعه ليكون عينًا ساهرة أكثر على الأمن والاستقرار الداخلي، ولكن بامكانات مالية أكبر. منذ ذلك الحين أدرك، على وفرة المرات التي خاطبه فيها رئيس الجمهورية بعبارات قاسية ومهينة أحيانًا لتصرّفه الفج، أنّه أضحى الرجل الذي لا يستغنى عنه. رفع شعار سدّ كلّ الثغر في جسم الطبقة العسكرية والسياسية اللبنانية، وتعيّن تاليًا على الاستخبارات العسكرية أن تعرف ما يحدث على الأراضي اللبنانية كلّها وتواكب الحدث السياسي.

بذلك أحدث انتقالاً مهمًّا في عمل كان، حتى ذلك الوقت، يكثر في البحث عن الأخبار الصغيرة والعديمة الجدوى في الشارع شأن كشف مَن شتم رئيس الجمهورية أو انتقد الشعبة الثانية وتذمّر من السلطة، إلى لعبة الاستقصاء وجمع المعلومات. قضى ذلك أيضًا بتعديل وجهة نظر الشعبة الثانية من دور الاستخبارات، فباتت لا تكتفي بجمع المعلومات، بل راحت تعمل على تحليلها واستخراج أبعادها واستباق الحدث بغية تدارك نتائجه. فحوى شعار أنطون سعد «الأمن في المطلق»[1].

عنى ذلك له إخضاع كلّ ما يتصل بالصفة المطلقة للأمن للمراقبة، بحيث يحتمل هذا التعميم الاجتهاد الذي جعل مناحي السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة في صلب مفهوم الأمن ومقتضياته وشروطه. طبقًا لذلك أضحى الأمن. منذ بداية سنة ١٩٦٢، الأولوية لدى أركان الشعبة الثانية قبل أن توجّه اهتمامًا إلى دعم تجديد ولاية رئيس الجمهورية. وغالبًا ما تمسّك ضبّاط الشعبة الثانية بحجة متينة في الدفاع عن موقعهم المتنامي باطراد هي أنّهم نفّذوا بانتظام وبلا تردّد أوامر فؤاد شهاب ومن بعده شارل حلو. ذلك أنّ الشعبة الثانية جهاز عمل في إمرة

---

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

السلطة السياسية ورئيس الجمهورية خصوصًا. إلاّ أنّها لم تُجهر مرة للسياسيين بتواطئها مع رئيس الجمهورية الذي كان يوعز إليها بالتصرّف ويمنحها حرّية المبادرة حرصًا على نزاهة منصبه. فتحمّلت عنه المسؤولية وعبء الأوزار[1].

ومن أجل أن ينمو وجودها وتحرّكها السرّي على كلّ الأراضي اللبنانية، استقدم أنطون سعد إلى ملاكها الصغير عددًا من الضبّاط اقترحهم بالعودة إلى ملفاتهم العسكرية. كما أطلق يد رتبائها في تعاطي العمل السياسي وبناء شبكات واسعة من المخبرين، وأسّس ثلاثة مكاتب للشعبة الثانية في بيروت، في أحياء الأشرفية والمزرعة والحمراء بإدارة الملازم أول جوزف كيلاني يعاونه رتباء مهمّتها الظاهرة تلقي مراجعات المواطنين وشكاويهم وعدم حصر هذا النشاط بالمقرّ الرئيسي للشعبة الثانية في وزارة الدفاع، والضمنية تنسيق علاقاتها بمخبريها في مناطق ثلاث كانت كافية للاطلاع على ما يجري في بيروت كلّها.

منذ كانون الثاني ١٩٦٢ ألحق بها تباعًا ثلاثة ضبّاط جدد من رتب صغيرة كانوا على غرار غابي لحود في فوج المدفعية. وسرعان ما أمسوا مع سامي الخطيب حتى عام ١٩٧٠ الركائز الدائمة والثابتة والموثوق بها لإدارة أركان الاستخبارات اللبنانية.

من ثكنة صيدا جيء بالملازمين أولين جان ناصيف وإدغار معلوف، ومن المدرسة الحربية الملازم أول عبّاس حمدان. زكّى اختيارهم نائب رئيس الأركان العقيد اسكندر غانم. القائد السابق لفوج المدفعية في ثكنة الأمير بشير في بيروت قبل انقسامه اثنين: فوج مدفعية ١٥٥ ميلليمترًا في ثكنة صيدا، وفوج مدفعية ١٠٥ ميلليمترات في ثكنة صربا. في شباط باشروا مهمّات جديدة لا تنظيم إداريًا لها بعد. قال لهم أنطون سعد لدى استقباله إياهم في مكتبه، إنّ عليهم انتظار عودة غابي لحود من دورة عسكرية يجريها في الخارج ليصير إلى تنظيم عملهم: «أمام الشعبة الثانية من الآن فصاعدًا دور أكبر في النظام بعد محاولة الانقلاب، وسأعزّزها»[2]. كلّف جان ناصيف فرع الصحافة الملحق بفرع الأمن الداخلي الذي ترأسه سامي الخطيب. وعبّاس حمدان فرع التجسّس ومكافحة التجسّس، وإدغار معلوف الفرع العسكري.

جاء الملازم أول جان ناصيف إلى الشعبة الثانية من مكتب مجاور لها. في أيلول ١٩٦٠ نُقِل من فوج المدفعية في صيدا إلى أركان الجيش وعُيّن أمين سرّ لرئيس الأركان يوسف شميّط في غرفة توسّطت مكتبي قائد الجيش ورئيس الأركان. مهمّته وضع تقرير أسبوعي بالمعلومات التي يكون قد تسلّمها البريد الخاص لرئيس الأركان من الشعبة الثانية والأمن العام وقوى الأمن الداخلي والشرطة القضائية، وغربلتها واستخلاص مضمونها تمهيدًا لعرضها على اجتماع دوري كلّ سبت في مكتب رئيس الأركان يحضره رؤساء الأجهزة الأمنية وقادة المناطق العسكرية. كان على هؤلاء مناقشة التقرير والوضع الأمني في البلاد وتقدير المعلومات الواجب الحصول عليها ووضع اقتراحات يناط برؤساء الأجهزة تلك وقادة المناطق تنفيذها عبر توزيع مهمّات إضافية تتصل بنطاق المعلومات. وقتذاك، في الأشهر القليلة التي سبقت محاولة الانقلاب، تحدّث معظم المعلومات عن نشاطات لافتة للحزب السوري القومي الإجتماعي مع تحرّك غير ذي أثر لحزب محظور في لبنان هو الحزب الشيوعي اللبناني.

---

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

وبسبب اجتماعات السبت ووجوده في أمانة سرّ رئاسة الأركان، كلّف أنطون سعد جان ناصيف وضع ملخص بالعربية عن افتتاحية جريدة «الأوريان» التي تصدر بالفرنسية ومقالاتها، إلى أن طلب منه، إلى الاحتفاظ بوظيفته لدى رئيس الأركان، الانضمام إلى فريقه في الشعبة الثانية لترؤس فرعي الصحافة والعلاقات العامة وما عُرِف بالمعنويات التي تقضي بالاطلاع على الأوضاع الإجتماعية والصحية للعسكريين، وعلى مشكلاتهم الشخصية والمساعدات المدرسية والسلفات المالية والاهتمام بهيبة الجيش. فضلاً عن الإعلام العسكري داخل الجيش بما في ذلك إحياء مجلة «الجندي» و«إذاعة الجندي» في الإذاعة اللبنانية بعدما أوقفهما رئيس الأركان الزعيم توفيق سالم إبّان «ثورة ١٩٥٨». وقتذاك كان الصحافيون أحد أبرز مصادر المعلومات للشعبة الثانية مِمّا أتاح لجان ناصيف في فرع الصحافة، وكان في الوقت نفسه الناطق الإعلامي الرسمي باسم الجيش، بناء شبكة علاقات بصحافيين مكّنته من الإطلاع على ما كان يدور في بيوت الوزراء والنوّاب والسياسيين موالين ومعارضين ومكاتبهم، وما كانوا يتهامسون به سرًّا.

كانت غايته من التعاون مع وزارة الأنباء ونقابتي الصحافة والمحرّرين وأصحاب الصحف الحصول على أفضل كمّ من الأخبار والمعلومات غالبًا ما حملته على تخصيص مساعدات ورواتب وخدمات في قطاعات الإدارة وهدايا لصحافيين من ضمن المخصّصات السرّية للشعبة الثانية. إلى أن اقترن اسمه بالتسمية التي أطلقها كمال جنبلاط على فرع الصحافة وهي «الدكتيلو»، تلميحًا إلى تدخّل الشعبة الثانية لدى الصحف للتأثير عليها وتوجيه أخبارها. كان المقصود بالتسمية لجوء الفرع بعد صدور النشرة الإخبارية اليومية الأولى للوكالة الوطنية للأنباء الرسمية إلى مكاتب الوكالة في وزارة الأنباء لطبع بيانات وتصريحات باسم سياسيين وتوزيع أخبار ومعلومات بعضها غامض يتصل بمعارضيها والبعض الآخر يشيع مواقف تخدم السلطة وتروّج للتأييد السياسي والشعبي لها على الآلة الكاتبة وتعميمها على الصحف ليلاً. وقتذاك كانت الوكالة الوطنية للأنباء مصدرًا إخباريًا رسميًا وحيدًا تقريبًا بتوزيعها نشرتين، بعد الظهر على آلة سحب ومساء على الآلة الكاتبة للأخبار المستجدّة. سأل الزعيم الدرزي عن مصدر أخبار ترمي إلى الإضرار به وصار إلى تسريبها ليلاً، فأجيب أنّها الوكالة الوطنية للأنباء في نشرة على الآلة الكاتبة يدير بعض أخبارها سرًّا ضابط الشعبة الثانية، فأطلق «الدكتيلو».

أمّا إدغار معلوف، فلم يسبق أن عرف أنطون سعد الذي كان قد طلب في وقت سابق، على أثر محاولة الإنقلاب، تعزيز الحماية حول مقرّ وزارة الدفاع. استقدم قوّة من فوج المدفعية في صيدا على رأس إحدى سراياها الملازم أول إدغار معلوف، ضابط الإشارة (الراديو واللاسلكي) الذي تولّى تسيير دوريات مراقبة لمبنى الوزارة. هادئ. دائم الإبتسام على نحو استرعى انتباه رئيس الشعبة الثانية، فألحقه بها في ٢٨ آذار ١٩٦٢ وسلّمه وظيفة كان عهد بها إلى معاونه المقدّم جان نخّول. هي شؤون الضبّاط والرتباء والجنود واستطلاع أوضاعهم وجمع المعلومات عن انتماءاتهم السياسية والحزبية والتي ضمّها الفرع العسكري. فاستمر فيها حتى ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ ما خلا فترة ذهابه في دورة أركان عسكرية إلى بلجيكا لسنتين من أيلول ١٩٦٧ حتى حزيران ١٩٦٩ حلّ في منصبه في أثنائهما جان ناصيف. كان أنطون سعد قد حضّه أيضًا على مدّ شبكة علاقات عامة مع قادة الأفواج العسكرية والاطلاع على أحوالهم وعلى أحوال العسكريين ومراقبة أمن الجيش والانضباط والمناقبية فيه.

يومذاك تسلّم إدغار معلوف فرعًا عسكريًا هزيلاً يقتصر على شبكة صغيرة من مخبرين قليلي الفاعلية في أفواجهم، كان يتقاضى كلّ منهم ١٥ ليرة لبنانية شهريًا، ويديرها رتيب هو فيليب

الخوري. قبل انتقاله إليها كان انطباع إدغار معلوف عن مخبري الشعبة الثانية، بحسب ما ساد في أوساط الجيش، أنّهم وشاة يتعمّدون الإضرار بسمعة العسكريين ولاسيما منهم الضبّاط لأسباب قد يكون بعضها شخصيًا، ويستدرجونهم إلى انتقاد الشعبة الثانية ورئيسها وأحيانًا رئيس الجمهورية لتعريضهم للعقوبة المسلكية وتأخير ترقياتهم. الأمر الذي حمل أنطون سعد على القول لإدغار معلوف: «عليك تصحيح صورتنا في الجيش. أريدك أن تحبّب الجيش بنا»[1]. فعمل على إعادة بناء شبكاتها العسكرية بأن زرع في الأفواج ضبّاطًا مخبرين على الضبّاط، ورتباء مخبرين على الرتباء والجنود. تقاضى الضابط المخبر مئة ليرة شهريًا والرتيب المخبر ما بين ٢٥ إلى ٣٥ ليرة شهريًا. وإلى ضابط الشعبة الثانية في كلّ من الأفواج ذي مهمّة معلنة يطلع رؤساءه في الفوج وخارجه على تقاريره، أرسى الرئيس الجديد للفرع العسكري تدريجًا شبكات مخبرين سرّيين يقصرون عليه وحده إرسال التقارير. فأضحى عددهم عام ١٩٧٠ مئة. اعتمد سياسة تخويف هي التلويح للعسكريين الموشى بهم بالاقتصاص منهم ولكن من دون معاقبتهم، خصوصًا عندما كانت الأخبار والوشايات تتصل بشأن سياسي أو حزبي.

وكان عبّاس حمدان الضابط الشيعي الأول الذي يُلحَق بالشعبة الثانية بعدما سبقه إليها تباعًا ضابطان سنّيان هما أحمد الحاج وسامي الخطيب. أتى إليها من المدرسة الحربية حيث درّب علوم المدفعية والرياضيات والطوبوغرافيا والخرائط. طليع دورته في السنوات الثلاث حتى تخرّجه عام ١٩٥٦، أجرى على أثرها دورة عسكرية في المدفعية في شالون سور مارن في فرنسا، ثمّ أخرى في المدفعية والصواريخ في أوكلاهوما في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠. في آذار ١٩٦٢ فاجأه قائد المدرسة الحربية العميد جورج نوفل بقرار فصله إلى أركان الجيش والالتحاق بالشعبة الثانية التي لم يكن حتى ذلك اليوم قد عرف الكثير عمّا يقال عنها، ولا التقى أنطون سعد، فيما درّبه غابي لحود في سنته الثانية عام ١٩٥٤ في مادة الباليستيك. بقرار واحد وإدغار معلوف رفيق دورته انضمّا إلى الشعبة الثانية التي بدت عالمًا غامضًا لعبّاس حمدان. كان العبارة الأولى التي خاطبه بها أنطون سعد الذي غالبًا ما حضر إلى مكتبه متأخرًا: «لماذا تعبس أمامي؟». ثمّ مازحه قبل أن يحيله على فرع التجسّس ومكافحة التجسّس الذي أداره موقتًا سامي الخطيب.

مع عبّاس حمدان أضحى إسم فرع التجسّس ومكافحة التجسّس الفرع الخارجي بعد فصله عن فرع اللاجئين الفلسطينيين، ونيطت به الاستخبارات الخارجية التي شملت مراقبة التجسّس ومقاومته وجمع المعلومات عن إسرائيل وعن أجهزة استخبارات عربية أو أجنبية تعمل على الأراضي اللبنانية وكشف شبكاتها، وبناء علاقات مع السفارات والملحقين العسكريين فيها فضلاً عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. على أنّ مهمّته الأولى كانت الاستقصاء عن إسرائيل. العدو التقليدي. وعن ضبّاطها وبنية جيشها وخططه الاستراتيجية والتكتيكية وتنظيم وحداته والإحصاءات المتصلة بإدارته. فعوّل عبّاس حمدان بداية على كتب عنها دولة وجيشًا، مع رصد الإذاعة الإسرائيلية والحصول على صحف إسرائيلية بالعبرية كـ«الجيروزاليم بوست» وأخرى بالفرنسية من قبرص ومن ثمّ وضع دراسات بذلك. في ما بعد أصدر الفرع الخارجي كتيّبات عن إسرائيل وجيشها ورتبه وتنظيمه واستراتيجياته العقائدية والعسكرية ومطاراته ومنشآته. وقد استعان لذلك بمثقفين فلسطينيين يتقنون العبرية للقيام بترجمة فورية إلى العربية، قبل أن يبادر في ما بعد، عام ١٩٦٥ في حقبة غابي لحود، إلى تنظيم دورة ضمّت عسكريين ومدنيين بلغ عددهم ١٦ طوّعهم بعد إخضاعهم لسنة لدورة في العبرية قراءة وكتابة أشرف عليها لبنانيان يهوديان من سكان وادي أبو

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

جميل هما مدير مدرسة الأليانس في ذلك الحيّ وصهره. وكانا يدرّسان اللغة ليهود وادي أبو جميل. ومن دون أن يملك عبّاس حمدان، الذي انضمّ بدوره إلى الدروس العبرية، أدلة ملموسة على إمكان ضلوع المترجمين الفلسطينيين العاملين لدى الفرع الخارجي في تعاون مزدوج مع إسرائيل كون بعضهم من الذين فرّوا منها ولجأوا إلى لبنان ولم تنقطع بالضرورة صلتهم بوطنهم المحتل، فضّل حصر المهمّة بمترجمين لبنانيين ورحّل نظراءهم الفلسطينيين عبر الحدود[1].

في حقبة أنطون سعد لم تكن مهمّات الفرع الخارجي تتخطى نشاطات أمنية محدودة، واكتفى بشبكات صغيرة من المخبرين، لبنانيين وفلسطينيين، عند الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. لكنّ عبّاس حمدان اكتشف أنّ بعض مخبريه اضطلعوا بأدوار مزدوجة، كما لاحَقَ متسلّلين لبنانيين وفلسطينيين وآخرين من العرب الرحّل المعروفين بعرب الحمدون من القطاع الشرقي المتاخم للحدود مع الدولة العبرية ومعهم مواشٍ مسروقة لبيعها من طريق مرجعيون والخيام. وقتذاك لم يكن قد نصب بعد الشريط الشائك عندَ الحدود. أتاحت هذه الشبكات لعبّاس حمدان، بعدما بدأ توسيعها، الحصول على كمّ من المعلومات عن إسرائيل إلى أن واجه مشكلة محرجة عندما ضلّت شاحنة تقلّ ٣٠ مجندة إسرائيلية طريقها ودخلت خطأ الأراضي اللبنانية من طريق العديسة، نتيجة تداخل معقد لحدود البلدين. اعتقل الجيش اللبناني المجندات الإسرائيليات وساقهن إلى بيروت واحتجزن في المدرسة الحربية الخالية من طلابها صيفًا، حيث أخضعن لتحقيق عن أسمائهن ومهمّاتهن وأماكن عملهن وأدوارهن بعد تفتيش أمتعتهن وجمع معلومات عن نشاطاتهن. ثمّ تولّى عبّاس حمدان اطلاع الاستخبارات السورية والأردنية على المعلومات هذه. بعد ثلاثة أيام، وبجهود بذلها مراقبو لجنة الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية أُطلِقت المجندات.

أفاد عبّاس حمدان، تعزيزًا لشبكات مخبريه، من الانتقال الدائم لرجال دين ولاسيما منهم المسيحيين، بين لبنان وإسرائيل عبر الحدود الدولية لتفقّد رعاياهم في الأراضي المقدّسة. فكانوا يعودون إليه بأخبار عن أحداث ووقائع تجري في الدولة العبرية. وهي حال بعض مراسلي الصحف الأجنبية الذين كانوا يحملون إليه تكرارًا خرائط عن منشآت ومؤسّسات ومرافق إسرائيلية. تدريجًا نجح في امتلاك شبكات من مئة مخبر بينهم، بمعرفته، عملاء مزدوجون. قاده ذلك إلى التدقيق في المعلومات المتوافرة بغية كشف صدقيتها انطلاقًا من قواعد غالبًا ما درّسها في المدرسة الحربية عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ عن مبادئ الاستعلام.

كان التحقق من المعلومات يقتضي أساسًا التأكد من إمكان وصول المخبر إلى مصدرها وكفايته في الحصول عليها، ومدى جدّيتها وصحتها توصلاً إلى تحليلها واستثمارها.

١. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.

الخلية المركزية

تلازمًا مع الأهداف السياسية والأمنية للدور المطلوب من الشعبة الثانية وإعادة النظر في بناها، باشر الضبّاط الجدد في الشهر الأول عملاً إعداديًا لمهمّاتهم، إلى أن رجع النقيب غابي لحود، في نهاية آذار ١٩٦٢، من دورة الأركان في فرنسا، فحلّ بصفته أقدم ضبّاط الشعبة الثانية رتبة في منصب معاون رئيس الشعبة الثانية محلّ المقدّم جان نخّول[1] الذي انتقل إلى مكتب الدروس والتخطيط معاونًا لرئيسه في الأول من نيسان ١٩٦٢. كانت قد تفاقمت الخلافات بينه وبين أنطون سعد لأسباب شتى، بعضها اتصل بتباعد ملحوظ بين الرجلين لانتساب كلّ منهما إلى مدرسة سياسية مغايرة للأخرى، الأول شهابي والثاني كتلوي. وبعضها الآخر لاتساع شقة الخلاف بين رئيس الجمهورية وعميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده الذي بات في موقع المعارضة المتصلبة[2].

بدأ غابي لحود تنظيم الجهاز بحيث أضحى خلية مركزية تتألف من رئيس هو أنطون سعد، ومعاون له هو غابي لحود، وخمسة فروع ترأسها خمسة ضبّاط هم: أقدمهم عهدًا في الشعبة الثانية سامي الخطيب رئيسًا لفرع الأمن الداخلي الذي أضيفت إلى مهمّاته مراقبة النقابات والأحزاب والجمعيات، عبّاس حمدان رئيسًا للفرع الخارجي، إدغار معلوف رئيسًا للفرع العسكري، جان ناصيف رئيسًا لفرع الصحافة ومساعدًا لإدغار معلوف في الفرع العسكري، الملازم جوزف كيلاني رئيسًا لفرع اللاجئين الفلسطينيين، بينما استمرّ رتباء الشعبة الثانية في ملاكها.

١. يعزو العميد جان نخّول في مذكرات شخصية غير منشورة دوافع تركه منصبه إلى «تدهور في العلاقة بيني وبين العقيد سعد، فهو لا يستطيع أن يتصوّر أنّ ضابطًا مهما علت رتبته يمكن أن يناقشه في أمر اتخذ في شأنه قرارًا. وساءه أيضًا أنّني في الفترة الواقعة بين محاولة الانقلاب ومغادرتي الشعبة الثانية أصبحت الوحيد فيها الذي يراجعه الناس. وسبب ذلك أنّني يوم رأيت الأحداث تتطوّر على الشكل ذاك، اتخذت لنفسي خطة مواجهة الناس بالحقائق والصراحة (...) لم أبحث في الأمر معه تاركًا للظروف أن تثبت أنّه على خطأ. وبلغت هذه الأصداء إلى غابي لحود الذي كان يتابع مدرسة الأركان في باريس، فعزم على الحضور إلى لبنان وإن لثلاثة أيام. إذ قال في باريس، وقد نقل إليّ قوله الملحق العسكري: أخاف أن يكون المقدّم نخّول ملكيًا أكثر من الملك فيسبّب لنا المشاكل. فحضر إلى لبنان بمأذونية ثلاثة أيام مدّدها إلى عشرة كانت كافية لإعادة تنظيم الشعبة بالاتفاق مع سعد وأحمد الحاج ونقلي إلى مكتب الدروس والتخطيط».

٢. يقول العميد جان نخّول في المذكرات نفسها، في معرض ذكره بعض الأسباب التي أدّت إلى اختلافه مع أنطون سعد وتنامي شكوكه في عمل الشعبة الثانية وأهدافها، إنّه كان يميل إلى الاعتقاد بتورّط فؤاد لحود في محاولة الانقلاب «حتى أتى يوم كنت فيه مع العقيد سعد في مكتبه نصرّف شؤون الشعبة الثانية. فاستأذن رئيس قلم القضاء العسكري السيد أنطوان داود الدخول. وعرض على العقيد ملفًا ضخمًا. وقال له: لم نجد في هذا الملف - وكان ملف شولا كوهين - ما يدين فؤاد لحود، ولا في غيره من الملفات ما يساعدنا على تحقيق ذلك. فأشار عليه العقيد بمراجعة ملفات المعدات التي اشتراها فؤاد لحود من لندن وأثير الحديث يومها عن عمولات تقاضاها منها. عندها فتحت عينيّ وأذنيّ على ما يجري في القيادة وفي الشعبة الثانية. فصرت أشتبه في كلّ تدبير يُتخذ وأعارضه حتى أتثبّت من صوابه. وقامت عليّ قيامة العقيد سعد وحاول أن يضعني في تصرّف قائد منطقة الجنوب ليبعدني عن الشعبة الثانية. ولكنّ العقيد اسكندر غانم لم يوافقه الرأي».

في الأسابيع الأولى انصرف كلّ من رؤساء الفروع إلى إدارة فرعه باستقلال تام وصلاحيات كاملة تبعًا لصلة اختصاصه بنواحي المجتمعين السياسي والعسكري. القاسم المشترك بينهم هو غابي لحود. لا يتدخّل رئيس الفرع في الفرع الآخر، ولا يُطلع نظيره على نشاطات فرعه وعلاقاته وطريقة عمله أو المعلومات المتوافرة لديه وشبكات عملائه، ما خلا تلك التي يمكن أن تشترك مهمّاتها مع اختصاص فرع اخر، أو أن تكون محور تنسيق متبادل بين الفرعين، فيزوّد زميله معلومات تُوجّه فرعه إلى الوقائع المرتبطة بها. أو حتى عندما تتجمّع لدى رئيس فرع معلومات تدخل في اختصاص فرع آخر. لكلّ منهم، في فرعه، مخبروه وموازنته المستقلة من ضمن موازنة الشعبة الثانية ومخصّصاتها السرّية، فتذهب أموال هذه إلى شبكات المخبرين السرّيين في كلّ فرع على حدة تنشيطًا لعمله في الاستخبار والمراقبة.

كان أنطون سعد قد نجح في انتزاع موافقة رئيس الجمهورية على رفع موازنة الاستخبارات العسكرية إلى مليون و٧٠٠ ألف ليرة لبنانية. كذلك كان لكلّ من رؤساء الفروع برنامج عمله والمهمّات التي يطلع رئيس الشعبة الثانية ومعاونه عليها كاملة. لم يعرف أيّ منهم، متمتعًا بصلاحية واسعة في الاستخبار في نطاق فرعه، يعرف مخبري الفرع الآخر. وحده غابي لحود الذي كان يتلقى تقاريرهم الدورية امتلك لائحة أسماء مخبري الفروع الخمسة من غير أن يتعرّف بالضرورة إليهم مباشرة. أمّا العبرة من تزويد كلّ من رؤساء الفروع رئيس الشعبة الثانية ومعاونه لائحة بمخبريه، فللتحقّق من عدم وجود مخبر يتعامل مع فرعين في وقت واحد. وكان التعامل مع المخبرين يتوقف لتوّه إذا تبيّن للشعبة الثانية أنّ دوره اكتشف أو أصبح عرضة للشكوك تفاديًا لأيّ تهديد أو اعتداء يصيبه، وحؤولاً دون تسرّب معلوماته. وكانت للمخبرين ألقاب وأسماء مستعارة لحمايتهم. يقصرون العلاقة على رؤساء الفروع الذين تولوا في الغالب إدارة شبكاتهم السرّية وتنظيمها. أمّا رواتبهم فراوحت ما بين عشر ليرات لبنانية و٥٠ ليرة لبنانية يتسلمونها من رئيس الشبكة، وهو رتيب، بعد إدراج أسمائهم المستعارة في جداول المخصصات السرّية. يُعيّن المخبر بناء على أمر من رئيس الفرع أو بعض أعوانه، ويُرفع الإقتراح إلى رئيس الشعبة الثانية الذي يبدي موافقته أو يرفض، أو يعدّل في راتب المخبر. في بعض الأحيان يعيّن رئيس الشعبة الثانية المخبر مباشرة مع تحديد راتبه[1].

كذلك عمل أنطون سعد على تعزيز أدوار ضبّاط الإستخبارات في المناطق العسكرية في المحافظات الخمس، فباتت فروع الشعبة الثانية مستقلة ولكلّ منها أمانة سرّه وموازنته ومخبروه السرّيون. تدريجًا تشعّبت الاختصاصات والصلاحيات، وأصبح كلّ من فروع الشعبة الثانية إداريًا وعسكريًا تابعًا لقائد المنطقة العسكرية، وأمنيًا وسياسيًا تابعًا لرئيس الشعبة الثانية. لم يعد رئيس الفرع ملزمًا إطلاع قائد المنطقة على المعلومات التي في حوزته، وصار في وسعه، تبعًا لصلاحية استنساب ناطها به أنطون سعد، حجب ما يعتقد أنّه ضروري حجبه من معلومات عن قائد المنطقة العسكرية سوى تلك المنطوية على جانب عسكري يتجاوز المسألتين الأمنية والسياسية إلى تهديد الإستقرار في المنطقة العسكرية. مع ذلك لم تواجه الشعبة الثانية عراقيل من قادة المناطق الذين غالبًا ما كانوا أصدقاءها ومتعاونين معها. وفي بعض الأحيان كان تعيينهم يستند إلى معايير يحدّدها رئيس الاستخبارات العسكرية ومواصفات تبعث لديه الاطمئنان[2]. وكان أنطون سعد يتكل

١. إفادة المعاون فيليب كنعان في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.

٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

عليهم ويعتبرهم مصدر دعم له في مهمّات استخبار. ولم يتردّد، وخصوصًا في الانتخابات النيابية العامة سنة ١٩٦٤، في الطلب من قادة الأفواج والسرايا إرسال مفارز أمنية للمحافظة على النظام في الدوائر الإنتخابية التي له فيها مرشّحون يحظون بتأييده أو يميل إلى مساعدتهم في الفوز. ومن غير أن تتدخّل المفارز تلك في مسار الاقتراع أو التأثير مباشرة على الناخبين، بدا وجودها عامل إطمئنان كاف للمرشّحين الموالين بغية تسهيل تحرّكهم والتغاضي عن بعض المخالفات[1].

في المقابل كان على رئيس فرع الشعبة الثانية في المنطقة العسكرية تزويد رؤساء الفروع في الخلية المركزية في وزارة الدفاع ما يحتاجون إليه من معلومات. فساقتهم المهمّة الجديدة إلى بناء علاقات سياسية مع نوّاب المحافظة وسياسييها ونقابييها وتجارها وأصحاب الشركات والمصارف والمؤسّسات والمصانع والطلاب، ومع مخافر الدرك والجمارك. ولم يحل ذلك دون إشعار غابي لحود بحرج مصدره أنّه كان يأمر ضبّاطًا يتقدّمونه رتبة هم رؤساء فروع المناطق العسكرية. بيد أنّ مخاطبته إياهم ظلّت دائمًا مستمدة من منصبه كمعاون للعقيد أنطون سعد، ومكلّفًا باسمه إدارة الشعبة الثانية والإشراف على عمل فروع الخلية المركزية وفروع المحافظات. إذ كان الأخير قد أطلق يده في التنظيم والإدارة الداخلية، وناط به توقيع المعاملات وبريد الشعبة الثانية بما فيه البريد الخاص لرئيسها. فأضحى غابي لحود بصلاحيات واسعة النطاق، معنيًا بكلّ ما يجري داخل الجهاز إداريًا وأمنيًا. يراقبه ويدقّق فيه. فلا يوقّع أنطون سعد وثيقة أو ملفًا لم يكن قد سبقه معاونه إلى قراءته ومهره بتوقيعه إعرابًا عن ثقته المطلقة به كحلقة وسطى بين رئيس الشعبة ورؤساء الفروع. يبتّ كل ما يتصل بعملهم إلى أن اعتادوا من تلقائهم مراجعته في أيّ أمر تنظيمي أو أمني تقريبًا، ويناقشهم في ما يريدون من رئيس الشعبة الثانية.

درج رؤساء الفروع الخمسة في الخلية المركزية على عقد اجتماعات أسبوعية ينضم إليها شهريًا، وأحيانًا عند الاقتضاء، رؤساء الفروع في المناطق العسكرية في المحافظات الذين يعرضون أوضاعها وتقويمهم الأمني والسياسي لها، مع ما قد يكون توافر من معلومات. يترأس رئيس الشعبة الثانية الاجتماعات، وينوب عنه معاونه في غيابه، ويطلب إلى كلّ من رؤساء الفروع تقديم ملخص عن أعماله ونشاطاته بغية إيجاد أرضية مشتركة في ما بين تقارير الفروع الخمسة تساهم في مقاربة معظم الملفات الأمنية والسياسية، فضلاً عن إجراء مراجعة للوضع الداخلي. أمّا جدول الأعمال التقليدي فهو التوجيه العام ومراجعة الأوضاع الأمنية والقراءة السياسية المواكبة لها من خلال أدوار القوى المؤثرة، ومناقشة المواضيع المتصلة بنشاطات الأحزاب والنقابات عبر معلومات مخبري الشعبة الثانية. في الغالب لم يكن لأنطون سعد الصبر والجلد على المناقشات المستفيضة والتحليل السياسي، فحصر اهتمامه بالمعلومات واستقراء نتائجها والتوقعات المترتبة عليها.

١. المصدر السابق.

ردّ الفعل

بدت المهمّة الأكثر إلحاحًا للشعبة الثانية بعد فشل محاولة الإنقلاب، مراقبة الجيش. كانت ثمّة حاجة كبيرة إلى محو ثغرة خطيرة في الاستخبارات العسكرية هي تقصيرها في المعلومات وعدم معرفتها بدور، وإن محدودًا، للجيش في خطة الانقلاب. ولذا كان قرار أنطون سعد تشديد القبضة عليه كما على أنحاء البلاد كلّها. ولم يوازِ تشديد القبضة تلك ونزوع الشعبة الثانية إلى التسلط إلاّ الإستفزاز والتحريض اللذان افتعلتهما محاولة الإنقلاب. فكان الردّ على خطأ العصيان المسلح بخطأ مواجهته بقسوة. لم يكن في وسع فؤاد شهاب، ولا الجيش والشعبة الثانية خصوصًا، تقبّل تجربة حزبية في الجيش ولا تعميمها على لبنان على غرار ما كان سائدًا وقتذاك في أنظمة الدول العربية المجاورة. لم يقتصر القلق على تسلّل الأحزاب وعقائدها إلى الجيش لتسييسه فحسب، بل كان المطلوب وضع حدّ نهائي لاستخدام الجيش، أو بعضه، أداة تتوسلها أحزاب للوصول إلى السلطة[1].

كانت مهمّة رئيس الفرع العسكري إدغار معلوف ومعاونه جان ناصيف لأكثر من سنة، بدءًا من عام ١٩٦٢ بتكليف من العقيد أنطون سعد، زيارة الثكن والمواقع العسكرية وجمع المعلومات عن الضبّاط والرتباء والجنود في ملفات شخصية وعسكرية إستنادًا إلى استمارة أعدّاها. وتتبّع نشاطاتهم وارتباطاتهم بأحزاب أو قوى سياسية وجمعيات وانتماءاتهم العقائدية. فضلاً عن مراقبة تصرّفاتهم وأحاديثهم في النوادي العسكرية وبالتناقل عبر رفاقهم وتذمّرهم، توصّلاً إلى التقاط خيوط ربما تشير إلى إخلالهم بانضباطهم العسكري. طرحا أيضًا عليهم أسئلة اتصلت بأحوالهم ومشكلاتهم الإجتماعية وحاجاتهم بغية التحقّق من الدوافع التي حملت هؤلاء على الإنخراط في العمل السياسي أو الحزبي لوضع آليات من شأنها تفادي انجرار كهذا، والحفاظ على الإنضباط والتزام المناقبية.

كان أنطون سعد فاتح رئيس الجمهورية في هذه المبادرة سلفًا وحاز تأييده لها، ثمّ كلّف غابي لحود الاشراف عليها. في الوقت نفسه رمت الجولات الدورية لإدغار معلوف وجان ناصيف على الثكن والمواقع إلى إشعار العسكريين بالتفات قيادة الجيش إليهم واهتمامها بتعزيز معنوياتهم ومتطلباتهم الاجتماعية والصحية، والإصغاء إلى شكاويهم. تلا ذلك إشراكهم في تحرير مجلة «الجندي» وفي «برنامج الجندي» من الإذاعة اللبنانية، ومساعدتهم على الانخراط في مسابقات في التاريخ والجغرافيا والثقافة العامة وفي مباريات رياضية. اقترن ذلك أساسًا ببناء شبكات مخبرين للحؤول دون تكرار سابقة تمرّد النقيب فؤاد عوض، وإجراء تقاطع في معلوماتهم وتقاريرهم كان يتولاه معاونان يرفعانها إلى رئيس الفرع العسكري الذي كان يجتمع في بعض الأحيان بمخبرين مدنيين يتعاون معهم بعيدًا عن الأنظار. ولم يحل دون حصول إدغار معلوف

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

على معلومات من مخبرين متطوّعين مجانًا، من باب طلب الحماية أو تأييدًا للجيش وتعلقًا به[1]. ففي ظلّ هاجس الأمن، بدا الهدف الأول الجيش ومراقبته بكثير من العناية والتشدّد.

بدأ المخبرون العسكريون يتغلغلون في مجتمعهم عميقًا، تارة بمنطق تنفيذ أوامر الشعبة الثانية، وطورًا بمنطق حماية الجيش. وفي معظم الأحيان بمنطق الوشاية. يراقبون رفاقهم العسكريين ويستقصون باهتمام بالغ تصرّفاتهم وإمكان انتقادهم الجيش والسلطة السياسية ومآخذهم عليهما وتعرّضهم لرئيس الجمهورية ورئيس الشعبة الثانية. ويصغون إلى أحاديثهم ويتعقبون سلوكهم وانضباطهم في المستوصف و«بيت الجندي» وفي المشاغل والمنشآت وتعاملهم مع المعدات والآليات، كما في حصولهم على الغذاء والدواء. يلاحقون نشاطاتهم وتنقلاتهم وعائلاتهم واتصالاتهم وصداقاتهم في الثكن وخارجها في إطار حياتهم المدنية، فضلاً عن رقابة صارمة على الضبّاط والتحقّق من عدم وجود علاقة لهم بأحزاب وجمعيات سياسية خلافًا لقوانين الجيش[2]، وخصوصًا بالنسبة إلى انتمائهم إلى الحزب السوري القومي الإجتماعي. كان رجال الشعبة الثانية والشرطة العسكرية اقتحموا مقاره وصادروا محفوظاته ووثائقه التي كشفت أسماء عسكريين كانوا في عِداده. عشرات انتموا إلى صفوفه قبل انضوائهم في الجيش وانقطعوا عن ممارسة نشاطات حزبية داخله. إلى ضبّاط ثبت انتسابهم إليه وقسمهم اليمين فطردوا من الجيش شأن سمير حكم وزهير قازان ومحمد قماطي، أو قريبين منه كرفيق حيدر.

راقبت الشعبة الثانية مئات العسكريين من ذوي الميول العقائدية للتأكد من صحة استمرار اتصالهم بالحزب وحضورهم الاجتماعات وزيارات بيوت مسؤولين قوميين في ضوء معلومات كانت تردهم من المخبرين. بعضهم أصرّ فسُرّح بعد المحاكمة العسكرية، والبعض الآخر جهر بتخليه عن الحزب فأبقي عليه.

في حصيلة الحملة الأمنية الموازية لحملة الاعتقالات، نجحت الشعبة الثانية في قطع صلات القوميين بالجيش. وسرعان ما اكتشفت وجود خلايا أخرى للحزب عاملة في قوى الأمن الداخلي والدرك، فطُردت هذه بدورها. حتى ذلك الوقت كانت شبكات الشعبة الثانية تجمع المعلومات عن نشاطات محدودة لحزب محظور هو الحزب الشيوعي، ولجمعيات محظورة ذات نشاطات مختلفة كشهود يهوه والماسونية داخل الجيش وخارجه، ولكن من غير أن يشمل هذا المنع حماسة عسكريين لأحزاب مرخص لها وعاملة في الحياة الوطنية كحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتلة الوطنية والحزب التقدمي الإشتراكي. وهو ما عكسته اجتماعات للاستخبارات العسكرية كما لرئيس الأركان مع قادة المناطق العسكرية في ضوء معلومات توافرت في الأشهر التالية عن الآثار التي خلّفتها محاولة الانقلاب في الوضع الأمني كما في واقع الحزب السوري القومي الإجتماعي، والتعاطف الذي لقيه من أحزاب معارضة للسلطة نشطت بدورها في الداخل والخارج.

في اجتماع عقده الزعيم يوسف شميّط مع قادة المناطق العسكرية في ٢٢ أيلول ١٩٦٢ كان تقويم

١. المصدر السابق.
٢. يروي النقيب شوقي خيرالله أنّه كان يخاطب العسكريين في دروس المعنويات في الثكن قائلاً: «أعرف أنّ ليس ثمّة جيش في العالم لا شعبة ثانية لديه أو جهاز استخبارات. ولا أعرف بينكم مَن يعمل مخبراً لدى الشعبة الثانية. ولكن على الأقل إنقلوا ما تسمعون كما هو وبدقته إذا كانت هذه وظيفتكم وتريدون أن تكونوا مخبرين، ولا تشوّهوه. لا أكثر ولا أقل من أجل ألاّ تأذوا أحداً عمداً» (مقابلة خاصة).

المجتمعين استنادًا إلى معلومات زوّدتهم إياها الشعبة الثانية أنّ ثمّة «بوادر وأعمالاً تدل على أنّ الجهات اللبنانية الناقمة وبعض الدول العربية غير المرتاحة إلى الموقف الرسمي المحايد يرسمون خططًا للقيام بتحرّكات مسلحة وغير مسلحة هدفها إطاحة النظام أو إضعافه، ليصبح لبنان مسرحًا لنشاطهم أو لإجباره في أسوأ الأحوال على الخروج عن سياسته الحالية». ولمسوا أنّ «الحزب القومي لم يقرّ نهائيًا بالفشل، وهو يحاول ردّ الضربة التي تلقّاها في لبنان. إنّ نشاطه في الأراضي اللبنانية محدود من جرّاء المراقبة الفاعلة. وهو يقتصر على الاجتماعات السرّية التي تعقد في المنازل ولا يزيد عدد المجتمعين فيها عن أربعة أو خمسة. أمّا في البلدان العربية المجاورة فالنشاط الحزبي ظاهر وعلني، والمعلومات تدل على أنّ الحزب يُعِدّ العدّة علنًا لمعاودة نشاطه. ومن غير المستبعد أن تكون سلطات هذه البلدان تباركه وتشجعه وتموّله. كما إنّ الاتصال مؤمّن بين المسؤولين عن الحزب في هذه البلدان ولبنان (...). أمّا الحزب الشيوعي فلديه الاستعداد الدائم لاستغلال كلّ حركة شغب هدفها إضعاف الحكم وانهيار الاقتصاد لتسهيل انتشاره وتغلغله في الأوساط التي يصعب عليه الدخول إليها في الأحوال العادية. تبعًا لذلك يمكن صوغ فرضيتين يُحتمل حصول إحداهما: الأولى محاولة قلب الحكم للإتيان بحكام يؤمّنون تنفيذ السياسة التي تناسب كلاً من الفئات المعنية والدول العربية المناهضة للناصرية الوثيقة الصلة بها بغية محاربة النفوذ الناصري في لبنان، والثانية إحداث شغب (إغتيالات، إضرابات، تظاهرات، نسف وتخريب) بقصد هدم الاقتصاد وإضعاف السلطة وحمل الشعب على المطالبة بسقوط الحكام»[1]. وقد عزّز الشكوك هذه تشديد الشعبة الثانية قبضتها على الوضع الداخلي وعلى الأحزاب كما على الجيش أيضًا، وأوجدت لها السانحة الحتمية للخوض في الحياة السياسية أكثر من أيّ وقت مضى.

تدريجًا بدأ ضبّاط الجيش يتململون من مراقبة الشعبة الثانية والتمييز في المعاملة بين القريبين منها والمتحفظين عنها، والتي انعكست في المناقلات والترقيات التي اتسم بعضها بطابع إستنسابي[2]. إذ كان على الشعبة الثانية أن توافق على ملاحظات الشُعَب الأخرى من لحظة اقتراح الشعبة الأولى مثلاً المناقلات والترقيات إلى أن تصبح هذه قرارات نافذة. وكانت أحيانًا هي تبادر إلى الاقتراح انسجامًا مع الاتجاهات السياسية التي تقودها. ولم تتردّد في الغالب في تجاهل ردّ فعل قائد الجيش عادل شهاب تغليب وجهة نظرها على وجهة نظره بدعم من رئيس الجمهورية. وبسبب استقلال عملها هذا غير الخاضع عمليًا لأيّ رقابة غالى رئيسها في الاجتهاد في ممارسة صلاحياته، فدانت لها السيطرة الضمنية على الشعب الأخرى بسبب تأثيرها على رؤسائها أو على بعض مسؤوليها الذين بلغوا مناصبهم مرات بفضل تزكيتها إياهم أو بفعل ولائهم لها. وباتت الشُعَب الأولى والثالثة والرابعة تجاري الشعبة الثانية في ما تريده. وتبعًا لذلك بدأ الضبّاط والجنود يتحوّطون من ردود فعل الاستخبارات عليهم.

تدريجًا أخذ غابي لحود يتخذ موقعه ودوره إلى أن أضحى منصبه بدءًا من عام ١٩٦٣ أكبر من وظيفته. رئيس ظلّ للشعبة الثانية بعدما ازدادت ثقة أنطون سعد به واعتمد عليه لطول باله وصبره في العمل ساعات طويلة، فعزّز ذلك صلاحياته. يسأل في التقارير كلّها ويناقشها ويستفسر، ثمّ يرفع الحصيلة إلى رئيسه طبقًا للمهمّة المزدوجة التي أصبح يقوم بها كمحرّك تنظيمي وتوجيهي لأركان الخلية المركزية. كما اضطلع بدور أساسي في بناء علاقاته بالأوساط

١. تقرير سرّي عن اجتماع رئيس الأركان بقادة المناطق العسكرية بعنوان «خطة إستخبار»، مؤرخ ٢٥ أيلول ١٩٦٢.
٢. مقابلة خاصة مع العميد فارس لحود لحود.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستفيدًا من خبرة أنطون سعد في الاستقطاب لجعل العلاقات تلك مصدرًا رئيسيًا للمعلومات.

على امتداد سنتين استمرّت البنية هذه حتى نهاية ولاية فؤاد شهاب. كان القرار لأنطون سعد والتنظيم لغابي لحود الذي استفاد من خبرة عاد بها إدغار معلوف من دورة استخبارات أجراها في بنسلفانيا في الولايات المتحدة دامت أربعة أشهر من آب ١٩٦٣ حتى كانون الأول. إذذاك وُضعت للمرة الأولى بطاقة الاستخبار: نموذج كتابة المعلومة كاملة وتوثيق تاريخها في بضع خانات، تتناول إسم المخبر أو رمزه ومصدر المعلومة ومعيار صدقيتها، وتقويم دقة المصدر وجديته، إلى ملاحظات إضافية تدرج على الهامش. تتداول الشعبة الثانية يوميًا بطاقات المعلومات وتحليلاتها والملفات من ضمن إدارة مدروسة ومغلقة، بالتزامن مع تقارير مماثلة ومقتطفات صحافية ورصد الإذاعات الأجنبية وأبرزها الإذاعة الإسرائيلية.

السلطة الظلّ

حظيت الخطة الجديدة للشعبة الثانية بموافقة رئيس الجمهورية الذي بقي يضطلع بدور قائد الظلّ للجيش. فلا يُعيّن ضابط في منصب مهمّ من دون استمزاجه رأيه سلفًا. كما لم يكن في وسع أنطون سعد اتخاذ أيّ مبادرة ذات طابع أمني لا تحظى بتأييد فؤاد شهاب، المصرّ على معرفة ما كان يجري داخل الجيش. وتاليًا لم تجازف الشعبة الثانية في خيارات أمنية لم يُردها الرئيس ما خلا تفاصيل وأحداثًا صغيرة أدرجتها في إطار الخطة العامة لسير حفظ الأمن. مع ذلك لم تتردّد أوساط الشهابيين السياسيين في نفي معرفة الرئيس بتصرّفات وتجاوزات مخلة بالقانون غالبًا ما كان رئيس الجمهورية، في اعتقادهم، يجهلها. وعمد ضبّاط الشعبة الثانية، بغية تنزيهه عن تلك التجاوزات إلى التمادي في ممارساتهم والادعاء بأنّ إجراءات كهذه اجتهدت الشعبة الثانية من تلقائها في اتخاذها. على أنّ إلمام رئيس الجمهورية بكلّ التفاصيل لم يحل دون اتخاذ الضبّاط بعض الإجراءات بلا علمه، ولكن دون تعارضها مع السياسة الأمنية العامة التي رسمها لهم، وهي «الأمن في المطلق»، شأن بعض الاعتقالات والمضايقات التي استهدفت خصوم الشعبة الثانية ومعارضي حلفائها السياسيين[1]. طلبوا موافقته على مراقبة متشدّدة للأحزاب غير المرخص لها لتقييد نشاطاتها، ومنع تزايد تحرّكاتها كحال الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الإجتماعي وحزب البعث منذ وصوله إلى السلطة في سوريا عام ١٩٦٣، فضلاً عن مراقبة مَن كانت الشعبة الثانية تشتبه في تهريبهم أسلحة ومخدرات وفي مخالفة القوانين.

ولكنّ الوجه الآخر لهذا التحوّل كان توجيه الإنتباه إلى السياسيين الموالين لفؤاد شهاب ودعم أصدقاء الشهابية في السلطة وخارجها، نوّابًا وأحزابًا وهيئات سياسية واجتماعية، وإتاحة الوسائل لهم للحصول على خدمات الإدارة اللبنانية. وبإيعاز من رئيس الجمهورية. كان الحلفاء والموالون يحصلون على حصص في التعيينات والوظائف، فيُسأل رشيد كرامي وصبري حمادة وبيار الجميّل وكمال جنبلاط ورينه معوّض ومحمد صفي الدين ومعروف سعد وفضل الله دندش وعلي بزّي ومخايل الدبس وعدنان الحكيم وعثمان الدنا وفؤاد البون وبهيج تقيّ الدين وفؤاد غصن وجان عزيز أراءهم في مناقلات ضبّاط طوائفهم وفي الوظائف الشاغرة حتى يحلّ فيها قريبون منهم من باب إرضاء هذه الطبقة من الزعماء.

بالتزامن مع «الأمن في المطلق»، دافعت الشعبة الثانية عن دورها في مضاعفة شعبية الحكم، ورئيس الجمهورية خصوصًا، لمواجهة خصومه ولاسيما منهم ذوي الشعبية الكبيرة. لكنّ بعض التجاوزات الأمنية ألقى بأوزاره على الحكم فتراكمت الإنتقادات للاستخبارات العسكرية واتسعت حملات غلاة المعارضين ككميل شمعون وصائب سلام وريمون إده. ردّ فعل الشعبة الثانية

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب الذي يقول إنّ الشعبة الثانية غالبًا ما ألحقت اعتقالها بعض الأشخاص بطلب إذن بذلك من النيابة العامة لمدة ٤٨ ساعة ريثما يُنجز الضبّاط تحقيقاتهم مع هؤلاء والحصول على المعلومات المطلوبة.

كان التصرّف بلا مبالاة بذريعة أنّها تحمي «الأوادم» مِمّن كانت تعتبرهم «زعرانًا»، فراحت تبطش بهم، وحجتها أنّ خروج البلاد من «ثورة ١٩٥٨» بعدد كبير من العاصين على القانون والمخلّين بالأمن والمشاغبين حَمَلَة الموسى والسكين لا بدّ له من زعران مماثلين وحَمَلَة موسى وسكين موالين للسلطة والاستخبارات. سعيًا إلى اكتشاف مخابئ هؤلاء وشبكاتهم والقبض عليهم[1]. غير أنّ بعض ضبّاط الشعبة الثانية تسلحوا أيضًا بوجهة نظر رئيس الجمهورية في هذه المسألة عندما دافع عنها ضدّ الحملات التي استهدفت رئيسها أنطون سعد في بلد مشرّع على عملاء للاستخبارات المصرية والسورية والأردنية والعراقية، ناهيك بعملاء الاستخبارات الأميركية والسوفياتية والإيرانية والإسرائيلية. كان الرئيس يردّد: «هناك ٧٠ مكتبًا ثانيًا في البرج يتناحرون. فلا بأس في أن نضع واحدًا إضافيًا بينهم لردّ بعضهم عن بعض»[2]. بدوره كان أنطون سعد يكرّر أنّ الشعبة الثانية «ليست أخوية الحبل بلا دنس، بل مهمّتنا أن نكون أحيانًا مع الزعران ونتصرّف مثلهم ربما، وأن نكون مع المهرّبين والجواسيس واللصوص»[3].

بدءًا من مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب أخذت تتضّح أكثر فأكثر جوانب الدور السياسي في عمل الاستخبارات اللبنانية على نحو لم تألفه في الفترات التي ترأسها إميل بستاني والياس الحسواني، ثمّ أنطون سعد في السنين العشر الأولى من وجوده على رأس هذا الجهاز. وهي جوانب أصبحت في ما بعد أكثر أهمية مع غابي لحود في عهد شارل حلو. أخذت الشعبة الثانية منذ عام ١٩٦٢ تنحو في اتجاه الحصول على المعلومات وتحليلها ومحاولة بناء رؤية سياسية لها، واستثمار المعلومات هذه على نحو أفضل في خدمة السلطة السياسية. تخلّت عن الفكرة البوليسية في الاستخبار، وفي مطاردة اللصوص والمطلوبين وكشف الجواسيس التي اعتمدها فريد شهاب في الأمن العام، وتخلصت من العقدة الشائعة أنّ الاستخبارات مشجب تُعلَّق عليه الثياب الوسخة، وخصوصًا في البلدان المفتوحة الأبواب أمام أجهزة إستخبارات شتى. كان أنطون سعد يشبّه العمل في الشعبة الثانية بأنّه «كالعمل في المجارير»[4].

بدأ أركانها يعتقدون بأنّ ثمّة وجهًا آخر للشعبة الثانية لا يحمل تلك الأوزار، بل يعوّل، في مرحلة ما بعد الحصول على المعلومات، على تحليلها وربطها بالأحداث السياسية واستنتاج خلاصاتها، وضمان استقرار السلطة السياسية الحاكمة في واقع متقلّب، ومن ثمّ تقديم الرؤية السياسية إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والسلطات المعنية لتبني هذه خطتها وتتخذ قراراتها.

منذ النصف الثاني من عهد فؤاد شهاب تكشّفت معالم الوظيفة السياسية للدور الأمني للشعبة الثانية بتشجيع من أنطون سعد، ثمّ بإشراف مباشر من غابي لحود، خلفه في رئاسة الشعبة الثانية، وفق القواعد الآتية:

١. إنّ مواكبة العمل السياسي من الداخل باتت أكثر أهمية من الاكتفاء بالإجراءات البوليسية التي تلي الحادث. أصبح أنطون سعد أوسع نشاطًا في الإكثار من المخبرين لتدارك أيّ حادث أمني أو حدث سياسي قبل حصوله. كان مسكونًا، وخصوصًا بعد محاولة الانقلاب، بهاجس الخوف والقلق على حياة رئيس الجمهورية وحمايته والحفاظ على أمنه، من غير أن يُظهر اهتمامًا مباشرًا بالإدارة الداخلية للشعبة الثانية التي عرفت، مع غابي لحود بعد عام ١٩٦٢،

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع العميد ميشال ناصيف.
٣. المصدر نفسه.
٤. مقابلة لأنطون سعد مع «الأسبوع العربي»، ١١ آذار ١٩٧٤.

بداية تكوين ملفاتها ومحفوظاتها وإعداد التقارير وتصنيفها وتبويبها وتنظيم الإستمارات والبطاقات والبرقيات، إلى أن بدأت تملك أرشيفًا أخذ يكبر تدريجًا.

٢. زَرْع عملاء الشعبة الثانية ومخبريها في الأحزاب والجمعيات والنوادي السياسية أو ذات الميول السياسية، ولاسيما منها المحظرة أو المعارضة للسلطة يكونون أعضاء يطّلعون عن قرب على إدارة الأحزاب والجمعيات والنوادي ويشاركون في سياساتها والتأثير في توازناتها الداخلية وقراراتها، ويكتشفون مكامن الخلل فيها. وأن يكونوا في الوقت نفسه عينًا ساهرة تراقب كلّ ما يجري في داخلها ولا يتسرّب إلى الخارج، وخصوصًا المناقشات المغلقة والاتصالات السرّية وكشف طرائق العمل غير المعلنة التي تقع في صلب المصادر المسؤولة مباشرة عن القرارات وتوازن القوى فيها. ولم تتردّد الشعبة الثانية في اعتماد هذه الوسيلة مع الأحزاب الموالية والحليفة لها لإبقائها تحت المراقبة الدائمة وتفاديًا لنشوء تيارات أو قوى أو مواقف تجعلها مؤذية للسلطة، أو تدفعها إلى الانقلاب عليها. في حصيلة تقويم غابي لحود أنّ الشعبة الثانية نجحت في إلحاق ٥٠ مخبرًا لها بتنظيمات حزبية وهيئات سياسية أو شبه سياسية أصبحوا شبكة معلومات غزيرة لها لعمل طويل ودائم، كما في حزب الكتائب وحزب النداء القومي والحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب التقدمي الإشتراكي. وبات لها في هذه الأحزاب وفي سواها مخبرون يزيد عدد كلّ منهم على خمسة في الحزب أو الهيئة والجمعية الواحدة[1].

٣. تعزيز العلاقات الإجتماعية كونها خزانًا للمعلومات والأخبار، ولكن من غير المبالغة فيها. إلاّ أنّ من الضروري أن يكون للشعبة الثانية مخبرون في أوساط هذه العلاقات ذات الصلة الوثيقة بالأثرياء والهيئات الإقتصادية والسفراء والملحقين العسكريين والسياسيين والحزبيين، وخصوصًا في المناسبات ذات الطابع الاجتماعي أو الخاص التي تتيح لهم التحدّث بثقة. إلاّ أنّ المخبرين المرشّحين لمهمّات كهذه يقتضي أن يحسنوا الإصغاء والانتباه والاستيعاب والحفظ، ثمّ تدوين الوقائع التي ترفع في اليوم التالي إلى الفرع المختص في الشعبة الثانية. فضلاً عن تقارير تحصل عليها الشعبة الثانية من وزارة الخارجية أو من الملحقين العسكريين اللبنانيين في الخارج سعيًا إلى إجراء مقارنة بين هذه المعلومات، متى بدا أنّ ثمّة ترابطًا وثيقًا بين مصادرها المختلفة.

٤. تدريجًا مذ أصبح معاونًا لأنطون سعد ثمّ في مرحلة ترؤسه الشعبة الثانية وسعيه إلى تطويرها وتحديثها بدءًا من عام ١٩٦٥، اهتم غابي لحود خصوصًا بالتحليل المتأني للمعلومات واستخراج رؤية سياسية لها ملازمة للمعلومات الأمنية تمهيدًا لبناء موقف يساعد الاستخبارات العسكرية في التأثير على مسار اللعبة السياسية والتدخّل فيها. فعمد إلى توسيع نطاق التنصّت وتحديد مراكز المعلومات الواجب إخضاعها له كجزء من تقسيم العمل مسؤوليات واضحة ومحدّدة في أركان الشعبة الثانية. كان أيضًا سبّاقًا إلى اعتماد النظرية التقليدية في الاستخبارات الأميركية التي تبنتها لاحقًا الاستخبارات الفرنسية. والقائلة بـ«الحاجة إلى المعرفة» (need to know)[2]. تبعًا لهذه القاعدة فرض غابي لحود نظام المعرفة

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. الحاجة إلى المعرفة «قاعدة أمنية تطبّق على نشر المعلومات داخل منظمات الدفاع وفي أجهزة الاستخبارات خصوصًا. وتقوم على أنّ نشر المعلومات يجب أن يكون محدودًا في الأشخاص الذين يحتاجون إليها في مهمّاتهم وتأدية أدوارهم. وهي ليست حقًا شخصيًا وينبغي ألاّ تُدمَج في الرغبة في المعرفة التي تترجم ردّ الفعل الفضولي لدى كلّ فرد، والذي يدفعه إلى معرفة أكثر من دون أن تكون ثمّة علاقة واضحة بين المعلومات المطلوبة وعمل طالبها. وفي أجهزة الاستخبارات كلّها يكمن أمن المعلومات في التقدير الصحيح للحاجة إلى معرفتها لدى كلّ من عملاء الجهاز».
("Guide de l'espionnage et du contre-espionnage" Geoffroy D'Aumale et Jean- Pierre Faure, le Cherche Midi éditeur, 1998, p 56)

المقيّدة الذي يحول دون معرفة ضابط الشعبة الثانية، أيًّا يكن الفرع الذي يترأسه أو منصبه خارج خلية الأركان، كلّ المعلومات، بل يطّلع على ما يحتاج إلى معرفته ويدخل في اختصاصه. بذلك تفادى كلّ من ضبّاط الشعبة الثانية التدخّل في اختصاصات سواه، وفي المعلومات المرتبطة بهذا الاختصاص. فلا يسأل ولا يتطلّب، ويكتفي بما يملكه ولا يعرف إلاّ ما يحتاج إلى معرفته في إدارة فرعه. كانت الغاية هي الحاجة لا المعرفة انطلاقًا من قاعدة أنّ الذي يملك المعلومات يسيطر على القرار السياسي، أو على الأقل يساهم في توجيهه. لذا اتسمت الشعبة الثانية في حقبة غابي لحود بميزتي الوصول إلى المعلومات بسهولة، والحصول على كمّ غير محدود منها أكثر من أيّ مرحلة سابقة أو لاحقة.

٥. لم تستحدث الشعبة الثانية مع أنطون سعد أو مع غابي لحود التنصّت، وإنّما عملت على تطوير مراقبة للهاتف كانت لا تزال تتسم ببطء وبدائية بغية إجراء تقاطع للمعلومات التي كانت تبلغها والتحقّق منها. معهما اكتسب التنصّت أهمية إضافية هي أنّ مراكز المعلومات مصدر مهمّ ليس للأخبار فقط، بل أيضًا لالتقاط اتجاهات العلاقات السياسية والأفكار المتداولة بين الحلفاء والمعارضين حيال مسار ما يجري، مع إقرار الشعبة الثانية بعجزها عن إجراء تنصّت دائم في كلّ الأوقات على الذين تريد التنصّت عليهم دفعة واحدة. تنصّتت على سفارات الدول المؤثرة كالولايات المتّحدة والإتحاد السوفياتي وفرنسا والصين وبريطانيا وإيران. مع أنّ بعض هذه كان يملك تقنيات متطوّرة تشوّش على تنصّت الاستخبارات اللبنانية. وتنصّتت على سفارات عربية عدة كالأردن والعراق والسعودية ومصر حليفة الشهابية. ولكنّ تنصّتًا كهذا كان في الغالب دوريًا لمدة تراوح بين ١٥ و٢٠ يومًا ثمّ ينقطع ليعاود بعد أيام يكون خلالها انتقل إلى تنصّت على مراكز معلومات أخرى كالمنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المرخص لها، ومن بينها الحليفة للعهد، وغير المرخص لها. كذلك الأمر بالنسبة إلى السياسيين والجمعيات والقوى الموالية والمعارضة في أوقات متباعدة، تارة للتأكد من معلومات توافرت لديها من مخبريها لإجراء تقاطع لها. وطورًا سعيًا إلى قياس الاتجاهات السياسية ورصد المكالمات التي يجريها زعماؤها وردود فعلهم حيال تصرّفات السلطة، ومدى شكواهم منها أو رضاهم.

كانت تتنصّت نحو شهرين ونصف شهر بانتظام وتتوقف لبضعة أيام، ويشمل تنصّتها زعماء بارزين ككميل شمعون وصائب سلام وريمون إده، وأيضًا عددًا من رجال الدين المسيحيين والمسلمين بينهم الشيخ حسن خالد والشيخ شفيق يموت والمطران عبدالله نجيم الذي أدى تنصّت الشعبة الثانية على مكالماته في مقرّ أبرشيته في عرمون في كسروان إلى اكتشاف ضلوعه في محاولات تزوير عملات أجنبية، وقد نُقِلت هذه المعلومات إلى بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي. كذلك طاول المشتبه في تورّطهم في جرائم قتل وسرقة تهريب مخدرات وأسلحة وحَمَلَة موسى ومشاغبين. ولم يكن يستثني أحيانًا المخبرين أنفسهم للتأكد من دقة معلوماتهم وتقاريرهم عبر مراقبة متشددة لمكالماتهم ومحاوريهم. وغالبًا ما قاد التنصّت الشعبة الثانية إلى توجيه المخبرين في اتجاهات جديدة ومصادر معلومات لم يسبق أن عرفوها من شأنها تعزيز تقاريرهم وتنقيتها والتدقيق فيها وتصويب مصادر المعلومات، بالطلب إليهم مراقبة هذه وجمع الأخبار عنها، وتبعًا لذلك إجراء تقاطع للمعلومات بين أكثر من مخبر. بذلك كانت الشعبة الثانية تستكمل بالحلقات المفقودة المعلومات التي كانت تبحث عنها أو تفتقر إليها.

كان فريق التنصّت قليلاً يديره المعاون أول دانيال قهوجي، اتخذ من وزارة البرق والبريد والهاتف

مكاتب له وأشرف على المقسمات. وهو ضمّ ستة عسكريين ومدنيين اختارتهم الشعبة الثانية من المتعاونين معها. كانت للمتنصّتين المدنيين، إلى رواتبهم، مخصّصات شهرية إضافية من الشعبة الثانية، وهم عملوا بمعرفة مسبقة من الوزير وبموافقته. كانوا يجلسون قبالة لوحة مفاتيح كبيرة، يتنصّت كلّ منهم على عشرة خطوط هاتفية. عندما يضيء زر صغير إيذانًا بمكالمة على أحد الخطوط، يدخل على المكالمة للتعرّف إلى طرفي الحوار، ثمّ يدير التسجيل إذا تبيّن له أنّ الحوار يتناول شأنًا سياسيًا أو أمنيًا. وفي حال أضاء زرّ آخر استمرّ في تسجيل المكالمة الأولى، وانتقل إلى تعقّب الخط الآخر لتسجيله كاملاً إذا اقتضى الحوار ذلك. وهكذا دواليك. فكان في إمكانهم التنصّت على ٦٠ مكالمة هاتفية معًا وتسجيلها على شرائط بلا ارتباك أو فوضى، مع أنّ ذلك لم يحصل مرة. في بعض الأحوال أمكن مراقبة ٤٠ مكالمة حدًا أقصى وتسجيلها كاملة في حقبات الأحداث الأمنية والأزمات السياسية.

وعلى غرار ممارستها التنصّت تعاملت الشعبة الثانية مع المعلومات. وكانت هذه لا تصل إلاّ إلى فؤاد شهاب، وجزئيًا إلى خلفه شارل حلو في الأشهر الأولى من ولايته قبل أن تشعر الشعبة الثانية بانشقاقه عن الشهابية. كان فؤاد شهاب وحده، من خلال ما عُرِف اصطلاحًا بـ«البريد الخاص»، يطّلع يوميًا على كلّ ما يحدث سياسيًا وأمنيًا وأحيانًا إقتصاديًا واجتماعيًا. أمّا المسؤولون الآخرون في السلطة السياسية وفي قيادة الجيش فلا يصل إليهم إلاّ ما يحتاجون إلى معرفته من المعلومات في نطاق اختصاص كلّ منهم وصلاحياته. ولذلك كانت تقارير الشعبة الثانية تذهب ناقصة إلى رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والداخلية وقائد الجيش ورئيس الأركان. في حقبة تنامي الشكوك في شارل حلو، غالبًا ما كان غابي لحود يقول في اجتماعات خلية أركان الشعبة الثانية أنّه أرسل بريدًا خاصًا إلى رئيس الجمهورية وأنّه اكتشف لاحقًا أنّ بعض المعلومات السرّية التي انطوى عليها، بما في ذلك تقارير التنصّت، قد سُرِّب. ويضيف: «ليتنا لم نرسل إليه هذا البريد»[1].

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

إنتخابات ١٩٦٤

بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٤ كان على الشعبة الثانية في موازاة مراقبتها الجيش مواجهة إستحقاقين متلازمين: لا وصول إلى تجديد ولاية رئيس الجمهورية من دون تدخّل في الانتخابات النيابية لضمان غالبية تسعى إلى تعديل المادة ٤٩ من الدستور لإعادة انتخاب الرئيس الموشكة ولايته على الإنتهاء. فقرّرت الاضطلاع بدور سياسي وأمني في إدارة ظلّ للانتخابات النيابية العامة. أضفت عليه بعضًا من شرعية غير معترف بها الأخطار والمخاوف التي ألحقتها محاولة الانقلاب وإخضاع الجيش الحياة السياسية لمراقبة أمنية متشدّدة تفاديًا لتكرار السابقة، ولاسيما في أوساط معارضي الشهابية. إذ كانت المعلومات والتحقيقات في محاولة الانقلاب كشفت تأييد زعماء وسياسيين لبنانيين بارزين التخلص من عهد فؤاد شهاب ودعمهم أيّ بديل لتحقيق هذا الهدف[1].

من بوابة القبض على الاستقرار الأمني ولجت الشعبة الثانية إلى الانتخابات النيابية العامة بين ٥ نيسان ١٩٦٤ و٣ أيار بعدما مهد لها ذلك مرسوم حلّ مجلس النوّاب في ١٩ شباط. وما لم تُقدِم عليه جهارًا في انتخابات ١٩٦٠، جازفت به بعد أربع سنوات سعيًا إلى إمساك كامل بزمام السلطة: تعزيز نفوذ الجيش والاستخبارات العسكرية والإدارة بغالبية نيابية.

قبل الانتخابات النيابية كان أنطون سعد وغابي لحود سمعا أكثر من مرة من رئيس الجمهورية ومن قريبين منه عزمه على عدم تجديد ولايته ودعوته معاونيه إلى الاستعداد للانتقال من عهد إلى آخر. قال ذلك باكرًا في منزله في جونيه لأنطون سعد في كانون الثاني ١٩٦٤، وكرّره رئيس الشعبة الثانية أمام بعض ضبّاطه في أوقات متباعدة، مع أنّه أكد لهم «أنّ من الضروري العمل على تجديد ولاية الجنرال». ثمّ كان يضيف: «ولكنّه لا يريد»[2].

بيد أنّ ذلك لم يحل دون اعتقاد رئيس الشعبة الثانية، معلّقًا بآمال ثني الرئيس في اللحظة الأخيرة، بالحاجة إلى العمل ضدّ مَن اعتبرهم خصومًا للشهابية، الذين كانوا يجرّحون بها ويشتمونها ويسوقون حيالها اتهامات شتى، ما حمله على إحداث فرز صعب ومربك: مَن هو مع السلطة ومَن هو ضدّها. كان عليه مواجهة أعداء سياسيين في أكثر من دائرة إنتخابية أعدّت الشعبة الثانية لتدخّلها فيها بعناية منذ انتخابات ١٩٦٠ حينما فتحت الوزارات والإدارات والمصالح الرسمية أبوابها أمام النوّاب الشهابيين كما أمام وجهاء محليين ومفاتيح إنتخابية ينافسون الخصوم، وبعض هؤلاء زعماء، بمقدرتهم على استجابة الخدمات ومساعدة المواطنين. صحّ ذلك أيضًا لدى الجيش وقوى الأمن والقضاء والمحكمة العسكرية عندما كان الأمر يتعلّق بإطلاق موقوفين وكفّ تعقّب ملاحقين أو نقل عسكريين ومدرسين من مراكز عمل إلى أخرى وفي

١. المصدر السابق.
٢. المصدر نفسه.

توظيف في مصارف وشركات ومصانع ومؤسّسات ومساعدات إستشفائية وتربوية ومنح رخص حمل سلاح ورخص بناء وما ماثل من أدوات الاستمالة. قابلتها إجراءات ضغط على أنصار الخصوم والتضييق على مفاتيحهم الانتخابية بالتأثير عليهم أو اجتذابهم بإغراءات أو استدعائهم إلى المراكز العسكرية تحت طائلة تهديدهم في مصالحهم ووظائفهم وتجميد معاملاتهم. وأغلقت أبواب الإدارة والمؤسّسات الرسمية في وجه المعارضين وحيل دون استجابة خدماتهم بغية إظهار تقصيرهم وعجزهم أمام ناخبيهم فينصرفون عنهم إلى آخرين نافذين في أوساط السلطة، وخصوصًا لدى الإستخبارات العسكرية.

كان الثمن الذي طلبته الشعبة الثانية من الناخبين واحدًا هو تأييدهم مرشّحيها في الانتخابات[1]. كان خصميها القويين الأكثر مغالاة في المعارضة وفي التهجم على الرئيس ورجال عهده وخصوصًا الشعبة الثانية، كميل شمعون في دائرة الشوف وريمون إده في دائرة جبيل، المرشّحان المحتملان أيضًا لرئاسة الجمهورية. بذلك أوجدت سببًا إضافيًا وحيويًا لخوض معركة ضدّهما سعيًا إلى إخراجهما أولاً من السباق الرئاسي. وبمساعدتها حليفيها كمال جنبلاط وأنطون سعيد، خسر الزعيمان المارونيان البارزان. وقد حُدّد موعد إجراء انتخابات بيروت وجبل لبنان في يوم واحد هو ٢٦ نيسان لئلا تؤثر نتائج دوائر إحدى المحافظتين على الأخرى.

في معلومات توافرت لمعاون رئيس الشعبة الثانية غابي لحود أنّ ثمّة خطرًا محتملاً كان يهدّد لائحة كمال جنبلاط بالخسارة في غمرة ما جيّشه كميل شمعون ومناصروه من حملات على فؤاد شهاب. فتوقعت الشعبة الثانية قوّة إنتخابية للرئيس السابق أكبر ممّا حاول هو إظهارها فيها. في حصيلة الأمر أطلقت يد رئيس فرعها في جبل لبنان المقدّم أنيس أبو زكي للعمل على مواجهة كميل شمعون وريمون إده. عندما خسر الزعيم الشوفي الماروني قال أنطون سعد وغابي لحود لرئيس الجمهورية إنّ الشعبة الثانية لم تزوّر انتخابات زعيم كان فائزًا وجعلته هي يخسر، وإنّما قدّمت الإمكانات المتوافرة لخدمة لائحة منافسه الزعيم الدرزي. لكنّها لم تنتظر فشل الرئيس السابق. وتاليًا سقط كميل شمعون لأنّ لائحة كمال جنبلاط حصدت أصوات الفوز في منافسة إنتخابية طَبَعَها التحدي والإستفزاز ومظاهر عنف رافقت إجراءاتها عبر اتهامات تبادلها الزعيمان الشوفيان، فضلاً عن أخرى أطلقها كميل شمعون بتدخّل السلطة يوم الإقتراع أدت في الأيام التالية إلى إضراب عام في مسقطه دير القمر إحتجاجًا، وإلى ردود فعل إستفزازية أقدم عليها أنصار كمال جنبلاط إبتهاجًا بسقوط منافسه منها تحطيم سيارات وإطلاق نار وتفجير ديناميت[2].

بعيد إعلان نتائج الفرز استدعى فؤاد شهاب أنطون سعد وغابي لحود وأنّبهما بقسوة على إسقاط

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.
٢. في ٢٦ نيسان، يوم الإقتراع، وجّه كميل شمعون سلسلة إتهامات إلى السلطة بتدخّلها قائلاً «إنّ الضغوط موجودة في القرى، أمّا في دير القمر فلا تسمح الظروف بالضغط على مؤيدينا. إلاّ أنّ هناك أساليب معوجّة تتبعها السلطة في سبيل تنفيذ مآربها، وقد وقعت حوادث عدّة وجرى تحطيم سيارات وتعطيلها، وهذا ما لا نقبل به إطلاقًا. ونحن نحذّر كلّ مَن يهمّه الأمر من أنّ استمرار الحال هكذا حتى المساء، وحتى الفرز، ستكون عواقبها وخيمة». وكرّر اتهامات بـ«ممارسة ضغوط على الأهالي قبل يوم الانتخاب وتهديدهم في مصالحهم ومعيشتهم والتوقيف الإحتياطي والتهديد بالسجن وغيره». بدوره كمال جنبلاط تحدّث عن ضغوط مختلفة أقدم عليها «خصمنا القويّ بأمواله ومؤامراته وإشاعاته ومحاولة الدسّ والتفريق بيننا». في خاتمة الفرز وإعلان النتائج عزا الرئيس السابق خسارته إلى أنّها «كانت مقرّرة سلفًا» مشيرًا إلى تزوير في محاضر أقلام الإقتراع («الحياة النيابية في لبنان»، الجزء الأول. الانتخابات بالأرقام، ملف «النهار»، ١٤ شباط ١٩٦٨، ص ١٢ و١٣).

كميل شمعون. جواب معاون رئيس الشعبة الثانية للرئيس: «سيدي الجنرال نحن لم نسقطه. هل تصدّق أنّنا أسقطناه أو قادرون على ذلك؟ دعمنا كمال جنبلاط ووجّهنا حلفاءنا وأنصارنا إلى لائحته ولم نُسقط كميل شمعون. قلنا لهم إنّ لائحة كمال جنبلاط ضرورة وطنية ولم نكن حيالها حياديين أو لا مبالين. لم نكن نعرف أنّ تأثيرنا قد بلغ حدًّا كهذا من القوّة. لم نتوقع أن يخسر»[1].

على أنّ انتقادًا كهذا لم يسمعه غابي لحود من الرئيس بعد إعلان سقوط ريمون إده. وحده الملازم أول ميشال الخوري معاون رئيس فرع الشعبة الثانية في جبل لبنان، وهو جبيلي، خالف تقديرات أنطون سعد والضبّاط الذين رجّحوا فوز ريمون إده وأنطون سعيد في جبيل. وكان أن خسر «العميد» بفارق قليل في الأصوات توقّعه ميشال الخوري وهو ٢١٣ صوتًا. كانت الشعبة الثانية رسمت خطة لاستهداف عميد حزب الكتلة الوطنية في جبيل على نحو يمكّنها من تأمين فوز مرشّحها أنطون سعيد من دون إسقاط ريمون إده بالضرورة بغية حمله على التسليم بحقيقة كانت الشعبة الثانية قد أخفقت في تحقيقها في انتخابات ١٩٦٠، وهي تقاسمه وأنطون سعيد زعامة جبيل[2]. مع ذلك اتسمت المنافسة بين اللائحة التي دعمتها الشعبة الثانية وضمّت حلفاءها أنطون سعيد وشهيد الخوري وعلي الحسيني وتلك التي ترأسها ريمون إده بأسباب الإستفزاز والتحريض والخصومات، متزامنة مع صدامات أقدم عليها أنصار الطرفين لم تخلُ من العنف ونبش الماضي والأحقاد المحلية والدوافع الشخصية. ناهيك بالمال لشراء الأصوات وإطلاق نار وقطع طرق على المواكب الإنتخابية وتحطيم سيارات وإلقاء متفجرات[3]. ولم تتردّد الشعبة الثانية في ممارسة ضغوط مباشرة على ريمون إده، قبل أيام من الإقتراع في دائرته، فمنعه حاجز للجيش مساء الخميس ٤ نيسان من الانتقال إلى قضاء البترون، التابع لمحافظة الشمال، للاجتماع بناخبيه من عرب اللقلوق وبمرشّح حزبه في هذه الدائرة كميل عقل.

أمّا كميل شمعون فأفقدته الشعبة الثانية مقعده بأصوات أقل، هي ١٢٧ أتاحت فوز عزيز عون.

بدا رئيس الجمهورية بعد انتخابات ١٩٦٤ محرجًا. فسأل ضبّاط الشعبة الثانية: «كيف يمكن إسقاط إبن شمعون وإبن إده؟ إنّ البلد في حاجة إلى التوازن الداخلي بين القوى السياسية. إسقاطهما زعزعة لا يحتملها»[4].

في ما بعد برّرت الاستخبارات العسكرية تكرارًا أسباب سقوط كميل شمعون، وهو نجاحها في استمالة جزء من قاعدته الشعبية في الشوف إليها تارة وإلى كمال جنبلاط وحلفائه طورًا بعد الانفتاح المتبادل في علاقة السلطة بالزعيم الدرزي. فمنحته بلا حساب الامكانات والخدمات التي تطلّبها من الإدارة لمواجهة خصمه العنيد، وأفسحت له في حكومات فؤاد شهاب ليتحوّل عضدًا متينًا للسلطة من ضمن معادلة أرساها رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٥٨ لاجتذاب الشعبية

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.
٣. بعد خسارته وزميليه إميل روحانا صقر وأحمد إسبر الانتخابات قال ريمون إده: «أشكر الأبطال الذين انتخبوا لمصلحتي في منطقة جبيل لأنّهم تحلّوا بالجرأة الكافية التي وصلت حدّ البطولة الخارقة. فتمكنوا من اختراق الجدار الإرهابي الذي عرفه ولا يزال الجميع، وقد ضُرِب حول بلاد جبيل». على أنّ الصحف الصادرة في ٢٨ نيسان ١٩٦٤ ربطت، في معرض تقويمها نتائج الإنتخابات، بين فشل ريمون إده و«نقمة بلاد جبيل على سياسته السلبية التي كانت وراء حرمان المنطقة المشاريع العمرانية» («الحياة النيابية في لبنان»، الجزء الأول: الانتخابات بالأرقام، ملف «النهار»، ١٤ شباط ١٩٦٨، ص ١٣).
٤. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

والشارع، اللذين افتقر إليهما عهده، عبر ثنائية كمال جنبلاط وبيار الجميّل. وهو من خلال رئيس حزب الكتائب حارب سلفه الذي تبادل وإيّاه كرهًا وعداء لا نظير لهما حتى الممات. تسلحت بمبرّرات لم تقنع في سذاجتها كثيرين هي دعمها مرشّحين قريبين منها إسوة بمرشّحي المعارضة ما خلا كميل شمعون الذي لم تخض ضدّه، كما فعلت أيضًا في مواجهة ريمون إده، معركة مباشرة بمرشّح منافس له. تركت الاختيار لكمال جنبلاط ودعمت لائحته. فاختار سامي البستاني بعدما كان سبق له أن تعاون في انتخابات ١٩٦٠ مع مارونيين آخرين هما عبدالعزيز شهاب وعزيز عون اللذين فازا في انتخابات ١٩٦٠ و١٩٦٤.

في خاتمة حملة انتخابية وُلِدت لوائح من تلاقي مصالح سياسية وعائلية واقتصادية وحزبية تقاطعت من حولها أسباب كافية لتدخّل السلطة والمال. أحرج ذلك الشعبة الثانية إذ وجدت نفسها في دوائر إنتخابية يطغى نفوذها فيها أسيرة التنافس المحلي بين حلفائها. ولكنّها خرجت من انتخابات ١٩٦٤ وقد نجحت في استقطاب غالبية نيابية إلى الشهابية معوّلة في الوقت نفسه على الأقطاب الشهابيين في المحافظات الذين أداروا حملات لوائحهم في مواجهة خصومهم. بدا هؤلاء واجهة معركة إنتخابية لعصب سياسي وأمني استمدّوه من الاستخبارات التي وجّهت بدورها إجراءات نفّذها الجيش. ومن موقع سطوة الضبّاط في بيروت أو في فروع الشعبة الثانية في المحافظات الأربع الأخرى، تمكنوا من توجيه خيارات السلطات المحلية كالمحافظ والقائمقام ورئيس البلدية والمختار والقبضايات والجمعيات والنوادي والعائلات المتعاونة، وهم جميعًا استفادوا في أوقات متفاوتة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤ من خدمات الشعبة الثانية، أشخاصًا أو في بلداتهم على غرار شقّ طرق وتزفيتها ونصب أعمدة كهرباء وهاتف وحفر آبار مياه إلى خدمات مماثلة لدى الإدارة، ناهيك بأدوار المفاتيح الانتخابية في جمع المعلومات عن المرشّحين كما عن مصادر قوّة خصومهم.

نشأت من جرّاء ذلك كتلة شهابية قديمة – جديدة: لائحة بيار الجميّل وحزب الطاشناق وفؤاد بطرس في الدائرة الأولى من بيروت بالتزكية، ولائحة رشيد كرامي في طرابلس، ولائحة كمال جنبلاط في الشوف باستثناء المقعد الكاثوليكي الذي خرقه جوزف مغبغب، ولائحة محمد صفيّ الدين في صور، ولائحة أنطون سُعيد وشهيد الخوري في جبيل، ولائحة رشدي فخر وبشير العثمان في عكار، ولائحة فؤاد غصن وفيليب بولس في الكورة، ولائحة جان عزيز في جزين، ولائحة ناظم القادري وشبلي العريان في البقاع الغربي - راشيا، ولائحة مرشد الصمد ومحمد علم الدين في قرى قضاء طرابلس، ومعروف سعد في صيدا، إلى إئتلافات مختلطة زواجت فيها المصالح المحلية والعائلية الموالاة والمعارضة في لوائح دوائر كسروان والمتن وعاليه والبترون والدائرة الثالثة من بيروت. فيما ظهر لافتًا في دائرة بعلبك – الهرمل أنّ التنافس المحلي أفضى إلى لائحتين مواليتين أولى برئاسة صبري حمادة وثانية برئاسة فضل الله دندش انتزع فيها خصوم صبري حمادة خمسة من مقاعدها السبعة شغل أحدها تقيّ الدين الصلح أحد أقرب المستشارين النافذين والمسموعي الكلمة لدى فؤاد شهاب، الصيداوي الأصل والبيروتي الإقامة فأضحى نائب بعلبك - الهرمل بفضل دعم الاستخبارات العسكرية.

نجحت الشعبة الثانية في توجيه ضربة قاسية إلى زعامة سليمان العلي في عكار وإلى كاظم الخليل في صور. وسلّمت بالائتلاف الحتمي في زغرتا بين مرشّحها رينه معوّض ومعارضيْها سليمان فرنجيه وسمعان الدويهي، وخسرت دوائر بشري ومرجعيون – حاصبيا التي ربحت فيها لائحة كامل الأسعد بأعضائها جميعًا. فاز الزعيم الجنوبي بلائحتين آخريين دعمهما في النبطية وبنت جبيل التي خسرت فيها الشعبة الثانية حليفين بارزين لها هما علي بزّي وسعيد فواز. أمّا جوزف

سكاف فحصد في زحلة ضدّ الشعبة الثانية انتصارًا كاسحًا وكاملاً للائحته.

على أنّ ذلك آل في الحصيلة إلى سيطرة الشهابية، عبر الزعماء والشعبة الثانية، على الغالبية المرجحة في مجلس النوّاب. لكن ما بدا لصيق نشوء الكتلة النيابية الكبيرة ومبرّرها خصوصًا، الطموح المبكر لضبّاط الشعبة الثانية إلى توفير المقوّمات الدستورية والشعبية لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية بدءًا بتعديل المادة ٤٩ من الدستور تحت مظلة تأييد شعبي تحميه الغالبية هذه. لم يناقشوا في أيّ من اجتماعاتهم الدورية خطة التجديد للرئيس، إلاّ أنّ كلا منهم في أحاديث جانبية مع رئيس الشعبة الثانية ومعاونه شعر بضرورة أن يقوده دوره في شقيه الأمني والسياسي إلى هدف كهذا، وإن يكن أنطون سعد تفادى تداوله معهم مجتمعين علنًا. كان القرار الواضح عند فؤاد شهاب قبوله الاستمرار في الحكم إذا دعمه الزعماء الموارنة جميعًا، ولاسيما منهم كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده وسليمان فرنجيه – وكذلك بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي – فلم يفعلوا. بيد أنّ تدخّل الشعبة الثانية في انتخابات ١٩٦٤ سرعان ما فضح أساليب عمل لا سابق لها في إدارة إنتخابات نيابية عامة في لبنان[1]:

- نشاطات رجال الاستخبارات كما عسكريين آخرين في الجيش منتدبين للمهمّة في ثياب مدنية بعد منحهم مأذونيات من صباح السبت حتى صباح الإثنين لمراقبة خصومهم وعرقلة تحرّكهم في يوم الاقتراع الأحد. وبينهم مَن شارك في الاقتراع كون القانون يجيز للعسكريين المأذون لهم هذا الحق.
- تأثير مباشر وإن أحيانًا في بزات عسكرية.
- تجوال سيارات ڤولكسڤاغن غالبًا ما كانت تستخدمها الشعبة الثانية في مهمّاتها الأمنية دليلاً على إشاعة ضغوط على الناخبين لحملهم على توجيه اتجاهاتهم نحو مرشّحيها.
- توقيف مفاتيح مرشّحين لشلّ ماكينتهم الانتخابية والحؤول دون وصول ناخبي منافسيها إلى صناديق الاقتراع.
- سجون متنقلة في شاحنات عسكرية وسجون خيم في أحراج قرى وبلدات احتُجِز فيها الناخبون المناوئون بذرائع شتى إلى ما بعد إقفال صناديق الاقتراع.
- طلعات لطائرات هليكوبتر عسكرية في بلدات بعثًا للطمأنينة في نفوس مرشّحيها الموالين إلى دور الشعبة الثانية قريبًا منهم.

رافق ذلك تسهيلات منحتها الشعبة الثانية لناخبي المرشّحين الموالين بتزويدهم تصاريح انتقال خاصة ورخص حمل سلاح وتغاضيها عن مخالفاتهم القانونية من خلال نفوذها لدى القضاء[2].

١. لم يتردّد المقدّم كمال عبدالملك رئيس فرع الشعبة الثانية في الجنوب (١٩٥٩ – ١٩٦٢) ثمّ في البقاع (١٩٦٢ – ١٩٦٤) في الاعتراف بتدخّله في انتخابات ١٩٦٠ و١٩٦٤ بقوله إنّه كان «بموجب توجيهات وتعليمات من رؤسائي وهم بالتحديد رئيس الشعبة الثانية العميد أنطون سعد والمرحوم العميد (محمد) حلبي والمرحوم العماد (جان) نجيم، وهي كانت شفوية تعطى إمّا في اجتماعات دورية أو على نحو خاص. ولكنّها ليست عامة (...) كان التدخّل في انتخابات ١٩٦٤ على غرار انتخابات ١٩٦٠ بواسطة التوظيف والمساعدات المالية ومحاولات الإقناع» (إفادة المقدّم كمال عبدالملك في ٢٥ آب ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية).

٢. مقابلة خاصة مع العميد فارس لحود لحود.
بدوره العميد عصام أبو زكي ينقل عن والده المقدّم أنيس أبو زكي رئيس فرع الشعبة الثانية في جبل لبنان أنّه تدخّل لدى النيابة العامة لإطلاق مؤيّدين للشعبة الثانية عاملين في الحملة الإنتخابية لأنطون سُعيد، أوقفهما آمر فصيلة درك العاقورة بسبب تجوّل كلّ منهما بمسدس غير مرخّص به، فكان أن أخرجهما من السجن ونقلهما في سيارته بعد استحصاله على رخصتين قانونيتين بذلك، من باب تأكيد عناية الشعبة الثانية بأنصارها. ولم تكن هذه حال أنصار ريمون إده عندما كانوا يُعتقلون للأسباب نفسها (مقابلة خاصة).

كان في صفوف الشعبة الثانية مَن دعم بحماسة تدخّلها في الانتخابات النيابية، كرئيسها أنطون سعد، وإن اتسم تدخّلها هذا بتجاوزات بلغت حدّ الإنتهاك. وبحجة وهمية بدت لوهلة شعبية هي أنّ الإستخبارات العسكرية ساعدت أصدقاءها بدعوى أنّ الخدمات والنفوذ تجتذب الناخبين إلى القوى القادرة على استجابة مصالحهم وحاجاتهم. تسلحت في واقع الأمر برأي مغاير مفاده أنّها لم تكن وحدها التي تدخّلت في الانتخابات النيابية، وإنّما اضطلعت بدور مواز لما كانت تقوم به استخبارات بعثات ديبلوماسية عربية وأجنبية عاملة في لبنان كسفارات أميركا ومصر والأردن والعراق والسعودية إلى تدخّل سوريا، يتخطاها فاعلية وتأثيرًا، عبر تمويل هذه جميعًا لوائح إنتخابية لدعم مرشّحين بينهم معارضون للسلطة[1].

أساليب وحجج كهذه استعادت الشعبة الثانية بها حيوية تأثيرها في تدخّلها مجدّدًا في الانتخابات النيابية التالية عام ١٩٦٨.

بعد اكتمال عقده، التأم مجلس النوّاب المنتخب بغالبية شهابية في ٢٦ أيار وناقش صيغة تمنّ على رئيس الجمهورية أقرّها ٧٩ نائبًا وعارضها ١٤ بتعديل إستثنائي للمادة ٤٩ من الدستور لتجديد ولايته. لكنّ فؤاد شهاب ردّ اقتراح القانون الدستوري في جلسة مجلس الوزراء في ٣ حزيران، متمسكًا برفض بقائه في الحكم.

كان بذلك يرفض المجازفة أيضًا.

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

الشـــكــوك

ترجّحت العلاقات اللبنانية - السورية في عهد كميل شمعون بين الدفء والبرودة. في السنتين الأوليين من حكم الرئيس الجديد (١٩٥٢ - ١٩٥٨) استقرّت متأثرة بصداقة قديمة جمعته بالعقيد أديب الشيشكلي رئيس الظلّ في سوريا عام ١٩٥١ الذي دعم انتخاب الرئيس اللبناني وحضّ نوّابًا لبنانيين وثيقي الصلة به على الاقتراع له. ثمّ مالت علاقات البلدين بعد إطاحة أديب الشيشكلي عام ١٩٥٤ تدريجًا إلى برودة سياسية، فإلى تدهور وخلاف عميق كان النزاع السياسي والعقائدي بين كميل شمعون وجمال عبدالناصر أبرز جذوره إلى أن بلغت خصومتهما ذروة عام ١٩٥٧ ثمّ في «ثورة ١٩٥٨». سنتذاك، كانت قد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبدالناصر الذي ترأس منذ ٢٢ شباط ١٩٥٨ الإقليم الجنوبي (مصر) والإقليم الشمالي (سوريا) في جمهورية الوحدة. وكما كان في حقبة ما قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة واسع التأثير داخل لبنان، اضطلع عبدالحميد السرّاج، رجل الاستخبارات السورية، بالدور نفسه في ظلّ الجمهورية الجديدة.

لكنّ جزءًا رئيسيًا من عدم استقرار العلاقات اللبنانية - السورية منذ النصف الثاني من عهد كميل شمعون ارتبط إلى حدّ كبير بعدم استقرار سوريا بعدما شهدت في السنوات السابقة إنقلابات عسكرية عدة تولدت منها أزمات سياسية حالت دون نجاحها في ترسيخ أدوار أجهزة الاستخبارات فيها التي أصبحت بدورها أسيرة الفوضى السياسية. فاستمرّت وظائف الاستخبارات الثلاث، المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والأمن السياسي، في جهاز واحد يديره العقيد عبدالحميد السرّاج مذ تسلّم رئاسة الشعبة الثانية السورية في شباط ١٩٥٥. بعدما كان مرافقًا لحسني الزعيم وهو برتبة ملازم أول في الشرطة العسكرية، وَالَى أديب الشيشكلي وكان في عداد رجال انقلابه ثمّ في حقبة حكمه، ثمّ وَالَى من بعده خلفه شكري القوتلي العائد إلى السلطة بقوّة الجيش. فلزم موقع الاستخبارات السورية في عهد شكري القوتلي ثمّ في ظلّ حكم جمال عبدالناصر. أتى إلى الشعبة الثانية من الشعبة الأولى بعد دورة أركان عسكرية في فرنسا لسنة من حزيران ١٩٥٢ إلى حزيران ١٩٥٣. وأصبح الرجل القويّ في الاستخبارات السورية ومن ثمّ استخبارات الإقليم الشمالي حتى إعلان الانفصال عام ١٩٦١.

ذو مزاج حاد ومتطرّف، نزق وفجّ من دون تخليه عن الشجاعة. يأمر بتسلط ويغالي في الخوض في التفاصيل مضفيًا على أسلوب عمله التخويف والترهيب والهيبة.

كان قد ترأس الشعبة الثانية في الأشهر القليلة التي سبقت الانقلاب العسكري الأول في سوريا عام ١٩٤٩ المقدّم ابرهيم الحسيني، ثمّ المقدّم بديع بشّور في حقبة انقلاب حسني الزعيم، فالنقيب محمود الرفاعي في حقبة انقلاب سامي الحنّاوي. فأديب الشيشكلي قائد الإنقلاب الثالث ونائب رئيس الأركان في الوقت نفسه، فالنقيب مصطفى رام حمداني مع عودة شكري القوتلي إلى الحكم عام ١٩٥٤. ثمّ خلفه في مطلع السنة التالية المقدّم عبدالحميد السرّاج حتى تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة. ولكنّه ظلّ يسيطر على جهاز الإستخبارات السورية. عام ١٩٥٨ أصبح عقيدًا.

أبرز مساعدي عبدالحميد السرّاج الوثيقي الصلة بعلاقات الإستخبارات مع لبنان كان برهان أدهم الذي ترأس الفرع الداخلي، وهو الفرع الأمني الأهم تأثيرًا ونفوذًا وجمعًا للمعلومات في الاستخبارات السورية كونه العصب الرئيسي لعملها. وعلى طرف نقيض من تشدّد أحمد سويداني وفظاظة عبدالكريم الجندي، عرفت الشعبة الثانية اللبنانية في برهان أدهم شخصية جذابة دمثة ومحاورًا لبقًا. نيطت به إدارة علاقة الإستخبارات السورية بالاستخبارات اللبنانية من جهة، وبإطلاق يد الإستخبارات السورية في العمل داخل الأراضي اللبنانية وخصوصًا إبّان «ثورة ١٩٥٨» من جهة أخرى. اتسم العمل المشترك بين البلدين بالبرودة، إلاّ أنّه أتاح حدًّا مقبولاً من علاقات التعاون عبر رجال عبدالحميد السرّاج في الاستخبارات السورية: إلى برهان أدهم، النقيب عبدالوهاب الخطيب الذي حلّ في رئاسة الفرع الداخلي بعد برهان أدهم في الأشهر الأخيرة من الوحدة، والمقدّم شوقي الدقّاق، ومدير المباحث العامة المقدّم مروان السباعي، ورئيس فرع الإستخبارات في حمص النقيب عبده حكيم الذي أرسى صلات تعاون وعمل مع نظيره في شمال لبنان سامي الشيخة. ولم يتردّد الضابط اللبناني عام ١٩٦٠ في طلب مساعدة عبده حكيم في الحملة التي جرّدها الجيش اللبناني في وادي خالد، متعقّبًا مهرّبين ومطلوبين من العدالة. كانت ثمّة حملة أولى للجيش تحوّط لها الملاحقون بأن هربوا إلى المقلب الآخر من الجبال واجتازوا الحدود اللبنانية – السورية، محتمين وراءها. عندها ارتأى سامي الشيخة طلب دعم عبده حكيم الذي أغلق الطرق المتفرّعة من الحدود في وجه ١٥ شخصًا من المهرّبين والفارين وبينهم مجرمون صدرت في حقهم أحكام بالاعدام، إلى نحو ٢٥٠٠ شخص من المطلوبين بموجب مذكرات إخلال بالأمن وشغب. كان المطلوبون يلجأون في الغالب إلى منحدرات وادي خالد ويتولون تهريب بضائع بين البلدين عبر النهر الكبير الجنوبي الفاصل بين حدود البلدين والمناطق الجردية. فعملت الإستخبارات العسكرية اللبنانية والسورية على مكافحة بعض هذه النشاطات، وتجاهل أخرى ولاسيما منها تهريب الآلات والأدوات الكهربائية في منطقة عُرِفَت فيها الخلافات والتنازع على النفوذ بين العشائر والعائلات. لكنّ الاستخبارات السورية تشدّدت باستمرار في منع تهريب مواش من أراضيها[1].

بيد أنّ المرحلة الأكثر تشنجًا في علاقات البلدين حينذاك كانت من النصف الثاني من عام ١٩٥٧. بتشجيع ودعم من عبد الحميد السرّاج ورجال الشعبة الثانية السورية، بدأ بثّ الفوضى في لبنان استهلالاً بتهريب أسلحة معظمها من مصر كان يصل إلى سوريا ومنها إلى زعماء المعارضة لكميل شمعون، بالتزامن مع أعمال تخريب في مناطق لبنانية عدة اضطلع بها سوريون وفلسطينيون بإيعاز من دمشق، بلغت ذروة في ١٢ أيلول. اشتبك الدرك اللبناني في دير العشائر، عند الحدود اللبنانية – السورية مع مسلحين سوريين ولبنانيين كانوا يهرّبون أسلحة، فسقط ١١

١. مقابلة خاصة مع العميد سامي الشيخة.

قتيلاً وعشرات الجرحى قبل أن ينسحب رجال الدرك خشية أن يطوّقهم الجيش السوري الذي كان قد اقترب من المنطقة الحدودية. فرّ المسلحون إلى داخل سوريا ورفضت سلطات هذه لاحقًا تسليمهم إلى لبنان. كانت تلك حال شبعا أيضًا التي دخلها الدرك السوري في الأول من تشرين الأول وأبلغ إلى سكانها ضرورة إبدال هوياتهم اللبنانية بأخرى سورية حتى يُسمح لهم باستثمار أملاكهم. مارست دمشق وقتذاك ضغوطًا إضافية على لبنان بالتضييق على تصدير سلعه وإنتاجه الزراعي أو استيرادها وإغلاق الحدود إعتباطًا. ومع توقيع وثيقة إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط ١٩٥٨. أخذ تدخّل الإستخبارات المصرية والسورية على سواء في الشؤون اللبنانية يتفاقم ويتخذ منحى جديدًا في ظلّ حماسة أظهرها فريق كبير من اللبنانيين ولاسيما منهم المسلمين لتلك الوحدة، كانت قد ترافقت مع تظاهرات عمّت مدنًا لبنانية: اتساع دائرة تهريب الأسلحة إلى هذا البلد. تسلّل جنود سوريين بلباس مدني لزرع الاضطرابات في الداخل اللبناني، إلقاء متفجرات في الشوارع، إلى أن انفجرت «ثورة ١٩٥٨» في ٨ أيار.

وبمقدار ما تردّدت الشعبة الثانية اللبنانية في الاستخبار داخل سوريا، وإن من غير أن تتخلى عنه، راقبت نظيرتها انتقال الرعايا السوريين إلى لبنان وحاولت تقصّي المعلومات عنهم ومعرفة المعادين للنظام من بينهم بعدما تبيّن لعبدالحميد السرّاج أنّ مئات من الشيوعيين السوريين لجأوا إلى هذا البلد ولم يُستجب طلبه ترحيلهم منه. وكان قد تأكد للسلطة اللبنانية في ٢٤ حزيران ١٩٦١ أنّ عدد هؤلاء قارب ٣٠٠. أُدرِجت أسماؤهم في قائمة رسمية.

كان ثمّة حذر وقلق سوري دائمان من وجود خلايا عاملة ضدّ النظام السوري من الأراضي اللبنانية، شأن اكتشاف الشعبة الثانية اللبنانية في ٢٠ آب ١٩٦٠ شبكة تخريبية من ٢٠ خلية بقيادة سوري هو جويكار فاضل نعمان كانت تخطط لقلب نظام الوحدة. وشأن ما كُشِفَ عنه لاحقًا من أنّ رجال الانفصال الذين قادوا انقلابًا عسكريًا في سوريا ضدّ جمال عبدالناصر والجمهورية العربية المتحدة أعدّوا لتمرّدهم في مؤتمر عقدوه في بلدة شتورة. ناهيك باتهامات سورية للبنانيين كانوا تعاونوا مع الاستخبارات الأردنية، المناوئة لجمهورية الوحدة وللزعيم المصري، وتسهيل نشاطات سياسية أدارتها السفارة الأردنية في بيروت ضدّ الجمهورية العربية المتحدة ونفّذها أعضاء في الحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني. برّر هذا الاعتقاد الدور البارز الذي اضطلعت به في الخمسينات الاستخبارات الأردنية من خلال سفارتها في بيروت، في ظلّ علاقة وطيدة جمعت كميل شمعون بالملك حسين فأتاحت ثقة الرئيس اللبناني بالملحق العسكري في السفارة عمر المدني اطلاعه على كمّ كبير من المعلومات عن النشاطات الناصرية وتحرّكات مؤيديها في لبنان، فضلاً عن معلومات مماثلة عمّا كان يجري في سوريا.

دفاعًا عن وجهة النظر اللبنانية ذهب مدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط مرارًا إلى دمشق للاجتماع بنظيره المسؤول العام عن الشرطة في الإقليم السوري لجمهورية الوحدة العقيد محمد الجرّاح. كانا يلتقيان أحيانًا في شتورة وينضم إليهما أنطون سعد للبحث في تبديد المخاوف والاتهامات السورية حيال لبنان. رسخ في أذهان المسؤولين السوريين ولاسيما منهم العقيد عبدالحميد السرّاج أنّ لبنان آوى مَن اعتبرتهم سوريا متآمرين على الوحدة المصرية – السورية، ومنهم لاجئون سياسيون أُقصوا من مناصبهم في بلادهم وضبّاط في الجيش السوري سرّحهم نظام الوحدة فقصدوا لبنان وأقاموا في بيروت من أجل الإعداد للانقلاب على النظام. ولم تتردّد

دمشق في توجيه مذكرات إلى السلطات اللبنانية تطلب منها طرد هؤلاء من أراضيها أو تسليمهم إليها.

ردّ أنطون سعد وتوفيق جلبوط على هذه الإتهامات بأنّ لبنان يرفض تسليمهم كونه لا يعترف بوجود متآمرين على نظام الوحدة يعملون من داخل الأراضي اللبنانية. ناهيك بأنّ لبنان يتعامل معهم على أنّهم عقائديون لا يزاولون نشاطات سياسية ولا يحظون برعاية لبنانية رسمية تنمّ عن تواطوء ضمني معهم. اقترن الردّ دائمًا بتأكيد الإستخبارات العسكرية اللبنانية أنّ لبنان يشدّد من قيوده في تحديد أصول اللجوء إليه ويشكو في الوقت نفسه من تصاعد حدّة التهديدات السورية بإغلاق الحدود بين البلدين، والتلويح بتضييق التجارة والتبادل الزراعي والنشاطات الإقتصادية بين البلدين، إلى الحملات الإعلامية العنيفة التي كانت تطلقها وسائل الإعلام السورية ضدّه.

أبرزت هذا المنحى زيارة قام بها المقدّم توفيق جلبوط لدمشق ليل ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٠ والتقى محمّد الجرّاح واعترف له بوجود لاجئين سياسيين سوريين في لبنان بينهم عقائديون لا يمارسون نشاطات مناوئة لسوريا، ولكنّه رفض مناقشته في تسليمهم. يومذاك ميّز أمامه بين «لاجئين سياسيين يفتح لبنان صدره لهم شرط عدم قيامهم بأيّ نشاط يسيء إلى علاقاتنا الدولية» وبين «متآمرين». أكد له أيضًا رفض الحكومة اللبنانية أيّ محاولة يُقدِم عليها هؤلاء للإضرار بالإقليم السوري أو الجمهورية العربية المتحدة أو مسّ أمنها والتواطوء عليها من داخل الأراضي اللبنانية. واجه توفيق جلبوط تحفظًا كان قد أبداه أمامه محاوره الضابط السوري عن امتلاك بعض السياسيين السوريين الفارين هويات لبنانية ينشطون من خلالها، واستخدام بعضهم إياها للانتقال مجدّدًا إلى داخل الأراضي السورية والتحرّك ضدّ النظام فيها. ردّ فعل توفيق جلبوط أنّهم حازوها في عهد كميل شمعون.

بعيد هذه الزيارة، وتحت وطأة تهديد سوريا بإغلاق حدودها مع لبنان، اتخذ توفيق جلبوط في ٢٩ تشرين الأول إجراءات قيّدت اللجوء السياسي إلى لبنان بشروط متشدّدة أعلن عنها بلاغ حمل الرقم ١٣٧٤ أصدره رئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام بعدما أحيط سفير الجمهورية العربية المتحدة عبدالحميد غالب علمًا بها.

في موازاة ذلك تعاون عبدالحميد السرّاج وبرهان أدهم مع أنطون سعد في علاقات لم تتخطَ كثيرًا طابعًا شكليًا باهتًا ومحدودًا في العلن، بسبب فقدان متبادل وعميق للثقة بين جهازي الإستخبارات في لبنان وسوريا، محاصرين بالشكوك والريبة، أحدهما حيال الآخر، من غير أن يحول ذلك دون مجازفة كلّ منهما اختراق مخبري الآخر وتجنيدهم لديه للحصول على المعلومات. تسلّل كلّ منهما إلى نطاق الآخر من ضمن اهتمام متفاوت اكتسب خصوصية مضاعفة لدى الضبّاط السوريين. الكثيري القلق من نشاطات معارضيهم اللاجئين أو الفارين إلى لبنان. فكانوا يرسلون إليه خفية ضبّاط استخبارات لجمع معلومات عنهم إمّا لخطفهم أو تصفيتهم، أو كشف شبكات علاقاتهم وتنقلاتهم واتصالاتهم بالشخصيات اللبنانية أو العربية المتعاونة معهم، إلى الحصول على معلومات عن نشاطات السياسيين اللبنانيين المناوئين للنظام السوري، قبل الجمهورية العربية المتحدة ثمّ في ظلها.

مع ذلك تفهّمت الشعبة الثانية مخاوف الاستخبارات السورية من معارضيها وامتعاضها من اتساع نشاطاتهم في لبنان، ولكن من دون أن تعمد إلى طردهم أو تسليمهم إلى السلطات

السورية[1]. بل بادرت في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٠، من باب فرض قيود جزئية على هذه النشاطات، بالتعاون مع مدير الأمن العام توفيق جلبوط، إلى استئجار مبنى في جزين بات أشبه بمعتقل يُرغَم المعارضون واللاجئون السياسيون السوريون الذين يدخلون لبنان بمعرفة الشعبة الثانية على الإقامة فيه بغية الحؤول دون قيامهم بتحرّكات مناوئة لنظام بلدهم أو تعاطي العمل السياسي. تولى الأمن العام استئجار المكان الذي أقام فيه منذ ٨ تشرين الثاني عدد قليل من المعارضين السوريين البارزين لم يتجاوز عددهم سبعة. وإذ ساءهم تقييدهم، غادروا من تلقائهم لبنان دون رجعة[2]. وفي بعض الأحيان أصبح بعض المعارضين يتعمّد الدخول إلى لبنان خلسة من دون علم السلطات المحلية تفاديًا لإقامتهم فيه.

كان الضبّاط السوريون في الوقت نفسه عرضة لملاحقة الشعبة الثانية اللبنانية التي فضحت مرات أمرهم بالمراقبة أو التنصّت أو بناء على تقارير مخبرين لبنانيين، ويصير تبعًا لذلك إلى ترحيلهم إلى سوريا تفاديًا لأزمات متجدّدة بين استخبارات البلدين. لم تخلُ المكالمات التي أجراها مسؤولو الجهازين من الحدّة، وخصوصًا بين أنطون سعد وبرهان أدهم الذي غالبًا ما برّر تصرّفات كهذه بأنّ رجاله كانوا يتجسّسون على المعارضين السوريين لا على السلطة اللبنانية أو السياسيين اللبنانيين[3]. لم تكن الاستخبارات السورية وحدها العاملة على الأراضي اللبنانية، بل نشطت معها، وفي بعض الأحيان في مواجهتها، الاستخبارات الأردنية والعراقية والمصرية، إلى الاستخبارات الأميركية والسوفياتية والإيرانية والتركية التي اضطلعت بأدوار متفاوتة الأهمية في استقاء المعلومات عمّا كان يجري في لبنان.

كان تعاون جهازي الاستخبارات محدودًا واقتصر على تبادل المعلومات عن إسرائيل دونما الخوض في ما يتصل بتنسيق نشاطاتهما دفاعًا عن مصالحهما الأمنية والعسكرية. استمرّ عبدالحميد السرّاج وبرهان أدهم يحكمان في ظلّ الوحدة إلى أن انهارت بعد انقلاب عُرف بالانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١. فلجأ الرجلان ومعهما عبدالوهاب الخطيب إلى مصر واستقرّوا فيها. في السنوات التالية تحوّل عبدالوهاب الخطيب موظفًا في الاستخبارات المصرية التي أوفدته في مهمّات إلى لبنان لدعم مناهضي حزب البعث في سوريا بعد وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٣ وتشجيعهم على التعاون معه. كما عَمِلَ على مراقبة مناصري النظام السوري الحاكم ورجال استخباراته، فأضحى بذلك هدفًا راقبته باهتمام الشعبة الثانية اللبنانية.

١. يروي اللواء إدغار معلوف أنّ العقيد أنطون سعد استدعاه في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٢ إلى مكتبه، فوجد لديه مسؤولاً بارزًا في الاستخبارات العسكرية السورية من رفاقه في المدرسة الحربية في حمص، يخوضان في حوار متشنج وحاد. قال أنطون سعد لإدغار معلوف رئيس الفرع العسكري: «أصدرْ أمرًا بتوقيف ثلاثة سوريين سأعطيك أسماءهم موجودين الآن في رأس بيروت ويعملون ضدّ النظام السوري». لحظتذاك قال مسؤول الإستخبارات السورية بانفعال: «إذا لم يكفّ هؤلاء عن نشاطاتهم في بيروت فإنّنا سنزربك أنتَ وسائر المسؤولين اللبنانيين في بيوتكم، وأنتم تعرفون أنّ سوريا قادرة على فعل ذلك، وعلى أن تزربك في بيتك أيضًا»، قبل أن يجيبه رئيس الشعبة الثانية التفت إلى إدغار معلوف قائلاً: «خذ قوّة من فرعك واتني بهم الآن لتسليمهم إليه. لا نريد الإساءة إلى سوريا. فليأخذهم معه». لتوّه انتفض المسؤول السوري: «لا نريد أخذهم معنا وإنّما وقف نشاطاتهم في لبنان واعتقالهم. وهذه مسؤوليتكم. لا نريدهم في سوريا». إذذاك خاطبه رئيس الشعبة الثانية: «قلتَ لي إنّك ستزربني في بيتي، ولكنّني أؤكد لك أنّني باق في منصبي، فيما أنتَ لستَ كذلك. وربما تكون طرت من منصبك قبل أن تعود إلى الشام هذا المساء. هذه حالكم في سوريا». بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في آذار ١٩٦٣ لجأ المسؤول السوري هذا إلى لبنان معارضًا للنظام الجديد (مقابلة خاصة).

٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

٣. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

وتبعًا لتباين مقدرة كلّ من البلدين على جبه أزماته الداخلية، أصبح لبنان نتيجة لعدم الإستقرار في سوريا مكانًا آمنًا للسياسيين والضبّاط السوريين الهاربين من بلادهم بحكم توالي الانقلابات والأزمات السياسية والأمنية منذ مرحلة الانقلابات عام ١٩٤٩. فلجأوا إليه وأضحوا يديرون منه معارضتهم لنظام الحكم في سوريا. كانوا يتسلّلون في الغالب من دير العشائر عند الحدود اللبنانية - السورية، ويطلبون اللجوء السياسي. كان الانقلاب الأول في تاريخ سوريا الذي نفّذه في السنة الثالثة للاستقلال قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ فاتحة الانقلابات العسكرية في الأنظمة العربية والتي حملت العسكر إلى السلطة والتدخّل في السياسة. ثمّ كان مقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي في انقلاب عسكري نفّذه ضدّه في ١٤ آب ١٩٤٩ رئيس الأركان الزعيم سامي الحناوي الذي لم يمكث طويلاً في السلطة، إذ انقضّ عليه انقلاب ثالث بعد أشهر، في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ أوصل العقيد أديب الشيشكلي إلى السلطة فإلى رئاسة الجمهورية في ١٠ تموز ١٩٥٣، وسرعان ما تنحّى في ٢٥ شباط ١٩٥٤ ولجأ إلى بيروت.

كان التجسّس داخل سوريا أحد الأهداف الأصعب والأهم لدى أنطون سعد. لم يكن يحب عبدالحميد السرّاج وتقاسم وإيّاه الشكوك، وساد علاقاتهما مزيج من انعدام الثقة والتوتر والخلاف والحاجة المتبادلة إلى التفاهم والحماسة إلى جمع المعلومات والاستخفاف بالآخر.

على نحو مماثل تقريبًا كانت علاقة أنطون سعد ببرهان أدهم. مع ذلك نجح رئيس الاستخبارات العسكرية اللبنانية في بناء شبكة عملاء له في بعض المدن السورية كدمشق وحمص وحلب وحماه، بينهم ضبّاط متعاونون وتجار عابرون دوريون للحدود بين البلدين وعاملون متنقلون بانتظام بينهما. كان يزور سوريا دائمًا وينزل في فندق الشرق في دمشق القريب من المباني الحكومية، وفي بعض الأحيان في فندق أميّة للاجتماع بعبدالحميد السرّاج وبرهان أدهم. جمعته كذلك علاقة وثيقة بضبّاط سوريين بلغوا مناصب متقدّمة ولاسيما منهم رفاقه في المدرسة الحربية في حمص في الثلاثينات.

على أنّ أنطون سعد ناط التجسّس على سوريا بالرقيب أول فيليب الخوري أولاً، ثمّ بالمعاون جوزف كيلاني الذي ذهب إلى دمشق في ٢٢ مهمّة سرّية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، إلى أن قُبِض عليه واقتيد إلى سجن المزة واعتقال خمسة أيام. كانت مهمّته الوقوف متنكرًا في ثياب متسوّل أو بائع أو معاق أمام مبنى الأركان السورية ووزارة الداخلية ومديرية المخابرات والأمن العام لمراقبة الشخصيات اللبنانية المعارضة وزعماء الأحياء وقبضاياتهم الذين يدخلون إليها، ويُدوّن في دفتر صغير مواعيد وصولهم ومغادرتهم ومرافقيهم، ومدة مكوثهم في الاجتماعات، فضلاً عن ملاحظات عابرة قبل أن يدرجها في ما بعد في تقرير خطي يرفعه إلى رئيسه أنطون سعد. كان يعبر الحدود في سيارة دون أن يثير الشكوك والريبة، ويمضي ساعات في المراقبة التي كانت توجب عليه في بعض الأحيان المبيت في دمشق لاستكمال المهمّة وجمع المعلومات إلى أن أوقف بوشاية.

في ٢٣ نيسان ١٩٥٨ وصل جوزف كيلاني إلى مكان متاخم للحدود اللبنانية - السورية يُعرَف بالجوسي. قريب من بلدة القاع على طريق بعلبك. تقدّم منه رجل الأمن العام السوري وطلب بطاقة هويته. تمعّن فيها ثمّ ذهب لبعض الوقت وما لبث أن عاد ودعاه إلى مرافقته إلى مديرية الأمن العام في حمص. هناك تبلّغ قرار توقيفه بحجة أنّه مطلوب من الشعبة الثانية في دمشق. نُقِلَ على الأثر إلى العاصمة وأُوقِف في النظارة بعدما طلب الاتصال بذويه في بيروت لإعلامهم بأمر سجنه. في اليوم التالي أخضعه برهان أدهم مساعد عبد الحميد السرّاج للتحقيق.

قال له بتهكّم نمّ عن افتضاح أمره: «يبدو أنّك عندنا».

ردّ: «أتيت للتنزه أولاً، ولمراقبة أحوال البلد عندكم هنا ثانيًا، وحتى نعرف ماذا بيننا وبينكم نتيجة تردّد المعارضين عليكم».

قال برهان أدهم: «ستُسجن، وغدًا يأتي إليك المحقق».

أمضى جوزف كيلاني اليوم الثاني في سجن المزة. في اليوم الثالث طلبه بهجت الدسوقي، المحقّق الدائم على تقلّب الإنقلابات العسكرية في سوريا. عرف بهجت الدسوقي جوزف كيلاني فورًا بسبب تردّده على بيروت وعلاقته الوثيقة بأنطون سعد.

قال له الموقوف اللبناني: «يبدو أنّ الجماعة عندك يشكّكون فيّ».

ردّ عليه: «هل ترى هنا آلة تسجيل؟».

أجاب جوزف كيلاني بالنفي. فقال بهجت الدسوقي: «أخبرني كم مرة أتيت إلى الشام في مهمّة؟».

قال: «ثلاثًا إلى أربع مرات».

قال: «مَن هم مخبروك في الشام؟».

ردّ: «هل يمكن أن تصدّق أنّ لي مخبرين في الشام، هنا؟».

ألحّ عليه: «قلّ لي مَن هم مخبروك والله يسامحك؟».

فكرّر جوزف كيلاني نفي تجنيده مخبرين سوريين لدى الاستخبارات اللبنانية بعبارة: «هذا غير معقول، لا مخبرين لديّ، وكل ما أقوم به هو بمفردي. أراقب وأتفرّج وأصطاد بنفسي لأعرف مَن يدخل من اللبنانيين ومَن يخرج. كلّ تقاريري في بيروت عن ذلك. لديك هناك أصدقاء في الشعبة الثانية في لبنان، اتصل بهم فيخبرونك. أنت صديقهم وصديق المقدّم سعد».

تبيّن أنّ وقائع التحقيق كانت تُسجّل على آلة تسجيل وُضِعت في مكان خفيّ على رغم إنكار بهجت الدسوقي وجودها.

في هذه الأثناء عرف أنطون سعد باعتقال جوزف كيلاني. فأمر بتوقيف ثلاثة ضبّاط سوريين في مرفأ بيروت كانوا يتولون تخليص بضاعة عائدة إلى الجيش السوري في إهراء المرفأ. بعدما أحالهم على المحكمة العسكرية اتصل بعبد الحميد السرّاج قائلاً له: «لي عندك جوزف كيلاني، ولك عندي ثلاثة ضبّاط. إتركه أتركهم. وإلاّ فهو يبقى عندك وهؤلاء يبقون عندي».

ردّ رئيس الإستخبارات السورية: «ماذا يفعل جوزف كيلاني هنا؟».

قال أنطون سعد على طريقته التي يحفظها عنه أصدقاؤه وأعداؤه عندما يمزج الهزل بالجدّ: «ذهب ليأتي بأسرار القنبلة الذرية من سوق السروجي عندكم. كان وحده، لا مخبر معه ولا مخبر لديه. إتركه».

في نهاية اليوم الخامس، ٢٨ نيسان ١٩٥٨، السابعة والنصف مساءً، بدأ مسعى الشعبة الثانية السورية إطلاق جوزف كيلاني من زنزانة سجن المزة. لم يكن مألوفًا إطلاق السجناء والمعتقلين في وقت متأخر من اليوم. إلاّ أنّ ثمّة عقبة نشأت. في مبنى الأركان السورية حيث انتظر المقدّم

الياس شمعون والرقيب أول فيليب الخوري لتسلّم جوزف كيلاني، رفض برهان أدهم تخليته بعدما سمع حوارًا قصيرًا ساخرًا دار أمامه.

قال الياس شمعون لجوزف كيلاني: «هكذا تهرب من الجيش؟».

ردّ: «صادفت».

لم تنطل الكذبة على برهان أدهم الذي رفض كتابًا لإطلاق جوزف كيلاني وقّعه رئيس أركان الجيش اللبناني الزعيم توفيق سالم، وطلب كتابًا آخر يوقّعه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب يثبت أنّ جوزف كيلاني هو معاون في الجيش اللبناني. فكان أن عاد الياس شمعون وفيليب الخوري أدراجهما، وقصدا فؤاد شهاب في منزله في جونيه وحملا منه كتابًا استجاب طلب الإستخبارات السورية. وتوجها إلى دمشق لإطلاق الرتيب اللبناني قبيل منتصف الليل.

إستخبارات في إمرة إستخبارات

مذ أُعلِنت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، بدأ الإقليم الشمالي يستعيد استقراره مع سيطرة الزعيم المصري على هذا البلد البعيد عن مصر. وأصبح جمال عبدالناصر الحاكم الفعلي لسوريا عبر الجيش وأجهزة الإستخبارات بعدما نجح في فرض شرطين مهمّين هما حلّ الأحزاب السياسية وكفّ عمل الضبّاط في السياسة. أبقى عبدالحميد السرّاج وبرهان أدهم في منصبيهما وأطلق يدهما في عمل الاستخبارات، من غير أن يكون ثمّة دور مهمّ للفريق جمال فيصل قائد الجيش السوري الذي بات في ظلّ الوحدة قائد الجيش الأول عاملاً في إشراف أركان الجيش المصري.

عمد عبدالحميد السرّاج، أبرز المتحمسين للوحدة مع مصر، أولاً إلى تسريح خصومه في الجيش وحصر علاقته بجمال عبدالناصر. وثِق به الأخير فمنحه صلاحيات لا نظير لها. أُخضِعَت الشعبة الثانية السورية لإمرة إدارة الإستخبارات العسكرية المصرية واقتصرت وظيفتها على التجسّس والأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية على الأراضي السورية. إلاّ أنّها فقدت صلاحية الإستخبار الخارجي. وأضحى قرار الإستخبارات السورية مصرياً في التعيينات وجمع المعلومات واختيار المخبرين واستبعاد رجالات جهاز ما قبل الوحدة. أمّا الأمن العام السوري فوُضِع في إمرة دائرة التحقيقات العامة المصرية، واستُحدِث «المكتب الخاص» الذي مثّل إدارة الإستخبارات العامة المصرية في سوريا وارتبط مباشرة بوزير الداخلية. ترافق ذلك مع إغراق الوزارات والدوائر الرسمية في سوريا بمئات الموظفين المصريين وعملاء الإستخبارات المصرية وخصوصًا في وزارة الدفاع، ووَفَدَ ألآف المواطنين والمزارعين المصريين للعمل في سوريا. واعتبارًا من كانون الأول ١٩٥٩ بدأ إفراغ الجيش السوري من ضبّاطه بين مسرّحين أو مقصيين من مناصبهم ومبعدين إلى مصر لتعيينهم في مواقع هامشية، ولاسيما منهم الضبّاط البعثيين المؤيدين الأُول للوحدة مع مصر. أُرسِل إلى مصر ٣٩١ ضابطًا سوريًا بينهم ٤٠ ضابطًا بعثيًا، وجيء إلى سوريا بـ٧٠٠ ضابط مصري تسلّموا معظم مناصب قيادة الجيش. أشعر ذلك السوريين بأنّ ثمّة محاولة للاستيلاء على بلدهم عبر السيطرة على جيشهم واستخباراتهم وإداراتهم ومعاملتهم بصلف وفجاجة. فوجهوا نقمتهم إلى اثنين: المشير عبدالحكيم عامر مسؤول الإقليم الشمالي، وعبدالحميد السرّاج وزير الداخلية فيه قبل أن يعيّنه جمال عبدالناصر في ١٥ آب ١٩٦١، في الأسابيع القليلة التي سبقت انهيار الوحدة، نائبًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة للشؤون الداخلية ورئيسًا للمجلس التنفيذي في سوريا. وسرعان ما اختلف الرجلان وتنافسا على السلطة وأجهزتها التي طبعتها ازدواجية انتماء كلّ منها إلى أحدهما، فاستدعاهما جمال عبدالناصر إلى القاهرة. اكتشف عبد الحميد السرّاج أنّه بات بلا صلاحيات فاستقال وعاد إلى دمشق في ١٥ أيلول ١٩٦١. في أواخر أيلول عاد عبدالحكيم عامر إلى دمشق وعمل على تفكيك مواقع رجال عبدالحميد السرّاج في الاستخبارات السورية وفي مواقع السلطة والإدارة واحدًا بعد آخر، فتوارى عبدالوهاب الخطيب ومروان السباعي إلى حمص هربًا من المشير المصري.

عبر الجمهورية العربية المتحدة مطلع عام ١٩٥٨، دخلت الإستخبارات المصرية علنًا وبقوّة في الحياة

السياسية اللبنانية من خلال عبدالحميد غالب السفير البالغ النفوذ الذي لقّبه فؤاد شهاب
«الهمشري»، بعدما كانت منذ عام ١٩٥٦ تحاول مقاسمة الاستخبارات السورية من خلال عبدالحميد
السرّاج التدخّل في الوضع اللبناني وجمع المعلومات والتأثير في مجرى التحالفات الوطنية.

لواء متقاعد في الجيش المصري. قبل أن يبلغ السنّ القانونية دخل السلك الديبلوماسي. غلبت
عليه الحياة الأرستوقراطية والبذخ وتميّز بقيافة الملبس والأناقة المفرطة، ولكنّه كان صاحب عقل
منظّم يرتّب الأولويات قبل اتخاذ القرار. بتفويض من جمال عبدالناصر أمسك بالعلاقات
المصرية - اللبنانية التي حُصِرت بقناة وحيدة هي مدير مكتب الرئيس لشؤون الأمن القومي
سامي شرف، صلة الوصل المباشرة بعبدالحميد غالب. في مكتبه في قصر الرئاسة المصري
خريطة كبيرة للبنان كان سامي شرف يقارب من خلالها الاتصال بالمناطق والزعامات
والعائلات والأحزاب والتيارات المحلية المؤثرة في الشارع اللبناني المتأثرة بالناصرية، متوغلاً في
التفاصيل الدقيقة التي أتاحت له تجاوز إدارة الملف اللبناني إلى التدخّل فيه. عام ١٩٥٦ عُيّن
عبدالحميد غالب سفيرًا في لبنان، فأضحى مسؤولاً عن التركيبة الناصرية في هذا البلد في
أوساط الزعماء والسياسيين والأحزاب اللبنانية الموالية للرئيس المصري، فألمّ بكلّ ما يجري فيه.
علاقته بالشعبة الثانية تمر بسامي الخطيب صلة اتصالها أيضًا بسامي شرف.

مذ وصل إلى لبنان اقترنت علاقته بالحكومة اللبنانية بسلبية ظاهرة لم تخلُ من عداء لكميل
شمعون ومعاونيه في الحكم اللبناني بمن فيهم السياسيون المسلمون كسامي الصلح. تصرّف كعرّاب
للناصريين اللبنانيين أكثر منه سفيرًا لمصر. لم يتصف بالعجرفة ولم تفارقه النبرة العسكرية، إلاّ
أنّه التزم دائمًا مسافة بينه وبين محاوريه ففرض احترامهم إيّاه. لم يستخدم تعليماته بصيغة
الأمر ولكنّ طاعته كانت واجبة باستمرار، وإن بدا لكثيرين أنّه لم يملك كسامي شرف حق الاجتهاد
في التعامل مع العلاقات المصرية - اللبنانية والعلاقة بالشهابية والشعبة الثانية. شخصية
استفزازية تهيئ سلفًا محدّثها للاستنفار حيالها واتخاذ موقف عدائي قبل أن يبادر هو إلى الكلام
بلطف ودماثة وخصوصًا في الصالونات السياسية والاجتماعية. من خلال السفارة في بيروت
بمعاونة ديبلوماسيين بينهم موظفون في الاستخبارات المصرية، ناط عبدالحميد غالب في أوقات
متفاوتة بمحمد حمام وفتحي قنديل ومحمّد نسيم ويحيى الطويلة مهمّات خاصة لدى السياسيين
اللبنانيين لاستمالتهم. وهي كانت حال الملحق الصحافي أنور الجمل الذي موّل صحفًا لبنانية
وصحافيين بارزين دعمًا للسياسة الناصرية في لبنان في عهدي كميل شمعون وفؤاد شهاب.

كان يستدعي السياسيين وزراء ونوّابًا ويملي عليهم إرادته، ويتولى تارة مدّهم بالمال وطورًا تسهيل
انتقالهم إلى مصر لفتح قنوات اتصال مع مسؤولين مصريين أو فتح أبواب جمال عبدالناصر
لهم. إلى أن حملت تصرّفات عبدالحميد غالب الرئيس اللبناني كميل شمعون على اتخاذ قرار
بطرده من لبنان في خضم «ثورة ١٩٥٨»[1]. في حقبة الجمهورية العربية المتحدة حكم جمال

١. تحمّس رئيس الحكومة سامي الصلح لقرار طرد عبدالحميد غالب من لبنان وعارضه وزير الخارجية شارل
مالك لاقتناعه بضرورة عدم الإيغال في المواجهة مع جمال عبدالناصر. وسرعان ما وجد رئيس الوزراء الفرصة
سانحة بعد سفر شارل مالك، فاقترح على رئيس الجمهورية تعيين وزير للخارجية بالوكالة في غياب الوزير
الأصيل من الذين يعتقدون أنّ من المستحسن إخراج عبدالحميد غالب من لبنان. فحلّ ألبر مخيبر في المنصب.
في اليوم التالي ٢٥ تموز ١٩٥٨، تبلّغ عبدالحميد غالب من معاون الأمين العام لوزارة الخارجية محمد علي حمادة
قرار طرده، فأبدى رغبته في الانتقال برًا إلى دمشق. بعد ساعات واكبه رجال من قوى الأمن الداخلي إلى الحدود
اللبنانية - السورية للتأكد من مغادرته. ولم يعد إلى مقرّ السفارة في بيروت إلاّ بعد أسابيع من انتخاب الرئيس
الجديد في مبادرة حسن نية من فؤاد شهاب حيال جمال عبدالناصر رمزت إلى رغبة السلطة الجديدة في لبنان
في تحسين علاقاتها مع مصر. فقررت حكومة رشيد كرامي في تشرين الأول، وكان ريمون إده وزيرًا للداخلية،
إلغاء قرار الطرد. في ٦ تشرين الثاني عاد عبدالحميد غالب الى مقرّ عمله، وسجّل سابقة احتفاظ سفير بمركز
عمله في لبنان طوال ١٢ عامًا بلا انقطاع إلى أن غادره في أيار ١٩٦٨ عندما عُيّن نائبًا لوزير الخارجية.

عبدالناصر نصف لبنان برجليه: عبدالحميد السرّاج للأمن، وعبد الحميد غالب للسياسة. بعد
الانفصال انتقلت اللعبة بكلّيتها إلى السفير المصري بعد فرار ندّه إلى القاهرة وخروجه نهائيًا
من المعادلة السياسية والعسكرية السورية والمصرية على السواء.

حتى ذلك الوقت كان التعاون الأمني بين الطرفين ذا تأثير محدود، إلاّ أنّه تراجع في حقبة الوحدة
السورية - المصرية وخصوصًا إبّان «ثورة ١٩٥٨» عبر دوري عبدالحميد السرّاج وعبدالحميد
غالب في محاولات لتقويض حكم كميل شمعون بدعم معارضيه وتهريب أسلحة إليهم من سوريا
لإحداث اضطرابات وقلاقل هدّدت ركائز استقرار الدولة. حمل ذلك الجيش اللبناني، للحدّ من
وطأة الاعتداءات التي استهدف بها جنود سوريون مخافره، على إغلاق الحدود من السادسة
مساءً إلى السادسة صباحًا ومراقبة تدفق السيارات والتحقّق من عدم تهريبها الأسلحة إلى رجال
«المقاومة الشعبية»، أو منع تسلّل مسلحين سوريين جنودًا أو متطوّعين إلى داخل الأراضي اللبنانية
والمشاركة في تسعير الاضطرابات والفوضى. إذ اكتشف في أوقات متفاوتة تهريب أسلحة على بغال
عبر السلسلة الشرقية والأودية جُمِعت في جب جنين وعرسال ثمّ وُزّعت على «الثوار». كذلك في
محفوظات إدارة الاستخبارات السورية ووثائقها السرّية منذ عام ١٩٥٧ مئات الملفات لشخصيات
لبنانية بينها زعماء ووزراء ونوّاب تعاونوا مع عبدالحميد السرّاج وكانوا يزوّدونه تقارير ومعلومات
خاصة عن الأوضاع الداخلية في لبنان. وفيها أيضًا لوائح لشخصيات اضطلعت بطلب من
عبدالحميد السرّاج بأدوار مختلفة في لبنان قبل «ثورة ١٩٥٨» وإبّانها.

بعد «ثورة ١٩٥٨» كان تعاون رجل الاستخبارات السورية القوي جزءًا من علاقة الاستقرار التي
أرساها تفاهم فؤاد شهاب مع جمال عبدالناصر في مرحلة تزايد شعبية المدّ الناصري في لبنان
بالتزامن مع مدّ سيطرته على سوريا. فتراجع التشنج في علاقات البلدين وبدت حدود التعاون
الأمني واضحة الملامح. في الوقت نفسه استمدّت علاقة الاستخبارات اللبنانية بالاستخبارات
المصرية سطوتها من نفوذ عبدالحميد غالب في مقرّ السفارة في رأس بيروت. عوّلت عليه الشعبة
الثانية لترسيخ موقعها السياسي والأمني في السلطة وأوساط السياسيين والشارع ولتوفير الدعم
الشعبي، الإسلامي خصوصًا. لفؤاد شهاب ضمانًا للاستقرار الداخلي ودعم اتجاهات السلطة.
إذ في كلّ مرة وجدت صعوبة في استمالة شخصية ناصرية استعانت الشعبة الثانية عليها بالسفير
المصري. بذلك اجتذبت إليها الرأي العام البيروتي والطرابلسي والصيداوي، الناصري في
قياداته الشعبية التي امتثلت لإرادة عبدالحميد غالب. فإذا بالناصرية نفسها تستحيل فخًا
سياسيًا بنت عليه الشعبة الثانية شعبيتها[1].

على أنّ علاقتها بالاستخبارات المصرية لم تكن أكثر من انعكاس لعلاقة سياسية، لم تُتَرجَم
بتعاون مباشر لأسباب اتصلت أساسًا بالمسافة الجغرافية التي تبعد لبنان عن مصر. لم يلتقِ
أنطون سعد ولا غابي لحود جمال عبدالناصر، ولا زارا مصر، ولا جرى تبادل الزيارات مع
الاستخبارات المصرية. لا تقارير أمنية بين جهازي استخبارات البلدين إلاّ من خلال مكاتب
القيادة العربية الموحّدة التابعة للجامعة العربية التي اتخذت من القاهرة مقرًّا لها، ونادرًا عبر
معلومات من طريق السفارة في بيروت. ترسل الشعبة الثانية إليها المعلومات الضرورية لاطلاعها
على ما قد يعنيها.

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

التعاون الأبرز الذي لمسته، وإن بمشقة، الاستخبارات اللبنانية من نظيرتها السورية في حقبة الجمهورية العربية المتحدة كان بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية. وقتذاك زوّدتها الشعبة الثانية السورية معلومات عن محاولة انقلاب كان يُعدّ لها قائد القطاع الشرقي في مرجعيون العقيد فؤاد لحود على الرئيس الجديد. أطلع عبدالحميد السرّاج أنطون سعد على خطة فؤاد لحود، وكان ذلك فاتحة مرحلة جديدة سبقتها بعض الحوادث الأمنية بين جهازي استخبارات البلدين في النصف الثاني من الخمسينات. تظاهرت الشعبة الثانية السورية بمجاراة لخطة الانقلاب والاستعداد للتعاون مع فؤاد لحود الذي كان فتح قنوات اتصال بضبّاط سوريين عبر القنيطرة أتاحت له التعرّف إلى جهاز الاستخبارات الذي لم يلبث أن صوّر له أنّه يواكب خطواته منذ الاتصال الأول الذي أجراه به، إلى أن أوقعه في فخّ بتسجيل وقائع محاولة التمرّد وإرسال الشريط إلى أنطون سعد بمثابة اعترافات صريحة له.

مذ انتقل فؤاد لحود من مفتشية سلاح المدرعات إلى قيادة القطاع الشرقي في مرجعيون، بلغت إلى ضبّاط سوريين أخبار شتى عن صفاته وصرامته وكفايته. وعُرف بالضابط اللامع والقبضاي. فرغبوا في الاتصال به. كان هذا أيضًا موقف فؤاد شهاب الذي نظر إليه بتقدير، ضابطًا لامعًا طموحًا وحازمًا على تنافس حاد مع نسيب قائد الجيش، الضابط اللامع الآخر هنري شهاب الذي قتل في «ثورة ١٩٥٨». على أنّ كلا من الضابطين اللامعين أضمر للآخر كرهًا عميقًا متأثرًا بعامل التسابق بينهما بدءًا من ألعاب الرياضة التي كانا يخوضانها، كلّ على رأس فوجه: فؤاد لحود قائدًا لفوج المدرعات، وهنري شهاب قائدًا لفوج المدفعية.

لم يكنّ فؤاد لحود ودًّا لفؤاد شهاب ولا أظهر تأييدًا لوصوله إلى رئاسة الجمهورية، وهو بدا أقرب إلى موالاة كميل شمعون ودعم تجديد ولايته وعلى علاقة وثيقة بالحزب السوري القومي الإجتماعي أدّت إلى اعتقاله بعد تنفيذ الحزب محاولة الانقلاب وتعرّضه للتعذيب في السجن. بدوره أنطون سعد أكثَرَ من انتقاده فؤاد لحود بسبب انتمائه إلى عصبية الرئيس السابق للجمهورية.

في حزيران ١٩٥٨ أبعد فؤاد شهاب فؤاد لحود إلى موقع الجيش في مرجعيون بذريعة مراقبة المنطقة والحؤول دون تسلّل مسلحين أو أسلحة إلى «المقاومة الشعبية» المناهضة لكميل شمعون عبر الجرود الفاصلة بين الحدود اللبنانية – السورية. في الوقت نفسه لم يتردّد فؤاد لحود في دعم مسلحين تابعين للحزب السوري القومي الإجتماعي، المؤيد لكميل شمعون في «ثورة ١٩٥٨»، في راشيا وحاصبيا ومرجعيون ضدّ مسلحي كمال جنبلاط. فصار بذلك هدفًا مشتركًا للمعارضة والاستخبارات السورية. ومن غير أن يجزم بعض الضبّاط الذين عرفوه عن قرب أنّ كميل شمعون أيّد خطوته في العصيان على فؤاد شهاب أم كانت هي مبادرة شخصية منه، عرض فؤاد لحود على الضبّاط السوريين في المنطقة المقابلة مؤازرته في انقلاب يعتزم القيام به على فؤاد شهاب

لمنعه من تسلّم سلطاته الدستورية. وغالى أمامهم في انتقاد الرئيس المنتخب قائلاً إنّه ليس الحل الأمثل لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان وإعادة الاستقرار إليه.

أبلغ برهان أدهم إلى أنطون سعد متأخرًا أنّ فؤاد لحود فاتح ضبّاطًا في اجتماعين معهم في بانياس دعم فكرة قيام وحدة بين لبنان وسوريا في مقابل مساعدته على تنفيذ انقلاب على فؤاد شهاب، يأتي في أعقابه جواد بولس رئيسًا للجمهورية وسليمان العلي رئيسًا للحكومة ويتسلّم هو قيادة الجيش. وبلغ الأمر أيضًا إلى عبدالحميد السرّاج الذي أحجم عن اطلاع أنطون سعد عليه بسبب تحفّظه التقليدي عن التعاون مع الشعبة الثانية اللبنانية، إلاّ أنّ هذه المعلومات نوقشت في الاستخبارات السورية فلم تعرها باديَ الأمر أهمية. ثمّ رغبت من باب الفضول في الاطلاع على تفاصيل ما كان يُعدّ له الضابط اللبناني. إلى أن تناهت إلى أنطون سعد من غير امتلاكه أدلة دقيقة وواضحة حيال ما كان يسعى إليه فؤاد لحود. اجتمع ببرهان أدهم في دمشق ثمّ ذهب إلى عبدالحميد السرّاج الذي امتنع بداية عن مصارحته بخطة فؤاد لحود. بعد حوار حاد وقاس بين الرجلين برّر فيه عبدالحميد السرّاج لأنطون سعد أسباب تكتمه باهتمامه بالحصول على كمّ أكبر من المعلومات من فؤاد لحود بإزاء ما يجري في لبنان، كشف له الحقيقة الكاملة بعدما انفجر رئيس الشعبة الثانية اللبنانية في وجهه: «متى ستخبروننا، بعد حدوث الانقلاب؟»[1].

سرد له عبدالحميد السرّاج الوقائع وأضاف: «إنّنا ننتظر نتائج الجولة الثالثة مع فؤاد لحود لإبلاغكم المعلومات المتوافرة لدينا كلّها».

لزم أنطون سعد الصمت حيال فؤاد لحود متظاهرًا بجهله ما كان يُعدّ له إلى أن أعلمه برهان أدهم بأنّه يعتزم تنفيذ خطته في النصف الثاني من أيلول ١٩٥٨. لدى عودته إلى بيروت تحدّث أنطون سعد إلى جميل لحود، عمّ الضابط المتمرّد، وطلب إليه أن ينصح له بعدم التردّد على سوريا والعدول عمّا كان يجول في خاطره، ثمّ رفع تقريرًا بالمعلومات التي لديه إلى رئيس الأركان الزعيم توفيق سالم. وبغية إجباره على وضع حدّ لمجازفته هذه، وجّه رئيس الأركان تأنيبًا حادًا إلى فؤاد لحود الذي كان قد دخل إلى مكتب رئيس الشعبة الثانية بعدما تناهت إليه شكواه – وهو يتقدّمه رتبة – وتبادلا سجالاً قاسيًا.

قال له فؤاد لحود: «لا يهمّني أمرك وما تروّجه ضدّي من شائعات، ولكن ينبغي أن تعرف أنّه إذا كنتَ تعتقد أنّك مهمّ، فأنت لست كذلك بالنسبة إليّ».

ردّ أنطون سعد: «أنت حرّ في أن تفاخر بنفسك، ولكنّني أقول لك إنّ تردّدك على سوريا سيأتي عليك بضرر كبير، والأفضل أن تقلع عن ذلك لأنّ مشروعك يشكل خطرًا عليك وعلى مستقبلك وعائلتك. أنا أعرف كلّ ما جرى بينك وبين برهان أدهم من أحاديث في خربة بانياس».

لم يهدأ فؤاد لحود الذي قال أيضًا: «لست في حاجة إلى نصائحك، وعليك إثبات كلامك بالأدلة والبراهين».

ثمّ غادر مكتب رئيس الشعبة الثانية إلى مكتب رئيس الأركان الذي خرج على الأثر وفاجأ أنطون سعد قائلاً: «إنّه على حق. إذا كانت لديك إثباتات فابْرِزْها».

بعد ساعات قصد أنطون سعد دمشق واجتمع ببرهان أدهم وطلب إليه إعداد اجتماع سرّي مع فؤاد لحود يتم خلاله تسجيل وقائع الحوار ليكون بمثابة دليل على ضلوعه في خطة انقلاب

١. ذكريات لأنطون سعد في حلقات نشرتها «الصياد»، ٣١ تموز ١٩٧٥.

عسكري ضدّ الرئيس. وافق برهان أدهم، وعاد أنطون سعد إلى بيروت وأعلم فؤاد شهاب بحواره مع معاون عبدالحميد السرّاج ثمّ بالخطة. كذلك أطلع نائبي رئيس الأركان العقيدين إسكندر غانم ويوسف شميّط الذي نصح لرئيس الشعبة الثانية إرسال ضبّاط لبنانيين إلى دمشق ورصد حوار برهان أدهم وفؤاد لحود عن قرب.

بتكليف من أنطون سعد تقرّر ذهاب أربعة ضبّاط إلى سوريا في ١٢ أيلول. توجه أولاً النقيب بديع غازي والملازم أول جورج كرم والملازم أول مختار مزبودي[1] إلى فندق مسابكي في شتورة وانتظروا رابعهم وهو ضابط من الشعبة الثانية الملازم أول أحمد الحاج لمرافقتهم في مهمّة قيل لهم إنّهم سيطلعون لاحقًا على تفاصيلها. وسرعان ما انتقلوا بلباس مدني إلى الحدود اللبنانية - السورية عبر شتوره القنيطرة - بانياس في سيارة أُبدلت لوحتها عندما دخلت الأراضي السورية. إذذاك أعلمهم أحمد الحاج بفحوى المهمّة وهم في طريقهم إلى قرية سورية صغيرة متاخمة عند الحدود بين البلدين لقرية لبنانية هي المجيدية، وانتظروا في بيت صغير قديم كانت تشغله الشرطة العسكرية السورية فؤاد لحود الذي لم يأتِ إلى الموعد المضروب لاضطراره يومذاك إلى حضور مناورة إنزال عسكرية أجراها الأسطول السادس الأميركي في البحر قبالة ساحل جونيه. فعاد الضبّاط.

بعد أربعة أيام دُعوا مجدّدًا إلى المهمّة نفسها. فقصدوا دمشق ومنها إلى القنيطرة، فإلى القرية الحدودية السورية إيّاها. كان ضبّاط سوريون قد زوّدوا كلاً منهم منظارًا. مكثوا على تلة قبالة البيت القديم ينتظرون وصول فؤاد لحود من مرجعيون عبر الحدود إلى القرية السورية الصغيرة. عندما وصل كان برهان أدهم في استقباله. بعد دقائق من المصافحة والحوار القصير توجه الرجلان إلى مكان الاجتماع في إحدى غرفتي البيت، فيما لزم الغرفة الأخرى الضبّاط اللبنانيون الأربعة. من شقوق باب قديم مهترئ تسرّب منه الضوء والصوت. أصغى الضبّاط الأربعة إلى وقائع الحديث بين فؤاد لحود وبرهان أدهم.

قال قائد موقع مرجعيون لمعاون رئيس الاستخبارات السورية إنّ ليس لفؤاد شهاب ورثة. وإنّه يتظاهر بتأييد سوريا لكنّه سيتخلى عنها بعد تسلّمه السلطة. واقترح على محدّثه، بصفته صديقًا للحزب السوري القومي الإجتماعي، إجراء مصالحة بينه وبين النظام السوري في فندق مسابكي في شتورة.

جارى برهان أدهم فؤاد لحود في كلّ ما أدلى به. في حوارهما هذا أبدى فؤاد لحود رغبة في التمرّد على الرئيس المنتخب طالبًا مؤازرة سوريا في الحؤول دون تسلّمه السلطة. ثمّ غادر المكان.

كانت في جيب برهان أدهم آلة تسجيل صغيرة التقطت الوقائع، ونقل الضبّاط اللبنانيون الذين كانوا يتنصتون على الحوار من الشقوق الوقائع أيضًا إلى أنطون سعد[2].

استدعي فؤاد لحود من قيادة القطاع الشرقي في مرجعيون إلى بيروت، وأُحيل على تحقيق عسكري في ما كان يعتزم القيام به بعدما أمر فؤاد شهاب بتوقيفه شهرين. أُرسلت العقوبة إلى وزير الدفاع سامي الصلح لتوقيعها فأحجم بسبب العلاقة الوطيدة التي كانت تجمع رئيس الجمهورية كميل شمعون بالضابط المتمرّد. وبحكم صلاحيته فرض قائد الجيش على فؤاد لحود

١. المصدر السابق، ٧ آب ١٩٧٥.
٢. مقابلة خاصة مع العقيد جورج كرم.

عقوبة شهرين توقيفًا صارمًا في منزله تمهيدًا لإحالته على المجلس التأديبي. أنكر الأخير التهمة فقيل له إنّ ثمّة شهودًا. أنكر أيضاً، إلى أن طلب أن يمثلوا أمامه للتعرّف إليهم، فحضر الضبّاط الأربعة الذين أدلوا بإفادات عن فحوى حواره مع برهان أدهم. كرّر إنكاره واعتبر الإفادات تلفيقًا وكذبًا على رغم الوقائع، ثمّ سألهم كيف أتيح لهم التنصّت عليه. سألهم أيضًا أن يصفوا له المكان والباب الخشبي القديم المهترئ. إذذاك فاجأه المحقّق العسكري بشريط التسجيل الذي كان أرسله برهان أدهم إلى أنطون سعد.

كان فؤاد شهاب قد علم من أنطون سعد بما أقدم عليه فؤاد لحود، فطلب شريط التسجيل للتأكد من صحة ما نُسب إليه قبل اتخاذ أيّ إجراء مسلكي بمعاقبته. فور تسلّمه الشريط طلب إلى أحمد الحاج وفرنسوا جينادري تدوين وقائع الحوار الذي استمرّ ساعة ونصف ساعة. بعدما سلّماه المحضر استمع إلى الشريط مقارنًا مضمونه بالمحضر الخطي، فتحقّق من تحريض فؤاد لحود على التمرّد. أحاله على المجلس التأديبي الذي قرّر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ طرده من الجيش بتهمة اتصاله بدولة أجنبية، من غير حرمانه معاشه التقاعدي بعد ٣٣ عامًا في خدمة الجيش[1].

١. على غرار ما فعله فؤاد شهاب مع الزعيم جان عزيز غازي الذي اعتقل على أثر اكتشاف خطة عصيان أعدها مع عدد من الضبّاط للانقلاب عليه بسبب تذمّرهم من قيادته الجيش، كان جان عزيز غازي رأس حربتهم، رفيق فؤاد شهاب في المدرسة الحربية في دمشق عام ١٩٢٣ وطليع دورته. كره زميله وانتقده علنًا وشكّك في أهليته للمنصب الذي كان يريده جان عزيز غازي لنفسه لاعتقاده بأنّه كان متفوّقًا عليه بثقافته وكفايته على رغم تقدّم فؤاد شهاب عليه في الترقيات. وكان الضابطين الأخرين الملازمان أولان معين حمّود وجوزف أسود صهر بيار الجميّل. في ٩ كانون الأول ١٩٥٣ أُوقفوا وحوكموا لدى المجلس التأديبي برئاسة العقيد عادل شهاب وسُرّحوا من الجيش في كانون الثاني ١٩٥٤ من غير حرمانهم المعاش التقاعدي بناء على رغبة القائد والذي حال دون ملاحقتهم أمام المحكمة العسكرية. يومذاك كان جان عزيز غازي مفتشًا عامًا في الجيش وضابطًا كبيرًا من الرعيل الأول الذي تخرّج في المدارس العسكرية الفرنسية. وهما المحاولتان العسكريتان الوحيدتان من داخل الجيش حتى وصول فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨.
ويقول النقيب شوقي خيرالله إنّ أنطون سعد أعلمه - عارفًا بصداقته لمعين حمّود - بتحرّكهم وطلب إليه التدخّل لديهم للكفّ عن التعرّض لقائد الجيش بعدما أطلعه على نشاطاتهم وأقاويلهم في صفوف الجنود والرتباء والضبّاط، وفي بعض الاجتماعات التي كانوا يعقدونها. ففضب معين حمّود لتسرّب أخبار تحرّكهم إلى الشعبة الثانية (مقابلة خاصة).

اللـؤلـؤة

أتاح التصرّف السوري بداية عمل مشترك بين الاستخبارات العسكرية اللبنانية والسورية. لم يخض عميقًا حتى ذلك الوقت في بناء علاقات شخصية بين مسؤولي الجهازين. على أنّ تعاونهما ساهم في توطيد اتصالات دائمة حملهما في كانون الأول ١٩٦١ وكانون الثاني ١٩٦٢ على كشف شبكة تجسّس إسرائيلية عملت في سوريا ولبنان في وقت واحد.

تحت مظلة «جمعية الأخوّة في المسيح» أدار قسّ إنجيلي لبناني هو جميل القرح منذ حزيران ١٩٥٤ شبكة تجسّس جعلت من دمشق وبيروت مقرّين لها. وسرعان ما تعاون مع يهودي لبناني كان ضابطًا سابقًا في الجيش الإسرائيلي ويرئس شبكة تجسّس إسرائيلية في لبنان هو روبير طوطح (اتخذ إسمًا آخر له هو فريد حداد). بصفته مسؤولاً عن الكنائس الإنجيلية في لبنان وسوريا وفلسطين، كان جميل القرح يتنقل بينها مذ أضحى قسًا في حزيران ١٩٤٠ وقد استقرّ في السنوات التالية في بيروت وقطن في الأشرفية وافتتح محلاً للتصوير الفوتوغرافي في باب إدريس. كان قد جمع حوله أصدقاء بينهم عسكريون سوريون ولبنانيون وآخرون مسرّحون وجندهم في شبكة تجسّس للدولة العبرية. فزوّدوه معلومات معظمها عسكري عن الجيش السوري وأسلحته ومنشآته وعتاده ومخازن ذخيرته، إلى معلومات جزئية عن الجيش اللبناني. زوّدوه أيضًا منذ عام ١٩٥٨ معلومات عن وجود الجيش المصري واستخباراته العسكرية في سوريا ونفوذهما إبّان الوحدة المصرية - السورية ونشاطات وزراء وسياسيين وحزبيين سوريين. كان يرسلها هؤلاء إلى الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية في تقارير خطية أو عبر أجهزة لاسلكي مشفّرة، وبعضها من خلال جميل القرح الذي ضمّ إلى شبكته في تموز ١٩٦١ ابنته جوليا وصهره وليم بستولي. اليوناني الأصل واللبناني الجنسية الذي أقام في بيروت بعد تلقيه دورة تدريب على الاتصال اللاسلكي في تل أبيب. وبحجة تفقده الكنائس الإنجيلية فيها، سافر جميل القرح إلى إسرائيل وعقد على امتداد ثماني سنوات عشرات الاجتماعات مع رجال استخباراتها العسكرية.

في ٢٩ كانون الأول ١٩٦١ اعتقلت الاستخبارات السورية في دمشق جميل القرح وزوجته ڤيكتوريا عقاد بالجرم المشهود بعد اجتماعهما بملازم في الجيش السوري هو فايز جرجس أوهمه بأنّه سيتعاون مع شبكته. إلاّ أنّه أطلع قيادته على الأمر، فأوقعت هذه جميل القرح في الفخ. وفي ٩ كانون الثاني ١٩٦٢، بعد تنسيق مباشر بينهما، دهم رجال الاستخبارات العسكرية اللبنانية والسورية بيت وليم بستولي في الأشرفية وعثروا على جهاز تخابر لاسلكي في تمثال للسيدة العذراء موضوع على طاولة، إلى محفوظات وآلة تصوير خاصة بالوثائق وأفلام. وبعد تحقيق مشترك بين الجهازين دين جميل القرح في دمشق وأُعدِم شنقًا، فيما استجابت الحكومة اللبنانية طلب نظيرتها السورية تسليمها وليم بستولي واثنين من رفاقه الضالعين. فحوكموا بدورهم في سوريا وسُجِنوا حتى ١١ كانون الثاني ١٩٧١ عندما طالب لبنان مجدّدًا باستردادهم.

لم تكن الشبكة الإسرائيلية تلك الأولى التي كشفتها الشعبة الثانية. قبل سنة من ذلك التاريخ عام

١٩٦٠، قادت مصادفة غابي لحود إلى مفاجأة مذهلة. طلب وزير المال رشيد كرامي من الشعبة الثانية معلومات عن موظف هو محمود عوض حامت حوله شكوك في اختلاس أموال من صندوق الوزارة. فكان أن كلّف أنطون سعد غابي لحود المهمّة، وكان سنتذاك مسؤولاً عن بيروت إلى كونه رئيسًا للفرع العسكري. وُضِع هاتف محمود عوض تحت المراقبة لمعرفة فحوى مكالماته ومحاوريه ومدى علاقتهم بالشكوك في اختلاسه. فإذا بالتنصّت يكشف علاقة شخصية كانت تربطه بامرأة إسمها شولا. لم يكونا يتحدثان عن المال ولا عن عمله ونشاطاته. إلاّ أنّ حوارهما بدا للشعبة الثانية غامضًا وملتبسًا وتناول أحيانًا أسماء غامضة برموز وإيحاءات وألغاز.

لفتت هذه المعلومات غابي لحود فطلب الاستقصاء عن رقم هاتف المرأة ومكان سكنها وتنقلاتها. وتبيّن أنّها يهودية لبنانية تقيم في حيّ يقطنه يهود لبنانيون هو وادي أبو جميل. إسمها شولا ماير كوهين أصبحت تُلقّب في ما بعد وقد ذاع صيتها بـ«اللؤلؤة». كلّف غابي لحود أحد المتعاونين مع الشعبة الثانية هو ميلاد القارح نسج علاقة مع شولا كوهين والتقرّب منها. عبر محمود عوض الذي كان عرفها منذ أوائل عام ١٩٥٦ أصبح ميلاد القارح صديقًا لـ«اللؤلؤة» ولأشخاص من آل العبدالله من سكان بلدة الخيام ظهر في ما بعد أنّهم كانوا على علاقة بيهود داخل إسرائيل وكانوا يزوّدون الاستخبارات الإسرائيلية معلومات عن لبنان عبر الحدود. وهم أعضاء في شبكة شولا كوهين. وقد نجحت هذه في إرساء علاقات واسعة النطاق مع سياسيين وشخصيات لبنانية نافذة في قطاعات إجتماعية واقتصادية ومهنية عدّة. حتى أنّ محمود عوض حاول بدوره استمالة ميلاد القارح إلى مهمّته مع اليهودية اللبنانية وتزويده المال للحصول على معلومات. في غضون ذلك كانت الشعبة الثانية تراقب بيت شولا كوهين وتتنصّت على مكالماتها الهاتفية وتصوّر نشاطاتها بكاميرا من شقة قريبة لبيتها استأجرتها لذلك. وكانت تُخضِع تنقلاتها وعلاقاتها وزوارها للمراقبة. إلى أن قرّرت تنفيذ عمل أمني. فدهمت قوّة من الشعبة الثانية بقيادة غابي لحود ليل ٩ آب ١٩٦١ منزل شولا كوهين واعتقلتها. في الوقت نفسه اعتقلت قوّة أخرى من الشعبة الثانية محمود عوض وعددًا من الأشخاص من آل العبدالله كانوا في بيروت[1].

بعد أكثر من ست سنوات من أعمال منتظمة من التجسّس وجمع المعلومات ونقلها إلى إسرائيل من وادي أبو جميل، افتُضِح أمر «اللؤلؤة» وأُوقِفت مع ١٢ من أعضاء شبكتها بينهم يهود لبنانيون أيضًا، ودينت وأربعة منهم في ١٩ آذار ١٩٦٣ أمام محكمة عسكرية برئاسة الزعيم جميل الحسامي بتهم تهريب يهود إلى إسرائيل والاتصال بالعدو والتجسّس له، وحُكم عليها بالاعدام مع خفض العقوبة إلى ٢٠ عامًا سجنًا لم تكملها بسبب مقايضتها بعد حرب الأيام الستة. في ١١ آب ١٩٦٧ أجرى لبنان وإسرائيل مفاوضات تبادل أسرى في مركز لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية في الناقورة شملت ٣٣ لبنانيًا جلّهم من رجال الأعمال والتجار اعتقلتهم الدولة العبرية في القدس القديمة بعد احتلالها[2]. أمّا محمود عوض فقضى في السجن بنوبة قلبية في

١. عندما دهم غابي لحود منزلها لفتها وجود ميلاد القارح إلى جانبه مكبّلاً، والذي قال لها بصوت مخفوض: «لقد أوقفوني ولم أقل لهم أيّ كلمة». فصرخ به غابي لحود: «إصمت...». ثمّ قال لها الضابط اللبناني: «أين جهاز الإرسال؟ أين الحبر غير المرئي والرسائل؟». واقتادها مع ميلاد القارح إلى السيارة إلى أن فاجأها فك قيود ميلاد القارح وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة قبل أن يركب في إحدى سيارات قوّة الجيش.

٢. كانت إسرائيل أسرت مواطنين لبنانيين ووضعت اليد على عتاد ثقيل كانت سوريا تستخدمه لبناء قناة لتحويل مياه الأردن، فطرحت إذذاك مبادلتهم بطيار إسرائيلي كان سقط بمظلته في لبنان بعدما قُصفت طائرته فوق الأراضي السورية إضافة إلى عسكري إسرائيلي دخل الأراضي اللبنانية خطأ بعد حرب عام ١٩٦٧. وفي اللحظة الأخيرة من التفاوض أضافت إسرائيل إسم شولا كوهين إلى لائحة تبادل الأسرى. رفضت السلطة اللبنانية كون الجاسوسة اليهودية مواطنة لبنانية. لكنّ الدولة العبرية أصرّت بحجة أنّ شولا كوهين وُلدت في القدس، وهي تاليًا إسرائيلية قدمت إلى لبنان عام ١٩٣٦ من حيفا في قافلة عسكرية بريطانية، وأقامت في وادي أبو جميل.

تموز ١٩٦٢ قبل أن يمثل أمام المحكمة العسكرية. وكوفئ ميلاد القارح على نجاحه في دوره بتعيينه موظفًا في فرع الصحافة في الشعبة الثانية، وكان المدني الوحيد بين عسكرييها[1].

كانت مواجهة الاستخبارات الإسرائيلية دافعًا رئيسيًا لتعاون البلدين، وخصوصًا الفرعين الأمنيين، فنشأت علاقات وثيقة منذ عام ١٩٦٢ بين عبّاس حمدان ونظيريه في الشعبة الثانية السورية مفتخر الشرع ومعاونه ابرهيم العمر اللذين استمرّا طويلاً في منصبيهما. كذلك كان عبّاس حمدان يتصل تكرارًا بأحمد سويداني ودرج على زيارة دمشق دوريًا، في الغالب مرة في الأسبوع، للتنسيق في العمل وتبادل المعلومات عن إسرائيل. في بعض الأحيان كان الطرفان يعدّان تقارير أمنية مشتركة كشفا من خلالها عن فرصة جدّية وصادقة لتفاهم يتجاوز الخلافات السياسية المتراكمة بين نظامي البلدين كونهما مستهدفين من عدو واحد. مع ذلك حاذرت الاستخبارات العسكرية السورية، كما دائمًا، اطلاع نظيرتها اللبنانية على ما كلّ ما كانت تملكه من معلومات، ولم تتردّد، وإن في ظلّ ما كان يلمسه عبّاس حمدان من ثقة في تعاونه مع مفتخر الشرع وابرهيم العمر، في العمل سرًّا عبر مكتب تخليص بضائع في مرفأ بيروت اتخذه ضبّاط سوريون واجهة لمهمّات استخبارات دولتهم ومخبريها المزدوجي الوظيفة لجمع المعلومات عن المعارضين واللاجئين الناشطين ضدّ النظام.

في اجتماعاتهما كان عبّاس حمدان ومفتخر الشرع يجريان تقويمًا للمعلومات المتوافرة لديهما واستخلاص تحليل واحد منها. وقتذاك، عام ١٩٦٣، كان عبّاس حمدان عضوًا في لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية قبل أن يترأس عام ١٩٦٧ الوفد اللبناني إليها خلفًا لميشال فريفر حتى عام ١٩٧٠، ممّا أتاح له التقرّب من مصادر إضافية للمعلومات هم المراقبون الدوليون الذين كانوا يشرفون على وقف النار بين لبنان وإسرائيل، وقد أظهروا تعاونًا ملموسًا معه بتزويدهم إياه معلومات عمّا يجري داخل إسرائيل. في جزء من اجتماعات رئيسي الفرعين الخارجيين اللبناني والسوري توحيد الموقف من اجتماعات لجنتي مراقبي الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية والسورية – الإسرائيلية[2]. شمل هذا التعاون أيضًا الاستخبارات الأردنية التي كانت تطّلع باستمرار على معلومات الشعبة الثانية اللبنانية عن إسرائيل. الأمر الذي كان يوجب في بعض الأحيان عقد اجتماعات لرؤساء الفروع الخارجية في البلدان الثلاثة.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود واللواء سامي الخطيب.
رُحّلت «اللؤلؤة» من لبنان في ٢٣ آب ١٩٦٧، وكانت قد بلغت سنتها السابعة والأربعين، عبر معبر رأس الناقورة عند الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، صحبها ضابط لبناني سألها قبيل تسليمها إلى مسؤولين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفي لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية مودعًا: «سيدة كوهين أحب أن أطرح عليك سؤالاً. لقد حُكم عليك وقد أُدنت ونفّذت من عقوبتك ست سنوات. الآن سيترك بعضنا بعضًا. إحكِ لي الحقيقة. هل عملت فعلاً لإسرائيل أم أنّكِ كنت ضَحية الظروف؟». ردّت بابتسامة عريضة: «إذا كنتَ تريد ببساطة إشباع فضولك سأقول لك إنّني أعلنت للمحَكمة أنّني لم أكن يومًا جاسوسة إسرائيلية. ولكن إذا كنتَ تريد إجراء اتصال بالإسرائيليين، فسأكون سعيدة لأرى ما يمكنني فعله من أجلك». فردّ: «يا إلهي... حتى اللحظة الأخيرة» وافترقا.

٢. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.

الانفصال

كان الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة وهيمنة جمال عبدالناصر على حكم سوريا والذي قاده عدد من الضبّاط السوريين إيذانًا بمراحل أزمات بين لبنان وسوريا.

في ٢٥ أيلول ١٩٦١ زار أنطون سعد وغابي لحود وسامي الخطيب عبدالحميد السرّاج في دمشق تلبية لدعوة رسمية. في العشاء شعر غابي لحود وسامي الخطيب ببلبلة وحركة غير إعتيادية لضبّاط سوريين مرافقين لعبدالحميد السرّاج. غداة عودتهم إلى بيروت صارحهم أنطون سعد بفحوى حوار دار بينه وبين عبدالحميد السرّاج أبدى فيه الرجل القوي في سوريا امتعاضه من مغالاة عبدالحكيم عامر في التدخّل في شؤون سوريا، وكشف أنّه فاتحه بعزمه على الاعتكاف في منزله، مؤيّدًا من بعض ضبّاط الاستخبارات السورية. يومذاك اختلى عبدالحميد السرّاج بأنطون سعد.

بعد ثلاثة أيام، فجر ٢٨ أيلول، أعلنت مجموعة ضبّاط بدعم من حزب البعث تمرّدها على جمال عبدالناصر وانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، وبثت إذاعة دمشق البلاغ رقم واحد: «قيام الإنتفاضة المباركة وإنهاء حكم الوحدة والتسلط المصري».

جاء الإنقلاب العسكري على الوحدة بضبّاط لم تكن الشعبة الثانية اللبنانية تعرفهم قبلاً أمثال قائده الأبرز العقيد عبدالكريم النحلاوي الذي أصبح لاحقًا رئيسًا لدائرة شؤون الضبّاط وقائد سلاح الهجّانة (حرس الحدود) والعقيد حيدر الكزبري الذي أضحى رئيسًا للأركان والعميد فيصل الحسيني والعميد عبدالغني دهمان والعقيد موفّق عصاصة والعقيد محمد منصور والعقيد هيثم المهايني والعقيد مطيع السمّان والعقيد مهيب الهندي والمقدّم فايز الرفاعي، وعيّنوا من بينهم ضابطًا درزياً قائدًا للجيش هو عبدالكريم زهرالدين. على أنّ السلطة الفعلية كانت لعبدالكريم النحلاوي وحيدر الكزبري الذي أتى في ما بعد بابن عمّه مأمون الكزبري رئيسًا للوزراء. بانهيار الوحدة وسقوط عبدالحميد السرّاج وبرهان أدهم، خضعت الاستخبارات السورية لسيطرة عبدالكريم النحلاوي.

ولكنّ التحوّل الذي أحدثه الانفصال أوقع سوريا في قلق مصدره الخوف من سقوط الوضع الجديد واحتمال الانقلاب على الانقلاب، ممّا أحال مهمّة الاستخبارات داخلية عملت على مراقبة الضبّاط والعسكريين والسكان تحوّطًا من تحرّكات ونشاطات مريبة ضدّ النظام الجديد. فأدّى ذلك إلى تسريح عدد كبير من الضبّاط البعثيين. وخلافًا لما كانت عليه الاستخبارات السورية في حقبة عبدالحميد السرّاج، لم تكن ثمّة هيبة ولا نظرة احترام إلى الضبّاط وإلى الجيش، وتاليًا إلى قادة الانقلاب، بل ذعر دائم بالتزامن مع تنامي أزمات في العلاقات اللبنانية – السورية بدءًا بإغلاق الحدود السورية – اللبنانية بعيد الانفصال. وقد حمل هذا الأمر الشعبة الثانية اللبنانية على تجنيب ضبّاطها الذهاب إلى دمشق، فيما باشرت سلطة الانفصال محاربة مصر من لبنان عبر نشاطات استهدفت أولاً السفارة المصرية في بيروت.

أبرز نتائج الانفصال كانت عودة الاستخبارات السورية إلى ممارسة عملها والصلاحيات كاملة. وسرعان ما وجد لبنان نفسه في واجهة الحدث عندما نيط به تأمين سفر الضبّاط السوريين من مصر إلى بلادهم، والضبّاط المصريين من سوريا إلى بلادهم عبر الأراضي اللبنانية. فوُضِعت خطة تعاون بين الجيشين السوري واللبناني وسفارة مصر في بيروت قضت بذهاب ضابط لبناني لا ميول ناصرية لديه هو المقدّم جان نخّول إلى دمشق، وتنظيمه مع قيادة الأركان السورية الجديدة الترحيل المتبادل. في اليوم التالي للانفصال، ٢٩ أيلول، عاد جان نخّول من دمشق بموافقة الجيش السوري على تدابير تبادل العسكريين المصريين والسوريين: رست بوَاخر مصرية في مرفأ بيروت حاملة عسكريين سوريين تولت شاحنات لبنانية بحراسة الجيش اللبناني نقلهم إلى سوريا برًّا من طريق الكرنتينا - سن الفيل - طريق الشام فاستقبلوا بالهتاف والترحاب من اللبنانيين الأرمن والمسيحيين. ثمّ عادت الشاحنات نفسها محمّلة جنودًا مصريين إلى مرفأ بيروت من طريق الشام - الشياح - البسطة فاستقبلها اللبنانيون المسلمون بالهتاف والترحاب أيضًا. كانت البواخر تصل إلى المرفأ صباح كل أحد. استمر تنفيذ الخطة شهرًا مِمّا أدّى إلى تململ الجنود اللبنانيين من احتجازهم في يوم عطلتهم الأسبوعية بسبب المهمّة. اتصل جان نخّول بالسفير المصري عبدالحميد غالب مقترحًا عليه تأجيل الوصول إلى الإثنين. فرفض. إذذاك ارتؤي بقاء العسكريين السوريين في الباخرة إلى صباح اليوم التالي[1].

كان على لبنان أيضًا أن يستجيب طلب جمال عبدالناصر كان نقله إلى فؤاد شهاب موفده الشخصي سامي شرف تأمين فرار عبدالحميد السرّاج من سجن المزة في سوريا حيث اعتقله أركان الانفصال، على أن يتعهد الزعيم المصري سرّية المهمّة وتطمينه لبنان إلى وقوفه إلى جانبه في حال تعرّض لضغوط سورية من جرّائها. فناط الرئيس بالشعبة الثانية التعاون مع رجال الاستخبارات في سفارة مصر وضع خطة لإخراجه من السجن وتهريبه إلى لبنان وتسليمه إلى عبدالحميد غالب، بما يُكسِب المهمّة بعدًا قوميًا كون المطلوب إطلاقه نائب جمال عبدالناصر. ليل ١٨ أيار ١٩٦٢ دُبّر فرار عبدالحميد السرّاج من سجنه في سوريا بمساعدة بعض حرّاسه تواطأوا مع الاستخبارات المصرية إلى لبنان عبر دير العشائر، في طريق ترابية وعرة قريبة من بلدة حلوة في منطقة تتداخل فيها الحدود بين البلدين. تسلّمه نائب المنطقة شبلي العريان ونقله في سيارته إلى المختارة وأمضى نهاره في حماية كمال جنبلاط قبل تسليمه إلى الشعبة الثانية التي أمّنت انتقاله مساء إلى سفارة مصر، ووُضِعَ في عهدة أحد ديبلوماسييها هو ضابط استخبارات يدعى محمد نسيم تعاون مع سامي الخطيب على سفره في طائرة مصرية خاصة إلى القاهرة. في مطار بيروت، عند باب الطائرة، كان أمين رئاسة الجمهورية المصرية عبد المجيد فريد متنكّرًا في ثياب مضيف في انتظار عبدالحميد السرّاج الذي تنكّر بدوره في ثياب جندي لبناني لمرافقته إلى مصر فجر اليوم التالي. وسرعان ما منح جمال عبدالناصر الرجل الذي روّع سوريا وزج الآلاف في السجون الجنسية المصرية وأمضى السنوات الباقية من حياته المديدة هناك. هرب أيضًا ضبّاط سوريون وسياسيون متعاونون مع عبدالحميد السرّاج ونظام الوحدة إلى لبنان من طريق الجبال والجرود خشية أن يعتقلهم رجال الحكم الجديد في سوريا، فآوتهم الشعبة الثانية وحمتهم.

آثرت السلطة اللبنانية في الأسابيع التالية لما حدث في سوريا التريّث. لم تعترف بالانفصال بسبب علاقتها الوطيدة بجمال عبدالناصر الذي أغضبه الإنقلاب عليه، مِمّا زاد تردّي العلاقات اللبنانية - السورية مع تصاعد تظاهرات ومسيرات احتجاج شعبي في بيروت وطرابلس وصيدا

١. مذكرات شخصية غير منشورة للعميد جان نخّول.

تأييدًا للزعيم المصري والوحدة ورفضًا للانفصال. ولم تتردّد الإذاعة السورية في مهاجمة لبنان بعنف واعتبرته دولة عميلة لجمال عبدالناصر، كما هاجمت بعض صحفه التي حملت على النظام الجديد في ظلّ انقطاع شبه كامل للاتصالات بين البلدين وتجميد لتعاون جهازي الاستخبارات فيهما بالتزامن مع اعتداءات سورية على مخافر الدرك اللبنانية.

استاءت سوريا من نزوع لبنان إلى مصر أكثر منه إلى جارته، وتأثر سلطاته بالدور التحريضي الذي اتهم به عبدالحميد غالب ونفوذه في أوساط السياسيين اللبنانيين، بحيث نجح في تأليبهم على نظام الانفصال في سوريا. ترافق ذلك مع اهتمام قادة الانفصال بالتحقّق من حركة التسلّل والعبور من مصر إلى سوريا بحرًا عبرمرفأ مدينة طرابلس، بوابة الدخول إلى حمص وسواها من الأراضي السورية في ذروة الصراع بين الناصريين وقادة الانفصال في سوريا. إلى أن شعرت السلطة اللبنانية أنّ الإنقلاب أصبح حقيقة واقعة لم يعد في الامكان تجاهلها. فاعترفت بالنظام الجديد في ١٥ تشرين الأول ١٩٦١. وفي محاولة لإعادة بناء العلاقات اللبنانية - السورية، كلّف أنطون سعد باسم رئيس الجمهورية سامي الخطيب التوجّه إلى دمشق ومقابلة عبدالكريم النحلاوي رفيق دراسته القديم. تعرّف إليه سامي الخطيب للمرة الأولى عندما انتقل إلى السكن في سوريا عام ١٩٤٧، على مقاعد مدرسة التجهيز الأولى في دمشق، في مرحلة الدروس الثانوية. لم يكونا يومها في صف واحد بسبب تقدّم عبدالكريم النحلاوي عليه سنًّا. ثمّ التقيا مجدّدًا في كلية سان ميكسان في فرنسا عام ١٩٥٦، حيث تابعا دورة عسكرية. ونتيجة عدم اتقانه الفرنسية لزم الضابط السوري زميله الضابط اللبناني إلى مقعد واحد بغية أن يُترجم له ولأربعة ضبّاط سوريين آخرين الدروس والمحاضرات. ثمّ افترقا في ما بعد، كلٌ إلى بلده.

استدعى رئيس الجمهورية سامي الخطيب. كانت تلك المرة الأولى التي يلتقي الرئيس. سأله أولاً عن عبدالكريم النحلاوي ومعرفته به استنادًا إلى ما ذكره له أنطون سعد.

وأضاف: «أريدك أن تذهب إليه وتقول له إنّني عندما اجتمعت بالرئيس عبدالناصر في الخيمة عند الحدود، كنت ألتقيه رئيسًا لسوريا وليس رئيسًا لمصر. حدودنا مع سوريا طويلة وعلاقاتنا بها عميقة. هناك سوريا والبحر وإسرائيل. لذلك قلْ له أن يكفّ عن التهجّم علينا. ليس في وسعي شتم عبدالناصر ولا التنكّر له لأنّ أكثر من نصف البلد معه. فلا تطلبوا منا أكثر مِمّا نقدر عليه».

في مقرّ قيادة الأركان السورية، قابل سامي الخطيب عبدالكريم النحلاوي الذي أصرّ على موقفه المتصلب في توجيه اتهاماته إلى السلطة اللبنانية بالعمل على الإضرار بسوريا، ودافع عن الإنفصال ورفض السوريين وحدة مع مصر فرضها عليهم جمال عبدالناصر وأساء معاملة سوريا. أبلغ إليه سامي الخطيب ما حمّله إياه رئيس الجمهورية قائلاً أيضًا: «إذا كنتم تتّهموننا بتدريب معارضين لكم للقيام بانقلاب مضاد في سوريا إنطلاقًا من لبنان، فلا مانع لدينا من إرسالكم ضابطًا أو اثنين إلى لبنان والإقامة في وزارة الدفاع والتحقّق من عدم صحة الاتهامات».

لم يستجب عبدالكريم النحلاوي تمامًا رغبة الرئيس اللبناني، واكتفى لأيام قليلة بتخفيف لهجة انتقاد الإذاعة السورية للبنان قبل أن تعاود حملاتها العنيفة عليه. كانت تلك الزيارة الثالثة لسامي الخطيب عام ١٩٦١ بعد اثنتين قبل الانفصال، عندما قصد دمشق مكلّفًا من أنطون سعد واجتمع بنظيره عبدالوهاب الخطيب وناقش معه اقتراحات وقف تهريب أسلحة عبر الحدود بين البلدين. شكت سوريا وقتذاك من تغاضي السلطة اللبنانية عن مواجهة أعمال التهريب تلك.

في الأسابيع التالية طرأ تحسّن ملموس بعد إبداء البلدين رغبة في طيّ صفحة الماضي وتطبيع العلاقات مجدّدًا بصفاء وود، من غير تخلّي سوريا عن خصومتها لمصر. بذل المقدّم توفيق جلبوط وقائد الدرك الزعيم ميشال نوفل والملازم أول سامي الخطيب، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦١ بناءً على طلب وزير الداخلية كمال جنبلاط، جهودًا لدى المسؤولين السوريين بأن طمأنوا الأخيرين إلى أنّ السلطات اللبنانية اتخذت تدابير أمنية قضت بتسيير دوريات على الشواطئ منعًا لتهريب أسلحة إلى سوريا، وإجراء مراقبة مشتركة للحدود تحول دون أيّ تسلّل. فكان أن استقرّت علاقات البلدين قبل نهاية السنة بعد زيارات متبادلة لمسؤولين فيهما. ولم تتردّد دمشق قبل ذلك في اتخاذ موقف لافت بإعلان تضامنها مع الحكومة اللبنانية ضدّ محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي.

في حقبة الانفصال (١٩٦١ - ١٩٦٣) بدت العلاقات اللبنانية - السورية باردة، تسودها الريبة والمخاوف المتبادلة التي غالبًا ما رافقتها حوادث أمنية عند الحدود بين المخافر المتقابلة، اقترن بعض ذرائعها سياسيًا بالتعاون اللبناني - المصري وبدور السفارة المصرية في بيروت[1]، وبعضها الآخر إعلاميًا مصدره حملات عنيفة شنتها الصحافة اللبنانية كما سياسيون لبنانيون ذوو ميول ناصرية، والبعض الثالث أمنيًا تسلح بها رجال الحكم في سوريا للإكثار من انتقادهم لبنان بسبب رفضه تسليمهم معارضين سوريين مناوئين لهم عملوا في ظلّ الوحدة ونجحوا بعد حركة الانفصال في الفرار إلى لبنان من طريق البقاع ووادي خالد في عكار، ولاذوا بالشعبة الثانية.

قبل سنتين من انتهاء عهد فؤاد شهاب، تطوّر تعاون الاستخبارات العسكرية اللبنانية والسورية واتسم بجدية لافتة بين رئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية المقدّم أحمد سويداني الآتي إلى هذا المنصب من قيادة الشرطة العسكرية، فتبادلا الزيارات تكرارًا وشارك في بعضها غابي لحود وسامي الخطيب وعبّاس حمدان. واستمرّ تعاونهما حتى مغادرة أحمد سويداني منصبه في النصف الثاني من عام ١٩٦٤.

١. حملت هذه الحجة رئيس الحكومة السورية بشير العظمة في الأول من آب ١٩٦٢ على إعلان عزم بلاده على إقامة تمثيل ديبلوماسي مع لبنان لمواجهة «التمثيل الضخم بين بيروت والقاهرة»، رابطًا بين أمن سوريا ونشاطات السفارة المصرية في بيروت بعدما أصبح عدد موظفيها ١٣٠. فردّ نظيره اللبناني رشيد كرامي برفض الاقتراح خشية تحوّل لبنان حلبة صراع سوري - مصري على أراضيه.

في ظلّ البعث

مع وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا في ٨ آذار ١٩٦٣ لم يكن سهلاً توقّع فتح صفحة جديدة في علاقات البلدين مع أنّ لبنان رحّب بالانقلاب الجديد بعد ساعات على حدوثه. في الأيام التالية، في ١٥ آذار، أُغلِقت الحدود اللبنانية - السورية مجدّدًا. احتاج التقارب بين جهازي الاستخبارات إلى بعض الوقت. في مرحلة أولى، مع اتخاذ الشعبة الثانية اللبنانية في أواخر حزيران ١٩٦٣ تدابير أمنية مشدّدة عند الحدود تفاديًا لأحداث أمنية غير متوقعة تضاعف من مشكلاتها المزمنة مع الاستخبارات السورية أو تسيء إلى النظام الجديد، وجد الجاران أنّهما يواجهان بقايا التأثير الذي ورثاه من رجال الانفصال في سوريا. بالتزامن مع نمو الشعبية الناصرية في لبنان وتوسّع نفوذها ممّا ساهم في عمل جدّي ضدّ حزب البعث ووصوله إلى السلطة في سوريا. وقتذاك اكتفى فؤاد شهاب بمراقبة الصراع على السلطة داخل سوريا دون أن يتخذ موقفًا محدّدًا. لكنّ ذلك لم يخلُ من اتهامات إلى السلطة اللبنانية. في ٢٣ أيلول ١٩٦٣، بإنشاء معسكرات تدريب لناصريين بالقرب من حدود البلدين حملت سوريا على خرق الحدود بحجة ضربها وتوقيف مسؤولين فيها وبين هؤلاء ضبّاط سوريون سابقون. اقترن ذلك باستمرار اعتداءات على مخافر الجيش والدرك اللبناني أدّت في ١٩ تشرين الأول إلى مقتل أربعة جنود لبنانيين عندما هاجمت قوات سورية عنجر واشتبكت مع الجيش اللبناني، فاعتبر رئيس الحكومة رشيد كرامي الحادث «عدوانًا». وسرعان ما سُوّي الأمر في اجتماع أمني في شتوره في ٢٨ تشرين الأول حضره معاون رئيس الشعبة الثانية النقيب غابي لحود. رفضت دمشق تأليف لجنة تحقيق مشتركة قبل أن يتراجع غابي لحود عن اتهام ساقه إلى الجيش السوري بقتل الجنود اللبنانيين، إذ سأله محاوره السوري العميد جوزف شكور: «هل تعتبرون الجيش السوري معتديًا؟»[1]. وما لبثت أن سلّمت سوريا بمسؤوليتها هذه في ٨ تشرين الثاني، فعزّت بالجنود اللبنانيين القتلى ودفعت ٥٠ ألف ليرة لبنانية فدية لعائلاتهم في مقابل إطلاق الجيش اللبناني جنودًا سوريين كان اعتقلهم إبّان الاعتداء.

ترافق ذلك مع سعي حزب البعث إلى طلب ترخيص له بممارسة نشاطات سياسية وعقائدية في لبنان رفضه وزير الداخلية كمال جنبلاط، فيما تشدّد مدير الأمن العام المقدّم توفيق جلبوط في الحدّ من دور ناشطين بعثيين في لبنان.

في ظلّ حكم حزب البعث طرأ تحوّل كبير على عمل جهاز الاستخبارات السورية المثلث المهمّة. كان على النظام الجديد إحداث فصل بين الإختصاصات الثلاثة، فأنشئت: مديرية الأمن السياسي، ومديرية المخابرات العامة التي تعنى بالاستخبار عن المدنيين وجمع المعلومات عن نشاطات من شأنها إقلاق الأمن والاستقرار، ومديرية المخابرات العسكرية المسؤولة عن شؤون الجيش وأمنه ومنعه من التعرّض لاختراق، إلى مراقبة اللاجئين الفلسطينيين والتجسّس لدى إسرائيل. على أنّ

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

الجهازين الأكثر تعاونًا مع الشعبة الثانية اللبنانية كانا المخابرات العسكرية والمخابرات العامة. وتدريجًا اقتصرت المهمّة على المخابرات العسكرية.

مع حزب البعث بدأت المخابرات العسكرية تتعاون مع المديريتين الأخريين وتتزوّد منهما المعلومات التي في حوزتهما وتدخل في اختصاص مديرية المخابرات العسكرية، وخصوصًا ما يتصل بالجيش وأمنه والتجسّس لدى إسرائيل، وتزوّد بدورها مديريتي المخابرات العامة والأمن السياسي ما يدخل في نطاق اختصاصهما. لكنّ الأجهزة الثلاثة، على تفاوت اختصاصاتها، كانت تخضع لرئيس الجمهورية وإن بدا جهاز الأمن السياسي يخضع لسلطة وزير الداخلية، والمخابرات العامة لمدير مكتب الأمن القومي الذي هو عضو القيادة القطرية لحزب البعث ويخضع بدوره لرئيس الجمهورية، والمخابرات العسكرية تخضع لوزير الدفاع ومدير مكتب الأمن القومي شكلاً فيما ترتبط في الواقع برئيس الجمهورية مباشرة كونه القائد العام للجيش والقوّات المسلحة. في الحصيلة تجتمع صلاحيات الأجهزة الثلاثة عند رئيس الدولة. إلاّ أنّ ثمّة أهمية اكتسبتها المخابرات العسكرية انطلاقًا من فرع الأمن الداخلي، وخصوصًا في دمشق، الذي تقدّم ما عداه من الفروع في سائر المحافظات. في مرحلة ما قبل وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا ثمّ مع إعادة تنظيم أجهزة الاستخبارات، وقع على عاتق هذا الفرع الحصول على معلومات شتى من المطار عبر حركة الدخول والخروج، وجمع المعلومات عن المرشّحين للتوظيف في الإدارة، والاستقصاءات المتعلقة بالمرشّحين للمدرسة الحربية. وإليه تعود المعلومات الضرورية ذات الصلة بأمن الدولة.

تباعًا تعاقب على الاستخبارات العسكرية السورية أكثر من مسؤول بالتزامن مع مرحلة إعادة تنظيمها. بعد راشد قطيني في حقبة الانفصال، حلّ في المنصب منذ آذار ١٩٦٣ محمود قوشجي لفترة إنتقالية، فمحمد خير بدوي، تلاه في ١٨ تموز ١٩٦٣ أحمد سويداني قبل أن يصبح عام ١٩٦٦ رئيسًا للأركان، فحلّ مكانه في الاستخبارات العسكرية مصطفى الحاج علي حتى عام ١٩٦٩ ثمّ خلفه علي ظاظا حتى عام ١٩٧٠ عندما عُيّن وزيرًا للداخلية في حقبة الحركة التصحيحية. فخلفه مدير إدارة الإستطلاع العميد حكمت الشهابي حتى عام ١٩٧٤ عندما حلّ محله في المخابرات العسكرية نائبه علي دوبا. في السنوات الأولى من السبعينات استأثرت المخابرات العسكرية بالدور الرئيسي متجاوزة المخابرات العامة وإدارة الأمن السياسي، وأصبحت مؤثرة في صلاحياتهما.

لكنّ المخابرات العسكرية السورية اتخذت أدوارًا متفاوتة الأهمية. منذ حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ أصبحت في قبضة العقيد عبدالكريم الجندي الذي جمع مناصب مهمّة ثلاثة كانت كفيلة ببسط سيطرته على الأجهزة الأمنية الثلاثة وطغيان شخصيته وأسلوب عمله. كان عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث ومدير مكتب الأمن القومي ومدير المخابرات العامة. واستمرّ في مواقعه هذه حتى انتحاره في آذار ١٩٦٩. في ظلّ عبدالكريم الجندي اقتصرت صلاحيات المخابرات العسكرية، نظيرة الشعبة الثانية اللبنانية، على الشؤون العسكرية في الجيش. إلاّ أنّ العلاقة بالاستخبارات اللبنانية كانت في صلب مهمّات الرجل بصفته رئيسًا لمكتب الأمن القومي. فما عناه من لبنان كان مطاردة السوريين المعارضين لنظام حزب البعث واستردادهم بأيّ ثمن، من غير أن يضجر. وغالبًا ما اصطدم بسامي الخطيب عندما كان يتصل به هاتفيًا من دمشق طالبًا إليه تسليم فارين سوريين بلهجة فجة. بهذا الجانب العقائدي والأخلاقي وبكثير من الغطرسة والتعجرف رسم علاقته بلبنان.

أرسل عشرات المخبرين إلى لبنان لجمع معلومات، وعمل بنجاح على خرق الأحزاب والتنظيمات اللبنانية الناصرية الولاء، أو تلك المناهضة لنظام البعث وكانت تحظى برعاية الاستخبارات المصرية من خلال السفارة في بيروت.

كان عبدالكريم الجندي الذي حفظ عنه ضبّاط الشعبة الثانية اللبنانية ملامح الشخصية الأمنية الفظة والنزقة، المتعطشة إلى القسوة والوحشية في المعاملة، ظاهرة لا سابق لها في حياة الاستخبارات السورية. ارتبط اسمه بالسمعة السيئة في سلوكه وتصرّفاته. وخلافًا لعبدالحميد السرّاج الذي لم يتورّع عن القتل، ولأحمد سويداني الذي غالبًا ما غفر لرفاقه في الحزب والجيش متى أخطأوا، تمسّك عبدالكريم الجندي بالعقاب ثمنًا حتميًا وضروريًا للخطأ. تلذّذ بالانتقام من خصومه وغالى في تشفّيه منهم وهو يهينهم. لم يرحم عندما كان يقرّر معاقبة مَن بدا أنّه تآمر عليه أو على الحزب والنظام. وكان صارمًا في إصراره على انتزاع الحقيقة بالقوّة من الماثل أمامه. لا يثق بأحد ولم يتورط في مغامرات عاطفية تؤثر على علاقاته ولا في صفقات مالية على غرار عبدالحميد السرّاج الذي افتقر إلى ثقافة عبدالكريم الجندي. فالرجل مزيج من المشاعر الحادة والمتشنجة غير المتساهلة وغير المتسامحة. كان عقائديًا إلى حدّ التحجر والتشدّد. كان حالاً منغلقة في حزب البعث يصعب اختراقها، ساعيًا إلى ضرب الأفكار الرجعية فيه بحكم جنوحه إلى الماركسية المتطرّفة. وهي الأفكار التي جمعته مع صلاح جديد ورئيس الحكومة يوسف زعيّن ووزير الداخلية محمد عيد العشماوي كمجموعة عمل في القيادة القطرية كان يتعذر التعامل معها. وقتذاك بدا الحزب قادرًا على تحمّلهم في صفوفه، ولكنّهم عطلوا تطوّره وتحرّكه. في هذا المكان بالذات كَمَنَ الخلاف بين عبدالكريم الجندي وبين وزير الدفاع حافظ الأسد القائل بإخراج الحزب من التقوقع العقائدي ومنحه فسحة للانفتاح على ما هو خارجه.

تجاوز عبدالكريم الجندي رئيس الجمهورية أمين الحافظ ثمّ نورالدين الأتاسي بحكم مناصبه الثلاثة التي لم يحظَ بمثلها مسؤول آخر من بعده. كان يرى في رئيس الجمهورية، شأنه هو، عضوًا في قيادة الحزب. وظنّ أنّه هو أكبر من النظام فأمسى أسير لعبة ذهبت به إلى الانتحار. انحاز إلى صلاح جديد ضدّ حافظ الأسد في صراعهما على السلطة داخل حزب البعث وفي إدارة الأمن، مستفيدًا من موقعه على رأس أجهزة الاستخبارات. نشر آلاف المخبرين واعتقل المناوئين واضطهدهم. إلى أن بات منذ شباط ١٩٦٩ وجهًا لوجه أمام حافظ الأسد الصاعد في معارج سلطة بدأت تفلت من صلاح جديد. مساء الأول من آذار ١٩٦٩ انتحر عبدالكريم الجندي راسمًا نهاية مأسوية لحياة صاخبة بالعنف والقسوة في لعبة استخبارات افتقرت معه إلى المساومة، متفاديًا خيارًا قاتلاً توقّع أن يواجهه به حافظ الأسد، وقد أوشك على الاستيلاء على السلطة في سوريا.

لسنوات ظلّ لبنان ملجأ للسياسيين والضبّاط السوريين الهاربين من الانقلابات العسكرية المتعاقبة والأنظمة التي نشأت منها. فكانوا يلقون ترحيبًا مشروطًا في بعض الأحيان بتقييد نشاطاتهم السياسية المعارضة لنظام الحكم السائد في سوريا. وغالبًا ما ساهمت الأنظمة تلك في انتقالهم إلى لبنان تحت وطأة قرارات إبعاد اتخذتها في حقهم. كان النظام السوري يرى في استقبال لبنان إياهم تعزيزًا ضمنيًا لفكرة التآمر، وخصوصًا أنّ بعض السياسيين والضبّاط الفارين كانوا، منذ منتصف الخمسينات، يتخذون أماكن سكن لهم في بيروت كما في سائر المناطق اللبنانية تفاوتت بين البيوت الأنيقة وتلك الفقيرة والمتواضعة، وكانوا يعقدون فيها حلقات حوار وتنسيق لمواقفهم كما في مقاه معروفة في الروشة والحمراء في رأس بيروت. جعلوا من إقامتهم في لبنان دافعًا للاتصال بسفارات عربية كالعراق متعاونين مع ملحقيها العسكريين أو

رجال استخباراتها طلبًا للتأييد والمساعدة والدعم المالي كلّما عزموا على وضع خطط لإقلاق الإستقرار في وجه النظام السوري المناوئ لهم. لجأ إلى لبنان أيضًا بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ضبّاط وسياسيون بعثيون معارضون للقيادة الحاكمة الجديدة. فنشأ بسبب ذلك نزاع خفيّ بين جهازي استخبارات البلدين. إذ في الوقت الذي تعاون البعثيون والناصريون لقيادة انقلاب ٨ آذار، فوقف الزعيم المصري مؤيدًا مناصريه في النظام الجديد سبيلاً إلى استعادة تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، كانت الدولة اللبنانية إلى جانب جمال عبدالناصر استمرارًا لتجربة تفاهمه مع فؤاد شهاب وداعمة تاليًا للتيار الناصري ضدّ معارضيه.

قاربت سوريا التباعد القائم بين البلدين من وجهة نظر قالت إنّ لبنان يساهم في التعرّض لحكم حزب البعث بتشجيع معارضيه ورعاية نشاطاتهم على أراضيه، مجازفًا بعلاقات الجوار بين البلدين. قالت أيضًا بتلقي هؤلاء دعمًا سياسيًا وماليًا من سفير مصر في لبنان عبدالحميد غالب، إلى دور بارز اضطلع به رئيس فرع الأمن الداخلي الرائد سامي الخطيب في حمايتهم بتكليف من الشعبة الثانية اللبنانية. فكان أن خلصت إلى أنّ لبنان، الراضخ للاستخبارات المصرية، ضالع في المؤامرة على نظامها.

لم تكن هذه مقاربة الدولة اللبنانية، والشعبة الثانية خصوصًا، للمشكلة إنطلاقًا من تجاهلها ولا مبالاتها حيال الخلاف النازف بين حزب البعث ومناوئيه وإن اتخذ الأراضي اللبنانية مسرحًا له، ما دام الضرر لا يصيب لبنان ولا يعرّض استقراره لفوضى. وما دام اللاجئون المعارضون لا يسعون إلى أذية البلد المضيف بأيّ إساءة بفعل الحرّية التي يضمنها لنشاطاتهم. ومن دون تردّد تعاملت الشعبة الثانية مع هذا الواقع على أنّها غير معنية بالصراع القائم بين حزب البعث وخصومه، وغير مهتمة بآثاره كونها لا تحرّض عليه ولا تشجعه مباشرة[1]. كانت تعرف هؤلاء الفارين فردًا فردًا في أماكن سكنهم وتنقلاتهم وتحرّكاتهم وعلاقاتهم. وتُخضِع بعضهم للتنصّت والمراقبة، وتطلب إليهم في بعض الأحيان بناء على إصرار سوري أو بعد التلويح بتدابير حدودية متشدّدة الكفّ عن نشاطاتهم السياسية المناوئة.

بيد أنّ الفكرة المثالية التي سادت لدى ضبّاط الشعبة الثانية أنّ الصراع السوري ينبغي ألاّ يقود بالضرورة إلى أزمة بين الدولة اللبنانية وحزب البعث الحاكم في سوريا. كان أنطون سعد عبّر في مراحل عدة عن هذا التجاهل وإنّ لبنان والشعبة الثانية اعتادا التعامل مع سوريا على أنّها دولة تعاقبت عليها الانقلابات العسكرية وتبدّل الحكم فيها في مدة قصيرة، وجرت فيها كذلك تصفية رموز السلطة المنهارة نظامًا تلو نظام. كان يقول لضبّاطه في الشعبة الثانية، وفي أوقات أخرى لرجال الاستخبارات السورية الذين كانوا يزورونه في مهمة محدّدة، إنّ أحدًا لا يعرف طبيعة الانقلاب الجديد الطالع في الصباح وبمَن سيأتي[2].

كان ثمّة واقع تسلحت به الدولة اللبنانية بفعل التجربة التي خبرتها في علاقتها برجال الانقلابات السورية، أنّ بعض هؤلاء الفارين إلى لبنان طلبًا للجوء سياسي غالبًا ما أصبحوا شركاء في انقلاب عسكري أُعِدّ من هذا البلد فخرجوا منه إلى السلطة في بلدهم. الأمر نفسه بالنسبة إلى الحاكمين المتهاوين مع نظامهم الذين كانوا يمسون لاجئين سياسيين في لبنان.

اللعبة نفسها تدور من لبنان دائمًا، تأكل الانقلابات العسكرية صانعيها وضحاياها.

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

بعد ١٨ تموز ١٩٦٣ طرأ تطوّر مهمّ في علاقة الاستخبارات اللبنانية بالاستخبارات السورية. وتدريجًا بانت فرص تفاهم سياسي ممكن بين البلدين بمعزل عن علاقة فؤاد شهاب بجمال عبدالناصر. بدأ حزب البعث مرحليًا يتخلّى عن فجاجته في انتقاد لبنان في حقبة وجود صلاح جديد على رأس الأركان السورية فحاول طبع علاقة البلدين بمزاجه على طريقة معاملته خصومه داخل سوريا أيضًا. وأخذ الحزب يميل بطيئًا إلى بعض من مرونة في التعامل وإلى تقبّل إطار لتلاق سياسي وتعاون أمني بنّاء وإيجابي. مهدت لهذا الانفتاح زيارة قام بها سامي الخطيب وعبّاس حمدان ونعيم فرح لدمشق وهنأوا حزب البعث باسم قيادة الجيش اللبناني. والواقع أنّ تقبّلاً كهذا للعلاقات لم يكتمل إلاّ بدءًا من عام ١٩٦٩ بعد إخفاق الأسلوب المتشدّد الذي اتبعه الضبّاط البعثيون في مقاربة العمل السياسي وفي تقويمهم للعلاقات السورية – اللبنانية[1]. كان الهمّ الرئيسي الذي تخبّطوا فيه طوال هذه السنوات هو ضمان استقرار النظام والحؤول دون تعريضه لأيّ خطر أو تهديد من الداخل كما من الخارج. مع ذلك لم تخلُ المرحلة تلك من بعض الاضطراب في العلاقة، متأثرة بالصدامات المسلحة التي وقعت بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان وفي مناطق أخرى عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ والتي كانت أحيانًا تدفع سوريا إلى إغلاق الحدود بين البلدين بالتزامن مع توتر سياسي محموم، فتنقطع العلاقات بينهما.

لم يحل ذلك تكرارًا دون رغبة الضبّاط السوريين في توسيع نطاق شبكات مخبريهم في لبنان، وخصوصًا في البقاع وبيروت. وبمقدار ما بدوا قادرين على السيطرة على الاستخبار على امتداد جغرافية طويلة في لبنان من الشمال حتى البقاع الغربي، كانت مراقبة ما يجري في بيروت أقلّ فاعلية. نشأ نفوذهم الأمني في البقاع بفعل تأثيرهم على السكان اللبنانيين المقيمين في البلدات والقرى المتاخمة للحدود، أو الراغبين في الانتقال عبر الحدود ذهابًا إلى سوريا أو عودة منها بسبب تعاملهم في التجارة، أو حتى في أثناء سفرهم إلى دول الخليج العربي والأردن والعراق. وكان ثمن تسهيل انتقالهم بانتظام، التعاون مع الاستخبارات السورية عند الحدود.

كذلك كانت هذه حال الذين تولوا التهريب بغض نظر من الاستخبارات السورية في مقابل تزويدهم إياها معلومات عمّا يجري في لبنان. وفي معظم الأحيان عوّلت على السوريين المتنقلين بين بلدهم ولبنان عاملين في حزام تجاري نشط بين البلدين يصل بعلبك بشتوره. وبفضلهم حصلت على كمّ ضخم من المعلومات عن الرعايا السوريين في لبنان.

١. يروي اللواء سامي الخطيب واقعة معبّرة عن هذه المقاربة حصلت عام ١٩٦٨: تلقى ذات يوم، في أثناء وجوده ضابط دوام في وزارة الدفاع، إتصالاً هاتفياً من العقيد عبدالكريم الجندي، من الخط الهاتفي المباشر الذي كان يربط جهازي الاستخبارات في البلدين، يطلب إليه بلهجة نافرة وآمرة إطلاق معتقل سوري لدى القضاء اللبناني وإرساله فورًا إلى دمشق. أجابه بأنّ عليه التحقّق من الأمر أولاً. لكنّ عبدالكريم الجندي ردّ بإلحاح فجّ بوجوب إرسال هذا المعتقل إليه سريعًا، وأقفل الخط. اتصل سامي الخطيب بغابي لحود وأعلمه بالطلب، فكان جوابه تجاهله تمامًا. بعد ساعتين اتصل عبدالكريم الجندي مجدّدًا سائلاً عن المعتقل نفسه، فأجابه سامي الخطيب أنّ الملف في عهدة القضاء ويتعذّر عليه التصرّف من تلقائه، ويفضّل الاستمهال إلى غد الإثنين لمراجعة القضاء. إلاّ أنّ المسؤول السوري أصرّ على إطلاقه وأقفل الخط مجدّدًا بعبارات استفزاز. صباح اليوم التالي تلقّت الشعبة الثانية من الجمارك اللبنانية معلومات عن توقيف دورية جنود سوريين ١٥ لبنانيًا عند الجانب الآخر من الحدود اللبنانية – السورية فيما يهمّون بعبورها. تبيّن أنّه بأمر مباشر من عبدالكريم الجندي. فَهِمَ غابي لحود فحوى الرسالة، واتصل بعد إعداد مذكرة بذلك بالمدّعي العام التمييزي نبيه البستاني طالبًا إليه وضع الموقوف السوري لدى القضاء في تصرّف الشعبة الثانية بدعوى إجراء مزيد من التحقيق معه. ولكنّه أطلقه فورًا تفاديًا لمشكلة أراد عبدالكريم الجندي افتعالها مع لبنان (مقابلة خاصة).

على أنّ الاستخبارات العسكرية اللبنانية، من الجهة الأخرى للحدود، حاولت مراقبة هذه النشاطات من خلال مخفر الشرطة العسكرية الذي كان يتولى مع مركز الأمن العام عند المصنع تدوين أسماء الداخلين إلى الأراضي اللبنانية أو الخارجين منها في سجلات يومية[1]. في المرحلة تلك تفادت الشعبة الثانية جمع المعلومات من الداخل السوري.

كان التحوّل الأمني فاتحة تحوّل سياسي عندما استقبل العقيد أنطون سعد في مكتبه في وزارة الدفاع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية المقدّم أحمد سويداني ربيع ١٩٦٤.

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح.

جلال مرهج

في ٩ أيار ١٩٦٤ اعتقلت الشعبة الثانية ضابطًا سوريًا هو جلال مرهج تسلّل مع اثنين من مرافقيه عبر الحدود، وسجنتهم بتهمة الإعداد لأعمال تخريبية داخل الأراضي اللبنانية منها إلقاء متفجرات. في وقت لاحق من مراحل التحقيق أفاد جلال مرهج أنّه حضر إلى لبنان بحثًا عن سوريين اثنين مناوئين لنظام البعث، مستخدمًا في تسلّله سيارة نائب لبناني سابق هو قحطان حمادة.

كانت ثمّة روايتان لتوقيفه اختلف حيالهما جهازا الاستخبارات في البلدين، وأصرّ كلّ منهما على أنّ روايته هي الصحيحة: الأولى تبريرًا لوجود جلال مرهج في بيروت، والأخرى تبريرًا لاعتقاله.

في رواية الشعبة الثانية اللبنانية أنّ سبب توقيفه هو معلومات تبلغتها من رجل الاستخبارات المصرية في السفارة في بيروت محمد نسيم، مفادها أنّ سوريًا دخل إلى لبنان بسيارة نقل فيها علب من البقلاوة أُخفيت تحتها متفجرات أُعدّت لنسف مقرّ السفارة في رأس بيروت. وزوّد محمد نسيم الشعبة الثانية معلومات إضافية تتصل بمواصفات السيارة ورقمها. في وقت لاحق أوقفت الشعبة الثانية السيارة وسائقها وعثرت على علب البقلاوة والمتفجرات، ولكنّها فوجئت بالرجل يكشف في التحقيق معه أنّه الملازم أول في الجيش السوري جلال مرهج. إلاّ أنّه لم يعترف بصحة معلومات الاستخبارات العسكرية اللبنانية.

أمّا الرواية السورية فأشارت إلى أنّ جلال مرهج، الملازم أول في الفرع الخارجي في الاستخبارات السورية الذي كان يترأسه وقتذاك الرائد لويس ورده، أتى إلى بيروت لتعقّب ضابط سوري من أصل فلسطيني فار إلى لبنان كان قائد سرية في محاولة الانقلاب الذي نفّذها الناصريون في ١٨ تموز ١٩٦٣ ضدّ نظام حزب البعث، وأول البادئين بإطلاق النار من مقرّ سريته في أركان الجيش السوري. كانت مهمّة جلال مرهج خطف الضابط وإعادته إلى سوريا للتحقيق معه بغية كشف أسرار محاولة الانقلاب. ولأنّ لبنان لا يسلّم السلطات السورية اللاجئين والفارين السوريين من بلدهم بسبب دعم السفير المصري عبدالحميد غالب الناصريين السوريين وضمانه حياتهم من خلال الشعبة الثانية اللبنانية، قرّرت الاستخبارات السورية خطفه.

بعد إخفاق جلال مرهج في مهمّته واعتقاله على أثر فخ أوقعته فيه الاستخبارات العسكرية اللبنانية واتهامها إياه بحيازة أسلحة غير مرخص بها، حضر المقدّم أحمد سويداني يرافقه الملازم أول سليم حسن لزيارة رئيس الشعبة الثانية العقيد أنطون سعد طالبين إطلاقه. كانت قد سبقت الزيارة إتصالات تمهيدية سورية – لبنانية بين رئيسي الجهازين تزامنت مع إعلان دمشق أنّها وجّهت إلى الحكومة اللبنانية في ٩ حزيران مذكرة حضّتها فيها على إطلاق جلال مرهج. في مكالمات هاتفية لم يعد أنطون سعد نظيره في الاستخبارات السورية بتسليمه إياه وإنّما مناقشة أمره مع إبداء الإستعداد للتعاون. في ٣ آب مَثُل جلال مرهج أمام المحكمة العسكرية اللبنانية التي

دانته في ١١ آب بتهمة التآمر على أمن الدولة والقيام بأعمال إرهابية، وحكمت بحبسه عشر سنين. في ٢٢ آب أفرجت عنه في خطوة رمت من خلالها السلطة اللبنانية إلى تطبيع علاقاتها مجددًا بنظام البعث في سوريا[1].

كانت قد سبقت ذلك وقائع إضافية عكست سلوك الإستعلاء الذي قاربت به الاستخبارات السورية نظيرتها اللبنانية.

وصل أحمد سويداني إلى الحدود اللبنانية - السورية حيث كان في استقباله رئيس فرع الشعبة الثانية في البقاع النقيب نعيم فرح الذي طلب إليه الأول مرافقته في السيارة نفسها.

في الطريق إلى بيروت قال له أحمد سويداني: «ما هي التهمة التي أوقفتم بسببها جلال مرهج؟».

أجابه: «حيازة أسلحة غير مرخص بها».

سأله مجددًا: «هل توقفون أيّ شخص يدخل إلى لبنان حاملاً أسلحة بلا ترخيص؟». فردّ نعيم فرح بالإيجاب.

إذذاك قال أحمد سويداني: «إذا كان الأمر كذلك، فأرفع قدمك حيث أنتَ جالس واسحبها إلى المقعد. ترَ الآن رشاش كلاشنيكوف، ماذا ستفعل؟».

لم يجب نعيم فرح، ولم يُصرّ أحمد سويداني على دعابته.

استقبل أنطون سعد بترحاب لافت على جاري عادته في مكتبه في وزارة الدفاع نظيره السوري ومعه سليم حسن، ودار بينهما حوار تميّز بالود.

قال أحمد سويداني: «يا سيادة العقيد، هذا الضابط السوري عندك وأنتم اعتقلتموه بفبركة قادها عبدالحميد غالب والسفارة المصرية، ونفّذها نقيب لديك هو بالنسبة إلينا السفارة المصرية. صحيح أنّ ولاءه هو للرئيس شهاب ولكنّه في تقديرنا كسوريين يشكّل الحال المثالية للسفارة المصرية والموثوق به منها والدائم الاتصال بها».

كان أحمد سويداني يقصد النقيب رئيس فرع الأمن الداخلي في الشعبة الثانية سامي الخطيب، مستندًا إلى محفوظات الاستخبارات السورية وبينها ملفات ووثائق وتقارير، أنّ سامي الخطيب شخصية ناصرية وثيق العلاقة بعبدالحميد غالب وصاحب كلمة مسموعة في أوساط السفارة المصرية التي فتحت له أبواب الدخول إلى القاهرة، وهو مصدر حماية الناصريين اللبنانيين وأولئك السوريين الفارين إلى هذا البلد. والمعلومات التي توافرت لأحمد سويداني عن سامي الخطيب ودوره النافذ في الشعبة الثانية أنّه استدرج جلال مرهج إلى فخ واتهمه بحيازة أسلحة غير مرخص بها، وأنّه الوحيد القادر على حماية الضابط الفلسطيني الفار من سوريا بسبب انتمائه إلى التيار الناصري.

جواب أنطون سعد: «هل نحن الذين أتينا بعبدالناصر إلينا؟ أنتم جئتم به إلى سوريا وأقمتم معه وحدة».

---

١. في ٢٥ أيلول ١٩٦٤ نشرت السلطة اللبنانية مرسومًا قضى بحلّ حزب البعث واعتباره «جمعية باطلة» بعد ١٥ يومًا على حملة شنها كمال جنبلاط في ١٠ أيلول على نظام البعث في سوريا واتهمه بالتخطيط لأعمال تخريب في لبنان، متحدثًا في تأبين موفّق دياب الذي اغتاله أشخاص فرّوا إلى سوريا. وكان الشاهد الرئيسي في قضية الملازم أول جلال مرهج.

لوهلة بدا أنّ كلاً من الرجلين يتحدث عن موضوع مغاير للذي يطرقه الآخر، وبعقل مختلف تمامًا إلى حدّ التناقض. أحمد سويداني يسأل عن جلال مرهج، وأنطون سعد يتجاهل الردّ بأسئلة تتصل بالزعيم المصري، ولكن من غير أن يكتم تعاطفه مع وجهة نظر زائره.

قال له رئيس الشعبة الثانية أيضًا: «أنتم فرضتم علينا عبدالناصر، وأنتم البعثيين سبب مجيئه إلى سوريا ولبنان. وما حصل هو جزء من هذه المشكلة».

قال له أحمد سويداني: «هناك ضابط محمدي عندك اسمه سامي الخطيب. هل يمكنك استدعاءه الآن؟».

أرسل أنطون سعد في طلب رئيس فرع الأمن الداخلي الذي أدّى التحية لرئيسه فور دخوله.

قال له أحمد سويداني: «أنتَ محمدي، أليس كذلك؟».

أجاب سامي الخطيب: «نعم».

قال له: «أنتَ حصلتَ على البكالوريا في مرحلة التجهيز الأولى في الشام، أليس كذلك؟».

أجاب: «نعم».

قال له: «هل هناك قربى بينك وبين الشيخ سليم الخطيب من (حيّ) المهاجرين؟».

أجاب: «نعم».

قال له: «على كلّ حال، هناك طلاب جامعيون لبنانيون وسوريون يأخذون رواتب أكثر من الموظفين عندنا»، في إشارة إلى تجنيد الضابط اللبناني هؤلاء للحصول منهم على معلومات والاستخبار عن سوريا.

ثمّ قال أحمد سويداني لأنطون سعد: «ويُوقَف جلال مرهج يا سيادة العقيد بتهمة نقل أسلحة غير مرخص بها».

وأخرج من جيبه مفتاحًا صغيرًا قائلاً: «هذا مفتاح شقة في بيروت أعرف عنوانها، ملأى بأسلحة أعطاها سامي الخطيب لناصريين. فهل أنتَ قادر على مصادرتها وتوقيف مقتنيها؟».

وأعاد الضابط السوري المفتاح إلى جيبه.

كانت المعلومات التي أدلى بها بالغة الدقة عن الشقة ومحتوياتها وشاغليها.

وخاطب سامي الخطيب إيذانًا بطلب انصرافه بالقول: «يعطيك العافية».

لم يُجب، وبقي مسمّرًا في مكانه قبالة أنطون سعد.

قال له مجدّدًا: «تفضل...».

لم يُجب أيضًا.

أعاد أحمد سويداني العبارة للمرة الثالثة: «تفضل... ممنونينك».

لم يردّ سامي الخطيب متجاهلاً رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية.

إذذاك تدخّل أنطون سعد قائلاً: «طيّب يا سامي، يعطيك العافية».

فأجابه: «إحترامي سيّدي».

أدّى التحية وانصرف.

ثمّ تابع أنطون سعد وأحمد سويداني حوارهما.

بعد اجتماعهما انتقل الرجلان إلى بيت أنطون سعد في الزيتونة للغداء في حضور غابي لحود وسامي الخطيب وسليم حسن. اختليا لبعض الوقت في غرفة جانبية توصلاً إلى حلّ لمشكلة جلال مرهج الذي سلّمته الشعبة الثانية إلى الاستخبارات السورية بعد أيام، في ظلّ إصرار كلّ من الطرفين على نفي رواية الآخر عن دوافع دخوله الأراضي اللبنانية.

كانت تلك الزيارة الرسمية الأولى لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية لنظيره اللبناني لمناقشة موضوع عالق بينهما من غير اللجوء إلى وسائل الضغط والتهويل والتخويف وتوسّل أساليب العنف والتضييق. فبدت فاتحة علاقة جديدة بين جهازي الاستخبارات في البلدين. تعرّف غابي لحود إلى أحمد سويداني وسليم حسن. ومنذ ذلك اليوم، بعد تعيينه رئيسًا للشعبة الثانية، صارت الاتصالات الهاتفية دورية بين رئيسي الجهازين، وخصوصًا مع خلف أحمد سويداني الذي كان قد انتقل في النصف الثاني من أيار إلى رئاسة الأركان السورية. بدأ التنسيق في كلّ موضوع ذي بعد أمني يقتضي تشاورهما ثمّ ينيطان بضبّاطهما التنفيذ. فتح كذلك باب الحوار الجدّي عريضًا.

كانت الزيارة بداية صداقة طويلة بين سامي الخطيب وسليم حسن اللذين ترأسا وقتذاك فرع الأمن الداخلي في استخبارات بلديهما، حملتهما لاحقًا على تعاون أمني بالغ الأهمية. مع ذلك عمل كلّ منهما ضدّ الآخر وحاول غزوه أمنيًا بالسعي إلى تجنيد مخبرين للحصول على معلومات، على وفرة الفروق في الامكانات المتوافرة لدى كلّ من جهازي استخبارات البلدين في العناصر والمال والقدرات. وفيما نجح سليم حسن في اختراق فرع الأمن الداخلي في الشعبة الثانية اللبنانية بتجنيد ناصريين سوريين ولبنانيين هم جزء من تيار سياسي وشعبي غير تنظيمي وغير متماسك في عصب لعبة الاستخبار، بدت مهمّة سامي الخطيب أصعب في إحداث اختراق أمني في فرع الأمن الداخلي السوري الذي حُصرت عناصره ببعثيين يصعب استمالتهم، بسبب خشيتهم من الملاحقة والعقوبة الصارمة من جهة، ولعدم استيعاب هذا الجهاز عناصر غير حزبية تفاديًا لحصول اختراق. في تلك المرحلة لم يكن النظام السوري، في مؤسّسات آلته العسكرية، يثق بغير البعثيين.

الفصل الثالث



«أنا مسؤول عن كلّ ما قمت به.
ولكن ليس ثمّة مهزوم واحد،
ولا مسؤول واحد»

مذ غادر لبنان تغيّر غابي لحود كثيرًا. ألقت الملاحقة القضائية عليه عبئًا كبيرًا أشعر رفاقه الضبّاط بوقع تغيّر في حجم تحوّل. قال تكرارًا بعد تركه منصبه في رئاسة الشعبة الثانية إنّه يريد البقاء في لبنان والعمل على إحياء الشهابية مجدّدًا بعد الخسارة القاسية التي مُنيت بها في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠. على أثر تركه منصبه أقام عشاءً تكريميًا وداعيًا لرفاقه الضبّاط في أحد مطاعم مسقطه، بيت الدين، قبل توزعهم على مراكز أخرى في عهد الرئيس الجديد للجمهورية سليمان فرنجيه. في ذلك العشاء سألته نسيمة، زوجة سامي الخطيب، هل وجد «الخطأ الذي اقترفته الشعبة الثانية في انتخابات ١٩٧٠ قاتلاً»، فأجابها: «لا، ليس قاتلاً. في السياسة نجاح وإخفاق. ولكنّه لم يكن قاتلاً بالضرورة ويمكن تعويضه». وأضاف: «في إمكاننا الرهان بعد على تحسين واقعنا».

بعد ثلاث سنوات، على أثر صدور أحكام المحكمة العسكرية ببراءتهم أحيا المناسبة نفسها. دعا الضبّاط إياهم إلى عشاء مماثل في منزله في بيت الدين. ليلتذاك ذكرته نسيمة الخطيب بالسؤال: «هل كانت مجازفة انتخابات ١٩٧٠ خطأ كبيرًا؟». فأجابها ببساطة: «نعم كان الخطأ قاتلاً».

منذ ذلك الحين قرّر غابي لحود بناء حياة جديدة له خارج لبنان لا تجمعه بماضيه العسكري والسياسي. في سنّه الـ٣٩ سُرّح من الجيش ولم يكن قد حقّق الكثير من طموحاته وأحلامه. انصرف إلى التجارة في مدريد واستقر هناك نهائيًا. على أنّ انتخاب صديقه القديم الياس سركيس رئيسًا للجمهورية عام ١٩٧٦ بعث الأمل فيه لاستعادة ما أراده دائمًا. حضر إلى بيروت ومكث في القصر الجمهوري مستشارًا للرئيس الجديد.

عام ١٩٨٣ اختار أن يضع حدًا فاصلاً بين الماضي والحاضر والخروج من الحياة السياسية. وبات منذ ذلك الوقت لا يتكلّم على ماضيه الذي شارك في صنع وقائع خطيرة في تاريخ بلده لسنوات، ويتفادى أن يتذكر ما لا ينساه أبدًا: ماذا فعل ومن أجل مَن وسعيًا إلى أيّ طموح. وأضحى يزعجه استرجاع مرحلة الملاحقة القضائية بشقيها. وبسبب ذلك أحجم عن كتابة مذكراته والتزم صمتًا طويلاً من دون أن ينكر الأخطاء، وإن فاخر بأكثر من نجاح في مهنة تغلّب الدور الملتبس على القيم والمُثُل. لا مدوّنات لديه ولا كتابات عن ذكريات. يتهرّب من المقابلات الصحافية. وكفؤاد شهاب لا يريد أن يُكتَب عنه. الضابط المهيب الذي كان يأمر فيُطاع أصبح رجل أعمال أسير لعبة التجارة التي تشترط التساهل والمساومة والتنازل أحيانًا من أجل تحقيق مصالحه ونجاح مشاريعه التي نشطت في السنوات التالية وتخطت إسبانيا إلى بريطانيا أولاً، ومنها إلى أوروبا وإفريقيا والخليج العربي.

عرفه مواطنوه الإسبان بعدما أتقن لغتهم وحاز جنسيتهم بـ«الكولونيل» ثمّ «الجنرال»، تمامًا كما

كان يناديه دائمًا مرؤسوه الضبّاط والعسكريون وأهالي بيت الدين. لا يسأله أولاده عن ماضيه الذي لم يعرفوه صغارًا في السنّ عندما أُخرِجَ من الجيش، إلاّ أنّه قدّم لهم بديلاً لائقًا هو حياة جديدة في عالم جديد. في صالون بيته الجميل، المحاط بالأشجار والفسحات الخضراء في مدريد، كما في مكتبه في شركته، صورتان من لبنان فقط: لفؤاد شهاب مثله الأعلى، والياس سركيس صديقه منذ عام ١٩٥٩، الرجلان الرئيسان. ثمّة صورة واحدة له في بزته العسكرية في زاوية لا تسترعي الإنتباه.

بعد وعد أخفق الياس سركيس في تحقيقه، ثمّ وعد مماثل من خلفه في رئاسة الجمهورية أمين الجميّل أخفق بدوره في تعيينه قائدًا للجيش، قرّر غابي لحود مغادرة لبنان إلى إسبانيا. وصار يتردّد عليه مرة كلّ أربع أو خمس سنوات بعيدًا من شعور الإنتماء. في الغالب زاره لتفقّد عائلته التي تعلّق بها. حتى عام ١٩٨٠ كان قد أمضى سنوات عهد سليمان فرنجيه وبعض سنوات عهد الياس سركيس في مدريد، وظلّ يعتقد في قرارة نفسه أنّها السنة الأخيرة له هناك تمهيدًا لعودة مؤكدة إلى لبنان. كلّ سنة منذ منتصف السبعينات كان يحسب أنّها ستكون سنته الأخيرة هناك. تصرّف على أنّ بيته في مدريد موقّت، فترك لمعاونيه إدارة شركته التجارية. في نيسان ١٩٨٣ عزم أخيرًا على العودة إلى إسبانيا.

وعده أمين الجميّل بمنصب قائد الجيش ثمّ فاجأه بتعيين العميد ابرهيم طنّوس عازيًا نكثه بوعده إلى معارضة «الجبهة اللبنانية» و«القوّات اللبنانية». ثمّ بدا له، بناءً على رغبة الياس سركيس إلى خلفه، أنّه سيُعيّن رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط[1]. فإذا بسليم سلام، ابن شقيق صائب سلام، يحلّ في منصب أصرّ عليه الرئيس السابق للحكومة بتهويل ضمني أمام أمين الجميّل، وأن يؤول إلى شخصية سنّية بيروتية وإلى نسيبه بالذات. ولم يكن إلحاح صائب سلام على الحؤول دون غابي لحود في هذا المنصب إلاّ جزءًا من عداء شخصي وسياسي قديم كان لا يزال يحفظه له من أيام الحقبة الشهابية.

فاتحه أمين الجميّل، بعد ساعات على انتخابه في ٢١ أيلول ١٩٨٢، في منزله في بكفيا بتعيينه قائدًا للجيش. ثمّ كرّر ذلك عندما طلب إليه الاهتمام بضبّاط ثلاثة كانوا وقفوا إلى جانب الرئيس الآتي من حزب الكتائب في مراحل سابقة من الحرب اللبنانية، وهم جورج الحرّوق وابرهيم طنّوس وغبريال أرصوني. ورغب الرئيس الجديد في إسناد مناصب لائقة إليهم في الجيش.

جواب غابي لحود، شبه الواثق من إرادة أمين الجميّل تعيينه في المنصب الذي حلم به، أنّه سيستجيب طلبه، ولكنّه تمنّى عليه حصر علاقته بالجيش كرئيس للجمهورية به هو كقائد للمؤسّسة العسكرية: «ما تريده من الجيش اطلبه منّي أنا مباشرة شريطة ألاّ يعلم الضابط أنّك توصيني به حرصًا على انضباط الجيش في مرحلة إعادة بنائه، وعلى احترام القائد خصوصًا»[2].

١. يروي العميد غابي لحود أيضًا أنّ اجتماعًا بين الياس سركيس وبشير الجميّل سبق انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٣ آب ١٩٨٢، أثار فيه الياس سركيس إمكان تعيين غابي لحود قائدًا للجيش في العهد الجديد، فكان ردّ بشير الجميّل: «مستعد لإعطائه أيّ منصب باستثناء قيادة الجيش». عندئذ اقترح الياس سركيس تعيينه رئيسًا لمجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط، فوافق. على أنّ إجراءات إدارية اتصلت بآلية تعيين المجلس الجديد للإدارة ومهلها القانونية حالت دون وصول غابي لحود إلى المنصب، إلى أن فاجأ اغتيال الرئيس المنتخب للجمهورية في ١٤ أيلول ١٩٨٢ الجميع («غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ١٠ آب ١٩٩٨).

٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

افترض هذا الحديث أنّ غابي لحود سيعيّن على رأس قيادة الجيش اللبناني.

كانت تلك المرة الأخيرة التي تحدّث فيها الرجلان عن المنصب المتعذر قبل أن يصارحه أمين الجميّل، الذي تولى كمحام عام ١٩٧٣ الدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية، بأنّه عاجز عن تعيينه قائدًا للجيش بسبب رفض «الجبهة اللبنانية». إذذاك قرّر الإستقالة من الجيش، وكان برتبة عميد، وسافر إلى إسبانيا مجدّدًا ونهائيًا.

البــريــق

على رغم دعم أنطون سعد وضبّاط الشعبة الثانية تجديد ولاية رئيس الجمهورية، فإنّ رئيس الأركان يوسف شميّط وضبّاطًا آخرين في الأركان تحفّظوا عن الأسلوب الذي أدار به رئيس الشعبة الثانية مع السياسيين الشهابيين معركة التجديد قبل أن يبادر فؤاد شهاب إلى رفضه. كانت حجتهم أنّ التجديد للرئيس سيقود إلى تجديد مماثل لسطوة الشعبة الثانية ورئيسها خصوصًا، وسيؤول إلى تعزيز نشاطها وإطلاق يدها في الحياة السياسية وداخل الجيش، وتوجيه أصابع الاتهام إلى الجيش بالتدخّل في السياسة. وفي الوقت نفسه إضعاف نفوذ الضبّاط الآخرين. كان ثمّة انطباع في أوساط الضبّاط هؤلاء، بمَن فيهم غير الشهابيين من المؤيدين لكميل شمعون وريمون إده وسليمان فرنجيه وصائب سلام وكامل الأسعد، كما في أوساط ضبّاط في محيط رئيس الجمهورية معارضين لأنطون سعد. أنّ الشعبة الثانية تسبّبت بعداوات ضبّاط لآخرين وبانقسام في صفوفهم نتيجة استمالتها بعضهم والتضييق على سواهم.

أحجم فؤاد شهاب عن تجديد ولايته واختار شارل حلو بتزكية من فيليب تقلا وفؤاد بطرس. كان الهدف اختيار رئيس يكمل الإنجازات التي كان بدأها، ويكون في الوقت نفسه محط ثقته في المحافظة على تيار الشهابية وترسيخ برنامجه الإصلاحي في بناء المؤسّسات والإدارة وتنمية المناطق والأرياف. فما أراده الرئيس السابق هو أن يطمئن في العهد الجديد إلى استقرار الدولة. لذا بدا المطلوب توجيه الغالبية الشهابية المنبثقة من الانتخابات النيابية ربيع ١٩٦٤ إلى اختيار الشخصية المقبولة للخلافة. فتستمر الشهابية مع الرئيس الخلف واقعًا محقّقًا في ظلّ فؤاد شهاب وهو خارج السلطة، ومن خلال الغالبية التي يمسك بها «النهج» في مجلس النوّاب. وكذلك من خلال الجيش والشعبة الثانية والإدارة، ناهيك بالدعم الذي كان لا يزال يوفّره جمال عبدالناصر للرئيس اللبناني في أوساط الطبقة السياسية، الإسلامية خصوصًا، المدينة بولاء أعمى للزعيم المصري.

قبل رسوه على إسم شارل حلو رفض فؤاد شهاب تباعًا مرشّحين محتملين للمنصب هم نسيبه عبدالعزيز شهاب، وفؤاد عمّون الوزير في الحكومة الأخيرة للعهد، وجان عزيز الأمين العام لـ«الجبهة الديموقراطية البرلمانية». كان أجرى مع فيليب تقلا وفؤاد بطرس تقويمًا لمواصفات كلّ منهم ومكانته السياسية وتحالفاته وخصوماته، من غير أن يختار أحدهم لأسباب مختلفة عزّزها بمبرّرات. بيد أنّه كان قاطعًا في رفضه تجديد ولايته بعدما استخلص عِبَر شتى من تجربة سابقة لبشارة الخوري عام ١٩٤٨ أخفقت وأرغمته بعد سنتين ونصف سنة على الإستقالة من منصبه،

وأخرى منسوبة إلى كميل شمعون عام ١٩٥٨ انتهت إلى ثورة شعبية دامية. تبعًا لذلك رفض تكرار المحاولة و«ارتكاب خطأ كبير»[١]. إلاّ أنّ عبدالعزيز شهاب بدا أوفرهم حظًا. بات في الساعات السابقة لجلسة انتخاب الرئيس الجديد الخليفة المحتمل لفؤاد شهاب بعدما خيّم ذلك اليوم، ١٥ آب، في حديقة بيته في عاليه ٥٩ نائبًا شهابيًا أعلنوا تأييدهم للأمير خلفًا للأمير على أن يصار قبل ظهر اليوم التالي إلى إعلان ترشيحه رسميًا باسم «النهج». لكنّ الرئيس خشي في قرارة نفسه فشل عبد العزيز شهاب بسبب انتمائه إلى البيت الشهابي، فيُحمَّل الرئيس السابق الوزر.

منتصف الليلة تلك، ثمّة ما كان يجري بعيدًا من الأضواء في منزل السفير المصري عبدالحميد غالب في شارع ڤردان. سيارات زعماء وسياسيون ونوّاب شهابيون نافذون ككمال جنبلاط ورشيد كرامي يجتمعون مع السفير. سبقت الإجتماع غير المعلن مكالمة هاتفية أجراها جمال عبدالناصر بفؤاد شهاب أبدى له فيها تحفظه عن تسمية عبدالعزيز شهاب الذي لا يعرفه، وخوفه من أن لا يكمل سياسة سلفه[٢]. إذذاك اتفقا على اسم الرئيس الجديد الذي اقترحه فؤاد شهاب. في اجتماع السفارة ناقش الحاضرون إخراج الاتفاق على شارل حلو لا على عبدالعزيز شهاب رئيسًا للجمهورية. كان الرئيس قد أوعز إلى عدد قليل من زعماء «النهج» قلب اللعبة رأسًا على عقب، والمضي في ترشيح شارل حلو بديلاً من عبدالعزيز شهاب في اجتماع سيعقدونه في فندق كارلتون اليوم التالي.

سلة من المواصفات تمتع بها شارل حلو منحته الرئاسة: السفير والوزير والنائب، والدستوري القديم. شخصية مارونية معتدلة مثقفة، متديّنة وصديقة للڤاتيكان وفرنسا ولبقة تتقن آداب التعامل والمخاطبة. فرانكوفوني متمرّس بشغف كبير. ربي سياسيًا في بيت بشارة الخوري ولم يتخلَّ عنه بعد تقاعد الرئيس، ودارس مجتهد على ميشال شيحا الذي كنّ فؤاد شهاب لفكره السياسي احترامًا كبيرًا.

السابعة مساء السبت ١٦ آب ١٩٦٤، قبل ٤٨ ساعة من موعد الانتخابات، طلع الدخان الأبيض من فندق الكارلتون في بيروت بإعلان ترشيح شارل حلو. تردّد كمال جنبلاط ورشيد كرامي وفؤاد بطرس في مفاتحة النوّاب والشخصيات الشهابية في التغيير الذي طرأ، فكان أن كشف أنطوان الهراوي الحقيقة الجديدة بترشيحه شارل حلو. فوجئ عبدالعزيز شهاب وخرج من الاجتماع غاضبًا بعدما فقد تأييد النوّاب الذين كانوا إلى جانبه في حديقة بيته في عاليه، وأخفق من ثمّ في حملهم على مغادرة المكان معه احتجاجًا. لكنّه ما لبث أن رضخ لقرار فؤاد شهاب. توالى على الكلام رشيد كرامي وفؤاد بطرس وكمال جنبلاط، فإذا بشارل حلو مرشّح الإجماع باسم «النهج»، تقبل به المعارضة ويستكمل الحقبة الشهابية. لم يكن كمال جنبلاط يعرف شارل حلو من قرب. إلاّ أنّه لم يظهر حماسة لتأييد عبدالعزيز شهاب، فكان أن أوفد أنطون سعد إليه رئيس فرع الشعبة الثانية في جبل لبنان المقدّم أنيس أبو زكي لجمعهما تمهيدًا للحصول على دعم الزعيم الدرزي للترشيح. خشية كمال جنبلاط من عبدالعزيز شهاب لم تقل عن خشيته من فؤاد عمون، توجّسًا من تحوّل أحدهما زعيمًا مارونيًا كبيرًا يذكره بتجربته المريرة مع كميل شمعون في الشوف وبـ«ثورة ١٩٥٨». على أنّ خشية كمال جنبلاط من عبدالعزيز شهاب كمنت أيضًا في رعبه من إحياء صراع مرير وموجع في ذاكرة الزعيم الدرزي لا يحتمل تكراره، هو ما كان بين الأمير بشير

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٢. يروي محسن دلول هذه الواقعة نقلاً عن شوكت شقير الذي كان حاضرًا مع كمال جنبلاط الاجتماع في منزل السفير المصري (مقابلة خاصة).

الشهابي وبشير جنبلاط. وبسبب افتقار شارل حلو إلى جاذبية سياسية كافية لإمرار ترشيحه، تولى وزير الخارجية فيليپ تقلا مناقشة السفير الأميركي في بيروت أرمان ماير (١٩٦٢ - ١٩٦٥) لكسب موافقة ضمنية من واشنطن.

الإثنين ١٨ آب ١٩٦٤ انتخب شارل حلو رئيسًا من الدورة الأولى للاقتراع بغالبية ٩٢ صوتًا في مقابل خمسة أصوات لبيار الجميّل، إلى ورقتين بيضاوين.

لم يكن رجلهم

كتم فؤاد شهاب عن معاونيه سرّ مَن سيخلفه بمَن فيهم العقيد أنطون سعد الذي تلقّى مكالمة هاتفية من الرئيس قائلاً له جملة واحدة بالفرنسية: «لقد اخترت شارل حلو».

وأقفل السماعة فورًا لئلا يفسح في المجال لمناقشة القرار.

في الغالب ينتفخ وجه أنطون سعد كلما نرفز أو استُفِز، فتتحرّك عضلات الوجه بانقباض وتراخ متسارعين يجعلان منه أشبه بطابة. كانت تلك حاله عندما سمّى له الرئيس الخلف.

بعد دقائق اتصل أنطون سعد بسامي الخطيب الذي كان يصطاد في العديسة في الجنوب عبر أحد مخافر المنطقة، وقال له: «إترك صيد الطيور وارجع فورًا لاصطياد النوّاب. المعلّم قال كلمة السرّ».

سأله عن المرشّح، فأجاب: «شارل حلو».

دعي ضبّاط الشعبة الثانية إلى اجتماع مساء الأحد ١٧ آب وانتهى في ساعات متأخرة من الليل في بيت أنطون سعد في الزيتونة. حضر، إلى أنطون سعد وغابي لحود، سامي الخطيب وادغار معلوف وجان ناصيف وعبّاس حمدان ورؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات وسياسيون شهابيون كرينه معوّض وبهيج تقي الدين وعثمان الدنا ومخايل الدبس. في اجتماع سيطر عليه وجوم، أخطرهم أنطون سعد بأنّ فؤاد شهاب اختار الخلف.

فوجئ الضبّاط باختيار شخصية لم يسبق لهم أن توقّعوا تزكيتها. لكنّ أنطون سعد قال لضبّاطه: «نحن ملزمون العمل لشارل حلو ومساعدته لأنّ المعلم أراده».

لم تكن مهمّتهم صعبة لسبب بسيط هو امتلاك الشهابيين الغالبية البرلمانية الضامنة لفوز مرشّح الرئيس.

لتوّه اتصل أنطون سعد بشارل حلو قائلاً له: «خلّي أعصابك متماسكة، ستصبح فخامة الرئيس. لن يكون مطلوبًا منك سوى الانتظار. نحن سنقوم بما يجب القيام به»[1].

ولم يتردّد أنطون سعد في القول للضبّاط: «سيكمل شارل حلو ولاية الرئيس شهاب وبرنامجه».

لم يكن شارل حلو المرشّح الأمثل والأصلح للشعبة الثانية، ولا الخيار الذي تطمئنها صفاته لو ترك لها القرار. ولم يستمزج فؤاد شهاب رأي أنطون سعد الذي كان يحبّذ جان عزيز. وكالرئيس، لم يكن رئيس الشعبة الثانية يكنّ ودًّا لعبدالعزيز شهاب المطبوع بشخصية باطشة الملامح والسلوك.

لم يكن في وسع ضبّاط الاستخبارات العسكرية الجهر بتأييد تجديد لا يريده الرئيس. وكرشيد

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

كرامي وكمال جنبلاط وصبري حمادة وجان عزيز ورينه معوّض، كانوا مقتنعين بأنّ بقاء فؤاد شهاب في منصبه يحافظ على دورهم وموقع الشعبة الثانية في لعبة التوازن السياسي الجديد التي وُضعت قواعدها بعد محاولة الإنقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي. لذلك اكتفى الضبّاط في تشاور خاص، في اجتماعاتهم المغلقة، بتأكيد الحاجة إلى كلّ ما يضمن مواصلة برنامج الإصلاح إذا أصرّ رئيس الجمهورية على عدم تجديد ولايته، مع إبداء خشيتهم من وصول رئيس يعرّض البرنامج للانهيار. على أنّ أنطون سعد وغابي لحود غالبًا ما ردّدا أمامهم أنّ فؤاد شهاب لن يوافق على البقاء في السلطة. وبدا لهما من المتعذر مفاتحته في موضوع اتخذ منه موقفًا قاطعًا.

أضافا للضبّاط: «مع ذلك فإنّ من الحكمة الإستمرار في الحديث عن التجديد من أجل المحافظة على هيبة الرئاسة كما لو أنّ الرئيس باق، مع أنّه ليس كذلك»[1].

بعد سنوات سأل أنطون سعد الرئيس السابق، الزاهد في منزله في جونيه، عن دوافع اختياره خلفه، فأجابه أنّه فضّله لأنّ لا أولاد لديه، ولا حزب عنده، ولا جماعة وأنصار يستفيدون من منصبه فيثرون على حساب الدولة، وأنّه توقّع أن يعتمد شارل حلو في حكمه على رجال الشهابية في الجيش والشعبة الثانية والإدارة ومجلس النوّاب[2].

عدم اقتناع ضبّاط الشعبة الثانية باختيار شارل حلو رئيسًا جعلهم يحدسون باكرًا بالخلاف الذي سينشأ معه، مع أنّ الرئيس الجديد طمأن غابي لحود إلى حاجته إليها لمؤازرته في استمراره في النهج الشهابي[3]. وسرعان ما تبيّن لها أنّ الرئيس الجديد، بعد أشهر على تسلّمه سلطاته الدستورية، لا يبدي حماسة واضحة حيال برنامج الإصلاح السياسي والإداري الذي وضعته ولاية فؤاد شهاب، مع أنّه حرص في الأشهر الأولى لانتخابه على تأكيد تمسّكه بالشهابية، فأكثَرَ من مخابرة سلفه لاطلاعه على تفاصيل الحكم وشؤونه واستمزاجه رأيه فيها، وأظهر دعمه لضبّاط الشعبة الثانية. فعملت هذه على الإبقاء على الحدود الدنيا من التفاهم معه خشية انقلابه عليها. أو على الأقل اتخاذه قرارات في حقّ بعض ضبّاطها بإقصائهم عن مناصبهم. لم يحل ذلك دون مثابرة غابي لحود على إرسال تقارير المعلومات السرّية إلى الرئيس السابق على غرار ما كان يفعل عندما كان في الحكم، وضمنها ما يتصل بشؤون الجيش أو التطوّرات السياسية أو العلاقات بين الأفرقاء المحليين. وفي الغالب احتوت التقارير خلاصة المعلومات التي يمكن في ضوئها اتخاذ القرار المناسب.

بعد أسابيع على خروج الرئيس السابق من السلطة وملازمته بيته، تلقّى بريده تقريرًا من غابي لحود. اتصل به ودعاه إلى زيارته.

في جونيه قال لغابي لحود إنّه غادر الرئاسة وبات ثمّة رئيس للجمهورية جديد هو المسؤول، طالبًا التوقّف عن إرسال التقارير إليه. فأجابه بأنّ إخلاصه للرئيس الجديد لا يحول دون رغبته في إرسال البريد إليه بانتظام للإفادة من قراءته له بحكم خبرته وحكمته.

أصرّ فؤاد شهاب على رفض تلقّي التقارير، فقال له غابي لحود: «أنا رئيس للشعبة الثانية لأنّ ذلك كان خيارك، وأعرف أنّك تريدني أن أنجح».

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.
٣. المصدر نفسه.

فردّ: «وما علاقة ذلك بالتقارير؟».

قال: «لا نتعامل في الشعبة الثانية مع مخبرين فقط يجمعون لنا الأخبار، وإنّما أيضًا مع محلّلين ندفع لهم رواتب كبيرة من مخصّصاتنا لكي يحلّلوا لنا الأخبار هذه ويعطوننا استنتاجاتهم. وأنا أحتاج إلى مساعدتك كمحلّل محترف تتعاقد معه الشعبة الثانية بشخص رئيسها مجانًا. ورأيك تسديه إلي على راحتك. وحتى تتمكّن من ذلك، لا بدّ من اطلاعك على المعلومات التي تتوافر لدينا. نحن نحتاج إليك بالفعل».

قال الرئيس السابق: «طيّب يا أفندي، ومتى يحقّ لي في رأيك أن أتقاعد؟»[1].

ظلّ فؤاد شهاب في منزله في جونيه يتسلّم بريد الشعبة الثانية. فيطالعه يوميًا ويبدي رأيه في المعلومات الواردة فيه لغابي لحود كلما وجد ذلك ضروريًا. وكثيرًا ما أظهر النوّاب والسياسيون الشهابيون الذين كانوا يتردّدون عليه استغرابهم لإلمامه بالكثير من المعلومات والتفاصيل السياسية. بدا الحضور الضمني له في الشعبة الثانية مبرّرًا لتعزيز نفوذها واكتسابها ورئيسها هيبة في أوساط «النهج» والنوّاب والسياسيين الدائرين في فلك الشهابية.

وسرعان ما تفاقم الخلاف بين فؤاد شهاب وشارل حلو إلى حدّ القطيعة[2]. ثمّة أكثر من سبب برّر الافتراق التدريجي بين الرجلين. كان بعض ما أثار حفيظة شارل حلو هو إطلاق ضبّاط الشعبة الثانية على سلفه تسمية «المعلّم». فعدّ ذلك تجديفًا حاصرًا هذه الصفة بالسيّد المسيح. كان يأخذ كذلك على النوّاب الشهابيين وضبّاط الشعبة الثانية إكثارهم في الإشادة بالاصلاحات التي أحدثها فؤاد شهاب ونجاحه في السياسة الخارجية وتمسّكه بالعدالة الاجتماعية والتوازن الداخلي والوحدة الوطنية. وبكثير من الامتعاض أجابهم رئيس الجمهورية: «ولماذا تعمّدونها بالشهابية؟ قالت بها الكتلة الدستورية قبلاً، وقال بها أيضًا سياسيون كثيرون، وهي ليست حكرًا على الشهابية».

لكنّ غابي لحود بقي صلة الوصل بين الرجلين إلى أن بدأ تباعدهما ينعكس على علاقة رئيس الجمهورية بالشعبة الثانية عند الامتحان الأول: الانتخاب الفرعي في جبيل على أثر الوفاة المفاجئة لنائب القضاء أنطون سعيد في ١٥ أيار ١٩٦٥، عندما لاحظت أنّ الرئيس توسّل أسلوبًا مزدوجًا في التعامل: ظاهريًا عبّر عن ثقته برجالها. وباطنيًا خلاف ذلك معوّلاً على دعم تقي الدين الصلح وزير الداخلية الشهابي المخضرم الذي تخلّى عن الشعبة الثانية بعد مغادرة فؤاد شهاب الحكم، وأيّد ريمون إده الذي حظي بدوره بتأييد رئيس الجمهورية.

بدت المنافسة الانتخابية بين ريمون إده ونهاد جرمانوس، أرملة أنطون سعيد. الاختبار الأول لعلاقة شارل حلو بالشعبة الثانية، ومن خلالها بفؤاد شهاب، عندما أوعز إلى مدير الأمن العام جوزف سلامة العمل لدعم صديقه ريمون إده من دون معرفة الشعبة الثانية التي دعمت ترشيح نهاد جرمانوس استكمالاً لمواجهتها، قبل سنة، مع ريمون إده الذي كان يناوئ الشهابية وصعّد حملته عليها بسبب إسقاطه. بدوره تقي الدين الصلح، دعمًا لترشيح ريمون إده، أمر بنشاطات

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ١٧ آب ١٩٩٨.
٢. يميّز شارل رزق بين فؤاد شهاب وشارل حلو في نظرة كلّ منهما ، المغايرة، إلى مفهومي القيادة والرئاسة. ففيما يرى الأول أبرز مواصفات القيادة في أن يتقدّم القائد الصفوف ويتخذ باسمها القرار ويحدّد الخط التوجيهي الذي يسير في ركابه الباقون، ينحو الثاني إلى مواصفات السياسي أكثر منه القائد، يفصل بين الرئاسة والقيادة، إذ يعتقد أنّ على الرئيس اتخاذ قراراته تبعًا لاتجاهات الأكثرية ليستخرج منها التسوية. تاليًا فإنّ الرئيس – وهو ما كان يفعله شارل حلو – يتبع الأكثرية تلك ولا يكون أمامها (مقابلة خاصة).

غير معلنة لقوى الأمن الداخلي ومخافر الدرك، وحضّ بعض الضبّاط الكبار في الجيش من الساخطين على الشعبة الثانية على تصرّف مماثل[1].

كان قد سبق ذلك إجراء لم تفطن الشعبة الثانية إلى أهميته. إذ أظهرت حسن نيّة حيال رئيس الجمهورية الذي طلب من غابي لحود في حزيران ١٩٦٥ منع رئيس فرع الشعبة الثانية في جبل لبنان الرائد ميشال الخوري من التوجه إلى جبيل قبل شهر من موعد الانتخاب الفرعي لمنع تكرار تجربة تدخّله السافر في انتخابات ١٩٦٤ في القضاء ودوره في إسقاط ريمون إده. لكنّ الشعبة الثانية اكتشفت يوم الاقتراع، الأحد ١١ تموز، أنّ المواجهة كانت ضمنًا بين رجالها ورجال الأمن العام الذين تولّوا، ما استطاعوا، إزالة العقبات والعراقيل من طريق المفاتيح الانتخابية ووصول ناخبي ريمون إده إلى صناديق الاقتراع بلا مضايقات. في ذلك اليوم، مذ بلغت إلى الشعبة الثانية معلومات من مخبريها عن تدخّل مستتر لدعم ريمون إده أداره الأمن العام. شعر غابي لحود بأولى ملامح افتراق ما بين رئيس الجمهورية وفؤاد شهاب. ففي اجتماعات سابقة معه، على أبواب الانتخاب الفرعي في جبيل، لم يُبدِ له الرئيس رغبة في وقف التعرّض لأنصار ريمون إده ومؤيّديه، ولم يلمّح إلى غابي لحود أنّه ضدّ إسقاطه مجدّدًا. فكان أن عوّل على دوري تقي الدين الصلح وجوزف سلامة. كذلك لم يفاتح شارل حلو سلفه. وكان حتى ذلك الوقت على اتصال دائم ودوري به، بميله إلى عودة ريمون إده إلى مجلس النوّاب[2].

في حصيلة المواجهة بين الجهازين الأمنيين، والإحراج الذي شعرت به الشعبة الثانية في أوساط الرأي العام في الساعات التالية من بدء الاقتراع لدى اكتشافها تدخّل الأمن العام، فاز ريمون إده على نهاد جرمانوس بفارق ٩٣٢ صوتًا. ترتّب على الخلاف الأول بين شارل حلو وفؤاد شهاب أن قرّر الرئيس السابق يومذاك قطع علاقته برئيس الجمهورية ما أن شعر أنّه بدأ يتخلى عن الشهابية. كذلك أدرك غابي لحود أنّ شرخًا كبيرًا قد وقع في علاقة الشعبة الثانية برئيس الجمهورية. ولم تكن قد انقضت على بداية العهد الجديد إلاّ عشرة أشهر.

تخطت الشعبة الثانية وقْع صدمة استعادة ريمون إده مقعده في مجلس النوّاب. وردّت له التحية بمثلها بانتخاب فرعي آخر في القضاء نفسه بعد وفاة النائب الشهابي شهيد الخوري في ١٦ حزيران ١٩٦٦. فدعمت ترشيح شقيقه الضابط المتقاعد نجيب الخوري. يومذاك خاطب قائد الجيش العماد إميل بستاني ضبّاط الشعبة الثانية في اجتماع مغلق: «لا يجوز هذه المرة أن يربح ريمون إده أيضًا، ولا بدّ من فوز نجيب الخوري»[3].

وتجدّدت المواجهة مع ريمون إده للمرة الثالثة في ثلاث سنوات. وساهمت الشعبة الثانية في فوز مرشّحها نجيب الخوري، الأحد ١٤ آب ١٩٦٦، بفارق ١٧٣٦ صوتًا على أنطوان شامي مرشّح عميد حزب الكتلة الوطنية.

١. يروي العماد اسكندر غانم الذي كان سنتذاك عقيدًا ونائبًا لرئيس الأركان أنّ العميد أنطون سعد، رئيس المنطقة العسكرية لجبل لبنان، شكاه إلى رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط بسبب رفضه تسهيل عمل الشعبة الثانية واعتراضه بأوامر مضادة على تعليمات كانت أوعزت بها إلى رجالها لمضايقة أنصار ريمون إده. اتصل به يوسف شميّط وطلب إليه عدم الإصغاء إلى وزير الداخلية اعتقادًا منه بأنّ اسكندر غانم ينفّذ تعليمات الشعبة الثانية ويتعرّض في الوقت نفسه لضغوط تقيّ الدين الصلح لتأييد ريمون إده. ردّ نائب رئيس الأركان على رئيسه أنّ الوزير طلب إليه الحؤول دون التعرّض لناخبي ريمون إده (مقابلة خاصة).
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٣. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

الرجل الثاني

قبل أسابيع من تسلّم شارل حلو سلطاته الدستورية، نصح له فؤاد شهاب بإبعاد أنطون سعد عن منصبه بعدما وصفه بأنّه «غول قديم أخشى أن يأكلك». وتمنّى عليه تعيين خلف له هو غابي لحود معاون أنطون سعد. يومذاك كان غابي لحود نقيبًا قديمًا، وهي رتبة موازية لرتبة رائد قبل استحداثها. فحلّ في المنصب الذي كان يعدّه له منذ عام ١٩٦٣ رئيسه السابق العقيد أنطون سعد. في الأول من أيلول ١٩٦٤ عُيّن رئيسًا للشعبة الثانية واستمرّ في رئاستها حتى ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٠. رقّي إلى مقدّم في الأول من كانون الثاني ١٩٦٧. لكنّ اقتراح التعيين قوبل بتحفّظ شكلي من قائد الجيش اللواء عادل شهاب الذي ارتأى أن يكون تعيينًا موقتًا لاختبار إمكاناته. واقترح تسميته رئيسًا للشعبة الثانية بالوكالة أربعة أشهر قبل تثبيته في منصبه. مصدر تحفّظه أنّ أحدًا لم يستمزجه رأيه فيه، وبدا أنّ ثمّة محاولة لفرض التعيين عليه. في ما بعد صدرت مذكرة تعيين غابي لحود رئيسًا للشعبة الثانية بالأصالة. بعد أشهر قليلة، عام ١٩٦٥، عاد المقدّم أحمد الحاج إلى رئاسة الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري، بعدما كان ألغاها شارل حلو قبل بضعة أشهر، قبل ذهابه إلى دورة أركان عسكرية في المدرسة العليا للحرب في فرنسا استمرّت حتى ٣ حزيران ١٩٦٧. بصفة مستشار عسكري، اضطلع أحمد الحاج بدور ضابط ارتباط بين القصر الجمهوري وقيادة الجيش في الملفات والمعاملات العسكرية الخاصة بينهما.

كان سامي الخطيب قد ذهب في دورة أركان عسكرية إلى فرنسا من تشرين الأول ١٩٦٤، وذهب عبّاس حمدان في السنة نفسها إلى دورة عسكرية عن مقاومة التمرّد مخصّصة لضبّاط الاستخبارات في كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة استمرّت ٢٠ أسبوعًا، بينما لزم الضابطان الآخران في أركان الشعبة الثانية جان ناصيف وإدغار معلوف موقعيهما. ونُقِل جوزف كيلاني من الشعبة الثانية إلى فوج المدرعات في ثكنة الأمير فخر الدين وبات برتبة ملازم أول. بعد عشرة أشهر، في ٢ حزيران ١٩٦٥ عيّن مجلس الوزراء الزعيم إميل بستاني قائدًا للجيش خلفًا للواء عادل شهاب على أن يتسلّم منصبه في الأول من تموز. في ٢٥ آب رُفّع إلى رتبة لواء ومن ثمّ إلى رتبة عماد في ١١ تموز ١٩٦٧ وقد استحدثها القائد لاحقًا للمرة الأولى في تاريخ الجيش اللبناني وقصرها على قائد الجيش قبل أن تدرجها في ما بعد سائر الجيوش العربية في أنظمتها.

أتى اختيار إميل بستاني، الشوفي الجذور (الدبّية) والكسرواني المولد (جونيه)، استجابة رغبة فؤاد شهاب على رغم ميل شارل حلو إلى تعيين صديقه الزعيم عبدالقادر شهاب. كذلك استُمزِج رأي غابي لحود فيه. وتبعًا لتقليد أرساه فؤاد شهاب بتعيين الضابط الماروني الأعلى رتبة قائدًا للجيش، بدا أنّ المفاضلة بين اثنين: قائد المدرسة الحربية الزعيم جوزف حرب. وقائد المنطقة العسكرية في الشمال الزعيم إميل بستاني. كان الأول أقدم رتبة، إلاّ أنّ ميوله إلى خصم الشهابيين حزب ريمون إده أبعده عن المنصب، فحلّ فيه الثاني. في وقت سابق أطرى أنطون سعد إميل بستاني الذي استمد بدوره تقدير فؤاد شهاب له وثقته به منذ عام ١٩٤٥ عندما عهد إليه

في تأسيس الشعبة الثانية وسلاح الجوّ. إذ ربطت بين القائد الجديد للجيش والرئيس السابق للشعبة الثانية علاقة وثيقة مذ كان إميل بستاني يتردّد دوريًا على أنطون سعد في مكتبه في رئاسة الشعبة الثانية وفي منزله. وغالبًا ما شعر ضبّاط الاستخبارات العسكرية من رئيسهم أنّ إميل بستاني سيخلف عادل شهاب في قيادة الجيش كضابط ماروني كفيّ.

مهّد لذلك تعيين شارل حلو، في ٦ كانون الثاني ١٩٦٥، مديرًا جديدًا للأمن العام من خارج صفوف الجيش، ومن خارج الولاء الشهابي، هو جوزف سلامة رئيس مصلحة الشؤون السياسية والإدارية في وزارة الداخلية، الوثيق الصلة برئيس الجمهورية. واستمرّ في منصبه حتى ٢١ تموز ١٩٧١. لكنّ الرجلين القويين في عهد فؤاد شهاب استمرّا مع شارل حلو: الياس سركيس مديرًا عامًا لرئاسة الجمهورية مع أنّ فؤاد شهاب توقّع إبعاده، وغابي لحود رئيسًا للشعبة الثانية.

على أنّ السيطرة في عهد شارل حلو كانت لغابي لحود، الرجل الثاني في النظام، ممّا أضعف دور الأمن العام على غرار ما كان عليه في ظلّ سطوة أنطون سعد بالممارسة على توفيق جلبوط. في عهد شارل حلو كان الأمن العام أشبه بجهاز رديف ضعيف، محدود الصلاحيات، فاقد النفوذ في المهمّات الأمنية والاستخبارات التي أحكم غابي لحود سيطرته عليها. ولم يكن في وسع جوزف سلامة مجرّدًا من دور سياسي أو أمني، على امتداد سنوات ست على رأس الجهاز، سوى تحقيق إنجاز إداري هو جعل الأمن العام مديرية عامة.

منذ وصل إلى منصبه سلّم جوزف سلامة، بإيعاز من رئيس الجمهورية، بسلطة غابي لحود على الأمن في البلاد. وعلى رغم صداقته القديمة لشارل حلو، لم يسعَ مرة إلى الخروج من تأثير الشعبة الثانية على الأمن العام، وفي بعض الأحيان الخضوع لقراراتها وتلقي تعليمات محدّدة في ملفات أمنية كانت الكلمة الفصل فيها للاستخبارات. كما لم يبذل رئيس الجمهورية جهدًا لإخراج الأمن العام من دائرة السيطرة غير المباشرة لغابي لحود عليه. كمنت الثغرة الأولى بتعيين المدني جوزف سلامة على رأس جهاز سلطة القرار فيه للعسكر. كان توفيق جلبوط الضابط الأول يأتي إلى السلك بعد فريد شهاب، فعمل على إعادة بنائه وتحديد صلاحياته في الاتصال بالسياسيين، وفي الوقت نفسه التعاون، على خط موازٍ، مع أنطون سعد. إلاّ أنّ الأمر لم يعد كذلك مع جوزف سلامة. إذ هو رضخ على مضض وقُصِرت وظيفة جهازه على المعاملات الإدارية وإصدار جوازات السفر وإحصاء الأجانب ومراقبة غير فاعلة للحدود الدولية والمرافق البحرية، في ظلّ دور مماثل بفاعلية أكبر اضطلع به نعيم فرح عند الحدود اللبنانية - السورية. على صورة شارل حلو، في تردّده وضعفه، قَبِلَ جوزف سلامة الذي استهواه الإكثار من الكلام والجدل التخلّي طوعًا عن دوره.

غابي لحود من مواليد ١١ تشرين الثاني ١٩٣١ في بيت الدين. والده مارون لحود ووالدته شفيقة شاهين. رابع سبعة أبناء: إدوار، رينه، إميل، غابي، ماري برنار، هنرييت، روز. من بيت متديّن اتخذ من مطران الشوف للموارنة أغوسطينوس البستاني وزعيمة المختارة نظيرة جنبلاط مرجعين له، مع ميل لم يكتمه الأب إلى حزب الكتلة الوطنية وعميدها إميل إده على رغم انتساب أقارب له إلى الكتلة الدستورية ورئيسها بشارة الخوري. اثنان من أشقائه دخلا الكهنوت هما الراهب إميل والراهبة ماري برنار بعد خالهما وابن عمّتهما وابن خالهما. أمّا هو فاتخذ خيار الجندية مأخوذًا بحماسة الشباب لمكانة الضابط ووظيفته المستقرّة والجديرة بالاحترام، خارجًا من عائلة متوسطة الحال من غير الملاّكين. حصّل دروسه الابتدائية والتكميلية في معهد الأخوة

المريميين في دير القمر. وانتقل إلى فرع آخر للمدرسة في الجميزة في بيروت حيث أكمل دروسه الثانوية. انتسب إلى المدرسة الحربية عام ١٩٥٠ وتخرّج فيها بعد سنتين برتبة ملازم في سلاح المدفعية. ولكونه طليع دورته عُيّن تبعًا للتقليد مدرّبًا لعلم الأسلحة وعلم مسار القذيفة (الباليستيك) في المدرسة الحربية لسنتين بعدما أجرى دورتين تطبيقيتين في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية، قبل أن يلتحق بسلاح المدفعية في إمرة المقدّم اسكندر غانم حتى عام ١٩٥٧. قبل سنة، عام ١٩٥٦، رُقّي إلى رتبة ملازم أول. بعد تخرّجه تابع دورات عسكرية عدّة: دورة في علم الباليستيك في المعهد الوطني العالي للتسلح (ENSAR) في فرنسا (١٩٥٣)، دورة مدفعية في أوكلاهوما في الولايات المتحدة (١٩٥٧)، دورة أركان حرب في فرنسا (١٩٦١)، دورة استخبارات لدى الجيش الأميركي في بالتيمور (١٩٦٣).

لم تكن ثمّة ملابسات اتصلت باختيار غابي لحود رئيسًا للشعبة الثانية سوى كونه معاونًا موثوقًا به لأنطون سعد، واقتناعًا من رئيسها السابق وضبّاطها، من ضمن خطة دعم التزام الرئيس الجديد للجمهورية البرنامج الشهابي، أن يكون الرئيس الجديد للشعبة الثانية من بين ضبّاطها المتمرّسين لضمان عمل سليم يرسي أسس تعاون بنّاء مع شارل حلو. فبدا غابي لحود استمرارًا لأنطون سعد في وظيفته، وتأكيدًا لمهمّة الشعبة الثانية المسؤولة عن «جمع المعلومات ووضعها في تصرّف أصحاب القرار لتسهيل اتخاذه وضمان استناده إلى معطيات فعلية، فضلاً عن دورها في كشف الأخطار أو التنبيه إلى وجودها»[1].

عندما التحق بالشعبة الثانية اكتشف هزال تنظيمها الذي افتقر إلى تقسيم واضح للعمل والمسؤوليات. وسرعان ما بدأ التنظيم الجديد ينمو تدريجًا بالممارسة والتفرّغ وبناء الهرمية عبر أفكار جديدة تتيح التفكير الجماعي، بالتزامن مع تعزيز عدد المخبرين وتطوير شبكاتهم بتوسيع نطاق انتشارهم للحصول على مقدار أكبر من المعلومات. وعملاً بالحاجات في الملاك والأدوار والمهمّات، وبغية تقليل الأخطاء، نشطت وتوسعت إلى أن اتخذت بدءًا من مطلع عام ١٩٦٢ إطارًا تنظيميًا محدّدًا وزع المسؤوليات من ضمن الصلاحيات المنوطة بكلّ من الفروع. فلم يربط هذه به وحده، إلاّ أنّه أخضع مرؤوسيه جميعًا لمراقبته المباشرة. وسرعان ما اتضحت له مع العهد الجديد عام ١٩٦٥ اتجاهاتها واختصاصاتها وعمل فروعها وارتباطها بالأركان المركزية التي رسمت الدور السياسي لبعض ضبّاطها. وما خلا سامي الخطيب رئيس فرع الأمن الداخلي وضبّاط فروع الشعبة الثانية في المحافظات، فإنّ أحدًا من رؤساء الفروع الأخرى لم يُطلَب إليه تعاطي السياسة ولا التدخّل في شؤونها. كانت الشعبة الثانية الوحيدة في قطاعات الجيش ذات صلاحية الإتصال بما هو خارجه باستثناء المناورات التي تقوم بها قطع عسكرية أخرى. إلاّ أنّ ضبّاط الشعبة الثانية كانوا يرافقونها لضمان أمنها[2].

في مرحلة تنظيمه الشعبة الثانية، ألحق غابي لحود بالأركان في مراحل متفاوتة ثلاثة ضبّاط جدد هم فريد بو مرعي رئيسًا لفرع اللاجئين عام ١٩٦٥، ثمّ جوني عبده رئيسًا لمكتب شؤون العسكريين الخاصة عام ١٩٦٥ ومعاونًا لجان ناصيف في الرقابة المسبقة على الصحف على أثر حرب ٦ حزيران ١٩٦٧، وكمال أبي عبدالله خلفًا لجوني عبده عام ١٩٦٨. بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ ارتفع عدد ضبّاط الشعبة الثانية من ١٢ إلى ٢٢، وبلغت شبكة مخبريها، الأصدقاء والمتقاضين راتبًا شهريًا، على الأراضي اللبنانية كلّها ١٢٠٠ بينهم فلسطينيون.

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ١٠ آب ١٩٩٨.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

كان قد انصرف قبل ذلك إلى إعادة تنظيم فروع الشعبة الثانية في المناطق العسكرية، فناط بها مهمّات جمع المعلومات العسكرية والمدنية ومراقبة النقابات والأحزاب، مع التفويض إلى ضابط الفرع صلاحيات واسعة تصله برئيس الشعبة الثانية مباشرة. يحلّ محلّ رئيس الفرع ضابط منتدب من الأركان المركزية تفاديًا لشغور المنصب. كان على رؤساء الفروع في المناطق إدارة شبكات مخبرين باستقلال كامل عن قيادة المنطقة بحيث أُعطي رئيس الفرع توجيه شبكات المخبرين تبعًا للأسلوب الذي يختار لتجنيد العدد الأكبر منهم، سبيلاً إلى صحة المعلومات والحصول عليها من مصادر متنوّعة والتمكّن من إجراء تقاطع دقيق فيها. وأن يكون مسؤولاً مباشرة أمام رئيس الشعبة الثانية.

بهذه الصلاحيات قامت علاقات أكثر اتساعًا مع زعماء المناطق ونوّابها وسياسييها ووجهائها الذين أفادوا من خدمات الشعبة الثانية. إلاّ أنّها أكسبت السلطة مزيدًا من المؤيّدين والحلفاء في الطبقة السياسية ولاسيما منها النافذة وذات الجذور الشعبية. وفي جزء من لعبة الاستقطاب اعتمدت الاستخبارات العسكرية ثلاث وسائل لإدارتها: الخدمات والمساعدات، ورخص السلاح التي منحت لكل نائب اثنتين ما خلا النوّاب الشهابيين وأنصار الشعبة الثانية من بين القبضايات والوجهاء المحليين ناهيك بالمسدسات والبنادق والذخائر التي كانت تقدّمها أحيانًا للمتودّدين لها مع رخص حملها، والهدايا الدورية أو في الأعياد الدينية كالميلاد ورأس السنة والفطر التي كان يرسلها رؤساء الفروع في أركان الشعبة الثانية أو في المحافظات الخمس إلى أصدقائها ومحبّذيها كالقداحات وربطات العنق والأقمشة وفق لوائح يتسلّمها منهم رئيس الشعبة الثانية ويوافق عليها، فترسل الهدية إذذاك «باسم رئيس الشعبة الثانية» مرفقة ببطاقة منه[1]. وتشمل كذلك الموظفين الكبار كالمحافظ والقائمقام والقاضي وقائد سرية الدرك وضبّاط الجيش في المحافظة وموظفين كبارًا في الإدارات الحكومية المتعاونة مع الشعبة الثانية، إلى رؤساء البلديات والمخاتير.

كان ثمّة نوعان من الخدمات: محلية اتصلت بالمنطقة نفسها يقدّمها رئيس الفرع الذي كان يعطى حصّة من رخص السلاح لتوزيعها على المخبرين والأنصار والمؤيّدين، وأخرى أكثر أهمية يتولاها رئيس الشعبة الثانية نفسه، ومن هذه الترشيح للانتخابات النيابية العامة. كان على رؤساء فروع المناطق استمالة المرشّحين والمفاتيح الإنتخابية، أمّا مركز القرار في تسمية بعض المرشّحين في اللوائح فكان حلقة مغلقة من ثلاثة هم رئيس الجمهورية شارل حلو والمدير العام لرئاسة الجمهورية الياس سركيس ورئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود.

١. إفادة النقيب نعيم فرح في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.

المعلومات

في تلك المرحلة سعت الشعبة الثانية إلى تحقيق هدفين: أولهما تبديد بعض الانطباعات القاتمة التي كانت لا تزال سائدة من مرحلة أنطون سعد، وهي أنّ رجالها قساة وانتهازيون وشريرون، ومخبريها مرتشون ومأجورون ومتوحّشون في التعامل مع المواطنين، وهي صفات كانت تشيعها حملات أطلقها ضدّها معارضوها ككميل شمعون وصائب سلام وكامل الأسعد وريمون إده وهنري فرعون وجوزف سكاف وعادل عسيران كاظم الخليل. وثانيهما التركيز على أنّ الاستخبارات اللبنانية جزء لا يتجزأ من الجيش. وإنّ دورها ينبثق من حفظ الأمن والاستقرار في البلاد[1].

أمّا المعلومات فكانت قسمين: مفتوحة هي المستخلصة من الصحف والمجلات والمطبوعات يديرها جهاز مستقل، ومغلقة يأتي بها المخبرون في مقابل مبالغ مالية أو مساعدات أو خدمات، وثمّة مَن كان يقايضها بطلب الحصول على حماية الشعبة الثانية له ونفوذها. فكان أن استحدثت بطاقة خاصة للمعلومات حدّدت المصدر وصدقيته وصنّفت المخبر ومصلحته في هذا الخبر، ومكان رصده وزمانه والمصدر الذي بلغ إلى المخبر، ومن ثمّ تقويم المخبر نفسه من خلال الخبر. في بطاقة المعلومات خانتان خصّصتا لتقويم رئيس الفرع أو رئيس الشبكة: الأولى هي «قيمة المصدر» من خلال سلّم أهلية المخبر (أكيد تمامًا، عادة أكيد، أكيد نوعًا، عادة غير أكيد وفيه شك، غير أكيد، لا يمكن الجزم). والثانية «صحة الإخبارية» من خلال عامل الملاحظة (مؤكدة، مرجحة، جائزة، مشكوك فيها، مستبعدة، لا يمكن تقديرها).

بعد جمعها تُقارَب الأخبار ويجري تقاطع لها مع مصادر أخبار أخرى توصّلاً إلى أحد خيارين: متابعتها أو إهمالها. وكان على كلّ من رؤساء الفروع تقديم تحليل سياسي وأمني للمعلومات التي يكون قد حصل عليها.

كان التعامل مع المعلومات، على أهمية تعويلها على التنصّت والاستخبار والمراقبة، أنّها تمثّل الحدث وتحليل معطياته في ضوء ربط الوقائع والدلالات بعضها ببعض وإجراء قراءة مسبقة للتوقعات والأولويات، ومن ثمّ للاقتراحات التي قد تترتب عليها، وتأثيرها خصوصًا على استقرار الدولة والنظام. اعتبر غابي لحود دائمًا أنّ الكمّ الكبير من المعلومات هو «العمود الفقري لجهاز الاستخبارات ومبرّر وجوده، وإنّ عليه تبعًا لذلك ابتكار الوسائل التي توصله إليها واستثمار المعلومات تلك في خدمة النظام والجيش، والسعي من خلال ما تقدّمه إلى التأثير في الواقع والمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطويرها في الاتجاه الذي يخدم السلطة والنظام والاستقرار. مهمّة الجهاز أيضًا من خلال المعلومات توحيد اتجاهات الرأي العام مقدار الإمكان خدمة للمصلحة العامة»[2]. بناءً على هذه المعلومات كان يتخذ قراراته التي غالبًا ما استمدها من

١. مقابلة خاصة مع العميد جورج الحروّق.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

اقتراحات رؤساء الفروع طبقًا للتحليل الذي استخلصه كلّ منهم في نطاق دوره من المعطيات المتوافرة لديه.

في موازاة ذلك اهتم غابي لحود بسرّية عمل الاستخبار وحفظ وثائقه. وكان يحضّ ضبّاط فروع الشعبة الثانية في المحافظات على عدم إبقاء ملفاتهم وتقاريرهم السرّية في مكاتبهم في الثكن خشية التسلّل إليها وكشفها. وأشار عليهم بإحراق الأوراق التي يصير إلى استثمارها، ولاسيما منها تلك التي تتضمّن معلومات أمنية خطيرة. فعمد بعضهم إلى حفظها في صناديق حديد يصعب خلعها. أمّا الوثائق الرسمية فأمر بإيداعها دائمًا محفوظات وزارة الدفاع التي اعتبرها باستمرار المكان الأكثر أمانًا في كلّ لبنان «لأنّ الدخول إليها واقتحام مبانيها ومكاتبها بالقوّة يعني انهيار الشرعية الدستورية والوطنية وسقوط النظام والجيش»[1].

في مرحلة غابي لحود كَبِر ملاك الشعبة الثانية التي أبقت على ضبّاطها والرتباء السابقين، وأضاف إليهم ضبّاطًا ورتباء جددًا باتوا جميعًا يعملون تحت مراقبته المباشرة، وحرص على الاطلاع على علاقة ضبّاطه بمخبريهم. معه بلغ عدد المخبرين الذين يتقاضون رواتب ٣٠٠ مخبر، بينهم ٥٠ مخبرًا في بيروت، والباقون توزعوا على سائر المحافظات التي كان لكلّ منها موازنة ومخصّصات مختلفة عن سواها انسجامًا مع الدور الأمني الذي تضطلع به والأعباء المترتبة عليها.

من ضمن الموازنة هذه بند حمل إسم «مصالحات» أُنفِقَ على المصالحات العشائرية في بعلبك والهرمل لاستقطاب عشائر المنطقتين بتوفير مساعدات إجتماعية لها وحماية بعض رجالها من الملاحقات والمطاردات، ولاسيما منهم المطلوبين للعدالة والفارين من القضاء وتجنيدهم في شبكات الشعبة الثانية. فأكسبوها نفوذًا إضافيًا بمعزل عن زعامة صبري حمادة وشعبيته في بعلبك - الهرمل. بدورها ربحت العشائر استقلالاً سياسيًا واجتماعيًا جعلها تتصل بالسلطة مباشرة دونما المرور بالزعيم الشيعي.

موازنة فرع الشعبة الثانية في الجنوب أكبر من تلك المرصدة لبيروت بسبب اهتمامه بمراقبة المخيمات الفلسطينية واستمالته مخبرين على الحدود مع إسرائيل. تعيّن على رئيس فرع الشعبة الثانية في الجنوب مراقبة الحدود الدولية، وخصوصًا بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، بالاستعانة بمخبرين مدنيين أو عسكريين للحؤول دون تسلّل الفدائيين الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية إلى داخل إسرائيل. والتحقّق من نشاطاتهم في القرى والبلدات الجنوبية المتاخمة للحدود والتعرّف إلى علاقاتهم مع السكان. وفي بعض الأحيان، بدءًا من عام ١٩٦٨ في مواجهة تحرّش الفدائيين الفلسطينيين بالسكان وتهديدهم أو إغرائهم بالمال وبالنفوذ. كان المخبرون يحملون تقاريرهم إلى نادي الرتباء في ثكنة صيدا، كل سبت، لاطلاع رئيس فرع الشعبة الثانية الذي كان قد نجح في تجنيد ٦٥ عسكريًا من الجيش والدرك جُمِعوا في جهاز مشترك لتنفيذ مهمّات محدّدة، هي مراقبة الحدود مع إسرائيل. ووُزع مخبر أو اثنان في كلّ بلدة كبيرة أو مجموعة بلدات صغيرة متاخمة للدولة العبرية من أجل الحصول على المعلومات مباشرة، أو بالتعويل على السكان[2].

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جورج الحروّق.

رأس غابي لحود اجتماعات دورية لرؤساء الفروع في أركان الشعبة الثانية، وشهرية انضم إليها رؤساء الفروع في المناطق العسكرية كانت تستمر أحيانًا ساعات طويلة. إلاّ أنّ البناء الهرمي في تنظيم الشعبة الثانية ساعد في إرساء تعاون رؤساء فروعها في المحافظات مع رؤساء الفروع في الأركان في تبادل المعلومات والتنسيق. وهو ما لمسه غابي لحود من ردود الفعل على ما تقوم به الشعبة الثانية، فعمد إلى إخضاع رؤساء فروعها في المناطق لامتحان غالبًا ما اكتشفوه متأخرين، هو وضعهم في الأشهر الأولى لتسلّمهم مهمّاتهم تحت مراقبة مخبرين من العسكريين تابعين لرئيس الفرع العسكري إدغار معلوف يكونون سائقين أو مرافقين، أو حتى التنصّت على خطوطهم الهاتفية. هذا التصرّف لم يعنِ أنّه كان يشكك في كفاية الضابط، بل لاعتقاده بأنّهم كانوا عرضة لأخطاء ينبغي استدراكها سلفاً. لذا هدأ من غضب ضبّاطه هؤلاء على جاري العادة وخاطبهم بهدوء على نحو عكس به طريقة عمله. بدّد ردود فعلهم قائلاً إنّ عودهم لا يزال طريًا في وظيفتهم البالغة الدقة التي لا تحتمل الخطأ والتعثر.

قال لهم أيضًا: «الشعبة الثانية جهاز مسؤول كذلك عن تفادي أخطاء رجاله وتقويم أدائهم توصّلاً الى إنجاح مهمّتهم في الحصول على المعلومات الموثوق بها والأكيدة. ينبغي ألاّ يخطئ أحد بسبب قلة الخبرة والمراس. ولذا على ضبّاط الاستخبارات أن يكونوا تحت عين الجهاز»[1].

ولم يحل اهتمامه بتجنّب الخطأ في عمل الشعبة الثانية دون تصرّفه بصرامة مع ضبّاطه بقوله لهم إنّ «الخطأ ممنوع»، وهو تاليًا لا يتساهل بإزائه[2]، وكان يستعين بعبارة استعارها من أنطوان سان إكيزوبيري هي: «أنا لا أعاقبك أنتَ، بل أعاقب الشرّ الذي حصل من خلالك». فكان أن حدّد مواصفات الضبّاط الذين رغب في اختيارهم للعمل معه: «أن يكون ذكيًا من غير أن يكون الأذكى، ومجتهدًا من غير أن يكون الأكثر اجتهادًا، واجتماعيًا من غير أن يكون الأكثر». أراده أن يمتلك جزءًا من الصفات هذه كلّها مجتمعة[3]. وكان يرفض في أحاديثه مع ضبّاط الأركان والفروع في المناطق أيّ تقويم أو تحليل يتقدّم به هؤلاء في مهمّة قد يخلصون فيها إلى توجيه الانتباه إلى شكوك ما. جوابه قاطع دائمًا: «الشكوك لمصلحة المتهم تصحّ في كلّ مكان إلاّ عندنا، في الاستخبارات. في عالمنا لا مكان للشكوك في حقّ أيّ عسكري أو متعاون معنا وينبغي أن يكون محط ثقة مطلقة. ومتى فقدت هذه يقتضي وقف العمل معه حفاظًا على مصلحة الشعبة الثانية وتفاديًا لتعريض عملها السرّي للخطر»[4].

مهّد لإنشاء مكتب شؤون العسكريين الخاصة، وكان فكرته، باستمزاج رأي شارل حلو فيه تفاديًا لتدخّل الجيش في السياسة بعدما بلغته أصداء توسّع نشاطات بعض العسكريين في بلداتهم وقراهم وأحيائهم لاستقطاب النفوذ فيها عبر محاولة تأثيرهم في الإدارة وتعقّب معاملات أصدقائهم وأقاربهم. أضحى بعض الرتباء، وبينهم عسكريون في الشعبة الثانية برتب متفاوتة، يوحون بسطوتها في الدوائر الرسمية لتسوية معاملات في شؤون الكهرباء والهاتف والمياه والبلديات والمعاملات المالية والعقارية، ناهيك بتدخّل العسكريين للتوظيف أو لدى المحاكم لفضّ نزاعات شخصية محلية بين أبناء البلدة الواحدة التي جعلت الرتيب مرجعها الوحيد ومصدرًا

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال الخوري والعميد جورج الحرّوق الذي كشف له سائقه أنّه كان يراقبه بأمر من رئيس الشعبة الثانية.
٢. مقابلة خاصة مع العميد منير مرعي.
٣. مقابلة خاصة مع العميد كمال أبي عبدالله.
٤. المصدر نفسه.

للخدمات. وبدا أنّ الجيش يضطلع بأدوار لا علم للقيادة بها. واجهت الشعبة الثانية مشكلة أخرى إذ لاحظت أنّ بعض موظفي الإدارات الرسمية، موالين لزعماء معارضين ككميل شمعون وصائب سلام وريمون إده. يتعمّدون إهمال معاملات عسكريين انتقامًا وتشفيًا بحجج شتى لعرقلة إنجازها.

آخذًا بالدرس الذي حفظه من استقالة فؤاد شهاب في ٢٠ تموز ١٩٦٠ وفحوى حواره معه يومذاك بغية الحؤول دون تدخّل الجيش في السياسة، أصدر غابي لحود مذكرة بإنشاء ما عُرِف بمكتب شؤون العسكريين الخاصة في ١١ أيلول ١٩٦٥ الذي اتخذ مقرًا رئيسيًا له في الشعبة الثانية انبثقت منه فروع في مقار فروعها في المحافظات. ترأسه ضابط يعاونه خمسة رتباء إلى محامين يصير إلى التعاقد معهم، بحيث مُنِع العسكريون من الاتصال بالإدارات الرسمية وطُلِب منهم التقدّم بمعاملاتهم من مكتب شؤون العسكريين الخاصة الذي يتولى إيجاد الحلول اللازمة لها. بعد أيام عُيّن الملازم أول جوني عبده رئيسًا له بعدما كان اقترحه رئيس الفرع العسكري إدغار معلوف الذي كان يبحث في ملفات عدد من الضبّاط المرشّحين لهذا المنصب إلى أن صادف، في مأتم والد أحد الضبّاط في رشميا، ضابطًا يتحرّك بحيوية ويحادث بحرارة ودينامية وبوجه بشوش. نادى عليه وصحبه في سيارته إلى بيروت. في الطريق تعرّف للمرة الأولى إلى جوني عبده. وسرعان ما طلب من الشعبة الأولى ملفه العسكري وتلا ذلك إجراء تحقيق عنه بيّن أنّ لا علاقات تجمعه بقوى وأحزاب سياسية. فوجئ جوني عبده بتعيينه. وما لبث أن أصدر غابي لحود مذكرة أخرى بمنع العسكريين جنودًا ورتباء وضبّاطًا من الاتصال بإدارات الدولة، وبإحالة معاملاتهم الرسمية لدى الإدارات والوزارات والمصالح الرسمية على مكتب شؤون العسكريين الخاصة الذي يتولى إنجازها لدى الدوائر تلك، مع التلويح بمعاقبة المخالفين.

استمرّ جوني عبده في منصبه سنتين بعد مرحلة انتقالية دامت سنة ونصف سنة ارتبط بها برئيس الفرع العسكري مباشرة بناء على طلب غابي لحود. بعد انتقاله إلى رئاسة الغرفة العسكرية لقائد الجيش حلّ مكانه في مكتب شؤون العسكريين الخاصة الملازم أول كمال أبي عبدالله في الأول من حزيران ١٩٦٨.

الإمرة عن قرب

لم تكن صورة غابي لحود، الحامل مثالاً أعلى له هو فؤاد شهاب، بين ضباطه مماثلة لتلك التي اضفاها عليه السياسيون المعارضون أو عرفها من خلالهم الشارع عنه. ولا بدا كذلك بالنسبة إليهم مطبوعًا بملامح القسوة والاستفزاز والوقاحة والبهلوانية في إدارة اللعبتين الأمنية والسياسية، بل صاحب منطق رياضي أسهب في تحليل المعلومات وعوّل على البراهين والاستنتاج واستخلاص الإحتمالات، من غير الرهان على المناورة. شخصية لامعة وباهرة. يستمع كثيرًا باهتمام ويعقّب بهدوء. يلتقط مبادرة الحوار والحجة المقابلة. كل تفكير حسابي يقوده إلى تقدير مدروس، ويؤدّي إلى الحصيلة المتوقعة. ولهذا لم يُعرف عنه اتخاذه قرارات مجازفة على طريقة أنطون سعد، ولا تصرّفات متهوّرة دونما مبالاة لوقعها. وبسبب ابتعاده عن المناورة وبنائه تقديراته على المعطيات الملموسة خسر انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠. ميّزه عن أنطون سعد الجدلي تروّيه في اتخاذ قرار، وكان يحتاج في بعض القرارات المهمّة إلى ساعات من المناقشة والشرح والتوقع وتحليل عناصر المباغتة من أجل الإحاطة بالاحتمالات كلّها تمهيدًا لاتخاذها، وإذذاك تشقّ طريقها إلى التنفيذ بلا تردّد كي تحصد النتائج المتوخاة. لكنّ ذلك لم يحل أحيانًا دون فقدان بعض قراراته زخم أهدافها ووهج توقيتها بسبب إفراطه في درسها. عمل بانتظام على تفادي المفاجآت والأخطاء غير المحسوبة عبر غزارة المعلومات ودقتها. بينما فضّل أنطون سعد، المتأثر بحدسه السريع، المباغتة في اتخاذ القرار بهدف إنجاح المهمّة، على أن يلتقط الثغر ويصوّبها في أثناء التنفيذ من غير تعطيل طاقة المفاجأة والخدعة.

ضابط نزيه، جذاب ببنية مشدودة واقفة وصلبة. وطلة محبّبة ومظهر أنيق. مثقف وقارئ بشغف، هادئ في ردود فعله. متمكّن من طاقة الإستيعاب والملاحظة، ومحاور ببحّة قريبة من قحّة صغيرة مزمنة مرافقة لصوت متقطع. يصمت طويلاً، على طرف نقيض من أنطون سعد، الكثير الكلام من وفرة ما استهوته المظاهر الاجتماعية في الاستقبال والترحيب والحفاوة، كان غابي لحود مقلًا في ذلك على كثير من التحفظ. متمسّكًا بالانضباط واللياقة العسكرية، وخصوصًا البزة العسكرية. بتأييد من رئيسه السابق. طوّر علاقاته السياسية والاجتماعية التي أضحت مصدرًا رئيسيًا للمعلومات، وصار في المناسبات الاجتماعية أكثر مرحًا وانفتاحًا وذا حسّ بالدعابة بعدما تخلّص تدريجًا من انطواء كان وَسَمَ حياته في الدراسة والجيش قبل أن يدخل قلب الحياة السياسية والوطنية. على أنّ حياة الاستخبارات ألقت بثقلها عليه، فأحاطت سمعته بقساوة وفجاجة غالبًا ما ترافق كلّ رئيس للاستخبارات، المهنة الموصوفة في بعض الأحيان بالقذارة. عندما يغادر رئيس للشعبة الثانية منصبه يخرج محمّلاً كلّ أوزار دورها البشع ويتحمّل قسطًا كبيرًا من التبعة، وعندما يدخلها رئيس جديد لا يلبث أن يذوب في لعبة أكبر منه، قادرة على تطويعه.

إنّها الآلة التي تفرض قوّتها على رئيسها وتطحنه.

على نحو كهذا خرج أنطون سعد ودخل غابي لحود.

بدا غابي لحود لضبّاط كثيرين قبل أن يجتمعوا به أقوى في دوره من المنصب، ومرشّحًا لتبوؤ منصب أعلى دائمًا. عرفه معظم ضبّاطه من أيام المدرسة الحربية مدرّبًا لمادة الباليستيك. وسرعان ما عرف فيه هؤلاء وضوح الرؤية حاملاً عقلاً علميًا، مهذبًا في التعامل والتخاطب، منظمًا جيّدًا للإدارة والمحفوظات ومستثمرًا للمعلومات. وبسبب ذلك وُصِف بالعقل المنظم لأنطون سعد ثمّ لحقبته هو. تفوّقه في المدرسة الحربية ثمّ في الدورات العسكرية التي خضع لها في الخارج، رسم له اختصاصه كضابط مدفعية إطار دوره في جهاز الاستخبارات العسكرية عندما عمل في الأمن والسياسة في آن معًا.

في المدفعية درس سبل التصويب بحيث تكون الطلقة الأولى نظرية لتحديد إحداثية هدف الرماية وكشفه، ومن ثمّ يصير إلى توجيه القذائف إلى المكان المستهدف مع الأخذ في الاعتبار عوامل انحدار الأرض وارتفاعها وسرعة الهواء والرطوبة والحرارة. كذلك فعل في السياسة. لا يصوّب إلى الخصم المشتبه فيه، بل يوجه الرماية الأولى إلى المجال الذي يحوط بالهدف للحؤول دون فراره وبغية إشعاره أنّه أصبح في المرمى، ومن ثمّ، عندما يصبح الخصم مكشوفًا تمامًا، يوجه إليه الرماية الصائبة. لذلك غالبًا ما منح خصومه فرصة تعديل مواقعهم من غير أن يخرجوا من دائرة استهدافه. يرسل إشارات أولى لالتقاط ما يريده، إلاّ أنّه يسرع في خاتمة المطاف إلى تسديد الرماية الأخيرة. تأثر بنظريتي الإقناع السائدتين في الجيش: الإمرة عن بعد (commendement éloigné) والإمرة عن قرب (commendement rapproché). في الأولى يستعمل الضابط صلاحياته كاملة بما يجعله يفرض هيبته بالإمرة وفق القوانين النافذة من غير أن تنطوي بالضرورة على الاقناع. وفي الثانية يعمد لفرض هيبته إلى إقناع مرؤوسيه دونما التعويل على الصلاحيات. آخذًا بالاستماع والحوار.

كان يمكث في مكتبه في الوزارة ساعات النهار، وفي معظم الأحيان حتى ساعات متأخرة من الليل، ويعقد اجتماعات دورية متلاحقة يمهد لها بإعداد ملفاته وأوراقه سلفًا ويدرسها بإسهاب، ويتحقّق ممّا سيدلي به أو سيحض على تزويده إياه. لم يكن يكتب التقارير الرسمية الصادرة عن الشعبة الثانية، بل ناط ذلك بمعاونه سامي الشيخة أو بعبّاس حمدان لتفوّقهما على رفاقهما الضبّاط في اتقان العربية. وكان يحرص في الاجتماعات الأسبوعية على تدوين الملاحظات، وقبيل اختتامها عمد إلى تلخيص المداولات لإدراجها في محضر خاص.

في ظلّ أنطون سعد تدرّج غابي لحود على الإعداد لبطاقات القرارات بعد درس خياراتها ونتائجها المحتملة. ومع أنّه فرض أسلوبه على عمل الشعبة الثانية، إلاّ أنّ أخطاء سياسية كانت تنتج أحيانًا من إكثاره في التمعّن والاستمهال والاستفاضة في المناقشة، شأن تأخره في توقيع البريد وفي بناء تحالفات اللوائح الانتخابية الموالية للسلطة، وفي الخوض المبكّر في المعارك السياسية الكبيرة. المبادرة كانت أسرع عند أنطون سعد، في حين أنّ العقلانية والحسابات الرياضية المعقدة والدقيقة سيطرت على عقل غابي لحود الذي كان يدافع عن أسلوب عمله هذا بالقول إنّ «بتّ أيّ مشكلة يقتضي مقاربة توقعاتها السلبية والإيجابية، وخصوصًا أنّ اقتصار المشكلة على أحد وجهي هذه الاحتمالات، كأن تكون سلبية فقط أو إيجابية فقط، يعدم الحاجة إلى التحليل تحت وطأة الأمر الواقع الذي يفرض بمعطياته هذا الجانب الغالب»[1]. وكثيرًا ما خاطب شارل حلو في أحاديث

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

جانبية في معرض شكوى الرئيس من إفراط رئيس الشعبة الثانية في التحليل: «يا فخامة الرئيس عندما نجلس للتحليل وعرض سيئات مشكلة أو حسناتها، فإنّنا نعتبر أنّ من الضروري مناقشة أيّ حلّ غير الحلّ المقترح ما دامت ثمّة سلبيات. وعندما نعرض كلّ حسنة على حدة وندرسها، فإنّ ذلك يقتضي إيجاد القرار المناسب والمضي فيه وتحمّل تبعاته. أيّ اختيار الاحتمالات الأفضل والأقل ضررًا»[1].

كتوم، متحفظ دائمًا، لا يتحدّث إلاّ قليلاً وبهدوء وبطء، ولا يجيب حكمًا عن كلّ سؤال يُوجه إليه في أوساط أصدقائه. ولكنّه لا يتكلم في الشؤون العامة في المناسبات الاجتماعية اعتقادًا منه بضرورة احترام عمله وتفادي جعله متداولاً. حتى مع أصدقائه القريبين كان يتردّد في الحديث عن نشاطاته. أحبّ السهرات الاجتماعية التي اعتبرها جزءًا من عمله لتوطيد علاقاته بالأوساط التي تساعده في الوصول إلى المعلومات. ولم يكن يتأخر في توجيه اهتمامه نحو طبقة الأثرياء والتجار والصناعيين الكبار وأصحاب المصارف الذين كانوا يتقرّبون منه، على غرار ما فعل قسم كبير منهم مع أنطون سعد من قبل. ولهذا تعامل كلّ منهم مع غابي لحود على أنّه صديقه الشخصي. بدت الصفة هذه عند بعض منتقديه سببًا للأخذ عليه أنّه لو لم يكن إجتماعيًا إلى حدّ كهذا، لكان اهتم بعمله أكثر وتفادى الخسارة الكبرى في حياته السياسية إذ أخفق في إيصال الياس سركيس إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠. وفي أيّ حال حرص غابي لحود على وضع حدّ قاطع بين الشعبة الثانية وعائلته وأقربائه حائلاً دون إكسابهم بسبب منصبه امتيازات خاصة أو مصالح مستجدّة.

عندما وصل إلى رئاسة الشعبة الثانية، حمل غابي لحود معه طريقة إدارة أنطون سعد لأركان الاستخبارات العسكرية، ولكن بأسلوب شخصي أراد به أن يعكس، في عهد شارل حلو، امتدادًا لما أحدثه أنطون سعد في عهد فؤاد شهاب. من مرحلة وجوده معاونًا له كان يحظى بثقة رئيس الشعبة الثانية. وكان عندما يواجه مشكلة أو يعتزم اتخاذ قرار يتمثل الأسس التي كان يعتمدها رئيسه السابق في مقاربة الأمر واستنباطه الحلّ المرجو والاحتمالات كما لو أنّه لا يزال يعمل في ظلّه. فحمله هذا السلوك أحيانًا كثيرة. تبعًا لما كان يقوله لضبّاطه «إنّ عمل الشعبة الثانية لا يتوقف في غيابي»، على إطلاق يدهم في التصرّف والمبادرة متى تعذّر على أيّ منهم، وهو في خضم أزمة الاتصال به، على أن يقتدي بروحية عمل الفريق في الشعبة الثانية بحيث يتحرك الضابط عملاً بالنمط المستمر: أن يستنبط الحلّ كما لو أنّه اتصل به وحاز موافقته، أو كما لو أنّه هو غابي لحود. ومن ثمّ يتصل برئيس الشعبة الثانية لاحقًا لإعلامه بما حصل. بيد أنّ القاعدة الحتمية هي حصول الضابط على توجيهات رئيس الشعبة الثانية والعمل وفق تعليماته. كان يعتقد أنّ على الشعبة الثانية أن تعرف كلّ ما يدور في البلد.

وعلى غرار سلفه، كان يجمع أركان الشعبة الثانية حول الطاولة، ويفسح في المجال أمام كلّ منهم لإبداء رأيه في الموضوع المطروح وتداول الأفكار المعروضة. ثمّ ينتهي معهم إلى خلاصة قبل استخراج الاقتراحات المطلوبة في ضوء معلوماتهم. يحدوه ذلك على تذكر بعض ما كان يقوله له أنطون سعد متى أبدى له غابي لحود رأيًا معارضًا لوجهة نظره: «لا تزال طريّ العود».

أصرّ دائمًا على تحديد الأهداف والتحقّق من وضوحها. وكان يخاطب ضبّاط الشعبة الثانية أنّ أيّ رأي في بطاقة قرار تبديه الشعبة الثانية ينبغي أن ينال أولاً تأييد قائد الجيش. وكان يشدّد عليهم التوصّل دائمًا إلى الاقتراح الذي تدعمه الأركان والقيادة على السواء ويصبح قرار قائد

١. المصدر السابق.

الجيش، فـ«نكون نجحنا في عملنا». ومع أنّ رأي الشعبة الثانية هو أحد اقتراحات تتقدّم بها الشُعَب الأخرى، كالأولى المختصة بالأفراد والثالثة بالعمليات والرابعة بالتجهيز والعتاد، وترسل كلّها في بطاقات إلى نائب رئيس الأركان ثمّ إلى رئيس الأركان وقائد الجيش للاطلاع عليها قبل اتخاذه القرار النهائي. فهو أضحى تدريجًا وعلى نحو شبه دائم قرار القائد. يوافق على اقتراح الشعبة الثانية ما أن يطلع عليه. وخلافًا للشُعَب الثلاث الأخرى التي كانت تكتفي بإبداء رأيها في نطاق اختصاصها وصلاحياتها، توسّعت الشعبة الثانية في رأيها نظرًا إلى تشعّب دورها الذي لحظ المسؤوليات الأمنية والسياسية، فضلاً عن تداخل صلاحياتها في الشُعَب الثلاث الأخرى بفعل الممارسة لا تبعًا لأحكام القانون. ولكنّ ذلك لم يحل دون التمسّك الصارم لغابي لحود بالتعليمات السياسية التي وجهت عمل الشعبة الثانية كجزء من السياسة العامة للدولة. دونما أيّ انتهاك لها. ودفعه هذا الإصرار في بعض الأحيان إلى تعميق خصوماته السياسية والانقطاع الكامل عن أيّ محاولة لبناء علاقات جديدة[1].

استحدث غابي لحود في إعادة تنظيم محفوظات الشعبة الثانية ما عُرف بملفات الضبّاط التي شملت ضبّاط الجيش جميعًا من رتبة عماد إلى ملازم. بحيث يكون لكلّ منهم ملف خاص مستقل عن ملفاتهم في محفوظات الشعبة الأولى المتعلّقة بنبذات شخصية للضبّاط وترقياتهم ومناقلاتهم ودوراتهم العسكرية وأوسمتهم والتنويهات التي حازوها. في حين أنّ ملفاتهم في الشعبة الثانية انطوت على معلومات خاصة من مصادر المخبرين العسكريين والمدنيين عن نشاطاتهم في الثكن وخارجها وعلاقاتهم العامة وتلك المرتبطة بالسياسيين والأحزاب. وتُحفَظ في مكتب غابي لحود، في بريده السرّي، مع سواها من الملفات السياسية والأمنية المهمّة. لا تُدرَج في ملفات الضبّاط تقارير المخبرين. وإنّما خلاصات محدّدة عنها تورد المعلومات الضرورية التي تأتي التقارير على ذكرها.

أمّا بريد الشعبة الثانية فعام. في محفوظاتها الأخبار والمعلومات التي ترد من المخبرين برسم الاهتمام، من غير تضمّنها أهمية خاصة. ناهيك بقصاصات الجرائد والمجلات والتقارير المتعدّدة المصدر، فتوزع في ملفات أخضِعَت لتصنيف دقيق من أجل حسن تنظيم الوصول إلى هذه المعلومات وحفظها واستخراجها بسهولة، وإمكان إجراء مقارنة بينها وسواها. كانت ثمّة ملفات للأحزاب والجمعيات والهيئات، وأخرى للأفراد وزراء ونوّابًا وسياسيين[2].

كان دور غابي لحود في رئاسة الشعبة الثانية أكبر من كونه ضابطًا كرفاقه نظرًا إلى الحجم الذي اتخذته معه الشعبة الثانية – وهي أحد أركان القيادة – باضطلاعه بأدوار سياسية وأمنية أكثر منها عسكرية، وطبعتها السرّية. في المقابل لم يكن إميل بستاني في قيادة الجيش كعادل شهاب. بل تصرّف بكثير من الهيبة والصرامة والتمسّك بالقوانين وفرض تنفيذها، مرغمًا أيضًا الشعبة الثانية على إرسال البريد الأمني إليه للاطلاع عليه كاملاً، وعلى المعلومات السرّية، ورفض تقييد دوره بالصلاحيات التي اكتفى بها سلفه، وهي إدارة شؤون المؤسّسة العسكرية. فسعى إلى مراقبة

١. يروي العميد جورج الحروّق أنّ غابي لحود أنّبه بقسوة في الاجتماع الدوري لرؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات بسبب اجتماعه، بوساطة يوسف سالم، بالمعارض جورف مغبغب القريب من كميل شمعون في دير المخلص في جون الشوفية. وبرّر غابي لحود الذي لم يُحَط علمًا بالاجتماع سلفًا دوافع انتقاده لجورج الحروّق بأنّ جوزف مغبغب خصم للشهابية وللشعبة الثانية، وهو لم يكن يرغب في عقد اجتماع كهذا قد يُشتَم منه أنّه محاولة تودّد إلى المعارضين (مقابلة حاصة).

٢. مقابلة خاصة مع المعاون ابرهيم المنذر.

مباشرة لأعمال الفروع ورؤسائها، وخصوصًا سامي الخطيب وعبّاس حمدان، بينما دخل الفرع العسكري الذي ترأسه إدغار معلوف في صلب الصلاحيات المنوطة بقائد الجيش بحيث نشأت علاقة مفتوحة بينهما. ولم يمنع ذلك الشعبة الثانية ولاسيما ضبّاط الفروع، وقد بدأت علاقتها تتردّى بقائد الجيش منذ عام ١٩٦٧، من إخفاء معلومات وفيرة عن القائد.

وعلى رغم تشدّده في تحديد إطار علاقته بالشعبة الثانية ومنعها من التوسّع والاجتهاد في ممارسة صلاحياتها، وانتقاده تدخّلها في السياسة، واطلاعه على المعلومات التي كانت تملكها كلّها، فقد كان في حوزة الضبّاط أكثر من مبرّر وحجة ووسيلة لحجب المعلومات تلك عن إميل بستاني اعتقادًا منهم بأنّ معرفته بها تلحق الضرر بجهاز الاستخبارات وبالمعلومات نفسها[1]. وقد استمدّت سلطة كتم المعلومات من رئيسها الذي استمدّها بدوره من رئيس الجمهورية. ولم يكتم شارل حلو عدم رضاه من الظهور المبكّر للطموحات السياسية لقائد الجيش وتطلعه إلى انتخابات رئاسة الجمهورية قبل أكثر من سنتين من موعدها الدستوري. ولم تكن شكوك غابي لحود في قائده أقلّ تردّدًا من رئيس الجمهورية، فشابت علاقتهما التباسات جمّة أخفتها الإمرة التي فرضها قائد الجيش على رئيس الشعبة الثانية.

وقتذاك كان على غابي لحود بناء علاقة مثلثة الأضلاع يتوسّطها منصبه: ولاؤه لرئيس الجمهورية شارل حلو، وإخلاصه لفؤاد شهاب، وانضباطه في إمرة قائد الجيش إميل بستاني. الأمر الذي حتم أكثر من سبب لتعرّض علاقة كهذه لتقلّب ومظاهر نفور ناتجة من تشكيك شارل حلو فيه، وحذر إميل بستاني منه. مع ذلك تنصّل القائد من كثير من تجاوزات بدا أنّ الشعبة الثانية ارتكبتها بسبب تلقّي ضبّاطها «الأوامر والتعليمات مباشرة من القصر الجمهوري بواسطة رئيس الشعبة الثانية من دون أن تمر بقيادة الجيش التي كانت تعنى بالمسائل العسكرية الصرفة. وما قام به ضبّاط المكتب الثاني في الحقل السياسي كان بناء على أوامر وتعليمات كانت تعطى لهم من الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري. وإذا كان بعض ضبّاط الشعبة الثانية خالف الأوامر بأعمال مغايرة، فهم المسؤولون عنها»[2].

لم تنقطع علاقة غابي لحود برئيس الجمهورية وقائد الجيش مرة، إلاّ أنّه ظلّ يعتبر فؤاد شهاب مرجعه الرئيسي ومصدر قراراته كما لو أنّه لا يزال رئيسه ورئيس ضبّاطه. لكنّ ذلك لم يحل دون أن تكون الكلمة القاطعة داخل الجيش لقائده في شؤون المؤسّسة العسكرية، ترقيات ومناقلات. في المقابل امتلك غابي لحود، بدعم غير محدود من رئيس الجمهورية، سلطة واسعة النطاق في القرارات الأمنية والسياسية خصوصًا. فإذا به يعيش وطأة أنّ على رئيس الشعبة الثانية المفاضلة، لتعزيز دوره السياسي وموقعه في الجيش وفي الاستخبارات، بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش. إذ أنّ تلقيه الأمر المباشر من شارل حلو كان دافعًا كافيًا في ما بعد لظهور الخلاف مع إميل بستاني الذي كان متأكدًا في الوقت نفسه من تجاوز رئيس الشعبة الثانية له[3]، وتعمّده عدم التنسيق معه ولا اطلاعه دائمًا على تقارير الاستخبارات العسكرية، معوّلاً على الثقة التي كان محضها لغابي لحود أركان الشهابية كرشيد كرامي وصبري حمادة وبيار الجميّل وكمال جنبلاط[4].

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.
٢. إفادة العماد إميل بستاني في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.
٣. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٤. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.

بعدما عُيّن غابي لحود رئيسًا للشعبة الثانية عام ١٩٦٤، ظلّ منصب مساعده خاليًا حتى مطلع عام ١٩٦٦ عندما عيّن سامي الشيخة، المقدّم السنّي، من فرع الشعبة الثانية في الشمال معاونًا له كونه الأقدم رتبة بين ضبّاط جهاز الاستخبارات وحتى الموارنة منهم. انضم الأخير إلى الشعبة الثانية أوائل عام ١٩٥٩ ضابطًا في الشمال حتى نيسان ١٩٦٥ عندما ذهب في دورة دراسية في المعلومات إلى الولايات المتحدة استمرّت ثلاثة أشهر ونصف شهر، عُيّن بعدها في أيلول ١٩٦٥ رئيسًا لفرع عُرف في الشعبة الثانية بـ«المقاطعات العسكرية» والتي اقتصرت مهمّتها على الاطلاع على أوضاع العشائر في مناطق اعتبرت عسكرية كبعلبك والهرمل وعكار لتفشّي الفوضى والبضطرابات والأعمال المخلة بالأمن فيها كالاعتداء والسلب والسرقة. كذلك أشرف على جمع المعلومات وتلبية حاجات السكان وإجراء مصالحات في ما بين العشائر ممثلاً السلطة التي غالبًا ما أرفقت المصالحات هذه بمساعدات مالية وخدمات وبرامج إنمائية بغية استمالة الأهالي الغارقين في حرمان إجتماعي وفقر مدقع إلى الشعبة الثانية، ومن ثمّ التعويل عليهم في الانتخابات النيابية العامة. ولم يخلُ الفرع من شبكة مخبرين لجمع المعلومات وتعقّب النشاطات في أوساط العشائر أدارها مقدّم متقاعد هو بطرس عبدالساتر كان قد اهتم منذ النصف الثاني من الخمسينات بأحوال العشائر بتكليف من أنطون سعد. استمرّ سامي الشيخة في الفرع حتى سفره في دورة أركان إلى فرنسا في ١١ حزيران ١٩٧٠.

لم يكن اختيار سامي الشيخة المشكلة الأولى التي واجهها غابي لحود. قبل سنتين من ذلك. وبعيد ترؤسه الاستخبارات العسكرية، اعترضته مشكلة أكثر إحراجًا هي تعامله مع ضبّاط أعلى منه رتبة أضحى رئيسهم. الأمر الذي أخلّ بأصول الإمرة والعمل والانضباط عندما يوجه رئيس الشعبة الثانية أوامر وتعليمات إلى مرؤوسين هم أعلى منه رتبة بحكم الأقدمية. واجه هذه المشكلة في أيام العقيد أنطون سعد عندما كان معاونًا له برتبة أدنى من ضبّاط فروع الشعبة الثانية في المحافظات، أو في ما بعد موازية لرتبهم، كونه كان يبلغ إليهم الأوامر باسم رئيس الشعبة الثانية.

بإزاء الواقع الجديد، أجرى غابي لحود تشكيلات بين ضبّاط الشعبة الثانية في المناطق العسكرية للمحافظات الخمس الذين تقدّمونه رتبة، بطلب نقلهم إلى مراكز أخرى في الجيش وصدرت التشكيلات في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٥. كما أرسى قاعدة تعامل جديدة بين رئيس فرع الشعبة الثانية في المحافظة وأركانها في وزارة الدفاع بحيث بات الأرتباط المباشر بينهما وثيقًا دونما المرور بقائد المنطقة العسكرية، الرئيس الهرمي لضابط الاستخبارات في المنطقة العسكرية، خلافًا لما كانت عليه الحال في مرحلة أنطون سعد. وتحوّطًا لتجاوز كهذا، كان قائد المنطقة العسكرية يتلقّى أوامر من رئيس الأركان أو من قائد الجيش من أجل تسهيل مهمّة رئيس فرع الشعبة الثانية في المنطقة نفسها كون هذا الضابط هو مرؤوسه. إذذاك أطلق غابي لحود لضبّاطه مقدارًا كبيرًا من الصلاحيات والقدرة في التحرّك على الأرض، وإن في ظلّ صلاحيات قانونية

أكبر لرئيس المنطقة العسكرية كونه قائد قوى الجيش العاملة بإمرته في منطقته، وصاحب الصلاحية القانونية أيضًا للأمر بتنفيذ المهمّة التي تريد الاستخبارات تنفيذها. على أنّ صلاحيات قائد المنطقة العسكرية كانت في واقع الأمر عديمة الجدوى، أو على الأقل غير مُقيِّدة لضابط الاستخبارات الذي حصر تعامله برئيسه، رئيس الشعبة الثانية، في النشاطات البعيدة جزئيًا من دور القوات النظامية.

وبسبب ذلك كانت تعليمات غابي لحود لرؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات عدم اطلاع قائد المنطقة العسكرية على المعلومات والتقارير المتوافرة لديهم، ولاسيما منها المنطوية على معلومات أمنية وسياسية ذات طابع سرّي، بل على الجزء اليسير وأحيانًا غير الضروري في ما يجب أن يعرفه فقط أو أخذ العلم به، على أن تحال المعلومات المهمة كلّها على أركان الشعبة الثانية. والواقع أنّ قائد المنطقة العسكرية كان يميّز بين عمله وذلك الذي يضطلع به رئيس فرع الشعبة الثانية، وحدود دور كلّ منهما. فكان الأخير لا يتلقى تعليماته إلاّ من رئيس الشعبة الثانية[1]. في مقابل ذلك، في الاجتماعات الدورية لضبّاط الشعبة الثانية في المناطق العسكرية، كان غابي لحود يوعز إليهم تقديم خدمات ومساعدات للسياسيين حلفائها واستجابة طلباتهم وحاجاتهم، وفي بعض الأوقات كان يرسل إليهم بناء على تعليمات شفوية من بيروت كميات من الأسلحة الفردية كالمسدسات ليصير إلى تسليمها إلى الحلفاء من دون إيصالات بتسلمها. وفي كلّ مرة انطوى أمر شفوي أو خطي من رئيس الشعبة الثانية إلى رئيس فرعها في إحدى المناطق العسكرية على مخالفة للأصول القانونية كمساعدة موالين للشعبة الثانية من أجل تعزيز حملاتهم الانتخابية، كان غابي لحود يكتفي بالقول أمام الضبّاط من باب تعميم التعليمات والحؤول دون مناقشتها: «للجيش سياسة خاصة ونحن المسؤولون عن إعطاء الأوامر»[2].

امتياز كهذا أتاح له منح الشعبة الثانية مكانة مكنتها من أن تصبح مصدرًا أكيدًا لتقويم الضبّاط الآخرين والتمييز في ما بينهم، تارةً باستمالتهم إليها وطورًا بمدّهم بمساعدات مالية أو نقلهم إلى مواقع وثكن يفضلونها. وبالتفويض الذي منحها إياه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الدفاع وقائد الجيش لتنفيذ المهمّات، أضحت الشعبة الثانية في موقع جعلها أكثر من صانعة قرار، بل أيضًا نافذة في التحكم بمصير الضبّاط إياهم. فلم يكن هؤلاء يجرؤون على مخالفة أوامرها لئلا يُبدلوا بآخرين، وفي الوقت نفسه كانوا يدركون أنّ في وسعها معاقبتهم بإجراءات شتى كالمناقلات واستبعادهم من الدورات العسكرية وتأخير الترقيات وحرمانهم مكاسب إجتماعية أدرجها غابي لحود في علاقاته بضبّاط الشعبة الثانية. فبات بلوغ أيّ ضابط أو موظف في الدولة منصبًا مرموقًا أسير موافقة مسبقة من الاستخبارات العسكرية[3].

تباعًا اتخذ غابي لحود الإجراءات الآتية:
- في الجنوب حلّ الملازم أول جورج الحرّوق في فرع الشعبة الثانية في الجنوب في ثكنة صيدا محلّ إميل كلاّس حتى ٢٨ آب ١٩٦٨، عندما نُقِل إلى فرع الشعبة الثانية في جبل لبنان خلفًا لميشال الخوري حتى أواخر أيلول ١٩٧٠، قريبًا من العميد أنطون سعد قائد المنطقة العسكرية في المحافظة إلى أن انتقل إلى الفرع العسكري في أركان الشعبة الثانية.

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح.
٢. المصدر نفسه.
٣. إفادة النقيب نعيم فرح في ١٢ تموز ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق العسكري في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.

- في جبل لبنان حلّ الملازم أول ميشال الخوري في ثكنة الفياضية محلّ العقيد أنيس أبو زكي حتى عام ١٩٦٨، عندما انتقل إلى فرع الشعبة الثانية في الجنوب واستمرّ فيه حتى آخر عام ١٩٧٠، ثمّ نُقِل من الشعبة الثانية وعيّن قائد كتيبة الإشارة في ثكنة في الفياضية. كان ميشال الخوري قد أتى إلى فرع جبل لبنان من فوج الإشارة في ثكنة حمانا قبل أشهر من تعيينه رئيسًا له، فعاون بداية أنيس أبو زكي.
- في الشمال حلّ النقيب منير مرعي في ثكنة طرابلس محلّ النقيب سهيل دارغوث الذي كان خلف سامي الشيخة لبعض الوقت، واستمرّ في منصبه إلى ما بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ عندما انتقل إلى فرع الشعبة الثانية في البقاع خلفًا للنقيب نعيم فرح حتى عام ١٩٧٠، ثمّ لثلاثة أشهر سنتذاك في فرع اللاجئين الفلسطينيين قبل إلحاق الفرع بمديرية مستقلة عن الشعبة الثانية ترأسها العميد عزيز الأحدب. كان منير مرعي قد التحق بالشعبة الثانية بتزكية من رفيقيه في الفوج الثاني للمدفعية في صيدا إدغار معلوف وجان ناصيف بعد أشهر على محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي، فعُيّن رئيس فرعها في الجنوب عام ١٩٦٣ خلفًا لإميل كلاّس. ثمّ عُيّن مساعدًا لقائد الحرس الجمهوري في بداية عهد شارل حلو عام ١٩٦٤.
- في البقاع جيء بالملازم أول نعيم فرح في الأول من تشرين الأول ١٩٦٤ إلى فرع الشعبة الثانية في ثكنة أبلح خلفًا لإميل كلاّس حتى ١٩٦٨ عندما انتقل إلى فرع اللاجئين الفلسطينيين حتى الأول من أيار ١٩٧٠، ومنه مجدّدًا إلى فرع الشعبة الثانية في البقاع في ثكنة أبلح حتى تشرين الثاني ١٩٧٠ عندما أقصي عنها وعُيّن معاونًا لقائد الكتيبة السادسة في ثكنة صيدا.
- أمّا سامي الخطيب فبقي رئيسًا لفرع الأمن الداخلي في كلّ لبنان، محتفظًا في الوقت نفسه بسلطته الأمنية على بيروت.

على أنّ رؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات تعاملوا مع مهمّاتهم على نحو متشابه تقريبًا، وإن طبع كلٌّ منهم عمله بأسلوبه:

- في جبل لبنان عدّل ميشال الخوري في الشبكة التي كان ورثها عن أنيس أبو زكي وضمّت ٥٠ مخبرًا في المحافظة كلّها، بأن أعاد توزيع مراكزهم معوّلاً على نوعين من الشبكات: أحدهما للمراقبة، والأخر للتحقّق من مهمّة الأول والتأكد من دقة استخباره وسرّيته ومصادره. وبمقدار تعويله على مخبريه الذين كانوا يجمعون المعلومات عن الأشخاص المدنيين والعسكريين على السواء، اهتم أيضًا بالأخبار والمعلومات التي كان يحصل عليها من شبكة العلاقات الاجتماعية والخاصة التي أرساها مع نوّاب ورؤساء بلديات ومخاتير ورجال دين، إلى عدد من وجهاء البلدات والقرى والنافذين المحليين فيها. وكانت هذه المصدر الحقيقي للمعلومات المهمّة. إذ إنّ بعض المخبرين، المعروفين في أوساط مجتمعهم بعلاقتهم بالشعبة الثانية، فقدوا القدرة على التحرّك والحصول على المعلومات فضلاً عن إمكان تضليلهم.
- في الجنوب ورث جورج الحرّوق ثلاث شبكات من ٦٠ مخبرًا مدنيًا وعسكريًا في المحافظة، في كلّ منها ٢٠ مخبرًا كانوا يتقاضون رواتب دورية. توزعت الشبكات الثلاث تبعًا لمهمّات ثلاث: الشبكة العسكرية، الشبكة المدنية، شبكة إسرائيل. وفيما اقتصرت الشبكة العسكرية على المخبرين العسكريين، فإنّ الأخريين كانتا مختلطتين وعمل مخبروهما في أقضية الجنوب كلّها. فور تسلّمه الشبكات الثلاث أجرى جورج الحرّوق تعديلات فيها بإبدال عدد من المخبرين بآخرين، مبقيًا على العدد نفسه للشبكات الثلاث. وكانت المخصّصات الدورية لهم تراوحت

بين ٥٠ ليرة لبنانية للمخبر الفلسطيني في مخيمات الجنوب، ومئة ليرة للمخبر اللبناني. إلاّ أنّ الحدّ الأقصى للمخصّصات لم يتجاوز ١٧٥ ليرة لبنانية للمخبر، وقد تقاضى هذا المبلغ مخبر واحد مثقف ونافذ في بلدة الكفير. لكنّ الغالب أنّ عددًا من المخبرين اللبنانيين والفلسطينيين كانوا يستعيضون عن الرواتب بخدمات أو مساعدات أو رخص حمل سلاح، أو الحصول على وظيفة في مؤسّسة أو شركة خاصة بوساطة رئيس فرع الشعبة الثانية. كما عوّل جورج الحرّوق. لجمع المعلومات. على مخافر الدرك ودوائر الأمن العام التي كانت مصادر رئيسية للاستخبار والمراقبة والاستقصاء من جهة، ولمضايقة الخصوم السياسيين والمعارضين من جهة أخرى. وقد ساعده تعاون تلك المخافر معه في الوصول إلى ما أراده بفرض هيبة الشعبة الثانية، متفاديًا في أيّ حال التصرّف كما لو أنّه أحلّ نفسه محل قوى الأمن، أو التأثير ظاهرًا في عملها. وفي معظم الأحيان كانت مخافر قوى الأمن تستجيب بسهولة ما يطلبه منها بفعل تعليمات واضحة كانت تتلقاها من قائد الدرك آنذاك، وهو ضابط في الجيش كميشال نوفل وجوزف سمعان. في المقابل كان جورج الحرّوق قادرًا على دعم حضور قوى الأمن عند تنفيذ مهمّاتها ومؤازرتها.

- في البقاع كان على نعيم فرح التعامل مع محافظة شاسعة بأراضيها، المحرومة والمتطلبة والمثقلة بالحاجات. أكثر من نصفها تقريبًا كان منطقة عسكرية منذ مطلع الخمسينات بقرار من قائد الجيش آنذاك فؤاد شهاب، من الهرمل حتى رياق عند أطراف زحلة بسبب الاشتباكات والنزاعات التي كانت تدور بين العشائر فيها، كما بينها وبين الجيش غير القادر لأسباب سياسية على دخول مناطقها. وأتاحت الإمرة والسيطرة المباشرة للجيش لفرع الشعبة الثانية، من مقرها في أبلح، التأثير على سائر الأسلاك العسكرية كالدرك والأمن العام والجمارك ولاسيما منها تلك المتمركزة عند الحدود اللبنانية - السورية، فأضحت مرتبطة بالشعبة الثانية: تزوّدها دوريًا التقارير الأمنية والمعلومات من مصادر مخافرها عند الحدود، مع سوريا أو داخل القرى والبلدات، إلى حدّ أنّ الدرك كان يرسل في كلّ مرة يحقّق في حادث نسخة من تقريره إلى فرع الشعبة الثانية. الأمر نفسه بالنسبة إلى المحافظ الذي لم يعد يفصل في بعض المسائل الدقيقة دون العودة إلى رأي الشعبة الثانية.
أكثر من ٨٠ كيلومترًا من الحدود البرّية المفتوحة مع سوريا يصعب مراقبتها والسيطرة على جرودها ووديانها. المنطقة الأكثر تعقيدًا بتكوينها السكاني والطائفي وبنزاعاتها السياسية. على أنّ سيطرة نعيم فرح لم تقتصر على قضاءي بعلبك - الهرمل وزحلة، إذ كانت تبلغ أحيانًا، بحسب مقدرته في الاستخبار، حدود حمص داخل سوريا ومرتفعات السلسلة الغربية في جبل لبنان المطلة على البقاع باستثناء قضاء البقاع الغربي الذي كان في عهدة إبن جبّ جنين رئيس فرع الأمن الداخلي سامي الخطيب، الواسع التأثير والنفوذ في هذه المنطقة. أشرف على شبكة مخبري نعيم فرح رقيب. وكان بينهم مَن يتقاضى رواتب منتظمة، ومنهم مَن فضّل الحصول على خدمات ونفوذ في بلدته إلى حدّ جعل كلّ مَن احتاج إلى خدمة في المنطقة مخبرًا. كانت هذه أيضًا حال أوساط موظفي الإدارة الرسمية وأصحاب المصالح الحيوية الذين كانوا يلحّون على طلب مساعدة نعيم فرح صاحب السطوة، لا المحافظ الضعيف الشخصية جورج ساروفيم، من أجل الإفادة من وظيفتهم سواء بترفيعهم أو بالحصول على مكاسب مهنية أو اقتصادية. وبات هؤلاء مخبرين يشي بعضهم بالبعض الآخر في ما يتصل بعلاقة الموظفين بالسياسيين ولاسيما منهم المعارضين، وفي ما يتصل بإسداء خدمات

للسياسيين الذين كانت الشعبة الثانية تناصبهم العداء. لاذ به أيضًا عسكريون كانوا يزوّدونه معلومات في مقابل خدمات لهم أو ترقيات أو مساعدات أو حتى في مصالحهم في بعض إدارات الدولة. لم تكن موازنة فرع البقاع تتجاوز ٣٠٠٠ ليرة لبنانية شهريًا. أمّا رواتب المخبرين فتراوحت بين ٧٥ ليرة لبنانية و١٥٠ ليرة لبنانية لذوي المهمّات الصعبة، ومنهم المكلّفون الذهاب إلى سوريا والعودة منها بمعلومات عن نشاطات لبنانيين كانوا يتردّدون على دمشق. بدأت شبكة نعيم فرح بـ٢٠ مخبرًا وانتهت بـ٤٢ في كلّ البقاع. فضلاً عن مخبرين من العشائر في البقاع الشمالي. من خلال مخبريه تعقب النوّاب، بمن فيهم غير البقاعيين، وزياراتهم وتنقلاتهم بين بلدات المحافظة والتحقّق من دوافع جولاتهم واتصالاتهم وأماكن اجتماعاتهم. وهي حال المفاتيح الانتخابية وبعض أعضاء المجالس البلدية والمخاتير.

- في الشمال اهتم منير مرعي ومعه ثلاثة رتباء وسائقان بأقسام ثلاثة في فرع الشعبة الثانية في ثكنة طرابلس: أولها «مكتب العشائر» بإدارة رتيب هو غازي الشيخ حسن المنوطة به علاقة عشائر عكار في فنيدق وأكروم وعروبة ووادي خالد بالجيش والشعبة الثانية خصوصًا. وإيجاد حلول لمشكلات كانت تتخبّط فيها عشائر الشمال وجرود الهرمل وبعلبك والعاقورة في الصيف تحديدًا من جرّاء تسابقها في الحصول على المياه لرعاية الماشية، أو بإزاء خلافاتها على ملكية الأراضي وحقوق المرور بها ومدّ المياه إليها، ممّا كان يؤدّي إلى نزاعات وصدامات بين أجبابها توجب على الجيش إرسال سرّية منه إلى هناك للفصل بينها. الأمر نفسه بين عشائر البلدات المتقابلة في جرود البترون واللقلوق كان ينتهي بتدخّل الجيش. إلى أن نجحت الشعبة الثانية في حلول جزئية لمشكلات كهذه، منها تقديم مساعدات مالية واجتماعية للعشائر من مخصّصات سرّية من خلال معاون رئيس الشعبة الثانية المقدّم سامي الشيخة الذي أمسك بملف العشائر بالتعاون مع منير مرعي شمالاً ونعيم فرح بقاعًا. تدريجاً كسبت الشعبة الثانية ثقة عشائر الشمال بعد افتتاح مدارس فيها وتأمين طبيب متجوّل في مناطقها وتحقيق مصالحاتها وتسهيل مراجعاتها ومعاملاتها لدى المحاكم والإدارات الرسمية. فأضحى العشرات من أبنائها مخبرين لدى الشعبة الثانية. وأبدى رؤساء بلديات الشمال ومخاتيرها تعاونًا مماثلاً ووالوا منير مرعي بعدما وفّر لهم مقوّمات علاقاتهم بالإدارات الرسمية.
ثانيها القسم العسكري بإدارة رتيب معني بمراقبة الجيش في الشمال ومدى تأثر العسكريين بالأحزاب والسياسيين.
وثالثها القسم السياسي بإشراف منير مرعي من خلال شبكة علاقات جمعته برمزي الشهابية في الشمال رشيد كرامي ورينه معوّض إلى بهيج القدّور ويعقوب الصرّاف. وشخصيات شمالية وطرابلسية منتسبة إلى قطاعات مهنية شتى صارت بدورها مصادر رئيسية للمعلومات.
أمّا المخبرون الذين كانوا يتقاضون رواتب ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ليرة شهريًا. فلم يتجاوز عددهم عند منير مرعي ٣٠. كان يعوّل على التنصّت من خلال مقسّم الهاتف في طرابلس. بمساعدة إدارة المقسّم بناء على طلب الشعبة الثانية، وُضِع نحو ٥٠ خطًا تحت مراقبة الجيش رُبِطت بمقسّم هاتفه في ثكنة طرابلس. بذلك أمكن تعقب نشاطات أصحاب الخطوط هذه على امتداد ساعات النهار عبر عسكريين اثنين يتنصّتان. وفي بعض الأحيان كان يُطلَب إلى أحد موظفي مقسّم إدارة الهاتف في طرابلس، الوثيق الصلة برشيد كرامي، ربط أيّ خط هاتفي طارئ تبعًا لحاجات سياسية أو أمنية بثكنة طرابلس في مقابل بدل مالي. في الحصيلة كانت تقارير التنصّت التي شملت أيضًا الحزب السوري القومي الإجتماعي وحزب البعث والحزب

الشيوعي اللبناني تُرفَع إلى منير مرعي الذي كان يحيلها بدوره على سامي الشيخة في وزارة الدفاع. وخلافًا للحال التي كان عليها سامي الشيخة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٣، لم تكن لمنير مرعي اتصالات بنظيره في الاستخبارات السورية في حمص، ما خلا زيارات محدودة لمسؤول في الاستخبارات العسكرية السورية لثكنة أبلح إبّان انتقاله إلى فرع الشعبة الثانية في البقاع ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٠[1].

١. مقابلة خاصة مع العميد منير مرعي.

مع غابي لحود تميّزت الشعبة الثانية عنها في مرحلة أنطون سعد. لم يكن التمايز معيار فشل أحدهما ونجاح الآخر، بل لأنّ كلاً منهما عمل في ظروف مغايرة، متأثرة إلى حدّ بعيد بأسلوب رئيس الجمهورية في الحكم والعمل. ولهذا لم يسد اعتقاد بأنّ غابي لحود نجح حيث فشل أنطون سعد، ولا أخفق غابي لحود بسببه. فلكلّ منهما أسلوب عمل مختلف أيضًا. ناهيك بتعدّد الوسائل التي أتاحت لكلّ منهما إمكانات النجاح. على أنّ ثمّة اختلافًا مهمًّا ميّز حقبة كلّ من الرجلين عن الأخرى هو العلاقة برئيس الجمهورية. وخلافًا للحال التي طبعت عهد فؤاد شهاب، لم تكن الشعبة الثانية تثق بخلفه في رئاسة الجمهورية، ولم تكن متأكدة من أنّه كان يضطلع بدور إيجابي لإنجاح مهمّاتها. ولم تكن خصوصًا على يقين بأنّ شارل حلو توخّى المحافظة على دورها على نحو ما فعل فؤاد شهاب الذي كان نظر دائمًا إلى الجيش على أنّه حزبه. كان على غابي لحود ورفاقه التمييز بين الرئيسين السلف والخلف: لم يفتقدوا في أيّ حال الغطاء السياسي في ولاية كلّ منهما، إلاّ أنّ رئاسة فؤاد شهاب أشعرتهم أنّ قليلاً من التغيير قد طرأ على علاقته بالجيش. فهو بقي رئيسهم كونه كان قائدهم بحكم استمرار الإمرة له، وبحكم نشوء ثقته بهم من حقبة الجيش. الأمر الذي لم يجدوه في شارل حلو، الرئيس الآتي من الثقافة والديبلوماسية والسياسة إلى سلطة كان الجيش والضبّاط. في الشعبة الثانية وأركان المؤسّسة. يقودون معظم قراراتها.

بدا فؤاد شهاب أكثر تفهّمًا لدورهم ومهمّاتهم، فيما احتاج شارل حلو إلى مزيد من الوقت والتريّث والتروي، وكان يطلب إيضاحات ومعلومات قبل أن يأذن بالقرار. كان يحتاج أيضًا، وخصوصًا في النصف الأول من الولاية، إلى ساعات لقراءة التقارير الأمنية والسياسية مستعينًا بغابي لحود لتفادي ذيول قرار قد يعتوره خطأ، وساعات مماثلة من الشروح لتبرير الإجراءات قبل اتخاذ قراراتها. ودائمًا كان جواب رئيس الشعبة الثانية له أنّ مقاربتها المشكلات «تستند باستمرار إلى المعطيات والظروف الراهنة التي من خلالها تبني خيارات القرارات»[1].

ظلت الشعبة الثانية تشكك في صدق انتماء شارل حلو إلى الشهابية، وكان الرئيس السابق قال أمام الضبّاط عن خلفه بعد أشهر من انتخابه: «هيدا الخواجه لا أريد التحدّث إليه لأنّه كذب عليّ»، من دون أن يستفيض في شرح المآخذ[2]. وسرعان ما شعرت أنّ الرئيس كذب عليها هي أيضًا تكرارًا[3].

كان مصدر تمادي الشعبة الثانية في التدخّل في الحياة السياسية والوطنية، أنّ شارل حلو مذ بدأ عهده اتكل عليها بأن ناط بها أدوارًا لم يكلّفها إياها فؤاد شهاب. فجعل غابي لحود مستشارًا رئيسيًا له وصاحب كلمة نافذة، من غير أن يجد رئيس الجمهورية نفسه ملزمًا تبنّي وجهة نظره.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.
٣. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود والعميد جان ناصيف.

وغالبًا ما بنى الرئيس قرارات استمدّها من خيارات رئيس الشعبة الثانية في تحليل المعطيات، ولكن بالاعتماد أخيرًا على استنتاجه الشخصي الذي كان يقوده إلى قرار لم يقترحه عليه بالضرورة غابي لحود[1]. دور كهذا برّره غابي لحود بانتظام بربط دور الشعبة الثانية بموقعها لدى رئيس الجمهورية ثمّ لدى سائر المسؤولين المتأثرين بها. كلّما اجتمع رؤساء أجهزة الأمن العام والأمن الداخلي والشعبة الثانية عند وزير الداخلية، كانت الكلمة المرجحة في القرار لرئيس الشعبة الثانية، فيؤيّدها الآخرون اعتقادًا منهم أنّها الأقدر على توفير المعلومات والتنفيذ، إلى كونها الجهاز الأكثر ائتمانًا على المعلومات من غير أن يبدي رئيسها اهتمامًا بالتطفل في فرض وجهة نظره وقراره.

بدأ التقليد هذا في عهد فؤاد شهاب عندما شاع في أوساط الأجهزة الأمنية الأخرى أنّ الكلمة التي تصل إلى الرئيس يكون مصدرها الشعبة الثانية أو أنطون سعد بفعل تغلغل الاستخبارات العسكرية في إدارات الدولة وأجهزتها كاملة. وبسبب مقدرتها على رصد اتجاهات الرأي العام في الشارع والعلاقات التي نسجتها مع الطبقات السياسية والاقتصادية. فأضحت كأنّها صاحبة الكلمة الفصل في القرار[2]. وعلى وفرة ما أشيع عن تأثير الشعبة الثانية على الرئيس السابق، تارة بحجب المعلومات عنه أو بلوغها إليه مضلّلة، وطورًا بسبب إحجامها عن إبلاغه قراراتها إلاّ بعد تنفيذها، بقيت تصرّ على أنّها أسيرة تنفيذ أوامر رئيس الجمهورية. وحماية لموقعه كان ضبّاطها يتحمّلون وزر بعض تصرّفاتهم التي كانت تعرّضهم للإدانة والاتهامات[3].

الأمر نفسه عرفه عهد الخلف. في الاجتماعات التي كان يدعو إليها شارل حلو لمناقشة مواضيع سياسية أو أمنية في حضور رئيس الحكومة ووزيري الدفاع والداخلية، لم يكن يُتخذ قرار قبل الاستماع إلى رأي الياس سركيس وغابي لحود الذي كان يشارك بناء على طلب الرئيس لإبداء رأي الشعبة الثانية تبعًا لمعطياتها في الموضوع بغية التوصّل إلى قرار. وإذذاك يُعهَد إليها تنفيذه كأحد أقوى أجهزة السلطة وأقدرها على تحمّل عبء نتائجه ما دام ثمّة مَن يجب أن يتحمّل المسؤولية. لكنّ هذا العبء أضحى أحد المبرّرات التي دفعت بغابي لحود إلى الدفاع عن دور الشعبة الثانية بالقول إنّ مبادرة اضطلاعها بهذا الدور غالبًا ما صدرت عن رئيس الجمهورية، مع أنّها لم تكفّ عن التصرّف كما لو أنّها لما تزل تعمل في ظلّ فؤاد شهاب، وكأحد أجهزة الجيش للمهمّات الأمنية طبقًا للدور الذي رسمه لها الرئيس السابق. في تلك الاجتماعات التي كان يشارك فيها مدير الأمن العام جوزف سلامة والمدير العام لقوى الأمن الداخلي محمود البنّا والمقدّم أحمد الحاج، كان الرئيس بعد أن يستمع إلى ما كان يدلي به الحاضرون يرى رأي غابي لحود الموقف الملائم بحكم موقعه واطلاعه الواسع وامتلاكه المعلومات الضرورية، ويطلب إقراره رسميًا بغية تبنّيه لئلا يظلّ وجهة نظر الشعبة الثانية وحدها، ثمّ يلقي على عاتقها مسؤولية التنفيذ. عندئذ تصبح رأي رئيس الجمهورية وقراره لمجرّد قوله: «لا، أنتم ستسهرون على تنفيذ هذا القرار لمصلحة الدولة».

في خضمّ هذا الواقع نشأ الالتباس والغموض المحيط بالاستخبارات العسكرية التي غلّب رئيس الجمهورية دورها على سواها من الأجهزة الأمنية. كان الرئيس يسرّ في بعض الأوقات إلى السياسيين، وبينهم معارضون. بالقول إنّ الشعبة الثانية رفضت بعض الاقتراحات أو وجدتها غير

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. المصدر نفسه.
٣. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

مناسبة، فكانوا يستنتجون أنّ رئيس الجمهورية عاجز عن الاعتراض على ما لا تريده الشعبة الثانية، أو لم يعد في وسعه وخصوصًا منذ عام ١٩٦٨ التأثير عليها. إذذاك سرى في أوساط السياسيين والرأي العام اللبناني اعتقاد بأنّ الكلمة الفصل باتت لها في ظلّ إخفاق رئيس الجمهورية في فرض رقابة صارمة عليها: تارة بالقول إنّ الرئيس رجل ثقافة لا رجل قرار، وطورًا إنّه رئيس مدني ضعيف ومتردّد في جمهورية يديرها بالواسطة جنرال معتزل. ولم يتردّد غابي لحود في مفاتحة الرئيس في الاحراج الذي ترتب أحيانًا على أحاديثه مع السياسيين أولئك، كأن: «هذا القرار اتخذته لأنّ غابي يريده كذلك»، و«هذا الموضوع يفضّله غابي على هذا النحو»، و«هذا السياسي لا أستقبله لأنّ غابي غير راض عنه». كان الوجه الآخر للقرارات تلك أيضًا أنّ تعثّرها غالبًا ما حمل رئيس الجمهورية على القول لرئيس الشعبة الثانية: «هل رأيت، أنتَ اقترحتَ ذلك»[1].

أمّا جواب غابي لحود فكان: «تعاطينا السياسة كان دائمًا بتكليف من المسؤولين الذين كانوا يطلبون من الجيش، إلى مهمّاته، القيام بنشاطات سياسية خارجة عن نطاق دوره. طُلِب منّا التدخّل بسبب علاقاتنا مع الجميع وتأثيرنا في القرار. ولكنّ المدلول الجدّي في ذلك كلّه ليس أنّنا مارسنا نشاطات سياسية لأنّها أهداف لنا. وإنّما تنفيذًا لمهمّة بناء على طلب السلطة ولمصلحة الخط السياسي ورئيس الجمهورية»[2].

كان الرئيس يمارس لعبة مزدوجة لتبرير بعض مواقفه وقراراته بالقول تارة إنّه أرغم على اتخاذها تحت وطأة ضغوط الشعبة الثانية. وطورًا إنّه اتخذها في مواجهة إرادة الشعبة الثانية. وفي بعض الأحيان كان يلقي عليها تبعة العجز والتردّد في اتخاذ مواقف أو قرارات لا يريد هو اتخاذها[3].

بمناورته هذه كان شارل حلو يتنصّل من أيّ ردّ فعل على القرارات والمواقف تلك.

ردود فعل رئيس الجمهورية المتناقضة حملته على إبعاد الياس سركيس من القصر الجمهوري إلى حاكمية مصرف لبنان خلفًا لفيليپ تقلا، بذريعة مواجهة أزمة إفلاس بنك إنترا في منتصف تشرين الأول ١٩٦٦ ووضع اليد على المصارف المتعسّرة وتنقية القطاع، بعدما أشعره الدور المتنامي لالياس سركيس أنّه أضحى أشبه برئيس ظلّ. بتصرّف باطني قال شارل حلو إنّه يريد الياس سركيس إلى جانبه في القصر الجمهوري، ولكنّه في الوقت نفسه لم يعثر على مرشّح كفيّ لحاكمية مصرف لبنان يثق به. فكان أن خرج مجلس الوزراء في ١٦ حزيران ١٩٦٧ بسابقة إصدار مرسوم يعيّن الياس سركيس حاكمًا لمصرف لبنان بالوكالة لسنة، مع احتفاظه بمنصبه مديرًا عامًا لرئاسة الجمهورية. كانت الخطوة هذه تمهيدًا لتثبيته في منصبه الجديد بعد سنة، فحلّ

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. المصدر نفسه.
٣. يروي اللواء إدغار معلوف أنّ موعدًا ضُرب لضبّاط الشعبة الثانية لزيارة رئيس الجمهورية في قصر سنّ الفيل لتهنئته في ذكرى الإستقلال عام ١٩٦٩، إلاّ أنّ خطأ طرأ على جدول المواعيد، فدخل الضبّاط قبل الموعد المقرّر لعميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده. في المقابلة شنّ رئيس الجمهورية حملة عنيفة على السياسيين الذين يسيئون إلى الجيش لتشويه سمعته، مؤكدًا دعمه له وللشعبة الثانية. وسمّى ريمون إده وصائب سلام من الذين يتعرّضون لهذا الجيش. بعد خروج الضبّاط استقبل شارل حلو ريمون إده. في ما بعد علموا أنّ الرئيس هاجم أمام زائره الشعبة الثانية واتهم ضبّاطها بتجاوز القوانين وبالسعي إلى شلّ دوره للسيطرة على الحكم (مقابلة خاصة).

مكانه شهابي آخر هو بطرس ديب، عديل سليمان فرنجيه. لم يُقله، واستمرّ يستعين به بدعوته إلى الاجتماعات مع غابي لحود في مناقشة أيّ موضوع يتطلب قرارًا[1].

لكنّ موقعًا سياسيًا كهذا لغابي لحود أحاله موضع شبهات في تدخّله المباشر في تأليف الحكومة، تسمية لرئيسها كما لوزرائها. كان شارل حلو يستدعي غابي لحود إلى قصر بعبدا أحيانًا للتشاور معه في اختيار الرئيس الجديد للحكومة، ثمّ لا يلبث أن يطلب منه ملازمة غرفة جانبية، حتى إذا استدعى رئيس الجمهورية الرئيس المكلّف قال له: «أنا أريدك رئيسًا للحكومة، ولكنّ الشعبة الثانية لا تريدك»[2]. وفي بعض الأحيان يومئ إليه بإشارة من يده أنّ غابي لحود ينتظر في غرفة مجاورة.

في أولى حكومات عبدالله اليافي في عهده، في ٩ نيسان ١٩٦٦، دعا شارل حلو رئيس الشعبة الثانية إلى مقابلته وناقشه في تشكيلة حكومية ضمّت يومذاك عشرة وزراء. كانت تلك سابقة حملت غابي لحود مع تأليف الحكومات التالية على الطلب إلى رئيس فرع الأمن الداخلي سامي الخطيب تزويده نبذات عن الأسماء المرشّحة لدخول الوزارة من ملفات الشعبة الثانية، أو عبر الطلب إلى المخبرين، خلال ساعات، جمع معلومات جديدة عنهم غير متوافرة في ملفاتهم لدى الشعبة الثانية. ثمّ لا يلبث أن يحيلها على رئيس الجمهورية. حال كهذه لم يسبق أن خبرها غابي لحود أو الضبّاط الآخرون في عهد فؤاد شهاب، إذ لم يستمزج الرئيس على مرّ عهده أنطون سعد أو غابي لحود أو توفيق جلبوط أو أيّ ضابط آخر رأيه في تأليف حكومة جديدة أو تشكيلة مقترحة لها. وهي حادثة أتى على ذكرها في مطلع السبعينات صائب سلام الذي غالبًا ما أطلق على الشعبة الثانية تسمية «الأيدي الخفية» أو «الأيدي الظاهرة الخفية»، عندما استعاد ما أخبره به عبدالله اليافي بعد استقالة حكومته الأولى في عهد شارل حلو في ٦ كانون الأول ١٩٦٦: «روى لنا كيف أنّ رئيس المكتب الثاني المقدّم غابي لحود كان يحضر معه في مكتب رئيس الجمهورية مشاورات تأليف الحكومة، ويفرض مَن يكون وزيرًا ومَن يجب ألاّ يكون. وقد تلقّى عبدالله اليافي درسه جيدًا، وروّض نفسه أو روّضوه. فأصبح عام ١٩٦٨ يعرف كيف يصل إلى رئاسة الحكومة. وأصبح أداة في أيدي النافذين، في أيدي المقدّم لحود الذي يشكو منه»[3].

لم يكن غابي لحود يكتم دوره عندما كان يستدعيه رئيس الجمهورية للتشاور في تأليف حكومة، فكان يطلب ضمنًا مراعاة التوازن في تمثيل الوزراء المسيحيين والمسلمين تفاديًا لاختلال في التمثيل تبعًا لمعايير كانت قد أرستها حكومات متعاقبة في عهد فؤاد شهاب. وقد اضطلعت الشعبة الثانية بمهمّة أخرى موازية غير معلنة هي مساعدة رئيس الجمهورية في تأليف الحكومة الجديدة، فكانت توعز إلى النوّاب الشهابيين وأولئك الدائرين في فلكها أن يسمّوا في الاستشارات التي يجريها معهم رئيس الجمهورية، عملاً بعرف تقليدي، المرشّح الذي تعتقد أنّه الملائم للمرحلة، فيسمّونه. وفي الوقت نفسه ترك هامش شكلي لرئيس الجمهورية في حرّية تعيين مرشّحه الذي يكون في خاتمة المطاف مَن اختارته هي سلفًا على غرار دعمها دائمًا ترشيح رشيد كرامي. إلاّ أنّ رئيس الجمهورية خرق في ٥ نيسان ١٩٦٦ القاعدة.

اتفق غابي لحود مع رشيد كرامي على استقالة حكومته في ٣٠ آذار ١٩٦٦ والاعتكاف في طرابلس.

١. مقابلة خاصة مع ميشال إده.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.
٣. «النهار السنوي»، عدد خاص، رأس السنة ١٩٧٠ – ١٩٧١، ص ٤٧.

فقعل ولزم منزله، في وقت أخذت الشعبة الثانية وفق اتفاق سابق تحضّ النوّاب الشهابيين على إعادة ترشيحه للمنصب مع ترك الحرّية للرئيس. ففعلوا بدورهم. غير أنّ شارل حلو انقلب على التقليد المُتبع في تسمية الرئيس المكلّف وسمّى عبدالله اليافي الذي لم يرشّحه أيّ من النوّاب بعدما وزعوا أصواتهم على رشيد كرامي (بغالبية مرجحة) وصائب سلام وتقيّ الدين الصلح وأنور الخطيب[1]. يومذاك تذرّع رئيس الجمهورية بأصوات النوّاب الذين تركوا له حرّية الاختيار وسمّى عبدالله اليافي، خارجًا بذلك على اتفاق بينه وبين رشيد كرامي وغابي لحود. احتج صائب سلام مشكّكًا باسم المسلمين في صحة تمثيل السنّة في الحكومة الجديدة، واتهم رئيس الجمهورية بتجاوز صلاحياته واستنفر القيادات الإسلامية في محاولة بعث المخاوف لدى الشعبة الثانية من استقطاب صائب سلام الشارع الإسلامي الذي تعوّل عليه الشعبة الثانية. فكان أن لاقى بيار الجميّل تشنج صائب سلام بتشنج مماثل أعلن فيه تمسّكه بالصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية ورافضًا التعرّض لها، ومؤكدًا دعمه له. إذذاك واجه غابي لحود تهديدًا جدّيًا في الاستقرار الداخلي في حمأة احتقان طائفي يوشك أن ينفجر. صمدت حكومة عبدالله اليافي ثمانية أشهر ثمّ انهارت بعد تضييق النوّاب الشهابيين عليها. فعاد رشيد كرامي إلى السرايا مجدّدًا في ٦ كانون الأول ١٩٦٦.

ظلت الشعبة الثانية تعتقد، وخصوصًا في السنوات الثلاث الأخيرة من العهد، أنّ شارل حلو يسيء إلى المعلومات التي تزوّده إياها، إمّا بإفشائه بها إلى خصومها وإمّا بالتصرّف بها بما يعطل استثمارها إياها. ما حمل غابي لحود على إخفاء بعض المعلومات عن رئيس الجمهورية بعدما تحقّق من أنّه يتصرّف بها خلافًا لتقدير الستخبارات ومصالحها[2]. كان يدرك أنّ ثقة شارل حلو به ليست مطلقة كتلك التي محضه إياها سلفه. أمّا بعيدًا من العلاقة بينهما، فكان الشائع لدى قائد الجيش ورئيس الأركان وضبّاطها ولدى الزعماء الشهابيين كرشيد كرامي وصبري حمادة وكمال جنبلاط ورينه معوّض وبيار الجميّل وسواهم. أنّ غابي لحود يتحدّث باسم رئيس الجمهورية. وبسبب ذلك بدا أنّ موقعهد ودوره لا يهتزان.

معه باتت الشعبة الثانية أكثر تنظيمًا وأقدر على الحصول على المعلومات وتحليلها واستثمارها. وانسجامًا مع قاعدة أنّ لا قرار من دون معلومات، عوّل غابي لحود في إدارته الجهاز وفي اتخاذ قراراته على جمع مقدار أكبر من المعلومات تفاديًا لتصرّف خاطئ ينتج من الافتقار إليها أو إلى دقتها. فكان أن بالغت الاستخبارات العسكرية في عملها من دون أن تخطئ في الأمن. كانت الأخطاء في الاستثمار السياسي لدور أمني متقن الإعداد. وبلغ الغرور والمفاخرة بضبّاطها حدّ الاعتقاد بأنّ لا حادث أمنيًا أو اعتداء أو شغبًا أو تهديدًا للاستقرار يقع من غير حصولها على المعلومات ذات الصلة به. إذ كانت تعرف معظم ما يدور من أحاديث في الاجتماعات المغلقة للأحزاب المرخص لها والمحظورة. ناهيك بالتقارير التي كانت تصل إليها من مخبريها داخل هذه الأحزاب عن خطط أو إجراءات أو اتصالات تُعدّ لها هذه. كانت تعرف أيضًا كلّ ما كان يحصل في الفنادق والمطاعم والمقاهي وعلب الليل ومرائب السيارات والنقابات ومكاتب الصحافيين ومجالس إدارات الشركات والمصارف والجمعيات، وفي الشقق السكنية المعدّة للإيجار، ولدى سائقي سيارات الأجرة الذين عمل بعضهم عملاء كانوا يخبرونها عن غرباء كانوا يحضرون إلى لبنان، فيراقبون تنقلاتهم ونشاطاتهم واتصالاتهم، إلى حصولها على معلومات

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

التجار الذين كانوا يعبرون الحدود اللبنانية – السورية. آلاف الصفحات المختلفة الأحجام والألوان من التقارير تبلغ إلى رؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات أو إلى الأركان المركزية في وزارة الدفاع من مخبريها، ناهيك بمحادثات شفوية للمهمّة نفسها. كانت تعرف أيضًا بانتقال سيارات الهيئات الديبلوماسية وموظفيها إلى المحافظات ونشاطاتهم فيها. وزيارات السفراء لبعض الشخصيات أو الوجهاء في البلدات والقرى. الأمر نفسه بالنسبة إلى مراقبة تنقلات مديرين عامين في الدولة وإداراتها واتصالات غير معلنة ذات طابع سياسي كانوا يجرونها[1].

لم تكن علاقة غابي لحود بقائد الجيش إميل بستاني أفضل حالاً. فرئيس الاستخبارات العسكرية يخضع، بالممارسة، لسلطة رئيسين: أحدهما سياسي هو رئيس الجمهورية، والآخر عسكري هو قائد الجيش. وبمقدار ما كانت علاقة رئيس الشعبة الثانية برئيس الجمهورية جيدة، أمكنه التساهل في علاقته بقائد الجيش بسبب الغطاء السياسي والحماية اللذين كان يوفّرهما الرئيس، ممّا قلّل وطأة الإحراج الذي نشأ من علاقة غير مستقرّة مع قائد الجيش. بيد أنّ ذلك لم يكن يتيح له تجاهل التراتبية الهرمية والانضباط اللذين فرضتهما علاقة المرؤوس رئيس الاستخبارات بالرئيس قائد الجيش. أواخر عام ١٩٦٧ استدعى إميل بستاني غابي لحود إلى مكتبه وأمره بـ«عدم الاتصال المباشر بأيّ مرجع سياسي من دون موافقتي. لكن اتصل بي فخامة رئيس الجمهورية وطلب مني. بالنظر إلى الظروف واضطراره إلى الاتصال مرّات عدّة يوميًا بضبّاط الشعبة الثانية، أن أعطي ترخيصًا دائمًا لرئيسها للاتصال بفخامته»[2].

بعد ثلاثة أشهر على وجود إميل بستاني على رأس قيادة الجيش، واجه غابي لحود أولى المشكلات معه عندما طرح عليه إقالة رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط وتعيين رئيس جديد للأركان مكانه بحجة تجديد الأركان العامة وإعادة تنظيمها. فوجئ غابي لحود بالفكرة وسأل عن دوافع إقالة ضابط كبير تمسك هيبته بالأركان العامة ويحتل مكانة متقدّمة وضرورية في التيّار الشهابي في الجيش، فأجابه أنّه يسيطر على الضبّاط ولا سيما منهم الشهابيين، ويخابر فؤاد شهاب مباشرة من دون العودة إليه أولاً، كما لو أنّه يتلقى الأوامر من الرئيس السابق لا من قائد الجيش.

عقّب غابي لحود: «يجب ألاّ يخطر في بالك هذا الأمر، ولا حتى التمييز بين الضبّاط لأنّ ولاء عدد من الضبّاط لفؤاد شهاب كقائد سابق للجيش لا يعفيهم من الولاء للقائد الجديد. فضلاً عن أنّ ثمّة تمييزًا بين الولاء الشخصي لهؤلاء للرئيس شهاب وولائهم لك».

وأضاف: «في اعتقادي يجب أن تكون أنتَ أيضًا قريبًا من الرئيس شهاب مقدار قرب الزعيم شميّط منه وقد عرفه الرئيس شهاب نائبًا لرئيس الأركان عندما كان قائدًا للجيش، ثمّ رئيسًا للأركان عندما أصبح رئيسًا للجمهورية من دون أن يغضب تشاوره الدائم معه اللواء عادل شهاب. وينبغي ألاّ تغضب أنتَ أيضًا. صحيح أنّ الزعيم شميّط كان أعلى منك رتبة قبل تعيينك قائدًا للجيش، فأتيح له أن يكون قريبًا من الجنرال شهاب، إلاّ أنّك الآن بصفتك قائدًا للجيش أعلى منه رتبة ما يقتضي أن تكون أنت بدورك على علاقة جيدة بفؤاد شهاب. إحكِ معه وتشاورا».

استجاب إميل بستاني.

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح والعميد جورج الحروّق.
٢. إفادة العماد إميل بستاني في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.

في اليوم التالي اتصل بالرئيس السابق وطلب موعدًا لمقابلة، ثمّ ثابر بانتظام، كلّ أربعاء، على زيارته في منزله في جونيه لاطلاعه على أوضاع الجيش والاستماع إلى نصائحه، مع أنّه ظلّ يشيع في الأوساط المحيطة به ويفاخر بأنّه ليس شهابيًا، ولكنّه ليس ضدّ الشهابية أيضًا[1]. وعلى رغم أنّه لم يقل مرة إنّه من الشهابيين الأوائل، فقد عزا ضبّاط الشعبة الثانية وصوله إلى منصبه إلى قربه من هذا التيار. تبعًا لذلك زكّى فؤاد شهاب ترشيحه مع أنّ شكوكًا ساورت إميل بستاني إبّان قيادته المنطقة العسكرية للشمال في تعمّد إبعاده عن مراكز القوى القريبة من رئيس الجمهورية. ووسط التردّي التدريجي غير الظاهر في علاقة قائد الجيش برئيس الشعبة الثانية منذ عام ١٩٦٨، لم يلمس غابي لحود يومًا مسعى القائد الى إقالته من منصبه. وغالبًا ما بلغت إلى الشعبة الثانية عبارات منسوبة إلى قائد الجيش أكد فيها دعمه لها وتأييده لمهمّاتها إذ كان يعتبرها في صلب مسؤولياتها، فيما استنتج ضبّاطها من أقاويله تلك أنّه كان يُعدّ نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية من خلال بعض تصرّفات ونشاطات سجلتها تقارير مخبريها من العسكريين[2].

وبإزاء الدعم الذي كان رئيس الأركان يوسف شميّط – وقد أبدل عام ١٩٦٦ رتبة زعيم بعميد ثمّ أصبح عام ١٩٦٨ عميدًا أول – يقدّمه إليهم وسعيه الدائم إلى حمايتهم، أظهر ضبّاط الشعبة الثانية حرصهم على استظلال دوره كرئيس هرمي لهم وتفادي الخلاف معه. كانوا يحيطونه علمًا بانتظام بتصرّفات قائد الجيش ومبادراته ويبدون أمامه خشيتهم من طموحاته. علاقته اليومية بغابي لحود كانت بلا شوائب. كان يستدعي رؤساء الفروع دوريًا للاطلاع منهم على نشاطات فروعهم والمعلومات المتوافرة لديهم. وخلافًا لقائد الجيش، كان بلا طموحات سياسية منصرفًا إلى الأركان التي خبرها سنوات طويلة بحكم مراس عسكري متميّز على رغم المقوّمات التي جمعته بإميل بستاني في الكفاية العسكرية والثقافة والانضباط والإدارة المحترفة. ومع أنّ الشعبة الثانية كانت أقرب إليه منها إلى القائد، فإنّ رئيس الأركان لم يتردّد في التنصّل من تجاوزات ضبّاطها، بأن عزا حصولها إليهم و«من الممكن أن يكون هناك بعض مراجع يوجّههم في تصرّفاتهم»، من كثرة ما سمعه من صائب سلام وريمون إده عن ضرورة «ضبّ ضبّاط المكتب الثاني». ولم يكن يتردّد في تبرير نشاطاتهم منذ ما بعد «ثورة ١٩٥٨» و«المحاولة الفاشلة للانقلاب التي قام بها القوميون وبعض ضبّاط الجيش والغرباء الذين أمّوا هذه البلاد، ممّا أوجب توسيع صلاحيات المكتب الثاني، فاضطر هؤلاء إلى الاستعانة بعناصر من خارج الجيش كالمخبرين (...) دفع الضبّاط إلى التورّط في مواضيع لم يكن في مقدورهم ضبطها. وكان رأيي في ذلك الحين مخالفًا لرأي القيادة ولرأي مسؤولين آخرين في أمر إبدالهم، لأنّه لا يجوز إبقاء الموظف مدّة طويلة في المركز نفسه بحيث يرتبط بصداقات عدّة مع بعض رجال السياسة. فلم أتوصّل إلى نيل موافقة على رأيي بإجراء مناقلات بينهم بحجة أنّ الأحداث كانت تتوالى، وهم على اطلاع عليها»[3].

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
ويروي العميد نعيم فرح، أمين سرّ الزعيم إميل بستاني عام ١٩٥٨ عندما كان قائدًا للقاعدة الجوّية في رياق، جانبًا من مآخذه على سياسة الحياد التي انتهجها فؤاد شهاب إبّان «ثورة ١٩٥٨» بين كميل شمعون ومعارضيه، ما حمله على استجابة طلب رئيس الجمهورية استخدام الطيران سنتذاك وقصف مواقع مسلحي المعارضة بقيادة كمال جنبلاط لمنعهم من احتلال مطار بيروت. فأمر معاونه علي عبّود بتنفيذ طلعات واستهداف مواقع في قبر شمون. في ١٥ حزيران ١٩٥٩ عيّن إميل بستاني قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال. فكان أن قابل تعيينه هذا بكثير من الامتعاض اعتقادًا منه أنّ المقصود أذيته وبغية تعريضه للانتقام من أهالي طرابلس (مقابلة خاصة).
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.
٣. إفادة العميد أول يوسف شميّط في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.

١

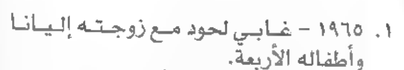




٢



٣





٤

١. ١٩٦٥ – غابي لحود مع زوجته إليانا وأطفاله الأربعة.
٢. ١٩٦٣ – غابي لحود نقيبًا.
٣. ١٩٦٨ – بعد أحمد الحاج، هو الرجل الثاني لدى فؤاد شهاب. يعايدانه في الاستقلال.
٤. ٢٠٠٣ – غابي لحود في مكتبه في مدريد.

الصفعة

عام ١٩٦٦ كانت الحدود اللبنانية – الإسرائيلية هادئة تقريبًا في ظلّ اتفاق الهدنة بين لبنان والدولة العبرية الموقّع في ٢٣ آذار ١٩٤٩ في رأس الناقورة. وقد عزّز هذا الاستقرار التزام لبنان تعليمات خطية كانت أصدرتها القيادة العربية الموحّدة المنبثقة من مجلس الدفاع العربي المشترك برئاسة الفريق علي علي عامر على أثر القمة العربية الأولى في القاهرة في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤. وقضت هذه التعليمات بمنع تسلّل الفدائيين الفلسطينيين من الأراضي العربية المتاخمة لإسرائيل إلى داخل الأراضي المحتلة لتنفيذ أعمال عسكرية، خشية ردود فعل للدولة العبرية تستهدف المناطق السكنية المقابلة.

كانت القمة العربية اتخذت سنتذاك قرارات ثلاثة غاية في الأهمية جعلت لبنان شريكًا غير مباشر لمواجهة عسكرية محتملة مع إسرائيل، من غير أن ترتب عليه تنازلات مسبقة. ولكنّها أعدّت ضمنًا لما كان ينتظره بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧: أولها إنشاء قيادة عربية موحّدة للدول المحاذية لإسرائيل وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان. وثانيها عدم دخول جيوش عربية لبنان إلاّ بموافقة السلطات اللبنانية مع تقديم دعم للدفاع الجوّي اللبناني، وثالثها إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني. على أنّ القمة العربية وافقت على طلب لبنان عدم السماح بإنشاء قواعد للجيش المستحدث على أراضيه بحيث يمنع كلّ فلسطيني يلتحق به من دخول الأراضي اللبنانية[1].

في الأول من كانون الثاني ١٩٦٥، ومن مكتب الأب الروحي لإنشائها، رئيس الاستخبارات العسكرية السورية العقيد أحمد سويداني في دمشق، أُعلِن البيان الأول لـ«قوات العاصفة» جناحًا عسكريًا لحركة فتح، التنظيم الفلسطيني المسلح الأول لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ نكبة عام ١٩٤٨، وكانت فتح قد ظهرت إلى العلن في تشرين الأول ١٩٥٧. وإيذانًا بما حدث في دمشق، كشفت «العاصفة» من بيروت، للمرة الأولى، بدء مقاومتها المسلحة للاحتلال الإسرائيلي بإعلانها مهاجمة محطة ضخّ المياه في مستوطنة يهودية في أمّ القطن وتدميرها.

حتى ذلك الوقت كانت ثمّة نواة لفدائيين فلسطينيين مقيمين في لبنان أو يفدون إليه من سوريا، يقومون بنشاطات محدودة انطلاقًا من الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. وخلافًا لما كانت عليه حالهم في مصر وسوريا والأردن منذ أواسط الخمسينات حيث أُخضِعوا لإمرة الاستخبارات

١. «مأساة جيش لبنان»، فؤاد لحود، ١٩٧٦، بيروت، ص ٣٥ و٣٦.

العسكرية، كانت نشاطاتهم، القليلة التأثير والفاعلية في لبنان وقتذاك، مستقلة عن إمرة الاستخبارات اللبنانية التي اكتفت بمراقبتهم وتقييد تحركاتهم عند الحدود الدولية اللبنانية - الإسرائيلية. وقد قصر الفدائيون الفلسطينيون نشاطاتهم أول الأمر على التسلّل وشن هجمات عسكرية صغيرة داخل إسرائيل. بتفجير عبّارة أو وضع عبوة ناسفة في أثناء مرور دورية إسرائيلية لاصطياد جنودها أو جمع معلومات عن الدولة العبرية.

كانت القيادة العربية الموحّدة حضّت على بناء الجيوش العربية النظامية تمهيدًا لحرب مفترضة مع إسرائيل، على أن يكون أيّ تسلّل فلسطيني إلى الأراضي المحتلة بعلم السلطات العربية المحلية، أو أن تُنفّذ الهجمات من داخل الأراضي المحتلة. لم تشأ الدول العربية في ذلك الوقت حربًا غير متكافئة مع إسرائيل، ولم تكن تريد خصوصًا أن تكون جيوشها النظامية هدفًا لاعتداءات إسرائيلية بسبب مغامرات يقدم عليها الفدائيون الفلسطينيون. كانت تلك حجة لبنان وجيشه الصغير القليل العدد والضعيف التسلح. ولم يحل ذلك دون حصول هجمات فدائية صغيرة تجاوزت إرادة السلطة اللبنانية وقدراتها على مراقبة الحدود الدولية وضبطها. على رغم تبنّي لبنان قرارات القيادة العربية الموحّدة، وتعميمه على مواقع الجيش في الجنوب منع أيّ هجمات فلسطينية مسلحة انطلاقًا من أراضيه.

محمد القدوة

في ٢٠ تموز ١٩٦٦ أوقف آمر سرّية مشاة عند الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، في بلدة عيتا الشعب في قضاء بنت جبيل، الملازم أول سعد حداد في أثناء قيامه بدورية استطلاع ومراقبة حظيرة مسلحين فلسطينيين بلغ عددهم ١٣، مزوّدين بنادق وقنابل ورشاشات كانوا يعبرون من الأراضي المحتلة إلى داخل الأراضي اللبنانية[1]. لتوّه اتصل بالشعبة الثانية فأفيد بوجوب مراجعة رئيس الفرع الخارجي عبّاس حمدان. وسرعان ما سلّم إليه الموقوفين الفلسطينيين، فأمر الأخير بتوقيفهم في سجن ثكنة طانيوس الحلو في المصيطبة، ثمّ أجرى معهم تحقيقًا لم يسفر عن أيّ شأن خطير.

في اليوم الثالث لتوقيفهم، وبإذن من رئيس الشعبة الثانية، حضر رئيس فرع الأمن الداخلي سامي الخطيب إلى الثكنة وأجرى ليومين متتاليين تحقيقًا معهم لم يفضِ بدوره إلى معلومات محدّدة. سأل الفلسطينيين الـ١٢ عن رئيسهم، فأجيب بأنّ لا رئيس لهم.

سأل مجدّدًا، فردّ عليه أحدهم، وكان قصير القامة وذا شفتين غليظتين، بلهجة مصرية، أنّ المجموعة تضمّ فدائيين ينشطون ضدّ إسرائيل من تلقائهم، وأنّ لا رئيس لهم.

سأله عن اسمه، فأجابه: «محمد القدوة، رقيب أول في الجيش السوري».

بعد أيام بلغ إلى رئيس فرع اللاجئين الفلسطينيين في الشعبة الثانية الملازم أول فريد بو مرعي من أحد مخبريه الفلسطينيين أنّ مسؤولاً فلسطينيًا مهمًّا لا يعرف اسمه موقوف لدى السلطات اللبنانية.

فور معرفته بتوقيف المسؤول الفلسطيني المهمّ من غير أن يقال له اسمه وأوصافه، اتصل فريد بو مرعي بالفرع الخارجي وسأل عن صحة وجود مسؤول فلسطيني مهمّ موقوف، فأفيد بأنّ المعتقلين ١٣ فلسطينيًا متسلّلاً إلى الأراضي اللبنانية. ثمّ اتصل برئيس الفرع عبّاس حمدان وسأله مجدّدًا عن إمكان وجود المسؤول بينهم. جواب محدّثه أنّهم زمرة فلسطينيين عاديين كسواهم من المتسلّلين إلى إسرائيل لتنفيذ هجوم فدائي. إلاّ أنّ فريد بو مرعي ذهب إلى رئيس الشعبة الثانية غابي لحود وأعلمه بالإخبار الذي لديه، طالبًا الإذن بالتحقيق مع هؤلاء كون لا صلاحية له في مراجعة أمر هو من اختصاص فرع آخر في الشعبة الثانية، الفرع الخارجي.

قال له غابي لحود: «إذهب وتسلَّ بهم».

---

١. في ١٩ تموز، قبل ساعات من اعتقال الفدائيين الفلسطينيين، أعلنت إسرائيل أنّ مسلحين تابعين لـ«العاصفة» دخلوا الأراضي المحتلة من الحدود السورية - الإسرائيلية واللبنانية - الإسرائيلية ووضعوا متفجرات في منطقة كفار مرغليت، وأنّ دورية إسرائيلية تصدّت لهم ولكنّهم تمكنوا من الهرب بعدما زرعوا قنابل في المكان انفجرت وأحدثت أضرارًا. وقالت إسرائيل أيضًا إنّها تعتقد أنّ الفدائيين يدخلون أراضيها من سوريا ويعودون من طريق لبنان تمويهًا.

بعد وقت قصير، في ذلك الأحد، كان فريد بو مرعي في ثكنة طانيوس الحلو في المصيطبة، في سجن كبير في طبقة تحت الأرض جُمع فيهم الموقوفون الفلسطينيون. بعد حصوله على لائحة بأسمائهم عرضهم واحدًا واحدًا، وسألهم مجدّدًا عن أسمائهم وأسماء عائلاتهم ومناطق إقامتهم. في حصيلة تحقيق لم تغص أسئلته في التفاصيل، خرج بانطباع مماثل لما تكوّن لدى غابي لحود وعبّاس حمدان عنهم، وهو أنّهم متسلّلون عاديون لا يحملون هويات ويدّعون أنّهم جنود سوريون بغية تضليل المحقّق عن أسمائهم الحقيقية. عزّز هذا الاعتقاد أنّ المخبر كان يجهل اسم المسؤول الفلسطيني المهمّ، سوى أنّه عضو في هذه الزمرة وموقوف معهم.

في اليوم التالي راجع فريد بو مرعي المخبر، فأكد له صحة معلوماته وأضاف إليها، نقلاً عن فلسطينيين عائدين من سوريا، أنّ ثمّة بلبلة وهمسًا في الأوساط الفلسطينية والسورية عن توقيف الاستخبارات اللبنانية شخصية فلسطينية مهمّة. إلاّ أنّ الاسم ظلّ غامضًا لدى المخبر الكثير التنقل بين لبنان وسوريا. إذذاك قرّر فريد بو مرعي إجراء تحقيق آخر معهم.

جمعهم مجدّدًا في السجن نفسه وخاطبهم: «إنّ بينكم مَن يخفي اسمه الحقيقي. وأنا أتعهّد لمَن يكشف لي اسمه ألاّ تتخذ في حقه إجراءات صارمة. وإلاّ فسيتحمّل وزر الإدلاء بمعلومات كاذبة. أريد أن أعرف أسماءكم الحقيقية».

وطرح عددًا من الأسئلة لاستكشاف ردود فعلهم وتماسكهم وتصرّفاتهم.

لكنّ عنادهم في التزام الصمت حمل فريد بو مرعي على اختيار خمسة من الفلسطينيين الـ١٣ اشتبه في أنّ الشخصية المهمّة قد تكون أحدهم، وذهب بهم إلى مكتبه في عمارة الحوري التي يقع فيها فرع اللاجئين والفرع الخارجي قرب المستشفى العسكري المركزي في شارع بدارو. وأجرى معهم، في اليوم نفسه بعدما كانت انقضت عشرة أيام على توقيفهم، تحقيقًا جديدًا خلص منه إلى اختيار ثلاثة تحقّق أنّ بينهم ضالته، ثمّ أعاد الآخرين إلى الثكنة.

باشر تحقيقًا طويلاً دقيقًا ومفصّلاً استمرّ طوال النهار مع الثلاثة حتى وصل إلى الفلسطيني الأخير منهم الذي أصرّ على أنّه «الرقيب أول في الجيش السوري محمد القدوة».

لم تفارق الشكوك الضابط اللبناني في الرجل، إذ بدا له أنّ ثمّة شيئًا ما يميّز هذا الفلسطيني الذي يحاول تعميته، بالنفي تارة وبالتجاهل طورًا وبالكذب أحيانًا. وبغية تبديد الالتباس هذا، طلب فريد بو مرعي بندقية من أحد حرّاس مكتبه واقترب من محمد القدوة وقال له بعدما أفرغها من طلقاتها: «أنتَ رقيب أول في الجيش السوري وأنا ضابط. سأمرّ من أمامك فماذا تفعل؟»

أجاب: «أؤدّي التحية».

قال: «إفعل ذلك».

أمسك الفلسطيني الموقوف البندقية وأدّى التحية لفريد بو مرعي الذي باغتته الطريقة التي اتبعها في تأديتها، فأيقن أنّه ليس سوريًا.

قال له بعد صمت قصير: «أدّيت التحية على الطريقة الإنكليزية بينما يؤدّيها الجيش السوري على الطريقة الفرنسية مثلنا في لبنان، لأنّ البلدين كانا تحت الانتداب الفرنسي وكان الجيشان اللبناني والسوري في عِداد الجيش الفرنسي».

فعقّب الفلسطيني الموقوف: «صحيح، لكنّني في أيام الوحدة (بين مصر وسوريا) أجريت تدريبي العسكري في مصر».

كان الجواب ذكيًا ومقنعًا ولكنّه لم يكن كافيًا. إذ لم يتردّد الضابط اللبناني في إعداد مئة سؤال طرحها على الفلسطيني الموقوف، اسمه وميلاده ووالديه وعائلته وأقاربه ومكان إقامته ودروسه وعمله ونشاطاته. وكان يُدوّن الأجوبة على أوراق في حوزته. بعد الانتهاء منها أعاد عليه طرح الأسئلة نفسها للتأكد من دقة الإجابات، فلاحظ أنّه أخطأ في بعضها. إذذاك تأكد له أنّ الفلسطيني يكذب.

قال له: «أريد أن تقول لي مَن أنت وكرامتك محفوظة؟ أنا لست عدوًّا لك، وقضية فلسطين نؤيّدها وندعمها ولا نتخلى عنها، إلاّ أنّ عليك أن تخبرني بحقيقتك. مَن أنت؟ لا أريدك أن تتحمّل مسؤولية هذا الصمت؟».

أجابه: «أنا الرقيب أول في الجيش السوري محمد القدوة».

ردّ عليه بعصبية: «أنت تكذب عليّ مجدّدًا، وكفى»، وصفعه.

في تلك اللحظة قال له الفلسطيني: «هل يمكنني الجلوس؟».

كان التعب قد بدا عليه بعد ساعات طويلة من التحقيق المضني.

ردّ فريد بو مرعي: «لا، قلّ لي مَن أنتَ أولاً، ثمّ تجلس».

قال: «أنا ياسر عرفات»[1].

وقع الاسم على رئيس فرع اللاجئين وقْع الصاعقة. لم يكن ياسر عرفات إلاّ اسمًا حركيًا لقائد الفدائيين الـ١٣ هؤلاء وهو محمد عبدالرحمن القدوة. وكان الرجل باستخدامه اسمه الحقيقي أنّه يضلّل الضابط اللبناني للحؤول دون كشف هوّيته.

كان فريد بو مرعي ينتظر اسمًا آخر من المسؤولين الفلسطينيين سوى ما قاله الرجل الواقف أمامه بوهن. وشأن معظم ضبّاط الشعبة الثانية وقيادة الجيش والسياسيين اللبنانيين، كان قد سمع ومرارًا باسم ياسر عرفات بصفته رئيسًا لتنظيم قوّات «العاصفة» الفلسطيني المسلح من دون أن يعرفه أو يرى الرجل الذي قاد منذ النصف الثاني من الخمسينات أعدادًا متزايدة من الفدائيين الفلسطينيين إلى تنفيذ عمليات داخل إسرائيل بعدما عمل سنوات على تسليحهم. حتى ذلك الوقت كان ياسر عرفات، المجهول أيضًا من عدد من أجهزة الاستخبارات العربية، أشبه بلغز شائع في لبنان، وأنّه في اعتقاد الاستخبارات العسكرية اللبنانية وغابي لحود خصوصًا، من صنع إسرائيل. كان رئيس الشعبة الثانية يرى أنّ جدّية العمل الفدائي في سرّيته التي تتخطى التصرّفات الاعتباطية مثل أعمال تفجير جسور أو عبّارات لاستدراج الدولة العبرية إلى ردود فعل وحشية[2].

بعدما استعاد فريد بو مرعي هدوءه قال لمحدّثه متحاذقًا: «أنا أعرف أنّك ياسر عرفات، وأعرف كم هو عدد شعر رأسك قبل أن تسقط واحدة منها. فلماذا تخفي هويتك؟ تفضّل واجلس، لسنا

١. مقابلة خاصة مع العميد فريد ب. مرعي.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

ضدّك ولا ضدّ قضيتك، وستُعامَل من الآن فصاعدًا كياسر عرفات وكرامتك محفوظة. لا أعرف سبب تخفّيك حتى اضطررنا إلى معاملتك كموقوف. أنت شخصية فلسطينية مهمّة ونحترمها. وبمقدار ما تهمّك فلسطين يهمّنا نحن لبنان. ولا نريد أن نخسره من دون أن نكسب فلسطين».

وأضاف من غير أن يقاطعه ياسر عرفات المرتبك متأثرًا بالصفعة: «أنتَ تعلم أنّ الهجمات ضدّ إسرائيل تتعارض مع مصلحة لبنان وتعليمات القيادة العربية الموحّدة التي تحظرها، وتتناقض مع قرارات الجامعة العربية التي نلتزمها. ببساطة أريد يا ياسر عرفات المحافظة على لبنان لا فقده».

وطلب إليه أن يكتب على أربع أوراق من الحجم الكبير بمربعات بيض، وبقلم حبره أزرق، سيرته بتفاصيلها منذ ولادته.

تمدّد ياسر عرفات على الأرض وملأ لنحو ساعة الأوراق الأربع. وعندما راجع فريد بو مرعي ما كتب تأكد أنّه ياسر عرفات طبقًا للمعلومات المتداولة عنه. اتصل بغابي لحود وأخبره بهوية الشخصية الفلسطينية المهمّة.

فوجئ رئيس الشعبة الثانية وقال له: «إئتِ به إلى مكتبي فورًا».

واتصل بقائد الجيش العماد إميل بستاني ورئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط وأخبرهما بما حدث.

اصطحب فريد بو مرعي القائد الفلسطيني ورفاقه إلى وزارة الدفاع. في الطريق قاد السيارة وجلس ياسر عرفات قربه وخلفهما مرافق. لم يُكبّل المسؤول الفلسطيني الذي كان يرتدي بزته العسكرية من دون كوفيته، وقد عومل كقائد ثورة. كان قد أتيح لهم جميعًا أن يستحمّوا ويبدّلوا ثيابهم ويحلقوا ذقونهم.

في مكتب غابي لحود كان المشهد مثيرًا. بعض أركان الشعبة الثانية في انتظار ياسر عرفات: سامي الخطيب وعبّاس حمدان ومعهما الرئيس السابق للشعبة الثانية العميد أنطون سعد الذي كان في زيارة شخصية لخلفه، فاستبقاه ليحضر لقاءً مهمًّا. دخل ياسر عرفات مكتب رئيس الشعبة الثانية، فيما لبث رفاقه في غرفة جانبية.

بعد مصافحة خالية من الانفعال دار حوار بين غابي لحود وياسر عرفات، وقد بدا على الأخير الإحراج. تعارفا للمرة الأولى، ثمّ سلّم ياسر عرفات على الضبّاط الذين لزموا الصمت يتتبعون حوارًا اقتصر تقريبًا على رئيسهم والمسؤول الفلسطيني لأكثر من ساعة، ساده الإحترام المتبادل. فأعاد رئيس الشعبة الثانية تأكيد موقف السلطة اللبنانية من هجمات الفدائيين الفلسطينيين.

قال له: «نحن نبحث عنك منذ زمن طويل ونريد التعرّف إليك. أنتَ بالنسبة إلينا مفخرة وقدوة، وهذه هي المرة الأولى التي نوقف رئيس منظمة فدائية يقوم بنفسه بهجمات داخل الأراضي المحتلة، وهو شرف لك وإن يكن يخالف القوانين اللبنانية. لا نشكّك في وطنيتكم وأنتم فدائيون. ولكن أيّ ضمان لعدم استغلال هذه المشاعر، وكيف في وسعكم الاقتناع بأنّكم تموتون في سبيل أعمالكم بينما إسرائيل تردّ علينا نحن؟».

وشرح له الإجراءات التي يتخذها الجيش اللبناني والمذكرة المتضمّنة أمرًا من القيادة العربية الموحّدة وقائدها الفريق علي علي عامر بمنع أيّ أعمال مسلحة عند حدود الدول المحيطة بإسرائيل قبل التنسيق مع السلطات العسكرية المحلية، لئلا تجرّ الدولة العبرية الدول العربية إلى حرب لم تستعد لها و«لئلا تتخذ إسرائيل من هذه الهجمات ذريعة لقصف مدننا وقرانا وقتل المدنيين وتدمير المنشآت. نحن نطبّق القوانين مئة في المئة لمصلحة القضية العربية وليس لمصلحة بلد عربي واحد، وتاليًا لمصلحتكم».

ردّ ياسر عرفات: «نحن دخلنا من الأراضي المحتلة».

قال غابي لحود: «هذا سبب آخر للقبض عليك لأنّنا لا نعرفك، وربما نعتبرك ورفاقك مجموعة عملاء لإسرائيل تأتي من الأراضي المحتلة أو تنسّق مع السلطات العدوّة، لأنّ ليس كل مَن يأتي من الأراضي المحتلة هو مجاهد».

جواب ياسر عرفات أنّ العمل الذي يخطّط له ويقوم به «مفيد من أجل المحافظة على معنويات الشعب الفلسطيني، وبغية إشعاره بأنّه يقاوم لاستعادة بلاده المحتلة، مع أنّه يعرف أنّ الأضرار التي يلحقها الفدائيون بإسرائيل ليست كبيرة. ولكن من دون مهمّة وأفعال كهذه لن تبقى القضية حيّة ودائمة».

وأضاف المسؤول الفلسطيني أنّ الدول العربية تساعد فدائييه وتدعمهم «مع أنّ بعضها ربما يمر

في مراحل سياسية صعبة قد لا يكون سهلاً تخطيها، إلاّ أنّ ليس في وسع الفلسطينيين إلاّ القيام بعمل ما والإصرار على كفاحهم المسلح».

قال له غابي لحود: «لا نريد توقيفك واعتقالك، وإنّما معرفة مَن تكون. نحن مع أعمالك الفدائية ضدّ إسرائيل، ولكن يجب أن تكون بمعرفتنا وموافقتنا، لأنّ الحدود حدودنا والأرض أرضنا. وهو موضوع يهمّنا لأنّ لدينا عسكريين منتشرين على طول الحدود مع الأراضي المحتلة. وأنتم بهجماتكم تعرّضونهم للقصف والاعتداء والموت ولردود فعل عسكرية غير متوقعة كما لو أنّ الأحوال في هذه المنطقة سائبة».

وأضاف: «نحن بلد له سيادته وجيشه وينسّق معكم، وهو ليس غريبًا عنكم. نعرف أنّكم مجاهدون وفدائيون ودخلتم من الأردن ومن سوريا وتريدون الانطلاق من الأراضي اللبنانية. وحتى تتأكد من موقفنا تجاهك، ستأخذون أسلحتكم وذخائركم كاملة. لستم موقوفين ولا مطلوبين. قلتم إنّكم عسكريون في الجيش السوري، والآن عرفناكم فدائيين تعملون في ظلّ سوريا. سنسلمكم إلى الجيش السوري».

ردّ ياسر عرفات في معرض دفاعه عن الهجمات الفدائية: «لا أستطيع إلاّ أن أحمل شعبي على هذا الخيار بتدريبه على القتال حتى يلمس الفلسطينيون أنّ في إمكانهم القيام بعمل ما، ويستطيعون تحمّل مسؤولية العمل العسكري. وعندها يصبح لديّ مقاتلون ويكون في إمكاني جمع قوى عسكرية لمواجهة إسرائيل وتحرير أرضنا المحتلة. ومن أجل ذلك نبدأ بأعمال صغيرة لأنّنا لا نستطيع منذ اليوم الأول القيام بهجمات كبيرة»[1].

في خاتمة الاجتماع لم يقتنع رئيس الاستخبارات العسكرية بوجهة نظر ياسر عرفات، متمسّكًا بتعليمات القيادة العربية الموحّدة بمنع أيّ نشاط عسكري فلسطيني عبر الحدود مع إسرائيل. لكنّ ثمّة ما حمله على الاعتراف، في ما بعد، بأنّه كشف هوية ياسر عرفات أتاح له التحقّق من حقيقة التنظيم الفدائي بعدما كان جهازه يفتقر إلى المعلومات الدقيقة، وسط شكوك في دور لإسرائيل في تحريك المجموعات الفدائية وتسليحها تبريرًا لشنّ اعتداءات على الدول العربية المجاورة.

أُعيدت إلى ياسر عرفات ورفاقه الفلسطينيين الـ١٢ أسلحتهم وتقرّر ترحيلهم سريعًا. فأُعدّت ترتيبات انتقاله في سيارة عسكرية من نوع بيك أب إلى ثكنة أبلح، حيث تسلمه رئيس فرع الشعبة الثانية في البقاع الملازم أول نعيم فرح من غير أن يعرف هوية الرجل الذي يصطحبه سوى ما أبلغه إليه غابي لحود في مكالمة هاتفية: «السوريون يريدونه. رقيب أول في الجيش السوري ورفاقه».

قاد نعيم فرح سيارته فيما بقي ياسر عرفات في سيارة بيك أب وضعتها وزارة الدفاع في تصرّفه. ولم يتعارفا على امتداد الطريق البرية بين أبلح وجديدة يابوس. أمّا الفدائيون الآخرون فنقلتهم سيارتان عسكريتان أخريان. عند اجتيازه الحدود اللبنانية – السورية فوجئ نعيم فرح بوجود عشرات من ضبّاط الجيش السوري من رتب عسكرية عالية بينهم رئيس الفرع الخارجي في الاستخبارات العسكرية السورية الرائد لويس وردة، ينتظرون عند جانب الطريق، إلى مسؤولين سوريين مدنيين وآخرين فلسطينيين. وبدوا جميعًا على ما لمس الضابط اللبناني في حال قلق قبل أن تصل السيارة التي تنقل الرقيب أول السوري محمد القدوة.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود واللواء سامي الخطيب والعميد فريد بو مرعي.

ما أن ترجّل ياسر عرفات من السيارة حتى تهافت إليه مستقبلوه السوريون والفلسطينيون، وعانقوه بحرارة أدهشت نعيم فرح إلى أن أعلمه الرائد لويس وردة بأنّه ياسر عرفات[1].

كان سبق اكتشاف هوية ياسر عرفات، تلقّي غابي لحود مكالمة هاتفية من مدير مكتب الأمن القومي السوري العقيد عبدالكريم الجندي يطلب فيها إطلاق رقيب أول في الجيش السوري هو محمد القدوة، الموقوف ورفاقه لدى الاستخبارات اللبنانية. إلاّ أنّه لم يصارح محدّثه بهوية الرجل. ولم يكن غابي لحود قد عرف به حتى ذلك الوقت. على أنّه اتصل به لاحقًا وأنبأه بإطلاقه مذ شعر أنّ الإبقاء عليه ربما تسبّب بمشكلات إضافية مع سوريا.

في اليومين التاليين أعدّ فريد بو مرعي محضرًا بوقائع التحقيق مع ياسر عرفات، واحتفظ به في محفوظاته مع وثائق سرّية مهمّة أخرى تتصل بعمل فرع اللاجئين الذي كان يرئس. وبعد انتقاله من المنطقة العسكرية في الشمال إلى قيادة الشرطة العسكرية عام ١٩٧١، حفظ هذه الوثائق في خزنة حديد في مكتبه. ولكنّ جنودًا تابعين للشعبة الثانية، على أثر ملاحقة الضبّاط السابقين، فتشوا مكتبه وخلعوا الخزنة الحديد ووضعوا اليد على وثائقها كلّها بما فيها محضر التحقيق مع ياسر عرفات، أملاً في العثور على أدلة تدين ما اعتُبِر في حينه ارتكاباتهم. كان فريد بو مرعي، وقد أصبح نقيبًا، يجري في تلك الأثناء دورة في الاستخبارات وفي الشرطة العسكرية في أميركا استمرّت ثلاث سنوات، أُخضِعَ على أثرها، لدى عودته إلى بيروت عام ١٩٧٤، لتحقيق في الاتهامات الموجهة إلى رفاقه الضبّاط.

لم تكن تلك المرة الأولى التي حضر ياسر عرفات إلى لبنان. وغالبًا ما توافرت للشعبة الثانية من بعض مخبريها معلومات عن زيارات له مفاجئة وقصيرة لبيروت بلغت ثلاثًا على الأقل قام بها في مراحل سابقة، ومكث لبعض الوقت في الروشة، من غير أن تتمكّن من تحديد مكان إقامته. إلاّ أنّ معلومات الشعبة الثانية حصرت حضوره ببيروت، وقد راح فريد بو مرعي أكثر من مرة، وأحيانًا متنكرًا، يبحث عنه في بيوت محتملة ولكن من دون أن يجد له أثرًا. ولم تتوقع انتقاله إلى الحدود الجنوبية.

كانت المعلومات، المستقاة من مصادر مخبرين فلسطينيين داخل المخيمات أو متنقلين بين لبنان وسوريا، تشير إلى ياسر عرفات على أنّه شخصية سرّية مجهولة وغامضة يقود زمرًا صغيرة من الفدائيين الفلسطينيين. كلّ منها من ثلاثة يترأسها أحدهم ولا تعرف الزمر الأخرى، وتأتمر كلّها بياسر عرفات.

بعد سنوات عندما قاد سامي الخطيب قوّة الردع العربية عام ١٩٧٧، سأله فريد بو مرعي على أثر أحد لقاءات قائد هذه القوّة بالزعيم الفلسطيني هل تذكّر معه مرة حادث توقيفه والتحقيق معه، فأجابه أنّ ياسر عرفات قال له: «لن أغفر أبدًا لفريد بو مرعي».

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح.

توغّل في المخيمات

أتى أنطون سعد بالملازم فريد بو مرعي إلى رئاسة فرع اللاجئين الفلسطينيين قبل أشهر من تعيين غابي لحود رئيسًا للشعبة الثانية عام ١٩٦٤، محلّ الملازم جوزف كيلاني الذي تولى هذا المنصب بعيد محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي. من ثكنة هنري شهاب، استدعاه رئيس الفرع العسكري إدغار معلوف وأعلمه بتعيينه. بعد سنة أصبح ملازمًا أول ثمّ نقيبًا، وظلّ في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٨ حينما نُقل إلى فرع الشعبة الثانية في المنطقة العسكرية في الشمال. وحلّ مكانه في فرع اللاجئين الفلسطينيين نعيم فرح. كان قائد الجيش إميل بستاني قد استدعى فريد بو مرعي إلى منزله الصيفي في ريفون وأعلمه بقرار نقله إلى الشمال بعدما رفض سليمان فرنجيه الموافقة على تعيين نعيم فرح في فرع الشعبة الثانية هناك، في ضوء ما كان يعرفه الزعيم الزغرتاوي عن سمعة الضابط ودوره في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨. فكان أن أبلغ سليمان فرنجيه إلى شارل حلو وإميل بستاني أنّ تعيين نعيم فرح في الشمال سيضطره إلى قتله وإرسال جثته إلى قيادة الجيش في صندوق خشب. إذذاك آثر القائد تعيينه رئيسًا لفرع اللاجئين الفلسطينيين، وانتقل النقيب فريد بو مرعي إلى الشمال وتسلّم الفرع من منير مرعي.

كان فرع اللاجئين ضئيل الامكانات وقليل التنظيم والخبرة وذا وسائل عمل بدائية. عمل فيه إلى رئيسه أربعة رتباء أشرفوا على شبكة مخبرين فلسطينيين داخل المخيمات وصل عددهم إلى ٣٠، إلى عدد أقل من المخبرين اللبنانيين كانوا يعملون أيضًا على جمع المعلومات عن السكان الفلسطينيين. بدا الهدف مراقبتهم تفاديًا لنشاطات مخلة بالأمن على غرار التجربة التي خبرها معهم أنطون سعد عندما اكتشف أنّ عددًا من سكان المخيمات ورعايا سوريين حملوا السلاح وشاركوا في «ثورة ١٩٥٨» مع أنصار المعارضة، وأقدموا على أعمال فوضى واضطرابات في بيروت وطرابلس وجبل لبنان. فكان أن أُخضِعت المخيمات الفلسطينية لمراقبة متشدّدة من الداخل والتحقق من الانتماءات السياسية والعقائدية للمقيمين فيها.

قبل أن يُدخِل فكرة الشبكة إطارًا لعمل المخبرين الفلسطينيين، نجح فريد بو مرعي في الحصول على معلومات دورية متفاوتة الأهمية، بلغت أحيانًا قرارات مهمّة من داخل منظمات فلسطينية رئيسية كحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قبل انقسامها جناحين وجبهة التحرير الفلسطينية الموالية للعراق. وغالبًا ما أفاد من موقوفين فلسطينيين لدى فرعه بإغرائهم بالتعاون معه ثمنًا لإطلاقهم وحمايتهم في المخيم، أو توظيفهم في الهيئات التي تشرف عليها وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة أو لتأمين فرص عمل أخرى، أو لإدخال أولادهم إلى مدارس الوكالة، أو للحصول على مساعدات مالية واجتماعية. وبين هؤلاء مَن تعاون مع فريد بو مرعي، وبينهم مَن فاتح قيادته الفلسطينية في عرض استخدامه مخبرًا لدى الشعبة الثانية، وبينهم كذلك مَن اختار من دون معرفة الطرفين لعبة المخبر المزدوج، فلم يكتشفاه إلاّ

متأخرين. على أنّ ذلك لم يحل دون اهتمام الشعبة الثانية بتقاطع المعلومات التي كانت ترد إليها تفاديًا لتضليل ربما تعمّده المخبرون الفلسطينيون.

كان القسم الأكبر من معلومات المخبرين يقابله رئيس الفرع بتقديم خدمات إليهم، ويستفيد في الوقت نفسه من ممثلي وكالة الأونروا في المخيمات المنتشرة على الأراضي اللبنانية للتنسيق معهم في إدارة الحياة اليومية في المخيمات لقاء مساعدتهم إياه في كلّ ما من شأنه حفظ الاستقرار فيها، آخذًا في الاعتبار العلاقة المتينة التي جمعته بمدير فرع المنظمة الدولية في لبنان البلجيكي مارسيل بيروديو لتزكية تعيين ممثليها في المخيمات.

بدا الفرع معنيًا أساسًا بأحوال السكان الفلسطينيين في مخيمات صغيرة قليلة الاختلاط بالسكان اللبنانيين وأحيائهم المجاورة لها، فكان يطلع على حاجاتهم الاجتماعية والإنسانية ويراقب نشاطاتهم السياسية ويجمع المعلومات عن تحرّكاتهم. فضلاً عن التحقّق من انتماءاتهم العقائدية وصلاتهم بالمنظمات الفلسطينية الناشئة حديثًا. اهتم كذلك بالمساعدات التي كانت تقدّمها المنظمة بالتنسيق مع المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الداخلية. فكان رئيس الفرع يمثل قيادة الجيش فيها في سبيل مؤازرتهم في الحاجات الاجتماعية، وفي الحصول على المعاملات والبطاقات الرسمية.

لكنّ الجانب الأمني تقدّم ما عداه في مهمّات الفرع، وخصوصًا مراقبة المخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية. فقامت علاقة تعاون مزدوجة الاتجاه: بين الفرع والقيادات الفلسطينية المحلية، وبينه وبين المخبرين. تلاقى ذلك مع شبكة عملاء لبنانيين تحرّكوا في المخيمات وخارجها من أجل جمع المعلومات عن الفلسطينيين المدنيين والمسلحين، كما عن قياداتهم المشتّتة الإقامة في لبنان وخارجه وخصوصًا في سوريا من خلال متنقلين بين البلدين. فأتاح ذلك للشعبة الثانية معرفة الفلسطينيين الذين كانوا يتغيّبون عن المخيم أيامًا بلا عذر، وتحوم حولهم الشكوك. فكانوا عندما يعودون يُستَدعون إلى التحقيق. كما كان بعض المعلومات يكشف باكرًا المجموعات الفدائية المتأهبة لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل انطلاقًا من الحدود اللبنانية. فيعتقلونها ويحقّقون في مصادر تسلحها. كذلك تبرّع بعض المسؤولين المحليين في بعض أحياء المخيمات في تزويد فرع اللاجئين معلومات عن فلسطينيين، شأن ما كان يفعل مديرو مدارس أو معلموها التابعون للأونروا وبعض أصحاب المصالح.

بدوره مخفر الجيش اضطلع بدور المخبر من خلال المعلومات التي كانت تبلغه، أو تلك التي كان ينشط في سبيل الحصول عليها من السكان وعبر استقصاءاته التي كان يستمدّها أحيانًا من تقارير مخافر الدرك والشرطة في المخيمات. وأمكن الشعبة الثانية على الدوام فرض هيبة السلطة في المخيمات، وحصولها في مرات كثيرة على معلومات فورية عن تهريب أسلحة خفيفة إليها على نحو مصادرة جوزف كيلاني مسدسًا كان يضعه جلال الدين كعوش تحت وسادة سريره في مخيم عين الحلوة بعد ساعة ونصف ساعة من حصوله عليه، بعد وشاية مخبر فلسطيني في المخيم. صحّ ذلك في المخيمات الفلسطينية في بيروت كما تلك المنتشرة في المناطق. إذ كان رؤساء فروع الشعبة الثانية فيها يرسلون تقاريرهم إلى فرع اللاجئين، وكانت تقارير المخبرين الفلسطينيين واللبنانيين تساعدها على اعتقال مئات الفلسطينيين أو المنضوين في صفوف حركة القوميين العرب الناشطين في دعم المقاومة الفلسطينية، في ظلّ حظر النشاطات السياسية داخل المخيمات.

بلغت أجرة المخبر الفلسطيني ٥٠ ليرة لبنانية شهريًا، والمخبر اللبناني ١٥٠ ليرة لبنانية. بين المخبرين الفلسطينيين الذين وصل عددهم في كلّ المخيمات إلى ٥٠، اثنان كانا يعملان في قوّات «العاصفة» ويتقاضيان راتبًا دوريًا. بدت المهمّة يومذاك سهلة أمام الشعبة الثانية بسبب قدرتها على السيطرة على المخيمات الفلسطينية. في كلّ مخيم كان ثمّة مخفر للجيش من عريف وجنديين يهابهم السكان المجرّدون في ذلك الوقت من السلاح، ويأتمر بالشعبة الثانية التي كانت توكل إلى العسكريين الثلاثة المهمّات المطلوبة منهم. في المراقبة وحفظ الأمن والاستخبار، ولم يكن في الإمكان حتى ٥ حزيران ١٩٦٧ توقّع حصول اعتداء مسلح على الجنود أو الدرك القادرين في ذلك الوقت بسهولة فائقة على فرض هيبة السلطة، وإلقاء القبض على أيّ فلسطيني يدعى إلى التحقيق أو تصدر في حقّه مذكرة توقيف قضائية.

كانت تلك أحوال مخيمات عين الحلوة والمية ومية والبصّ والرشيدية والقاسمية والبرغلية وشبريحا ومعشوق والبرج الشمالي في الجنوب، ومار الياس في بيروت، والبدّاوي ونهر البارد في الشمال، وويفل (الجليل لاحقًا) في بعلبك، وبرج البراجنة وشاتيلا في الضاحية الجنوبية، وتلّ الزعتر والضبية وجسر الباشا في المتن الشمالي. ناهيك بتجمّعات سكانية فلسطينية كبيرة كانت ترعاها المنظمات خارج المخيمات كالنبطية في الجنوب، والكرنتينا وصبرا في الضاحيتين الشرقية والجنوبية لبيروت، وفي الطريق الجديدة في قلب العاصمة حيث مقار عدد من المنظمات ومكاتبها، وفي بعلبك وزحلة وجوارها كما في سعدنايل وتعلبايا وبرّ الياس وجبّ جنين والقرعون في البقاع[1].

في الغالب كانت المعلومات التي تحصل عليها الشعبة الثانية من مخبريها دقيقة. شفوية أحيانًا وفي مرات أخرى خطية، موقّعة من المخبر الذي يرتبط بعلاقة مباشرة برئيس الفرع. وكانت كذلك حال المخبرين الفلسطينيين والمخبرين اللبنانيين الذين تعاطوا الاستخبار الفلسطيني من خلال علاقاتهم بالمنظمات أو بقادتها. أمّا المخبرون الآخرون فكانوا يرتبطون برئيس شبكة هو رتيب في الشعبة الثانية يتسلم منهم التقارير بالبريد أو عبر شخص ثالث والمعلومات الشفوية، ويحيلها على رئيس الفرع دونما المرور بوسطاء. على أنّ علاقة رئيس الشبكة بالمخبر كانت مستقلة عن أيّ علاقة مماثلة. يتفادى الاجتماع بالمخبر في مقرّ الفرع خشية افتضاح هويته وتعامله مع جهاز الاستخبارات. ولكنّ المعلومات هذه ظلّت، من باب التحوّط، تحتاج دائمًا إلى تقاطع ضروري مع معلومات أخرى من شبكة مماثلة داخل الفرع نفسه في الشعبة الثانية، أو بين أكثر من فرع إلى حدّ أتاح لفريد بو مرعي أن يكتشف يومًا مخبرًا لديه يعمل أيضًا لدى رئيس الفرع الخارجي عبّاس حمدان. وما أن كانت تُكتَشَف هوية المخبر في المخيم أو خارجه حتى يتوقف تعاون الشعبة الثانية معه. كذلك الأمر عندما تحوم الشكوك حول صدقية معلومات مخبر ودقتها، أو عندما يتبيّن لها أنّ استمرار تعامل المخبر معها قد يعرّضه للأذى وربما القتل.

١. في حوار صحافي يروي العميد فرنسوا جينادري معاون رئيس الشعبة الثانية (١٩٥٥ – ١٩٥٧) ورئيس فرع اللاجئين الفلسطينيين وإسرائيل (١٩٥٧ – ١٩٦٠) المعني بتقصّي المعلومات عن المخيمات الفلسطينية التسعة آنذاك في بيروت والشمال والبقاع والجنوب – ولم تكن ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني المسلح قد بدأت – أنّه رفع إلى رئيس الشعبة الثانية أنطون سعد عام ١٩٥٧ تقريرًا وجه انتباه قائد الجيش إلى أنّ المخيمات الفلسطينية في بيروت تكاد تزنرها، وفي صيدا تسيطر بموقعها على ثكنة الجيش، وفي نهر البارد من شأنها قطع الطريق بين طرابلس والشمال. واقترح خطة لنقل هذه المخيمات إلى أماكن أخرى نائية تفاديًا لأخطار قد تنجم عنها مستقبلاً في محيطها السكاني، وأرسل نسخًا من تقريره عبر أنطون سعد إلى رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء ووزير الداخلية ومدير الأمن العام بصفة «سرّي جدًا». على أنّ مضمون التقرير تسرّب إلى منظمات فلسطينية أثارت من حوله ضجة سياسية وإعلامية لدى أفرقاء مسلمين في لبنان يتعاطفون معها، فعطلت تنفيذ الخطة («الريڤاي»، ٢٧ أيار ١٩٨٥).

تولى فريد بو مرعي بالوكالة رئاسة الفرع الخارجي من عبّاس حمدان الذي ذهب عام ١٩٦٥ في دورة أركان عسكرية إلى خارج البلاد. وسرعان ما ظهر له من مراجعة تقرير أحد مخبري الفرع الخارجي أنّ خطه مألوف لديه. لتوّه عاد إلى محفوظات فرع اللاجئين وأخرج منه تقريرًا لاحظ فيه أنّ الخط المكتوب به مطابق لخط تقرير المخبر لدى عبّاس حمدان. واستنتج فورًا أنّ صاحب الخط مخبر يعمل، في وقت واحد، لديه ولدى عبّاس حمدان. كان هذا المخبر، الذي لم يسبق لفريد بو مرعي أن عرفه، يرسل إليه تقارير بتوقيع «مخبر صادق»، وكانت أخباره ومعلوماته تتسم بالدقة. كان اسم المخبر أسعد كعوش، فلسطيني، ثابر على كتابة التقارير إلى ضابطي الشعبة الثانية: إلى عبّاس حمدان بتوقيعه، وإلى فريد بو مرعي بلا اسم. طلبه فريد بو مرعي إلى مكتبه وكشف له هويته المزدوجة، فابتسم أسعد كعوش بتردّد لم يخلُ من ارتباك، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ.

كان سبق لأسعد كعوش أن كتب إلى رئيس فرع اللاجئين بتوقيع «مخبر صادق» يكشف له خطة تسلّل زمرتين من عرب الحمدان الذين كانوا يقيمون عند نهر القاسمية في جنوب صيدا، قرب منطقة معروفة بالسكرة، إلى داخل إسرائيل لتنفيذ هجوم. فأحبط الجيش مهمّتهما وعثر على أسلحتهما.

في ما بعد تبيّن لعبّاس حمدان وفريد بو مرعي أنّ أسعد كعوش عميل مزدوج. يتعامل مع الاستخبارات اللبنانية والاستخبارات الإسرائيلية، وأنّ الدولة العبرية كانت تزوّده معلومات لإيصالها إلى الشعبة الثانية بغية مطاردة الفدائيين الفلسطينيين في نشاطاتهم.

ولم يلبث الفلسطيني جلال الدين كعوش، شقيق أسعد، أن تسبّب بمشكلة للشعبة الثانية أضحت أزمة سياسية. في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٥ اعتقله الجيش اللبناني بعدما كان أوقف في ٢٤ كانون الأول رفيقين له هما إسماعيل الشريدي ومحمّد سلّوم – والثلاثة ينتمون إلى قوّات «العاصفة» – وكانوا يخططون لاجتياز الحدود الدولية إلى داخل الأراضي المحتلة لتنفيذ عمل عسكري ليل ٢٩ كانون الأول في ذكرى تأسيس «العاصفة». على أنّ جلال الدين كعوش، بعد ثلاث ساعات على توقيفه وإخضاعه للتحقيق لدى فرع اللاجئين في الشعبة الثانية، حاول الفرار بأن ألقى بنفسه من نافذة المبنى على ارتفاع أربعة أمتار فأصيب. نقل على الأثر إلى المستشفى العسكري المركزي للمعالجة من جروح غير بالغة، وسرعان ما أعلنت وفاته في ٩ كانون الثاني ١٩٦٦. كان رئيس فرع اللاجئين فريد بو مرعي قد أوقفه بناء على مذكرة مهرها رئيس الأركان يوسف شميّط استنادًا إلى عدم صلاحية لجوء الفرع إلى إجراء كهذا لا يحظى بموافقة مسبقة من رئيس الأركان. فكان أن انفجرت غضبة سياسية وإعلامية فلسطينية وعربية انتشر صداها في العالم العربي، وجهت أصابع الاتهام إلى الشعبة الثانية باغتيال جلال الدين كعوش.

لم تتسبّب السقطة من النافذة وحدها بموته، إذ تبيّن أنّ التحقيقات التي أجريت معه تركت آثار تعذيب على جسده. كان قد انهار من وطأة الضغوط عليه في أثناء التحقيق. في المستشفى العسكري المركزي أخضِعَ للمراقبة والعلاج في ظلّ حراسة بعدما حصل تدهور كبير في صحته لأسباب شتى منها العنف الذي تعرّض له في خاصرته بوسائل بدائية كان يستخدمها بعض المحقّقين في الشعبة الثانية بالتخويف والصفع والركل والقبضات، ولكنّه مات.

أدّى شيوع الخبر واستغلاله ضدّ الجيش اللبناني إلى نزاع بين المقاومة الفلسطينية الوليدة والسلطة اللبنانية، فحُمِّلت الشعبة الثانية مسؤولية تعذيبه وموته مذ أصدرت قوّات «العاصفة»

البلاغ رقم ٤١ تنعاه. فكان أن واجهت الاستخبارات العسكرية إحراجًا خطيرًا ألصق بها تهمة قتله المتعمّد في غمرة تصاعد موجة إدانة ساقتها ضدّها الصحافة الفلسطينية والسورية وأحزاب يسارية وسياسيون لبنانيون معارضون متعاطفون مع المنظمات الفلسطينية، ما لبثوا أن نظموا تظاهرة جمعت أربعة الآف رافقوا جنازة جلال الدين كعوش إلى مخيم عين الحلوة الفلسطيني المجاور لمدينة صيدا لدفنه، رفعت فيها صوره وشعارات مندّدة بالجيش اللبناني والسلطة اللبنانية. بيد أنّ الجيش تفادى قمع التظاهرة التي تحوّلت في بعض المناطق أعمال شغب وإقفالاً لطريق بيروت - صيدا في بلدة الدامور إبّان عبور موكب التشييع. ولقي الحادث تعاطفًا من الأحزاب اليسارية بقيادة كمال جنبلاط في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٦، إذ طالبت بفتح تحقيق في ملابسات وفاة جلال الدين كعوش ومحاكمة المسؤولين. قابلته سوريا باستغلال سياسي من خلال رعايتها تظاهرات شعبية في دمشق ندّدت بالسلطة اللبنانية، في محاولة رمى حزب البعث من خلالها - وهو الذي أطلق قوّات «العاصفة» - إلى تأكيد دعمه الفدائيين الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه توسيع شقة الخلاف بينه وبين السلطة اللبنانية لدفعها إلى استجابة شروطه ومطالبه في العلاقات السورية - اللبنانية.

لم تكن تلك المحاولة الأولى لجلال الدين كعوش التسلّل إلى داخل إسرائيل. فالرجل الذي عمل في مجموعات فدائية فلسطينية في ظلّ الاستخبارات العسكرية السورية منذ البدايات الأولى للعمل الفدائي السرّي عام ١٩٥٥، سبق للشعبة الثانية أن دهمت منزله أكثر من مرة، وعثرت داخله على أسلحة كان يتولى تهريبها عبر الحدود اللبنانية - السورية واللبنانية - الإسرائيلية.

بعيد الإعلان عن وفاته دافع الضبّاط عن أنفسهم بأنّ جلال الدين كعوش قتلته أمراض مزمنة كان يشكو منها وقصور في وظائف بعض أعضاء جسمه وخصوصًا الكلى، وليس بسبب تعرّضه للعنف، مشيرين إلى أنّ أحدًا من الفلسطينيين الموقوفين لدى الجيش لم يواجه حالاً مماثلة لجلال الدين كعوش. وأبرزوا للصحافة اللبنانية تقارير طبية بذلك مع تقديمهم رفيقيه اللذين أدليا بشهادتين: الأول محمد سلّوم الذي قال إنّه شاهد جلال الدين كعوش في غرفة في المستشفى العسكري المركزي يتلقى العلاج من دون أن تظهر على وجهه وجسده آثار ضرب أو تمثيل. والآخر اسماعيل الشريدي الذي ظهر في صحة جيدة. لم يصدّقوا الشعبة الثانية التي لم تنكر أنّ وطأة العنف الذي استخدم معه ربما يكون ذهب به إلى الموت[1]. تسلّح ضبّاط الشعبة الثانية أيضًا بأنّ استعمال العنف شاع في عمل تحقيقات الاستخبارات من غير أن يؤدّي إلى القتل. لم يصدّق معارضوهم أنّهم لم يقتلوا الفلسطيني. في ظلّ تشنّج سياسي كان يتولد تدريجًا ويدفع بالبلاد إلى حافة انقسام سياسي وطائفي بين قوى مؤيّدة للمقاومة الفلسطينية وأخرى داعمة للجيش.

١. مقابلة خاصة مع الرائد جوزف كيلاني.

الأرض المحروقة

بعد حرب عام ١٩٦٧ أخذ الوجود الفلسطيني المدني والمسلح في التفاقم في لبنان. مذذاك دخل العامل الإسرائيلي في صلب المعادلة اللبنانية. الفدائيون يهاجمون إسرائيل من الأراضي اللبنانية فترد باعتداءات تطاول القرى والبلدات والأحياء المدنية الآهلة في الجنوب عوض استهداف المواقع والقوى العسكرية لإرغام السكان على التذمّر ولتعرّض بيوتهم والممتلكات للخراب، وحملهم على التخلي عن دعم المقاومين. ارتفع مستوى الهجمات الفلسطينية وعددها باطراد ولم تعد تكتفي بتسلّل خاطف وزرع عبوات صغيرة على طريقة عصابات وشلل متفرّقة وأحيانًا غير منسقة. واقتربت أكثر فأكثر من الاحتراف تنظيمًا وتدريبًا وامتلاك أسلحة مختلفة.

تدريجًا بدأت إسرائيل تغلق حدودًا مع لبنان امتدت إلى ١٠٢ كيلومترين هي خط النار في اتفاق الهدنة كانت مفتوحة قبل حرب عام ١٩٦٧، وتضيّق بذلك على الفدائيين الفلسطينيين سهولة عبور حدود برّية طويلة. فكان أن تضاعفت مسؤوليتا فرع اللاجئين بإدارة فريد بو مرعي والفرع الخارجي بإدارة عبّاس حمدان الذي تقلصت جزئيًا إمكاناته في الحصول على معلومات من داخل إسرائيل بواسطة مخبريه. كان قد نجح عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ في التعامل مع هؤلاء من داخل الأراضي المحتلة وبينهم فلسطينيون مقيمون في الداخل وآخرون جنود في الجيش الإسرائيلي تقاضوا منه رواتب شهرية تراوحت بين ٥٠ و٦٠ ليرة ذهبية إنكليزية كانت تساوي الواحدة منها آنذاك ٣٠ ليرة لبنانية.

يوم أخبر غابي لحود بسعيه إلى تجنيد إسرائيليين مخبرين لديه لم يصدّقه وخشي من خداعهم الاستخبارات اللبنانية وتضليلها، وشكّك في نجاح رئيس الفرع الخارجي إلى أن تسلّم منه التقرير الأول عن معلومات أبلغها إليه مخبروه اليهود الإسرائيليون والعرب الفلسطينيون المقيمون هناك. وبين هؤلاء مسيحيون ودروز[1]. لم يزد عدد المخبرين الإسرائيليين وقتذاك عن عشرة بينهم عسكريون كانوا يخدمون في قيادات عسكرية مهمّة ويتطلعون إلى الحصول على مبالغ مالية إضافية. كان عبّاس حمدان في الوقت نفسه في حاجة إلى اختبار دقيق استغرق بعض الوقت للتحقّق من جدّية تعاونهم وصحة معلوماتهم وأخبارهم التي تطلّبت كذلك تقاطعًا ضروريًا.

صلتهم بالفرع الخارجي اقتصرت على إرسال المعلومات وتسلّم رواتبهم عبر وسطاء في معظمهم من السكان الفلسطينيين كانوا يتنقلون بين لبنان وإسرائيل ويضطلعون بمهمّة مماثلة لدى الاستخبارات السورية. على أنّ بعضهم افتُضح تعاونه مع الاستخبارات اللبنانية فحوكم وطُرد من الجيش الإسرائيلي وسُجن، فانقطعت الصلة بهم تمامًا. بعد حرب عام ١٩٦٧ تضاءل عدد هؤلاء بسبب صعوبة الانتقال بين الحدود اللبنانية - الإسرائيلية الذي أضحى تحت مراقبة إسرائيلية متشدّدة. لكنّ عبّاس حمدان حافظ على عدد قليل من مخبريه داخل الأراضي المحتلة. كان

١. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.

الجيش الإسرائيلي قد بدأ منذ عام ١٩٦٨ مدّ أسلاك شائكة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية استغرق إنجازها أكثر من سنة وفلش الرمل على الأرض على امتداد الحدود بغية رصد آثار حصول تسلّل ليلاً، إجراءات بدائية كهذه آنذاك قللت جزئيًا هجمات الفدائيين الفلسطينيين.

بدأت كذلك ترتسم معالم متدرّجة لمواجهة لبنانية - إسرائيلية في حرب ٥ حزيران. فللمرة الأولى منذ التخطيط الأول للحدود بين لبنان وإسرائيل في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥١، بعد أقل من سنتين على اتفاق الهدنة بين البلدين، أخذت إسرائيل تنشئ شريطًا شائكًا. حتى ذلك الوقت كانت تتولى مراقبة الحدود بين البلدين دوريات للجيشين الإسرائيلي واللبناني، وكان بعضها يخطئ الطريق في بعض الأحيان ويعبر الحدود، وكان رئيس الفرع الخارجي عبّاس حمدان. رئيس الوفد اللبناني إلى لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٣، ينقل بانتظام إلى رئيس الشعبة الثانية ومن خلاله إلى رئيس الأركان وقائد الجيش تهديدات كان يسمعها من نظيره الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة والتي كانت تعقد مداورة عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧، في الجانب اللبناني في مركز الأمن العام في الناقورة، وفي الجانب الإسرائيلي في مركز للشرطة الإسرائيلية في رأس الناقورة المسماة بالعبرية «روش هانيكرا» على مسافة أمتار من الحدود الإسرائيلية - اللبنانية.

في الاجتماعات تلك كان رئيس الوفد الإسرائيلي العقيد دايفيد نهاري يحذّر عبّاس حمدان في حضور المراقبين الدوليين من تفاقم الهجمات الفلسطينية الآخذة في التصاعد ومن ردّ الفعل الإسرائيلي عليها. على أنّ التهديد الإسرائيلي لم يقتصر على دايفيد نهاري بل تعدّاه في بعض الأحيان إلى جنرال إسرائيلي هو قائد المنطقة الشمالية (رئيس الأركان ونائب وزير الدفاع في ما بعد) مردخاي غور الذي لمّح مرتين أمام عبّاس حمدان عام ١٩٦٧ إلى إمكان اللجوء إلى سياسة «الأرض المحروقة». وكان عبّاس حمدان ينقل التهديدات الإسرائيلية إلى رؤسائه شفويًا وخطيًا ويعود دائمًا برد السلطة اللبنانية إلى الاجتماع التالي للجنة الهدنة، ومفاده: «إنّ لبنان يبذل جهودًا لضبط حدوده، وعلى إسرائيل في المقابل بذل جهود مماثلة لتضبط حدودها».

وفي حواره العقيم مع دايفيد نهاري حيال مسؤولية كلّ من البلدين عن ضبط الحدود لمنع تسلّل الفدائيين الفلسطينيين، كان كلّ من الرجلين يعرف سلفًا ردّ فعل الآخر والجواب الذي يعود به، وهو أنّهما يسلّمان بعجزهما عن تقديم الحلّ ما خلا الاكتفاء بالسجال وتبادل الرسائل والاتهامات، بسبب ذلك كان ثمّة حوار تقليدي بينهما.

يقول عبّاس حمدان لدايفيد نهاري: «إذا كنتم أنتم غير قادرين على ضبط حدودكم، فحريّ ألاّ نلام نحن على عدم مقدرتنا على ضبطها». فيجيبه محدّثه: «نحن وإيّاكم ملزمون ضبط الحدود من أجل المحافظة على الهدنة واحترام بنودها والحؤول دون انطلاق أعمال عدائية من أراضيكم».

بإزاء حوار كهذا كان المراقبون الدوليون يتفرجون ويلتزمون الصمت ويقصرون دورهم على ترؤس الجلسة وإدارة الحوار وتدوين المواقف والملاحظات[1].

على رغم تهديدات الدولة العبرية توسّع نطاق القواعد العسكرية الفلسطينية في العرقوب امتدادًا إلى القطاع الأوسط وخصوصًا قضاء بنت جبيل، قريبًا من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. وبدأ

١. المصدر السابق.

الجيش الإسرائيلي يستهدف العرقوب قصفًا وغارات. وبلغت ذروة الانتشار عام ١٩٦٩ عندما قدّرت تقارير أمنية عدد الفدائيين الفلسطينيين المنتشرين في العرقوب بـ٧٨٠٠ مسلح موزعين على قواعد عسكرية ومقار قيادة ومستوصفات ومستودعات ذخائر مزوّدين أجهزة لاسلكي وبنادق ومدافع في شبعا وشويّا والهبّارية وراشيا الفخّار وكفرحمام والفريدس وكفرشوبا وحاصبيا، ينتمون في غالبيتهم إلى حركة فتح ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، معزّزين برجال استخبارات سورية[1].

بعد حرب الأيام الستة في حزيران ١٩٦٧ طرأ التحوّل الأول الذي دفع باجتماعات لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية في منحى آخر. في ٧ حزيران أعلن لبنان إسقاط ثلاث طائرات إسرائيلية بعد ست غارات جوّية نفّذتها على مواقع الجيش اللبناني في جنوب لبنان، إحداها من طراز «ميستير» سقطت في مجدل بلهيص قرب كفرمشكي. فسارع الأهالي إلى اعتقال طيارها الذي هبط بمظلته في يحمر، واقتادوه إلى موقع للجيش وكان في حوزته مسدس وخنجر وبطارية ضوئية. نُقِل إلى وزارة الدفاع وأُخضِعَ للتحقيق لدى الشعبة الثانية. بعد ساعات ظهر الطيار الإسرائيلي الأسير على محطة التلفزيون اللبناني في مقابلة بالانكليزية أجراها معه عبّاس حمدان، عرّف فيها عن نفسه بأنّه نقيب في الجيش الإسرائيلي. بولوني الجنسية قَدُم إلى إسرائيل وانخرط في جيشها، طيار استطلاع، بينما تأكد للشعبة الثانية من تحقيقاتها معه أنّه طيار مقاتل كان يخوض مواجهة مع الطائرات السورية في الأجواء اللبنانية عندما أُسقِطت طائرته.

في اليوم التالي ٩ حزيران، دُعيَ رئيس الفرع الخارجي إلى اجتماع طارئ للجنة مراقبي الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية بناءً على طلب إسرائيلي. في الاجتماع توجه دايفيد نهاري إلى عبّاس حمدان قائلاً إنّ ثمّة طيارًا إسرائيليًا أسيرًا لدى السلطات اللبنانية يقتضي تسليمه إلى إسرائيل في أسرع وقت، فأجابه محدّثه اللبناني أنّ حكومته تدرس الموضوع. إذذاك، وبلهجة قاسية قال دايفيد نهاري: «بحسب اتفاق الهدنة يجب أن نستردّه منكم».

ثمّ قال: «هل لا تزالون تعترفون باتفاق الهدنة؟ أريد جوابًا عن ذلك».

خرج عبّاس حمدان من قاعة الاجتماع إلى غرفة مجاورة واتصل بغابي لحود وأبلغ إليه الموقف الإسرائيلي والإصرار على الحصول على إجابة فورية. طلب إليه رئيس الشعبة الثانية الاتصال برئيس الجمهورية واطلاعه على الأمر وتزوّد تعليماته.

خلال دقائق كان عبّاس حمدان قد خابر الرئيس الذي أملى عليه خطيًا بالفرنسية الجواب الرسمي اللبناني عن السؤال الإسرائيلي كالآتي: «إنّنا نحيلك على القرارات الأخيرة التي أصدرها مجلس الأمن ووافقت عليها الدول العربية كلّها».

ردّ فعل دايفيد نهاري: «لم أفهم»[2].

أراد لبنان بموقفه هذا تأكيد تمسّكه بسريان أحكام اتفاق الهدنة كوضع قانوني عند الحدود الفاصلة بين البلدين.

١. "Mémoires", Charles Hélou, tome 3, librairie Antoine, p 97 - 98

٢. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.

بعد ثلاثة أيام سلّم لبنان الطيار الإسرائيلي إلى سلطات بلاده عبر لجنة مراقبي الهدنة بعدما حصلت الشعبة الثانية منه على بعض المعلومات ومنها دفتر أهداف المطارات العربية.

كانت تلك المرة الأولى التي تتهم فيها إسرائيل لبنان بنقض اتفاق الهدنة. مذذاك رفض دايفيد نهاري، ومن ثمّ خلفه في رئاسة الوفد الإسرائيلي عام ١٩٦٨، الاجتماع بنظيره اللبناني وجهًا لوجه. وبدأت الدولة العبرية تعتبر اتفاق الهدنة في حكم الملغى من طرف واحد هو لبنان. وتاليًا بات الساري على الطرفين وقف النار ليس إلاّ. أصبح الوفد اللبناني يجتمع بفريق المراقبين الدوليين في الناقورة ويبلغ إليه شكاويه ضدّ إسرائيل كانتهاك الأجواء اللبنانية ودخول دوريات إسرائيلية الأراضي اللبنانية وشنّ الجيش الإسرائيلي غارات واعتداءات على البلدات والقرى اللبنانية، فينقل المراقبون الدوليون الشكاوى إلى الوفد الإسرائيلي في رأس الناقورة للحصول منه على جواب، وفي الوقت نفسه يطلع منه على شكاوى الدولة العبرية ضدّ لبنان على غرار تسلّل فدائيين فلسطينيين عبر الحدود واطلاق نار وقذائف من وراء الحدود. ويعود بالإجابات إلى الوفد اللبناني. وأضحى الحوار في لجنة مراقبي الهدنة غير مباشر ولا يتعدّى تسجيل مواقف ووجهات نظر يعرفها سلفًا الطرفان، متنقلاً بين الناقورة ورأس الناقورة بدءًا من حزيران ١٩٦٧. لم تعد ثمّة مفاجآت في حوارهما.

ثمّ كانت مرة ثانية تذرعت فيها الدولة العبرية بما عدّته إلغاء لبنان اتفاق الهدنة معها من طرف واحد. في أيار ١٩٦٨ أعادت طرح المشكلة بواسطة لجنة مراقبي الهدنة إثر تأكيد رئيس الحكومة عبدالله اليافي في ٢ أيار أمام تظاهرة شعبية استعداد السلطة اللبنانية «لإعطاء المتطوّعين لتحرير فلسطين سلاحًا من الجيش اللبناني».

يومذاك طلب رئيس الوفد الإسرائيلي إلى فريق المراقبين حمل السؤال الآتي إلى عبّاس حمدان: «هل أعلن لبنان الحرب على إسرائيل؟».

جواب رئيس الفرع الخارجي بعد مراجعة شارل حلو كان: «لم يعلن لبنان الحرب على إسرائيل ولم يُسقط اتفاق الهدنة الذي يعتبره نافذًا ويتمسّك به. أمّا ما أعلنه رئيس الحكومة اللبنانية فلا علاقة لإسرائيل به ولا يعدو كونه جزءًا من السياسة الداخلية اللبنانية»[1].

أمّا المرة الثالثة التي سمع عبّاس حمدان السؤال نفسه من إسرائيل، فكانت في تشرين الثاني ١٩٦٩ بعيد توقيع لبنان والمقاومة الفلسطينية اتفاق القاهرة.

كان على لبنان أن يؤكد باستمرار بلا التباس وغموض إصراره على اتفاق الهدنة ونفي ما أشاعته إسرائيل تكرارًا.

١. المصدر السابق.

الفضيحة

سببان وراء هزيمة الشعبة الثانية في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠: أولهما خسارتها الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ في أقضية مسيحية ثلاثة في جبل لبنان هي بعبدا والمتن وكسروان مسقط فؤاد شهاب حصد مقاعدها كلّها «الحلف الثلاثي». والآخر الضجة السياسية والإعلامية التي أثارتها محاولة الإتحاد السوفياتي خطف طائرة ميراج في سلاح الجوّ اللبناني وقد أغضبه كشفها واتهامه بالضلوع فيها، إذ اعتبر التهمة ملفّقة وإهانة له. فكان أن دفع الياس سركيس ثمن خوضه انتخابات رئاسة الجمهورية.

استأثر الحصول على طائرة ميراج باهتمام جمال عبدالناصر منذ عام ١٩٦٨، وأثير الأمر تكرارًا في محادثات لبنانية – مصرية مباشرة، أو عبر وسطاء، تارة الرائد سامي الخطيب الذي كان يزور مصر وطورًا محمد سعيد سكرتير سامي شرف مدير مكتب الرئيس المصري. ففي حرب الأيام الستة انهارت الجيوش النظامية في مصر وسوريا والأردن بعدما دمّر سلاح الجوّ الإسرائيلي الأساطيل الجوّية العسكرية للدول الثلاث. خسرت الميغ – ٢١ أمام الميراج الفرنسية وكان لبنان قد اشترى أسرابًا منها بأموال مساعدات القمة العربية في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ من ضمن برنامج تسلح أشرف على تنفيذه قائد الجيش العماد إميل بستاني بالتعاون مع القيادة العربية الموحّدة. ورمى هذا البرنامج إلى بناء شبكة دفاع جوّي لبناني يشمل طائرات مقاتلة وصواريخ ومدافع مضادة للطائرات ورادارات تحمي الأراضي اللبنانية من اعتداءات إسرائيلية محتملة. فوقّع مع ممثلي شركة مارسيل داسو صانعة طائرات الميراج في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٦ في بيروت، عقدًا لشراء ١٢ طائرة من طراز «Mirage 3E» على أن تصل الدفعة الأولى منها أوائل عام ١٩٦٨، وتسدّد قيمة الصفقة التي تشمل تزويد الطائرات ١٥ صاروخًا من طراز ماترا في ثماني سنوات. وفي ٢٥ نيسان ١٩٦٧ وُقّع عقد لشراء رادار أرضي نُصِب على جبل الباروك، وفي الأول من آب ١٩٦٨ عقد لشراء صواريخ كروتال لم يتسلمها لبنان وتحوّلت الصفقة في مطلع السبعينات فضيحة مالية ضخمة في الجيش وُجّهت فيها أصابع الإتهام إلى العماد إميل بستاني.

حتى عام ١٩٦٨ ظلّ سلاح الجوّ اللبناني يعوّل على أسراب قديمة من الطائرات الحربية المقاتلة كالفامبير والهوكر هنتر، إلى أن تسلّم في آذار ١٩٦٨ أسرابًا من طائرات ميراج بلغ عددها ١٢، عشر مقاتلات واثنتان للتدريب وُضعت في القاعدة الجوّية في مطار القليعات في إطار خطة عربية هدفت إلى الانتقال بهذا البلد من دولة مساندة إلى دولة مواجهة مع إسرائيل بدءًا بتعزيز سلاح الجوّ. سبق ذلك تجهيز مطار القليعات لاستقبالها بعدما ارتؤي وضعها فيه لبعده عن الحدود

اللبنانية - الإسرائيلية لئلا تتعرّض للهجوم. حملت الطائرة حرف «L» نسبة إلى إسم البلد الذي اشتراها «Mirage 3EL» بعدما نُزِع منها بعض تجهيزاتها الإلكترونية التي لا تستخدم في الملاحة الجوّية في لبنان، كجهاز إسقاط قنابل خاصة ذات رؤوس نووية.

كانت الحاجة إليها أيضًا لتعويض جزء من خلل كبير في توازن القوى الجوّية بين العرب وإسرائيل. إذ لم يكن في وسع مصر وسوريا من خلال طائرة ميغ - ٢١، السوفياتية الصنع، مواجهة عدوّهما المشترك الذي عوّل على طائرة فانتوم الأميركية وعلى طائرة الميراج الفرنسية الأقل مهارة في قدراتها على المناورة القتالية كما في متانة هيكلها من الميغ - ٢١ السوفياتية، إلاّ أنّها أفضل منها وأكفأ في مواصفاتها وتجهيزاتها الإلكترونية. ولذا سعى الإتحاد السوفياتي وحلفاؤه العرب إلى الحصول على إحداها بغية امتلاك أجهزتها الإلكترونية المتطوّرة التي تتضمّن رادار سيرانو - ٢ الذي لا يتوافر إلاّ في طائرة الميراج ذات المقعد الواحد، إلى نوعين من صواريخ جوّ- جوّ من طراز ماترا: كهراطيسية وأشعة ما تحت الحمراء مع جهاز تصويب على الرادار نفسه يكتشف الهدف إلى مسافة ٢٦ ميلاً (٤٠ كيلومترًا) ويُسقطه من مسافة ثمانية أميال (١٤ كيلومترًا). الأمر الذي افتقرت إليه الميغ - ٢١. ناهيك بأنّ قائدها يتولى وحده توجيه الإغارة وإطلاق النار بدقة فريدة في التصويب.

في أثناء زيارة قام بها سامي الخطيب للقاهرة عام ١٩٦٩، فاتحه وزير الحربية المصري الفريق محمد فوزي، للمرة الأولى بطلب من جمال عبدالناصر، بطائرة الميراج قائلاً: «طيارونا لا يرونها. تصطدم بها طائراتنا فتسقط من دون أن نكون قادرين على أن نعرف شيئًا عنها. نريد منكم أن تعيرونا إحداها حتى يتعرّف إليها طيارونا ويتدرّبون عليها فنكسر حاجز خوفهم من هذه الطائرة المرعبة».

كان يشير بذلك إلى الصدامات غير المتكافئة في «حرب الإستنزاف» سنتذاك بين الطائرات الحربية المصرية والإسرائيلية. وطلب نقل رغبة الرئيس المصري إلى نظيره اللبناني مقترحًا تبادل زيارات بين طائرات لسلاح الجوّ اللبناني وأخرى لسلاح الجوّ المصري، في أثنائها يحاول المصريون اكتشاف أسرار الطائرة الفرنسية. يحدوه على ذلك أنّ إسرائيل كانت نجحت في فكّ أسرار طائرة الميغ السوفياتية، فأفادت في مواجهتها في حرب ١٩٦٧ بعدما فرّ بها طيار عراقي هو منير روفا قبل سنتين، عام ١٩٦٥، من بلاده إلى تل أبيب بتواطؤ مع الاستخبارات الإسرائيلية في مقابل مليون دولار. أمّا الميراج فظلت طائرًا متفوّقًا ولغزًا محيّرًا للمسؤولين المصريين.

نُقِل العرض إلى رئيس الجمهورية فتحفّظ، متسلحًا باحترام شروط الاتفاق الذي أبرمه لبنان مع فرنسا، وهو التزام عدم إعارتها أو تأجيرها أو بيعها من دولة أخرى إلاّ بعد موافقة الحكومة الفرنسية. في وقت لاحق زار سامي الخطيب مصر مجدّدًا وتلقى من جمال عبدالناصر عبر سامي شرف الطلب نفسه في رسالة إلى إميل بستاني، قائلاً لسامي الخطيب: «يا أخي افترض أنّ طائرة ميراج ضاعت. فُقِدَ الإتصال بها. تأتي إلينا على علوّ مخفوض لشهرين أو ثلاثة أشهر ثمّ نرسلها إليكم».

ثمّ أثير الموضوع في زيارة ثالثة لسامي الخطيب السنة نفسها كلّفه فيها مجلس الوزراء طلب وساطة مصر للتدخّل لدى المقاومة الفلسطينية لوقف تسلّل فدائييها من لبنان إلى الأراضي المحتلة وإيجاد حلّ لتزايد تسلحهم وتغلغلهم داخل البلدات والقرى ونشاطاتهم فيها. وتسبّبهم في نزاعات طائفية في البلد وقضم أجزاء من سيادته الوطنية.

كان العرض الثالث من جمال عبدالناصر أكثر تشويقًا أبلغه مدير مكتبه سامي شرف إلى صديقه ضابط الإستخبارات اللبنانية: تغادر طائرة ميراج لبنان وينقطع الاتصال بها، وتهبط سرًّا في مصر فتطلع قيادة سلاح الجوّ المصري عليها، ثمّ تجري في ما بعد ترتيبات إعادتها. ثمّ كان عرض رابع شاركت فيه سوريا بعد مساع قام بها جمال عبدالناصر لدى وزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد بإرسال سرب مصري من طائرات ميغ إلى سوريا لإجراء مناورات مع أسراب سورية مماثلة. وتنضمّ إليها طائرة ميراج أو اثنتان تقلعان من لبنان. ثمّ تهبطان في قاعدة عسكرية قريبة من السلسلة الشرقية الفاصلة بين لبنان وسوريا حيث غرفة عمليات مشتركة لبنانية - سورية. في أثناء المناورات يطّلع الطيارون المصريون على أسرار طائرة الميراج وتجهيزها الإلكتروني البالغ التطوّر في السرعة والاعتراض. ثمّ يعود كلّ من الأسراب الثلاثة إلى قاعدته.

نقل سامي الخطيب العرض إلى غابي لحود، فاقترح الأخير مناقشته مع رئيس الجمهورية الذي رفضه من دون طرحه على مجلس الوزراء.

انتفض الرئيس بذعر: «أعوذ بالله»، وكرّر تحفّظه. وسرعان ما فاتح السفير الفرنسي في بيروت، فاستمهل لمراجعة حكومته. ثمّ عاد بعد أيام بجواب انطوى على رفض فرنسي قاطع لأيّ تصرّف من هذا القبيل يؤدّي إلى تلاعب في العقد المبرم بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية، مع تحذير من الإقدام على خطوة كهذه.

بعد إخفاق المساعي المصرية تدخّل الإتحاد السوفياتي للحصول على الطائرة بعرضه صفقة مالية تتوسل التواطؤ والحيلة.

على امتداد عام ١٩٦٩ كانت العروض المصرية على لبنان تتكرّر عبثًا. في غضون ذلك لم يكن في وسع أيّ من ضبّاط الشعبة الثانية التحقّق من وجود تعاون مصري - سوفياتي لخوض مجازفة خطرة هي خطف طائرة الميراج من لبنان، وتكهنوا أن تكون مصر فاتحت السوفيات برفض لبنان إعارتها الطائرة الفرنسية. وتاليًا كان على الدولة العظمى وضع خطة للاستيلاء على إحدى طائرات السرب الجوّي العسكري لبلد صغير مضطرب وضعيف بخدعة متقنة.

بالتزامن مع هذا الواقع، نقل خالد خضر آغا، رجل الأعمال الثري الوثيق الصلة بمصر والسعودية والمتمكن من صداقات دولية، إلى سامي الخطيب رغبة ديبلوماسيين سوفياتيين في الاجتماع به، أحدهما ضابط كبير في الاستخبارات السوفياتية (KGB) تربطه به علاقة متينة هو ياقل ميدوسيكين المسؤول عن ملفي لبنان ومصر في الاستخبارات السوفياتية والكثير التنقل بسبب مهمّات وظيفته هذه بين البلدين. أمّا الآخر فموظف في السفارة وفي الاستخبارات السوفياتية يتنقل بين لبنان والعراق يدعى ڤيكتور سبولنيكوف، يحمل على وجهه آثار جرح بموسى. أتى الاجتماع بسامي الخطيب بناءً على اقتراح خالد خضر آغا بسبب معرفته الوطيدة به وبغابي لحود، فضلاً عن مسؤوليته عن الأمن الداخلي في لبنان وخصوصًا بيروت والرجل القويّ والنافذ في الاستخبارات اللبنانية.

في لقائهم إلى عشاء خاص في منزل الوسيط اللبناني في الضاحية الجنوبية لبيروت على طريق المطار، اقتصر الحديث على إمكان التنسيق الأمني بين جهازي الاستخبارات في البلدين بعدما أفاض الضابط السوفياتي الكبير في إظهار عتب حكومته على لبنان لمجاراته سياسة الولايات

المتحدة، مع إبدائه استعدادها للمساعدة والدعم والتعاون على صعيدي الأمن والاستخبارات. إلاّ أنّه تعمّد إثارة مآخذ الإتحاد السوفياتي حيال المضايقات التي كان يتعرّض لها الحزب الشيوعي اللبناني وتقييد نشاطاته وتحرّكات قيادييه. ولم يتردّد في التلميح إلى رغبة حكومته في الحصول على معلومات عن طائرة الميراج الفرنسية.

في اليوم التالي أطلع سامي الخطيب غابي لحود على حواره مع الديبلوماسيين السوفياتيين، من غير أن يعير أهمية لما طرحه أمامه ياقل ميدوسيكين في موضوع طائرة الميراج الفرنسية. فلم يعقّب عليه في ذلك العشاء[١].

بعد أيام على الاجتماع وصلت إلى سامي الخطيب من ياقل ميدوسيكين، عبر خالد خضر آغا، هدية شخصية هي رشاش كلاشنيكوف سوفياتي الصنع في علبة أنيقة محفورة، عربون صداقة وتعاون مفترض. كان رشاش الكلاشنيكوف يُعرف وقتذاك بـ«القطعة الصغيرة» التي تنتقل من بلد إلى آخر لتحريره من الأنظمة المستبدة ولاسيما منها الرأسمالية. فوُصِف بسلاح التحرير في العالم. وفي أحاديث سابقة بين خالد خضر آغا وياقل ميدوسيكين كانت وجهة نظر الضابط السوفياتي أنّ مستقبل النزاع العربي الإسرائيلي بعد هزيمة عام ١٩٦٧ سيكون في الجوّ. متحدثًا عن أهمية الرادار في الطائرة الفرنسية.

في مراحل انتقال العرض من مصر إلى الإتحاد السوفياتي كان ثمّة دور محدود لإميل بستاني، هو معرفته برغبة مصر في الحصول على الطائرة وتعاطفه مع سعي جمال عبدالناصر إلى بناء توازن عسكري بين سلاحي الجوّ في مصر وإسرائيل، إلى أن أطلعه غابي لحود بعد عودته من باريس على الخطة السوفياتية لخطف طائرة ميراج عبر محاولة تجنيد الملازم أول محمود مطر، وظلّ يزوّده تباعًا مراحل الصفقة والتفاوض مع الديبلوماسيين السوفياتيين. على أنّ الملف بقي حصرًا في عهدة الشعبة الثانية. تكرارًا، كان خالد خضر آغا قد أسرّ إلى قائد الجيش بطلب جمال عبدالناصر الحصول على الطائرة الفرنسية من خلال التعاون سرًّا مع الجيش اللبناني، فكان جوابه المتحفّظ، المنطوي على موافقة شخصية ضمنية، أنّ الأمر منوط برئيس الجمهورية والشعبة الثانية اللذين لا يريدان إغضاب شارل ديغول.

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب وخالد خضر آغا.

الاستدراج

الجمعة ١٥ آب ١٩٦٩، لدى هبوط الملازم أول الطيار في السرب الرابع في القاعدة الجوّية في مطار القليعات محمود مطر من طائرة ميراج كان يقودها في أثناء التدريب[١]، اقترب منه المعاون جان قاصوف الذي كان يعمل معه في القاعدة الجوّية قائلاً: «النقيب حسن بدوي يودّ رؤيتك لإعطائك بعض الأغراض المرسلة إليك من أقاربك في العراق». وأعطاه رقم هاتف حسن بدوي وهو ٢٧٥١٠١، كما أطلعه على عنوانه في بيروت.

استغرب محمود مطر الأمر كون لا أقارب له في العراق. إلاّ أنّه اتصل بمنزل حسن بدوي، وهو نقيب طيّار سُرّح من الجيش عام ١٩٦٤ لأسباب تأديبية ورئيس سابق لمحمود مطر يعمل طيارًا في شركة طيران الشرق الأوسط وعديل المعاون جان قاصوف، فردّت عليه زوجته، شريكته في الصفقة، قائلة: «إنّ حسن يودّ رؤيتك ضروري، وهو الآن مسافر بحكم عمله كطيار إلى بومباي». فقال لها محمود مطر: «أنا في القاعدة الشمالية يومي السبت والأحد ١٦ آب و١٧ منه، ويمكنه الاتصال بي إذا أراد».

اليوم التالي ١٦ آب، الثانية بعد الظهر، اتصل حسن بدوي هاتفيًا من بيروت بمحمود مطر بعد انقطاع طويل، وطلب مقابلته. وكان زعم لمقسّم الهاتف أنّه ابن عمّه من دون أن يكشف عن اسمه صراحة. وحضّ محمود مطر على ملاقاته في بيروت الليلة نفسها، فاعتذر بسبب مداومته في الخدمة. إذذاك اتفقا على موعد آخر هو السبت ٢٣ آب.

في ذلك اليوم عقدا اجتماعهما الأول في منزل حسن بدوي في الغبيري السابعة مساء. دخل عليه محمود مطر فوجد أحد موظفي شركة الخطوط الجوّية الهندية الذي انصرف بعد وقت قصير. ثمّ أدخل حسن بدوي الضابط الطيار إلى غرفة مكتبه الصغيرة، وأغلق الباب دونهما قائلاً له: «لديّ قضية مهمّة أريد عرضها عليك، وهي لمصلحتك الشخصية. ولولا ثقتي بك ومحبّتي لك لما كنت عرضتها. مصلحتك كبيرة من وراء هذه العملية، كما أنّها تخدم القضية العربية ضدّ العدو الإسرائيلي. سأعرض عليك الأمر فإذا قبلت بعد أن تكون قد فكّرت مليًا في الأمر كان به، وإلاّ فآمل منك أن تنسى الموضوع جملة وتفصيلاً وتعتبر اجتماعنا الليلة كأنّه لم يحصل مطلقًا. أثق بك كثيرًا وأعلم أنّك لن تشي بي إلى الشعبة الثانية لنيل وسام من وراء ذلك. حتى لو قمت بذلك، فلن يفيدك الأمر في شيء لأنّ لا شاهد آخر على أقوالي أمامك».

وردّد حسن بدوي العبارات الأخيرة مرارًا.

٣. من تقارير عسكرية سرّية خطية غير منشورة عن مراحل الفضيحة رفعها إلى قائد الجيش الملازم أول الطيار محمود مطر بلا تاريخ، ورئيس الشعبة الجوّية بالوكالة المقدّم الطيار صلاح بلهوان في ١٠ أيلول ١٩٦٩، ورئيس فرع الأمن الداخلي سامي الخطيب بلا تاريخ، فضلاً عن تقرير رفعه رئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود إلى رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط في ٩ تشرين الأول ١٩٦٩ كبطاقة قرار لمكافأة العناصر التي اشتركت في كشف محاولة خطف طائرة الميراج. إلى مقابلات خاصة مع العميد غابي لحود واللواء سامي الخطيب والعميد محمود مطر.

بعدما طمأنه محمود مطر واستفسر منه الموضوع، أجابه حسن بدوي: «يريد الروس الحصول على طائرة ميراج-٣ مع رادارها بأيّ طريقة ممكنة ومن أيّ كان، وقد رصدوا لتنفيذ ذلك مبلغ ثلاثة ملايين من الدولارات الأميركية واتصلوا بي لهذه الغاية، وأنا بدوري اخترتك أنتَ للقيام بالمهمّة. الروس على استعداد لتأمين سفر عائلتك من لبنان قبل التنفيذ بيومين. وتأمين معيشتك في أيّ بلد في العالم تختاره. الهدف من الحصول على طائرة الميراج درس خصائصها، وكذلك خصائص الرادار فيها وسبب تفوّقها على طائرات الميغ الروسية. لديك أسبوع لتفكر مليًا في الأمر، وسواء كان جوابك سلبيًا أو إيجابيًا اتصل بي وأعلمني».

حاول محمود مطر استيضاح حسن بدوي جوانب محدّدة من مراحل الرحلة، فأجابه أنّ ترتيبات الخطة قد دُرِست بدقة، حتى إذا وافق على المضي فيها أطلعه على التفاصيل كاملة. وكرّر له أنّ تنفيذ المهمّة هو لمصلحة الإتحاد السوفياتي، كما أنّ المطار المقصود هو في باكو في أذربيجان عند الحدود السوفياتية - الإيرانية، وأنّ الرحلة الطويلة تحتاج إلى تأمين خزانات وقود إضافية.

سأل محمود مطر عن أسباب عدم حصول الخطف إلى أحد المطارات السورية، فردّ حسن بدوي: «لا نريد التسبّب بمصاعب ديبلوماسية لأيّ بلد عربي مع لبنان في حال ذهاب الطائرة إليه».

وكرّر ضرورة محافظة محدّثه على سرّية الموضوع لأهميته البالغة وكونه مربحًا له، وهو سيضع في تصرّفه مبلغ ٥٠ ألفًا أو ١٠٠ ألف دولار قبل التنفيذ «ومن شأن ذلك تسديد الديون المترتبة عليك وعلى عائلتك»، ومن ثمّ إعطاء المبلغ المتبقي لأهله إذا رغب في ذلك.

وأضاف: «إذا رفضتَ القيام بهذه العملية فغيرك يتمنى القيام بها. أنا أعلم أنّك غير مسرور من الخدمة في مطار القليعات بسبب خلافاتك مع آمر السرب النقيب الياس طرّاف، وبسبب مصاعبك المادية والمعنوية».

شكر محمود مطر لحسن بدوي ثقته ووعده بالاتصال به خلال أسبوع لإعطائه جوابًا نهائيًا. ثمّ ترك المنزل التاسعة مساء.

احتار محمود مطر أولاً ماذا يفعل وبِمَن يتصل. ذهب إلى المسبح العسكري المركزي ثمّ إلى منزله حيث اتصل بمنزل قائد الجيش، فأُخبِرَ أنّه مسافر إلى فرنسا. اتصل برئيس الأركان يوسف شميّط الذي كان يصطاف وقتذاك في عاليه، فأفيد أنّه يسهر خارج المنزل. طلب رئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود، فأبلغ إليه مقسّم الهاتف أنّه في بيته في بيت الدين، ولا هاتف عسكري لديه. بعدها اتصل محمود مطر بمساعد رئيس الشعبة الجوّية المقدّم الطيار صلاح بلهوان، فوجده في مكتبه في وزارة الدفاع يؤمّن خدمة الدوام فيها، قصده فورًا بعدما أعلمه بأنّ أمرًا مهمًّا يريد إبلاغه إليه. بعدما اطلع صلاح بلهوان من محمود مطر على المعلومات المتوافرة لديه، وتحقّق من أنّ أحدًا لم يتعقبه، نصح له بإبلاغ السلطة المختصة.

اتصل صلاح بلهوان أولاً بالشعبة الثانية، فأُفيد أنّ الملازم أول كمال أبي عبدالله في خدمة الدوام، ولكن من غير أن يُوفق في الاتصال بالمقدّم غابي لحود في بيت الدين. ثمّ اتصل بنائب رئيس الأركان للعمليات العقيد فوزي الخطيب عبر خط عسكري غير خاضع للتنصّت، وطلب منه بعد إيقاظه من النوم استقبال محمود مطر فورًا في منزله لأمر خطير يتعذر الإدلاء به هاتفيًا. توجّه إليه في منزله في بيوت الضبّاط في بئر حسن، فاستقبله وهو في ثياب النوم وبدت عليه إمارات الإنزعاج التي ما لبثت أن طغت عليها ملامح الإنصات والقلق والاهتمام بالتفاصيل التي

سردها له محمود مطر عن مقابلته بحسن بدوي. على الأثر طلب منه نائب رئيس الأركان للعمليات عدم الالتحاق بمركز عمله في قاعدة القليعات والبقاء في منزل والده في الشيّاح، الأحد ٢٤ آب، أو في المسبح العسكري المركزي حتى يتمكن من الاتصال به.

نهار الأحد، أُحضِرَ محمود مطر إلى وزارة الدفاع في سيارة مدنية تفاديًا للاشتباه به، وعُقِد في التاسعة صباحًا اجتماع حضره رئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود ومساعد رئيس الشعبة الجوّية المقدّم صلاح بلهوان وقائد الشرطة العسكرية المقدّم نبيل قريطم في مكتب العقيد فوزي الخطيب الذي كان في اجتماع مع رئيس الأركان بصفته قائدًا للجيش بالوكالة إلى حين عودة إميل بستاني من السفر.

ثمّ عُقِد اجتماع ثان في مكتب رئيس الأركان الذي قال لنبيل قريطم: «إذهب وإتِ بحسن بدوي وحقّق معه حتى نعرف القصة كاملة».

ردّ غابي لحود بأنّ الضابط المتقاعد قد ينكر نظرًا إلى عدم وجود أدلة جرمية كافية في حقه، فضلاً عن احتمال تنصله واتهامه محمود مطر باختلاق الموضوع برمته. واقترح على المجتمعين ترك اللعبة تأخذ مجراها حتى نهايتها لكشفها بالاثباتات والجرم المشهود.

أيّده نبيل قريطم، فقال يوسف شميّط: «إذًا تابع الموضوع مع الشعبة الثانية».

وطُلِب إلى محمود مطر «التصرّف طبيعيًا» وترك المبادرة لحسن بدوي في طلب ملاقاته مجدّدًا بهدف الوصول بمحاولة الخطف إلى نهاياتها لمعرفة الضالعين الآخرين في الخطة. على أن يصير إلى تكليف الشعبة الثانية وضع يدها على الملف وجمع المعلومات الكاملة عن محاولة خطف طائرة الميراج. كذلك طُلِب إلى محمود مطر إطلاع رئيس الفرع الخارجي النقيب عبّاس حمدان، الضابط الرئيسي المولج به الموضوع، على تفاصيل لقاءاته بحسن بدوي والمداولات بتدوينها في محاضر. ونيط برئيس الفرع العسكري النقيب إدغار معلوف متابعته مع عبّاس حمدان بسبب ضلوع ضابط سابق في الصفقة، والاستعانة إذا اقتضت الضرورة برئيس فرع الأمن الداخلي الرائد سامي الخطيب.

بعد ذلك انتقل غابي لحود ومحمود مطر إلى مكتب رئيس الشعبة الثانية الذي أرسل في طلب إدغار معلوف وعبّاس حمدان، وكلفهما التعاون مع محمود مطر وإدارة العملية بعدما أطلعهما على التفاصيل. بحيث يكون عبّاس حمدان قريبًا من مكان اجتماعات محمود مطر بمحاوريه. على أن يلتقي محمود مطر وعبّاس حمدان سرًّا تفاديًا لكشف الفخ الذي تنصبه الاستخبارات العسكرية اللبنانية، في شقة خاصة استأجرتها الشعبة الثانية في الجناح لمواكبة مراحل الصفقة. يومذاك أبلغ غابي لحود إلى سامي الخطيب أنّ ثمّة موضوعًا مهمًّا يتابعه عبّاس حمدان يقتضي تزويده أفرادًا وسيارات من الفرع عندما يطلب منه ذلك لمراقبة بعض الأشخاص، من غير أن يسهب. وزوّد محمود مطر جهازًا لاسلكيًا صغيرًا يعلّقه على سترته في شكل زر للتنصّت على حواره مع حسن بدوي من مكان قريب لا يبعد أكثر من مئة متر[1]. كانت أيضًا ثمّة سيارة للشعبة الثانية

[1]. يروي العميد عبّاس حمدان أنّه تلقّى ذات مساء، في مكتبه في الشعبة الثانية، مكالمة هاتفية من الجهاز الأمني في مطار بيروت يفيده عن توقيف أحد الأشخاص وفي حوزته حقيبة ملأى أجهزة إلكترونية صغيرة لاقطة استرعت الانتباه. فذهب إلى المطار للتحقّق، فإذا بالرجل أميركي مار بطريق الترانزيت إلى إحدى الدول العربية، عرّف عن نفسه أنّه يعمل في التجارة وممثل شركة ألمانية تبيع الأجهزة الصغيرة تلك التي تتضمّن آلات تسجيل وأجهزة ترانزيستور، في أحجام وأشكال متنوّعة كولاعات وأقلام حبر وأزرار قمصان ترسل بثًّا لاسلكيًا إلى مئة متر، وهو لا يهرّبها. اتصل بغابي لحود الذي تستهويه الآت صغيرة كهذه، فأوعز إليه لشراء عدد منها. وسرعان ما استخدمتها الشعبة الثانية في ما بعد في مهمّات سرّية وبينها الزر اللاقط الذي أخفاه محمود مطر في سترته طوال مراحل صفقة طائرة الميراج (مقابلة خاصة).

تقف قرب العمارة التي كان يجتمع فيها محمود مطر مع محاوريه ويصير إلى الإصغاء إلى أحاديثهم عبر اللاقط الصغير وتسجيلها ومن ثمّ تحليلها. أمّا إدغار معلوف فعُهِدَ إليه في مراقبة فورية للقاعدة الجوّية في مطار القليعات وخصوصًا طائرات الميراج، والتنبّه من اقتراب أشخاص غير معنيين منها. فكان أن أخضع ضبّاط القاعدة وعسكرييها ولاسيما منهم التقنيين لمراقبة دائمة.

الثلثاء ٢ أيلول، اتصل حسن بدوي بمحمود مطر في منزله في طرابلس، وسأله عن سبب عدم سماع صوته. فاعتذر بذريعة انهماكه بعمله. ثمّ سأله عن قراره في ما فاتحه فيه، فأجابه بموافقته على العرض بعد التفكير فيه، ولكن بشروط. فكان أن طلب منه حسن بدوي موافاته إلى منزله مساء اليوم نفسه، السابعة مساءً.

في اجتماعهما الثاني يومذاك، فوجئ محمود مطر بوجود المقدّم الطيار في مفتشية السلاح الجوّي في القيادة نزيه حمادة، وهو رئيس سابق أيضًا لمحمود مطر عندما كان قائدًا للقاعدة الجوّية في القليعات. ومعه مضيفة في شركة الخطوط الجوّية الهندية اسمها إنديرا. وما لبث حسن بدوي أن اختلى بزائره وسأله رأيه في الصفقة، فأجاب بالموافقة قائلاً إنّها «صعبة وتتطلّب الكثير من التفكير والدقة».

كان دور المقدّم الطيار نزيه حمادة يتجاوز دور الشاهد إلى الضالع في الصفقة بعدما زوّد السوفياتيات في مقابل بضعة آلاف من الدولارات كتيبات ووثائق تقنية وفنية كثيرة ومعلومات عن طائرة الميراج التي كان قد تدرّب على قيادتها.

ردّ حسن بدوي: «بعد قليل سيحضر موظف من السفارة السوفياتية، ويمكنك سؤاله ما تريد عن الموضوع».

ثمّ استأذن بالانصراف لإجراء مكالمة هاتفية بالموظف الروسي.

على الأثر اقترب نزيه حمادة من محمود مطر، وقد فوجئ بتورّطه، وأخذ يحدّثه عن الصفقة. قال: «إنّك محظوظ لاختيارك للمهمّة هذه، وقد كنتُ أنا متعاقدًا معهم للقيام بها في مقابل مبلغ مليون دولار».

وعندما قال له محمود مطر إنّ العرض المقدّم اليه هو ثلاثة ملايين دولار، فوجئ نزيه حمادة واستغرب، ثمّ قال: «لم أستطع القيام شخصيًا بالمهمّة نظرًا إلى أنّه لم تُتَح لي فرصة الطيران بطائرة الميراج ذات المقعد الواحد، وقد فعلتُ المستحيل حتى أتوصّل إلى ذلك فلم أُوفّق. وطلبت من القيادة رسميًا ذلك فجاء القرار بالرفض».

كان قد اقترح على رجال الاستخبارات السوفياتية الهرب بطائرة تدريب ميراج – ٣ب ذات المقعدين وإلى جانبه طيار يرغمه على قبول مهمّة خطفها سواء برشوته بالمال أو بتهديده. فرفضوا بعدما اكتشفوا خلوّها من الرادار الإلكتروني الذي يريدون السطو عليه وفكّ أسراره.

وعلّق نزيه حمادة، الذي كان قد نُقِل قبل وقت قصير من القاعدة الجوّية في القليعات إلى وزارة الدفاع، أهمية على خطف الطائرة إلى الإتحاد السوفياتي و«مصلحة العرب من جرّائها لأنّ الروس نتيجة دراستهم الطائرة هذه سيطوّرون طائراتهم التي يستخدمها العرب لمقاتلة الإسرائيليين». وأضاف: «لقد فرح الروس بالانقلاب في ليبيا، وكنّا اليوم نهنئ بعضنا بعضًا به. ومَن يعلم. فقد تتغيّر الأحوال في لبنان وتعود يا محمود بطلاً وطنيًا».

وأبلغ إليه أنّه هو الذي رشّحه للمهمّة بعدما أخفق في إنجازها قبل سنة.

بعد وقت قصير كان حسن بدوي قد عاد وقال إنّ الموظف الروسي سيتأخر حتى الساعة التاسعة. ثمّ جلس مع محمود مطر ونزيه حمادة الذي سأله عن المبلغ المعروض لتنفيذ خطف الطائرة، فأجابه: «ثلاثة ملايين دولار».

ردّ نزيه حمادة: «لكنّهم وعدوني بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة لبنانية وليس ثلاثة ملايين دولار أميركي».

قال حسن بدوي: «الروسي هو الذي يقرّر».

اليوم التالي ٣ أيلول، العاشرة صباحًا، اجتمع محمود مطر بالمقدّم صلاح بلهوان في مكتب العقيد فوزي الخطيب الذي لم يستطع مقابلته بسبب مشاغله، وقصّ عليه ما حصل معه الليلة المنصرمة في سناك بار في اليرزة: «عرض حسن بدوي الذهاب إلى مقهى «Temporel» حتى الساعة التاسعة في انتظار مجيء الشخصية السوفياتية. فذهب الجميع، حسن بدوي وزوجته، نزيه حمادة والمضيفة إنديرا، ومحمود مطر. ثمّ عادوا في التاسعة إلاّ ربعًا إلى منزل حسن بدوي الذي خرج من المنزل بحجة طلب الشخصية السوفياتية. وكان قد خرج الضابطان إلى الشرفة، فطلب حسن بدوي منهما الدخول وإغلاق باب الشرفة. ثمّ انسحبت الفتاة والزوجة إلى غرفة أخرى وبقي الضابطان وحسن بدوي في الصالون حتى حضر الزائر السوفياتي».

أضاف محمود مطر لصلاح بلهوان في رواية تفاصيل تلك الليلة: «بعد احتسائنا البيرة أنزلنا الستائر. دخل علينا شخص يبدو أنّه روسي. قصير القامة، نحيل، يتقن العربية ويجهل الفرنسية والانكليزية. قُدِّمت إليه ولم يُقدَّم إليّ. وأعاد عليّ اقتراح خطف طائرة الميراج في مقابل مبلغ مليون دولار. ولما استغربت الأمر نظرًا إلى أنّ الإقتراح الأول كان ثلاثة ملايين دولار وليس مليونًا واحدًا فقط، قال إنّ المبلغ المرصد هو مليون دولار. فقلت إنّ في الموضوع مجازفة والمخاطرة توجب مبلغًا أكبر. نظر الروسي إلى حسن بدوي ثمّ خاطبني: إنّ المبلغ المخصّص هو مليون دولار فقط. وإذا كان عليّ زيادة المبلغ فينبغي العودة إلى الحكومة السوفياتية بواسطة السفارة. ردّدت: أنا لا أقبل بمليون دولار. وإذا تعيّن عليّ القبول فيجب أن لا يقل المبلغ عن مليونين من الدولارات. وافق حسن بدوي، فعقّب الروسي قائلاً إنّه سيبحث في الأمر مع رؤسائه ويعود بالجواب».

ثمّ انتقل الحديث إلى خطف طائرة الميراج وسبل تنفيذه. فأخرج الروسي. وقد تبيّن لاحقًا أنّه ڤلاديمير ڤاسيلييف الملحق التجاري في سفارة الإتحاد السوفياتي في بيروت وهو ضابط طيار سابق، من جيبه ملفًا كان يحتوي صورًا لصفحات مطبوعة على الآلة الكاتبة، وطلب من محمود مطر قراءتها، قائلاً إنّ فيها كلّ ما يتصل بالرحلة. أطلعه أيضًا على خريطة الطريق التي ستقوده من مطار القليعات في الشمال إلى مطار باكو في أذربيجان مرورًا بإيران. تخوّف محمود مطر من اعتراض طائرات الميغ الإيرانية طائرته. فطمأنه ڤلاديمير ڤاسيلييف إلى أنّ الطائرات السوفياتية كانت تعبر إلى العراق ناقلة عتادًا من غير أن يكتشفها الرادار الإيراني، وفي أسوأ الأحوال فإنّ خزانات ٦٠٠ ليتر ستساعده على زيادة سرعة الميراج في حال اعتراضها فيتمكن من الإفلات من المطاردة، وستكون الطائرات السوفياتية في انتظار طائرته بعد خمس دقائق من دخوله الأراضي السوفياتية لإرشاده إلى المطار المحدّد هبوطه فيه.

طلب محمود مطر من ڤلاديمير ڤاسيلييف أخذ الأوراق والخريطة لدرسها، فلم يوافق. برّر طلبه هذا بضرورة حصوله على المخطّط لدرسه بتأن كون المسألة تنطوي على مجازفة بحياته. فضلاً

عن أنّ الطائرة تحمل صاروخ ماترا. فقال السوفياتي «إنّ الموضوع قد دُرِس بعناية، وفي ما يتصل بصاروخ ماترا، فروسيا مستعدة لدفع مبلغ إضافي قيمته مليون دولار».

وتقرّر درس الخريطة في الاجتماع التالي.

الحادية عشرة ليل ذلك اليوم، ومن منزل والده الذي كان قد قصده بعد الاجتماع، اتصل الملازم أول محمود مطر بالمقدّم صلاح بلهوان في منزله، قائلاً له: «نزيه... نزيه».

لم ينتبه محدّثه لمغزى الاسم كونه لم يكن يعرف صوت محمود مطر الذي سرعان ما قال له: «أنا محمود، Nazih is in»، في إشارة إلى ضلوع نزيه حمادة في الصفقة. فردّ عليه صلاح بلهوان بأنّ القيادة ستطلبه في الصباح، واتفقا على الاجتماع في مبنى الوزارة.

مذذاك كُلّف رئيس الفرع العسكري إدغار معلوف إخضاع المقدّم نزيه حمادة للمراقبة أيضًا.

بعدما أطلع محمود مطر صلاح بلهوان على الوقائع في مكتب فوزي الخطيب في وزارة الدفاع غادر، فالتقى المقدّم الطيار نزيه حمادة الذي دعاه بعد المصافحة إلى تناول الغداء معه، فلم يستجب. في تلك الأثناء كان فوزي الخطيب اجتمع برئيس الأركان وتقرّر على الأثر إبلاغ محمود مطر الإلتحاق بقاعدته وعدم الإجتماع بمفاوضيه في انتظار تلقيه أوامر جديدة.

في معظم أحاديثه كان حسن بدوي يحرص على إبداء مظاهر الاعتزاز بتنفيذ مهمّة كهذه تخدم الإتحاد السوفياتي، صديق العرب، وتكشف سرًّا عسكريًا كان يعزّز من قوّة إسرائيل في مواجهة الدول العربية، أنّه، أيّ محمود مطر، سيكون في حماية مباشرة من الاستخبارات السوفياتية، بينما كان محاوره الملازم أول يُكثِر، في معرض طمأنته إلى عزمه على المضي في الخطة، من استفساراته عن مرحلة ما بعد الهبوط بطائرة الميراج في مطار باكو في أذربيجان: مصيره الشخصي وأمنه ومصير عائلته، رغبته في اللجوء إلى سويسرا، المال الكافي لضمان حياة لائقة له خارج لبنان. وبانتظام كان محمود مطر ينقل تفاصيل أحاديثه مع حسن بدوي ثمّ لاحقًا مع ڤلاديمير ڤاسيلييف إلى عبّاس حمدان وإدغار معلوف. تارة في الشقة الخاصة في الجناح. وطورًا بمكالمات هاتفية عبر الاتصال برقم سرّي لرئيس الفرع الخارجي. كان قد طُلِب إلى محمود مطر أيضًا الانقطاع عن التوجه إلى وزارة الدفاع. إلاّ أنّه ظلّ على صلة مستمرة بعبّاس حمدان: يزوّده المعلومات ويتلقى منه التوجيهات بتكليف مباشر من غابي لحود، ويدوّنان محاضر الإجتماعات مع رجال الصفقة السوفياتية.

الخميس ٤ أيلول اتصلت زوجة حسن بدوي بمحمود مطر وسألته عن موعد توجهه إلى بيروت، فأفادها أنّ الحال لا تسمح له بتحديد موعد ذهابه إلى العاصمة. الأحد ٧ أيلول التقى نزيه حمادة بمحمود مطر وأبلغ إليه «أنّ الجماعة وافقوا على مبلغ مليوني دولار، وقد طلبت من المقدّم بلهوان وضع الخزانات الإضافية على الطائرات فلم يعرني آذانًا صاغية ولم يبقَ لنا سوى إيجاد فني للقيام بذلك». مساء اليوم نفسه التقى النقيب عبّاس حمدان بمحمود مطر واتفقا على «علي حمود» إسمًا مستعارًا لمحمود مطر.

الإثنين ٨ أيلول التقى محمود مطر حسن بدوي وڤلاديمير ڤاسيلييف فأبلغ إليهما أنّ نزيه حمادة أخفق في تعبئة خزانات الطائرات، فكان أن تطوّع حسن بدوي للقيام بالمهمّة بحيث يملأ خزانات طائرتين حتى إذا حصل خلل فني في إحداهما صار إلى تنفيذ المهمّة في الأخرى. طلب ڤلاديمير ڤاسيلييف من محمود مطر إطلاعه على أوراق الرحلة فرفض – بناءً على تعليمات زوّدته إياها

الشعبة الثانية – بحجة استعجاله المغادرة إلى طرابلس، ووعده باللقاء به مساء الجمعة لمناقشة الموضوع. رحّب حسن بدوي بالاقتراح، قائلاً إنّ ضابطًا طيارًا سوفياتيًا سيكون حاضرًا، وكذلك المقدّم نزيه حمادة. تعرّض محمود مطر للمسألة المالية مبديًا مخاوفه منها ومن الضمانات غير الكافية الموعود بها، وأعاد على مسمع ڤلاديمير ڤاسيلييف ما سبق أن طلبه من مبلغ يساوي عشرة في المئة من المبلغ المخصّص قبل تنفيذ المهمّة، على أن يوضع في أحد المصارف اللبنانية الكبيرة. وبرّر ذلك بأنّه سيفقد عائلته إلى الأبد، فضلاً عن أنّ والده مدين ومنزله مرهون، وهو كان باع سيارته وإنّ أخوته في المدارس. وكرّر حاجته إلى المال لمساعدتهم.

وافق ڤلاديمير ڤاسيلييف على وضع مبلغ ١٠٠ ألف دولار في أحد المصارف السويسرية باسم والده محمد رضا مطر في خلال أسبوع، على أن يحاول الحصول على مبلغ ٢٠٠ ألف دولار. أمّا المبالغ المتبقية فبعد خطف الطائرة. وطلب من محمود مطر تحضير جوازي سفر زوجته وابنه لتأمين مغادرتهما قبل خطف الطائرة بيومين. كانت الخطة تقضي أيضًا بسفر عائلة محمود مطر إلى ألمانيا الشرقية على أن ينضمّ إليها بعد تنفيذ المهمّة، ومن برلين ينتقلون إلى سويسرا. تبعًا لذلك حصل محمود مطر وعائلته من خلال ڤلاديمير ڤاسيلييف على تأشيرات سفر إلى ألمانيا الشرقية. بعد الاجتماع اتصل محمود مطر بحسن بدوي وزوّده إسم والده لوضع المبلغ المتفق عليه باسمه في المصرف. يومذاك عدّل ڤلاديمير ڤاسيلييف ثمن الصفقة بأن رفعه من مليون دولار إلى مليونين.

الجمعة ١٢ أيلول اتفق محمود مطر ونزيه حمادة وحسن بدوي وڤلاديمير ڤاسيلييف في حضور ديبلوماسي سوڤياتي آخر يحضر للمرة الأولى هو ألكسندر خومياكوف عرّف عن نفسه أنّه السكرتير الأول في السفارة في بيروت، تبيّن في ما بعد أنّه أميرال في جهاز الاستخبارات العسكرية السوڤياتية، على أنّ اليوم المناسب لخطف الطائرة هو ٣ تشرين الأول، بعد التوافق على مخرج يضمن نجاح تزويد الطائرة الخزانات الكافية من الوقود. ثمّ ناقشوا خطة الفرار بالطائرة وقد أعدّت بالروسية مع ترجمة لها بالفرنسية، وخصوصًا ما يتصل بالذبذبات والتردّدات المستعملة خلال الرحلة. فطلب ڤلاديمير ڤاسيلييف معرفة التردّد الذي سيتكلم عليه محمود مطر بعد خطف الطائرة، فأعطاه تردّدين مستعملين في مطار بيروت هما «VHF 120.30»، و«VHF 285.00». واتفق أيضًا على لقب لمحمود مطر هو «PAPA 25». قرأ محمود مطر الصفحات التي حملها معه ڤلاديمير ڤاسيلييف للمرة الثالثة بعدما وعده بنسخ لها وتسليمه إياها في الاجتماع المقبل.

في الساعات التالية قصد نزيه حمادة محمود مطر في منزله في طرابلس لكي يضعا معًا خطة الفرار بطائرة الميراج من مطار القليعات إلى مطار باكو مرورًا بالعراق وإيران، بعد استبعادهما من الخطة العبور بالطائرة فوق الأراضي السورية ومن ثمّ الأراضي التركية خشية تعرّضها لمطاردة جوّية من الطائرات التركية أو الأميركية المقيمة في قواعد عسكرية في تركيا.

في تلك الأثناء سافر حسن بدوي إلى الهند.

الخامسة والنصف بعد ظهر الأحد ١٤ أيلول عُقِد اجتماع بين محمود مطر ونزيه حمادة في منزل الأول في مجمّع بيوت الضبّاط في البحصاص عند المدخل الجنوبي لطرابلس. فأبلغ إليه نزيه حمادة أنّ حصته من الصفقة ١٠٠ ألف دولار وكذلك حصة حسن بدوي. إلاّ أنّ المبلغ ضئيل ويتعيّن على محمود مطر أن «يشوف خاطرهما» كون المبلغ الذي سيتقاضاه كبيرًا، فوعده محمود مطر بإعطاء كلّ منهما ١٠٠ ألف دولار أميركي من حصته. في لقائهما هذا الذي أُعِدَّ له سابقًا،

زرع محمود مطر وعبّاس حمدان أجهزة تنصّت صغيرة خلف ستائر صالون منزله تلتقطها آلة تسجيل في غرفة النوم لتسجيل وقائع حوارهما توصّلاً إلى إثباتات لضلوع نزيه حمادة في الصفقة. اقتضى ذلك، للمرة الأولى، اطلاع شخص من خارج الحلقة الضيقة في الشعبة الثانية على المجازفة وما يجري من صفقة لتهريب طائرة الميراج هو زوجة محمود مطر التي لفتها وجود عبّاس حمدان في منزلها يوزع أجهزة التنصّت. في أثناء حوار محمود مطر ونزيه حمادة كان عبّاس حمدان في غرفة النوم يستمع إليهما ويسجل.

الجمعة ١٩ أيلول اجتمع محمود مطر مع ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف في منزل حسن بدوي. قال ڤلاديمير ڤاسيلييف إنّ عليهم الذهاب إلى شقته المجاورة للسفارة السوڤياتية، الرقم ١٧ في الطبقة السابعة من بناية عبدالله سلات في وطى المصيطبة، على بعد ٥٠٠ متر من مبنى السفارة السوڤياتية يقيم فيها موظفون سوڤيات للبحث في خريطة خطف الطائرة.

في اجتماعهم هذا وجّه ألكسندر خومياكوف أسئلة إلى محمود مطر منها استفساره عن سنوات خدمته في الجيش، وأبلغ إليه أنّه سيصحب زوجته إلى موسكو حيث يلتقيان هناك. وقال ألكسندر خومياكوف الذي ذكر أنّه رئيس الخطة أنّ المبلغ سيوضع في أحد مصارف بولونيا أو أيّ دولة أوروبية شرقية قبل يومين من التنفيذ. ولكنّ محمود مطر أصرّ على مصرف سويسري. كذلك عرض على الضابط اللبناني رتبة ضابط كبير في الجيش السوڤياتي. فأجابه محمود مطر أنّه يفضل المال والعيش في سويسرا بعد ثلاثة أشهر من إنجاز المهمّة.

الأحد ٢٨ أيلول اجتمع محمود مطر مع حسن بدوي في منزل الأخير الذي أبلغ إليه أنّ رحلته إلى بومباي ألغيت، وهو سيكون في بيروت طوال الأسبوع المقبل. موضحًا أنّ لا تفسير لديه لسبب تغيير الرحلة، الأمر الذي أفقده خمسة آلاف ليرة لبنانية كونه كان يعتزم تهريب مجوهرات إلى هناك. فطلب منه محمود مطر «أن تأتي معي إلى الاجتماع مساء الثلثاء كي لا أكون بمفردي مع الشخصين الروسيين وحتى أحضّهما على إعطائي مبلغ ٢٠٠ ألف دولار أميركي ونفقات سفر زوجتي وابني». فوعد بالمجيء، وقال إنّه أصرّ على الديبلوماسيين السوڤياتيين «أن يحضرا معهما مبلغ الـ٢٠٠ ألف دولار إلى اجتماع الثلثاء كموعد أخير، وإلاّ فإنّ خطف الطائرة لن يُنَفّذ في الأسبوع المقبل، ولا يمكن التكهن بموعد آخر للتنفيذ». واتفقا على أن يصحب محمود مطر حسن بدوي، في السادسة والنصف من مساء الثلثاء في طريقهما إلى الاجتماع بڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف. ثمّ اجتمعا في الثانية بعد ظهر الإثنين ٢٩ أيلول في منزل حسن بدوي البادي القلق من أنّ رئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط نجيب علم الدين طلب الإستغناء عن سفره في رحلة الشركة إلى بومباي، غارقًا في شكوك وخشية من افتضاح أمره في الخطة، فطمأنه محمود مطر إلاّ إذا اشتبهت الشرطة في تهريبه مجوهرات إلى بومباي. ولكنّ حسن بدوي نفى الأمر وأكد لمحمود مطر أنّ الديبلوماسيين السوڤياتيين سيأتيان بالمال إلى اجتماع الثلثاء في شقتهما.

كانت الخطة تتضمّن الآتي:

- يقلع محمود مطر بطائرة الميراج من القاعدة الجوّية العسكرية في مطار بيروت بحجة إجراء تمرين عادي دوري، ويتجه بها إلى الشرق. فور مغادرته الأجواء اللبنانية يبلغ إلى القاعدة الجوّية تعرّضه لخلل فني خطير وقفزه من الطائرة، ثمّ يقطع الاتصال اللاسلكي نهائيًا بالقاعدة.

- يتابع الطيران نحو الشرق وفق التعليمات التفصيلية في مخطط الطيران بالروسية والفرنسية.
- في باكو ينضمّ إليه طياران سوفيات. هناك يُترك له الاختيار بين الانضمام إلى سلاح الجوّ السوفياتي برتبة عسكرية عالية، أو الإقامة في أيّ بلد آخر يريده.
- يوم تنفيذ الخطة هو الجمعة ٣ تشرين الأول ١٩٦٩. في اليوم نفسه تغادر زوجة محمود مطر بيروت إلى لندن.
- يتولى حسن بدوي تأمين جوازات السفر لمحمود مطر وزوجته وابنه.
- حُدّد ٣٠ أيلول، في شقة ڤلاديمير ڤاسيلييف في وطى المصيطبة، موعد دفع المبالغ والشيك لمحمود مطر ووضع اللمسات الأخيرة على خطة الفرار بالطائرة.

الخطأ غير المحسوب

مساء ٢٩ أيلول دعا غابي لحود ضبّاط الشعبة الثانية، سامي الشيخة وعبّاس حمدان وسامي الخطيب وجان ناصيف وإدغار معلوف. إلى اجتماع عاجل في مكتبه في وزارة الدفاع. وقال لهم: «يا شباب هناك موضوع مهمّ جدًا وخطير جدًا أوصلنا إلى مرحلة متقدّمة لم يعد في الإمكان الاستمرار فيه. بات من الضروري دهم المكان وتوقيف المتورطين».

لم يكن الرائد سامي الخطيب حتى ذلك الوقت قد علم سوى أن ثمّة مهمّة في سلاح الجوّ يقوم بها الملازم أول محمود مطر وتتّصل بدور ما للمقدّم نزيه حمادة وحسن بدوي. سأل غابي لحود ماذا يقصد، فأجابه: «خطف طائرة ميراج».

ردّ باستغراب: «أف... ومَن هي الجهة الخاطفة؟».

قال غابي لحود: «الروس».

عقّب رئيس فرع الأمن الداخلي: «هل سنداهم الروس ونوقفهم؟».

قال غابي لحود: «نعم».

ردّ: «لكنّ ذلك قد يتسبّب لنا بمشكلة كبيرة كون الإتحاد السوفياتي يساعد العرب ويسلحهم، وهو صديق عبدالناصر وضدّ إسرائيل».

قال غابي لحود بالفرنسية: «سامي، المسألة باتت تتعلّق بكرامة الجيش، والقرار اتخذ».

بعدما ساد الإجتماع لحظات صمت، ناقش الضبّاط المهمّات. فكُلّف رئيس الفرع الخارجي النقيب عبّاس حمدان مؤازرة رئيس فرع الأمن الداخلي الرائد سامي الخطيب في دهم الشقة التي يقيم فيها الديبلوماسيان السوفياتيان في وطى المصيطبة في الوقت الذي يكون محمود مطر داخلها. ينطلق سامي الخطيب على رأس القوّة العسكرية المكلّفة الدهم من مكان وجوده في ثكنة طانيوس الحلو في المصيطبة، غير البعيدة من المكان، إلى الشقة فور تبلّغه من عبّاس حمدان، المكلّف بدوره تسجيل وقائع الإجتماع الأخير، إشارة انعقاده لدهم الشقة على أن يبدأ فور تلفّظ محمود مطر عبر جهاز الإرسال اللاسلكي الصغير المخفي في سترته بـ«OK»، يُفهَم منها أنّه تسلّم من ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف الشيك، على أن يكون سامي الخطيب ورجال جهاز الأمن المشترك إلى جانبه للتدخّل عند الضرورة. بالتزامن مع ذلك تنطلق قوّة عسكرية أخرى تتولى توقيف المقدّم نزيه حمادة وحسن بدوي. تقرّر في الاجتماع أيضًا تحديد عديد فرقة الدهم وسلاحها وسياراتها من جهاز الأمن المشترك. فتألفت من عنصرين من الشعبة الثانية وسبعة من جهاز الأمن المشترك وستة من الشرطة العسكرية في سيارات جيب. ولحظت الخطة توزيع الجنود لدى وصولهم إلى العمارة عند طرف الشارع المؤدّي إليها ومداخلها، ثمّ دخول الشقة بحيلة دونما اللجوء إلى السلاح وتوقيف الديبلوماسيين السوفياتيين المتورّطين بالجرم المشهود

وهما يسلّمان محمود مطر شيكًا بـ٢٠٠ ألف دولار أميركي باسم والده محمد رضا مطر ومخطّط الفرار بالطائرة، تمهيدًا لتسليمهما إلى سفير دولتهما سرغار عظيموف.

كانت ترتيبات الفرار بطائرة الميراج مدروسة بدقة: الوقود، الكيلومترات، محطات الرحلة وبلدان العبور، الارتفاع والانخفاض، السرعة. يتجاوز الرادارات السورية والعراقية والتركية من غير أن تلتقط الطائرة على شاشاتها. وعندما تصل إلى أجواء الإتحاد السوڤياتي تلاقيها طائرات ميغ - ٢١ لمرافقتها. ثمّ يهبط محمود مطر بطائرة الميراج. في تلك الأثناء تكون عائلته، بحسب الخطة المرسومة، سافرت إلى سويسرا عندما يكون قد حط هو في باكو.

السابعة من مساء الجمعة ٣٠ أيلول ١٩٦٩ وصل الملازم أول محمود مطر إلى شقة ڤلاديمير ڤاسيلييف في وطى المصيطبة في ثياب عسكرية بدافع أنّ دهم المكان سيتيح للجنود التعرّف إليه فورًا من بزته في حال واجهوا تطوّرات غير متوقعة أو محسوبة. فوجئ الديبلوماسيان السوڤياتيان، وسأله ألكسندر خومياكوف عن مبرّر ارتدائه بزة عسكرية خلافًا لاتفاق سابق بالاجتماع بهما دائمًا وهو في ثياب مدنية، فأجابه أنّه آت لتوّه من مقرّ عمله ولم يكن لديه متسع من الوقت لإبدالها. ثمّ دارت بينهم أحاديث عامة مهّد لها ألكسندر خومياكوف بالإشادة بالدور الذي يضطلع به محمود مطر في الخطة لإنجاحها بكفاية «فاستحوذ تقدير القيادة السوڤياتية».

في تلك الأثناء تلقّى سامي الخطيب من عبّاس حمدان إشارة الإنطلاق من ثكنة طانيوس الحلو. كان عبّاس حمدان قبل أسابيع أخضع الشقة للمراقبة أولاً. ثمّ قرّر الاقتراب أكثر من مكان الحوار. قصد ساكن الشقة التي تعلوها وطلب منه، بعدما عرّف عن نفسه أنّه من رجال الأمن العام، استخدامها لبضعة أيام بذريعة جمع معلومات عن قضية أخلاقية تجري ملاحقتها سرًّا في مكان قريب من العمارة، فاستجاب. وقد استدعى في وقت سابق ناطور العمارة وطلب إليه التغيّب عنها بدافع المرض. وأحلّ مكانه عنصرًا من جهاز الأمن المشترك على أنّه ناطور جديد موقت لها وابن عمّ الناطور الأصيل المريض. بذلك أصبح مقسّم الهاتف في العمارة تحت مراقبة الشعبة الثانية. يزوّدها الناطور الجديد المعلومات الكاملة عن الاتصالات الهاتفية التي يجريها الديبلوماسيان السوڤياتيان ومواعيد زيارتهما الشقة والأشخاص الذين يستقبلانهم فيها. ومن خلال الناطور الجديد أيضًا دخل عبّاس حمدان إلى الشقة رقم ١٧ بصفة عامل كهرباء لتصليح أعطال كانت الشعبة الثانية نفسها قد خرّبتها قبل ساعات. زرع في بعض أرجائها، وخصوصًا خلف الستائر والمقاعد في الصالون، أجهزة تنصّت صغيرة من تلك التي كان اشتراها من البائع الأميركي في مطار بيروت.

لازم عبّاس حمدان الطبقة العليا في كلّ مرة كان ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف يجتمعان في الشقة رقم ١٧ وحدهما أو مع محمود مطر، للإصغاء إلى حوارهم وتسجيله.

في الحصيلة أمكن تسجيل ما يقارب ٢٥ شريطًا من الحوار الطويل في أوقات متفاوتة. عمل عبّاس حمدان أيضًا على تصوير الشقة من البنايات المطلة عليها ليل نهار بغية رصد تحرّكات الديبلوماسيين السوڤياتيين ونشاطاتهما داخلها، والتحقّق من المتردّدين على العمارة من غير سكانها. وغالبًا ما تنقّل ومعه إدغار معلوف في لباس مدني في سيارات أجرة للمراقبة وجمع المعلومات.

انطلقت فرقة الرائد سامي الخطيب من ثكنة طانيوس الحلو. وخلال دقائق من وصوله إلى

العمارة، وزع بعض جنوده على طرفي الشارع المؤدّي إليها وعند مدخلها، وصعد ومعه أربعة عناصر أخرى إلى الشقة، السابعة والربع، عندما تبلّغ إشارة النقيب عبّاس حمدان الذي كان قد سمع لحظتذاك كلمة «OK» من محمود مطر.

قرع جرس الباب، فإذا بجلبة داخل الشقة. استغرب ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف قرع الباب، إذ تأكدا في حوار قصير بالروسية تبادلاه أنّ أيًا منهما لم يكن ينتظر زائرًا. ثمّ طلب ألكسندر خومياكوف من زميله معرفة الزائر.

قرع الباب مجدّدًا، ثمّ للمرة الثالثة. في تلك الأثناء كان عبّاس حمدان قد نزل من الطبقة العليا وانضم إلى رفاقه وفي يده. كما في يد سامي الخطيب، مسدس.

لم يجب أحد من داخل الشقة. فتح ڤلاديمير ڤاسيلييف الباب الذي لم يكن مزوّدًا عينًا للمراقبة نصف فتحة للتحقّق من شقه من هوية الآتي، فشاهد رجلين بلباس مدني أحدهما عبّاس حمدان. وكان الجنود الآخرون من الشرطة العسكرية يقفون في الجهة غير المرئية له من البهو. لتوّه مدّ عبّاس حمدان قدمه إلى فتحة الباب لمنع إغلاقه، وحاول دفعه إلى الداخل فقاوم ڤلاديمير ڤاسيلييف محاولته عبثًا.

إذذاك، في اللحظة التي أوشك رجال الشعبة الثانية على فضح الصفقة بخطة نجحت بكفاية حتى دقائقها الأخيرة، انطلقت، ومن غير أن يتوقع أحد، رصاصة من مسدس عبّاس حمدان لم يكن في إمكان أحد في ما بعد تبرير دافعها والسبب الذي أوجبها، أو على الأقل انطلاقها خطأ. بانطلاق الرصاصة هذه فتح ڤلاديمير ڤاسيلييف الباب مذعورًا واقتحم الجنود الشقة. وإذا برشقات من رشاش بيريتا، الإيطالي الصنع، كان يحمله أحد رجال قوّة الدهم تنطلق عشوائيًا في أرجاء المكان، على الجدران والسقف وفي الأرض، فصرخ محمود مطر رافعًا مسدسًا صغيرًا كان يخفيه في ثيابه معرّفًا عن نفسه. في تلك اللحظة انهار زجاج خلفه بعدما أصابه الرصاص واستقرّت شظايا منه في جسم محمود مطر.

وبفعل ارتداد رشقات الرشاش من الحائط في اتجاهات عدّة، سقط أربعة جرحى هم الديبلوماسيان السوڤياتيان وعبّاس حمدان ورقيب أول في الشرطة العسكرية هو فاضل إسطفان أصيب في يده اليمنى.

بدا الموقف رهيبًا. إصابة عبّاس حمدان خطرة: أربع رصاصات في بطنه والفخذين إلى الجرحى الآخرين أصيبوا برصاص الجنود اللبنانيين الذين ذُعِروا عندما أُطلِقت الرصاصة الأولى. ولم يكن الديبلوماسيان السوڤياتيان مسلحين.

صرخ محمود مطر وهو يدلّ سامي الخطيب على ألكسندر خومياكوف الجريح الملقى على الأرض: «ابتلع الشيك... ابتلع الشيك». لحظة الإقتحام كان الشيك البالغة قيمته ٢٠٠ ألف دولار أميركي موضوعًا على الطاولة في صالون الشقة تمهيدًا لتسليمه إلى محمود مطر، فكان أن انحنى الديبلوماسي السوڤياتي على الطاولة وأمسك به وأدخله في فمه وابتلعه مخفيًا دليلاً دامغًا وخطيرًا على ضلوعه ورفيقه في الصفقة.

على الفور أجريت اتصالات بسيارات الإسعاف لنقل الجرحى إلى المستشفيات، بينما اتصل سامي الخطيب بغابي لحود في مكتبه وأعلمه بما حصل.

انهارت تمامًا خطة رئيس الشعبة الثانية بتنفيذ الدهم وإحباط المحاولة سرًّا بلا أخطاء، ووضع قرائن وأدلة على ضلوع ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف المشمولين بالحصانة الديبلوماسية ولاسيما منها الشيك ومخطّط الفرار بالطائرة في عهدة السفير وطيّ الأمر بلا مشكلات وفوضى وضجيج. وكانت الاستخبارات اللبنانية قد قرّرت عدم كشف ما حصل إلاّ في حال أنكرت السفارة السوڤياتية مسؤوليتها تجنبًا لإثارة أزمة مع الدولة العظمى.

السابعة والنصف مساءً كان كلّ شيء قد انتهى. أوقفت الشعبة الثانية ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف اللذين نقلا إلى المستشفى العسكري المركزي. حيث أُخضِع الثاني لغسل معدته بشفط الشيك من جهتها اليسرى وصار إلى تجفيفه. وتبيّن أنّه لم يُمحَ كونه كُتِب بحبر ناشف أزرق، فأمكن استخراج الدليل قبل شظايا رشقات الرشاش من جسده، فيما نُقِل عبّاس حمدان المصاب بجروح خطرة إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت.

وقتذاك كانت ثمّة خطة مماثلة تجري في مكان آخر وتستهدف أبطالاً آخرين: دَهَمَ رئيس فرع الشعبة الثانية في البقاع النقيب نعيم فرح حسن بدوي في منزله في الغبيري، ودَهَمَ رئيس الفرع العسكري النقيب إدغار معلوف المقدّم نزيه حمادة في القاعدة الجوّية في القليعات، بينما تولى النقيب جان ناصيف تفتيش منزل نزيه حمادة في طرابلس. في اليوم التالي مثل محمود مطر أمام رئيس فرع الأمن الداخلي الرائد سامي الخطيب ووضع تقريرًا كاملاً بمراحل خطة خطف طائرة الميراج وتفاصيلها وأسماء الضالعين فيها.

في غضون ذلك اتصل غابي لحود بالمدير العام لوزارة الأنباء شارل رزق وطلب إليه البقاء في مكتبه ريثما يوافيه لأمر ضروري. بعد وقت قصير كان ومحمود مطر في مكتب شارل رزق في مبنى الوزارة حاملين شريط تسجيل، وطلبا التوجه إلى أحد استديوهات الإذاعة اللبنانية، الملاصق مبناها لوزارة الأنباء. في الاستديو طلب غابي لحود تنقية الحوار الذي دار بين محمود مطر والديبلوماسيين السوڤياتيين من أصوات الموسيقى المرافقة لاستخراج فحواه. كان ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف، من باب التحوّط، أدارا الموسيقى من راديو قريب منهما بصوت عال لتجنب التنصّت بالتشويش على أحاديثهما مع محمود مطر الذي كان ينقل، في الوقت نفسه، من جهاز اللاسلكي الصغير في سترته وقائع الحوار إلى آلة تسجيل لدى عبّاس حمدان.

في الاستديو، وبواسطة تقنية خاصة، فُصِل الحوار عن الموسيقى وامتلكت الشعبة الثانية دليلاً إضافيًا نقيًا على ضلوع الديبلوماسيين السوڤياتيين في محاولة خطف طائرة الميراج.

انتشر الخبر فورًا وتجمهر صحافيون حول العمارة التي وقع فيها إطلاق النار على وقْع أزمة خطيرة في العلاقات اللبنانية – السوڤياتية. إذاذاك أصدرت الشعبة الثانية بيانًا أعلنت فيه أنّ الديبلوماسيين السوڤياتيين كانا مزوّدين مسدسين وبادرا إلى إطلاق النار. ولم تكن هذه هي الحقيقة. إلاّ أنّها كانت في حاجة إلى إصدار بيان كاذب عن تسلح الموظفين السوڤياتيين، فألقى سامي الخطيب بعد ساعة على حصول الحادث بمسدس من طراز زغاروف كان موجودًا لدى الشعبة الثانية في أرض مجاورة للعمارة، واتهمهما بإطلاق النار منه على الجنود اللبنانيين ورميه في المكان الذي أعلنت الاستخبارات العسكرية أنّها عثرت عليه فيه لتبرير إطلاقها النار[1].

كان ردّ الفعل الأول للسفير السوڤياتي سرغار عظيموف عنيفًا وغاضبًا مذ أطلعته وزارة

1. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

الخارجية ليلة الحادثة على المشكلة على أثر تبلّغها تفاصيلها من غابي لحود. فكان أن توجّه المستشار في السفارة ڤلاديسلاڤ جوكوف في اليوم التالي إلى الوزارة وسلّمها احتجاجًا خطيًا من غير أن ينتظر من أمينها العام نجيب صدقة ردًّا لبنانيًا، بعدما كان سرغار عظيموف زار صباحًا شارل حلو في المقرّ الصيفي لرئاسة الجمهورية في بيت الدين.

سبق ذلك إصدار الشعبة الثانية بيانًا في الأولى والنصف فجر الأول من تشرين الأول أوردت فيه وقائع الدهم مع إشارتها إلى أنّ الديبلوماسيين السوڤياتيين «قاوما بعنف وتبادلا النار مع قوّة الدهم»، ردّ عليه بعد ساعات الملحق الإعلامي في السفارة سورين شيروبان ببيان أنكر التهمة واعتبر الرواية ملفّقة واصفًا إيّاها بـ«الاستفزاز الخبيث والفظ والمتعمّد»، قائلاً إنّ الاستخبارات العسكرية اللبنانية نفّذت خطة تقف وراءها مَن سمّاها الإمبريالية الأميركية والدولية، وألصق بها تهمة إضافية هي العمالة والكذب والافتراء. ونفى في الوقت نفسه حيازة أيّ من الديبلوماسيين السوڤياتيين مسدسًا، وقال: «لقد شاء البعض اللجوء إلى أحقر الأساليب من أجل صرف الإنتباه خلال الأزمة السياسية في لبنان عن الأعمال المتزايدة للقوى الإمبريالية والرجعية». فكان أن قرّرت الشعبة الثانية، دفاعًا عن النفس في مواجهة الحملات التي تعرّضت لها وطاولت الشهابية برمتها، نشر بعض وثائق محاولة خطف طائرة الميراج التي كانت في حوزتها لتأكيد حقيقة ما أقدمت عليه، ومنها مسدس زغاروف والشيك باسم محمد رضا مطر والتسجيل الصوتي للاجتماع الأخير مع ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف، إلى مبلغ ٢٥٠٠ دولار أميركي وأوراق نقدية من فئة ٢٠ دولارًا ومخطّط الرحلة وخرائطها ووثائق الملاحة المتصلة بها. ووزعت في اليوم الثالي للحادث الوثائق على الصحف اللبنانية. ثمّ أحالت الملف بكامله على النيابة العامة التمييزية والعسكرية بعد وضعها في اليوم نفسه، ٢ تشرين الأول، تقريرًا رفعته إلى رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط بوقائع ما حدث. وأوردت فيه أنّ الديبلوماسيين السوڤياتيين «قاوما بالعنف والرصاص مِمّا دعا القوّة المداهمة إلى استعمال أسلحتها ودخول الشقة وتوقيف السوڤياتيين موضوع الملاحقة بعد جرحهما».

منتصف ليل الأول من تشرين الأول صدر أمر برفع الحراسة عن ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف لاعتبارهما مشمولين بالحصانة الديبلوماسية مرفقًا بطلب مغادرتهما الأراضي اللبنانية فورًا.

كان إطلاق النار في لحظة اقتحام فرقة الدهم الشقة ضربة قاسية غير متوقعة لكلّ الجهد الذي تكبدته الشعبة الثانية خلال أسابيع من العمل السرّي في إحباط مخطّط خطف طائرة الميراج. إطلاق للنار مرتين فاجأ خطة الشعبة الثانية في السعي إلى كشف الصفقة وامتلاك الأدلة والوثائق والأدلة على تورّط الإتحاد السوڤياتي بعيدًا من الضجيج الإعلامي. بذلك تحوّل إنجاز الاستخبارات اللبنانية في إحباط خطف الطائرة عاملاً لتقويض سمعتها المحلية والدولية والتنكيل بما أقدمت عليه، وخطأ كبيرًا سيهدم مستقبلها السياسي وموقعها في الحياة الوطنية في الأشهر التالية.

سبّب الحادث صدمة أصابت علاقات لبنان بالإتحاد السوڤياتي الذي كان، بالنسبة إلى فريق كبير من اللبنانيين، صديقًا للعرب ومدافعًا عن القضية الفلسطينية ضدّ إسرائيل، وبانيًا لتوازن دولي في مواجهة الولايات المتحدة المؤيّدة للدولة العبرية. فضلاً عن أنّ الدولة العظمى هذه كانت تتولى تسليح الجيشين المصري والسوري بعد هزيمة حرب عام ١٩٦٧، على رغم التباين الصريح

في الموقف العقائدي بين لبنان والدولة الشيوعية العظمى. إذ انتهى الأمر إلى تورّط لبنان في لعبة سياسية خطيرة لم يشأها ولا اختارها، بيّنت عن قصر نظر سياسي أدّى إلى أزمة خطيرة مع الإتحاد السوفياتي. كما تأثرت علاقاته بمصر فأحرجت جمال عبدالناصر صديق الإتحاد السوفياتي، وتركت آثارها تاليًا على علاقات الشعبة الثانية بأبرز حليفين لها في الوسط السياسي اللبناني هما رئيس الوزراء رشيد كرامي وكمال جنبلاط.

على أنّ الحادث هذا، بفعل الآثار تلك، أضحى مكسبًا سياسيًا لـ«الحلف الثلاثي» المناوئ للشهابية والشعبة الثانية، في وقت بدأت هذه تخسر تدريجًا حلفاءها الأقوياء في السلطة وخارجها. في الحصيلة بات دور الشعبة الثانية مربكًا ودقيقًا، وأصبح ضبّاطها عاجزين عن الدفاع عن وجهة نظرها في ما حدث وانقلب الوضع رأسًا على عقب. ردّ الفعل العلني لقائد الجيش العماد إميل بستاني تأييده ما قامت به الشعبة الثانية بغية حمايتها من الحملات التي تعرّضت لها.

تدخّل جمال عبد الناصر

في وقت لاحق زار السفير السوفياتي سرغار عظيموف فؤاد شهاب بعد زيارته شارل حلو حانقًا وناقش معه الحادث الذي اعتبره ملفّقًا واعتداءً على بلاده. وهو كان اتصل برئيس الجمهورية منتصف ليل ٣٠ أيلول. بعد ساعات على عملية الدهم مستنكرًا الرواية. لكنّ الرئيس السابق كرّر أمام السفير السوفياتي ثقته بضبّاط الشعبة الثانية وخصوصًا غابي لحود، نازعًا عنهم تهمة تلفيق الحادث خدمةً للاستخبارات الأميركية. مع ذلك قال سرغار عظيموف لشارل حلو وفؤاد شهاب إنّ لا صحة لادعاءات الاستخبارات العسكرية اللبنانية بمحاولة خطف طائرة الميراج، ولم يكن ليصدّق حصولها.

بيد أنّ تقديرات الشعبة الثانية، المستمدّة من مصادر معلومات متشعّبة، أفضت إلى الاعتقاد بأنّ سرغار عظيموف ربما لم يكن مُطلعًا على الخطة التي رسمتها الاستخبارات السوفياتية، وأرادت بها الاطلاع على أسرار طائرة الميراج الفرنسية بغية تطوير طائرة الميغ - ٢١. إذ في الغالب تُحجَب المعلومات الأمنية عن السفراء وتُحصَر بالملحقين العسكريين الذين تسمّيهم أجهزة الاستخبارات في دولهم. تبعًا لذلك، فإنّ البريد الأمني للملحق العسكري يبقى سرّيًا ويحال تلقائيًا على الاستخبارات دون المرور بالسفير ووزارة الخارجية. ولم يكن في وسع السفير إلاّ أن يخوض حملة إعلامية وسياسية قاسية ضدّ الشعبة الثانية، ومن خلالها ضدّ الحكومة اللبنانية، دفاعًا عن النفس وتحوّطًا لثمن مكلف يترتّب على محاسبته عن تقصيره في الفضيحة تلك أمام حكومته.

قبيل منتصف ليل اليوم الثالث، ٢ تشرين الأول، اتصل السفير المصري ابرهيم صبري بالرائد سامي الخطيب وأبلغ إليه أنّه تلقّى لتوّه من سامي شرف، مدير مكتب جمال عبدالناصر، رسالة عاجلة موجهة إليه سيرسلها فورًا. تضمّنت الرسالة انتقادات حادة: «الرئيس يسلّم عليك وعلى الرئيس شهاب، ويطلب إليك الاتصال بالرئيس شهاب لإيجاد حلّ لكلّ ما يجري في بيروت في موضوع طائرة الميراج الذي يُتَهم به الإتحاد السوفياتي. ويعتقد الرئيس عبدالناصر أنّ الأمر يتعلّق بالكرامة القومية للأمة العربية، ونضالنا يجب أن لا يُترَك تحت رحمة الأقلام المأجورة، والتجريح بالإتحاد السوفياتي غير مقبول وهو الذي يساعدنا في معركتنا القومية الكبرى. ويتمنى الرئيس بإلحاح شديد وقف تداول الموضوع في وسائل الإعلام وتسويته إيجابًا بما يحفظ إطار الصداقة مع الإتحاد السوفياتي المساند للقضية العربية. ولا يجوز الاستمرار في الحملات الإعلامية التي تضرّ بالمصلحة القومية أضرارًا بالغة»[1].

ليلتذاك اتصل سامي الخطيب بغابي لحود وأطلعه على الرسالة، فخابر الأخير شارل حلو وفؤاد شهاب ورشيد كرامي وكلّف ضبّاط الشعبة الثانية، من الأولى حتى الثانية فجرًا، الاتصال برؤساء

١. «سامي الخطيب يتذكر»، «الوسط»، ١٩ كانون الأول ١٩٩٤.

تحرير الصحف اللبنانية لسحب أيّ خبر يتناول فضيحة طائرة الميراج ولاسيما الوثائق التي كانت زوّدتها إياها الشعبة الثانية. وأُرفِق الطلب هذا ببيان تحذير أصدرته «السلطة العسكرية» إلى الصحف والمجلات والوكالات المحلية والأجنبية للأنباء وشركات التلفزيون وكلّ وسائل الإعلام الخاصة من «نشر أيّ معلومات تتعلق بقضية محاولة خطف طائرة الميراج التابعة لسلاح الجوّ اللبناني أو التحقيق الجاري في هذه القضية تحت طائلة الملاحقة القضائية» حرصًا على سلامة التحقيق الذي تولاه القضاء العسكري وعلى «المصلحة العليا للبلاد».

صباح ٣ تشرين الأول لم يرد في الجرائد عن الصفقة سوى تحذير «السلطة العسكرية».

مهّد ذلك لطيّ صفحة الفضيحة جزئيًا بتسوية سياسية إلى حين بدء المحاكمات العسكرية لحسن بدوي الذي طُرِد من شركة طيران الشرق الأوسط، والمقدّم نزيه حمادة الذي أحيل أولاً على المجلس التأديبي ومن ثمّ المحكمة العسكرية قبل أن يُسرّح من الجيش. سبق ذلك، في الأول من تشرين الأول، ترحيل ڤلاديمير ڤاسيلييف وألكسندر خومياكوف في ضوء تفاهم بين رئيس الجمهورية شارل حلو والسفير سرغار عظيموف. ولم يعد يثار الموضوع لا مع الإتحاد السوڤياتي ولا مع مصر. في هذه الأثناء، وتفاديًا لتعرّضه لاعتداء انتقامًا من تصرّفه بعد تكاثر التهديدات التي تلقاها، أرسلت قيادة الجيش محمود مطر في دورة عسكرية آمر سرب إلى الولايات المتحدة الأميركية في الأول من كانون الثاني ١٩٧٠.

وما لبث أن دخل غابي لحود في سجال قاس مع كمال جنبلاط، الزعيم الإشتراكي وصديق الإتحاد السوڤياتي، الذي حمل على الشعبة الثانية لإطلاق النار على الديبلوماسيين السوڤياتيين. مبديًا استياءه من التعرّض للدولة العظمى واتهامها بمحاولة خطف طائرة الميراج، ملمّحًا كذلك إلى دور «للاستخبارات الأميركية أو الصهيونية للإساءة إلى الإتحاد السوڤياتي».

قال لغابي لحود: «السوڤيات يقولون لي إنّ الرجلين لم يكن في حوزتهما مسدسات».

فأجابه: «أيّهما الأهم يا كمال بيك، حمّل سلاح أم خطف طائرة عسكرية لنا؟ هل باتت المشكلة مَن يحمل سلاحًا ومَن لا يحمله، أم أنّها في تورّط السوڤيات في هذه الفضيحة؟»[1].

أمّا ردّ فعل رشيد كرامي فكان متساهلاً، إذ قال لغابي لحود: «ليتكم أنجزتم المهمّة بلا إطلاق نار».

ضاعف الحادث من الحذر الذي كان بدأ يسود علاقة كمال جنبلاط بضبّاط الشعبة الثانية. في تلك المرحلة كان زعيم الدروز يعزّز تعاونه مع ياسر عرفات والمنظمات الفلسطينية الأخرى، ويجهر بتضامنه معهم في مواجهة السلطات اللبنانية، وعَدَّ تعامل الشعبة الثانية معهم تحاملاً على السكان الفلسطينيين المدنيين وتنظيماتهم المسلحة وإمعانًا في مضايقتهم وتقييد نشاطاتهم وهجماتهم على إسرائيل. فقاد هذا التحوّل كمال جنبلاط تدريجًا إلى الافتراق عن الشهابية من غير أن يقطع علاقته بالرئيس السابق وبعض رجالاتها السياسيين. كانت المشكلة أنّه اتهم عددًا من الضبّاط بمسايرة بعض خصومه السياسيين والانتخابيين في قرى الشوف وعاليه ومغالاتهم في مراعاة حزب الكتائب ورئيسه بيار الجميّل. في ظلّ هذا الواقع بدأت الشعبة الثانية، وعبرها الشهابية، من خلال حملات كمال جنبلاط والأحزاب اليسارية الحليفة له تفقد الدعم الإسلامي الذي تسلحت به لسنوات.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

بعد أيام على الدهم اجتمع خالد خضر آغا بالديبلوماسي السوڤياتي ڤيكتور سبولنيكوف في سيارة في الأشرفية، وسمع منه السؤال الآتي: «لماذا تعرّضنا للخيانة والإهانة؟».

أجابه صديقه اللبناني: «لم تكن خيانة، بل إنّ محمود مطر قام بواجبه الوطني. والجيش لم يوافق على الخطة ورفض صفقة تهريب طائرة الميراج التي يملكها».

في وقت لاحق أعدّ ڀاڤل ميدوسيكين، قبل أن يعود إلى موسكو، تقريرًا عن وقائع ما حدث، ثمّ أطلع عليه بعد أسابيع خالد خضر آغا عندما التقيا في مطعم برج الحمام في القاهرة. من أربع صفحات سرد مراحل الصفقة وخلص إلى اتهام الاستخبارات اللبنانية بالعمالة للاستخبارات الأميركية، وعدَّ إطلاق النار عند الدهم فعلاً متعمّدًا ومدروسًا لتعريض سمعة الإتحاد السوڤياتي وخدمة الاستخبارات الأميركية. ولم يتردّد في تقريره في الإعراب عن اعتقاده أنّ حياة الديبلوماسيين السوڤياتيين كانت هدفًا في العملية.

قال ڀاڤل ميدوسيكين لخالد خضر آغا بعبارات لم تخلُ من تحقير للشعبة الثانية وشتم رجالاتها: «كنّا ضحية هذه اللعبة. لقد خدعتنا الاستخبارات اللبنانية. ولكنّها ستدفع الثمن غاليًا».

وأضاف: «إنّها استخبارات غير جديرة بالاحترام، ولا تستحق أكثر من أن تكون من أجل ألاعيب محلية صغيرة ومراهقة. ليس على نحو كهذا من الاستخفاف تُعامَل الدول الكبرى وتهان. عليها أن تكتفي باضطهاد الناس والتجسّس عليهم وملاحقتهم على الطريقة اللبنانية وفي بلد كبلدكم. ولكن ليس أكثر من ذلك»[1].

كان تقويم غابي لحود وسامي الخطيب أنّ المهمّة نفّذت أمنيًا بنجاح، فمنعت خطف طائرة الميراج وكشفت الضالعين في المحاولة، وأخفقت سياسيًا مذ تحوّلت مشكلة انفجرت أولاً في وجه غابي لحود لمسؤوليته المباشرة عن قرار الدهم. كانت تلك المرة الأولى التي تواجه فيها الاستخبارات اللبنانية، القليلة الخبرة والمراس في التعامل مع أحداث خطيرة كهذه، مشكلة أضحت أكبر من مقدرة السلطة اللبنانية على جبهها في حقبة ضجت بأزمات واضطرابات داخل البلاد: بين الشعبة الثانية ومعارضيها، وبين الجيش والمقاومة الفلسطينية في خضم معارك عسكرية فجرت خلافات بين القيادات اللبنانية.

لم يكن في وسع الشعبة الثانية مفاتحة السفير السوڤياتي في المعلومات التي لديها، ولم تكن قد امتلكت حتى ذلك الوقت أدلة حسية على محاولة خطف الطائرة سوى ما نقله إليها محمود مطر. ولذا تمهّل غابي لحود في مراجعة السفير الذي كان، في تقديره، سينفي المعلومات هذه ويتهم الشعبة الثانية باختلاقها والإساءة إلى سمعة الإتحاد السوڤياتي وعلاقاته بلبنان وصداقته ودعمه للعرب. إلاّ أنّه تحدّث أمام العدد القليل من ضبّاط الشعبة الثانية المطلعين على الموضوع عن إمكان مفاتحته سرًّا في الأمر فور امتلاك الدليل بغية معالجة المشكلة بعيدًا من الضجيج الإعلامي، كون لبنان غير قادر على تحمّل عبء خطف إحدى طائرته العسكرية خشية الإضرار بسمعته الدولية، ولا هو قادر كذلك على التواطوء لتسهيل تهريب طائرة يملكها سلاحه الجوّي إلى الإتحاد السوڤياتي[2].

ظلّ السؤال الغامض: لماذا حدث إطلاق نار؟

١. مقابلة خاصة مع خالد خضر آغا.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

جزم غابي لحود وسامي الخطيب بأنّ الرصاص كان مصدره أفراد من الجيش في المرتين، ولكنّهما أخفقا في تبرير دوافعه. أمكن التحقّق من الطريقة التي حصل بها إطلاق النار، وإنّ الديبلوماسيين كانا أعزلين. وفي غياب أيّ تفسير مفترض برز السؤال الآتي: هل أنّ الخطأ الوحيد في عملية أدارتها الشعبة الثانية حتى مرحلتها الأخيرة باتقان ونجاح كان عملاً متعمّدًا لتخريب الدهم؟ إذ، على رغم أن الخطة أُعِدّت بعناية، إلاّ أنّ أيًا من غابي لحود وسامي الخطيب لم يزوّد عناصر فرقة الدهم تعليمات صارمة بعدم إطلاق النار إلاّ في حال الدفاع عن النفس وبناء على أمر مباشر من قائد الفرقة.

كان الهدف اعتقال الديبلوماسيين السوفياتيين بالجرم المشهود. لم يكن إطلاق النار بقرار مخابراتي أو تنفيذًا لخطة تآمرية، وإنّما إهمالاً غير مقصود لم تتحوّط له الشعبة الثانية.

كَمَنَ خطأ غابي لحود في عدم تخطيطه للتفاصيل، وكَمَنَ خطأ سامي الخطيب وعبّاس حمدان في التنفيذ[1]. في وقت متأخر كانت ثمّة مآخذ على سامي الخطيب لعدم إعداده جنوده بدراية وانتباه وتوزيع مدروس للأدوار في تنفيذ عملية الدهم، فتدافعوا إلى داخل الشقة مطلقين النار عشوائيًا وبلا مبرّر[2]. أراد غابي لحود لإنجاح خطته تنفيذها في اللحظة الأخيرة من إبرام الاتفاق بين محمود مطر والديبلوماسيين السوفياتيين، إلاّ أنّ الإرتجال الذي طبع جانبًا من عملية الدهم حوّلها فضيحة سياسية مذ أُطلِقت الرصاصة الأولى.

كان تقويمه أنّ قرار الدهم كان صائبًا من أجل صون هيبة الجيش وإن اعتورته ثغر بسيطة بما فيها سقوط جرحى. ولكنّ الدرس بدا قاسيًا أيضًا كون الشعبة الثانية لم تقارب سلفًا الاحتمالات المتوقعة، وتهاونت في تفاصيل تعذّر عليها في ما بعد تداركها. كان إطلاق النار من مسدس عبّاس حمدان دافعًا إلى إطلاق أحد رجال الشرطة العسكرية رشقات من رشاشه فور دخوله الشقة توزعت في أرجائها بعدما خشي أن تكون فرقة الدهم هدفًا لإطلاق نار. وعندما نوقش سبب صدور طلقة من مسدس عبّاس حمدان، لم يكن في وسع رئيس الفرع الخارجي أن يشرح لرئيس الشعبة الثانية المبرّرات. إذ إنّ إصابته البالغة أفقدته القدرة على تذكّر تلك اللحظة[3]. بعض الملحقين العسكريين في سفارات دول أجنبية في لبنان لم يصدّقوا أنّ عبّاس حمدان نجا على رغم إصابته بأربع رصاصات. وكان أكثرهم شكًا الملحق العسكري البريطاني الذي رغب في معاينة مكان إصابته في البطن.

كان قائد الجيش إميل بستاني ورئيس الأركان يوسف شميّط على علم كامل بمراحل إدارة غابي لحود عملية إحباط محاولة خطف طائرة الميراج، لكنّهما تركا للشعبة الثانية حرّية التصرّف.

في اليوم التالي اتصل الملحق العسكري رئيس محطة الاستخبارات في السفارة الأميركية في بيروت بول سيڤر بغابي لحود وطلب الاجتماع به في مكتبه.

قال له في حضور سامي الخطيب: «أنا لا أصدّق ماذا فعلتم. لم نكن لنجرؤ على القيام بذلك نحن في نيويورك لو حدث هذا الأمر عندنا».

وبعد أكثر من عشر سنين، في الثمانينات، قال رئيس المحطة نفسها آنذاك عندما التقى عبّاس

١. مقابلة خاصة مع العميد محمود مطر.
٢. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.
٣. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

حمدان «إنّ ما حدث في لبنان في موضوع الميراج أصبح درسًا مدوّنًا في وثائق الاستخبارات المركزية الأميركية عن دولة عظمى كالإتحاد السوفياتي تستهين ببلد صغير كلبنان في لعبة استخبارات صعبة وخطيرة، من دون أن تكون قد تحوّطت للتنصّت على خططها»[1].

١. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.

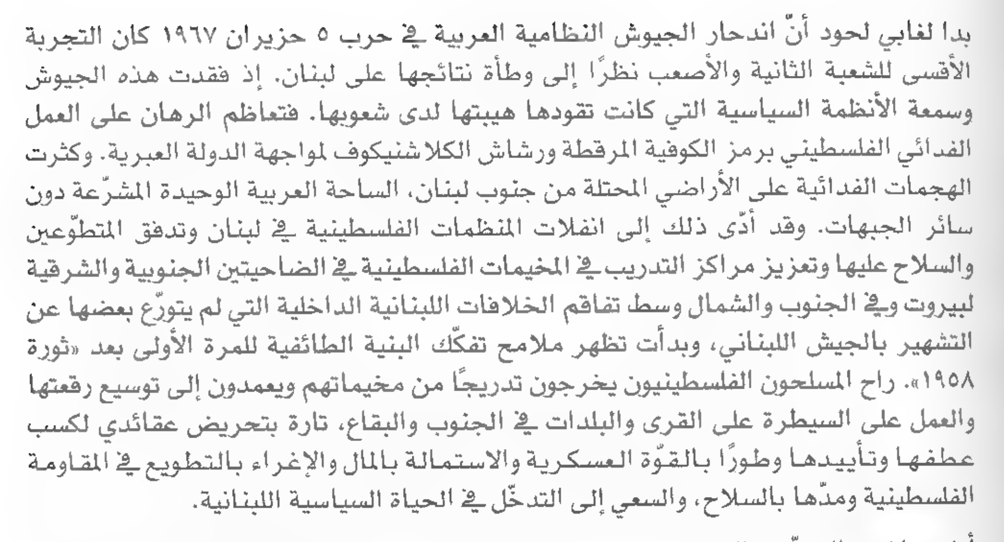
الاتــفــاق

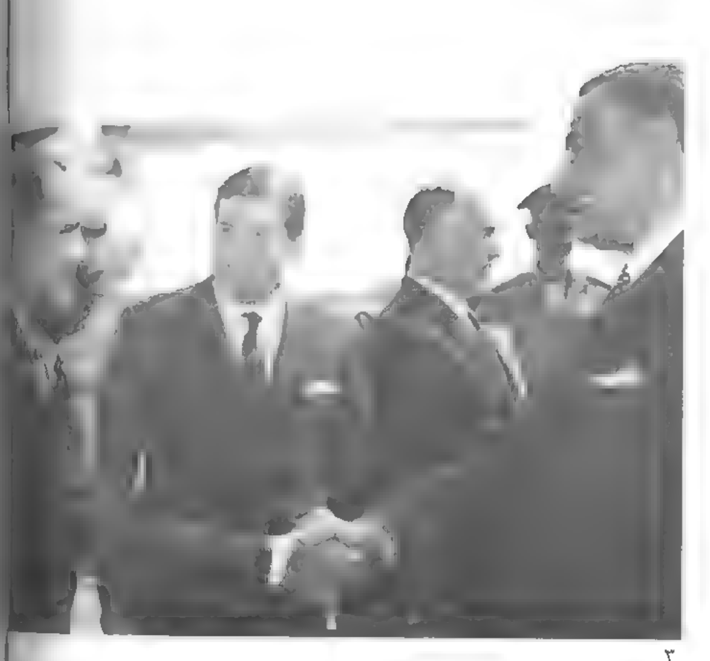
بدا لغابي لحود أنّ اندحار الجيوش النظامية العربية في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ كان التجربة الأقسى للشعبة الثانية والأصعب نظرًا إلى وطأة نتائجها على لبنان. إذ فقدت هذه الجيوش وسمعة الأنظمة السياسية التي كانت تقودها هيبتها لدى شعوبها. فتعاظم الرهان على العمل الفدائي الفلسطيني برمز الكوفية المرقطة ورشاش الكلاشنيكوف لمواجهة الدولة العبرية. وكثرت الهجمات الفدائية على الأراضي المحتلة من جنوب لبنان، الساحة العربية الوحيدة المشرّعة دون سائر الجبهات. وقد أدّى ذلك إلى انفلات المنظمات الفلسطينية في لبنان وتدفق المتطوّعين والسلاح عليها وتعزيز مراكز التدريب في المخيمات الفلسطينية في الضاحيتين الجنوبية والشرقية لبيروت وفي الجنوب والشمال وسط تفاقم الخلافات اللبنانية الداخلية التي لم يتورّع بعضها عن التشهير بالجيش اللبناني، وبدأت تظهر ملامح تفكّك البنية الطائفية للمرة الأولى بعد «ثورة ١٩٥٨». راح المسلحون الفلسطينيون يخرجون تدريجًا من مخيماتهم ويعمدون إلى توسيع رقعتها والعمل على السيطرة على القرى والبلدات في الجنوب والبقاع، تارة بتحريض عقائدي لكسب عطفها وتأييدها وطورًا بالقوّة العسكرية والاستمالة بالمال والإغراء بالتطويع في المقاومة الفلسطينية ومدّها بالسلاح، والسعي إلى التدخّل في الحياة السياسية اللبنانية.

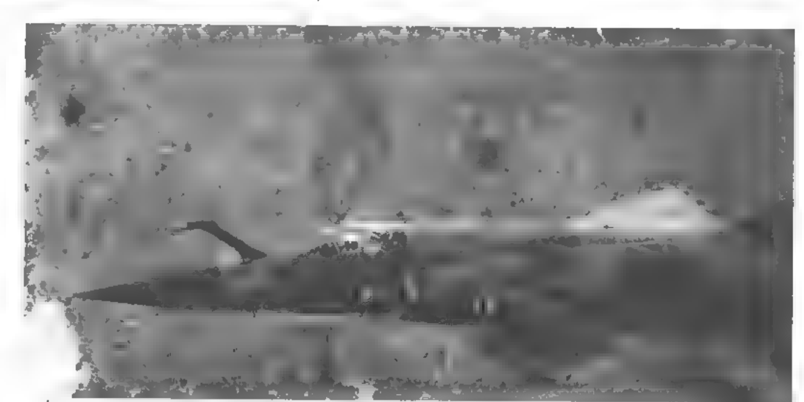
أولى ملامح التسيّب والفوضى تجسدت بحوادث الشغب والاعتداء التي وقعت غداة حرب ٥ حزيران وتجاوزت مظاهر الغضب والاحتجاج والتنديد بإسرائيل في الأيام التالية إلى أعمال تخريب كان أخطرها إلقاء متفجرات والتعرّض لمؤسّسات تجارية. وسرعان ما تبيّن للشعبة الثانية، في ضوء استقصاءات أدرجتها في تقرير رُفِعَ إلى رئيسها في ٢١ حزيران، أنّ الفاعلين كانوا من خارج لبنان بعثيين سوريين وعناصر من الاستخبارات المصرية، إلى فلسطينيين في الداخل ولبنانيين بعثيين وقوميين عرب وناصريين وشيوعيين.

مذذاك بات على الشعبة الثانية التي كانت تنتظر الانتخابات النيابية العامة بعد سنة وسط حملات محمومة بين الشهابيين و«الحلف الثلاثي»، وانتخابات رئاسة الجمهورية بعد ثلاث سنوات، أن تلتفت إلى مواجهة الانفلات الفلسطيني ومراقبة الوضع السياسي الداخلي في آن. فكان أن جُرَّ الجيش إلى التدخّل المباشر في الانتخابات النيابية والرئاسية تباعًا بغية تدارك ما كانت الشعبة الثانية تتوقعه، وهو احتمال انهيار الاستقرار والنظام من خلال دور فلسطيني بدأ يوازن بين هجماته على إسرائيل وترسيخ قواعده العسكرية وتحالفاته السياسية في لبنان. بذلك تشعّبت اللعبة المحلية وأضحت أكثر تعقيدًا: الجيش الذي أصبح معنيًا بحفظ الأمن الداخلي.


١


٢


٣


٤

١. ١٩٧٠ – أركان الشعبة الثانية وبدا[...] اليمين: كمال أبي عبدالله، فريد بومر[...] نعيم فرح، جورج الحروق، جان خو[...] عبّاس حمدان، غابي لحود، سا[...] الخطيب، ميشال الخوري، إدغار معب[...] جان ناصيف، منير مرعي، جوني عبده
٢. إدغار معلوف (إلى اليمين) وجان ناصيف
٣. ١٩٧٠ – الرئيس جمال عبدالناصر يص[...] سامي الخطيب في مطار القاهرة ويتوسطهما سفير لبنان حليم [...] عزالدين.
٤. ١٩٦٩ طائرة الميراج بطلة الأ[...] اللبنانية – السوفياتية.

دخل في اشتباكات مستمرّة مع الفدائيين الفلسطينيين بعدما كانت مراقبة المخيمات الفلسطينية من مسؤولية الاستخبارات العسكرية اللبنانية التي كانت تحاول الامساك بها مقدار إمكاناتها واستنفار الجيش تبعًا لذلك، والتفاوض مع القيادات الفلسطينية للجم التدهور وتفادي انفجار الأزمات السياسية بين المؤيّدين للفدائيين الفلسطينيين ومعارضيهم.

لم تساور أركان الشعبة الثانية شكوك في أنّ دورها بدأ يتراجع في السيطرة على المخيمات الفلسطينية، وباتت في الموقع الأكثر إحراجًا لها: بداية فقدان السيطرة على الوضع الداخلي مذ أصبحت على أبواب مواجهة مباشرة مع حلفائها السياسيين الرئيسيين في الشارع الإسلامي المؤيد لجمال عبدالناصر وفي الوقت نفسه للفدائيين الفلسطينيين مبرّرًا تجاوزاتهم وإخلالهم بالأمن باسم الدفاع عن قضيتهم. أمّا «الحلف الثلاثي» فخاض معركة مزدوجة مربكة للشهابيين: دعم معلن للفدائيين الفلسطينيين بتأييد حقوقهم العادلة من جهة، وانتقاد نشاطاتهم المسلحة بتوجيه الانتقاد الحاد إلى الاستخبارات العسكرية لتخاذلها وعجزها عن وضع حدّ لها من جهة أخرى.

في خضمّ هذا الواقع أبدت الشعبة الثانية قلقها من ازدياد إخلال الفدائيين الفلسطينيين بالأمن وسعيهم إلى الانتقاص من السيادة الوطنية وتهميش دور الدولة اللبنانية، لكن لم يكن في وسعها المجازفة بإهدار علاقتها بحلفائها السياسيين وخوض مواجهة مكشوفة مع المنظمات الفلسطينية. كان الشارع الإسلامي يشكّل دعمًا رئيسيًا للاستخبارات اللبنانية التي كانت تعوّل عليه في انخراطها عام ١٩٧٠ في انتخابات رئاسة الجمهورية بعودة محتملة لفؤاد شهاب إلى الحكم أو بمرشّح يختاره هو. في المقابل أدركت أنّ المقاومة الفلسطينية كانت تمارس ضغوطًا عليها بدافعين: أولهما إثارة الحقد على الجيش والشعبة الثانية ردًّا على الصدامات العسكرية، وثانيهما إضعاف الجيش واستخباراته بتعطيل هيبتهما وتأثيرهما داخل المخيمات وخارجها حتى يسهل على الفدائيين الفلسطينيين التحرّك والقيام بنشاطات سياسية وعسكرية في بيروت والمناطق.

لم تكن السلطة اللبنانية راغبة في الحؤول دون كفاح الفدائيين الفلسطينيين لاستعادة أراضيهم المحتلة، ولكنّها بدت غير قادرة على السماح بإطلاق حرّية العمل الفلسطيني المسلح خشية إسقاطه اتفاق الهدنة المعقود مع إسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩. وحده اتفاق الهدنة حينذاك كان لا يزال نافذًا بين لبنان وإسرائيل دون سائر الدول العربية المجاورة للدولة العبرية، فجنّب أراضيه الاحتلال في حرب عام ١٩٦٧[1]. ولم يكن في وسع السلطة اللبنانية التخلي عن اتفاقها هذا ولا

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
على أنّه يروي أنّ التعقل والتمهل جنّبا لبنان حربًا محتملة مع إسرائيل: «اندلعت الحرب وأعلنت البيانات العربية الأولى أنّ إسرائيل منيت بخسائر فادحة، وأوحت أنّها تتجه إلى انهيار كامل. فجأة اعتبر العماد إميل بستاني قائد الجيش أنّ على لبنان أن يقوم بعمل ما ليشارك في الانتصار العربي. ويبدو أنّه خاف أن تتقدّم الجيوش العربية وتحرّر فلسطين ويُسجل عليه أنّ الجيش اللبناني بقيادته لم يقم بأيّ عمل، مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من اتهامات بالتخاذل، فضلاً عن أنّه ينهي دوره وطموحاته التي تأكدت لاحقًا. طلب العماد بستاني من أركان الجيش درس الخيارات الممكنة: هل يبدأ الجيش قصف المواقع الإسرائيلية أم يختار موقعًا محدّدًا ويتقدّم لاحتلاله؟ وطلبت الأركان الاطلاع على رأي الشعبة الثانية وتقديرها. كانت المسألة حرجة جدًا، ولم تكن لدينا معلومات دقيقة عن سير الأعمال العسكرية وخصوصًا في اليوم الأول. بدأنا طرح أسئلة بديهية: هل يمكن أن ينهار البناء العسكري الإسرائيلي في غضون ساعات؟ ولماذا تشنّ إسرائيل حربًا إذا لم تكن قادرة على خوضها؟ هل تسمح الدول الكبرى بانهيار إسرائيل؟ حاولنا جمع معلومات عن الوضع بالطرق العادية التي تعتمدها الأجهزة، وبينها السؤال عمّا لدى الملحقين العسكريين للدول الكبرى من معلومات. شعرنا بأنّ أيّ سوء تقدير يمكن أن يتسبّب في كارثة. فالقصف أو التقدّم لاحتلال موقع يعني إعلان الحرب. أطلعنا رئيس الأركان الزعيم يوسف شميّط على خلاصة تصوّرنا ولعب دورًا حاسمًا في الحيلولة دون أيّ عمل متسرّع في انتظار جلاء الصورة. ولم يتأخر مسار الحرب في الاتضاح، وكانت النتيجة أشبه بزلزال» («غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ٢٧ تموز ١٩٩٨).

الدخول في حرب مع إسرائيل. ولا تحقيق إجماع وطني حول إطلاق العمل الفلسطيني المسلح من الأراضي اللبنانية، ولا حول تقييده. فتولّد الانقسام المسيحي – الإسلامي حيال مشكلة ذاهبة إلى مزيد من التدهور في علاقة السلطة اللبنانية بالمنظمات الفلسطينية. الأمر الذي أشعر الاستخبارات العسكرية بأنّ ياسر عرفات بات يتوسل الطائفية سلاحًا فتاكًا في مواجهة سلطة لبنانية قاصرة عن احتوائه[1].

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب الذي يعزو «استمراء ياسر عرفات تدريجًا منذ عام ١٩٦٨ سيطرته على مناطق واسعة من لبنان إلى اعتقاده بأنّ حلّ القضية الفلسطينية سيستغرق وقتًا طويلاً. فخطّط إذذاك لبناء دولة فلسطينية صغيرة داخل الدولة اللبنانية تتمتع بكيان مستقل وموقت، ولكنّها مصدر تهديد دائم لإسرائيل تحملها على التفاوض الحتمي معه».

منذ عام ١٩٦٩ أخذت الشعبة الثانية تفقد سيطرتها على المخيمات الفلسطينية من الداخل بعد تراجع تدريجي بدأ بطيئًا إثر حرب عام ١٩٦٧، فخرجت منها بعدما أصبحت مخافرها مجرّدة من هيبة وسطوة حافظت عليهما لسنوات. عرضة للاعتداءات وهدفًا لهجمات المسلحين الفلسطينيين وسط تعاظم التأييد الشعبي لهم. تزامن ذلك - في كلّ مرة اشتبك الجيش مع الفدائيين الفلسطينيين - مع تسلح هؤلاء بذريعة أنّ الجيش اللبناني الذي لم ينضمّ إلى الجيوش النظامية العربية في خوض حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ يعمل على تجريدهم من سلاحهم ويتواطأ مع إسرائيل ضمنًا للقضاء على المقاومة الفلسطينية. فكان أن نشأت أزمات سياسية متتالية بين الأحزاب اليسارية المؤيّدة للمنظمات الفلسطينية والشعبة الثانية التي كانت تُواجَه باتهامات أثقلت الأوزار عليها.

كان قد بدأ ذلك الحين تدفق المسلحين الفلسطينيين من الأردن وسوريا على لبنان واتخذوا من العرقوب قاعدة رئيسية لتجمّعهم مع وصول أسلحة إلى المخيمات بطرق شتى. من البحر عبر مرافئ طرابلس وصيدا وصور، وعبر جرود الحدود اللبنانية - السورية في سفح جبل الشيخ. ولم تكتشف الشعبة الثانية تهريب الأسلحة إلاّ متأخرة في ضوء معلومات كانت تردها من غير تمكينها من امتلاك أدلة دقيقة. إلاّ أنّها كانت، والجيش اللبناني، عاجزة عن منع تسلّل مئات الفدائيين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، ومن لبنان إلى داخل الأراضي المحتلة. وكشفت تقارير من مخبريها مواقع تسلّلهم إلى لبنان من البلدات السورية في السفح الشرقي لجبل الشيخ كعرنا وبيت جنّ ودربل حاملين معهم أسلحتهم، وكانوا يسلكون طريق بلدة شبعا وجوارها ثمّ يتوزعون في القرى والبلدات المجاورة كشويّا والهبّارية وراشيا الفخّار وكفرحمام وكفرشوبا وحاصبيا والفريدس وقارب عددهم ٧٨٠٠ فدائي فلسطيني حتى أيار ١٩٦٩. وسرعان ما بدأوا يتسلّلون إلى القطاع الأوسط وينتشرون قريبًا من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بعدما أضحوا في العرقوب هدفًا للجيش الإسرائيلي. وبدت الشعبة الثانية عاجزة يومًا بعد آخر عن جبه التحديات الخطيرة التي تواجهها. بات موقفها هذا في صلب اجتماعات عقدها أركانها كان يقول فيها رئيسها: «إذا اتخذنا قرارًا بمواجهة الفلسطينيين نفقد الشارع الإسلامي المؤيّد لنا ونعرّض البلاد لخطر انقسام وطني كبير، وإذا سلّمنا لهم بالتجاوزات التي يُقدِمون عليها وقَبِلنا بالانتقاص من سيادتنا وسلطتنا على أراضينا نعرّض البلاد أيضًا لخطر الضياع. المشكلة كبيرة»[1].

مع ذلك أمكن الاستخبارات العسكرية اكتشاف بعض أعمال التسلّل وبينها تلك التي جرت في عرنا لإدخال مسلحين فلسطينيين وألوف صناديق الأسلحة والذخائر على بغال كانت تعبر جرود الحدود الشرقية المفتوحة مع سوريا التي شكّل حكمها. في ظلّ نظام حزب البعث وسيطرة صلاح

١. المصدر السابق.

شديد على السلطة وقتذاك، أحد مقوّمات التحريض على الجيش اللبناني. فأطلقت يد المنظمات الفلسطينية في التدفق على لبنان من حدودها وشجعت مهاجمة مخافر الدرك اللبناني ناهيك بتزويدها أحيانًا إيّاها جنودًا سوريين نظاميين ورجال استخبارات كانوا يتولون إدارة العلاقات في ما بين المنظمات وخبراء تدريب، معزّزين دائمًا بمسلحين من منظمة الصاعقة التي تأتمر بأوامر الجيش السوري، وصاحبة اليد الطولى في الاعتداءات. في عرنا اشتبك الجيش تكرارًا مع فدائيين فلسطينيين متسلّلين مِمّا أدّى إلى سقوط قتلى من الطرفين[1].

كانت الشعبة الثانية قد أعدّت تقريرًا من سبع صفحات رفعه غابي لحود إلى قائد الجيش العماد إميل بستاني، ومنه الى وزير الدفاع حسين العويني الذي أحاله على الحكومة الرباعية برئاسة عبدالله اليافي. تناول تهريب المسلحين والأسلحة من الأردن إلى لبنان عبر سوريا. طلبت الشعبة الثانية في تقريرها تزويدها التعليمات اللازمة بغية التصرّف حيال الاصطدام المفتوح بالمنظمات الفلسطينية والذي كان يقود تدريجًا إلى نزاعات مسلحة مع المخيمات وفي المدن والقرى والشوارع.

على الأثر استُدعِي قائد الجيش إلى جلسة مجلس الوزراء في أيلول ١٩٦٨ لسماع رأيه في التقرير. بعد مناقشة مستفيضة اقترح وزير الأشغال العامة والنقل ريمون إده التفويض إلى إميل بستاني معالجة الأزمة. استجاب مجلس الوزراء لاقتراحه وقرّر تكليف القائد إيجاد الحلّ المناسب من ضمن معطيات الواقع السياسي. على أنّه أحال بدوره على الشعبة الثانية مشكلة كانت تحاول إلقاءها عنها، من غير أن يزوّدها تعليمات صريحة تتحمل مسؤوليتها السلطة السياسية.

ذهب إليه غابي لحود وسأله عن الحلّ الذي يطلبه من طريق الاستخبارات. سأله كذلك، في معرض تحقّقه مِمّا إذا كانت ثمّة دوافع غير معلنة لإحراج الشعبة الثانية في صدامات عسكرية مع المنظمات الفلسطينية: هل يطلب إليها مواجهة الفدائيين وإطلاق النار عليهم، أم وقف التسلّل من عرنا واعتراض المسلحين، أم تركهم يفلتون بأسلحتهم ويسيطرون على مناطق انتشارهم؟ ثمّ سأله عن مبرّرات عدم تحمّل الجيش عبء المواجهة هذه؟

كان جواب إميل بستاني مقتضبًا: «لم يتخذ مجلس الوزراء قرارًا سوى هذا. وأنا أتكل عليكم لمعالجة المشكلة بالتصرّف المناسب الذي يراعي الظروف التي تحوط بنا»[2].

ظلّت المشكلة قائمة، ولم يكن في وسع الشعبة الثانية اتخاذ قرار قاطع بالحلّ سوى سعيها إلى تجميد الانهيار الشامل. شعرت بأنّ كلاًّ من رئيس الجمهورية وقائد الجيش دفع بها إلى واجهة الأزمة المتفاقمة دون أن يحمياها بالقرار السياسي أولاً. والتفويض إليها اتخاذ قرار يحمّلها منفردة عبء ما قد تُقدِم عليه بلا مظلة السلطة السياسية. فاختارت مواجهة الفدائيين الفلسطينيين وفي الوقت نفسه التغاضي عنهم في انتظار وصولها إلى انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠. إذ ظلت هذه في مداولات أركانها الهدف الرئيسي، مع محاولتها قدر المستطاع تحييد الجيش والشهابية عن أوزار تلك المرحلة، وتفادي مسؤولية يقتضي أن يتحمّلها السياسيون لا المؤسّسة العسكرية ولا الشعبة الثانية خصوصًا حتى لا تخسر موقعها في الانتخابات المرتقبة.

١. يروي اللواء سامي الخطيب أنّ ياسر عرفات خاطب عضو الوفد المصري في مفاوضات اتفاق القاهرة وزير الخارجية محمود رياض قائلاً: «الرائد الخطيب يعرف كم شهيداً وقع لنا في قيريخا (في جنوب لبنان) ودفنوهم هم (يقصد الشعبة الثانية)» (مقابلة خاصة).
٢. المصدر نفسه.

بسبب ذلك حاولت تجاهل مقدار كبير من الأحداث التي كانت تساهم في تدهور الاستقرار السياسي والأمني.

على نحو مماثل كان يتصرّف رئيس الجمهورية ساعيًا إلى تجنّب انفجار الأزمة وهو على أبواب نهاية ولايته الدستورية بعد أقل من سنتين. عزا ضبّاط الشعبة الثانية وقتذاك تردّده إلى أحد احتمالين: إمّا عجزه عن اتخاذ القرار أو إحجامه عنه. لذلك عملوا في مناقشات أجروها في اجتماعاتهم المغلقة برئاسة غابي لحود على إمرار السنتين الأخيرتين من العهد بحدّ أدنى من العقبات والإخفاقات بغية تأمين نجاح مرشّحهم في انتخابات رئاسة الجمهورية. وإذذاك، مع العودة المحتملة لفؤاد شهاب إلى السلطة. تستعيد الشعبة الثانية مبادرة حلّ المشكلة برمّتها إيمانًا منها بنجاحها في الحصول على قرار قاطع من الرئيس العائد يضع بتعاون الجيش والشعبة الثانية حدًّا للتدهور ويضبط النشاطات الفلسطينية المسلحة. كان ضبّاط الاستخبارات العسكرية على ثقة واضحة بأنّ فؤاد شهاب، في الولاية الجديدة، سيتخذ قرارًا كهذا يحظى بدعم عربي ودولي كاملين. وكانت ترد إلى الشعبة الثانية تقارير من مخبريها عن اجتماعات سرّية تعقدها المنظمات الفلسطينية. ولاسيما منها غلاة المتطرّفين من قادتها ذوي النزعات اليسارية والراديكالية. تنطوي على تهديدات شتى للسلطة اللبنانية والجيش.

تحت وطأة هزيمة حرب عام ١٩٦٧. لم يعد في وسع التيارات الفلسطينية المتشدّدة إلاّ التلويح بنشاطات تؤدّي إلى إسقاط الأنظمة العربية المسؤولة في رأيها عن الهزيمة تلك بالقوّة. بعض تلك التقارير من أوساط الطلاب والتجمّعات والمنظمات الفلسطينية ناهيك بما كان يتردّد داخل المخيمات عن محاولات تحريض للقيام بأعمال تخريب عكست دفع النزاع مع السلطة اللبنانية إلى صدام عسكري حاسم، قابلتها الشعبة الثانية بطلب الإستعانة بالجيش لتشديد الرقابة والاستخبار على القادة الفلسطينيين بعدما أضحوا، في تقويمها، مراتب تتدرّج من الاعتدال إلى التطرّف. أقلقها دائمًا جورج حبش ونايف حواتمة، ثمّ أحمد جبريل والصاعقة التابعين للنظام السوري. على أنّ الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» جورج حبش كان أكثرهم خطرًا وتهديدًا للاستقرار في لبنان، فأُخضِعَ أنصاره للمراقبة المتشدّدة. في أحد تقاريرها عن اجتماع مغلق لجورج حبش مع أعضاء في منظمته في بيروت، قال إنّ مقاتلة إسرائيل يجب أن تبدأ بتقويض الأنظمة العربية وبهدم العمارات الشاهقة (في تلميح إلى الأحياء السكنية الفخمة في الروشة) التي بنيت بأموال الأنظمة تلك. ولم يتردّد في إطلاق تهديد مباشر بـ«تركيع البنايات الشاهقة من أجل أن يبدأ التحرير»[1].

عوّلت الشعبة الثانية في استمرارها جهازًا أمنيًا ذا دور سياسي نافذ على رهان دعم الشارع الإسلامي لها بعدما تأكد لها أنّ زعماء المعارضة المسيحية ككميل شمعون وريمون إده، ولاحقًا بيار الجميّل بعد انضمامه إليهما في «الحلف الثلاثي» منذ عام ١٩٦٧، نجحوا في السيطرة على الشارع المسيحي، وأشعروا الفريق الآخر بهزيمته مذ خسر العرب حرب عام ١٩٦٧. في حصيلة التطوّر هذا راح بعض الشارع الإسلامي ولاسيما كمال جنبلاط يتخلى تدريجًا عن خيار الشهابية ويلتصق بالمقاومة الفلسطينية، فنجحت هذه بدورها في استقطاب الأحزاب العقائدية إليها. قاد ذلك إلى إغراق الشعبة الثانية في إحراج كبير أفقدها الشارع الإسلامي، من غير أن تكسب الشارع المسيحي الآخذ منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٨ في تسليح ميليشيات أحزابه وتنظيم

١. المصدر السابق.

مخيمات تدريب رجالها في القرى والبلدات استعدادًا لصدامات متوقعة مع الفدائيين الفلسطينيين. فأضحت الاستخبارات العسكرية عندئذ في مواجهة الزعماء المسلمين مذ دخلت في المواجهة المسلحة مع المقاومة الفلسطينية.

أراد شارل حلو، بدعمه «الحلف الثلاثي»، البحث عن قوّة سياسية يعتمد عليها لتخفيف ضغوط ضبّاط الشعبة الثانية عليه من جهة، والبحث أيضًا عن وسيلة تنهي التناقض المكتوم بينه وبين الشهابية بحيث يتحرّر منها نهائيًا عبر قوّة موازية على الأقل من جهة أخرى. إذ كان لكلّ من كميل شمعون وريمون إده ثأر قديم مع الشهابية في حاجة إلى معادلة سياسية، مارونية خصوصًا، تتيح لهما توجيه ضربة قاسية إليها. وجاء انضمام بيار الجميّل إلى «الحلف الثلاثي» ليُفقِد الشهابية والشعبة الثانية دعامة كبيرة.

ووجد غابي لحود أكثر من مبرّر للاعتقاد بدور مهمّ لرئيس الجمهورية في دعم «الحلف الثلاثي». فالرجل «إن لم يكن قد شجع على قيامه، فهو على الأقل لم يعارض قيامه. وثمّة مَن اعتقد أنّ عقدة الخروج من ظلّ فؤاد شهاب تحكّمت بموقفه هذا، فضلاً عن الموقف السلبي لبعض القيادات الإسلامية منه شخصيًا وتأييدها العمل الفدائي»[1].

مع ذلك استمرّ يراهن على رئيس حزب الكتائب للحؤول دون مشاركته في «الحلف الثلاثي»، وتفكيك تعاون الزعماء الموارنة الثلاثة الذي قادوا سنتذاك أخطر تجمّع سياسي طائفي متشدّد. كانت وجهة نظر غابي لحود لبيار الجميّل أنّ موقعه قرب فؤاد شهاب وشارل حلو، كونهما يفتقران إلى زعامة شعبية كبيرة، يعوّضهما إيّاها لا أن يكون قرب كميل شمعون وريمون إده. قال له تكرارًا: «يا شيخ بيار، الحلف الثلاثي هو لدعم كميل شمعون في معركته ضدّ فؤاد شهاب. في الحلف الثلاثي أنتَ الرقم ٢ بعد كميل شمعون، في حين أنّك الزعيم المسيحي الرقم واحد خارجه إذا كنت قرب رئيس الجمهورية. قاعدتك الشعبية ليست متطرّفة كقاعدة كميل شمعون».

جواب بيار الجميّل له: «يا كولونيل ما أفعله هو ما تريده القاعدة الكتائبية. هذا هو اتجاهها الآن، ولست قادرًا على تغييره، ولا أن أكون ضدّها»[2].

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ٢٧ تموز ١٩٩٨.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

إمتحان السيادة

بعد سلسلة صدامات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، قُتِل في ١٠ نيسان ١٩٦٨ خليل عزّ الدين الجمل، اللبناني الأول الذي انضمّ إلى صفوف الفدائيين في أثناء تنفيذ هجوم في الأراضي المحتلة بعد تسلّله من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. في ٢٧ نيسان ١٩٦٨ سار في جنازته، الأضخم في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت، ما يزيد على ١٠٠ ألف مشارك بينهم ألوف من الفلسطينيين المدجّجين ببنادق ورشاشات في رسالة بالغة الدلالة إلى السلطة اللبنانية كما إلى الجيش والاستخبارات العسكرية، مفادها أنّ المنظمات الفلسطينية قرّرت علنًا، وللمرة الأولى، الخروج بسلاحها إلى الشارع اللبناني السياسي والشعبي والدخول طرفًا رئيسيًا في المعادلة الوطنية. بعد أيام، في موقف شجع منحى التشنج الذي قادته المنظمات الفلسطينية، أطلق رئيس الحكومة عبدالله اليافي في ٢ أيار عبارة أربكت رئيس الجمهورية والجيش والشعبة الثانية عندما خاطب تظاهرة شعبية حاشدة قصدت السرايا الكبيرة احتجاجًا على عرض عسكري إسرائيلي في القدس قبل ساعات.

من شرفة مكتبه خاطب المتظاهرين قائلاً: «إنّ الحكومة اللبنانية التي تشاطركم بأعضائها جميعًا أحاسيسكم الوطنية سوف تلبّي مطالبكم بإعطاء سلاح من الجيش اللبناني للمتطوّعين لتحرير فلسطين».

يومذاك وقع سجال بين عبدالله اليافي وغابي لحود، كان الأول والأكثر تعبيرًا عن الافتراق بين ما قال به رئيس الحكومة والسياسة التي اتبعها رئيس الجمهورية وهي المضي في تقييد الكفاح المسلح من الأراضي اللبنانية. في سجالهما خاطب غابي لحود عبدالله اليافي: «نحن لا نختلف معك في تأييد القضية الفلسطينية، ولكن لا يصحّ التعبير عن موقف يتعارض مع ما يقول به رئيس الجمهورية. إنّ ما قلته هو ضدّ الرئيس حلو بالذات»[1].

في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٨، في خطوة مفاجئة ذكّرت، وإن لأسباب مختلفة، بسابقة سلفه فؤاد شهاب، استقال رئيس الجمهورية من منصبه بعد أيام قليلة على تأليف حكومة جديدة برئاسة عبدالله اليافي. ثمّ ما لبث أن تراجع عن استقالته في اليوم التالي لإعلانها تحت وطأة ضغوط مجلس النوّاب، وعمد إلى تأليف حكومة جديدة رباعية برئاسة عبدالله اليافي مجدّدًا ضمّت ثلاثة وزراء مِمّن خبروا الحكومة الرباعية المماثلة عام ١٩٥٨، وهم حسين العويني وبيار الجميّل وريمون إده. وسرعان ما نشب في ٢٩ تشرين الأول في حلتا في الجنوب صدام جديد بين الجيش اللبناني وفدائيين فلسطينيين تسلّلوا من سوريا في طريقهم إلى الأراضي المحتلة أدّى إلى مقتل فلسطيني وجرح اثنين آخرين. تضامن عبدالله اليافي وحسين العويني وانتقدا بعنف هجمات الجيش على الفدائيين الفلسطينيين، في وقت كان الإعلام الفلسطيني ينشط في تحريض الدول العربية على

---

١. المصدر السابق.

السلطة اللبنانية وجيشها. وقبل أن يصير إلى إعادة لمّ شمل الحكومة دخل لبنان في إحدى أكثر تجاربه مرارة بين فكّي إسرائيل والمقاومة الفلسطينية من دون أن يكون في حال حرب معلنة مع الدولة العبرية.

في ٢٦ كانون الأول ١٩٦٨ استهدف هجوم بالرشاشات والقنابل طائرة تابعة لشركة الطيران الإسرائيلية «العال» في مطار أثينا قاده فلسطينيان ينتميان إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هما محمود محمد وماهر سليمان، قدما إلى العاصمة اليونانية من بيروت في طائرة فرنسية. وأدّى الهجوم إلى مقتل مهندس إسرائيلي وسقوط جرحى من ركاب الطائرة إلى بعض عمال المطار. صباح اليوم التالي ٢٧ كانون الأول هدّدت الإذاعة الإسرائيلية لبنان بأنّ عليه ألاّ يظن أنّه في مأمن مِمّا حدث، وحمّلته مسؤولية اعتداء وصفته بعمل إهابي، وأوضحت أنّ المهاجمين من سكان مخيمي نهر البارد والبداوي في شمال لبنان وتدرّبا في هذا البلد.

فور الإعلان عن الهجوم الفلسطيني على مطار أثينا، استدعى غابي لحود ضبّاط الشعبة الثانية وسألهم عن المعلومات المتوافرة لديهم عن النتائج المتوقعة لهجوم محتمل على لبنان بعدما لوّحت إسرائيل بالردّ. على أنّ معلومات توافرت لرئيس الفرع الخارجي النقيب عبّاس حمدان منذ بعد ظهر الجمعة ٢٧ كانون الأول حتى صباح السبت ٢٨ منه من مصادر توقعت ردّ فعل إنتقاميًا على أحد المرافق الحيوية اللبنانية. بعض المصادر تلك كان ضبّاط الأمم المتحدة في فريق المراقبين الدوليين في لجنة الهدنة الإسرائيلية - اللبنانية استقوها من داخل الدولة العبرية. إذ لمسوا من ضبّاط إسرائيليين كبار أنّ هجومًا عسكريًا سريعًا ما يُعدّ ضدّ لبنان، سرعان ما نقلوها إلى عبّاس حمدان الذي جمعته بهم صداقة وزمالة عندما كان ضابط ارتباط في لجنة الهدنة.

بعد اكتمال المعلومات جمع غابي لحود ضبّاط الشعبة الثانية مساء الجمعة وأطلعهم على الموقف في ضوء الحادث ونتائجه والتوقعات المرتقبة منه في حصيلة ما عرضه عليهم عبّاس حمدان.

قاد تحليل سياسي وعسكري أجراه الضبّاط إلى ترقّب اعتداء إسرائيلي ما على أحد المرافق الحيوية اللبنانية. فكان أن أعدّ غابي لحود مذكرة قرار بمثابة تقرير عن الاجتماع من أربع صفحات رفعه إلى قائد الجيش بعبارة «فوري» تضمّن المعلومات والاحتمالات التي تتوقعها الشعبة الثانية من ردّ الفعل الإسرائيلي، ناهيك باقتراحات رفعها إلى رئاسة الأركان بالاجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لتفادي الانتقام الإسرائيلي المرجح على منشآت بينها مطار بيروت الدولي كون الهجوم الفدائي في مطار أثينا استهدف طائرة مدنية إسرائيلية. كذلك أدرج مرفأ بيروت ووزارة الدفاع وسدّ القرعون في إطار الأولويات نفسها. وأرسل التقرير فورًا إلى قائد الجيش إميل بستاني الذي طلب عقد اجتماع طارئ. التاسعة والنصف صباح السبت ٢٨ كانون الأول، لأركان الجيش ضمّ رئيس الأركان ونائبيه ورؤساء الشعب الأربع وقادة المناطق العسكرية وقادة الأسلحة إلى بعض ضبّاط الشعبة الثانية وقادة الأمن العام والأمن الداخلي في القاعة البيضوية في وزارة الدفاع في اليرزة، ومحوره الرئيسي مناقشة التهديدات التي أطلقتها إسرائيل ضدّ لبنان.

قرابة العاشرة دخل عبّاس حمدان إلى القاعة وفي يده ورقة، وطلب من قائد الجيش الذي كان يترأس الإجتماع المغلق، الاستئذان للتحدّث إلى غابي لحود في موضوع مهمّ، وسلّمه الورقة. بعدما قرأها غابي لحود بهدوء مرّرها إلى إميل بستاني الذي قرأها ومرّرها بدوره إلى رئيس الأركان يوسف شميّط وطلب منه قراءتها بصوت عال. مفاد الورقة أنّ الشعبة الثانية، استنادًا إلى مصادر معلومات إضافية موثوق بها عزّزت التكهنات الأولى، تتوقع اعتداءً إسرائيليًا خلال ٤٨

ساعة أبرَزَه تصاعد الإحتقان السياسي والعسكري داخل إسرائيل. إلى مناخات مماثلة نقلها إليه ملحقون عسكريون لسفارات دول كبرى في لبنان في الغالب يكتفون بإحاطته علمًا بانطباعات عامة أكثر منها معلومات.

في الورقة هذه رجّح عبّاس حمدان تباعًا هدفين: مطار بيروت ثمّ مرفأ بيروت. متوقعًا الردّ ليل السبت أو ليل الأحد[1].

على الأثر دعا إميل بستاني الضبّاط الحاضرين، كلاً من ضمن مسؤولياته وقطعه وسلاحه، إلى استنفار قوى الجيش واتخاذ الإجراءات المناسبة تبعًا للاقتراحات الواردة في تقرير غابي لحود. وأرفق الطلب بأمر خطي بالتدابير الإحترازية للدفاع عن المنشآت والمرافق الحيوية المهمّة كالثكن ومراكز القيادات ومستودعات الذخيرة والقاعدتين الجوّيتين في بيروت والقليعات ومستودعات المحروقات، وشدّد خصوصًا على مطار بيروت والمرفأ ومبنى وزارة الدفاع وسدّ القرعون. طلب كذلك إلى قائد المنطقة العسكرية في بيروت العميد اسكندر غانم الإسراع في تنفيذ الإجراءات الضرورية لحماية مطار بيروت من إعتداء محتمل.

على أنّ أيًّا من هذه التعليمات والأوامر لم ينفّذ.

في الوقت نفسه انعقد مجلس الوزراء في جلسة إستثنائية. بعد مناقشة جدول الأعمال قال وزير الداخلية ريمون إده لرئيس الجمهورية إنّ شعورًا يخامره بأنّ إسرائيل ستقصف مطار بيروت: طائرة بطائرة. وافقه رئيس الجمهورية على تقديره وتخوّفه، وطلب من رئيس الوزراء عبدالله اليافي، وزير الدفاع بالوكالة في غياب حسين العويني، إصدار أوامره إلى قائد الجيش باتخاذ الإجراءات العسكرية لحماية المطار. فأجابه بأنّ الجيش في حال تأهب منذ ٥ حزيران ١٩٦٧.

التاسعة والربع مساء السبت ٢٨ كانون الأول، في حماية طائرات حربية إسرائيلية كانت تحلّق فوق مطار بيروت، أنزل الجيش الإسرائيلي على المدرج بواسطة طوافتين عسكريتين جاءتا من البحر ٣٠ مظليًّا زرعوا عبوات ناسفة في ١٣ طائرة مدنية تابعة لأسطول شركة طيران الشرق الأوسط، وفجروها على مرأى مئات اللبنانيين الذين كانوا ينتظرون على الشرفات المطلة على المدرج. ألصقوا متفجرات على الطائرات في المدرج بسرعة خاطفة ثمّ تراجعوا عنها ونسفوها دفعة واحدة، وانسحبوا في أقل من ٤٠ دقيقة بعدما خرّبوا الرادار وقصفوا الطرق المؤدّية إلى مداخل المطار للحؤول دون وصول الجيش اللبناني إليه. ولم يواجهوا مقاومة من القوى العسكرية اللبنانية التي باغتها الإنزال.

وسرعان ما انفجرت أزمة سياسية في وجه الجيش اتهمته بالتخاذل والإهمال في التحوّط للاعتداء الإسرائيلي، وشملت الإنتقادات العنيفة الشعبة الثانية باتهامها أيضًا بالتدخّل في الانتخابات النيابية والانصراف عن مسؤولياتها الأمنية والعسكرية قبل أن تدافع هذه عن نفسها بإبراز التقرير الذي رفعه غابي لحود إلى قائد الجيش.

في ضوء ما أثير عن مسؤولية الشعبة الثانية والجيش عن التقصير والإهمال وعدم الدفاع عن المطار، طلب العماد إميل بستاني التحقيق. في حصيلة عمل لجنة تحقيق عسكرية برئاسة العميد جورج نوفل رفعت توصياتها إليه، أظهر قائد الجيش ميلاً إلى معاقبة العميد اسكندر غانم لعدم اتخاذه، بصفته قائد المنطقة العسكرية لبيروت، الإجراءات الكفيلة بمواجهة الإعتداء

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود والعميد عبّاس حمدان والعميد ميشال ناصيف.

الإسرائيلي. وهو قرن موقفه بنتائج التحقيق الذي ساق ضدّ اسكندر غانم اتهامات بالإهمال والتلكؤ في تنفيذ أوامر قائد الجيش للدفاع عن مطار بيروت. على أنّ غابي لحود تحفّظ واعتبر المسؤولية المترتبة على اسكندر غانم تطاول سائر ضبّاط المناطق العسكرية، ورغب إلى قائد الجيش في تعميم العقوبة على الجميع أو إلغائها عنه.

وسرعان ما تبنّى شارل حلو وجهة نظر غابي لحود بتجنيب اسكندر غانم العقاب، فطلب من قائد الجيش ملف التحقيق للاطلاع عليه. ولم يُعِده إليه لاستكمال تدابيره القانونية إلاّ بعد إحالة اسكندر غانم على التقاعد في الأول من تموز ١٩٦٩.

لم تكن تلك المرة الأولى التي توقّعت الاستخبارات العسكرية اللبنانية اعتداءً إسرائيليًا. قبل سنة ونصف سنة، عشية حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، بلغت إلى رئيس الفرع الخارجي النقيب عبّاس حمدان، في منتصف أيار، معلومات مفادها أنّ إسرائيل في صدد الإعداد لهجوم عسكري على الدول العربية المجاورة وسط استعدادات كشفها مخبرون في صفوف الجيش الإسرائيلي كانوا يتعاونون مع عبّاس حمدان لقاء مبالغ مالية. وهو تزوّد هذه المعلومات بفضل اتقانه العبرية واستعانته بعارفين بها وصلاته بفريق المراقبين الدوليين وبينهم ضابط فرنسي هو الكولونيل آرنو رئيس لجنة الهدنة الإسرائيلية – اللبنانية. وسرعان ما عرفت الاستخبارات الإسرائيلية بأمر علاقته الوثيقة برئيس الفرع الخارجي وحاولت اغتياله. اطلع عبّاس حمدان على تقارير عسكرية تحدّثت عن حشود عسكرية، ناهيك بأوامر من القيادة الشمالية في إسرائيل بالتأهب للهجوم على مرتفعات الجولان في سوريا، وعلى جنوب لبنان والاستيلاء على أراضيه حتى نهر الليطاني في حال حرّك جيشه. ولكن من غير أن تتضمّن المعلومات هذه موعدًا محدّدًا للهجوم على رغم سرعة التحضيرات وأوامر التأهب ونشر الجنود التي أنبأت بأنّه وشيك.

نقل عبّاس حمدان هذه المعلومات إلى غابي لحود مرفقة بتحليل سياسي وعسكري، فأرسلها رئيس الشعبة الثانية أولاً إلى قائد الجيش ورئيس الأركان، ثمّ نسخة أخرى منها عبر سامي الخطيب إلى سفارة مصر في بيروت لتتولى نقلها إلى الرئيس المصري. بدوره توجّه عبّاس حمدان إلى دمشق في ٢٢ أيار وأطلع نظيره السوري على المعلومات نفسها. على أنّ الزعيم المصري تجاهلها، إذ لم تؤكدها الاستخبارات المصرية واستخبارات دول عربية أخرى. فضلاً عن شكوكه في إمكان حصول الاستخبارات اللبنانية على معلومات خطيرة كتلك، وهزال قدراتها في بلد صغير وضعيف وافتقارها إلى شبكة علاقات أمنية عربية ودولية واسعة النطاق.

في وقت لاحق، بعد وقوع الكارثة وهزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧، اعترف جمال عبدالناصر متأخرًا بدقة ما زوّدته إيّاه الشعبة الثانية اللبنانية. كان غابي لحود وعبّاس حمدان واثقين من المعلومات التي في حوزتهما، وعمد رئيس الفرع الخارجي في بطاقة الإطلاع التي تضمّنها التقرير إلى إيراد عبارة «المصدر: موثوق به»[1].

ترك الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت أثرًا بالغًا على وحدة الحكومة الرباعية بعد تنامي

١. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان الذي يروي أيضًا أنّ سفراء لبنانيين في الخارج غالبًا ما زوّدوا الشعبة الثانية تقارير سياسية وأمنية استقوها من مسؤولي الدول المعتمدين فيها أو من نظرائهم هناك انطوت على جمع معلومات عن إسرائيل، كان أبرزها تقرير أرسله عام ١٩٦٦ القنصل العام في ميلانو في إيطاليا عادل اسماعيل عن منشآت نووية في الدولة العبرية، ناهيك بتقارير أخرى عنها في ضوء ما يكون قد اطلع عليه من أصدقائه الديبلوماسيين المحليين والأجانب إلى صور ذات أهمية متفاوتة.

الخلافات بين وزير الدفاع حسين العويني ووزير الداخلية ريمون إده. وتبادلهما الاتهامات التي طاولت كذلك الجيش والشعبة الثانية بذريعة المطالبة بمحاسبة المقصّرين. استقال حسين العويني من حكومة عبدالله اليافي الذي سارع إلى التضامن معه. وأعلن بدوره استقالة حكومة كانت قد تفكّكت تدريجًا. فكلّف شارل حلو في ٨ كانون الثاني رشيد كرامي تأليف الحكومة الجديدة التي أبصرت النور في ١٥ منه. وهي على أبواب عواصف سياسية جديدة. إذ أفضت الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت إلى تزايد التأييد للفدائيين الفلسطينيين بعدما أعلن زعماء منظماتهم أنّهم سيثأرون للبنان ردًّا على ما عدّوه تلكؤ الجيش وإهماله. بالتزامن مع تكاثر التسلّل عبر الحدود مع إسرائيل وتنفيذ هجمات داخل الأراضي المحتلة اقترنت منذ نيسان ١٩٦٩ باشتباكات مسلحة بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش في الجنوب في بلدات دير ميماس والخيام والعديسة طاولت أيضًا قرى أخرى.

أولى العواصف، في اليوم التالي لتأليف الحكومة الجديدة استقالة أربعة وزراء منها هم الشريكان في «الحلف الثلاثي» بيار الجميّل وريمون إده إلى نصري المعلوف وحسين منصور احتجاجًا على اقتصارها إلى التوازن وإقصاء حزب الوطنيين الأحرار مجدّدًا عنها. فأُبدلوا في ٢٢ كانون الثاني بأربعة وزراء شهابيين هم خليل الخوري وحبيب كيروز ويوسف سالم ومحمد صفي الدين. بعد أشهر عاصفة ثانية في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ في تظاهرات مؤيدة لحرّية الكفاح الفلسطيني المسلح في لبنان دعت إليها أحزاب عقائدية ويسارية لبنانية والحركة اللبنانية المساندة لفتح وهيئات طالبية وتنظيمات فلسطينية جابت عددًا من المناطق. ورفعت فيها شعارات طالبت بإسقاط النظام اللبناني وفتح الحدود اللبنانية أمام هجمات المقاومة الفلسطينية. فكان أن اصطدمت بالجيش ورجال الأمن.

كانت الحصيلة اشتباكات وتخريب تنقلت من منطقة إلى أخرى، من صيدا وصور الى بيروت وبعلبك وطرابلس. في ظلّ إعلان حال الطوارئ ومنع التجوّل. فسقط ١١ قتيلاً بينهم عنصران من قوى الأمن الداخلي إلى ٨٢ جريحًا. وتحت وطأة حملات استنكار أطلقها سياسيون لبنانيون مناصرون للمقاومين الفلسطينيين طاولت الجيش اللبناني. استقال رشيد كرامي في ٢٤ نيسان أمام مجلس النوّاب في جلسة صاخبة بعد استقالة أولى قبل ساعات تقدّم بها في مجلس الوزراء ثمّ تراجع عنها قبل أن يعلنها مجدّدًا أمام مجلس النوّاب. في ٢٥ نيسان تقدّم بها خطيًا إلى رئيس الجمهورية.

إذذاك أضحت القضية الفلسطينية الصاعق الذي فجّر نزاعًا خطيرًا في لبنان بين اليمين واليسار، وبين المسيحيين والمسلمين، بدءًا من رأس السلطة بعدما افترق شارل حلو ورشيد كرامي وأضحيا على طرفي نقيض في مقاربة كلّ منهما للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان: شارل حلو رفض فرضه عليه أمرًا واقعًا. ورشيد كرامي عارض صدامات الجيش اللبناني مع الفدائيين الفلسطينيين في ظلّ حماسة الشارع الإسلامي لكفاحهم المسلح ضدّ إسرائيل انطلاقًا من الأراضي اللبنانية. وسرعان ما حصلت صدامات واشتباكات بين الجيش والفدائيين في مناطق جنوبية بدءًا من ٢٩ نيسان. في ٣٠ أيار كلّف شارل حلو رشيد كرامي مجدّدًا تأليف حكومة لم تبصر النور قبل تشرين الثاني نتيجة اعتكاف عزاه الزعيم الطرابلسي إلى التعارض الحاد حتى التناقض في المواقف بينه وبين رئيس الجمهورية حيال الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان شارف القطيعة. في ٣١ أيار قال شارل حلو في رسالة إلى اللبنانيين إنّ اليمين الدستورية التي أقسمها للمحافظة على السيادة الوطنية تصطدم بوجود الكفاح المسلح الفلسطيني. رافضًا استمراره. فردّ عليه رشيد كرامي في ٣ حزيران بموقف

مناوئ دعا إلى تنسيق يراعي بين السيادة الوطنية ومقتضيات الكفاح المسلح الفلسطيني الذي يحظى بتأييده ودعمه. ثمّ أضحى الخلاف بين الرئيسين أكثر تعقيدًا وخطورة في مصير العلاقات المسيحية – الإسلامية وفي الانقسام الوطني في ظلّ شلل كامل لآلة الحكم في لبنان: رئيس الجمهورية يريد تقييد الهجمات الفدائية ضدّ إسرائيل من جنوب لبنان دونما تبنّيها والاعتراف بها رسميًا واستبعاد أيّ اتفاق مع الفدائيين يمنح إسرائيل ذريعة مهاجمة الأراضي اللبنانية، ورئيس الحكومة المكلّف يقرن تأليفها بالتوصل إلى اتفاق مع المقاومة الفلسطينية يعكس اعترافًا شرعيًا بدورها وتنسيقًا لنشاطاتها بالتفاهم مع الجيش اللبناني.

كان قد سبق ذلك، في ٦ أيار، وصول موفد شخصي لجمال عبدالناصر إلى لبنان هو حسن صبري الخولي لمناقشة سبل وقف التدهور في علاقات السلطة اللبنانية بالمقاومة الفلسطينية مع تزايد الصدامات العسكرية في القطاع الأوسط. اجتمع الموفد المصري مساء اليوم التالي، ٧ أيار، بشارل حلو ورشيد كرامي وياسر عرفات في قصرا بعبدا. بعدما كان رئيسا الجمهورية والحكومة قد طلبا قبل ساعة إلى قيادة الجيش الدخول في حوار مباشر مع القيادات الفلسطينية بدأ قبيل منتصف ليل اليوم نفسه، بين رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط وياسر عرفات.

شقّت استقالة رشيد كرامي الطريق أمام أزمة وزارية استمرّت سبعة أشهر. بعدما قَبِلَ رئيس الجمهورية استقالته أحجم الرجل، على رغم إعادة تكليفه، عن تأليف حكومة جديدة إلى ما بعد تذليل خلافه مع الرئيس على المشكلة الفلسطينية. في أثنائها لم تكن ثمّة حكومة تمارس السلطة.

منذ ٢٣ نيسان ١٩٦٩ دخلت الشعبة الثانية في حقبة التحوّل الذي سيفقدها تدريجًا هيبتها ونفوذها ومقدرتها على السيطرة على المخيمات الفلسطينية، ضحية مأزق دموي بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وثمن شرخ وطني عميق بين المسيحيين والمسلمين. بدأت تعمل في خضم تناقضات يتوالد بعضها من البعض الآخر: انفصل شارل حلو عن فؤاد شهاب نهائيًا وأضحى في المقلب المناوئ له. وانقسم الشارع اللبناني بين مؤيّد للكفاح المسلح الفلسطيني ومناوئ له. وقتذاك كان الفلسطينيون يرسلون إلى الدولة اللبنانية رسائل مزدوجة المضمون عبر وسطاء سياسيين: إبداء رغبة في الحوار معها من طريق التفاوض. وإدارة شبكات أعمال أمنية في بيروت وطرابلس وصيدا من خلال تفجير عبوات وإخلال بالاستقرار والهجوم على مخافر قوى الأمن والتعرّض لعسكريين وإقامة حواجز مسلحة. ولم تكن سوريا تتردّد في تقديم المؤازرة للمنظمات الفلسطينية من الحدود السورية – اللبنانية تارة، أو باشتباكات يفتعلها الجيش السوري والفدائيون الفلسطينيون عبر اعتداءات على المخافر الحدودية للجيش وقوى الأمن والجمارك طورًا. فكان أن قضى ذلك بتجريد الجيش بقيادة قائد المنطقة العسكرية في البقاع العميد جان نجيم، كونه قائدًا للقطاع الشرقي في الوقت نفسه، حملة عسكرية كبيرة في نيسان ١٩٦٩ بعد دخول مئات الفلسطينيين المسلحين بقيادة «أبو الزعيم» من الحدود السورية – اللبنانية عبر دير العشائر. استعملت فيها المدافع والدبابات لمطاردتهم وإرغامهم على التراجع إلى ما وراء الحدود.

يومذاك أشعل المسلحون الفلسطينيون النار في خزانات النفط في مصفاتي طرابلس والزهراني وزرعوا الرعب في الأحياء والشوارع بإلقاء المتفجرات وتفجير الجسور والمنشآت الرسمية. وبمقدار ما كان الجيش يخوض مواجهات عسكرية ضدّ المسلحين الفلسطينيين، وجد هؤلاء في سوريا أسباب الدعم العسكري والتأييد السياسي من غير أن يتاح لهم من داخلها الحصول على مكاسب عسكرية في الوجود والتسلح، مماثلة لتلك التي صارت لهم في لبنان. وهو ما كشفه لاحقًا.

بعد انقضاء الحقبة الشهابية. رئيس الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي للرائد هاني عبّاس موفدًا من رئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١، عندما شرح له أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

سأله هاني عبّاس عن صحة ما يشاع عن نيات سورية لجعل حركة فتح جيشًا نظاميًا، فأجابه حكمت الشهابي: «كان هناك تفكير في الماضي بتنظيم عناصر حركة فتح الذين يبلغ عددهم حوالى ٧٠٠٠ شخص في ثلاثة ألوية. لواء اليرموك ولواء الثورة ولواء الكرامة. غير أنّ إعداد تنظيم كهذا ليس من طبيعة العمل الفدائي. فجرى تنظيم لواء اليرموك، وهو حاليًا تحت سيطرة الجيش السوري وموجود في جوار دمشق. إلاّ أنّ اللواءين الآخرين، الثورة الذي كان مقرّرًا أن يكون في جنوب لبنان والكرامة الذي كان مقرّرًا أن يكون في سوريا بالقرب من الحدود اللبنانية، ما زالا حبرًا على ورق لأنّ العناصر المؤهلة لقيادة ألوية كهذه غير متوافرة في حركة فتح. ونحن عسكر نعرف الصعوبات التي تواجه مثل تنظيمات كهذه، إضافة إلى أنّ العناصر العاملة اللازمة للألوية هذه مشتّتة في أماكن متفرقة. كلّ ما يحصل حاليًا هو إعادة تدريب العناصر في سوريا بحيث تُسحَب على دفعات من أماكن تمركزها في جنوب لبنان لإعادة تدريبها بعد أن تُستَبدَل الأعداد التي سُحِبت بأعداد مماثلة تكون قد تابعت بعض التدريب».

وأضاف حكمت الشهابي: «إنّ طبيعة العمل الفدائي هو العمل بشكل زمر داخل الأراضي المحتلة بتوجيه من الجيش النظامي. أمّا أن يُجهّز بأسلحة كالجيش النظامي فهذا غير معقول. لقد صادرنا السيارات القديمة وعددها ٢٣ سيارة أرسلت إلى فتح من الجزائر للسبب المبدئي هذا، لأنّنا لا نؤمن بأنّ العمل الفدائي يحتاج إلى أسلحة كأسلحة الجيش النظامي. وهذا ما نعمل بموجبه مع إيماننا بالعمل الفدائي وضرورة المحافظة عليه واستمراره ورعايته»[1].

في خضم التدهور الخطير بين الجيش اللبناني والمقاومين الفلسطينيين الذين أصبحوا بضعة آلاف مزوّدين رشاشات ومدافع، ذهب لبنان إلى التفاوض مع ياسر عرفات في القاهرة.

١. تقرير سرّي أعدّه الرائد هاني عبّاس عن مهمّة له في دمشق، مؤرخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١.

حوار عقيم

في بداية المرحلة الأولى من المفاوضات اللبنانية – الفلسطينية في بيروت والتي سبقت اتفاق القاهرة بشهور، أصرّ ياسر عرفات على أن يكون إميل بستاني هو المفاوض اللبناني، ثمّ خبره في مفاوضات سرّية عندما وقّعا تفاهمًا أُعلِنَ في ٩ أيار ١٩٦٩. وعلى أبواب التفاوض مجدّدًا في القاهرة طالب به محاورًا. كانت قد مهدت لاتفاق ٩ أيار ١٩٦٩ محادثات تولتها لجنة ثنائية عسكرية ترأس الجانب اللبناني فيها رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط وشارك فيها غابي لحود وسامي الخطيب، بينما ترأس ياسر عرفات الجانب الفلسطيني. ناقشت اللجنة المشتركة سبل وقف الصدامات العسكرية بين الطرفين وإعادة الاستقرار وتحديد الإطار الذي يُمكّن الفدائيين الفلسطينيين من الإستمرار في الكفاح المسلح من غير الإضرار بلبنان وتعريضه للاعتداءات الإسرائيلية.

سبقت المحادثات اللبنانية – الفلسطينية مساع عدة بذلها لبنان بغية وقف تدهور علاقته بالمقاومة الفلسطينية، حدته تكرارًا على طلب وساطة جمال عبدالناصر. في ثلاث مرات في أقل من سنتين، سافر الرائد سامي الخطيب إلى مصر لشرح الموقف اللبناني. في ٣ شباط ١٩٦٩ أوفده شارل حلو لمقابلة الزعيم المصري وطلب تدخّله الشخصي لوقف الحملات التي كان يتعرض لها الجيش والحكومة اللبنانية في ظلّ تردّي الوضع من جرّاء النشاطات العسكرية الفلسطينية في الداخل وعند الحدود الدولية مع إسرائيل.

اجتمع سامي الخطيب بسامي شرف مدير مكتب جمال عبدالناصر وبمدير المخابرات العسكرية المصرية اللواء محمد أحمد صادق. في لقاء قصير بالرئيس المصري في ٦ شباط قبل أن يجتمع في اليوم التالي بياسر عرفات في مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، بناء على رغبة الرئيس المصري الذي كان التقى القائد الفلسطيني في اليوم نفسه لاستقباله سامي الخطيب، توجه جمال عبدالناصر إلى الضابط اللبناني الزائر قائلاً: «أطلعني سامي (شرف) على الموضوع الذي جئت من أجله، فرحبت بك وقلت له إنّ لا سيطرة لنا عليهم (الفلسطينيين). ولكن حيال خطورة الوضع تحدّثت إليهم وقلت لهم أن يجتمعوا بك ما دمتَ هنا لتنسيق العمل معك على نحو يحفظ مصلحة الطرفين. سمعت عن مقدرتكم ووطنيتكم وسنبقى معكم. سلّم لي على الرئيس شهاب والرئيس حلو وقائد الجيش ورئيس الوزراء»[1].

كان محمد أحمد صادق قد قال بدوره لزائره اللبناني: «لا عملَ فدائيًا عسكريًا لفتح أو لأي منظمة أخرى على أرض الجمهورية العربية المتحدة. نحن نساعدهم في تدريب عناصرهم في معسكرات ونمدّهم بالسلاح قدر إمكاناتنا وبالمال عند الحاجة. أمّا الذين يُدرَّبون في مصر، فمنذ أن تطأ

١. تقرير سرّي بخط اليد في ثلاث صفحات رفعه سامي الخطيب في ٨ شباط ١٩٦٩ إلى رئاسة الشعبة الثانية عن نتائج زيارته للقاهرة وفحوى اجتماعاته مع المسؤولين المصريين، أورد فيه ما قاله له جمال عبدالناصر.

أقدامهم أرض المطار هم في تصرّفنا ويتقيّدون بأنظمتنا وقوانيننا كأيّ مجنّد لدينا. لا يرتدون البزات العسكرية إلاّ عند التمرين». ولكنّه أوضح أنّ «سياسة الجمهورية العربية المتحدة اليوم هي تصعيد العمل الفدائي ودعمه بكلّ الوسائل لإبقاء حال من التوتر لدى الجيش والشعب الإسرائيليين. وإنّ استمرار العمل الفدائي هو لإنهاك العدو ريثما تحين المعركة النظامية».

أمّا اجتماع سامي الخطيب بياسر عرفات فكان شائكًا وصعبًا. رفض الزعيم الفلسطيني سحب القواعد العسكرية من لبنان خشية إحراجه أمام قيادته ولئلاّ يعرّضه «أيّ قرار بذلك للضرب بالرصاص»، ثمّ أبدى مرونة بعد وقت نتيجة ضغوط جمال عبدالناصر عليه ووعد بأن يعرض على قيادته مناقشة الاقتراح اللبناني بنقل القواعد إلى جديدة يابوس في سوريا، المتاخمة للحدود مع لبنان، على أن يجري تنسيق العمل داخل الأراضي المحتلة بين حركة فتح والجيش اللبناني عبر ضبّاط اتصال. وأظهر استعداد منظمته لتجميد الهجمات العسكرية انطلاقًا من الحدود اللبنانية ستة أشهر تقديرًا للظروف التي يمرّ بها هذا البلد و«حتى يستتب الأمر للدولة اللبنانية في الداخل». ولاحظ ياسر عرفات أنّ «الجيش والحكومة (اللبنانية) مستعدان لاتخاذ خطوات إيجابية تجاه فتح تجسّد إيمانهما العميق بالعمل الفدائي عندما يقوم تعاون فعلي إيجابي لحفظ مصلحة الطرفين»[1].

بوساطة من الموفد المصري حسن صبري الخولي، عُقدت خمسة إجتماعات في بيروت بين قيادتي الجيش اللبناني والكفاح المسلح الفلسطيني على امتداد خمسة أيام لم تثمر[2]، حتى كُشف عن اتفاق سرّي عقده قائد الجيش العماد إميل بستاني مع قائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات في ٩ أيار.

- الاجتماع الأول: عقد في ٧ أيار ١٩٦٩، الساعة ٢٣.٢٠ في مكتب رئيس الأركان وحضره عن الجانب اللبناني المقدّم غابي لحود والرائد سامي الخطيب، وعن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وياسر عمرو وكمال ناصر والعميد عبدالرزاق يحيى. تناولت المحادثات «موضوع الكفاح الفلسطيني المسلح عمومًا وعلى الجبهات كلّها. وعموميات قومية وثورية تتعلق بالثورة الفلسطينية. أعلن خلالها العميد أول الركن شميّط وجهة النظر اللبنانية المعبّرة عن إيمان لبنان بالعمل الفدائي الوطني الصحيح ضمن إطار المحافظة على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. حاول العميد عبدالرزاق يحيى الدخول في بحث في وجود القواعد في الجنوب، إلاّ أنّ البحث لم يستمر في هذا الاتجاه وظلّ في العموميات. ولكنّ العميد يحيى طرح «الحقائق» الخمس الآتية باعتبارها المنطلق الطبيعي لكلّ محادثات مع الثورة الفلسطينية: العمل من لبنان ضرورة قومية واستراتيجية، حرص الثورة الفلسطينية على عدم مسّ سلامة لبنان أو التسبّب بإيذائه، ضرورة إشتراك الشعب الفلسطيني في لبنان في الكفاح المسلح، قيادة الكفاح المسلح لا خيار لها في توجيه الشعب الفلسطيني أينما كان نحو أهدافه في الثورة، الشعب الفلسطيني على أبواب التفجر فلنتركه يتفجر وطنيًا عوض أن يتفجّر تخريبيًا».
- الاجتماع الثاني: عقد في ٨ أيار ١٩٦٩، الساعة ١١.٠٠ في مكتب رئيس الأركان وحضره عن الجانب اللبناني غابي لحود وسامي الخطيب، وعن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وخالد

١. المصدر السابق.
٢. يكشف تقرير قُيّد أنّه «سرّي جدًا»، من ست صفحات وغير مؤرخ خلاصات محاضر هذه الاجتماعات والمشاركين فيها والمواقف التي أدلى بها طرفا النزاع.

الحسن وياسر عمرو وعبدالرزاق يحيى ويحيى عاشور. تناولت المحادثات «القضية بخطوطها العريضة، وتطرّق البحث من جديد إلى القواعد. فأصرّ الجانب اللبناني على اعتبار عملية التنسيق واردة إذا نُقلت القواعد إلى خارج الحدود اللبنانية. بينما أصرّ الجانب الفلسطيني على اعتبار وجود القواعد أمرًا واقعًا لا مجال لإزالته. وطرح القضايا الآتية: المخيمات برفع القيود كليًا والسماح بتحرّك الفلسطينيين في الداخل والخارج لمصلحة الثورة، الموقوفين والاعتقالات في المستقبل، قضايا موقوفي قبريخا وحاصبيا، تموين القواعد. إسعاف الجرحى والإخلاء، المجازين، المكتب المشترك من الجانبين اللبناني والفلسطيني لدرس قضايا المخيمات وبتّ القضايا الطارئة. لم تُناقش هذه القضايا فور طرحها. بل أُجّلت إلى الاجتماع المقبل».

- الاجتماع الثالث: زيارة عابرة لقائد الجيش في مكتبه في ٨ أيار ١٩٦٩، الساعة ١٣.٤٥ وارتدى البحث طابع المجاملة. فيما أكد العماد إميل بستاني «تبنّيه كلّ ما يقوله رئيس الأركان باعتباره المفاوض الرئيسي في المحادثات».
- الاجتماع الرابع: عقد في ١٠ أيار ١٩٦٩. الساعة ١١.٠٠ في مكتب يوسف شميّط وحضره عن الجانب اللبناني غابي لحود وسامي الخطيب، وعن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات وكمال ناصر وياسر عمرو وخالد الحسن رعبدالرزّاق يحيى ويحيى عاشور. وساد البحث «منذ البداية التوتر لأنّ الجانب الفلسطيني طرح بسرعة قضية القواعد وطلب بتها سلبًا أو إيجابًا، فأجاب العميد أول الركن شميّط أنّه تبلّغ من السلطات المدنية العليا عدم موافقتها على وجود القواعد في الأراضي اللبنانية. وهو مكلّف التفاوض لتنسيق العمل الفدائي عبر الحدود اللبنانية انطلاقًا من هذا الاعتبار الأساسي الذي يحفظ السيادة والسلامة. إلاّ أنّ عرفات أجاب بأنّه يعتبر نفسه أمرًا واقعًا على العرب وعلى لبنان كما هي إسرائيل أمر واقع عليهم أيضًا. وأضاف أنّ من حقه على إخوانه العرب أن يطلب مساندتهم ودعمهم كلّ بحسب إمكاناته. أيّ أنّه باق ويبحث في الوسائل اللازمة لاستمرار ثورته من الأراضي العربية كلّها بما فيها لبنان. أجاب العميد أول شميّط أنّه لا يتمتع بصفة المفاوض لجهة بتّ بقاء القواعد أو عدمه. فالسلطة المدنية هي المقرّرة. عندها أجاب «أبو عمّار» أنّه أخذ موافقة السلطة المدنية على بقاء القواعد، ولذلك فهو هنا للبحث في عملية تموين القواعد هذه والإخلاء الصحي وما يتعلّق بحياتها اليومية. ولما تطرّق البحث إلى الموقف الحرج بالنسبة إلى الوضع اللبناني والانعكاسات السيئة التي يسبّبها بقاء القواعد الفدائية في أرض لبنان، أجاب «أبو عمّار» أنّه لا يتدخّل في المسائل اللبنانية مطلقًا. وانتهى الاجتماع على أساس إعادة البحث في الموضوع من الأساس لبتّ القرار النهائي مع السلطة المدنية المسؤولة».
- الاجتماع الخامس: عقد في ١١ أيار ١٩٦٩، الساعة ١١.٠٠ في مكتب رئيس الشعبة الثانية المقدّم غابي لحود. وحضره عن الجانب اللبناني إليه الرائد سامي الخطيب والنقيب عبّاس حمدان، وعن الجانب الفلسطيني عبد الرزاق يحيى وياسر عمرو وكمال ناصر وخالد الحسن وشفيق الحوت. وعرضت المحادثات «المصاعب التي تعترض إبرام اتفاق محدّد في الوقت الحاضر وخصوصًا بالنسبة إلى: علانية المحادثات وإمكان استغلالها من سائر الأطراف. الحرص على مصلحة الثورة الفلسطينية والسلامة اللبنانية في أيّ قرار يتخذ في الموضوع. ثمّ تبلّغ الجانب الفلسطيني قرار السلطة اللبنانية تعليق المحادثات وتجميد الوضع كما هو عليه في العرقوب، واتفق خلال فترة تعليق المحادثات وتجميد الوضع على النقاط الآتية: عدم التحرّك

للعمل في الأرض المحتلة، عدم زيادة العدد الحالي خلال فترة التجميد، العمل خلال هذه الفترة على إزالة الآثار التي تركتها في النفوس لدى الطرفين الصدامات الأخيرة وتصفية الذيول التي نتجت منها (إطلاق المعتقلين والرجوع عن التدابير الإستثنائية في المخيمات) بقصد إشاعة جوّ من الارتياح يسهل في ظله التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين، يكون هناك مرجع فلسطيني بصلاحيات للقضايا اليومية الفلسطينية، تنبيه الفدائيين إلى عدم التحرّش بالقوى العسكرية والعكس وانتقال العميد عبدالرزاق يحيى شخصيًا إلى العرقوب لهذه الغاية، تسهيل عملية التموين بالغذاء، مراعاة السرّية المطلقة بالنسبة إلى الإعلام حول المحادثات الجارية والتي ستُجرى. الاتصال مستمر وغير علني لإيجاد الصيغة المقبولة للتعاون».

وعلى رغم مظاهر عدم تفاهم القيادتين العسكريتين اللبنانية والفلسطينية على صيغة اتفاق يوقف الصدام بينهما، فأنّ حادثًا طرأ قبل ٤٨ ساعة من الاجتماع الأخير بينهما في مقرّ وزارة الدفاع فاجأ الشعبة الثانية، ودارت وقائعه بعيدًا من الأضواء. وهو مهد لاتفاق غير معلن ظهرت ملامحه في المفاوضات التي سبقت وضع اتفاق القاهرة، وانبثقت منها صيغة أُعدَّ لها بسرّية بين إميل بستاني وياسر عرفات، وعُرِفت في ما بعد باتفاق ٩ أيار ١٩٦٩.

يومذاك، ٨ أيار، قبيل الانتهاء من المحادثات العاصفة في الاجتماع الثاني، اتصل العميد أول يوسف شميّط بالملازم أول جوني عبده رئيس الغرفة العسكرية لقائد الجيش وطلبه إلى مكتبه. عندما دخل فاجأه شجار حاد بين رئيس الأركان البادي الإنفعال وياسر عرفات، وكانت لهجة يوسف شميّط عالية وحادة ويضرب بقبضته بقوّة على الطاولة: «ستوقّع هذه الورقة رغمًا منك. هذا هو الاتفاق، ولا اتفاق آخر سواه».

وأضاف باللهجة نفسها: «لقد أعطيناكم أكثر مِمّا نستطيع، ولن نعطي أكثر. يجب أن توقف تقلّبك في المواقف. الآن وقّع هنا».

عندها أمسك ياسر عرفات بقلم وهو يتناول الورقة من رئيس الأركان، وخاطبه: «سأوقّع، ولكنّني أريد أن أقول لك إنّ الثورة لا تُقيّد بورق».

بعد التوقيع قال رئيس الأركان لجوني عبده إنّ ياسر عرفات والوفد المرافق له يطلب مقابلة قائد الجيش، فذهب إلى إميل بستاني لإبلاغه برغبة الوفد في الاجتماع به. فما كان منه إلاّ أن انتفض بعصبية وقال وهو يومئ بيده بإشارة الرفض: «أبدًا... أبدًا. ليذهبوا من هنا».

ردّ رئيس الغرفة العسكرية بضرورة استقبال الوفد بناء على طلبه بعدما انتهى لتوّه من اجتماعه برئيس الأركان.

عندها اكتفى بجواب مقتضب: «ليأتوا».

بعد لحظات كان ياسر عرفات ورفاقه الأربعة في مكتب قائد الجيش. ما أن دخلوا ووقفوا في صف مستقيم حتى تقدّم منهم إميل بستاني، بدءًا من أولهم ياسر عرفات وصافحهم فردًا فردًا بعبارة «أهلاً وسهلاً». حتى إذا وصل إلى آخر الصف صافحهم مجدّدًا فردًا فردًا بعبارة «مع السلامة» إلى أن وصل إلى ياسر عرفات من غير أن يضيف كلمة واحدة وسط دهشة الجميع. كان تصرّفه هذا خلوًا من أيّ لياقة إيذانا بانتهاء مقابلة لم تكن قد بدأت.

في ذلك الوقت، قرابة الثانية بعد الظهر، كان ثمّة شخص في مكتب رئيس الغرفة العسكرية ينتظر للقاء إميل بستاني.

بعد دقائق على انصراف الوفد الفلسطيني، استدعى قائد الجيش جوني عبده إلى مكتبه وقال له في حضور زائر هو صاحب الموعد: «هل تعرف الأستاذ؟».

أجابه بالنفي.

قال: «إنّه الأستاذ يوسف الصايغ. تذهب معه وتتعرّف إلى بيته وتعود إليّ فورًا لأقول لك ما ينبغي فعله».

رافقه جوني عبده وتعرّف إلى المنزل، وعاد الى مكتب إميل بستاني الذي قال له: «تأخذ سيارتك المدنية إلى نهر الموت في الثالثة والنصف بعد الظهر، حيث أكون هناك وأصعد معك في سيارتك ومعنا مرافقان فقط في ثياب مدنية، وتقودني إلى بيت يوسف الصايغ».

كان بيت يوسف الصايغ الذي بدا أنّه كان يضطلع بدور الوسيط بين قائد الجيش والزعيم الفلسطيني في رأس بيروت. شقة صغيرة في بناية، من صالون وغرفة نوم. بعد دقائق فاجأه قائد الجيش بالعبارة الآتية: «سيأتي الآن أبو عمّار».

كان وقّع العبارة صاعقًا. قبل ساعات طرد إميل بستاني ياسر عرفات من مكتبه في وزارة الدفاع، فإذا بهما يتواعدان سرًّا[1].

ترك جوني عبده المكان إلى مدخل البناية من غير أن يعرف أيّ مهمّة تعدّ لها خلوة الرجلين عند يوسف الصايغ رئيس مركز التخطيط الفلسطيني والشخصية الفلسطينية المثقفة التي تحظى باحترام الأوساط اللبنانية وتقديرها. عند البوابة الخارجية فوجئ بالحرس الشخصي لياسر عرفات يتمركزون ويتشاجرون مع مرافقي قائد الجيش، فاقترب منهم وقال: «نحن وأنتم هنا للسبب نفسه».

في تلك الأثناء كان الزعيم الفلسطيني دخل الشقة واجتمع بإميل بستاني في حضور مضيفهما ومسؤولين فلسطينيين ثلاثة صحبهم معه ياسر عرفات هم خالد اليشرطي وأبويوسف النجار وكمال عدوان، وبدأوا اجتماعهم الرابعة بعد الظهر.

---

١. نشرت «السفير» فصولاً من مذكرات خاصة للعماد إميل بستاني بعنوان «دفاتر الأيام» ثمّ توقفت بعد تعرّضها وصاحب المذكرات لضغوط. في الفصل الذي تحدّث فيه عن اتفاق ٩ أيار ونُشر في ١٥ آذار ١٩٩٧ روى تفاصيل مغايرة عن وقائع اجتماعه بياسر عرفات، بعضها شكلي كوجود وسيط ثانٍ هو حسن صعب وساعة انعقاد الاجتماع، والبعض الأخر جوهري يتعلّق بمداولات الاجتماع كأن يكون بمبادرة من ياسر عرفات تفاديًا لبلوغ الحوار بينه وبين السلطة اللبنانية الطريق المسدود ومن ثمّ انفجار الصدامات العسكرية مجدّدًا، وبأنّ شارل حلو وافق على انعقاده بعدما أطلعه على طلب ياسر عرفات، وأنّ رشيد كرامي الذي علم بدوره مسبقًا بالاجتماع أيّد مسودة الإتفاق. إلاّ أنّ أبرز ما أورده في وقائع الحوار مع الزعيم الفلسطيني ما اعتبره إميل بستاني «اعترافًا ينطوي على تهديد مبطن». قال له: «سيّدي الجنرال، إنّ عملنا الثوري والحربي ضدّ إسرائيل سوف يشعل عمّا قريب كلّ الحدود العربية المتاخمة لأراضينا المحتلة. ولا بدّ تاليًا من أن تشهد الحدود اللبنانية المصير نفسه حتمًا. فالأحرى أن تكون مساهمتكم في هذا العمل المشترك خاضعة لقراركم وتنظيمكم وموافقتكم وقيادتكم عوض أن تكون إضطرارية». لكنّ اللافت في الأمر أنّ إميل بستاني عزا في مذكراته توقّف الإجتماعات العسكرية اللبنانية – الفلسطينية في ١٠ أيار إلى تعليق السلطة اللبنانية الإتفاق وتردّد رئيس الجمهورية في الموافقة عليه. في حين أنّ محاضر المفاوضات العسكرية تحدثت عن اجتماعين عقدا في ١٠ أيار و١١ منه قبل تجميدها لأسباب مختلفة عمّا أورده قائد الجيش.

حملت المفاجأة جوني عبده على الاتصال بغابي لحود، عضو لجنة التفاوض مع القيادة الفلسطينية، قائلاً: «هل تعرف أين أنا؟».

أجابه: «لا، أين؟».

قال له جوني عبده: «في بيت يوسف الصايغ».

سأله: «وماذا تفعل هناك؟».

قال: «الجنرال يجتمع هنا مع ياسر عرفات».

فوجئ رئيس الاستخبارات العسكرية واستفسر من جوني عبده عن سبب الاجتماع ومداولاته، فأجابه أنّ لا معلومات محدّدة لديه.

كان اللقاء بياسر عرفات سرًّا على الشعبة الثانية التي لم يكن في وسعها التحفّظ ولا التدخّل في خطوة يُقدِم عليها قائد الجيش. ولم تكن خطوة كهذه في المقابل تحتّم بالضرورة على القائد اطلاع الشعبة الثانية على ما يقوم به[1]. كذلك لم يكن في وسعها تجاهل اجتماع مهمّ وخطير كهذا، غامض في دوافعه وزمانه ومدلولاته، وفي توقّع نتائجه السياسية في مرحلة كانت قد شهدت انهيار الثقة بين المسؤولين اللبنانيين والمقاومة الفلسطينية.

استمرّ الإجتماع قرابة ثلاث ساعات، حتى الساعات الأولى من المساء، وغادر إميل بستاني المكان في سيارة جوني عبده إلى ثكنة طانيوس الحلو في المصيطبة بعدما طلب أن توافيه سيارته إلى هناك، ومنها عاد إلى مكتبه في وزارة الدفاع، فيما ترك جوني عبده سيارته المدنية في الثكنة التي أجرى فيها قائد الجيش مكالمة هاتفية.

خابر أولاً رشيد كرامي، فقيل له إنّه في زيارة رئيس الجمهورية في قصر بعبدا، فطلب من السائق التوجّه به إلى القصر. حينما وصل قيل له إنّ رئيس الحكومة غادر إلى منزله، فلحق به إلى البسطة. في الطريق كاشف إميل بستاني جوني عبده بما اتفق عليه مع ياسر عرفات في بيت يوسف الصايغ، وهو توقيعهما اتفاقًا من ١٥ بندًا أُدخِلَ عليها تعديلان: أولهما إضافة عبارة «وبالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته» إلى البند الأول، وثانيهما إبدال عبارة «الصاعقة» بـ«كلّ منظمات الكفاح الفلسطيني» في البند الثاني.

على أنّ أحدًا لم يكن في مقدوره التكهّن أنّ اتفاقهما هذا سيصبح لاحقًا مسودة اتفاق القاهرة.

في حصيلة اجتماعه برئيس الحكومة في البسطة واطلاعه على البنود الـ١٥، كان ردّ فعل رشيد كرامي أنّه لا يوافق على الاتفاق. لتوّه توجه قائد الجيش إلى قصر بعبدا واجتمع برئيس الجمهورية الذي سأله فور قراءته الاتفاق، وهو لم يكن على علم مسبق بهذا الاجتماع: «ماذا قال لك رشيد أفندي؟».

١. يقول العميد غابي لحود في تقليله أهمية المعرفة المسبقة للشعبة الثانية باجتماع إميل بستاني بياسر عرفات «تفاديًا لقلب الأدوار»، إنّ لقائد الجيش، بما يملك من سلطة وصلاحيات وصداقات ومصادر معلومات، أن يقرّر ما يريد ويبادر ساعة يشاء إلى اتخاذ خطوات وقرارات يراها في مصلحة الجيش دونما إعلام الشعبة الثانية بذلك بالضرورة إلاّ إذا اقتضت حاجته الحصول منها على معلومات ترتبط بمبادرته تلك، وله أن يُعلِم رئيسها في ما بعد بما أقدم عليه إذا ارتأى أو لا يُعلمه أبدًا. في حين أنّ ليس للشعبة الثانية أن تبادر هي إلى أيّ مهمّة من دون إذن مسبق من رئيس الأركان وموافقته وتاليًا قائد الجيش تبعًا لهرمية الإمرة العسكرية. ولا يؤخذ على قائد الجيش موقف كهذا إلاّ في حال كتمه كليًا عن رئيس الجمهورية، الرئيس الهرمي أيضًا لقائد الجيش (مقابلة خاصة).

أجابه أنّه لم يوافق عليه.

قال له شارل حلو: «ما دام رشيد كرامي لم يوافق عليه، كيف تريدني أنا أن أوافق؟».

رفضه الرئيس بدوره، فكان أن عاد إميل بستاني إلى منزله.

وبسبب رفض رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة انهار يومذاك اتفاق ٩ أيار قبل أن يبصر النور، وقبل أن يُكشف بعد أشهر عن وضعه ويُحدّد تاريخ إعلانه في ٩ أيار ١٩٦٩، في اليوم التالي لاجتماع الرجلين. وقد رمى إلى «تنظيم العلاقة بين الطرفين بعيدًا من الصدامات. وعبر تعاون وتفاهم متبادلين. وتوصلنا إلى الوثيقة واحتفظ كلّ منا بنسخة منها. وكان قد أوصى بعقد الاجتماع الرئيس عبدالناصر عبر سفيره في بيروت إبرهيم صبري الذي جمعنا مجدّدًا في منزله في وقت لاحق لإقرار المسودة التي اطلع عليها شارل حلو ورشيد كرامي وغابي لحود والياس سركيس. وناقشتها وإياهم واحتفظ رئيس الجمهورية بنسخة عنها»[1].

أخفق إميل بستاني في إقناع شارل حلو ورشيد كرامي بمسودة الاتفاق، فتسبّب ذلك بقرار السلطة اللبنانية تجميد مفاوضاتها مع القيادة الفلسطينية في الاجتماع الخامس في ١١ أيار.

وما لبث أن أصرّ ياسر عرفات على معاودة التفاوض مع الحكومة اللبنانية على أن يكون محاوره إميل بستاني، وأن يكون اتفاق ٩ أيار المدوّن بخط اليد على ورقة دفتر مدرسي، وقد مهراه بتوقيعهما[2] مسودة اتفاق القاهرة.

١. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.
٢. انطوت مسودة ٩ أيار ١٩٦٩ على الآتي:
«١. تتسم علاقات لبنان والكفاح الفلسطيني بالصراحة التامة والثقة.
٢. ضبط تصرّفات الصاعقة وعدم تدخّلها في الشؤون اللبنانية.
٣. انضباط مشترك من الكفاح المسلح والجيش اللبناني.
٤. امتناع الإذاعات والصحف عن الدسّ والتهويل من الجانبين.
٥. القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح الموجودة في لبنان.
٦. تحديد العدد اللازم للعمليات من داخل لبنان بواسطة دراسة بين الأركان المشتركة.
٧. تعيين أركان مشتركة لحلّ المشكلات الطارئة.
٨. درس توزيع القواعد وتمركزها في الأماكن المناسبة في مناطق الحدود المتفق عليها مع الأركان المشتركة.
٩. تنظيم الدخول والخروج والتجوّل.
١٠. إلغاء قاعدة جيرون.
١١. تكليف الجيش تدريب العناصر الفلسطينية أو اللبنانية وإرسالهم إلى قيادة الكفاح لمن يرغب منهم.
١٢. إيجاد الحلول بواسطة دراسة بين الأركان المشتركة لقضايا المخيمات والمعتقلين والسلاح المصادَر.
١٣. تقدّم دراسة بين الجيش اللبناني وأركان الكفاح المسلح حول العمليات والقصايا المختلفة.
١٤. يبقى هذا الإتفاق سرّيًا للغاية، ولا يجوز الاطلاع عليه إلاّ للقيادات فقط.
١٥. الطبابة والتموين والإخلاء تتم بمساعدة الجيش اللبناني».

المأزق الحتمي

حتى عشية الدخول في مفاوضات اتفاق القاهرة تصاعدت حدّة التشنج في المواقف المتباعدة بين رئيس الجمهورية والمقاومة الفلسطينية، وبينه وبين رئيس الحكومة المكلّف رشيد كرامي. اتسعت دائرة الصدامات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٩ عندما خرق هؤلاء اتفاقًا بينهم وبين الجيش قضى بحصر تمركزهم في القطاع الشرقي، وتحديدًا في العرقوب، فإذا بهم ينقلون مسلحيهم ومراكزهم وحواجزهم إلى القطاع الأوسط بغية توسيع انتشارهم المسلح وتصعيد المواجهة مع إسرائيل من أكثر من مكان يتيح لهم التسلّل إليها، فأدّى ذلك إلى صدام في مجدل سلم وشقرا. يومذاك جرّدت كتيبة من الجيش، وليومين، بقيادة قائد القطاع الأوسط العميد أنطون سعد حملة حاصرت خلالها مئتين من الفدائيين في البلدتين ممّا أوقع عددًا من القتلى في صفوفهم، سرعان ما امتدت الاشتباكات إلى القرى المجاورة.

في الوقت نفسه بلغت العلاقة بين شارل حلو ورشيد كرامي ذروة المأزق السياسي والدستوري بسبب إحجام الرئيس المكلّف عن تأليف حكومة جديدة قبل إقرار تفاهم مع القيادات الفلسطينية على مصير كفاحهم المسلح على الأراضي اللبنانية، مستقطبًا دعم القيادات الإسلامية كلّها تقريبًا. بات بذلك أضحى على طرف نقيض من رئيس الجمهورية وعقبة جدّية في انتظام آلة الحكم. بات العامل الفلسطيني فتيل خلاف لبناني - لبناني مستعر يُعدّ لشرخ وطني في السلطة وخارجها. ودخلت سوريا عاملاً مساعدًا على التصلّب الفلسطيني، ممّا شكّل تهديدًا إضافيًا للسلطة اللبنانية. في ٢١ تشرين الأول أغلقت الحدود السورية - اللبنانية تعبيرًا عن التضامن مع المنظمات الفلسطينية التي بدت أنّها تسيطر على القطاع الشرقي. ثمّ ما لبثت دمشق أن دفعت في ٢٣ تشرين الأول بحشود عسكرية سورية مع دخول وحدات نظامية معزّزة بدبابات ومصفحات وأخرى من جيش التحرير الفلسطيني ومنظمة الصاعقة التي تأتمر بالقيادة السورية الأراضي اللبنانية من البقاع وتمركزها في دير العشائر ومرتفعات ينطا، وعرسال في بعلبك. عبرت أيضًا من العريضة والبقيعة في الشمال وانتشرت في عمق ١٥ كيلومترًا وعرض ٣٠ كيلومترًا وألحقت بها حشودًا عسكرية أخرى في الأول من تشرين الثاني سعيًا إلى فرض مزيد من الضغوط على لبنان لحمله على تقديم تنازلات، وكان وفده في القاهرة قد بدأ قبل ثلاثة أيام اجتماعات تمهيدية مع المسؤولين المصريين سبقت المفاوضات اللبنانية - الفلسطينية.

قضى قرار الذهاب إلى القاهرة لعقد اتفاق مع المقاومة الفلسطينية بتأليف وفد برئاسة رشيد كرامي. صباح ٢٨ تشرين الأول، تحت وطأة تدهور عسكري خطير واشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، عُقد في القصر الجمهوري اجتماع رأسه شارل حلو وحضره رشيد كرامي والياس سركيس وإميل بستاني ويوسف شميّط وغابي لحود ونوقشت فيه الصدامات التي كانت قد بلغت ذروة بسلسلة اعتداءات قام بها فدائيون فلسطينيون في ينطا في البقاع وفي بنت جبيل في الجنوب بمؤازرة مكشوفة من الجيش السوري الذي، إلى تسهيله عبور المسلحين والأسلحة ولاسيما منها الثقيلة كمدافع الهاون والمضادة للطائرات، هاجم مخافر الدرك والجمارك عند

الحدود السورية - اللبنانية في الشمال والبقاع. وبات على الجيش اللبناني مواجهة الجيش السوري والمسلحين الفلسطينيين في آن معًا.

وقتذاك، بتعاون مع شبلي آغا العريان وسليم الداود، كانت الشعبة الثانية تتلقى معلومات عن تسلّل قوافل فلسطينية من سوريا عبر دير العشائر إلى العرقوب في جنوب لبنان. وغالبًا ما تنقّل مخبروها بين ينطا وحلوة وبكا وعيحا يقصدون دير العشائر سرًّا للتحقّق من أعمال تسلّل كانت تسلك بلدات بركة اليابسة وعين عطا إلى العرقوب. مجموعات صغيرة من الفدائيين أو المتطوّعين السوريين معهم، وأحيانًا من الجيش السوري. لا يزيد رجال المجموعة الواحدة عن ثلاثة مسلحين. وكان هؤلاء يقصدون البلدات ويعملون، وفق المعلومات التي كانت تصل إلى الشعبة الثانية، على تحريض السكان على الدولة اللبنانية وتسليحهم وإغرائهم بالمال عند الضرورة، ناهيك بتهريب أسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية إلى الجنوب، وإلى العرقوب تحديدًا. وحاولوا إرساء شبكات علاقات وتعاون مع الأهالي في راشيا وحاصبيا امتدادًا إلى البقاع الغربي، ردّت عليها الشعبة الثانية بتزويد وجهاء البلدات أسلحة لتوزيعها على السكان بغية منع الفدائيين الفلسطينيين من دخول قراهم وحماية أنفسهم.

في اجتماع القصر الجمهوري، قال شارل حلو إنّ جمال عبدالناصر، الذي كان دائمًا ظهيرًا سياسيًا متينًا وصلبًا للمقاومة الفلسطينية وأحد أبرز مصادر تسليحها، طلب منه الموافقة على عقد اجتماعات في القاهرة بين مسؤولين لبنانيين وآخرين فلسطينيين في إشرافه للتوصل إلى اتفاق ينهي الصدامات الدامية بين فريقين عربيين على أرض عربية يجعل إسرائيل وحدها المستفيد منها بتحريضها عليها. وأضاف أنّ الرئيس المصري في رسائل أربع تبادلها وإيّاه في ٢٢ تشرين الأول و٢٣ و٢٤ منه حضه على المساهمة في إنهاء النزاع وإن منتقدًا ما اعتبره مواجهة تتعرّض لها المقاومة الفلسطينية في لبنان التي عليها أن تثابر على كفاحها المسلح، وأنّه وافقه رأيه في الحاجة إلى الحوار والهدوء وحقن الدماء مع تلميحه للرئيس المصري إلى افتقاره إلى المعلومات الدقيقة عن حقيقة الموقف اللبناني وما يتعرّض له هذا البلد.

وأبلغ الرئيس إلى الحاضرين أنّه قرّر إرسال وفد لبناني رسمي إلى القاهرة يرأسه رشيد كرامي لبدء التفاوض مع المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية. واقترح إميل بستاني مستشارًا عسكريًا لرئيس الحكومة المكلّف لأنّ المناقشات ستتناول مسائل أمنية دقيقة ومهمّة تحتاج إلى ضابط كبير مطلع. لكنّ قائد الجيش اقترح بدوره رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط مكانه في الوفد.

حار شارل حلو والتفت إلى رشيد كرامي الذي زمّ شفتيه تعبيرًا عن عدم موافقته على اقتراح إميل بستاني، ثمّ فرك يديه.

قال الرئيس على الأثر إنّ رئيس الوزراء لا يوافق، ويفضّل القائد في الوفد لا رئيس الأركان من أجل الواجب الوطني. وأعاد هذه العبارة أمامهم أكثر من مرة.

انتهى الإجتماع إلى تأليف الوفد اللبناني الرسمي المفاوض برئاسة رشيد كرامي وانضمام إميل بستاني إليه[1].

يوم السفر إلى القاهرة، بعد ساعات على اجتماع قصر بعبدا في ٢٨ تشرين الأول لم يأتِ رشيد كرامي إلى المطار في ساعة الإقلاع. الخامسة مساءً تقدّم نجيب صدقة الأمين العام لوزارة

١. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.

الخارجية وعضو الوفد بصفة مستشار سياسي، وقال لإميل بستاني في صالون الشرف: «جنرال، اتصل الرئيس كرامي وقال إنّه ذهب إلى طرابلس على عجل لانشغاله بأمر ملحّ، ولن يأتي الآن. لنذهب وهو يلحق بنا غدًا».

اتصل قائد الجيش برئيس الجمهورية وأخطره باعتذار رشيد كرامي عن عدم السفر. وقال له إنّه لن يسافر هو أيضًا.

لكنّ شارل حلو أصرّ عليه للذهاب إلى القاهرة ومباشرة المفاوضات ريثما يوافيه، في اليوم التالي، رئيس الحكومة الذي لم ينضم إلى الوفد قط.

قال له شارل حلو كذلك إنّه وعد جمال عبدالناصر بمعالجة المشكلة مع المقاومة الفلسطينية بلا إبطاء وتعهّد العمل على إنجاح الاتفاق. إذذاك تصرّف إميل بستاني على أنّه رئيس للوفد اللبناني عوض أن يكون مستشارًا عسكريًا لرئيسه الفعلي الذي هو رشيد كرامي.

وصل الوفد إلى مطار القاهرة في السابعة مساء فاستقبلته، إلى وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي ومندوب عن وزارة الخارجية وضبّاط مصريين كبار، تظاهرة شعبية صاخبة من فلسطينيين ومصريين كانوا يهتفون ضدّ لبنان وحكومته وجيشه بعبارات اتهام لهذا البلد بقتل الفدائيين الفلسطينيين. فعزم إميل بستاني على العودة إلى بيروت فورًا بسبب الاستقبال العدائي، لكنّ محافظ القاهرة وشخصيات رسمية وعسكرية مصرية كانت في استقباله ثنوه. وقال له المحافظ: «إنّها عادات شعبية وتقليدية نعرفها، على أنّ الموقف الرسمي المصري سيكون غير ذلك تمامًا. وستلمسه بنفسك من خلال استقبال سيادة الرئيس إيّاك، وسيعبّر عن حقيقة الموقف المصري».

في ٣١ تشرين الأول استقبله جمال عبدالناصر في القصر الجمهوري في القبّة، وحدّثه بلطف ومودّة مبديًا له ارتياحه إلى حضور الوفد اللبناني وإلى «وجود شخصية مسيحية في منصب مهمّ» خصوصًا لمناقشة المشكلة مع منظمة التحرير الفلسطينية «ممّا سيُظهر للمسيحيين اللبنانيين أنّ ما يجري في القاهرة يعبّر عن رأيهم ولا يتجاهلهم». وحضّه على المساعدة لإنجاح المفاوضات «لأنّ اللبنانيين والفلسطينيين قوّتان عربيتان ينبغي ألاّ تقتتلا في مواجهة إسرائيل».

حتى ذلك اليوم لم يكن ياسر عرفات قد انضم إلى المحادثات. ظلّ إميل بستاني متأكدًا من أنّ رشيد كرامي سيوافيه إلى القاهرة إلى أن بدأت المفاوضات. وإذ انسحب منها نجيب صدقة في ٣٠ تشرين الأول عائدًا إلى بيروت بحجة توعكه، أدرك أنّه خُدع بتركه وحده يواجه المفاوضات ويتحمّل وزرها[1]. ونجح المسؤولون المصريون في ثنيه عن المغادرة إذ أبدى رغبة في ذلك، طالبًا من مرافقه جوني عبده حزم الحقائب للعودة بعدما تأخر ياسر عرفات في الوصول إلى القاهرة. وظلّ الزعيم الفلسطيني يؤخر بدء المفاوضات مع إميل بستاني أملاً في أن يعزّز عامل الوقت أوراقه إلى أن بلغه في القاهرة نبأ «إسقاط» الفدائيين طوافة للجيش اللبناني أُرغمت على هبوط إضطراري في نهر البارد إثر تعرّضها لرشقات رشاش لمسلح في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد ظهر الأحد ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩. لم يُصب طاقم الطوافة التي تُستخدم في الغالب في نقل الجنود والأعتدة، وهم خمسة عسكريين. بأذى إلاّ أنّ الفدائيين الفلسطينيين اعتقلوهم لبعض الوقت بذريعة أنّ الطوافة قصفت مواقع لهم. وعدّت المنظمات الفلسطينية هذا الحادث انتصارًا

١. المصدر السابق.

عسكريًا جزئيًا على الجيش والسلطة اللبنانية أعاد في الظاهر على الأقل بناء توازن سياسي وعسكري جديد يعدّل في شروط التفاوض بين الطرفين.

لم تعارض الاستخبارات العسكرية إقرار اتفاق لبناني - فلسطيني ينهي المواجهات على أن يكون بين مفاوضين سياسيين. إلاّ أنّها عارضت، على نحو ما أبلغ غابي لحود إلى شارل حلو، انتداب ضابط، أيًّا تكن رتبته، للتفاوض مع القيادة الفلسطينية. ولكنّها أيّدت وجود ضابط في الوفد بصفة مستشار لتزويد رئيسه المعلومات العسكرية التي يحتاج إليها في مراحل التفاوض. كانت تلك وجهة نظر فؤاد شهاب أيضًا سمعها منه جان ناصيف بقوله له إنّ تجنيب الجيش مسؤولية التفاوض يحول دون تحميله عبء أيّ فشل للاتفاق. كانت الاستخبارات العسكرية قلقة من أن يؤدّي ترؤس إميل بستاني الوفد المفاوض إلى توريط الجيش في نتائج اتفاق سياسي قد يقدّم فيه تنازلات في ظلّ طموحات لم يكتمها إلى رئاسة الجمهورية.

أمّا موقف إميل بستاني من الاتفاق نفسه، فقد بدا له الوسيلة الوحيدة لبلوغ تسوية سياسية تحت وطأة توازن القوى العسكري وقتذاك بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية توقف انهيار الوحدة الوطنية في الداخل. أدرك أنّ معارضيه كثيرون، ولكنّه كان مرغمًا على المضي فيه وإن انتقص من السيادة الوطنية. في كلّ تسوية يولد منها أبطال وشهداء مقدار ما تخلّف خونة.

لم يكن ثمّة تخطيط مسبق لاتفاق القاهرة الذي أصبح حاجة ملحّة في ضوء تعاظم الصدامات بين الجيش والفدائيين وعجز السياسيين اللبنانيين. بدأ هذا الواقع يُشعِر غابي لحود بأنّ البلد بات محكومًا بجيشين، لبناني وفلسطيني، مع تسليمه بأنّ استمرار التغاضي عن العمل الفدائي سيدفع بالمقاومة الفلسطينية إلى السيطرة العسكرية على أجزاء كبيرة من لبنان، وخصوصًا في الجنوب. وكانت مشاعر تضامن أفرقاء مسلمين بارزين مع الفدائيين الفلسطينيين تنشئ في المقابل مشاعر مضادة في تطرّفها حملت المسيحيين بقيادة «الحلف الثلاثي» على التضامن مع الجيش وتأييده في المواجهة.

تولّدت فكرة التوسط لدى جمال عبدالناصر للتوصل إلى اتفاق يرعاه ويأخذ في الاعتبار سيادة لبنان على أراضيه بسبب معرفة الشعبة الثانية بتفهّم الرئيس المصري دقة التوازنات اللبنانية وخيوطها الطائفية خصوصًا. ناهيك بمقدرته في التأثير على القيادات الفلسطينية للحدّ من نشاطاتها المسلحة عبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، كما على القيادات الإسلامية اللبنانية. كانت الشعبة الثانية متأكدة من عجز لبنان عن تحمّل وزر الهجمات الفدائية وحتى تأييدها لأنّها كانت ستحمل إسرائيل على الاعتداء على هذا البلد انتقامًا، مستفيدة من دعم المجتمع الدولي الذي سيتعاطف معها ضدّ الهجمات الفدائية.

وغالبًا ما عملت الشعبة الثانية على وقف التدهور عبر اتصالاتها بالسفير المصري في بيروت ابرهيم صبري تولى بعضها سامي الخطيب والبعض الآخر نوقش في اجتماعات في مكتب رئيس الأركان يوسف شميّط. إلاّ أنّ نصائح فؤاد شهاب، المعتزل في منزله في جونيه، لضبّاط الشعبة الثانية كانت بضرورة الاستعانة بجمال عبدالناصر لإيجاد حلّ سلمي للصدامات العسكرية مع الفدائيين الفلسطينيين.

فضلت الشعبة الثانية انضمام رئيس الأركان أو نائبه للعمليات العقيد فوزي الخطيب إلى الوفد اللبناني المفاوض في القاهرة، وكانت تميل إلى يوسف شميّط الواسع الاطلاع على العلاقات

اللبنانية - الفلسطينية لأنّه كان ترأس معظم اجتماعات العمل والحوار بين الطرفين وملمًّا بتفاصيل المشكلة. فضلاً عن صلابة موقفه في التفاوض وترفّعه عن أيّ مصلحة شخصية، على أن يكون القرار للمحاور السياسي. على أنّها لم توافق في أيّ حال في اجتماعاتها على أن يكون قائد الجيش هو المفاوض بسبب شكوكها المزمنة فيه والتي جعلتها تتخوّف من أن يعمل لدى جمال عبدالناصر على تسويق ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية التي كانت مقرّرة بعد أقل من سنة[1]. أيّد غابي لحود أن يكون المفاوض رئيس الوزراء أو وزير الخارجية. ولكن ليس ضابطًا ولا بالتأكيد قائد الجيش. أمّا يوسف شميّط فرفض الإنضمام إلى الوفد بذريعة لم تعكس فعلاً دوافع تحفّظه هذا. برّره بأنّ الوضع الأمني يتردّى يومًا بعد آخر مِمّا يقتضي بقاءه في البلاد. كان يعي بدوره خطورة ما ينتظره في العاصمة المصرية.

عوّل رئيس الأركان وضبّاط الشعبة الثانية على أنّ وساطة مصر لدى المنظمات الفلسطينية لا بدّ من أن تتبنّى موقف لبنان بضبط النشاطات المسلحة للفدائيين، وليس إعطاءهم ما رفض الجيش التخلي عنه في بيروت. فإذا بالاتفاق يفضي إلى كانوا يتخوّفون منه. بعد سفر إميل بستاني الى القاهرة، كانت الشعبة الثانية واثقة من أنّ رشيد كرامي سيوافيه إلى العاصمة المصرية عندما يتوصل المفاوضان إلى مسودة تحظى برضى رئيس الحكومة الذي تصرّف على غرار ردّ فعل يوسف شميّط. تفاديًا لاتخاذ موقف يُغضب المسلمين اللبنانيين المتعاطفين مع المقاومة الفلسطينية. لكنّ غيابه المتعمّد عن الوفد فاجأ الجميع.

لم يشأ رئيس الحكومة، الباحث عن الحلّ لا عن عبئه، خوض مفاوضات قد لا تخدم المصلحة اللبنانية إذا تخلّلتها ضغوط كان يمكن أن يمارسها عليه الرئيس المصري والقيادة الفلسطينية. اختار أخيرًا إلقاء التبعة على قائد الجيش وحده.

ظلّ الاعتقاد السائد لدى الشعبة الثانية أنّ ذهاب إميل بستاني إلى القاهرة لا يتعدّى منح لجنة عسكرية صلاحية التفاوض توصلاً إلى مسودة اتفاق. وهو الخيار الذي سلّم به رئيس الجمهورية.

وإذ ألفى قائد الجيش نفسه وحيدًا في المواجهة بعد إحجام الآخرين عن الإنضمام إلى الوفد المفاوض، اتخذ منفردًا قرار التوقيع. مجرّد إعلان إميل بستاني استعداده لترؤس الوفد أسقط الأمر من أيدي الجميع، ولم يعد في وسع أيّ من المسؤولين في الحكم وفي الجيش الاعتراض على قراره. لم يمانع رشيد كرامي في ذهاب إميل بستاني، إلاّ أنّه لم يتوقع عودته باتفاق كهذا.

فور عودته إلى بيروت أخبر نجيب صدقة رئيس الجمهورية الذي أعلم بدوره رئيس الشعبة الثانية أنّ وزير الخارجية المصري محمود رياض سأل قائد الجيش بأيّ صفة سيفاوض في غياب رئيس الوزراء بعدما كانت حكومته قد تبلّغت من لبنان أنّ رشيد كرامي سيرئس الوفد. فأجابه إميل بستاني أنّه يحضر كرئيس للوفد اللبناني، نافيًا أيّ صفة لرئيس الوزراء فيه[2].

تقويم غابي لحود أنّ لا دلائل على أنّ رشيد كرامي كان يناور تهرّبًا من ترؤسه الوفد، مع أنّ جانبًا من التأويلات التي رافقت إحجامه عن التوجه إلى القاهرة عكست عدم اقتناعه بجدوى التفاوض

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود الذي يقول أيضًا إنّ تبرير الشعبة الثانية لتفضيلها يوسف شميّط على إميل بستاني، مبعثه أنّ قائد الجيش الماروني ربما لن يكون في وسعه امتلاك كلّ مقوّمات الإقناع في التفاوض مع جمال عبدالناصر حيال موقف الرأي العام اللبناني من العمل الفلسطيني وعجزه عن حِمل عبء الكفاح المسلح الفلسطيني على نحو ما يستطيعه رئيس الأركان الدرزي.

٢. المصدر نفسه.

هناك وبجدية ياسر عرفات في الامتثال للاتفاق[1]. قيل كذلك إنّ زعماء فلسطينيين اتصلوا به وتمنّوا عليه عدم الذهاب إلى القاهرة للحؤول دون توفير التغطية الإسلامية للتفاوض، وحصرها بشخصية مسيحية نافذة ومارونية خصوصًا هي قائد الجيش. تزامن ذلك مع ضغوط مارستها دول عربية مؤيّدة للمقاومة الفلسطينية في حمأة تظاهرات معادية للبنان عمّت عددًا منها. حضت الحكومة اللبنانية على التفاوض معهم.

كانت مهمّة الرائد سامي الخطيب في الوفد اللبناني المفاوض مزدوجة: أن يكون صلة وصل بالشعبة الثانية لاطلاعها على دقائق المفاوضات، وأن يزوّد رئيس الوفد المعلومات المتصلة بالوجود الفلسطيني في لبنان تسليحًا وعتادًا وعددًا وانتشارًا على الأراضي اللبنانية ونشاطات. وثابر من فندق شيبرد على اطلاع غابي لحود يوميًا على الهاتف على تطوّرات ما يحدث هناك قبل وصول ياسر عرفات ثمّ على مراحل المفاوضات. في الوقت الذي كان إميل بستاني يطلع رئيس الجمهورية عليها أيضًا. كذلك فعل نجيب صدقة الذي استمرّ على اتصال بالرئيس.

كانت المعلومات تصل بدورها إلى غابي لحود من الرئيس أو من نجيب صدقة. بعد مغادرة الأخير تولى السفير حليم أبو عزّالدين إرسال مضمون المفاوضات إلى وزارة الخارجية ومنها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المكلّف هاتفيًا أو ببرقيات مرمّزة. إلى أن اتصل سامي الخطيب بغابي لحود وقال له: «المفاوضات على وشك أن تنتهي. ولم يأتِ أحد من السياسيين لترؤس الوفد. ويبدو أنّ الجنرال متحمّس لتوقيع الاتفاق».

وأضاف: «ضغوط القيادة المصرية تتزايد عليه من أجل التوصل سريعًا إلى حلّ يوقف المعارك العسكرية»[2].

كانت قد سبقت مفاوضات الاتفاق إجتماعات ثلاثة عقدها العماد إميل بستاني وثلاثة مسؤولين مصريين هم وزير الخارجية محمود رياض ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي وحسن صبري الخولي بصفته ممثلاً شخصيًا للرئيس المصري في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٩ و٢٩ و٣٠ منه. أفاد إميل بستاني فيها أنّه «مفوّض عقد اتفاق على الأسس الواردة في المشروع الذي أُعِدّ في ٩ أيار ١٩٦٩ (الملحق أ) المرفق بهذا المحضر»[3]. على أنّ المسؤولين المصريين رغبوا، منذ اليوم الأول لوصول إميل بستاني إلى القاهرة، في حصر دورهم بالوساطة. متحفظين عن التصرّف كشريك في أزمة قد يتحمّلون ثقل نتائجها في المستقبل. وأبلغوا إلى قائد الجيش أنّهم سيكتفون بتوجيه وجهات النظر دونما التدخّل في مضمون الاتفاق.

تبعًا لذلك أخرج إميل بستاني من حقيبته مسودة محضر اجتماع ٩ أيار وأعطاه إلى محمود رياض على أنّه بند وحيد في جدول الأعمال. بعدما قرأه الوزير المصري، قال لإميل بستاني: «إنّه اتفاق جيّد ويراعي المصلحة اللبنانية»[4].

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

٣. المحضر السرّي لمفاوضات اتفاق القاهرة، مدوّن بخط اليد على أوراق باسم «وزارة الحربية» في مصر، من محفوظات ضبّاط الشعبة الثانية.

٤. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.

محاضر الاجتماعات الثلاثة

في تقرير خطي للشعبة الثانية عن محادثات إميل بستاني والمسؤولين المصريين في مقرّ وزارة الحربية المصرية في العبّاسية، وردت الوقائع الآتية:

«الاجتماع الأول:
في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٩، من التاسعة مساءً حتى الحادية عشرة ليلاً في مبنى وزارة الحربية في القاهرة. حضره عن الجانب المصري وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي ووزير الخارجية محمود رياض، وعن الجانب اللبناني قائد الجيش العماد إميل بستاني والأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة وسفير لبنان في القاهرة حليم أبو عزّالدين والرائد سامي الخطيب من قيادة الجيش.
بحث في مشروع العماد بستاني المؤلف من ١٥ بندًا والمتفق عليه سابقًا في ٩ أيار ١٩٦٩ بينه وبين ياسر عرفات. ولكنّه ظلّ من دون إقرار السلطة السياسية في لبنان ولم ينفّذ في حينه، إذ جُمّدت الأزمة باتفاق الطرفين حتى إشعار آخر.
سئل الوفد اللبناني عن رغبته في مقابلة ياسر عرفات لحلّ الموضوع معه، فكان جواب العماد بستاني بالإيجاب باعتبار أنّ حلّ الموضوع لا يكون إلاّ باللقاء المباشر. وألحّ السفير حليم أبو عزّالدين على هذه الناحية.
وأثار محمود رياض المصاعب التي سيواجهها الحلّ أو محاولته، لأنّ العالم العربي كلّه متأثر بعطف خاص على الفدائيين متأثرًا بإعلامهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التصريحات الأميركية والتحرّكات السياسية الأميركية قد أضعفت السلطة اللبنانية في معالجة الموقف.
لم يكن هناك تجاوب حيال مجيء ياسر عرفات لأنّهم لم يكونوا متأكدين من قبوله المجيء إلاّ إذا عرف بالمشروع أو بالتنازلات اللبنانية للعمل الفدائي.
جوابًا عن تساؤلات محمود رياض أبدى الجانب اللبناني رغبته في إنهاء الموضوع والتوصل إلى اتفاق نهائي مع الفدائيين، لعلّ ذلك يشجع ياسر عرفات على الحضور».

«الاجتماع الثاني:
في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٩، العاشرة صباحًا في مبنى وزارة الحربية للجمهورية العربية المتحدة في القاهرة. حضره عن الجانب المصري السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي لجمال عبدالناصر والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والسيد محمود رياض وزير الخارجية، وعن الجانب اللبناني قائد الجيش العماد إميل بستاني والأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة وسفير لبنان في الجمهورية العربية المتحدة حليم أبو عزّالدين والرائد سامي الخطيب من قيادة الجيش.
شكر نجيب صدقة للجمهورية العربية المتحدة الاستقبال والرغبة في التعاون، وشرح الأزمة التي

يعيشها لبنان وخصوصًا المزايدات التي يلجأ إليها بعض الفئات والأحزاب التي أوجدت جوًّا مشحونًا بالتوتر وعرقلت الحلّ. وقال: إنّ حملة الإعلام التي خطّطت للأزمة كانت قاسية وأهمّها اتهام الدولة والجيش اللبناني بتهم خطيرة كالتعاون مع الجيش الإسرائيلي وقتل الجرحى، وأضاف: نحن جئنا طلبًا لمساعدتكم، وفي بادئ الأمر وقف حملات الإعلام هذه وتوجيهها نحو التآلف والبناء. لبنان طلب وساطة الجمهورية العربية المتحدة لأنّه يثق بها ثقة كاملة، ولا يعتقد بالحاجة إلى تدخّل أفرقاء آخرين غير الجمهورية العربية المتحدة. ولبنان مستعد لتلبية متطلبات الوساطة وعقد اتفاق نهائي مع المقاومة الفلسطينية، والعماد بستاني يرجو أن يتم اللقاء مع ياسر عرفات لوضع نقاط الاتفاق النهائي. وعرض الوضع الداخلي للبنان وخصوصًا مسألة الحفاظ على الوحدة الوطنية. وأضاف أنّ لبنان وصل إلى نقطة الإنفجار الداخلي، ومن الضروري المحافظة على التوازن الداخلي فيه حتى يكون الاتفاق ثابتًا ونهائيًا ودائمًا. فكلّ ما نرجوه هو ألاّ يطلب منا أن نعطي أكثر ما نستطيع، ولا بدّ من إعطاء بعض الترضيات المعنوية للفئات التي لم تزل متردّدة في قضية وجود المقاومة الفلسطينية. وخصوصًا المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله. ولا بدّ من لفت النظر إلى بعض العبارات التي تثير بعض الفئات من دون نتيجة. فالمهمّ جوهر الموضوع، أيّ التسهيلات الإيجابية التي ستعطى عمليًا وليس العبارات. ثمّ تحدّث عن الوضع الخارجي للبنان وما يتمتّع به من صداقات خارجية وعربية، وعن إسرائيل التي تطمع عمليًا في الوصول إلى منابع الأردن ومياه الليطاني. وتاليًا فالمهمّ في أيّ اتفاق يجب أن يعقد أن يأخذ في الاعتبار هذا الوضع لعدم إعطاء إسرائيل فرصة الوصول إلى أهدافها. هذه هي مجمل الأفكار التي تتردّد في أوساط الرسميين اللبنانيين، وأكرّر أنّ لبنان مستعد للتجاوب مع المقاومة الفلسطينية تجاوبًا كاملاً.
محمد فوزي شكر الجانب اللبناني على الإيضاحات، وقال إنّ الدعوة وُجّهت إلى السيد ياسر عرفات للمجيء إلى القاهرة حتى تتلاقى وجهات النظر مباشرة، وإنّ مجيء العماد بستاني شخصيًا وإبداء استعداده الذي أيّده الدكتور صدقة سيكون لهما أثر طيّب في التوصل إلى حلّ. وإنّ المفهوم في العروض الإيجابية التي تقدّم بها لبنان إعطاء المقاومة الفلسطينية قلبيًا التسهيلات الممكنة للمحافظة على دعمها من جهة وسيادة لبنان واستقلاله من جهة أخرى. وإنّنا نرجو أن يأتي عرفات الليلة ويحلّ الموضوع.
محمود رياض: لا أحد يشكّك في ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله، وخصوصًا إذا علمنا أنّ الجميع بما فيهم جيش لبنان مؤمن بأنّ المقاومة الفلسطينية ستشترك في معركة التحرير. فلا بدّ إذًا من البحث في التفاصيل باعتبار أنّ الإيمان بالمبدأ موجود. ولا بدّ من حصول مشاكل حتى بعد الإتفاق. ولكنّ هذا يبقى من ضمن نطاق تفاصيل. والمهمّ أن يكون هناك عزم وتصميم من المسؤولين على تحمّل نتائج المعركة. إنّ ما يحدث في لبنان ليس قضية محلية، بل هو قضية تدخل في نطاق العمل العربي العام والتحرّك السياسي الشامل في مجال المعركة الكبرى. ونحن هنا في مصر تعرّضنا ولا نزال لمتاعب من نتائج استمرار المعركة. المهمّ أن يشعر الخصم أنّنا قادرون على جمع الدول العربية من أجل الصمود والمواجهة. هذا إلى جانب التحرّك السياسي الشامل الدولي. ولا شك في أنّ لبنان مهدّد، وسيبقى هذا التهديد واردًا. إنّما يجب ألاّ يمنع ذلك عملية الإشتراك الفعلي في المقاومة. ويجب أن لا نهمل الوضع الخاص للبنان، وتاليًا تفادي بعض العبارات لتجنيب بعض الفئات الهزات والثورات. وممّا لا شك فيه أنّ هناك متاعب، ويجب تحمّلها مع المحافظة على وحدة الجبهة الداخلية، وقضية العرب هي قضية واحدة.
العماد إميل بستاني: أشعر أنّني سأتحمّل النصيب الأكبر من متاعب الإتفاق. ولذلك إذا حافظنا

على السرّية العسكرية لاتفاقنا ولقاءاتنا نتمكّن من تذليل الصعوبات والمتاعب كلّها الناتجة من أيّ اتفاق سيحصل مع المقاومة الفلسطينية.

نجيب صدقة: المهمّ أن يحظى الإتفاق بالقدر الأكبر من التأييد. إذ لا يعقل أن يوافق جميع اللبنانيين عليه. إنّما المهمّ ألاّ يحوي ما قد يعتبره بعض الفئات اللبنانية تحدّيًا.

محمود رياض لمّح إلى التحدّث باستمرار عن التدخّل الأميركي في لبنان. وإنّ الصحف الأجنبية تردّد هذه القضية المسيئة جدًا إلى القضية اللبنانية. فالمهمّ التشدّد في تكرار رفض هذه القضية. ونحن نعتقد أنّ الرئيس حلو هو آخر مَن يفعل ذلك، وقد أكده أكثر من مرة. وكذلك الأميركيون نفوا ذلك، لأنّ تكرار الكلام على التدخّل الأميركي سيخلق جوًّا سيئًا على الصعيد العربي لأنّ العرب جميعًا سيعتبرونه تحدّيًا لهم وسيقاومونه بأيّ شكل. وأضاف أنّه أوضح ذلك لسفير فرنسا الذي نفى الأمر كليًا، والمهمّ أن نبقى حذرين من أيّ تصرّف أميركي مقصود أو غير مقصود. وتحدّث عن المؤامرة وكيف قُدّمت إليه في ٢٣ مايو مذكرة أميركية توضح رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على استقلال دول المنطقة كلّها وأمنها. وإنّ الأميركيين سيقفون ضدّ أيّ اعتداء. ولكنّ بعد ١٢ يومًا حصل الاعتداء (حرب ٥ حزيران). وعبدالمنعم الرفاعي ذهب أخيرًا وقال الأمر نفسه لنيكسون. ولكنّ روجرز قال له إنّ لا شيء لديه إلاّ أن يعمل لجمعه مع اليهود لحلّ مشكلة الأردن. كلّ ذلك لإثبات وهم الحماية الأميركية وعدم صدق وعودها.

العماد إميل بستاني نفى كليًا أن يكون سمع من أحد، مسيحيًا أو محمّديًا، أنّه يتمنى أو يرغب في أيّ تدخّل أميركي في لبنان. ونشكر الله بعدما انفضحت تناقضات السياسة الأميركية ومؤامرتها للدسّ على الوضع اللبناني.

حسن صبري الخولي تكلم على رحلته إلى عمّان ودمشق من أجل لبنان. وقال إنّ تحليلاتهما لا تختلف عن تحليل الأستاذ محمود رياض للوضع العام. وقال إنّ أهم نقطة هي إيضاح الموقف السوري:

- إنّ إجراءات وقف الترانزيت ستلغى فور الاتفاق مع الفدائيين.
- لم تدخل أيّ قوّة عسكرية إلى لبنان.
- إنّ السوريين يتمنون الاتفاق السريع مع لبنان.

وأضاف أنّه لم يجد وختلافًا في موقف الملك حسين عمّا جرى شرحه سابقًا. وأشار إلى ضرورة حلّ المشاكل في ساعات لأنّ الإنتخابات الإسرائيلية توشك أن تنتهي وسيتفرّغ الإسرائيليون للجبهة عسكريًا. وشرح الموقف الدولي والعربي بإيجاز لا يختلف مع ما شُرِح سابقًا. وقال إنّ الرئيس عبدالناصر مهتم جدًا بلبنان واستقلاله واقتصاده، وكذلك مهتم بعدم ضرب المقاومة الفلسطينية.

العماد إميل بستاني شكر الرئيس والمسؤولين المصريين على اهتمامهم.

حسن صبري الخولي تكلم على لقائه ياسر عرفات، وقال إنّ استعداده طيّب للاتفاق. واتفق معه على استعجال مجيئه إلى القاهرة للتأكد من حضوره أو عدمه بغية وضع المشكلة موضع بحث جدّي وعملي وفوري.

حليم أبو عزّالدين أعاد إيضاح موقف لبنان من القضية العربية بأكملها، ومن القضية الفلسطينية خصوصًا. وأشار إلى ضرورة مراعاة الوضع الداخلي في البلاد من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية.

حسن صبري الخولي قال إنّ ياسر عرفات أصرّ على ثلاثة مطالب هي: حرّية العمل الفدائي، حرّية العمل الفلسطيني، محاسبة المسؤولين عن عملية مجدل سلم. وقال إنّ المقاومة الفلسطينية

تطلب ذلك مع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات الثلاثة الآتية: المحافظة على سيادة لبنان، المحافظة على استقلال لبنان، الحرص على عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلد.

العماد إميل بستاني قال إنّه بصفته قائدًا للجيش يعتبر أنّ الضحايا التي وقعت كانت قربانًا لحفظ قضية كبرى. ولا شك في أنّ الموضوع أليم جدًا على لبنان، وخصوصًا أنّ الجيش هو المقصود بالمطلب الثالث. وأرجو ألاّ يُثار هذا الموضوع لأنّه مسيء جدًا إلى المؤسّسة.

محمد فوزي أشار إلى الأهداف التوسعية لإسرائيل ورغبتها في الوصول إلى منابع الليطاني. وقال إنّه يعتقد أنّ التدريب العسكري في لبنان يشمل هذا الموضوع لتحضير الجندي اللبناني ذهنياً لهذا الخطر. لبنان هو جزء من العالم العربي جغرافيًا وبشريًا، وهذا يشركه في دائرتين: دائرة الدول المحيطة بإسرائيل، ودائرة الدول العربية عمومًا باعتباره عضوًا عاملاً في هذه الدائرة. إنّ الهزيمة العربية التكتيكية هيأت للعدو نصرًا عسكريًا لم يستطع استغلاله سياسيًا بسبب الصمود العربي. وأمام لبنان اليوم موقف بحكم وجوده في هاتين الدائرتين. ولا أعتقد أنّ أحدًا في لبنان يتردّد في القول إنّ من أول واجباته المحافظة على جنوب لبنان. إذًا هناك شعور وحقيقة بوضع لبنان أمام أمر واقع باعتباره دولة من دول المواجهة. وإنّ مواقف كهذه لو كانت واضحة أو معلنة لامتصت كلّ المواضيع الصغيرة التي يتخبّط فيها لبنان اليوم. وإنّ موضوع الفدائيين اليوم هو موضوع صغير نسبة إلى الموضوع الكبير الذي هو قضية التحرير. غدًا سيجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك وسيطلب فيه تنسيق جهود عسكرية لتحقيق آمال العرب والمشاركة العسكرية. ونحن نعلم الظروف الداخلية للبنان، وقد نطلب منه حكمًا التعاون والتنسيق مع سوريا، لكن يجب رؤية الموضوع على نحو يحتوي أيّ مشكلات داخلية أو حتى مع الفدائيين. لا أتدخل في الإمكانات والقدرات لأنّها أسلوب، بل أنصح كزميل بإيضاح الموقف. وإنّ إعلان لبنان ذلك يسكت الألسن من أيّ اتجاه كان داخليًا أو خارجيًا.

العماد إميل بستاني: في لبنان استعداد تام للمشاركة. التفكير واضح بوجود إيجابية لدينا. ولكن لدينا تحفّظ وحيد سنقوله في حينه. وسأترك الأمر للسياسيين في لبنان لتبيان وجهة نظر لبنان في الموضوع.

ثمّ كان غداء في نادي الضبّاط. وتمّ إقرار المشروع اللبناني ووضعه خطيًا ليتولى الجانب المصري مناقشته مع الفدائيين في حال عدم مجيء عرفات، ومتابعة الحلّ مع لبنان».

«الاجتماع الثالث:

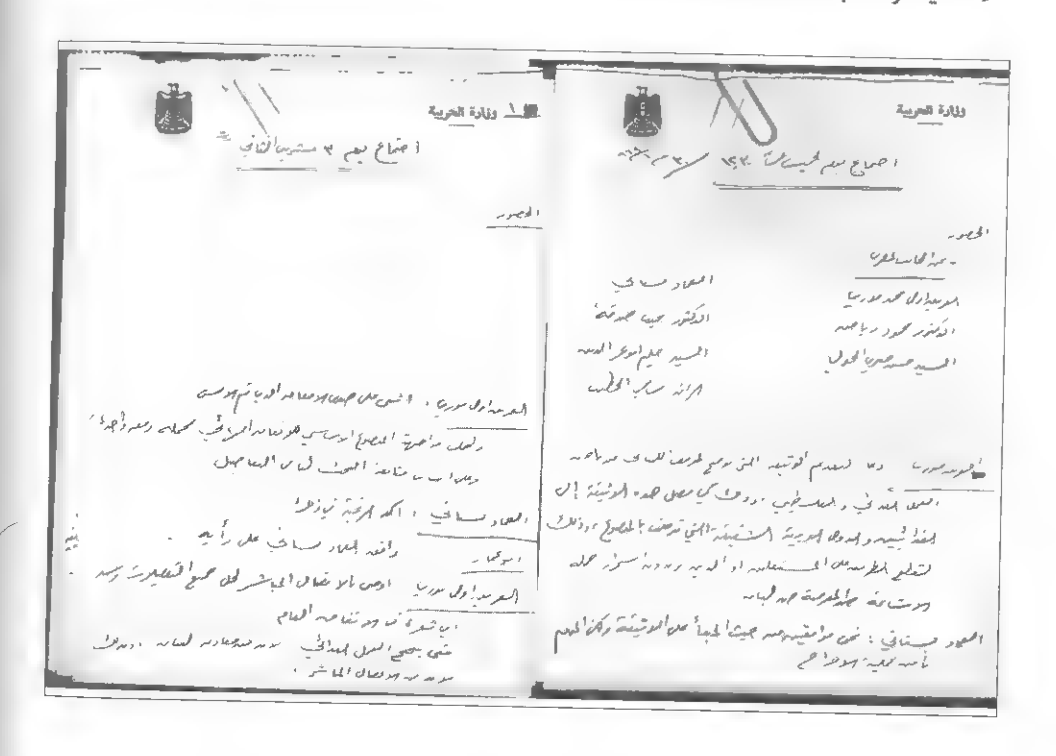
في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٩، الثانية عشرة والنصف ظهرًا. حضره عن الجانب المصري السيّد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي لجمال عبدالناصر والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والسيد محمود رياض وزير الخارجية، وعن الجانب اللبناني قائد الجيش العماد إميل بستاني والأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة وسفير لبنان في الجمهورية العربية المتحدة حليم أبو عزّالدين والرائد سامي الخطيب من قيادة الجيش.

الفريق أول محمد فوزي نصح بتقديم الوثيقة التي توضح الموقف اللبناني من العمل الفدائي والفلسطيني حتى تصل هذه الوثيقة إلى الفدائيين والدول العربية المعنية بالتدخّل في الموضوع، ولقطع الطريق على المستغلين أو الذين يريدون استمرار حملة الشائعات المغرضة ضدّ لبنان.

العماد إميل بستاني: نحن موافقون من حيث المبدأ على الوثيقة. ولكنّ المهمّ تأمين الإخراج.

محمود رياض شدّد على ضرورة تقديم الوثيقة بغية وستمرار البحث في الموضوع سواء مع المنظمات الفلسطينية أو مع الدول العربية. وبذلك يُبلّغ ياسر عرفات رسميًا الموقف حتى يبدأ

بالتحرّك كخطوة ثانية بعد خطوتكم أنتم المجيء إلى القاهرة. وقد يقترح ياسر عرفات أسلوبًا أو طريقة أخرى لاستئناف البحث.
نجيب صدقة اقترح إرسال الوثيقة من بيروت رسميًا. كما اقترح إصدار بيان مشترك بالمحادثات المصرية – اللبنانية.
الفريق أول محمد فوزي أبدى تحفّظ القاهرة عن إصدار بيان كهذا لأنّه يُظهر مصر طرفًا في النزاع، وليس هذا هو الواقع كونها وسيطًا للتوصل إلى حلّ.
محمود رياض أكد ما قاله محمد فوزي، وأضاف أنّ انتظار الجواب من لبنان يدعو إلى الاعتقاد بأنّ كلّ ما قيل هنا ليس نهائيًا. ونحن في انتظار ردّ من لبنان. وهو أمر يعقّد الموضوع كثيرًا في حال سئلنا عن رأيه في الموضوع وماذا جاء يفعل الوفد هنا.
العماد إميل بستاني أكد عدم رغبة لبنان في زجّ الجمهورية العربية المتحدة كفريق. وإنّ الموضوع بالنسبة إليه نهائي، ولكنّ رغبتنا هي في أن نعيد إليكم الوثيقة بتوقيع السلطة الأعلى في لبنان.
محمود رياض سأل هل في الإمكان القول للسفراء العرب أو لياسر عرفات إنّ ما قيل عن الوفد اللبناني هو نفسه ولا يزال ساريًا. أي هل يستطيع إبلاغ الفلسطينيين مشروع ٩ أيار المؤلف من ١٥ بندًا؟
في خلاصة الاجتماع تمّ الاتفاق على عدم إصدار بيان مشترك عن المحادثات بين الطرفين المصري واللبناني، وعلى تدوين البنود الـ١٥ في محضر رسمي للاجتماعات كي تكون مستندًا للأحاديث والمقابلات اللاحقة»[1].


وزارة الحربية

وزارة الحربية

---

١. المحضر السرّي لمفاوضات إتفاق القاهرة، مدوّن بخط اليد على أوراق باسم «وزارة الحربية» في مصر.

كان استنتاج الشعبة الثانية أنّ الضغوط على إميل بستاني ستحمله على المضي في التفاوض والإفادة منها في الوقت نفسه لتعزيز حظوظه في طموحه الرئاسي. لمس ذلك سامي الخطيب عضو الوفد ولصيق قائد الجيش، وبدا واثقًا، تبعًا لما أبلغه إلى غابي لحود من القاهرة، من أنّه لن ينتظر مَن يُوقّع عنه. بعد إصرار مصري، حضر ياسر عرفات إلى القاهرة صباح ٢ تشرين الثاني يرافقه صلاح خلف («أبو أياد») وعبد الرزاق يحيى وخالد اليشرطي وياسر عمرو وبلال الحسن وممدوح صيدم («أبو صبري»). وعقد المفاوضان اللبناني والفلسطيني اجتماعين في ٢ تشرين الثاني وفي ٣ منه.

«الرابعة من بعد ظهر ٢ تشرين الثاني كان الاجتماع الأول في مقرّ وزير الحربية المصري في القاهرة:
الفريق أول محمد فوزي تمنى في كلمة ترحيب التوفيق للمجتمعين واقترح مباشرة المحادثات بخطوات إجرائية توقف الأعمال العسكرية ثمّ الانتقال إلى التفاصيل.
العماد إميل بستاني: لقد كتبنا كفاية مع الأخ ياسر عرفات، وأنا أعتبر أنّ القضية عابرة وأنّ الظروف القاسية قد فرضتها ولا أحد في لبنان يتمناها. وأمل في جمع الكلمة حيال العدو المشترك. إنّ الاجتماع كاف لوحدتنا وعدم تفرّقنا. ثمّ تمنى تقصير الاجتماع.
ياسر عرفات: نحن لسنا فريقين، بل فريق واحد. ربما استطاع أحد أن يضع عصيًا في الدواليب لتفريق الصف. وقد لمسنا في الجنرال بستاني تفهمًا واعيًا لقضيتنا. ولو التفت البعض إلى ما قاله لما وصلنا إلى هذا الوضع. وإنّني أتمنى في الاجتماع هذا أن تزول معظم أسباب الأزمة. وأنّ أشقاءنا كافة ارتاحوا إلى تحرّك الجنرال إميل بستاني وإلى القاهرة لحلّ الأزمة ورأب الصدع. وأنّني أعتبرك رئيس وفدنا قبل أن تكون رئيس الوفد اللبناني. كلّ ما حصل ما هو إلاّ زوبعة في فنجان.
محمود رياض: المهمّ سرعة التحرّك بعد هاتين الكلمتين. إنّ أهم نقطة هي وقف إهراق الدماء. أيّ وقف كلّ الإجراءات التي تؤدّي إلى وقوع اشتباكات».
وتقرّر إصدار بيان مشترك بثته الإذاعة أعلن وقفًا للعمليات العسكرية كلّها اعتبارًا من منتصف ليل اليوم نفسه، و«كذلك كلّ الإجراءات التي نشأت من الأزمة في لبنان، أو التي من شأنها إثارة التوتر من جديد». وأُرفق البيان بأوامر فورية من طرفي النزاع، ورفع الاجتماع.

العاشرة من صباح ٣ تشرين الثاني عقد الاجتماع الثاني. «استهله الفريق أول محمد فوزي بالثناء على صدى اتفاق اليوم السابق، وطلب مواجهة الموضوع الرئيسي للاتفاق النهائي دفعة واحدة ومواصلة البحث في التفاصيل الباقية.
العماد إميل بستاني أبدى الرغبة في ذلك.
ياسر عرفات وافق إميل بستاني رأيه.

محمود فوزي أوصى بالاتصال المباشر لحلّ التفاصيل كلّها وسدّ أيّ ثغرة في الاتفاق العام. وحتى ينجح العمل الفدائي لا بدّ من معاونة لبنان، بذلك لا بدّ من الاتصال المباشر.

وقدّم ياسر عرفات أربعة مطالب هي:

١. حرّية العمل الفلسطيني: أُقِرّ بعد مناقشة طويلة اتهم فيها الجانب الفلسطيني بحجز الحرّيات وعرقلة ونتقال الفلسطينيين من مناطق إلى أخرى وداخل البلاد، وإجازات العمل والدخول إلى لبنان. واتفق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أسس ومبادئ جديدة: إلغاء الإذن المسبق للفلسطينيين الداخلين إلى لبنان ومعاملتهم كسائر العرب، تأمين حرّية تنقّل الفلسطينيين داخل لبنان ومنه، حقّ العمل للفلسطينيين المقيمين، إدارة الشؤون الفلسطينية داخل المخيمات بواسطة لجان محلية يعيّنها الكفاح المسلح، معاملة الفلسطينيين كالمواطنين اللبنانيين والعرب الأخرين وعلى غرار ما يعاملون به في الدول العربية الأخرى وعدم إحالتهم على المحاكم العسكرية، إعادة مخافر الدرك إلى المخيمات الفلسطينية مع نقطة للكفاح المسلح في كلّ مخيم لتأمين حسن العلاقة مع السلطة، السماح للفلسطينيين في المخيمات بالمشاركة في الثورة الفلسطينية عبر الكفاح المسلح من ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.
٢. حرّية العمل الفدائي: تحدّث ياسر عرفات ثمّ العميد عبدالرزاق يحيى قائلاً إنّ قبول الوجود الفدائي في لبنان يعني القبول بالعمل، وإنّ مفاهيمنا للعمل الفدائي تعني وجود قواعد أساسية وقواعد ثانوية موقتة للعمل.

العماد إميل بستاني: هناك حساسيات، عسكرية حيال وجود نقاط مواصلات وقيادات عسكرية، ولبنانية نتيجة كثافة السكان وتركيبتهم الخاصة.

ياسر عرفات: نحن في حاجة إلى مراكز في القطاع الأوسط تكون بعيدة عن القيادات العسكرية ونقاط مواصلات وتجمّعات سكانية.

العماد إميل بستاني: المطلوب تحديد العدد في القاعدة والوقت اللازم لبنائها.

ياسر عرفات أشار إلى علمية الحركة ومراحلها: الاستطلاع، تقدير العدد اللازم للعملية، إنطلاق العملية وتأمين الطريق للوصول إلى الهدف، العودة وضرورة تأمينها. وقال: من هنا يجب اعتبار هذه المراكز كأنّها ضرورية، أيّ لها صفة الثبات والاستمرار.

العماد إميل بستاني أبدى تفهّمه للعمل وفقًا لوصف ياسر عرفات، وقال إنّ العملية ذات شقين استطلاعي وعمليات، وفي إمكاننا تحديد النقاط الواجبة وتسهيل العمليات.

ياسر عرفات أصرّ من خلال شرح تفاصيل العمل الاستطلاعي وأعمال الاتصال والتموين للأرض المحتلة على قواعد في القطاعين الأوسط والغربي. وأظهر سيئات الإنطلاق من العرقوب سواء لبعد المسافة أو للتعرّض للعملية ليلاً أو نهارًا. وأشار إلى إمكان وجود قاعدة أخرى غير العرقوب، في النبطية. ووصف القواعد المطلوبة في القطاعين الأوسط والغربي بأنّها مراكز موقتة لتوجيه الدوريات إلى الداخل وتأمين استمرار الاستطلاع في الأرض المحتلة، وتأمين استقبال الدوريات العائدة ونجدتها عند اللزوم.

الفريق أول محمد فوزي طلب من الكفاح المسلح تقديم خطة استطلاع كاملة إلى قيادة الجيش اللبناني حتى تدرس، وتاليًا تصدر عن الجيش اللبناني وثيقة تعطي الموافقة على ذلك وتحدّد النقاط اللازمة لسير العمل. كذلك بالنسبة إلى العمليات العسكرية تقدّم وثيقة وتدرس وتحدّد كيفية التنفيذ. وأضاف أنّ من غير المعقول أن يكون هناك جيشان في منطقة واحدة للقيام بعمل واحد ما لم يكن هناك تنسيق كامل وتفاهم تام.

ياسر عرفات أشار إلى تجربته مع الأردن وسوريا، وفرّق بين عمليات جيش التحرير الفلسطيني

وعمليات المنظمات الفدائية، وإنّ عمليات هذه مستقلة ومنفصلة.

العميد عبدالرزاق يحيى أشار إلى نقاط المراقبة والتموين في القطاع الأوسط، وإلى قواعد ملاصقة للقطاع الأوسط غير العرقوب للعودة إليها بعد التنفيذ أو الانطلاق منها للعمليات العسكرية.

العماد إميل بستاني وافق على العمل الفدائي وجودًا في العرقوب وتحرّكًا عبر القطاع الأوسط. كما وافق على نقاط مراقبة وتموين للفدائيين في القطاع الأوسط. ولكنّه تحفّظ عن قواعد القتال في القطاع نفسه أو في مناطق مجاورة له. وقال إنّ هذا الموضوع يتطلب دراسة أخرى شاملة لبته.

محمود رياض أشار إلى ضرورة أن يكون القطاع الأوسط ممرًا وليس قاعدة ثابتة كالعرقوب. على أن يكون هذا الممر غير مختصر زمنيًا. أيّ أن يتيح للدوريات المقاتلة في الذهاب أو في الإياب مدة للراحة أو لتلقّي الأوامر الأخيرة قبل الانطلاق. وبمقدار ما تكون هذه الدوريات صغيرة الحجم تسهل المهمّة.

العماد إميل بستاني أشار إلى تعويد الأهالي والعدو على السواء على الوجود العملي للفدائيين في العرقوب. ولذلك يجب العمل تدريجًا على تعويد الناس والجيش في القطاع الأوسط ولدى العدو على ما حاصل في العرقوب الآن. وتحدّث عن ردود الفعل المحتملة في الداخل بعد بدء العمليات والقصف في القطاع الأوسط. ووافق على تسهيل العمل الفدائي من طريق تسهيل المرور للفدائيين عبر القطاع الأوسط، مع نقاط للاستطلاع والمرور في مناطق الحدود تحدّد مهمّاتها وعديدها وأمكنتها بدراسة بين الطرفين، على أن تكون مقتصرة على جهاز طبي وعلى قيادة جهاز استطلاع تسمح بتأمين توجيه الدوريات واستقبالها عند العودة. وكذلك تأمين طريق سالكة إلى العرقوب في قضاء راشيا مع نقاط مراقبة مشتركة على الطريق.

٣. محاسبة المسؤولين عن مجزرة مجدل سلم: رفض العماد بستاني البحث فيه.
٤. الإفراج عن المعتقلين والسلاح: أُقِرّ مع إعادة أسلحة المخافر اللبنانية وأعتدتها وإخلاء المحتل منها[1].

عشية توقيع اتفاق القاهرة، أخذ شارل حلو علمًا من إميل بستاني بأنّه سيمهره بعد ساعات ببنوده الـ١٥ التي كان قد اطلع عليها الرئيس بتفاصيلها كاملة، ووافق بلا تحفظ. وفي المكالمات الهاتفية بين سامي الخطيب وغابي لحود لم يشعر الأول من رئيسه عندما ناقشه في حصيلة مراحل التفاوض أنّ ثمّة اعتراضًا كان يبديه رئيس الجمهورية أمام رئيس الشعبة الثانية، على نحو ما أسرّ الأخير إلى ضبّاطه لاحقًا. كما لم يتبلّغ سامي الخطيب من غابي لحود إيعازًا حيال أيّ من بنود الاتفاق، ولا طُلِب إليه لفت انتباه قائد الجيش إلى خطورة بعض ما ينطوي عليه الاتفاق، الأمر الذي عكس موافقة ضمنية من رئيس الجمهورية ورئيس الشعبة الثانية على كلّ ما كان يجري في القاهرة. على أنّ المفاجأة كانت في اليوم التالي، ٣ تشرين الثاني، بوصول نجيب صدقة إلى العاصمة المصرية حاملاً رسالة عاجلة من رئيس الجمهورية يطلب منه عدم توقيع الاتفاق. من مطار القاهرة اتصل نجيب صدقة بحليم عزالدين في فندق شيبرد وأبلغ إليه الرسالة، فأجابه السفير أنّ التوقيع قد تمّ. كان موقف رئيس الوفد اللبناني من مخابرة نجيب صدقة أمام حليم أبو عزّالدين وسامي الخطيب: «شارل حلو يستخف بنا. يطلب منا من المطار أن لا نوقّع، ونحن آتون إلى هنا في القاهرة من أجل التوقيع. فأين أذهب بسمعتي؟ أنا وافقت على التوقيع وهو كذلك كان وافقني عليه البارحة. انتهى الأمر»[2].

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

بذلك وضع قائد الجيش رئيس الجمهورية أمام الأمر الواقع، وهو توقيعه اتفاقًا اعتبره الرئيس سيئًا. بيد أنّ ذلك لم يحل دون الاعتقاد بأنّ الخيارات الأخرى كلّها، بما فيها عدم توقيع الاتفاق، كان يمكن أن تكون أسوأ[1].

لم يكن إميل بستاني قد وقّع اتفاق القاهرة. إلاّ أنّ أعضاء الوفد اللبناني كانوا تبلّغوا منه قراره التوقيع أيًّا تكن ردود الفعل. إذ كانت قد تناهت إلى القائد أخبار عن مهمّة نجيب صدقة. لكنّ مبعث إصراره على التوقيع هو قَطْعُه لجمال عبدالناصر وعدًا بذلك. بعد المكالمة الهاتفية دخل الوفد اللبناني إلى قاعة الاجتماعات ووقّع إميل بستاني وياسر عرفات مسودة اجتماع ٩ أيار بعد إدخال تعديلات عليها بموافقة طرفي النزاع، فأضحت من الخامسة بعد الظهر الصيغة الرسمية لاتفاق القاهرة.

مساء ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، بعيد توقيع الاتفاق، اتصل إميل بستاني من القاهرة برئيس فرع الصحافة في الشعبة الثانية جان ناصيف، وأملى عليه البيان الختامي المشترك عن توقيع الاتفاق طالبًا إذاعته من بيروت عبر محطتي الإذاعة والتلفزيون الحكوميّتين، الساعة الثامنة والنصف.

خابر جان ناصيف غابي لحود وأطلعه على مكالمته بإميل بستاني وعلى البيان المشترك، ثمّ اتصل برئيس الجمهورية وأعلمه بمضمون البيان فأجابه: «إحكِ رشيد أفندي».

لتوّه اتصل برشيد كرامي فاكتفى فور اطلاعه على البيان بعبارة مقتضبة: «لا حول ولا قوّة إلاّ بالله». ثمّ نصحه بالاتصال بفؤاد شهاب واطلاعه على البيان أيضًا. فخابر جان ناصيف مجدّدًا غابي لحود لإعلامه بنصيحة رئيس الحكومة و«إنّ من الضروري إطلاع الرئيس شهاب على البيان». خابر الرئيس السابق وأنبأه بتوصّل إميل بستاني إلى اتفاق مع ياسر عرفات، وقرأ عليه البيان المشترك.

قال فؤاد شهاب: «مش قليل... اتفقوا».

وطلب تلاوته عليه مجدّدًا. وهذا نصّه:

«عقد الوفدان اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل بستاني والفلسطيني برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إجتماعهما الثاني في الساعة العاشرة من يوم الإثنين الموافق ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩. وقد حضر الإجتماع السيّدان محمود رياض وزير الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية.

وانطلاقًا من روابط الأخوة والمصير المشترك التي تؤكد أنّ علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بدّ من أن تتسم دومًا بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه ضمان سيادة لبنان ومصلحة الثورة الفلسطينية وأهداف الأمة العربية.

جرت محادثات سادها التفاهم والرغبة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه العمل الفلسطيني. وقد تمّ الإتفاق على كلّ النقاط التي كانت موضوع البحث».

فور سماعه صيغة البيان تحفّظ فؤاد شهاب عن بعض ما ورد فيه. ومنه عبارة «أهداف الأمة العربية»، وقال لجان ناصيف: «يا ابني نحن بدنا نقول الأمة العربية! إلغها واكتب الأهداف العربية»، فشطبها وأبدلها.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

كذلك تحفّظ عن صفة إحدى الشخصيتين المصريتين المشاركتين في مفاوضات الاتفاق عند ورود اسمها في البيان وهي وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي.

قال: «المصري الجالس معهم أليست له صفة في الجامعة العربية، في القيادة العربية الموحّدة؟».

ردّ بالإيجاب.

فعقّب فؤاد شهاب: «إذًا قلّ صفته في القيادة العربية الموحّدة وليس المصرية فقط. وبذلك يكون للاتفاق غطاء الجامعة العربية وليس دولة عربية واحدة فقط».

قال جان ناصيف: «ولكنّه النصّ الرسمي سيّدي الجنرال».

أجابه: «على الأقل خلّيه يصدر في جرائدنا في لبنان في الصيغة الملائمة لنا. ضع التعديلين يا ابني».

وبغية إضفاء رعاية الجامعة العربية على توقيع الاتفاق فلا يقتصر على كونه اتفاقًا لبنانيًا فلسطينيًا برعاية مصرية، أضفيت إلى صفة الفريق أول محمد فوزي العبارة الآتية: «وزير الحربية المصرية والقائد العام للقيادة العربية العليا»[1].

قرأ جان ناصيف هاتفيًا التعديلين على غابي لحود ورشيد كرامي. وأرسل من ثمّ البيان المشترك إلى محطتي الإذاعة والتلفزيون اللتين بثتاه في الثامنة والنصف مساء ٣ تشرين الثاني بالصيغة المعدّلة كما اقترحها الرئيس السابق. فإذا هو مختلف عن البيان المشترك الذي أذيع في الوقت نفسه من محطتي الإذاعة والتلفزيون المصريين. كما وزعته معدّلاً على الصحف اللبنانية متأخرة «الوكالة الوطنية للأنباء». على أنّ الصيغة الرسمية للبيان المشترك ظلت تلك التي صدرت في القاهرة.

في اليوم التالي، ٤ تشرين الثاني، قبيل مغادرة الوفد اللبناني القاهرة عائدًا إلى بيروت، سمع الرائد سامي الخطيب من سامي شرف مدير مكتب الرئيس المصري الذي كان قد قرأ بدوره الاتفاق ردّ فعل جمال عبدالناصر عليه كالآتي: «هل يمكن أن توافقوا إلى حدّ كهذا؟ لقد أفرطتم كثيرًا في ما قدّمتموه إلى الفلسطينيين».

في خاتمة الرحلة عاد أعضاء الوفد على دفعات ثلاث في أوقات مختلفة، كلّ في طائرة، خشية أن تعترض إسرائيل طائرتهم فوق البحر.

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

غضب الاستخبارات

غداة عودة الوفد اللبناني إلى بيروت، عقد أركان الشعبة الثانية برئاسة غابي لحود، وقد علت علامات الغضب والامتعاض وجوههم، إجتماعًا طارئًا اطلعوا فيه من الرائد سامي الخطيب، أمين سر الوفد، على نص اتفاق القاهرة الذي اعتُبِر سرّيًا ومُنع الكشف عنه وفقًا لبند صريح في متنه. على أنّ سرّيته رمت إلى حجب تنازل سياسي وعسكري خطير قَبِلَ به الوفد اللبناني المفاوض هو موافقته - وإن من ضمن شروط التمسّك بالسيادة الوطنية تبيّن في ما بعد أنّها وهمية - على منح الفدائيين الفلسطينيين قواعد ينطلقون منها في هجماتهم على إسرائيل. منحهم كذلك تسهيلات مرور لا تخضعهم لمراقبة السلطة اللبنانية، وخصوصًا في العرقوب الذي بدا من الاتفاق أنّه اقتطع منطقة عمليات عسكرية للمنظمات الفلسطينية وتحت سيطرتها وحدها. فكان أن أضفى شرعية لبنانية على سيطرتهم هذه في الجنوب ومقاسمتهم الجيش اللبناني السيادة الوطنية عبر إدارة مشتركة للانضباط وحلّ المشكلات. مكّن الإتفاق الدولة العبرية من قرينة في وثيقة رسمية ضدّ الدولة اللبنانية تذرعت بها لإعلانها، للمرة الثالثة بعد حرب ١٩٦٧، إلغاء اتفاق الهدنة مع لبنان. كما مكنها من الردّ العسكري على أيّ هجوم شنه عليها الفدائيون الفلسطينيون من داخل الأراضي اللبنانية.

بعد مناقشتها الاتفاق بندًا بندًا وإبداء ضبّاطها ملاحظاتهم. خرجت الشعبة الثانية بخلاصة مفادها أنّه اتفاق أسوأ ممّا توقعت. وثيقة غير قابلة للحياة لأنّ الفدائيين لن يحترموا أحكامها من فرط ما تمنحهم من امتيازات، كما أنّ تنفيذ الاتفاق انطوى في ذاته على أكثر من سبب للصدام العسكري.

يومذاك اكتفى سامي الخطيب بالقول بعدما شرح مضمونه: «لم يكن في الإمكان التوصّل إلى أفضل من ذلك من وطأة الضغوط علينا»[1].

سلّموا به اتفاقًا ينتهك مقوّمات السيادة الوطنية ويطلق حرّية الكفاح المسلح الفلسطيني في الجنوب على نحو لا قِبَلَ للبنان باحتمال وزره، ويُفقد الجيش خصوصًا سيطرته على أراضيه. في اختصار كان الاتفاق في رأي غابي لحود «كارثة»، في إمكان قائد الجيش تفاديها لو أحجم عن توقيعه، بينما اعتبر سامي الخطيب اتفاقًا كهذا يصحّ في دولة قوّية تطبّقه تبعًا لمعايير مصالحها ومقدرتها على فرض تحديدها للسيادة والاستقلال وهيبة القانون ما دام كلّ بند في الاتفاق يقرن تنفيذه بمطابقته والسيادة الوطنية. على أنّه اتفاق ينتقص منها متى عُهِد تنفيذه إلى دولة ضعيفة عاجزة عن منع الدوريات والتجاوزات والمظاهر المسلحة وإقامة القواعد والتجمّعات العسكرية إذا تعارضت هذه مع مقوّمات وجود الدولة.

كان ثمّة شعور آخر يلامس خيبة الشعبة الثانية من اتفاق القاهرة، هو الواقع الذي أضحى عليه

١. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان والعميد جان ناصيف.

دورها. بدأت تفقد تدريجًا مهارتها ونفوذها في الحصول على المعلومات بفعل تدهور كان بدأ يصيب البلاد من غير أن يكون في وسعها، كما قبل عام ١٩٦٧، السيطرة عليها. كذلك ضعفت أدوات الاستخبار لديها وأخذت بالتلاشي إمّا نتيجة افتضاح مخبريها الفلسطينيين، وبينهم من قُتِل بسبب دوره هذا وآخرون اختاروا التخلي عنه، وإمّا بسبب تزايد التأثير الفلسطيني في الشارع اللبناني. فانقلبت قواعد اللعبة تمامًا. بات الفدائيون بأجهزة استخباراتهم أقدر على مراقبة الشارع اللبناني والسلطة اللبنانية من الشعبة الثانية التي اكتشفت لاحقًا تأثير الثغر هذه عند تعثر تنفيذ اتفاق القاهرة. وتبيّن لها أنّها لم تعد تملك أدوات التنفيذ التي تؤهلها لفرض تطبيقه عملاً بتفسير السلطة اللبنانية للاتفاق، وإن كان يفتقر في ذاته إلى آلية التنفيذ هذه. أدركت الاستخبارات العسكرية أنّها تكاد تُجرّد من أسلحتها في الحصول على المعلومات والمراقبة وامتلاك الرؤية السياسية.

منذ الأشهر الأولى لعام ١٩٦٩ بدأت تفقد سيطرتها على المخيمات الفلسطينية بعدما أخرِجت منها مخافر الجيش والدرك على أثر عشرات الاعتداءات عليها والسطو على أسلحتها. وانتفت هيبة الدولة داخلها وقد تحوّلت ليس مساحة للثكن والترسانات العسكرية الفلسطينية ومراكز تدريب الفدائيين فحسب، وإنّما أيضًا مرتعًا يلجأ إليه الفارون من العدالة. بدت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية كاملة تقريبًا على مخيمات بيروت والجنوب والبقاع، وإن في ظلّ منظمات فلسطينية أخرى تنافسها النفوذ. كذلك لم يعد في وسع المؤسّسات الرسمية اللبنانية العمل داخل المخيمات في معزل عن رقابة المقاومة الفلسطينية. أضحت بؤرًا مغلقة لا تكتفي بإدارة أمنها الذاتي، بل تسعى إلى التوسّع إلى الأحياء السكنية المجاورة والتمدّد فيها مع تدفق ألوف الفلسطينيين من سوريا.

عدّت الشعبة الثانية اتفاق القاهرة خطأً كبيرًا وليس مميتًا وقد أصبح لبنان على شفير الهاوية والانقسام، وعلى أبواب حرب أهلية، وبات طلب الحكومة اللبنانية وقف النار ملحًّا مع تزايد الاعتداءات الفلسطينية وردود الجيش اللبناني عليها وسقوط عشرات القتلى وتدمير المنشآت والمرافق.

التقى ضبّاط الشعبة الثانية على انتقاد قائد الجيش لتسرّعه في التوقيع. وذكّر سامي الخطيب غابي لحود بواقعة سبقت مباشرة المفاوضات في القاهرة. كان قد أطلعه عليها هاتفيًا آنذاك وأوحت أنّ إميل بستاني لن يتردّد في التوقيع. مفاد الواقعة أنّ أعضاء في الوفد الفلسطيني هم «أبو أياد» و«أبو صبري» وخالد اليشرطي طلبوا الاجتماع بسامي الخطيب في مقهى قريب من فندق شبيرد، عشية الجولة الأولى من المفاوضات، وكانت الاشتباكات العسكرية في بيروت وعدد من المناطق تضغط على المفاوض اللبناني. في اجتماعهم أثاروا معه مضمون الاتفاق الذي يميلون إلى تبنّيه وحضوه على المساعدة. فأجابهم أنّها مرتبطة بموقف الحكومة اللبنانية من موضوع النزاع اللبناني - الفلسطيني، والتي ترفض سيطرة المنظمات الفلسطينية على أجزاء من البلاد وكذلك يرفض المسيحيون والمسلمون انتهاك السيادة الوطنية. فردّوا عليه بأنّهم تحدّثوا في الأمر مع قائد الجيش وحازوا موافقته على تأييد الاتفاق. ثمّ لفتوا سامي الخطيب إلى أنّ المرونة التي سيبديها إميل بستاني ستفاجئه. لم يكن حتى ذلك الوقت، منذ وصول ياسر عرفات إلى القاهرة، قد عُقِد أيّ اجتماع رسمي بين الوفدين اللبناني والفلسطيني.

اكتفى رئيس الشعبة الثانية بأخذ العلم دون أن يعلق على ما كرّره أمامه سامي الخطيب الذي تبيّن

له من مسار المفاوضات أنّ قائد الجيش لم يتحفّظ عن أيّ من بنود اتفاق ٩ أيار. كانت ثمّة شكوك في دوافع تساهل إميل بستاني في إمرار الاتفاق، بندًا بعد آخر.

على رغم ذلك كلّه، بدا الاتفاق في حصيلة مداولات الاستخبارات العسكرية أنّه حتمي لا يمكن تفاديه لوقف الاشتباكات بين الجيش والمنظمات الفلسطينية، والحؤول دون تعريض الوحدة الوطنية لشرخ خطير مع تنامي نزاعات أُلبِسَت مشاعر طائفية ومذهبية متطرّفة بين المسيحيين والمسلمين لم تخلُ من تسلح الفريقين ومغالاتهم في موالاة طرفي الصدام. كانت الشعبة الثانية خارجة لتوّها من هزيمة قاسية في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، ومقبلة بعد أشهر على انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ كانت تخشى أن تخسرها أيضًا. إذذاك بحث الضبّاط في إمكان تعديله. كان قد طُرح في الاجتماع إقتراح بالطلب إلى شارل حلو التفويض العقيد أحمد الحاج الذهاب إلى مصر ودرس فكرة إعادة النظر في جزء من الإتفاق مع المسؤولين المصريين، وخصوصًا الحصول على ضمانات كافية لتنفيذه تتعلّق بالسيادة والاستقلال لا تنصّ عليها بنوده. وطلب الضبّاط من رئيسهم نقل الاقتراح إلى الرئيس تفاديًا لمصاعب تنتظر لبنان. لم يكن للشعبة الثانية أن تقبل به أو ترفض اتفاقًا لا يدخل في صلب صلاحيتها. على أنّ ذلك لم يحل دون إدراكها خطورة ما سينشأ منه، فاكتفت بتدوين ملاحظاتها على نصّه.

في خاتمة مداولات الضبّاط أنهى غابي لحود الاجتماع ملاحظًا: «قلتم ما تريدون قوله. الاتفاق أصبح أمرًا واقعًا علينا التسليم به وتنفيذه بما يمكن أن يفيدنا وتخطي سلبياته. بعد توقيعه أصبح ملزمًا للبنان»[1].

سبق ذلك اقتراح لأحد ضبّاط الشعبة الثانية باستقالة جماعية شفوية إحتجاجًا، رفضه فورًا غابي لحود قائلاً: «إذا تركنا الشعبة الثانية مَن هو البديل؟ وهل في ذلك مصلحة للجيش والدولة؟».

كان رأيه أيضًا أنّ ليس للشعبة الثانية اتخاذ موقف سياسي هو من صلاحية السلطات «لأنّ علينا كضبّاط تنفيذ الأمر السياسي فقط. المسؤولون يقولون إنّهم قد يرون فيه خلاصًا للبنان».

وأضاف: «الغلطة وقعت وعلينا الآن أن نلملم الفخار المكسور»[2].

كان يشير بذلك إلى المسؤولية الخطيرة التي ستترتب على الجيش كونه الفريق الموقّع.

في نهاية المطاف أضحى اتفاق القاهرة عبئًا على الإستخبارات اللبنانية أشعرها بتحمّلها قسطًا من مسؤولية ما حدث، كان في الإمكان تفاديه لو ذهب رشيد كرامي إلى القاهرة. لم يكن في مستطاع أيّ من أركان الشعبة الثانية عزل التنازلات التي قدّمها إميل بستاني إلى المقاومة الفلسطينية عن جموح طموحاته السياسية. أمّا قائد الجيش فاعتبر الاتفاق وثيقة قانونية رسمية بينه وبين ياسر عرفات لا صلة للشعبة الثانية به، وليس لها أن تبدي رأيًا[3].

كان التوصل إلى وتفاق القاهرة ضرورة بالنسبة إلى شارل حلو الذي رضخ له حؤولاً دون التسبّب بأزمة سياسية جديدة تضاعف العنف والاقتتال بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني، وتعمّق الانقسام الداخلي وتعرّض الوحدة الوطنية للانهيار. قَبِلَ به آخذًا بوطأة السؤال الذي كان

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.
٢. المصدر نفسه.
٣. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.

يطرحه على نفسه: «ماذا كان في إمكاني أن أفعل لو لم يُوقَّع الاتفاق؟»[1]. واختار بتسليمه به تأجيل الإنفجار إلى ما بعد خروجه من رئاسة الجمهورية. وهو ما عبّر عنه بعد سنوات طويلة عندما عزا موافقته عليه إلى «أنّني كنت أعتبر مبدأ الإتفاق أفضل من عدمه، ثمّ إنّ الإتفاق في نصه الأخير كما ورد، وعلى رغم ما طرأ على بعض بنوده، يبقى أفضل من عدم الإتفاق. لم يكن منه بدّ، وكان من واجبي في ذلك الحين أن أراهن على الحياة لا على الإنفجار والانتحار الفوريين»[2]. ردّ موقفه هذا إلى اقتناعه «في الظروف التي كنا نمرّ بها أنّ الأهم من النصوص هو موقف الدولة وعزمها على منع التجاوزات التي كانت تحصل من دون أيّ نص وقبل أيّ اتفاق (...) فما أعطاه اتفاق القاهرة للفلسطينيين كانوا قد حصلوا عليه قبل الاتفاق (...) والحقيقة أنّني قبل مغادرتي الحكم وصلاحيات الرئاسة في ٢٤ أيلول ١٩٧٠ لم يحصل أكثر مِمّا كان يتم قبل اتفاق القاهرة»[3].

مع ذلك ظلّ الرئيس يرى في الاتفاق وثيقة محدودة التأثير وملزمة للحكومة التي تتبناها بحجة أنّه بين عُقِد بين القيادة العسكرية اللبنانية وقيادة المقاومة الفلسطينية. لم يصفه بمعاهدة كونه لم يوقّعه ولم يبرمه طوال الأشهر التسعة التي كانت متبقية من ولايته، ولم يُعرَض الاتفاق على مجلس الوزراء ولا على مجلس النوّاب للموافقة عليه. لم يتنصل منه، ولم يقل بأبوّته له. سلّم به على مضض.

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٢. «حياة في ذكريات»، شارل حلو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٨٦.
٣. المصدر نفسه، ص ٢٧٩ و٢٨٣.

بعيد عودته إلى بيروت في ٤ تشرين الثاني، اجتمع قائد الجيش في الخامسة مساءً في قصر بعبدا بشارل حلو ورشيد كرامي في حضور يوسف شميّط وغابي لحود والياس سركيس وأطلعهما على الإتفاق، فأبدى الرئيس استياءً شديدًا إذ أدرك أنّ بين يديه وثيقة تعترف فيها الحكومة اللبنانية بحق المقاومة الفلسطينية في استعمال السلاح وممارسة النشاطات العسكرية على الأراضي اللبنانية على نحو لم تمنحه إيّاها مصر وسوريا والأردن، وتتنازل صراحة عن جزء من السيادة وعن حقوق وطنية وإن تكن نصًا مغلّفة بقشرة رخوة هي سيادة لبنان واستقلاله.

في هذا الإجتماع تسلح قائد الجيش أمام رئيس الجمهورية بعبارتي «السيادة» و«السلامة» اللتين وردتا في متن الإتفاق أكثر من مرة، واعتبرهما كافيتين لضمان هيبة الدولة وحقوقها، وخصوصًا في الفقرة ١٣ منه القائلة إنّ «من المسلّم به أنّ السلطات اللبنانية، مدنية وعسكرية، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في كلّ المناطق اللبنانية وفي كلّ الظروف». وهي عبارة كان اقترحها الرئيس على قائد الجيش في مكالمة هاتفية بينهما في الأول من تشرين الثاني قبل بدء المفاوضات اللبنانية – الفلسطينية وطلب إدراجها في بنود الاتفاق.

عاتبه شارل حلو على تجاوزه صلاحياته وتوقيعه الاتفاق قبل الرجوع إليه وانتظار انضمام رئيس الوزراء إلى الوفد. اختلفا وتساجلا، ثمّ قطع رئيس الجمهورية الحوار عند هذا الحدّ عندما حضّ محاوره على التفكير معه في سبل تنفيذه بما يلائم مصلحة الدولة اللبنانية. قال: «طيّب. نسينا ما حصل. ولنرَ ماذا يجب عمله من الآن فصاعدًا».

فرّد إميل بستاني: «ولكنّني لم أنسَ».

لاحقًا عقّب شارل حلو لغابي لحود الذي شهد جزءًا من سجالهما: «إنّه يتحدث معي وكأنّه هو الرئيس وأنا المرؤوس».

وأضاف: «هل من المعقول أن نستمر في العمل معه على نحو كهذا؟».

في ما بعد سأل شارل حلو غابي لحود أكثر من مرة هل يرى تصرّفات قائد الجيش شرعية؟ سأله أيضًا: «هل كان الرئيس شهاب يتصرّف هكذا؟»[1].

في جانب من وقائع ذلك الاجتماع في مكتب الرئيس، شكا شارل حلو من احتمال تعذّر تطبيق الاتفاق قائلاً لإميل بستاني في حضور رشيد كرامي إنّ المشكلة مع المقاومة الفلسطينية لا تزال قائمة.

استغرب رئيس الحكومة ردّ فعل رئيس الجمهورية، والتفت إلى قائد الجيش وأشار بيديه وكأنّه يريد أن يقول له كلامًا ما.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

قال القائد للرئيس: «فخامة الرئيس، كنت واضحًا في تفسيري لما حدث هناك وماذا أنجزنا. وقلت لك إنّ المشكلة انتهت تمامًا بعدما وافق المصريون وياسر عرفات على الاتفاق».

انتفض الرئيس بعصبية وبحركة يدين، وأجابه بصوت عال: «خلّيني إحكي جنرال».

فردّ: «أرفض فخامة الرئيس مخاطبتي هكذا».

بدأ قرار إقالة قائد الجيش ينضج أكثر فأكثر في قرارة نفس شارل حلو وضبّاط الشعبة الثانية. بات الرجل أخيرًا عبئًا لا يطاق عليهم جميعًا إلى أن انفجر الخلاف.

طلب إميل بستاني اجتماع مصارحة ومكاشفة بينه وبين شارل حلو ورشيد كرامي حُدّد السادسة مساء ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٩. في الموعد المضروب في قصر بعبدا فوجئ قائد الجيش بحضور رئيس الأركان يوسف شميّط وحاكم مصرف لبنان الياس سركيس والمدير العام لرئاسة الجمهورية بطرس ديب والعقيد أحمد الحاج.

قال الرئيس إنّه يريد مناقشة «مواضيع دقيقة مع الجنرال علّنا نتوصل إلى اتفاق حولها». ولفت إلى أنّ لديه مسائل ثلاثًا يريد إيضاحات حولها»، فاستدرك الياس سركيس: «فخامة الرئيس أعتقد أنّها أربع».

شارل حلو: «نعم، أربع مسائل. نسيت موضوع الترقيات».

إذذاك شعر إميل بستاني بأنّ ثمّة تواطؤًا ما التقى عليه الحاضرون.

دار بينه وبين الرئيس الحوار الآتي[1]:

قال شارل حلو: «المسألة الأولى هي اتفاق القاهرة وما يجري حاليًا من إجراءات لتنفيذه. أرى أنّ تطبيقه متعثر. لقد كفلت أنتَ يا جنرال ياسر عرفات وقلت لي إنّه محلّ ثقتك، وإنّك تكفل تنفيذه الاتفاق قبل توقيعه. ثمّ جاءت الأحداث مغايرة، والناس يقولون إنّك أقمت صداقة مع ياسر عرفات على حسابي أنا. ياسر عرفات لم يكن مؤدبًا مع رئيس بلادك عندما عقد مؤتمرًا في دمشق. الشعب اللبناني لا يقبل ذلك. لبنان لا يقبل بأن يأتي شخص مثل ياسر عرفات قطّاع طرق وزاعمًا أنّه زعيم مقاومة يمتدح قائد الجيش ويذمّ رئيس البلاد. يُهان رئيس بلادك. كنت أنتظر أن تعاقبه عندما اجتمعتما. ما جرى كان تبويس لحى وإمساك يدين وصداقات على حساب كرامتي».

قاطعه العماد: «فخامة الرئيس هذا انفعال لا يروي دقة الأحداث».

الرئيس: «أرجوك جنرال لا تقاطعني. إتركني أكمل ثمّ يكون لك بعدئذ الكلام كلّه. نحن هنا لنتفاهم والإخوان شهود. أنا أكنّ لك الإحترام. كنتَ مندفعًا لإنقاذ البلاد، وقد يكون الإنسان مجتهدًا ولكنّه يشطّ. أمّا المسألة الثانية فهي أنّ الوضع في الجنوب صعب. الناس يتحاملون عليّ ويتهمونني بأنّني فرّطت بالسيادة اللبنانية، من المعارضة والموالين. الكولونيل الحاج مسلم سنّي وهو أمامك. ضابط شريف لم يقبل بهذا الوضع. نوّاب الجنوب غاضبون. السلبية تتصاعد. الحملات على الجيش. أفضّل الإستقالة على أن أرى في عهدي حملات على الجيش. هناك مواقف دقيقة في الجيش وتيارات أنتَ عالم بها طبعًا. هل تعلم يا جنرال أنّ هناك قلقًا وربما أكثر من قلق في الجيش؟».

١. محفوظات خاصة للعماد إميل بستاني.

العماد: «هذه مقاطعة لحديثك. أرجوك أكمل وسأجيبك بعد أن تنتهي».
الرئيس: «أنا أسألك يا جنرال ويجب أن تجيبني».
العماد: «هذا مجلس مصارحة وليس مجلس تحقيق يا فخامة الرئيس. أرجوك إستمرّ».
الرئيس: «المسألة الثالثة أنّك خلقتَ لنا أزمة في قضية (الملحق العسكري السابق في القاهرة) المقدّم أحمد زكّا. إنّه ضابط له صداقات كبيرة في مصر. نقلتَه من الجنوب ثمّ من البقاع ثمّ أحلته على التحقيق. خلقتَ لنا مشكلة في الجيش. تكفيني أزمات، فهل تبدأ بقلاقل في الجيش؟ سفير مصر طلب تحديد موعد لمقابلة. قد يكون يريد التدخّل. هل نحن في حال تسمح لنا بالتسبّب بمشكلات مع الجميع. ماذا كان يضرّك لو أخّرت هذا الموضوع حتى نرى ماذا سيحصل في الجنوب. العميد (يوسف) شميّط أعدّ تقريرًا وكذلك الكولونيل (غابي) لحود. وقالا إنّ الظروف غير مناسبة لإجراءات كهذه. أنتَ ترفض. لماذا؟ ثمّ هناك مشكلة المقدّم حنّا أبو شقرا. هل يضرّنا إذا رُقيّ وخلصنا من مشاكل مع كمال جنبلاط؟ كمال جنبلاط يزور الدول العربية لإصلاح الحال، فهل تريد أن نعود إلى التناحر في بيروت وطرابلس وصيدا؟ بلدنا في قلق واضطراب والعدو يدق الباب. يجب أن يكون قرارك حكيمًا وبعيد النظر وتساعدني وتساعد الحكومة. تجاوز بسيط مع كمال جنبلاط ومع الكولونيل أحمد زكّا أليس أفضل من الفوضى؟ أمّا المسألة الرابعة فهي أنّنا لا نعرف لماذا تريد ترقية ضبّاط حادثة الميراج على رغم الظروف السياسية، ثمّ ترفض ترقية رئيس الأركان العامة؟ كلّ هذه المسائل في حاجة إلى تفسيرات. لديّ معلومات لا أريد أن أصدّقها أبدًا. كلّ ذلك تسبّب لنا بإشكالات دولية. أنتَ تعطي أوامر بمسايرة الفلسطينيين. يطلقون النار ويقطعون الطرق ويفتعلون مشكلات على الحدود وفي المخيمات ويعرّضون سلامة لبنان والدولة والجيش. لا أستطيع أن أعيش في حال كهذه. أنا لا أفهم مقاصدك. ثمّ هناك نقاط أخرى...».
قاطعه العماد: «فخامة الرئيس كانت هناك مسائل ثلاث ثمّ عدّلها الياس (سركيس) إلى أربع، ثمّ تطوّر الأمر إلى أسئلة وتحقيق وانتهت المسائل الأربع تحمل طابع التشكيك والاتهام. إسمح لي بأن أجيبك».
الرئيس: «جنرال لم أكمل حديثي».
العماد: «قد تنتهي هذه الليلة قبل أن تنتهي يا فخامة الرئيس. ليس لي ذكاؤك وطلاقتك حتى أتتبعك وسأنسى كلّ شيء. إسمح لي أن أجيب».
الرئيس: «طيّب، شرّف يا جنرال».
العماد: «عن المسألة الأولى أنا ذهبت إلى القاهرة على رأس وفد للتفاوض. والتفاوض يعني عندي الكياسة والمهادنة وإعطاء الثقة وأخذ الثقة من الآخر. أنتَ قلتَ لي سوريا لا تريدنا أن ننجح ولا بدّ من بذل المستحيل. البلد يحترق. ساير ياسر عرفات وساير القاهرة. قلتُ لك سأساير من ضمن سيادتنا. قلتَ لي تنازل لهم عن أشياء وأشعرهم بالثقة. إنقذْ بلدك. هل هذا صحيح فخامة الرئيس؟».
الرئيس: «صحيح، أكمل».
العماد: «وأنا في القاهرة عقد ياسر عرفات اجتماعًا في دمشق وقال ما قال، فهل كان عليّ وقد رفض كلّ المسؤولين في لبنان تحمّل المسؤوليات، أن أدخل مع عرفات في قضايا شكلية وأن نعود إلى الوراء؟ كتبتُ لكَ تقارير عمّا كان يحدث ساعة فساعة. تقرير يومي. كنتَ تذيّل لي التقارير بكلام مشجّع جدًا وتلفتني إلى ضرورة التغلّب على كلّ الشكليات من ضمن المحافظة على سيادة البلد، وأن تنجح المفاوضات لأنّها الأمل الوحيد الباقي لإنقاذ لبنان. هل هذا صحيح فخامة الرئيس؟».

وأخرج إميل بستاني تقريرًا مذّيلاً بكلمة لرئيس الجمهورية.
الرئيس: «صحيح. صحيح. لا لزوم للأوراق، أكمل».
العماد: «كيف تريدني أن أدخل في شكليات ثمّ أنقذ البلد؟ هل أشرت إليّ عن الموضوع لكي أعاتب عرفات مثلاً؟ هل أنا محام عن لبنان أو محام شخصي عن فخامة الرئيس؟ ثمّ هل نسيت عندما كان بعض السياسيين يهاجمونني ويحمّلونني مسؤولية التجاوزات والازدواجية فقلت لي: جنرال أنا مؤمن بوطنيتك وانضباطك، وأرجوك لا تردّ على أحد. قلتَ ذلك عن الذين يتحدونني بإلقاء تهم وقلتَ إنّهم يهدمون سمعة المؤسّسة. قلتَ لي: أنتَ شخص ولبنان كيان. إنسَ نفسك في سبيل لبنان. أنا شارل حلو كل يوم يشتمونني ويسلم لبنان. أنا شارل حلو أتمنى أن يقتلونني ويسلم لبنان. هل هذا صحيح يا فخامة الرئيس؟».
الرئيس: «نعم، أكمل».
العماد: «إذًا لماذا تعتب عليّ إذا تعانقت مع عرفات وتفاهمت معه ثمّ أرسلت إليك الاتفاق وأنتَ عدّلته بخطك ووقّعته أنا بعد إصرارك على التعديل. أمّا المسألة الثانية وهي الحال في الجنوب، فأنا أتحمّل المسؤولية إذا كنتَ تريد ذلك. وفي شأن نوّاب الجنوب أعتقد أنّ الأخ رشيد كرامي يخبرك أنّه صارحني بأنّ ثمّة مَن يحرّض النوّاب على موقف معيّن. سألته: مَن تعتقد يا دولة الرئيس، فقال إنّ جهات مختلفة صديقة وعدوّة. قلت له: هل أنّ الصديقة هي من المؤسّسة، والعدوة خارجية. فقال: أنا لست مطمئنًا ولكنّني أشعر بأنّ هناك أشياء تُدبّر من حولنا».
وخاطب إميل بستاني رشيد كرامي: «هل هذا صحيح يا دولة الرئيس؟».
رشيد كرامي: «نعم، صحيح».
العماد: «بالنسبة إلى عدم تنفيذ الاتفاق، فأنا أريد مصارحتك فخامة الرئيس أنتَ والحاضرين. المعلومات التي عندي تقول بأنّ أصدقاء وزير الداخلية (كمال جنبلاط) هم الذين يرفضون التقيّد بالاتفاق. فتح تقيّدت. كلّ التيارات القريبة منها تقيّدت. الصاعقة والجبهة الشعبية التابعة لجورج حبش غير متقيّدة. جماعة العراق غير متقيّدين. يمكن أن يكون ذلك كلّه مصادفة. أنا عقدت اتفاقًا مع الجبهة التي أرشدتموني إليها. والقاهرة بمسؤوليها على أعلى المستويات باركت. التقصير ليس مني. أنا أمرت بالضرب عندما كنتُ أفاوض في القاهرة. قلتَ لي فخامة الرئيس عندما رجعنا من القاهرة: براڤو جنرال ولكنّك سهرتني ليلة لا أنساها كنتُ أخشى فيها على المفاوضات. في كلّ جلسات القيادة كان كلامي واضحًا: كلّ ما يناقض الاتفاق إقمعوه. سلّم مجلس الوزراء مسائل المخيمات لوزير الداخلية وقلتم لي: إتركه يعالجها في إشرافكم شهرًا. قلت لفخامتك: بل شهرين. النتيجة تريدون تحميلي مسؤولية جديدة. وكما أعلم أنّ القلق في الجيش هو بسبب وجود تمييز. عدم الأخذ بمعيار العدالة يخلق القلق والبلبلة، والحملات ضدّ الجيش ليست جديدة. لماذا تريدون اليوم تسليط الأضواء عليها فقط؟».
وأضاف: «المسألة الثالثة هي في صميم مشاكلنا. المقدّم زكّا أحدث بلبلة في الجنوب. اتفق مع الصاعقة على مواضيع تمس سلامة الجيش والمنطقة. نقلته إلى البقاع حرصًا على عدم خلق تيارات في الجيش. الأمر نفسه فعله في البقاع. نقلته إلى مستودعات السلاح في حمانا. هذا الضابط مقامر ومهرّب، وأريد أن أصارحك بذلك فخامة الرئيس. كلّ صداقاته في القاهرة زالت بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ لأنّه لم يبقَ من كبار المسؤولين العسكريين هناك أحد. لا تفزع منه. عندما نقلت القاهرة رئيس الأركان السابق لم تستشرنا. لقد كان صديقي. الفريق علي علي عامر صديقي جدًا وطار في المناقلات في مصر. لم نتدخّل ولم نحتج. المقدّم زكّا ضابط لبناني يقوم بأعمال منافية للمسلكية والنظام. لم أحقد عليه بل أحلته على لجنة يرئسها ضابط

في الشعبة الثانية. هكذا عمل يخلّصنا من المشاكل في الجيش ولا يخلقها لنا. هل تريد أن ينتمي الضبّاط إلى جماعات غير بلادهم؟ وكيف تريدني أن أؤخر إجراءات كهذه وإلى متى؟ حتى تنتهي مشكلة الجنوب؟ أنتَ قلتَ فخامة الرئيس إنّ مشكلة إسرائيل لن تنتهي في ٢٥ عامًا، ومشكلة الجنوب متلازمة مع مشكلة إسرائيل. ومتى يكون في نظر شميّط ولحود الظرف مناسبًا للإجراءات العسكرية المسلكية؟ أمّا مسألة جنبلاط والمقدّم أبو شقرا فهي خطيرة جدًا ولها أبعاد أعتقد أنّها تتعلّق بمصير لبنان. جنبلاط يريد تنصيب تابع له في قيادة الدرك، ثمّ فصل الدرك عن الجيش. هذا عمل له أبعاده. إذا كانت مطالب جنبلاط من النوع السهل الذي يساهم في تهدئة الحال فأنا أول من يوافق. وأنا أول من وافق على حلّ الجهاز المشترك وجعل المناطق العسكرية شاملة الحدود فقط. أمّا أن نقبل بكلّ مطالبه حتى يساهم في التهدئة فهذا أمر خطير لأنّ مطالبه مستحيلة ولن تنتهي. جنبلاط يطالب باسم جبهة لها مخطّطات. كنتَ وصفته فخامة الرئيس بأنّه سيقوّض النظام والبلد. أنا لا أنسى شيئًا. أنا ملتزم حدود الدولة كما ترسمونها دستوريًا. أمّا إذا وجدتَ فخامتك أنّ تقديري للأمور ليس حكيمًا، فأنا في تصرّف الدولة. إعفوني من مسؤولياتي».

قال إميل بستاني أيضًا: «أنا أريد ترقية ضبّاط حادثة الميراج عدلاً وشرعًا ودفعًا لجميع الضبّاط للتمرّد على الإغراءات الدولية. أمّا رفضي ترقية رئيس الأركان العامة فمستوحى من قانون الجيش. أنا سايرت فتح لأنّها برهنت عن انضباط وثقة. أمّا عن تسليم الميراج إلى القاهرة ودمشق والذي كان سيدخلنا في عداد الدول التي أُفلِتَ الزمام من يدها وجعلها تدور في دوامة المجهول، فأنا لم أرفض بل وعدت بأنّني سأبذل جهدي في باريس للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية. لماذا لم تقم أنتَ فخامة الرئيس بهذا المسعى قبل مؤتمر القمة في الرباط؟».

الرئيس: «أرجوك تمارض شهرًا أو خذ إجازة حتى نستطيع أن نتخلص من بعض المشكلات في غيابك».

العماد: «لماذا العجلة؟ أجّل هذه المواضيع بعض الوقت وستستريح مني وتنفّذ كلّ ما تريد».

الرئيس: «ماذا تقصد؟».

العماد: «لا تستعجلوا، فأنا لست خالدًا في القيادة».

ثمّ أضاف: «هذه هي تفسيراتي لما طرحتَ. ولكن إسمح لي أن أزيد ما دامت المصارحة هي الشعار: كيف تسمح لنفسك في أعياد رأس السنة بأن تقول للكاردينال (بطريرك الموارنة مار بولس بطرس) المعوشي عندما سألك عن اتفاق القاهرة والموقف في الجنوب إنّ الجنرالساير الفلسطينيين أكثر من اللازم وفرض علينا هذا الإتفاق؟».

الرئيس: «أرجوك جنرال هذا موضوع آخر يحتاج إلى توضيح».

العماد: «فخامة الرئيس، ألم أشطب أنا من اتفاق القاهرة البند الذي وافقتَ عليه وأرسلته إليّ مع نجيب صدقة مذيّلاً بتوقيعك بالسماح للاجئين باستعمال المخيمات مراكز تدريب؟ ثمّ ألم تُعِد إليّ الاتفاق وتطلب مني الموافقة إنقاذًا للبلد؟ كيف تقول للمعوشي إنّني سايرت الفلسطينيين؟ أليس هذا ضمن خطة التشكيك فيّ؟ ثمّ...».

الرئيس مقاطعًا بنبرة عصبية: «جنرال أنا بدي إحكي».

العماد: «إسمح لي فخامة الرئيس أن أكمل حديثي. أنا لم أنفعل من اتهاماتك. فلماذا تنفعل من ذكر الحقائق؟».

الرئيس بصوت عال: «جنرال لا تقاطعني».

وقف العماد وقال: «لم تكن هكذا عندما كنتَ تطلب مني تحمّل المسؤوليات والسفر إلى القاهرة.

أنا لا أقبل منك هذه النبرة العالية. كنتَ غير ذلك. كنتَ مستعطفًا. في مجالسك مع المعوشي ومندوبي المعارضة أظهرتَ نفسك شارل حلو الملتزم لبنان المدوّل في باريس والرباط. أنا لا أسمح لك فخامة الرئيس بهذا الانفعال. وإذا وجدتَ أنّ من المناسب تحميل كلّ منا مسؤولياته فأولى بك أنتَ ودولة الرئيس أن يحاسب كلّ منكما نفسه على الرسائل المتبادلة بينكما التي أفضت بنا إلى هذا الجوّ. أطلب رفع الجلسة وأنا ذاهب».

الرئيس: «جنرال أنتَ وقفتَ وأنا لا أزال جالسًا».

العماد: «لم يعد في إمكانك وأنتَ منرفز أن تفرض الجوّ الذي يناسب المناقشات».

وانسحب إميل بستاني من غرفة الإجتماع. ومنذاك لم يلتقِ رئيس الجمهورية.

لم يستجب الرئيس اقتراح الشعبة الثانية تعديل اتفاق القاهرة بحجة مراعاته توازن القوى العربية وتمسّك جمال عبدالناصر بدعم التسوية التي رعاها. فطُوِي الإقتراح إلى أن عُدّل بعد أربع سنوات على أثر صدام عسكري كبير بين الجيش والمنظمات الفلسطينية في ٢ أيار ١٩٧٣. وأدّت مفاوضات لبنانية - فلسطينية إلى إقرار ما عُرِف بـ«بروتوكول ملكارت» بغية وضع آلية لتنفيذه. على أثره عُقِدَ اجتماع في سفارة مصر في بيروت مساء ٣٠ أيار ١٩٧٣ حضره الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض، أحد عرّابي اتفاق القاهرة، ومسؤولون فلسطينيون هم «أبو الزعيم» وتوفيق صفدي وصلاح صلاح وياسر عبد ربه، إلى العقيد أحمد الحاج والمقدّم ديب كمال.

في الاجتماع شرح محمود رياض اتفاق القاهرة كالآتي: «عام ١٩٦٩ تاريخ وضع الاتفاق، كانت الجبهات العربية مشتعلة. وقد استقرّ الرأي على أن يكون للمقاومة الفلسطينية دورها في المعركة انطلاقًا من الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل ومنها لبنان. والغاية الأساسية التي وُضِع من أجلها الاتفاق هي تنظيم انطلاق العمل الفدائي من لبنان على نحو لا يعطي العدو الذريعة لاحتلال جزء من أراضيه. لذلك قلنا بضرورة وجود القواعد الفدائية في سوريا، وإنشاء مراكز تلقّي في لبنان للإسعافات الأولية وإعطاء وجبات طعام ساخنة وغيرها. وحدّدنا أماكن المرور من لبنان إلى داخل الأراضي المحتلة. أمّا اليوم فالوضع العربي يختلف عمّا كان عليه عام ١٩٦٩. الجبهات العربية هادئة، والاتفاق تمّ على تجميد العمليات الفدائية كلّها انطلاقًا من لبنان، وذلك منعًا لإعطاء إسرائيل الحجة لاحتلال جزء من الأرض اللبنانية. وعلينا ألاّ نحمّل لبنان وحده عبء معركتنا مع إسرائيل. وبما أنّ اتفاق القاهرة وُضِع في الأساس لتنظيم انطلاق العمل الفدائي إلى داخل إسرائيل، وإنّ هذا الإنطلاق مجمّد الآن، أقول لكم إنّ اتفاق القاهرة مجمّد الآن أيضًا. أمّا البنود الأخرى التي وردت فيه فهي قيود لتحرّك المقاومة الفلسطينية لقاء ما أعطيت من تسهيلات لدخول الأراضي المحتلة. لذا نرى كلمتي «سيادة» و«أمن» لبنان تتردّدان من حين إلى آخر، وقد وضعتا عن قصد لتطمين اللبنانيين وخصوصًا الذين عارضوا اتفاق القاهرة ولا يزالون. شرحت يومها كتابة روح الاتفاق هذا وما تعنيه كلّ كلمة وردت فيه»[1].

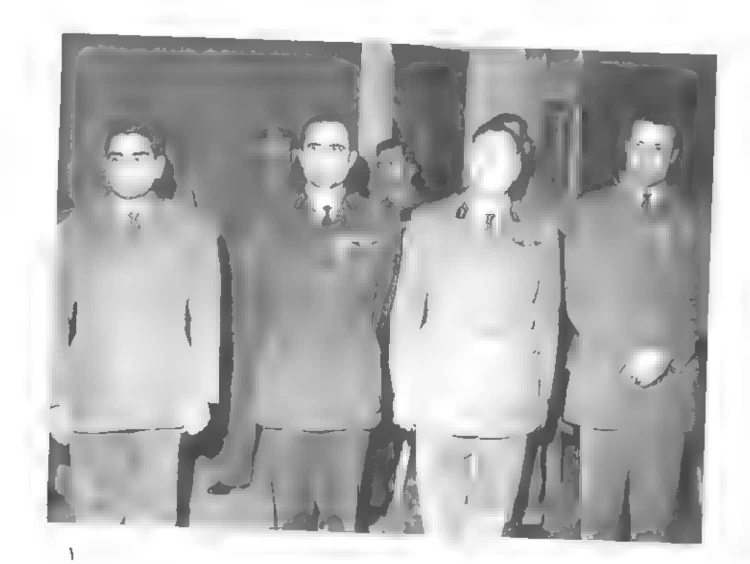
لم يوافق رشيد كرامي بدوره على وتفاق القاهرة، ولكنّه أيّده على مضض. فور عودته من القاهرة زاره سامي الخطيب بتكليف من غابي لحود لاطلاعه عليه بمراحله كلّها، فأبدى امتعاضًا بالغًا وقال إنّه لم يكن ليوقّعه لو أنّه ذهب إلى العاصمة المصرية. وشأن شارل حلو سلّم بالاتفاق وترأس

١. تقرير سرّي أعدّته اللجنة العسكرية اللبنانية التي شاركت في اجتماع السفارة المصرية، ورفعته إلى قيادة الجيش والشعبة الثانية.

حكومة جديدة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ بعد ٢٢٥ يومًا من أزمة وزارية مفتوحة لا سابق لها في تاريخ لبنان. أدرجت الموافقة على الاتفاق في متن البيان الوزاري الذي مثلت بموجبه أمام مجلس النوّاب لنيل الثقة في جلسة ٤ كانون الأول ١٩٦٩، وربطت ثقة المجلس بها بموافقته على الاتفاق دونما مناقشته، ولا الاطلاع عليه بعدما اتسم بطابع السرّية المطلقة عملاً بالبند الـ١٥ منه. كذلك الأمر بالنسبة إلى مجلس الوزراء الذي أقرّه دونما الاطلاع عليه.

في ٦ كانون الأول، بعد مناقشات طويلة للبيان الوزاري استمرّت ٢٢ ساعة، حازت الحكومة ثقة ٥٨ نائبًا ومعارضة ٣٠ آخرين، فيما امتنع ثلاثة نوّاب عن التصويت.

كانت تلك حكومة اتفاق القاهرة التي ستشرف على انتخابات رئاسة الجمهورية بعد أقل من سنة. قبل ٢٢ يومًا، في ١٤ تشرين الثاني، كانت سوريا قد أعادت فتح حدودها مع لبنان.


١


٢

١. ١٩٦٦ - لدى تقلّدهم أوسمة، وبدا من اليمين غابي لحود، سامي الشيخة، سامي الخطيب وجان ناصيف.
٢. ١٩٦٣ - ملازم أول وراء مكتبه في الشعبة الثانية.

طموح مدمّر

انقسم اللبنانيون حول اتفاق القاهرة بين مؤيّدين وجد بعضهم في إميل بستاني شخصية مرجحة لرئاسة الجمهورية بسبب انفتاح جمال عبدالناصر والمقاومة الفلسطينية الواسعة التأثير على النوّاب المسلمين عليه، ومعارضين كان ريمون إده رأس حربتهم. فالرجل الذي لم يكتم طموحًا شخصيًا في الوصول إلى رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٦٧ كثُر تداول اسمه في وسائل الإعلام قبل اتفاق القاهرة وبعده، كما في أوساط سياسيين لبنانيين ولاسيما منهم غلاة المعارضين فاتحوه في الأمر تكرارًا انسجامًا مع التقليد الذي لم يعد في الإمكان تجاهله مذ أرساه فؤاد شهاب. كما كان سمع من جمال عبدالناصر أكثر من تلميح إلى استعداده للتعاون معه دائمًا. فَهِمَ العبارة هذه إشارة صريحة إلى أنّه سيؤيّده في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد أقل من سنة. قال له الرئيس المصري السبّاق إلى دعم وصول أول قائد للجيش اللبناني إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨: «أنتَ المسيحي الوحيد الذي نجحنا معه في وضع اتفاق دائم حول الوجود الفلسطيني في لبنان»[1].

كان إميل بستاني قد لمس من اهتمام جمال عبدالناصر به عندما استقبله في ٣١ تشرين الأول بمودّة وترحاب، رغبته في التعاون «مع قائد للجيش وشخصية مارونية بارزة تمنح توقيع الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية الدعم المسيحي الضروري واللازم، ليس في وسع الزعماء المسلمين وحدهم تقديمه»[2]. في ختام لقائهما ودّعه جمال عبدالناصر عند باب الصالون الكبير في قصر الرئاسة، ثمّ رافقه إلى المدخل الرئيسي وهو يبتسم ويحدّثه بحرارة. بضع مبادرات أخرى، في الساعات التالية لتوقيع الاتفاق، أوحت له بإمكان وصوله إلى رئاسة الجمهورية: اتصل به عاهل الأردن الملك حسين وهنأه، وزاره صالح مهدي عمّاش نائب الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ووزير الدفاع السوري مصطفى طلاس للغاية نفسها. ومع أنّ الرئيس المصري لم يَعِده سلفًا وصراحة بتأييد انتخابه رئيسًا للجمهورية، إلاّ أنّ عبارة إضافية انطوت على دلالة وتلميحات سمعها منه إميل بستاني أشعرته بحظوظ جديدة.

قال له مضيفه: «إنّ لبنان يستحقك سيّدًا كبيرًا فيه»[3].

كان إميل بستاني زار القاهرة للمرة الأولى في ٢٨ شباط ١٩٦٧ من دون أن يلتقي جمال عبدالناصر، مكتفيًا الاجتماع بالقائد العام للقيادة العربية الموحّدة الفريق أول علي علي عامر صاحب الدعوة ورئيس أركان الجيش المصري الفريق أول محمد فوزي. فكان أن شكلت الزيارة هذه، مع الدور الذي اضطلع به جمال عبدالناصر في ما بعد في حضه على توقيع اتفاق القاهرة، دافعًا مباشرًا لإشاعة انطباع لديه بأنّ الرئيس المصري يتقدّم المتحمّسين لوصوله إلى رئاسة الجمهورية. وسرعان ما أبرزت صحة هذا الانطباع لاحقًا معلومات تبلّغها غابي لحود من السفارة

١. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.
٢. المصدر نفسه.
٣. مقابلة خاصة مع خالد خضر آغا نقلاً عن العماد إميل بستاني.

المصرية في بيروت مفادها يقين جمال عبدالناصر أنّ فؤاد شهاب لا يريد العودة إلى المنصب.

أدرك شارل حلو وغابي لحود بقلق مغزى التعاطف الذي أبداه جمال عبدالناصر وياسر عرفات. الرابح الوحيد في اتفاق القاهرة، لإميل بستاني، الأمر الذي يتيح توجيه أصوات النوّاب المسلمين إليه أكثر من المرشّح الشهابي في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠. باتت الشعبة الثانية تعتقد أنّ الرجل جعل قيادة الجيش جسر عبور إلى رئاسة الجمهورية وأضحى خطرًا على المشروع الشهابي للرئاسة برمته. أحال اتفاق القاهرة الكمّ الكبير من شكوك الشعبة الثانية في قائد الجيش والمعلومات المتوافرة لديها عن طموحاته الرئاسية حقيقة، فقاد ذلك إلى قرار حتمي هو إقالته المفاجئة من منصبه بغية القضاء على مستقبله السياسي قبل أن يبدأ.

كانت المعلومات هذه تتأتى من مصادر عدة بما فيها أصدقاء إميل بستاني، المخبرون العاملون لدى الشعبة الثانية. كما تتأتى خصوصًا من جوني عبده رئيس الغرفة العسكرية لدى القائد الذي ظلّ يزوّد غابي لحود المعلومات المتصلة بالنشاطات السياسية غير المعلنة لإميل بستاني وتحرّكاته. مع جوني عبده أصبحت الشعبة الثانية على معرفة مسبقة بزوّاره جميعًا وبالمكالمات الهاتفية التي كان يتلقاها أو يجريها، تارة من خلال حرّاسه وطورًا تنصّتًا ودائمًا من مرافقه الشخصي. تطلع على كلّ ما تريد أن تعرفه يوميًا عن إميل بستاني. لم يكن مسيّسًا كفؤاد شهاب، ولكنّه وجد أنّ طموحه يستحق المغامرة في مواجهة خصوم أشداء. وما لبثت الاستخبارات العسكرية أن اكتشفت أنّه حدّد ٢٢ شباط ١٩٧٠ موعدًا لاستقالته من قيادة الجيش حتى يتسنى له الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية وفق أحكام الدستور التي تلزم موظفي الفئة الأولى الاستقالة من مناصبهم قبل ستة أشهر من الانتخابات. كان قد وضع في مفكرته دائرة حول يوم «٢٢ شباط ١٩٧٠» من أجل أن يتذكر هذا التاريخ. سرعان ما دوّنها عن المفكرة المعاون سمير شهاب، العامل في أركان الشعبة الثانية، إبّان اجتماع في مكتب رئيس الأركان مع وفد من المقاومة الفلسطينية في ٩ كانون الأول ١٩٦٩[1].

مع ذلك كانت صورة إميل بستاني حتى ذلك العام أنّه أحد أفضل من تبوّأ قيادة الجيش بعد فؤاد شهاب وأقدرهم وأصلبهم.

قائد مهاب وصارم وشكاك، يحمل عقلاً منظمًا في إدارة الجيش كما في قيادته. ذو سطوة على الضبّاط جميعًا الذين أثبتوا ولاءهم وتقديرهم له والتفافهم من حوله بانضباط حازم مكّنه من إرساء علاقات تخطت أحيانًا في الأركان وفي صفوف الضبّاط سلّم التراتبية العسكرية. صاحب الكلمة الفصل في المؤسّسة العسكرية والقرار القاطع. على أنّ تقويم الشعبة الثانية للتحوّل الذي طرأ في سلوك القائد في ضوء مراقبته ووفرة المعلومات التي كانت تبلغ إليها من الاستخبار عنه في أوساط الضبّاط المحيطين به في وزارة الدفاع ومن تتبّع تحرّكاته، أنّه أضحى خطرًا عليها وعلى السلطة السياسية، وفتح ذلك باب التكهن في احتمال توجيهه ضربة غير متوقعة إلى الاستخبارات العسكرية قبل تسعة أشهر من انتخابات رئاسة الجمهورية.

كانت خلافاته مع رئيس الجمهورية قد ازدادت وسعّرها غطرسة وكبرياء من جرّاء تنافر حاد بين مزاجيهما. وكذلك بلغ الأمر مع رئيس الحكومة رشيد كرامي الذي كانت جمعته به علاقة وطيدة إبّان قيادته المنطقة العسكرية في الشمال. فعبّرا أكثر من مرة عن عدم رضاهما عن طموحاته وبعض تصرّفاته إلى أن قرّرا التخلص منه. ناهيك بالشعور الذي راود رشيد كرامي، كأحد

١. محفوظات خاصة للعماد إميل بستاني.

الرجالات الأقوياء في الشهابية. من تحوّل إميل بستاني عقبة في طريق وصول المشروع الشهابي إلى انتخابات رئاسة الجمهورية.

تنامت أيضًا خلافات قائد الجيش مع رئيس الشعبة الثانية على رغم تسليم إميل بستاني بحدود إمرته على غابي لحود الذي يأتمر به عسكريًا وبرئيس الجمهورية سياسيًا. تبعًا لذلك بدأ القائد يلمس أنّ غابي لحود لم يعد يزوّده المعلومات والتقارير الأمنية والسياسية المهمّة كلها التي تصل إليه، أو على الأقل يطلعه على بعضها غير الدقيق، والبعض الآخر يتعمّد التضليل وعدم الدقة فيه، ويكتم عنه تفاصيل كان يكشفها لمراجع أخرى في السلطة كشارل حلو ورشيد كرامي. أشعره ذلك أيضًا بأنّ غابي لحود يجري اتصالات ويرسي علاقات لا يُعلمه بها. أدرك أنّ علاقة غابي لحود بشارل حلو أفضل من علاقته هو به، الأمر الذي جعله لا يتردّد في اتهامه بدور في قرار إقالته من منصبه. مع ذلك وصفه دائمًا بـ«الشخصية الفذة الواسعة الإطلاع والمتشعبة العلاقات في الحياة السياسية والوطنية اللبنانية. وصاحبة التأثير الكبير على شارل حلو»[1].

قبل نحو سنتين من ذلك بدأ إميل بستاني، إلى سلوكه المتعالي الذي لم يخلُ من عجرفة، يضفي طابع المبالغة على تصرّفاته. كان عليه أن يواجه بعيد تعيينه قائدًا عام ١٩٦٥ عقبة غير قابلة للتذليل، وإنّ عليه أن يرضخ سلفًا لواقعها. بنية شهابية متماسكة في الجيش ليس في وسعه التدخّل في دورها إلاّ في نطاق ضيّق: أن يسلّم برئيس للأركان مغرق في شهابيته هو الزعيم يوسف شميّط لم يُعيّنه هو ولا في وسعه إبداله بآخر. وجهاز استخبارات مدين بولاء أعمى لفؤاد شهاب متخذ منه مرجعًا له ليس للقائد الجديد أيضًا أن يحدث تشكيلات في إدارته. كانت الطبقة العسكرية الشهابية تمسك بإحكام الجيش وتفرض على إميل بستاني خيارات مقيّدة في توجيه قيادته له، ممّا أفضى إلى سوء تفاهم أضحى شبه دائم بينه وبين رئيس الأركان أعلى الضبّاط الشهابيين رتبة، والذي ناصر الاستخبارات العسكرية مرات تجنيبًا إياها ضغوط قائد الجيش. إذ رفض قائد الجيش تكرارًا ترقية العميد أول يوسف شميّط إلى رتبة عماد والعميد أنطون سعد إلى رتبة عميد أول متسلحًا بقانون الجيش الذي كان يحصر رتبة العماد بقائد الجيش[2].

تدريجًا لمست الشعبة الثانية مظاهر الغطرسة الرئاسية المبكرة في إميل بستاني: بدّل سيارته واشترى أخرى كاديلاك سوداء مشابهة لسيارة رئيس الجمهورية ووضع علمًا لبنانيًا على ساريتها إسوة به، وألحق درّاجين وجيبًا للشرطة العسكرية لمواكبته في تنقلاته، فإذا بالسيارة تطلق العنان لزمورها في أثناء مرورها في الشوارع. كذلك عامل رئيس الجمهورية بكبرياء وغرور شأن مصافحته إيّاه في مناسبات رسمية بلا مبالاة ظاهرة. كانت تلك أولى الإشارات إلى طموحات الرجل الذي أسبغ على تصرّفاته تقاليد غير مألوفة عند أسلافه. يستقبل نوّابًا وسياسيين في مكتبه في القيادة، يتصل به رئيس الجمهورية فلا يردّ أحيانًا، أو ينقطع عن زيارته. وينحو بسلوكه كما لو أنّه رئيس مفترض للجمهورية. إذذاك أخذت تسوء أيضًا علاقته بغابي لحود الذي كان أدرك خطأ تجربة فؤاد شهاب في الانتقال من قيادة الجيش إلى رئاسة الدولة.

لوقت طويل اعتبر غابي لحود أنّ علاقته بقائد الجيش ممتازة، أو على الأقل لمس هذا الإنطباع من القائد نفسه من غير أن تزال بينهما بالضرورة فسحة إمرة الرئيس على المرؤوس ومساحة

١. مقابلة خاصة مع العماد إميل بستاني.
٢. في حوار بينه وبين رئيس الجمهورية قال إميل بستاني: «أنا لست ضدّ رئيس الأركان العامة ولا ضدّ العميد سعد ولكنّني ضدّ مبدأ ترقية منافية لقانون الجيش، خصوصًا وأنّهما لم يقوما بأيّ عمل إستثنائي يوجب ترقية إستثنائية». فكان أن بقي مرسوم الترقية في أدراج رئيس الحكومة (محفوظات خاصة للعماد إميل بستاني).

سلطته الهرمية التي توجب عليه الإمتثال، إلى أن بدأت تتراجع بعد انقضاء السنوات الأولى من ولاية شارل حلو نتيجة تطوّر الدور السياسي المنوط برئيس الشعبة الثانية. فأفضى ذلك إلى نشوء صراع خفي بين الرجلين قبل أن يظهر إلى العلن بدءًا من عام ١٩٦٨. كان مقرّ وزارة الدفاع قد انتقل من قرب المتحف الوطني إلى اليرزة على طريق بيروت – دمشق، بعدما كان إميل بستاني قد أدخل تعديلات كثيرة على أنظمة الجيش وأنماط حياة العسكريين. غيّر منذ عام ١٩٦٦ بزاتهم العسكرية فأضحت كحلية بعدما كانت كاكية، وكذلك القبعات، وراح يهتم أكثر بالمظاهر التي يطلّ بها الجيش. عزّز المؤسّسة العسكرية وبدا أكثر كَرَمًا في الإنفاق عليها وعلى تسليحها وتجهيزها وتطوير إداراتها وبناها ومنشآتها، فارضًا إحترامها وهيبتها في الأوساط السياسية. ووفر للعسكريين تقديمات إجتماعية ومنحًا مدرسية وسكنية إلى ضمان استشفائهم.

على أنّ الأمر لم يقتصر على ذلك. إذ قادته طموحاته إلى مزيد من التسييس داخل الجيش. أحال غرفته العسكرية برئاسة الملازم أول جوني عبده ما يشبه شعبة ثانية ظلاً. يمنح رخص حمل السلاح استنادًا إلى مئات الأذونات التي مهرتها له الشعبة الثانية على بياض من أجل أن يملأها هو بالأسماء التي يريد بما في ذلك، وأساسًا، معارضوها ومعارضو غابي لحود تحديدًا. يستقبل النوّاب والسياسيين المعارضين في مكتبه، ويرغم الشعبة الثانية أحيانًا على استجابة طلبات لخدمات أحالوها عليه لأنّها كانت رفضتها بسبب موقفها منهم. فباتوا يجدون لديه ملجأ تنكره عليهم الاستخبارات العسكرية. ولا يتردّد في بعض الأحيان في رفض معاملة تلحّ عليها كنقل ضبّاط وعسكريين إلى وظائف تريدها، فيما يلبي طلبًا مماثلاً لنائب تقرّب منه.

شعر جوني عبده، كرئيس للغرفة العسكرية للقائد، بأنّ إميل بستاني يحوطه بشكوك ويمنعه من الاطلاع على بعض بريده الخاص، ويكتم عنه مواعيد ومقابلات في الغالب يتولى تنظيمها والاطلاع على كلّ البريد الذي يصل إلى مكتب القائد. أخذت ملامح سوء التفاهم بين قائد الجيش ورئيس الشعبة الثانية تتزايد من غير أن تظهر جهارًا. حجب عن جوني عبده مراسلات خطية مهمّة تبادلها مع السعودية ومصر اتسمت بطابع سياسي قريب بإيحاءاته من انتخابات رئاسة الجمهورية صيف ١٩٧٠. اكتشف جوني عبده أيضًا علاقات سياسية غير معلنة بين إميل بستاني وشخصيات لبنانية وفلسطينية كانت تتردّد على منزل قائد الجيش وأحيانًا على مكتب كان لا يزال يحتفظ به في المبنى القديم لوزارة الدفاع قرب المتحف الوطني، ظلّ في عهدة الجيش بضعة أشهر بعد انتقالها إلى مبناها الجديد. كلّ جمعة بانتظام، كان قائد الجيش يقصد المكتب القديم بعيدًا عن الأضواء ويعقد فيه اجتماعات عمل أو اجتماعات خاصة[1].

على أنّ الشعبة الثانية كانت على علم باتصالات إميل بستاني بمصر والسعودية من خلال المعلومات التي كان يحوطها علمًا بها خالد خضر آغا الذي اضطلع بدور الوسيط وصلة الوصل بين قائد الجيش وبينهما، وبفضل علاقات وثيقة جمعته بالاستخبارات المصرية خصوصًا. وقد استقبله في أوقات متفاوتة قبل توقيع اتفاق القاهرة الملك فيصل وجمال عبدالناصر زعيما الدولتين الأكثر نفوذًا بين سائر الدول العربية، والأكثر تنافسًا وتبادلاً للعداء بسبب التناقضات العميقة بينهما في النظام والرؤية والثروة والأهداف السياسية، ومحاربة كلّ منهما الآخر للاستئثار بقيادة العالم العربي. على نحو كهذا بدا نادرًا لشخصية عربية بناء صداقة مع إحداهما دونما إغضاب الآخر.

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

تعمّد إميل بستاني تأخير كشف مبرّرات خلافه مع الشعبة الثانية. وهي كانت واجهة نزاع مبطن بينه وبين رئيس الجمهورية. بقي يتصرّف على أنّه مظلة الشعبة الثانية والمعارضين في مرحلة انقسام المجتمع السياسي بين مؤيّدين للشهابية ومعارضين. وحاذر في الوقت نفسه الانحياز إلى أحد الطرفين متخذًا موقع الوسط حماية لمشروع وصوله إلى رئاسة الجمهورية باستقطابه، لدوافع مختلفة، الفريقين سعيًا إلى انتزاع قرار من فؤاد شهاب يدعم ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية. لم تكن هذه وجهة نظر الرئيس السابق الذي غالبًا ما تحدّث منذ ما بعد عام ١٩٦٨ أمام ضبّاط قريبين منه، في الاستخبارات العسكرية وخارجها، عن «خطأ» وصول قائد للجيش إلى رئاسة الجمهورية بدءًا من سابقته التي أضحت بالنسبة إليه عبرة قاطعة. فأكد لهم أنّه لن يؤيّد تكرارها[1].

خلاف الشعبة الثانية مع قائد الجيش بلغ ذروة عندما استقال شارل حلو في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٨، فكان أن منحته الاستقالة أملاً في اقترابه من منصب الرئاسة في خضم التشنج السياسي والانقسام الوطني حيال الكفاح المسلح الفلسطيني، بالتزامن مع أزمة حكومية نشأت من إحجام «الحلف الثلاثي» عن الإنضمام إلى حكومة عبدالله اليافي. وسرعان ما تراجع الرئيس عن استقالة استمرّت بضع ساعات بعد إصرار الغالبية النيابية على رفض تنحّيه. فأقدم، بعد تلقيه ضمانات من الكتل البرلمانية بمساعدته على حلّ المشكلة الحكومية، على تأليف حكومة رباعية ترأسها عبدالله اليافي.

في جانب من أسباب طيّ الإستقالة مسعى قاده غابي لحود لإقناع رئيس الجمهورية بالعودة عنها، فجّر الشكوك التي كان يضمرها قائد الجيش حيال رئيس الشعبة الثانية. تكرارًا لسابقة بشارة الخوري عام ١٩٥٢، كان الرئيس يعتزم تكليف إميل بستاني ترؤس حكومة إنتقالية موقتة تعمل على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ارتسمت في ذهن قائد الجيش فرصة ذهبية نادرة لانتخابه هو خلفًا للرئيس المستقيل. فكان أن فوجئ شارل حلو بحماسة قائد الجيش في تشجيعه على المضي فيها عوض ثنيه عنها. ثمّ ما لبث أن غضب إميل بستاني من تراجع الرئيس عن استقالته، وضاعف من غضبه اكتشافه أنّ غابي لحود هو الذي حضه على العودة عنها. فعاتبه بقسوة على تصرّفه.

أشعره ذلك أنّ رئيس الشعبة الثانية يقف عقبة أمام هدفه في رئاسة الجمهورية[2].

حتى ذلك الوقت، ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، كان في وسع طرفي النزاع إدارة علاقات متوترة من خلال التهدئة والاستيعاب المتبادل. كانت الشعبة الثانية تعتقد أنّ الجيش قادر على الإمساك باللعبة السياسية من خلال جانبي التجاذب: استمالة إميل بستاني المعارضين، واجتذابها هي الموالين. بذلك عبر احتواء مزدوج، ينجح الجيش في السيطرة على الجميع في انتظار موعد انتخابات رئاسة الجمهورية.

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف والعميد ميشال ناصيف والسفير جوني عبده.

٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

الإقالة

مساء ٣ كانون الثاني ١٩٧٠ عُقد اجتماع غير معلن في قصر بعبدا ضمّ شارل حلو ورشيد كرامي وغابي لحود والياس سركيس قرّر عزل إميل بستاني. بعد أربعة أيام شقّ القرار طريقه إلى التنفيذ.

مساء ٧ كانون الثاني، بعد شهرين وأربعة أيام على توقيع اتفاق القاهرة، اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية واتخذ قرارًا بإحالة قائد الجيش على التقاعد. كان شارل حلو قد مهّد له قبل ساعات باجتماع ضمّه ورشيد كرامي وغابي لحود والياس سركيس تناول توقيت قرار الإقالة وتعيين خلف له هو قائد المنطقة العسكرية في البقاع العميد جان نجيم. في جلسة مجلس الوزراء أعلن الرئيس القرار وفي يده مرسوم إحالته على التقاعد، بعد عبارات قصيرة ومقتضبة أشاد فيها بمواصفات قائد الجيش ودوره و«وطنيته والكفاية التي أظهرها في محادثات القاهرة وانتهت إلى الإتفاق المعروف».

وافق الوزراء بلا تردّد باستثناء بيار الجميّل وسليمان فرنجيه اللذين فضّلا الطلب إليه تقديم استقالته عوض إقالته، وسط ذهول حيال إجراء باغت الوزراء جميعًا من غير أن يكونوا قد علموا به قبلاً بمن فيهم وزير الدفاع مجيد أرسلان تحوّطًا من تسرّبه إلى الصحف.

عندئذ طُرح سؤال عمّن يتولى إبلاغه إلى قائد الجيش المعزول. تطوّع مجيد أرسلان. ومن قاعة مجلس الوزراء أمسك بسمّاعة الهاتف وخاطب إميل بستاني الذي كان يسهر في جونيه في منزل رئيس بلديتها حنّا البستاني، قائلاً: «يا جنرال، أين كنتَ اليوم حتى سمعت الزمامير؟».

أجابه: «كنت أجري تفتيشًا في الحمّام العسكري».

قال الوزير: «من الآن فصاعدًا لن تستعمل الزمامير. مجلس الوزراء اتخذ قرارًا بإقالتك».

جوابه المقتضب من وقع الصدمة: «نعم عطوفة المير، تبلّغت»، وانتهت المكالمة.

العاشرة ليلاً أعلن رئيس الحكومة رشيد كرامي من محطة التلفزيون تعيين العميد جان نجيم قائدًا للجيش دون أن يشير إلى إقالة إميل بستاني أو استقالته سوى تأكيده أنّه «سيعيّن سفيرًا في أحد المراكز الخالية»، محدثًا بذلك سابقة في تاريخ الجيش اللبناني منذ تأسيسه عام ١٩٤٥ هي عزل قائده.

قبل سبعة أشهر من بلوغه السنّ القانونية لإحالته على التقاعد في الأول من تموز ١٩٧٠، أعفى مجلس الوزراء إميل بستاني بقرار نزع عنه طابع الانتقام السياسي بأن أكد التزام الحكومة اللبنانية ما أتمّه القائد المعزول بتفويض منها، أيّ اتفاق القاهرة. تسلح شارل حلو بذريعة بلوغ الرجل السنّ القانونية للتقاعد وأنّ سنة الخدمة التي مدّدت ولايته في تموز ١٩٦٩ توشك على الإنتهاء، مع تلميحه إلى تلقيه اقتراحًا بإحالته على التقاعد قبل ستة أشهر «نظرًا إلى الظروف التي تحوط بلبنان ومتطلبات مواجهتها».

لم يقل قرار مجلس الوزراء إنّه أُقصِي وإنّما:

«عرض مجلس الوزراء الوضع العام في البلاد وخاصة في منطقة الحدود في ضوء الأبحاث الجارية على صعيد مجلس النوّاب والرأي العام.

وتقديرًا من مجلس الوزراء لوطنية قائد الجيش العماد إميل بستاني ومناقبيته، وفي ضوء الخطط الطويلة المدى التي تتطلب وجود قائد للجيش يسمح له وقته بمرافقة الخطط هذه.

وحيث أنّ العماد بستاني مُدّد له بعض الوقت، وما تبقّى من مدّته لا يسمح له بمرافقة الخطط هذه على المدى الطويل، لأنّ مصلحة البلاد تقتضي مرافقتها.

وتقديرًا لما أجراه من اتفاقات وما قام به من أعمال تعتبر الدولة أنّها ملتزمة إيّاها، لأنّ ما تمّ إنّما باسمها.

لذلك قرّر مجلس الوزراء أن تستفيد البلاد من إمكانات العماد بستاني في حقل وزارة الخارجية».

كانت الإقالة خاتمة حياة سياسية لقائد الجيش لم تكن قد بدأت بعد، وخاتمة علاقته بشارل حلو. مذذاك، لم يجرِ بين الرجلين لقاء أو حديث أو اتصال حتى غيابهما.

ليلة صدور القرار مكث رئيس الشعبة الثانية في مكتبه في وزارة الدفاع تحسبًا لأيّ حادث أمني.

لم يُناقَش قرار الإعفاء في الشعبة الثانية التي أدرك رئيسها غابي لحود باكرًا أنّه يحتاج إلى وقت، ولكنّه بدا بالنسبة إليه حتميًا وضروريًا قبل الوصول إلى انتخابات رئاسة الجمهورية صيف ١٩٧٠. وسرعان ما ساهم تراكم الشكوك وتصرّفات القائد في إقناع رئيس الجمهورية في اتخاذ قراره. عرف به قبل الإعلان عنه في أحاديث ثنائية مع رئيسهم بعض ضبّاط الشعبة الثانية كسامي الخطيب وجان ناصيف وجورج الحرّوق، فيما فاجأ ضبّاطًا كبارًا في الأركان والقطع العسكرية لم يتوقعوه على رغم معرفتهم بالشكوك المتبادلة بين القائد ورئيس الجمهورية وبينه وبين الاستخبارات العسكرية. على أنّ غابي لحود اتصل قبل ساعات أيضًا من صدور قرار الإقصاء بجوني عبده وقال له باختصار: «معلمك سيطير». وأضاف: «هذا سرّ».

ثمّ استدعاه مساء اليوم نفسه إلى مكتبه في رئاسة الشعبة الثانية وأعلمه، قبل ثلاث ساعات، بموعد قرار الإقالة. وقال: «تصرّف كما لو أنّ شيئًا لم يحدث. وتابع أعمالك على نحو عادي. وإذا حدث أيّ طارئ أو استجد ما يمكن أن يُخلّ بالأمن، فالأمر متروك لنا».

بعد وقت قصير، ومن غير أن يعلم بما يُعدُّ له، اتصل إميل بستاني من منزله في جونيه برئيس غرفته العسكرية سائلاً إياه بحدّة والحاح عن بريده لتوقيعه. إلاّ أنّ جوني عبده لم يكن يسعه عندما زاره حاملاً إليه بريده الخاص أن يفصح له عمّا ينتظر مصيره العسكري والسياسي بعد حين. أدرك رئيس الغرفة العسكرية قسطًا من الدوافع التي أملت على غابي لحود استعجال اتخاذ قرار إقصاء القائد هو المعلومات التي ساقها إليه عن سعي إميل بستاني إلى إصدار تشكيلات في الشعبة الثانية تبعد معظم ضبّاطها في الأركان كما في فروعها في المناطق العسكرية عن مناصبهم وتستثني رئيسهم بمذكرة ترعاها الصلاحية القانونية التي له في إجراء مناقلات، على رغم الصلاحية المماثلة التي لرئيس الشعبة الثانية في اختيار مرؤوسيه في جهاز الإستخبارات. فإذا بقرار الإقالة خطوة وقائية مبكرة. عرف جوني عبده بمحاولة إميل بستاني هذه من خلال ما بلغه عن تداوله إيّاها مع عدد من الضبّاط الكبار في القيادة من المناوئين للشعبة الثانية كاسكندر غانم وموسى كنعان وفايز الراسي[1].

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

كانت الحجة التي برّرت بعض أسباب إجراء تشكيلات كهذه تزايد شكوى قادة المناطق العسكرية، الوثيقي الصلة في معظمهم بقائد الجيش، من إحجام رؤساء فروع الشعبة الثانية عن تزويدهم المعلومات والتقارير الأمنية وعدم اطلاعهم في بعض الأحيان على مهمّاتهم على رغم إمرتهم عليهم. بدورهم رؤساء الفروع اشتكوا من عدم تعاون قادة المناطق العسكرية معهم.

أعلم غابي لحود بقرار العزل كذلك، قبيل صدوره، رئيس الفرع العسكري إدغار معلوف ورئيس فرع اللاجئين الفلسطينيين نعيم فرح ورئيس فرع الشعبة الثانية في الشمال فريد بو مرعي، بأن أرسل في طلبهم على عجل إلى مكتبه في قيادة الجيش مساء ذلك اليوم، وأبلغ إليهم أنّ إميل بستاني سيقال خلال ساعات «كإحدى نتائج توقيعه اتفاق القاهرة وطموحاته الرئاسية. وإنّ وجود إميل بستاني في قيادة الجيش بات أمرًا لا يطاق»[1]. وحضّهم على اتخاذ الحيطة وتحريك مخبريهم لجمع المعلومات والحذر من أيّ نشاط أو تحرّك محتمل من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار يمكن أن يُقدِم عليه عسكريون مؤيدون لإميل بستاني احتجاجًا أو بتحريض منه، وخصوصًا في الشمال التي قاد منطقتها العسكرية سنوات أكسبته شعبية ونفوذًا في صفوف عسكرييها. كذلك أمرهم بمراقبة القطع والوحدات العسكرية في الساعات التالية بتشدّد، وإفادته باستمرار عن كلّ ما قد يثير ريبة، فيما أخضعَت القاعدة الجوّية في مطاري بيروت والقليعات لمراقبة مماثلة كونه كان مؤسّس الطيران اللبناني وقائده. وطلب كذلك من رئيس فرع الشعبة الثانية في جبل لبنان جورج الحرّوق مراقبة منزله في جونيه ورصد ردود فعله على قرار إقالته والتحقّق من الضبّاط الذين سيزورونه. فكان أن أُخضِع للمراقبة هذه يومين على التوالي. وتبيّن للشعبة الثانية أنّ ضابطين فقط زاراه ليلة صدور قرار مجلس الوزراء هما ابرهيم طنّوس وجورج غريب، بينما أحجم سائر الضبّاط ولاسيما منهم الذين يدينون له بمواقعهم.

وبسبب الشعور بالخوف والشكوك قرّر مجلس الوزراء بعد استمزاج رأي غابي لحود عقد جلسة الإقالة مساء والإعلان عن القرار ليلاً بالتمهيد له بإجراءات أمنية إحترازية، خصوصًا وأنّ أيّ تحرّك ضدّ الجيش يبدو ليلاً أصعب منه في النهار وفي الإمكان شلّه نتيجة تعذّر الإتصال بسرعة، وبمعزل عن أيّ تخطيط مسبق مع وحدات عسكرية يمكن تحريكها.

قبل صدور قرار الإقالة بساعات كان غابي لحود قد اتصل بجان نجيم، الضابط القريب من الشهابية من غير أن يكون في عداد فريق عملها، وطلب منه الحضور إلى بيروت استعدادًا لتعيينه قائدًا للجيش «لأنّ قرارًا بإقالة الجنرال بستاني سيصدر بعد وقت قصير».

كانت وجهة نظر رئيس الشعبة الثانية أنّ جان نجيم أفضل لقيادة الجيش من إميل بستاني الذي بات وجوده على رأسها، بطموحاته وتصرّفاته وتعجرفه، يلحق بها الأذى ممّا يوجب إبداله[2]. وعلى رغم موافقته على قرار الإقالة، تحفّظ رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط عن تعيين جان نجيم كونه أدنى منه رتبة. كان رئيس الجمهورية قد أعدّ لقرار الإقالة كما لتعيين القائد الجديد باطلاع سلفه فؤاد شهاب عليهما والحصول على تأييده.

ليلة صدور مرسوم تعيينه قائدًا للجيش وترقيته إلى رتبة عماد، كان جان نجيم في عيادة طبيب الأسنان فيما كان ينتظره في منزله في الأشرفية خاله اللواء المتقاعد جميل لحود وأصدقاؤه فؤاد الترك والقاضي نسيب طربيه والياس سلامة والنقيب جورج الحرّوق. وقد تلقت زوجته النبأ بمكالمة هاتفية من مجيد أرسلان.

---

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

تلقى إميل بستاني الذي عُرِف في قيادة الجيش بمقدرته على ضبط ردود فعله والسيطرة عليها، غير المجازف وغير المتهوّر، القليل الغضب والكثير الهيبة والوقار، القرار بأعصاب فولاذية. لم يكن يتوقع ضربة قاصمة كهذه وبمثل هذه السرعة تنهي فجأة ما كان يُعدّ له بتأن لصيف ١٩٧٠.

بعد الإعلان عن إقالته تبلّغ جمال عبدالناصر من السفير المصري في بيروت ابرهيم صبري النبأ. فكان أن طلب منه أن ينقل إلى القائد المعزول تضامنه معه وأسفه لقرار إقصائه. بعد ٤٨ ساعة، في ٩ كانون الثاني، أبرزت جريدة «الأهرام» نبأ الإقالة في إشارة دقيقة إلى امتعاض الرئيس المصري منها عبر تساؤل غامض عن دوافع خطوة الحكومة اللبنانية ومدى تأثيرها على اتفاق القاهرة.

قبل أشهر كانت قد راودت الشعبة الثانية فكرة البحث عن قائد جديد للجيش يخلف إميل بستاني في نهاية ولاية شارل حلو في إطار خطة لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية بمرشّح شهابي إذا رفض فؤاد شهاب العودة إلى السلطة. فطُرِح إذذاك إسم العميد جان نجيم. أقدم الضبّاط الموازنة رتبة، من بلدة كفرتيه الكسروانية. دستوري الجذور متعاطف مع الأفكار الشهابية وصديق للشعبة الثانية من غير أن يؤيّد تدخّلها في السياسة[1]. نزيه وكفيّ، معروف بجاذبيته الشخصية وكياسته ودماثة في سلوكه ومظهره الأرستوقراطي وعلاقاته الإجتماعية. مثقف حاضر الذهن يخفي وراء مرونة وتساهل وتواضع حزمًا وصلابة[2].

في اليوم التالي ٨ كانون الثاني ١٩٧٠ تسلّم العماد جان نجيم منصبه في قيادة الجيش من سلفه. قبل ساعات لم تكن قد توافرت لديه شارة رتبته الجديدة (السيف والنجمة السداسية وأسطون المدفع)، عمادًا للجيش. كان يرغب في التخلي عن تلك التي أدرج سلفه اعتمادها وغالى في خيوطها المزخرشة. ذهب جان ناصيف لتوّه إلى منزل فؤاد شهاب واستعار منه الشارة المعدنية التي كان الرئيس السابق يضعها على كتفيه عندما كان قائدًا للجيش حتى عام ١٩٥٨. مذذاك أمر القائد الجديد للجيش بالعودة إلى الشارات القديمة التي عرفتها حقبة فؤاد شهاب. واحتفظ لديه بالشارة التي استعارها منه.

بعد أيام، في ١٤ كانون الثاني، أكد جان نجيم تمسّك الجيش اللبناني بالاتفاق مع المقاومة الفلسطينية. وما لبث أن زار القاهرة في ٢٢ أيار ١٩٧٠ تلبية لدعوة من القيادة العسكرية المصرية واجتمع بوزير الحربية الفريق أول محمد فوزي ورئيس الأركان الفريق محمد صادق في محاولة لتبديد الالتباسات التي رافقت تعيينه قائدًا للجيش. في ظلّ انطباعات كان المسؤولون المصريون قد رسموها حيال شخصيته كضابط محافظ ومتشدّد اصطدم تكرارًا بالفدائيين الفلسطينيين. في اليوم التالي ٢٣ أيار استقبله جمال عبدالناصر.

---

١. دخل جان نجيم المدرسة الحربية في حمص عام ١٩٣٣ وتخرّج طليع دورته برتبة ملازم عام ١٩٣٥. فور تخرّجه عُيّن مدرّبًا في المدرسة الحربية ثمّ أُلحِق بفوج الشرق الأول في طرابلس عام ١٩٣٦، عاد بعد ذلك إلى المدرسة الحربية مجدّدًا مدرّبًا لتدرّج الرتباء حتى عام ١٩٤٠ قبل إلحاقه بأركان القيادة العسكرية لجبل لبنان في الشعبة الرابعة ثمّ رئيسًا لها حتى عام ١٩٤٣. بعيد تأسيس الجيش اللبناني عام ١٩٤٥ عُيّن قائدًا للمدرسة الحربية ثمّ أُلحِق ما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٦٢ بسلاح الإشارة قبل انتقاله إلى قيادات المناطق العسكرية.
٢. إبّانَ وجوده قائدًا للمنطقة العسكرية في البقاع (١٩٦٢ و١٩٦٨) وفي الجنوب (١٩٦٦). كان جان نجيم يفرض على ضبّاطه تقاليد أضحت في صلب علاقتهم به، بأن يُلزم كلاً منهم، دوريًا، قراءة كتاب. ثمّ يطلب إليه تقديم ملخص عنه بعد أسبوع قبيل الغداء في اللقاء الذي يعقده معهم كلّ سبت في نادي الضبّاط، ويخوض معهم في حوار مسهب عن مضمونه. كان يفرض عليهم أيضًا لائحة طعام مدروسة في سعراتها الحرارية، تمسّكًا منه بالمحافظة على لياقتهم الجسدية. ويحضهم على الإهتمام باللباس العسكري (مقابلة خاصة مع العميد جورج الحرّوق).

دخل العماد إميل بستاني بعد خدمة في الجيش استمرّت ٣٨ عامًا في تقاعد طويل لزم خلاله منزله في جونيه ثمّ في بلّونة حتى وفاته في ٧ حزيران ٢٠٠٢ عن عمر مديد بلغ ٩٣ عامًا.

كان اتفاق القاهرة لعنة طاردته شأن مطاردتها لسنوات طويلة أيضًا شارل حلو حتى وفاته في ٩ كانون الثاني ٢٠٠١.



١



٢

١. ١٩٥٢ - كابي لحود ملازمًا في ساحة الشهداء في بيروت.
٢. ١٩٥١ - تلميذ ضابط في المدرسة الحربية.

الخشبة

تذكّر غابي لحود دائمًا من فؤاد شهاب ما قاله له عام ١٩٥٩، بعد ثلاثة أشهر على التحاقه بالشعبة الثانية. طلب الرئيس إلى أنطون سعد أن يُرسل إليه ضابطًا موثوقًا به في وسعه التعويل عليه. كان غابي لحود قد تسلّم قبل وقت قصير الفرع العسكري. ذهب إلى رئيس الجمهورية الذي خاطبه فور وصوله قائلاً: «أريد تكليفك مهمّة مستمرّة إضافة إلى وظيفتك رئيسًا للفرع العسكري تتطلّب اهتمامًا خاصًا هي العلاقة مع سوريا».

وأضاف وهو يقلّب أمامه خريطة كبيرة للبنان ويدلّ على الحدود البرية الطويلة مع سوريا: «أريدك يا ابني أن تكون حريصًا وواعيًا لعلاقتنا مع سوريا وعدم إغضابها. ينبغي أن نفعل ما يمكن أن نداريها به في التعامل معها، ولذلك أقول لك أن تعتبرَ نفسك سفيرًا لسوريا في لبنان. أيّ أنّ لسوريا سفيرًا عندنا هنا هو أنت. لدينا سفير لمصر ولسائر الدول، أنتَ سفير سوريا. ما أطلبه منك ليس أن تقول لي ما نريده من السوريين، بل ما يريدونه هم منا. نعرف ماذا نريد منها ولا نعرف ماذا تريد منا. السياسيون اللبنانيون كالشيخ بيار (الجميّل) يقولون لي ماذا يريدون من سوريا، ولكن ماذا تريد هي؟».

قال له أيضًا: «إنظر إلى حدودنا معها من الشمال إلى الجنوب. نحن بين سوريا وإسرائيل والبحر. حدود طويلة جدًا. بسببها لا نستطيع أن نختلف معها. بصفتك ضابطًا في الشعبة الثانية هناك زملاء لك في الشعبة الثانية السورية مسؤولون عن الموضوع نفسه مع لبنان. فاتصل بهم. إجتمع بهم. بيننا مسائل تتصل بالأمن والتجسّس الإسرائيلي والحرص على الإستقرار في البلدين. أطلب منك أن تولي الموضوع الاهتمام الكامل»[1].

أتاح هذا التكليف لغابي لحود بناء علاقات مع بعض رجال الاستخبارات السورية في حقبة الجمهورية العربية المتحدة لم تشمل عبدالحميد السرّاج. إلاّ أنّه التقى تكرارًا معاونه برهان أدهم. زار دمشق مرارًا، وفي بعض الأحيان مرة في الشهر من ضمن ما كان ينيطه به رئيسه أنطون سعد الذي ظلّ صلة الوصل بين الشعبة الثانية اللبنانية ونظيرتها السورية. في وقت لاحق، بعدأكثر من سنة، تولى الملازم أول سامي الخطيب لدى انضمامه إلى الجهاز تدريجًا الاتصال بنظيره السوري وفي الوقت نفسه بمسؤولي الاستخبارات المصرية في سفارة بيروت.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

مع الانتقال من عهد فؤاد شهاب إلى عهد شارل حلو، حاول البلدان تنشيط تعاونهما الأمني من خلال تبادل زيارات عمل رسمية تتصل بجمع المعلومات والتنسيق قام بها غابي لحود وسامي الخطيب وعبّاس حمدان. كان ملف العلاقة بين جهازي الاستخبارات مسؤولية مباشرة لغابي لحود الذي افتقر طوال وجوده على رأس الشعبة الثانية إلى علاقات موازية مع أجهزة استخبارات عربية أخرى مجاورة أو بعيدة. لم يسافر قط إلى خارج لبنان في مهمّة أمنية، ولا جمعه تعاون وثيق بالاستخبارات النافذة آنذاك في لبنان كالأردنية والعراقية، ولا بالاستخبارات التركية ولا الإيرانية قبل أن تقطع إيران علاقاتها الديبلوماسية بلبنان في ٢ نيسان ١٩٦٩ بسبب عدم تسليمه إياها الجنرال تيمور بختياري. لم تجمعه أيضًا بالاستخبارات السوفياتية والبريطانية صلة. واقتصرت علاقاته بالاستخبارات الأميركية على رئيس محطتها في السفارة في بيروت الذي كان يزوره دوريًا لتبادل التحليل والأفكار ليس إلاّ. أمّا مع الاستخبارات الفرنسية فلم يتعدَّ الأمر المجاملات.

مع تسلّمه رئاسة الشعبة الثانية عام ١٩٦٤، ورث غابي لحود عن أنطون سعد بعدًا مختلفًا للعلاقات اللبنانية – السورية تمثل بتعاون وملامح ثقة ممكنة بين جهازي الاستخبارات ولكنّه ظلّ متأثرًا باستمرار التميّز الذي طبع علاقة الحكم اللبناني بجمال عبدالناصر. فبقيت سوريا تنظر إليه ببعض الإرتياب الذي لم يقد إلى قطيعة بين البلدين على وفرة المرات التي أغلقت فيها سوريا الحدود مع لبنان لممارسة ضغوط عليه اتخذت أكثر من منحى:

- مرة احتجاجًا على الصحف اللبنانية التي هاجم بعضها بعنف نظام البعث والبعض الآخر انتقد الجيش السوري وشكّك فيه في إطار الصراع العقائدي بين نظام البعث ومعارضيه. ووصف الحزب الصحف اللبنانية بالجرائد الصفراء والمأجورة لأنّها بدت في رأيه ولاسيما منها المعارضة له نافذة هواء بارد على الاستقرار داخل سوريا. وفي معظم الردود التي كانت ترسلها الشعبة الثانية إلى الاستخبارات السورية «أنّ ما نحمله نحن يجب أن تحملوه أنتم أيضًا. في وسعنا تقييد نشاطات المعارضين واللاجئين السياسيين وكذلك أيّ تحرّك ضدّكم من لبنان. أمّا الصحافة فيقتضي أن تحملوا منها ما نحمله نحن من انتقادات وحملات، وليس في وسعنا فرض رقابة عليها لأنّ لا سلطة لنا عليها إلاّ من خلال القانون»[1].

ومرة أخرى بإجراءات متشدّدة حيال البضائع والتجارة وانتقال الأشخاص عبر الحدود برفع الرسوم وفرض الإجازة المسبقة وتقييد إجازات العمل. وكان لبنان يردّ عليها بالمثل فيضاعف المشكلة.

على رغم كثرة الصعوبات التي واجهها النظام الجديد في سوريا قبل أن يبلغ الاستقرار عام ١٩٧٠، ظلّ الحوار متاحًا بين البلدين من دون أن يتخلى لبنان عن تسهيله، إلى حدّ حق العمل السياسي لمعارضي حزب البعث الحاكم، ولكن بمراقبة من السلطة اللبنانية. تسلّمت الشعبة الثانية من نظيرتها الاستخبارات العسكرية السورية عشرات اللوائح بمئات الأسماء من الفارين واللاجئين السوريين سياسيين وعسكريين إلى الأراضي اللبنانية طلبًا لتقييد نشاطاتهم أو إبعادهم من هذا البلد. وغالبًا ما حملت اللوائح هذه، وخصوصًا بين أعوام ١٩٦٦ و١٩٦٩، مسؤولين أمنيين سوريين على المجيء إلى لبنان للحصول على موافقة غابي لحود على تلبية طلب دمشق، وتحديدًا حيال نشاطات سياسية كان يقوم بها مسؤولون بعثيون بارزون مبعدون كأكرم

١. المصدر السابق.

الحوراني وصلاح الدين البيطار. وكان غابي لحود يُظهر تعاونًا جزئيًا إمّا بتشديد المراقبة أو الإبعاد ما خلا المتهمين بجرائم جزائية الذين يصار إلى تسليمهم. ولم يشمل تعاونه هذا الأسماء الكبيرة، وهو ما أوضحه لنظيره السوري في ٢٣ أيلول ١٩٦٨. كان رئيس الشعبة الثانية يريد إزالة دوافع التوتر في علاقات البلدين. وبين جهازي الإستخبارات، من دون أن يجد نفسه مرغمًا على تلبية الشروط السورية كلّها تحت وطأة التهديد والتهويل. في أحسن الأحوال، تحت وطأة تقديره السياسي والأمني للضغوط السورية، اكتفى بالابعاد عن الأراضي اللبنانية على غرار ما فعل بعد سنة في ٤ أيلول ١٩٦٩ بناء على طلبي استرداد ملحّين من الاستخبارات العسكرية السورية خلال أربعة أشهر. أبعد الرئيس السابق أمين الحافظ وصلاح الدين البيطار وآخرين.

مع غابي لحود واصلت الاستخبارات اللبنانية السياسة التي اتبعها سلفه أنطون سعد وهي الإحجام عن تسليم السلطات السورية معارضين ولاجئين سياسيين ناشطين في بيروت. كان عليها أن تختار بين تجميد نشاطاتهم والتقدّم باقتراح إلى الاستخبارات السورية بالطلب إليها تعيين ضابط إستخبارات سوري يلزم مطار بيروت للتحقّق من أنّ لا دخول مفتوحًا ومشرّعًا للمعارضين السوريين للقيام بنشاطات مناوئة للنظام من الأراضي اللبنانية. وقد استطاعت فرض مراقبة مشدّدة على النشاطات السياسية والأمنية في الداخل وخصوصًا حتى النصف الأول من عام ١٩٦٧ وإلزام اللاجئين السوريين الامتناع عن أيّ دور سياسي أو فكري موجّه ضدّ النظام السوري تحت طائلة الإبعاد أو الإقامة الجبرية على نحو ما فعلت في ١٠ نيسان مع صلاح الدين البيطار ووزيرين سابقين هما وليد طالب وخليل كلاّس من رفاق أكرم الحوراني إلى ٢٠ لاجئًا سوريًا آخر. ولكنّها لم تتمكن من السيطرة على الحدود الدولية مع سوريا نظرًا إلى المسافة الطويلة المتعرّجة التي تتمدّد عليها من الشمال إلى البقاع الغربي عند جانبي السلسلة الشرقية، ولاستحالة إقامة عدد كاف من المخافر لمراقبة حركة العبور البعيدة من البوابات الرسمية بين البلدين في البقاع والشمال، فضلاً عن وفرة الجرود والمرتفعات الوعرة.

في واقع جغرافي صعب كهذا كانت أيضًا أعمال التهريب بين البلدين تتفلّت من مراقبة السلطة الأمنية. ولم يحل تشديد الإستخبار عند البوابات دون تكاثر تهريب أسلحة ومخدرات وبضائع، وأحيانًا الأشخاص الفارين من العدالة أو الهاربين من السلطات المحلية. إلاّ أنّ جهازي الاستخبارات كانا يتجاهلان أعمال تهريب لأسباب كان بعضها يتصل بتداخل القرى في ما بين البلدين والبعض الآخر لإمرار تجارة يعمل لها الأهالي ويستفيد منها رجال الاستخبارات أو مخبروهم.

كانت الشعبة اللبنانية، كتلك السورية، تعرف أنّ بعض مخبريها مهرّبو مخدرات وتتغاضى عن ذلك في مقابل حصولها منهم على معلومات[1]. إلاّ أنّها تساهلت حيال تسليم فارين سوريين بتهم قتل وسرقات وأعمال تهريب ومخالفات قانونية في بلادهم. كانت تطالب أيضًا بتسلّم قتلة ومجرمين فارين إلى الأراضي السورية، وكانت دمشق تمتنع عن استجابة الطلب أو تنكر وجودهم في سوريا شأن حال متهمين اثنين باغتيال كامل مروة صاحب جريدة «الحياة»، فرّا إلى سوريا في ٢٧ أيار ١٩٦٦.

لكنّ الحوار أضحى أكثر انفتاحًا بدءًا من عام ١٩٦٩ وإن مشوبًا بصعوبات، في الوقت الذي لمس لبنان حجم الدعم الذي كان يقدّمه الرجل القوي في النظام السوري صلاح جديد إلى المنظمات

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

الفلسطينية في لبنان تسليحًا وتمويلاً وتدريبًا وإمرارًا لرجالها إلى داخل الأراضي اللبنانية، ناهيك بإطلاقه يد منظمة «الصاعقة» الفلسطينية التي تخضع لسلطته مذ أطلقها علنًا للمرة الأولى في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٨. كانت قد مارست نشاطات سرّية منذ بداياتها في أيلول ١٩٦٥، معوّلة على فلسطينيين منضوين في صفوف حزب البعث بقيادة مقدّم في الجيش السوري، إلاّ أنّها كانت تخضع سياسيًا للقيادة القطرية لحزب البعث ولعضو القيادة القطرية زهير محسن الذي شغل منصب أمين سرّها. تدريجًا باتت الصاعقة أحد الأسلحة التي بدأت سوريا تحارب بها لبنان كلّما ساءت العلاقات بين البلدين بافتعالها صدامات عسكرية مع الجيش اللبناني في الجنوب أو اعتدائها على مخافره وقوى الأمن عند الحدود اللبنانية – السورية، أو في الداخل. إذ تبيّن للشعبة الثانية انخراطها بفاعلية في تظاهرات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ وإثارتها شغبًا واضطرابات ومواجهات مع الجيش أوقعت قتلى وجرحى. في كلّ مرة تكشّف للاستخبارات اللبنانية وجود مسلحين سوريين وأحيانًا جنود نظاميين في صفوفها تأكدوا من الدور الذي تضطلع به الصاعقة لدى دمشق، والذي يتخطى الكفاح المسلح إلى أداة ضاغطة في علاقات البلدين.

عوّلت الاستخبارات السورية على الصاعقة كذلك على أنّها مصدر فاعل ومهمّ للمعلومات في لبنان. وبصفتها الفلسطينية هذه ودخول أفرادها المخيمات في لبنان، أصبح معظمهم مخبرين لدى الاستخبارات العسكرية السورية. استفادت في الوقت نفسه من السكان الفلسطينيين في مخيماتهم في لبنان للحصول على معلومات شتى عن المناطق المتاخمة لمخيماتهم وعن نشاطات سياسيين لبنانيين، إلى البحث عن المعارضين السوريين.

بيد أنّ رجالَ الاستخبارات اللبنانية تعاونوا أيضًا مع مساعدي الرجل الآخر القوي في نظام البعث هو وزير الدفاع وقائد القوّات الجوّية اللواء حافظ الأسد. منذ عام ١٩٦٥ حفظت الشعبة الثانية اسمه وترقّبت دوره مستقبلاً في حصيلة انطباعات عاد بها وفد من دمشق في ٨ آذار ١٩٦٥ بعد تهنئة قادة الانقلاب بالذكرى الثانية. اقتصر الاحتفال في المناسبة على عشاء تكريمي، الثامنة مساءً، أقامته القيادة العسكرية السورية في فندق أميّة ودُعي إليه وفد من الجيش اللبناني ضمّ ثلاثة ضبّاط من الشعبة الثانية هم معاون رئيسها سامي الشيخة وسامي الخطيب وجان ناصيف. على أنّ العشاء الذي جمع عددًا من الضبّاط الكبار في حزب البعث تأخّر. استفسر الضبّاط اللبنانيون فأجيبوا بأنّ ضبّاطًا كبارًا ينبغي أن يشاركوا في اللقاء في طريقهم من الجبهة العسكرية. بعد ساعة وصل بعض هؤلاء ولكن من غير أن تكتمل حلقة المجتمعين حتى العاشرة ليلاً، والجواب نفسه: ثمّة ضبّاط آخرون في الجبهة في طريقهم إلى دمشق. إلى أن دخل ضابط برفقة ضبّاط دونه رتبة. كان آخر الواصلين وانضم إلى الاحتفال وسط صمت واحترام بالغين لفتا ضبّاط الشعبة الثانية اللبنانية.

إذذاك قيل لهم إنّ في الإمكان بدء العشاء: «لقد حضر الجميع».

سألوا عنه، فقيل لهم: الرائد حافظ الأسد مسؤول الاستخبارات في الجبهة. ضابط بعثي واسع النفوذ في الجيش ومرهوب الجانب.

غداة العودة إلى بيروت رفع سامي الشيخة وسامي الخطيب وجان ناصيف إلى غابي لحود تقريرًا عن الزيارة تحدّث عن المهابة والحضور اللذين ميّزا ظاهرة ذلك الضابط في صفوف ضبّاط الجيش السوري ولاسيما منهم البعثيين. ثمّ لمست الشعبة الثانية لاحقًا أهمية الموقع والدور اللذين كان يشغلهما من خلال قفزه الإستثنائي في الرتبة العسكرية من رائد إلى مقدّم وصولاً إلى لواء

عام ١٩٦٦ وقد أضحى قائدًا لسلاح الجوّ ووزيرًا للدفاع. في ما بعد سألت عن مبرّرات صعوده في الرتبة في مدة قياسية خلافًا للأنظمة التقليدية التي تخضع لها الترقيات العسكرية، فكان الجواب: «إنّه منطق الثورة» يستنسب الأسباب لإجراء ترقيات إستثنائية[1].

منذ عام ١٩٦٥، مع الإعلان عن الكفاح المسلح الفلسطيني ثمّ بعد حرب الأيام الستة، دخل العامل الفلسطيني في صلب العلاقات اللبنانية – السورية. وارتسمت ملامح تحوّل رئيسي كبير في حياة الشعبة الثانية للمرة الأولى منذ مطلع الخمسينات. لم تعد الحياة السياسية اللبنانية بشتى تفاصيلها، ولا توازنات اللعبة الداخلية وإدارة النزاعات والتنافس الإنتخابي مصدر الاهتمام الوحيد لرئيس الشعبة الثانية على نحو ما عرفت في ظلّ أنطون سعد ثمّ في النصف الأول من مرحلة غابي لحود. بدأ الفرع الخارجي المعني بالتجسّس والتعامل مع العدو وفرع اللاجئين الذي يراقب المخيمات الفلسطينية يتقدّم نشاطات فرع الأمن الداخلي وفرع الصحافة بفعل التأثير المباشر الذي أوجبه تداخل العاملين الإسرائيلي والفلسطيني في المعادلة اللبنانية. وتأثرت العلاقات بين لبنان وسوريا بالتطوّر الذي طرأ على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وخصوصًا بين جهازي الاستخبارات اللذين اتخذا موقفين متباعدين تمامًا في مقاربة الوجود الفلسطيني المدني والمسلح في لبنان ووظيفته وحدود نشاطاته. فأظهرت سوريا اهتمامًا خاصًا بدعم المنظمات الفلسطينية بدأ يكتسب حجمًا متزايدًا منذ عام ١٩٦٨.

إذذاك شعر غابي لحود أنّ النظام السوري يطمح إلى الاضطلاع بدور كبير في الحياة السياسية اللبنانية من بوابة دعمه المنظمات الفلسطينية ودفاعه عن حقها في الكفاح المسلح، وتاليًا إصراره على منح المقاومة الفلسطينية إمتيازات عسكرية تستقل بها على الأراضي اللبنانية. الأمر الذي أفقد الشعبة الثانية سطوتها داخل المخيمات الفلسطينية. بدأ السلاح يتسرّب إليها تهريبًا عبر الحدود اللبنانية – السورية بالتزامن مع نشوء نفوذ للاستخبارات العسكرية السورية داخلها راح يتمدّد تدريجًا إلى جوارها من خلال تعاونها مع السكان مخبرين لديها. كان ذلك هو الدور الذي رسمه نظام حزب البعث لمنظمة الصاعقة في لبنان[2].

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

"مهمّة قومية"

عام ١٩٦٦ حضر من سوريا رئيس فرع الملحقين العسكريين النقيب سليم حسن إلى بيروت، واجتمع بسامي الخطيب طالبًا منه المساعدة في ما اعتبرته سوريا «مهمّة قومية» كان يقودها من جزيرة قبرص الملحق العسكري السوري سليمان حداد، أحد ضبّاط الانقلاب الذي نفّذه حزب البعث في ٨ آذار ١٩٦٣. عندما استفسر منه سامي الخطيب طبيعة المهمّة، أخبره أنّ المطلوب الحصول على الحقيبة الديبلوماسية للسفير الإسرائيلي في قبرص. فاتفقا على عمل مشترك. كانت الخطوة الأولى الإيعاز إلى مخبرين اثنين، لبناني وسوري، مقيمين في قبرص التقرّب من موظفين في السفارة الإسرائيلية في الجزيرة. وكانت المعلومات المتوافرة لدى الاستخبارات العسكرية السورية أفادت أنّ للسفير الإسرائيلي شبكة تجسّس داخل سوريا ولبنان يرغب حزب البعث في كشفها بعدما علم أنّ الملحق العسكري الإسرائيلي في سفارة نيقوسيا، وهو ضابط استخبارات، يتولى إدارة الشبكة منذ أُغرمت إبنة السفير الإسرائيلي بشاب لبناني كان يتردّد على قبرص. لم يكن لدى الاستخبارات اللبنانية أيّ علم بالشبكة العاملة سرًّا في بيروت.

كان المطلوب:

- أولاً إبقاء المهمّة سرّية وحصر تعاون جهازي استخبارات البلدين في هذا النطاق كون دمشق تعتبرها «قومية». وبسبب ذلك اختارت العمل مع سامي الخطيب الذي كان قد نجح حتى ذلك الوقت في بناء صداقات شخصية ومهنية متينة مع ضبّاط استخبارات سوريين نافذين. مع إبداء الاستخبارات السورية رغبتها في عدم اطلاع سامي الخطيب رئيس الشعبة الثانية اللبنانية على هذه المهمّة نتيجة اضطراب عناصر الثقة ببعض ضبّاطها، وخشية تسرّب معلومات عنها تفسدها. لذلك استمزج سليم حسن سامي الخطيب سلفًا مدى استعداده للتعاون معه في إطار شخصي بحت، فوافق بلا تردّد. إلاّ أنّه، على جاري العادة، أطلع غابي لحود على الأمر وأعدّ بعد إنجاز المهمّة تقريرًا بها وضعه في محفوظات الشعبة الثانية. وهذا ما لم تكن تريده الاستخبارات السورية خشية افتضاح المهمّة السرّية ودورها فيها. على أنّ ما حدث بعد سنوات أظهر صحة حدسها.
- ثانيًا الحصول على الحقيبة الديبلوماسية لمعرفة أسماء المتعاملين من السوريين واللبنانيين مع الاستخبارات الإسرائيلية، أو على الأقل التماس معلومات عن إطار عمل هؤلاء ومضمون الاستخبار الذي يعملون عليه، والمكان الذي ينشطون من خلاله ونوعية التقارير التي يعدّونها.

تدريجًا تقرّب المخبران اللبناني والسوري من موظفين في السفارة الإسرائيلية في قبرص بالسهرات والدعوات والهدايا، وبينهم واحد كان يتولى حمل الحقيبة الديبلوماسية إلى مطار نيقوسيا تمهيدًا لإرسالها إلى إسرائيل. ونجحا في الطريق في تخدير الرجل واستوليا على الحقيبة التي أخذت طريقها في الطائرة إلى بيروت عوض تل أبيب. في العاصمة اللبنانية تولى الفرع الخارجي في الشعبة الثانية إستنساخ المستندات التي كانت فيها ثمّ أُرسِلت الحقيبة إلى دمشق.

على الأثر هرب المخبران اللبناني والسوري من الجزيرة. واهتمت الشعبة الثانية بتأمين سفر مخبرها إلى السعودية للعمل هناك خشية ملاحقة الاستخبارات الإسرائيلية له. وأعلم غابي لحود رئيس الجمهورية شارل حلو بوقائع ما حصل.

ترك نجاح العمل هذا صدى إيجابيًا لدى سوريا عن إمكانات تعاون جهازي الاستخبارات. وخلافًا لما توقّع، لم يستفد لبنان من محتوى الحقيبة الديبلوماسية مقدار الصيد الثمين الذي حصلت عليه سوريا، الأكثر اهتمامًا بالحصول على معلومات تتصل بشركات عاملة في إسرائيل ولكنّها ترتبط بعلاقات مالية مع عدد من السوريين كانوا تركوا بلادهم قبل سنوات. على أنّ الشعبة الثانية اللبنانية تسنّى لها من خلال وثائق الحقيبة الديبلوماسية أن تكتشف متأخرة هوية أربعة أجانب مقيمين في لبنان وضالعين في التعامل مع الاستخبارات الإسرائيلية لم تكن على علم مسبق بهم. إلاّ أنّها لم تُوفّق في توقيفهم، إذ فروا خلال ساعات من فقدان الحقيبة الديبلوماسية في نيقوسيا. كان الأربعة: فرنسيًا يملك مطعمًا، وسويسريًا يملك محلّ تصوير قرب مقهى طانيوس في الوسط التجاري لبيروت، وعاملين في مطعم روماني في الزيتونة. وتبيّن للشعبة الثانية من معاملات الأمن العام أنّ الأربعة هربوا بعد يومين فقط من فقدان الحقيبة الديبلوماسية، فيما كان رجال الشعبة اللبنانية يستقصون مضمون المعلومات التي تضمنتها وثائق الحقيبة تلك.

اكتسبت قبرص أهمية مميّزة للاستخبارات السورية كجزيرة سياحية صغيرة يسهل عمل الاستخبارات على أراضيها وتجنيد الشبكات، ناهيك بنشاط الملحق العسكري، البعثي، سليمان حداد الذي أضحى في ما بعد معاونًا لوزير الخارجية وكان على صداقة شخصية مع الرئيس القبرصي المطران ميخائيل مكاريوس. ومن خلاله بنى شبكة واسعة من العلاقات الديبلوماسية والأمنية لدى السلطات أتاحت لبلاده الحصول على معلومات عن الدولة الإسرائيلية التي اتخذت بدورها من الجزيرة محطة عمل أمني ضدّ سوريا ولبنان. وكانت استخباراتها تصطاد قادة فلسطينيين عبر جمع معلومات من البلدين الجارين لقبرص عن تنقلاتهم وأماكن وجودهم في أنحاء العالم.

قاد هذا التعاون سامي الخطيب بعد سنوات إلى مشكلة كادت تلقي به في السجن لولا استنجاده بالاستخبارات العسكرية السورية بعدما عثرت الشعبة الثانية في ملفاتها على محضر كان كتبه، أورد فيه معلومات عن تعاونه مع استخبارات دولة أجنبية في قبرص لكشف شبكتي تجسّس إسرائيليتين في بيروت ودمشق من دون معرفة قيادة الجيش بذلك. إذ اتهم بأنّ تعامله مع الدولة تلك لا مصلحة للبنان فيه. وكان التركيز على دخول مخبر لبناني يعمل لدى الشعبة الثانية إلى مقرّ السفارة الإسرائيلية بتكليف من سامي الخطيب.

في ١٨ آب ١٩٧٢، بعدما أُحيل على التقاعد، مَثَلَ المقدّم سامي الخطيب أمام قاضي التحقيق العسكري الياس عساف في قضية تجسّس لإسرائيل كشاهد بتحريك من رئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني، واستُجوب ١١ ساعة متتالية بغية تحويله من شاهد إلى متهم في ضوء إفادتين أدلى بهما شخصان أحدهما من آل هرموش والآخر من آل الضناوي. ثمّ مَثَلَ في اليوم التالي، ١٩ آب، للسبب نفسه لمدة تسع ساعات، ثمّ في ٢٤ آب. وتوسّع التحقيق الذي اتخذ منحى جدّيًا في الملاحقة هدّد بإصدار مذكرة توقيف في حقه.

ولم تلبث المشكلة أن سلكت أبعادًا مختلفة وخطيرة. فكان أن أوفد سامي الخطيب إلى دمشق في اليوم نفسه شقيقه محمد الخطيب حاملاً رسالة إلى الرائد سليم حسن الذي كان نُقِلَ من

الاستخبارات السورية إلى وزارة الدفاع مديرًا للتخطيط في مؤسّسة معامل الدفاع. كان حافظ الأسد قد انتخِب رئيسًا لسوريا عام ١٩٧١ بعد انقلاب اتخذ طابع حركة تصحيحية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ شغل فيها بدءًا من ٢١ تشرين الثاني منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وحلّ علي ظاظا في وزارة الداخلية وحكمت الشهابي في رئاسة الاستخبارات العسكرية.

أبلغ محمد الخطيب إلى سليم حسن مخاوف شقيقه الضابط من احتمال إحالته على المحكمة العسكرية. قصد سليم حسن وزير الداخلية علي ظاظا وأعلمه بما يواجه صديقه بسبب مهمّة طلبتها الاستخبارات السورية منه قد تقوده إلى السجن. بعد ساعات اجتمع علي ظاظا بحكمت الشهابي وطلب منه التدخّل لدى جول البستاني.

خابر رئيس الاستخبارات العسكرية السورية نظيره اللبناني قائلاً له: «ما حصل هو موضوع قومي بالنسبة إلى سوريا، ليس لسامي الخطيب علاقة به، ولم يتعاون مع استخبارات دولة أجنبية ضدّ مصلحة بلده. وإذا أثير هذا الأمر ضدّه فإنّنا لن نتردّد في إثارة مواضيع أخرى لكثيرين من اللبنانيين ضالعين في ملفات خطيرة».

كانت لهجة التهديد السوري صارمة وتنذر بأزمة بين البلدين. فكان أن طُوي الموضوع خلال ساعات[1] بعد زيارة جول البستاني لدمشق واجتماعه بحكمت الشهابي بعد يومين، في ٢٦ آب ١٩٧٢، واطلاعه على التقارير العسكرية المتعلّقة بملف شبكة التجسّس تلك.

يومذاك قال حكمت الشهابي لمحدّثه رئيس الشعبة الثانية اللبنانية: «لا يجوز الانتقام من الضابط أو اتهامه بأعمال معيّنة في أثناء فترة ممارسته وظيفة المخابرات لأنّ هذا يسيء إليه وإلى العاملين معه ويحدّ من نشاطهم. فإمّا أن يكون موضع ثقة فتُترك له مبادرة العمل والتصرّف لمصلحة الأمن والاستعلام أو لا يكون فيُنقل. تاليًا يستند عمل المسؤولين عن المخابرات في الأساس إلى ثقة المسؤولين والشعب بالأجهزة. فإن لم تتوافر لا يمكن الجهاز أن ينتج. كما يُخشى أن يُترجَم أيّ تدبير قضائي على أنّه تدبير إنتقامي».

جواب جول البستاني أنّ «مصادفة أن يقع حرفوش في قبضة العدالة ويتكلم ويعطي أسماء تستشهد بالخطيب هي التي أوجبت استدعاءه إلى الشهادة».

في تقويم جول البستاني لحصيلة مقابلته مع حكمت الشهابي أنّ نظيره «أثبت الأخبار السابقة الواردة إلى الشعبة الثانية عن بقاء المقدّم سامي الخطيب على اتصال وثيق بالاستخبارات العسكرية السورية كعميل»[2].

---

١. ترك أثرًا لدى جول البستاني الذي لم يكن قد عرف سليم حسن. عام ١٩٧٤، كان الضابط السوري يعمل في مؤسّسة معامل الدفاع التابعة لوزارة الدفاع السورية، وكان في زيارة قصيرة لبيروت للحصول على تأشيرة سفر إلى لندن للاستشفاء بسبب انقطاع العلاقات الديبلوماسية السورية - البريطانية. فكان أن كلّف قائد فرقة «المكافحة» نزار عبدالقادر توقيفه في فندق كينغز في الروشة. منتصف الليل دهم رجلان من الشعبة الثانية جناحه وأمطراه بالأسئلة حتى الساعات الأولى من الصباح: «ما هي علاقتك بسامي الخطيب، وماذا جئت تفعل هنا، ومَن ستلتقي...؟»، ثمّ غادرا. في الثامنة صباحًا أطبقت عليه في الفندق سيارة عسكرية اقتادته إلى وزارة الدفاع معصوب العينين بربطة عنقه، قبل إطلاقه ظهرًا بعد تدخّل مباشر من صائب سلام عندما أخطر بخطف مقدّم في الجيش السوري في بيروت.

٢. تقرير سرّي عن محادثات العقيد جول البستاني مع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي في دمشق في ٢٦ آب ١٩٧٢، مؤرخ ٢٩ آب ١٩٧٢.

صفقة سرّية

عام ١٩٦٩ دخلت علاقة الشعبة الثانية بحزب البعث ووزير الدفاع السوري وقائد سلاح الجوّ اللواء حافظ الأسد مرحلة تحوّل وجد صداه بعد سنوات عندما قرّر أربعة من ضبّاطها اللجوء إلى دمشق هربًا من ملاحقة السلطات اللبنانية لهم.

كان قد سبقها ترجّح في علاقات البلدين بين الاستقرار والتدهور استمرّ سنتين سادهما بعض الإنقطاع وخصوصًا على أثر الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧. تضاعفت ضغوط الأمين القطري لحزب البعث صلاح جديد ووزير الداخلية محمد الطويل والعقيد عبدالكريم الجندي والتيار المتشدّد في القيادة السورية ذي المنحى الماركسي، المناهض لجمال عبدالناصر، على لبنان بسبب تحالفه مع الناصرية. تارة بالتهديد بإغلاق الحدود وطورًا بدفع أعداد كبيرة من المسلحين الفلسطينيين إلى داخل هذا البلد وتهريب أسلحة إليه بغية بث الفوضى فيه. وكانوا ينظرون إلى الاستخبارات العسكرية اللبنانية على أنّها، من موقع التحالف مع الناصرية الآخذة في الضعف بعد حرب ١٩٦٧، تناصب سوريا العداء. مع ذلك لم تنقطع كليًا بعض صلات الاتصال والاجتماعات لدوافع شخصية أو لمبرّرات عمل محدود. في المقابل كانت علاقة الشعبة الثانية بالاستخبارات المصرية، عبر سامي شرف مدير مكتب الرئيس المصري والسفير في بيروت عبد الحميد غالب وابرهيم صبري، في ذروة التعاون الوثيق على غرار ما كان سائدًا في عهد فؤاد شهاب. ظلت السفارة المصرية مصدرًا كبيرًا للمعلومات تنفذ إليه بسهولة الاستخبارات اللبنانية.

عام ١٩٦٩ اكتشف وزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد صفقة للجيش تناولت شراء بطانيات وأعتدة تبيّن أنّها مغشوشة في مواصفاتها في مقابل عمولة غير قانونية بلغت خمسة ملايين ليرة سورية. وكان متعهد الصفقة، وهو سوري أرمني من حلب، قد نجح في الفرار إلى لبنان، وأُوقِف بسببه ضابطان برتبة عقيد في الجيش السوري اتهما بالضلوع في الصفقة وأُخضِعا للتحقيق. كان على حافظ الأسد، وقد أقلقته المشكلة، إسترجاع الفار واستجوابه للتأكد من براءة الضابطين الموقوفين أو تورّطهما وحؤولاً دون إلصاق تهمة الفساد بوزارته أمام قيادة حزب البعث والجيش.

كانت المعلومات المتوافرة لدى الاستخبارات السورية أنّ المتعهد الحلبي الفار يسكن في شقة شخصية سياسية نافذة في بيروت. طُرِح أولاً اقتراح ناقشته الأركان السورية هو خطف الحلبي الفار من بيروت بواسطة منظمة الصاعقة واستعادته إلى بلده، سرعان ما استُبعِد على رغم حماسة نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية الرائد علي دوبا للخطوة إذ أنّ الشعبة الثانية اللبنانية درجت على رفض تسليم سوريا سياسيين فارين منها. في حصيلة مناقشة الأمر في حضور اللواء حافظ الأسد ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية العقيد علي ظاظا، تقرّر تكليف النقيب سليم حسن تنفيذ المهمّة بالتعاون مع مَن كان يعتبرهم أصدقاء له في الشعبة الثانية اللبنانية. وحرص علي دوبا على بقاء المهمّة سرّية تجنبًا لأزمة محتملة مع القضاء اللبناني.

حضر سليم حسن إلى لبنان وخابر صديقه رئيس فرع الأمن الداخلي والجهاز المشترك المقدّم سامي الخطيب من بحمدون، واثقًا بأنّه سيساعده كون الموضوع يتصل بالانضباط العسكري وبفساد مالي وإداري، وهو تاليًا غير سياسي بما يجرّد الشعبة الثانية من ذريعة رفض تسليم لاجئين سياسيين.

في ذلك الأحد، كان سامي الخطيب ضابط دوام في وزارة الدفاع. في لقائهما أخطره سليم حسن بمهمّته العاجلة باسم وزير الدفاع اللواء حافظ الأسد، وهي معالجة مشكلة تلزيم أعتدة مغشوشة للجيش السوري، ناهيك باتصالها بمصير ضابطين سوريين كبيرين معتقلين. وأبلغ إليه رغبة حافظ الأسد في التعاون لحلها دونما اضطراره إلى الإستعانة بمنظمة الصاعقة. ثمّ زوّد سامي الخطيب المعلومات التي تملكها الاستخبارات السورية عن اسم الأرمني الحلبي الفار ومكان إقامته ورقم هاتف الشقة التي يقطنها لدى الشخصية السياسية النافذة في بيروت والسيارة التي يتنقل فيها ورقم لوحتها. وعده الضابط اللبناني بتسليمه إياه قبل ظهر اليوم التالي. على أنّه ارتأى عدم اطلاع غابي لحود ولا أيًّا من رؤسائه الآخرين كرئيس الأركان وقائد الجيش ووزير الدفاع على المهمّة كسبًا للوقت وحؤولاً دون تسييسها في حال كُشِفَت. كان يعرف كذلك أنّ رئيس الشعبة الثانية سيتأنى في مناقشة مسألة كهذه يصرّ سليم حسن على طابعها السرّي وعامل الوقت فيها. لم يعرف بها أحد على أنّ سامي الخطيب كان ينتظر فرصة ما للانفتاح على حزب البعث. وكان وقتذاك شخصية منفرة للاستخبارات السورية على رغم معرفتها بكفايته الأمنية. فالرجل تجسّس عليها وحاول التعامل مع لبنانيين وسوريين يتنقلون بين البلدين لجمع معلومات عن الداخل السوري. كذلك اضطلع بدور سلبي حيال الاستخبارات السورية تارة بحماية سوريين لاجئين إلى لبنان وطورًا بمضايقة أنصار حزب البعث معوّلاً على دعم سفير مصر عبدالحميد غالب. كان ناصريًا حتى العظم، وأضحى بسبب انتمائه هذا مناهضًا لحزب البعث كما للأنظمة السورية التي تعاقبت في مرحلة ما بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة. كان كذلك مصدر قلق للاستخبارات العسكرية السورية إذ كان يبلغها أنّ ضابطًا لبنانيًا برتبة صغيرة يحظى باستقبال جمال عبدالناصر له أكثر من مرة في مكتبه في قصر القبّة كما في منزله في منشية البكري.

قبل ظهر اليوم التالي تلقى سليم حسن مكالمة من صديقه سامي الخطيب يعلمه بتوقيف المختلس الفار. العاشرة والربع صباح ذلك اليوم، وتنفيذًا لخطة أُعدّت بعناية وسرّية شملت في وقت واحد دهم خمسة أماكن كانت المعلومات ترجّح تردّده عليها، عُثِر على السوري الفار في حمّام الشقة. فاقتيد أولاً إلى مقرّ الجهاز المشترك في ثكنة طانيوس الحلو ثمّ إلى وزارة الدفاع حيث مكتب سامي الخطيب الذي اتصل بسليم حسن طالبًا إليه الحضور فورًا وتسلّمه. في تلك الأثناء كان السوري الفار في مكتبه يصغي إلى المكالمة المقتضبة.

وبارتعاد وذعر سأل سامي الخطيب: «تسليمي إلى مَن؟».

أجابه: «إلى المخابرات السورية. وسيأتي ضابط سوري لتسلّمك».

للتوّ قفز الرجل إلى طاولة المكتب، وأمسك بشفرة صغيرة وقطع شرايين يديه فنزف، وتوسّل إلى الضابط اللبناني عدم ترحيله إلى سوريا.

وما أن حضر سليم حسن حتى بادره رئيس فرع الأمن الداخلي: «ماذا تفعلون بالناس حتى يرتعبون منكم كلّ هذا الرعب؟».

صحب النقيب سليم حسن الموقوف السوري المضمّد اليد بمواكبة سيارتين عسكريتين لبنانيتين مع عدّة إسعاف تحسّبًا حتى الحدود اللبنانية – السورية.

فور تسلّمها إياه حقّقت وزارة الدفاع السورية مع المختلس الموقوف وبرّأت الضابطين المعتقلين، ممّا أشاع ارتياحًا لدى حافظ الأسد بعدما تجاوز أزمة كانت متوقعة بينه وبين صلاح جديد، الساعي إلى النيل من موقع وزير الدفاع في قيادة حزب البعث ونفوذه الطاغي في الجيش، وكانا في حمأة الصراع على السلطة منذ المؤتمر القطري الرابع في أيلول ١٩٦٩.

على الأثر أوفد اللواء حافظ الأسد إلى بيروت نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية الرائد علي دوبا يرافقه النقيب سليم حسن حاملين معهما هدية شكر إلى سامي الخطيب. هي طاولة مطعّمة بحفر يدوي غطى سطحها مخمل أخضر مع كرسي من صنع دمشقي، ورسالة شكر شفوية ودية هي الآتية: «أبواب سوريا مفتوحة لك ساعة تشاء ومع مَن تشاء. ولن تُعامَل إلاّ كضابط سوري في قيادة هذا الجيش في أيّ وقت تأتي».

كانت تلك فاتحة علاقة سوريا بالجيش اللبناني وقد بدأت عام ١٩٧٠ باستقبال الأركان السورية العماد جان نجيم يرافقه غابي لحود وعبّاس حمدان تلبية لدعوة من وزير الدفاع وقائد القوّات الجوّية اللواء حافظ الأسد. وهي الأولى لقائد للجيش اللبناني لدمشق. إلاّ أنّ ذلك لم يحل دون تولّد مشكلات أرخت بظلالها على العلاقات اللبنانية – السورية كان من أسبابها الصراع على قيادة حزب البعث في سوريا بين صلاح جديد وحافظ الأسد حيال الموقف من لبنان كما من المقاومة الفلسطينية.

بعد إقرار اتفاق القاهرة الذي اعتبرته عاملاً مشجعًا لإعادة تطبيع علاقاتها بلبنان، بدت سوريا أقرب إلى تبنّي وجهة نظر المقاومة الفلسطينية منها لبنان في تطبيق بنوده. ووجدت فيه مجدّدًا، كما في مرحلة الصدام العسكري بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، بابًا للنفاذ إلى المعادلة السياسية الداخلية من خلال انتقاد معارضيه وتأكيد تمسّكها بالتفسير الفلسطيني له والتحذير من خرقه بربطها بين الاستقرار اللبناني وتنفيذ الاتفاق. سهّلت في الوقت نفسه، منذ مطلع عام ١٩٧٠، تدفق مسلحين فلسطينيين على الأراضي اللبنانية وأشرفت على إجراء تبديل بينهم وبين مقيمين في المخيمات الفلسطينية في سوريا، وقد عبرت عشرات القوافل العسكرية إلى لبنان من السلسلة الشرقية في ١٤ أيار سنتذاك دونما معرفة السلطة اللبنانية. فكان أن رمى ذلك إلى ترسيخ معادلة عسكرية لبنانية – فلسطينية قيّدت استعادة الدولة اللبنانية سيادتها، تارة بالضغط عليها لتنفيذ اتفاق القاهرة وفق ما يرضي المقاومة الفلسطينية، وطورًا بالتهويل بمزيد من تدفق فدائيين فلسطينيين على لبنان عبر دير العشائر والمناطق السورية المتاخمة لراشيا الفخار. وكان هؤلاء في الغالب من مسلحي الصاعقة وقد أضحى عددهم في لبنان آلافًا يوازي بهم حزب البعث نفوذ حركة فتح بقيادة ياسر عرفات. كذلك لم تتردّد سوريا عام ١٩٧٠، بعد أسابيع على إعادة فتح حدودها مع لبنان على أثر إقرار اتفاق القاهرة، في التلويح بإغلاقها مجدّدًا مستعيدة ذريعتها المزمنة وهي الاحتجاج على الانتقادات الحادة التي كانت توجهها صحف ومجلات لبنانية إلى نظام حزب البعث.

كان قد نشأ إذذاك واقع سياسي جديد داخل السلطة أفقد غابي لحود والشعبة الثانية الكثير من دورهما وتأثيرهما. حليفها السابق الآخذ في الافتراق التدريجي والحاد عنها كمال جنبلاط، وزير الداخلية، بات أقرب وأكثر تفهمًا لوجهة النظر الفلسطينية وإن أبدى رغبة ظاهرة في الاضطلاع

بدور متوازن، مختارًا في كلّ حال الابتعاد عن الإنحياز إلى الدولة اللبنانية. تصالح مع سوريا بعد خلاف طويل وبدأ يسترضيها بتعطيل صحف ومجلات تهاجم حزب البعث، ويستميل المقاومة الفلسطينية بتضييق محدود على نشاطاتها مع تأييده حقها في الكفاح المسلح. أضحى تنفيذ اتفاق القاهرة في عهدة كمال جنبلاط لا الجيش اللبناني والشعبة الثانية. وعملاً بما اعتبره تسهيلاً لتنفيذ الاتفاق واحباطًا لذريعة أنّ المؤسّسة العسكرية طرف في الصراع مع الفدائيين الفلسطينيين، أخرج وزير الداخلية مخافر الجيش من المخيمات وأحلّ محلها مخافر لقوى الأمن تأتمر به ممّا أفقد الاستخبارات العسكرية السيطرة الكاملة عليها وحرمها الحصول على معلومات عمّا يجري داخلها. مهّد ذلك لإرساء أمن ذاتي فلسطيني في المخيمات يتعارض وأحكام القانون اللبناني. كان تبرير الزعيم الدرزي لتصرّفه هذا أنّه هو ضامن التفاهم مع المقاومة الفلسطينية، حليفها السياسي، والتزامها تنفيذ الاتفاق، بيد أنّها لم تفعل. ولم يكن للشعبة الثانية إلاّ أن ترضخ[1].

في موازاة ذلك كانت ثمّة مرحلة جديدة تمر فيها علاقة سامي الخطيب بحزب البعث. حفظت له الاستخبارات العسكرية السورية تعاونين سرّيين مثمرين وثمينين: الأول تهريب الحقيبة الديبلوماسية الإسرائيلية إلى بيروت عام ١٩٦٤، والآخر تسليم المختلس السوري عام ١٩٦٩. نظرت في حقبة حكم حزب البعث باستمرار بعين تقدير إلى ثلاثة ضبّاط لبنانيين هم غابي لحود وسامي الخطيب وعبّاس حمدان، ولكن من غير أن تتخلى عن تقويم صارم في نظرتها إلى الشعبة الثانية اللبنانية التي كانت تفتقر في رأيها إلى البعد العقائدي بمفهوميه القومي والعربي. قالت ذلك عن الضبّاط الثلاثة منذ النصف الثاني من عقد الستينات، وخصوصًا عن غابي لحود. احترمت كفايته العسكرية وثقافته وصراحته في التعامل ودماثته وتشبثه بانتمائه الوطني، على رغم الاختلاف السياسي واعتقادها بانغلاقه دون الفكرة العقائدية. بدا لها لبنانيًا أكثر منه عربيًا، وأقرب إلى التعاون بثقة مع الاستخبارات الفرنسية والأميركية منه إلى تعاون مماثل مع الاستخبارات السورية التي كان يتصرّف بإزائها بحذر وتوجّس.



١. ١٩٦٧ – رئيس الأركان يوسف شميّط يصافح سامي الخطيب، ويتوسطهما سامي الشيخة.

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

الرهان

• بعد توقيع إتفاق القاهرة، غلب اعتقاد في أوساط الشهابيين والشعبة الثانية أنّ فؤاد شهاب سيتردّد في القبول بالعودة إلى رئاسة الجمهورية. كتم الرئيس السابق قراره حتى عن القريبين منه، فظلّوا معلّقين بآمال استجابته رغبتهم في العودة. لكنّ الحدث الأكثر ملامسة لانتخابات رئاسة الجمهورية كان إعفاء العماد إميل بستاني من منصبه، إيذانًا بافتتاح مبكّر لانتخابات رئاسية قاسية، أرادت الاستخبارات العسكرية من خلالها توجيه رسالة واضحة إلى الأفرقاء جميعًا، أنّ معركة الانتخابات الرئاسية ربما تكون بدأت بإخراج أحد أبرز مرشّحيها الأقوياء، من دون أن تكون واثقة من أنّها ستخوضها بأقوى مرشّحيها وهو الرئيس السابق. لم يحل ذلك دون محاولة الضبّاط بعث تطمينات شتى في أوساط السياسيين القريبين من الشهابية توحي بأنّ الوقت لم يحن لمناقشة الأمر قبل سبعة أشهر على الأقل من موعده، في خلالها تطرأ أحداث كثيرة وتتبدّل توازنات وتحالفات سياسية.

كان المهمّ بالنسبة إليهم، أولاً، انتزاع المبادرة من يد قائد الجيش الذي عوّل على دعم كبير من جمال عبدالناصر وعلى صداقة وطيدة بملك السعودية فيصل. ومع استنفاد ردود الفعل على إقالة إميل بستاني وامتصاص النقمة والشكوك فيها، استعادت الشعبة الثانية زمام اللعبة السياسية الداخلية من خلال التيّار الشهابي في مجلس النوّاب.

كان الإصرار واضحًا على المضيّ بالتجربة الشهابية التي أكسبت غابي لحود دروسًا كثيرة في طريقة حكم لبنان في ظلّ فؤاد شهاب، أو عبر تعاونه مع رجالات بارزين أداروا هذه الحقبة على امتداد عهدين كفؤاد بطرس وفيليب تقلا ورشيد كرامي وصبري حمادة وكمال جنبلاط وبيار الجميّل قبل انتقال الأخير إلى «الحلف الثلاثي». عنت الشهابية له المكان الأكثر استيعابًا لـ«حقائق التركيبة اللبنانية والرهان على مؤسّسات الدولة وانتهاج سياسة متوازنة تسهّل انخراط العائلات اللبنانية في الدولة بدلاً من توزيع الدولة على الزعماء والعائلات». كان يعتقد أيضًا أنّ مهمّتها أن تكون «الضامن لحقوق اللبنانيين جميعًا حتى تستحق جهودهم وولاءهم. وسرّ ذلك يكمن في اشتراك الزعماء الحقيقيين في الحكم، وإشعار الطوائف والمناطق كلّها بالمشاركة بما لها من حقوق وعليها من واجبات. الدولة القوية تحمي الوطن وتحمي المواطن. هي قوية بفضل حكم القانون واتساع القاعدة التمثيلية لأركانها. والجيش في الشهابية ليس حاكمًا، فالحكم هو في يد الهيئات المنتخبة، ويلعب الجيش دور الضامن والاحتياط»[1].

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ١٠ آب ١٩٩٨.

حمل هذا الاقتناع غابي لحود على إرساء علاقات شخصية حميمة برجالات الشهابية كصمّام أمان، من خلالهم يصير إلى تبديد أسباب الخلاف والتباين في الرأي بينهم وبين رئيس الجمهورية انطلاقًا من انطباعات راجت في صفوفهم، هي أنّ قرب غابي لحود من فؤاد شهاب، في الحكم وخارجه، وثقته به أشعرتهم بأنّ ما يقوله رئيس الشعبة الثانية يحظى بتأييد ضمني من الرئيس السابق. كذلك تأثيره على قرارات شارل حلو. ولم يتردّد في التأكيد لهم أنّ المصلحة الفعلية لكلّ منهم هي في استمرار انضوائه في التيار الشهابي الذي يحفظ له مواقعه ودوره ومقدرته على استجابة حاجات منطقته وتعزيز شعبيته، كما استمرار نفوذه في الإدارة والسلطة. ولذا غالبًا ما اضطلع، في أوقات التباعد، هو لا سواه من السياسيين الشهابيين، بمهمّة نقل الرسائل المتبادلة بين فؤاد شهاب وبيار الجميّل وكمال جنبلاط، وبين الأخيرين وبين شارل حلو. كان غابي لحود يقول للقطبين الموالين والمتنافرين في الحقبة الشهابية ما ينبغي أن يصل إلى فؤاد شهاب وما ينبغي ألاّ يصل، أو على الأقل تُصوَّب طريقة التعبير عنه قبل أن يصل[1]. أقربهم إليه كان رشيد كرامي الذي جمعته به ما يصفه غابي لحود بـ«القواعد المشتركة في التحليل» التي لم يجدها في عبدالله اليافي وصائب سلام وحسين العويني. مصدرها انتماء الزعيم الطرابلسي إلى الشهابية. عنى ذلك نظرة الرئيس السابق إلى التوازن السياسي والتمثيل الشعبي في السلطة وهيبة الحكم وتماسك مؤسّسات الدولة. فكان أن أدرك من خلال هذا التقارب أنّ تعاونه مع السياسيين غير الشهابيين كان يفتقر إلى قواعد التحليل تلك التي لا توجب الإلحاح في المناقشة والاقتناع توصّلاً إلى القرار المشترك الذي هو في مصلحة الحكم[2].

في المكانة نفسها كانت علاقته بكمال جنبلاط الذي اضطلع بدور إيجابي في التهدئة وتحسين قنوات الحوار وشروطه بين الشعبة الثانية والقيادات الفلسطينية في مرحلة ما قبل افتراقه عنها بعد فضيحة طائرة الميراج. بدت حدود علاقته بالسياسيين الشهابيين جزءًا من الدور الذي يقاسمهم إياه ببعديه السياسي والأمني. ولذلك لم يكن في الإمكان التعامل مع أقطاب الشهابية، الوثيقي العلاقة المباشرة بشارل حلو وفؤاد شهاب، على نحو مماثل لتعامله مع نوّاب وسياسيين مدينين بمناصبهم للشعبة الثانية. تبعًا لهذا التمايز كان على غابي لحود أن يواجه خلافات مستجدة بينه وبين بعض أقطاب الشهابية عندما كان الجميع يقاربون انتخابات رئاسة الجمهورية.

بحلول عام ١٩٧٠ كانت أربعة تطوّرات قد ألقت بثقلها على الشعبة الثانية: الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، حوادث ٢٣ نيسان ١٩٦٩، فضيحة طائرة الميراج الفرنسية في ٣٠ أيلول ١٩٦٩، ثمّ اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ وقد أخذ المقاومون الفلسطينيون يعملون على التنصل من تنفيذ بنوده بذرائع شتى منها فقدان الإنضباط وتعدّد المنظمات الفدائية. شعرت الشعبة الثانية في غمرة الإستقطاب الطائفي الذي كان يتجاذب الحياة الوطنية بأنّ التوازن السياسي لا يزال في مصلحتها بسبب سيطرة النوّاب الشهابيين على الغالبية في البرلمان، صاحبة الكلمة الفصل في الانتخابات الرئاسية صيف ١٩٧٠. بدورهم الشهابيون كانوا يرون أنّ نجاحهم في تحقيق ائتلاف مسيحي - إسلامي في صفوف «النهج» كفيل بجعلهم يربحون معركتهم. وقتذاك لم يكن إسم الياس سركيس متداولاً كمرشّح بديل من فؤاد شهاب إلاّ لدى غابي لحود وأحمد الحاج. بدا لهما ضروريًا العمل بتروٍ ودأب لاجتذاب نوّاب غير شهابيين إلى كتلة «النهج» تعزيزًا للغالبية البرلمانية بما يضمن فوز المرشّح الشهابي.

---

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٢. المصدر نفسه.

في خضم مرحلة بالغة الدقة قبل أقل من سنة على انتخابات رئاسة الجمهورية، قرّرت الشعبة الثانية طلب دعم جمال عبدالناصر. فأوفدت رئيس فرع الأمن الداخلي الرائد سامي الخطيب إلى القاهرة لمقابلة سامي شرف مدير مكتب الرئيس. فور عودته رفع إلى غابي لحود تقريرًا خطيًا مسهبًا بحصيلة مهمّته كالآتي:

«حدّدت المقابلة الأولى في الساعة السابعة من مساء ١١ تشرين الأول ١٩٦٩. في المقابلة هذه عرض الرائد الخطيب الوضع السياسي في لبنان وحدّد هوية المعسكرين المتصارعين وحجمهما ونيّاتهما:

١. مَن هو الخصم وما هي مخطّطاته: الخصم في التحديد السياسي اللبناني الحالي هو أميركا وإسرائيل مضافًا إليهما «الحلف الثلاثي» و«تكتل الوسط»، وتدعمهم السعودية والكويت وإيران. أمّا هدف أميركا وإسرائيل من هذا التجمّع فهو المحافظة على إسرائيل، لأنّ بمحافظتهما عليها تحفظان البترول وتكافحان الشيوعية. ولذلك فهما تستعملان «الحلف الثلاثي» للوصول إلى إنشاء وطن عنصري آخر في المنطقة يعطي إسرائيل قوّة للبناء. وهكذا تقضي الخطة بـ:

- الإتيان برئيس للجمهورية على شاكلة كميل شمعون، صديق للأميركيين إن لم يكن عميلاً لهم، ينفّذ كلّ ما يطلب منه في لبنان ضدّ البلاد العربية المتحرّرة.
- إزالة وجه لبنان العربي تدريجًا للوصول إلى الوطن القومي المسيحي.
- الوصول إلى إزالة النفوذ والوجود الناصري في لبنان.

على أن يبدأ ذلك كلّه في معركة رئاسة مجلس النوّاب في ٢١ تشرين الأول الحالي.

٢. مَن هو الصف الوطني المواجه لهذا الخط الخصم: إنّه «النهج»، أيّ الجيش مضافًا إليه القوى الوطنية المعروفة أمثال رشيد كرامي وكمال جنبلاط وصبري حمادة وغيرهم. ثمّ السفارة المصرية وامتداداتها ونفوذها. ثمّ القوى اليسارية على رغم تناقضاتها لأنّ اللقاء معها هو في نهاية الطريق وليس في أثنائها، ثمّ الإتحاد السوفياتي الذي يقف وراء هذه القوى، ثمّ الفدائيون على رغم الخلافات الجانبية معهم من حين إلى آخر.

لذلك فإنّ المنطق يظهر من الناحية النظرية أنّ الأسباب كلّها متوافرة لكي يكون صف الخصم مفكّكًا، والصف الوطني هو المرصوص باعتبار أنّ الصف الخصم ستفرّقه رئاسة الجمهورية التي يطمع بها كلّ من أفراد هذا الخط، عدا عن تناقضاتهم الشخصية والمصلحية والمبدئية. بينما الأسباب متوافرة لوحدة الصف الوطني سواء من حيث التشابه في المسلك السياسي، أو الولاء الوطني والقومي، أو اللقاء على الهدف الأعلى. إنّما لسوء الحظ نرى الواقع عكس الحقيقة النظرية. فصف الخصم هو الموحّد، والصف الوطني هو المفكك المنقسم على ذاته والمتصارع في ما بين أعضائه:

- فالفدائيون يخاصمون الجيش. إنّما هذه القضية في طريق الحلّ النهائي.
- والقوى اليسارية تناصب الجيش ورشيد كرامي العداء.
- وكمال جنبلاط الذي يُعمَل المستحيل من أجله يوميًا، فجّر قنبلته أخيرًا وأعلن انفصاله عن «النهج»، وهو في صدد إعلان مذكرة يطالب فيها بإبعاد العسكر عن السياسة وإلغاء رخص السلاح ومنع المناطق العسكرية. عدا عن مخاصمته العلنية لرشيد كرامي وصبري حمادة وتشجيع البعثيين في طرابلس على الدولة ورشيد كرامي. وأخيرًا اتخذ من قضية الطائرة (الميراج) سببًا لهذه النقمة وللمواقف العدائية هذه كلّها. مع أنّ قضية الطائرة ما هي إلاّ

عبارة عن عملية استخبارات عادية توبعت وكُشفت لمصلحة الجيش والبلاد، ولم يكن مقصودًا بها مطلقًا الإتحاد السوفياتي. فمن اللحظة الأولى للمتابعة وحتى ساعة الدهم، لم يكن لدى الشعبة الثانية أيّ دليل واضح على أنّ الإتحاد السوفياتي كدولة والسفارة السوفياتية في بيروت على علم أو على اطلاع بها. وعلى هذا الأساس جرى الدهم لكشف هذين الروسيين اللذين ظُنَّ أنّهما يعملان لإسرائيل أو لجهة أجنبية أخرى. ولكن غير الإتحاد السوفياتي الصديق. وكانت الخطة تقضي بعدم كشف العملية إلاّ بعد استكمال التحقيق وإيضاح الصورة الحقيقية للشبكة كلّها. وحتى في حال وجود سوفياتيين رسميين كان من المقرّر تسليمهما إلى سفارتهما كخطوة صديقة من دون إثارة ضجة حول الموضوع. إنّما سوء الحظ وسوء تصرّف السوفيات في أثناء الدهم أدّيا إلى جرح ضابط ورتيب والسوفياتيين صاحبي العلاقة. الأمر الذي أجبرنا على إذاعة البيان الأول (سُلّم البيان إلى سامي شرف) عن الحادث الذي يظهر فيه عدم اتهام أحد. لكنّ الهجوم المركّز والعنيف للسفارة بالاتهامات غير المقبولة، استتبع من جهتنا دفاعًا مشروعًا عن النفس بنشر الوثائق الموجودة لدينا (وأُعطي أيضًا الوثائق التي نُشرت)، حتى لا يظلمنا أصحابنا على الأقل، وأنتم في طليعتهم. وهكذا كان اليوم الثاني للقضية عنيفًا ضدّ السوفيات. وبناء على الكتاب الذي وصلنا منكم وتوجيهات الرئيس شهاب الذي التقت أوامره مع رغبتكم، أوقفنا نشر أيّ شيء عن الموضوع ببلاغ عسكري متجاوزين فيه الأعراف الدستورية حرصًا منّا على تلبية الرغبة الكريمة وعلى عدم استغلاله من الأجهزة الغربية ضدّ الإتحاد السوفياتي، صديق العرب الأول اليوم. وكان لموقف الرئيس كرامي في هذا المجال فضل كبير في إطفاء الموضوع وفي إعطاء السوفيات الترضيات اللازمة المعنوية والأدبية. إذ أمر بتخلية الروسيين على رغم أنّ أحدهما غير سياسي، وأعاد إليهما المصادرات الشخصية كلّها ومنع استجوابهما من المحقّقين. كما أنّ السفير عظيموف قابل الرئيس شهاب في الموضوع وخرج من عنده مرتاحًا جدًا إلى التدابير المتخذة وإلى حقيقة ما جرى (أُعطي سامي شرف هنا المستندات التي لم تنشر وتسجيل الجلسة الأخيرة في شقة فلاديمير فاسيلييف مع شرح لهذا التسجيل).

وعدّت إلى الموضوع الأساسي وهو السياسي العام، وقلت له إنّه إذا لم يعمل فورًا، وعلى المستويات العليا لتوحيد الصف وإعادة كمال جنبلاط إلى الحظيرة الوطنية، فإنّ الصف الشهابي خاسر حتمًا. وخسارته هي خسارة لكلّ الصف الوطني وللناصرية خصوصًا، وأنّ أيّ خسارة للناصرية الآن ستكون لها مضاعفات كبيرة حتى في مصر نفسها، ومن الضروري أيضًا أن يكفّ الروس عن تحرّكاتهم ضدّ الجيش في لبنان، وأن تكفّ صحيفة «الأهرام» والإذاعة المصرية عن التشكيك في قضية الطائرة حتى نعمل على لملمة الموضوع والانتباه إلى معاركنا السياسية المقبلة. ولمّحت هنا إلى مخطط «الحلف الثلاثي» في رئاسة المجلس، وكيف أنّ بقاء كمال جنبلاط على الحياد سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على المعركة ضدّ صبري حمادة لأنّ «الحلفيين» سيعملون على إفقاد المجلس النصاب (٥١ نائبًا) في حال عدم ترشيحهم كامل الأسعد.

بعد الحديث الطويل هذا، بدا لي بصورة قاطعة أنّ السيد سامي شرف قد اقتنع مئة في المئة بسلامة العمل الذي جرى وبخطورة الوضع، وقال: يجب أن يُعاتب الروس على هذا العمل معاتبة واضحة. وسأتولى ذلك. ونحن شاكرون جدًا لكم جميعًا تجاوبكم معنا في هذا الموضوع القومي، وقاتل الله المشكّكين وأصحاب الغايات الذين كادوا أن يحوّلوا اقتناعنا أشياء أخرى ليست في

مصلحة تعاوننا المشترك. وأضاف: إذًا، لا بدّ من العمل السريع:

- سأكتب رسالة شخصية إلى كمال جنبلاط لأنّ ليس من المصلحة أن أذهب شخصيًا إلى بيروت. كما ليس من المصلحة بالنسبة إلى صحة الرئيس عبدالناصر وإلى الوضع العام استدعاء كمال جنبلاط إلى القاهرة. وسأطلب منه عدم التفرّد بأيّ موقف ودعم الصفّ الوطني أيًّا تكن الأسباب والظروف.
- سأكتب إلى ابرهيم صبري لإبلاغه رسالة شفوية بأنّنا مستعدون لدعمه (كمال جنبلاط) بالمال والسلاح، على أن لا ينحرف عن الخط الشهابي الوطني في معركتي رئاسة المجلس والحكومة المقبلتين.
- سأستدعي شوكت شقير لهذا الموضوع غدًا الأحد.
- سأستدعي ابرهيم صبري ليأتيني بجواب كمال جنبلاط، ولكي نبحث نحن الثلاثة في ما يجب عمله في الخطة المقبلة على كلّ الصعد وقبل أن تسبقنا الأحداث.

وبالفعل،* في اليوم التالي، كانت البنود هذه كلّها قد نفّذت، أيّ صباح الأحد ١٢ تشرين الأول ١٩٦٩. وهذا اضطرني إلى البقاء في انتظار ابرهيم صبري في القاهرة.

في تاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٦٩، يوم الأحد، عُقد اجتماع ثان في مكتب سامي شرف الساعة ١٩.٠٠، طلب فيه مساعدة المصريين على ضبط نشاط ثلاثة من الإخوان المسلمين يعملون ضدّ النظام في القاهرة. ومن لبنان، وهم عبدالمنعم عبدالرؤوف وعبدالحكيم عابدين وكامل الشريف، وكذلك إبعاد البريطاني مايلز كوبلاند الذي يعمل ضدّ القاهرة والرئيس عبدالناصر بنشر مقالات في جريدة «الحياة» فيها الكثير من التجنّي على الرئيس وعلى القاهرة وجيشها. كما طلب مراقبة ليلى رستم المصرية الأصل التي تعمل ضدّ القاهرة مع الأميركيين، وحائزة إجازة عمل لبنانية.

ثمّ انتقل إلى الموضوع الرئيسي وقال: لا لزوم لأكرّر ما قاله الرئيس بالنسبة إلى معركة رئاسة الجمهورية. أيّ أنّنا جاهزون لكلّ دعم. ولكن ما هو الرأي النهائي لفؤاد شهاب؟ حتى وإن لم يكن هناك من أمل في إقناعه، ينبغي ألاّ نفاجأ جميعًا بمفاجآت ليست في مصلحتنا. ماذا أعددتم لذلك؟ من غير المعقول أن تبقوا بلا خطة. ومن المستحسن ألاّ تبقى بين اثنين أو ثلاثة، فذلك يخلق لكم حساسيات، حتى في صفوفكم».



١٩٦٩ - رجلا عهد شارل حلو يصافحان الرئيس. غابي لحود وسامي الخطيب.

العزوف

بات الياس سركيس خيار فؤاد شهاب لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية بعدما قرّر عدم خوض التجربة مجدّدًا، ناهيك بوثوقه بتمتع حاكم مصرف لبنان بالمواصفات المؤهلة للمرحلة المقبلة للاضطلاع بدور شعر الرئيس السابق بعدم مقدرته على حِمْلَ عبئه. فعلى رغم ترشيح ١٩ نائبًا شهابيًا إياه في اجتماع عقدوه في فندق الكارلتون في ٩ تموز ١٩٧٠، اختار هو الياس سركيس، أقرب الشهابيين إليه، تفاديًا لخيبة أخرى بعد تجربة شارل حلو. كان يعرف أيضًا وطأة المواجهة التي تنتظر حاكم مصرف لبنان من «الحلف الثلاثي» واحتمال ترشيح الأخير أحد زعمائه الثلاثة لمنع فؤاد شهاب من العودة إلى الحكم.

حتى ذلك الوقت كان الرئيس السابق قد ردّد لغابي لحود مرارًا في شهر تموز أنّ الياس سركيس أفضل منه «لأنّ الناس تتوقع مني المعجزات في حين أنّ هذه أصبحت مستحيلة. ولكنّها لن تتطلّب ذلك من الياس سركيس، وستساعده على العمل. وسيكون في وسعي بالطاقات التي لدي توجيهها لدعمه حتى يكون هو صاحب القرار والأمر. وستستمر الآلة الشهابية وأنتم قربه لتنفيذ ما يقرّره»[1].

عندما ألحّ عليه رئيس الشعبة الثانية العودة إلى الحكم «لأنّ الجميع يريدونك أن تعود. الحِمْل ثقيل»، صمت الرئيس المعتزل قبل أن يردّ قائلاً: «يا إبني الحِمْل ثقيل علينا كلّنا. لا أنا ولا سواي سيكون قادرًا على تحمّل عبء ما ينتظر البلاد. لن يكون في وسعي صنع الأعجوبة».

ثمّ سمّى له الياس سركيس مرشّحًا للرئاسة، وقال: «سيفعل كلّ ما يُعتقد أنّني سأفعله لو كنت مكانه، وسأتشاور معه. الناس سيتساهلون معه أكثر من تساهلهم معي. لو رجعت سيعتقد الناس أنّ المشكلة انتهت ولن يبصروا بزة مرقطة في الشارع، ولا فدائي يتمشى بها في شوارع بيروت. سيمهلونه أكثر، ولن يحاسبوه كما يمكن أن يحاسبونني أنا».

الحوار نفسه تقريبًا كان قد دار، في ٣ آب ١٩٧٠، بين فؤاد شهاب وفؤاد بطرس الذي أوفدته كتلة نوّاب «النهج»، بتزكية من رشيد كرامي رئيس الحكومة آنذاك إلى الرئيس السابق في مسعى مماثل.

في أحاديث سابقة بين الرجلين، قبل أشهر من نهاية ولاية شارل حلو، ناقشا رغبة «النهج» في عودته إلى الحكم. وبعد اجتماعات ثلاثة بينهما انتهيا إلى أنّ الظروف السياسية تقف حائلاً دون تمكّن الرئيس من الحكم بفاعلية، وتاليًا صرف النظر عن هذا الخيار. يومذاك لم يعرف النوّاب الشهابيون بمداولاتهما. وعندما ذهب إليه فؤاد بطرس في ٣ آب، في منزله الصيفي في عجلتون، فاتحه في الموضوع نفسه بناء على رغبة النوّاب الشهابيين.

---

١. المصدر السابق.

قال له الرئيس السابق: «هل نسيتَ اتفاقنا السابق على عدم الترشّح؟».

فأجابه: «لنكن منسجمين حيال ذواتنا ولننسَ كلّ ما اتفقنا عليه قبلاً. ربما نكون يومذاك انطلقنا من فكرة خاطئة. فلنبدأ في مناقشة الموضوع من جديد بلا أفكار وأحكام مسبقة. هل ينبغي أن تترشّح الآن للرئاسة أم لا؟».

ردّ الرئيس الزاهد: «نحن مقبلون على مرحلة وأحداث خطيرة ودقيقة جدًا في لبنان وفي محيطنا، وستكون أمامنا صعوبات ومشكلات سياسية وعسكرية قد تضطرني إلى استخدام الجيش. عندئذ سيعارض رئيس الحكومة ويرفض على غرار ما حصل مع سواي وتتكرّر الأزمات الداخلية. وعلى رغم صلاحياتي الواسعة كرئيس، إلاّ أنّها لن تسمح لي بمواجهة هذه الأحداث. إذذاك سأجد نفسي كرئيس للجمهورية وكقائد سابق للجيش مربكًا وعاجزًا عن التصرّف مِمّا يسيء إلى صورتي لدى الناس. فهل تريد لي إنهاء حياتي السياسية بفشل كهذا؟».

وأضاف: «إذا كانوا يريدونني رئيسًا، فليعدّلوا الدستور حتى يكون في وسعي التصرّف ومواجهة المفاجآت والمصاعب التي أتوقعها».

عقّب فؤاد بطرس: «ما يطلبونه هو تعديل الدستور في الاتجاه المعاكس. تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لا تعزيزها».

ردّ عليه: «لذلك لن أترشّح. وهذا أحسن لي».

قال فؤاد بطرس: «أنا مقتنع بصحة توقّعك مستقبلاً أسوأ من اليوم، ولكنّك تُرشّح الياس سركيس تلميذك الذي تحبّ وتقدّر. وما دام الأمر كذلك، وترى نفسك عاجزًا عن المواجهة، فكيف تثق بأنّ في وسعه أن يفعل حيث لا تقدر أنت، وليست له مواصفاتك؟».

أجابه: «يجب أن يكون هناك رئيس جديد للجمهورية. ولكن ما قد يطلب من الياس سركيس لا يُطلَب مني. لن يرحمني الناس إذا عدت إلى الرئاسة، وهم يطلبون مني خمس مرات أكثر من الياس سركيس. بل قد يتساهلون معه ويرحمونه أكثر لأنّه رئيس جديد».

قال الوزير للرئيس: «في حال كهذه ينبغي أن لا يبقى الحوار هذا بيني وبينك، لا بد من بيان عزوف عن الترشّح تشرح فيه للناس وجهة نظرك والأسباب التي تحملك على عدم الترشّح وتزيل الالتباس، لئلا يقال إنّك تتهرّب من تحمّل المسؤولية. لا يجوز السكوت بعد الآن».

قال فؤاد شهاب: «إكتب لي بيانًا بالفرنسية وأرسله إليّ لأرى».

بعد المقابلة عاد فؤاد بطرس إلى منزله الصيفي في عاليه، دونما المرور بأركان «النهج» لإعلامهم بحصيلة مهمّته التي كلّفوه إياها لدى الرئيس السابق، وأعدّ البيان وأرسله إليه بعد الظهر بخط زوجته. قرأه فؤاد شهاب ووافق، ثمّ طلب إلى الياس سركيس وأحمد الحاج ترجمته إلى العربية وتوزيعه على وسائل الإعلام.

صباح اليوم التالي، ٤ آب ١٩٧٠، صدر في الجرائد بيان عزوف فؤاد شهاب عن الترشّح للانتخابات الرئاسية، عازيًا السبب إلى الدستور نفسه لأنّ «المؤسّسات السياسية اللبنانية والأصول المتبعة في العمل السياسي لم تعد تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفق ما تفرضه السبعينات في هذا المجال، لأنّ مؤسّساتنا تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيًا وراء فاعلية الحكم (...)». على أنّ اتفاق القاهرة كان في صلب الأسباب التي حملته على

العزوف. أدرك الصعوبات والأزمات التي سيصطدم بها لاحقًا في ممارسة الحكم إذا انتخب رئيسًا، مع تنامي الوجود الفلسطيني المسلح والتداخل التدريجي للدور الفلسطيني في المعادلة الوطنية اللبنانية وتأثيره من ثمّ في العلاقات السياسية المسيحية - الإسلامية.

كان رأي فؤاد بطرس أن لا يترشّح الرئيس السابق، متحفظًا في الوقت نفسه عن ترشيح الياس سركيس. ولكنّه انضم إلى خيار حاكم مصرف لبنان، الوحيد القادر في رأي فؤاد شهاب، دون سائر المرشّحين الشهابيين، على تنفيذ برنامج الشهابية في الإصلاح[١].

كان ضبّاط الشعبة الثانية ضدّ عزوف الرئيس السابق، ولكنّهم لم يتردّدوا في إدارة حملة مَن اختاره. لذلك عملوا على تنفيذ الخطة حتى اللحظة الأخيرة.

لم يعد أمام نوّاب «النهج» خيار آخر. إلاّ أنّ عبء خسارة المرشّح الشهابي أُلقي على غابي لحود وحده كما لو أنّه هو المسؤول عن انهيار الشهابية. بدا الياس سركيس للرئيس السابق المعبّر عن استمرار التيار الذي تخلى عنه شارل حلو باكرًا، وتاليًا كان ترشيحه إياه هدفًا في ذاته لاستعادة الشهابية دورها.

على أنّ غابي لحود اصطدم بأكثر من معارضة قاسية من داخل الشهابيين أولاً: تحفّظ رشيد كرامي عن ترشيح حاكم مصرف لبنان على رغم العلاقة الوثيقة التي جمعته به بذريعة رفضه «تبكيل الجاكيت» أمام موظف. تحفّظ عنه أيضًا صبري حمادة ثمّ رضخ هو ورشيد كرامي لإرادة الرئيس السابق. في تقدير غابي لحود لما لمسه من دوافع التحفّظ، أنّه لم يكن من السهل عليهما، كما على كمال جنبلاط ورينه معوّض والشهابيين البارزين الآخرين، الموافقة على أن يترأسهم موظف وإن يكن ذا كفاية عالية وينتسب إلى التيار الشهابي. لم يستطع أيّ منهم أن يسلّم بتبعية زعامته الشعبية لرئيس لا زعامة له ولم يخرج من بيت سياسي[٢]. بدوره جان عزيز غضب لاختيار فؤاد شهاب مرشّحًا غيره. وكان أكثر ما أثار استياءه عبارة قالها له غابي لحود لم تراعِ مشاعر الشهابي المخضرم: «الياس سركيس فائز، ونحن واثقون من ذلك. تصرّف بصوتك كما تريد، وخذْ الموقف الذي ترتئيه»[٣].

يومذاك شعر جان عزيز لدى استقباله غابي لحود والياس سركيس في منزله في الأشرفية بأنّه لقي معاملة مهينة مذ أدرجه بعض ضبّاطها في عِداد النوّاب المحسوبين عليها أو المرتبطين بها لأسباب مالية وانتخابية، وتصرّفت معه على أنّه صوت في صندوقة اقتراع ليس إلاّ، فتجاهلت مكانته في الحقبة الشهابية. وقرّر الرجل الذي كتب ذات يوم في جريدة «الجريدة»، قبيل الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤، أنّه إذا خُيّر بين «الكتاب» (الدستور) و«الرجل» (فؤاد شهاب)، يختار «الرجل» لأنّه فؤاد شهاب بالذات، أن يقترع ضدّ مرشّح الرئيس السابق ويستقطب معه بيار فرعون.

كذلك الأمر بالنسبة إلى كمال جنبلاط الذي كان بدأ قبل أشهر انفصالاً مكشوفًا عن الشهابية بردود فعله السلبية حيال فضيحة طائرة الميراج واختياره التحالف مع المقاومة الفلسطينية. ثمّ ضاعف من غضبه انتزاع الشعبة الثانية نائب صيدا معروف سعد من كتلته النيابية وضمّه إلى «النهج». لم يكن سهلاً التعامل مع الزعيم الدرزي الكثير التطلّب وغير المتساهل حيال عدم

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٣. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

استجابة مصالحه. على أنّ الشعبة اللبنانية، ومحدّثه الدائم غابي لحود، كانت تبرّر له أحيانًا، ولأسباب شتى، منحى علاقته بالشهابية آخذة في الاعتبار الشبكة الواسعة النطاق من صداقاته الدولية مع الإتحاد السوفياتي والإشتراكية الدولية كما لدى معظم الدول العربية المحافظة والتقدّمية والتي لم يتمتع بها سواه من الزعماء اللبنانيين بمَن فيهم الأقرب إلى الشعبة الثانية كرشيد كرامي[١].

تدريجًا أصبح خلاف كمال جنبلاط مع الشعبة الثانية صدى لخلافه مع الرئيس السابق بعدما لمس دوافع كثيرة حتمت عليه الافتراق عنهما. فترجّحت علاقته بغابي لحود بين التعاون المتردّد والتحفّظ المتصلب. وحافظ على حواره معه امتدادًا لصلة لم تنقطع برئيس الجمهورية. كان في حاجة لا قرار لها إلى خدمات الشعبة الثانية وفتح أبواب الإدارة له. مع ذلك أشعره بعض ضبّاط الشعبة الثانية أنّهم يريدون حصر زعامته السياسية بالدروز من دون أن يكون زعيمهم الوحيد، فدعموا أيضًا مجيد أرسلان. وعمل دائمًا على الحؤول دون تدخّلهم في لوائحه الإنتخابية أو فرض مرشّحين لا يختارهم هو. بدت الاستخبارات العسكرية في أكثر من مناسبة تُظهر مراعاتها لتوازن الحدّ الأدنى في دائرة قضاء الشوف، فلا يبسط كمال جنبلاط سلطته عليه كلّه. كانت ضدّ كميل شمعون بلا تردّد من غير أن تسلّم بالزعامة المطلقة لكمال جنبلاط الذي اكتشف في انتخابات عام ١٩٦٤ ثمّ في انتخابات عام ١٩٦٨ أنّها دعمت مرشّحين آخرين في لائحة كميل شمعون[٢]. على مرّ علاقتها به في العهدين الشهابيين أدركت الاستخبارات أنّ صداقة كمال جنبلاط كعداوته: كلاهما مربك ومكلف. عندما يحالف لا قعر لمطالبه، وعندما يناوئ يصبح حجر عثرة يصعب تجاهل مفاوضته. عرف غابي لحود كما عرف من قبله فؤاد شهاب أنّ كمال جنبلاط حاجة سياسية لأيّ عهد يريد أن يحكم بلا متاعب.

لم يكن غابي لحود وحده المسؤول عن الهزيمة التي لحقت بالشهابية في الانتخابات الرئاسية صيف ١٩٧٠، وبالاستخبارات العسكرية اللبنانية خصوصًا.

كان قد مهدت لها بداية تباعد بينه وبين رئيس الجمهورية حين أضحت المشكلة صراعًا على قرار الحكم بين الرئيس وجهاز أمني نافذ متشعّب التأثير والسطوة في مجلس النوّاب والجيش والإدارة والأحزاب والنقابات والبلديات والجمعيات ووسائل الإعلام والشركات والمصارف، وفي أوساط الشارع من خلال قبضايات المدن والأحياء.

١. يروي العميد غابي لحود: «ذات يوم اتصل بي كمال جنبلاط غاضبًا بعدما نقل إليه أحد الأشخاص أنّ سامي الخطيب قال: بدنا نفقع رقبة كمال جنبلاط. قال لي كمال جنبلاط: يجب نقل سامي الخطيب من الشعبة الثانية. وأورد السبب. قلت له: إسمح لنا قليلاً حتى نحقّق في الموضوع. سألت سامي الخطيب فأجاب كما توقعت: أنا لم أقل هذا الكلام. إنّه تحريف يقصَد به إثارة كمال بيك علينا. ربما أكون قلت إنّنا لا نقبل بأن يفرض علينا مسائل لا نقرّها. أبلغت ذلك إلى كمال جنبلاط وقلت له: إنّ سامي الخطيب يؤكد أنّه لم يقل هذا الكلام، وهو مستعد للاعتذار حتى. ثمّ إنّه ضابط جيّد وكلّفنا كثيرًا تدريبه. قال: سواء قالها أم لا، أنا كمال جنبلاط أقول يجب أن تخرجوا سامي الخطيب من الشعبة الثانية. ولكم أن تقيسوا ما إذا كان تأييد كمال جنبلاط يوازي نقل نقيب من مركزه. ألم يعد كمال جنبلاط قادرًا على القول إنقلوا هذا النقيب وتتجاوبوا. أجبته بحكم علاقة متينة كانت بيننا: يا كمال بيك هذه مؤسّسة أنا مؤتمن عليها. لذلك مهما علا شأن المرجع الذي يطلب مني نقل ضابط من مركزه، وأيًّا تكن درجة مودتي له، لا يمكنني التجاوب مع طلبه وتبقى المؤسّسة مؤسّسة. ليست المسألة أنّني لا أريد، ولكنّني لا أستطيع. إذا كان ثمّة لوم لديك على تصرّف مسؤول ما في الشعبة الثانية فلومك عليّ أنا، واستقالتي في تصرّفك. قال كمال جنبلاط: طيّب. طيّب. وأقفل الخط» («غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ٢٧ تموز ١٩٩٨).
٢. مقابلة خاصة مع محسن دلول.

بدأ شارل حلو بعد هزيمة «النهج» في انتخابات دوائر جبل لبنان الشمالي يميل إلى دعم «الحلف الثلاثي» علنًا وتشجيع خطواته في السير إلى انتخابات رئاسة الجمهورية بمرّشح للمعارضة. وعلى رغم خسارة الانتخابات، راهن غابي لحود على استمالة شارل حلو إليه في انتخابات رئاسة الجمهورية اعتقادًا منه أنّه سيجاريه في تأييد المرشّح الشهابي وفاء للرئيس السابق الذي كان اختاره للمنصب، مع معرفته الوثيقة بتعذر العودة إلى الثقة بين الرئيس السلف والرئيس الخلف. ظلّ الرئيس السابق يتوقع صمود خلفه إلى جانب الشهابية في مواجهة الحدث الجسيم، وهو حرب عام ١٩٦٧، الذي سرعان ما استمال شارل حلو إلى «الحلف الثلاثي». قلّل مزاج الرئيس وثقافته ونمط عمله وشخصيته المتقلّبة والمتردّدة مقدرته على المقاومة، فاختار التيار المسيحي المتشدّد في عدائه للشهابية التي حاولت بدورها الموازنة بين تأثر المسلمين بهزيمة جمال عبدالناصر في الحرب، ونشوة المسيحيين بانحسار نفوذ الناصرية المنكسرة عن لبنان[1]. وبمقدار ابتعاد رئيس الجمهورية عن الشعبة الثانية، التصقت هي بفؤاد شهاب الذي أصبح مرجعها الوحيد. تعمل في إمرة رئيس الجمهورية وتتلقى أوامرها من سلفه. صارت تحجب المعلومات المهمّة عن شارل حلو خشية تسرّبها إلى معارضيها وقيّدت مساعدتها له. بدوره الرئيس السابق لم يتوانَ عن الدفاع عن الشعبة الثانية حتى عندما كان يفاتحه ضبّاطها بأصداء ما يقال عن دورها وتدخّلها في السياسة. في ١٩ آذار من كلّ سنة كانوا يزورونه في منزله في جونيه لمعايدته بميلاده، في يوم عيد القديس يوسف. فالرجل حمل إسم يوسف في عمادته وفي وثيقة ميلاده تيمّنًا بالأسماء التي درجت عليها العائلة الشهابية. وفي كلّ سنة كانوا يزورونه للمعايدة ويحصلون على إذن مسبق من قيادة الجيش. في ١٩ آذار ١٩٦٩، في غمرة الحملة على الشعبة الثانية والشهابيين، أثار بعضهم ما كان يتردّد في أوساط المعارضين والشارع المؤيّد لهم فكان ردّ فعله عصبيًا، متشبثًا بدور الشعبة الثانية كمصدر للاستقرار الداخلي، قائلاً: «أيّ بلد في العالم حتى أعرقها لا يعوّل على الاستخبارات من أجل ضمان الأمن والاستقرار؟»[2].

إلى إدراكه عداءهما للشهابية، شجع غابي لحود شارل حلو تسمية سليمان فرنجيه وزيرًا للداخلية وهنري فرعون وزير دولة في الحكومة التي أشرفت على الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨. وعندما سأل ضبّاط الشعبة الثانية رئيسهم عن مبرّرات تسويق الرجلين، أجابهم بكثير من الثقة والمغالاة في التقويم: «أريد أن أعطي شارل حلو الآن حتى آخذ منه في انتخابات رئاسة الجمهورية».

رأى أيضًا من أجل استمالة الرئيس «ضرورة إشعاره بالتضامن معه والدفء والمؤازرة حتى يكون في وسعنا أن نحصل منه على ما نريد لاحقًا. الزرع مجدٍ مع الرئيس حلو»[3]. خاطب ضبّاطه يومذاك: «لا نريد الرئيس بالضرورة شهابيًا مئة في المئة، بل على الأقل أن يتبنى أهدافنا. لا نريد

١. يرى شارل رزق المدير العام لوزارة الأنباء في عهد شارل حلو، أنّ الرئيس مذ انفجرت نتائج حرب ٦ حزيران ١٩٦٧ حاول التعامل مع الوقائع بمنطق التسويات والحلول الوسط تفاديًا للانقسامات الداخلية. وهو بذلك درج على مذهب إدغار فور، رئيس الحكومة الفرنسية والزعيم السياسي اللامع الذي واجه شارل ديغول في مرحلة ما قبل الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨ بسبب إقصائه عن السلطة، ثمّ انضم إليه وبات أحد وزرائه. في كلّ مرة يؤخذ عليه تقلّبه في مواقفه السياسية – وكان منتقدوه يلقبونه طاحونة الهواء – يجيب أنّها ليست هي التي تدور من تلقائها وإنّما الهواء يديرها، قاصدًا بذلك الرياح السياسية. وهذا ما كان يعنيه شارل حلو أيضًا بعد حرب ١٩٦٧ عندما أدارت عواصفها الطاحونة اللبنانية (مقابلة خاصة).

٢. مقابلة خاصة مع العميد ميشال ناصيف.

٣. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

له العمل بأسلوب الشهابيين حتى، وإنّما الاستمرار في تحقيق ما تتوخاه الشهابية»[1].

لم يكن ذلك موقف العقيد أحمد الحاج، الكثير الشكوك في صدقية شارل حلو. كرّر لغابي لحود انتقاده الرهان على استعادة الثقة برئيس الجمهورية، فلم يصغِ إليه. كان رأي أحمد الحاج أنّ شارل حلو «كاذب ومراوغ ولا يركن إليه».

قال له أيضًا إنّه «ضعيف ومتردّد ولن يبادر أو يتخذ القرار المناسب»[2].

وخلافًا لأحمد الحاج، تجاهل رئيس الشعبة الثانية تحفظات رفاقه بطلبه إليهم ترك الأمر في عهدته. فأضحى أكثر التصاقًا برئيس الجمهورية، وظلّ يظنّ بإمكان الرهان على تعاون معه يقوده إلى نتائج إيجابية.

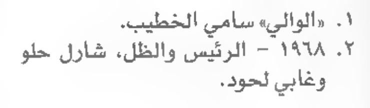
في حصيلة الأمر كان شارل حلو يأخذ من غابي لحود ولا يعطي.



١



٢



١. «الوالي» سامي الخطيب.

٢. ١٩٦٨ – الرئيس والظل، شارل حلو وغابي لحود.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود واللواء سامي الخطيب.

٢. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.

المحاولة الثانية

على غرار تجربتها عام ١٩٦٤ ربطت الشعبة الثانية بين الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ وانتخابات رئاسة الجمهورية. عزّز آمالها في هذا الربط للمرة الثانية، نجاحها عامذاك في إيصال غالبية شهابية إلى مجلس النوّاب عوّلت على دورها لتعديل الدستور وإعادة انتخاب فؤاد شهاب، فرغبت في تكرار محاولة إعادته إلى السلطة أو مَن يختاره الرئيس السابق. ولم تثنها المعرفة المبكرة لبعض رجالها عام ١٩٦٤ أنّ فؤاد شهاب لا يرغب في الحكم. كان قد تغيّر الكثير بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠، ولم يعد في وسع الشعبة الثانية التأثير بسهولة لتعديل ميزان القوى المحلي. بات العامل الفلسطيني أكثر ثقلاً عليها في المخيمات الفلسطينية وفي الشارع السياسي والمعادلة الوطنية خصوصًا من خلال مروحة تحالفات سياسية أرستها المقاومة الفلسطينية. وبات النفوذ السوري أكثر وطأة في التدخّل في الشؤون الداخلية اللبنانية وتزايد النزاعات بين البلدين الجارين.

لكنّ التحدّي الجديد الذي لم تخبره الشعبة الثانية عام ١٩٦٤ هو أنّها أصبحت هي الواجهة العلنية لإدارة الإنتخابات النيابية والرئاسية على السواء. لم يكن لها عام ١٩٦٤ في ظلّ حكم فؤاد شهاب حق اختيار الرئيس ولا الاعتراض عليه، في حين أنّ الرئيس السابق فوّض إليها من معزله في جونيه إدارة انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠ مذ وجد أنّ شارل حلو سيكون عبئًا على المشروع الشهابي لانتخابات رئاسة الجمهورية.

كانت انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤ في عهدة رجال «النهج» واجتماعاتهم في فندق الكارلتون، فأمسى هذا الاستحقاق عام ١٩٧٠ يتطلب إدارة من وزارة الدفاع ومن مكتب غابي لحود بالذات. وبدت العقبات هذه المرة أكثر تعقيدًا من وفرة خصوم الشهابية: رئيس الجمهورية، بطريرك الموارنة مار بطرس بولس المعوشي، «الحلف الثلاثي»، «تكتل الوسط»، البعض الصامت في صفوف ضبّاط الجيش المناوئين لغابي لحود وفريق عمله. إذ بعد انتقادات قاسية أطلقها بطريرك الموارنة لتدخّلها في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، استعانت الشعبة الثانية برئيس فرعها في الجنوب جورج الحرّوق الذي كانت تجمعه علاقة وثيقة بالبطريرك منذ عام ١٩٥٨ عندما تولى، وهو بعد ملازم، لبعض الوقت مع فصيلة من الجيش حماية المقرّ البطريركي في بكركي من تظاهرات صاخبة كانت تقصده معلنة تضامنها مع كميل شمعون ضدّ البطريرك، فضلاً عن علاقة مماثلة ربطته ببعض المطارنة وأبرزهم رئيس أساقفة صور والأراضي المقدسة المطران يوسف الخوري ورئيس أساقفة صيدا المطران أنطوان خريش. فعُيّن رئيسًا لفرع الشعبة الثانية في جبل لبنان بغية تعزيز اتصالاته بالبطريركية المارونية والقاصد الرسولي الفريدو برونيارا والحصول على دعمهما في انتخابات رئاسة الجمهورية.

كان الجانب الآخر في مهمّته تبديد انطباع أشاعه لدى بكركي معارضو الشهابية عن الاستخبارات العسكرية ودورها غذته القطيعة بين البطريرك وفؤاد شهاب. عارض مار بطرس بولس المعوشي عام ١٩٦٤ التجديد لفؤاد شهاب، وتصالح عام ١٩٦٨ مع كميل شمعون بعد عداء وخلاف سياسي

طويلين استمرّا من عام ١٩٥٧، فإذا به على أبواب انتخابات رئاسة الجمهورية داعمًا لـ«الحلف الثلاثي» الذي عوّل بدوره على تأييد ضمني من رئيس الجمهورية.

بعد امتلاكه معلومات كافية عن الدور الذي استعدت الشعبة الثانية للاضطلاع به في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، سعى شارل حلو إلى توجيه ضربة أولى إليها هي اختيار وزير للداخلية في وسعه إدارة العملية بصلابة وقوّة بغية التضييق على تدخّلاتها والحؤول دون توجيه نتائجها. وعلى رغم تأليفه في ٨ شباط ١٩٦٨ حكومة غالبية وزرائها شهابيون. فإنّ وجود معارضين بارزين فيها هما سليمان فرنجيه وزيرًا للداخلية وهنري فرعون وزير دولة عرّض انتخابات ١٩٦٨ لأكثر من خضة، وأعاد إلى ذاكرة ضبّاط الشعبة الثانية تجربة وجود تقيّ الدين الصلح على رأس وزارة الداخلية في الانتخابات الفرعية عام ١٩٦٥، فكان أن دفع في انتخابات ١٩٦٨، بعد ترشّحه منفردًا في الدائرة الثانية في بيروت. ثمن موقفه ذاك.

كان على الاستخبارات العسكرية أن لا تكتفي في انتخابات عام ١٩٦٨ بالغالبية المرجحة فقط، وإنّما إضعاف «الحلف الثلاثي» دونما تكرار فضيحة إسقاط الرمزين الصارخين والأعتى للمعارضة كميل شمعون في الشوف وريمون إده في جبيل، في ظلّ الضبّاط أنفسهم في إدارة الانتخابات. كذلك أرادت الاقتصاص من المعارضين البارزين للتجديد لفؤاد شهاب عام ١٩٦٤ واستمرارهم في حملاتهم على الشهابية كصائب سلام في بيروت وكامل الأسعد وكاظم الخليل في الجنوب وجوزف سكاف في البقاع. فحوى المهمّة الجديدة الحدّ من انتصارات «الحلف الثلاثي» وحلفائه بغية تجريده من قسم من شعبيته المسيحية الجارفة في تطرّفها ومحاولة إعادة الاعتبار إلى التوازن الشعبي بين «النهج» و«الحلف الثلاثي».

على أبواب انتخابات ١٩٦٨، وسط شكوك متبادلة بين رئيس الجمهورية والشعبة الثانية. طلب شارل حلو إلى وزير الخارجية فؤاد بطرس المشاركة في اجتماع مع مسؤولين أمنيين انضم إليه الياس سركيس لمناقشة موضوع الانتخابات النيابية، وإيجاد صيغة عمل تتفادى أزمات سياسية يمكن أن تنجم عنها بين الأفرقاء المتنافسين.

لمس فؤاد بطرس من حوار شارل حلو مع غابي لحود أنّ ثمّة تباينًا لافتًا في وجهات النظر بينهما عبّر عنه الرئيس بانتقاده تدخّل فروع الشعبة الثانية في المحافظات في الحملات الانتخابية، ودعا رئيسها إلى مراعاة التوازن والحقوق السياسية في مرحلة إجرائها. على أنّ الشعبة الثانية تمسّكت بموقفها من مقاربتها.

بعد انفضاض الإجتماع ذهب فؤاد بطرس إلى فؤاد شهاب في جونيه وأطلعه على التباعد السياسي بين الرئيس والاستخبارات.

أبدى الرئيس السابق تعاطفًا ضمنيًا مع الشعبة الثانية وقال للوزير إنّها زوّدته معلومات عن دور مزدوج لرئيس الجمهورية حيال الانتخابات النيابية. مستبعدًا «التفاهم السهل» معه.

وأضاف: «ربما أصبح الوقت متأخرًا من أجل التوصل إلى تفاهم».

وطلب إلى فؤاد بطرس التعامل مع المشكلة على أنّها «أمر واقع»[1].

تباعًا خسرت الشعبة الثانية حلفاء بارزين لها في انتخابات ١٩٦٨. أولى الهزائم أسفرت عنها

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.

المحاولة الثانية

على غرار تجربتها عام ١٩٦٤ ربطت الشعبة الثانية بين الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ وانتخابات رئاسة الجمهورية. عزّز آمالها في هذا الربط للمرة الثانية، نجاحها عامذاك في إيصال غالبية شهابية إلى مجلس النوّاب عوّلت على دورها لتعديل الدستور وإعادة انتخاب فؤاد شهاب، فرغبت في تكرار محاولة إعادته إلى السلطة أو مَن يختاره الرئيس السابق. ولم تثنها المعرفة المبكرة لبعض رجالها عام ١٩٦٤ أنّ فؤاد شهاب لا يرغب في الحكم. كان قد تغيّر الكثير بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠، ولم يعد في وسع الشعبة الثانية التأثير بسهولة لتعديل ميزان القوى المحلي. بات العامل الفلسطيني أكثر ثقلاً عليها في المخيمات الفلسطينية وفي الشارع السياسي والمعادلة الوطنية خصوصًا من خلال مروحة تحالفات سياسية أرستها المقاومة الفلسطينية. وبات النفوذ السوري أكثر وطأة في التدخّل في الشؤون الداخلية اللبنانية وتزايد النزاعات بين البلدين الجارين.

لكنّ التحدّي الجديد الذي لم تخبره الشعبة الثانية عام ١٩٦٤ هو أنّها أصبحت هي الواجهة العلنية لإدارة الإنتخابات النيابية والرئاسية على السواء. لم يكن لها عام ١٩٦٤ في ظلّ حكم فؤاد شهاب حق اختيار الرئيس ولا الاعتراض عليه، في حين أنّ الرئيس السابق فوّض إليها من معزله في جونيه إدارة انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠ مذ وجد أنّ شارل حلو سيكون عبئًا على المشروع الشهابي لانتخابات رئاسة الجمهورية.

كانت انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٤ في عهدة رجال «النهج» واجتماعاتهم في فندق الكارلتون، فأمسى هذا الاستحقاق عام ١٩٧٠ يتطلب إدارة من وزارة الدفاع ومن مكتب غابي لحود بالذات. وبدت العقبات هذه المرة أكثر تعقيدًا من وفرة خصوم الشهابية: رئيس الجمهورية، بطريرك الموارنة مار بطرس بولس المعوشي، «الحلف الثلاثي»، «تكتل الوسط»، البعض الصامت في صفوف ضبّاط الجيش المناوئين لغابي لحود وفريق عمله. إذ بعد انتقادات قاسية أطلقها بطريرك الموارنة لتدخّلها في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، استعانت الشعبة الثانية برئيس فرعها في الجنوب جورج الحرّوق الذي كانت تجمعه علاقة وثيقة بالبطريرك منذ عام ١٩٥٨ عندما تولى، وهو بعد ملازم، لبعض الوقت مع فصيلة من الجيش حماية المقرّ البطريركي في بكركي من تظاهرات صاخبة كانت تقصده معلنة تضامنها مع كميل شمعون ضدّ البطريرك. فضلاً عن علاقة مماثلة ربطته ببعض المطارنة وأبرزهم رئيس أساقفة صور والأراضي المقدسة المطران يوسف الخوري ورئيس أساقفة صيدا المطران أنطوان خريش. فعُيّن رئيسًا لفرع الشعبة الثانية في جبل لبنان بغية تعزيز اتصالاته بالبطريركية المارونية والقاصد الرسولي الفريدو برونيارا والحصول على دعمهما في انتخابات رئاسة الجمهورية.

كان الجانب الآخر في مهمّته تبديد انطباع أشاعه لدى بكركي معارضو الشهابية عن الاستخبارات العسكرية ودورها غذته القطيعة بين البطريرك وفؤاد شهاب. عارض مار بطرس بولس المعوشي عام ١٩٦٤ التجديد لفؤاد شهاب، وتصالح عام ١٩٦٨ مع كميل شمعون بعد عداء وخلاف سياسي

طويلين استمرّا من عام ١٩٥٧، فإذا به على أبواب انتخابات رئاسة الجمهورية داعمًا لـ«الحلف الثلاثي» الذي عوّل بدوره على تأييد ضمني من رئيس الجمهورية.

بعد امتلاكه معلومات كافية عن الدور الذي استعدت الشعبة الثانية للاضطلاع به في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، سعى شارل حلو إلى توجيه ضربة أولى إليها هي اختيار وزير للداخلية في وسعه إدارة العملية بصلابة وقوّة بغية التضييق على تدخّلاتها والحؤول دون توجيه نتائجها. وعلى رغم تأليفه في ٨ شباط ١٩٦٨ حكومة غالبية وزرائها شهابيون، فإنّ وجود معارضين بارزين فيها هما سليمان فرنجيه وزيرًا للداخلية وهنري فرعون وزير دولة عرّض انتخابات ١٩٦٨ لأكثر من خضة، وأعاد إلى ذاكرة ضبّاط الشعبة الثانية تجربة وجود تقيّ الدين الصلح على رأس وزارة الداخلية في الانتخابات الفرعية عام ١٩٦٥، فكان أن دفع في انتخابات ١٩٦٨، بعد ترشّحه منفردًا في الدائرة الثانية في بيروت، ثمن موقفه ذاك.

كان على الاستخبارات العسكرية أن لا تكتفي في انتخابات عام ١٩٦٨ بالغالبية المرجحة فقط، وإنّما إضعاف «الحلف الثلاثي» دونما تكرار فضيحة إسقاط الرمزين الصارخين والأعتى للمعارضة كميل شمعون في الشوف وريمون إده في جبيل، في ظلّ الضبّاط أنفسهم في إدارة الانتخابات. كذلك أرادت الاقتصاص من المعارضين البارزين للتجديد لفؤاد شهاب عام ١٩٦٤ واستمرارهم في حملاتهم على الشهابية كصائب سلام في بيروت وكامل الأسعد وكاظم الخليل في الجنوب وجوزف سكاف في البقاع. فحوى المهمّة الجديدة الحدّ من انتصارات «الحلف الثلاثي» وحلفائه بغية تجريده من قسم من شعبيته المسيحية الجارفة في تطرّفها ومحاولة إعادة الاعتبار إلى التوازن الشعبي بين «النهج» و«الحلف الثلاثي».

على أبواب انتخابات ١٩٦٨، وسط شكوك متبادلة بين رئيس الجمهورية والشعبة الثانية. طلب شارل حلو إلى وزير الخارجية فؤاد بطرس المشاركة في اجتماع مع مسؤولين أمنيين انضم إليه الياس سركيس لمناقشة موضوع الانتخابات النيابية، وإيجاد صيغة عمل تتفادى أزمات سياسية يمكن أن تنجم عنها بين الأفرقاء المتنافسين.

لمس فؤاد بطرس من حوار شارل حلو مع غابي لحود أنّ ثمّة تباينًا لافتًا في وجهات النظر بينهما عبّر عنه الرئيس بانتقاده تدخّل فروع الشعبة الثانية في المحافظات في الحملات الانتخابية، ودعا رئيسها إلى مراعاة التوازن والحقوق السياسية في مرحلة إجرائها. على أنّ الشعبة الثانية تمسّكت بموقفها من مقاربتها.

بعد انفضاض الإجتماع ذهب فؤاد بطرس إلى فؤاد شهاب في جونيه وأطلعه على التباعد السياسي بين الرئيس والاستخبارات.

أبدى الرئيس السابق تعاطفًا ضمنيًا مع الشعبة الثانية وقال للوزير إنّها زوّدته معلومات عن دور مزدوج لرئيس الجمهورية حيال الانتخابات النيابية، مستبعدًا «التفاهم السهل» معه.

وأضاف: «ربما أصبح الوقت متأخرًا من أجل التوصل إلى تفاهم».

وطلب إلى فؤاد بطرس التعامل مع المشكلة على أنّها «أمر واقع»[1].

تباعًا خسرت الشعبة الثانية حلفاء بارزين لها في انتخابات ١٩٦٨. أولى الهزائم أسفرت عنها

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.

الدورة الأولى في بيروت والشمال في ٢٤ آذار ١٩٦٨: سقط فؤاد بطرس وأنطوان صحناوي في الدائرة الأولى من بيروت ورشيد الصلح في الدائرة الثالثة، وسقط فيليب بولس في الكورة. في الدورة الثانية في الجنوب والبقاع في ٣١ آذار فقدت مرشّحها في بعلبك - الهرمل فضل الله دندش، ومارون كنعان في جزّين، ومرشّحين لها في دائرة مرجعيون - حاصبيا هما أسعد الأسعد واسكندر غبريل في مواجهة لائحة كامل الأسعد التي فازت بمرشّحيها الأربعة، إلاّ أنّها نجحت لاحقًا في تفكيك نصف تلك اللائحة باستمالة ممدوح العبدالله وعلي ماضي إلى «النهج». رغبت في إسقاط كامل الأسعد بسبب الدور المناوئ الذي اضطلع به حيال التجديد لفؤاد شهاب عام ١٩٦٤ وانخراطه في ما بعد في القوى المعارضة للشهابية والشعبة الثانية، ولكنّها أخفقت. إبّان انتخابات دائرة مرجعيون - حاصبيا خاطب رئيس المنطقة العسكرية في الجنوب العميد جان نجيم رئيس فرع الشعبة الثانية فيه النقيب جورج الحرّوق وهو يراقب تدخّله وضغوطه سعيًا إلى إسقاط كامل الأسعد: «البيوت السياسية في لبنان يجب ألاّ تُغلق، بل ينبغي المحافظة عليها وعلى الزعامات اللبنانية»[1].

كان على الشعبة الثانية كذلك إدارة معركة شرسة في البقاع والجنوب لم تتردّد في خوضها بأساليب ملتوية، خرجت بها على القانون وتوسّلت إمكاناتها الكبيرة للسيطرة على مسار الانتخابات منذ الساعات الـ٤٨ التي سبقتها في مواجهة زعيمين عنيدين هما جوزف سكاف في زحلة وعرّاب «الحلف الثلاثي» كاظم الخليل في صور. سقط جوزف سكاف وفاز اثنان من مرشّحي لائحته في مواجهة لائحة تزعّمها منافسه التقليدي المرشّح الشهابي والصديق الشخصي لجمال عبدالناصر مذ كان سفيرًا في مصر جوزف أبو خاطر.

استجابة لرغبة الرئيس المصري التي نقلها إلى غابي لحود سفير مصر عبدالحميد غالب في دعم لائحة صديقه، ضايق النقيب نعيم فرح أنصار جوزف سكاف ومفاتيحه الانتخابية. وأوقف بعضهم لشلّ مقدرتهم على الاستمرار في المعركة الانتخابية. فكان أن فاز في دائرة زحلة ثلاثة من المرشّحين الخمسة في لائحة جوزف أبو خاطر الذي أوجب فوزه إسقاط جوزف سكاف. كذلك أسقطت الشعبة الثانية لائحة كاظم الخليل بكاملها. فكان أن استقال هنري فرعون وسليمان فرنجيه من الحكومة صباح اليوم نفسه احتجاجًا على تجاوزاتها، وقد لمسا باكرًا وطأة تدخّلها العلني في مسار انتخابات زحلة وصور. تمسّك الأول باستقالته بحجة الضلوع السافر للاستخبارات العسكرية، وتراجع الثاني عنها بعد ضجة سياسية أحدثها «الحلف الثلاثي» الذي كان يستعد لخوض معركة إنتخابية حاسمة في جبل لبنان يحتاج فيها إلى وجود سليمان فرنجيه في وزارة الداخلية. كان قد شارك في هذه الحملة معارضون آخرون فائزون بينهم كامل الأسعد وصائب سلام، بالتزامن مع تطمينات رئيس الجمهورية للوزير المستقيل بإطلاق يده وتقييد نشاطات الشعبة الثانية.

عودة سليمان فرنجيه عن استقالته في حمأة حملة شعبية ضدّ الشهابيين والناصرية لم تخلُ من استنفار للمشاعر الدينية للغالبية العظمى للناخبين المسيحيين في جبل لبنان، كانت فاتحة هزيمة قاسية للشعبة الثانية والشهابيين في الدورة الثالثة من الانتخابات في ٧ نيسان: سقطت بكاملها

١. يروي العميد جورج الحرّوق أنّه سمع العبارة نفسها، بعد مقتل العماد جان نجيم، من فؤاد شهاب عام ١٩٧٣ في منزله في جونيه قائلاً له: «الزعماء والبيوت السياسية هم العنصر الأهمّ في المحافظة على تكوين البلد لأنّهم جذوره. ولذا ينبغي ألا تُقفَل البيوت هذه». وهي عبارة كان قد حفظها جان نجيم من الرئيس السابق (مقابلة خاصة).

اللوائح الثلاث في دوائر جبل لبنان الشمالي: مرشّحوها الأربعة في كسروان (موريس زوين والياس الخازن وفؤاد نفاع وفؤاد البون)، والخمسة في المتن الشمالي (جميل لحود وجوزف الخوري وخليل أبو جودة وألبر مخيبر وديكران توسباط)، والخمسة في بعبدا (الياس الخوري وميشال فرحات وبيار دكّاش وخضر الحركة ونجيب صالحة). ومع أنّ الهزيمة كانت جزئية في نصف جبل لبنان، إلاّ أنّها أشعرت الشعبة الثانية واللبنانيين جميعًا بأنّ الشهابية خسرت انتخابات ١٩٦٨ برمتها بدءًا بانهيار لائحة كسروان مسقط فؤاد شهاب.

كان عليها التعامل مع الانتخابات النيابية على أنّها أكثر من هدف في المحافظات الخمس يتطلّب دعمًا مباشرًا من قائد الجيش من جهة، وإيجاد السبل الكفيلة بتجنب انتقاد رئيس الجمهورية لها. تلازمت لديها مهمّتان: أولاهما تأليف لوائح حلفائها ولاسيما منها في الدوائر الأكثر تأييدًا للمعارضة ما خلا تلك التي كان يتزعمها غالبًا أركان الشهابية كرشيد كرامي ورينه معوّض وصبري حمادة وكمال جنبلاط، وإن تفادت مواجهة إنتخابية غير متكافئة في دائرة قضاء زغرتا عندما سلّمت بلائحة إئتلافية بين حليفها رينه معوّض ووزير الداخلية سليمان فرنجيه. وثانيتهما تكليف ضبّاط الفروع جمع المعلومات عن قوى المرشّحين الخصوم واستمالة المفاتيح الانتخابية والناخبين سعيًا إلى إنجاح اللائحة التي تدعمها بعدما كان سبق ذلك، ومن غير الإيحاء بصلة مباشرة بالانتخابات النيابية، وضع فروع الشعبة الثانية في المحافظات إستمارة إحصاء استغرق تنفيذها سنة من المسح السياسي والاجتماعي تناولت القرى وعدد سكانها ورؤساء البلديات والمخاتير والمراكز الصحية وقبضاياتها والنافذين فيها والمفاتيح الانتخابية والمرشّحين المحتملين وحظوظهم وميولهم السياسية وعلاقاتهم بالشعبة الثانية واحتمالات تعاون القوى وسبل توجيهها إلى الائتلافات الموالية[1].

في ضوء رسمها خريطة دوريها السياسي والأمني في انتخابات ١٩٦٨ وقياسها توازن القوى المحلية، ناطت الشعبة الثانية بضبّاطها التحرّك في الدوائر الأكثر حيوية لها: سامي الشيخة معاون رئيسها تنقّل بين الشمال والبقاع وجبل لبنان تبعًا لأيام الاقتراع، سامي الخطيب في دائرة البقاع الغربي كون جبّ جنين مسقطه، جورج الحرّوق يؤازره ضابط الإرتباط وأحد رموزها السابقة الحادة كمال عبدالملك في دوائر الجنوب، نعيم فرح في دائرتي زحلة وبعلبك - الهرمل معوّلاً على العشائر، جان ناصيف وميشال الخوري في دوائر جبل لبنان يعاونهما قائد المنطقة العسكرية العميد أنطون سعد رئيسهما السابق في الشعبة الثانية الذي اضطلع بدور مكمّل لدورها في توجيه إدارة انتخابات منطقة كان يقود فيها قوى الجيش كلّها. مثلت إنتخابات جبل لبنان المسرح الأكثر إستفزازًا للمواجهة بين الشعبة الثانية و«الحلف الثلاثي» حيث أسباب الإشتباك بين الزعماء الأكثر شعبية وتشنجًا في إدارة الصراع السياسي: كميل شمعون وكمال جنبلاط وريمون إده وحزب بيار الجميّل.

كان المظهر المباشر للدعم غير المعلن الذي منحه قائد الجيش العماد إميل بستاني للشعبة الثانية في انتخابات ١٩٦٨ إصداره مذكرة خدمة في ١٣ آذار قضت بتعيين ضبّاط ارتباط في المحافظات بين قيادة الجيش المعنية بالإشراف على أمن الانتخابات النيابية والمهمّة السياسية والأمنية المنوطة بالشعبة الثانية دعمًا لمرشّحيها، مع أنّه عمّم كذلك مذكرة خطية على قيادات الجيش وقطاعاته

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح والعميد جورج الحرّوق.

وضبّاط الإرتباط تضمّنت تعليمات بعدم التدخّل في الانتخابات[1]. بذلك أضحت علاقة ضبّاط الإرتباط بالشعبة الثانية جزءًا من إدارة الانتخابات، ومعظمهم اختارهم غابي لحود لمعرفته الوثيقة بالخريطة الإنتخابية والسياسية لمناطقهم كما لتلك التي سبق لبعضهم أن عمل فيها[2]. كانوا يتزوّدون أوامر قائد الجيش من الشعبة الثانية عملاً بالتعليمات التي كان قد وجّهها إميل بستاني إلى الضبّاط في اجتماعه بهم في وزارة الدفاع في ٢١ آذار، والذي حضره إلى غابي لحود ٢٥ ضابطًا.

قال لهم إنّه لا يرسلهم إلى الانتخابات للتفرّج عليها وإنّما للعمل. إلاّ أنّه لا يستطيع توجيه أوامره إلى كلّ منهم، وإنّ عليهم تلقيها من ضبّاط الشعبة الثانية، تلميحًا إلى موافقته سلفًا على دورهم السياسي في الانتخابات، وتاليًا تدخّلهم فيها[3].

على غرار الانتخابات النيابية السابقة في حقبة أنطون سعد، أدارت الشعبة الثانية انتخابات عام ١٩٦٨ وفق خطتها في تأييد حلفائها المرشّحين ومساعدتهم، عبر تعليمات قرّرها ضبّاط الفروع اعتباطًا حدّدوا من خلالها الوسائل الفضلى لإنجاحهم[4]:

١. في إفادته أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية، في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٢، قال العماد إميل بستاني إنّ «ضبّاط المكتب الثاني وعناصره كانوا يتبعون في أعمالهم خطة سياسية معيّنة أو توجهًا سياسيًا غير آني أو كيفي، ومن دون علم القيادة. كما أنّ التعليمات المعطاة لهم من القيادة كانت الإشراف على الأمن وسير العمليات الانتخابية. أمّا تدخّلهم لدى بعض الناخبين لحملهم على تأييد مرشّح معيّن فلم يكن بعلمنا، بل المسؤول عنه مَن أعطى الأمر بذلك. هم مسؤولون عن أعمالهم. والأرجح أنّ تعليمات سياسية صدرت إليهم من رئيسهم المباشر».

٢. أكد هذا الدور لضبّاط الإرتباط المقدّم كمال عبدالملك أمام قاضي التحقيق العسكري لدى استجوابه عن عمل الشعبة الثانية في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ «حيث فُصلتُ قبل ثلاثة أيام من موعد الانتخاب بموجب برقية من القيادة مؤرخة ٢٧ آذار ١٩٦٨ من منطقة جبل لبنان إلى منطقة الجنوب للقيام بوظيفة رئيس ضبّاط ارتباط في قضاء صور. كان التدخّل في الجنوب لمصلحة لائحة علي بزّي واشترك فيه كلّ من قوى الأمن والمسؤولين الإداريين (...) وبناء على توجيهات قائد منطقة الجنوب المرحوم العماد نجيم كانت ثمّة مساعدة سريّة للائحة محمد صفيّ الدين وعلي عرب (...) في انتخابات الجنوب كانت الشعبة الثانية تدفع لي المساعدات المالية وأنا بدوري أدفعها لأصحابها، وآخذ بها إيصالات تعاد إلى الشعبة الثانية إسوة بتعويضات الشبكة» (إفادة المقدّم كمال عبدالملك في ٢٥ آب ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية). وفي إفادة أخرى أمام قاضي التحقيق في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٢ قال كمال عبدالملك إنّ قائد المنطقة العسكرية العميد جان نجيم كلّفه فور التحاقه «مهمّة التوجّه إلى قضاء صور ودرس حال الأمن والوضع الإنتخابي حيال اللائحتين المتنافستين مع أمر بمساعدة لائحة المرشّح الأستاذ محمد صفيّ الدين (...) وعندما حضرت إلى ثكنة صور جاء أصحابي ومعارفي ومخبرون سابقون لدي سألوني هل أنّ السلطة تؤيد المرشّح محمد صفيّ الدين، فأجبتهم بالإيجاب وطلبت منهم العمل لمصلحة لائحته والاقتراع له».

٣. بعد خسارته انتخابات دائرة الزهراني (قرى قضاء صيدا)، أصدر عبدالكريم الزين، وهو ضابط سابق في الدرك، كتيبًا اتهم فيه الشعبة الثانية بالتدخّل فيها وخصوصًا ضبّاطها في الجنوب. على الأثر عقد قائد الجيش العماد إميل بستاني اجتماعًا في ثكنة صور، في إطار جولة تفقدية، وجّه خلاله انتقادات قاسية إلى رئيس فرع الشعبة الثانية النقيب جورج الحروّق في حضور قائد الثكنة العقيد فيكتور الخوري بسبب الاتهامات التي ساقها ضدّه الكتيّب، كان قد مهّد لهذا الاجتماع غابي لحود بإبلاغه إلى جورج الحروّق أنّه سيتعرّض للوم «ينبغي عدم تحميله أكثر ممّا ينبغي لأنّه في سياق العقل السياسي للعماد بستاني» (مقابلة خاصة مع العميد جورج الحروق).

٤. مقابلة خاصة مع العميد جورج الحروّق الذي يروي أيضًا أنّه طلب من أحد العسكريين عند حاجز للجيش عند جسر الخردلي، عند تفتيش سيارة مرشّح مناوئ للشهابية في دائرة مرجعيون - حاصبيا هو نور الدين نور الدين، دسّ ثلاث طلقات بندقية في صندوق سيارته في أثناء تفتيشه، أُوقف على أثرها بأمر من النيابة العامة بحجة حيازة أسلحة وذخائر غير مرخص بها لمدة ٤٨ ساعة، من اليوم السابق للانتخابات السبت حتى ما بعد إقفال صناديق الاقتراع بعد ظهر الأحد. كذلك أوعز بتوقيف مرشّح كتائبي هو إدمون رزق عند حاجز للجيش لمنعه من التوجه إلى دير مشموشة في قضاء جزين حيث مهرجان إنتخابي، وأطلقت النار عليه إرهابًا لثنيه عن إكمال طريقه إلى ذلك المكان.

- وُزّعت على ضبّاط الإرتباط وقادة قوى الجيش لوائح بأسماء مفاتيح إنتخابية للمرشّحين الخصوم بغية دهم منازلهم عشية الانتخابات وشلّ إمكاناتهم وطاقاتهم في حملاتهم الإنتخابية.
- دهمت بيوت بعض هؤلاء بتهم رشوة ناخبين.
- أوقف ضبّاطها كلّ مَن يحمل أكثر من ٥٠٠ ليرة لبنانية في جيبه أو أكثر من بطاقة هوية.
- حجزت حرية أنصار خصومها وساقتهم إلى المخافر وأوقفتهم في خيم للجيش في أحراج كانت بمثابة سجون صغيرة، أو تجوّلت بهم على امتداد ساعات النهار في شاحنات عسكرية بدت مخافر متنقلة لمنعهم من الاتصال بالناخبين والحؤول دون مشاركتهم في الاقتراع.
- افتعلت شغبًا في المهرجانات الإنتخابية لمعارضيها، ومارست عبرها ضغوطًا على الناخبين المؤيّدين لهم لمنع وصولهم إلى صناديق الاقتراع.
- وضعت حواجز عسكرية في الشوارع للتدقيق في الهويات معرقلة لحركة اقتراع الناخبين المعارضين.
- حرّكت مذكرات توقيف بمخالفات قانونية مجمدة التنفيذ في حق ناخبين مؤيّدين لخصومها لإرغامهم على التخلي عنهم ثمنًا لوقف التعقّب.
- كلّفت رجال الاستخبارات العسكرية رتباء وجنودًا، بلباس مدني بعد منحهم مأذونيات، مراقبة الانتخابات والتحقّق من نشاطات معارضيها وملاحقتهم لتعطيل أيّ مبادرة يقدمون عليها.
- أحالت مكاتب فروعها في المناطق العسكرية مقار لإدارة الانتخابات يتناوب عليها، إلى ضبّاط الفروع كلّ تبعًا لنفوذه الانتخابي في منطقته، ضبّاط الخليّة المركزية في الشعبة الثانية في وزارة الدفاع بأمر من غابي لحود، كسامي الشيخة وسامي الخطيب وجان ناصيف وجان خوري ومنير مرعي وفريد بو مرعي. فكانوا ينتقلون جميعًا إلى المحافظة التي يجري فيها الاقتراع حتى إذا انقضى انتقلوا في الأحد التالي إلى محافظة أخرى، يساعدهم ثلاثة من الرتباء ذوو أدوار بارزة في الشعبة الثانية هم فيليب كنعان وفيليب الخوري وسمير شهاب بلباس مدني.

كان على الشعبة الثانية أيضًا استعادة تجربة انتخابات ١٩٦٤ في بناء لوائح تتخطى ائتلافاتها تأييد حلفائها وجمع مرشّحيها، إلى الأخذ في الاعتبار المصالح العائلية والاقتصادية والمناطقية وفق خصوصية كلّ من الدوائر في المحافظات الخمس. بذلك نجحت في حصد غالبية نيابية انبثقت من نتائج إنتخابات ١٩٦٨ بين لوائح قادها زعماء شهابيون فازت كلّها كرشيد كرامي في طرابلس وبشير العثمان في عكّار ومحمد صفّي الدين في صور ومعروف سعد بمقعده في صيدا، أو معظم مرشّحيها ككمال جنبلاط في الشوف وصبري حمادة في بعلبك - الهرمل. نجح مرشّحوها أيضًا في لوائح ائتلافات الضرورة كالدائرة الثالثة في بيروت والكورة وزغرتا وعاليه وقرى قضاء صيدا، وربحوا في لوائح دعموها خسر بعض مرشّحيها في جزين وزحلة والنبطية وراشيا - البقاع الغربي وجبيل.

ولكنّها منيت بخسارة فادحة في الدوائر الانتخابية الثلاث في جبل لبنان بفارق كبير في الأصوات راوح بين ٤٠٠٠ و١٠٠٠٠ صوت. وقد انطوى ذلك على مغزى سياسي بالغ الدلالة هو تخلّي ناخبيها عن الشهابية وانضواؤهم في التيار المتشدّد الذي قاده «الحلف الثلاثي»[1]. إلاّ أنّها خرجت من امتحان الانتخابات بغالبية في مجلس النوّاب رجحت كفتها على «الحلف الثلاثي» و«تكتل الوسط». ومن خلال تأثيرها على هذه الغالبية تمكنت من إقصاء كامل الأسعد عن رئاسة مجلس النوّاب توطئة لتعطيل دوره في انتخابات رئاسة الجمهورية.

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال الخوري.

غداة الإنتخابات النيابية دُعي مجلس النوّاب في ٩ أيار ١٩٦٨ إلى انتخاب رئيسه، فدعمت الشعبة الثانية صبري حمادة ضدّ كامل الأسعد الذي فاز بفارق صوت واحد: ٥٠ صوتًا في مقابل ٤٩ لولاية قصيرة استمرّت حتى ٢٢ تشرين الأول عندما دُعي المجلس مجدّدًا، تبعًا للآلية الدستورية في الانتخاب الدوري لهيئة مكتب مجلس النوّاب، إلى انتخاب رئيسه. فتنافسا مرة أخرى وربح صبري حمادة بدعم مباشر من النوّاب الشهابيين بفارق ثمانية أصوات. ثمّ ربح أيضًا في الانتخابات نفسها السنة التالية في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٩، قبل أشهر من انتخابات رئاسة الجمهورية صيف ١٩٧٠.

أكدت الشعبة الثانية بذلك إمساكها بأكثرية بلغت ٤٠ نائبًا شهابيًا في مقابل ٢٤ نائبًا لـ«الحلف الثلاثي» وستة لحلفائه. إلى ٢٩ نائبًا مستقلاً من بينهم نوّاب «تكتل الوسط» ونوّاب الكتلتين اللتين تزعّمهما مجيد أرسلان وجوزف سكاف الذي كان قد خسر مقعده. نجحت في خرق لائحتي معارضيها الصلبين: كميل شمعون في دائرة الشوف العائد إلى مجلس النوّاب بعد إسقاطها إياه في انتخابات ١٩٦٤ ولكن بثلاثة مقاعد فقط فيما ذهبت الخمسة الأخرى إلى حليفها كمال جنبلاط، وريمون إده في دائرة جبيل بفوز مرشّحها العقيد المتقاعد نجيب الخوري بأحد مقاعدها الثلاثة.

لم تكن هذه في أيّ حال الغالبية الكبيرة التي كانت قد حصدتها في الانتخابات النيابية في أيار ١٩٦٤.

خاض شارل حلو وغابي لحود معًا معركة إقالة العماد إميل بستاني من قيادة الجيش لأسباب مختلفة التقت على قاسم مشترك هو الخطر الذي يتهدّدهما من استمراره في منصبه. كان رئيس الجمهورية يريد إخراجه من المعادلة بعدما تعاظمت بينهما دوافع الخلاف. لعلّ منها ما تخطى الاعتراض على إميل بستاني بالذات إلى الحؤول دون وصول ضابط إلى رئاسة الجمهورية تفاديًا لتكرار تجربة سلفه فؤاد شهاب. ومع أنّ الطموحات السياسية لقائد الجيش لم تستهدف شارل حلو، وهو على مقربة من نهاية الولاية. إلاّ أنّ الرئيس حفظ له مبرّرات الامتعاض الشخصي والسياسي كلّها بعد توقيع اتفاق القاهرة. لم يعد في حاجة إلى بذل جهود مضنية وإضافية، في اعتقاد ضبّاط الشعبة الثانية، لإقناعه بعزل قائد الجيش[1]. بدأ يتضايق من تصرّفاته التي كانت قاربت سلوك رئيس جمهورية ظلّ. لكنّ الثغرة التي ظلّت مفتوحة بين رئيس الجمهورية ورئيس الشعبة الثانية أنّهما اتفقا على إقصاء إميل بستاني من غير أن يخوضا معًا، في ما بعد، في مناقشة مشروع مشترك لانتخابات رئاسة الجمهورية، أو على الأقل مناقشة مشروع كلّ منهما للرئاسة.

كما شارل حلو، كذلك كان غابي لحود في قرارة نفسه يخشى على مشروعه من أن يكون ثمّة مشروع مختلف للرئيس وربما متعارض. وهو في واقع الأمر كان يعرف، من غير أن يتأكد تمامًا، أنّ لشارل حلو، الشريك غير المعلن لـ«الحلف الثلاثي»، مشروعًا مغايرًا لا يكتفي باستبعاد إميل بستاني فحسب، وإنّما التلاقي مع حلفائه المعارضين على مرشّح من صفوفهم. كان التباين في الرأي مكتومًا، محوطًا بشكوك ضبّاط الشعبة الثانية منذ الانتخاب الفرعي في دائرة قضاء جبيل عام ١٩٦٥ ثمّ أخذ في الاتساع مع الانتخابات النيابية العامة عام ١٩٦٨، ثمّ علنًا في الشهور الأولى من عام ١٩٧٠: شارل حلو ينكر مجاراته «الحلف الثلاثي» يتصرّف بلامبالاة بإزاء انتخابات رئاسة

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

الجمهورية، وغابي لحود يوجّه وأحمد الحاج الاهتمام نحو حاكم مصرف لبنان الياس سركيس، المرشّح المحتمل غير المعلن لفؤاد شهاب. غير أنّ الرئيس شعر دائمًا أنّه محاصر بالشهابيين العسكريين والمدنيين، يقيّدون حركته وحرّيته ودوره. ولم يكن يتردّد في القول لنوّاب، على ما نقلوا إلى رئيس الشعبة الثانية، إنّ غابي لحود «ليس لي، إنّه لفؤاد شهاب». فكان أن فاتحه في الموضوع قائلاً له: «لماذا هذه الحساسية؟ أنا في خدمتك بكلّ إخلاص، ولكنّني شهابي واسمي غابي لحود».

في وقت لاحق سمع غابي لحود الرئيس يقول ما عكس معاناة موقعه المتردّد والضعيف في الحكم: «شئت أم أبيت، أشعر في القصر أنّ الرئيس هو الياس سركيس وأنا مدير التشريفات. يطلب النوّاب مقابلتي فأستقبلهم. يتحدّثون معي عن الأميركيين والسوفيات والطقس. ثمّ يخرجون ويعرّجون على مكتب الياس سركيس، وهناك يقولون مطالبهم الحقيقية. كأنّهم يمرّون على مكتبي لتبرير زيارتهم لمكتب الياس سركيس»[1].

ومع أنّ ضبّاط الشعبة الثانية لم يلمسوا دورًا علنيًا وسلبيًا له في عرقلة ترشيح الياس سركيس، إلاّ أنّ رئيس الجمهورية أدرك أنّ انتخاب حاكم مصرف لبنان لن يكسبه أيّ فضل ما دام مرشّح فؤاد شهاب والشعبة الثانية. حاول موازنة اللعبة، فقرن عدم حماسته للياس سركيس من غير أن يحاربه، بانتقاده التطرّف الذي كان يقوده «الحلف الثلاثي»، وفي الوقت نفسه لم يكن يرى غضاضة في الاعراب عن تفهمه دوافع هذا التطرّف في مواجهة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. فكان أن أوجد أكثر من تبرير للقول إنّ «الحلف الثلاثي» ضرورة ملحة في خضم تلك المرحلة المضطربة في لبنان بغية فرض توازن قوى يحمي المسيحيين، ويوازن وجودهم آلاف الفلسطينيين المدنيين والمسلحين. أوجد دائمًا التبرير المناسب للدفاع عن المخاوف المسيحية والاعتقاد بوجود وسيلة ممكنة تحميهم في مواجهة التصاق الشارع الإسلامي تارة بجمال عبدالناصر وطورًا بالمقاومة الفلسطينية الصاعدة. رزمة مشاعر من التجاذب كانت تدفع بالرئيس في نهاية المطاف إلى تأييد المرشّح المعارض وملاقاة ردّ الفعل المسيحي الشعبي الذاهب إلى التصلّب والتشدّد على أبواب انفجار كبير، سياسي وعسكري، ينتظر البلاد يومًا ما نتيجة استفحال الإنقسام الداخلي.

لم يكن ذلك موقف فؤاد شهاب والياس سركيس وغابي لحود.

على طرف نقيض من رئيس الجمهورية، اعتقدت الاستخبارات العسكرية أنّ التوازن الذي في وسع «الحلف الثلاثي» إرساءه مع المنظمات الفلسطينية. في مقدور «النهج» الاضطلاع به على نحو يجعل رئيس الجمهورية حكَمًا بين «الحلف الثلاثي» و«النهج» وصاحب مبادرة في التحرّك. من غير أن يصبح طرفًا في النزاع أو تحت سيطرة أحدهما على نحو تأثر شارل حلو بالنزعة التي كان يقودها الزعماء الموارنة في «الحلف الثلاثي». كان المطلوب في نظر الشعبة الثانية الإبقاء على رجحان كفة السلطة اللبنانية كنظام ومؤسّسات ودولة تفاديًا لانفجار الوحدة الوطنية: إمّا بسبب جرّ المقاومة الفلسطينية لبنان إلى حرب مع إسرائيل، أو محاولة تدمير الجيش اللبناني وتقويض دوره وهيبته. في المقابل شعرت أنّ مجاراة السلطة «الحلف الثلاثي» لحلّ التنظيمات الفلسطينية المسلحة بقوّة السلاح سيؤدّي بدوره إلى أزمات مفتوحة مع الدول العربية التي تدعم المنظمات تلك بالمال والسلاح والمتطوّعين والديبلوماسية. الأمر الذي يمكن أن ينذر بانهيار النظام والوحدة الوطنية[2].

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ٣ آب ١٩٩٨.

٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

خيار واحد

تنفيذًا لقرار الرئيس السابق، قاد غابي لحود وأحمد الحاج حملة ترشيح الياس سركيس لانتخابات رئاسة الجمهورية، من دون أن يشركا الضبّاط الآخرين في دقائقها. واكتفى رئيس الشعبة الثانية بإطلاعهم على التوجهات العامة لخطة إيصال حاكم مصرف لبنان إلى المنصب، وإن لم يتردّد بعضهم كسامي الخطيب وإدغار معلوف في إبداء شكوك في فوزه[1]. سنتذاك كان أحمد الحاج قائدًا للمدرسة الحربية بعد عودته من دورة أركان عسكرية في باريس عام ١٩٦٧، وقد أهّله تعاونه مع الشعبة الثانية ليصير عضوًا غير رسمي في فريق عملها، ومع غابي لحود حصرًا. بفضل الشبكة الواسعة من العلاقات التي أرساها لأكثر من عقد في الوسط السياسي، محتفظًا دون سواه تقريبًا من الضبّاط بثقة مطلقة لدى فؤاد شهاب وباحترام خاص من شارل حلو، تولّى أحمد الحاج في الشهر الأخير تنسيق الحملة الإنتخابية مع النوّاب حلفاء الشهابية.

لم يترك قرار فؤاد شهاب الخيار لغابي لحود وأحمد الحاج. إلاّ أنّ رئيس الشعبة الثانية بدا أكثر اقتناعًا بأنّ نزاهة الياس سركيس ومراسه الطويل في الإدارة الشهابية على امتداد عهدين كان صاحب كلمة نافذة فيهما رئيسًا للغرفة المدنية في القصر الجمهوري فرئيسًا للمجلس الأعلى للجمارك ثمّ حاكمًا لمصرف لبنان، أتاحا له الاطلاع على المشكلات واقتراح الحلول لها وبناء صلات وثيقة مع الطبقة السياسية وتفهّم أدوارها وتوازناتها ومراكز قوّتها داخل السلطة وخارجها. شكّك أحمد الحاج لغابي لحود في فوز الياس سركيس بالرئاسة، أو في نجاحه في منصبه في حال فوزه. وقد دار حوار طويل في هذا الأمر بينه وبين الرئيس السابق. وعلى غرار ما قاله لفؤاد بطرس وغابي لحود، أصرّ فؤاد شهاب على خياره وخاطب قائد المدرسة الحربية قائلاً: «هذا هو قراري وهو نهائي، اتخذته ولن أتراجع عنه. إذهبوا واعملوا ما ينبغي عمله من أجل أن يُنتخب رئيسًا للجمهورية»[2].

في وقت لاحق قال فؤاد شهاب لأحمد الحاج تبديدًا لشكوكه، إنّ غابي لحود طمأنه إلى أنّ الياس سركيس سيفوز بما يزيد على ثلاثة أصوات على الأقل، فأجابه: «سيدي الجنرال نحن في لبنان. ولا أعرف إذا كان النوّاب سيصدقون القول معنا».

لم يصبح ترشيح الياس سركيس لرئاسة الجمهورية حقيقة واقعة إلاّ بعد إصدار فؤاد شهاب بيانًا بعزوفه عن خوض الانتخابات. في بيانه هذا لم يخدع نفسه عندما أبرز الأسباب التي تحول بينه وبين قدرته، في ظلّ صلاحياته الدستورية، على السيطرة على حكم دولة بدأت تشارف على الانهيار مع انفلات المسلحين الفلسطينيين بترسانتهم العسكرية المتنامية على أراضيها. بعد بيان العزوف وضع ضبّاط الشعبة الثانية برنامجًا لحشد تأييد النوّاب للمرشّح الشهابي، فنيط بكلّ

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.

منهم تبعًا لصداقاته وتأثيره في منطقة عمله، وخصوصًا رؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات، الاتصال بنوّاب وسياسيين ذوي نفوذ وبمتموّلين بإشراف مباشر من غابي لحود.

كان رئيس الشعبة الثانية في حاجة إلى دعم قائد الجيش العماد جان نجيم في معركة انتخابات صعبة وشاقة تقتضي أساسًا، منعًا لإثارة الشكوك، تحييد المؤسّسة العسكرية وفي الوقت نفسه إطلاق يد الشعبة الثانية في إدارتها.

تحدّث غابي لحود إلى جان نجيم طالبًا تأييده في ما اعتبره المهمّة السياسية الأخيرة للاستخبارات العسكرية، وهي انتخاب الياس سركيس رئيسًا للجمهورية. قال إنّ «بعض الضباط تصرّفوا كأنهم أعضاء في حزب حاكم. مغريات السلطة كثيرة. بعض الشواذات يُعاقَب عليه والبعض الآخر يبقى بلا عقاب. اقترحت على العماد جان نجيم ووافقني على أن تكون انتخابات الرئاسة موعدًا لانكفاء الجيش وتخليه عن أيّ دور غير عسكري اضطلع به في العهدين السابقين. واعتبرنا أنّ الانسحاب من السياسة يجب أن يحصل في ظلّ رئيس شهابي لأنّه سيبدو عندئذ يحصل بمبادرة منه. في حين أنّ الانسحاب في ظلّ رئيس غير شهابي، وتحديدًا ريمون إده، يُعتَبر بمثابة إنسحاب قسري سيؤثر على هالة الجيش، وهي رأس مال أساسي في استقرار البلد. لهذا السبب وافقني على أن يكون نشاطي علنيًا في تأييد الياس سركيس من خلال التصميم على الانسحاب من السياسة فور انتخابه. فاتحنا الياس سركيس بذلك، فبارك»[1].

لكنّ جانبًا من خسارة انتخابات رئاسة الجمهورية كان وقوف جمال عبدالناصر على الحياد. وعلى نقيض دوره عام ١٩٥٨ بتأييده فؤاد شهاب للرئاسة، ثمّ عام ١٩٦٤ بإبداء رضاه عن اختيار فؤاد شهاب شارل حلو خلفًا له، اكتفى الزعيم المصري عام ١٩٧٠ بدور المتفرّج. انكفأ سفيره في بيروت ابرهيم صبري عن استعادة دور سلفه عبدالحميد غالب. في ٨ كانون الثاني ١٩٦٨ خلف ابرهيم صبري عبدالحميد غالب الذي عُيّن وكيلاً لوزارة الخارجية المصرية. وخلافًا لسلفه اللواء المتقاعد كان السفير الجديد ديبلوماسيًا خرج من إدارة مدنية. تقيًّا ومواظبًا على ممارسة الشعائر الدينية. رافق الملف اللبناني من غير أن يمتلك المراس الطويل الذي كان لعبدالحميد غالب، والذي كانت الشعبة الثانية تلتمس نفوذه لدى السياسيين المناوئين لها ولاسيما منهم المسلمين والناصريي الهوى لكسب تأييدهم.

كانت فضيحة طائرة الميراج الفرنسية تركت خيبة أمل لدى جمال عبدالناصر من تصرّف الاستخبارات العسكرية اللبنانية وتعمّدها، في اعتقاده، إهانة الإتحاد السوفياتي والإساءة إلى سمعته. لم تحترم مكانة الدولة العظمى ولا قدّرت مغزى دعمها الزعيم المصري بعدما أعادت تسليح جيشه وسلاحه الجوّي وخصوصًا بعد حرب عام ١٩٦٧. وضاعف من استياء الرئيس المصري إقالة العماد إميل بستاني من منصبه.

امتنعت القاهرة عن دعم الشهابية في انتخابات رئاسة الجمهورية، فحرمت الشعبة الثانية النفوذ الناصري على النوّاب اللبنانيين حلفاء جمال عبدالناصر للفوز بأصوات تؤمّن لمرشّحها. لم تُبدِ مصر ردّ فعل فوريًا على قرار إقالة إميل بستاني. لكنّ سؤال جمال عبدالناصر سامي الخطيب عندما زار القاهرة في آب ١٩٧٠ لمفاتحته في دعم ترشيح الياس سركيس «مِمّ كان يشكو العماد بستاني» عكس استياءه من الأمر.

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ٣ آب ١٩٩٨.

بتكليف من غابي لحود وبأمر مهمّة وافق عليها قائد الجيش العماد جان نجيم ولم يُحَطْ شارل حلو بمعلومات دقيقة عنها. ذهب سامي الخطيب إلى القاهرة لطلب دعم جمال عبدالناصر لترشيح حاكم مصرف لبنان. في اجتماعهما في منزل الرئيسَ المصري، في منشية البكري في حضور مدير مكتبه سامي شرف، قال الرئيس: «الياس سركيس ده ما اعرفوش»[1].

عدّد سامي الخطيب للزعيم المصري مواصفات المرشّح الشهابي، الصلب والعنيد والمثقف والنزيه، المغمور عربيًا، الفقير النشأة لوالد نجّار، وأنّه يحظى بثقة غير محدودة من فؤاد شهاب غير الراغب في العودة إلى منصب الرئاسة. إلاّ أنّ جمال عبدالناصر ردّ: «أريد منك أن تذهب مباشرة إلى الرئيس شهاب من دون المرور بالتراتبية السائدة عندكم، وتقول له إنّه هو مرشّحي الوحيد للرئاسة وليس لديّ أيّ مرشّح سواه، لأنّ المرحلة المقبلة توجب وجود الرئيس شهاب على رأس الدولة اللبنانية من أجل مواجهة الأخطار المحدقة. قلْ له أيضًا إنّ جمال عبدالناصر مستعد لتقديم دعم سياسي كامل له، ومستعد لدعم مالي أيضًا مع أنّني في حاجة إلى الفلس الواحد هنا في مصر، ومستعد لدعم عسكري بالسلاح إذا اقتضى الأمر. ولكنّني لا أعرف الياس سركيس. أنا أؤيّد الرئيس شهاب وحده».

بعد المقابلة التقى سامي الخطيب سامي شرف الذي قال له أيضًا: «هناك مسألة ربما لم يحبّ الريّس أن يقولها لك، وهي أنّ تحدّثك عن الياس سركيس كمرشّح للرئاسة يعني أنّ غابي لحود وأحمد الحاج هما اللذان سيحكمان لبنان في حال انتخابه. وهذا أمر لا يحبّذه سيادة الرئيس».

فوجئ سامي الخطيب بملاحظة سامي شرف، ولكنّه آثر ألاّ يسأل عن مبرّرات هذا التحفظ عن الضابطين اللبنانيين النافذين في الشهابية.

فور عودته إلى بيروت، قصد فؤاد شهاب في منزله في جونيه ونقل إليه رسالة الرئيس المصري، فردّ الرئيس السابق الزاهد: «عال... عال، لا يزال هناك مَن يحبّنا ويقدّرنا. كتّر الله خيرو عبدالناصر. طيّب يا إبني، أنا ممتنٍ لك وله. وسنرى».

وانتهت المقابلة عند هذا الحدّ.

لم يحدّد فؤاد شهاب موقفًا واضحًا من رسالة جمال عبدالناصر، ولم يحمّل سامي الخطيب رسالة جوابية. وتوجّه الأخير إلى مكتب غابي لحود وأطلعه على نتائج زيارتيه في القاهرة وجونيه، وخصوصًا ما سمعه عنه وعن أحمد الحاج من مدير مكتب الرئيس المصري. استغرب غابي لحود وسأل عن مغزى كلام سامي شرف، فردّ سامي الخطيب أنّه لم يشأ الإستفسار تفاديًا للإحراج[1].

١. في تقويم اللواء سامي الخطيب أنّ الإنكفاء المصري عن دعم الياس سركيس كَمَنَ بعض أسبابه في أنّ الشعبة الثانية عندما خاضت معركة ترشيحه لم تستمزج القيادة المصرية رأيها في ذلك خلافًا لحالات سابقة مماثلة في أهميتها، مكتفية بإبلاغ جمال عبدالناصر أنّ الشهابيين يريدونه رئيسًا ويطلبون متأخرين دعمه. وربما كان يقتضي أن يزور الياس سركيس القاهرة ويجتمع بالرئيس المصري للتعرّف إليه عن قرب عوض إيفاد ضابط لمهمّة دقيقة كهذه. ويعزو اللواء سامي الخطيب هذا الخطأ إلى «غرور قد يكون أصابنا في تقدير قوّتنا ووثوقنا بامتلاكنا الغالبية النيابية واعتقادنا أنّ جمال عبدالناصر سيؤيدنا لثقته بنا من جهة. وتبعًا لدورنا الذي مكّننا من أن نجير تأييد الحكم اللبناني لكلّ ما كان يتطلبه من جهة أخرى. وهو استطرادًا لن يدعم مرشّح خصومنا وخصوصًا «الحلف الثلاثي». وهي دوافع ربما تكون شجعت الياس سركيس بدوره على عدم الانتباه إلى أهمية الاتصال المباشر بجمال عبدالناصر» (مقابلة خاصة).

٢. المصدر نفسه.

تنازعت الموقف المصري الرسمي من الانتخابات الرئاسية اللبنانية وجهتا نظر إحداهما لوزارة الخارجية إذ أيّد وكيل وزير الخارجية السفير السابق في بيروت عبدالحميد غالب ترشيح الياس سركيس، فيما ارتأت الأخرى التي قال بها عبدالحميد السرّاج المقيم في مصر منذ عام ١٩٦٢ غير ذلك. وما لبث أن عمل عبدالحميد السرّاج الواسع التأثير في الدوائر القريبة من الرئيس المصري على كسب التأييد لسليمان فرنجيه الذي كان عرفه في حزيران ١٩٥٧ عندما فرّ الزعيم الزغرتاوي من لبنان على أثر خلافه مع كميل شمعون وصدور مذكرة توقيف في حقه، فسهّل له الإقامة في دمشق وأمّن حمايته. وسرعان ما اختار الرئيس المصري في ظلّ تعارض وجهتي النظر في فريق عمله الحياد. وأبلغ إليه، وكان يستعد لزيارة الإتحاد السوفياتي للاستشفاء في سخلتوبو، أنّه لن يتدخّل في انتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان، قائلاً: «أخرجوني من هذا الملفّ واتركوا اللبنانيين يحلّون مشاكلهم بأنفسهم. اتركوهم ينتخبون مَن يتفقون عليه». وسافر.

فور عودة سامي الخطيب إلى بيروت طلب غابي لحود تدخّل صبري حمادة لدى الرئيس المصري، فلحق به إلى الإتحاد السوفياتي لإقناعه بتأييد الياس سركيس. هناك كرّر جمال عبدالناصر موقفه، وهو عدم تدخّله في انتخابات الرئاسة اللبنانية، وأحجم في الوقت نفسه عن استجابة طلب رئيس مجلس النوّاب التوسّط لدى كمال جنبلاط لحمله على الاقتراع لحاكم مصرف لبنان. كما لم يبذل غابي لحود بدوره في بيروت جهودًا إستثنائية لإقناع كمال جنبلاط بالانضمام إلى تأييد ترشيح الياس سركيس[1].

بدا موقف الحياد الذي اتخذه جمال عبدالناصر، بالنسبة إلى غابي لحود، مصدر قلق على الحملة الإنتخابية للياس سركيس. وهو ما أظهره التحوّل الكبير الذي طرأ على دور مصر بين ما سمعه سامي الخطيب من سامي شرف عام ١٩٧٠ قبل أيام على انتخابات رئاسة الجمهورية، وما كان تبلّغه منه في رسالته إليه في شباط من السنة نفسها عندما حضّ ضابط الإستخبارات اللبنانية على «التخطيط لمعركة الإنتخابات عام ١٩٧٠ مع الاستعداد الكامل من الرئيس عبدالناصر لدعم المعركة هذه ماديًا ومعنويًا، على أن يُخطَّط لذلك بذكاء».

سأله يومذاك أيضًا: «هل سيعود الرئيس شهاب إلى رئاسة الجمهورية؟»[2].

في انتخابات ١٩٧٠ اضطلع السفير المصري ابرهيم صبري بدور المراقب بعدما تأكد حتى الساعات الأخيرة التي سبقت الاقتراع أنّ لا تعليمات جديدة من حكومته تؤيّد وصول الياس سركيس إلى رئاسة الجمهورية. إذ تركت مصر اللعبة اللبنانية تأخذ مجراها بين القوى والأحزاب المحلية، ولم تدعم ترشيح سليمان فرنجيه.

صباح ١٧ آب ١٩٧٠ قال غابي لحود لسامي الخطيب إنّه يعتقد أنّ الياس سركيس سيفوز على سليمان فرنجيه بفارق سبعة أصوات، فردّ عليه، استنادًا إلى معلومات كانت توافرت لدى فرع الأمن الداخلي، أنّ المعارضين ربما أقدموا على افتعال مشكلة أمنية بعدما تدفّق مئات من أنصارهم باكرًا بمسدسات وبنادق على مبنى مجلس النوّاب. وتحديدًا الزغرتاويين المؤيّدين لمرشّح المعارضة سليمان فرنجيه بذريعة أنّهم مرافقوه، ناهيك بمرافقي نوّاب المعارضة الآخرين. كان ثمّة تخوّف أيضًا في أوساط ضبّاط الشعبة الثانية من فقدانهم أصوات باخوس حكيم وفؤاد غصن ونسيم

١. مقابلة خاصة مع محسن دلول.

٢. تقرير سرّي بخط اليد في ثلاث صفحات رفعه اللواء سامي الخطيب في ٨ شباط ١٩٦٩ إلى رئاسة الشعبة الثانية عن نتائج زيارته القاهرة وفحوى اجتماعاته مع جمال عبدالناصر والمسؤولين المصريين.

مجدلاني، الشهابيي الهوى. كانوا قد شعروا أنّ الترشيح المفاجئ لسليمان فرنجيه أضعف سيطرة الاستخبارات العسكرية على أصوات ليس في وسع أصحابها مقاومة ضغوط زعيم زغرتا وحلفائه.

في ذلك الصباح بدا غابي لحود متوترًا. في الساعات الأولى، في غمرة التشنج السياسي الذي كان يحوط بالانتخابات، حمل جان عبيد، صهر إميل بستاني، إلى سامي الخطيب اقتراحًا بترشيح العماد المعزول، الأقل وقعًا وضررًا على الشعبة الثانية من سليمان فرنجيه.

ردّ فعل غابي لحود لسامي الخطيب هو رفض ترشيح مَن عملت الشعبة الثانية على إقالته من منصبه بسبب طموحه إلى رئاسة الجمهورية.

بناء على رغبة كان أبداها أمام جان عبيد، اجتمع كمال جنبلاط بإميل بستاني في منزل صهره في سن الفيل وأبلغ إليه استعداده لدعم ترشيحه إذا أيّدته الشهابية. ثمّ التقى العماد المتقاعد صائب سلام بمسعى من جان عبيد أيضًا. ولكنّ غابي لحود رفض العرض.

قال سامي الخطيب لرئيسه قبل ساعات من انعقاد الجلسة: «تدافع عن هذه الحملة بصدرك وتعقد الاجتماعات في منزلك، فما هي خطتك البديلة إذا خسر الياس سركيس؟».

أجابه: «الكارثة...».

وثق غابي لحود بقدرته على إيصال حاكم مصرف لبنان إلى رئاسة الجمهورية إلى حدّ صرفه عن مناقشة إحتمالات أخرى، فلم يُعدّ خطة بديلة.

قال لسامي الخطيب: «هل ضمنتَ ما هو على عاتقك؟».

أجابه بالإيجاب.

كان بعض ضمانات الفوز غير كاف، وربما وهميًا حتى في ظلّ امتلاك «النهج» كتلة موثوقًا بها ومتراصة من ٤٨ نائبًا. تبخرت وعود سبعة من النوّاب الـ٥٦ الذين تعهّدوا لرئيس الشعبة الثانية الاقتراع لمرشّحه[1].

السادسة مساء، في الجولة الثالثة من الاقتراع، خسر الياس سركيس أمام سليمان فرنجيه بفارق صوت واحد. في الدورة الأولى حصل على ٤٥ صوتًا في مقابل ٣٨ صوتًا لسليمان فرنجيه، فيما حصل بيار الجميّل على عشرة أصوات وجميل لحود على خمسة وعدنان الحكيم على صوت واحد من مجموع ٩٩ مقترعًا هم أعضاء مجلس النوّاب. في الدورة الثانية وُجدت في صندوقة الاقتراع مئة ورقة ممّا حمل رئيس المجلس صبري حمادة على إلغاء الدورة، وتبيّن أنّ ريمون إده كان واضعها. في الدورة الثالثة تعادلت عند الفرز الأصوات حتى الورقة الأخيرة: ٤٩ صوتًا لكلّ من الياس سركيس وسليمان فرنجيه، إلى أن كان الصوت الـ٥٠ الذي رجّح فوز مرشّح المعارضة.

١. استعان ضبّاط الشعبة الثانية بفكرة المفاتيح الانتخابية للتحقّق من الوعود التي قطعها عدد من النوّاب لغابي لحود بالتصويت للياس سركيس. كانت من بنات أفكارهم عندما طرحت للمرة الأولى في اجتماعات دورية في فندق ڤاندوم وفي منزل رئيسهم في الأيام الأخيرة التي سبقت جلسة الانتخاب، وفي حضور شخصيات شهابية. بدا استخدام المفاتيح الانتخابية ملازمًا للمال، السلاح الأكثر إغراء، فصار إلى توزيعها على النوّاب المستقلين أصدقاء «النهج» الذي وعدوا بالاقتراع لحاكم مصرف لبنان بغية مراقبة تصويتهم. فكان أن حمل كلّ من المفاتيح الإنتخابية عبارة أعطيت لنائب دون سواه تميّز ورقة اقتراعه على نحو «الحاكم النزيه الياس سركيس» و«القاضي النزيه الياس سركيس» و «الحاكم الياس سركيس» و«السيد الياس سركيس» و«الزعيم الياس سركيس» و«الياس بك سركيس» و«ابن الشعب الياس سركيس» و«الأستاذ الياس سركيس» وسواها.

مـهـزوم

في حصيلة تقويم ضبّاط الشعبة الثانية إنتخابات رئاسة الجمهورية أنّ الهزيمة موجعة. للمرة الثانية بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ يكون الثمن مكلفًا للغاية بسبب مغالاة غابي لحود بثقته بنفسه. لم يبالغوا في تقويمهم هذا كونهم عرفوا سلفًا أنّهم سيُبعدون عن مناصبهم في الاستخبارات العسكرية إلى مراكز أخرى، وسيفقدون تاليًا مواقع نفوذهم وأدوارهم كليًّا. كان لغابي لحود قسط كبير من المسؤولية في الخسارة لأسباب شتى: منها القصور في جمع المبالغ الكبيرة اللازمة من المال[1]، ومنها أنّه وضع الشعبة الثانية كجهاز استخبارات يُفترض أنّه يعمل في السرّ في واجهة معركة إنتخابية ضدّ خصوم الشهابية فعزّز من شعبية هؤلاء. ومنها وثوقه المفرط بعهود قطعها له نوّاب. ومنها استخفافه بقوّة منافسيه ولاسيما منهم «الحلف الثلاثي» و«تكتل الوسط»، ومنها كذلك تخلي نوّاب شهابيين مدينين بمناصبهم للشعبة الثانية عن مرشّحها الياس سركيس. كان من هذه الأسباب أيضًا الغرور الذي أصاب عقول المخطّطين فقاد إلى سوء تقديرهم المناورة المضادة التي قام بها نوّاب وعدوّهم بالتصويت لمرشّحهم ثمّ أخلّوا.

أقرّ غابي لحود بمسؤوليته عن الخسارة الفادحة التي نجمت كذلك من عدم دقة قراءته موقف سليمان فرنجيه من الانتخابات الرئاسية. في خضم الصدامات العسكرية بين الجيش والفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٦٩، اتخذ الزعيم الزغرتاوي جانب الجيش عندما أسّس إذاعة محلية في مسقطه سمّيت إذاعة «لبنان الحرّ»، فبدا في تحليل غابي لحود، أنّه على استعداد للذهاب في تطرّفه ورفض العمل الفلسطيني المسلح إلى أبعد ممًّا ذهب إليه الزعماء الموارنة الآخرون ككميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده. كانت تلك إشارة إلى رغبته في الحلول محلّ رئيس حزب الكتائب في زعامة المسيحيين والدفاع عن وجودهم السياسي ومصالحهم. فاستبعد رئيس الشعبة الثانية أن يكون لسليمان فرنجيه طموح مفاجئ بالترشّح، كون ذلك كان يحتم الحدّ من تطرّفه المستجد حيال النشاطات الفلسطينية المسلحة مراعاة للنوّاب المسلمين وكسبًا لأصواتهم. لكنّ عزم الرجل على الترشّح كشف متأخرًا لغابي لحود سوء تقديره[2]. كان قد ترافق ذلك مع اجتماعات عدة بينه وبين سليمان فرنجيه. أبرزها على يخت جورج أبو عضل في عرض البحر

١. استحدثت الشعبة الثانية صندوقًا لتمويل حملتها اشترك فيه عدد من أصدقائها وأصدقاء الياس سركيس من الأثرياء كعهد بارودي وعلي الجمّال وفريد روفايل وميشال إده. على أنّها لم تفِ الحاجة التي تطلبها اجتذاب النوّاب غير الشهابيين إلى المرشّح الشهابي، مع أنّ المبالغ التي خصّصتها لاستمالة أصوات النوّاب راوحت بين ٥٠ ألف ليرة لبنانية و١٠٠ ألف ليرة لبنانية. ولكنّها أخفقت في استخدام المال. وعد ضبّاطها نائبًا بعلبكيًا بـ٧٠ ألف ليرة لبنانية وأعطوه منها دفعة أولى ٢٥ ألف ليرة لبنانية، على أن يُسدّد الباقي من المبلغ بعد جلسة الانتخاب، فكان أن نجح أبرز الأثرياء المموّلين لمعركة مرشّح المعارضة سليمان فرنجيه، هو بطرس الخوري، في استقطاب النائب البعلبكي إلى المعارضة بأن قدّم له مبلغًا أكبر من المال دفعة واحدة. رفض سليم حيدر ٦٠ ألف ليرة لبنانية حملها إليه سامي الخطيب، ونهاد بويز مبلغًا مماثلاً حمله إليه فاروق أبي اللمع، وصوّتا للمرشّح الشهابي. نوّاب آخرون رفضوا المال أيضًا وسواهم لم يتردّدوا في قبضه.

٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

بمشاركة حاكم مصرف لبنان بدعوة من الثريّ الكاثوليكي دار الحديث فيه عن مزايا الياس سركيس، فأبدى سليمان فرنجيه استعدادًا لدعمه.

أدّى ترشيح سليمان فرنجيه في ١٤ آب بتأييد من «الحلف الثلاثي» و«تكتل الوسط» إلى سلخ عدد من النوّاب الشهابيين عن «الجبهة الديموقراطية البرلمانية» لدوافع بعضها سياسي والآخر مالي. خرج منها عبداللطيف الزين وفؤاد غصن ومحمد دعّاس زعيتر وجان عزيز وبيار فرعون وجورج عقل وجعفر شرف الدين ونسيم مجدلاني وحبيب كيروز وقبلان عيسى الخوري، ومعظمهم دانوا لفؤاد شهاب والشعبة الثانية بوصولهم إلى مجلس النوّاب. بدورها موسكو طلبت من حليفها كمال جنبلاط التخلي عن الشهابية. فاستجاب مكتفيًا بتصويت النوّاب الستة في كتلته مناصفة للمرشّحين المتنافسين: صوّت نوّاب الحزب التقدمي الإشتراكي (كمال جنبلاط وعزيز عون وأنور الخطيب) لسليمان فرنجيه. وترك لغير الحزبيين الأعضاء في جبهة النضال الوطني (فؤاد طحيني وبهيج تقي الدين وسالم عبدالنور) حرّية الاقتراع فاختاروا حاكم مصرف لبنان.

حتى ذلك اليوم كان غابي لحود أكثر اطمئنانًا إلى سيطرة «النهج» على الغالبية النيابية المرجحة وإلى فوز المرشّح الشهابي، في ظلّ تخبّط وخلافات أغرقت المعارضة في فوضى البحث عن المرشّح القادر على منافسة الياس سركيس، إلى أن اكتشفه جوزف سكاف في الزعيم الزغرتاوي. لم يكن في وسع أيّ من كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده جمع أصوات الفوز.

كثرت المآخذ على الشعبة الثانية لاستئثارها بإدارة الانتخابات الرئاسية عوض تركها الأمر للزعماء الشهابيين علنًا، وللاستخبارات العسكرية سرًّا، فلا يُلقى على هذه إذذاك وزر الخسارة. غالى غابي لحود في التفاؤل بقدرة الياس سركيس على الفوز. كما وثق بأنّ أصوات النوّاب الشهابيين وحلفائهم قادرة على ترجيح الكفّة وصدّق الوعود التي قُطِعت له. لم تكن هذه مآخذ ضبّاط الشعبة الثانية على رئيسهم فحسب، بل جاراهم فيها فؤاد شهاب الذي غالبًا ما كان يلوم غابي لحود على إفراطه في التفاؤل وفي تقدير صداقاته وعلاقاته. تشبّث رئيس الشعبة الثانية بأنّ العلاقة الشخصية تسهّل له استيعاب معارضيه وتحدّ من ردود فعلهم. فظلّ على صلات مباشرة، على وفرة أسباب التباعد والخلاف وأحيانًا التناقض. بغلاة مناوئي الشهابية كسليمان فرنجيه وغسان تويني وإلى حدّ ريمون إده. بيد أنّه كان على قطيعة كاملة مع كميل شمعون.

بدا الياس سركيس مشروعًا سياسيًا لغابي لحود والشعبة الثانية. على أنّ فضيحة طائرة الميراج دمّرته. وبسقوط المشروع السياسي انهارت الشهابية. ولم يتردّد أحمد الحاج بعد خسارة انتخابات رئاسة الجمهورية في الاتصال بالياس سركيس قائلاً له، تأكيدًا لما حدسه في حوار سابق بينه وبين فؤاد شهاب: «أهنئك لأنّك خسرت».

صمت المرشّح الشهابي المهزوم، فأضاف أحمد الحاج: «ربما لم نعمل كما يجب، أو ربما يكون هناك مَن غشّنا».

بعد يومين قصده في منزله وقال له: «ليست هذه مرحلتك لأنّ بلدنا مقبل على أحداث خطيرة لن يكون في وسعك مواجهتها»[1].

بعد جلسة الانتخاب، توجّه الياس سركيس إلى بلدته الشبانية. لم يكتم خيبته لخسارته بصوت واحد. إلاّ أنّ ثمّة ما ضاعف شعوره بالخيبة في مسقطه الذي أعطاه من العهدين الشهابيين الكثير

١. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج.

من المشاريع الإنمائية والخدمات لأبنائها. فور إعلان النتيجة راحت أجراس كنائس الشبانية تقرع ابتهاجًا بفوز منافسه. فقال بأسى لفاروق أبي اللمع الذي كان يرافقه: «الشبانية تقرع أجراس الفرح لسليمان فرنجيه».

بدوره غابي لحود، غداة جلسة الانتخاب، تلقّى مكالمة هاتفية من الرئيس المنتخب سليمان فرنجيه يطلب منه وقف تدخّل الشعبة الثانية في النشاطات السياسية. لتوّه جمع ضبّاطها ورتباءها في الباحة الخارجية لوزارة الدفاع وقال لهم: «انتُخِب الوزير سليمان فرنجيه رئيسًا للجمهورية. المعركة خسرناها. نحن في انتظار أوامر جديدة. من الساعة الثامنة صباح غد يعود كلّ منكم إلى بزته العسكرية ويلبسها في العمل. ويتوقف عن أيّ نشاط مدني وسياسي».

في الساعات التالية، بعد زيارته الرئيس المنتخب مهنئًا، طلب قائد الجيش العماد جان نجيم من غابي لحود بأوامر شفوية الكف عن أيّ دور خارج نطاق الإستخبار العسكري في الجيش.

في اليوم الثالث استدعى غابي لحود ضبّاط فروع الشعبة الثانية في المناطق العسكرية وكرّر لهم: «لا تعاطي بعد الآن بأيّ نشاط سياسي أو مدني»[1].

حتى ذلك الوقت كان لباسهم مدنيًا ما خلا مناسبات رسمية ألزمتهم ارتداء البزة العسكرية.

وما لبث أن ذهب ضبّاط الشعبة الثانية إلى الرئيس الجديد وهنأوه. وخرجوا على الأثر بانطباع لم يُشبِع لديهم الارتياح والاطمئنان. كان سليمان فرنجيه باردًا حيالهم وكرّر العبارة نفسها: «من الآن فصاعدًا توقفون نشاطاتكم السابقة كلّها، وسنرى في ما بعد».

نهارذاك لم يسهب في الحديث عن الدور الذي يريده للاستخبارات العسكرية اللبنانية وما ينتظرها وينتظر ضبّاطها في العهد الجديد.

عكس فؤاد شهاب تأثره بخسارة الياس سركيس بإبدائه أمام قلة من ضبّاط الشعبة الثانية خشيته من أن يكون السقوط هذا نذير مشكلة خطيرة سيواجهها لبنان.

كانت انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ ضربة قاصمة للشهابية بعد الضعف التدريجي في هيبة أجهزتها العسكرية والأمنية وتراجع نفوذها السياسي على أثر الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨.

بعد المحاكمات العسكرية لضبّاط الشعبة الثانية، سئل سامي الخطيب عام ١٩٧٣ عن دوافع مثوله ورفاقه. فأجاب: «كان ينبغي ألاّ يحاكمونا على تدخّلنا في السياسة واتهامنا بتبديد أموال، وإنّما على خسارة انتخابات ١٩٧٠. كنّا نحن الحاكمين والسلطة كلّها والإدارة والأجهزة في أيدينا، ومع ذلك خسرناها».

وما لبثت أن توالت الانكسارات: بعد إقالة الضبّاط من مناصبهم ثمّ في ما بعد إحالتهم على المحاكمة، فُكّكت الإدارة الشهابية بإقصاء الموظفين الكبار الذين جاءت بهم الحقبة الطويلة، فذهبوا إلى قطاعات مهنية خاصة أو إلى مناصب إدارية بعيدة من القرار السياسي ما خلا الياس سركيس حاكم مصرف لبنان. أبقاه الرئيس الجديد في منصبه حتى نهاية ولايته القانونية عام ١٩٧٤ عندما ناقش مجلس الوزراء تعيين خلف له. أصرّ صائب سلام وجوزف سكاف الحامل عميقًا ثأر إسقاطه في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ على إبعاده، فلم يوافق سليمان فرنجيه.

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.

تشعَّب السجال بحدّة فحسمه الرئيس بقبضة يده على الطاولة، وظلّ الياس سركيس في منصبه لولاية جديدة بدأت من ١٦ حزيران ١٩٧٤.

في خاتمة الحقبة أقرّ المقدّم غابي لحود بمسؤوليته عن الخسارة: «أنا مسؤول عن كلّ ما قمت به. وما قمت به بني على الظروف التي كانت قائمة آنذاك فأملت علينا قراراتنا. ولكن ليس ثمّة مهزوم واحد ولا مسؤول واحد. إنّ تضافر الظروف أدّى إلى ما حصل»[1].

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

الفصل الرابع

جول البستاني

«حتى تحافظ الأوطان الصغيرة على نفسها من الأطماع، عليها تجسيد إرادة صمودها في إطار استراتيجي دفاعي يدعى الأمن القومي أو الوطني الذي يوجّه معظم نشاطات الدولة توجيهًا منظمًا لتحقيق الطموحات القومية، وضمان أمنها في السلم والأزمات والحرب»



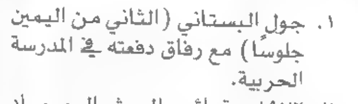
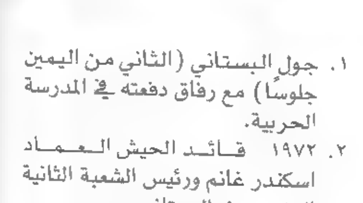
١



٣



٢

١. جول البستاني (الثاني من اليمين جلوسًا) مع رفاق دفعته في المدرسة الحربية.
٢. ١٩٧٢ قائد الجيش العماد اسكندر غانم ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني.
٣. ١٩٧٤ - ٢٤ كانون الأول غابي لحود أمام المحكمة العسكرية عند صدور حكم براءته.
٤. ١٩٧٢ - ٢٢ تشرين الثاني، جول البستاني يصافح رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه.



٤

أمضى العميد جول البستاني سني تقاعده بهدوء، ملازمًا معظم يومه الطبقة الثانية من منزله في جونيه، المطلّ على البحر. عسكري قديم اختلى للقراءة والكتابة. بعد خروجه من الجيش أعدّ كتابًا عن تجربته في الاستخبارات العسكرية اللبنانية. «أقدار وتوقعات»، نفى فيه اتهامات وُجهت إلى دوره كما إلى الشعبة الثانية ما بين أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٦. كتب، وهو القليل الظهور في المناسبات الاجتماعية ولا تستهويه المقابلات الصحافية، أجزاء من مذكرات شخصية عن تجربته في الجندية لم يكملها لأسباب شتى، منها رغبته في عدم الخوض في سجال سياسي بإزاء حقائق أوردها، فطوى الفكرة.

عندما خرج من الجيش قرّر العمل في التجارة مع شريك اكتشف لاحقًا تلاعبه وغشّه. عام ١٩٧٧ ذهب وإيّاه إلى أقصى القارة السوداء. دولة صغيرة اسمها ترانسكاي مجاورة لدولة جنوب أفريقيا، وعملا في التجارة. تنقّل بينها وبين لبنان مرات أربع. ولكنّه خسر في التجارة فعاد إلى بلده بعد سنتين. ثمّ ذهب إلى السعودية في مجازفة جديدة مماثلة هي مشروع زراعي مع مهندس لبناني خدعه بدوره، فعاد نهائيًا إلى لبنان واستقرّ في بيته.

لم يشعره تقاعده بالخوف على المستقبل كأنطون سعد، ولا بندم ما كغابي لحود. في تقويمه أنّه وصل إلى الذروة أو كاد عندما عُيّن رئيسًا للاستخبارات العسكرية. كان يأمل في الوصول إلى قيادة الجيش إذ بدا له أنّ سليمان فرنجيه ورشيد كرامي كانا يدعمانه، وما لبثت آماله أن انهارت بسبب هفوة ارتكبها. في ١٢ آذار ١٩٧٦ زاره ضابط كبير وثيق الصلة برئيس الجمهورية متفقدًا إيّاه ونائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان في مكتبه في وزارة الدفاع في اليرزة بناءً على طلب من سليمان فرنجيه، وسألهما عن أحوال قيادة الجيش، فأجابه جول البستاني: «تردّت بسبب سياسة الرئيس فرنجيه».

سأله كيف، فردّ: «المسألة بسيطة. الذي يدور على النوّاب حاملاً عريضة مطالبة الرئيس بالاستقالة هو أمين الجميّل ويشجعه على ذلك كامل الأسعد. كنا نصحنا للرئيس فرنجيه تكرارًا بوقف تعامله مع كامل الأسعد لأنّ الموجة الشعبية الشيعية اليوم هي مع موسى الصدر الذي أيقظ الشارع الشيعي، وليس مع كامل الأسعد».

حدست الشعبة الثانية باكرًا بهالة موسى الصدر في طائفته منافسًا لرئيس مجلس النوّاب. في تقارير رفعها جول البستاني إلى رئيس الجمهورية نصح له بمدّ جسور التعاون معه مذ التقى به للمرة الأولى عام ١٩٧٤. تناقشا طويلاً في شعارات الإمام في العدالة والعروبة والحقوق الوطنية والاجتماعية والمساواة والعداء لإسرائيل. وانتهيا إلى بناء علاقة عزّزتها الشعبة الثانية باستجابة خدمات إنسانية طلبها موسى الصدر لأنصاره وللسكان لدى الإدارات الرسمية. شعر جول البستاني، وهو يشهد صعود الزعيم الديني للشيعة اللبنانيين، بالحاجة إلى استيعاب ردود الفعل

ومشاعر التمرّد التي أطلقها وحضّه أبناء طائفته على حمل السلاح وإقامة معسكرات تدريب لمقاتلة إسرائيل[1]. لم يثق رئيس الجمهورية بالرهان الجديد، فأبقى على تحالفه المتين مع كامل الأسعد حتى انفجار الحرب في لبنان، عندما افترقا على عداء.

أضاف جول البستاني للضابط الكبير: «قلّ للرئيس فرنجيه إنّ تمسّكه بالحكم سيؤدّي إلى مشاكل كثيرة. أصبح عدد موقّعي العريضة ٦٤ نائبًا. وعندما يبلغ العدد ثلثي عدد النوّاب، أيّ ٦٦ نائبًا، سيكون مضطرًا إلى الاستقالة. فماذا سيفعل؟».

أجابه: «يستقيل ويذهب إلى مارسيليا لأنّ لديه أقارب هناك».

عقّب جول البستاني: «إذًا من المستحسن أن يستقيل من الرئاسة الآن ما دام الأمر سيحصل في ما بعد تحت وطأة الضغوط»[2].

نُقل الحوار إلى سليمان فرنجيه فغضب. عرف جول البستاني بردّ فعل الرئيس وأدرك أنّه تمادى في إبداء رأيه. فكان أن أبعده الرئيس عن منصب كان يعتقد، في ضوء أصداء كانت وصلت إليه، أنّه ربما صار قائدًا للجيش. عام ١٩٧٧ عُيّن العقيد فيكتور الخوري قائدًا للجيش في عهد الياس سركيس، فأُحيل جول البستاني على التقاعد برتبة عقيد وتقدّم في وقت لاحق بمراجعة لدى مجلس الشورى طعنًا في تأخير ترقيته ربحها فأضحى عميدًا.

لم تكن تلك المرة الأولى التي طُرح فيها اسمه لقيادة الجيش. قبل تعيين العميد حنّا سعيد في المنصب في أيلول ١٩٧٥ رغب هو في أن يخلف العماد اسكندر غانم، إلاّ أنّ رئيس الشعبة الرابعة في أركان الجيش العميد ألبر منيّر لفت اسكندر غانم إلى أنّ تعيين جول البستاني قائدًا للجيش ربما أحدث سابقة بترفيعه من رتبة عقيد إلى عميد ومنها إلى عماد، وهو بذلك يكون قد تجاوز ٢٦ عقيدًا وعميدًا رتبة وأقدمية. كانت تلك حال العقيد أنطوان الدحداح أيضًا بعدما حبّذ رئيس الجمهورية تعيينه في المنصب ثمّ أحجم.

لاحظ جول البستاني أنّ تماديه في إبداء رأي أفقده تحقيق حلم راوده طويلاً. مذذاك انقطعت علاقته برئيس الجمهورية الذي انقطع بدوره عن الاتصال بالعميد موسى كنعان. فالرجلان اللذان لازما وزارة الدفاع في الأشهر الأخيرة من «حرب السنتين» أضحيا حاكمين فعليين لمنطقة يقع فيها قصر الرئاسة المهجور من رئيسه، وقيادة الجيش المهجورة من قائدها ما خلا عشرات من الضبّاط والجنود. كان ثمّة قاسم مشترك لعلاقة جول البستاني بكلّ من سليمان فرنجيه واسكندر غانم وحنّا سعيد هو أنّه لم ينظر إلى أيّ منهم بتقدير.

لكنّ نقمته على رئيس الجمهورية كانت مزدوجة: لأنّه لم يختره خلفًا لاسكندر غانم عندما أُقيل الأخير من قيادة الجيش على وفرة المواصفات الشخصية والعسكرية التي كان يعتد بها، ولأنّ الرئيس ترك قصر بعبدا عندما تعرّض لقصف من مدفعية «جيش لبنان العربي» ولجأ إلى منطقة بعيدة من مقرّي الشرعيتين الدستورية والوطنية. وهما القصر الجمهوري ووزارة الدفاع. شعر رئيس الاستخبارات العسكرية أنّ رئيس الجمهورية خذل الجيش الذي دافع عن الشرعيتين المهدّدتين، وترك الجنود لأقدارهم في مواجهة أعدائهم. لم يعرف جول البستاني بمغادرة سليمان فرنجيه قصر بعبدا إلاّ متأخرًا. كانت المغادرة تلك نصيحة من المدير العام للأمن العام العقيد

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٢. المصدر نفسه.

أنطوان الدحداح بذريعة حماية الرئيس من أذى قد يصيبه كرمز للشرعية الدستورية، ناهيك بتعذر استقباله زوّاره تحت وطأة القصف. اختار سليمان فرنجيه العمل من مكتب له في القصر البلدي في زوق مكايل والمبيت في منزل نسيبه لوسيان الدحداح الشقيق الأكبر لأنطوان الدحداح في الكفور.

ولم يقده ذلك إلى الخروج على الولاء لرئيس الجمهورية والتمرّد عليه، وسلّم وموسى كنعان الرئيس الجديد الياس سركيس مقرّي الشرعيتين الدستورية والوطنية.

حمل أيضًا، كاسكندر غانم، أوزار حقبة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥: الإعداد السرّي لـ«حرب السنتين» عندما سلح بموافقة سليمان فرنجيه الميليشيات المسيحية وشارك في إعداد بعضها لخوض الحرب ضدّ المقاومة الفلسطينية بعدما تمادت في انتهاكها السيادة الوطنية والإخلال بالقوانين والاعتداء على الجيش الذي شُلّ دوره بعدما أضحى بدوره أسير نزاعات السياسيين.

كان الثمن باهظًا.

في وقت لاحق بمسعى من أنطون الهراوي زار جول البستاني الرئيس السابق في منزله في زغرتا وتصالحا.

لم يسبق للاستخبارات العسكرية اللبنانية أن عرفت رئيسًا له ثقافته ومعرفته المتشعّبة، ومقدرته على القراءة الاستراتيجية للأحداث واستخلاص توقّعات أصاب في الكثير منها. اكتسبت رئاسة الشعبة الثانية بالنسبة إليه أهمية خاصة كونها المنصب الذي يلي، سياسيًا، قيادة الجيش. في تقاعده أجرى مراجعة شخصية انتهى فيها إلى أنّه حصل على ما يقتضي أن يحصل عليه من الجيش وإن متأخرًا سنوات طويلة لأسباب سياسية. لم يشعر بخيبة لانضوائه في المؤسّسة العسكرية ولم تثبط عزيمته فيها.

عام ١٩٧٧ كان في الـ٥٦ من عمره بعد ٣٤ عامًا في خدمة الجيش.



١



٢



٣

١. ١٩٧٠ - الانتقال الذي لم يتم من غابي لحود إلى ميشال ناصيف بسبب رفض الرئيس سليمان فرنجيه، وبدا معهما أحمد الحاج وأركان الشعبة الثانية.
٢. ١٩٧٣ - إلى طاولة مفاوضات لبنانية - سورية. جول البستاني (في أقصى اليمين) وعبدالحليم خدام (الثاني من اليسار).
٣. ١٩٧٣ - جول البستاني وحكمت الشهابي.

المحاكمة

أتى انتخاب سليمان فرنجيه الحامل منذ ١٥ أيار ١٩٦٩ شعار «وطني دائمًا على حق» رئيسًا للجمهورية بمثابة انقلاب برلماني لم يكتفِ بنقل البلاد من عهد إلى آخر، وإنما أحدث انتقالاً من حقبة إلى أخرى. مضى زعماء المعارضة بعدما انتصروا في انتخابات رئاسة الجمهورية إلى محاكمة شاملة للمرحلة الشهابية بدءًا بملاحقة ضبّاط الشعبة الثانية، مرورًا بإخراج الموظفين الشهابيين الكبار من الإدارة، وانتهاءً بإجراء انتخابات نيابية عام ١٩٧٢ أحدثت بدورها انقلابًا في موازين القوى المحلية استكمالاً لما حدث في ١٧ آب.

بعدما أقسم الرئيس الجديد اليمين الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٧٠. قضت الخطوة التالية بوصول شريكيه في «تكتل الوسط» كامل الأسعد إلى رئاسة مجلس النوّاب خلفًا للشهابي المخضرم صبري حمادة. وصائب سلام إلى رئاسة الحكومة خلفًا للشهابي الآخر المخضرم رشيد كرامي. فعكف مع صائب سلام على تأليف أولى حكومات العهد الجديد التي أرادها برلمانية في غالبية وزرائها. وسرعان ما اختلفا على عدد من الأسماء. تحفّظ سليمان فرنجيه عن ترشيح صائب سلام صديقه وحليفه في العداء للشهابية ريمون إده لحقيبة الدفاع. بعدما كان وعده بها من ضمن تفاهمهما على تصفية حساب سياسي قديم مع رجال فؤاد شهاب. كانا يتأهبان للانتقام من ضبّاط الشعبة الثانية وملاحقتهم قضائيًا، ووضع اليد مباشرة على الجيش. لكنّ رئيس الجمهورية. القائد الأعلى للجيش في الوقت نفسه، انتبه إلى خطتهما. امتنع عن إعطاء ريمون إده حقيبة الدفاع مقترحًا عليه وزارة المال. رفض ريمون إده العرض فانهارت تشكيلة حكومة برلمانية بعدما كاد الرئيسان أن يوقّعا مراسيمها.

وتجنبًا لحكومة برلمانية ضعيفة لا يتمثل فيها قطب سياسي كبير هو عميد حزب الكتلة الوطنية، المصرّ على وزارة الدفاع، خرج سليمان فرنجيه وصائب سلام في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠ بحكومة سمّياها تارة «حكومة شباب». وطورًا حكومة «ثورة من فوق». قبل الإعلان عنها بساعات قال سليمان فرنجيه إنّه يطلب وزارة الدفاع لنفسه. استغرب صائب سلام إلى أن علم أنّ الرئيس يريدها لشخصية مارونية بشرّاوية معتدلة ومعروفة بوداعتها هي حبيب كيروز. رضخ صائب سلام ولم يرضخ ريمون إده. بعد يومين على انهيار التشكيلة الأولى تألفت الحكومة الجديدة التي حلّ فيها إدوار صوما وزيرًا للدفاع. الاّ أنّ منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) التي كان إدوار صوما يشغل فيها منصب المدير العام، أحجمت عن منحه إجازة يتولى أثناءها منصبه الوزاري في لبنان، فعُهِدَ في الحقيبة وكالة إلى وزير المال الياس سابا. وأمضى فيها ١٨ شهرًا حتى استقالة الحكومة في ١٠ أيار ١٩٧٢.

قالت تعليمات سليمان فرنجيه بإنهاء تجاوزات ضبّاط الشعبة الثانية وتحديد مهمّتهم بمراقبة الأمن العسكري، ساعيًا في الوقت نفسه إلى عدم الظهور مظهر المتعطش إلى الانتقام من الجيش والتنكيل بالمؤسّسة العسكرية. اهتم بحصر الملاحقة والاقتصاص بضبّاط الشعبة الثانية دون سواهم من ضبّاط الشُعَب الأخرى بحجة أنّهم خرجوا على التعليمات والأوامر العسكرية[1].

عندما وصل الياس سابا إلى مكتبه في وزارة الدفاع لفتته سلسلة مفارقات. منها أنّ رئيس غرفته العسكرية حمل إليه في اليوم الأول بريده الخاص لتوقيعه، إلاّ أنّه طوى معظم صفحات المعاملات التي يقتضي أن يمهرها الوزير الجديد ما خلا مساحة صغيرة لتوقيعه، في إشارة إلى قصر مهمّته بالتوقيع دون قراءة الأوراق. استفسر منه سبب طيّ الصفحات، فأجابه: «هذا أسهل واختصارًا للوقت».

ثمّ أضاف لالياس سابا: «المير مجيد لم يكن يقرأ البريد. ويكتفي بالتوقيع».

لم يتقبّل الياس سابا الملاحظة.

ومنها أيضًا أن استدعى هاتفيًا، في حضور نسيم مجدلاني وحبيب كيروز، قائد الجيش العماد جان نجيم إلى مكتبه. استغرب حبيب كيروز قائلاً: «هل سيأتي الجنرال إلى مكتبك؟».

لم يفهم الياس سابا مغزى العبارة. خابر حارسه وأعلمه بموعد مجيء القائد، فاستغرب بدوره. استفسر منه، فأجابه الرتيب: «إنّ الجنرال لا يزور الوزير، بل الوزير هو الذي يقصده إلى مكتبه».

كانت هاتان المفارقتان مظهرًا فاضحًا لما كان سائدًا في وزارة الدفاع وواقع علاقتها بقيادة الجيش.

سأل الوزير القائد عن مصير ضبّاط الشعبة الثانية بعدما بادر جان نجيم بأنّه يريد التعاون معه. وأضاف: «لدينا مآخذ كثيرة على الشعبة الثانية بسبب تدخّلها في السياسة». صمت القائد.

قال الياس سابا: «لم نأتِ إلى هنا للانتقام من الجيش، ولكنّنا نفضّل أن يتولى هو معالجة الخلل وتصويب أوضاعه. لذلك أتمنى عليك أن تجمع لي وثائق الشعبة الثانية وملفاتها السرّية وتقاريرها كلّها وتضعها لديك حتى نرى ما يمكننا فعله».

بعد أسبوعين أرسل الوزير في طلب القائد وسأله عن الملفات نفسها، فأجابه: «أيّ ملفات؟».

قال له: «وثائق الشعبة الثانية».

قال جان نجيم: «لا وجود لملفات ولا لوثائق».

استغرب الوزير وسأل عنها مجددًا، فكرّر قائد الجيش الجواب نفسه: «غير موجودة».

سأل: «ماذا فعلوا بها؟».

---

١. إبّان وجوده في «تكتل الوسط» شنّ سليمان فرنجيه وشريكاه كامل الأسعد وصائب سلام حملة قاسية على ضبّاط الشعبة الثانية في إطار ما اعتبروه مواجهة «ازدواجية» الحكم. فوجهوا في ٧ تشرين الأول ١٩٦٩ مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت الموقف الأعنف في حملتهم على الاستخبارات العسكرية. طالبوا بـ«إنهاء عهد الحكم غير المسؤول، إقصاء الضبّاط العاملين في الشعبة الثانية حاليًا، حصر مهمّة الجيش في القضايا العسكرية للدفاع عن الأراضي اللبنانية وعدم تدخّله في أيّ من أجهزته في المسائل السياسية والإدارية، إلغاء كلّ النصوص والقوانين التي جعلت من الجيش جهازًا منفصلاً عن السلطة التنفيذية وعن رقابة السلطة الاشتراعية إداريًا ولاسيما ماليًا (...)» («النهار»، ٨ تشرين الأول ١٩٦٩).

قال جان نجيم بعد صمت قصير: «أُتلِفت».

ثمّ أضاف: «اعتبرْ أنّني أمرت بإتلافها».

أبدى العماد جان نجيم استعدادًا كاملاً لحماية الضبّاط من تهمة إتلاف وثائق الشعبة الثانية ومستنداتها تفاديًا ربما لملاحقتهم عن ممارسات السنوات السابقة. كانت الإشارة مزدوجة: تبرئتهم من تهمة لم يتردّد هو في حمل تبعتها، ورفضه التعرّض لضبّاطه أو محاكمتهم حرصًا على سمعة الجيش وتجنبًا للإساءة إلى فؤاد شهاب بعدما لمس نزوعًا إلى ذلك.

قال الياس سابا: «هل أنتَ الذي أمر بإتلافها؟».

ردّد القائد العبارة نفسها.

قال الوزير: «سأعتبر كذلك. ولكن يجب ألاّ يبقوا جميعًا في مناصبهم»[1].

آنذاك لبس ضبّاط الشعبة الثانية بزاتهم العسكرية ولزموا مكاتبهم مكتفين بنطاق العمل العسكري دونما اهتمام بالسياسة. وما لبثوا أن أُخضعوا في النصف الأول من تشرين الأول ١٩٧٠ لمناقلات وزعتهم على قطع عسكرية عدّة: ذهب المقدّم سامي الخطيب إلى قيادة القطاع الأوسط في بنت جبيل معاونًا لقائد القطاع في بئر السلاسل، وفي الوقت نفسه معاونًا لقائد المنطقة العسكرية في جبل لبنان في ثكنة الفياضية. ونُقل النقيب إدغار معلوف إلى الكتيبة الثانية للمدفعية في ثكنة صيدا معاونًا لقائدها. وعُيّن النقيب جان ناصيف في الكتيبة الأولى للمدفعية في صربا ثمّ في مرحلة لاحقة في الكتيبة الثانية للمدرعات في صور. أمّا الرائد عبّاس حمدان فلزم مكتبه في الشعبة الثانية إلى أن صدرت في ١٤ كانون الأول مذكرة خدمة رقمها ١٠٤٠٢/١ وقّعها رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط نيابة عن قائد الجيش قضت بتعيينه من اليوم التالي رئيسًا بالوكالة للشعبة الثانية بسبب مرض المقدّم غابي لحود. كان الأخير قد تعرّض في منتصف أيلول لحادث سير في طريقه من الدامور إلى مسقطه بيت الدين ممّا ضاعف من آلام مزمنة كان يعانيها في الرقبة والظهر والرأس أوجبت إدخاله المستشفى العسكري المركزي. فيما كان ينتظر مذكرة إرساله إلى فرنسا لسنتين في دورة عسكرية في المدرسة العليا للحرب.

نقل الياس سابا إلى رئيس الجمهورية خبر إتلاف الوثائق والمستندات فغضب. حدّثه الوزير عن المناقلات، فردّ الرئيس باقتراح تخيير الضبّاط بين الذهاب ملحقين عسكريين في سفارات لبنانية في الخارج، أو البقاء في لبنان شرط توزيعهم على مراكز عسكرية حدودية في الجنوب. لم يكن لدى الدولة اللبنانية حتى ذلك الوقت سوى عدد محدود من الملحقين العسكريين في عواصم دول كبرى. قال الوزير إنّ إرسالهم ملحقين عسكريين يكبّد الخزينة أعباء مالية كبيرة، فأجاب سليمان فرنجيه: «لا يهم، ارسلهم إلى هناك».

بلغ الإقتراح إلى قائد الجيش فأعلم الضبّاط به. وافقوا على المغادرة ما خلا نعيم فرح الذي طلب وساطة عديله نائب البقاع الغربي كميل دحروج لدى قائد الجيش لإبقائه في لبنان. فأرسله إلى موقع عسكري ناء عند الحدود.

لم يوافق جان نجيم بداية على هذا الإجراء مذ أعاد المدير العام لرئاسة الجمهورية بطرس ديب إثارة الموضوع معه باسم رئيس الجمهورية على أثر تشكيلات عسكرية واسعة كان قد أجراها

---

١. مقابلة خاصة مع الياس سابا.

القائد في كانون الأول ١٩٧٠. كان استياؤه مزدوجًا: اعتراض السلطة السياسية على مناقلات عسكرية كان قد قرّرها هي الأولى له في منصبه ولم يكن قد انقضت سنة على تعيينه، وخشية أن يؤثر إبعاد كهذا في معنويات الجيش وسمعته وهيبته. كان قد قَبِلَ بملاحقة الضبّاط كما سعى خصومهم السياسيون بإحالتهم سرًّا على المجلس التأديبي إذا ثبت ضلوعهم في التجاوزات. بيد أنّ جان نجيم رضخ لقرار الإبعاد بعدما أبلغ إليه بطرس ديب أنّ أركان السلطة قرّروا اعتمادهم ملحقين عسكريين في الخارج، على أن يتركوا البلاد قبل عيد الميلاد.

اتسع شرخ الخلاف بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش مذ وقعت حادثة عابرة في نادي الضبّاط المركزي في الزيتونة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٠، ليلة عيد الإستقلال. حضر رئيس الجمهورية إلى النادي تلبية لدعوة سنوية إلى العشاء مع الضبّاط الكبار في القيادة عشية الذكرى، فساءه أنّ قائد الجيش لم يكن بين مستقبليه عند الدرج الأبيض الخارجي المؤدّي إلى فسحة مدخل المبنى. إذ لبث العماد جان نجيم واقفًا عند المدخل العلوي للنادي. ردّ فعل الرئيس أن توقّف عن استقبال قائد الجيش في قصر بعبدا تعبيرًا عن استيائه. ولم يُفد تبرير جان نجيم عندما عزا تصرّفه، غير المقصود، إلى تقليد متّبع منذ ما قبل وصوله إلى القيادة. إلاّ أنّ الرئيس لم يغفر له. ولم يلتقيا إلاّ نادرًا في الأشهر التالية حتى طرأ تحسّن في علاقتهما، وعقدا اجتماعًا طويلاً في إهدن قبل ساعات من مقتل جان نجيم في طوافة عسكرية. مع أنّ قائد الجيش فكّر في كانون الأول ١٩٧٠ في الاستقالة بعدما استفحلت خلافاته مع سليمان فرنجيه[1].

لم يكن تعيين جان نجيم قائدًا للجيش خيار سليمان فرنجيه، ولم ينظر إليه العهد الجديد إلاّ كونه شهابيًا وإن غير متورّط في السياسة، وامتدادًا للمرحلة المنقضية على رغم انتقاداته لضبّاط الشعبة الثانية. في الوقت نفسه ساد توتر في علاقة قائد الجيش برئيس الوزراء نتيجة إحجامه عن استجابة مطالبه، ناهيك بإصرار صائب سلام على تقييد دور القائد، وقد باتت علاقاته واتصالاته في نطاق وظيفته تمر حكمًا بوزير الدفاع. وخلافًا لحال أدركتها سطوة العماد إميل بستاني متجاهلاً وزراء الدفاع، امتنع جان نجيم عن الاجتماع بالسياسيين أو استقبالهم في مكتبه في قيادة الجيش.

بلغ الخلاف ذروة عندما تلقى رئيس الجمهورية بامتعاض مذكرة أصدرها جان نجيم في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٧٠ قضت بتعيين رئيس الشعبة الأولى المقدّم ميشال ناصيف رئيسًا للشعبة الثانية. اعتبرها الرئيس تستبدل شهابيًا بآخر في ترؤس الجهاز كون ميشال ناصيف كان مرافقًا شخصيًا لفؤاد شهاب، أضف أنّه شقيق أكبر لجان ناصيف أحد أركان الشعبة الثانية. بدا غضبه أكثر من مبرَّر في مرحلة طيّ الحقبة الشهابية برمتها اعتقادًا منه بأنّ قائد الجيش لم يأخذ بدروس التغيير الكبير الذي أحدثه انتخابه رئيسًا للجمهورية. أمّا العماد جان نجيم فرغب من تعيين ميشال ناصيف في أن ينأى بالجيش عن الصراع السياسي.

كان قد سبق هذا التعيين ذهاب وفد من القيادة إلى الرئيس الجديد للجمهورية بعيد انتخابه ترأسه القائد وضم رئيس الأركان يوسف شميّط ونائبي رئيس الأركان فوزي الخطيب وفايز الراسي ورئيس الشعبة الأولى ميشال ناصيف ورئيس الشعبة الثانية غابي لحود ورئيس الشعبة

١. يروي العميد ميشال ناصيف أنّ العماد جان نجيم طلب منه، بصفته رئيسًا للشعبة الأولى، إحضار ملفه الشخصي من محفوظاتها. كانت تلك، بحسب ما درج عليه إخراج الملفات، إشارة إلى رغبته في الاستقالة على أثر اجتماع عاصف عقده قبل ساعات مع رئيس الجمهورية. أجرى ميشال ناصيف اتصالاً بفؤاد شهاب وأعلمه بما يعتزم قائد الجيش الاقدام عليه، فكان أن ثناه الرئيس السابق عنها (مقابلة خاصة).

الثالثة منير طربيه ورئيس الشعبة الرابعة زين مكي، وشرحوا له عمل القيادة وحدود صلاحيات كلّ من الشُعَب الأربع واختصاصاتها وطلبوا توجيهاته. في كانون الأول رفعت القيادة إليه مشروع تشكيلات عسكرية أخذت في الاعتبار تطمينه إلى إحلال ضبّاط قريبين منه كجورج قزي ونبيه الهبر ولويس القسيس في مناصب متقدّمة في الأركان والشُعَب، وخصوصًا في الشعبة الثانية. تزامن ذلك مع تأكيد جان نجيم للرئيس التعليمات الجديدة إلى ضبّاطها عدم التدخّل في السياسة وقصر نشاطاتها على الأمن العسكري للجيش. وبناءً على ذلك أتى إليها بضبّاط جدد لم يخبروا تعاطي السياسة والسياسيين مباشرة[1]. فلم يُبقِ في الشعبة الثانية من ضبّاطها السابقين إلاّ اثنين: عبّاس حمدان وجورج الحرّوق. لكنّ ذلك لم يبدّد تحفّظ الرئيس عن المشروع بكامله بدءًا من تعيين ميشال ناصيف رئيسًا للشعبة الثانية على رغم إخراج ضبّاطها الشهابيين منها وتوزيعهم على قطع عسكرية أخرى. بقي سليمان فرنجيه على تصلبه، فاستعانت القيادة بوساطة شخصيتين وثيقتي الصلة به ومسموعتي الكلمة لديه هما نائب بشري حبيب كيروز وفؤاد نفاع. في وقت لاحق سأل الرئيس ميشال ناصيف عندما عرض عليه التشكيلات: «كيف يمكن أن تكون أمك (ابنة الخوري نعمة الله زيادة) من زغرتا وأنتَ شهابي؟»[2].

بدا تعيين ميشال ناصيف في رئاسة الشعبة الثانية بمثابة إسترضاء غير مباشر من جان نجيم لفؤاد شهاب. فلاقى هذا التعيين ردود فعل سلبية إذ وجد فيه معارضوه استمرارًا لشهابية افترضوا أنّهم أطاحوها تمامًا. بيد أنّ ميشال ناصيف الذي تسلّم المنصب رسميًا من غابي لحود في احتفال خاص في مقرّ الشعبة الثانية اقتصر على ضبّاطها وشارك فيه أحمد الحاج، أجرى تشكيلات جديدة في صفوفها أضافت إليها ضبّاطًا شهابيين جددًا مع تطعيمها بآخرين قريبين إلى رئيس الجمهورية. غضب سليمان فرنجيه وطلب من قائد الجيش إلغاء مذكرة تعيين ميشال ناصيف وإبداله بآخر. فآلت رئاستها موقتًا إلى أقدم ضبّاطها رتبة الرائد عبّاس حمدان ولكن بلا فريق عمل. عاونه لبعض الوقت ضبّاط ورتباء غير نافذين في الجهاز. آل ذلك أيضًا إلى قطيعة بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش لأسابيع. في شباط ١٩٧١ أصدر العماد جان نجيم مذكرة عهدت بالمنصب إلى العقيد جول البستاني.

١. حينما عيّن ضبّاطًا جددًا في الاستخبارات العسكرية، قال بعضهم للعماد جان نجيم إنّ لا خبرة سابقة له في الجهاز وفي السياسة، فأجابه: «صحيح، لأنّك كذلك جئت بك. ولأنّك لا تتعاطى السياسة عُيّنت. نريد ضبّاطًا يهتمون بأمن الجيش وحمايته فقط، لأنّ ثمّة أخطارًا كبيرة تتهدّده وتتهدّدنا ننتظرها» (مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات).

٢. مقابلة خاصة مع العميد ميشال ناصيف.

الإبعاد

استجابة لرغبة سليمان فرنجيه في معاقبة ضبّاط الشعبة الثانية دونما التشهير بالجيش وتعريضه لحملات سياسية، بعدما رضخ صائب سلام لإبعادهم إلى خارج لبنان وكان متمسّكًا أساسًا بملاحقتهم أمام المحكمة العسكرية، صدرت في ٨ كانون الأول ١٩٧٠، مذكرة تشكيلات رقمها ١/١٠٢٣٥ عُيّن بموجبها سبعة ضبّاط هم غابي لحود وكمال عبدالملك وسامي الخطيب وجان ناصيف وميشال ناصيف وجورج الحرّوق وأحمد الحاج ملحقين عسكريين في سفارات لبنانية في دول ليس بينها وبين لبنان تبادل في الملحقين العسكريين. ثمّ صدر في ١١ كانون الأول مرسوم رقمه ٢١٢ قضى بهذا التعيين: العقيد أحمد الحاج في الأرجنتين، المقدّم كمال عبدالملك في غانا، المقدّم غابي لحود في تشيكوسلوفاكيا، المقدّم ميشال ناصيف في السنغال، المقدّم سامي الخطيب في غينيا الجديدة، النقيب جان ناصيف في ليبيريا، النقيب جورج الحرّوق في الأوروغواي. وفي ٢٢ كانون الأول صدرت مذكرة خدمة تنفيذًا للمرسوم رقم ٢١٢ وقّعها قائد الجيش العماد جان نجيم قضت بمغادرة الضبّاط السبعة لبنان تمهيدًا للالتحاق بمراكز عملهم. كان مشروع المرسوم قبل صدوره أدرج اسم المقدّم سامي الشيخة ملحقًا عسكريًا في ساحل العاج، ثمّ شُطِب بسبب وجوده في فرنسا يتابع منذ ١١ حزيران ١٩٧٠ دورة عسكرية في مدرسة الأركان العليا للحرب، تفاديًا لتصرّف غير لائق في علاقات البلدين يقطع له دورته العسكرية للاقتصاص منه سياسيًا.

أرسل العماد جان نجيم في طلب الضبّاط السبعة إلى مكتبه في وزارة الدفاع في اليرزة في ٢٠ كانون الأول. من وراء طاولته خاطب أحمد الحاج وغابي لحود وسامي الخطيب وكمال عبدالملك وجان ناصيف وميشال ناصيف وجورج الحرّوق: «يا إخوان، لا مجال للحوار والتفاهم مع الحكومة الحالية، وليس لديهم استعداد لتحكيم المنطق العسكري في موضوعكم إطلاقًا. فإمّا أن نضبّهم جميعًا الليلة ونتسلم نحن كجيش السلطة، وإمّا أن تعدّوا العدّة لمغادرة لبنان خلال أيام وقبل عيد الميلاد بعدما عُيّنتم ملحقين عسكريين في الخارج. عليكم أن تختاروا أحد هذين الحلين وأنا أمشي معكم فيه».

وأضاف: «الجماعة متصلبون في قرارهم، وأنا عاجز عن الوقوف في وجههم»[1].

لم يكن جان نجيم يفتقر إلى اللياقة ومشاعر التضامن مع ضبّاطه الذين جاؤوا به إلى قيادة الجيش. لم يكن بالتأكيد جادًا في فكرة الإستيلاء على السلطة حماية لهم، بيد أنّه كان في حاجة إلى موافقتهم لتجنيبه مزيدًا من الإحراج أمام السلطة، وإلى تأكيد تعاطفه الشخصي معهم وإدراكه أنّ الحوار مقطوع تمامًا بينه وبين أركان العهد الجديد. في الوقت نفسه حضّهم القائد ضمنًا على القبول بالخيار الأكثر إيلامًا لهم.

ومن دون أن يستمزج رفاقه رأيهم قال أحمد الحاج، أقدم الضبّاط الحاضرين، للقائد: «سيّدي، اخترنا الحلّ الثاني، وسنغادر. لن يبقى أيّ منا على الأراضي اللبنانية».

١. مقابلة خاصة مع اللواء أحمد الحاج واللواء سامي الخطيب والعميد جان ناصيف.

إلاّ أنّهم رغبوا إليه في البقاء في لبنان لتمضية عيد الميلاد مع عائلاتهم على أن يغادروا صباح اليوم التالي، ٢٥ كانون الأول.

كان جان نجيم قد أكد لهم، في أوقات متفاوتة قبل اجتماعهم هذا، أنّه يضمن حمايتهم وهم خارج لبنان من تدبير أو تعرّض يتخطى إبعادهم[1].

وعلى رغم تمسّكه بالدفاع عن ضبّاطه والحرص على سمعتهم، ظلّ جان نجيم يشعر باستياء من التصرّفات السابقة للشعبة الثانية عندما كان قائدًا للمنطقة العسكرية في البقاع (١٩٦٢ - ١٩٦٦) ثمّ في الجنوب (١٩٦٦ - ١٩٦٨) ثمّ في البقاع مجدّدًا (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، فاضطربت علاقته برئيسها السابق أنطون سعد، وببعض ضبّاطها في مرحلة غابي لحود كسامي الشيخة ونعيم فرح وجورج الحرّوق بسبب تجاوزاتهم ومغالاتهم في التدخّل السياسي في البقاع والجنوب. لم يحمله ذلك بعد تعيينه قائدًا للجيش، وهو مدين لغابي لحود بتزكية اختياره، على إجراء تشكيلات في الاستخبارات العسكرية، تاركًا الأمر إلى ما بعد إنتخابات رئاسة الجمهورية.

كانت ثمّة تصفية حساب سياسي كبير مع ضبّاط الشعبة الثانية أشعرتهم بحاجة إلى حماية من التشفّي والانتقام، وإلى وساطة شخصيات نافذة تؤجل مغادرتهم البلاد إلى ما بعد عيد الميلاد. فطلبوا تدخّل فؤاد شهاب والبطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي والسفير البابوي ألفريدو برونيارا. وسافروا صباح اليوم التالي ٢٦ كانون الأول ١٩٧٠. في المطار لم يكن في وداعهم سوى الياس سركيس وكارلا شهاب. كان المطلوب إبعادهم لكفّ تأثيرهم داخل الجيش وفي الشارع بعد سنوات طويلة من إدارة الاستخبارات اللبنانية. كانوا قد نجحوا في زرع أعداد كبيرة من المخبرين والمتعاونين معهم داخل الجيش وخارجه، فضلاً عن سيطرتهم على مراكز قوى نافذة في أوساط الطبقة السياسية.

كان عليهم أن يغادروا لبنان وينتظروا في الخارج، على نفقة الحكومة اللبنانية، موافقة الدول المعنية على انتدابهم لديها، تاركين لهم حرّية اختيار عواصم الانتظار على أن يتركوا لبنان في غضون أربعة أيام. ذهب أحمد الحاج وغابي لحود وميشال ناصيف إلى باريس، وجان ناصيف وجورج الحرّوق إلى روما، وكمال عبدالملك إلى اسطنبول، وسامي الخطيب إلى قبرص. وسرعان ما أحجم بعض تلك الدول عن إجابة وزارة الخارجية اللبنانية عن طلب موافقتها على انتدابهم تعبيرًا عن رفض ضمني[2]، فقرّرت حكومة صائب سلام انتدابهم لدى عواصم أخرى. التحق غابي لحود بمقرّ عمله في إسبانيا بعدما اختير أولاً للذهاب إلى تشيكوسلوفاكيا قبل أن تتوسط شقيقته

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال ناصيف.

٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب الذي يعزو رفض هذه الدول اعتماده ورفاقه ملحقين عسكريين إلى معرفتها بأنّهم مبعدون إليها، وليس بهدف استكمال تطوير العلاقات العسكرية بين لبنان وكلّ من هذه العواصم. ويروي العميد ميشال ناصيف أنّ ضابطًا بلجيكيًا كان تعرّف إليه في فرنسا إبّان إجرائهما معًا دورة عسكرية في المدرسة العليا للحرب، هو جوزيه شارلييه المرافق الشخصي للملك وأصبح في ما بعد قائدًا للجيش، قال له في باريس وهو ينتظر تبلّغ قرار انتدابه: «لن يقبل الأفارقة بكم. طردكم إلى بلدانهم يعتبرونه إهانة لهم. ثق أنّ هذه الدول لن توافق، ولن تجيب حتى عن طلب الانتداب» (مقابلة خاصة).
كذلك كتب العميد جان ناصيف إلى قائد الجيش يفيده بأنّ معلومات بلغته في حضور رئيس الشعبة الثانية بالوكالة (عبّاس حمدان) في ١٧ كانون الأول ١٩٧٠، مؤدّاها «أنّ السيد أسد الأشقر القطب المعروف في الحزب السوري القومي الإجتماعي قال لأحد الصحافيين: باعتين لنا المقدّم سامي الخطيب والنقيب جان ناصيف إلى غينيا وليبيريا. كنّ على ثقة بأنّنا سنرحّب بهما كثيرًا». وفي كتابه هذا الذي خلص فيه إلى طلب تعيينه في بلد آخر، وجد جان ناصيف كلام أسد الأشقر تهديدًا مباشرًا لحياته، وخصوصًا أنّ في ليبيريا تجمّعًا كبيرًا للحزب السوري القومي الإجتماعي.

الراهبة الأم ماري برنار رئيسة دير الراهبات الأنطونيات في زغرتا التي كانت تحظى باحترام كبير لدى رئيس الجمهورية، إذ كان يناديها «أختنا الراهبة». طلبت إلى الرئيس إبدال تشيكوسلوفاكيا بدولة أخرى بذريعة أنّها نظام شيوعي يُخشى أن يتعرّض فيه شقيقها لاعتداء بسبب دوره في إحباط خطف طائرة الميراج الفرنسية.

يومذاك قصد الملحق العسكري الأميركي رئيس محطة الاستخبارات في سفارة بيروت بول سيفر قائد الجيش العماد جان نجيم قائلاً له: «لا أريد التدخّل في شؤونكم، ولكن هل تدركون خطورة إرسال غابي لحود إلى براغ؟ ستطارده الاستخبارات السوفياتية بسبب صفقة طائرة الميراج وستقتله. ليس بالضرورة بطلقة مسدس، بل أيضًا بحادث سيارة أو بالتعرّض له في مصعد».

بدوره سامي الخطيب ذهب إلى باكستان، وجورج الحرّوق إلى الأوروغواي، وجان ناصيف إلى الهند، وأحمد الحاج إلى الأرجنتين، وميشال ناصيف إلى يوغوسلافيا، وكمال عبدالملك إلى فنزويلا. وحده كمال عبدالملك لم يكن في المرحلة تلك في الشعبة الثانية. مذ غادر أنطون سعد جهاز الاستخبارات العسكرية عام ١٩٦٤ خرج منها بدوره إلى القطع العسكرية إسوة برفاقه رؤساء فروع الشعبة الثانية في المحافظات من غير أن ينقطع عن علاقاته برفاقه الضبّاط. وفي السنتين التاليتين في ظلّ غابي لحود نُقِل إلى المنطقة العسكرية في الجنوب التي رأسها منذ عام ١٩٦٦ جان نجيم وعاونه سعيد نصرالله، ثمّ أضحى ضابط ارتباط بين قيادة المنطقة والشعبة الثانية إبّان الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨.

على أنّ ضابطين آخرين لم يكونا في عداد الشعبة الثانية أُرسِلا ملحقين عسكريين مع رفاقهما: ميشال ناصيف وأحمد الحاج الذي أصرّ صائب سلام على إبعاده إلى خارج لبنان. تارة وصفه والياس سركيس بـ«الفوسفور» و«الرأس المدبّر» للشعبة الثانية، وطورًا بـ«الأذكى»، وبأنّه «معلمهم». مذ كان أحمد الحاج رئيسًا للغرفة العسكرية في القصر الجمهوري عام ١٩٦٠ سخط عليه صائب سلام كما على سامي الخطيب، ونظر إليه على أنّه صاحب نفوذ ترك تأثيره في قرارات فؤاد شهاب، وخصوصًا عندما كان الزعيم البيروتي رئيسًا للحكومة قبل أن يختلف مع رئيس الجمهورية وينقلب عليه. ثمّ عدّه على مرّ عقد الستينات متواطئًا مع الشعبة الثانية. وما لبث سليمان فرنجيه أن استعان به بعد خلافه مع صائب سلام عندما عيّنه عام ١٩٧٣ في فريق مفاوضي الجيش اللبناني مع المقاومة الفلسطينية لتطبيق بروتوكول ملكارت، المكمّل لاتفاق القاهرة، بعد حوادث ٢ أيار.

لم يُرضِ إبعاد الضبّاط السبعة السياسيين المعارضين. رأوا فيه تصرّفًا أقرب إلى المكافأة منه إلى معاقبتهم على تجاوزهم القوانين واستغلال السلطة. على أنّ ملفهم سرعان ما فُتِح مجدّدًا في وقت أكثر ملاءمة لأولئك المنادين بالاقتصاص منهم. هو الموت المأسوي لقائد الجيش العماد جان نجيم في حادث تحطم طوافة عسكرية بعد ظهر ٢٤ تموز ١٩٧١ كانت تنقله من المقرّ الصيفي لرئاسة الجمهورية في إهدن إلى بيروت. وسط غيوم حجبت الرؤية لسوء الأحوال الجوّية في الجانب الغربي لجبل أيطو المعروف بقرن أيطو. هوت الطوافة بعد عطل مفاجئ طرأ على محرّكها عندما حاول قائدها المقدّم الطيار فؤاد حرب العودة بها إلى إهدن. ارتطمت بالأرض وتحطمت. قُتِل جان نجيم وفؤاد حرب وجُرِح الرقيب أول حسن زيعور. بعد غياب جان نجيم زالت عقبة من طريق منع محاكمة الضبّاط الذين ظلّوا حتى ذلك الوقت، وهم في مناصبهم خارج لبنان ملحقين عسكريين، يحظون بحماية القائد متحفظًا عن ملاحقتهم خشية الإساءة إلى سمعة الجيش ومعنوياته.

مع تعيين قائد جديد للجيش هو العميد اسكندر غانم سجل سليمان فرنجيه سابقة في تاريخ الجيش اللبناني، باستدعاء ضابط متقاعد في الاحتياط منذ عام ١٩٦٩ وترفيعه إلى رتبة عماد وتعيينه في ٢٥ تموز ١٩٧١ قائدًا للجيش[1].

أدّى مقتل العماد جان نجيم إلى ردود فعل في أوساط قيادة الجيش أوجبت استعجال تعيين خلف له. اتصل نائب رئيس الأركان للعمليات العقيد موسى كنعان بوزير الدفاع بالوكالة الياس سابا وطلب إليه الانضمام إلى اجتماع مهمّ في قاعة الاجتماعات في الوزارة. مساء ذلك اليوم، بعد ساعات على إعلان مقتل القائد، فوجئ الوزير بضجة أثارها بعض الضبّاط الكبار الذين يلون جان نجيم رتبة وأقدمية، وكان أبرزهم مدير الإدارة زين مكي، إذ طرحوا حق الأمرة في الجيش في غياب القائد. وهي إشارة إلى طموح كلّ منهم إلى المنصب بحجة تمتعه بحق إمرة الجيش من بعده. طلب الياس سابا أسماء مرشّحة للمنصب وفق الرتبة والأقدمية فأعطي ثلاثة عمداء: اسكندر غانم المتقاعد في الاحتياط، جان نخّول، وجيه كرم. على الأثر اتصل الوزير برئيس الجمهورية وحضه على دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد سريعًا، ولدوافع ملحّة، تمهيدًا لتعيين قائد جديد للجيش.

بعد ظهر اليوم التالي، ٢٥ تموز، استبق سليمان فرنجيه وصائب سلام والياس سابا جلسة مجلس الوزراء في إهدن باجتماع لمناقشة اختيار القائد الجديد للجيش. أعلمه الياس سابا أولاً بأنّ الضبّاط يتسابقون على حق الأمرة، ناهيك بأنّ تعيين ضابط ماروني من رتبة أدنى من ضبّاط آخرين سيتسبّب في إحداث خلل في الأمرة. ثمّ عرض له في انتظار وصول رئيس الحكومة الأسماء الثلاثة، فأصرّت إيريس، زوجة الرئيس التي حضرت الاجتماع الثنائي في مكتبه، على الضابط الزغرتاوي وجيه كرم.

استفزّ هذا الطلب صائب سلام وعارض تعيين وجيه كرم، قائلاً لسليمان فرنجيه: «هل يعقل أن يكون قائد الجيش بعد رئيس الجمهورية من زغرتا أيضًا؟».

لم ينبس سليمان فرنجيه ببنت شفة، فيما أظهر رئيس الوزراء تأييدًا لترشيح اسكندر غانم، متحدثًا عن دوره المناوئ للشعبة الثانية. بعد لحظات هزّ سليمان فرنجيه رأسه موافقًا على استدعاء العميد المتقاعد اسكندر غانم من الاحتياط وتعيينه بقرار من مجلس الوزراء. الخامسة والنصف مساء أبلغ المدير العام لرئاسة الجمهورية بطرس ديب، من المقرّ الرئاسي الصيفي في إهدن، إلى اسكندر غانم قرار تعيينه قائدًا للجيش ودعاه إلى قصر بعبدا، ومنه ذهب ووزير الدفاع الياس سابا إلى مبنى الوزارة واجتمعا في رئاسة الأركان بالضبّاط الكبار إيذانًا بانتهاء الأزمة.

---

١. دخل اسكندر غانم المدرسة الحربية في حمص عام ١٩٣٤ وتخرّج فيها برتبة ملازم عام ١٩٣٧ وتدرّج في الرتبة حتى عميد عام ١٩٦٤. أُلحِق أولاً بفوج الشرق الأول فبمفرزة المدفعية اللبنانية لحرس السواحل. عام ١٩٤١ أُلحق بالمدرسة الحربية في حمص مدربًا لمادتي الطوبوغرافيا والمدفعية، وعام ١٩٤٦ عيّن قائدًا لمدرسة الضبّاط قبلَ أن يلتحق بسلاح المدفعية ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٧، فقائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال عام ١٩٦٦ وللمنطقة العسكرية في بيروت ورئيسًا للمحكمة العسكرية عام ١٩٦٧. في الأول من تموز ١٩٦٩ أُحيل على التقاعد بعدما أحجم قائد الجيش إميل بستاني عن تمديد خدمته العسكرية سنة إضافية على غرار إجراء أفاد منه قبلاً العميد أول يوسف شميّط والعميد أنطون سعد. يومذاك أيّد رئيس الجمهورية طلب تمديد خدمته سنة، ولكنّ إميل بستاني لم يستجب آخذًا على الطلب عدم قانونيته، وعلى اسكندر غانم تلكؤه في قيامه بواجبه في حماية مطار بيروت عندما أغار عليه كومندوس إسرائيلي في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ بعد اتهامات ساقها ضدّه تحقيق عسكري أجراه العميد جورج نوفل.

ومع أنّ ثمّة ما جمع بين القائد السلف والقائد الخلف من مواصفات مشتركة في الاحتراف العسكري وكفاية المؤهلات والثقافة، إلاّ أنّ الانتساب السياسي فرّق بينهما. كان اسكندر غانم أقرب إلى الاطلاع على واقع الأركان ومشكلات القيادة كونه نائبًا سابقًا لرئيس الأركان ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٦، في حين لزم جان نجيم المتأثر بالشهابية الخدمة في قطع عسكرية في المناطق سنوات طويلة. وبينما جمعت صداقة وطيدة جان نجيم بسفير مصر عبدالحميد غالب، كان اسكندر غانم بعيدًا من السياسة، صديقًا قديمًا لرئيس الجمهورية من أيام الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ عندما تولى بصفته قائد فوج المدفعية حفظ الأمن في زغرتا. وانسجامًا وعلاقته هذه عارض تجديد ولاية فؤاد شهاب وتوسّع سلطة الشعبة الثانية إلى خارج نطاق الأمن العسكري، فاختلف معها على مرّ مرحلتي أنطون سعد، وهو رفيق دورته في المدرسة الحربية في حمص، وغابي لحود. وبلغت ذروة غضبه على الاستخبارات العسكرية توقيفها ابنه المحامي روبير إبّان الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨. أضف اعتقاد اسكندر غانم، بحسب استنتاج الضبّاط، أنّ الشعبة الثانية أقصته عن قيادة الجيش بعيد انتخاب شارل حلو رئيسًا عام ١٩٦٤ بسبب ولائه لحزبية جوزف سكاف في البقاع ودعمها تعيين إميل بستاني. كذلك حفظ القائد الجديد لأنطون سعد حقدًا مرده إلى تدخّله مرارًا لدى قائد الجيش إميل البستاني لتأخير ترقيته، وقد استجاب القائد مرتين كانت الثانية في أواخر عام ١٩٦٧ في حقبة غابي لحود على أثر عودة العقيد اسكندر غانم من واشنطن التي شغل فيها منصب ملحق عسكري لمدة سنة[1]. كان اسكندر غانم أقرب إلى أن يكون أبًا للجيش منه إلى قائده. ومع أنّ صائب سلام أيّد تعيينه، فقد كان أيضًا مرشّح سليمان فرنجيه الذي أوحى بإيراد اسمه في اللائحة التي رُفعت إلى الياس سابا، مِمّا حمله في المرحلة التالية على التأثر بخيارات الرئيس وقراراته.

مذ وصل إلى قيادة الجيش خاض اسكندر غانم مجازفة إعادة فتح ملف الضبّاط السابقين للشعبة الثانية وإحالتهم على المحاكمة. شجّعه على المضي في ذلك إصرار صائب سلام الذي كان يلحّ عليه للإسراع في محاكمتهم: «أين أصبحتَ يا جنرال؟»[2].

بدا عندئذ أنّ الاقتصاص المسلكي من الضبّاط ذاهب في منحى يمكن أن يمسّ الجيش وسمعته، وإن لم تكن تلك المرة الأولى التي يُحال ضبّاط على المجلس التأديبي. كان المقصود في واقع الأمر محاكمة سياسية علنية لمرحلة ورئيس مقدار ما هو إدانة لما عدّه رجال العهد الجديد مخالفة للقوانين والأنظمة العسكرية.

كان التعويل في إعادة فتح ملف الضبّاط السابقين ووضعه في عهدة القضاء على إفادة أدلى بها مصرفي لبناني هو أدريان جديّ، في ١١ كانون الأول ١٩٧٠، أمام لجنة خبراء حقّقت معه في دعوى أقامتها عليه هيئة إدارة قسم إدارة المصارف في مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. فذكر في التحقيق أنّه كان «ضحية مجموعة أشخاص أو فئة من الناس هدفها تحقيق مصالح

١. يعيد العماد اسكندر غانم الخلاف مع العماد إميل بستاني إلى المرحلة التي تلت تعيين الثاني قائدًا للجيش عام ١٩٦٥: «توجّس من وجودي نائبًا لرئيس الأركان خشية أن أخلفه في قيادة الجيش كوني ضابطًا مارونيًا في الأركان مرشّحًا للمنصب. فاستحدث منصب نائب ثان لرئيس الأركان أحلّ فيه العقيد فايز الراسي، فقلّص بذلك من صلاحيتي في الإشراف على الشعب الثلاثة التي توزعتها مع فايز الراسي. أشرفت على الشعبتين الأولى والرابعة وهو على الشعبة الثالثة، وذلك لحملي على الاعتراض فيعمل إذذاك على نقلي. لم أحرّك ساكنًا. وسرعان ما أرسل في طلبي واقترح تعييني قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال. قلت له إنّني لا أستطيع الرفض. لديّ شرط هو أن أذهب إلى واشنطن ملحقًا عسكريًا بعد عودة الزعيم جوزف سمعان منها» (مقابلة خاصة).

٢. مقابلة خاصة مع العماد اسكندر غانم.

شخصية» ابتزت منه ملايين الليرات «بالضغط أو بالتهديد أو بطرق أخرى». وما لبث أن قادته أقواله هذه إلى المثول أمام قاضي التحقيق العسكري العقيد مرهج خوري في ٨ تشرين الثاني ١٩٧١، استنادًا إلى مذكرة خدمة صادرة في ٢ تشرين الثاني باستجوابه. أمام مرهج خوري أكد أدريان جديّ صحة ما أدلى به أمام لجنة الخبراء، وذكر اسم «المقدّم غابي لحود الذي كان يعطيني الأوامر بنسبة ٩٠ في المئة قائلاً إنّه يتكلم باسم المعلّم» الذي هو بحسب أدريان جديّ فؤاد شهاب. وأضاف أنّه تلقى أوامر مماثلة من مدنيين وعسكريين بينهم رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط والمقدّم سامي الخطيب. وتبعًا لإفادته الجديدة هذه فإنّ أوامر غابي لحود أرغمته على دفع أموال طائلة شهرية أو مقطوعة لنوّاب وصحافيين إلى أشخاص آخرين. راوحت بين ١٢ مليون ليرة لبنانية و١٥ مليونًا، بعضها استخدم في حملات انتخابية ضدّ الزعماء والمرشّحين المناوئين للشهابية والشعبة الثانية[1]. ولم يتردّد في اتهام ضبّاط الشعبة الثانية بمسؤوليتهم عن إفلاس البنك الأهلي الذي كان يملكه، وابتزازهم إيّاه وما اعتبره استيلاءهم على أموال «كازينو لبنان» الذي كان يملك أكثرية أسهمه قبل التنازل عنها في شباط ١٩٧٠، كما مطاردته واعتقاله أوائل عام ١٩٧٠ وسجنه.

ارتكز جانب من التحقيق في اتهامات أدريان جديّ إلى تسجيلات صوتية سرّية ذُكِر أنّها كانت في محفوظات الشعبة الثانية استمع إليها قاضي التحقيق العسكري. وفيها أنّ الرجل رضخ لطلبات الشعبة الثانية تحت وطأة التهديد والتخويف مِمّا أدّى إلى انهيار البنك الأهلي ووضع اليد عليه، ومن ثمّ إصدار مذكرة توقيف في حقه. سرعان ما تقدّم غابي لحود في ٧ كانون الثاني ١٩٧٢ بدعوى افتراء ضدّ أدريان جديّ الذي كان يمضي عقوبة في السجن لأربع سنوات بعدما دين إفلاس مصرفه.

تعرّف غابي لحود إليه في عشاء خاص في قصر بعبدا عند شارل حلو الذي كان يعتبره صديقًا له.

١. في إفاداته الثلاث في ٨ تشرين الثاني ١٩٧١ و٩ و١٠، منه قال أدريان جديّ إنّه لم يكن يدفع من العسكريين إلاّ لرئيس الشعبة الثانية الذي كان يحدّد له دائمًا الأشخاص الواجب مساعدتهم ماليًا وكانوا موظفين في الإدارة أو أقرباء ضبّاط. وأسهب في تسمية الزعماء والسياسيين وتحديد المبالغ التي دفعها لهم منذ منتصف الستينات حتى مطلع عام ١٩٧٠، إلى مليونين ونصف مليون ليرة لبنانية لتمويل الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، واستفاد منها سياسيون وصحافيون وأشخاص عاديون. قال كذلك إنّه لم يكن يطلب من المقدّم غابي لحود إيصالات بالمبالغ الكبيرة التي كان يسلّمه إيّاها يدًا بيد في معظم الأحيان «لأنّه أمرني بأن لا أعمل على إظهار أيّ أثر لاسمه في إيصالات أو سجلات رسمية». وعزا استجابته أوامر غابي لحود وسامي الخطيب إلى «أنّني كنت أخاف من الشعبة الثانية، وكان الجوّ العام يشير إليّ إلى أنّهم كلّ شيء في البلد» (محاضر تحقيقات قاضي التحقيق العسكري).

منتصف كانون الأول ١٩٧١ على عتبة تمديد مدة انتداب الضبّاط السبعة في السفارات اللبنانية في الخارج سنة جديدة. أعدّ رئيس الشعبة الأولى العميد جان نخّول المراسيم وأطلع قائد الجيش عليها فوقّعها. ثمّ أحالها على وزراء الدفاع والخارجية والمال فوقّعوها بدورهم. ثمّ ذهب بها إلى رئيس الوزراء صائب سلام كي يمهرها. فبادره قائلاً: «ولكنّنا قرّرنا إحالتهم على المجلس التأديبي وطردهم من الجيش».

ردّ جان نخّول: «لا بدّ أولاً من إصدار المراسيم ما داموا خارج البلاد».

فوقّع صائب سلام.

قبيل عيد الميلاد أمر قائد الجيش بإرسال برقيات عاجلة إلى بعض الضبّاط المبعدين باستدعائهم. حضروا واجتمع بهم واحدًا بعد آخر، طالبًا من كلّ منهم الاستقالة من الجيش تفاديًا لإحالته على المجلس التأديبي. فرفضوا.

كان القرار استدعاءهم إلى بيروت تمهيدًا لتوجيه سلسلة اتهامات إليهم أبرزها التدخّل في الانتخابات النيابية وإهدار أموال عامة وسوء استعمال الوظيفة بالتهديد والترويع وحجز حرّيات.

في مراكز انتدابهم في السفارات اللبنانية في الخارج، في ٢٧ كانون الأول ١٩٧١، تسلّم غابي لحود وسامي الخطيب وجورج الحرّوق برقيات استدعاء عاجلة إلى بيروت من مسؤول الملحقين العسكريين في وزارة الخارجية هنري أبو فاضل باسم الوزير بالوكالة ميشال ساسين. لكنّ الإجراء لم يشمل أحمد الحاج وميشال ناصيف وجان ناصيف وكمال عبدالملك إلاّ متأخرًا، عندما صدر في ٢٦ أيار ١٩٧٢ مرسوم رقمه ٣٣٢٦ أنهى مهمّات انتدابهم ملحقين عسكريين اعتبارًا من الأول من تموز.

في الأول من كانون الثاني ١٩٧٢ كان الضبّاط الثلاثة في بيروت تباعًا وآخرهم سامي الخطيب الذي عاد في ١٥ كانون الثاني. في ٥ منه مثل غابي لحود وجورج الحرّوق أمام قائد الجيش الذي خيّرهما بين الاستقالة من الجيش أو تحمّل تبعة ملاحقة قانونية بسبب الاتهامات المنسوبة إليهما.

بعد تسعة أشهر على تعيينه ملحقًا عسكريًا في مدريد حضر غابي لحود إلى مكتب العماد اسكندر غانم الذي أعلمه باعتزامه إحالة الضبّاط على المجلس التأديبي بسبب ارتكابات قاموا بها في أثناء توليهم الوظيفة في الشعبة الثانية. كان اسكندر غانم مدرّبًا لغابي لحود في المدرسة الحربية ورئيسًا مباشرًا له في فوج المدفعية ثمّ عندما أضحى نائبًا لرئيس الأركان.

قال لغابي لحود: «لكن لا مآخذ لنا عليك ولا اتهامات ولا مخالفات للقانون، كما هي حال سامي الخطيب ونعيم فرح وجورج الحرّوق وجان ناصيف الذين تعاطوا السياسة. وسنلاحقهم».

ردّ: «إسمح لي يا سيدي أن لا أوافق على هذا الكلام لأنّني لا أقبل التعرّض لضبّاطي وتوجيه

اتهامات باطلة إليهم، وأُستثنى أنا رئيسهم منها. لم يكن ضبّاطي يقطعون خيط قطن من دون علمي أو من دون أمر مني مباشرة. ولم أقبل منهم مرة أن يفعلوا ذلك بلا مراجعتي. كلّ تصرّف قاموا به كان بعلمي إلاّ إذا كان شخصيًا وخارج نطاق الوظيفة وثمّة إثباتات عليه. إذا كان الضابط سرق أو ارتكب أمرًا خارج مهمّته لكم الحق كلّه. ولكن ليس ملاحقته على عمل أمرت أنا به وأنا مسؤول عنه، وعلى معرفة كاملة بكلّ السلبيات التي ترتبت عليه».

وأضاف: «السلبيات التي كنت أسمح بها في عمل كان يقوم به ضبّاطي هو بسبب توقّعي إيجابيات محدّدة من هذا العمل، ولذلك سمحت بالأمر».

قال قائد الجيش: «لا تبالغ، الرئيس فرنجيه يحبّك ولا يريد تضخيم الموضوع. ومن المستحسن أن تقدّم استقالتك من الجيش».

ردّ غابي لحود: «لن أستقيل».

قال القائد: «الرئيس فرنجيه يريد استثناءك من الملاحقة».

ردّ: «لا يمكنني القبول باستثناء كهذا فيما يلاحق ضبّاطي. أنتَ تعرف يا سيدي كمّ تكبّد الجيش من أموال على أمثالهم، والأحرى الاستفادة من خبراتهم لا ملاحقتهم. قلْ ذلك للرئيس فرنجيه. كلفوهم مهمّات أخرى لكن لا تحيلوهم على المجلس التأديبي. عندما اخترناهم لمهمّاتهم أتينا بهم بالمنخال بحثًا عن ضبّاط أكفياء. لا تخسروهم سيدي الجنرال أيًّا تكن المخالفة التي ارتكبوها».

أنهى قائد الجيش الحديث بعبارة قاطعة: «هذا ليس شغلك».

قال غابي لحود: «مفهوم».

قال اسكندر غانم: «هل هو موقفك النهائي؟».

أجابه: «نعم».

قال: «طيّب، مع السلامة»[1].

بعد يومين، في ٧ كانون الثاني، تبلّغوا مذكرات خدمة بتوقيف كلّ منهم «توقيفًا صارمًا»٦٠ يومًا ينفّذ في مراكز الجيش عند الحدود الجنوبية: غابي لحود معاوناً لقائد القطاع الشرقي في ثكنة مرجعيون. وسامي الخطيب معاوناً لقائد القطاع الأوسط في بئر السلاسل. وجورج الحرّوق في المعلية قرب الناقورة معاوناً لقائد القطاع الغربي، قبل التحقيق معهم وثبوت التهمة في حقهم. كانت الاتهامات لغابي لحود، في ملف من ٢٩٠ صفحة بينها ٥٤ صفحة من التحقيق معه إلى ٢٠٠ صفحة من المستندات والوثائق. معللة بـ«تماديه طوال سنوات في خرق الأنظمة والقوانين وتجاوز صلاحياته»، وأنّه «أقدم قبل تركه وظيفته على اعطاء أمر لمرؤوسيه باتلاف وثائق سرّية عائدة إلى الجيش، الأمر الذي نال من الانضباط ومن معنويات العسكريين».

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
على أنّه يشير في حديث صحافي إلى طلبه عبر صديق مشترك من رئيس الجمهورية الاشراف شخصيًا على التحقيق معه، فعاد الصديق بجواب مفاده: «الرئيس يطمئنك، وهو مطمئن إلى نزاهتك، وقد أوعز إلى الجنرال بتخييرك بين الاستقالة والمجلس التأديبي، وهذا عطف منه. والرئيس يعتقد أنّك ارتكبت أخطاء، وهو الآن مسرور لرفضك الاستقالة لأنّ ذلك دليل أولي على أنّ الاتهامات التي سيقت ضدّك غير صحيحة. وسيكون سعيداً إذا جاءت النتيجة لمصلحتك» («الصياد»، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٢).

في أثناء توقيفهم أحيلوا على المجلس التأديبي للتحقيق. على أنّ ملاحقتهم أمام المجلس التأديبي استثنت ضبّاطًا آخرين في الشعبة الثانية اضطلعوا بأدوار مماثلة كإدغار معلوف كون الفرع العسكري الذي كان يترأس لم يتدخّل في السياسة فلم تُوجه إليه تهمة. وميشال الخوري الذي كان قد نُقل إلى سلاح الإشارة في ثكنة صيدا قبل نقله مجدّدًا إلى ثكنة الشيخ عبدالله في بعلبك. كذلك لم يشمل التوقيف والتحقيق أمام المجلس التأديبي معاون رئيس الشعبة الثانية سامي الشيخة الذي كان لا يزال يتابع في فرنسا دورة عسكرية عاد بعدها إلى بيروت في ٣١ تموز ١٩٧٢، فألحق بالكتيبة التاسعة للمشاة في ثكنة الشيخ عبدالله في بعلبك قائدًا لها وللموقع حتى شباط ١٩٧٣ عندما قرّر الفرار من لبنان واللجوء إلى سوريا. ولم يشمل عبّاس حمدان بعدما اكتفى قاضي التحقيق الياس عساف بتوجيه بضعة أسئلة إليه. أمّا أحمد الحاج وميشال ناصيف فاكتفي بإبقائهما خارج لبنان ملحقين عسكريين.

أعدّت الشعبة الأولى ملف إحالة الضبّاط على المجلس التأديبي[1] نظرًا إلى صلاحيتها في ذلك: تقترح على رئيس الأركان ومن ثمّ قائد الجيش الإحالة ما لم يبادر الأخير إلى طلبها مباشرة أو مداورة من خلال تأثيره على رئيس الشعبة الأولى. أمّا الإحالة فتجري عبر وزير الدفاع بناء على اقتراح القائد.

بعد قرار إحالتهم على المجلس التأديبي صار إلى تأليف لجنة تحقيق في الاتهامات المنسوبة إليهم. في ١١ كانون الثاني ١٩٧٢ وقّع اسكندر غانم مذكرة خدمة رقمها ١/٩٨م أشارت إلى «توافر معلومات لدى قيادة الجيش عن إقدام الضبّاط الآتية أسماؤهم المقدّم غابي لحود والمقدّم سامي الخطيب والنقيب جورج الحرّوق على القيام بأعمال تشكّل أخطاء جسيمة، وتتلخص في مخالفة التعليمات العسكرية وفي الإساءة إلى سمعة الجيش ومعنوياته، والأمر بإتلاف وثائق ومعلومات متعلّقة بضبّاط ومحفوظة في ملفاتهم في الشعبة الثانية»، وكلّفت مدير الشؤون الاجتماعية المقدّم الإداري الياس الحداد، الوثيق الصلة بقائد الجيش، يعاونه النقيب الطيار فوزي أبو فرحات الذي لم تجمعه معرفة سابقة بضبّاط الشعبة الثانية إجراء تحقيق عدلي عسكري في تلك الاتهامات. على أن يتسلم الياس الحداد الملف من الشعبة الثانية.

على امتداد أسابيع أجريا تحقيقات أولية طويلة، يوميًا تقريبًا مع الضبّاط الثلاثة، واحد بعد آخر، بدءًا بغابي لحود الذي مثل أمامهما للمرة الأولى في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٢ حتى الجلسة الأخيرة في ١٠ شباط ١٩٧٢. كان موقوفًا في ثكنة مرجعيون. فكان يحضر إلى وزارة الدفاع للإدلاء بإفادته في جلسات كانت تستغرق ثماني ساعات بلا انقطاع قبل أن يعود إلى مكان توقيفه. حقّق معهم أولاً المقدّم الياس الحداد ثمّ قائد الشرطة العسكرية المقدّم فوزي حداد بعد انقطاع الأول لمرضه. ومن ثمّ أحيل ملف التحقيقات على المجلس التأديبي الذي ضم خمسة ضبّاط، رئيسًا وأربعة أعضاء بينهم المقرّر، فأُخضِعوا فيه مجدّدًا للاستجواب.

١. المجلس التأديبي للضبّاط هيئة استشارية للسلطة العسكرية أوردها قانون الجيش الصادر بالمرسوم الاشتراعي ٣٣ تاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥، تنظر في القضايا التأديبية المحالة عليها. واستنادًا إلى نظام عمل المجلس التأديبي الصادر بقرار من قائد الجيش العماد إميل بستاني في ٢٠ شباط ١٩٦٧، يصار إلى تأليفها بقرار من القائد وتضم خمسة أعضاء اثنان منهم برتبة الضابط المحال ويقوم بوظيفة المقرّر ضابط عدلي عسكري. أمّا أسباب الإحالة فهي الأعمال التي يقرّر قائد الجيش أنّها تشكل خطأً جسيمًا كـ«مخالفة جسيمة للانضباط والأنظمة والتعليمات العسكرية، وتعريض أمن الجيش وسلامة أفراده للخطر، والتفريط بكرامة السلك والشرف العسكري، ومسّ سمعة الضبّاط».

قبل بدء التحقيقات الأولية كانت قد جُمِعت ملفات ضخمة من الاتهامات المنسوبة إلى الضبّاط الثلاثة يدور معظمها على تدخّلهم في السياسة وفي الانتخابات النيابية، كما في إهدار مال عام وسوء استعمال السلطة. لم تنطوِ الملفات على معلومات خاطئة إلاّ أنّها بدت موجهة في منحى سياسي رمى إلى إلصاق تهم بهم بمخالفة القوانين، وخصوصًا إنفاقهم الأموال السرّية في جهاز تدخل طريقة الانفاق هذه في صلب مهمّاته. وهي تاليًا لا تخضع للقوانين الإدارية.

كان رأي الياس الحداد، المعروف بحماسته لعمله وطيبة قلبه وطبعه الحاد والصارم في أحكامه وبتزمته وتدقيقه في تطبيق القوانين الإدارية، أنّ الاستخبارات العسكرية لم تبرّر سبل إنفاق مبالغ مؤتمنة عليها كمال عام. وسعى إلى البحث تارة عن الثغر لتأكيد المخالفة القانونية التي توجب الملاحقة، وطورًا عن تبرير مقنع وقانوني لكلّ إنفاق. بينما أبدى فوزي أبو فرحات تفهّمه للانفاق كون المهمّات يقوم بها مخبرون سرّيون يأتون بمعلومات يتعذر على الشعبة الثانية الوصول إلى مصادرها مباشرة، كالأزقة والمجتمعات المغلقة والمواخير وفي أوساط المطلوبين من العدالة أو الفارين والمهرّبين. مع معرفته أنّ لا جهاز استخبارات من دون مخصّصات سرّية لا تخضع للمراقبة الإدارية. وخلص إلى أنّ الملاحقة سياسية تهدف إلى إدانة عهد ومرحلة أكثر منها معاقبة ضبّاط على مخالفات ارتكبوها. لم تكن جرمًا ولا تستأهل ملاحقة سياسية كون ما فعلوه لا يهدّد استقلال لبنان ولا الجيش.

ردّ فعل الياس الحداد، الذي نسب إليه الضبّاط الملاحقون تهمة الانحياز ضدّهم، في أحاديث تبادلها مع فوزي أبو فرحات على هامش التحقيقات الأولية أنّ شيئًا لا يبرّر تدخّلهم في الانتخابات النيابية العامة وممارستهم ضغوطًا على المواطنين.

ثمّ قال بعد تفكير قصير على بعض شرود: «هل يجوز أن يفعلوا كلّ ما فعلوه في الانتخابات النيابية؟»[1].

لم يكن في الملفات ما يبعث على الاعتقاد بإثراء الضبّاط المتهمين من المال العام، وإنّما استخدامهم إيّاه في نطاق تقديرهم نشاطات الاستخبارات العسكرية اللبنانية. في معظم إجاباته رفض غابي لحود التهرّب من المسؤولية وقال إنّه يقرّ بها في أيّ عمل أو تصرّف يعتبره القانون مخالفة أو جرمًا. وأبدى استعداده لتحمّل المسؤولية كاملة كونه الرئيس الذي أصدر الأوامر إلى ضبّاطه.

في الأيام الأخيرة من التحقيقات التقى جول البستاني فوزي أبو فرحات في رواق وزارة الدفاع وسأله رأيه في التحقيقات، فأجابه بأنّ لا مبرّر لإحالتهم على المحكمة العسكرية تفاديًا لنشر غسيل من شأنه أن يؤذي سمعة الجيش ويعرّضه للانتقاد.

قال له أيضًا: «لا أعرف ماذا يريد السياسيون من هذه القضية. ولكنّ مخالفاتهم المحدودة لا تستحق محاكمة. وأنا أحبّذ قصر المسألة على إحالتهم أمام مجلس تأديبي داخل الجيش، فيتخذ إجراءات مسلكية في حقهم حدًا أقصى ما داموا لم يتآمروا على الدولة والجيش ولا سرقوا مالاً عامًا».

اكتفى جول البستاني بهزّ رأسه وبعبارة متحفظة: «أحببت أن أعرف رأيك»[2].

١. مقابلة خاصة مع العميد فوزي أبو فرحات.
٢. المصدر نفسه.

في حصيلة تحقيقات طويلة لجلسات عدة استمرّت شهرين، أنجز الياس الحداد وفوزي أبو فرحات مطالعة قانونية أُرفِقت بمحاضر التحقيق مع غابي لحود وسامي الخطيب وجورج الحرّوق بعدما وقّعوها وتأكدوا من صحة تدوين إفاداتهم. فرُفِعت إلى قائد الجيش. تضمّنت المطالعة قرارًا ظنيًا بإحالتهم على المجلس التأديبي واقتراح عقوبة تسريحهم من الجيش.

في ٩ آذار ١٩٧٢ مثلوا أمام المجلس التأديبي برئاسة رزق الله صفير الذي استمع إلى كلّ منهم. عقد المجلس التأديبي جلسة استماع واحدة أصدر على أثرها حكمه القاطع في كلّ منهم، وهو تبنّيه العقوبة التي كان قد طلبها القرار الظني: إحالتهم على التقاعد. في ٦ آذار ١٩٧٢ صدر مرسوم رقمه ٢٨٦٣ أنهى مهمّة المقدّم غابي لحود في إسبانيا من الأول من كانون الثاني ١٩٧٢، والمقدّم سامي الخطيب في باكستان من ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢، والنقيب جورج الحرّوق في الأوروغواي من الأول من كانون الثاني ١٩٧٢.

لم يتمكن غابي لحود من الاطلاع على ملف ملاحقته أمام المجلس التأديبي على رغم تقدّمه بعريضة إلى اسكندر غانم بذلك. في المجلس التأديبي الذي ضم ضبّاطًا عارضوا الشعبة الثانية، لم يُتَح له حق الدفاع عن نفسه ولا دعوة شهوده، ولم يُمنح رفيقاه حق اختيار محامييهما، بل تولت القيادة تعيينهما.

يروي العميد جان نخّول: «مَثُلَ الضبّاط المحالون على المجلس التأديبي، غابي لحود وسامي الخطيب وسامي الشيخة وكمال عبدالملك وجان ناصيف وجورج الحرّوق ونعيم فرح وإدغار معلوف أمام المقدّم الإداري الياس الحداد الذي أجرى التحقيق مع كلّ منهم حول التصرّفات والتجاوزات التي نسبت إليه، وأحال الملف على القائد الذي وضعه بدوره في تصرّف المجلس التأديبي. فاجتمع على الفور واقترح براءة إدغار معلوف وإدانة نعيم فرح بالأكثرية والباقين بالإجماع، ووضعهم في موضع الانقطاع عن الخدمة. جاءني المقدّم الياس الحداد قبل مباشرة التحقيق يسألني توجهاتي حول كيفية إجراء التحقيق وما يجب التوصل إليه. فأحلته على القائد كون ذلك ليس من شأني. كان القائد ينوي إحالة المقدّم هيكل معكرون أمام المجلس التأديبي أيضًا، ولكنّ العقيد جول البستاني رئيس الشعبة الثانية، وقد عقد نوعًا من الصداقة معه في أثناء وجودهما في باريس، الأول في المدرسة العليا للحرب والثاني في مدرسة القوّامة، حال بين القائد وبين رغبته تلك. وعلى رغم أنّ القائد وعدني أمام العقيد البستاني بتخفيف مسؤولية نعيم فرح وعدم وضعه في الانقطاع عن الخدمة نهائيًا، إلاّ أنّه نكث بوعده. بعد المثول أمام المحقّق زارني المقدّم غابي لحود في مكتبي، وقال لي إنّه يتوقّع البراءة أو على الأكثر وضعه مدة تقل عن سنتين في الانقطاع عن الخدمة. فقلت له: واجه إحتمال وضعك في الانقطاع عن الخدمة نهائيًا أيضًا. وصادف أن اتصل بي القائد غانم على جهاز الراديو الداخلي وطلب مني اتخاذ إجراءات زجرية في حق الضبّاط المحالين على المجلس التأديبي، وكان المقدّم لحود يسمع ما يقوله القائد غانم على الراديو. فأجبته: لا تنسَ أنّ هؤلاء الضبّاط هم رفاق لنا في السلاح ولا يجوز معاملتهم بمثل هذه القسوة. وسأدلي لك بأسباب ذلك عند نزولي إلى مكتبك، وأقفلت الخط. فتأكد لحود إذذاك من المصير الذي ينتظره ورفاقه. ودّعني وانصرف»[1].

١. مذكرات شخصية غير منشورة للعميد جان نخّول.
على أنّ ضبّاط الشعبة الثانية يلصقون به، مذ عيّن رئيسًا للشعبة الأولى في ١٥ آب ١٩٧١ تهمة التعاون مع ألبر منيّر وأنطوان الدحداح في تكوين ملف ملاحقتهم أمام المجلس التأديبي بسبب خلاف قديم بينه وبين أنطون سعد الذي كان أبعده عام ١٩٦٢ من الشعبة الثانية.

الثالثة بعد ظهر اليوم التالي، تلقى جان نخّول في منزله مكالمة من اسكندر غانم طلب منه الاتصال بالضبّاط والإبلاغ إليهم صدور مراسيم إحالتهم على التقاعد. ففعل.

تباعًا صدرت سلسلة مراسيم تسريح الضبّاط من الجيش «حكمًا لأسباب تأديبية»: غابي لحود بمرسوم رقمه ٢٩١٠ في ٨ آذار ١٩٧٢، كمال عبدالملك وسامي الخطيب بمرسوم رقمه ٢٩٢٩ في ١١ آذار ١٩٧٢، وسامي الشيخة بمرسوم رقمه ٢٩٣٠ في ١١ آذار ١٩٧٢، وجورج الحرّوق بمرسوم رقمه ٤٤٩٠ في ٩ كانون الأول ١٩٧٢، وجان ناصيف بمرسوم رقمه ٤٨٢٩ في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣، ونعيم فرح بمرسوم رقمه ٤٨٣٠ في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣.

بعد تسريحهم، تقدّم غابي لحود ورفاقه في ٦ نيسان ١٩٧٢ بمراجعات إبطال ضدّ الدولة اللبنانية في قرار الصرف من الخدمة لدى مجلس شورى الدولة إذ عدّوه جائرًا وغير قانوني. كانت الحجة التي تسلحوا بها في مراجعات الإبطال أنّ الإحالة على المجلس التأديبي تلي التحقيق مع الضبّاط المخالفين وثبوت الاتهامات المنسوبة إليهم ولا تسبقه. وبعد ثبوت مسؤوليتهم عن الارتكابات التي تستدعي إجراءات تأديبية في حقهم يتجاوز تقريرها الصلاحيات المعطاة لقائد الجيش في اتخاذ العقوبة المسلكية من دون الرجوع إلى المجلس التأديبي. حتى إذا تجاوزت العقوبة ٦٠ يومًا توقيفًا – وهي العقوبة القصوى التي يمكن قائد الجيش تقريرها عند ثبوت المخالفة – أحال القائد الضابط المخالف بعد فرض عقوبة الـ٦٠ يومًا عليه على المجلس التأديبي مع اقتراحه التدبير الذي يرتئي حتى يفرض المجلس العقوبة القصوى الزاجرة. ارتبط جزء من المخالفات التي أوردوها في مراجعاتهم بحيثيات توقيف غير قانوني وبمكانه في مراكز عسكرية. وليس في منازلهم، وبفرض محامين عليهم.

بعد تقدّمه بمراجعة الإبطال سافر غابي لحود إلى إسبانيا وأقام فيها عاملاً في تجارة الاستيراد والتصدير، فأسّس «الشركة الإسبانية – العربية – الإفريقية» للتمثيل التجاري تصديرًا واستيرادًا هي «اسبراسا». وكان في انتظار موافقة الحكومة الإسبانية على تعيينه ملحقًا عسكريًا لديها، وفي أثناء إقامته في باريس، قد تعلّم الإسبانية في أسابيع قليلة. فأضافها إلى اللغات التي أتقنها، إلى الفرنسية والانكليزية، ألمّ بالألمانية مذ درسها أواخر عام ١٩٦٩ عندما استشفى في النمسا وتشكوسلوفاكيا من آلام الظهر، والإيطالية واليونانية. وما لبث أن التحق بجامعة مدريد عام ١٩٧١ دارسًا الحقوق والاقتصاد السياسي بعيد وصوله ملحقاً عسكريًا. إلاّ أنّه انقطع عنها بعد استدعائه إلى بيروت. حاز أيضاً في تشرين الثاني ١٩٧٥ شهادة في التجارة الدولية وعقود التعامل التجاري بعدما كان درس في معهد «الإنترناشيونال بيزنس سكول» أربعة أشهر حاز على الأثر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥ شهادة في إدارة الأعمال.

عندما تقدّم بأوراق اعتماده فاجأ المسؤولين الإسبان بمخاطبته إيّاهم بلغتهم الأم بعدما كانوا تلقوا نبذة عنه من وزارة الخارجية اللبنانية لم تشر إلى معرفته بها.

إلى المحكمة العسكرية

غضبت السلطة اللبنانية من مراجعات الإبطال لدى مجلس شورى الدولة بعدما اعتقدت أنّ الضبّاط السابقين سيرضخون لقرار تسريحهم من الجيش، والانسحاب من تلقائهم من الحياة السياسية والعامة. فيُطوى الملف نهائيًا. وسرعان ما ضاعف غضبتها سياسيون حلفاء بتحريضهم إيّاها على التحوط لنتائج مراجعات الإبطال واحتمال صدور قرارات تبرئ الضبّاط وتعيدهم إلى الجيش. وقتذاك بدأت مرحلة جديدة من الملاحقة القانونية قضت بإحالتهم على المحكمة العسكرية لتجميد المفاعيل القانونية لمراجعاتهم، وحمل مجلس شورى الدولة على تأجيل بتها إلى ما بعد إصدار المحكمة العسكرية أحكامها.

إلى سليمان فرنجيه[1] وصائب سلام وكامل الأسعد وريمون إده وكاظم الخليل وجوزف سكاف، كانت ثمّة إتهامات للمسؤولين المباشرين عن ملاحقة الضبّاط أمام المحكمة العسكرية: قائد الجيش العماد اسكندر غانم. نائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان، المدير العام للأمن العام العقيد أنطوان الدحداح، رئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني. رئيس الشعبة الأولى العقيد ألبر منيّر، العميد جان نخّول، إلى ضبّاط آخرين في العهد الجديد اضطلعوا بنفوذ متفاوت لديه. لم يكتفوا بأحكام المجلس التأديبي فسعوا إلى مزيد من التشهير بالضبّاط السابقين[2].

فور اكتمال الملف أرسلته قيادة الجيش إلى المدّعي العام العسكري أسعد جرمانوس لإبداء الرأي

١. بعيد انتخابه رئيسًا للجمهورية قصد سليمان فرنجيه فؤاد شهاب في منزله في عجلتون في إطار الزيارة التقليدية للرؤساء السابقين، فأثار معه الرئيس السابق موضوع ضبّاط الشعبة الثانية ومصيرهم. ردّ الرئيس المنتخب متعهدًا عدم التعرّض لهم بسوء أو ملاحقتهم. في ما بعد عبّر فؤاد شهاب أمام ضبّاط تردّدوا عليه عن أساه لنكث رئيس الجمهورية بوعده له. كان تقويمه أنّ سليمان فرنجيه رضخ لضغوط حلفائه السياسيين معارضي الشهابية الذين كان لهم دور في دعم انتخابه، ساعين إلى تصفية حسابات سياسية قديمة بينهم وبين عهد الرئيس السابق ورجال حكمه (مقابلة خاصة مع العميد جورج الحرّوق الذي روى هذه الواقعة عن فؤاد شهاب عندما اجتمع به في ٤ كانون الثاني ١٩٧٢ بعيد عودته من الأوروغواي).

٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
ويروي العميد جان فرح أنّ ضابطًا كبيرًا في الجيش طلب إليه، بحكم معرفته بمناوأته الشعبة الثانية، الذهاب إلى صديقه وابن منطقته ريمون إده بغية الحصول على معلومات تدين الضبّاط السابقين آخذًا في الاعتبار العداء الكبير الذي كان ريمون إده يكنّه لهم وشكواه واحتجاجه الدائمين منهم. لم يتردّد جان فرح في مفاتحة «العميد» في الطلب لدى اجتماعهما في منزله في الصنائع. أنزل ريمون إده من رفوف مكتبته بضعة ملفات سميكة محشوّة أوراقًا وقصصات ومدوّنات وحمل كلّ منها اسم أحد الضبّاط الخمسة في أركان الشعبة الثانية (غابي لحود وسامي الشيخة وسامي الخطيب وجان ناصيف وإدغار معلوف). أفرد الملفات أمامه على الطاولة للحظات ثمّ أعادها إلى مكانها قائلاً لجان فرح: «ليس من خصالي التعرّض لجريح». كان قائد الجيش كلّف عددًا من الضبّاط الذين ضايقتهم الشعبة الثانية في أوقات متفاوتة الاتصال بالسياسيين سعيًا إلى تكوين ملفات تنطوي على أدلة وقرائن تمكّن من إحالتهم على المحكمة العسكرية (مقابلة خاصة).

فيه، فكان أن أعاده إليها بعد قراءته طالبًا إرساله مجدّدًا برقم إحالة بغية التعامل معه على أنّه وثيقة رسمية لمباشرة الملاحقة. كان ذلك إشعارًا منه باستعداده للمضي في ملاحقة جزائية للضبّاط الذين لم يتيقنوا من هوية الأب الفعلي لملف ملاحقتهم أمام المحكمة العسكرية. وعلى رغم الطابع القانوني الذي أُريد للملاحقة هذه على أنّها اقتصاص لمخالفة قواعد الانضباط والقوانين العسكرية والتدخّل في السياسة وإهدار مال عام، أدركوا تدريجًا أنّ المطلوب محاكمة سياسية لحقبة برمتها أكثر منها معاقبة ضبّاط على مخالفات.

في بساطة حدث ذلك على أنّه استكمال لذيول انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، ولخطة القضاء على رجال الشهابية لا الاكتفاء بإنهاء أدوارهم وإقصائهم.

يومذاك تبيّن لرئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني أنّه سيدلي بإفادة غير مجدية، ولن تفضي إلى إدانة الضبّاط المتهمين بإنفاق المخصّصات السرّية للجهاز من غير وثائق تكشف وجهته، أضف أنّ لا ملفات تعزّز موقفه من الاتهامات سبيلاً إلى إدانتهم.

سأله رئيس المحكمة العسكرية هل للضبّاط الحق في استئجار منازل؟ ردّ: «نعم لهم الحق في ذلك».

كانت الإفادة بلا أثر لأنّ لا معلومات لديه.

وما لبث أن تأكد جول البستاني أنّ إفادته رفعت من حظوظ تبرئتهم من غير قصد. لم يكنّ ودًّا للضبّاط السابقين ولم يتردّد في أوقات متفاوتة في اتهامهم بتجاهله والحؤول دون بلوغه مواقع يستحقها وتأخير ترقيته. كذلك عارض تكرارًا تصرّفاتهم وتجاوزاتهم، ولكنّه بدا حذرًا بإزاء خطوة حَدَسَ باكرًا بإمكان أن تنقلب نتائجها خلافًا لما ارتجى من إحالتهم على المحكمة العسكرية.

قال لقائد الجيش، قبيل إحالتهم على المجلس التأديبي من غير تبرير أفعالهم: «لم يتصرّفوا إلاّ تنفيذًا لإرادة السلطة السياسية وأوامرها. ويقتضي الاكتفاء بنقلهم من مواقعهم في الشعبة الثانية بقرارات من قائد الجيش أو رئيس الأركان».

ردّ اسكندر غانم: «سنحاكمهم في المجلس التأديبي فقط»[1].

سبق ذلك أن أبلغ جول البستاني إلى القائد ضرورة حصر ملاحقتهم بالمجلس التأديبي كون أحكامه مبرمة تمنع المراجعة ولا تقبل الطعن، وشدّد له على تجنب إحالتهم على المحكمة العسكرية. لكنّ رئيس الشعبة الأولى ألبر منيّر، أحد أبرز معارضي الضبّاط السابقين في أركان القيادة، سارع إلى تأييد اقتراح اسكندر غانم الذي ربطته به علاقة وثيقة. فأُحيلوا على النيابة العامة العسكرية في بطاقة قرار وجّهتها قيادة الجيش تباعًا إلى رؤساء الشُعَب الأربع ونائبي رئيس الأركان للعمليات والتجهيز ورئيس الأركان، لئلا يكتفى بقرارات المجلس التأديبي الذي كان أصدر أحكامًا مبرمة. كان رأي ألبر منيّر أنّ على النيابة العامة العسكرية النظر في الدعوى على الضبّاط السابقين، فإمّا تأخذ بها أو تردّها. فجارى رئيس الأركان ونائباه ورؤساء الشُعَب الأخرى اقتراح قائد الجيش بالموافقة بلا تحفّظ[2]، دلالة صريحة على رغبة السلطة السياسية في تغليف انتقامها من الضبّاط والتشفي منهم بقشرة المحاسبة والاقتصاص[3].

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٢. مقابلة خاصة مع العميد ألبر منيّر.
٣. المصدر نفسه.

في ١١ أيلول ١٩٧٢ وجّه العماد اسكندر غانم إلى وزير الدفاع مجيد أرسلان كتابًا اقترح فيه إحالة الضبّاط على المحكمة العسكرية. وسرعان ما تلقى رئيس الشعبة الثانية مكالمة هاتفية من الوزير فور تسلمه الكتاب يدعوه إلى مكتبه فورًا.

سأله مجيد أرسلان: «ماذا تريدون بعد من غابي لحود؟».

ردّ جول البستاني: «لا شيء، انتهى الأمر».

قال: «لا، لم ينته. لقد أحلتموه ورفاقه على المحكمة العسكرية».

قال جول البستاني: «أنتَ الذي أحلتهم على المحكمة العسكرية. نحن في الشعبة الثانية لا نستطيع ذلك إلاّ عبر وزارة الدفاع. فهل أحلتهم على المحكمة العسكرية؟».

ردّ مجيد أرسلان: «نعم».

عندما سأله عن السبب، قال الوزير متنصلاً من مسؤوليته السياسية عن قرار الإحالة: «لا أعرف. اعتقدت أنّ فوق (قاصدًا رئيس الجمهورية) يريد إحالتهم على المحكمة العسكرية».

راجع جول البستاني قائد الجيش فأكد له أنّ القيادة اتخذت قرارًا بذلك: «نعم، أنا أردت إحالتهم لأنّنا لا نريد في قيادة الجيش أن نحكم عليهم، وتركت للنيابة العامة العسكرية أن تقرّر هل ثمّة أسباب للمحاكمة العسكرية أم لا؟».

عندئذ ذكّره جول البستاني بتعهّد كان قطعه له عام ١٩٧١ قبل صدور قرارات المجلس التأديبي التزم فيه قائد الجيش حصر الملاحقة بالقرارات التي يتخذها المجلس التأديبي دونما التوسّع فيها، بعدما شاع في أوساط السياسيين والجيش أنّ إجراءات الملاحقة لن تقف عند هذا الحدّ. كان قد طُلب إلى رئيس الشعبة الثانية رأيه في إحالة الضبّاط على المجلس التأديبي ومدى تأثيرها على الوضع داخل الجيش، فأجرى تقويمًا خلص فيه إلى اقتراح يقضي بالاكتفاء بتدابير مسلكية غير معلنة في حقهم وتجنيبهم محاكمة سياسية علنية تفاديًا للأضرار بمصالح الجيش وانضباطه ومعنوياته. إذذاك قطع له العماد اسكندر غانم عهدًا.

ردّ قائد الجيش: «الأمر متروك للمدّعي العام العسكري الذي يقدّر الاستمرار في الإحالة أو حفظ الأوراق».

قال له جول البستاني: «عندما نحيلهم على النيابة العامة العسكرية يتعيّن أن يكون توافر لدينا ملف متكامل عنهم فتحكم المحكمة بموجبه. وعندما نحيلهم على نحو كهذا، هل ندعو المدّعي العام التمييزي إلى حفظ الأوراق أم إلى مباشرة ملاحقتهم؟».

ردّ: «هذا ما قاله لي ألبر منيّر».

يومذاك انتابت رئيس الاستخبارات العسكرية شكوك في تواطؤ بين قائد الجيش ورئيس الشعبة الأولى[1].

في قصر العدل، ردًا على طلب جول البستاني تجميد الإحالة، قال له المدّعي العام التمييزي ميشال طعمة إنّه لا يستطيع ما لم يطلب منه ذلك رئيس الجمهورية.

١. يقول العميد جول البستاني إنّ رئيس «التنظيم» جورج عدوان احتفظ بهذه الورقة وحملها إلى الضبّاط بغية طمأنتهم إلى اقتصار الملاحقة على المجلس التأديبي (مقابلة خاصة).

قال جول البستاني: «ينبغي تجميدها لأنّ المجلس التأديبي طردهم من الجيش».

ردّ القاضي الموصوف بالنزاهة والتجرّد والتصلب: «قلْ ذلك لرئيس الجمهورية».

ذهب جول البستاني إلى قصر بعبدا وفاتح الرئيس بالمشكلة، داعيًا إيّاه إلى التدخّل لوقف الإحالة وعدم ملاحقة الضبّاط السابقين أمام المحكمة العسكرية. كان قد أبدى أمامه خشية من تعريض الشعبة الثانية ومؤسّسة الجيش لسجال سياسي حاد لا قِبَلَ لهما بتحمّله. وخصوصًا أنّ المجلس التأديبي كان قد أصدر أحكامه.

ردّ الرئيس، من غير أن يبدي حماسة حيال هذه الإحالة، بأنّه لن يطلب من ميشال طعمة وقف الملاحقة تفاديًا للظهور مظهر المتدخّل في شؤون القضاء: «قلْ له أنتَ أن يفعل ذلك».

جواب ميشال طعمة لجول البستاني في وقت لاحق عندما قصده في مكتبه، ردًا على التمني الضمني لرئيس الجمهورية، أنّه لا يستطيع تجميد الإحالة من غير طلب مباشر من سليمان فرنجيه[1].

لم يوافق المدّعي العام التمييزي الذي غالبًا ما دُعِيَ بـ«ميشال بيك» على الطلب الذي نقله جول البستاني من رئيس الجمهورية ما دام لم يتبلغه من الرئيس شفويًا، بينما تمسّك سليمان فرنجيه برفض الطلب إليه ذلك. إذذاك مضى ميشال طعمة في دعوى أضحت مأزقًا سياسيًا للسلطة والجيش بمقدار ما أُريد منها أن تكون محاكمة أخلاقية للضبّاط. وعلى رغم اجتماعاته الدورية به، مرتين في الأسبوع، لم يفاتح رئيس الجمهورية المدّعي العام التمييزي في تجميد الإحالة[2]. فكان أن عُيّن قاضي التحقيق المالي أسعد جرمانوس، القريب من ريمون إده، مدّعيًا عامًا لدى المحكمة العسكرية. وسرعان ما تلقى من ميشال طعمة في ٦ تشرين الأول ١٩٧٢ ملف الإحالة برقم ٢٧٩٤/م، فأحال بدوره في ١٤ تشرين الأول أوراق الدعوى على قاضي التحقيق العسكري الياس عساف، وهو قاضي تحقيق مدني انتدبته وزارة العدل للمهمّة[3].

لاحظ أسعد جرمانوس أنّ ما كان ينتظره إدارة محاكمة سياسية للضبّاط استبقها رئيس الوزراء صائب سلام بشنّ حملة عنيفة عليهم أشعرت الوسط السياسي بالرغبة في الانتقام منهم. كان التعويل على كره أسعد جرمانوس للشعبة الثانية بعدما بدا لرئيس الحكومة أنّ خيار تعيينه بناء على نصيحة عميد حزب الكتلة الوطنية كان صائبًا. فأصدر وزير العدل بشير الأعور قرار التعيين.

وجد أسعد جرمانوس في الملف أسبابًا للادعاء على الضبّاط بمخالفة القوانين من غير أن يلمس،

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع أسعد جرمانوس.
٣. في أوراق الإحالة تحدّث أسعد جرمانوس عن «شبهة» طاولت ١٢ ضابطًا (المقدّمين غابي لحود وسامي الخطيب وسامي الشيخة وكمال عبدالملك وأحمد حمدان والروّاد إدغار معلوف وعبّاس حمدان وسليم نصرة وميشال الخوري والنقباء جان ناصيف وجورج الحروّق ونعيم فرح) وحمسة رتباء (المعاونين الأولين جوزف شاهين وفيليب خوري والمعاونين ابرهيم المنذر وفيليب كنعان وسمير شهاب). وطاولتهم اتهامات شتى معظمها اشتركوا فيها بتفاوت ما خلا غابي لحود وسامي الخطيب اللذين سيقت ضدّهما الاتهامات كلّها: إتلاف محفوظات ومستندات عائدة إلى الجيش، التعدّي على الحقوق والواجبات المدنية بالتدخّل في الانتخابات النيابية وانتخاب رئيس الجمهورية، التعدّي على الحرّية بحجز حرّية بعض الأشخاص، تبديد بعض الأموال العائدة إلى الجيش ومنها الأموال الداخلة إليه من طريق الهدايا وجمع التبرعات في حساب القيادة والغرفة العسكرية والشعبة الثانية، التهويل والاغتصاب في حق بعض الأشخاص، سوء استعمال الوظيفة، مخالفة التعليمات العسكرية.

ظاهرًا على الأقل، تدخّلاً صريحًا ومباشرًا لديه من سليمان فرنجيه وصائب سلام وريمون إده، ولا من قائد الجيش العماد اسكندر غانم ورئيس الشعبة الثانية جول البستاني[1]. أدرك جول البستاني أنّ محاكمة عسكرية ستفضي إلى محاكمة سياسية من جهة، وأنّ إحالتهم على هيئة قضائية أخرى قد تؤدّي إلى نقض القرارات المبرمة للمجلس التأديبي وتبرئتهم. فيكسبون معركة سياسية ضدّ السلطة تلحق ضررًا بالغًا بسمعة الجيش ومعنوياته. كان تقويمه أيضًا، في ضوء إحالتهم على المحاكمة العسكرية، أنّ الضبّاط ربما أفادوا من سوء تقدير قيادة الجيش ونزوع بعض ضبّاطها الكبار إلى تصفية حسابات سياسية قديمة إمعانًا في الملاحقة لإدخالهم السجن[2].

بعد تكوين الملف، وفي خطوة استبقت إصدار المرسوم، طُرِح اسم العقيد توفيق جلبوط لرئاسة المحكمة العسكرية. وسرعان ما أُبدِلَ بالعقيد جورج غريب. يوم تناهى إلى غابي لحود، وكان لا يزال في مدريد، أنّ رفيقه السابق في فريق عمل فؤاد شهاب سيرئس المحكمة العسكرية عزم على المجيء إلى بيروت على رغم صدور مذكرة توقيف غيابية في حقه في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٢، ثمّ عزف بعد إبداله بالضابط الطيار المناوئ للشهابية الذي بدا لغابي لحود أنّه «أضعف من أن يكون في وسعه مقاومة ضغوط السلطة السياسية، أو في وسعه القول على الأقل - كتوفيق جلبوط - إنّه لم يقتنع بما قد يُطلَب منه»[3].

كان قد بلغ إلى الضبّاط أسباب عزوف توفيق جلبوط الأكثر مدعاة للثقة بإمكان براءتهم. استُمزِج رأيه يومذاك في الطريقة التي سيرئس بها المحكمة، فأجاب: «هؤلاء كانوا ينفّذون أوامر. فإذا تبيّن لي وجود مخالفات قانونية وإدارية ومخالفة للتعليمات العسكرية واستغلال للسلطة وجني منافع ومكاسب مالية في السلطة فسأحاكمهم بقسوة. ولكنّني لن أحاكمهم لأسباب سياسية كونهم تلقّوا أوامر بذلك»[4].

لم يُرضِ المسؤولين السياسيين ردّ فعل شهابي مخضرم لم يتخلَّ يومًا عن وفائه لفؤاد شهاب وتعلّقه بالشهابية، فصدر مرسوم أبدله بجورج غريب رئيسًا للمحكمة العسكرية. إذذاك حوكم غابي لحود غيابيًا.

في حصيلة ملاحقة الضبّاط السابقين انقلبت اللعبة رأسًا على عقب. خسرت السلطة معركة طردهم من الجيش عندما قادت محاولة الاقتصاص منهم وإدانتهم والتشهير بهم في المحكمة العسكرية إلى تبرئتهم بدلاً من مضاعفة العقوبة. وأتاحت من ثمّ صدور قرارات عن مجلس شورى الدولة نقضت أحكام المجلس التأديبي وأعادتهم إلى الجيش، ومكّنتهم من استعادة رتبهم العسكرية وترقياتهم وتعويضاتهم كاملة.

وعلى وفرة الاتهامات التي سيقت ضدّهم في حقبتي العهدين الشهابيين، فإنّ شبهة أو انتقادًا واحدًا لم يحمّل أنطون سعد، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، المسؤولية عن ارتكابات وقعت إبّان الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤، ولا طاول دوره غير المعلن، بصفته قائدًا للمنطقة العسكرية في جبل لبنان، في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ داعمًا دور الشعبة الثانية فيها في نطاق صلاحياته، من غير أن تنقطع أواصر علاقاته المتينة بغابي لحود ورفاقه الضبّاط. لم يُدَن ولم

١. مقابلة خاصة مع أسعد جرمانوس.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني واللواء هاني عبّاس.
٣. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.
٤. مقابلة خاصة مع العميد جورج الحروق.

تتعرّض له اتهامات صائب سلام، ولا استرجعوا ملفاته في النصف الأول من الستينات. كان سليمان فرنجيه مصدر حماية له من المضايقات والملاحقات التي شهدها الضبّاط الآخرون. حفظ له جميلاً قديمًا لم ينسه هو أنّ أنطون سعد أمّن هربه من زغرتا على أثر مجزرة مزيارة في ١٧ حزيران ١٩٥٧ إلى سوريا، فأفلت من ملاحقة قضائية أوعز بها كميل شمعون رئيس الجمهورية سنتذاك للقبض عليه وعلى رينه معوّض. ركب الزعيم الزغرتاوي، وقد تنكّر في لباس عربي، في سيارة رئيس الشعبة الثانية الذي توجّه به، بناء على أمر من قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب صديق شقيقه حميد، إلى دير العشائر لضمان فراره إلى سوريا. أمام حاجز لقوى الدرك اللبناني، عند الحدود اللبنانية - السورية، منع أنطون سعد بالقوّة الضابط المناوب أنطون لطيف الذي كان كلّفه الرئيس تعقّب زعماء المعارضة ومنعهم من مغادرة الأراضي اللبنانية من تفتيش السيارة. وأنهى معه سجالاً حادًا بالقول: «لن تفتشها أبدًا، معي عربي يجب أن يغادر الأراضي اللبنانية فورًا، وسيغادرها»[1].

١. مقابلة خاصة مع العميد بسّام أنطون سعد.

في سابقة، حوكم ضبّاط الشعبة الثانية للسبب نفسه أمام هيئتين قضائيتين مختلفتين. بعد المجلس التأديبي أحيلوا على المحكمة العسكرية بعدما ادعت النيابة العامة العسكرية على ١٦ ضابطًا ورتيبًا في الشعبة الثانية، إلى ضبّاط ارتباط. فمَثَلَ أمامها: المقدّم أحمد حمدان والرائد إدغار معلوف والرائد ميشال الخوري والرائد سليم نصرة والنقيب جورج الحرّوق والنقيب نعيم فرح والمعاون الأول جوزف شاهين والمعاون الأول فيليب الخوري والمعاون ابرهيم منذر والمعاون فيليب كنعان والمعاون سمير شهاب. كذلك خضع للتحقيق في مرحلة أولى المقدّم سامي الخطيب والمقدّم سامي الشيخة والمقدّم كمال عبدالملك والنقيب جان ناصيف، فيما تغيّب المقدّم غابي لحود لوجوده في إسبانيا. وعُهِدَ في التحقيق بداية إلى قائد كتيبة الشرطة العسكرية المقدّم فوزي حداد وعاونه بصفة كاتب عدلي نقيب هو ميشال عون. فور ختم التحقيق في ١٣ أيلول ١٩٧٢ أحال المدّعي العام التمييزي ميشال طعمة ملف الدعوى على مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية أسعد جرمانوس الذي أحاله بدوره على قاضي التحقيق العسكري الياس عساف القريب بدوره من ريمون إده. فأدار تحقيقات أولية معهم ثمّ تركهم بسند إقامة إلى أن صدر قرار ظني اتهمهم بالضلوع في الارتكابات وقضى بمحاكمتهم موقوفين أمام المحكمة العسكرية كونهم محالين عليها بجرائم جنائية. إذذاك اعتقد بعضهم أنّه في طريقه إلى السجن إذا تعمّدت السلطة إطالة أمد المحاكمة العسكرية التي لم تكن قد بدأت. وربما لا يخرجون منه أبدًا من وطأة ما لمسوا من إصرار على معاقبتهم والانتقام من سني العهدين الشهابيين. في ٤ شباط ١٩٧٣ أعدّ أسعد جرمانوس تقريرًا خلص فيه إلى الطلب من قاضي التحقيق العسكري إصدار مذكرات توقيف في حقهم باستثناء عبّاس حمدان، ومحاكمتهم أمام المحكمة العسكرية الناظرة في القضايا الجنائية.

منذ عودتهم من السفارات اللبنانية في الخارج أقام فيهم هاجس تخويف عهد سليمان فرنجيه لهم. أُخضِعوا وعائلاتهم للمراقبة والتعقب في تنقلاتهم والتنصّت على مكالماتهم الهاتفية والتحقّق من هوية زوارهم. وغالبًا ما لاحقتهم سيارة الفولكسفاغن التي يملكها رجال الشعبة الثانية. فكان أن راودت بعضهم فكرة الفرار إلى سوريا.

بعد ساعات على إصدار الياس عساف في منتصف تشرين الثاني ١٩٧٢ مذكرة جلب في حقه بغية مقارنة إفادته بإفادات رفاقه الضبّاط الموقوفين، أرسل غابي لحود إلى وكيله في بيروت المحامي جان باز يبلغ إليه تعذر حضوره لتوعكه بألم في الرقبة والظهر. فحاولت السلطة اللبنانية إحضاره من مدريد عبر الأنتربول فأخفقت لسببين: أولهما أنّه رجل سياسي يتعارض تسليمه مع قانون الأنتربول الذي تقتصر صلاحياته على تسليم المجرمين والمتهمين بالتزوير وتهريب المخدرات، وثانيهما أنّ لا إتفاق تبادل مطلوبين بين لبنان وإسبانيا.

على أبواب مثوله أمام المحكمة العسكرية، بلغ إلى سامي الخطيب من أحد أصدقائه، من غير الضبّاط ومن غير السياسيين المحترفين، أنّ زنزانته في سجن رومية تحمل الرقم ٨، في إشارة إلى

قرار مسبق بتوقيفه. تذكّر عبارة للفريق حافظ الأسد كان قد نقلها إليه عام ١٩٦٩ نائب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية الرائد علي دوبا وكان يرافقه الرائد سليم حسن، هي أنّ «أبواب سوريا مفتوحة لك. ولن تُعامَل إلاّ كأيّ ضابط سوري في قيادة هذا الجيش في أيّ وقت تأتي».

كان حافظ الأسد قد أصبح رئيسًا لسوريا بانقلاب عسكري في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ أنهى ازدواجية السلطة في حزب البعث والدولة. وتحت شعار «حركة تصحيحية» أطاح قيادة صلاح جديد ونورالدين الأتاسي. بعد شهرين على انتخاب صديقه القديم سليمان فرنجيه رئيسًا للبنان. وتفاديًا للزنزانة الرقم ٨، قرّر سامي الخطيب اللجوء إلى سوريا.

ذهب أولاً إلى فؤاد شهاب في منزله في جونيه وأخطره بقراره. فلم يوافق مفضّلاً له البقاء في بيروت. لكنّ سامي الخطيب قال له: «لا أستطيع الإقدام على عمل من دون إعلامك به قبلاً، ولن أدعهم يذلونني ويسجنونني. أنا ذاهب إلى الشام لأنّني هناك ورقة في يدك بينما في السجن أكون ورقة في يد سليمان فرنجيه وصائب سلام».

لم يقتنع فؤاد شهاب بالجواب، وقال لسامي الخطيب: «أتفهّم ما تقوله لي ومخاوفك، ولكنّني لا أستطيع أن أنصحك بالذهاب إلى سوريا».

وأضاف: «القرار يعود إليك، وأرى في أيّ حال أنّ محاكمتك هنا أفضل».

ردّ: «لو أنّ محاكمتي ستجرى كما تعتقد لفعلت ذلك ومكثت في بيروت أسبوعًا أو شهرًا أو أكثر حتى إعلان براءتي، ولكنّها ستكون محاكمة سياسية. كلّ التهم المسوقة إلينا ليست صحيحة».

قال الرئيس السابق: «أعرف أنّ ما تقوله صحيح، ولكنّني لا أستطيع أن أقول لك إذهب إلى الشام».

أرسل سامي الخطيب شقيقه محمد الخطيب إلى صديقه سليم حسن في دمشق، ناقلاً رغبته في اللجوء إلى سوريا: «هل لا تزال أبواب سوريا مفتوحة لسامي الخطيب كما وعد اللواء حافظ الأسد عام ١٩٦٩؟».

مساء ذلك اليوم ذهب سليم حسن إلى وزير الداخلية علي ظاظا وأطلعه على هذه الرغبة. فكان أن اتصل الوزير بالرئيس الذي رحب فورًا وطلب إنجاز الترتيبات الأمنية المتعلّقة بضمان انتقال الضابط اللبناني الملاحق إلى دمشق وسلامته. ردّ سامي الخطيب أنّه أعدّ بنفسه إجراءات الفرار على رغم المراقبة المتشدّدة والتنصّت والتعقب التي يقوم بها رجال الشعبة الثانية والأمن العام له ولرفاقه الضبّاط السابقين الملاحقين.

ليل ٢١ شباط ١٩٧٣ بعدما كان صدر، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٢، قرار منعه من مغادرة الأراضي اللبنانية من دون إذن مسبق من السلطات القضائية، انتقل سامي الخطيب في سرّية كاملة إلى مسقطه جب جنين ومنها إلى بلدة الصواري، القريبة من الحدود اللبنانية – السورية، حيث انتظره شخصان ساعداه على عبور الجرد إلى داخل الأراضي السورية، فوصل إليها فجرًا. ومن ثمّ، بمؤازرة الاستخبارات السورية الذي أعدّت بدورها ترتيبات انتقاله، بلغ دمشق. بعد ساعات أُرسِلت إلى فندق سميراميس حقيبة ملابسه. زار سامي الخطيب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي ومعاونه الرائد علي دوبا. في اليوم التالي انتقل إلى

فندق أميّة قبل أن يقيم في بيت خاص في بناية قبالة مقرّ آمرية سلاح الجوّ السوري في شارع مهدي بن بركة، المجاورة بدورها لمبنى قيادة الأركان السورية.

وقبل أن ينقضي اليوم الثاني كشفت الصحف اللبنانية عن لجوئه إلى سوريا بعد التقاط صورة له أمام فندق أميّة. في اليوم الخامس استقبله الرئيس السوري الذي خاطبه: «ليس لك أن تشكرني، بل أنا الذي أريد أن أشكرك».

سأل عن السبب، فأجابه الرئيس: «بفضلك تغيّرت وجهة اللجوء السياسي التي كانت دائمًا من الشرق إلى الغرب. الآن أصبحت من الغرب إلى الشرق، فشكرًا لك»[1].

عبارة مماثلة قالها فؤاد شهاب لجورج الحرّوق في منزله في جونيه في ما بعد، في مطلع آذار ١٩٧٣، بعدما أبلغ إليه أنّ أربعة من رفاقه الضبّاط باتوا لاجئين في سوريا. بأسى ممزوج بالاستياء علّق: «كلّ عمرنا نستقبل ضبّاطًا ولاجئين سياسيين سوريين ونؤمن لهم وضعًا خاصًا في لبنان. الآن أصبح الوضع معكوسًا. صار ضبّاطنا يذهبون إلى الشام»[2].

وسرعان ما بلغ إلى سامي الخطيب، عبر أصدقاء مشتركين قصدوا سوريا بينهم نائب البقاع أنطون الهراوي الشهابي المخضرم، رغبة سامي الشيخة وكمال عبدالملك وجان ناصيف في اللحاق به. نقل سامي الخطيب الطلب إلى حكمت الشهابي وعلي دوبا فرحّبا بهم. كانت الاتصالات بين سامي الخطيب في دمشق ورفاقه في بيروت متواصلة من خلال زوجاتهم. في ٢٧ شباط فرّ سامي الشيخة من طريق طرابلس في سيارة أحد أصدقائه عبرت منتصف الليل الحدود الشمالية عند بوابة العبودية للجمارك متوجهًا إلى حمص، من غير أن يتعرّض له أحد. مكث يومين في حمص ثمّ قصد دمشق وأقام في فندق سميراميس الذي نزل فيه رفيقه سامي الخطيب قبل انتقاله إلى حيّ المالكية. بعده ذهب إلى سوريا كمال عبدالملك في الأول من آذار، ثمّ في اليوم التالي ٢ آذار جان ناصيف قبل أقل من ٢٤ ساعة على بدء جلسات المحكمة العسكرية. عَبَرَ كمال عبدالملك في سيارة حتى بلدة قوسايا بمساعدة آل الدبس، ومنها على بغل اجتاز به الجرد الشرقي للحدود اللبنانية – السورية. بدوره توجه جان ناصيف ليلاً إلى طرابلس في سيارة أجرة رافقتها سيارة ابن مسقطه دير القمر فؤاد طحيني نائب الشوف بتفاهم مسبق مع رشيد كرامي، مارًا بالحدود اللبنانية – السورية في العبودية الخاضعة لمراقبة دوريات الشرطة العسكرية في طريقه إلى حمص. ليلتذاك تأهب مرافقو فؤاد طحيني في سيارته لافتعال خناقة في ما بينهم لإلهاء دورية الشرطة العسكرية عن الاقتراب من سيارة الأجرة والتعرّف إلى الضابط العازم على الفرار إلى سوريا. في حمص كان ثمّة مَن ينتظره موفدًا من سامي الخطيب نقله إلى دمشق.

بعد فرار الضبّاط الأربعة أخضِعت منازل رفاقهم لإجراءات مراقبة مشدّدة من رجال الشعبة الثانية والأمن العام.

كان قد سبقهم إلى سوريا من طريق دير العشائر في ١٠ شباط ١٩٧٣ القائد السابق للجيش إميل بستاني بوساطة اضطلع بها صهره جان عبيد، الوثيق الصلة بقادة حزب البعث الحاكم. فرّ إميل بستاني من ملاحقة قضائية بتهم جزائية اتصلت بصفقة صواريخ كروتال الفرنسية وتقاضي

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جورج الحرّوق.

عمولة غير قانونية عنها[1]. في اليوم نفسه أعلن عبدالحليم خدام، وزير الخارجية السوري، في اجتماع ونظيره اللبناني خليل أبو حمد أنّه في ضيافة دمشق في إشارة إلى رفضها تسليمه إلى الحكومة اللبنانية. كان إميل بستاني قد لجأ في ١٩ كانون الثاني إلى بكركي للاحتماء بعدما بلغ إليه أنّ مذكرة توقيف ستصدر في حقه. مكث فيها عشرة أيام أفرد له البطريرك مار بولس بطرس المعوشي خلالها غرفة. بعدما غادرها تحرّكت السلطة مجدّدًا لتوقيفه، ففرّ ليلاً إلى دمشق بحيلة خطّط لها سامي الخطيب وجان عبيد بعد اتصالين بعلي ظاظا وحكمت الشهابي. غادر بيته في سيارة نائب كسروان الياس الخازن الذي جمعته به صلة قربى. قادها إلى دير العشائر وبات ليلته في البلدة بسبب عاصفة ثلجية قبل أن ينتقل فجرًا في جرافة إلى منطقة من الجانب الآخر من الحدود، حيث انتظره ضبّاط استخبارات سوريون صحبوه إلى دمشق. في العاصمة السورية أحيط بعناية بتخصيص منزل له في حيّ أبو رمانة وحراسة، واستقبله حافظ الأسد بعد يومين تعبيرًا عن رفضه مسعى لبنانيًا لاسترداده. إلى أن عاد إلى لبنان عام ١٩٧٦ بعيد انتخاب الياس سركيس رئيسًا للجمهورية. في دمشق التقى إميل بستاني الضبّاط الأربعة تكرارًا في منزله، في الآحاد خصوصًا عندما كان أصدقاء القائد السابق للجيش يقصدونه، وضاعف لجوؤه والضبّاط من التوتر في علاقات البلدين.

وخلافًا لإميل بستاني الذي صدرت في حقه وزوجته في ١٦ شباط مذكرتا توقيف، أحجمت الحكومة اللبنانية عن إصدار مذكرات توقيف في حق الضبّاط الفارين. ولم يحل ذلك دون إصدار صائب سلام، وزير الداخلية آنذاك، في الأول من آذار ١٩٧٣ تعليمات إلى الأمن العام بإبلاغ المديرية العامة بعبور أيّ من الضبّاط الذي شملهم القرار الظني مراكز مغادرة الأراضي اللبنانية.

لم تنقطع اتصالات الضبّاط الأربعة بعائلاتهم وأقربائهم وأصدقائهم الذين كانوا يزورونهم في أماكن سكنهم بانتظام، وأحيانًا أكثر من مرة في الأسبوع ما خلا كمال عبدالملك الذي لازمته زوجته هناك. سرعان ما استقلّ كلّ منهم في شقة في أحياء مجاورة لمباني المؤسّسات العسكرية والأمنية كوزارة الداخلية وآمرية سلاح الجوّ السوري قدّمتها لهم القيادة السورية بعدما نزلوا في فندق سميراميس شهرين. لم تكن ثمّة مراقبة أو حراسة لهم. وبناء على تعليمات الرئيس السوري، وُضِعت في تصرّف سياراتهم الخاصة التي استقدموها من لبنان لوحات سورية، ومُنحوا راتبًا شهريًا هو ألف ليرة سورية وفق ما تسمح به إجراءات الحكومة السورية في الموافقة على اللجوء السياسي، من غير أن يوافق حافظ الأسد على منحهم اللجوء السياسي، إذ اعتبرهم ضيوفًا لديه. أمر حكمت الشهابي بمعاملتهم كمواطنين سوريين لا قيود على إقامتهم ونشاطاتهم داخل سوريا.

في تلك الأثناء كان غابي لحود يقيم في مدريد، ولم يزر دمشق إلاّ مرة واحدة تعبيرًا عن تضامنه

١. أثيرت فضيحة شبكة صواريخ كروتال الفرنسية التي كانت عقدتها الحكومة اللبنانية مع الحكومة الفرنسية إبّان وجود العماد إميل بستاني على رأس قيادة الجيش، ووقّع عقد شرائها في الأول من آب ١٩٦٨. ثمّ ما لبث أن ألغى لبنان الصفقة بعدما دفع للشركة المنتجة تعويضات باهظة، علمًا أنّ هذه الأخيرة هي التي أخلّت بشروط العقد ولم تسلّم لبنان صواريخ كروتال في الموعد المقرّر في العقد. فقيل آنذاك إنّ الرجل تقاضى عمولة غير قانونية بلغت نحو تسعة ملايين دولار أميركي إلى مخالفات في العقد. وُجِّهت إليه أصابع الاتهام فكان أن ناقش مجلس النوّاب في ثلاث جلسات طويلة وصاخبة في ٢٤ آب ١٩٧٢ و٢٩ منه وفي ٥ أيلول موضوع الصفقة وأحالها على لجنة تحقيق نيابية خلصت في تقريرها النهائي إلى إدانة القائد السابق للجيش، إذ تبيّن لها أنّ إلغاء الصفقة بتسوية مع الحكومة الفرنسية طمر تفاصيل حصولها والمبالغ الضخمة التي دُفِعت في مراحل العقد.

مع رفاقه مرؤوسيه والاطلاع على أحوالهم. لم يشأ رئيسهم السابق الانضمام إليهم، ولم تشعر الاستخبارات العسكرية السورية أنّ الرجل قريب منها حتى يُقدِم على خطوة كهذه. أقنعه رفاقه مرارًا في اللقاء الوحيد الذي جمعهم به أو عبر مكالمات هاتفية، أو حتى من خلال بعض السياسيين والأصدقاء الوسطاء، وبينهم سياسيون شهابيون. بالالتحاق بهم لكنّه أحجم. لم يرَ جدوى في اللجوء السياسي إلى دمشق ولا وجد فرصة إعادة بناء الخلية التي ترأسها هدفًا مجديًا في المرحلة تلك. فاكتفى بأن قصد دمشق في ٩ آذار لساعات التقى في أثنائها مسؤولين سوريين أبرزهم علي دوبا، ناقشوه في الوضع اللبناني واستمعوا إلى وجهة نظره لمقاربة إمكان التعاون معه.

لم يكن ثمّة خلاف سياسي أو عقائدي بين غابي لحود ودمشق، ولكنّ الطرفين لم يُظهرا مرة حماسة متبادلة للالتقاء، ولم تنشأ بينهما صداقة تتخطى التعاون بين جهازي الاستخبارات في البلدين.

كانت نصيحة فؤاد شهاب عدم الذهاب إلى سوريا عاملاً مؤثرًا في قراره[1].

في تلك الزيارة، وبحسب ما قاله للضبّاط، أبدى رغبة في أن يستقبله الرئيس السوري في اليوم نفسه لشكره على المعاملة اللائقة التي خصّهم بها، فلم يُوفق.

أُحيل الضبّاط السابقون على محكمة عسكرية إحتياطية تنظر في قضايا جنائية وفي دعوى الحق العام ضدّهم برئاسة العقيد الطيار جورج غريّب. فمثل من وراء القضبان جورج الحرّوق وإدغار معلوف ونعيم فرح وميشال الخوري وأحمد حمدان، الملاحق بصفته ضابط ارتباط في الشعبة الثانية لا في فريق عملها، ولكن بأسلوب لم يسبق أن اعتمد قبلاً. لم يوقفوا ولم يسجنوا عملاً بأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية الذي يوجب سوق المحالين على المحاكمة العسكرية موقوفين إلى حين انتهاء المحاكمة. قبل ٢٤ ساعة من موعد الجلسة الأولى للمحاكمة أُوقِف الضبّاط والرتباء المتهمون في نظارة المحكمة العسكرية وباتوا ليلتهم في قاعة المحكمة، ثمّ عادوا بعد الجلسات المتعاقبة للمحاكمة إلى بيوتهم في انتظار المثول مجدّدًا من وراء القضبان في الجلسة التالية. حتى ذلك الوقت كانت المحكمة العسكرية قد قرّرت صرف النظر عن استدعاء العماد إميل بستاني، الموجود في سوريا، للإدلاء بإفادته.

كانت أمام المحكمة قرارات ظنية ضدّ الضبّاط باتهامات شتى بمخالفات وتجاوزات وردت في إفادات شهود، غير مدعمة بإثباتات وأدلة على صحتها. وكان على هيئة المحكمة إصدار أحكام استنادًا إلى اتهامات متشعبة من دون أن يكون في وسعها التحقّق منها وتعزيزها، ولم تكن لتقود إلى إدانة صريحة. لم يؤتَ إلى الشهادة المفاتيح الانتخابية والأشخاص الذين قيل إنّ رجال الشعبة الثانية احتجزوا حرّياتهم في أثناء الإنتخابات النيابية، ولا أظهرت النيابة العامة العسكرية اهتمامًا خاصًا بإثبات الاتهامات. وفي الغالب حضر شهود غير معنيين تمامًا بالاتهامات التي سيقت ضدّ الضبّاط[2]. إلاّ أنّ هذه الاتهامات أبرزت الطابع السياسي للمحاكمة

١. مقابلة خاصة مع العميد نعيم فرح.
٢. مقابلة خاصة مع العميد فارس جبرائيل لحود عضو هيئة المحكمة العسكرية في مرحلة الاستئناف والتي ضمّت ضابطين آخرين هما لطيف ديب وشوقي غلمية، ومثل أمامها جورج الحرّوق وميشال الخوري. ويقول إنّه كان مؤيّدًا لحزب الكتلة الوطنية وعميده ريمون إده في جبيل، وشهد تجاوزات كثيرة للشعبة الثانية فيها في الانتخابات النيابية عامي ١٩٦٤ و١٩٦٨ وفي الانتخابات الفرعية عام ١٩٦٥، ولم يُدعَ إلى الشهادة ولا حضر أيضًا أولئك الذين تعرّضوا لتجاوزات الشعبة الثانية في جبيل. يروي أيضًا أنّه سأل رئيس المحكمة لطيف ديب، في معرض السعي إلى التحقّق من الاتهامات، أن يستدعي شهودًا من شأنهم الادلاء بإفادات ضدّ الضبّاط، فأجابه أنّ استدعاء الشهود حكر على النيابة العامة. إلاّ أنّ أسعد جرمانوس لم يُقدِم على ذلك.

في خضم سجال دار داخل الجيش بين مؤيّدين لها ومعارضين تجاذبهم اتجاهان: من حق الشعبة الثانية التدخّل في السياسة، واستطرادًا في الانتخابات النيابية ودعم مرشّحين موالين للسلطة ما دامت معنية بحماية النظام، شرط ألاّ تغالي في تصرّفات لا تقرّها مهمّتها كتوقيف أشخاص وحجز حرّيات[1].

١. المصدر السابق.

الحكم

بعد محاكمة بدأت الإثنين ٥ آذار ١٩٧٣ واستمرّت شهرًا عقدت ١٢ جلسة واستمعت المحكمة إلى ٥٢ شاهدًا من ٦٦ للحق العام وإلى شاهد واحد للدفاع، أصدرت في ٥ نيسان أحكامها. أدلى المدّعي العام العسكري أسعد جرمانوس بمطالعته في ٢٩ آذار ١٩٧٣ وتلته مرافعات الدفاع عن الضبّاط التي بدأت في ٣٠ آذار لمدة خمسة أيام وانتهت في ٥ نيسان. في مطالعته طلب أسعد جرمانوس التشدّد في الحكم على الضبّاط الخمسة الفارين، وتَرَكَ للمحكمة تقدير التهم الموجهة إلى الضبّاط الموقوفين وجاهيًا. وحضّها على «إصدار الحكم الرادع على كلّ مَن تثبت إدانته ليكون عبرة لغيره (...) الغاية المنشودة من المحاكمة هي عدم تكرار مثل هذه المآسي، وأن لا تتكرّر». ولكنّه لفت إلى أنّ «العقاب سيحلّ بمَن أعطى الأمر العسكري غير الشرعي، لا بمَن نفّذه»[1].

نهاراك شُلّت الحركة تقريبًا أمام مقرّ المحكمة العسكرية وسط إجراءات أمنية مشدّدة تولاها الجيش الذي نشر جنودًا ومصفحات. افتُتحت الجلسة الـ١٢ برئاسة العقيد الطيار جورج غريّب وضمّت المستشار المدني ابرهيم شقير والمقدَّم البحري فارس لحود والمقدّم نديم الحكيم والمقدّم زهير التنِير، إلى ممثل النيابة العامة العسكرية أسعد جرمانوس، بالمرافعة الأخيرة لبهيج تقيّ الدين قبل أن تُختم وتنسحب هيئة المحكمة إلى غرفة المذاكرة لخلوة دامت سبع ساعات ونصف ساعة، من العاشرة والربع صباحًا حتى الخامسة والدقيقة الـ٥٠ مساء، نظرت فيها في الأدلة والقرائن وعرض التهم. في ذلك الوقت أُدْخِل الضبّاط إلى غرفة رئيس حرس المحكمة العسكرية واعتُبِروا موقوفين قانونًا.

في السادسة التأمت بعدما جيء بالضبّاط والرتباء المتهمين إلى قفص المحكمة في قاعة غصّت بالحضور. بعد دقيقتين دقّ جرس الإيذان بعودة الهيئة إلى القاعة، وأعلن رئيسها أحكامها في دعوى الحق العام على الضبّاط السابقين. فبرّأت الضبّاط الـ ١١ الماثلين أمامها في قفص الاتهام ودانت الغائبين الخمسة عن المحاكمة.

و«باسم الشعب اللبناني» تلا العقيد جورج غريّب الأحكام الآتية التي صدر بعضها بالاجماع والبعض الآخر بالأكثرية:

١. أدرج القاضي أسعد جرمانوس الاتهامات كالآتي:
- حجز الحريّات والتعدّي على بعض الأشخاص بحسب المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات التي تمنع التوقيف من دون نص قانوني.
- تبديد أموال الجيش استنادًا إلى المادة ١٤١ من قانون القضاء العسكري التي تعاقب كلّ مَن بدّد أموالاً للجيش من دون قاعدة ولغير القاعدة المخصّصة لها.
- إتلاف وثائق استنادًا إلى المادة ٣٩٦ من قانون العقوبات والمادة ١٣٣ من قانون القضاء العسكري التي تعاقب كلّ عسكري أقدم على إتلاف مستندات وسجلات وسائر الأوراق الرسمية.
- الرشوة واستغلال النفوذ وسوء استعمال الوظيفة.
- مخالفة التعليمات العسكرية (التي تمنع على العسكريين زيارة السياسيين، وكان المقصود بها مقابلة الضبّاط الرئيس السابق فؤاد شهاب).

«أولاً: وضع المتهم المقدّم المتقاعد غبريال مارون لحود في الاعتقال لمدة عشر سنين لجهة تبديد أموال الجيش. ووضعه في الأشغال الشاقة خمس سنوات لجهة حجز الحرّية، وحبسه سنة لجهة سوء استعمال الوظيفة، ومثلها لجهة جرم التهويل. ومثلها لجهة مخالفة التعليمات العسكرية، وإدغام هذه العقوبات بحيث تنفّذ العقوبة الأولى لأنّها الأشد، أيّ عشر سنين في الاعتقال. وإعلان براءته لجهة جرم إتلاف المحفوظات والمستندات العائدة إلى الجيش.

ثانيًا: وضع المتهم المقدّم المتقاعد سامي بديع الخطيب في الاعتقال لمدة ثماني سنوات لجهة جرم تبديد أموال الجيش، ووضعه في الأشغال الشاقة خمس سنوات لجهة جرم حجز الحرّية. وحبسه سنة لجهة جرم التهويل. ومثلها لجهة جرم سوء استعمال الوظيفة. ومثلها لجهة مخالفة التعليمات العسكرية، وإدغام هذه العقوبات بحيث تنفّذ في حقه العقوبة الأولى لأنّها الأشد، أيّ ثماني سنوات في الاعتقال. وإعلان براءته لجهة باقي ما أُسنِد إليه.

ثالثًا: وضع المتهم المقدّم المتقاعد سامي أحمد الشيخة في الاعتقال لمدة ست سنوات لجهة تبديد أموال الجيش، ووضعه في الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لجهة حجز الحرّيات، وحبسه سنة لجهة مخالفة التعليمات العسكرية، وإدغام هذه العقوبات بحيث تنفّذ في حقه العقوبة الأولى لأنّها الأشد، أيّ الاعتقال ست سنوات. وإعلان براءته من باقي ما أُسنِد إليه.

رابعًا: وضع المتهم المقدّم المتقاعد كمال جرجي عبدالملك في الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لجهة جرم حجز الحرّية، ووضعه في الأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات لجهة جرم الرشوة وإنزالها للمحاولة إلى أربع سنوات. وحبسه سنة لجهة سوء استعمال الوظيفة. ومثلها لجهة مخالفة التعليمات العسكرية، وإدغام هذه العقوبات بحيث تنفّذ في حقه العقوبة الأولى لأنّها الأشد. أيّ خمس سنوات في الأشغال الشاقة.

خامسًا: وضع المتهم النقيب المتقاعد جان فضلو ناصيف في الاعتقال لمدة أربع سنوات لجهة تبديد أموال الجيش. وحبسه سنة لجهة سوء استعمال الوظيفة. ومثلها لجهة مخالفة التعليمات العسكرية، وإدغام هذه العقوبات بحيث تنفّذ في حقه العقوبة الأشد، أيّ الاعتقال أربع سنوات. وإعلان براءته من باقي ما أُسنِد إليه.

سادسًا: تبرئة المتهم الرائد المتقاعد سليم جورج نصرة من جرم تبديد أموال الجيش التي كانت إدارتها في عهدته، واعتبار جرمه لجهة مخالفة التعليمات العسكرية ساقطًا بمرور الزمن وكفّ التعقبات عنه لهذه الجهة.

سابعًا: إعلان براءة المتهم النقيب المتقاعد نعيم نعمان فرح لجهة جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة وحجز الحرّية وتبديد أموال الجيش. واعتبار جرمه لجهة التصرّف بأعتدة الجيش بصورة غير قانونية من قبيل سوء استعمال الوظيفة، واعتبار هذا الجرم وجرم مخالفة التعليمات العسكرية ساقطين بمرور الزمن وكفّ التعقبات عنه لجهة هذين الجرمين.

ثامنًا: إعلان براءة كلّ من المتهمين المقدّم أحمد سعيد حمدان والرائد إدغار فؤاد معلوف والرائد ميشال يوسف الخوري والنقيب المتقاعد جورج ندره الحرّوق والمعاون أول فيليپ فريد الخوري والمعاون ابرهيم كنعان منذر والمعاون أول المتقاعد جوزف طنوس شاهين والمعاون المتقاعد فيليپ كنعان كنعان والمعاون المتقاعد سمير فوزي شهاب من كلّ ما نُسِب إليهم لعدم كفاية الأدلة.

تاسعًا: ردّ كلّ الدفوعات والطلبات التي أثارها محامو الدفاع في أثناء المحاكمة، وتضمين المحكوم عليهم الرسوم والمصاريف القانونية»[1].

بعد ١٢ دقيقة كان الضبّاط الأربعة اللاجئون إلى دمشق قد تبلّغوا الأحكام هاتفيًا.

١. جريدة «النهار»، ٦ نيسان ١٩٧٣.

كان ردّ فعل صائب سلام على قرارات المحكمة العسكرية أنّ «ليس لنا من الناحية القضائية علاقة بالموضوع. أمّا من الوجهة السياسية فلبنان في نعمة بعدما زال حكم الأشباح منذ بداية هذا العهد، وأصبحت الديموقراطية تُمارس بمسؤولية في وضح النهار على يد المسؤولين عنها دستوريًا». وعقّب رشيد كرامي: « صبرنا طويلاً على الحملات المتجنية التي ولدتها الأحقاد والأنانيات والمصالح السياسية، فكان ذلك الجوّ المفتعل الذي استُثمِرَ واستُغِل على أوسع ما يكون الاستغلال والاستثمار. ونرجو أن يُقفَل الباب دون هذه التجارة الرخيصة. وبعدما انتهت قضية المكتب الثاني بماذا تراهم سيتاجرون بعد اليوم؟». وقال ريمون إده: «منذ البدء قلت إنّني أتمنى براءتهم إذا كانوا أبرياء، وإلاّ فيجب أن تنزل بهم العقوبة ليكونوا عِبرة لغيرهم»[1].

كان ثمّة أكثر من ثأر احتفظ به بعض السياسيين للضبّاط لإساءة التصرّف معهم والتضييق عليهم وملاحقة أنصارهم: صائب سلام يريد الثأر من سامي الخطيب، وريمون إده يريد الثأر من ميشال الخوري، وكاظم الخليل من جورج الحرّوق وكمال عبدالملك. وجوزف سكاف واسكندر غانم من نعيم فرح الذي كان قد أوقف روبير غانم نجل قائد الجيش في مستوصف ثكنة أبلح في البقاع ٢٤ ساعة إبّان الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨. احتجز نجله، وهو محام، مع بعض أنصاره في صغبين عسكريين اثنين في الشعبة الثانية في ثياب مدنية، اتهمهم بالتدخّل ضدّ لائحة جوزف سكاف التي كان يعمل لها. فكان أن طلب غابي لحود توقيفه بايعاز إلى النيابة العامة[2].

لكلّ من الضبّاط الملاحقين لقب طارده بعدما ارتبط بنشاطاته وأدواره في ممارسة نفوذه في مواجهة خصومه: لُقِّب سامي الخطيب «والي بيروت». وكمال عبدالملك «بوشكوف» (أطلقه عليه أنطون سعد تيمّنًا بضابط استخبارات فرنسي ناجح عمل في جنوب لبنان في حقبة الانتداب الفرنسي)، وجان ناصيف «الدكتيلو»، ونعيم فرح «هتلر البقاع»، وجورج الحرّوق «البادري» (الأبونا في اللاتينية).

برّأت المحكمة العسكرية الضبّاط الماثلين أمامها لعدم ثبوت الاتهامات وعدم توافر ملفات تدينهم[3].

١. المصدر السابق.
٢. يقول العميد جان نخّول في مذكرات شخصية غير منشورة إنّه نصح لقائد الجيش بعدم إثارة توقيف الشعبة الثانية ابنه المحامي روبير في تلك الانتخابات «وفتح هذا الباب للانتقام له من الفاعلين، لأنّ انتخابات عام ١٩٦٤ كانت أسوأ ولم يكن قد مرّ عليها الزمن، وكان هو في أثنائها نائبًا لرئيس الأركان ومشرفًا على أعمال الشعبة الثانية. ويشترك تاليًا معها في المسؤولية. ولما وجدني ثابتًا في موقفي لا أتزحزح عنه، طوى حديث الإحالة على المحكمة العسكرية ولم يُثرها مجددًا إلاّ بعد تسليمي الشعبة الأولى إلى العقيد سعد والتحاقي بمركزي الجديد في القاهرة ملحقًا عسكريًا».
بدوره العقيد جورج كرم، في إفادة أدلى بها أمام المحكمة العسكرية في ٢١ آذار ١٩٧٣، نفى أن يكون النقيب نعيم فرح أعطى أمرًا بتوقيف روبير غانم. وعندما واجهته هيئة المحكمة بإفادة سابقة أمام المحقّق العسكري الياس عساف، ذكر فيها أنّ نعيم فرح أمر بتوقيفه، قال جورج كرم: «أنا لم أعط هذه الإفادة. تكلمت بالعامية ولكنّهم حوّروها بالفصحى وغيّروا مضمونها» (جريدة «الحياة»، ٢٢ آذار ١٩٧٣).
٣. في جزء رئيسي من الاتهامات التي وُجّهت إلى الضبّاط أنّهم أهدروا على أعمال سرّية ذات طابع سياسي مالاً عامًا بلا مراقبة وكشف أوامر دفع صادرة عن الغرفة العسكرية لقائد الجيش بلغت مئات الألاف من الليرات. ولم تكن تحمل توقيع العماد إميل بستاني ولا هو كان فوّض إلى أحد توقيعها. فاستدعت المحكمة العسكرية مدير الإدارة في الجيش العميد داود حمّاد للتحقّق من دخول أموال الشعبة الثانية وخروجها. فأبلغ إليها أنّ قائد الجيش، بصفته الرئيس الأعلى للإدارة وفقًا للقانون، مطلق التصرّف بأموال الجيش. أمّا رئيس مكتب الموازنة في الجيش الرائد سليم نصرة، فأكد وجود حسابات شخصية هي تبرّعات قدّمت إلى الجيش بعد صدامه مع الفدائيين الفلسطينيين ووضعت في مصرف لبنان باسم القائد ولم تدخل في موازنة الجيش، وبقيت في تصرّفه بمرسوم من مجلس الوزراء رقمه ٧٤٨٥ صدر في الأول من حزيران ١٩٦٧ لمساعدة عائلات الجنود الذين قتلوا في الاشتباكات. قال أيضا إنّ تبرعات سابقة قُدّمت إلى الجيش بعد المحاولة الفاشلة للانقلاب الذي نفّذه الحزب السوري القومي الإجتماعي فأودعت مصرف لبنان ثمّ سحبت منه ووضعت في بنك سوريا ولبنان بأمر من قائد الجيش كون مصرف لبنان لا يدفع فوائد عن هذه المبالغ (المصدر نفسه). ←

بعد سنة على صدور قرارات المحكمة العسكرية رفع قائد الجيش العماد اسكندر غانم في ٢٥ نيسان ١٩٧٤ كتابًا «للاطلاع وفي حال الموافقة إيداع مشروع مرسوم» إلى وزير الدفاع نصري المعلوف الذي سرعان ما وقّعه وأحاله على رئيس الجمهورية. وهو قضى بـ«استصدار مرسوم يرمي إلى تجريد ضبّاط متقاعدين من حقوقهم المدنية والعسكرية» هم المقدّمون غابي لحود وسامي الشيخة وسامي الخطيب وكمال عبدالملك والنقيب جان ناصيف بدعوى «أنّ العقوبة الجنائية تستتبع التجريد المدني والعسكري»، وكذلك نزع الأوسمة الوطنية والأجنبية التي حصلوا عليها. على أنّ اطلاع رئيس الغرفة العسكرية لدى وزير الدفاع العقيد منير السردوك على الكتاب في البريد الخاص للوزير حمله على مراجعة رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه الذي جمّد في ١٧ أيار الاجراء. ثمّ أُلحِق التجميد بمسعى آخر لدى نصري المعلوف.

يومذاك سحب منير السردوك الكتاب الذي حمل رقم إحالة هو ٢٦٨٣ المرفق بمشروع المرسوم وبملخص قرارات المحكمة العسكرية من سجلات وزارة الدفاع واحتفظ به لنفسه بمعرفة رئيس الجمهورية. في ما بعد تبيّن أنّ مشروع المرسوم حظي سلفًا بتأييد قائد الجيش اسكندر غانم وبتحريك من العقيدين الياس الحداد وألبر منيّر. مهّد منير السردوك لتصرّفه هذا بمراجعة مماثلة مع الوزير والمدير العام لرئاسة الجمهورية كارلوس خوري ونائب زغرتا طوني فرنجيه نجل رئيس الجمهورية. في ما بعد أخطر نصري المعلوف رئيس الجمهورية بالخطوة على رغم توقيعه مشروع المرسوم قبل تجميده بناء على أمر من الرئيس إلى اسكندر غانم، بعد نحو شهر من إحالة الكتاب ومشروع المرسوم[2].

بعد أيام قليلة على إعلان براءة الضبّاط غير الفارين، غاب فجأة فؤاد شهاب في ٢٥ نيسان ١٩٧٣ متأثرًا بنوبة قلبية حادة ألّمت به في منزله في جونيه. كان غابي لحود لا يزال في مدريد عندما بلغه خبر الوفاة. وقد واجه أحد أمرين: المشاركة في جنازة الرئيس السابق واحتمال اعتقاله بعدما كان قد صدر عن المحكمة العسكرية حكم غيابي في حقه، أو التغيّب عن إلقاء نظرة أخيرة على الرجل الذي دان له بالكثير في حياته. فعزم على المجيء إلى بيروت. حزم حقائبه وانتقل من مدريد إلى روما كسبًا للوقت، متجاوزًا نصائح أُسدِيت إليه بعدم العودة خشية توقيفه بعدما طلب إلى أحد أصدقائه هو فؤاد الهبر إعلام رشيد كرامي بقراره المشاركة في جنازة الرئيس السابق. على أنّه

وورد في الإفادات أمام قاضي التحقيق العسكري أنّ التبرّعات كانت تصل بموجب شيكات وحوالات بريدية باسم القائد أو باسم اللجنة المعنية بتقبّل الهبات التي كان يرئسها ناظم عكاري. وكان العماد إميل بستاني يحيلها تبعًا للعرف إلى المديرية العامة للإدارة ومنها إلى صندوق الجيش، ومن ثمّ أنفقتها الشعبة الثانية من غير أن تكون ملزمة رفع مستند تصفية أو إنفاق بها. ودونما معرفة قائد الجيش بالضرورة. اتهمت الشعبة الثانية أيضًا بمنح بعض ضبّاطها علاوات شهرية موّلت نفقات إضافية لها كدفع مساعدات مالية لرتباء وجنود عاملين في فروعها (إفادة النقيب جان ناصيف في ٢٥ تموز ١٩٧٢، والرائد سليم نصرة في ٢٥ تشرين الأول، والعماد إميل بستاني في ٢ تشرين الثاني، والعميد داود حمّاد في ١٢ تشرين الثاني منه أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية).
غير أنّ المدعي العام العسكري القاضي أسعد جرمانوس قال في مطالعته أمام المحكمة العسكرية، في جلستها الأخيرة في ٥ نيسان ١٩٧٣، إنّ الهيئة التي ناط بها المرسوم ٧٤٨٥ قبول التبرّع وتنظيمه وادارته «خصّت قيادة الجيش بمبلغ ٢٢٥ ألفًا و٣١٣ ليرة و٣٠ قرشًا، وأنّ أموالاً أخرى وصلت إلى القيادة من دون مرورها بالهيئة قبل صدور المرسوم وبعده بلغت مليونًا و٨٠٠ ألف ليرة، ووضعت في صندوق الجيش تحت باب «الأموال الخاصة»، وأودعت مصرف خاص تحت رقم ٢٥٧٥ وفُتِح لها حسابَ خاص، وغايتها تقديم مساعدات إجتماعية. ولكنّها أُعطِيت للمتهم الغائب عبريال لحود (...)».
٢. مقابلة خاصة مع اللواء منير السردوك.

تلقى، وهو في العاصمة الإيطالية، من فؤاد الهبر جواب رشيد كرامي الذي نصح له بعدم الحضور لئلا يُعتقل، فرجع إلى إسبانيا. وسرعان ما أبرق إلى أرملة الرئيس معزيًا.

وقتذاك بذل أصدقاؤه في بيروت جهودًا لانتزاع موافقة السلطة اللبنانية على السماح بمجيئه، هو والضبّاط الأربعة اللاجئين إلى دمشق، للمشاركة في مأتم فؤاد شهاب ثمّ المغادرة، فأخفقت بسبب رفض سليمان فرنجيه التساهل في الأمر، وتهديده باعتقالهم جميعًا.

التسوية

مكث الضبّاط الأربعة في سوريا سنة وأربعة أشهر حتى أيار ١٩٧٤ عندما عادوا جميعًا. سبق ذلك اضطلاع دمشق بدور ضَمَنَ عودتهم بتسوية سياسية، وقد تولى ذلك حافظ الأسد في مخابرة هاتفية لسليمان فرنجيه أطلع الضبّاط على مضمونها من حكمت الشهابي.

قال الرئيس السوري لنظيره اللبناني: «الضبّاط مظلومون ويجب ألاّ يحصل هذا الظلم. إذا سألتني عن المحاسبة أقول لك بمحاسبة رؤسائهم».

وأضاف: «من المفترض إجراء محاكمة عادلة لهم حتى إذا ثبتت في حق أيّ منهم مخالفة للقوانين عوقب، ولكن ليس محاكمتهم على مواقفهم السياسية غير المسؤولين عنها. في نهاية المطاف نفّذوا الأوامر».

ترافق مسعى إنهاء لجوء الضبّاط الأربعة مع وساطات عمل عليها سياسيون كثر منهم رئيس الوزراء تقيّ الدين الصلح ونصري المعلوف وفؤاد بطرس وأنطوان الهراوي. عزّزها نشوء خلاف أدّى إلى طلاق سياسي بين سليمان فرنجيه وصائب سلام أحد أبرز دعاة محاكمة الضبّاط. وقع خلاف مماثل بين رئيس الجمهورية وريمون إده شريك الزعيم البيروتي في المناداة بملاحقتهم. بذلك أصبح سليمان فرنجيه أكثر مرونة حيال حلّ مشكلة ملاحقتهم وإخراجها من التداول السياسي. وأكثر تعاونًا مع الرئيس السوري مذ تجاوزا خلافاتهما السابقة على المقاومة الفلسطينية على أثر حوادث ٢ أيار ١٩٧٣. كانت قد وقعت الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣. إبّانها اضطلع لبنان بدور مهمّ في دعم مواجهة سوريا إسرائيل تمثل بفتح ميناء طرابلس بقرار من وزير الاقتصاد نزيه البزري لرسو شحنة دبابات أرسلها الإتحاد السوفياتي إلى سوريا لتعزيز قوّاتها المسلحة بعدما قصفت مرافئها. كذلك شرّعت المستشفيات اللبنانية بقرار من رئيس الجمهورية أبوابها لاستقبال جرحى الجيش السوري. قابلت سوريا الخطوتين بتقدير خاص فانفرجت علاقات البلدين. وساهم ذلك بعد أشهر قليلة في تسوية إيجابية للضبّاط اللبنانيين الفارين.

اتفق حافظ الأسد وسليمان فرنجيه على الحلّ، فحضر إلى بيروت وزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام في مهمّة ناقشت أيضًا قضية الضبّاط، وتلاه ذهاب المدير العام لقوى الأمن الداخلي هشام الشعار ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني إلى دمشق وناقشا الأمر مع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي، وخلصا إلى مخرج قضى بعد ستة أشهر من المفاوضات بتحديد موعد لجلسة إعادة محاكمة الضبّاط الفارين وجاهيًا، على أن تسبق ذلك عودتهم إلى بيروت قبل يوم من الجلسة. إذ استنادًا إلى أحكام القانون العسكري، في وسع الضبّاط الأربعة العودة إلى لبنان وتسليم أنفسهم إلى القوى الأمنية التي تتولى تسليمهم إلى النيابة العامة. إذذاك تعاد محاكمتهم أمام الهيئة نفسها التي أصدرت أحكامها ضدّهم. في

تلك الأثناء أبلغ إليهم موفد لجول البستاني إلى دمشق أنّ مشكلتهم تكاد تُحلّ.

بعد سنة وأربعة أشهر، وقبل خمسة أيام على العودة، دُعي الضبّاط الأربعة إلى مقابلة مع الرئيس السوري. بعدما شكروا له رعايته وجودهم في دمشق، أعرب هو عن ارتياحه إلى إجراء محاكمة عادلة في بلدهم بعد وعود قطعت له بذلك، وتمنى لهم التوفيق في عودتهم قائلاً: «قضيتكم انتهت»[1]. في اللقاء أسهب حافظ الأسد في الحديث عن حرب الاستنزاف التي خاضها جيشه في مواجهة الجيش الإسرائيلي بعد حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣. كان فخورًا بالدور الذي اضطلعت به الوحدات الخاصة السورية على الجبهة بقيادة علي حيدر بحيث تراجعت الخطوط الفاصلة بين الجيشين إلى أقل من ٥٠ مترًا، كانت كافية لالتحام الجنود بالسلاح الأبيض. تحدّث أيضًا باعتزاز عن الإعجاب الذي أبدته القيادة السوفياتية بجيشه وشجاعته في حرب الاستنزاف.

الإثنين ٢٤ حزيران ١٩٧٤ عاد الضبّاط الأربعة إلى لبنان بعدما وُعِدوا بعدم توقيفهم وبتخليتهم تمهيدًا لإعادة محاكمتهم. قبل يوم من مثولهم أمام المحكمة العسكرية في بيروت، انتقلوا من دمشق في موكب كبير من سيارات مرسيدس سود مع مواكبة عسكرية سورية حتى جديدة يابوس عند الحدود اللبنانية - السورية حيث كان في استقبالهم، في الخامسة بعد الظهر، قائد الشرطة العسكرية النقيب عزّالدين نفاع وضابط الشعبة الثانية النقيب نزار عبدالقادر مع عدد من سيارات شيفروليه ستايشن بيض نقلتهم إلى بيروت بمواكبة عسكرية للجيش اللبناني. للتوّ سلّموا أنفسهم إلى السلطات اللبنانية في المصنع، ومنه إلى المحكمة العسكرية وأمضوا ليلتهم الطويلة في نظارتها في غرف عسكريين كانت أُفرِدَت لهم وسط إجراءات أمنية مشدّدة منعت عنهم المقابلات. سُمِح لهم بإجراء مكالمات هاتفية بعائلاتهم إلى حين مثولهم في اليوم التالي أمام المحكمة. ولم يحضر إلى بيروت غابي لحود المقيم في إسبانيا.

صباح اليوم التالي، بينما لزم الضبّاط الأربعة مكتب قائد الشرطة العسكرية في انتظار موعد محاكمتهم، اجتمعت المحكمة العسكرية الخاصة نفسها التي حكمت في ٥ نيسان ١٩٧٣ بتجريمهم طوال أربع ساعات، وكانت تلقّت ملفًا أعدّته النيابة العامة العسكرية وتضمّن تقرير المدّعي العام العسكري وتقرير قائد الشرطة العسكرية عن تسلمهم الضبّاط. ضمّت المحكمة التي ترأسها العقيد الطيار جورج غريّب كلاً من المقدّم زهير التنير والمقدّم ألبر داغر والمقدّم نديم الحكيم والمستشار المدني ابرهيم شقير والمدّعي العام العسكري أسعد جرمانوس والمحامي العام العسكري فوزي داغر. وبعد مذاكرة استمرّت من التاسعة صباحًا إلى الأولى بعد الظهر قرّرت بالأكثرية، وبعد مخالفة ابرهيم شقير، تخليتهم بكفالة مالية مقدارها ألفا ليرة لبنانية لكلّ منهم بناء على طلبات تقدّم بها ذلك الصباح وكلاء الدفاع عنهم، ولم تكن قد انقضت ١٧ ساعة على عودتهم إلى لبنان.

كان موقف النيابة العامة ممثلة بأسعد جرمانوس أن تركت للمحكمة اتخاذ القرار. وسرعان ما وقّع المدّعي العام العسكري قرار إطلاق الضبّاط الأربعة بكلمة «نُظِر». وتقرّرت محاكمتهم وجاهيًا في تموز وإعادة الاستماع إلى شهود الحق العام الـ٦٦، فضلاً عن مطالعة النيابة العامة العسكرية والمرافعات كون استسلامهم ألغى الأحكام الغيابية الصادرة في حقهم بدءًا من تاريخ صدور مذكرة إلقاء القبض عليهم وفقًا لأحكام المادة ٣٤٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، والمادتين ١١٨ و١٢٩ من القانون نفسه حول تخلية سبيل المتهم.

١. مقابلة خاصة مع العميد سامي الشيخة.

بعد الموافقة على إطلاقهم نُقِلوا إلى مكتب المدّعي العام العسكري، في الطبقة الثانية من مبنى المحكمة العسكرية، ريثما تُنجَز معاملات إطلاقهم، فوقّعوا أمام أسعد جرمانوس سندات التخلية بكفالة مالية وسدّدوا المبالغ. وغادروا المحكمة العسكرية بعيد الأولى بعد الظهر، وكان في انتظارهم جمهور من الأهل والأصدقاء. ولاحقًا مثلوا بارتياح باد على محياهم بعد ١٩ يومًا أمام المحكمة العسكرية مجدّدًا، السبت ١٣ تموز، لإعادة محاكمتهم أمام هيئة ترأسها العقيد جورج غريّب وضمت المستشارين المقدّمين زهير التنير وألبر داغر ونديم الحكيم وممثل النيابة العامة أسعد جرمانوس، على أنّ الهيئة لم تلتئم لعدم اكتمالها بحضور المستشار المدني القاضي جوزف روفائيل الذي لم يكن قد تبلّغ انتدابه مستشارًا لدى القضاء العسكري خلفًا لابرهيم شقير. فيما حضر شهود الحق العام وبلغ عددهم ٢٣، وأرجئت المحاكمة إلى ٢٦ تموز.

كانت التسوية أن يحاكموا بعدالة من دون اعتقالهم ولا سجنهم ولا محاكمتهم موقوفين، ومن دون أن تشمل بالضرورة إعلان براءتهم. لكنّ المحكمة العسكرية قرّرت بعد محاكمات استمرّت شهرين، جلسة واحدة أسبوعيًا، إعلان براءتهم. وخلافًا للظروف الخانقة التي أحاطت بتحقيقات المجلس التأديبي علنًا، فإنّ المحاكمات أجريت على وقْع التسوية بإيجابية غير مكتومة.

في ٥ آب ١٩٧٤ أحال مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية أسعد جرمانوس، الذي كان قد طالب قبل سنة بإنزال أقسى العقوبات فيهم، على قائد الجيش الكتاب الآتي:

«عطفًا على إحالتي على حضرتكم عدد ٢٧٢٧ تاريخ ١١ أيلول ١٩٧٢، وعدد ٨٥٤ تاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٧٢، وعطفًا على الحكم الغيابي الصادر عن المحكمة العسكرية الناظرة في القضايا الجنائية في تاريخ ٥ نيسان ١٩٧٣.

أتشرّف بالإفادة أنّ المحكمة العسكرية الناظرة في القضايا الجنائية قرّرت في تاريخ هذا النهار، بالصورة الوجاهية بالأكثرية وبالإجماع، إعلان براءة كلّ من المتهمين:

١. المقدّم المتقاعد سامي بديع الخطيب، والدته سعدى، من مواليد جب جنين، عمره ٤٠ سنة.
٢. المقدّم المتقاعد سامي أحمد الشيخة، والدته يسر، من مواليد بيروت، عمره ٤٣ سنة.
٣. المقدّم المتقاعد كمال جرجي عبدالملك، والدته كاميليا، من مواليد بيروت، عمره ٤٣ سنة.
٤. النقيب المتقاعد جان فضلو ناصيف، والدته ليا، من مواليد دير القمر، عمره ٣٧ سنة.

من كلّ ما أسنِد إلى كلّ منهم لعدم كفاية الأدلة في حقهم».

كان غابي لحود في ذلك الوقت لا يزال في إسبانيا.

وبالتزامن مع انقضاء المهلة القانونية لتقدّم النيابة العامة بتمييز الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية ببراءتهم من دون أن تفعل، أُجرِيت مساع لدى سامي الخطيب وكمال عبدالملك وجان ناصيف وسامي الشيخة وجورج الحرّوق ونعيم فرح رمت إلى مقايضة عودتهم إلى الجيش بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية بالتنازل عن مراجعات الإبطال التي تقدّموا بها عام ١٩٧٢ لدى مجلس شورى الدولة، فأفلحت. في ١١ أيلول ١٩٧٥ تقدّموا باستدعاء يطلب إعادتهم إلى الخدمة وإعادة تكوين أوضاعهم الوظيفية بعد براءتهم في المحكمة العسكرية، متضمنًا في الوقت نفسه تصريحًا بتنازلهم عن مراجعات الإبطال السابقة أمام مجلس شورى الدولة فور صدور مرسوم إعادتهم إلى الخدمة. لم يتنازلوا عن التعويضات والرواتب المستحقة لهم، محتفظين بحقوقهم في رتبهم وأقدمياتهم. على الأثر أحيل مرسوم إعادتهم إلى الجيش على لجنة عسكرية خاصة برئاسة العقيد جورج قزّي وعضوية العقيد صادق رعد والمقدّمين ابرهيم طنّوس ونعيم

سلامة تولت إعادة تكوين أوضاعهم الوظيفية. فأعدّت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٦ تقريرًا من ثلاثين صفحة بعد اجتماعات متلاحقة ما بين ١٣ كانون الثاني و٢٨ منه انتهى إلى عودتهم إلى المؤسّسة العسكرية واستعادتهم رتبهم العسكرية وتعويضاتهم المالية المتراكمة مذ سرّحوا من الجيش عام ١٩٧٢.

ترافق ذلك مع جهود كانت قد بُذِلت لدى غابي لحود للانضمام إلى رفاقه الضبّاط في هذا المنحى. ذهب إليه في مدريد نائبان صديقان لرئيس الجمهورية هما أنطون الهراوي وجورج سعادة حاملين رغبته في إنهاء ملف الضبّاط السابقين كاملاً. كذلك قاد بعض السياسيين الشهابيين كيوسف سالم، ممّن يصغي إليهم سليمان فرنجيه، مساعي مماثلة لتجاوز الخطأ.

سأله جورج سعادة باسم الرئيس كيف واجهت الشعبة الثانية في أيامهم مشكلة الصدامات العسكرية والتي كانت اندلعت بعنف قبل سنة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٣. وقال له باسم الرئيس أيضًا: «في أيامكم عندما كنتُ وزيرًا كانت الشعبة الثانية تأتي إلينا في مجلس الوزراء بتقارير عن أحداث أمنية متوقعة. اليوم أصبحت تحيطنا علمًا بالأحداث بعد وقوعها».

أمّا أنطون الهراوي فأبلغ إليه أنّ المشكلة باتت في المراحل الأخيرة من الحلّ، وأنّ سليمان فرنجيه سيعيدهم إلى الجيش شرط تنازلهم عن مراجعاتهم لدى مجلس شورى الدولة. أخبره أيضًا أنّ الرئيس فور تسلّمه طلبات تخليهم عن مراجعات الإبطال لدى مجلس شورى الدولة والرغبة في العودة إلى الجيش، فوجئ أنّ ليس بينها كتاب من غابي لحود، وسأل: «أين اسم غابي لحود؟ لاحقناه لأنّه رفض التنصل من ضبّاطه من دون أن يكون متهمًا. ولاحقناه لأنّه حاول أن يحميهم من الملاحقة. فهل يعودون إلى الجيش من دونه؟ أريد اسم غابي لحود أولهم حتى أوقّع مرسوم عودتهم جميعًا إلى الجيش».

كان ردّ الرئيس السابق للشعبة الثانية لزائره: «أتمنى عليك استعمال لياقتك الشخصية من أجل إقناع الرئيس فرنجيه بأن لا يربط عودة الضبّاط إلى الجيش بهذا الشرط. أنا قادر ربما على تحمّل أعباء وجودي في إسبانيا بعد كلّ هذه السنوات. وقد لا يكونون هم قادرين على ذلك».

وأضاف: «في وسعي انتظار مجلس شورى الدولة حتى أصل إلى الحكم العادل والمنصف واستعادة حقوقي كاملة وغير منقوصة بالوسائل القانونية. لا أحقد على أحد. وسأنتظر ما سيقرّره مجلس شورى الدولة، لي أو ضدّي، سواء قصر الوقت أو طال. فإذا ربحت أسترجع حقوقي وإلاّ أبقى هنا في مدريد. أريد من ذلك سابقة في الجيش تتيح لأيّ ضابط تعرّض للظلم والإجحاف لأسباب سياسية بإجراء انتهك القانون والحقوق أن يحتكم إلى القضاء، فلا تكون السلطة التي ظلمته اعتباطًا وأخرجته من الجيش هي التي تعيده إليه اعتباطًا أيضًا».

وقال أخيرًا لأنطون الهراوي: «لا أريد ربط مصير عودتي بمصير عودة رفاقي»[1].

في ٢٨ نيسان ١٩٧٦ أصدر سليمان فرنجيه مرسومًا رقمه ١٠٩١١ ألغى مراسيم تسريح الضبّاط من الجيش وأعادهم إليه مجدّدًا، ما خلا غابي لحود الذي ظلّ متمسكًا بالاحتكام إلى مجلس شورى الدولة. فكان أن عاد إلى الجيش سامي الخطيب وكمال عبدالملك وسامي الشيخة برتبة عقيد، وجورج الحرّوق وجان ناصيف ونعيم فرح برتبة مقدّم.

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

كان الياس سركيس، قبل عشرة أيام من انتخابه رئيسًا للجمهورية، قد رغب إلى سليمان فرنجيه في أن يتولى الأخير توقيع مرسوم إعادتهم إلى الجيش بمبادرة شخصية منه تمحو معاناتهم الطويلة، فيعيدهم إلى المؤسّسة العسكرية الرئيس الذي تحمّل وزر ملاحقتهم. وتفاديًا لصدور هذا التوقيع عن الياس سركيس بعد انتخابه كما لو أنّ الأمر ردّ فعل على ملاحقة سلفه لهم، استجاب الرئيس. بعد صدور مرسوم عودتهم، قصد سامي الخطيب وسامي الشيخة وكمال عبدالملك وجان ناصيف وجورج الحرّوق ونعيم فرح رئيس الجمهورية وشكروا له مبادرته.

يومذاك قال لهم: «ما حصل كان يجب ألاّ يحصل. أنتم ظُلِمتم وعائلاتكم»[1].

أمّا غابي لحود فظلّ ملاحقًا غيابيًا إلى أن شملته تسوية براءته أمام المحكمة العسكرية على غرار رفاقه، فأصدرت في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٤، وجاهيًا وبالاجماع، حكمًا ببراءته من التهم المنسوبة إليه لعدم كفاية الدليل والشك.

كان قد عاد إلى بيروت قبل أيام ومَثُلَ إراديًا أمام المحكمة العسكرية بحكم ضرورة توقيفه عشية مثوله بغية إلغاء الحكم الغيابي الصادر في حقه ومعاودة محاكمته. أمضى بأمر من قائد الجيش العماد اسكندر غانم ليلة في المحكمة العسكرية في غرفة قائد الشرطة العسكرية عزّالدين نفاع، سهر فيها مع بعض أصدقائه بعدما كان أُوقف في مطار بيروت لدى عودته استكمالاً لتسوية من دونه كانت لا تزال ناقصة. في اليوم التالي خلّته المحكمة العسكرية بسند إقامة، ثمّ أعلنت براءته وغادر إلى إسبانيا. ولم يعد إلى لبنان إلاّ بعد انتخاب صديقه القديم حاكم مصرف لبنان الياس سركيس رئيسًا للجمهورية في ٨ أيار ١٩٧٦. اتصل من مدريد بسامي الخطيب وأبلغ إليه اعتزامه الرجوع إلى لبنان من طريق دمشق بسبب استمرار إغلاق مطار بيروت. فكان أن وافاه إلى هناك.

في العاصمة السورية أمضيا ليلة واحدة التقيا خلالها اللواء حكمت الشهابي الذي كان قد أصبح رئيسًا لأركان الجيش السوري وخلفه في شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد علي دوبا. ليلتذاك، في أحاديث متشعبة عن المرحلة الجديدة في لبنان في عهد الياس سركيس بعد تأكيد الضابطين السوريين الكبيرين أنّ دمشق ستدعمه. لمس غابي لحود انتقادًا قاسيًا وجارحًا وجّهه علي دوبا إلى كمال جنبلاط في تلميح إلى ضرورة أن يُقدِم الحكم الجديد على التضييق عليه لعزله.

ردّ فعل غابي لحود تأكيده أنّ في وسع العهد الجديد استيعاب الزعيم الدرزي كجزء من حلّ يصبّ في خدمة الدولة اللبنانية وتعزيزًا لعلاقات لبنانية – سورية ممتازة. واصفًا إيّاه بالسياسي اللبناني الكبير وإحدى الركائز الشعبية التي لا يمكن تجاهلها ولا استبعادها عن المعادلة الوطنية.

١. مقابلة خاصة مع العميد جان ناصيف.
يعقّب العميد جان نخّول في مذكرات شخصية غير منشورة على هذا التصرّف: «على رغم أنّ الرئيس فرنجيه قال له لا تجعل منهم شهداء بأرخص ثمن يا حنرال. إلاّ أنّه «قائد الحيش» لم يستطع لجم شهوته إلى الانتقام. فأحالهم أمام المحكمة العسكرية بتهمٍ شتى خرجوا منها أبرياء. ليعيدهم (رئيس الجمهورية) إلى الجيش نكاية بصائب سلام وريمون إده على رغم أحكام المادة ٨٤ من قانون الجيش. فيكون الرئيس قد خرق قانون الجيش مرتين خلال عهده على نحو فاضح. الأولى يوم رقّى العميد غانم إلى رتبة عماد. والثانية يوم أعاد هؤلاء الضبّاط إلى الخدمة الفعلية».
بدوره يقول العميد نعيم فرح إنّه سمع، عام ١٩٨٢ عندما كان قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال، من سليمان فرنجيه كلامًا مماثلاً على «خطأ» الملاحقة الناشئة من إلحاح صائب سلام وريمون إده وقائد الجيش اسكندر غانم عليه. قال له أيضًا: «لم أكن أريد التعرّض لكم» (مقابلة خاصة).

قال لعلي دوبا أيضًا إنّ ثمّة «حقائق لبنانية يقتضي عدم تجاهلها أو العبث بها»، وإنّ «من الخطأ ضرب الزعامات الحقيقية ذات الصفة التمثيلية الفعلية لطوائفها ومحاولة إلغائها، بل بذل كلّ جهد ممكن لجعلها تخدم مشروع الدولة وتوسّع من قاعدة شعبيتها»[1].

لم يرق جوابه علي دوبا، ولكنّه أدرك متأخرًا مغزاه، وهو أنّ دمشق لن تتحمس لتعيينه قائدًا للجيش اللبناني على رغم استشعاره أنّ رئيس الاستخبارات العسكرية السورية خاطبه كما لو أنّه القائد المقبل للجيش.

وخلافًا لرفاقه الضبّاط، لم يتنازل عن دعواه لدى مجلس شورى الدولة الذي أصدر في ٢٨ تشرين الأول ١٩٨١ قرارًا رقمه ٦٢١ أبطل مرسوم إحالته على التقاعد قبل عشر سنين، وأعاده إلى الجيش مع استرجاعه رتبه العسكرية التي كان قد فقدها وتعويضاته المالية مذ كان لا يزال برتبة مقدّم. واعتبارًا من الأول من كانون الثاني ١٩٧٨ بات عميدًا بمفعول رجعي عملاً بأحكام مرسوم صدر في ١١ أيار ١٩٨٢ رقمه ٥١٩١ وضع موضع التنفيذ قرار مجلس شورى الدولة.

---

١. «غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ٣ آب ١٩٩٨.

المتفرّج

في أواخر تشرين الثاني ١٩٧٠ استدعى قائد الجيش العماد جان نجيم النقيب جورج الحرّوق، وكان أصبح رئيسًا لفرع الأمن العسكري منذ ١٦ تشرين الثاني، وسأله عن سير عمله الجديد. ثمّ طلب إليه اطلاعه على ملفه الشخصي، ملف قائد الجيش، الموجود في أدراج الشعبة الثانية. مذ تسلّم غابي لحود رئاستها استحدثت ملفات خاصة لضبّاط الجيش جميعًا بدءًا من القائد، تضمّنت المعلومات الشخصية التي جمعها مخبروها عنهم وعلاقاتهم وسلوكهم المهني والاجتماعي ونشاطاتهم المختلفة. وهي ملفات تتقدّم أهميتها لدى الاستخبارات العسكرية تلك التي في حوزة الشعبة الأولى، وفيها نبذ الضبّاط وترقياتهم ومناقلاتهم وعلامات دروسهم ودوراتهم وعقوباتهم وتنويهاتهم وتقويم انضباطهم. بعد تسلّمه رئاسة فرع الأمن العسكري من سلفه الرائد إدغار معلوف الذي نُقِل إلى ثكنة صيدا مساعدًا لقائد الفوج الثاني للمدفعية، باشر النقيب جورج الحرّوق الاطلاع على الملفات السرّية في أدراج الفرع من دون أن يكون أجرى وسلفه جردة بها. ولاحظ فيها، إلى ملفات الضبّاط، أخرى للرتباء والجنود في عهدة الرقيب خالد شعبان المسؤول عن حفظ الربائد والمستندات في الفرع نفسه.

عندما وصل إلى ملف قائد الجيش وجد فيه إخبارات بخط اليد وأخرى على الآلة الكاتبة ذات صلة بنشاطات وتصرّفات شخصية وعائلية بحتة تخطت وظيفته والمواضيع العسكرية من أيام وجوده رئيسًا للمنطقة العسكرية في الجنوب ثمّ في البقاع.

تجاهل جورج الحرّوق طلب جان نجيم تسليمه ملفه الشخصي تفاديًا للإحراج. اليوم التالي، سأله مجدّدًا عنه وألحّ عليه لإحضاره له. أخطر جورج الحرّوق غابي لحود بطلبه. فأجابه: «أعطه إيّاه».

ما أن أمسك به القائد وتصفّح أوراقه الأولى من وراء مكتبه. وقرأ في بعضها لدقائق حتى احمرّ وجهه، ثمّ وقف ورماه بغضب كبير في وجه جورج الحرّوق، قائلاً: «هل هذا هو عمل الشعبة الثانية؟ أصبحتم تعملون على المعلومات الشخصية».

وأضاف: «إذا كان هذا هو عملكم فأنا لا أهنئكم عليه. أريد من الآن فصاعدًا أن تستكمل تسلّم الملفات من الرائد ادغار معلوف وتراجعها كلّها، وتلغي منها ما ليس له الصفة العسكرية».

جلس جان نجيم إلى مكتبه مجدّدًا وقال لجورج الحرّوق: «كلّ إخبارية ليس لها الطابع العسكري أو تمسّ سمعة الضابط، وكلّ إخبارية غير مثبتة بتحقيق وعقوبة يجب إتلافها».

لم يجب رئيس فرع الأمن العسكري. قال له القائد بعد انحسار غضبه: «عمل الشعبة الثانية من الآن هو ثلاثة: معنويات العسكر والتحقق من الانتماء إلى الأحزاب، التجسس والتعامل مع العدو وافشاء الأسرار العسكرية، مراقبة عتاد الجيش من السرقة والإتلاف. هذا ما يجب أن تعمل له الشعبة الثانية فقط. مفهوم. وكلّ ما هو خارج ذلك اسحبوه من ملفاتكم وارموه».

قال له أيضًا: «كلّ خبر في ملف الضابط يجب اقترانه بتحقيق وعقوبة».

ثمّ خاطبه بالفرنسية بعبارة قاسية: «Vous avez prostituez l'armée» (لقد عهرّتم الجيش).

ثمّ طلب منه أن يبلغ إلى غابي لحود الاتصال به.

لتوّه نقل جورج الحرّوق وقائع الحوار إلى المقدّم غابي لحود الذي توجّه إلى مكتب قائد الجيش ولمس غضبه عن قرب، ثمّ خرج وطلب إلى رئيس فرع الأمن العسكري «تنفيذ أوامر الجنرال فورًا»[1].

على رغم تفهّم قائد الجيش أهمية دور الاستخبارات في المحافظة على الأمن والاستقرار ومراقبة نشاطات التجسّس، لم يبرّر لرجالها تصرّفاتهم هذه. وبدا قاطعًا في مخاطبته غابي لحود وجورج الحرّوق وإصراره على توقّفهم جميعًا عن هذا الجانب من أعمالهم المنافية للقانون والصلاحيات والوظيفة.

يومذاك طلب جان نجيم إتلاف المعلومات الشخصية في ملفات الضبّاط بأمر شفوي دونما إلحاقه بمذكرة خطية، ممّا أوجد ثغرة في دفاع جورج الحرّوق أمام المحكمة العسكرية عن دوافع إتلافه وثائق بلا أوامر خطية.

بعد عودته إلى مكتبه وضع جورج الحرّوق بمعاونة المعاون سليم الحداد دفترًا من ١٢ صفحة دوّن فيه بخطه، ومن دون معرفة القائد، أسماء الضبّاط ورتبهم. وأورد ملخصًا عن المعلومات الخارجة عن نطاق الوظيفة العسكرية للضابط التي أمره جان نجيم بإتلافها بغية العودة إليها في ما يتصل بشؤونهم إذا سئل عنها مستقبلاً. واستثنى من دفتره ثلاثة من ضبّاط الشعبة الثانية هم المقدّمون غابي لحود وسامي الشيخة وسامي الخطيب. وقرن اسم كلّ منهم بعبارة «من دون ملف» إلى هويته ورتبته العسكرية. ثمّ عمد بعد تدوين الملاحظات إلى تنظيف الملفات الشخصية للضبّاط. على أنّ الدفتر شمل ضبّاطًا أربعة كبارًا هم قائد الجيش يوسف (جان) نجيم ورئيس الأركان يوسف شميّط والعقيد فوزي الخطيب والعقيد أنطوان الخوري الباني.

بعض ما ورد فيه من ملاحظات أوردها جورج الحرّوق بخطه تقويمًا لسلوك عدد من الضبّاط كوصفه عبدالقادر شهاب بأنّه «مساهم في كازينو لبنان وينقصه العمق في التفكير»، وجميل برجاوي «ضعيف السلطة يستغل وظيفته لمصلحته الشخصية»، وداود حمّاد لـ«استخدامه سائقين لسيارته العسكرية دونما وجه حق وميسور ماديًا أكثر من اللزوم ويملك روفًا وبناية في قريته عين زحلتا ويميل إلى مساعدة أبناء طائفته». وكامل زين الدين «يتعاطى الميسر ومتزوّج ومطلّق مرتين ويحتسي الخمرة بكثرة وضابط متكبر ومتعجرف ومدع وينتقد القيادة من دون رادع ويتهم العماد شميط ويزاحمه على رئاسة الأركان»، وسعيد نصرالله «عاطفي وينفعل بسرعة ويدّعي المعرفة وخصوصًا المعارف العسكرية وقريب جدًا من مرؤوسيه و«خوش بوش» ويراعي كثيرًا أبناء طائفته ومرتاح ماديًا»، وجورج صوايا «يلعب الميسر ويتردّد على الملاهي بكثرة ويدّعي المعرفة دون سواه وله مشاكله الكثيرة مع مرؤوسيه وهو عنصر ذكي يجب مراقبته وخصوصًا لناحية الضرر الذي

١. مقابلة خاصة مع العميد جورج الحرّوق.

يمكن أن يلحقه بضبّاط الجيش»[1].

في مطلع كانون الأول ١٩٧٠ أقدم جورج الحرّوق بواسطة آلة للإتلاف في مكتبه على تنفيذ ما أمره به قائد الجيش، وهو إتلاف الأوراق الشخصية في ملفات الضبّاط وتنظيفها من الأخبار غير المؤكدة والسخيفة وغير اللائقة، وأنهى عمله مع المعاون سليم الحداد خلال الشهر الذي مكثه في رئاسة فرع الأمن العسكري بعدما أنجز ملفات ١٥٠ ضابطًا من رتبة عماد حتى رتبة مقدّم، وكان الاسم الأخير هو المقدّم ريمون زعتر. كانت الملفات في محفوظات الشعبة الثانية في قسمين: أول لضبّاط القيادة وهم قائد الجيش ورئيس الأركان ونائباه ورؤساء الشُعَب وضبّاط الشعبة الثانية، وثان لسائر ضبّاط الجيش.

من الأخبار التي أتلفها وكانت في ملفات بعض الضبّاط «إخبارية عن ضابط كبير على علاقة بصحافي، ضابط كبير يستخدم سائقين لسيارته العسكرية، ضابط على علاقة بإحدى الفتيات كان يتردّد عليها وتتردّد عليه وقد أصبح متأهلاً، صور بعض الضبّاط في مناسبات إجتماعية مختلفة كزواج وحفلات كوكتيل، إخباريات عن عائلة ضابط أو آخر أيّدت أو تؤيّد شخصًا معيّنًا في الانتخابات النيابية. وإخباريات كهذه كانت في معظم ملفات الضبّاط، إلى إخباريات يعود تاريخها إلى عشرات السنين»[2].

تزامن تصرّفه هذا مع أمر أعطاه الرائد إدغار معلوف لرتباء الشعبة الثانية بإتلاف أوراق أخرى في ملفات الضبّاط والرتباء والمخبرين. فاستغرق العمل شهرين بدءًا من ١٠ كانون الأول صار خلالهما إلى تنظيفها من المعلومات الشخصية أو تلك غير المقترنة بتحقيقات وعقوبات. فأُتلِف بعضها في غرفة أمين سرّ الفرع المعاون سليم الحداد كون الملفات محفوظة في خزائنها. وكان إدغار معلوف حضر الأيام الأولى من الإتلاف على رغم انتقاله إلى مركز جديد. ولكنّه ظلّ يتردّد على الشعبة الثانية بموجب مذكرة[3].

١. محضر إفادة النقيب جورج الحرّوق في ٢ كانون الثاني ١٩٧٣ أمام قاضي التحقيق العسكري في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية علي المحكمة العسكرية.
٢. إفادة النقيب جورج الحروق في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.
٣. في إفادة الرقيب أول سعد عاد أمام قاضي التحقيق العسكري في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٢ الوقائع الآتية: في ٧ كانون الأول ١٩٧٠ حضر المقدّم غابي لحود إلى مكتبه في الشعبة الثانية على رغم مرضه. وطلب إلى جورج الحرّوق إتلاف بعض الوثائق، ففعل بسرّية كاملة. في ذلك اليوم حضر إلى الفرع العسكري أيضًا الرائد إدغار معلوف وأمر بدوره بإتلاف وثائق ومحفوظات تتعلّق برتباء وجنود وبملفات تابعة لعدد من القطع العسكرية. يومذاك تلقّى رئيس شبكات المخبرين في بيروت الرقيب أول سعد عاد مكالمة من النقيب جورج الحروق يستدعيه على عجل إلى فرع الأمن العسكري في مقرّ الشعبة الثانية مع عناصر أخرى تابعة للفرع. فحضر معه الرقيب مخايل سعيد والعريف أول حبيب عون. وطلب إليهم نزع الأخبار والمعلومات من ملفات المخبرين والتي هي بخطوطهم دونما أن يشمل ذلك ملفات العسكريين. وباشروا الإتلاف لساعة ونصف ساعة حيث وضعت الأوراق والتقارير في أكياس وعلب. أُتلف بعضها في ملجأ مبنى وزارة الدفاع على آلة مخصّصة لتلف الأوراق، وأُرسلت البقية في سيارة قادها العريف أول حبيب عون إلى أحد الأحراج القريبة من الوزارة في اليرزة، وصار إلى إحراقها. وأكد معظم هذه الوقائع أمام قاضي التحقيق العسكري الرقيب أول كليم راشد في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٢، والرقيب خالد شعبان والجندي ملحم شلهوب في ١٣ كانون الثاني، وكذلك المعاون سليم الحداد، العامل في الشعبة الثانية بلا انقطاع منذ أواخر عام ١٩٦١، الذي أورد معلومات إضافية منها: «(...) بعدما طلب مني النقيب جورج الحرّوق إتلاف الأخبار كلّها في ملفات الضبّاط صعدت إلى مكتب رئيس الشعبة الثانية بالوكالة في حينه الرائد عبّاس حمدان وأطلعته على ما طلبه مني النقيب جورج الحرّوق، فأجابني: إذهب ونفّذ بسرعة ما أمرك به النقيب الحرّوق. فلفته إلى أنّ إتلاف هذه الأوراق يجردنا من المستندات التي تساعدنا على تقييم أوضاع الضبّاط، أجابني: إنّ قائد الجيش أعطى أمرًا للمقدّم لحود بالقيام بأعمال الإتلاف لأنّه يمكن أن يأتينا رئيس شعبة من اتجاه آخر» (محاضر تحقيقات قاضي التحقيق العسكري).

التحوّل

في ٢١ كانون الثاني ١٩٧١ صدرت مذكرة رقمها ١/٥٨٩ بتعيين المقدّم جول البستاني رئيسًا للشعبة الثانية قبل أن يتدرّج في الرتبة وهو في المنصب إلى رتبة عقيد في الأول من كانون الثاني ١٩٧٢. وغادره في ٢٩ نيسان ١٩٧٧ برتبة عميد حازها متأخرة بمفعول رجعي من الأول من كانون الثاني ١٩٧٦، بعدما كان تقدّم بمراجعة لدى مجلس شورى الدولة.

في ١٩ شباط ١٩٧١ تسلّم الاستخبارات العسكرية من رئيس الفرع الخارجي الرائد عبّاس حمدان الذي رئسها وفرع الأمن الداخلي وكالة. قبل ذلك كان ألحِق بالشعبة الثانية بدءًا من ٤ كانون الثاني أربعة ضبّاط هم النقيب عبدالله خوري رئيسًا لفرع الصحافة، والنقيب كمال أبي عبدالله رئيسًا لمكتب شؤون العسكريين الخاصة، والنقيب نبيه الهبر رئيسًا لفرع الأمن العسكري، والملازم أول لويس القسيس رئيسًا لمكتب التوجيه والمعنويات. والملازم أول عدنان شعبان رئيسًا لفرع اللاجئين. ومع تسلّم جول البستاني رئاسة الشعبة الثانية عُيّن الملازم أول محمد سعد رئيسًا للفرع الخارجي خلفًا لعبّاس حمدان، والملازم أول عصام ديماسي رئيسًا لفرع الأمن الداخلي خلفًا للمقدّم سامي الخطيب. كان في ملاك الشعبة الثانية آنذاك ٣٢ رتيبًا و٣٢ جنديًا.

اقترح العقيد أنطوان الدحداح على سليمان فرنجيه تعيين رفيق دورته في المدرسة الحربية، ضابط المدفعية، المقدّم جول البستاني رئيسًا للشعبة الثانية بعدما خَبَرَ العمل فيها وقتًا قصيرًا في أثناء «ثورة ١٩٥٨».

من مواليد ١٣ تشرين الأول ١٩٢١ في النبطية حيث شغل والده فؤاد البستاني وظيفة مدير ناحية. بعد أسبوع، في ٢٠ تشرين الأول، توفيت والدته جوليا صابونجي. تطوّع في البحرية الفرنسية في ١٠ شباط ١٩٤٢ في مقرّها في قاعدة صيدا برتبة عريف. تابع دورات ورقيّ تباعًا إلى رتبة رقيب فرقيب أول فنائب ضابط عام ١٩٤٥، وتولى تفتيش مخافر الدفاع ما بين الدامور والناقورة. ثمّ عُهِدَ إليه في رئاسة ميناء طرابلس وأصبح بعد ذلك نائب ضابط قاعدة طرطوس ثمّ قائد قلعة إرواد، فرئيس ميناء اللاذقية، ثمّ قائد مفرزة قتال من ١٠١ عسكري لبناني وسوري. سافر إلى الجزائر ومن بعدها إلى فرنسا حيث التحق بفيلق جيش الغرب بقيادة الجنرال دولارمينا الذي أسند إليه الفصيلة الثانية لسرية الرماة البحريين في إمرة النقيب تروتان والتي اشتركت في تنظيف نهر الفيلان في بريطانيا من جيوب المقاومة الألمانية.

التحق بالجيش اللبناني في الأول من تموز ١٩٤٥ وتدرّج في الجندية إلى أن دخل عام ١٩٤٨ المدرسة الحربية وتخرّج فيها برتبة ملازم طليع دورته عام ١٩٥٠. قاد الكتيبة الثانية للدبابات ثمّ عُيّن إبّان «ثورة ١٩٥٨» معاونًا لسعد الله يحيى قائد مجموعة الكتائب المدرعة المستقلة التي ضمّت أربعًا توزّعت على طرابلس وصور والبقاع ومرجعيون. كانت هذه تابعة للشعبة الثانية ومحدّدة المهمّة، وهي فرض الأمن وترحيل غير اللبنانيين والمقيمين بصورة غير قانونية على الأراضي

اللبنانية. ولاسيما منهم العمال السوريين الذي اعتقلوا في أثناء الأحداث تلك بتهم إحداث شغب وفوضى والانخراط في ميليشيات معارضي عهد كميل شمعون. وقد جُمِعوا في شاحنات أمام مقرّ السفارة المصرية في رأس بيروت حيث تسلّمهم القنصل العام محمد حمام وأشرف على إخراجهم من الأراضي اللبنانية. عام ١٩٦٣ نُقِلَ النقيب جول البستاني إلى الأركان العامة رئيسًا لقسم التدريب في الشعبة الثالثة فساهم في هيئة مشتركة برئاسة نائب رئيس الأركان العقيد اسكندر غانم وعضوية العقيد جان نخّول والرائد ياسين سويد وباحثين مدنيين في وضع كتاب «التنشئة الوطنية الإنسانية». وفي الوقت نفسه شغل منصب معاون مدير مكتب الدروس والتنظيم قبل أن يصبح عام ١٩٦٩ رئيسًا للمكتب في الأركان العامة، ثمّ رئيسًا للشعبة الثانية. قبل ذلك عُيّن عضو لجنة القاموس العسكري التي ضمّت، إلى ممثل الجيش، عبدالله العلايلي وفؤاد حبيش وبطرس البستاني ونيط بها تحديد المصطلحات العسكرية في اجتماعات عقدتها في «دار المكشوف».

ضابط غير شهابي وغير حزبي من عائلة جذورها كتلوية. والده فؤاد البستاني مؤيد لإميل إده. ومع أنّ عائلته من منطقة الدبّية في ساحل الشوف، دُوِّن قيده الشخصي في دير القمر. إذ ألحقه عمّه خليل البستاني، وكيل قائمقام بيت الدين، بالبلدة التي كان يصطاف فيها يوم طلب الصبي وثيقة شخصية للتقدم إلى امتحانات شهادة الدروس الإبتدائية عام ١٩٣١، وكان في العاشرة.

وصفه معاونوه بالضابط المثقف الشغوف بالقراءة التي غالبًا ما استغرقت منه أوقاتًا طويلة عبّرت عنها مئات التقارير العلنية والسرّية التي رفعها إلى قيادة الجيش ورئيس الجمهورية. مستقيم، خصب الخيال، نافذ الرؤية وباهر في فرضياته واستنتاجاته. أمّا مناوئوه فرأوا أنّه كان يفتقر إلى الشجاعة والإقدام والمغامرة. قائد على الورق أكثر منه على أرض المعركة. سلطوي يخشاه ضبّاطه ويحاذرون ملاحظاته وانتقاداته اللاذعة. يأسره التحليل والنشاطات الذهنية وتجتذبه الاستراتيجيات الإقليمية والدولية التي لم يخبرها سلفاه القويان أنطون سعد وغابي لحود، فقيل إنّه عُيّن في المكان الخطأ والزمان الخطأ. أدخل المناصفة الطائفية إلى الشعبة الثانية تحقيقًا للتوازن بتسليمه مناصب مهمّة فيها إلى ضبّاط مسلمين بعدما كانت هذه، حتى ذلك الوقت، حكرًا على ضبّاط مسيحيين. تمسّك باستمرار بالأصول الإدارية والتراتبية الهرمية في إنجاز المعاملات والبطاقات والإضبارات، وفي مقاربة احتمالات شتى تمهّد لاتخاذ قرار ينبغي لمصلحة الجيش واستقرار النظام ألاّ يكتفي بحلّ واحد. اختصر موقفه من الشهابية بتحديد هدفها وهو فرض سيطرة تيارها من خلال دور الاستخبارات العسكرية في توطيد الأمن، فانتهى الأمر بها إلى تقسيم الحياة السياسية والوطنية في لبنان بين مؤيّدين لها ومعارضين[1]. وعلى وفرة ما قيل عن عناده وتشبّثه برأيه، أحاط نفسه تدريجًا بمروحة واسعة من العلاقات السياسية في أوساط الزعماء والأحزاب اللبنانية والقيادات الفلسطينية. فعمل إبّان السنتين الأوليين من الحرب على تأمين انتقالهم بين البيروتين، المقفلة إحداهما على الأخرى بمتاريس وخنادق وخطوط تماس، بغية إجراء حوار في ما بينهم. على غرار اجتماعين عقدهما في جامعة الروح القدس في الكسليك في ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥ و٢٥ منه المسؤولان الفلسطينيان هاني الحسن و«أبو الزعيم» (عطالله عطالله) مع سياسيين ومثقفين ورجال دين مسيحيين وإن أخفق في التوصل إلى تفاهم. كذلك ساهم في حماية انتقال زعماء مسيحيين إلى سوريا.

بين غابي لحود وجول البستاني أسباب اختلاف في كلّ شيء تقريبًا.

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

أتى جول البستاني في مرحلة كانت لا تزال تستنزف الانتقاد والتشهير بسلفه ورفاقه في الشعبة الثانية. وخلافًا لغابي لحود الذي تسلّم جهاز إستخبارات قويًا، دخل جول البستاني إليه بكثير من التردّد. رغب في ألاّ يكون أداة إدانة لغابي لحود بل عاملاً على التحوّل بالاستخبارات العسكرية إلى منحاها القانوني. لم يتوقع الرجل المنصب ولم يأتِ إليه من تمرّس سابق في هذا العالم الغامض الملتبس، المحاصر بالشكوك والشبهات والاتهامات المسبقة، وأحيانًا بالسمعة الملطخة. كان قد حفظ من دروس الحقبة الشهابية أنّ رئيس الشعبة الثانية هو «الذي يصنع السياسة اللبنانية»[1].

كان قد عرف جزئيًا ونظريًا تجربة الاستخبارات عندما نُقِل في الأول من آذار ١٩٦٤ إلى أركان القيادة العربية الموحّدة في القاهرة ضابط ارتباط لمهمّة اتصلت بالمراسلات السرّية بينها وبين القيادة العسكرية اللبنانية حتى عام ١٩٦٩. عُيّن في شعبة الاستخبارات التابعة للقيادة التي ترأسها عبدالرحمن الخليفاوي، رئيسًا للقسم الفني لمدة سنتين ونصف سنة ومعه فيها معاونان سوداني وعراقي. وقتذاك عرف عن قرب بعض التجربة الأمنية كون القسم، ذا الدور التقني، عني بجانب من الاستخبارات. فعمل جول البستاني على جمع معلومات عن أجهزة إستخبارات دولية ساعدته على تحديد دور القسم. اهتم أولاً بالاطلاع على الأسلحة الرئيسية غير التقليدية في الجيش الإسرائيلي شأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. تبعًا لذلك طلب باسم القيادة العربية الموحّدة في كتب رسمية إلى سفارات عربية في بلدان اشترت إسرائيل منها مواد أولية لأسلحتها تلك أو حصلت عليها منها لامتلاك مفاعل نووي. فلم تجب إلاّ واحدة هي سفارة السودان في روما والتي حدّدت لها كمية الأورانيوم المخضّب الذي استوردته الدولة العبرية من إيطاليا.

فاجأه تعيينه رئيسًا للشعبة الثانية، فإذا به في موقع كان لا يزال يتحمّل وزر انتخابات رئاسة الجمهورية. جهاز يُراد له أن يكون مهزومًا، ضعيفًا، مفكّكًا، ملاحقًا بالإدانة والشائعات، يفتقر إلى رجال متمرّسين. في مرحلة جول البستاني تخطى اهتمام الشعبة الثانية الأمن اللبناني في نطاقه الجغرافي الضيق، وأمسى مفتوحًا على جوار بات مصدرًا للتهديد الدائم من اعتداءات إسرائيلية متكرّرة تارة، ومن نزاعات مستمرة مع سوريا نتيجة خروجها عن الحياد في الخلافات اللبنانية - الفلسطينية طورًا. وفيما خَبِرَ غابي لحود تجربة الحرب العربية - الإسرائيلية الثانية عام ١٩٦٧ التي وجّهت ضربة قاسية إلى الناصرية حليفة الشهابيين في لبنان وفرضت تقهقرها فتأثرت الشهابية والشعبة الثانية وفقدت الأخيرة بمرور الوقت بعض هيبتها ونفوذها، خَبِرَ جول البستاني الحرب الثالثة مع إسرائيل عام ١٩٧٣ التي أدّت إلى انتصار العرب والصعود المتعاظم للمقاومة الفلسطينية كما لدور سوريا في لبنان. ضاعف ذلك من تأثير تدخّل الدول العربية في الشؤون اللبنانية بدوافع شتى: قال بعضها بالدعم السياسي للمنظمات الفلسطينية وحمايتها من استهداف يطاولها. والبعض الآخر بتسليحها وتمويلها لتعزيز آلتها العسكرية في مواجهة إسرائيل، والبعض الثالث بدفع لبنان إلى الرضوخ للكفاح المسلح الفلسطيني على حساب سيادته الوطنية وانخراطه المباشر في الصراع مع الدولة العبرية تكفيرًا عن انكفائه في حرب ١٩٦٧.

في الحالين كان على الاستخبارات العسكرية في ظلّ غابي لحود ومن بعده جول البستاني أن تشهد، عاجزة، بداية انهيار النظام والاستقرار، ومن خلالهما السيادة الوطنية في بلد بدأ يشعر أنّ ثمّة مَن يقاسمه السلطة من الداخل والخارج.

١. المصدر السابق.

في غمرة هذا الواقع أضحى جول البستاني معنيًا بما انقطع عنه سلفه، وهو الانفتاح على استخبارات الدول العربية المجاورة أو القريبة كالأردن والعراق ومصر والسعودية، على نحو أتاح الاعتقاد أنّ أمن لبنان جزء حتمي من أمن جواره العربي. فأصبحت المحافظة على الاستقرار ملازمة لتعاون هذه الأجهزة بما يتعدّى تبادل المعلومات إلى التنسيق الأمني والسياسي. وهي حال جمع معلومات عن أسلحتها واستراتيجياتها الإقليمية والدولية ورجالاتها في لبنان والمنظمات والجمعيات والنوادي الخيرية والاجتماعية وذات الطابع الديني كذلك التي تموّل نشاطاتها لإمرار نفوذها. اهتم أيضًا بإسرائيل عاملاً على الحصول على معلومات من داخلها إلى مسافة ٣٠ كيلومترًا في الأراضي المحتلة.

وبسبب اختلاف طبائع البشر وأمزجة الرؤساء لم يُتَح لجول البستاني بناء علاقة وطيدة مع رئيس الجمهورية تتسم بسطوة كالتي عرفها غابي لحود مع شارل حلو. لم يكن له في العهد الجديد، وللسنوات الثلاث التالية على الأقل، اتخاذ قرار سياسي وإنّما الاكتفاء بجمع المعلومات واستثمارها ووضع التحليلات الأمنية ورفعها مع الاقتراحات في تقارير إلى السلطات المعنية التي تتخذ وحدها القرار. لم يصر كأنطون سعد وغابي لحود، ولا كان كخلفه جوني عبده، في حلقة المستشارين القريبين من رئيس الجمهورية ولا صاحب كلمة فصل. تصرّف غابي لحود بعقل الرياضي المشغول بالأدلة والبراهين والمعطيات الحسّية. وجول البستاني بعقل المثقف والتحليلي المستشرف المستقبل والفيلسوف. وهو ما عكسته التقارير الدورية العميقة التي أعدّ منها آلاف الصفحات في قراءته للأحداث ومحاولته باكرًا استكشاف تطوّراتها لتداركها واستخلاص تحوّلاتها المرتقبة[1]. حداه على هذا التصرّف هدفان: أولهما رغبته في عدم تعاطي السياسة ولا الغرق في شؤون الشارع اللبناني بل تزويد السلطة الحاكمة المعلومات والتحليلات التي تمكّنها من تحديد خيارات تبني عليها القرارات. وثانيهما فلسفته لدوره كرئيس للاستخبارات يقتضي امتلاكه خزانًا معرفيًا في وظيفته ومهارة في صنع الفرضيات والتوقعات وإيجاد مصطلحات وتحديدات وبناء آليات للقرار والحلول. وهو مغزى اعتقاده أنّ الاستراتيجيا «لم تعد تقتصر على الحقل العسكري بل أصبحت قومية تحتوي الاستراتيجيا العامة التي تخطّط لها القيادة السياسية والاستراتيجيا العسكرية المكمّلة التي تخطّط لها القيادة العسكرية». بذلك وجد في الاستراتيجيا العسكرية «فنًّا وعلمًا في استخدام القوّات المسلحة لبلوغ أهداف السياسة القومية بالتهديد باستعمال القوّة أو باستعمالها بعد أن تعجز الاستراتيجيا القومية عن تحقيق أغراضها، ممّا يوجب على الاستراتيجي أن ينتقي العوامل الجوهرية والمعطيات المؤثرة لتحليله. وأن يتابع تبدّل أحجار اللعبة الدولية في المواقع والقدرة، مستمرًّا في تعديل الفرضيات مع تغيّر الأحجار والمعطيات وإبدال الحلول المهتدى إليها والوسائل المعتمدة لتحقيقها. وهكذا يبقى عمل الاستراتيجي خلقًا دائمًا لا يكرّس صدق توقعاته سوى المستقبل»[2].

١. حملته تقاريره الدورية إلى رؤسائه السياسيين والعسكريين على تضمينها اقتراحات جديدة وجد فيها تكراراً حاجة ملحة إلى استكمال مهمّة جمع المعلومات، باستثمار طاقات إضافية في نطاقي السياسة والأمن لتعزيز النظام والإستقرار. اقترح إنشاء «وكالة لبنانية في العالم» للمغتربين اللبنانيين على غرار الوكالة اليهودية لإطلاق تحرّك لبناني دائم في الخارج من حلالهم دفاعًا عن قضاياه، واصدار صحيفة تنطق بلسان الحكومة تخدم سياسة الأمن القومي بالتزامن مع إعداد سياسة إعلامية جديدة للدولة، وإنشاء مجلس للأمن القومي يتبع له مكتب للأمن القومي يتصل برسم السياسة الأمنية (تقرير عن «التقييم العام العائد إلى إنتاج الشعبة الثانية بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥»، أعدّته رئاستها في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٦، رفع إلى قيادة الجيش).

٢. تقرير سرّي لجول البستاني عن «الأمن والاستعلام»، مؤرّخ ٢٣ آذار ١٩٧٧.

بسبب ذلك قال بالحاجة إلى أجهزة استعلام متعدّدة، سريعة التنسيق وقادرة على تتبّع التطوّر وتكييف القوى في الوقت المناسب.

جمعه بغابي لحود العلم وفرّق بينهما الواقع: عمل السلف على تعقّب يومه ساعة فساعة وحدثًا فحدثًا حماية لاستقرار الحكم والنظام والدفاع عنهما، فيما انصرف الخلف إلى ربط وقائع ما يجري في لبنان بمحيطه معوّلاً على قراءة التاريخ وفرضيات الاستراتيجيا وتحوّلات المناورة ودروس الجغرافيا، وعلى العقيدة وحسّ الشارع ومنطق النزاع بين الدولة القوية وتلك الصغيرة. عالم غابي لحود مسؤولية واحدة هي لبنان مع قلق من الأطماع السورية به حتى عام ١٩٦٧ ثمّ خوف عليه من جاريه المتناحرين بعدها، وعالم جول البستاني استيعاب الأخطار التي تحدق به من هذين الجارين كما عامل ثالث مقيم على الأراضي اللبنانية بات أكثر خطرًا وتهديدًا هو المقاومة الفلسطينية.

لم يطمح الرئيس الجديد للشعبة الثانية إلى الاضطلاع بدور صانع الرؤساء ولا باني الطبقة السياسية المواكبة للعهد الجديد. ولم يكتسب مراس سلفه الذي أدار دورتين للانتخابات النيابية وتحمّل وزر انتخابات رئاسية. فكان أن شهدت حقبة جول البستاني انتخابات نيابية واحدة عام ١٩٧٢ أطاحت معظم الرموز الشهابية، من غير أن يناط به دور في توجيهها أو التأثير فيها. قال له رئيس الجمهورية إنّه يريد انتخابات نيابية حرّة ونزيهة لا يتدخّل الجيش والاستخبارات العسكرية فيها. لم يُسأل رأيه كسلفيه في تركيب لوائح الانتخابات النيابية ولا في تأليف الحكومات وفي التوزير، ولا في تعيين موظفي الإدارة.

كان جول البستاني، العصبي والانفعالي والمتسرّع أحيانًا، السريع الغضب، أقرب إلى المقاربة الاستراتيجية، فيما اهتم غابي لحود ببراعة المناورة التكتيكية. كلاهما درس قراره بتأنٍ، ولكنّ كلاً منهما انتهى إلى خيارات مغايرة للآخر بحكم موقعه والمكانة التي كان عليها جهاز الاستخبارات العسكرية في هرم السلطات.

على أنّ الثمن الباهظ لإضعاف الشعبة الثانية وتعطيل دورها بمنعها من التدخّل في السياسة، أفسح في المجال أمام تدخّل السياسيين في الجيش. وقتذاك وافق قائد الجيش العماد جان نجيم رئيس الجمهورية رأيه في وقف تورّط الاستخبارات العسكرية في النشاطات السياسية. قال له تعبيرًا عن امتعاض ضمني من تصرّفات بدأها مع العهد الجديد ضبّاط زغرتاويون وشماليون أو قريبون من رئيس الجمهورية حظيوا بحمايته وغالوا في تعاطي السياسة وفي بسط تأثيرهم في الوزارات والإدارات الرسمية: «صحيح... ينبغي ألاّ تتدخّل الشعبة الثانية في السياسة، ولكن ماذا عن تفادي تدخّل الضبّاط وعبرهم السياسيين في شؤون الجيش؟».

وأضاف القائد للرئيس: «قلْ لي كلّ ما تريده من الجيش وأنا أنفّذه لك دونما المرور بأيّ ضابط أو سياسي آخر، حتى يبقى الجيش في منأى من التدخّل في شؤونه، ومن تدخله في شؤون سواه»[1].

ونقيضًا ممّا عرفته المرحلة الشهابية، قَلَبَ سليمان فرنجيه المعادلة والأدوار: خرج العسكر من السياسة فدخل السياسيون إلى الجيش. ترك ذلك أثرًا في المؤسّسة العسكرية المقبلة لتوّها، ولبضعة أشهر لاحقة، على مرحلة غامضة تتصل بالعقاب السياسي الذي ينتظر الضبّاط السابقين للشعبة الثانية، عندما تصرّف بعض السياسيين المعارضين على أنّه عقاب للجيش

١. مقابلة خاصة مع اللواء هاني عبّاس.

كذلك، بات ثمن إضعاف الاستخبارات العسكرية الانقلاب على ما سبق: بعد ١٢ عامًا من العهدين المنصرمين استمدّت خلالهما الشعبة الثانية سطوتها للتدخّل في السياسة، قرّر العهد الجديد والسياسيون المؤيّدون له انتزاع مصادر قوّتها تلك بتدخّلهم هم في شؤونها لمراقبتها والجيش وتقييد مقدرتها على التحرّك والمبادرة.

في حصيلة الأمر قاد التجاهل المفتعل الذي أظهره رئيس الجمهورية حيال الشعبة الثانية إلى نفور بينه وبين جول البستاني الذي لم يجد في الوضع المستجد فيها ما يمكّنه من تكييف الجهاز مع مهمّته الجديدة. وقد فُرض عليه الوهن والتفكك[1]، فسلّم بالأمر على مضض.

مكالمة هاتفية بين ياسر عرفات وصائب سلام

ياسر : موعود بأنها " كمان يعني اذا كان هم انا من صالحي يتدول الصراع. في مانع انه تكون فيتنام جديدة في لبنان . فيتنام متحملتشوفي هينا ". تتحمل في لبنـــان . في منتبي غلينا نتكلم بهدو" ويعديـن بعيد عن الايه انت رجل سياسي . يعني محنك. وانا رجل بتعلـــم السياسة . اما انا كياسر عرفات . اخذت بالك . اللي مش طالع لي حاجة بعد اتفاقية سينا " لو المانع انه تتطريق المنطقة . شــو المانع قل لي .

صائب : هم بيبلغوني الآن انه أعلن الملك خالد انه رح يتدخل بين ...

ياسر : بقول مبارك الله فيه الملك خالد ولي الملك زيد

صائب : قالوا لي ..

ياسر : اما انا كياسر عرفات شو المانع عندي انه تتطريق المنطقة .

صائب : قالولك شـــي ؟

ياسر : قالوا لي ايش ؟

صائب : قالولك انه الراديو اعلن انه الملك خالد ..

ياسر : سيتدخــــل

صائب : ايــــــه

ياسر : ما اهلا" وسهلا" . اما انا بدي اقول لي . ما هو المانع انه تتدول ما انا بدي اياها .

صائب : واللــه ..

ياسر : اخذت بالك مني يا صائب بك . اذا كان بدهم ما يفتملوا انا راجل بشتغل بالسياسة . اول حاجة يا جبل ما يهزك ريح . [illegible] انا حتى الآن ما جاوبت على قصف مبارح . وبالطبع كويس انا بعرف ليش مـــا جاوبت علشان اعطيكم دليل انهم هم اللي بدوا . علشان بس انت كرجل صديق لي اخذت بالك لما تقول كلمة خير وتقفي سمي . تقول كلمة خير وتقفي سمي الطلاقا" من ايمانك انه انا راجل شريف .

صائب : والله ايماني لا يتزعــزع .

ياسر : بارك الله فيك . وغيرك وغيرك وغيرك . يعني ثبت بالوقت انه هم ...

صائب : ابو عمـــار

١٩٧٥ – تنصّت الشعبة الثانية على مكالمة هاتفية بين صائب سلام و ياسر عرفات.

١. مقابلة خاصة مع العميد عبّاس حمدان.
يميل ضبّاط في الشعبة الثانية إلى نفي طابع النفور في علاقة رئيسها بسليمان فرنجيه اعتقادًا منهم بأنّ المزاج الشخصي للرئيس وطباعه الحادة تحمله بلا تردّد على إقصاء أيّ موظف، متى شعر بانزعاج حياله.

حقبتان

عندما قرّر سليمان فرنجيه تعيين جول البستاني رئيسًا للشعبة الثانية، اعترض قائد الجيش جان نجيم ورئيس الأركان يوسف شميط اللذان فضّلا ميشال ناصيف الذي سبق أن عاون جول البستاني في الشعبة الثالثة إبّان ترؤس الأخير قسم التعليم فيها. وسرعان ما رضخ قائد الجيش عارفًا بالاسم الذي اختاره الرئيس، فأرسل إلى وزير الدفاع بالوكالة الياس سابا لائحة من ثلاثة أسماء هي جول البستاني وجان نخّول ووجيه كرم. وقال إنّه يحبّذ جول البستاني، لأنّ رئيس الجمهورية يريده، مذ فوّض إليه الوزير الاختيار حصرًا للمسؤولية بقائد الجيش. مع ذلك قَبِل القائد بتعيين أدّى إلى علاقة متحفظة بينه وبين جول البستاني لبضعة أشهر لمس خلالها الرئيس الجديد للاستخبارات العسكرية مشاعر جان نجيم حيال سليمان فرنجيه التي نمت عن استخفافه بقدراته. ناهيك بمعرفته برغبة الرئيس في إبداله بقائد آخر للجيش.

بين ٣ شباط ١٩٧١ و١٩ منه وضع جول البستاني برنامج التسليم والتسلّم في الشعبة الثانية بينه وبين رئيسها بالوكالة عبّاس حمدان بما في ذلك محضر بموجوداتها. بداية، بعد تسلّمه ٧٠ ألف ملف اتصلت بالأمن القومي وتحقّقه من مطابقة الملفات المالية لسنة ١٩٧٠ مع القيود، اكتشف أنّ لا أثر لملفات السنوات السابقة في مرحلة غابي لحود ولا جردة بمستندات الإنفاق وجداوله. ثمّ ما لبث أن تبلّغ من رتباء الشعبة الثانية أنّ الملفات كانت تُتلف أو تُحرق في نهاية كلّ سنة بذريعة تضمّنها جداول مخصّصات المخبرين وبطاقاتهم كان لا بدّ من أن تبقى سرّية. وكان الرئيس الجديد لقسم الأمن العسكري النقيب نبيه الهبر أبلغ إليه لدى تسلّمه منصبه في ١٠ كانون الثاني ١٩٧١ من سلفه بالوكالة النقيب كمال أبي عبدالله أنّ لا أوراق ولا وثائق في ملفات الضبّاط، ولم يعثر عليها في مكان آخر ما خلا معلومات هزيلة لا أهمية لها. كذلك الأمر بالنسبة إلى ملفات المخبرين العسكريين غير الموجودة بكاملها. قال له كمال أبي عبدالله إنّه تولى إدارة الفرع موقتًا من رئيسه الأصيل النقيب جورج الحرّوق، وهو ليس مسؤولاً «عن أيّ شيء».

استفسر نبيه الهبر من رئيس قلم قسم الأمن العسكري المعاون سليم الحداد والرقيب خالد شعبان عن مصير الملفات فأنكرا معرفتهما بمصيرها، قبل أن يكشفا له أنّ جورج الحرّوق أوعز بإتلافها، وقد أُتلِفت على امتداد أسبوع، ليل نهار في حضوره[1].

تبيّن لنبيه الهبر أيضًا أنّه تسلّم شبكة عسكرية هجرها ثلثا مخبريها، وأنّ لا أثر لضبّاط فيها

١. في إفادة النقيب نبيه الهبر أمام قاضي التحقيق العسكري (محضر غير مؤرّخ) في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية، أوضح أنّ ملفات الضبّاط في فرع الأمن العسكري هي «من بديهيات عمله لعلاقتها بمعرفة نواحي شخصيته، كميوله السياسية والحزبية وعلاقاته الإجتماعية، ومع الخارج. وتحفظ في صورة خفية لدرسها واستثمارها ومراقبة صاحبها، ومدى علاقته بالجهة التي يتناولها الإخبار كشبكة تجسّس إسرائيلية أو خلايا شيوعية هدّامة أو اتصاله بأحزاب محظّرة، أو بالآفات المشينة الملتصقة بحياته الشخصية، والتي من شأنها التأثير في ترقية الضابط وفي مقامه».

سوى واحد برتبة نقيب استنادًا إلى ما أبلغه إليه إدغار معلوف من أنّ «غالبية عناصر الشبكة طلبت إبقاء أسمائها مكتومة وتريد التوقف عن العمل. وبعد التحقيق تبيّن عكس ذلك. أيّ أنّ المسؤول عن الشبكة أرسل الرقيب أول سعد عاد، المدير السابق للشبكة، إلى كلّ المناطق للإيعاز إلى أفرادها بالتوقف عن العمل. وكان بينهم مَن قبِلَ الدعوة ومنهم مَن لم يقبلها. وعلى رغم هذا الإيعاز تقدّم من وقت إلى آخر بعض العناصر التي أُوقِفَت عن العمل إلى المكتب في بيروت مطالبة بالبقاء في الشبكة، وكثيرون تقدّموا من المكتب وسألوا إذا كانت لهم أسماء»[1].

في نهاية المطاف تسلّم نبيه الهبر شبكات مخبرين ضعيفة وعديمة الفاعلية وافتقر معظمها إلى المراس والخبرة. فحضّ على إجراء تحقيق تحديدًا لمسؤولية إتلاف الملفات في انتظار إعادة بناء شبكة جديدة توقّع استغراق تطويع مخبريها العسكريين أكثر من ثلاثة أشهر. ووجّه إلى رئيس الشعبة الثانية مذكرة أنّ «عدم وجود معلومات في ملفات الضبّاط يشكّل إهمالاً فاضحًا من المسؤولين السابقين إذا كانت هذه المعلومات غير موجودة فعلاً. أمّا إذا كانت موجودة وأُتلِفت فمخالفة تترتب عليها مسؤولية كبيرة، وخصوصًا أنّ للمعلومات ثمنًا كبّد موازنة الشعبة الثانية مبلغًا كبيرًا من المال دُفِعَ للمخبرين»[2].

بعد التحقّق من محضر التسليم والتسلّم في فرع الأمن العسكري ذهب جول البستاني يرافقه عبّاس حمدان إلى قائد الجيش العماد جان نجيم، وفاتحه في أمر ملفات خالية أتلف وثائقها الضبّاط السابقون. وقال: «لا أستطيع أن أتسلّم لأنّ لا شيء عندي أتسلّمه، ولا أعرف ماذا ينبغي أن أتسلّم».

وأعلمه بأنّه وضع إفادة بذلك ضمّنها ما رواه له بعدما أكد أنّ بعض الوثائق أُحرِق في الأحراج القريبة من وزارة الدفاع والبعض الآخر أُتلِف، وسلّمه الإفادة.

أجابه جان نجيم: «هؤلاء يريدون إخفاء المسائل السفيهة التي وضعوها في إضبارات زملائهم».

وأضاف بالفرنسية بعبارة انطوت على مفاجأة غير سارة للرئيس الجديد للاستخبارات العسكرية بقوله: «تصرّف كما لو كنت أنا الذي أعطى الأمر بذلك».

بذلك بدا أنّ القائد يحمي ما حدث في مكاتب الشعبة الثانية من غير أن يتيقن جول البستاني هل أنّ جان نجيم هو الذي أمر بإتلاف الوثائق، أم كان على علم بما حصل، أم تستّر على أفعال ضبّاط الشعبة الثانية فقط فحمل عبء المشكلة مذ عرف بها متأخرًا. لكنّ عبارته عنت أيضًا أنّه لم يعطِ الأمر.

على أنّ جول البستاني تصرّف كما لو أنّه تلقى من قائد الجيش أمرًا جديدًا بذلك[3].

كان على قائد الجيش تحمّل وزر ما حدث الذي تخطى بكثير ما كان أمر جورج الحرّوق بإتلافه من المعلومات الشخصية عن الضبّاط. لم يتركوا وثيقة في محفوظات الأمن العسكري سوى بضعة أسماء وبضع أوراق في ملفات لا مغزى لمعلوماتها. لا إفادات ولا مستندات معلومات ولا تقارير. ولم يجد جول البستاني في الخزائن والأدراج إلاّ قصاصات جرائد في ملفات السياسيين اللبنانيين. لا

١. تقرير سرّي رفعه النقيب نبيه الهبر في ٢٠ شباط ١٩٧١ عن أوضاع فرع الأمن العسكري عند تسلّمه رئاسته.
٢. المصدر نفسه.
٣. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني، وكذلك إفادته في ٥ كانون الأول ١٩٧٢ أمام قاضي التحقيق في مرحلة إحالة ضبّاط الشعبة الثانية على المحكمة العسكرية.

جردة بأرقام المخصّصات السرّية وطرق إنفاقها والأشخاص الذين ذهبت إليهم. ولا معلومات أخرى من أيّ نوع كان، ولا حتى بأسماء الأشخاص المراقبين والخاضعين للتنصّت[1].

لم يحل ذلك دون تأكيد الضبّاط السابقين في ما بعد، أمام المحكمة العسكرية عام ١٩٧٣، أنّ الملفات التي احتفظوا بها في وثائق الشعبة الثانية لم تكن رسمية كون إنشاءها وتنظيمها مصدرهما اجتهاد شخصي من غابي لحود. لم يكن ثمّة نص قانوني أو مذكرة خدمة تلحظ وجودها. خلافًا لحال الشعبة الأولى التي تحتفظ عملاً بصلاحياتها القانونية بملفات رسمية للضبّاط. وهو ما أكده جول البستاني ونبيه الهبر أمام المحكمة العسكرية عن صدور مذكرة خدمة حديثة بإنشاء ملفات خاصة للضبّاط في محفوظات الشعبة الثانية.

خلال سنة من تسلّمه رئاسة الشعبة الثانية أدخل جول البستاني تغييرًا كبيرًا في العناصر والنصوص، بعدما لمس نقصًا في الأنظمة الداخلية التي رعت أعمالها الإدارية ومهمّاتها. كان تقويمه وهو يطّلع على واقعها أنّ أجهزة رسمية ثلاثة تضطلع بالاستخبار مثلثة الصلاحية والدور، غير متعاونة في بعض الأحيان بسبب التفاوت في القدرات والإمكانات والصلاحيات والدعم السياسي غير المعلن. أضف افتقارها إلى توجيه مهمّاتها في ما بينها على غرار تجربتها على امتداد عقد الستينات: اثنان من الأجهزة الثلاثة يأتمران بوزير الداخلية المسؤول الأول عن الأمن الداخلي: الأول مباشرة هو الأمن العام، والثاني على نحو غير مباشر هو الشرطة القضائية المؤتَمَرة بالمدّعي العام التمييزي والمدير العام لقوى الأمن الداخلي الذي يقود مصدرين مهمّين لجمع المعلومات هما شرطة بيروت والدرك الإقليمي. أمّا الجهاز الثالث فهو الشعبة الثانية التي عزا جول البستاني نفوذها وشهرتها إلى أسباب ثلاثة: سيطرتها شبه الكاملة على أدوات الإدارة اللبنانية كلّها توجيهًا وتوظيفًا وترقيات ونقلاً، الأموال الموضوعة في تصرّفها من ضمن موازنتها السنوية أو من خلال مخصّصاتها السرّية والتبرعات التي تصل إليها وتنفقها بلا رقيب، وهيمنتها بواسطة جهاز الأمن المشترك على الأمن العام والشرطة القضائية[2].

لم تكن ثمّة تعليمات قانونية ترسم عمل جهاز الاستخبارات. بل ممارسة مستمدّة من أعراف كرّسها أنطون سعد وطوّرها غابي لحود. في نهاية السنة الأولى من محاولة إيجاد تنظيم عمل موقت أجرى جول البستاني مراجعة جديدة أدخلت تعديلات في التنظيم عُمّم تحت صفة «شعبة الاستعلام». وقّع بريده ومراسلاته بالصفة هذه التي أبقيت في إطار محض داخلي في أركان قيادة الجيش، فلم تحجب الشهرة الطويلة والمهابة والمخضرمة التي ظلّت ترافق عبارة «الشعبة الثانية» أو «المكتب الثاني».

كانت البداية لديه وضع تنظيم جديد للاستخبارات العسكرية يحدّد مسؤولياتها وبنيتها وصلاحياتها وعديدها وخطتها العامة، ويتوافق مع مهمّات قائد الجيش المنصوص عليها في المادة ١٠ من المرسوم الإشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٧ تموز ١٩٦٧ وتنظيم الجيش رقم ١١٧ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٢، على نحو يرسم لها دورًا محدّدًا هو «الاستعمال الدقيق والسريع للاستعلام المستغل بحيث يتوافر للقائد في الوقت المناسب الآتي:

- رؤية واضحة للتهديدات والأخطار التي تستهدف الجيش والوطن والدول الصديقة.
- إمكان اتخاذ القرار الملائم لمصلحتي الأمن والمدافعة.

١. مقابلة خاصة مع المقدّم نبيه الهبر.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

- تمثل المناورة والتدخّل الفعّال وفقًا لتطوّراتها»[1].

في الأشهر الأربعة الأولى من تسلّمه منصبه ألغى فروع الشعبة الثانية بحسب التقسيمات النافذة آنذاك، وأنشأ بديلاً منها أقسامًا ثمانية منبثقة من التنظيم الجديد وزع اختصاصاتها كالآتي: رئيس الشعبة الثانية، مساعد رئيس الشعبة الثانية، القسم الإداري، قسم العلوم التنظيمية، قسم الأمن العسكري ترأسه النقيب فرنسوا زين، قسم الاستطلاع التكتي ترأسه النقيب جوزف بو ناصيف، قسم الاستطلاع الاستراتيجي (الذي حلّ محلّ الفرع الخارجي) ترأسه النقيب محمد سعد، قسم الأمن القومي (الذي حلّ محلّ فرع الأمن الداخلي) ترأسه النقيب نبيه الهبر، قسم مكافحة التجسّس ترأسه النقيب نزار عبدالقادر، قسم الملحقين العسكريين[2]. ناهيك بخمسة

١. تقرير عن «التقييم العام العائد الى إنتاج الشعبة الثانية بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥»، أعدّته رئاستها في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٦، رُفع إلى قيادة الجيش. ولكنّ جول البستاني حدّد مهمّات الشعبة الثانية كالآتي:
« الاستعلام. وضع الخطط العامة والخاصة بحثًا عن الاستعلام، السيطرة على نشاطات الاستعلام في الجيش والتنسيق في ما بينها ومراقبة أسرى الحرب واللاجئين والمدنيين في المناطق المحتلة ومناطق الجيش والقطاعات العسكرية والهاربين من الأسر وغيرها، صهر نتاج الاستعلام الصادر عن أجهزة الدول الصديقة وأجهزة أمن الدولة مع نتاج نشاطات التقصي في الجيش، التنصت على اتصالات العدو، التقصي عن إمكان استعمال الأسلحة الخاصة (النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية)، معالجة الأخبار وتسجيلها وتأويلها، تقويم حال العدو بالاستخبار والاستعلام وملخصات للمعلومات وتقارير دورية.
إستغلال المعلومات: إمكانات العدو، اختيار الفرضية عن العدو، إعداد الملاحق والإفادات والملخصات والدراسات المتعلّقة باستغلال المعلومات، وضع الدراسات عن عقيدة العدو ووسائله اللوجيستية والإفادة من خبرة الأجهزة العسكرية الأجنبية.
- الأمن ومكافحة التجسّس: تدمير طاقة الاستعلام لدى العدو، تأمين حفظ السرّ، حماية أفراد الاستعلام والجيش من التهديم، حماية المنشآت العسكرية والاستراتيجية والعتاد من التخريب، الاشتراك في تخطيط تدابير مكافحة رصد العدو للقوّات والمنشآت والبقاع الصديقة. التخطيط للتدابير الهجومية الرامية إلى مكافحة نشاطات العدو في حقول التجسّس والتخريب والتهديم وتنفيذ هذه التدابير، الاستعلام عن الأدلة التي تؤثر في معنويات الأفراد وروحهم القتالية، إدارة تحقيقات التجسّس والتخريب والتهديم وولاء العسكريين والمدنيين اللبنانيين والأجانب، شلّ فاعلية مصالح الاستعلام الصديقة والأجنبية، اقتراح سياسة مراقبة الإعلام، وضع خطط تضليل العدو وكذلك الأصدقاء عندما يتجاوز استعلامهم حدود التنسيق المشترك» (تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «الأمن والاستعلام» مؤرّخ ٢٣ آذار ١٩٧٧).
٢. في التنظيم الجديد للشعبة الثانية:
- القسم الإداري. إضبارات الضبّاط والرتباء والعسكريين وترقياتهم وتشكيلاتهم وعقوباتهم ومخصّصاتهم المالية وسبل إنفاقها وإعداد الموازنة والمحاسبة والعتاد.
- قسم الأمن العسكري: سلامة الضبّاط والرتباء والجنود في تكنهم ومخيماتهم ومراكزهم وفي أماكن مهماتهم وتنقلاتهم، ومنع الاعتداءات عنهم وعن المنشآت والوحدات، وكشف بؤر العدائية للجيش والحزبيين والعقائديين والطائفيين واللاأخلاقيين، وصون الولاء للوطن والجيش في صفوفه ومكافحة الاستعلام الأجنبي في الجيش.
- قسم الاستطلاع التكتي: مراقبة الحدود والجبهات بالوسائل البشرية والآلية والتوصية بالإجراءات الأمنية والعملانية.
- قسم الأمن القومي: المحافظة على سلامة الوطن، ومواجهة أعمال الشغب المدنية المحلية والصادرة من المقيمين على الأراضي اللبنانية عربًا وأجانب، ومراقبة الأحزاب والمنظمات وحركة التسلح، وتهريب الأسلحة ومراقبة حركة العشائر وولائها للدولة وتدارك نشوب النزاعات في ما بينها.
قسم الاستطلاع الاستراتيجي: المحافظة على سلامة الوطن من الأخطار الخارجية، وجمع معلومات عن العدو عند الحدود وفي عمق أراضيه حتى مسافة ٤٠ كيلومترًا وكشف حقوله العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والنفسية، وكذلك أهداف الدول الصديقة وما تنطوي عليه نشاطاتها من أعمال سرّية وخطط السفراء.
- قسم العلوم التنظيمية: إدارة البريد وتنظيم الوثائق وضبط السرّية والارتباط مع أجهزة أمن الدولة.
- قسم مكافحة التجسّس: مقاومة التجسّس وتوقيف المطلوبين والمشتبه فيهم، وتفتيش الأماكن المشبوهة والتحقيق مع الموقوفين وأسرى الحرب والهاربين، وتنفيذ دوريات أمنية وعسكرية من أجل أمن الجيش والدولة، إلى الجانب الآخر من مهمّتها وهو التحقيق العدلي العسكري المتعلّق بأمن الجيش والدولة، وتنفيذ الإستنابات القضائية الصادرة عن النيابة العامة العسكرية وقضاة التحقيق في الجرائم الواقعة على أمن الجيش والدولة (المصدر نفسه).

ضبّاط للشعبة الثانية في المناطق العسكرية على غرار تجربتي أنطون سعد وغابي لحود يأتمرون بأوامر رئيس الشعبة الثانية، مع فارق هو جعل فرع الشعبة الثانية في المناطق نموذجًا مصغرًا عن أركان الشعبة الثانية في مقرّها. استحدث في كلّ منطقة عسكرية فرعا الأمن العسكري والأمن القومي يتبع رئيساهما رئيس فرع الشعبة الثانية في المنطقة العسكرية.

وضع جول البستاني نظام تعليمات جديدًا للمرة الأولى منذ عام ١٩٥٣، هيكلية وأهدافًا ومهمّة صريحة. كما أدرج إعداد تقويم دوري عبر تقارير سرّية أسبوعية وشهرية بمثابة قراءة سياسية وأمنية للأحداث كان يرسلها تبعًا لأهميتها وخطورتها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ووزير الداخلية وقائد الجيش ورئيس الأركان، إلى تقارير سنوية بمثابة مراجعة لإنجازات الأقسام في الاستخبارات العسكرية وتقارير شبه يومية بالمعلومات. وزع تقارير ثلاثة أقسام هي قسم الأمن العسكري وقسم الاستطلاع الاستراتيجي وقسم الأمن القومي على ألوان ثلاثة: الأزرق والزهر والأصفر. كذلك أجرى دورات تثقيف على الاستعلام في صفوف الجهاز مستمدة من التجربتين الفرنسية والأميركية في الاستخبارات العسكرية، وأدخل إلى الشعبة الثانية الكومبيوتر ونظم ملفات نشاطات الأحزاب والجمعيات والشخصيات بإلحاقها ببرامجه أولاً وتبويبها وحفظها حتى يتسنّى الحصول عليها في الوقت المناسب، والعمل على تحليلها ومطابقتها بمعلومات إضافية على أنّها «معلومات الشهر». ولكنّه شكا عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ من إقدام رئيس الحكومة رشيد الصلح على تزويد ياسر عرفات نسخًا من التقارير التي أرسلها إليه، ممّا أتاح للقائد الفلسطيني الاطلاع على معلومات كان مصدرها أحيانًا مخبرون فلسطينيون. الأمر الذي أربك الشعبة الثانية وفضح هوية بعض مخبريها في المخيمات الفلسطينية الذين كانوا يزوّدون جول البستاني في مقابل رواتب شهرية معلومات عن نشاطات المخيمات ومداولات إجتماعات القيادات الفلسطينية فيها[1].

لم تكن تلك المرة الأولى التي اكتشف تسرّب تقارير عسكرية أعدّتها الاستخبارات إلى جهات غير لبنانية.

على أثر عودته من فرنسا صيف ١٩٦٩ حيث أجرى دورة أركان عسكرية في المدرسة العليا للحرب، عُيّن مديرًا للتنظيم والدروس. استدعاه قائد الجيش العماد إميل بستاني وطلب منه إعداد تقرير يقوّم الأوضاع المحلية. في حصيلة ما أعدّه بالتعاون مع المدير العام للأمن العام جوزف سلامة ورئيس فرع الأمن الداخلي في الشعبة الثانية سامي الخطيب وبعض قادة أسلحة الجيش، ومن خلال مقابلات واستقصاءات، رفع تقريرًا إلى رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط في ١٠ أيلول ١٩٦٩ مقترحًا «أوامر عمليات» تقضي بإعداد خطط سريعة لمواجهة احتمال إخلال كبير بالأمن في الداخل أو عبر الحدود مع إسرائيل.

ثمّ قال ليوسف شميّط: «سأرفع هذا البرنامج إلى الشعبة الثالثة».

ردّ رئيس الأركان: «إيّاك أن تفعل ذلك وحاذر أن تعطيه لأحد، إبقهِ عندك خشية أن يتسرّب».

استفسر، فأجابه: «كنت أرسلت توجيهات تتعلّق بالأمن إلى قادة المناطق فاطّلع عليها الفلسطينيون».

لم يقصد يوسف شميّط تسرّب التوجيهات من داخل القيادة، وإنّما من قادة المناطق عندما وُزعت

١. مقابلة خاصة مع اللواء هاني عبّاس.

عليهم وعلم بها ربما أمناء السرّ بحكم تسلمهم البريد العسكري. كان بين هؤلاء عسكريون يتعاطفون مع المنظمات الفلسطينية وتعاونوا معها سرًّا في مقابل مبالغ مالية.

شكّل تسرّب المعلومات من داخل قيادات في الجيش هاجسًا كبيرًا لدى جول البستاني، مع أنّ لا أسرار عسكرية كبيرة ومهمّة في جيش صغير كالجيش اللبناني: لا يُصنّع أسلحته بل يشتريها، لا أسرار في عديده ولا في عتاده ولا في بنية قيادته وأركانه، ولا في المصادر الأميركية والفرنسية لتسليحه وأحيانًا من مخلّفات الجيوش والحروب من بريطانيا، ولا في عدد ثكنه ومراكز انتشاره وكلّها مرئية ومراقبة، ولا في تمويله، ولا في قدراته القتالية. استخباراته قليلة الفاعلية وضعيفة الإمكانات، معقّد بتكوينه الطائفي والمذهبي وكثير التأثر بالسياسة.

أتى جول البستاني بداية بعبّاس حمدان مساعدًا له حتى عام ١٩٧٣ عندما ذهب في دورة أركان عسكرية إلى بلجيكا حتى عام ١٩٧٥، ثمّ عاد إلى المنصب نفسه في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٦ حتى انهيار الجيش. كان قد خلفه في غيابه في أوقات متفاوتة نصر عبود ونزيه راشد وهاني عبّاس. كذلك أجرى تبديلاً في الضبّاط والرتباء العاملين في الشعبة الثانية. فأبعد رجالاتها السابقين وأتى بآخرين وجدوا أنفسهم يفتقرون إلى الوثائق والمحفوظات والمعلومات والوسائل التي تتيح لهم الانطلاق مجدّدًا بالجهاز. ناهيك بالحاجة إلى أسلوب عمل جديد لها يلتزم أوامر رئيس الجمهورية، وهي ابتعاد الاستخبارات العسكرية عن تعاطي الشأنين السياسي والعام يتخطى وظيفتها المحددة في القانون.

في السنوات الخمس التالية، حتى عشية الحرب اللبنانية في ١٣ نيسان ١٩٧٥، كانت أقسام الشعبة الثانية في ظلّ جول البستاني قد حقّقت إنجازات[1]:

- قسم العلوم التنظيمية: أوفد ستة ضبّاط و١٨ رتيبًا إلى دول عربية كمصر وأجنبية كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لإجراء دورات في الاستخبار وتقنياته، افتتح مدرسة لتعليم الاستعلام أُجرِيت فيها دورات لضبّاط ورتباء إلى دورات مماثلة لتعليم العبرية تابعها ١٥ رتيبًا، ودورات استعلام أخرى لـ٣٠ عسكريًا من قسم مكافحة التجسّس. أصدر كتبًا عن الاستخبار بالعربية بعدما كان التدريب يعوّل على مراجع بلغات أجنبية. من الكتب التي أصدرها: مشكلة الأمن والاستعلام، الأمن العسكري، المخبر، الاستعلام التكتي، العمل السرّي، دليل المكافح. عمل كذلك على تأليل المعلومات وتوثيقها محافظة على سرّيتها وتسهيلاً لاستثمارها، وأعاد تنظيم الملفات العامة تبعًا لبطاقات خاصة. وخلص إلى تحقيق فهارس معلومات ستة في حقول الاستعلام المختلفة و١٢٣ ألف ملف عن الأشخاص إلى ١٠٤ آلاف وثيقة تنظيم وتبويب وحفظ.
- قسم الاستطلاع التكتي: رصد النشاط العملاني لإسرائيل عند الحدود اللبنانية وحلّل الاعتداءات والعمليات العسكرية التي قام بها الجيش الإسرائيلي وأعدّ موجزًا إستعلاميًا أسبوعيًا، طوّع الأنصار الذين استخدموا، إلى عملهم العسكري، جهاز تقصّي معلومات في الجنوب. مسح شبكة الخطوط الهاتفية عند الحدود مع إسرائيل للتأكد من سلامتها وسرّيتها.
- قسم الأمن العسكري: ضبط شبكتين من العسكريين كان أفرادها يتعاملون مع جهات أجنبية، كشف ٨٦ عسكريًا كانوا ينتمون إلى أحزاب و٣٥ عسكريًا كانوا يتعاونون مع جهات خارجة عن نطاق الجيش. ضبط سرقات أسلحة ومحاولات تحريض وتمرّد داخل ثكن. فضح تنظيمًا

١. تقرير سرّي عن إنجازات الشعبة الثانية، غير مؤرّخ.

تخريبيًا داخل الجيش، أجرى ٢٤٣ مهمّة مراقبة وحماية وكشف أعمال تهريب وتلزيمات غير قانونية وغش ورشوة واختلاس، فضح تعامل عسكري مع الفدائيين كان يُلقّب «المناصر ١١٤»، استقصى معلومات عن ٧٠٠٠ عسكري ومدني، نظم أمن الثكن وراقب الطرود البريدية.

- قسم الاستطلاع الاستراتيجي: جمع معلومات عن العدو والجيوش العربية، أصدر تقريرًا استعلاميًا شهريًا وملاحق خاصة به، أصدر نشرة يومية بما كان يرد في الإذاعة والصحف الإسرائيلية إلى الصحف الأجنبية وتقويمًا للموقف العسكري والسياسي حول النزاع العربي - الإسرائيلي، رفع إلى السلطات السياسية أكثر من ١٥٠ تحليلاً استراتيجيًا بالعربية والفرنسية عن قضايا شرق أوسطية وأخرى دولية ذات تأثير على لبنان، تقصّى باللغات الإيطالية والروسية والفرنسية والمجرية والإنكليزية إلى استعلام عربي وآخر باللغة العبرية.
- قسما الأمن القومي ومكافحة التجسّس: راقبا حركة التسلح والتنبيه المبكر لها، عرقلا أعمال تهريب أسلحة وأوقفا مهرّبين عبر الحواجز العسكرية والدهم، تعقّبا النشاط الفلسطيني وقوّما تأثيره مستقبلاً. قبضا على أفراد شبكة تجسّس إسرائيلية عام ١٩٧٢ عملت في الشرق الأوسط وخطّطت لانقلابات في الدول العربية، كشفا مخطّطات تخريب أردنية في لبنان كمتفجرات رأس بيروت ومعظم المكاتب التي استخدمتها عام ١٩٧٣ استخبارات إحدى الدول العربية في لبنان فرصدا تحرّكاتها وأبعدا بعض عملائها إلى خارج لبنان وعناصر نفّذت هجمات فدائية في الخارج وخطفت طائرات من أوروبا إلى دول الخليج. كذلك ضبطا شبكة تجسّس لمصلحة إسرائيل أدارتها أديبة الشماس عام ١٩٧٣ وعميلاً إسرائيليًا هو خضر محمد خليل وآخر هو أحمد محيي الدين الخولي نيط به التجسّس على المنظمات الفلسطينية، وشبكة تجسّس إسرائيلية عملت على اغتيال زعماء لبنانيين وقادة فلسطينيين ضمّت الأردنية أمينة المفتي واللبنانيين مارون حايك ومنوال عساف والفلسطينية خديجة زهران. وكشفا أيضًا: شبكة تهريب سلاح إلى قبرص، وشبكة تجسّس باعت إحدى الدول العربية معلومات غير صحيحة منسوبة إلى السفارة الأميركية في بيروت، ومهاجمي مخافر عسكرية في عين عرب والفريديس، وناسفي خزانات مصفاة النفط في الزهراني في ١٤ نيسان ١٩٧٣، وطابعي منشورات ثورية ضدّ دول عربية، ومزوّري جوازات سفر وعملات، والتحضير لانقلاب يميني في دولة عربية، وخطة لضرب الباخرة الملكية «إليزابيت» مخطّطين ومنفّذين، وكتبًا عن نظام الصواريخ السورية قبل حرب عام ١٩٧٣ مهرّبة إلى الخارج، وشبكة تنصت على المكالمات الهاتفية في المقسّم المركزي لبيروت عام ١٩٧٤ أدارتها الاستخبارات السورية، وشبكة تزوير عملات سورية ومصرية وأردنية وأميركية، وشبكة فصائل المقاومة عملت على خطف يهود في وادي أبو جميل، وتجسّسًا قام به رائد سابق في الجيش الأردني هو رفيق نعيم الحميدي، ومحاولة نسف مكاتب شركة بان أميركان للطيران الأميركي، و١١ عضوًا في المنظمة الثورية الإشتراكية (نفّذت ١٢ عملاً تخريبيًا في لبنان) و١٨ عضوًا في المنظمة الشيوعية العربية (نفّذت ١١ عملاً تخريبيًا في لبنان إلى السطو المسلح والإخلال بالأمن) في تموز ١٩٧٥ بعد اعتقال شبكات هؤلاء في سوريا والكويت وأبو ظبي.

تقييد الإنفاق

وزع جول البستاني المخبرين المدنيين على نطاقين: مخبري الشعبة الثانية في مقرّها في وزارة الدفاع، ومخبري ضبّاط المناطق العسكرية في المحافظات الخمس ذات الموازنة المستقلة التي تُنفَق عليهم. أمّا المخبرون العسكريون لدى قسم الأمن العسكري فخضعوا لإمرة ضابط الاستخبارات في كلّ فوج لوظيفة محدّدة هي مراقبة معنويات الضبّاط والعسكريين في الثكن وتصرّفاتهم. وكانت مخصّصاتهم المالية قليلة: ٥٠ ليرة لبنانية للرتباء، و٢٥ ليرة لبنانية للجنود.

كان المطلوب منه الفصل القاطع بين الدور الأمني والدور السياسي للشعبة الثانية، بدءًا بأول مظاهره وهو تقليص موازنة الاستخبارات العسكرية ومخصّصاتها المالية السرّية انطلاقًا من الاعتقاد بأنّ تجريدها من سلاح المال يفقدها الموقع السياسي ويعطل قدرتها على توسيع نطاق شبكاتها. فخفّض وزير الدفاع بالوكالة الياس سابا، باتفاق مسبق مع سليمان فرنجيه وصائب سلام، موازنتها منعًا لإنفاقها أموالاً في تجنيد مخبرين يتعاطون العمل السياسي. تراجعت الأرقام إلى ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية بعدما كانت في موازنة عام ١٩٧٠ قد بلغت مليونين و٣٠٠ ألف ليرة لبنانية، أضيفت إليها عائدات من خارج الموازنة العامة للدولة دعمت مخصّصاتها السرّية من «كازينو لبنان» وعطاءات أثرياء مؤيّدين لها وشركات نافذة ومصارف استفادوا من تقرّبهم منها لاكتساب بعض مظاهر التأثير والسلطة.

منذ ما قبل تسلّم جول البستاني رئاسة الشعبة الثانية، تبلّغ رئيسها بالوكالة الرائد عبّاس حمدان من وزير الدفاع في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ أنّ مشروع موازنة الوزارة للسنة الجديدة لحظ ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية نفقات سرّية. كتب قائد الجيش العماد جان نجيم إلى الوزير في ٢٩ كانون الثاني طالبًا إعادة النظر في هذا المبلغ، ومذكرًا بأنّ القيادة لحظت في مشروع موازنتها مبلغ مليون ونصف مليون ليرة نفقات سرّية مجاراة للسياسة الحكومية القاضية بتقييد دور الشعبة الثانية وخفض نفقاتها السرّية. في كتابه هذا حدّد جان نجيم المهمّات المنوطة بالشعبة الثانية، مجرّدة من أيّ دور يتصل بالحياة السياسية الداخلية[1].

١. مهمّات الشعبة الثانية كما حدّدها العماد جان نجيم في كتابه إلى وزير الدفاع هي الآتية:
«- الأمان العسكري: الإفادة من معنويات العسكريين والروح القتالية في القطع، ومدى تطبيق القوانين والأنظمة والأوامر، ومدى ابتعاد العسكريين عن الحزبية والطائفية والمنفعة الشخصية ونشاطات المشبوهين وعناصر التخريب وعملاء الاستخبارات العدوّة والأجنبية.
- العدو الإسرائيلي: الاستخبار عن القوّات المختلفة للعدو، طاقاته في الحقول العسكرية والاقتصادية والسياسية، نشاطاته ونيّاته تجاه لبنان وردود فعله المحتملة والمختلفة.
- الأعداء المحتملون: الدول الأجنبية عمومًا وذات المطامع بلبنان أو التي تخطّط لقلب نظام الحكم فيه خصوصًا، والاستخبار عن طاقاتها ونيّاتها.
مقاومة استخبارات العدو الإسرائيلي والأعداء المحتملين: نشاطات الاستخبارات الأجنبية عمومًا.
- الأصدقاء: الاستخبار عن جيوش الدول العربية لمساعدة المسؤولين على اتخاذ قراراتهم، والتعامل معهم على أساس معرفتهم بوضوح.
- مراقبة النشاطات المخلة بالأمن وتتبّعها التي من شأن تفاقمها أن تعجز قوى الأمن الداخلي عن معالجتها من دون مؤازرة الجيش: عناصر الشغب والمسلحين من الفلسطينيين والأجانب المقيمين في لبنان، عناصر الشغب والمسلحين من الأحزاب المتطرّفة والعناصر المسلحة عمومًا».

في عهد سليمان فرنجيه بدأت المخصّصات السرّية للشعبة الثانية بـ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية، ثمّ أضحت في منتصف الولاية مليونًا و٢٠٠ ألف ليرة لبنانية، وبلغت مليونين و٤٠٠ ألف لدى بدء الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ في الموازنة الأخيرة التي تقرّرت لها. لم يُتح لجول البستاني تسلّم المبلغ بسبب اغتيال المدير العام لوزارة المال خليل سالم الذي خُطف وعُثر على جثته بعد ٧٠ ساعة في ٢ آب ١٩٧٦. فلم ينفق إلاّ خمسها بسبب حجب المتبقي منها عنه لأسباب أمنية وسياسية. تزامن ذلك مع شحّ تدريجي في التبرّعات، درج الجهاز على قبولها منذ الستينات مساهمة في دوره الأمني من بعض أصدقائه الأثرياء والمتعاونين معه، ممّا أدّى إلى تراجع مخصّصاته السرّية ومقدرته على الإنفاق وتعزيز شبكات مخبريه ناهيك بموازنة هزيلة. على امتداد مرحلة جول البستاني كان المخبرون المدنيون يتقاضون رواتب تعويض تنقلاتهم ونشاطاتهم فضلاً عن مكافآت تفاوتت ما بين ٢٠٠ ليرة لبنانية وألف ليرة لبنانية شهريًا. ولكنّها ظلّت غير مستقرّة تبعًا لتفاوت الإنتاج وأهمية المعلومات. يزيد الراتب مقدار انطوائه على أخبار مميّزة من دون أن يتجاوز ألف ليرة لبنانية.

عمل جول البستاني على رأس جهاز مكبّل بقيود أفقدته العصب الفعلي لنشاط الاستخبارات وهو المال، استكمالاً لسلسلة إجراءات اتخذها وزير الدفاع انسجامًا مع الدور الذي قرّر العهد الجديد أن ينيطه بالاستخبارات العسكرية: وقف تدخّلها في السياسة، قصر مسؤوليتها على الأمن العسكري للجيش، مراقبة الفدائيين الفلسطينيين، التجسّس على إسرائيل، مراقبة الحدود، منع دخول عملاء إستخبارات أجنبية إلى لبنان واكتشاف خلاياها السرّية، الحؤول دون تهريب أسلحة إلى المنظمات الفلسطينية. أمّا مسؤولية الأمن السياسي فعُهِد فيها إلى المديرية العامة للأمن العام، المعنية وحدها ببناء شبكات مخبرين مدنيين لجمع المعلومات بغية المحافظة على الاستقرار الداخلي.

كان وزير الدفاع بالوكالة الياس سابا قد قرّر في الأشهر الأولى من الولاية الآتي:

- وضع موازنة محدّدة للشعبة الثانية هي مليونا ليرة لبنانية من ضمن موازنة محدّدة بدورها للجيش حجمها ١٦٦ مليونًا و١٧٧ ألف ليرة لبنانية من أصل ٨٧١ مليونًا و٢٥٠ ألف ليرة لبنانية هي أرقام الدولة اللبنانية عام ١٩٧١.
- أدرج في متن موازنة الشعبة الثانية بندًا معلنًا بالمخصّصات السرّية خلافًا لما درجت عليه في الحقبة الشهابية، عندما كانت تنفق أموالاً من غير أن تخضع لمراقبة أو قيود في تحديد المخصّصات السرّية ومصادرها شأن ما قيل عن «صندوق أسود» في «كازينو لبنان» كان يمدّها بأموال، إلى مبالغ مالية تأتت من وفر في الانفاق في إدارات الجيش، فعمل قائد الجيش على إحالتها على جهاز الاستخبارات بقرار مهره هو كونه صاحب الصلاحية الحصرية. عمل وزير الدفاع أيضًا على إلزام الشعبة الثانية تقديم قطع حساب سنوي بما أنفقته من موازنتها. فخضعت الموازنة بذلك لرقابة مجلس النوّاب لم تكن من قبل.
- حدّد المبالغ المنفقة في بند التغذية الذي كان يشكّل سرًّا أحد المصادر غير المعلنة لتمويل نشاطات سياسية وأمنية للشعبة الثانية بحجّة وجود إنفاق كبير في تغذية العسكريين، مع أنّ هؤلاء لم يلزموا جميعهم ثكنهم وقطعهم، ولا استفادوا من التغذية.
- أوقف المبالغ المقترحة للقسم الثاني من موازنة قيادة الجيش المتعلّق بقطع غيار الآليات. إذ فوجئ بقيمته وهي ٤٠ مليون ليرة لبنانية بذريعة أنّ الآليات قديمة تتطلّب صيانة دورية. فأبدل شراء قطع الغيار بوضع خطة لتسلح الجيش بعتاد جديد بمبلغ ٢٠٠ مليون ليرة.

دفع واقع البناء الجديد للسلطة جول البستاني إلى العمل على إنهاء الدور السياسي للشعبة الثانية. وبات عليه تعزيز الاستخبارات العسكرية للجيش وإخضاعها لقائده الخاضع بدوره لرئيس الجمهورية الذي قرّر وضع حدّ نهائي لما شاع في السنوات الشهابية عن ازدواجية القرار[1]. وذلك ما عناه جان نجيم وسليمان فرنجيه لجول البستاني عندما طلبا إليه وضع نظام جديد يحصر مهمّاتها بالحصول على المعلومات عن إسرائيل والعرب، وعن الأخطار التي تهدّد لبنان من الداخل بسبب نشاطات محتملة لاستخبارات عربية وأجنبية ولتنظيمات سياسية وعقائدية تستمد تأثيرها منها. كان على الشعبة الثانية أن تتصرّف و«كأنّنا غير معنيين بالسياسة، بل بأمن الجيش والأمن القومي وإفادة رئيس الجمهورية عن ذلك»[2].

قبل تعيينه، وفي ظلّ رئاسة الرائد عبّاس حمدان لها بالوكالة، طرأت في الأشهر الأولى لانطلاق العهد الجديد تعديلات رئيسية قلصت منذ نهاية عام ١٩٧٠ تأثير جهاز الاستخبارات بإلغاء التنصّت على الهاتف وجهاز الأمن المشترك. وفصلت عام ١٩٧١ مكتب شؤون العسكريين الخاصة عن الشعبة الثانية وألحقته بالشعبة الأولى المعنية بالأفراد التي كان يترأسها جان نخّول. كانت الذريعة أنّ مكتب شؤون العسكريين الخاصة برئاسة كمال أبي عبدالله تعاطى السياسة والاتصال بالوزراء والنوّاب والإدارة لبناء شبكة من المصالح الشخصية. لكنّ المفاجأة كانت من رئيس الحكومة وزير الداخلية صائب سلام عندما اكتشف مكان تنصّت الشعبة الثانية، فأغلقه.

في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ رغب في تفقّد مبنى وزارة البرق والبريد والهاتف. بعد جولة على مكاتبها بلغ في الطبقة الرابعة جناحًا قيل له إنّه مقفل ومحظور الدخول إليه، طلب فتح الباب. في الداخل تعرّف إلى مركز التنصّت على المكالمات الهاتفية في غرفة عُرِفت بـ«طاولة الاستماع». عثر على محاضر أدرج فيها الموظفون المدنيون والعسكريون، الـ٢٧ بالتناوب، المولج بهم التنصّت المعلومات التي كانوا يستقونها من المكالمات الخاضعة لمراقبتهم وهوية أشخاصها ومحاوريهم ومواعيدها واستغراقها وفحوى مضامينها، إلى جدولين بالأشخاص الموضوعة خطوطهم الهاتفية قيد التنصّت اليومي الدائم أو الجزئي، وأسماء تُراقَب دوريًا وأخرى تطرأ مراقبتها تبعًا لأدوار يضطلعون بها، إلى أسماء عابرة.

لتوّه أقفل صائب سلام الغرفة ووضع مفتاحها في جيبه، وأطلق فضيحة سياسية.

أغضبته المفارقة إذ وجد على «طاولة الاستماع» ورقة تضمّنت تنصّتًا على مكالمة أجراها صباح اليوم نفسه بالقصر الجمهوري[3].

أعرب العماد جان نجيم عن عدم رضاه عن تصرّف اعتبر أنّه أساء إلى سمعة الجيش نظرًا إلى معرفته بخطورة نشاطات السفارات وأجهزة الاستخبارات الأجنبية العاملة في لبنان التي توجب مراقبة دؤوبة لها، تفاديًا لتأثر المصلحة العليا للدولة واستقرارها بها[4].

على أنّ الضبّاط الجدد في الشعبة الثانية ذهبوا إلى رئيس الجمهورية بعد شهرين، وأبلغوا إليه خطورة إلغاء غرفة التنصّت الذي حرم جهاز الاستخبارات العسكرية مصدرًا مهمًّا للمعلومات. وافق سليمان فرنجيه وصائب سلام على إعادة فتحها، آخذين بتعهد الشعبة الثانية – وقد

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٢. مقابلة خاصة مع المقدّم نبيه الهبر.
٣. جريدة «النهار»، ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٠.
٤. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

أضحت في أيد غير شهابية - عدم التنصّت على السياسيين إلاّ بعد موافقة النيابة العامة العسكرية.

كان ثمّة مقرّان للتنصّت تابعان لقسم الأمن القومي: سلكي عاد إلى مبنى وزارة البرق والبريد والهاتف حتى صيف ١٩٧٥ بعد أشهر من الحرب اللبنانية عندما نُقلت تجهيزاته إلى ثكنة مصالح الجيش في بدارو، ولاسلكي في وزارة الدفاع. تولى الأول تنصتًا هاتفيًا مفتوحًا على المنظمات الفلسطينية وأحزاب اليسار واليمين ومقيّدًا بإذن مسبق من النيابة العامة العسكرية على السياسيين، وعمد الثاني خارج أيّ مراقبة وقيود قانونية وتبعًا للامكانات إلى مسح الأجواء اللبنانية وتعقّب نشاطات جيوش الدول المجاورة كسوريا والأردن وإسرائيل وجمع معلومات عن مناوراتها وتحرّكاتها، ناهيك بسفارات أجنبية عاملة في لبنان اعتمد بعضها تشفيرًا معقدًا. عندما اقتربت الاشتباكات من الأسواق التجارية في بيروت القديمة، أرسل جول بستاني قوّة من فوج الإشارة إلى مبنى وزارة البرق والبريد والهاتف لحمايته وتفاديًا لاستيلاء المنظمات الفلسطينية على غرفة التنصّت ومراقبة الجيش من خلالها، وناط بهذه القوّة إدارة مقسّم الهاتف الذي ظلّ صلة اتصال لبنان بالخارج. استمرّت في المبنى حتى ١١ آذار ١٩٧٦ عندما انهار الجيش. آنذاك طوّق مسلحون فلسطينيون الوزارة واشتبكوا مع الجيش وأوقعوا في صفوفه جرحى قبل أن تتدخّل حركة فتح وتضع يدها على مقسّم الهاتف.

نجحت الشعبة الثانية في التنصّت منذ عام ١٩٧٢ على ٧٠٠ خط هاتفي دفعة واحدة من بينها ٥٠٠ خط وُضِعت تحت مراقبة دائمة بعد تعزيز مقسّمات الهاتف بمعدّات إلكترونية.

سباق الأجهزة

منذ اليوم الأول لتسلمه مهمّاته، بدا موقع جول البستاني محدود التأثير إذ ورث جهازًا بلا صلاحيات، مجرّدًا من الدور ومطعونًا في سمعته. بدوره هو كانت علاقته باردة بقائد الجيش العماد جان نجيم تحوّلت بمرور الوقت عادية، ثمّ تحسنت وانتهت ودية قبل مقتله. كذلك كانت الحال مع خلفه العماد اسكندر غانم الذي نادرًا ما ساورته شكوك في أنّ رئيس الشعبة الثانية يتجاوزه بإخفاء تقارير عسكرية مهمّة عنه، أو بالقيام بأعمال لم يطلعه سلفًا عليها[١].

فور تعيين القائد الجديد للجيش قصده جول البستاني ونائب رئيس الأركان للعمليات العقيد موسى كنعان في منزله في الأشرفية. وأبديا استعدادهما للاستقالة من منصبيهما إذا ارتأى إبدالهما والتعاون مع ضابطين آخرين يعيّنهما هو، ولكنّه أبقاهما.

قبيل ذهابهما إليه قال جول البستاني لصديقه موسى كنعان إنّ القائد الجديد للجيش «حِمْل ثقيل على الجيش كونه عُيِّن بعد تشكيلات عسكرية لم يقرّرها هو. وسيكون عليه التعامل مع ضبّاط شغلوا مناصب حساسة ومهمّة لم يخترهم في مواقعهم هذه، ولكن ينبغي له أن يحملهم»[٢].

لم تصمد علاقة جول البستاني بكلّ من رئيس الجمهورية وقائد الجيش. بكثير من الغطرسة اعتبر سليمان فرنجيه عديم الثقافة قياسًا بثقافته هو. إلاّ أنّه درج، ولثلاث سنوات بلا انقطاع، صباح كلّ خميس، على زيارته من دون موعد سابق لاطلاعه على التقارير الأمنية والسياسية واستخلاص تقويم عام.

كان الرجلان، على تفاوت الموقع والدور، على طرفي نقيض شخصي وسياسي. لم يكن جول البستاني جزءًا من نظام العلاقات الاجتماعية والسياسية الذي أحاط بشخصية الرئيس العصبي والحاد إلى حدّ النزق. فأضحى أنطوان الدحداح بديلاً حتميًا من جول البستاني الذي أخفق في الاضطلاع بدور متوازن مع سليمان فرنجيه واسكندر غانم كما فعل سلفاه. كان كلّ من أنطون سعد وغابي لحود قد نجح في تغليب دوره بين رئيسه الهرمي الذي هو قائد الجيش ورئيسه السياسي الذي هو رئيس الجمهورية. انحاز إلى الثاني بغية أن يحافظ على موقعه الثابت في دائرة القرار السياسي والعسكري على السواء. عبر رئيس الجمهورية يحمي رئيس الشعبة الثانية دوره داخل الجيش. فلا يتعرّض لمضايقات القائد الذي كان يغضبه في الغالب انحياز كهذا يتحوّل حصانة.

بدورها نظرة جول البستاني إلى اسكندر غانم افتقدت التقدير مذ لاحظ افتقاره إلى المبادرة والشجاعة، وخصوصًا في مواجهة رئيس الجمهورية. إذ كان القائد مدينًا له بتعيينه الذي لم يبعث على الارتياح في قلب جول البستاني. مع ذلك لم يجازف الأخير بموقف علني يخرجه عن كونه في

١. مقابلة خاصة مع العماد اسكندر غانم.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

إمرة القائد الجديد. لم يكن ثمّة خلاف سياسي بين رجلين ينتميان إلى مذهب سياسي واحد، ولكنّ أسلوب العمل فرّق بينهما. لم يتصرّف اسكندر غانم مرة على أنّه عضد للشعبة الثانية، وجارى سليمان فرنجيه في تقييد دورها. ولم يلبث جول البستاني أن اكتشف أنّ في الشعبة الثانية ضبّاطًا لا يمارس عليهم حق الإمرة الفعلية، أو على الأقل يشعرونه بأنّهم يستمدون أوامرهم من القصر الجمهوري، وبينهم مَن يستمدها من رئيس الجمهورية شخصيًا بسبب علاقات وثيقة ربطتهم به قبل انتقالهم إلى الشعبة الثانية. فأضحى القصر الجمهوري مرجعيتهم[1]. فكان أن أدّى ذلك إلى الانقلاب على السنوات الـ١٢ المنصرمة: الضبّاط الذين أقصاهم أو ضايقهم غابي لحود ورفاقه في الشعبة الثانية وجدوا حظوتهم لدى أركان السلطة الجديدة كسليمان فرنجيه وكامل الأسعد وصائب سلام وريمون إده وجوزف سكاف. فكسبوا منهم مواقع ومناصب بلغت الامتيازات. بل بينهم مَن لم يكتفِ بموالاة السياسيين فتقرّب من القصر الجمهوري. أتاح ذلك لهؤلاء استعادة لعبة رفاقهم السابقين ولكن بأدوار مقلوبة تمامًا أضحت سيفًا ذا حدّين. تدخّلوا كما السياسيون في شؤون الجيش وترقياته ومناقلاته وتوزيع الدورات العسكرية، وتخلّوا عن الارتباط برؤسائهم الهرميين في الثكن والقطع وكذلك في القيادة، محتمين بنفوذ سياسي.

كان البديل من هذه العزلة تحوّل عميق في علاقة جول البستاني بنائب رئيس الأركان للعمليات موسى كنعان الذي جمعته به صداقة قديمة. وبلغت ذروة في «حرب السنتين» عندما أصبحا رجلي القرار في ما كان تبقى من الجيش بعد انهياره. شاطره موسى كنعان شغف القراءة والثقافة والتحليل الاستراتيجي، فكان واحدهما لصيق الآخر على امتداد سنوات طويلة لم تنقطع إلاّ بوفاة موسى كنعان في ٢٤ حزيران ١٩٩٦ بعد معاناة مريرة مع المرض استمرّت ست سنوات. جمع بينهما أيضًا العقل المنظَّم والمنظِّم وأسلوب التفكير على نحو أثار انتباه رفاقهما الضبّاط في اجتماعات قيادة الأركان برئاسة قائد الجيش. كانا يحضران إليها وقد تفاهما سلفًا على الأفكار والتحليل والاقتراحات وعلى خلاصة واحدة. وكانا يستخدمان أحيانًا المفردات نفسها[2]. ولم يمنع ذلك بروز ما يميّز بينهما في المزاج الشخصي وردود الفعل: موسى كنعان أكثر مرونة وتساهلاً وانفتاحًا، وجول البستاني استفزازيًا ومحبًّا للمواجهة. عملا ساعات وكتبا معًا تحليلات وتقارير أمنية وسياسية.

عرف الملازم موسى كنعان التلميذ الضابط جول البستاني الذي كان يكبره سنًّا عندما درّبه في المدرسة الحربية عام ١٩٤٦. في ما بعد خَلَفَ موسى كنعان في مكتب الدروس والتنظيم فتوطدت صداقتهما في الحياة العسكرية والشخصية. تعاونا عام ١٩٦٩ في وضع برنامج تنظيم الجيش الذي أعدّته لجنة ترأسها موسى كنعان. أتى بالأخير إلى أركان الجيش رئيس الأركان العماد سعيد نصرالله. وقد عاونه في الفوج السادس في صيدا وفي قيادة المنطقة العسكرية في الجنوب. كان قد عرف أيضًا عن قرب العماد جان نجيم في قيادة المنطقة العسكرية في البقاع في ثكنة أبلح، وفي القطاع الشرقي في ثكنة مرجعيون في مواجهة الفدائيين الفلسطينيين. وشارك في الاجتماعات والمفاوضات مع القيادات الفلسطينية لوقف النار في أحداث ٢ أيار. كان آنذاك عقيدًا ونائبًا لرئيس الأركان للعمليات، المنصب الأخير الذي شغله حتى استقالته من الجيش عام ١٩٧٧، وهو برتبة عميد قبل أن يبلغ السنّ القانونية. في «حرب السنتين» عُيّن وزيرًا للإعلام والتربية في الحكومة العسكرية لبضعة أيام قبل أن تنهار. التقى موسى كنعان وجول البستاني أيضًا على

١. مقابلة خاصة مع العميد أنطوان الدحداح.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جان فرح.

مناوأتهما للضبّاط السابقين في الشعبة الثانية الذين تعمّدوا تجاهل الأول وإبعاده إلى قطع عسكرية في المناطق. لم تكن تجمعه بهم خلافات مباشرة. ولكنّه لم يُظهِر في المقابل حماسة للطريقة التي اتبعها المسؤولون والسياسيون في إضعاف الشعبة الثانية والتضييق على دورها.

في موازاة ذلك كانت للمدير العام للأمن العام العقيد أنطوان الدحداح الكلمة المسموعة عند رئيس الجمهورية الذي مكّنه من الإمساك بزمام الاستخبار والمراقبة والملاحقة. استعاد الأمن العام بالممارسة الصلاحيات التي انتزعتها منه لسنوات الاستخبارات العسكرية، ولاسيما منها ما يتصل بحصر مسؤولياته المباشرة بالأمن القومي[1]. عندما عزم الرئيس على تعيين العقيد أنطوان الدحداح خلفًا لجوزف سلامة، زكّى جول البستاني خيار رفيق دورته. وأجاب سليمان فرنجيه عن سؤاله: «نعم، نحن نتفق إذا عملنا معًا».

لم تتعارض مهمّات الأمن العام في الظاهر مع نشاطات الشعبة الثانية ولا مع صلاحياتها، ولم يدخلا في صراع، من غير أن يتخلى جول البستاني عن مآخذ حيال دوريهما عكست مغزى التمييز والمفاضلة اللذين قارب بهما سليمان فرنجيه والمسؤولون المعنيون العلاقة بالأجهزة الأمنية: «لم يوضح المشترع الجهاز الأساسي الموجه والمنسق بين الأمن العام والشعبة الثانية بعدما ناط بكلّ منهما مسؤولية الاستعلام القومي. فتبعية الأمن العام هي لوزير الداخلية عضويًا وللحكومة وظيفيًا، وتبعية الشعبة الثانية هي لقائد الجيش عضويًا وللحكومة وظيفيًا، وتبعية قائد الجيش هي لوزير الدفاع عضويًا وللحكومة وظيفيًا، جعل المنافسة والتعارض واقعين ما بين الجهازين في زمن السلم. كذلك الأمر بالنسبة إلى مستويات متفاوتة في التصرّف والسيطرة والأموال، ووجود دروس وتقارير ومراتب عدة للاتصال بأصحاب الشأن، ومهل مختلفة وأراء متباينة في الحصاد الاستعلامي وتوصيات وحلول متباعدة باختلاف التوجيه ووجهات نظر تبعًا للتبعيات والاهتمام. أدّى ذلك كلّه إلى ضياع المسؤوليات وتعارضها، وإلى بعض التعاون الظرفي وبعض التعارض الذي كانت نتيجته اضطرابًا في الرأي وترجرجًا في القرار وتسويفًا في الاجراء وانزلاقًا وراء تقارير خاطئة»[2].

كان الجهازان الأمنيان يعقدان اجتماعات دورية كلّ سبت في مكتب المدّعي العام التمييزي ميشال طعمة في قصر العدل في حضور أنطوان الدحداح وجول البستاني والمدير العام لقوى الأمن الداخلي هشام الشعّار ورئيس الشرطة القضائية رؤوف عبدالصمد. في اجتماعاتهم كانوا يتبادلون المعلومات والمعطيات التي كانوا يحصلون عليها من أجهزتهم، وخصوصًا مراقبة المنظمات الفلسطينية. بدا دور أنطوان الدحداح يتقدّم دور جول البستاني بعدما جُرّد الأخير من السلطة السياسية التي منحها عهد شارل حلو لغابي لحود. أثار ذلك سجالاً سياسيًا واسعًا داخل

١. وفق المرسومين الاشتراعيين اللذين يرعيان صلاحيات المديرية العامة للأمن العام وينظماها، رقم ١٣٩ الصادر في ١٢ حزيران ١٩٥٩ وتعديلاته مرتين عام ١٩٦١، ورقم ٢٨٧٣ الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ وتعديلاته عام ١٩٦٣. فإنّ مهمّاتها هي جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصلاحية التحقيق العدلي في المخالفات الواقعة ضدّ الأمن الداخلي والخارجي للدولة، ومراقبة الحدود والأجانب ومنحهم اجازات المرور والهويات الموقتة، ومكافحة الجاسوسية بين اللبنانيين والأجانب وكلّ ما يمسّ الأمن والأحزاب المنحلة والجمعيات السرّية أو الممنوعة والنشاطات الاجتماعية ذات الطابع الجماعي المرخّص لها وغير المرخّص. والمحافظة على رجال الدولة الأجانب ضمن الأراضي اللبنانية، وإبداء الرأي في منح رخص المحطات اللاسلكية ومراقبتها ومراقبة الأجانب واللاجئين السياسيين والمشرّدين في الدخول والخروج وضبط إقامتهم وأعمالهم ومنحهم تأشيرات المرور. ومراقبة المطبوعات والتسجيلات المصوّرة والصوتية والبرقيات الصادرة والواردة وتطبيق القوانين في شأنها بالتعاون مع الإدارات المختصة.
٢. تقرير سرّي لجول البستاني عن «الأمن والاستعلام»، مؤرّخ ٢٣ آذار ١٩٧٧.

الجيش بين قائلين بالحاجة إلى نفوذ سياسي للاستخبارات العسكرية، وآخرين لم يروا في تجريدها من دورها إضعافًا لها بمقدار ما عنى توجيهها في مهمّتها الفعلية. بدا المقصود ربط السطوة والفاعلية بأحكام القانون والانضباط بعيدًا من تخويف وترهيب. قيل أيضًا إنّ جول البستاني لم يمنح الشعبة الثانية هيبة أفقدها إيّاها العهد الجديد ورجاله، مقدار ما قيل إنّ الرئيس الجديد للاستخبارات، على وفرة ثقافته، لم يكن شخصية إستثنائية في وسعها منع السياسيين من التدخّل في شؤون المؤسسة العسكرية[1].

بعد تعيينه في منصبه في ٣١ تشرين الأول ١٩٧١، انصرف أنطوان الدحداح في السنة الأولى إلى إعادة تنظيم الجهاز بأن أقام في أحد المباني في القرنة الحمراء مدرسة إعداد وتدريب عَهَدَ فيها إلى ضابط سابق في الشعبة الثانية هو إدغار معلوف تأهيل العناصر مجدّدًا[2]. عمل أيضًا على بناء هيكلية جديدة للأمن العام لإخراجه من وهنه باستحداث ستة فروع جعلها بمثابة أركان اختصاص غير ميدانية للمدير العام كانت موزعة على دوائر مركزية وإقليمية: أول لشؤون الموظفين، وثان للمعلومات، وثالث للعمليات، ورابع للشؤون الإدارية والمال، وخامس للإقامة والجنسية، وسادس للإعلام. كذلك ألحق بالجهاز ضبّاطًا من قوى الأمن الداخلي كأنطوان نصر وعبدالكريم ابرهيم إلى مدنيين. في الأول من أيلول ١٩٧٢ أرسل إلى فرنسا، للمرة الأولى، عشرة مجازين في الحقوق لإخضاعهم لدورة في المعهد الوطني العالي للشرطة (ENSP) قرب ليون لسنة، من بينهم زاهي البستاني الذي عُيّن رئيسًا للفرع الثاني، فاضطلع بدور الأمن السياسي المعني كذلك بالاستخبارات العسكرية. بات زاهي البستاني بدوره هذا في الفرع الثاني بمخبريه الـ٧٠ معادلاً لنسيبه الشوفي جول البستاني في اللعبة الأمنية، ولكن بصلاحيات واسعة النطاق.

أضحى الفرع الثاني في الأمن العام الأكثر تميّزًا وغزارة في الحصول على المعلومات والتدخّل في شؤون الأحزاب والنقابات والجمعيات والعمال والهيئات الاقتصادية، والاتصال بالسياسيين عبر خمس شُعَب نيطت بها هذه الأدوار. حلّ فيه زاهي البستاني عام ١٩٧٣ بعدما كان شغله منذ عام ١٩٧١ أنطوان نصر. ثمّ كانت الخطوة التالية إخراج رجال غابي لحود في الأمن العام من مناصبهم أو تعطيل نفوذهم فيه. وبحكم الصلاحيات الواسعة كجهاز نصفه عسكري ونصفه مدني تدخّل الأمن العام في الإدارة على نحو ما خبرته الشعبة الثانية قبل سنوات. كان أنطوان الدحداح يتمتع بثقة رئيس الجمهورية بصفته مستشارًا شخصيًا له للشؤون العسكرية والأمنية منذ ما قبل تعيينه في منصبه ممّا أدّى إلى دعم الرئيس نشاطاته المتشعّبة. جمع ملفات معلومات عن كلّ الموظفين في الدولة، إلى ملفات اللبنانين أفرادًا بلغت منتصف السبعينات نحو مليون ونصف مليون ملف من مهن مختلفة. وغالبًا ما درج رئيس الجمهورية، في كلّ مرة قرّر تعيين موظف كبير في الإدارة، على استمزاج أنطوان الدحداح رأيه في مسلكه وأخلاقه وعلاقاته العامة

١. مقابلة خاصة مع العميد أنطوان الدحداح.
٢. استقدم أنطوان الدحداح مفوّضًا متقاعدًا في الأمن العام الفرنسي لإعادة تنظيم الجهاز اللبناني بعد مراسلات عدّة نصحته بمراجعة التجربة الفرنسية. كتب إلى السفارة الفرنسية في بيروت، فحضته على الاتصال بسيرج فونتين المستشار المخضرم الذي أطلع المديرية اللبنانية على وظيفة الأمن العام الفرنسي وأقسامه، فانتهى الأمر إلى تبنّي اقتراحاته أنّ ثمّة نوعين من المخبرين: الأول هو الأرفع شأنًا (honorable correspondant)، في الغالب ذو مركز أو امتياز إجتماعي رفيع كأن يكون رجل أعمال أو مديرًا أو موظفًا كبيرًا يهتم بتزويد السلطات معلومات من أجل أن يكون صديقًا لها ومتعاونًا معها، لا يتقاضى راتبًا. والآخر العادي (agent) الذي يقتضي وجوده في أماكن المعلومات كمراكز الأحزاب والجمعيات والهيئات ومراكز القوى التي تتعاطى السياسة. وقد يكون أحيانًا عضوًا في هذه. يزوّد الأمن العام معلومات ويتقاضى عنها راتبًا شهريًا. بعض مخبري هذا النوع كانوا يضطلعون أحيانًا بدور مزدوج لطرفين خصمين ممّا جعلهم في خطر دائم، إلاّ أنّهم أخلصوا لأحدهما. كان قد سمع من المفوض الفرنسي أنّ إسرائيل خصصت جهازًا من ٢٥٠ مخبرًا لمراقبة السفارة السوفياتية وتعقّب ديبلوماسييها ونشاطاتهم واتصالاتهم على أراضيها وعلاقاتهم ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والعقائدي (مقابلة خاصة).

وارتباطاته الحزبية والعقائدية لتزكيته، فكان يأتيه بملفه الشخصي. بذلك أصبح الأمن العام مصدر تخويف جدّي لموظفي الإدارة بسبب وجود مخبرين فيها. راقبوا وتعقّبوا وأحصوا وجمعوا المعلومات بغية معرفة كلّ ما كان داخلها[1]. كان الرئيس يسأله أيضًا عن شخصيات مرشّحة للتوزير أو لرئاسة الحكومة، طالبًا تزويده تقريرًا خطيًا عمّا لديه من معلومات ووقائع عنها، بما ذلك الأسماء الكبيرة والذائعة الصيت في شؤونها السياسية والشخصية.

لم يقتدِ جول البستاني بتقنية أنطوان الدحداح في بناء شبكات الاستخبارات العسكرية على رغم أنّ الرجلين نسّقا في التعاون وتبادل المعلومات. بقي مصرًّا على الطريقة التقليدية في إدارة شبكات مخبريه. كانت مفاجأته الأولى بعيد تسلمه منصبه أنّه لم يرث من سلفه شبكات مخبرين.

بعدما استوضح رتباء الصف الثاني في الشعبة الثانية على أثر إبعاد الرتباء النافذين كجوزف شاهين وفيليب كنعان وفيليپ الخوري وابرهيم منذر وسمير شهاب، أبلغوا إليه بعد تردّد أنّ هؤلاء فكّكوا شبكاتهم وطلبوا إلى المخبرين عدم الاتصال بالرئيس الجديد للشعبة الثانية والانقطاع عن التعاون معه. إذذاك قرّر إعادة بناء شبكات جهازه في المناطق اللبنانية، وما لبث أن انضم عدد قليل من المخبرين القدامى إليها. فبدأ بـ٣٠ مخبرًا. كانت الإضافة التقنية في إعادة بناء الشعبة الثانية إيجاد شبكة موازية للشبكة الرئيسية بغية إجراء تقاطع للمعلومات. كلّ من هذه من مخبرين اثنين إلى ثلاثة على ألاّ يعرف أحدهم الآخر. في الوقت نفسه وازن بين إدارة الشبكتين المدنية والعسكرية وإدارة الأقسام الداخلية بأن حدّد مهمّات: مراقبة الفصائل الفلسطينية بكثير من العناية. تعقّب نشاطات الأحزاب اللبنانية الموالية والمعارضة على السواء، تنظيم الملفات تبعًا لسجلات الأحزاب والتحقيقات والمنظمات والدول والسفارات والوزارات والمدارس والصحف والمجلات والعائلات والنقابات والمصارف[2]. عندما غادر منصبه عام ١٩٧٧، كان جول البستاني قد أرسى شبكات ضمّت ١٦٠ مخبرًا.

١. رُفعت المخصّصات السرّية للأمن العام من ٤٠٠ ألف ليرة، لسنوات قبل تسلّم أنطوان الدحداح الجهاز، إلى مليوني ليرة عام ١٩٧٣ تُوزّع أجزاء رئيسية منها على المخبرين وأصحاب صحف وعلى صحافيين. أمّا موازنة المديرية العامة فرفعها من أربعة ملايين ليرة لبنانية إلى ١٦ مليونًا. كان عدد مخبريه مع تسلّمه المنصب من بضع عشرات، وانتهى إلى أكثر من مئة في كلّ لبنان يتقاضون رواتب شهرية، ناهيك بعشرات الأصدقاء الذين عملوا مخبرين وهم من ذوي امتيازات مهنية ونقابية واجتماعية (المصدر السابق).
٢. في تقارير سرّية رفعتها مكاتب المعلومات التابعة للشعبة الثانية في بيروت والمناطق عن أعمالها. أوردت جردة بالملفات التي تجمّعت لها معلومات في إطار تدارك أيّ إخلال بالأمن. وتقع في الفئات الآتية:
- النشاط الفدائي: فتح، الصاعقة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير العربية، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، قوّات التحرير الشعبية، جبهة النضال الشعبي، منظمة فلسطين العربية، الهيئة العاملة لتحرير فلسطين، منظمة الأنصار (الحرس الشعبي).
- النشاط الحزبي والعقائدي: الحزب الشيوعي اللبناني، حزب البعث (جناح العراق)، حزب البعث (جناح سوريا)، الحزب التقدمي الإشتراكي، الحزب السوري القومي الإجتماعي، منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، العمل العربي الإشتراكي (القوميون العرب)، حزب التحرير، حزب الكتائب، حزب النجادة، حزب الوطنيين الأحرار، حزب الكتلة الوطنية، حزب الطاشناق، حزب الهانشاق، إتحاد القوى الوطنية، المرابطون، إتحاد قوى الشعب العامل.
- النشاط الطالبي في الجامعات والمدارس: جامعة بيروت العربية، الجامعة اللبنانية، الجامعة الأميركية، جامعة القديس يوسف، معهد الآداب العليا، معهد هايكازيان، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، الحكمة.
- النشاط النقابي والعمالي: الإتحاد العمالي العام، الإتحادات العمالية التسعة، النقابات المستقلة.
- الزعماء: المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية.
- نشاط المسلحين في بلدات الأطراف.
- نشاط العشائر.
ناهيك بملفات مماثلة عن رجال الدين والأجانب المقيمين في هذه المناطق والأندية والجمعيات المحلية والأشخاص المزوّدين من الشعبة الثانية أسلحة في القرى الحدودية، وملفات عن تهريب الأسلحة والمخدرات.

نحو الخارج

على وفرة القيود التي فُرِضت على الاستخبارات العسكرية، واجه جول البستاني قسمًا كبيرًا من العراقيل ممّا عُرِف في حينه في القصر الجمهوري بـ«مكتب طوني»، مقارنة بالتسمية التقليدية للشعبة الثانية «المكتب الثاني». حاول «مكتب طوني» الذي أداره نجل الرئيس بمؤازرة عدد من الضبّاط الزغرتاويين وأنطوان الدحداح الاستئثار بالدور السياسي الذي كان للشعبة الثانية. وسّعوا من نطاق نفوذهم فشمل وزارة الدفاع وقيادة الجيش، وتدخّلوا لدى الوزارات والإدارات بغية تقديم خدمات وبناء علاقات عامة واتصالات في الأوساط السياسية والاجتماعية والنقابية والشعبية لاجتذاب التأييد للعهد الجديد[1]. لم يكن في وسعه إلاّ التسليم بالمسار السياسي الذي اختطه عهد سليمان فرنجيه، فانكفأ. أولَى اهتمامًا رئيسيًا بهرم تنظيمي في الشعبة الثانية هو التشابك في العلاقة بين ثلاثة أقسام هي الأمن القومي والأمن العسكري والاستطلاع الاستراتيجي. فوجد أنّ ما يجمع بينها هو تقسيم نظري وزع المهمّات أكثر منه أحدث فصلاً في ما بينها.

بدت الأدوار الأمنية المنوطة بالأقسام الثلاثة، بالنسبة إلى جول البستاني، متداخلة توجب تقاطع المعلومات في ما بينها وإخضاعها لتحليل يقود في بعض الأحيان إلى أوعية متصلة: الأمن القومي المعني بالأمن الداخلي وحفظ النظام يتأثر بنشاطات قد تضطلع بها أحزاب لبنانية ذات صلات بأحزاب عاملة خارج لبنان أو بأنظمة وعقائد يسارية يناصبها لبنان العداء، فتتحوّل إذذاك عبئًا على الاستقرار كحال مراقبة الشعبة الثانية «الأخوان المسلمين» وحزب البعث بجناحيه العراقي والسوري والحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الإجتماعي ومنظمة العمل الشيوعي. بذلك ارتبط الجانب القومي بجانب الاستطلاع الاستراتيجي الذي يتطلب بدوره جمع المعلومات عن العدو والأنظمة الناشطة في لبنان خلافًا للقانون. الأمر الذي آل استطرادًا إلى اتخاذ إجراءات حماية أمن الجيش والثكن[2].

صحّت وجهة نظره في مقاربة الصراعين المتلازمين اللذين كان يواجههما لبنان مع إسرائيل والمقاومة الفلسطينية. رأى في مفهومه للأمن السياسي أنّ «الدبلوماسية الاتكالية ليست هي التي تؤمّنه، وإنّما الدبلوماسية الدينامية المتحرّكة بعقل وواقعية وجرأة، والمتجدّدة دائمًا كي تتمكن من مواجهة التغيّرات الدولية في التخطيط والعلاقات والمصالح والأهداف»[3]. واستنتج، في سبيل أن تحافظ الأوطان الصغيرة على نفسها من الأطماع، «تجسيد إرادة صمودها في إطار استراتيجي دفاعي يدعى الأمن القومي أو الوطني الذي يوجّه معظم نشاطات الدولة توجيهًا منظمًا لتحقيق الطموحات القومية وضمان أمنها في السلم والأزمات والحرب». إنّه الدور الذي وجده حتميًا للاستخبارات العسكرية.

١. مقابلة خاصة مع اللواء هاني عبّاس.
٢. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٣. «أقدار وتوقعات ١٩٧٢ - ١٩٧٦»، جول البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٢.

من ضمن الشروط التي حدّدها رئيس الجمهورية. التزمت الشعبة الثانية في السنتين الأوليين وظيفتها قبل أن يحدث التغيير الكبير في دورها على أثر المواجهة العسكرية بين الجيش والمقاومة الفلسطينية في ٢ أيار ١٩٧٣. عمدت إلى بناء تنظيمات موازية للجيش تكون ظهيره في حرب توقّعها جول البستاني بعدما فشل الجيش في نزع سلاح المخيمات الفلسطينية، وأُرغِم بعد تدخّل السفراء العرب على وقف النار والقبول بتعايش مستحيل مع المنظمات الفلسطينية. حتى ذلك الوقت حصر علاقاته برؤساء الوزراء المتعاقبين بالشؤون الأمنية دون السياسية. لم يفوّض إليه رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة مهمّة وساطة لدى جهة سياسية محلية على غرار تلك الدورية التي كانت لأنطون سعد وغابي لحود. فقصر كلّ نشاط في لبنان وخارجه، بما في ذلك سوريا، كان يقوم به على البعد الأمني إلى أن كانت مهمّته الأولى ذات البعد السياسي عام ١٩٧٣ بعد إغلاق دمشق حدودها مع لبنان لأسابيع وممارسة ضغوط عليه لوقف هجمات الجيش على المخيمات الفلسطينية.

اتصل سليمان فرنجيه بحافظ الأسد الذي طمأنه إلى أنّ ثمّة أملاً في تذليل المشكلة. وجرت مشاورات لفتح الحدود بين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي ورئيس الشعبة الثانية اللبنانية العقيد جول البستاني. اجتمعا وناقشا الأزمة الأمنية بدوافعها السياسية الخطيرة.

أرست مهمّته الأولى علاقات تنامت تدريجًا مع الاستخبارات العسكرية السورية من غير أن تمسي حميمة. وبنت في أوقات متباعدة علاقات عمل مع الاستخبارات المصرية والعراقية والسعودية والأردنية في نطاق تبادل المعلومات الأمنية ذات الصلة بأفراد أو بتجسّس سفارات على نشاطات مرتبطة بتعاون الاستخبارات العربية.

كان إرساء علاقات أمنية متشعبة مع استخبارات الدول العربية المجاورة هدفًا مباشرًا لجول البستاني. فأقام مع الاستخبارات السورية خطًا هاتفيًا مفتوحًا يصله بحكمت الشهابي ومعاونه المقدّم علي دوبا الذي طبع تصرّفاته النزق والفجاجة والصلف والغرور. أنشأ علاقات مماثلة مع مدير الاستخبارات الحربية المصرية اللواء محسن محرز ورئيس الاستخبارات العامة العراقية سعدون شاكر. واتسمت مناقشاته وإيّاهما بالتعاون الثنائي. كانت الثقة المتهاوية بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية حجر الزاوية في هذه المناقشات في ظلّ إصرار الشعبة الثانية اللبنانية على الحصول على دعم لموقفها من الصراع مع المنظمات. الأمر نفسه مع الاستخبارات الأردنية.

زار جول البستاني أولاً الأردن في ٢٧ آذار ١٩٧١ واجتمع بمدير الاستخبارات العامة الزعيم نذير رشيد ومدير الاستخبارات العسكرية العقيد محمد بشير، فسمع منهما ومن مسؤولين أردنيين كبار آخرين تذمّرًا من «بعض الصحف اللبنانية المغرضة التي تسيء قصدًا إلى العلاقات اللبنانية الأردنية لتشويه حقيقة ما يجري في الأردن بين السلطة والفدائيين. إنّ تدابير الأمن التي تتخذها القوّات المسلحة الأردنية تحظى بالتأييد التام من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية. وما نقوم به هنا يفيد منه الشقيق لبنان. فهو والأردن يتفرّدان بمصير واحد بين البلدان العربية»[1].

زار أيضًا مصر مرتين في سنة واحدة للاجتماع بمدير المخابرات الحربية اللواء محسن محرز. في ٢٤ نيسان ١٩٧١ في مهمّة إستطلاعية رمت إلى تعزيز علاقات التعاون بين جهازي البلدين،

١. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني في الأردن في ٢٧ آذار ١٩٧١، مؤرّخ الأول من نيسان ١٩٧١.

ثمّ في ٢٨ كانون الأول، وأكد له «أنّ مصلحة لبنان في مجال دعوته العالمية تفرض عليه أن يستضيف الفلسطينيين ويتسع صدرًا للمقاومة الشريفة ولا يفرّط بها لأنّها تعبير عن أشرف ما في إنسانية الإنسان العربي الفلسطيني، ولأنّ لبنان يرى في كلّ ما هو إنساني إتمامًا لدعوته بين الدول. ولكن لا يمكنه التخلّي عن واجبه تجاه المواطن اللبناني في توفير الأمن والعدالة والمساواة. وهذا يجعله يرفض تجاوز المقاومة الأنظمة والقوانين اللبنانية ويحرص على تطبيقها على أراضيه. كما لا يمكنه أن يسمح للمقاومة بأن تعتمد مظاهر المقاومة فقط، فتحمل الأسلحة في الداخل تطلق النار من أراضيه على إسرائيل فلا توقع بها إلاّ أضرارًا طفيفة وتعطي إسرائيل ذريعة للردّ والاقتصاص من سكان الحدود. فتزهق أرواحًا وتهدم بيوتًا وتلحق خسائر فادحة بالأهلين وخزانة الدولة، ولا تعود بفائدة إلاّ على الدولة العبرية وتكثر الأحقاد ضدّ المقاومة».

ردّ اللواء محسن محرز أنّ لبنان «بات البلد الوحيد الذي يعامل فيه الفدائيون معاملة شريفة عادلة، بينما هم مقيّدون تمامًا في الأردن وسوريا وسائر البلاد العربية»، متطرّقًا إلى «أخطاء هذه المقاومة في الأردن وما جرّته على نفسها من وبال».

عندئذ طلب إليه جول البستاني أن يلحّ على زعماء المقاومة الفلسطينية إلتزام الاتفاقات والقوانين والاستراتيجيا المعقولة في العمل الفدائي.

مساء اليوم التالي، ٢٩ كانون الأول في عشاء جمعهما في نادي التحرير، أنبأ محسن محرز جول البستاني أنّ ياسر عرفات زاره في مقرّ قيادته فحضّه على احترام الأنظمة والقوانين والاتفاقات في لبنان، قائلاً له إنّ هذا البلد هو «الملجأ الأخير والوحيد والباب الأخير للنفاذ إلى عمق العدو». ولكنّ ياسر عرفات أجابه أنّ سوريا تعامله على نحو مماثل.

عقّب مدير الاستخبارات الحربية المصرية بتهكّم على ما سمعه من القائد الفلسطيني، وقال له بحسب ما ذكر أمام ضيفه اللبناني: «قد يكون هذا رأيك أنتَ فقط، ولكنّه ليس رأي العميد حكمت الشهابي»، في إشارة إلى فحوى اجتماع حكمت الشهابي بمحسن محرز في أثناء زيارته الأخيرة لمصر[1].

كذلك زار محسن محرز في ٢٨ تموز ١٩٧٢ في القاهرة. في هذا اللقاء نوّه الضابط المصري الكبير بـ«التزام المقاومة في لبنان تعهّداتها»، وقال إنّ ياسر عرفات أكد له جلاءها عن القرى اللبنانية، فأجابه جول البستاني بأنّ المقاومة الفلسطينية «لم تلتزم بسوى وقف للنار من داخل الأراضي اللبنانية، وما عدا ذلك تسويف وتهرّب». ثمّ ناقش معه الموضوع نفسه تبعًا للمعطيات الآتية:

«– المطامع التوسعية لإسرائيل في لبنان خصوصًا. وقد أصبحت معروفة في الأوساط الوطنية والعربية والدولية كلّها. ويرتبط تحقيق هذه المطامع بالظروف الدولية بذريعة الحدود الآمنة التي تطالب بها إسرائيل.
– يتمسّك لبنان باتفاق الهدنة، وموقفه هذا عقلاني قوي كما يثبت جليًّا من مناصرة الأوساط الدولية له في شتى المناسبات.
– لا يقدر لبنان على الصمود في وجه إسرائيل، ولا تقدر الدول العربية على مساندته بما يضمن منع الاحتلال لجزء من أراضيه أو استعادته بعد وقوع الاحتلال، أو حتى صدّ إعتداءات إسرائيل عنه جوًّا أو برًّا.

١. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني مع رئيس الاستخبارات الحربية المصرية محسن محرز في القاهرة، مؤرّخ ٣ كانون الثاني ١٩٧٢.

– عمليات المقاومة سطحية ضعيفة، أغراضها للاستهلاك الدعائي العربي والأجنبي. والأذى الذي تلحقه بإسرائيل لا يساوي عُشر الأذى الذي تلحقه إسرائيل بالمقاومة ولبنان.
– يتحمّل لبنان من جرّاء الأعمال هذه الضربات دون سائر الدول العربية، وتتحمّل أيضًا المقاومة أثرها. وأصبح المواطنون اللبنانيون ينفرون من المقاومة ويطالبون الحكومة بإلحاح بإبعادها عن قراهم وبحمايتهم منها.
– يجب أن تعود المقاومة إلى السرّية التامة في الأقطار العربية كلّها لتكون لها فاعليتها وخصوصًا في لبنان، وإلاّ فلتنتظم في جيش نظامي وتخضع للأحكام الناجمة عن هذا الوضع. وفي كلا الحالين يجب أن تلتزم في كلّ دولة مضيفة سياستها وتحافظ على مصالحها أو ينتهي بها الأمر آجلاً أم عاجلاً إلى ما انتهت إليه في الأردن.
– موقف لبنان حكومة وجيشًا وشعبًا من المقاومة إنساني إلى أبعد الحدود. غير أنّ للإنسانية حدودًا تنتهي عندما تبدأ مصلحة الوطن والمواطنين»[1].

بدوره استقبل جول البستاني في لبنان مدير الاستخبارات العامة العراقية سعدون شاكر في ٢٨ نيسان ١٩٧٤ ردًّا على زيارته له في العراق في ١٠ كانون الثاني سنتذاك بدعوة من مدير الاستخبارات العسكرية العميد الركن جسام محمد الجبوري.

في اجتماع ١١ كانون الثاني صارح سعدون شاكر جول البستاني بالقيود المفروضة على الفدائيين الفلسطينيين في العراق حيث «لا يُسمح لهم بنقل سلاح وارتداء البزة العسكرية وجمع التبرّعات والاحتكاك بالمواطنين ومحاورتهم سياسيًّا»[2].

وعلى غرار المشكلات المزمنة بين لبنان وسوريا، كان ثمّة ملف جزئي بين لبنان والعراق اقترن تارة بمطالبة الحكومة العراقية بتسليمها ضبّاطًا عراقيين فارين مقيمين في لبنان كالملازم أول محمد كاظم الموسوي المساعد السابق للملحق العسكري في السفارة في بيروت الذي خُطِف من أحد شوارع بيروت في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٤ واقتيد إلى السفارة العراقية قبل تسليمه إلى السلطة اللبنانية التي كانت أمرت قوى الأمن بتطويق مبنى السفارة، وطورًا بخطف مواطنين عراقيين مطلوبين من سلطات بلادهم بجرائم أو اتهامات شتى بدعوى أنّها غير سياسية واحتجازهم في السفارة في بيروت كتحسين بكر، وأحيانًا بشكوى الحكومة العراقية من نشاطات عراقيين مناوئين للنظام أقاموا في لبنان ونشطوا منه.

في اجتماعهما في ٣٠ نيسان ١٩٧٤ في بيروت في حضور المدير العام للأمن العام أنطوان الدحداح والمدير العام لقوى الأمن الداخلي هشام الشعار، قال سعدون شاكر لجول البستاني: «إنّ الحكم هناك (في العراق) لا يمكنه التغاضي عن نشاط كهذا، والسياسة الصريحة المعلنة للحكم هي ملاحقة أعداء الثورة أينما وُجدوا لشلهم أو القضاء عليهم أيًّا يكن الثمن».

إلاّ أنّ رئيس الشعبة الثانية، في معرض كلامه على تجاوزات المنظمات الفلسطينية واعتداءاتها على الجيش قبل أحداث ٢ أيار ١٩٧٣، ذكّر محدّثه بأنّ بعضها تلقى مساعدات مالية ودعمًا معنويًا من العراق و«أنّ المخيمات الفلسطينية أصبحت ملجأ للمجرمين اللبنانيين والفلسطينيين

١. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني مع مدير المخابرات الحربية المصرية محسن محرز في القاهرة، غير مؤرّخ.
٢. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني مع مدير الاستخبارات العراقية العامة سعدون شاكر في بغداد، مؤرّخ ١٥ كانون الثاني ١٩٧٤.

يحتمون بها من ملاحقة رجال الأمن والقضاء، كما أنّ هناك بعض العراقيين في عداد المنظمات الفدائية ارتكبوا جرائم وأعمال عنف ضدّ رجال السلطة والمواطنين». كذلك أثار معه نشاطات مناوئة للسلطة اللبنانية قام بها الجناح العراقي في حزب البعث في لبنان، فأجابه سعدون شاكر أنّ ليس في إمكان الحكم العراقي «الضغط على الحزب في لبنان لاتخاذ مواقف معيّنة لأنّ قيادة الحزب في لبنان في الأساس لا تتأثر بأمر الدولة من جهة. ولأنّها تخطط سياستها مستقلة من جهة أخرى».

وقرن موقفه هذا بمطالب ستة تتعلق بـ:

«- نشاط التجسّس على المنطقة العربية وعلى العراق خصوصًا.
- الأمن الداخلي للعراق والمعلومات المتعلّقة بالأشخاص الذين يخطّطون لإثارة المشاكل داخله.
- النشاط السوري المضاد للعراق، القوي جدًا في لبنان برصد الآتين من العراق والذاهبين إليه من طريق مطار بيروت، ناهيك بأنّ عملاء سوريا يراقبون المكالمات الهاتفية ولاسيما منهم عملاء المخابرات الخاصة العاملين لمصلحة رفعت الأسد.
- تحرّك الجماعات المحسوبة على العراق في لبنان بما فيها حزب البعث وجبهة التحرير العربية.
- النشاط الإيراني الواسع في لبنان وخطره على أمن العراق بعد تعيين منصور قدر سفيرًا في بيروت. وهو كان ضابطًا في المخابرات الإيرانية برتبة عقيد.
- الشكوى من سفير لبنان في إيران الذي يقوم بنشاط مكشوف ضدّ العراق بجمع العراقيين أعداء النظام، من حوله ورعايتهم وكأنّه يعمل لمصلحة إيران وليس لمصلحة لبنان»[1].

أدرك جول البستاني أنّ الاستخبارات العراقية في لبنان مصمّمة «على ملاحقة المتآمرين على النظام في بغداد والمناوئين له أينما وجدوا وأيًّا يكن الثمن. ولذلك يمكن أن تلجأ إلى تكرار أعمال الخطف أو التصفيات الجسدية لهؤلاء. ويمكن التنسيق بين أجهزة الأمن اللبنانية والأجهزة العراقية لمنع حصول هذه الحوادث التي يؤدّي التسبّب بها إلى الحاق الضرر بلبنان أمنيًا وبعلاقاته مع العراق. ويهمّ العراق تتبّع النشاط الإيراني في المنطقة العربية عمومًا وفي لبنان خصوصًا، إذ يعتبر التحرّك الإيراني قويًا في لبنان ويساعده بعض الفئات السياسية اللبنانية. ويعتبر العراق أنّ مشكلته الأساسية هي القضية الكردية. وبذلك فإنّ أيّ تحرّك كردي لمصلحة الملاّ مصطفى البرزاني في لبنان أو أيّ تحرّك إعلامي للصحف اللبنانية ضدّ النظام العراقي وخصوصًا حيال القضية الكردية، أو طبع منشورات حول الموضوع نفسه وتوزيعها قد يؤثر على العلاقات اللبنانية - العراقية. ومن المؤكد أن يقوم تحرّك عراقي في الساحة اللبنانية بواسطة حزب البعث وجبهة التحرير العربية والمخابرات العراقية بملاحقة هذا النشاط».

استنتج جول البستاني أيضًا من محدّثه «أنّ المسؤولين العراقيين يفهمون بصورة خاطئة الأوضاع الداخلية اللبنانية والمشكلات اللبنانية - الفلسطينية بسبب البعد الجغرافي والغش وتشويه الحقائق التي يمارسها قياديو الحزب ومسؤولو جبهة التحرير العربية والمنظمات الفدائية عليهم».

كان تبادل المعلومات الأمنية مع سائر الاستخبارات العربية في صلب الدور الذي اضطلع به، آخذًا بقاعدة التعامل بالمثل. الأمر الذي قاده إلى إيفاد رئيس قسم الاستطلاع الاستراتيجي الرائد

١. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني مع مدير الاستخبارات العراقية العامة سعدون شاكر في بيروت، مؤرّخ أيار ١٩٧٤.

هاني عبّاس إلى قطر لتسليم حاكمها الشيخ أحمد بن علي آل ثاني وثائق اتصلت بجبهة سياسية يسارية ناشطة في الخليج واتخذت من لبنان ودول عربية أخرى مقارًا لأعمالها. هي الجبهة الشعبية لتحرير الخليج. حصلت الزيارة في ١٩ تموز ١٩٧١ وكانت سرّية.

يومذاك سلّم هاني عبّاس الوثائق إلى القائد العام لقوّات دولة قطر - وقد تبيّن أنّه بريطاني هو رونالد كوغران - في حضور مدير الأمن العام القطري غازي محمد الخطيب، وهوأردني سبق أن عمل ملحقًا عسكريًا للأردن في لبنان عام ١٩٦٠ وطرد منه لأسباب سياسية.

كان دافع تزويد قطر هذه المعلومات تبعًا لما أبلغه هاني عبّاس إلى القائد القطري «المحافظة على مصلحة دولة قطر وتوحيد الجهود في محاربة التيارات الشيوعية في المنطقة».

جواب القائد القطري أنّه حاول منذ زمن بعيد إيجاد تعاون بينه وبين المسؤولين عن الأمن في لبنان فلم يُوفّق. واعتبر مبادرة قائد الجيش (اللبناني) فاتحة تعاون. مبديًا استعداد قطر لتزويد الجيش اللبناني ما يطلبه من المعلومات التي تهمّه كلّما توافرت لديها. وحمل إلى هاني عبّاس لائحة مطالب رغب من خلالها في تلقّي مساعدة الاستخبارات اللبنانية واستجابتها، وهي:

«- تعيين شخص سيرسل دوريًا من قطر إلى بيروت للاتصال بالشعبة الثانية هو فهمي عبدالحميد، أردني. واتفق على لقب للتعارف معه هو «عارف». وأعطي رقم الهاتف الذي سيتصل به ٤٢٠٠١٥.
- تزويده المعلومات عن نشاطات شخص من البحرين يدعى عبدالرحمن محمد عبدالله النعيمي يتردّد كثيرًا على مكتب جريدة «الهدف» في بيروت، من رؤوس الجبهة الشعبية لتحرير الخليج ويرافقه أحيانًا في أثناء وجوده في بيروت فلسطيني من لبنان يدعى أحمد يونس البجيرمي الملقب «أبو أحمد» ويجتمع معه في مكتب جريدة «الهدف» أيضًا.
مساعدته للحصول على بطاقة منتسب إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج.
- مساعدته على كشف عملية تهريب أسلحة من أوروبا إلى الخليج من طريق مطار بيروت وضبطها»[1].

على خط مواز للانفتاح على الاستخبارات العربية، اهتم جول البستاني أيضًا بالعمل على تجنيد مخبرين للشعبة الثانية من خارج الأراضي اللبنانية. وكلّف هاني عبّاس مهمّة، فذهب إلى قبرص في ١٧ تموز ١٩٧٢ ليومين. أقام خلالهما في نيقوسيا سعيًا إلى هدفين: «تأمين نقطة ارتكاز للشعبة الثانية في قبرص، وتحقيق نوّاة شبكة استعلام عن العدو فيها». هناك اجتمع بثلاثة أشخاص ناقش معهم مهمّته هم جوزف ياماكس (نائب سابق في البرلمان القبرصي لبناني الأصل ورجل أعمال كبير) وشقيقه نينو ياماكس (رجل أعمال مقيم في نيقوسيا أيضًا) وجوزف نابليون

١. تقرير سرّي عن محادثات الرائد هاني عبّاس في قطر، تضمّن معلومات عن عملية تهريب الأسلحة هذه كالآتي:
«- الشخص الذي يعمل على إتمام عملية التهريب يدعى محمود محمد أحمد الصبّاغ، فلسطيني، يحمل جواز سفر أردنيًا ويقيم حاليًا في قطر. زوجته لبنانية تقيم في بيروت تدعى إحسان القادري تحمل جواز سفر لبنانيًا رقم ١٦٠٢٦ صالح حتى ٢ حزيران ١٩٧٠. وهذا الشخص يملك في قطر شركة تتعاطى تجارة الآلات والمواد الزراعية، ومن بين شركائه في هذه الشركة النائب السابق عبدالكريم الزين.
- كمية الأسلحة التي ستهرّب هي ألف رشاش (M2) ومليونا طلقة.
- تهريب الأسلحة سيتم بواسطة طائرة تستأجر (تشارتر) من ألمانيا إلى بروكسيل. فبيروت. فالخليج العربي (قطر أو رأس الخيمة).
- الذي أعطى هذه المعلومات مصري يدعى فؤاد أمين محفوظ، وهو يتردّد من وقت إلى آخر على بيروت».

(قبرصي لبناني الأصل ورجل أعمال مقيم في ليماسول). فأعربوا عن رغبتهم في التعاون من دون مقابل واستعدادهم «لتأمين علبتي بريد سرّيتين لمصلحة الشعبة الثانية، واحدة في نيقوسيا والثانية في ليماسول باسم شركة يملك امتيازها جوزف ياماكس وتدعى «jay & company»، على أن يصار إلى تأمين الاشتراك في هاتين العلبتين في مدة لا تتجاوز آخر شهر تموز ويُرسل رقماها إلى لبنان. كذلك أبدوا استعدادًا للعمل «في سبيل خدمة لبنان كالآتي:

- أن يكونوا نوّاة شبكة استعلام عن نشاط إسرائيل في قبرص.
- أن يؤمّنوا أشخاصًا موثوقًا بهم قبارصة لبنانيي الأصل، مقيمين في إسرائيل أو في إمكانهم الانتقال بين قبرص وإسرائيل بسهولة للتعاون معهم في مجال الاستعلام عن العدو.
- أبدوا استعدادهم لتأمين كلّ عون لأيّ شخص ترسله الشعبة الثانية إلى قبرص لتسهيل مهمّته شرط أن يصل إليهم إيعاز من الشعبة الثانية بذلك.
- نوقشت مسألة الحصول على جوازات قبرصية مزوّرة لأشخاص لبنانيين قد تستخدمهم الشعبة الثانية للدخول إلى إسرائيل، فأجابوا أنّ ثمّة صعوبة كبيرة بالنسبة إلى هذا الموضوع حاليًا، إنّما سيدرسون إمكان تحقيق ذلك.
- قالوا إنّهم سيمدّون الشعبة الثانية بلوائح بالأشخاص الذين ينتقلون إلى إسرائيل من طريق البحر والجوّ، وبأسماء الأشخاص الذين يتعاملون تجاريًا معها. وسوف تجمع هذه المعلومات وترسل كلّما توافرت إلى الشعبة الثانية في علبة البريد الخاصة»[1].

١. تقرير سرّي عن مهمّة الرائد هاني عبّاس في نيقوسيا في ١٧ تموز ١٩٧٢، مؤرّخ ٢٠ تموز ١٩٧٢.

الانكسار

منذ ما قبل انفجار أحداث الأربعاء ٢ أيار ١٩٧٣، شعرت الشعبة الثانية أنّها مقبلة على أزمة خطيرة داخل الجيش، لم تلبث أن انفجرت بعد سنتين. كانت قد أكدت لها تلك الأحداث صحة توقعاتها عندما حالت المواقف السياسية دون اتخاذ قرار بحسم الإنفلات الفلسطيني المسلح، وإنهاء ازدواجية السلطة في لبنان بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. كانت المعلومات التي وصلت إلى جول البستاني وأنطوان الدحداح كشفت أنّ أسلحة كانت تُهرّب إلى الفدائيين الفلسطينيين من الحدود اللبنانية السورية بكميات ضخمة. ناهيك بشحنات أسلحة وذخائر من العراق عبر سوريا. وكانت تقارير الشعبة الثانية والأمن العام تشير إلى تكديس مئات آلاف من صناديق ذخائر الرشاشات والقنابل والصواريخ والمتفجرات وتعزيز الفدائيين الفلسطينيين تدريباتهم وحفر خنادقهم والسراديب، واستقدام خبراء وبناء مخازن أسلحة تحت الأرض وملاجئ وتحصينات، ناهيك بنشاطاتهم السرّية واتصالاتهم بسفارات دول أوروبا الشرقية ودول أميركا اللاتينية ككوبا ودول آسيوية.

كان وقوع الحرب ماثلاً أمام السلطة اللبنانية في ضوء ما أكدته تلك التقارير، مع شعور الجهازين الأمنيين بعجزهما عن اتخاذ مبادرة ما[1].

بدوره أنطوان الدحداح واجه منذ عام ١٩٧١ مشكلات مماثلة حملته تكرارًا على الذهاب إلى دمشق ومحادثة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي في الأمر. لم يكن حكمت الشهابي يستجيب. تارة كان ينفي علمه بتهريب الأسلحة في شاحنات فلسطينية، وطورًا بأنّ حصوله ربما تمّ عبر الجرود والجبال التي لا قدرة للجيش السوري والاستخبارات على مراقبتها كاملة نظرًا إلى وعورتها بين البلدين. أسهب مع أنطوان الدحداح في الكلام على القضية الفلسطينية ودعم القيادة السورية الفدائيين في نضالهم المسلح، وأكثَرَ من إثارة الشكوك حيال عدم تساهل السلطة اللبنانية في دعم مماثل. ولم يتردّد في الإعراب عن رضى سوري ضمني على ما اعترض عليه زائره اللبناني: دعم غير مشروط للفدائيين بتسليحهم وتسهيل انتقالهم غير المشروع إلى لبنان[2].

بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ كان واجه جول البستاني وهو يحصر مهمّته بإعادة بناء الاستخبارات

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٢. مقابلة خاصة مع العميد أنطوان الدحداح.

العسكرية، اختبارين حادين في أقل من شهر واحد: عملية إسرائيلية في بيروت اغتيل فيها ثلاثة قادة فلسطينيين في ١٠ نيسان ١٩٧٣، ثمّ صدام عسكري خطير في العاصمة والمناطق بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين في ٢ أيار مهّد لتولّد مشاعر مذهبية داخل الجيش غذتها المنظمات الفلسطينية، وفي أوساط السياسيين والقيادات الدينية التي انقسمت في الرأي من الوجود الفلسطيني المسلح. وبمقدار ما أُلزِمَت الشعبة الثانية الابتعاد عن التدخّل في الحياة السياسية، كمنت التحدّيات الماثلة أمامها، للمرة الأولى في تاريخ لبنان كما في تاريخ الجهاز، في أخطار الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. كانت المنظمات الفلسطينية المعتدلة والمتشدّدة على السواء أطلقت حملات عدائية على النظام اللبناني.

بدت المقاومة الفلسطينية وقتذاك في حاجة إلى تنازلات إضافية من السلطة اللبنانية تتخطى ما كان قدّمه إليها اتفاق القاهرة. في الأشهر التالية لتوقيعه عُقِدت بين كانون الثاني ونيسان ١٩٧٠ سلسلة إجتماعات عسكرية رمت إلى تنسيق العمل الفدائي في القطاعين الشرقي والأوسط في الجنوب وتنظيم عبور الدوريات الفلسطينية إلى داخل الأراضي المحتلة لتنفيذ هجماتها. الاجتماع الأول كان في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٠ بين وفدين عسكريين لبناني وفلسطيني لم يكن للشعبة الثانية دور مباشر فيه. ثمّ اجتماع آخر في ٧ نيسان شارك فيه المقدّم غابي لحود والمقدّم أحمد حمدان والرائد سامي الخطيب برئاسة المدير العام لشؤون الفلسطينيين العسكرية العميد الركن عزيز الأحدب الذي ترأس الاجتماع الأول أيضًا ممثلاً قائد الجيش العماد جان نجيم، إلى وفد عسكري فلسطيني. واتفق على تنظيم انتقال الفدائيين من سوريا إلى العرقوب من طريق المصنع – راشيا – الحاصباني، على أن تُخصص طريق دير العشائر – عين عطا للمهمّات العسكرية ونقل المؤن والذخائر من سوريا. كان الثمن المقابل إلتزام الجانب الفلسطيني عدم إطلاق النار من داخل الأراضي اللبنانية.

في بنود تنسيق العمل، إلى محاور الاستطلاع والمراقبة من داخل الأراضي اللبنانية ومسالك الانتقال إلى الأراضي المحتلة والمرور والتنقل في كلّ من القطاعين ومواقع القواعد وأنواع الأسلحة والعمليات. كان ثمّة تعهدان تبادلهما الطرفان: أولهما من المقاومة الفلسطينية هو «عدم ملاحقة المواطنين اللبنانيين غير المؤيّدين للعمل الفدائي ومضايقتهم، وعدم توقيف اللبنانيين لمحاسبتهم على عملهم مع الشعبة الثانية، أو تعاملهم مع السلطة». والآخر من الجيش هو «عدم حجز الفدائيين وإحالة المخالفين منهم في القطاعات العسكرية على المحاكم العسكرية، على أن يُسلّموا في حال توقيفهم إلى الكفاح المسلح»[1].

عندما ترأس جول البستاني الشعبة الثانية كانت قد أصبحت أسيرة خطرين تأكلت في ظلّ تماديهما السيادة الوطنية والاستقرار الداخلي: المقاومة الفلسطينية والدولة العبرية. كانت الاستخبارات العسكرية قد فقدت والجيش منذ عام ١٩٧١ السيطرة على المخيمات الفلسطينية وأضحت عاجزة عن جمع معلومات كافية ومنتظمة عنها. على رغم استحداثها أربعة مكاتب معلومات في صور (القطاع الغربي) وبنت جبيل (القطاع الأوسط) وراشيا ومرجعيون (القطاع الشرقي)، على أن ترتبط برئيس فرع الشعبة الثانية في المنطقة العسكرية. وكُلّفت هذه المكاتب جمع المعلومات اللازمة عن تحرّكات الفدائيين ونشاطاتهم المسلحة وخروقهم اتفاق القاهرة وإرسالها إلى قسم الأمن القومي ومنه إلى جول البستاني.

١. محضرا الاجتماعين العسكريين اللبناني والفلسطيني في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٠ و٧ نيسان منه.

كان على الشعبة الثانية أن تواجه أيضًا حقائق إجتماعية وسكانية واقتصادية نجحت المنظمات الفلسطينية في التغلغل من خلالها في المجتمع اللبناني، وخصوصًا في الجنوب حيث الانتشار الأوسع لقواعد الفدائيين لاستقطاب تأييد الأهالي واستمالتهم تارة إلى الكفاح المسلح، وطورًا إلى تأمين المنظمات الفلسطينية حمايتهم تبريرًا لبقائها. من بضع ملاحظات لمس جول البستاني تعاطف قسم من الأهالي مع المقاومة الفلسطينية لأسباب أضحت عقبات في وجه السلطة اللبنانية. لم يتردّد في أن يعزوها إلى «البنية الإقطاعية، ونموّ بعض الأحزاب العقائدية (كالقومية الإجتماعية والشيوعية والبعثية)، والخصومات الحزبية في القرى، والطبع المسالم للسكان الموالين تقليديًا للدولة، إلاّ أنّ كثيرين منهم فقدوا الثقة بالمؤسّسات، والمعاناة من نشاط البعثيين والشيوعيين، ووجود متحمسين للقضية الفلسطينية سرعان ما أصبحوا ناقمين على الفدائيين، ولم يكن سواهم ثمّة مَن يبقيهم في جمود نسبي»[1].

دخل لبنان منذ مطلع السبعينيات في آتون الصراع العربي – الإسرائيلي على أراضيه. كانت المعلومات المتوافرة في أركان الجيش ولدى ضبّاط الاستخبارات العسكرية تعبّر عن قلقهم من تصاعد نشاطات المقاومة الفلسطينية بعدما بلغهم أنّ وجود ٢٥٠٠ فدائي ينتشرون في قطاعات الحدود مع الدولة العبرية يُعدّ لصدام، خصوصًا وأنّ الفدائيين يقصرون تحرّكهم على إطلاق نار من داخل الأراضي اللبنانية، وينفذون أحيانًا هجمات صغيرة في مناطق داخل الأراضي المحتلة قريبة من الحدود الدولية. كان ثمّة تسليم بعجز مزدوج للجيش اللبناني: عدم مقدرته على خوض معركة متكافئة مع إسرائيل تكبّده خسائر جسيمة، وتعذّر تفريغ الداخل من قواه النظامية وإيكال أمر المحافظة على الأمن إلى قوى الأمن الداخلي.

كانت قد سابقت التهديدات الإسرائيلية تهديدات مماثلة من الداخل.

في ٧ نيسان ١٩٧١ وضع نائب رئيس الأركان للعمليات العقيد موسى كنعان تقريرًا رسم فيه ملامح فوضى وشيكة، وأبرز معطيات منها:

«– الوجود الفدائي في الداخل: يبلغ مجموع الميليشيا في المخيمات ما يقارب ١٢ ألف مسلح، يقتصر نشاطهم على الاشتراك في بعض التظاهرات. وقد خفّ تجوالهم في المدن بالسلاح حتى كاد ينعدم.

– الأحزاب والمنظمات المسلحة: يبلغ عدد مسلحيها ١٥ ألفًا. وقد تميّزت في الفترة الأخيرة بإقبال شديد على شراء الأسلحة وتوزيعها على الأنصار.

– الفلسطينيون: يساورهم قلق داخلي على مستقبلهم، ويتخوّفون من إقدام السلطات اللبنانية على ضربهم بغية الحد من نشاطهم وقتل روح المقاومة فيهم. فتراهم في وضع التحفز الدائم ولا يأمنون السلطة. وبعد فترة هدوء شبه تام عاد النشاط إلى صفوفهم على أثر تزايد العطف العربي عليهم من جرّاء حوادث الأردن.

– الأحزاب والمنظمات: تعمد إلى التسلح الكثيف، ومعظمه للدفاع الذاتي. وكلّ منها يخشى الآخر في حال عجز السلطة عن إقرار الأمن. وبعض هذه المنظمات عقائدي يُدخل في حسابه الانقضاض على السلطة إذا توافرت له الظروف المناسبة لإبدال النظام القائم. لذلك تريد هذه الأحزاب والمنظمات أن تستغل كلّ فرصة للانضمام إلى حركة يُراد منها مهاجمة الحكم.

– أمّا ما يمكن حدوثه فهو الآتي:

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «حماية القرى الحدودية أو مسألة التنظيم الدفاعي للقرى الحدودية»، مؤرّخ تموز ١٩٧٢.

أ- لسبب من الأسباب تتشدّد السلطة مع الفلسطينيين أو الفدائيين، أو تقوم في الصحف ووسائل الإعلام حملة ضدّهم. وفي حال وقوع اصطدام مسلح مع قوى الأمن، عفويًا كان أم مفتعلاً، تزداد الريبة لديهم. وقد يقتنعون أو يأتي مَن يقنعهم بأنّ ساعتهم في لبنان تقترب، فيعمدون إلى توزيع الأسلحة على الميليشيا التابعة لهم. ويعقدون حلفاً مع الأحزاب العقائدية المناوئة للنظام، ويقومون بانتفاضة مسلحة يتوخون منها قلب نظام الحكم وتركيز آخر موّال لهم يأمنون جانبه ويطمئنون معه إلى بقائهم وسلامتهم وحرّية عملهم.

ب-لأسباب داخلية مختلفة تحدث اضطرابات وتنطلق تظاهرات تندس في صفوفها عناصر شغب، فتنقلب إلى تظاهرات مسلحة تؤدّي إلى اصطدامات مع قوى الأمن. فتساندها الأحزاب العقائدية وتمتد إلى أنحاء البلاد كلّها وتعمّ الاضطرابات وتتفاعل وتفضي إلى إضطراب حبل الأمن»[1].

بعد أقل من سنتين على تسلمه منصبه دقّ جول البستاني ناقوس خطر الإنهيار بعد اجتياح إسرائيلي برّي وجوّي واسع النطاق لجنوب لبنان فجر ١٦ أيلول ١٩٧٢، هو الأول لأرض عربية منذ حرب عام ١٩٦٧ استمرّ حتى اليوم التالي وشمل على امتداد ٤٠ ساعة ٨٥٠ كيلومترًا.

بعد عشرة أيام على الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، والذي برّرته إسرائيل بسعيها إلى توجيه ضربة إلى الوجود الفلسطيني فيه وليس احتلال هذا البلد، رفع جول البستاني إلى رئيس الجمهورية وقائد الجيش تقريرًا أجرى تقويمًا لاعتداء ١٦ أيلول الذي سمّته الدولة العبرية «تمشيط مخيمات الإرهاب» ردًا على اقتحام ثمانية فدائيين في ٥ أيلول القرية الأولمبية في ميونيخ واحتجازهم تسعة رياضيين إسرائيليين بعد احتلالهم مقرّ بعثتهم وقتلهم اثنين آخرين حاولا المقاومة. يومذاك طالب الفدائيون بمقايضة الرهائن بـ٢٣٠ أسيرًا عربيًا وخمسة ضبّاط سوريين وضابط لبناني. لكنّ العملية انتهت بمقتل الإسرائيليين التسعة وخمسة من الفدائيين الثمانية بعدما اقتحم المقر ١٢ عنصرًا من القناصة الألمان.

في تقريره وجد رئيس الشعبة الثانية في الحملة العسكرية «سياسة إسرائيلية جديدة في قمع المتطرّفين الفلسطينيين والدول التي تؤويهم»، طارحًا تساؤلاً رئيسيًا هو: «بقمعها المقاومة الفلسطينية في لبنان ألا تعمل حكومة تل أبيب على إدخال المقاومة أكثر في السرّية. أيّ الارهاب؟». واستنتج ضرورة دقّ ناقوس الخطر إلى ما تعدّ له إسرائيل في لبنان بما يتجاوز ردود فعلها على هجمات الفدائيين الفلسطينيين عليها في الأراضي المحتلة وخارجها.

قال في التقرير: «لم يكن الهدف الرئيسي لاعتداء ١٦ أيلول الصراع مع الإرهاب لأنّ إسرائيل تدرك أنّ قمع المقاومة داخل الأراضي اللبنانية لا يحلّ مشكلة الإرهاب (...)، ولأنّ ليس في إمكانها تجاهل أنّ منظمة «أيلول الأسود» وُلِدت من صدامات دموية بين الأردنيين والفلسطينيين، كما لا يمكن تجاهل إمكان تحوّل لبنان أردن ثانيًا ينمّي الإرهاب السرّي. في النتيجة، باعتدائها على لبنان لم يكن الهدف الرئيسي لإسرائيل مواجهة الإرهاب، بل الرغبة في افتعال صراع بين اللبنانيين والفلسطينيين كفيل بأن يؤدّي بسبب التشنج المذهبي إلى حرب أهلية. وفي ذهن المسؤولين الإسرائيليين يكمن حلّ مشكلة فلسطين بالالغاء التدريجي للأمة الفلسطينية. وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أنّ إسرائيل، على رغم انطلاق الفدائيين من الجنوب، ستواصل مهاجمة

١. تقرير سرّي لنائب رئيس الأركان للعمليات العقيد موسى كنعان بعنوان «الوضع العسكري في البلاد»، مؤرّخ ٧ نيسان ١٩٧١.

لبنان جاعلة منه باستمرار مسؤولاً عن النشاطات الإرهابية في كلّ مكان من العالم، وإنّه المذنب الأول الذي ينبغي أن تُطبّق عليه شريعة العين بالعين والسنّ بالسنّ. بذلك تمارس أنواع الضغوط كلّها على لبنان لافتعال الإنقسامات الداخلية وصولاً إلى احتلال جزء من أراضيه (...)، أمّا الدول الغربية المتخوّفة من موجة الإرهاب التي تجتاح أراضيها، فهي تجد في الاحتلال الإسرائيلي المحتمل للبنان ردًا مبرّرًا».

وفي قراءته للاتجاهات الإسرائيلية لاحظ جول البستاني أنّ الدولة العبرية «منذ هجومها على مطار بيروت عملت بوسائلها الإعلامية على إقناع العالم بأنّ بيروت هي مركز الإرهاب في العالم. وتاليًا فإنّ من الصواب والعدل أن يدفع لبنان ثمن الإرهاب. أمّا الهجمات المتكرّرة عليه فتبدو إجراءات دفاعية وأمنية عن الدولة اليهودية وليست اعتداء على سيادة دولة مسالمة ووحدتها»[1].

لم يحل تنبّه جول البستاني إلى خطر الدولة العبرية دون تقصير جهازه في جمع المعلومات عنها، مكتفيًا بالجانب الأقل أهمية، وهو جمع المعلومات المعلنة من خلال ما عُرِف بالاستعلام المفتوح. وكان رئيس قسم الاستطلاع الاستراتيجي النقيب جوزف بو ناصيف[2]. المسؤول عن المهمّة. يحصل على هذه المعلومات من الصحف والمجلات المحلية والأجنبية والإسرائيلية والمنشورات والترجمات. ورصد الإذاعة الإسرائيلية بالعربية والعبرية. والدراسات. كانت قد تراجعت لدى الشعبة الثانية منذ عام ١٩٧٣ أولوية الاستخبار عن إسرائيل بعد توجيهه. بجهود إضافية، إلى الاستخبار الداخلي لمراقبة المقاومة الفلسطينية في مخيمات بيروت والجنوب والشمال. ناهيك بانحسار فاعلية قسم الاستطلاع الاستراتيجي على حساب قسمي الأمن القومي والأمن العسكري

١. تقرير سرّي بالفرنسية لجول البستاني مؤرّخ ٢٦ أيلول ١٩٧٢ بعنوان «ردود الفعل على اعتداء ١٦ أيلول». وفيه أيضًا «أنّ من الحيوي اليوم، وبسبب عدم القدرة على تقوية الجيش اللبناني في وقت قصير، أن نحاول الحدّ من الدعاية الإسرائيلية التي تسعى إلى تشويه صورة لبنان وتنجح قليلاً في ذلك. ولا يكفي أن ننزع من إسرائيل كلّ ذريعة للهجوم على لبنان، بل أيضًا تنوير الرأي العام العالمي حول:

- أنّ لا وجود لذرائع كهذه.
- عدم وجود علاقة بين لبنان والإرهابيين الفلسطينيين.
- الفظاعات التي ارتكبتها إسرائيل ضدّ اللبنانيين (لم تظهر صورة واحدة منها في الصحافة الغربية).
- الأهداف الإسرائيلية الحقيقية.
- رغبة القيادات الإسرائيلية في رمي لبنان في صراع تمكّن حتى الآن من أن يكون محايدًا فيه، وذلك بهدف فرض إعادة نظر في الحدود التي رسمتها لجنة مراقبي الهدنة».

٢. في ١٧ حزيران ١٩٧٢ خطف جنود إسرائيليون النقيب جوزف أبو ناصيف عندما سلك في موكب عسكري ضمّ خمسة ضبّاط سوريين راوحت رتبهم العسكرية بين مقدّم وعميد، خطأ طريقًا في رمية على مسافة مئة متر من الحدود اللبنانية – الإسرائيلية التي كانوا يتفقدونها. فتعرّضوا لمكمن نتج منه إطلاق نار أدّى إلى مقتل ثلاثة من الشرطة العسكرية واعتقال الضابط اللبناني والضبّاط السوريين، إلى ثلاثة من عناصر درك مخفر رمية. وأُبقوا قيد الاعتقال ٣٥٣ يومًا في سجن في سريفيم حتى ٥ حزيران ١٩٧٣، عندما أجرت إسرائيل مع مصر وسوريا ولبنان عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر تبادل أسرى. فأطلقت ٤٢ عسكريًا مصريًا، و٥٢ عسكريًا سوريًا بينهم الضبّاط، و١١ عسكريًا لبنانيًا بينهم جوزف أبو ناصيف وضابط آخر هو فوزي أبو عزّالدين وخمسة عسكريين كان الجيش الإسرائيلي أسرهم إبّان اجتياحه جنوب لبنان في ١٦ أيلول ١٩٧٢. كانت تلك المرة الثالثة التي عبر فيها موكب الضبّاط منطقة محاذية للحدود في القطاعين الشرقي (راشيا - مرجعيون - شبعا) والغربي (بنت جبيل – مارون الراس – لبّونة) على مرأى من الجنود الإسرائيليين الذين استفزهم وجود ضبّاط سوريين يستكشفون الحدود الفاصلة بين البلدين. في وقت لاحق في أسره، قال ضبّاط إسرائيليون لجوزف أبو ناصيف بعدما أخضعوه لتحقيق طويل وممض إنّهم أعدّوا لاعتقاله والضبّاط السوريين ٣٠ مكمنًا من الناقورة حتى مرجعيون لضمان أسرهم (مقابلة خاصة).

للمبرّرات نفسها. كان جوزف بو ناصيف قد ورث من عبّاس حمدان رئيس شبكة مخبرين هو معاون أول في الجيش كان يزوّده دوريًا معلومات غير ذات أهمية مصدرها الرئيسي الملاحظة والمشاهدة، منها بناء الجيش الإسرائيلي في المقلب الآخر من الحدود متاريس ودشمًا وتحصينات ومخافر ودوريات مراقبة. كان يأتيه أحيانًا بأخبار عن أعمال تسلّل لفدائيين عبر الحدود.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطني
قيادة الجيش العامة
القيادة — الشعبة الثانية

سري للغاية

١٩٧١/١٢/٢٦

٥/٦

تقرير

حول المهمة الرسمية الذي قام بها العقيد الركن رئيس الشعبة الثانية في القاهرة لدى مدير الاستخبارات الحربية اللواء محرز من تاريخ ٢٦ الى ١٩٧١/١٢/٣٠ .

١ — في تاريخ وصول رئيس الشعبة الثانية كان العسكريون وبينهم ضباط الاستخبارات الحربية منهمكين بمشروع ضخم على مستوى القوات المسلحة دام اسبوعا . وقد تفرغ اللواء محرز رئيس المخابرات الحربية يوم الثلاثاء في ١٩٧١/١٢/٢٨ لاستقبالي في الساعة العاشرة قبل الظهر .

٢ — في الموعد ذهب رئيس الشعبة الثانية الى مقابلة اللواء محرز في مكتبه بصحبة السيد الملحق العسكري اللبناني في القاهرة ودامت المقابلة ساعة وقد تعمد رئيس الشعبة طرح موضوعين :

الاول : قضيه استئناف القتال في سنة ١٩٧٢
الثاني : قضية المقاومة الفلسطينية في لبنان

٣ — لجهة القضية الاولى اي قدرة مصر على استئناف القتال في سنة ١٩٧٢ بعد اعلان فشل المساعي الدبلوماسية صرح اللواء محرز بان مصر اليوم وخاصة برئاسة السادات حكيمة لا تنساق الى الامور دون روية وتقدير وتحت ضغط العاطفة . وهي وان بلغت شوطا بعيدا في التسلح والتدريب والروح القتالية الا انها لم تزل بحاجة الى الامداد اللازم لتموين المعركة المدة اللازمة عند مباشرة القتال وهي لن تبادئ في القتال ما لم يتوفر لها ماديا المساندة اللوجستية في الداخل ومن الخارج لزمن معقول . وقد ابدى اللواء محرز تذمره من السياسة الروسية في هذا الحقل بتعابير وصيغ مختلفة .

٤ — لجهة القضية الثانية اي قضية المقاومة الفلسطينية في لبنان عرض رئيس الشعبة الثانية على اللواء محرز موقف السلطة المدنية والعسكرية من المقاومة الفلسطينية وموقف هذه المقاومة بالذات من السلطة وابدى امامه ان مصلحة لبنان في مجال دعوته العالمية تقضي عليه بان يستضيف الفلسطينيين ويتسع صدرا للمقاومة الشريفة ولا يفرط بها لانها تعبير عن اشرف ما في انسانية الانسان العربي الفلسطيني ولان لبنان يرى في كل ما هو انساني اتماما لدعوته بين الدول . ولكن لا يمكن لبنان ان يتخلى عن واجبه تجاه المواطن اللبناني فيوفر له الامن والعدالة والمساواة وهذا ما يجعله يرفض ان تتجاوز هذه المقاومة على الانظمة والقوانين اللبنانية ويحرص على تطبيقها فوق اراضيه كما انه لا يمكن ان

.../...

١٩٧٢

إنذار ثان

لم يصغِ رئيس الجمهورية إلى تقاريره السرّية الدورية ولم يثق بمعطياتها. أهمل عشرات الإنذارات التي أطلقها رئيس الشعبة الثانية حيال ما اعتبره خطرًا فلسطينيًا مهدّدًا بهدم الدولة اللبنانية، ولم يكن في وسع الجهاز والجيش تفادي صدام وشيك. كانت العلاقة الشخصية المتردّية بين الرجلين وعدم الاحترام المتبادل، المضمر، ساهما إلى حدّ بعيد في إهمال ما انطوت عليه تلك التقارير. انحاز الرئيس إلى تصديق تقارير أنطوان الدحداح أكثر، مع أنّ هذه أوردت مرارًا تحذيرات مماثلة انبثقت من تعاون جهازي الاستخبارات العسكرية والأمن العام. أشعر ذلك جول البستاني باستخفاف رئيس الجمهورية بموقعه ودوره، فضلاً عن عدم تقديره رأيه في اقتراحات الترقيات والمناقلات التي كان رئيس الاستخبارات العسكرية يلاحظ أنّها مسيّسة. شعر مرارًا بأنّ تمسّكه بالمناقبية والانضباط سيحمل سليمان فرنجيه على مكافأته لا على تأخير ترقيته وتجاهل استقامته.

بعد اجتياح ١٦ أيلول لم يكن في مقدور السلطة اللبنانية الحؤول دون ما حدث في ١٠ نيسان و٢ أيار ١٩٧٣. كان للأول بعد أمني وللثاني سياسي. بدا دور الاستخبارات العسكرية يقيم في رئيسها أكثر منه في أدائها: ضابط بمواصفات ممتازة ولكن بإمكانات عمل ضئيلة. المثقف والقارئ الاستراتيجي حجبا جوانب مهمّة في شخصيته ومزاجه وطريقة عمله كالعناد الذي طبع معظم تصرّفاته وردود فعله، والاستعلاء الذي كان يُقابَل به معظم السياسيين اللبنانيين بمن فيهم رئيساه الهرميان، قائد الجيش العماد اسكندر غانم وئيس الجمهورية سليمان فرنجيه. كانت قد اتسعت أيضًا دائرة نفوذ الفدائيين الفلسطينيين إلى خارج المخيمات وتغلغلهم في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية. فباتوا أقدر على فضح أمر مخبري الشعبة الثانية وملاحقتهم من جهة. والحصول على معلومات الاستخبارات اللبنانية من حلفائهم في الأحزاب العقائدية التي نجحت أحيانًا في كشف ما كانت حصلت عليه الشعبة الثانية أو زوّدها إيّاها سياسيون في السلطة من جهة أخرى.

لم يكن جول البستاني يحبّذ الانخراط في أوساط هؤلاء السياسيين، ولا تلقف وجهات نظرهم وآرائهم في المناسبات الرسمية والاجتماعية، ولا وجد فيهم مصادر معلومات موثوقًا بها. ولم يكن يرى غضاضة، وهو يبتعد عنهم، في تحميله السياسيين اللبنانيين، وأركان السلطة خصوصًا، المسؤولية عن الانهيار التدريجي للاستقرار وانتشار الفوضى وصعود دور المنظمات الفلسطينية في النسيج السياسي اللبناني.

بداية الانهيار كانت في ١٠ نيسان ١٩٧٣ مع اغتيال ثلاثة زعماء فلسطينيين في فردان في بيروت. ليلتذاك نزلت فرقة كومندوس إسرائيلية من ٣٠ عنصرًا من زوارق حربية عند شاطئ الدورة، ونفّذت عملية أدّت إلى مقتل رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «أبو يوسف» النجار وزوجته والناطق باسم المنظمة كمال

ناصر وعضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح كمال عدوان. مهّد لإنزال الكومندوس قصف إسرائيل الضاحية الشمالية لصيدا تمويهًا لحدث كان يجري في مكانين آخرين في بيروت: شارع ڤردان وشارع الفاكهاني في الطريق الجديدة. ولم يستغرق الهجوم أكثر من ٤٠ دقيقة. من الساعة الأولى والدقيقة الخامسة بعد منتصف الليل إلى الساعة الأولى والدقيقة الـ٤٥، بما فيها ١٥ دقيقة هي المدة المحدّدة لاغتيال الزعماء الفلسطينيين الثلاثة في منازلهم. وأوقعت العملية تسعة قتلى من الفدائيين والسكان المدنيين، إلى إصابات في صفوف الشرطة اللبنانية هي قتيلان وتسعة جرحى وضابط في الشعبة الثانية هو الملازم أول سيف الدين فهمي. ولم يتبلغ قائد الجيش العماد اسكندر غانم أنّ المسلحين كانوا جنودًا إسرائيليين إلاّ في الأولى والدقيقة الـ٥٠ بعدما كانوا أنجزوا مهمّتهم، وضمنوا مغادرتهم سالمين في سيارات سياحية نقلتهم إلى شاطئ الرملة البيضاء، ومنه انتقلوا في الزورق نفسه الذي أنزلهم في الدورة ثمّ انتظرهم عند الساحل الجنوبي لبيروت. ولم تعرف السلطات اللبنانية ما حدث إلاّ متأخرة.

اتصل صائب سلام باسكندر غانم وأعلمه أنّ معركة نشبت بين الفدائيين الفلسطينيين بعضهم مع بعض. ثمّ اتصل به مجدّدًا وأبلغ إليه حقيقة ما حدث. بعد خمس دقائق تلقّى قائد الجيش مكالمة هاتفية من رئيس الجمهورية قائلاً بانفعال: «يا جنرال، اتصل بي الآن الرئيس سلام وقال إنّ الإسرائيليين اغتالوا ثلاثة زعماء فلسطينيين في منازلهم في قلب العاصمة. لا بدّ من عمل ما بسرعة لأنّ من غير الجائز حصول ذلك في عقر دارنا من دون التصدي له».

أجابه أنّ رئيس الوزراء، وكان أيضًا وزير الداخلية، خابره مرتين: «في الأولى قال لي إنّ معركة دائرة بين فدائيين بعضهم مع بعض آخر في شارع ڤردان، وفي الثانية بعد دقائق إنّ «أبو عمّار» اتصل به وأخبره أنّ الإسرائيليين اغتالوا كمال ناصر وكمال عدوان و«أبو يوسف» النجار، وطلب تدخّل الجيش»[1].

أوعز اسكندر غانم إلى نائب رئيس الأركان للعمليات موسى كنعان إرسال قوّة من الجيش فورًا إلى شارع ڤردان، وتسيير دوريات من ثكنة الفوج الأول المضاد للطائرات على امتداد الشاطئ بين الروشة وخلدة. بعد ١٥ دقيقة تحرّكت قوّة من الجيش من ثكنة الفياضية إلى شارع ڤردان.

حتى ذلك الوقت كان قد تجمّع لدى الشعبة الثانية بضع معلومات افتقرت إلى الترابط والدقة: في الأولى والدقيقة الخامسة خابر آمر قسم المكافحة في الشعبة الثانية الرائد نزار عبدالقادر جول البستاني وأعلمه نقلاً عن الملازم أول سيف الدين فهمي في القسم نفسه أنّ اشتباكًا دار في شارع ڤردان رجّح أن يكون بين تنظيمين فلسطينيين على أثر اشتباك سابق بينهما قبل ساعات في مخيم الضبية. فاتصل جول البستاني بضابط دوام غرفة عمليات قوى الأمن الذي أكد له حصول

١. في مذكرات شخصية غير منشورة أورد العماد اسكندر غانم وقائع منها:
«(...) في الساعة المحدّدة توجهت ثلاث سيارات إلى شارع ڤردان وثلاث أخرى إلى صبرا تنفيذًا لخطة درست سابقًا وأجريت عليها لوقت طويل تدريبات داخل إسرائيل في أماكن مشابهة لأحياء بيروت لضمان نجاحها. في شارع ڤردان توقفت السيارات على مسافة ٥٠ مترًا من البناية التي كان يسكنها «أبو يوسف» النجار (وكمال ناصر وكمال عدوان) وخرج الكومندوس الإسرائيلي من السيارات بلباس هيبي. لم يعترضهم حارسا المدخل لاعتقادهما أنّهم يقصدون الطبقة الخامسة من العمارة التي يقطن فيها مهندس للديكور اعتاد استقبال شبان وفتيات هبّيين، مع أنّ المسلحين المموّهين بلباس الهيبي ارتدوا معاطف طويلة تقي من المطر في ليل صحو، بينما كانوا قد أخفوا رشاشاتهم تحتها وصوّبوا فوهاتها إلى المسؤولين الفلسطينيين داخل منازلهم بعد نسف مداخل الشقق التي يقيمون فيها في تلك البناية. وأطلقوا النار عليهم وعلى الحارسين اللذين سارعا إلى نجدتهم. وبعد انسحابهم ركب الإسرائيليون سياراتهم بعد اشتباك مع قوّات الدرك فقُتِل منها عنصران».

الاشتباك، وإيفاد ثلاث دوريات من سرية التدخّل في شرطة بيروت (الفرقة ١٦) التي سرعان ما قوبلت بإطلاق نار أوقع في صفوفها أربعة جرحى. في الثانية والدقيقة العاشرة توجّه جول البستاني على رأس أربع دوريات من قسم المكافحة إلى الجناح، وعثر على ست سيارات سياحية فيها دماء وأمشاط وسترات عوم عليها كتابات بالعبرية، إلى دماء أخرى في الطريق إلى الشاطئ.

كان الكومندوس الإسرائيلي قد تعاون مع ستة سياح أوروبيين مقيمين في لبنان أعدّوا لبعض مراحل العملية، انضم إليهم في ما بعد سابع هندي. وهم وصلوا إلى بيروت ما بين الأول من نيسان والسادس منه وأقاموا في فنادق على الشاطئ، ثمّ تنقلوا في ما بينها في الساعات الـ٢٤ التي سبقت اغتيال القادة الثلاثة واستطلعوا بيوتهم، كما تولوا نقل الجنود الإسرائيليين في سيارات سياحية لبنانية استأجروها إلى مقر إقامة القادة الفلسطينيين. تعاون معهم كذلك عملاء محليون أرشدوهم إلى مهمّتهم. اعتزم الكومندوس الإسرائيلي اغتيال ياسر عرفات في بيت كان يتردّد عليه في شارع الفاكهاني في الطريق الجديدة، على أنّه لم يجده ليلذاك، فاكتفى بتفجير المنزل. لكنّ المفارقة التي استوقفت الأجهزة الأمنية اللبنانية أنّ الكومندوس الإسرائيلي، في طريقه إلى ڤردان، مرّ بمستودع أسلحة وذخائر للمنظمات الفلسطينية في الدورة يملكه فلسطيني هو حسن لزح ويستخدمه مشغلاً آليًا لم تكن الشعبة الثانية أو الأمن العام على علم به، ونسفته[1]. وفي وقت لاحق تبلغت الشعبة الثانية أنّ الجيش الإسرائيلي قصف مشغلاً آليًا آخر قرب المسبح العسكري شمال صيدا تملكه حركة فتح ودمّر منشأت بحرية لتصليح الزوارق في الأوزاعي يملكها ألماني يتعاون مع حركة فتح أيضًا.

لم يتردّد بعض السياسيين في تحميل الجيش المسؤولية عندما طالب رئيس الحكومة صائب سلام في اجتماع مع رئيس الجمهورية، اليوم نفسه، بإقالة قائده اسكندر غانم بحجة عدم مقاومة الجيش الكومندوس الإسرائيلي والدفاع عن المخيمات الفلسطينية وقياداتها. رفض الرئيس تخييره بين استقالة الحكومة وإقالة قائد الجيش، وكرّر رفضه الإقالة في اجتماع إستثنائي لمجلس الوزراء بناء على إلحاح رئيس الحكومة، فافترق عن حليفه السابق الذي استقال في الساعات التالية من ١٠ نيسان. بقي قائد الجيش في منصبه بسبب رفض سليمان فرنجيه إلقاء تبعة المسؤولية على الجيش بإزاء ما اعتبره هجومًا إرهابيًا، ناهيك برفضه سابقة إقالة قائد للجيش بجعله كبش محرقة.

لم تُثَر يومذاك مسؤولية ما للاستخبارات العسكرية اللبنانية عن الاعتداء الإسرائيلي، ولا وُجّهت إنتقادات إلى جول البستاني على غرار تلك التي طاولت قائد الجيش. كانت ثمّة وجهة نظر قالت بعدم مسؤولية الشعبة الثانية لأنّ الاعتداء كان هجومًا إرهابيًا لا يفترض بالضرورة معلومات مبكرة عنه لتعويله على عامل المباغتة. فكان أن وُجّهت أصابع الاتهام إلى تقصير اسكندر غانم. وكانت من أسباب هذا التحييد النادر للاستخبارات العسكرية التي كانت تُحمّل غالبًا أوزارًا سياسية وأمنية على التلكؤ، أنّ الشعبة الثانية كانت قد نبّهت إلى احتمال تعرّض شخصيات فلسطينية مقيمة في لبنان لاعتداءات إسرائيلية. مصدر توقّعها هذا بطاقة قرار رفعها جول البستاني في ٧ أيلول ١٩٧٢ إلى رئيس الأركان العماد سعيد نصرالله حملت الرقم ٢/٧٣٦ استمدّت معطياتها من تنصّت على الإذاعة العبرية. كانت هذه نعت قبل ساعات عريفًا في الجيش هو شومو يوڤيش من بيت يام، قُتِل في الليلة السابقة متأثرًا بجروح إصابته على أثر اشتباك بين

١. مقابلة خاصة مع العميد أنطوان الدحداح.

دوريته وفدائيين فلسطينيين تسلّلوا عبر الحدود مع لبنان. ترافق نعيه مع تحميل السلطة اللبنانية مسؤولية ما حدث.

كان قد سبق وضع بطاقة القرار طلعات جوّية لطائرات حربية إسرائيلية فوق الحدود ثمّ توغّلها في الداخل اللبناني. إذذاك رأى جول البستاني تضمين بطاقة القرار تحذيرًا من «الانتقام اليهودي الذي قد يتخذ أحد الأشكال الآتية أو جميعها في آن، وهي:

١. إحتلال العرقوب مع قصف القطاعين الأوسط والغربي.
٢. تدمير بعض الأهداف الحيوية في لبنان وسوريا للضغط على حكام البلدين لوقف نشاط المقاومة ضدّ إسرائيل.
٣. قصف المخيمات.
٤. تصفية شخصيات فلسطينية ولاسيما منها المنتمية إلى فتح والجبهة الشعبية (وسُطر تحت هذا البند دلالة على أهميته واحتمال وقوعه)».

وأوصت بطاقة القرار بتدابير إحترازية: «إبقاء دورية طائرات في حال الإنذار ضمن مهلة ١٥ دقيقة، وضع الجيش في حال تأهب رقم اثنين، اتخاذ تدابير حماية للشخصيات الفلسطينية منها توجيه الاستخبار والأمن نحوها وإرسال دوريات من الأمن العام وقوى الأمن الداخلي والشعبة الثانية إلى جوار مراكزها ومكاتبها ومساكنها».

وافق رئيس الأركان على مضمون بطاقة القرار. وفي اليوم التالي ٨ أيلول وقّعها قائد الجيش وأحالها على الشعبة الثالثة التي اتخذت تدابير عمّمتها على القوى المعنية بالتنفيذ هي المناطق العسكرية وقوى الأمن الداخلي والأمن العام. وأطلعت منظمة التحرير الفلسطينية عليها بواسطة مكتب الإرتباط العسكري للشؤون الفلسطينية. على أنّها لم تحل دون هجوم الكومندوس الاسرائيلي.

في تقويمه لما حدث وجد جول البستاني في حملة صائب سلام لإقالة اسكندر غانم «تحريضًا من القادة الفلسطينيين أعوانهم لتغطية إهمالهم ورفضهم المستمر التعاون الفعلي مع القوّات المسلحة خلافًا لما كانوا يصرّحون به، وتوسّل بعض السياسيين لكسب عطف المقاومة والشارع بالمزايدة الرخيصة». وعزا فشل التدابير الاحترازية التي اتخذها الجيش إلى أسباب عدّة منها «تأخر الإنتقام الإسرائيلي، وإهمال قيادة منطقة بيروت مراقبة التدابير التي كانت كُلّفت اتخاذها، وإهمال الجيش الإشراف عليها، وإحجام المقاومة الفلسطينية عن التعاون مع القوّات المسلحة وتحرّشها بدورياتها كلّما اقتربت من مخيماتها ومكاتبها ومقارها ما جعل قادة هذه القوّات يتذمرون ويشتكون ثمّ يقرفون ويهملون تنفيذ تدابير المراقبة والحماية، وحال التردّد التي يعيشها لبنان بين الحرب والسلم التي تصرّ عليها السلطة فلا تستعد للحرب ولا تسمح بالاجراءات الأمنية»[1].

بعد أقل من عشرة أيام على وضع بطاقة القرار هذه اجتاحت إسرائيل الجنوب في ١٦ أيلول، وبعد سبعة أشهر اغتالت المسؤولين الفلسطينين الثلاثة في ١٠ نيسان ١٩٧٣.

في تقرير سرّي لاحظ جول البستاني في هجوم الكومندوس الإسرائيلي «استراتيجيا جديدة للدولة العبرية تركت تداعياتها على المقاومة الفلسطينية والدولة اللبنانية»، واتخذت منحاها غداة

١. «أقدار وتوقعات ١٩٧٢ - ١٩٧٦»، جول البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٥ - ١٢١.

اجتياح ١٦ أيلول ١٩٧٢. إذ تبيّن للمسؤولين الإسرائيليين أنّ النتائج التي أفضى إليها لم تكن تبرّر حجمه بعدما قاوم الجيش اللبناني بضراوة وحجب دور الفدائيين. مذذاك بدأت إسرائيل البحث عن وجهة جديدة للمواجهة: «توجيه ضربة مفاجئة (عدم الإصطدام بالجيش اللبناني وإنزال أقصى الخسائر بالمخيمات الفلسطينية). مهاجمة الأهداف الفلسطينية مباشرة، ضرب رأس المقاومة الفلسطينية للحطّ من معنويات فصائلها»[1].

وقد تبدّت لجول البستاني الملامح الأولى للاستراتجيا الجديدة في الهجوم الذي نفّذته إسرائيل على مخيمي البداوي ونهر البارد ليل ٢٠ شباط عندما «ضربت فجأة مواقع فلسطينية وكان هدفها الواضح إلغاء زعماء المقاومة الذين كان من المفترض أن يكونوا مجتمعين في مخيم البداوي. ولكنّ الإجتماع أرجئ في اللحظة الأخيرة». بعد قصف المخيمين من الأولى فجرًا، أُنزِل جنود إسرائيليون في مخيم البداوي من طوافات عسكرية ونسفوا مراكز وانسحبوا بعدما خلّفوا وراءهم ٣٠ قتيلاً و٢٠ جريحًا.

في تقويمه لهجوم ١٠ نيسان لفت جول البستاني إلى أنّ حصوله في قلب العاصمة اللبنانية وبتخطيط وتنفيذ من الاستخبارات الإسرائيلية كان «عملاً وقائيًا هو جزء من مخطّط طويل الأمد يهدف إلى تنظيف لبنان من القواعد الفدائية وتصفية المقاومة الفلسطينية وإن أدّى ذلك إلى هدم الكيان اللبناني. لذلك فإنّ تداعيات هجوم ١٠ نيسان تتعلّق بالمقاومة الفلسطينية والمصير اللبناني (...) وهو دليل غير قابل للمناقشة على اختراق الدولة اليهودية منظمات الفدائيين حتى في مراتبها القيادية، لأنّ تنفيذه بمثل هذه الدقة لا يمكن أن يتمّ من دون مساعدة عملاء شغلوا مناصب ثقة في قلب المقاومة الفلسطينية. وقد ساهم ذلك في تكوين شعور عميق لدى الفلسطينيين بالحذر وعدم الأمان. أصبح المسؤولون الفلسطينيون يعرّضون أنفسهم لخطر محدق كلّما خرجوا من نطاق السرّية»[2].

١. تقرير سرّي بالفرنسية لجول البستاني عن هجوم الكومندوس الإسرائيلي في ١٠ نيسان ١٩٧٣، مؤرّخ اليوم نفسه.
٢. المصدر نفسه.

المصيدة

في ٢ أيار ١٩٧٣ دخل لبنان في امتحان جديد وسط حال من التشنج والاحتقان بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية.

ليل الثلثاء الأول من أيار خطف مسلحون فلسطينيون من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ثلاثة جنود لبنانيين هم رقيب وعريفان كانوا متمركزين قرب مدرسة القتال المجاورة لمخيم شاتيلا، واقتادوهم إليه ردًا على اعتقال السلطة اللبنانية قبل أيام فدائيين فلسطينيين كانوا يستعدون لتنفيذ أعمال مخلة بالأمن. اذ أوقفت في ٢٧ نيسان ثلاثة من حركة فتح في مطار بيروت كانوا يحملون متفجرات، واكتشفت في ٢٩ نيسان قنبلة في مطار بيروت ردًا على توقيف الفلسطينيين الثلاثة، واعتقلت في ٣٠ نيسان أربعة مسلحين فلسطينيين آخرين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. كانوا يحملون متفجرات قرب مقرّ السفارة الأميركية في بيروت، إضافة إلى توقيف ثلاثة آخرين كانوا يحملون مناشير هاجمت الدولة اللبنانية.

الحادية عشرة والدقيقة الـ٢٠ قبل ظهر اليوم التالي بدأت المواجهة بإطلاق مسلحين فلسطينيين النار على حاجز للجيش في محلة الكولا. سرعان ما تحوّل قصفًا لثكنتين للجيش هما الفوج الأول المضاد للطائرات وفوج المدفعية، إلى ثكنة لقوى الأمن في شارع مارالياس وسرية الإطفاء في الملعب البلدي. إذذاك صدرت أوامر للجيش بتطويق المخيمات الفلسطينية في الضاحيتين الجنوبية والشرقية، صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وتل الزعتر وجسر الباشا. وردًا على اعتقال الجيش عددًا من المسلحين الفلسطينيين في الشوارع، أطلق آخرون النار على مواقعه المحيطة بالمخيمات. فأمر قائد المنطقة العسكرية في بيروت العميد عزيز الأحدب باحتلال المدينة الرياضية.

أدّت المواجهة في ساعاتها الأولى إلى مقتل ١٢ عسكريًا وسقوط ٤٠ جريحًا بينهم ثلاثة ضبّاط فضلاً عن أسر عناصر درك مخفر تل الزعتر. ولم تُجدِ في الأيام الثلاثة التالية إجتماعات لجان عسكرية لبنانية – فلسطينية لوقف النار شارك فيها سياسيون بعدما هدّد رئيس الوزراء أمين الحافظ بالاستقالة. في ٧ أيار اشتعلت الاشتباكات في معظم أحياء العاصمة بعد تمدّدها إلى خارج المخيمات، فكان أن أُعلنت قبيل منتصف الليل حال الطوارئ. بعد ظهر اليوم التالي أمر رئيس الجمهورية باستخدام سلاح الطيران للرد على مرابض المدافع الفلسطينية في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة. فأغارت طائرتان من طراز هوكر هنتر في ثلاث طلعات على المسلحين الفلسطينيين الذين أداروا فوّهات مدافعهم إلى الأحياء السكنية وثكن الجيش في محيط مثلث المخيمات الفلسطينية، حيث تقع أيضًا منشآت مدنية وعسكرية مهمّة كمطار بيروت والقاعدة الجوّية المجاورة له وثلاث ثكن هي الفوج الأول المضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب وفوج المدرعات في ثكنة الأمير فخر الدين وفوج المدفعية في ثكنة الأمير بشير ومدرسة القتال وبيوت الضبّاط.

كان الجيش قرّر الردّ على مصادر النار في المخيمات الثلاثة والمدينة الرياضية التي اتخذها المسلحون الفلسطينيون ترسانة لأسلحتهم وذخائرهم. وجعلوا من سطوح البيوت المحيطة مرابض لمدافعهم ورشاشاتهم الثقيلة بغية حمل الجيش على عدم قصفها. تفاديًا لإصابة السكان وحؤولاً دون تقدّمه إلى داخل المخيمات. يومذاك ترافقت الاعتداءات الفلسطينية مع خروج المسلحين من مخيماتهم مهدّدين باحتلال أجزاء من العاصمة وضاحيتها الجنوبية. قضت الأوامر إلى سلاح الطيران بتأمين تغطية جوّية لهجوم نفّذته سرية من مغاوير الجيش على المدينة الرياضية ومخيم صبرا الفقير والمكتظ، والمحصّن كقلعة في الوقت نفسه، للاستيلاء عليهما بقيادة المقدّم رياض شمعون ومعاونه الملازم أول سمير الأشقر. وأنهى المغاوير احتلال المدينة الرياضية في الخامسة بعد ظهر ٨ أيار.

كانت تلك المرة الأولى منذ ١٤ أيار ١٩٥٨، إبّان «ثورة ١٩٥٨»، يلجأ الجيش إلى استخدام سلاح الجوّ[1].

سأل سليمان فرنجيه اسكندر غانم عن الوقت الذي يحتاج إليه مغاوير الجيش لحسم المعركة العسكرية مع المسلحين الفلسطينيين، فأجابه: «ساعات قليلة إضافية بمؤازرة الطيران نظرًا إلى دقة المواجهة وصعوبتها في أرض يحكمها انتشار المدافع والأسلحة الصاروخية في الأزقة والأحياء الداخلية، إلى انتشار واسع للمسلحين».

ردّ الرئيس: «الضغوط العربية كبيرة عليّ وباتت تحرجني. يقتضي إنهاء العمليات العسكرية في أقصى سرعة لأنّ المطلوب مني تحديد موعد نهائي لوقف النار».

قال اسكندر غانم: «لكنّ الحاجة إلى ساعات إضافية ضرورية لعمل المغاوير مع طلعات الطائرات».

ختم الرئيس الحوار: « تصرّف بسرعة، سأعطي الجواب من الآن إلى نصف ساعة».

ما أن بدأت الطائرات اللبنانية طلعاتها فوق مخيمي صبرا وشاتيلا وقصفها المرابض على السطوح وتلك المزروعة في الأحياء وفي مستديرة الملعب الكبير في المدينة الرياضية، حتى استغاث ياسر عرفات بالزعماء العرب. تدخّل سفراء ١٨ دولة عربية في بيروت لدى سليمان فرنجيه بأن قصدوه في القصر الجمهوري وطلبوا إليه العمل على وقف فوري للنار مهدّدين بقطع حكوماتهم علاقاتها الديبلوماسية مع لبنان ومقاطعته سياسيًا واقتصاديًا. واجه رئيس الجمهورية الضغوط العربية بصبر لم يطل بسبب إصرار السفراء على تحديد مهلة لوقف الهجمات العسكرية، فيما لوّحت سوريا بإدخال جيشها إلى الأراضي اللبنانية لوقف ما اعتبرته تصفية المقاومة الفلسطينية بعدما أغلقت حدودها مع لبنان.

لم يعلم جول البستاني مسبقًا بقرار الرئيس اللجوء إلى سلاح الطيران لقصف المخيمات الفلسطينية بناء على اقتراح قائد الجيش اسكندر غانم، ولا علم به أيضًا نائب رئيس الأركان

١. برّر العماد اسكندر غانم، في مذكرات غير منشورة، دوافع استخدام الطيران. قال: «لجأنا إلى هذا السلاح لقصف مرابض الأسلحة ومراكزها في المخيمات، ولم نستعمله لقصف المدنيين. كما لم نستعمل المدفعية لأنّني - وأقولها للتاريخ – منعت ضرب المخيمات بها بعدما شاهدت من على سطح بناية هيئة الأركان في قيادة الجيش سقوط القنبلة الأولى في وسط مخيم صبرا. مع أنّ الغاية كانت قصف المراكز القتالية للفدائيين عند مداخل المخيمات وفي جوارها، لا إزهاق أرواح الأبرياء فيها (...) كان استخدام الطيران للحدّ من إزهاق الأرواح البريئة في المخيمات التي استعملها الفدائيون لتركيز أسلحتهم الثقيلة فيها، واستخدامها ضدّ عناصر الجيش وثكنه».

للعمليات موسى كنعان المعني بخطط العمليات، إلاّ عندما فاجأتهما الطلعات الجوّية. اقتصر القرار على رئيس الجمهورية وقائد الجيش الذي أمر بداية بقصف مرابض المدفعية داخل المخيمات، فسقط عدد من القذائف على أحياء سكنية نتيجة تغلغل المرابض فيها. للتوّ اقترح على رئيس الجمهورية استخدام سلاح الطيران سعيًا إلى إصابة دقيقة للمرابض التي كانت تقصف مواقع الجيش وتجنبًا لسقوط ضحايا، فوافق. بعد بضع غارات لطائرة من طراز هوكر هنتر تحميها طائرة أخرى على مرابض المسلحين الفلسطينيين في المدينة الرياضية ومخيم صبرا، تقدّم اسكندر غانم من الرائد فوزي أبو فرحات الذي كان يدير من على سطح وزارة الدفاع العمليات العسكرية الجوّية تسهيلاً للاتصالات اللاسلكية، قائلاً له: «بأمر من رئيس الجمهورية أوقف فورًا طلعات الطائرات».

أجابه أنّ طائرتي ميراج انطلقتا من القاعدة الجوّية في مطار رياق، وهما في طريقهما إلى بيروت.

قال اسكندر غانم: «إلغِ أوامر العمليات فورًا بأمر من رئيس الجمهورية».

أمر كذلك بوقف هجمات المغاوير على مخيم صبرا. وكان الجيش قد نجح في السيطرة على معظم أحيائه عندما تدخّل السفراء العرب. اتصل سليمان فرنجيه بالعقيد موسى كنعان وطلب إليه إصدار أمر بوقف الأعمال العسكرية وإخراج الجيش من المخيم في الثامنة من مساء ٨ أيار. وخلافًا لهرمية الإمرة، لم يتوجّه سليمان فرنجيه بطلب وقف النار إلى قائد الجيش أو إلى رئيس الأركان.

بعد تسليمه بضغوط السفراء العرب عليه لوقف النار، اجتمع سليمان فرنجيه بكميل شمعون وبيار الجميّل وأبلغ إليهما أنّه أوقف تقدّم الجيش اللبناني داخل مخيم صبرا تحت وطأة تهديدات الحكومات العربية.

وأضاف: «أعرف خطورة قرار كهذا، ولكن بعد اليوم ليس من جيش لبناني يمكننا الاعتماد عليه. علينا أن نعتمد على أنفسنا»[1].

مع انفجار الصدام في ٢ أيار بدأت ملامح انهيار العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. في اليوم الأول، إلى إصابات الجيش، قُتِلَ ١٩ مسلحًا فلسطينيًا وجُرِحَ ٨٩ آخرين، إلاّ أنّه انتهى مساء إلى فرض منع التجوّل من غير إعلان حال الطوارئ. وعلى رغم تسليم المقاومة الفلسطينية العسكريين الثلاثة المعتقلين مساء بتدخّل مباشر من كمال جنبلاط مع إعلان وقف للنار، تفاقمت المواجهة في الساعات التالية عندما بدا للمقاومة الفلسطينية أنّ شبح «أيلول الأسود» في الأردن يعود في بيروت. وجدت الدولة اللبنانية نفسها في حاجة إلى تأكيد رفضها للمرة الأخيرة على الأقل وجود جيش غير لبناني يقاسمها السلطة والسيادة على أراضيها. في اليوم التالي، ٣ أيار طرأ تطوّر يوازي ما كان حدث في الساعات المنصرمة خطورة، هو انخراط سوريا مداورة في المواجهة: دخل إلى الأراضي اللبنانية ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مسلح فلسطيني من لواء اليرموك التابع لـ«جيش التحرير الفلسطيني» عبر الحدود مع سوريا في محور ينطا - دير العشائر - حلول مجهزًا بـ٣٠٠ آلية ومصفحة ومدافع ثقيلة واشتبكوا مع الجيش اللبناني في بيادر العدس وعيتا الفخار وحاصبيا وأطلقوا قذائفهم على ثكنة راشيا واستولوا على مخافر للجيش والدرك فيها. ترافق ذلك مع

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في الشعبة الثانية طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

سقوط الهدنة وإطلاق النار على مطار بيروت وعلى الطريق المؤدّية إليه. كان قد توافد مسلحون فلسطينيون من الأراضي السورية عبر الحدود الشمالية في العبودية والعريضة سرعان ما هاجموا مخافر الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام. وعلى رغم إعلان أكثر من وقف للنار استمرّت الاشتباكات بين الجيش والفدائيين الفلسطينيين متقطعة حول المخيمات تارة. وفي بيروت والجنوب ومناطق أخرى طورًا إلى أن بدأت تتراجع تدريجًا في ١٢ أيار.

بعد أيام على وقف الصدام، بلغت إلى الشعبة الثانية معلومات مفادها أنّ دائرة المعلومات المركزية في جهاز «أمن الثورة الموحّد»، التابع للقيادة العامة لقوّات الثورة الفلسطينية طلبت من فصائلها ومكاتبها ولجانها التي اشتركت في المواجهة مع الجيش اللبناني تدوين سلبيات ما حصل. ووضع الجهاز تقريرًا بعنوان «سلبيات الأحداث الأخيرة في لبنان» أورد فيه أبوابًا أربعة: العسكري، الإعلامي، الأمني، السياسي. ثمّ كلّف «لجنة العمل الثوري» المؤلفة من التنظيمات الفلسطينية مناقشته توصلاً إلى وضع «عناصر الخطة الخاصة لمواجهة الدولة اللبنانية والجيش». مساء الجمعة ٢٥ أيار ١٩٧٣ أنجزت اللجنة مهمّتها بعد مراجعة ورقة عمل ورفعت تقريرًا باقتراحاتها إلى قيادة المقاومة التي وزعته بسرّية كبيرة، وبأعداد محسوبة، على عدد محدود من المسؤولين والأجهزة المعنية لمناقشة الاقتراحات والشروع في تنفيذها. في ٣ حزيران حصلت الشعبة الثانية على التقرير من أحد مخبريها هو ق.ق.، وأضافت إليه عبارة «صحة الإخبارية: مؤكدة». وعكفت على تحليله للتثبت من صحته، وتوصلت في ضوء تقاطع المعلومات إلى أنّ الخطة «ليست مجرّد عملية إلهاء ترمي إلى التشويش أو الردع بل إلى تحقيق تفوّق المقاومة - غير المقيّدة بأعباء الدولة وجمود الإدارة والالتزامات السياسية والخلقية - تفوّقًا تامًا على السلطة اللبنانية يمكّنها من السيطرة على الرأي العام وعلى الإدارات والجيش، بلوغًا إلى السيطرة التامة على الدولة وإن بوسائل العنف».

في ٥ حزيران رفعت الشعبة الثانية في ١٢ صفحة نسخة من التقرير والتقويم المرفق به إلى أربعة مراجع فقط: رئيس الجمهورية وقائد الجيش ونائب رئيس الأركان للعمليات ورئيس الشعبة الثالثة بموجب بريد خاص حمل الرقم ٥٢٠، بصفة «سرّي للغاية»، أكد صحة المعلومات الواردة فيه و«التي تعطي صورة واضحة وكاملة عن المعركة بسلبياتها وإيجابياتها بالنسبة إلى المقاومة، وتبيّن نيّاتها واستراتجيتها للمعركة المقبلة». وإنّ المعلومات المتوافرة لدى الشعبة الثانية تؤكد أنّ المنظمات باشرت تنفيذ الكثير من الاقتراحات الواردة في عناصر الخطة». ورجت المسؤولين «العمل على وضع خطة مضادة تحول دون تحقيق خطة المقاومة» و«الإبقاء على التقرير في نطاق الرؤساء فقط حفاظًا على المصلحة العامة وسلامة المصدر»[1]. وفي إطار ما اعتبرته «متابعة النشاط لضرب المخطّط وإحباطه بالسعي الحثيث إلى تحقيق برنامج عسكري يعزّز الجيش بالسلاح والعتاد والرجال وإلى رفع الدراسات المشفوعة بالتوقعات والتوصيات حول التهديد الإسرائيلي والفلسطيني»، اقترحت بنودًا ثلاثة في وضع البرنامج المضاد: تعزيز الجيش وتسليحه، خدمة العلم، أنصار الجيش.

وأبرز التقرير الذي حصلت عليه الشعبة الثانية «ثغر الثورة الفلسطينية بعد خروجها من الأردن، وهي أنّها لم تقف بشكل موحّد وشامل أمام سلبياتها لتقويمها ووضع الخطط الكفيلة بتفاديها

١. تقرير سرّي عن «التقييم العام العائد الى إنتاج الشعبة الثانية بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥» أعدّته رئاستها في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٦، وتقرير سرّي لـ«جهاز أمن الثورة الموحّد» عن نتائج أحداث ٢ أيار ١٩٧٣ مدرج في وثيقة سرّية للشعبة الثانية برقم ٥٢٠/بريد خاص، تاريخ ٥ حزيران ١٩٧٣.

والتغلب عليها. إذ أنّ المقصود بالوقوف أمام السلبيات بموضوعية ليس تحميل أعباء الخطأ لهذا الطرف أو ذاك، أو هذا القائد أو ذاك فقط، وإنّما في الأساس من أجل الخروج بخطة متكاملة لتجنّب أكبر مقدار ممكن من السلبيات وتطوير الإيجابيات بهدف جبه المراحل التالية بقدرات أقوى وأرقى (...)». إلاّ أنّه خلص إلى «أنّ هجمة ٢ أيار لم تكن تهدف إلى التصفية الشاملة للعمل الفلسطيني وإنّما إلى الاختبار والضغط من أجل الحصول على تنازلات من الثورة وتقوية الجيش وإعداده للقتال، من هنا يجب توقّع ضربات أخرى. ولا بدّ من الافتراض الملحّ بأنّ هذه الضربات قد تأتي سريعًا، وستكون منسّقة مع عمليات إسرائيلية خاصة وعسكرية شاملة ومع تحرّكات سياسية وعسكرية أميركية في المنطقة. إنّ هذا الافتراض حيوي جدًا لأنّه سيعكس استنفارًا مستمرًا وسرعة في مقاربة الخطة وإجراءاتها التنفيذية». كذلك وجد في «التلاحم بين الجماهير الفلسطينية واللبنانية عنصرًا أساسيًا ومهمًّا في وقف هجمة السلطة، ويجب توقّع محاولات متكرّرة ومتصاعدة من السلطة بهدف تفتيت هذا التلاحم بالتهديد والترغيب. ولذا يجب العمل على تمتينه وشدّ أواصره بالوسائل المختلفة وعلى الصعد كلّها»[1].

كان أخطر ما انطوت عليه الاقتراحات هو وضعها خطة مواجهة عسكرية شقّت طريقها إلى التنفيذ في «حرب السنتين» عندما بدا أنّ المقاومة الفلسطينية لم ترد الاكتفاء بالدفاع عن نفسها وإنّما تفكيك بنية النظام والمجتمع في لبنان وهدم الدولة بمقوّماتها. وهو ما عناه خروجها من المخيمات والتمدّد في أنحاء العاصمة. إذ اعتبرت أنّ معركتها تقرّر مصيرها.

في خطتها العسكرية طرحت قيادة المقاومة الفلسطينية الآلية الآتية:

«١. ضرورة تكليف لجنة متخصّصة حالاً وضع خطة عسكرية متكاملة للدفاع عن الثورة في لبنان تحدّد الهدف والمسؤوليات والمهمّات والواجبات والأدوار وطبيعة القتال: يتطلب ذلك إيجاد غرفة عمليات فاعلة وشبكة اتصال كاملة، تأليف القيادة المكلفة تنفيذ الخطة، تشكيل القيادات الوسطى في المواقع والمخيمات.

٢. العمل على تسليح قوّة من الفلسطينيين في بيروت وضواحيها غير القوّات الفدائية والميليشيا، ومن الممكن أن يبلغ عددها ما بين ١٨ و٢٠ ألف مسلح.

٣. إيجاد قوّة فدائية إحتياطية مدرّبة ومرنة قادرة على ضرب الأهداف السانحة وتكون في إمرة القيادة العامة وتصرّفها، فتحرّكها نحو الأهداف التي تراها مناسبة في أوقات الصدام. ومن دونها تتحوّل القيادة العامة قيادة إستشارية إرشادية فقط.

٤. إعادة التدريب.

٥. مراعاة أهمية تركيز الأسلحة بشكل يتلاءم مع حرب الشوارع.

٦. عدم إهمال السطوح.

٧. توفير إمكانات مساندة سلاح لسلاح آخر.

٨. السيطرة على عُقَد الطرق والمثلثات لأنّ اندفاع الدبابات يستهدف احتلالها أولاً ثمّ يتوجه إلى الحارات والأزقة.

٩. ضمان حماية مثلثات الطرق والمربعات.

١٠. توفير المعلومات لقوّاتنا حول الأوضاع العسكرية للخصم ومخطّطاته: ضرورة الإلمام بأنواع الأسلحة المتوافرة لدى الجيش اللبناني (نوعية الدبابات والآليات وأنواع الأسلحة) واستطلاع

١. تقرير سرّي لـ«جهاز أمن الثورة الموحّد» عن نتائج أحداث ٢ أيار ١٩٧٣ مدرج في وثيقة سرّية للشعبة الثانية برقم ٥٢٠/بريد خاص، تاريخ ٥ حزيران ١٩٧٣.

الجيش وطرق تموينه وإمداده، حجم قوّة العدو وتقدير إمكاناته كلّها وتوزعه وتركيزه في كلّ موقع ومكان.

١١. التوعية بأنّ الهدف الأساسي للجيش هو تأمين احتلال العاصمة كونها الهدف الحيوي لأنّ سقوطها يحسم المعركة. فهي العصب الحيوي وفيها الإعلام وأجهزته والقوّة السياسية والسفراء والمصالح والعقل المفكّر. لذلك لا بدّ من إحكام قبضتنا العسكرية الفولاذية على بيروت مع تركيز قواتنا وتكثيفها.

١٢. ضرورة توفير القدرة على استعمال الأسلحة المتوسطة استعمالاً جيّدًا: التنبّه إلى أنّ رماية الهاون مثلاً على الدبابات لا تؤثر فيها مطلقًا، واتقان استعمال الهواوين بمعنى توجيهها مركزيًا نحو أهداف يمكن أن تؤثر فيها وتدمّرها (مثلاً ثكنة هنري شهاب لو ركزنا عليها الهواوين لأمكن تدميرها).

١٣. يجب أن تعمل الخطة العسكرية على أن يكون خط التماس الأمامي، بالنسبة إلى منطقة شاتيلا – صبرا، هو كورنيش الرملة البيضاء بدلاً من خط دوّار (مستديرة) الكولا – الشرق كلوب – السفارة الكويتية عند كورنيش المدينة الرياضية. وذلك لحماية مخيم شاتيلا ومنطقة صبرا – الطريق الجديدة من القصف المركز الكثيف (ضرورة مناقشة هذه النقطة العسكرية بشكل وافٍ لتقرير إمكان التنفيذ وشروطه واحتياجاته).

١٤. العمل على إيصال نجدات من مناطق أخرى إلى منطقة الصدام في بيروت تحقيقًا لغرضين: معنوي يُشعر قوّاتنا بأنّها ليست محاصرة، واختباري يمكّن القيادة من امتحان قدرتها على تحريك قوّات نجدة وإيصالها حتى يتمّ ذلك عند الصدام الحاسم.

١٥. التنبّه إلى عدم تحوّل مقرّ القيادة إلى ما يشبه خليّة النحل كما حدث خلال الأزمة.

١٦. وضع خطة خاصة لمدينة بيروت من ضمن الخطة العامة تشرف عليها قيادة موقع بيروت تشمل دور كلّ البنادق التي تقف مع الثورة.

١٧. استقدام قوّة فدائية عسكرية في حجم كتيبة إلى مدينة بيروت تكون احتياطًا تحت إمرة القيادة توجّهها في ضوء احتمالات الموقف. وإمداد مدينة بيروت بالأسلحة وأجهزة الاتصال اللاسلكي.

١٨. التركيز على دور القوى الوطنية والصديقة في توسيع رقعة المنطقة الآمنة في مدينة بيروت لتشمل الأحياء الإسلامية كلّها كربط صبرا بالمصيطبة.

١٩. إيجاد جزيرة قوية في تل الزعتر – الضبية – الدكوانة – جسر الباشا يمكن توسيعها في اتجاه برج حمود – المسلخ – المرفأ لتشكّل قاعدة ثانية للثورة.

٢٠. ضرورة اعتماد أسلوب الهجوم في المرحلة المقبلة من الصدام: ربط العمل العسكري بالاعلام والسياسة في خط واضح مع تنمية وضع تنظيمي ملائم، ضرورة شمول الخطة عامل الاستفادة من البحر. الاهتمام الجدّي والسريع بمحور دوّار (مستديرة) الكولا – المقاصد لأهميته الحاسمة وجعله منطقة عسكرية تنظيمية متكاملة.

٢١. وضع خطة تستهدف السيطرة على خطّ دوّار (مستديرة) المطار – دوّار الشيّاح – الطيّونة لقطع خطوط اتصال السلطة وإرهاب الخصم بتهديد عين الرمانة وفرن الشبّاك والتغلغل في الغبيري والشيّاح، والعمل على التقدّم السريع إلى منطقة تلة الخيّاط – عائشة بكار من أجل تأمين الوصول إلى التلفزيون والإذاعة والبنك المركزي.

٢٢. تفادي حصر القتال في مكان واحد ونقل المعركة إلى خارج نطاق مناطقنا، إلى مناطق الخصم. يمكن التفكير في هذا الصدد في إقامة تنظيم سرّي مقاتل يعتمد أساسًا على القوى

اللبنانية الحليفة يمكنه بعملياته الخاصة إرباك الخصم.

٢٣. ضرورة اعتبار الخطة إحتمال قيام السلطة بتنفيذ مخطّط يعتمد أساليب التشويه والتخريب باستخدام عناصر مستقدمة من الخارج تُصوَّر على أنّها فدائية. والانتباه الشديد من العناصر المدسوسة.

٢٤. العمل بكلّ الأساليب الممكنة لتوفير السلاح المضاد للطائرات. وعلى القيادة السياسية ممارسة ضغط من أجل ذلك بحكم العلاقات مع الإتحاد السوفياتي.

٢٥. من أجل تمتين الخطة في الجانب العسكري وفي الجوانب الأخرى لا بدّ من التنبّه إلى ضرورة صوغ جملة من الإجراءات العملية تكفل: قيادات موحّدة ومتخصّصة للأجهزة كلّها، عدم الاسترخاء لمجرّد وقف القتال، محاربة النفس القصير والتردّد، تعزيز الثقة بين القيادة والكوادر والقيادات الوسطى والصغيرة والمقاتلين. التوعية العسكرية والتدريب المناسب. مسلكية منضبطة وتصرّف لائق، الحفر والخندقة الفردية في المخيمات. التدريب على المترسة وأنواعها، تهيئة بطاقات لأشخاص معيّنين تتيح لهم التجوّل في أوقات منع التجوّل (عمّال أفران وعمّال مرفأ وبطاقات صحافية ومصوّرين وغيرهم)، إيجاد كلمات السرّ وبطاقات الهوية. توفير أمن الأجهزة والقيادات، استخدام الشيفرات المتقدّمة لحماية اتصالات الثورة»[1].

١. المصدر السابق.

التدخّل السوري

بعد توقف الاشتباكات اللبنانية - الفلسطينية وعودة الاستقرار، اجتمع العقيد جول البستاني ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية العميد حكمت الشهابي تكرارًا، وناقشا حلولاً لتطبيع علاقة السلطة اللبنانية بالمقاومة الفلسطينية من خلال وساطة دمشق التي كانت طرفًا في النزاع وشريكًا جدّيًا للمنظمات الفلسطينية. بعدما أقفلت الحدود السورية - اللبنانية في ٨ أيار ١٩٧٣.

منذ اجتماعهما الأول، في ٢٤ أيار ١٩٧١ في مقرّ الأركان العامة السورية، وجّه رئيس الشعبة الثانية الانتباه إلى استمرار تدفّق مسلحين فلسطينيين على لبنان من الأراضي السورية، مذكرًا تحديدًا بلواء اليرموك الذي قدّر عديده بخمسة آلاف مسلح. ولكن من دون أن يلقى حماسة سورية لتفهّم وجهة النظر اللبنانية.

قال لحكمت الشهابي: «تسلّل إلى لبنان من هذا اللواء عدد يناهز ٤٠٠ ومعظمهم انخرط في الحياة العامة طالبًا عملاً، وبدا منهار المعنويات ناقمًا على الأوضاع الفدائية والعربية. ونحو نصف هؤلاء التحق بالمقاومة في قطاعاتها. الذي يهمنا هو عدم تسلّل لواء اليرموك إلى لبنان لسببين: الأول إنّ فاعلية هؤلاء لن تزيد من فاعلية أولئك. وتاليًا سيتعرّضون لقصف إسرائيلي أينما حلّوا. وسيعرّضون الأهالي أيضًا للتشرّد بعدما بدأوا يعودون إلى قراهم. وبذلك فإنّهم يخسرون لأنّ الشعب يتأثر ماديًا ومعنويًا ويصبح حاقدًا أكثر فأكثر على المقاومة. والثاني إنّ قدوم تشكيلة مقاتلة ذات حجم معيّن وسوء أحوال القرى الأمامية وما يستتبع ذلك من ضغوط شعبية على النوّاب، ممثلي الأمة. سوف يخلق تيارًا نيابيًا يطالب بنقض اتفاق القاهرة، كونه جرى بين الحكومة والمنظمات الفدائية وليس بين الحكومة وجيش نظامي، ناهيك بالخرق المتكرّر للاتفاق من المنظمات نصًا وروحًا».

جواب حكمت الشهابي: «الحق إلى جانبكم، ولكن لا بدّ من أن أوضح صراحة موقفنا من المقاومة الفلسطينية. صحيح أنّنا نرعاها ونساندها، ولكنّنا لسنا راضين عن مواقفها وخصوصًا موقفها من الأردن. لقد نصحنا الفلسطينيين ملحين بألاّ يتعرّضوا من داخل الأراضي السورية ومن داخل الأراضي الأردنية للجيش الأردني وللأهلين. وعلى رغم نصحنا الضاغط لم يذعنوا وتابعوا عملهم. ما اضطرنا إلى إبعادهم مسافة ٢٠ كيلومترًا من الحدود الأردنية. ولذلك نعدكم بأنّنا لن نألو جهدًا في نصحهم بألاّ يعبروا إلى لبنان. ولكنّنا لن نتعدّى النصح مهما كان ضاغطًا إلى العنف معهم».

ردّ جول البستاني: «يكفينا النصح. وإذا لم ينجح سنضطر إلى التصرّف وفقًا لرحابة الصدر اللبنانية الحكيمة ومقتضيات الحال»[1].

١. تقرير سرّي عن نتائج زيارة العقيد جول البستاني لدمشق في ٢٤ أيار ١٩٧١ ولقائه نظيره السوري، مؤرّخ ٢٥ أيار ١٩٧١.

وفي وقت لاحق من السنة نفسها، في ٢٠ كانون الأول، ذهب الرائد هاني عبّاس إلى دمشق واستفسر من حكمت الشهابي بتكليف من جول البستاني عن صحة معلومات توافرت لدى الشعبة الثانية عن دخول كتيبة جديدة من لواء اليرموك إلى دير العشائر وفي حوزتها أسلحة ثقيلة من نوع مدافع ميدان ١٣٠ ميللمترًا ومدافع ثقيلة مضادة للطائرات. فنفى علمه بالأمر، قائلاً لمحدّثه إنّ لواء اليرموك «الذي قوامه حوالى ٨٠٠٠ مقاتل يتحرّك عادة بين دمشق ودرعا ولم يتغيّر عدد الفدائيين في جنوب لبنان، ولا صحة للمعلومات عن وجود أسلحة ثقيلة في حوزتهم باستثناء الهواوين من عيار ١٢٠ ميللمترًا. وأنتم تعلمون أنّ هذا السلاح موجود مع الفدائيين في جنوب لبنان منذ مدة بعيدة»[1].

بعد أحداث ٢ أيار ١٩٧٣، اجتمع جول البستاني بحكمت الشهابي أكثر من مرة وناقشا المشكلات نفسها. ولكنّهما لم يتوصلا إلى تفاهم ملموس يتجاوز إبداء المواقف. اختلطت المشكلة اللبنانية - السورية بالمشكلة اللبنانية - الفلسطينية إلى حدّ أخرج رئيسي جهازي الاستخبارات العسكرية من اجتماع إلى آخر عبثًا. ظلت سوريا أقرب إلى تفهّم المقاومة الفلسطينية منها إلى تأييد الدولة اللبنانية. وظلت الشعبة الثانية، غداة ٢ أيار، مسكونة بهاجس احتمال تجدّد المواجهة العسكرية بين الجيش والفدائيين الفلسطينيين على نحو حملها بعد أقل من شهر، في ٢٦ أيار، في تقرير «توارد الاستراتيجيات التخريبية» على توقّع العنف. إذ لفتت إلى أنّ «أيّ حلّ للمشكلة اللبنانية - الفلسطينية لن يكون إلاّ هشًّا ويوفر للمقاومة الفلسطينية مهلة لاستعادة الأنفاس، تعدّ العدّة في أثنائها لتصعيد آخر. وإن لم تحصل المهادنة فسيتابع الفلسطينيون القتال لأنّهم يرون مصلحتهم في استمراره مع جيش لا يستطيع الاتكال على دعم غير مشروط من جميع المواطنين الذين يساند قسم منهم المقاومة، ويتأثر قسم آخر منهم بالضغوط العربية. كما إنّ الجيش لا يمكن أن يحقّق بعديده اليوم ما حقّقه الملك حسين في الأردن بثمانين ألف مقاتل»[2].

في اجتماع كان الأول بعد أحداث ٢ أيار ١٩٧٣ جمع جول البستاني بحكمت الشهابي في ١٦ حزيران في مركز الأمن العام السوري في جديدة يابوس، تكرّر المشهد نفسه تقريبًا، ولكنّه دفع في وجهة أخرى. بدا تكريسًا لفصل جديد في المشكلة اللبنانية - الفلسطينية دخول العامل السوري شريكًا في مواجهة توخّت التهديد السياسي قبل تعويلها على التدخّل العسكري المباشر بذريعة حماية المقاومة الفلسطينية على الأراضي اللبنانية. مذذاك، أكثر من أيّ وقت مضى، فُتح باب الأزمات المتفاقمة على العلاقات اللبنانية - السورية، والتي تجاوزت التهديد أحيانًا إلى ممارسة ضغوط عسكرية. بعد انحسار الاشتباكات بين الجيش والمقاومة الفلسطينية. بدأت العلاقات اللبنانية - السورية منذ ١٠ أيار ١٩٧٣ تتردّى مع تدفق دفعات كبيرة إضافية من المسلحين الفلسطينيين من مخيماتهم في سوريا إلى الأراضي اللبنانية، وتعرّضها بعد عبورها النهر الكبير الجنوبي في الشمال طوال أيام ثلاثة لجنود لبنانيين أو لمخافر قوى الأمن بالقصف والاعتداء. وسرعان ما انسحبوا إلى الأراضي السورية في ١٨ أيار، اليوم التالي لتوقيع بروتوكول ملكارت كصيغة اتفاق مكمّلة لاتفاق القاهرة. بيد أنّ سوريا أبقت على حدودها الرسمية مع لبنان مغلقة منذ ٨ أيار. كان قرارها الانحياز إلى المقاومة الفلسطينية ودفع لبنان إلى الانخراط في الصراع العربي - الإسرائيلي.

في ١٥ أيار و١٦ و١٧ منه اجتمعت في فندق ملكارت في بيروت لجنتان، لبنانية ضمّت العقداء أحمد

١. تقرير سرّي أعدّه الرائد هاني عبّاس عن نتائج مهمّته في دمشق، مؤرّخ ٢١ كانون الأول ١٩٧١.
٢. «أقدار وتوقعات ١٩٧٢ - ١٩٧٦»، جول البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥٤.

الحاج ونزيه راشد وديب كمال وفلسطينية ضمّت المقدّم «أبو الزعيم» عن حركة فتح و«أبو عدنان» عن الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وصلاح صلاح عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انتهتا إلى آلية جديدة لتنفيذ اتفاق القاهرة، وفي الوقت نفسه تأكيد استقلال لبنان وسيادته واستقراره. فحدّدت وفق ما عُرف ببروتوكول ملكارت، إلى قرار تجميد الهجمات العسكرية إنطلاقًا من الأراضي اللبنانية، مراكز وجود الفدائيين الفلسطينيين في المخيمات وأسلحتهم في بيروت والجنوب والبقاع. كما منعت التجوّل بالسلاح وإقامة حواجز وارتداء البزات العسكرية خارج المخيمات وإخراج الأسلحة الثقيلة منها باستثناء المدافع المضادة للطائرات للتصدّي لغارات إسرائيلية وتنظيم الوجود المدني الفلسطيني سياسيًا وإعلاميًا واجتماعيًا. وعلى الأهمية التي انطوى عليها الاتفاق الجديد كملحق تطبيقي لاتفاق القاهرة حفظ للمقاومة الفلسطينية بقاءها في لبنان وكفل وجودًا عسكريًا لمنظماتها ومنحها فرصة إضافية لإعادة تنظيم ميليشياتها. فهي لم تتردّد في انتهاك بنوده وسعت إلى تعزيز تسليحها وتدريب مقاتليها وتوزيع انتشارها في كلّ المناطق اللبنانية تفاديًا لمحاصرتها مجدّدًا، وتحوطًا من مجازفة مواجهة جديدة مع السلطة اللبنانية تقودها إلى ما يشبه «أيلول الأسود» في الأردن[1]. عامذاك، ١٩٧٠، قتل أكثر من عشرة

١. أورد تقرير سرّي لجول البستاني عن «التقويم الآني الأمني في الجمهورية اللبنانية» مؤرّخ ١٣ آب ١٩٧٥ جدولاً رقمه واحد تضمّن أمثلة عن مخالفة المقاومة الفلسطينية بنود اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت كالآتي:
«- يُسمح بتمركز ٢٥٠ عنصرًا فقط في القطاع الأوسط ويمنع الوجود الفدائي في القطاع الغربي، في حين ينتشر في القطاعين هذين ١١٠٠ مسلح في قواعد على طول حدودهما.
- ينبغي التنسيق مع السلطة اللبنانية في تعيين المراكز ونقاط المرور وعدد العناصر وتنقّل الدوريات في الداخل وانطلاقًا إلى الأرض المحتلة. في حين أنّ التنسيق لم يحصل مطلقًا والنشاطات الفلسطينية كلّها تتم من دون علم السلطة.
- يتم التنقّل بين القطاعات العسكرية والداخل باللباس المدني ومن دون سلاح وبموافقة ضابط الإرتباط وبموجب مأذونيات وأوامر مهمّة وفي خط سير معيّن، في حين أنّ ذلك يتم بلا علم السلطة اللبنانية وبالسلاح واللباس الفدائي وعلى الطرق كلّها.
- يُمنع الوجود الفدائي داخل القرى أو قرب المراكز العسكرية. في حين أصبح في معظم قرى الجنوب وقرب المراكز العسكرية.
- يُمنع إطلاق النار على الأراضي المحتلة من الأراضي اللبنانية. في حين أنّ ذلك يحصل دائمًا.
- يسمح بمرور الفدائيين من سوريا إلى العرقوب عبر طريق المصنع - راشيا - الحاصباني للتنقلات العادية ومن طريق دير العشائر - عين عطا للتنقلات العسكرية. في حين أنّ التنقّل على كلّ الطرق على حدّ سواء ومن طرق فرعية تستخدم لإدخال عناصر وأسلحة ثقيلة دونما المرور بنقاط المراقبة العسكرية.
- يُمنع الوجود الفدائي في بعلبك ما عدا مركز التدريب في النبي سباط ويسمح بالسلاح الخفيف فقط، في حين أنّ هناك وجودًا فدائيًا في بعلبك نفسها وفي النبي سباط وحام ومعربون وأسلحة ثقيلة وكذلك مقاتلين وأسلحة ثقيلة في المخيم، ومكاتب تنظيم في سعدنايل وتعلبايا وبرّ الياس.
- يُمنع الوجود الفدائي والأسلحة الثقيلة في المخيمات. في حين أصبحت هذه ترسانات للأسلحة الثقيلة والخفيفة والهواوين المختلفة. إلى صواريخ أرض - جوّ وأرض - أرض ومدافع ٧٥ ميلليمترًا و١٠٦ ميلليمترات ومدافع مضادة للطائرات وقاذفات ضدّ الدروع.
- يُمنع التدريب في المخيمات، في حين أنّه يجري فيها. وكذلك التموين بالذخيرة والسلاح وإقامة التحصينات الترابية والباطون المسلح ويجري تدريب اللبنانيين وخصوصًا المنتمين إلى الأحزاب اليسارية وتعبئتهم ضدّ السلطة.
- يُمنع تجوّل السيارات الفدائية إلاّ بلوحات لبنانية، في حين أنّها تتجوّل بكثرة وتحمل أرقامًا غير لبنانية.
- تمارس السلطات اللبنانية المدنية والعسكرية صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في كلّ المناطق والظروف. في حين أنّ المنظمات تحول دون ذلك، فضلاً عن وجود مناطق كثيرة وفي طليعتها المخيمات لا يسمح للسلطة بالدخول إليها».

آلاف فلسطيني في معارك ضارية بدأت في ١٧ أيلول واستمرّت تسعة أيام نزح على أثرها في تشرين الأول إلى لبنان عشرات الآلاف مع قيادات المنظمات الفلسطينية المتعدّدة الانتماء والاتجاه.

بعد إقرار بروتوكول ملكارت وملاحقه بدأ مسلحو لواء اليرموك، في ١٨ أيار، الانسحاب إلى سوريا. ولكنّ الحدود ظلت مغلقة بسبب نشوء مشكلة تخطت الأزمة مع المقاومة الفلسطينية إلى فتح دمشق ملفًا مزمنًا أكثر تعقيدًا تمثل بإجرائها مراجعة شاملة للعلاقات بين البلدين، وإعادة بنائها تبعًا لمقتضيات الأمر الواقع الجديد. فباتت لسوريا من لبنان مطالب مغايرة لتلك التي طلبتها قبلاً دفاعًا عن المنظمات الفلسطينية. رفعتها في وجهه مستخدمة سلاح إغلاق الحدود للتضييق على المتنفس التجاري البرّي الوحيد له إلى دول الخليج العربي.

طلبت سوريا أمرين هما: وقف المعاملة السيئة للعمّال السوريين في لبنان، والحملات السياسية المحلية عليها والتعرّض لحزب البعث. ووضعت ثلاثة شروط لإعادة فتح الحدود الطويلة بين البلدين: أولها وضع حد لنشاط اللاجئين السياسيين السوريين في لبنان وإبعاد بعضهم وإخضاع البعض الآخر للمراقبة، وثانيها الحدّ من نشاطات حزب البعث بجناحه التابع للنظام العراقي في مقابل إطلاق حرّية تحرّك الجناح السوري في هذا الحزب. وثالثها الإفراج عن موقوفين بعثيين اعتقلتهم السلطات اللبنانية في أثناء الأحداث الأخيرة. فضلاً عن وقف الانتقادات التي كانت توجّهها صحف ومجلات لبنانية إلى سوريا وطبع مناشير وبيانات معادية لها في مطابع لبنانية كان بعضها يُهرّب إلى الأراضي السورية.

أذنت سلسلة المطالب هذه باعتزام سوريا تخطي تأكيد دعمها المنظمات الفلسطينية وتنظيم العلاقات اللبنانية – السورية إلى ما هو أدهى: التدخّل المباشر والجدّي في الحياة السياسية اللبنانية، والتصرّف على أنّها شريك فعلي في القرار الوطني يملك أن يؤذي الاستقرار الداخلي لدى جارها الصغير والضعيف.

في محضر اجتماع ١٦ حزيران بين جول البستاني وحكمت الشهابي الوقائع الآتية:
«عقد الاجتماع في الساعة التاسعة من ١٦ حزيران ١٩٧٣ في جديدة يابوس ما بين العميد الركن حكمت الشهابي رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية ومدير غرفته الرائد عبدالعلي من جهة، والعقيد الركن جول البستاني رئيس الشعبة الثانية اللبنانية والنقيب نزار عبدالقادر رئيس قسم المكافحة من جهة أخرى. وقد دام الحوار حتى الساعة ١٢.٤٠، ويُلخّص وفقًا لتسلسله الزمني كما يأتي:
الجانب اللبناني: فتح الحديث بالمجاملات العادية وبسؤال جانبي عن أحوال الجبهة السورية وأخبار الحشود الإسرائيلية.
الجانب السوري: قال إنّه سبق التفاهم في ما بين المسؤولين المتحاورين على أنّ إسرائيل ليست في حاجة إلى حشد على الجبهة السورية، ولا على الجبهة اللبنانية، إذا نوت الاعتداء بالنظر إلى معسكراتها القريبة من الحدود.
الجانب اللبناني: سأل عن دافع الإعلام الفلسطيني وغيره إلى تسخين الرأي العام وخصوصًا في المقاومة ممّا يجرّ حتمًا إلى تشنج وإلى مواجهة مع العدو تبدأ محدودة ثمّ تتسع خلافًا للمصلحة والخطة. ثمّ انتقل إلى موضوع آخر يتصل مباشرة بالاجتماع ويمهّد له، فقال إنّ الإعلام الرسمي السوري اتهم لبنان بضرب فصائل المقاومة تنفيذًا لخطة تصفوية، وأعقب ذلك من الجانب

الآخر إجراء غير ودّي تجسّد بإغلاق الحدود. بينما الواقع هو غير ذلك كما يثبت المستند الرسمي لدى الجيش، أيّ سجل الوقائع الحربية الذي تمسكه غرفة العمليات ويشكّل في كلّ الجيوش الأساس الموثوق به لكل بحث تاريخي عسكري صحيح. وهذا السجل يضعه الفريق اللبناني بين أيدي الفريق الآخر للتثبت الحسّي من تسلسل الأحداث والردود اللبنانية العسكرية الهادئة والحازمة في آن والمنضبطة عليها. كما يترك لضميره العسكري حقّ الحكم المجرّد ويقبل سلفًا به.
الجانب السوري: ردّ بالتأكيد للجانب اللبناني حرص سوريا على سيادة لبنان وأمنه وتضامنه الوطني، وندّد بتصريح الزعيم (الليبي معمّر) القذافي. ونوّه بموقف الرئيس الأسد الملتزم وغير المتغيّر من الرئيس فرنجيه ومحبّته وتقديره وانفتاح سوريا بعد الحركة التصحيحية على لبنان وإيجابيّتها في ما يتعلق بالقضايا السورية – اللبنانية من الترخيص لرعاياها بالدخول إلى لبنان والترانزيت واستيراد الخضر والفاكهة وغيرها. وتخلّص من اقتراح الفريق اللبناني المتعلق بالبحث في تفاصيل الأحداث من خلال السجل الرسمي للوقائع. وقال إنّ المهمّ في الأمر هو النتائج. وإنّ نتائج المواجهة عمّقت الهوّة بين السلطة والمقاومة. وإنّ الأسلحة المستعملة من السلطة كالمدفع والدبابة والطائرة لا تجعل المرء يطمئن إلى أنّ العملية كانت تصحيحية.
الجانب اللبناني: أكد ضرورة الوقوف على تفاصيل الأحداث للتوصل إلى صورة شاملة واضحة وصحيحة. وشدّد على أنّ الكلّ لا يمكن أن يتألف إلاّ من مجموعة تفاصيل، وإنّ معرفة التفاصيل معرفة صادقة هي وحدها التي توصل إلى صورة إجمالية حقيقية. وإنّ هجوم مجموعة فدائية من جميع المنظمات العاملة في العرقوب بما فيها الصاعقة على مخفر الجيش في الفرديس في تاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٧٢ وقتل جنديين وجرح آخرين، وإنّ الهجوم في ٢١ آذار ١٩٧٣ على مخفر الجيش في عين عرب من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ومقتل بعض الجنود والاستيلاء على بعض الأسلحة والمعدات، وإنّ نسف خزانات النفط في الزهراني في تاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٣ والذي قامت به عناصر الجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين والقيادة العامة وأسفر عن إضرام النار في خزان واحد وكان أدّى، لو انفجرت كلّ العبوات الناسفة، إلى إضرام النار في بساتين صيدا وإحراق المدينة، وإنّ خطف العسكريين الثلاثة في بيروت من جبهة (نايف) حواتمة ثمّ إطلاق النار وقتل عناصر من حاجز تفتيش في الكوكاكولا. كلّ هذه الأعمال الإجرامية التي ارتكبت معظمها عناصر من الأجنحة المتطرّفة الماركسية للمقاومة تشير إلى مخطّط لاستدراج السلطة إلى المواجهة كما وقع ذلك بالفعل، على رغم حرص السلطة والجيش وحصافة المسؤولين في استدراك الأمر ووقفه قبل استفحاله. أمّا ضرب الطائرات، فالعسكريون لا يجهلون أنّ الضرب الإنقضاضي للطائرات دقيق يتوخّى أهدافًا محدودة وليس التدمير الواسع كما هي الحال في المدفعية. وإنّه في مجال حفظ الأمن توفيرًا للأرواح، يجب عرض العضلات عملاً بمبدأ إظهار القوّة كي لا تُستعمل. وعلى كلّ فإنّ العالم العربي يعلم ما هو موقف لبنان بلسان رئيس جمهوريته من المقاومة، وحرصه عليها على أن تتقيد بالاتفاقات والأنظمة العامة.
الجانب السوري: أكد أنّ المهمّ هو النتائج، ولا بدّ من إعادة الثقة إلى المقاومة وإظهار الحرص عليها لكي تطمئن إلى وجودها ونضالها، وإنّ سوريا تعتبرها صاحبة الشأن الأول في القتال ضدّ إسرائيل.
الجانب اللبناني: الاتفاق تام في الرأي بين الفريقين، ومحك الثقة والنيّات هو التزام ما جرى الاتفاق عليه والتفاهم حوله. وحتى الآن لم يزل الجانب الفلسطيني متعثرًا في التنفيذ بذريعة تقصيره في ضبط الفصائل، والجانب اللبناني متفهم ذلك. وهو لهذا السبب كان طويل البال واسع الصدر في معالجة هذا الأمر.

الجانب السوري: اعتبر أنّ الموضوع الأول هو العمل على إعادة الثقة بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية. وانتقل إلى الموضوع الثاني ودعاه موضوع السوريين في لبنان من شقين:

- السوريون الرعايا في كلّ مجالات الإقامة والعمل: اشتكى من سوء معاملة ممثلي السلطة في الإدارات المختلفة للرعايا السوريين، وطالب بمعاملتهم على الأسس نفسها التي يُعامل بها اللبنانيون في سوريا، وشدّد على ضرورة إنتفاعهم من الضمانين الصحي والاجتماعي.
- السوريون أعداء النظام السوري: طالب بتسليمهم جميعهم إلى سوريا، وذكّر بأنّه على رغم حرص سوريا على عدم مسّ السيادة والأمن اللبنانيين، فإنّ لبنان لا يردعهم عن الدسّ والتآمر على النظام والكتابة والنشر ضدّه.

ثمّ انتقل إلى الصحافة والإعلام، وذكّر بأنّ النظام في سوريا هو نظام الحزب الواحد الحاكم، وإنّ رئيس الجمهورية هو في آن معًا الأمين العام للحزب، وإنّ كل تجريح بالحزب وبسياسته وأفراده هو تجريح بالنظام وبرئيس الجمهورية، وإنّ هناك صحفًا خاصة منها «الحياة» و«نداء الوطن» و«الراية» و«الحوادث» يكتب فيها سوريون ويتطاولون ويتعرّضون لأكبر مقامات السلطة والحزب في سوريا، والسلطة اللبنانية تعرفهم ولا تتخذ أيّ إجراء في حقهم. وطالب بوضع حدّ نهائي للأمر.

الجانب اللبناني: أجاب في ما يتعلق بالسوريين في لبنان وبالشقّ الأول من الموضوع، أيّ معاملتهم كمعاملة اللبنانيين في سوريا، أنّ القضية موضع درس في اللجنة المشتركة ولا يمكن الجانب اللبناني بتّها في مثل هذه السرعة. واقترح لمعالجة مجمل هذه القضايا عقد قمة بين الرئيسين يتوليان فيها مسؤولية الحكم في القضايا التي تعرضها أمامهما هيئات العمل المختصة. أمّا الشق الثاني من الموضوع فهناك الطريقة الإدارية القانونية لاسترداد الرعايا. ويمكن بهذه الطريقة النزول عند رغبة الفريق الآخر. وأمّا قضية الإعلام، فالرئيس حريص على تطبيق قانون المطبوعات بشدّة في حق الصحف المخالفة. على أنّ التحرّك ضدّ الصحف غير ممكن إلاّ وفق القانون بالنسبة إلى النظام الديموقراطي الحرّ القائم في لبنان، بينما لا مشكلة بالنسبة إلى هذه القضية بالذات وحتى كلّ القضايا في نظام كالنظام السوري أو نظام أيّ بلد عربي آخر.

الجانب السوري: أجاب بأنّ طريقة حلّ المشاكل المعلّقة يرتبط بالجانب اللبناني الذي عليه أن يجد الطريقة التي تكفل مصلحة الجانب الآخر. وأمّا في شأن اقتراح تحكيم الرئيسين في القضايا العالقة، فإنّه يرى – وهما المرجعان الأخيران – حلّ معظم المشاكل قبل اجتماعهما ولا يترك لهما إلاّ ما لم يستطع الجانبان حلّه.

ثمّ تابع الجانب اللبناني طالبًا فتح الحدود كتوطئة نفسية تؤثر في الرأي العام وتلقى رضى من السلطة.

الجانب السوري: أجاب أنّ القضايا مرتبط بعضها ببعض.

الجانب اللبناني: ألحّ على الفريق الآخر نقل هذه الرغبة إلى سيادة الفريق. ثمّ عاد ووصف استمرار إغلاق الحدود على رغم بدء اللقاءات بأنّه وسيلة ضاغطة تأباها النفس ولا تجوز بين بلدين شقيقين. فوعد الجانب السوري بنقل هذه الرغبة. واتفق على أن ينقل الجانبان الرغبات ووجهات النظر هذه إلى فخامة الرئيس اللبناني وسيادة الرئيس السوري، ويتم لقاء آخر عاجل عقب اتصال»[1].

بعد ساعات، في ١٨ حزيران، اجتمع جول البستاني بحكمت الشهابي مجدّدًا بعد مكالمة هاتفية

١. تقرير سرّي يتضمّن محضر هذا الاجتماع كما أعدّته الشعبة الثانية اللبنانية، مؤرّخ ١٧ حزيران ١٩٧٣.

بينهما وناقشا المواضيع نفسها، ثمّ اجتمعا في ٢٣ حزيران. كذلك قصد جول البستاني دمشق في ٢٥ تموز للسبب ذاته. على أنّ الحدود السورية – اللبنانية لم تفتح إلاّ بعد انقضاء ثلاثة أشهر وتسعة أيام، بعد ظهر ١٧ آب ١٩٧٣ بموجب اتفاق وقّعه في شتورة وزير الخارجية اللبناني فؤاد نفّاع مع نظيره السوري عبدالحليم خدام نصّ على إعادة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧٠. كانت تلك المرة الثانية التي تُغلق الحدود منذ وصول حافظ الأسد إلى الحكم في سوريا. الأولى في آب ١٩٧١ كجزء من تدابير إغلاق الحدود السورية – الأردنية أدّت إلى منع الشاحنات اللبنانية المحمّلة بضائع ترانزيت من اجتياز الحدود.

منذ دخول العامل الفلسطيني في المعادلة الداخلية اللبنانية عام ١٩٦٨، بات ثمّة سبب جديد لإغلاق الحدود السورية – اللبنانية يضاف إلى عوامل سابقة تعود إلى مطلع الخمسينات اتصلت بتردّي العلاقات الاقتصادية والسياسية والنزاعات الحدودية بين البلدين. أغلقها صلاح جديد في ٣٠ تموز ١٩٦٨ لدوافع إقتصادية، ونور الدين الأتاسي السنة التالية لخلاف حدودي.

كان ثمن عدم إنزال «الخشبة» في منطقة المصنع عند الحدود، منح سوريا مزيدًا من النفوذ في المعادلة المحلية والقرار الرسمي.

الرزمة الشائكة

ناقشت سلسلة الاجتماعات التي عقدها رئيس الشعبة الثانية اللبنانية ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية رزمة من الملفات الشائكة وسط شكوك متبادلة، وخصوصًا حيال ثلاثة ملفات كانت الأكثر تعقيدًا لارتباطها بخلافات مزمنة تعود إلى منتصف الستينات: علاقة الدولة اللبنانية بالمقاومة الفلسطينية، حرّية التحرّك الممنوحة للاجئين السياسيين السوريين، الإعلام اللبناني، إلى جانبية أخرى أقل أهمية، منها استعادة السوريين الفارين من خدمة العلم في بلدهم واسترداد مواطنين سوريين يهود نزحوا إلى لبنان. خاطب حكمت الشهابي جول البستاني في ١٥ تموز ١٩٧١ في اجتماعهما في دمشق قائلاً: «من المستغرب أنّه عندما كانت العلاقات على أسوأها مع لبنان في العهد الماضي، كان التعاون مجديًا مع الاستخبارات. أمّا اليوم، فيما التعاون والعلاقات بين البلدين على أفضل حال، فإنّ تعاون أجهزة الاستعلام والأمن هو في أضعف حال»[1].

والواقع أنّ الاستخبارات العسكرية اللبنانية كانت تشترط لاستجابة أيّ مطالب سورية. استجابة دمشق مطالب مضادة انطوى بعضها على مبرّرات إنسانية وأخرى سياسية. ولم تحظَ دائمًا باقتناع سوري يؤدّي إلى دعم جهود الشعبة الثانية في مراقبة الرعايا السوريين المقيمين في لبنان المناهضين للنظام السوري. مع ذلك بذلت مساعي رئيسية للحصول على تفهّم دمشق وحؤولها دون تسهيل تسلّل مسلحين إلى داخل الأراضي اللبنانية، وخصوصًا بإزاء عبور متطوّعين عرب للقتال إلى جانب المقاومة الفلسطينية في الجنوب[2].

كانت لعبة الخداع تُمارس في الاتجاهين. إذ كان في وسع كلّ منهما استخدام المناورة للضغط على الآخر لبناء توازن في علاقاتهما بإنكار دوره في تشجيع مناوئي الطرف الآخر، أو ببعث طمأنينة مراوغة إلى مساعدته على حفظ استقراره الداخلي.

أوفد جول البستاني إلى دمشق الرائد هاني عبّاس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١ للاجتماع بحكمت الشهابي وتسليمه تقريرًا عن نشاط الرعايا السوريين المعارضين في ضوء استقصاءات الشعبة الثانية عنهم ومراقبتها إيّاهم، في إشارة إلى رغبتها في إظهار حسن نيّة وصدق في التعاون مع نظيرتها السورية. ردّ حكمت الشهابي بعد اطلاعه على التقرير كان الآتي: «لا أشكّك إطلاقًا في إخلاص العقيد الركن البستاني في معاملته ومساعدته لنا، وكذلك جميع المسؤولين اللبنانيين. ونحن جدّ شاكرين لهذه المعاملة التي لم يسبق أن كانت قائمة في الماضي على نحو صريح كهذا.

١. تقرير سرّي عن نتائج زيارة العقيد جول البستاني لدمشق في ١٥ تموز ١٩٧١ ولقائه نظيره السوري، غير مؤرّخ.
٢. كانت قد بلغت إلى الشعبة الثانية في كانون الأول ١٩٧١ معلومات مفادها أنّ متطوّعين ليبيين يريدون الالتحاق بمنظمة فتح قدموا إلى سوريا تمهيدًا للانتقال منها إلى لبنان. إلاّ أنّ حكمت الشهابي الذي أكد وصول ١٨٠ متطوّعًا ليبيًا إلى سوريا على دفعتين وانضموا إلى فتح، أنكر لهاني عبّاس تسلّلهم إلى جنوب لبنان (تقرير سرّي أعدّه الرائد هاني عبّاس عن نتائج مهمّة قام بها في دمشق، مؤرّخ ٢١ كانون الأول ١٩٧١).

وأضيف بأنّ الحكم القائم في سوريا لا يكنّ للبنان إلاّ كلّ ود وإخلاص، وآمل في أن يستمر هذا التعاون بين الطرفين على هذا النحو المثمر. إنّ الحكم في سوريا قوي ومستقر وثابت على قواعد شعبية متينة لم يسبق أن تأمنت لحكم سابق. والعلاقات مع لبنان على أعلى المستويات هي على أحسن ما يرام، والشعب السوري مرتاح ومؤيد لتصرّفات حكامه. وكلّ ما يشاع عكس ذلك تشويه للحقائق، وفي إمكان أيّ إنسان أن يلمس ذلك عمليًا في أثناء وجوده في سوريا. ولكن هناك بعض المواضيع التي يجب ألاّ تعكّر الاستقرار تحصل في لبنان. فإذا استثنينا النشاطات الإعلامية ضدّ الحكم السوري في بعض الصحف، ثمّة أشخاص سوريون في لبنان يعملون. والجميع يعرف ذلك، للتشويش على الحكم في سوريا. غير أنّهم لن يتمكّنوا من الحصول على أيّ تجاوب من الشعب السوري، واستمرارهم في تشويههم لا شك يسيء إلى العلاقات القائمة بين لبنان وسوريا».

وعندما سأله هاني عبّاس عن الأشخاص الذين عناهم، سمّى له: «أمين الحافظ وجماعته، ومحمد عمران وجماعته، وجماعة أكرم الحوراني».

ثمّ قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية إنّ المعلومات المتوافرة لديه تشير إلى أنّ «هذه العناصر قطعت شوطًا بعيدًا في مجال توحيد جهودها للعمل ضدّ سوريا، وإنّ اجتماعات عقدت الشهر الماضي (تشرين الأول ١٩٧١) ولا تزال تعقد بين هذه الأطراف، ولولبا الحركة هما أمين الحافظ ومحمد عمران. الأول ازداد نشاطه كثيرًا وعقد اجتماعات في بيروت وطرابلس، طبعًا بتشجيع من العراق ومساندته».

وأضاف: «لقد وضعت أشخاصًا لمراقبة هؤلاء باستمرار، والمعلومات تصل إليّ عن نشاطاتهم بشكل مستمر أيضًا. إنّني أطلب أن يتم تعاون مباشر لرصد نشاطات العناصر هذه، وأن يكون ذلك مباشرة بيني وبين العقيد الركن البستاني لتبادل المعلومات حول هذا النشاط، لأنّ هذه الطريقة أجدى وتعطي نتائج مفيدة للطرفين في سبيل المصلحة العامة»[1].

كان قد سبق الزيارة اجتماع بين جول البستاني وحكمت الشهابي في ١٥ تموز ١٩٧١ في دمشق، أثار فيه رئيس الاستخبارات العسكرية اللبنانية استمرار جهاز نظيره في ملاحقة معارضي النظام اغتيالاً وخطفًا إلى سوريا. وهو أسلوب درجت عليه الاستخبارات السورية على تعاقب أنظمتها، إلاّ أنّه أضحى أكثر حدّة في ظلّ حزب البعث وتَضَاعَفَ تأثيره بعد إنشاء تنظيم الصاعقة، الفلسطيني الهوية والسوري الإمرة، عام ١٩٦٨. كان جول البستاني قد حمل معه إلى دمشق مضاعفات حادث أمني وقع في بيروت قبل ثلاثة أيام معتمدًا هذا الأسلوب في مطاردة الخصوم. إذ أقدم سبعة مسلحين ملثمين على مهاجمة منزل عضو القيادة القومية لحزب البعث الطبيب العراقي فؤاد شاكر في وطى المصيطبة واشتبكوا معه ومع بعثيين آخرين لبناني هو مالك الأمين وأردني هو حاكم فايز. والثلاثة كانوا من مؤيّدي صلاح جديد الذي أطاحه حافظ الأسد في تشرين الثاني ١٩٧٠. وأدّت محاولة الخطف إلى مقتل أحد المسلحين تبيّن أنّه سوري، فيما نجح رفاقه في اقتياد حاكم فايز إلى دمشق.

في اجتماعهما أجاب جول البستاني محدّثه الذي سأله مداورة عن هذه المسألة: «إنّ تدابير كهذه تتوخى عرض العضلات في صورة رخيصة. وقد يكون في تفكير البعض في أوساطكم لاعتبارات حزبية أنّ لها مسوغات وجيهة في نمط من الصراع الحزبي الضيّق، غير أنّ نشاطات تصفوية

١. تقرير سرّي أعدّه الرائد هاني عبّاس عن مهمّته في دمشق في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١ ومقابلته العميد حكمت الشهابي، مؤرّخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١.

على أرض لبنانية صديقة شقيقة تسيء إليكم في الرأي العام اللبناني والعربي، وتسيء إلى العلاقات الطيّبة المفيدة لمصلحة البلدين».

ردّ فعل حكمت الشهابي أنّه مقتنع شخصيًا «بعدم جدوى أعمال كهذه، ولكن هناك التزام حزبي حيال الفوضى في مفهوم الحرّيات في الصحف اللبنانية التي تسيء إلى الحزب الحاكم والجيش والشعب السوري لتعرّضها لهم يوميًا». ولاحظ أنّ القانون اللبناني «لو طُبّق بحزم ضدّ هذه الجرائد عندما تتعرّض للحكام والجيش السوريين، فمن شأن ذلك الحدّ كثيرًا من تهجّمها»[1].

وبمقدار ما بدا هاجس الاستخبارات السورية التعاون مع الشعبة الثانية اللبنانية للاستقصاء عن نشاطات السوريين المقيمين في لبنان أو الفارين إليه، اهتمت كذلك بمعرفة نشاطات قام بها سوريون لمصلحة العراق بتزويده معلومات عن سوريا. كان الموضوع في صلب مهمّة الرائد هاني عبّاس إلى دمشق ومقابلته العميد حكمت الشهابي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧١. يومذاك سأله حكمت الشهابي عن التحقيقات التي كانت تجريها الشعبة الثانية اللبنانية مع موقوف فلسطيني اتهمته سوريا بالتواطؤ ضدّها هو عيسى الشاويش. كان الرجل نزح من يافا إلى عمّان وعمل لاحقًا مع الإستخبارات الأردنية بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٦ مكلّفًا مراقبة النشاط الفدائي. بعد سجنه لإقدامه على تزوير هرب إلى سوريا وعمل لدى استخباراتها في مهمّة جمع معلومات عن الحدود السورية - الأردنية إلى أن اكتشفت أنّه عميل مزدوج لها وللأردن، فاعتقلته وأبعدته إلى لبنان. على أنّها عاودت التعاون معه وكلّفته مراقبة نشاطات الفدائيين الفلسطينيين والسوريين المقيمين في لبنان العاملين ضدّ النظام السوري. بيد أنّ وضعه تحت المراقبة أظهر للاستخبارات السورية تعامله في الوقت نفسه مع الاستخبارات العراقية والسعودية. وما لبث أن كشف للاستخبارات العراقية أسماء الجهات والمخبرين الذين تعاملت معهم سوريا، فقطعت علاقتها به عام ١٩٧٠. كذلك أبرز استقصاء الاستخبارات السورية أنّه ظلّ يسلّم الاستخبارات العراقية معلومات عن سوريا من بينها كشفه علاقة جمعته بعناصر في الاستخبارات السورية. اعتقلته الشعبة الثانية اللبنانية، وسرعان ما تلقّت من حكمت الشهابي طلبًا بالاطلاع على نتائج التحقيقات معه ومعرفة عناصر الاستخبارات السورية التي تعامل معها منذ منتصف عام ١٩٧٠.

تبادل جول البستاني وحكمت الشهابي الزيارات في بيروت ودمشق، وتحاورا بالواسطة عبر موفدين كلّما رغبا في تزوّد معلومات ممّا ساهم في توطيد العلاقة بين الرجلين. فتشعّبت قنوات الاتصال بينهما تبعًا لشخصية الموفد وملامح المرحلة، كما وفقًا للموضوع المطروح للمناقشة الذي كان يثار أحيانًا مع أكثر من مسؤول أمني سوري.

في السنة الأولى من تسلّمه رئاسة الشعبة الثانية، حاور جول البستاني يعاونه مساعده الرائد عبّاس حمدان والرائد هاني عبّاس من الجانب السوري العميد حكمت الشهابي ومعاونه المقدّم علي دوبا ورئيس شعبة الاستخبارات في سلاح الجوّ الرائد محمد الخولي ومدير الأمن القومي العقيد عدنان الدبّاغ وقائد الشرطة العسكرية الرائد علي المدني. كذلك أرسى علاقات مماثلة مع رئيس الحكومة اللواء عبد الرحمن الخليفاوي ووزير الداخلية العقيد علي ظاظا واجتمع بهما كلّما كان يزور دمشق. وفي كلّ مهمّة لجول البستاني أو لمعاونيه إلى دمشق كان حكمت الشهابي يردّد كما معاونه علي دوبا على مسامعهم ما كان يرد في الجرائد اللبنانية وانتقاداتها لسوريا، وكانا يحضانهما على وقف التعرّض للنظام السوري. وما أن يعود الضبّاط اللبنانيون إلى بيروت

١. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني مع حكمت الشهابي في دمشق في ١٥ تموز ١٩٧١.

ينتهي الأمر بإجراء إتصالات بالصحف اللبنانية المعارضة والطلب إليها تخفيف غلواء مناوأتها وحملاتها على سوريا[1].

رمت الاجتماعات الثلاثة التي جمعت جول البستاني وحكمت الشهابي في ١٦ حزيران ١٩٧٣ و١٨ منه في جديدة يابوس، ثمّ في ٢٣ منه في المصنع، إلى تصويب علاقة السلطة اللبنانية بالمقاومة الفلسطينية من خلال دور تضطلع به سوريا.

في اجتماع ١٨ حزيران ١٩٧٣ في جديدة يابوس، احدى ضواحي العاصمة السورية، على أثر حوادث أمنية ناجمة عن اطلاق منظمات فلسطينية النار على مدنيين لبنانيين والتعرّض للجيش وقوى الأمن وتوقيف ضبّاط وعسكريين ليل ١٦ حزيران، شدّد حكمت الشهابي على «أن تعالج المخالفات من دون اللجوء إلى العنف. وأيًّا تكن الأحوال، لا بد من اعادة الثقة لدى المقاومة واقناعها بأنّه لم يعد من خوف على وجودها في لبنان. وكذلك اقناع الدول العربية وسوريا بأنّ الثقة قد عادت فعلاً إلى صفوف فصائل المقاومة. وحتى نتوصل إلى هذا الاقتناع، نرى من الضرورة عقد اجتماعات على أعلى مستوى لمناقشة المواضيع العالقة بين قادة المقاومة والسلطة اللبنانية ومعالجتها».

ولم يفته تأكيد الموقف السوري الذي يجمع في رأيه بين سيادة لبنان والتضامن مع المقاومة الفلسطينية وتأييدها.

أمّا الشكوى الدائمة لجول البستاني فهي أنّ المقاومة الفلسطينية لا تلتزم تنفيذ الاتفاقات، وأحيانًا «لا تكون لديها القدرة على التنفيذ».

حكمت الشهابي: «لا بدّ من التأكيد على ضرورة الاجتماعات على مستوى عال. وتمثيل فصائل المقاومة جميعها وخصوصًا منظمتي فتح والصاعقة، لأنّ تمثيلها في الاجتماعات يُلزمها ما يُتخذ من قرارات، وليس من ضرر في التوقيع».

جول البستاني: «إنّ المقاومة لا تحب التوقيع».

حكمت الشهابي: «سبق لها أن وقّعت إتفاق القاهرة».

جول البستاني: «نعم، وقّعت إتفاق القاهرة ولكنّها رفضت في ما بعد توقيع أيّ محضر إجتماع. وفي الفترة الأخيرة حاولنا جاهدين التقيد الكلي بما نصّ عليه اتفاق القاهرة، وإن يكن هذا الاتفاق ينفّذ حاليًا بروحية مغايرة لتلك التي وُضِع فيها بحسب قول الأمين العام للجامعة العربية (محمود رياض). إنّنا نشعر مع قيادة المقاومة بحرج موقفها، ونعمل على عدم تقييدها بتواريخ ملزمة لعلمنا بعدم قدرتها على التزام هذه التواريخ. وبرهانًا على ذلك، فهي سبق أن وعدت بإخلاء بعض المواقع التي تعتبر وجودها فيها مخالفًا للاتفاقات والتعهدات كلّها، وتقع حصرًا غرب طريق المصنع - الحاصباني وذلك حتى تاريخ ٦ حزيران ١٩٧٣ حدًّا أقصى، بناء على طلبها. ونرى الآن أنّها لم تتمكن من الإخلاء. وعندما كنا نراجع لمعرفة الأسباب كان الجواب: يُرجى تفهّم أوضاعنا الداخلية حيث أنّنا ملزمون اتباع أسلوب معيّن مع المقاتلين لإقناعهم بضرورة القيام بعمل ما، فنضطر إلى التأخير في التنفيذ. وما سوى ذلك من أسباب واهية».

وأضاف: «إنّ الواقع ليس بالصورة التي يصوّرونها لأنّ المماطلة التي تُقابل بها فصائل المقاومة

١. مقابلة خاصة مع اللواء هاني عبّاس.

لبنان فريدة من نوعها. وأود أن أسأل: هل يُسمح لعناصر لا تحمل أيّ إثبات إحصائي بالدخول إلى الأراضي السورية؟ وهل يُقبل بعدم السماح لقوى الأمن بالتحقيق داخل المخيمات في الجرائم المرتكبة ضدّ مواطنين سوريين؟ وهل يسمح بأن تقيم عناصر غريبة على الأراضي السورية من دون أن تُسجّل في دوائر الأمن العام السوري؟».

حكمت الشهابي: «إنّ في سوريا أجانب كثيرين ليس لديهم أيّ إثبات إحصائي قانوني. ثمّ إنّ الحدود السورية كالحدود اللبنانية مفتوحة لعبور المخالفين. ولكنّ المخالفات الأخرى تُعالج بحزم أكبر عندنا»[1].

على أنّ الشكوى السورية من الصحف اللبنانية ظلت تتقدّم قلق دمشق إلى حدّ التلويح بإجراءات ضدّ لبنان ما لم تسيطر السلطة على دور الصحف. كان جواب جول البستاني في اجتماع ٢٣ حزيران ١٩٧٣ في المصنع تأكيد استقلال الإعلام اللبناني وحرّيته، وكون الصحافة اللبنانية هيئة نقابية مستقلة عن السلطة وتخضع لقوانين نافذة في حماية حقوقها والتزام واجباتها. وكان قبل ذلك قد أكد له كلامًا مماثلاً في اجتماعهما في ١٥ تموز ١٩٧١ في دمشق أنّ قيادة الجيش «تحيل على القضاء الصحف التي يطاولها القانون اللبناني في حال تهجمت على رئيس الدولة السورية والجيش، كما لو كان ذلك يمسّ الجيش اللبناني». ولفته إلى أنّ القانون اللبناني رفع «صلاحية المحكمة العسكرية في مثل هذه القضايا. وإنّ المحاكم المدنية هي التي تنظر فيها».

بعد حرب ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، زار حكمت الشهابي نظيره اللبناني جول البستاني في ١١ تشرين الثاني بناءً على رغبة الأول. في فحوى محادثاتهما:

«- ظهر أنّ الزيارة كانت للمجاملة، حيث أبدى العميد الشهابي ارتياح المسؤولين السوريين إلى موقف الجيش اللبناني خلال الأحداث الأخيرة.
- طلب تسليم سوريا الطيارين الإسرائيليين الأسيرين في لبنان. فكان الردّ بتعذر ذلك لأسباب سياسية داخلية ودولية، ولكن سمح له بالاطلاع على موجز التحقيق الذي أُجري معهما. كما وافق العقيد الركن البستاني على التعاون في المعلومات في عملية استجواب الأسيرين.
- تحدّث العميد الشهابي عن الحرب الأخيرة التي دارت على الجبهة السورية، وكيف أنّ الجيش السوري اقتحم الجولان. وعن الإعداد لعملية الاقتحام بإنشاء جسور محلية بعدما رفض الإتحاد السوڤياتي بيع سوريا دبابات جسارة وذلك لعبور الخندق المضاد. وعن الخسائر التي ألحقها بالقوّات الإسرائيلية المتمركزة هناك، وذكر أنّ الخسائر الإسرائيلية على الجبهة السورية كانت كبيرة في العتاد والأفراد، بحيث تمّ تدمير ٧٠ في المئة من الألوية الإسرائيلية الأربعة التي كانت هناك.
- سئل العميد الشهابي عن الأخبار التي تردّدت عن وجود صواريخ سام-٧ في حوزة الفدائيين، فأجاب أنّ السوريين لم يسلّموا الفدائيين صواريخ من هذا النوع، ولكنّه يعتقد بأنّ الجيش العراقي سلّم جبهة التحرير العربية عددًا منها. ثلاثة أو أربعة فقط، ومن النوع غير المتطوّر.
- بالنسبة إلى عمل الفدائيين انطلاقًا من الأراضي اللبنانية، قال العميد الشهابي إنّ سياسة سوريا خلال الحرب كانت الضغط على المنظمات الفدائية مراعاة لوضع لبنان، وعدم توريطه في الحرب مع إسرائيل، وإنّ هذا الموقف كان جادًا وفقًا لتوجهات المراجع العليا في سوريا.
- أبدى العميد الشهابي الاستعداد الكامل للتعاون في المجالات الأمنية المختلفة بحيث تتم

١. تقرير سرّي عن محادثات جول البستاني مع حكمت الشهابي في دمشق في ١٨ حزيران ١٩٧٣. غير مؤرّخ.

المحافظة على المصالح الأمنية المشتركة بين لبنان وسوريا. وسئل عن حقيقة حشد سوري على الحدود اللبنانية - السورية تحسبًا لقيام إسرائيل بهجوم من طريق العرقوب، فلم يعطِ جوابًا واضحًا عن هذه النقطة. غير أنّه أضاف أنّ تحرّكات القوّات السورية طبيعية»[1].

إلاّ أنّ تسليح الفدائيين الفلسطينيين ظلّ المشكلة المعقدة في المحادثات الدورية بين الرجلين دونما أن يتفقا على بتّه. كان المأخذ اللبناني أنّ سوريا تسهل تسلّل الفدائيين الفلسطينيين إلى داخل الأراضي اللبنانية توصلاً إلى نشر الفوضى فيها. لكنّ حكمت الشهابي أنكر هذا الأمر، وشرح وجهة نظر قيادته من الواقع الفلسطيني داخل سوريا التي رفضت مساعي ياسر عرفات لتأليف ثلاثة ألوية عسكرية نظامية. ورأى أنّ «محاولة كهذه يصعب أن يُكتب لها النجاح. لأنّ سوريا لا تريد قوى نظامية على أراضيها إذ لا يقيم على الأرض السورية إلاّ الجيش السوري، ولافتقار هذه الألوية إلى ملاكات كفيّة من الضبّاط، ولكون الملاكات القليلة الموجودة حاليًا أردنية يعمل معظمها لمصلحة السلطات الأردنية». وأكد لجول البستاني، في اجتماعهما في دمشق في ١٥ تموز ١٩٧١، أنّ سوريا «ضبطت تمامًا العمل الفدائي. وهي لا تسمح إلاّ بعمليات منسّقة وتمارس سلطتها تمامًا داخل المخيمات وخارجها. ويكفي إرسال الشرطة العسكرية إلى مخيم وقع فيه حادث مخلّ بالأمن لكي تقبض على العناصر الفدائية وتزجّ بها في السجن من دون اعتراض».

ردّ رئيس الاستخبارات اللبنانية كان «رفض السلطات اللبنانية والجيش رفضًا باتًا السماح للواء اليرموك بالدخول إلى الأراضي اللبنانية لأنّ دخول هذه القوى لن يزيد من فاعليتها داخل إسرائيل، بل يزيد من أعمال تجاوز الاتفاقات ويجعل الأهلين يبتعدون أكثر فأكثر عن العمل الفدائي وينقمون عليه. وسيغري عددًا كبيرًا من السياسيين والزعماء للمطالبة بإعادة النظر في اتفاق القاهرة والاتفاقات الأخرى، وسيحمل الجيش، تأمينًا لأمنه. على اتخاذ إجراءات وتدابير إحترازية قد تقود إلى صدام»[2].

في موازاة علاقات جول البستاني بحكمت الشهابي، كان ثمّة دور للمدير العام للأمن العام العقيد أنطوان الدحداح نشأ في مرحلة لاحقة للاتصال الأول بين رئيسي الاستخبارات اللبنانية والسورية في أيار ١٩٧١. بناء على نصيحة من رئيس الحكومة صائب سلام، أرسى أنطوان الدحداح علاقات سياسية بمسؤولين وضبّاط سوريين. لم يكن يعرف قبلاً إلاّ عبدالحليم خدام محافظ دمشق عام ١٩٦٨ عندما كان أنطوان الدحداح مديرًا للشؤون الجغرافية في الجيش. بعد شهرين على تسلمه منصبه مديرًا عامًا للأمن العام، طلب إليه صائب سلام الاتصال بالمسؤولين السوريين والتحقّق منهم عن دوافع هجوم نفّذه مسلحون تابعون لتنظيم الصاعقة على مخفر للدرك في نهر الموت فجر الأول من كانون الثاني ١٩٧٢، وشارك فيه ٢٧ فدائيًا وأدّى إلى مقتل ثلاثة عسكريين لبنانيين. بعد ساعات قصد دمشق وزار وزير الداخلية علي ظاظا من دون أن تكون ثمّة معرفة سابقة بينهما سوى انطباعات مشتركة عن دورة عسكرية في الولايات المتحدة أجرياها هناك في وقت متقارب. من مكتب علي ظاظا إلى مكتب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السورية حكمت الشهابي الذي أبلغ إليه بعد استدعاء زهير محسن، رئيس تنظيم «الصاعقة»، أنّ لا علاقة لسوريا بالحادث.

حصيلة الاتصال الأول كانت موافقة المسؤولين السوريين على تسليم قتلة الدركيين الثلاثة إلى

١. بطاقة إطلاع أعدّتها الشعبة الثانية مؤرّخة ١١ تشرين الثاني ١٩٧٣.
٢. تقرير سرّي عن نتائج زيارة العقيد جول البستاني لدمشق في ١٥ تموز ١٩٧١ ولقائه نظيره السوري، غير مؤرّخ.

المدعي العام التمييزي ميشال طعمة. بعد أسبوعين، اتصل صائب سلام مجدّدًا بأنطوان الدحداح، قائلاً له: «إذهب إلى سوريا وتعرّف إليهم وابنِ علاقات معهم». تدريجًا حلّ أنطوان الدحداح في الدور المفترض لجول البستاني، محاورًا للاستخبارات العسكرية السورية، حاملاً عشرات المرات رسائل من سليمان فرنجيه إلى حافظ الأسد من خلال حكمت الشهابي، وبات يتردّد مرة في الشهر على الأقل على دمشق. وكان تسلّم من حكمت الشهابي رسائل مماثلة من الرئيس السوري تجاوز بعضها المضمون السياسي إلى التمني على سليمان فرنجيه استجابة طلبات اتصلت بتعيينات في الإدارة اللبنانية أو ذات طابع أفاد منه موالون ومؤيّدون لبنانيون لنظام البعث في سوريا[1]، على أنّ أيًّا من هذه الطلبات لم يُفاتَح بها جول البستاني.

وازن حكمت الشهابي في علاقته بالضابطين اللبنانيين اللذين طبعت دوريهما مهمّات مشتركة وأبرزها الأكثر إلحاحًا لدمشق: تسليمها بحسب لوائحها معارضين سوريين مناوئين لحزب البعث الحاكم وبينهم متعاونون مع الجناح العراقي في الحزب كانوا يقيمون في لبنان، أو على الأقل منعهم من الاستمرار في نشاطاتهم. لكنّهما تسلحا دائمًا برفض رئيس الجمهورية تسليمهم إعتباطًا إلى دولتهم ما لم يصدر قرار بذلك عن المدعي العام التمييزي ميشال طعمه.

كان جول البستاني بالنسبة إلى دمشق ممثل الجيش، وأنطوان الدحداح ممثل الرئيس[2]. أظهرت

١. مقابلة خاصة مع العميد أنطوان الدحداح الذي يروي أيضًا أنّ العميد حكمت الشهابي فاتحه، في أحد لقاءاتهما في دمشق، على أبواب الانتخابات النيابية عام ١٩٧٢، بالسؤال الآتي: «ماذا تعتزمون أن تفعلوا في الانتخابات؟» أجابه: «لا شيء، إنتخابات حرّة ونزيهة. ولن نتدخّل فيها من أجل سمعة العهد كونها الانتخابات النيابية الأولى التي يجريها». قال له حكمت الشهابي: «أريد طلبين». استغرب أنطوان الدحداح: «تريد طلبين فيما نحن لا نطلب لأنفسنا من الانتخابات شيئًا، ولا الرئيس فرنجيه يطلب. فالأحرى ألاّ يطلب أحد سواه، ما هما؟». قال: «طلبان أنا أصرّ عليهما هما منع انتخاب عبدالمجيد الرافعي في طرابلس ورياض طه في الهرمل». ردّ أنطوان الدحداح: «لن نوافق على هذين الطلبين، لأنّنا لن نتدخّل في الانتخابات». قال الضابط السوري الكبير: «ولكنّنا لن نقبل بجواب كهذا، وفي وسعنا العرقلة». قال أنطوان الدحداح: «كيف تعرقلون إذا كان قرار الحكومة اللبنانية عدم التدخّل في الانتخابات؟ في أيّ حال سينجح عبد المجيد الرافعي لأنّ لديه شعبية كبيرة وكذلك البعث العراقي في ظلّ انحسار شعبية رشيد كرامي بعد انهيار الشهابية. إضافة إلى أنّ المسيحيين في طرابلس سيقترعون له. فهل تريدون محاربتهم؟ أمّا رياض طه فسيخسر من تلقائه في الهرمل من دون تدخّلنا في الانتخابات بسبب تركيبة اللوائح هناك. وهذا ما سيحصل في النهاية». كرّر حكمت الشهابي تمسّكه بطلبيه. قال محدّثه اللبناني: «ليس لكم إلاّ أن تقبلوا بنتائج إنتخابات ستكون حرّة ونزيهة». إذذاك لوّح حكمت الشهابي بالعبارة الآتية: «سأخبر الرئيس الأسد بالأمر». فور عودته إلى بيروت، أطلع المدير العام للأمن العام رئيس الجمهورية على وقائع الحوار. بعد صدور نتائج الإنتخابات اتصل أنطوان الدحداح بحكمت الشهابي قائلاً: «هل صدّقت؟ كلّ ملفاتنا وتقديراتنا كانت تقول لنا، ومن دون أن نتدخّل، أنّ عبدالمجيد الرافعي سيربح ورياض طه سيخسر».

٢. يقول العميد أنطوان الدحداح إنّه ذهب مرة إلى دمشق بناء على رغبة ملحّة من العميد حكمت الشهابي الذي تمنّى عليه نقل طلب شخصي من الرئيس السوري إلى نظيره اللبناني. عشية ذلك اليوم تبلّغ في أثناء مشاركته في احتفال أقامته سفارة إيطاليا في بيروت، مكالمة من حكمت الشهابي بعد ساعات من عودة حافظ الأسد من زيارة رسمية لرومانيا في ٢ أيلول ١٩٧٤. صباح اليوم التالي انتقل مع حكمت الشهابي إلى لقاء الرئيس السوري. كان جواب أنطوان الدحداح على الطلب: «ربما تكون استجابة الرئيس فرنجيه له صعبة كما أعتقد نظرًا إلى أهميته. ولكنّني سأحمله إليه من دون أن أبدي رأيي فيه». فور عودته نقل الرغبة السورية إلى رئيس الجمهورية الذي غالبًا ما أربك محدّثيه متى حاولوا التكهّن بردود فعله، لزم الصمت. بعد خمسة أسابيع قال الرئيس لأنطوان الدحداح إنّ السوريين أرسلوا إليه موفدًا خاصًا ليتحقق من تبلّغه طلبًا من حافظ الأسد يفترض أن يكون قد نقله إليه هو، وكرّر الموفد الخاص رغبة الرئيس السوري في استجابته. وأضاف الرئيس لأنطوان الدحداح أنّه أجاب الموفد السوري بالإيجاب. بدا مرور الأسابيع الخمسة سببًا مقنعًا للرئيس اللبناني كي يوافق على طلب بات عندئذ ممكنًا ومعقولاً (مقابلة خاصة).

الود للأول وحمّلت الثاني بانتظام «كلمة السرّ» من حافظ الأسد. ولم يتردّد حكمت الشهابي في أن يسأل أنطوان الدحداح في أحد اجتماعاتهما عن المخصّصات السرّية للأمن العام اللبناني، فأجابه: «مليون ليرة».

قال حكمت الشهابي: «مخصّصاتي السرّية في شعبة الاستخبارات العسكرية ٥٢ مليون ليرة سورية، أيّ نحو ٥٢ ضعف مخصّصاتكم. ليس لديك المال الكافي كالذي عندي. أنا مستعد لمدّك بالمال اللازم لتعزيز تعاوننا الأمني». وأضاف: «أريد منك معلومات».

تحفّظ أنطوان الدحداح وأعلم رئيس الجمهورية الذي اكتفى بإبداء دهشته حيال حجم المخصّصات السرّية للاستخبارات العسكرية السورية[1].

تقرير العقيد الركن جول البستاني
عن زيارته بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٧١
الى السلطات السورية

١ – بتاريخ ١٥/ ٢/ ٧١ الساعة ١١٠٠ قام العقيد الركن جول البستاني رئيس الشعبة الثانية ترافقه زوجته وابنته بزيارة مجاملة وعمل للعقيد الركن حكمت الشهابي رئيس شعبة الاستخبارات السورية في دمشق. وقد تسلسلت الزيارة وفقا للمراحل التالية:

١١ – اجتماع خاص في مكتب العقيد الشهابي

١٢ – طعام الغداء على مائدة العقيد في منزله بحضور رئيس الحكومة اللواء [illegible] وزوجته ووزير الداخلية العقيد [illegible].

١٣ – زيارة رئيس الحكومة في منزله.

٢ – الاجتماع الخاص في مكتب العقيد الشهابي

في اثناء الاجتماع تناول الحديث النقاط التالية:

آ – قضية محاولة اختطاف [illegible].

ب – قضية شحنة الاسلحة الجزائرية الى ميناء اللاذقية لمنظمة الفدائيين.

ج – قضية تأليف ألوية من الفدائيين: لواء اليرموك – لواء الكرامة ولواء العاصفة او الثورة (القضية قيد الدرس).

د – قضية دخول لواء اليرموك الى لبنان.

هـ – قضية ضبط الفدائيين في سوريا.

و – قضية حادث الحدود الجنوبية في [illegible] الذي اسفر عن مقتل ثلاثة فدائيين وجرح ثلاثة جنود.

٣ – في قضية محاولة اختطاف [illegible]

(سبق ان اتصل هاتفيا العقيد حكمت الشهابي بالعقيد بستاني في منزله الساعة العاشرة من يوم محاولة اختطاف [illegible] الفاشلة بتاريخ ١٢/ ٢/ ٧١ مستفسرا – بحقيقة – عن نشاط الجناح المنشق من الحزب. وكان العقيد بستاني أمامه فقط ما أتصل بالرأي العام عن طريق الاعلام الوطني وبدا العقيد متخوفا من ان يكون التحقيق توصل الى كشف أكثر مما اعلن عنه. عندئذ طمأنه العقيد بستاني بتهديد مطلق اننا لن نكشف كل ما نعلم عن القضية).

٣/...

١. المصدر السابق.

الحريق

خرجت الشعبة الثانية من أحداث ٢ أيار ١٩٧٣ منهكة بالاتهامات والشكوك في ضلوعها في خطة تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان. شأن اتهامات مماثلة سيقت ضدّ الجيش. وعلى أبواب ما كان توقّعه رئيسها تكرارًا، كان عليها الاستعداد لصدام أخطر لم يكن ليتيقن أحد أنّه سيكون حربًا طويلة. في الأشهر التي سبقت انفجار «حرب السنتين» عام ١٩٧٥، انصرف جول البستاني إلى تطوير التنظيم الداخلي للشعبة الثانية، معوّلاً على تقنية الطبقة الواحدة التي من خلالها عالج جهاز تقصّي الأخبار التي كانت ترده، وأدرجها في بطاقات معلومات بغية استثمارها. كان قد وجّه الاهتمام أيضًا إلى مكاتب المعلومات التابعة للاستخبارات العسكرية في المحافظات الخمس والتعاون في ما بينها، ناهيك بصلتها المباشرة بالأركان المركزية. تزامن ذلك مع إنجاز ٦٠٠٠ ملف إستعلامي لأفراد من جنسيات عدة إلى ٢٦ ألف بطاقة معلومات لآخرين عام ١٩٧٤، و٨٥ ألف بطاقة معلومات في السنة التالية.

وما لبثت الشعبة الثانية أن وجدت نفسها في الأشهر الأولى من «حرب السنتين» تتلقّى صدمات متلاحقة منذ أحداث صيدا في شباط ١٩٧٥، ترافقت مع حملات إعلامية استهدفت الجيش أيضًا، فشكّكت في دوريهما واتهمتهما بتشجيع التوتر والصدامات المسلحة التي مهدت للحرب. حمل ذلك جول البستاني على إجراء تشكيلات واسعة في صفوف ضبّاط الجهاز في المناطق ممّا عرّض استقراره لفوضى وتردّد وخلل في المراقبة والتعقب الدؤوب والمنتظم. أبدل ضبّاطه في القطاعين الغربي والشرقي في الجنوب، وآخرين في فروعها في عدد من الألوية، إلى إبدال أكثر وقعًا وتأثيرًا هو تغيير ضبّاط الأركان المركزية في الشعبة الثانية: مساعده ورئيس قسم الأمن القومي ورئيس قسم مكافحة التجسّس ورئيس قسم الأمن العسكري ورئيس قسم الاستطلاع التكتي ورئيس قسم الاستطلاع الاستراتيجي.

وعلى وفرة مخاوفه من تعرّض الجيش لانشقاق تحت وطأة حرب أهلية بسبب انقسام وطني على الوجود المسلح الفلسطيني، اكتشف جول البستاني تحوّلا خطيرًا في الدور الذي اضطلعت به المنظمات الفلسطينية، وهو تدخّلها في الشؤون اللبنانية. إذ انتقلت بالتعاون مع بعض الأحزاب العقائدية والمتعاطفة معها من العمل ضدّ الجيش في الجنوب ومناطق الأطراف وفي المخيمات المحيطة ببيروت إلى استهدافه من الداخل، بإحداث خرق أمني فيه. اكتشف خلايا صغيرة منظمة وناشطة نجحت الفصائل الفلسطينية في تجنيدها، وإن لم تزد عن بضع عشرات من الرتباء والجنود إلى عدد قليل من الضبّاط، لأسباب عقائدية أو سياسية أو لقاء مبالغ من المال.

٥٢

المنطقة ١١/١١/١٩٧٣

بطاقة إطلاع

سد ٣٠١م

فط ٢٢٢-١

أ/٦

الموضوع: زيارة العميد حكمت الشهابي لرئيس الشعبة الثانية

بتاريخ ١١/١١/٧٣، حضر العميد حكمت الشهابي لزيارة العميد الركن بستاني رئيس الشعبة الثانية، وبناءً على طلب من الأول، واجتمعا في مكتبه ومن ثم تناولا الغذاء إلى مائدة. وخلال هذه الزيارة دار الحديث التالي:

- ظهر بأن هذه الزيارة كانت للمجاملة، حيث أبدى العميد الشهابي ارتياح المسؤولين السوريين لموقف الجيش اللبناني خلال الأحداث الأخيرة.
- طلب العميد الشهابي امكانية تسليم سوريا الطيارين الإسرائيليين الأسرى في لبنان، فكان الرد بتعذر ذلك لأسباب [illegible] سياسية ودولية، لكن سيسمح له بالاطلاع على سير التحقيق الذي أجري مع هذين الطيارين كما وافق العميد الركن بستاني على [illegible] المعلومات [illegible] عملية استجواب الأسيرين.
- تحدث العميد الشهابي عن الحرب الأخيرة التي دارت على الجبهة السورية، وكيف ان الجيش السوري كان قد اقتحم الجولان، ومن الخنادق [illegible] الإسرائيلية التي كانت متمركزة هناك، وذكر بأن خسائر الإسرائيلية على الجبهة السورية كانت كبيرة بالعتاد والأفراد [illegible] تم تدمير ٧٠٪ من الألوية الأربعة الإسرائيلية التي كانت متمركزة هناك.

(ومن الإعداد للعملية الاقتحام [illegible] جسور [illegible] بعدان [illegible] الإتحاد السوفياتي [illegible] سوريا [illegible] لعبور الخنادق المضاد [illegible] العدو [illegible])

١١/١١/١٩٧٣

فضلاً عن اكتشافه عشرة عسكريين انضموا في صفوف أحزاب وزوّدوها معلومات عن الجيش. بدأت هذه الخلايا التحرّك على أثر الاشتباكات المسلحة بأن أطلعت المقاومة الفلسطينية والأحزاب الحليفة لها على معلومات بعضها عسكري، والبعض الآخر تناول أحاديث تردّدت في أوساط القيادة والضبّاط الكبار ووصلت إلى الخلايا بالواسطة عن مواقفهم من المقاومة الفلسطينية وخططهم حيالها. إلاّ أنّها اتسمت بطابع عام غير ذي أهمية. في وقت لاحق اكتشفت الشعبة الثانية الخلايا وأوقفت العسكريين العشرة الذين اعترفوا بمهمّاتهم السرّية. وما لبثوا أن سُرِّحوا.

فضحت كذلك خطة للعصيان في ثكنة ريمون حايك في صربا في تشرين الأول ١٩٧٥ رمت إلى الاستيلاء على آليات عسكرية بلغ عدد الضالعين فيها ٣٠ عسكريًا، كانوا زوّدوا ميليشيا حركة أمل الشيعية ومنظمة العمل الشيوعي أخبارًا عن الجيش وأشاعوا مشاعر مذهبية في صفوفه وحضّوا على الانتساب إلى تنظيمات إسلامية ويسارية، ولكن من غير أن يعمدوا إلى أعمال تخريب. ولم يكن في عدادهم ضبّاط.

كانت تلك المرة الأولى التي لُحظ نشاط سرّي داخل الجيش للميليشيا الجديدة التي قادها الإمام موسى الصدر، جناحًا عسكريًا لـ«حركة المحرومين» مذ اكتُشِف أمرها في ٦ تموز ١٩٧٥، على أثر انفجار وقع في اليوم السابق في مخيم تدريب بين النبي سباط ومعربون في قضاء بعلبك، فقُتِل ٤٠ من أفرادها وجرح مئة. كانوا يتدرّبون على السلاح واستعمال الألغام ضدّ الأليات عندما انفجر أحدها وكان متصلاً بكمية متفجرات.

آنذاك سرّحت قيادة الجيش ما يقارب ٧٠٠ عسكري تورّطوا في التعامل مع المنظمات الفلسطينية والأحزاب العقائدية، أعيد معظمهم بعد تدخّل مراجع دينية وسياسية[1]. فضحت الشعبة الثانية أيضًا في ثكنة شكري غانم في الفياضية محاولة تمرّد وتحريض وفرار للالتحاق بالميليشيات المسيحية واستيلاء على أسلحة وآليات عسكرية. وأمسكت بتنظيم تخريبي داخل الجيش نفّذ في حزيران وتموز ١٩٧٥ تفجيرين استهدفا قيادتي المنطقتين العسكريتين في بيروت وصيدا، وشمل التحقيق ٥٦ رتيبًا وجنديًا تبيّن أنّ ثمانية منهم انتموا إلى منظمة سرّية هي «المنظمة الشيوعية العربية» التي كانت نفّذت في أوقات متفاوتة أعمالاً إرهابية. لم يُحاكم العسكريون الثمانية ولم يُسرّحوا.

سنتذاك، وتبعًا لوثائق قسم الأمن العسكري، كان قد فرّ من الجيش في الأشهر الأولى من الحرب ما يفوق ٥٠٠ عسكري مع أسلحتهم[2].

كان الجهاز قد افتقر إلى المعلومات وانقطعت اتصالاته واجتماعاته بمخبريه بسبب خطورة الانتقال بين المناطق نظرًا إلى ضراوة الاشتباكات، وتبدّل سكن عدد منهم هربًا أو نزوحًا أو تخفيًا من مطاردتهم، وتخلّى آخرون عن مدّه بالمعلومات متأثرين بالنزعات العقائدية والطائفية التي أدخلتها الجولة الأولى من الحرب. وكانت قد عكست حدّة التشنج السياسي بين الأفرقاء وصراعاتهم. كذلك أحاطت شكوك في صدقية المعلومات ودقتها والتي كان البعض الآخر يزوّد الشعبة الثانية إيّاها. كان الخوف قد سرى إلى قلوب بعض المخبرين من وفرة العداء الذي لمسوه لدى المنظمات الفلسطينية والميليشيات الإسلامية حيال الجيش واستخباراته العسكرية.

١. مقابلة خاصة مع العميد منير مرعي.

٢. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم إنتاج الشعبة الثانية لعام ١٩٧٥»، مؤرّخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦.

فأحجموا عن التعاون خشية افتضاح أمرهم، خصوصًا وأنّ المنظمات الفلسطينية والميليشيات سيطرت على عدد من مقسّمات الهاتف التابعة لوزارة البرق والبريد والهاتف في بيروت والمناطق، فسيطرت على التنصّت.

لاحظ جول البستاني آنذاك أنّ «ما يزيد في صعوبة أداء الشعبة الثانية مهمّتها عملها في جوّ من التقتير المادي والتواضع العددي مقارنة بمثيلاتها من الشُعَب في الدول المجاورة. فضلاً عن كون لبنان بلدًا مفتوحًا على التيارات والعقائد يغشاه الأغراب بأعداد كبيرة، وتعيش على أرضه الثورة الفلسطينية بكلّ تطلعاتها وتناقضاتها ومصالحها التي تتعارض أحيانًا مع المصالح اللبنانية. ولا يغرب عن البال ما لشدّة الصراع الذي يدور على الساحة اللبنانية وما للحرب السرّية بين الاستخبارات المختلفة، أجنبية وعربية وإسرائيلية وفلسطينية، من أثر على عمل الشعبة الثانية»[1].

بدأت ملامح الأزمة الوطنية من خلال سجال سياسي كان طبع الانقسام حيال موقف السلطة اللبنانية من المقاومة الفلسطينية. كان قد ساور الجيش أيضًا قلق من احتمال تصدّعه بسبب إصرار على إدخاله فريقًا في سجال عقيم وشلّ قدرته على التحرّك. كانت الشعبة الثانية عاجزة عن اقتراح مبادرة تعيد الاعتبار إلى دور الجيش بعدما حيل دون سيطرته على المخيمات الفلسطينية في ٢ أيار ١٩٧٣[2]. وبدا تعاملها مع المعلومات المتوافرة لديها قليل الجدوى إلى كونها غير قابلة للاستثمار.

شارك نائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان رئيس الشعبة الثانية في مخاوفه من تفاقم تهديدات المقاومة الفلسطينية للسلطة اللبنانية والقيادات والأحزاب المسيحية. وكانت هذه الأخيرة رفعت من وتيرة انتقاداتها لما اعتبرته تحدّيًا متعمدًا وانقلابًا على الاتفاقات النافذة وإخلالاً بالقوانين مبعثها «الاستعراضات المسلحة للفدائيين الفلسطينيين في المناطق الآهلة وإيواء المجرمين والمطلوبين من القضاء، والدخول في ممارسات استفزاز متبادل بينهم وبين بعض

١. المصدر السابق.

٢. في تقرير رسمي غير مؤرّخ، أجرت الشعبة الثانية مسحًا للتنظيمات الفلسطينية العاملة على الأراضي اللبنانية ومخيماتها، خلص إلى تحديد ثمانية تنظيمات هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح بقيادة ياسر عرفات، طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة بقيادة زهير محسن، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، جبهة التحرير العربية بقيادة عبدالوهاب الكيالي، قوّات المقاومة الشعبية/ميليشيا جيش التحرير الفلسطيني بقيادة المقدّم فرج مراد، جبهة النضال الفلسطيني بقيادة سمير غوشة. وقدّر التقرير عدد الفلسطينيين المسلحين التابعين لها بـ٢١٢٠٠ مسلح. أمّا المخيمات فكانت ١٨ مخيمًا هي: مخيم شاتيلا وصبرا (جنوب آخر شارع صبرا)، مخيم برج البراجنة (شرق طريق المطار)، مخيما مار الياس وتربة الداعوق (بيروت)، مخيم جسر الباشا (شرق طريق فرن الشباك في محلة جسر الباشا القديم)، مخيم تل الزعتر (شمال طريق المكلس)، مخيم الضبية (شمال بلدة الضبية فوق الطريق العام لنهر الكلب)، مخيم البداوي (شرق بلدة البداوي في الشمال)، مخيم البارد (بعد بلدة المنية مباشرة على الطريق العام في الشمال)، مخيم ويفل (ثكنة ويفل عند مدخل بعلبك)، مخيما عين الحلوة والمية ومية (شرق صيدا)، تجمّع القاسمية والبرغلية (شرق طريق صيدا - صور بعد جسر القاسمية مباشرة)، تجمّع الشبريحا والمعشوق (شرق طريق صيدا - صور)، مخيم البصّ (مدخل مدينة صور غرب الطريق العام صور - الناقورة)، مخيم الرشيدية (جنوب صور عند الشاطئ)، مخيم برج الشمالي (شرق البص - صور)، مخيم النبطية (غرب النبطية).
وفي تقرير سرّي آخر للشعبة الثانية غير مؤرّخ بدوره، تناول انتهاك المنظمات الفلسطينية اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت، أورد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تملكها في مخيماتها وهي: صواريخ (أرض - أرض وأرض - جو وغراد وكاتيوشا وكوبرا وسام ٧)، مدافع (من عيارات ٧٥ و١٠٦ و١٢٢ ميلليمترًا)، هواوين (من عياري ٨١ و١٢٠ ميلليمترًا)، مدافع مضادة للطائرات (من عياري ٢٣ و٤٠ ميلليمترًا).

الفئات اللبنانية. وساعد ذلك على خلق هوّة بين العمل الفدائي وبعض القطاعات الشعبية اللبنانية التي هي في الأساس مع القضية الفلسطينية والعمل الفدائي. فكان أن أدّى خطر تلك التصرّفات إلى نشوء الميليشيات اللبنانية المختلفة المدرّبة والمسلحة»[1]. وكان المقصود بذلك الإساءة إلى هيبة الجيش وتعطيل دوره.

عند هذا المفترق خاض جول البستاني في خيارات جديدة لا سابق لها في الشعبة الثانية، هي الذهاب بالجيش، لا بالشعبة الثانية فحسب، إلى مرحلة جديدة تخطى عبرها دوره كرئيس استخبارات عسكرية ضعيفة وهزيلة التأثير. قال ببناء آلية جديدة للسياسة الدفاعية للجيش تهدف إلى التنسيق مع قوى أخرى، بعد تسليحها، حتى تنوب جزئيًا عن الدور المفترض للجيش في الدفاع عن النظام اللبناني. وسرعان ما لقيت خياراته هذه تأييد رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ مع بداية تدفّق السلاح على لبنان وإبرام صفقات تسليح الميليشيات المسيحية: تارة بعدم عرقلة الجيش واستخباراته العسكرية خصوصًا إدخال السلاح، وطورًا بتسهيل الحصول عليه.

أوجب ذلك وضع خطة رمت بداية إلى إنشاء ما سمّي «الأنصار»، ميليشيا تأتمر بالجيش، ومن ثمّ إجراء مسح للأحزاب المسيحية ذات الحضور النافذ في الأوساط الشعبية كحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار و«التنظيم» الذي كان حظي بعناية خاصة من جول البستاني تدريبًا وتسليحًا. لم تحترم المقاومة الفلسطينية تنفيذ اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت، فوجدت الشعبة الثانية في ذلك حافزًا كافيًا لحمل «قسم من اللبنانيين على تعزيز تنظيماته المسلحة بسبب عدم حسم الموقف في أيار ١٩٧٣، ناهيك بعدم الثقة والخوف المتبادل بين الفلسطينيين واللبنانيين، وداخل الفئات اللبنانية، نتيجة ممارسات خاطئة أدّى إليها الغموض في اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت»[2].

منذ عام ١٩٧٢، في خطوة مبكرة نحو تحقيق هذا الهدف، وزعت الشعبة الثانية ٩٠٠ بندقية على مواطنين جنوبيين تدربوا على استعمالها بعدما كانت المقاومة الفلسطينية وزعت بدورها ٥٠٠ بندقية على عدد من الأهالي في الجنوب أيضًا بحجة الدفاع عن النفس. كانت الشعبة الثانية قد لاحظت أنّ المناطق الأكثر عرضة للاعتداءات الإسرائيلية ردًا على هجمات الفدائيين هي القرى التي لهم فيها قواعد عسكرية، والقرى المجاورة للقواعد، وتلك المتعاطفة مع الفدائيين، والمجاورة للأماكن التي تنطلق منها الهجمات والممرات المؤدّية إلى إسرائيل. أمّا مبرّرات تهديدات الدولة العبرية فهي وجود الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب لأسباب أربعة: «لأنّ وجودهم مفروض، ولأنّ وجودهم غير مرغوب فيه، ولأنّهم يتدخّلون في الشؤون المحلية للقرى (السياسة المحلية والنشاطات العقائدية)، ولأنّ بعضهم يقوم بأعمال تمسّ حقوق الأشخاص والممتلكات»[3].

---

١. تقرير سرّي لجول البستاني عن «التقويم الآني الأمني في الجمهورية اللبنانية» مؤرّخ ١٣ آب ١٩٧٥. وفي جدول رقمه ثلاثة ملحق بالتقرير مسح بالارتكابات والمخالفات الفلسطينية ما بين ٩ كانون الأول ١٩٧٢ و٣١ أيار ١٩٧٥ بلغت ٦٠٥ مخالفات توزعت كالآتي: تعدّيات على عناصر الجيش وقوى الأمن (٦٥)، الاعتداء على الأشخاص (١١٠)، القتل عن سابق تصوّر وتصميم (٥٠)، إطلاق نار على القوى المسلحة (٢٥)، إقامة حواجز وتفتيش المارة (٣٠)، توقيف الأشخاص أو احتجازهم (٨٠)، عدم الامتثال عند الحواجز (١٥)، إحتلال منازل عنوة (٢٠)، سلب وسرقة وتهريب (١٥٠)، نسف وتخريب وتفجير قنابل (٦٠)، إلى تحويل قواعد فدائية مدارس عقائدية وشيوعية متطرّفة.

٢. تقرير سرّي رفعته الشعبة الثانية إلى السلطة السياسية في ١٨ حزيران ١٩٧٥ بعنوان «تقويم أحداث نيسان وأيار ١٩٧٥».

٣. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «حماية القرى الحدودية أو مسألة التنظيم الدفاعي للقرى الحدودية»، مؤرخ تموز ١٩٧٢.

كان على الشعبة الثانية أن تعترف بعجزها عن الوصول إلى كمّ كاف من المعلومات ومواجهة الأمر الواقع في القطاعين العسكريين المواجهين للحدود اللبنانية - الإسرائيلية، من رأس الناقورة حتى شبعا على امتداد مئة كيلومتر. لم يكن لديها في القطاع الشرقي من العديسة إلى شبعا لمسافة ٣٠ كيلومترًا بينها عشرة كيلومترات في مواجهة الأراضي الإسرائيلية و٢٠ كيلومترًا في مواجهة الأراضي السورية، سوى شبكتين صغيرتين من المخبرين بلغ عددهم ٣٤ تولوا نهارًا فقط جمع المعلومات عن تحرّكات إسرائيلية وفلسطينية على السواء. ولم يكن لديها أيضًا في القطاعين الأوسط والغربي من رأس الناقورة حتى العديسة لمسافة ٦٤ كيلومترًا من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية سوى شبكتين أخريين لم يزد عدد المخبرين فيهما عن ١٨ لمهمّة مماثلة. وكان ثمّة استخبار محدود يقوم به عسكريو هذين القطاعين[1].

بعد أشهر على تزايد الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية التي كانت قد نجحت عام ١٩٧٤ في السيطرة على عدد كبير من قرى الجنوب ومحاصرة ثكنه، قرّر جول البستاني الانتقال بالشعبة الثانية من جهاز استخبار وجمع معلومات إلى آخر منظم وقائد. عزم على إحياء مشروع بناء فوج مسلح من أهالي الجنوب هو «الأنصار» يناط به الدفاع عن القرى من التجاوزات والاعتداءات الفلسطينية، ويجعل من الأهالي ظهيرًا للجيش غير القادر، لأسباب بعضها سياسي والآخر طائفي، على خوض معركة عسكرية جديدة ضدّ المقاومة الفلسطينية على غرار عام ١٩٧٣. بنى في مسودة «ألوية أنصار الجيش» المشروع وفق الهدف الآتي: «تجنيد الأنصار لمساندة الجيش وقوى الأمن الداخلي في المناطق الحدودية الجنوبية - الشرقية - الشمالية، وكلّ المناطق اللبنانية غير الآمنة بما فيها المدن وضواحي بيروت وطرابلس وصيدا وصور، للمساهمة في دفع الأخطار الخارجية من جهة. وتوطيد الأمن في الداخل من جهة أخرى». وحدّد عناصر التهديد بطرفين هما: «العدو الإسرائيلي والمسلحون بالآلاف من كلّ المنظمات والميليشيات والأحزاب الخارجة على النظام». وأخذ في الاعتبار أنّ «عديد الجيش وتجهيزاته الحاليين لا يمكّناه من السيطرة على الحال الأمنية في البلاد إذا استمرّ الشغب كما هو عليه الآن والصراع على حاله، فتصبح الأخطار قاتلة»[2].

لم تكن الفكرة جديدة. كان ثمّة تشريع سابق لم يشق طريقه إلى التنفيذ منذ أيام شارل حلو، هو القانون الرقم١/٦٩ الصادر في ٢ كانون الثاني ١٩٦٩ الذي أنشأ وحدات «الأنصار» في الجيش، ومرسوم تطبيقي للقانون رقمه ١٣٥٤٨ صدر في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٠ حدّد راتب النصير ٢٠٠ ليرة لبنانية بما فيه بدل التغذية. لكنّ التنفيذ بدأ متأخرًا عندما وجّه جول البستاني في ٢٠ نيسان ١٩٧٥، بعد أيام على بدء شرارة الحرب اللبنانية، بطاقة برقم ٢/١٥٨س طلب فيها عقد اجتماع يبحث في تطويع «أنصار لصالح الجيش في القرى الحدودية» استنادًا إلى بطاقة سابقة مماثلة برقم ٢/٤٩س في ٧ شباط ١٩٧٥. كان ردّ رئيس الأركان العماد سعيد نصر الله في البطاقة نفسها، بعد موافقته على عقد الاجتماع، أنّ «الخبرة السابقة دلت على أنّ الأنصار لن يتمكّنوا من جبه الأطراف المعنيين بالنزاع مهما كان تسليحهم وتدريبهم». في ٢٩ نيسان عُقِد الاجتماع برئاسة قائد الجيش العماد اسكندر غانم وتقرّر فيه تطويع ٥٠٠ نصير من القرى الحدودية خلال عام ١٩٧٥، في مرحلة أولى، مع تزويدهم ٤٥٠ بندقية أم-١٦ و٥٠ رشاشًا من عيار ٥٢ ميلليمترًا وعشرة مدافع هاون من عيار ٦٠ ميلليمترًا و١٠٠ قنبلة إلى بزات قتال. على أن ينتظموا في سريتي قتال، ٢٥٠ نصيرًا في كلّ منهما.

---

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية غير مؤرّخ عن «الوضع الاستعلامي في قطاعي الدفاع الغربي والشرقي».

٢. مسودة مشروع «أنصار الجيش» أعدّها العقيد جول البستاني، غير مؤرخة.

الفئات اللبنانية. وساعد ذلك على خلق هوّة بين العمل الفدائي وبعض القطاعات الشعبية اللبنانية التي هي في الأساس مع القضية الفلسطينية والعمل الفدائي. فكان أن أدّى خطر تلك التصرّفات إلى نشوء الميليشيات اللبنانية المختلفة المدرّبة والمسلحة»[١]. وكان المقصود بذلك الإساءة إلى هيبة الجيش وتعطيل دوره.

عند هذا المفترق خاض جول البستاني في خيارات جديدة لا سابق لها في الشعبة الثانية، هي الذهاب بالجيش، لا بالشعبة الثانية فحسب، إلى مرحلة جديدة تخطى عبرها دوره كرئيس استخبارات عسكرية ضعيفة وهزيلة التأثير. قال ببناء آلية جديدة للسياسة الدفاعية للجيش تهدف إلى التنسيق مع قوى أخرى، بعد تسليحها، حتى تنوب جزئيًا عن الدور المفترض للجيش في الدفاع عن النظام اللبناني. وسرعان ما لقيت خياراته هذه تأييد رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ مع بداية تدفّق السلاح على لبنان وإبرام صفقات تسليح الميليشيات المسيحية: تارة بعدم عرقلة الجيش واستخباراته العسكرية خصوصًا إدخال السلاح، وطورًا بتسهيل الحصول عليه.

أوجب ذلك وضع خطة رمت بداية إلى إنشاء ما سمّي «الأنصار»، ميليشيا تأتمر بالجيش، ومن ثمّ إجراء مسح للأحزاب المسيحية ذات الحضور النافذ في الأوساط الشعبية كحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار و«التنظيم» الذي كان حظي بعناية خاصة من جول البستاني تدريبًا وتسليحًا. لم تحترم المقاومة الفلسطينية تنفيذ اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت، فوجدت الشعبة الثانية في ذلك حافزًا كافيًا لحمل «قسم من اللبنانيين على تعزيز تنظيماته المسلحة بسبب عدم حسم الموقف في أيار ١٩٧٣، ناهيك بعدم الثقة والخوف المتبادل بين الفلسطينيين واللبنانيين، وداخل الفئات اللبنانية، نتيجة ممارسات خاطئة أدّى إليها الغموض في اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت»[٢].

منذ عام ١٩٧٢، في خطوة مبكرة نحو تحقيق هذا الهدف، وزعت الشعبة الثانية ٩٠٠ بندقية على مواطنين جنوبيين تدربوا على استعمالها بعدما كانت المقاومة الفلسطينية وزعت بدورها ٥٠٠ بندقية على عدد من الأهالي في الجنوب أيضًا بحجة الدفاع عن النفس. كانت الشعبة الثانية قد لاحظت أنّ المناطق الأكثر عرضة للاعتداءات الإسرائيلية ردًا على هجمات الفدائيين هي القرى التي لهم فيها قواعد عسكرية، والقرى المجاورة للقواعد، وتلك المتعاطفة مع الفدائيين، والمجاورة للأماكن التي تنطلق منها الهجمات والممرات المؤدّية إلى إسرائيل. أمّا مبرّرات تهديدات الدولة العبرية فهي وجود الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب لأسباب أربعة: «لأنّ وجودهم مفروض، ولأنّ وجودهم غير مرغوب فيه، ولأنّهم يتدخّلون في الشؤون المحلية للقرى (السياسة المحلية والنشاطات العقائدية). ولأنّ بعضهم يقوم بأعمال تمسّ حقوق الأشخاص والممتلكات»[٣].

١. تقرير سرّي لجول البستاني عن «التقويم الآني الأمني في الجمهورية اللبنانية» مؤرّخ ١٣ آب ١٩٧٥.
وفي جدول رقمه ثلاثة ملحق بالتقرير مسح بالارتكابات والمخالفات الفلسطينية ما بين ٩ كانون الأول ١٩٧٢ و٣١ أيار ١٩٧٥ بلغت ٦٠٥ مخالفات توزعت كالآتي: تعدّيات على عناصر الجيش وقوى الأمن (٦٥)، الاعتداء على الأشخاص (١١٠)، القتل عن سابق تصوّر وتصميم (٥٠)، إطلاق نار على القوى المسلحة (٢٥)، إقامة حواجز وتفتيش المارة (٣٠)، توقيف الأشخاص أو احتجازهم (٨٠)، عدم الامتثال عند الحواجز (١٥)، إحتلال منازل عنوة (٢٠)، سلب وسرقة وتهريب (١٥٠)، نسف وتخريب وتفجير قنابل (٦٠)، إلى تحويل قواعد فدائية مدارس عقائدية وشيوعية متطرّفة.

٢. تقرير سرّي رفعته الشعبة الثانية إلى السلطة السياسية في ١٨ حزيران ١٩٧٥ بعنوان «تقويم أحداث نيسان وأيار ١٩٧٥».

٣. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «حماية القرى الحدودية أو مسألة التنظيم الدفاعي للقرى الحدودية»، مؤرخ تموز ١٩٧٢.

كان على الشعبة الثانية أن تعترف بعجزها عن الوصول إلى كمّ كاف من المعلومات ومواجهة الأمر الواقع في القطاعين العسكريين المواجهين للحدود اللبنانية - الإسرائيلية، من رأس الناقورة حتى شبعا على امتداد مئة كيلومتر. لم يكن لديها في القطاع الشرقي من العديسة إلى شبعا لمسافة ٣٠ كيلومترًا بينها عشرة كيلومترات في مواجهة الأراضي الإسرائيلية و٢٠ كيلومترًا في مواجهة الأراضي السورية، سوى شبكتين صغيرتين من المخبرين بلغ عددهم ٣٤ تولوا نهارًا فقط جمع المعلومات عن تحرّكات إسرائيلية وفلسطينية على السواء. ولم يكن لديها أيضًا في القطاعين الأوسط والغربي من رأس الناقورة حتى العديسة لمسافة ٦٤ كيلومترًا من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية سوى شبكتين أخريين لم يزد عدد المخبرين فيهما عن ١٨ لمهمّة مماثلة. وكان ثمّة استخبار محدود يقوم به عسكريو هذين القطاعين[١].

بعد أشهر على تزايد الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية التي كانت قد نجحت عام ١٩٧٤ في السيطرة على عدد كبير من قرى الجنوب ومحاصرة ثكنه، قرّر جول البستاني الانتقال بالشعبة الثانية من جهاز استخبار وجمع معلومات إلى آخر منظم وقائد. عزم على إحياء مشروع بناء فوج مسلح من أهالي الجنوب هو «الأنصار» يناط به الدفاع عن القرى من التجاوزات والاعتداءات الفلسطينية، ويجعل من الأهالي ظهيرًا للجيش غير القادر، لأسباب بعضها سياسي والآخر طائفي، على خوض معركة عسكرية جديدة ضدّ المقاومة الفلسطينية على غرار عام ١٩٧٣. بنى في مسودة «ألوية أنصار الجيش» المشروع وفق الهدف الآتي: «تجنيد الأنصار لمساندة الجيش وقوى الأمن الداخلي في المناطق الحدودية الجنوبية - الشرقية - الشمالية، وكلّ المناطق اللبنانية غير الآمنة بما فيها المدن وضواحي بيروت وطرابلس وصيدا وصور، للمساهمة في دفع الأخطار الخارجية من جهة، وتوطيد الأمن في الداخل من جهة أخرى». وحدّد عناصر التهديد بطرفين هما: «العدو الإسرائيلي والمسلحون بالآلاف من كلّ المنظمات والميليشيات والأحزاب الخارجة على النظام». وأخذ في الاعتبار أنّ «عديد الجيش وتجهيزاته الحاليين لا يمكّناه من السيطرة على الحال الأمنية في البلاد إذا استمرّ الشغب كما هو عليه الآن والصراع على حاله، فتصبح الأخطار قاتلة»[٢].

لم تكن الفكرة جديدة. كان ثمّة تشريع سابق لم يشق طريقه إلى التنفيذ منذ أيام شارل حلو، هو القانون الرقم ٦٩/١ الصادر في ٢ كانون الثاني ١٩٦٩ الذي أنشأ وحدات «الأنصار» في الجيش، ومرسوم تطبيقي للقانون رقمه ١٣٥٤٨ صدر في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٠ حدّد راتب النصير ٢٠٠ ليرة لبنانية بما فيه بدل التغذية. لكنّ التنفيذ بدأ متأخرًا عندما وجّه جول البستاني في ٢٠ نيسان ١٩٧٥، بعد أيام على بدء شرارة الحرب اللبنانية، بطاقة برقم ٢/١٥٨س طلب فيها عقد اجتماع يبحث في تطويع «أنصار لصالح الجيش في القرى الحدودية» استنادًا إلى بطاقة سابقة مماثلة برقم ٢/٤٩س في ٧ شباط ١٩٧٥. كان ردّ رئيس الأركان العماد سعيد نصر الله في البطاقة نفسها، بعد موافقته على عقد الاجتماع، أنّ «الخبرة السابقة دلت على أنّ الأنصار لن يتمكّنوا من جبه الأطراف المعنيين بالنزاع مهما كان تسليحهم وتدريبهم». في ٢٩ نيسان عُقِد الاجتماع برئاسة قائد الجيش العماد اسكندر غانم وتقرّر فيه تطويع ٥٠٠ نصير من القرى الحدودية خلال عام ١٩٧٥، في مرحلة أولى، مع تزويدهم ٤٥٠ بندقية أم-١٦ و٥٠ رشاشًا من عيار ٥٢ ميلليمترًا وعشرة مدافع هاون من عيار ٦٠ ميلليمترًا و١٠٠ قنبلة إلى بزات قتال. على أن ينتظموا في سريتي قتال، ٢٥٠ نصيرًا في كلّ منهما.

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية غير مؤرّخ عن «الوضع الاستعلامي في قطاعي الدفاع الغربي والشرقي».
٢. مسودة مشروع «أنصار الجيش» أعدّها العقيد جول البستاني، غير مؤرخة.

كانت الغاية من إحياء «الأنصار». في تقدير جول البستاني، مساعدة قوى الأمن والجيش في ضبط الحدود ورفع معنويات السكان وتمكينهم من صدّ الاعتداءات الخارجية وتوطيد الأمن في الداخل والحؤول دون الإخلال به، والمساهمة في تخفيف البطالة وتنشيط القرى الحدودية ولاسيما منها النائية إقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا. فقضت الفكرة بإنشاء خمسة ألوية للأنصار يكون مجموعها خمسة آلاف نصير يتوزعون على الحدود الجنوبية (١٥٠٠)، والحدود الشرقية (٧٠٠)، والحدود الشمالية (٧٠٠)، إلى ٢١٠٠ نصير في المدن الثلاث الكبرى: ٧٠٠ نصير لكلّ من بيروت وضواحيها وطرابلس وضواحيها وصيدا وضواحيها، وأن يسمّوا «لواء أنصار الجيش» وفقًا لمشروع الإنشاء. وُلِد بداية، عام ١٩٧٥ في صور، فوج أول من ٣١٦ نصيرًا من أبناء القرى الحدودية ما بين العديسة والناقورة شكّلوا كتيبتين أُضيف إليهم ١٨٤ متطوّعًا، وقد أخذ في الاعتبار تعزيز دعاية الشعبة الثانية في إثارة نقمة السكان على المسلحين الفلسطينيين وحمل هؤلاء على وقف تحرّشهم بالقرى أو الاعتداء على مراكز الجيش. توخت المحاولة في الوقت نفسه تقييد مقدرة المنظمات الفلسطينية على الانفلات والتوغل في أملاك الأهالي وأراضيهم وبلداتهم.

بدا المطلوب أيضًا عدم الاكتفاء بفوج واحد في صور، إلاّ أنّ الأمر تطلّب بدء الخطوة. وبتكليف من الشعبة الثانية، عمد ضبّاط إلى تدريب ١٥٠٠ من شبان قرى عدة في ثكنة صور بإشراف ضابط مغوار هو محمود طيّ أبو ضرغم. وزوّدتهم بنادق قديمة قليلة الفاعلية موجودة في مخازن الجيش مع ذخائرها، ومنها أسلحة فردية كان قد صادرها الجيش من مسلحين فلسطينيين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ بعد دهم تجمّعاتهم. ولم يشمل تسليح «الأنصار» آليات أو مدافع. ظلّوا مدنيين في حياتهم اليومية من غير أن يلبسوا بزات عسكرية إلاّ في مراحل تدريبهم العسكري. تقاضوا رواتب شهرية منتظمة لإشعارهم بعبء المسؤولية وبأنّهم معنيون بالدفاع عن أرضهم وجيشهم. ولكن من غير إدماجهم في ملاك المؤسّسة العسكرية. من خلالهم، أمكن الشعبة الثانية تحريك مجموعات عسكرية في عدد كبير من القرى، كلّ منها من خمسة أشخاص. نفّذوا انتشارًا في بلدات حدودية جنوبية وشرقية وشمالية وفي ضواحي المدن الرئيسية لمراقبة نشاطات الفدائيين الفلسطينيين وجمع معلومات عن أماكن وجودهم ومراكز عملياتهم، وحجم تسلحهم وكشف شبكاتهم السرّية.

على أنّ التجربة الجديدة التي لم يُتح لها الانخراط في أعمال عسكرية، لم تُظهِر فاعليتها بعدما اعترضتها عقبات شتى على رغم ترحيب الأهالي بها. ناهيك بإخفاقها بسبب معارضة المنظمات الفلسطينية لها ومقاومتها إيّاها وتهديد القرى التي خرج منها متطوّعو الكتيبة الأولى من «لواء الأنصار» كالمنصوري وعيترون وقبريخا وبيت ليف وبنت جبيل وزبقين. وعمد مسلحون فلسطينيون إلى الاعتداء على بعض هؤلاء في بلدات أخرى بإطلاق النار تخويفًا، وإلى الخطف والسلب وتعريض الأهالي للإرهاب لثنيهم عن استمرار أبنائهم في التجربة. كانت هذه حال بلدات شيحين وصور والحنّية ويارين ودير سريان والناقورة ومركبا وشمع ومارون الراس[1].

كان «لواء الأنصار» في صلب سلسلة اقتراحات أكثَرَ رئيس الشعبة الثانية في طرحها في تقارير رفعها إلى المسؤولين وهو يرسم لهم، منذ عام ١٩٧٤، ملامح مواجهة مستمرة مع المقاومة الفلسطينية وإسرائيل لم يكن الجيش مهيّأ لها. لم تقتصر اقتراحاته على «لواء الأنصار»، ولم يرَ للجيش دورًا متردّدًا في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكنّه اعتبر أنّ خوض مواجهة كهذه يوجب

١. «أقدار وتوقعات ١٩٧٢ - ١٩٧٦»، جول البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨.

تأهيل الجيش بتدريبه وتعزيز عتاده وإعداده للدفاع عن أرضه وإقرار خدمة العلم واستيعاب وسائل استخدام الأسلحة الثقيلة. وفي الوقت نفسه إبراز هذا الجانب من هويته للدول العربية بالتوجه إليها وطلب مساعدات تتيح له التسلح وامتلاك إمكانات دفاعية متقدّمة لردع الاعتداءات الإسرائيلية على أرضه. وكان قرن موقفه هذا بتأييد سلسلة إتصالات أجرتها وزارة الخارجية مع دول عربية لمدّ لبنان بالمال والسلاح وتعزيز قدراته على الصمود في وجه الدولة العبرية. وسرعان ما لاحظ أنّ عددًا من هذه الدول وافق على اقتراحاته[1].

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «حماية القرى الحدودية أو مسألة التنظيم الدفاعي للقرى الحدودية»، مؤرخ تموز ١٩٧٢.

الخيار البديل

كانت الاستخبارات العسكرية قد امتلكت معلومات مؤكدة عن سباق محموم إلى التسلح كانت تديره منظمات فلسطينية من طريق سوريا، الضالعة بدورها في إمرار ترسانات منها وآلاف المجندين والمتطوّعين. وكان أركان السلطة على علم بالأمر من غير أن يحرّكوا ساكنًا.

مذ أدرك سليمان فرنجيه أنّ السيادة الوطنية أُسقِطت من يد السلطة اللبنانية تحت وطأة ما انتهت إليه أحداث ٢ أيار ١٩٧٣. والضغوط العربية التي حالت دون تمكين الجيش من السيطرة على المخيمات الفلسطينية. لجأ إلى خيار وحيد بديل ومُكلِف. استسلم لقدر جديد هو تسليمه بضرورة إيجاد جيش آخر غير الجيش اللبناني.

بعد شهرين على أحداث ٢ أيار دعا كميل شمعون وبيار الجميّل إلى اجتماع في قصر بعبدا، استدعي إليه أيضًا قائد الجيش العماد اسكندر غانم والمدّعي العام التمييزي القاضي ميشال طعمة والمدير العام للأمن العام العقيد أنطوان الدحداح ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني ورئيس قسم الأمن القومي الرائد نبيه الهبر.

في الاجتماع قال الرئيس «إنّ لا حلّ سياسيًا متاحًا مع المقاومة الفلسطينية، ولا أمل في الاتكال على سوريا للجم المنظمات بعدما اتخذت موقع الانحياز إليها في الصراع. كذلك هي حالنا مع الدول العربية الأخرى»، وخاطبهم: «وضعنا سيء للغاية ولا مفرّ من التسلح».

في حصيلة حوار طويل اتخذ الرئيس والزعيمان المارونيان قرارًا بتسليح الأحزاب المسيحية في مواجهة الفوضى من جرّاء تجاوزات الفدائيين الفلسطينيين. وقد أحكموا سيطرة عسكرية شبه كاملة على قرى وبلدات كثيرة في الجنوب والبقاع، ناهيك بأحياء في بيروت وطرابلس وصيدا. أدرك سليمان فرنجيه وكميل شمعون وبيار الجميّل والضبّاط الكبار أنّ المقاومة الفلسطينية أكثر تفوّقًا في أيّ حال.

قال الرئيس أيضًا إنّ ليس في وسع الجيش ربما تسليح الأحزاب بسبب واقعه المختلط المسيحي - الإسلامي وتركيبته الاجتماعية والطائفية والسياسية التي قد ترتد عليه إذا افتُضِح الأمر.

وتوجّه إلى أنطوان الدحداح بالقول: «ليس إلاّ الأمن العام قادر على مهمّة كهذه».

أجابه: «ليس لدى جهازي الإمكانات الكافية لذلك، فضلاً عن ضرورة التحوّط من اختراق فيه».

عقّب جول البستاني أنّ الأمر يعود إلى الأمن العام الذي يشرف على المرافق الجوّية والبحرية في البلاد، فضلاً عن الحدود البرّية.

كرّر أنطوان الدحداح تردّده في تولي المهمّة بحجة عدم ثقته ببعض عناصر جهازه في مطار بيروت، وإنّ من شأن هؤلاء فضح ما قد يحصل.

إذذاك قال العماد اسكندر غانم: «في إمكان الجيش أن يأخذ الأمر على عاتقه».

كانت تلك إشارة صريحة إلى تكليف الشعبة الثانية الاضطلاع بهذه المهمّة[١].

مهّد هذا الاجتماع لصفقتي أسلحة وصلتا إلى بيروت في وقتين متباعدين بعد أشهر.

طلب جول البستاني من السفارة الأميركية في بيروت تزويده أسلحة بلا مقابل على أنّها مساعدة عسكرية من الحكومة الأميركية. وأبلغ طلبه هذا إلى الملحق العسكري الكولونيل فورست هانت (كانون الأول ١٩٧٣ - تموز ١٩٧٦) عندما استدعاه إلى مكتبه، راغبًا إليه في التعاون مع الاستخبارات اللبنانية مع تشديده على أنّ السلاح هو للشعبة الثانية. وحدّد حاجته إلى عشرة آلاف قطعة سلاح فردي ومدافع وهواوين. فكان أن وضعت واشنطن في تصرّف الاستخبارات العسكرية اللبنانية خمس طائرات نقل من طراز «130C» تولت شحن أسلحة إلى بيروت شملت بنادق ورشاشات صغيرة من طراز كارابين وستين.

فور وصول الطائرات الخمس في غضون أسبوع إلى مطار بيروت، مطلع عام ١٩٧٤، أودِعت مخازن الشعبة الثانية قبل توزيعها على الأحزاب المسيحية. وقد اعتمد التوزيع خارطة جغرافية تضمّنت بدورها خطة دفاع، وشمل إلى الأحزاب المسيحية في بيروت وضواحيها وجبل لبنان، تزويد قوى غير حزبية في قرى وبلدات مسيحية كانت المنظمات الفلسطينية تهدّدها أو تقع في نطاق قواعدها العسكرية وخطوط عبور قوافلها وتموينها في الجنوب وجبل لبنان والشمال. وُزع السلاح أيضًا على وجهاء وفاعليات محلية بينها رجال دين. يومذاك أصدر قائد الجيش أمرًا خطيًا بتكليف رجال الشعبة الثانية حماية إخراج الأسلحة من مطار بيروت إلى مخازنها كما لاحقًا إلى أديرة وضعتها رهبانيات مارونية في تصرّف الأحزاب المسيحية، كان من بينها دير مار روكز مراح المير على طريق بكفيا - القليعات، وأديرة أخرى في كسروان وفي غوسطا خصوصًا[٢].

في وقت لاحق أبلغ الملحق العسكري الأميركي إلى جول البستاني أنّه سأل رئيس الجمهورية موافقته على الصفقة ومعرفته المسبقة بها، فكان جوابه تشجيع تلبية طلب الشعبة الثانية التي كانت قد تسلّمت عددًا أقل: تسعة آلاف بندقية مع ذخائرها.

لكنّ بعض سلاح هذه الشحنة وُزع أيضًا، بناء على طلب جول البستاني، على أفراد متعاونين مع الشعبة الثانية مسيحيين ومسلمين. ذهبت حصة إلى مناصري شخصية شيعية بارزة في الضاحية الجنوبية لبيروت هي النائب السابق محسن سليم. وكلّف ضابطًا في الشعبة الثانية هو أحمد ديماسي تسليح أنصارها من البيروتيين كردّ فعل على انفلات المنظمات الفلسطينية، الأمر الذي أغضب صائب سلام، فأوقف تزويدهم. وسمع جول البستاني تكرارًا من الزعيم الدرزي مجيد أرسلان طلبًا بتزويد مؤيّديه بنادق لمواجهة منافسه في الزعامة الدرزية كمال جنبلاط وتأييدًا للجيش اللبناني.

قال بحنق عن حليفه السياسي كميل شمعون: «تارة لا يمدّني بسلاح وطورًا يطلب ثمنًا باهظًا للبندقية الواحدة وهو ألف ليرة لبنانية».

جواب جول البستاني له كان أنّ شحنة الأسلحة نفدت بعدما ذهب معظمها إلى الميليشيات المسيحية ولاسيما منها حزب الكتائب والتنظيم. وإلى جيش التحرير الزغرتاوي الذي كان يقوده

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في الشعبة الثانية طلب عدم الإفصاح عن اسمه.
٢. المصدر نفسه.

طوني فرنجيه والذي لم يحصل، بناء على رغبته، إلاّ على ٢٠٠ بندقية فقط.

كان الابن البكر للرئيس يفضّل طراز كال وأم ١٦، ثمّ اكتفى ببعض السلاح الأميركي[١].

كانت أيضًا ثمّة شحنة أسلحة أخرى اشترتها الأحزاب المسيحية وشارك في تمويل جزء منها ثريان لبنانيان معروفان هما بطرس الخوري وناصيف جبّور اللذان فتحا الاعتماد المالي في آذار ١٩٧٤ لدى تاجر أسلحة هو سركيس سوغونوليان. متموّل لبناني كبير وصهر جنرال أميركي هو أدامز عمل لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وأتى إلى لبنان للمرة الأولى مع إنزال مشاة البحرية الأميركية على الشاطئ اللبناني في ١٦ تموز ١٩٥٨. اشترى سركيس سوغونوليان الشحنة من بلغاريا وتولى نقلها إلى بيروت في باخرة بعدما آزرت البحرية الأميركية مرورها من معبر الدردنيل بفضل دور اضطلع به مجدّدًا الكولونيل فورست هانت. وكانت الشحنة تضمّنت ٧٠٠٠ قطعة سلاح من رشاشات كلاشنيكوف وقاذفات أر بي جي ومدافع هاون من عيار ٨٢ ميلليمترًا مع ذخائرها والعتاد الملحق بها. في وقت لاحق على فتح الاعتماد المالي ذهبت لجنة رباعية من الأحزاب المسيحية إلى صوفيا واطلعت على مواصفات الصفقة. فدعتها الشركة المصنّعة إلى حقل رماية اختُبِرَت فيه البنادق والرشاشات والمدافع قبل تسديد ثمنها. في حزيران ١٩٧٤ رست الباخرة في مرحلة أولى في مرفأ بيروت، الأكثر تأهيلاً لاستقبال حمولتها الضخمة، وأفرغت قسمًا منها في إشراف الشعبة الثانية وحماية رجالها تفاديًا لكشف الصفقة. ثمّ انتقلت الباخرة إلى المرفأ الصغير في جونيه، وقد خفّ وزنها، وأفرغت ما تبقى منها بسبب تعذّر استمرار رسوها في مرفأ بيروت طويلاً وإثارة الشكوك من حولها. كانت الشعبة الثانية وحدها دون سواها من أركان الجيش على علم بسرّ الباخرة، والساهرة على حمايتها. بعد ذلك عملت الشعبة الثانية على نقل قسم من الأسلحة والعتاد في شاحنات عسكرية إلى أديرة ومبان كانت تملكها الأحزاب لتخزينها، فيما نقلت شاحنات مدنية القسم الآخر بحراسة الاستخبارات العسكرية أيضًا لئلا يُكشَف أمرها. كان على الجنود المسيحيين والمسلمين على السواء نقل أعداد كبيرة من صناديق الأسلحة وذخائرها من غير أن يفقهوا وجهتها الحقيقية. وسرعان ما عمدت الأحزاب المسيحية إلى بيعها من المقاتلين بأسعار مربحة مكّنتها من عقد صفقات أخرى مماثلة. بلغ سعر رشاش كلاشنيكوف السوفياتي الطراز مع ألف طلقة ٦٧٥ ليرة لبنانية، وبندقية سلافيا ٦٥٠ ليرة لبنانية سدّد الحزبيون المقاتلون ثمنها تقسيطًا[٢].

كانت تلك الصفقة الوحيدة التي اشترتها الأحزاب المسيحية قبل اندلاع الحرب، وخاضت بعتادها وذخائرها الأشهر الأولى من جولاتها قبل أن تُقدِم، كلّ بحسب إمكاناتها منفردة أو متعاونة، بأموالها أو بجمع تبرّعات ومساعدات أثرياء موارنة، على إجراء صفقات جديدة رافقت السنوات التالية من الحرب. بذلك أُفلِتت اللعبة من أيدي الجميع وظهر تجار أسلحة تسابقوا على الحصول على عقود من اللجنة المشتركة لحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار التي أدارت هذا الملف. استوردوا السلاح أو هرّبوه من دول شيوعية كالمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا لرخص أسعاره ووفرته بلا رقيب، وجنوا كما الميليشيات نفسها أرباحًا طائلة. كانت الأحزاب اشترت أيضًا في الأشهر الأولى من «حرب السنتين» بنادق من المنظمات الفلسطينية عبر تجار وسماسرة محليين بأسعار باهظة بينها أسلحة قديمة. ثمّ توالت الصفقات على مرفأي بيروت وجونيه، وعلى مرفأ

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.
٢. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في الشعبة الثانية ومسؤول حزبي شارك في زيارة اللجنة الرباعية لبلغاريا طلبا عدم الإفصاح عن اسميهما.

صغير بدائي شمال جونيه لم تكن البواخر الكبيرة تستطيع الرسو فيه، فكانت تُفرِغ صناديق الأسلحة والذخائر في مراكب لاقت هذه البواخر، ليلاً في الغالب، في عرض البحر. في ما بعد اشترت الميليشيات المسيحية باخرة[١].

كثير من هذه التفاصيل كان يجري بمعرفة اسكندر غانم وجول البستاني. كان قائد الجيش كتب في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٣، في ضوء ما تقرّر في قصر بعبدا، إلى نائب رئيس الأركان للعمليات موسى كنعان الآتي: «(...) يُدرس إمكان إيجاد بور (مرفأ) محايد ومنعزل نوعًا إذا أمكن، وما يتطلب من عمل وكلفة لإرساء باخرة ثقيلة تُفرِغ حمولتها فيه بسرعة».

كانت المناقشات آنذاك تبحث عن مرافق، سوى مطار بيروت، لاستقبال شحنات الأسلحة إلى الميليشيات المسيحية، إلى أن فاجأ اندلاع الحرب الجميع.

كان قد سبق هذا التحوّل منذ مطلع السبعينات، وخصوصًا بعد اتفاق القاهرة، ثمّ على أثر أحداث ٢ أيار ١٩٧٣، تدريب الجيش ميليشيا صغيرة هي «التنظيم»[٢] بإيعاز شخصي من جول البستاني الذي وُصِف بأنّه أبوه الروحي. تجمّع شباب «التنظيم» في مخيمات في مناطق جبلية ومرتفعات نائية في المتن وكسروان والشوف وزحلة، وأشرف ١٥ ضابطًا من الجيش على تدريبهم على حمل السلاح والقتال. إلى أن افتضح أمرهم صيف ١٩٧٤[٣].

عندما فاتح موسى كنعان وجول البستاني رئيس الجمهورية في فكرة تدريب «التنظيم» وتسليحه شجعهما. في الاجتماعات الأولى التي جمعتهما بمسؤولين فيه طُرِح التساؤل الآتي: هل سيتمكن الجيش من حفظ الأمن وفرض سيطرته على الشارع متى انفجرت أحداث جديدة؟

كمنت خشية الضابطين الكبيرين دائمًا، من النصف الثاني من عام ١٩٧٣، في أنّ الجيش ربما سيكون عاجزًا عن أن يكون حلاً لمشكلة خطيرة مقبلة.

بدعم تدريجي منهما نجح «التنظيم» في انتزاع موافقة الرهبانية اللبنانية المارونية على التدرّب في أملاكها الشاسعة، والحصول على مساعدتها بمدّ عناصره بخيم ووجبات وبعض الخدمات، وجمع الأسلحة الفردية التي كانت زوّدته إيّاها الشعبة الثانية والذخائر القليلة الفاعلية آنذاك في بعض أديرتها المهجورة أو المسكونة جزئيًا.

رمت المهمّة الأولى التي أرادها جول البستاني من «التنظيم» إلى الدفاع عن الأحياء المسيحية من

١. مقابلة خاصة مع أسعد شفتري.
٢. تأسّس «التنظيم» بداية عام ١٩٦٩ من مجموعة شباب بينهم فؤاد الشمالي وفوزي محفوظ وميلاد رزق الله وعباد زوين ونجيب زوين ولطف الله خلاط وجورج عدوان. وكان عدد المنضوين في صفوفهم لا يزيد عن ٣٠ مناصرًا في الأشهر الثلاثة الأولى من انطلاق عملهم الذي حددوه بالدفاع عن لبنان في مواجهة تهديدات المنظمات الفلسطينية. وقرّروا التدرّب على حمل السلاح حماية للمناطق المسيحية. وما لبث أن اتصل أحد أفراد هذه المجموعة هو لطف الله خلاط بطوني فرنجيه الذي كان يشرف على مخيم لأنصاره في بلدة بنشعي ويتولى تدريبهم ضابط زغرتاوي متقاعد. على الأثر نشأت علاقة بين الطرفين حملت طوني فرنجيه على دعوة أعضاء «التنظيم» إلى مخيمه للاطلاع على نشاطاته والتعاون معه، ولم يكن والده قد انتخب رئيسًا بعد. عام ١٩٧٠ درّبهم عسكريون على غرار ما كان يفعل هؤلاء في المدارس الثانوية بتكليف من قيادة الجيش. أجروا تدريبات في أيام العطلات، في الصيف خصوصًا، في طبرية وعيون السيمان وجرود كسروان، في مرحلة أولى بأسلحة بلا ذخائر ثمّ لاحقًا بذخائر حيّة. لم تكن لـ«التنظيم» بنى حزبية أو إدارية، ولا رمى إلى إنشاء حزب سياسي ولا عُرِف أنّ له رئيسًا، مكتفيًا بالتسمية التي رافقته سنوات طويلة.
٣. مقابلة خاصة مع جورج عدوان.

بيروت التي اخترقتها أو وقفت على تخومها مخيمات فلسطينية في الدكوانة وجسر الباشا والضبية وانطلياس والكرنتينا، وتكاد هذه تكون أشبه بترسانات وثكن. أراد أيضًا الحؤول دون هجوم عسكري تقوم به المنظمات الفلسطينية لربط مخيماتها بعضها ببعض والسيطرة من ثمّ على بيروت كلّها.

في غضون ذلك أقامت القوى النظامية لحزب الكتائب مخيمات تدريب مماثلة في بلدات المتن وكسروان بمعرفة مسبقة من الشعبة الثانية، وأجرت مناورات دورية لعناصرها على إطلاق النار وتنفيذ هجمات مسلحة شارك في التدريب عليها ضبّاط ورتباء من الجيش، إلى ضبّاط ورتباء متقاعدين. ولم يكن الحزب يملك حتى منتصف عام ١٩٧٣ سوى بنادق قديمة وكميات محدودة من الذخائر. أمّا ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار المسماة فرقة «النمور»، فتولى تدريبها عسكري سابق في الحرس الجمهوري لزم كميل شمعون إبّان ولايته الرئاسية وعمل مرافقًا له. ولم تكن الشعبة الثانية تتردّد في أوقات متفاوتة، آنذاك، في مدّ الميليشيات المسيحية بأسلحة فردية من بنادق ورشاشات ومسدسات وذخائر دون الآليات، من مصادراتها في نطاق مهمّاتها الأمنية.

كان هدف الشعبة الثانية من تسليح «الأنصار» و«التنظيم»، كفصيلين شيعي ومسيحي، تحييد الجيش وإبقاءه في منأى عن أيّ تورّط في نزاع محتمل مع المقاومة الفلسطينية خشية تفكّكه وانهياره. إذ لن يكون في وسعه حسم هذا النزاع لمصلحة الدولة اللبنانية واستقرار النظام وضمان الوحدة الوطنية. مع ذلك حُمّل الجيش مسؤولية اندلاع «حرب السنتين».

على أنّ اهتمام الشعبة الثانية بعقد صفقات أسلحة لم تكن تذهب بالضرورة إلى مشاغلها، لم يقتصر على الميليشيات المسيحية[1]. قادها حدسها باقتراب موعد اضطرابات أمنية إلى تبرير شراء أسلحة تعزز دورها كجهاز معني بالتعقب والمطاردة، مقدار مسؤوليته عن جمع المعلومات ومكافحة التجسّس. اشترى جول البستاني من خلال منير الصدّي من المشاغل الوطنية البلجيكية بنادق كال لتسليح فرقة في قسم مكافحة التجسّس في الشعبة الثانية أطلق عليها اسم «المكافحة». أواخر عام ١٩٧٢ أتى برجالها من فوج المغاوير الجيّدي التدريب وأخضعهم لتدريب إضافي على أعمال الدهم والتسلّل والاعتقال والتحقيق، نواة قوّة ضاربة للاستخبارات بأسلحة فردية تناط بها مهمّات أمنية خاصة وخاطفة، غير قتالية، لتوقيف مطلوبين وفلسطينيين وحزبيين مخلّين بالأمن ومتعاونين مع أجهزة إستخبارات عربية وأجنبية. تدريجًا بلغ عددهم مئة عسكري اتخذوا من وزارة الدفاع مقرًّا لهم، وكانوا يتحرّكون ببزات مدنية. يأتمرون مباشرة برئيس الشعبة الثانية. شارك بعضهم في العمليات العسكرية التي نفّذها الجيش ضدّ المخيمات الفلسطينية في اشتباكات أيار ١٩٧٣، وكان الرائد نزار عبدالقادر أول قائد لـ«المكافحة» يعاونه النقيبان سهيل خوري وسيف الدين فهمي، ثمّ انضم إليهم عام ١٩٧٤ الملازم فؤاد الأشقر قبل أن يخفت بريقها عام ١٩٧٦. فطاولها شأن القطع العسكرية الأخرى في الجيش التفكّك وغادرها عسكريون مسلمون، وضعفت قدرتها على تنفيذ مهمّاتها في مواجهة المنظمات الفلسطينية والميليشيات.

بعد أشهر على استحداثها اشترى جول البستاني لفرقة «المكافحة» سلاحًا أثار في ما بعد انتباه بعض الضبّاط. بنادق كاتمة للصوت اكتشف وجودها في المخازن إدغار معلوف، الضابط السابق

١. عام ١٩٧٤ أرسل جول البستاني إلى بلجيكا ضابطًا في الشعبة الثانية هو المسؤول عن التنصّت ومركز الرادار في جبل الباروك الملازم أول منير الصدّي لعقد صفقة شراء أسلحة، هي ثمرة اتفاق سرّي بين جول البستاني والاستخبارات العراقية. كانت هذه قد رغبت من خلال وساطة الاستخبارات اللبنانية في الحصول على سلاح أميركي هو بندقية كال وجهاز اتصال موتورولا (مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني).

في الشعبة الثانية المفصول إلى ثكنة مصالح الجيش. طُلِب منه أواخر عام ١٩٧٣، ببرقية، تسليم ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار ١٦ بندقية من مخازن الثكنة، فأحجم بلا أمر خطي من قائد الجيش اسكندر غانم بغية إدراج الطلب في «جدول التحميل» الذي يحدّد للثكن والأفواج كمية الأسلحة والذخائر والعتاد الموزعة عليها واختصاصها ونوعيتها. وسرعان ما نفّذ بعدما تلقى أمرًا خطيًا بذلك. وبحسب إدغار معلوف فإنّ قائد الجيش لم يكن على علم بالبرقية بادئ الأمر، إلى أن تبيّن أنّ رئيس الجمهورية هو الذي أمر تزويد ميليشيا كميل شمعون بنادق من أسلحة الجيش[1].

حينذاك عرف بشراء الشعبة الثانية بنادق كاتمة للصوت نادرًا ما استعملها الجيش، إلى قذائف صوتية. وكانت الغاية منها استعمالها في مهمّات أمنية سرّية يوجبها الدفاع عن المصلحة العليا للدولة. لم يزد عدد البنادق الكاتمة للصوت في أيّ حال على عشر[2].

قيادة الجيش العليا

القائد

رئيس الاركان

١) يطلب تدخل المضاد للطائرات في كل مرة تمر طائرات عدوة فوق مراكزهم والاعلان عن ذلك في الاذاعة والصحف .

٢) يدرس امكانية ايجاد بور (مرفأ) خاص منفرد نوعاً اذا امكن وما يتطلب من عمل وكلفة لارساء باخرة ثقيلة تفرغ حمولتها فيه بسرعة .

٧٢/٢/١٨

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.

٢. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

قمّة البركان

منذ الملامح الأولى لانفجار الحرب اللبنانية نشأ سجال حاد على دور الجيش. في سلسلة تقارير وجهها إلى المسؤولين، نبّه جول البستاني إلى تهديدات كانت تحوط بالجيش بفعل تصاعد الخلاف السياسي حوله. البادئ قبل سنتين على الأقل. في تقاريره تلك التي أرسلها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الدفاع وقائد الجيش توقّع اندلاع نزاع عسكري كبير. ومتى حصل فلن يكون موقع المؤسّسة العسكرية إلاّ أن تكون على طرفي نقيض من القوى المتقاتلة التي انخرطت لاحقًا في الحرب اللبنانية بدءًا من ١٣ نيسان ١٩٧٥. إلى المنظمات الفلسطينية، حدّد سلفًا الخصوم المحليين للنظام كاليسار بأحزابه المتفاوتة الأهمية والفاعلية عقائديًا وتنظيميًا. حدّد أيضًا مكامن الخلل في المعادلة السياسية والوطنية من خلال ما اعتبره انحياز الزعماء السنّة إلى الفدائيين الفلسطينيين ومغالاة الأحزاب المسيحية في إبراز مخاوفها وقلقها. بذلك اتسمت عنده معالم انقلاب هؤلاء جميعًا على النظام والاستقرار مع إطلاق شرارة الحرب، سعيًا إلى تقويض الدولة وتفكيك مؤسّساتها والحلول مكانها. فكان أن أطلع السلطة السياسية على المعطيات الآتية: «اعتمد اليسار في تنفيذ مخطّطاته على إضعاف الحكومة واستغلال وجود وزراء يساريين فيها. أمّا الزعماء السنّة الذين ناصروا المقاومة فانتهوا إلى الخضوع لها في وقت توصّل المدّ اليساري إلى اتخاذ مواقع متقدّمة داخل المقاومة. الأمر الذي أدّى بالزعماء هؤلاء إلى الرضوخ لواقع الأحداث نسبيًا. بإزاء ذلك اتجه الفريق المسيحي إلى زعمائه التقليديين اليمينيين لحماية نفسه بمعادلة جديدة يتساوى فيها الاتجاه الطائفي المسلم بالاتجاه اليساري، والاتجاه الطائفي المسيحي بالاتجاه اليميني. لذا يتبيّن أنّ خللاً كهذا لا يمكن تقويمه إلاّ بإعادة المعادلة السابقة القائمة على قيادات سياسية سنّية قوية تعي دورها الوطني البنّاء. إنّ اليسار والمقاومة الفلسطينية لم يستغلا هذا الخلل حتى الآن كاملاً. ولكنّ المعلومات الوثيقة تؤكد أنّ ذلك سيتم في حال تجدّد الاضطرابات بأبشع صورها، بحيث يُقضى تمامًا بالعنف على الزعامات السنّية الوطنية والشارعية ويسيطر اليسار مباشرة على الشارع الإسلامي، ويخضع الاثنان لضبّاط المقاومة الفلسطينية التي ستكون مستعدّة لبسط سلطانها على المنطقة الغربية كلّها في بيروت وقسم من الشريط الساحلي واحتلال الأحياء الشرقية القريبة من مناطق وجودها، واحتلال الثكن العسكرية أيضًا في المنطقة الغربية. ولا تكمن خطورة هذا المخطّط في التفجير الدموي الكبير الذي يُعَد له في بيروت فقط، إذ يشمل أيضًا مناطق الجبل حيث تستعد شراذم الحزب السوري القومي الإجتماعي لتفجير الوضع هناك»[1].

كانت قد توافرت للشعبة الثانية، بعد أيام على اجتماع عقده سليمان فرنجيه وحافظ الأسد في شتورة في ٧ كانون الثاني ١٩٧٥. معلومات عن إدخال سوريا من طريق دير العشائر مسلحين تابعين لـ«جيش التحرير الفلسطيني» تمركزوا في العرقوب، ثمّ ما لبثوا أن تلقّوا تعزيزات عسكرية

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم أحداث نيسان وأيار ١٩٧٥»، مؤرّخ ١٨ حزيران ١٩٧٥.

شملت مدافع مضادة للدروع ومدافع متوسطة المدى وذخائر. في مرحلة ضاعفت المقاومة الفلسطينية من هجماتها على إسرائيل داخل الأراضي المحتلة وانطلاقًا من الحدود اللبنانية الإسرائيلية[1]. إلاّ أنّ معظم النشاطات الفلسطينية اتخذ من العرقوب مسرحًا لها إيذانًا بهجمات مماثلة على الدولة العبرية. تقاطعت ملامح انهيار مرتقب مع تهديدات إسرائيلية بتوسيع نطاق اعتداءاتها. ومواقف سورية أطلقها حافظ الأسد بعد قمّة شتورة بقوله إنّ «أمن سوريا ولبنان لا يتجزأ، وشعبنا مع لبنان من دون تحفّظ ومن دون حدود». كانت تلك إشارة مبكرة إلى دور ما تريد سوريا أن تضطلع به في المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية.

في أقل من شهرين، في خضم اعتداءات إسرائيلية على الجنوب ردًا على هجمات الفدائيين الفلسطينيين أفضت إلى تشنج سياسي داخلي قادته الأحزاب المسيحية. تلاحقت سلسلة أحداث تأثرت بها الاستخبارات العسكرية: في ٢٤ شباط ١٩٧٥ أطلق مسلحون فلسطينيون النار على رئيس بلدية صور عبدالرحمن الخليل شقيق كاظم الخليل نائب حزب كميل شمعون، تلاه بعد ساعات توزيع بيانات في صيدا دعت إلى الإضراب والتظاهر السلمي في ٢٦ شباط إحتجاجًا على منح شركة بروتيين امتياز صيد الأسماك وتوضيبه في لبنان. في يوم التظاهر. بعدما كانت سبقته انفجارات في أرجاء صيدا وتسلّل مسلحين إلى المدينة، أضحت التظاهرة صاخبة وعصيانًا متخطية مناداة الجموع بحلّ شركة بروتيين إلى انتشار مسلحين لبنانيين وفلسطينيين. مهّد لذلك إغلاق الشارع الرئيسي في المدينة منذ الصباح الباكر وإطلاق نار في أحيائها، ممّا حمل السلطة على الطلب إلى الجيش مؤازرة قوى الأمن الداخلي في فتح الطريق وحفظ الأمن. التاسعة صباحًا انطلقت التظاهرة وعلى رأسها نائب صيدا نزيه البزري ونائبها السابق معروف سعد. عند وصولها إلى ساحة النجمة أُلقيت رزم متفجرات ورشقات رصاص أُصيب خلالها معروف سعد ودارت اشتباكات بين الجيش ومسلحين كانوا مختبئين بين البساتين والبيوت. في حصيلة نهار دام مقتل عريف في الجيش وفلسطيني وسقوط سبعة جرحى. على أنّ اتصالات سياسية وعسكرية أفضت إلى إعادة الاستقرار إلى صيدا بعد وقف للنار وسحب الجيش من شوارعها بناء على أمر من القيادة.

كانت تلك الضربة الأولى تُوجّه إلى هيبته وهو يحاول فرض الأمن، بعدما وعدت قيادات المنظمات الفلسطينية بإخلاء الشوارع من المسلحين. في ٢٨ شباط عمّت بيروت وطرابلس وصور والنبطية وبعلبك تظاهرات ضخمة احتجاجًا على تصرّف السلطة. مع توجيه اتهام مباشر إلى الجيش بإطلاق النار على معروف سعد، وسرعان ما عمد مسلحون فلسطينيون وصيداويون إلى الانتشار في الشوارع وقطع طريق بيروت – صيدا ثلاثة أيام.

ظهر السبت الأول من آذار، بلغ إلى رئيس قسم الأمن العسكري في الشعبة الثانية فرنسوا زين تقرير تضمّن أقوالاً منسوبة إلى قائد الكتيبة الثانية للمدفعية في ثكنة صيدا المقدّم ميشال عون ردّدها في النادي العسكري في الثكنة. وقد انتقد فيها بعنف قيادة الجيش لتلكؤها في فتح طريق بيروت – صيدا بعدما آل قطعها إلى عزل قوى الجيش في الجنوب، وخصوصًا عند الحدود مع إسرائيل، عن خطوط الاتصال والإمداد والتموين ناهيك بتعذر إيصال التغذية إلى العسكريين. وحمل ذلك القيادة على الطلب إليهم في الأيام الثلاثة هذه الاكتفاء بوجبات باردة إلى حين فتح الطريق. ترك هذا التصرّف تململاً في صفوف العسكريين الواقعين تحت الحصار، كما أولئك خارجه، وتذمرهم من عدم مبادرة قيادة الجيش إلى تحرّك ما.

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم الموقف»، مؤرّخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥.

قال المقدّم ميشال عون في انتقاده أيضًا: «إذا لم يكن في وسعهم فتح الطريق ليذهبوا إلى بيوتهم. نحن نفتحها».

نقل أحد الضبّاط المخبرين لدى القسم العسكري في الثكنة كلام ميشال عون في مكالمة هاتفية إلى فرنسوا زين. فتردّد الأخير حيال الإجراء الواجب اتخاذه، وهو استدعاء الضابط المعني إلى الشعبة الثانية للتحقيق معه، في انتظار عودة رئيسها جول البستاني من زيارة رسمية للعراق. على أنّه أبلغ إلى اسكندر غانم أقاويله هذه. فتلقفها منه فورًا وزير الدفاع جوزف سكاف الذي كان في زيارة القائد. طلب الوزير نسخة منها وقصد لتوّه قصر بعبدا وأطلع رئيس الجمهورية عليها.

في الأولى والنصف بعد الظهر تبلّغ قائد الجيش اسكندر غانم ورئيس الأركان سعيد نصرالله ونائب رئيس الأركان للعمليات موسى كنعان ورئيس قسم الأمن القومي نبيه الهبر دعوة إلى اجتماع عاجل في القصر الجمهوري من غير أن يعرفوا دوافعه، ولم يحملوا معهم ملفات محدّدة لإجابة سليمان فرنجيه عمّا قد يطرحه عليهم. في الثانية كانوا قد تجمّعوا عند المدخل وصعدوا إلى الطبقة الأولى حيث المكتب الخاص للرئيس.

لم يصافحهم لدى دخولهم وبدا في ذروة الغضب. زمّ شفتيه وأمسك في يده سيكارة ينفثها بعصبية. ما إن اتخذوا مقاعدهم حول طاولة ترأسها، وكان عليها ورقة واحدة حتى ضرب بيده عليها: «تريدون القيام بانقلاب ضدّي، أعرفكم من فوق وأعرفكم من تحت».

ووسط ذهول الضبّاط الكبار، غير العارفين بمغزى ما قصده، سأل الرئيس: «مَن يكون ميشال عون هذا؟».

قال اسكندر غانم: «قائد الكتيبة الثانية للمدفعية في ثكنة صيدا».

قال سليمان فرنجيه: «يريد تنفيذ إنقلاب ضدّي. يريدنا أن نذهب إلى بيوتنا. يريد أن يفتح هو الطريق».

بدا أنّ كلامًا مجتزأ نُقل إلى رئيس الجمهورية عمّا قاله ميشال عون في ثكنة صيدا عندما ربط بين عجز المسؤولين وبين عدم فتح الطريق أمام الجيش، من غير أن يتحدث لحظتذاك عن انقلاب.

عقّب رئيس الأركان: «لا بدّ من فتح الطريق فخامة الرئيس».

قال سليمان فرنجيه: «جئ إليّ برئيس حكومة مسلم يقبل بفتح الطريق».

وتوجّه إلى قائد الجيش قائلاً: «كم يستغرق فتح الطريق بالقوّة».

أجابه: «ساعتان من بدء العمليات العسكرية».

قال الرئيس: «يعني؟ أريد أن أعرف في أيّ ساعة تنجز فتح الطريق كليًّا؟».

قال اسكندر غانم: «إذا صدر الأمر الآن تُفتح في الخامسة مساء».

ردّ الرئيس: «طيّب، أمهلك حتى السابعة. أريد طريق بيروت – صيدا مفتوحة تمامًا في الساعة السابعة مساء».

وأضاف: «تصرّفوا، الله معكم»، وأنهى الإجتماع[1].

١. مقابلة خاصة مع المقدّم نبيه الهبر.

عاد الضبّاط الكبار إلى وزارة الدفاع، وعقد اسكندر غانم وسعيد نصرالله وموسى كنعان اجتماعًا خلص إلى توجيه قائد الجيش، في الثالثة بعد الظهر، أمرًا إلى قائد المنطقة العسكرية في الجنوب العميد أحمد زكا بفتح طريق بيروت – صيدا بالقوّة خلال ساعتين. سرعان ما رغب رئيس الحكومة رشيد الصلح في تأجيله إلى الخامسة ريثما يجري مساعي تفتح الطريق سلميًا. في الخامسة والدقيقة الخامسة، ولم يكن رشيد الصلح قد أبلغ إلى الرئيس إخفاق جهوده، بدأ الجيش هجومًا انتهى بفتح الطريق وإعادة الاتصال بقواه المنتشرة في الجنوب حتى الحدود الدولية، بعدما كان تكبّد قتلى إلى بضع عشرات من الفدائيين الفلسطينيين ومسلحين لبنانيين حاولوا مقاومته وهو يدخل إلى مخيم عين الحلوة. منفّذًا انتشارًا واسع النطاق بين بوابتي صيدا، الشمالية عند جسر الأولي والجنوبية عند جسر سينيق.

أمّا المقدّم ميشال عون الذي شاركت كتيبته في فتح الطريق، فتلقّى من قائد الجيش عقوبة ٦٠ يومًا توقيفًا بسبب انتقاده رؤسائه، ما لبث أن أُلغيت في وقت لاحق بمسعى من جول البستاني لدى رئيس الجمهورية بعد عودته إلى بيروت في الساعات التالية.

وسرعان ما طُلب من الجيش مجددًا قبل ظهر ٣ آذار إخلاء صيدا والطرق المؤدّية إليها والعودة إلى ثكنته. كانت قد تصاعدت حملة سياسية عنيفة ضدّه من المنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية الحليفة لها أرغمت السلطة، عبر الدور السلبي الذي اضطلع به رشيد الصلح، على إحلال الدرك في المدينة وجوارها. اقتضى أيضًا ثمنًا سدّده الجيش، كما في كلّ مرة تعويض اعتراف السياسيين بأخطائهم، هو إقصاء قائد المنطقة العسكرية في الجنوب العميد أحمد زكا ورئيس فرع الشعبة الثانية فيها النقيب ابرهيم عبّاس عن منصبيهما في ١٢ آذار، بعدما رفض رئيس الجمهورية تحميل العماد اسكندر غانم وزر ما حصل. مع ذلك لم تتوقف اعتداءات المسلحين الفلسطينيين والصيداويين على الجيش، فقُتل ضابط وخمسة جنود في ٤ آذار، اليوم التالي للانسحاب من المدينة وجوارها.

ترك هذا التصرّف ردّ فعل سلبيًا في أوساط الضبّاط والعسكريين في الجنوب ممّا حمل جول البستاني بعد أيام على التوجه إلى ثكنة صيدا والاجتماع بقائد المنطقة العسكرية العميد سيمون سعيد وضبّاطها. يومذاك عزا انسحاب الجيش إلى قرار رشيد الصلح الذي كان أمر بانتشاره في صيدا عشية ٢٦ شباط، ورأى ضرورة عدم إقحامه في مشكلة سياسية وفي مواجهة مباشرة مع المواطنين.

قال للضبّاط أيضًا إنّ الجيش قدّم عرض قوّة لمآل تدخّله عند الحاجة، مع تشديده على أنّ القيادة لم تكن تستهدف المخيمات الفلسطينية ولكنّها متمسّكة بفرض الأمن. وأضاف أنّه تحفّظ لرئيس الحكومة عن انتشار الجيش في صيدا من دون اقترانه بإعلان حال طوارئ للحؤول دون تدخّل السياسيين وإطلاق يد الجيش في مهمّته[1].

في ٤ آذار تظاهر ٣٥ ألف طالب في الضاحية الشرقية من بيروت تأييدًا للجيش بمثابة عراضة مسيحية له، ردًّا على الحملات التي كان قد تعرّض لها. وسرعان ما اتسعت دائرة الشغب مجددًا مع إعلان وفاة معروف سعد متأثرًا بإصابته في ٦ آذار: إقفال طرق وإحراق دواليب وإطلاق نار دونما تدخّل من الجيش وقوى الأمن. في الأيام التالية وُجّهت أصابع الاتهام إلى الشعبة الثانية على أنّها الجانية، ما لبث أن حاولت دحضه بوقائع أدرجت بعضها في تقرير رُفع إلى السلطة

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني والعميد عادل ساسين.

السياسية في ٩ آذار تناول ما اعتبرته افتعالاً لأحداث صيدا. في تقريرها هذا عزت الأحداث إلى «نوعية الأسلحة المستعملة التي لا يمكن للمواطنين امتلاكها والموجودة في حوزة المنظمات الفدائية فقط. وتسلّل ١٢٥ مسلحًا إلى صيدا قبل فترة وجيزة من بدء الاشتباك مِمّا دلّ على وجود نيّة للاستغلال، ومقتل ١٦ فدائيًا من ٢٧ سقطوا في صيدا»[1].

حينذاك، في ضوء اتهامات ساقتها إلى الجيش، وإلى الشعبة الثانية خصوصًا، المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية وعائلة معروف سعد بأنّه أطلق الرصاص على الزعيم الصيداوي، عهدت القيادة إلى ضابط لبناني خبير في علم القذائف هو الرائد صادق رعد في وضع تقرير فني بالحادث. أخضع الرصاصة التي استخرجت من جسد معروف سعد لتحليل مخبري مع ١٢ طلقة من ١٢ بندقية أم ١٦، الأميركية الصنع، كانت في حوزة عسكريي مخفر ثكنة صيدا كانوا في ساحة المواجهة عندما أُطلِقت النار على معروف سعد. وأجرى مقارنة للبصمات المعدنية بين الرصاصة القاتلة بتكبيرها ٤٠ مرة والرصاصات الـ١٢، وتبيّن له أنّ الأولى ليست من الرصاصات المستخدمة في أسلحة الجيش. رفع صادق رعد تقريرًا سرّيًا بذلك من صفحتين إلى قائد الجيش، فطلب إليه شرحه لرئيس الجمهورية الذي تنفّس الصعداء عندما تأكد أنّ الرصاصة ليس مصدرها الجيش اللبناني دحضًا للاتهامات والشائعات. كانت قد استخرجت من الجثة في حضور لجنة من عشرة أطباء مدنيين وعسكريين، مسيحيين ومسلمين بالتساوي، من أجل التحقّق في الأمر بعدما كان رافق الاغتيال سجال طائفي. بدوره جول البستاني استدعى مصطفى سعد نجل النائب السابق المغدور، وأطلعه في حضور صادق رعد على مضمون التقرير الذي بقي في أدراج وثائق الشعبة الثانية، ولم يحتفظ أحد بنسخة عنه[2].

كانت قد توافرت للاستخبارات العسكرية معلومات عن دوافع الصدام في صيدا أوردتها كالآتي:

«- على أثر خلافها مع شركة بروتيين وعدم الاتفاق معها على حلّ مطالب الصيادين، دعت نقابات صيادي الأسماك الصيادين إلى الإضراب والتظاهر.
- حاول النائب نزيه البزري تعيين ٢٠ شخصًا من أتباعه في الشركة فلم يفلح، فاعتبر شركة بروتيين غير جادة في حلّ مطالب الصيادين ما حدا به على التشجيع على الإضراب والتظاهر وقيادة التظاهرة.
- لم يكن معروف سعد يرغب في الاشتراك في التظاهرة، ولكنّه اضطر لذلك تحت ضغط قاعدته الشعبية مع أنّه اشترك شخصيًا في إزالة الحواجز من الطرق الرئيسية قبل إصابته.
- استغلت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين مقتل أحد عناصرها في ٢٦ شباط ١٩٧٥ لتأزيم الوضع والانتقام له.

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم الموقف»، مؤرّخ ٩ آذار ١٩٧٥.
٢. يروي العميد جول البستاني أنّه أطلع مصطفى سعد في وقت لاحق على شريط تلفزيوني عن تحقيق أجرته الشعبة الثانية مع شخص كان زوّدها معلومات عن اغتيال والده. وهو حلاّق صيداوي يقيم في عين المريسة، كان أخبرها أنّ مسلحًا ببندقية قصده لحلاقة شعره في ٢٥ شباط. ولمّا سأله الحلاّق عن بندقيته، قال له: «ستسمع قريبًا أخبارها». سأله مجدّدًا عمّا يقصد بالأخبار، أجابه: «غدًا تسمع، أنا ذاهب إلى صيدا». بعد أيام على اغتيال معروف سعد حضر الحلاّق الصيداوي إلى الشعبة الثانية وأنبأها بما سمع في ضوء ما كان قد حدث، فسجّلت أقواله في شريط تلفزيوني. في التحقيق معه قال الحلاّق إنّ لهجة المسلح كانت غريبة، ولكن من غير أن يتمكن من تحديدها لجول البستاني الذي سأله هل هي أردنية أم عراقية أم سورية أم فلسطينية. قال الرجل: «لهجته غريبة ولكنّني لا أعرفها. لقد رأيته في التظاهرة في صيدا». بعد أيام قُتِل. عرض جول البستاني الشريط على مصطفى سعد الذي كان اتهم الشعبة الثانية باغتيال والده، فأكد له معرفته بالحلاّق الصيداوي (مقابلة خاصة).

- أعلنت المنظمات الفدائية أنّه لا يمكنها التخلي عن القاعدة الشعبية الملتحمة بها في صيدا، وتاليًا ربطت مطالبها بمطالب الصيادين وتحقيقها. وفي هذا المجال اضطلع قادة المقاومة بدورين متناقضين: التهدئة علنًا حيال السلطة، والتصعيد سرًّا بإزاء الأحزاب والهيئات التقدّمية في صيدا. فأوفدت قيادة فتح قبل إعلان الإضراب المستشار الحقوقي للمنظمة محمد الظلّ للاتصال بالصيادين وإيجاد صيغة قانونية لمطالبهم، وفي الوقت نفسه أرسلت المدعو أبو صالح عضو اللجنة المركزية والمسؤول العسكري للمنظمة - وهو من المتعاطفين جدًا مع الشيوعيين - للاتصال بالصيادين والأحزاب اليسارية وتنسيق المواقف معهم. وكان سبق ذلك استقدام لواء نظامي من قوات فتح إلى صيدا وعين الحلوة مؤلف من ثلاث كتائب هي كتيبة نسور العرقوب وكتيبة شهداء أيلول وكتيبة بيت المقدس»[1].

لاحظت أيضًا من خلال مراجعتها مواقف القوى الضالعة في أحداث صيدا أنّ الجناح السوري في حزب البعث التزم موقف الصيداويين والأحزاب التقدّمية باعتدال، على طرف نقيض من تعامل الجناح العراقي معها. فبدا متشدّدًا ملتزمًا أهداف التنظيمات الفلسطينية المتطرّفة التي ربطت بين افتعال الصدام الدامي وعرقلة جهود الحلّ السلمي في المنطقة. ولم تكن تلك حسابات منظمات فلسطينية أخرى حيال ما حدث في صيدا: ساندت حركة فتح التنظيم الناصري الذي كان يتزعّمه معروف سعد لاحتوائه وتعزيز قواعدها الشعبية، وإبراز دورها صاحبة قرار الحلّ والربط في علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية. أمّا منظمة الصاعقة فدعمت مطالب الأهالي تكريسًا لموقعها بين مراكز القوى في صيدا وداخل المقاومة الفلسطينية[2].

وجد جول البستاني في سلسلة الوقائع هذه أهدافًا عدة:

«- يضع إبعاد الجيش عن الحدود المقاومة في مواجهة مباشرة مع العدو، ويتيح لها حرّية تحرّك أكبر.
- ينتج من تحرّك المقاومة عسكريًا داخل الأراضي المحتلة ردود فعل إسرائيلية تتلقاها المقاومة، فيتضاءل عندئذ دور الجيش في الدفاع عن الحدود.
يثير هذا الواقع ردود فعل داخلية ويعطي المقاومة مبرّرًا لطلب مزيد من الدعم العسكري السوري والعربي والسوڤياتي».

قاده استنتاجه إلى تحليل تجاوُزَ الانفجار الداخلي إلى ما اعتبره «تخطيطًا فلسطينيًا بموافقة جهات عربية»، وهو دور سوريا والدول العربية الداعمة للمنظمات الفلسطينية. فلاحظ أنّ «ليس من مصلحة سوريا أن يتوصل (الرئيس المصري أنور) السادات إلى تحقيق انسحاب إسرائيلي جديد في سيناء بمعزل عن الجولان، كما أنّ ليس في مصلحة سوريا شنّ هجوم مباشر على إسرائيل. وهي تتطلع إلى إيجاد منطقة قتال تستطيع أن تدخل فيها على نحو غير مباشر وتؤدّي إلى نسخين الوضع في المنطقة بحيث يتعذر على السادات توقيع اتفاق منفصل. بدوره العراق، انسجامًا مع رفضه الحلّ السياسي، لا يسعه إلاّ أن يحرّك الأوضاع التي من شأنها عرقلة الجهود والمساعي وخلق التوتر في المنطقة»[3].

كان تقويمه كذلك لتجاوزات المنظمات الفلسطينية في أحداث صيدا أنّ «العلاقة بين قيادات

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تتابع الأحداث الدامية في لبنان»، مؤرّخ ١٩ نيسان ١٩٧٥.
٢. المصدر نفسه.
٣. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم الموقف»، مؤرّخ ٩ آذار ١٩٧٥.

اليسار والمقاومة وثيقة ومتكاملة، وبات كلّ من الطرفين يعتبر نفسه مكمّلاً للآخر. ولا يمكن تاليًا لأيّ تحرّك فدائي أو يساري أن يتم من دون مباركة قياداته. فانعكس ذلك على الأحداث الأخيرة التي التزمت فيها القيادات إخراج المقاومة من اللعبة، في حين أنّ هذه انغمست فيها انغماسًا مباشرًا وكانت طرف نزاع سافرًا وإن حرصت على إخفائه».

أفضت خلاصة جول البستاني في تقريره إلى رئيس الجمهورية توقّع بضعة تطوّرات تستكمل ما كان بدأ في أحداث صيدا: «تأزيم اليسار اللبناني وبعض الفئات الفلسطينية المتطرّفة الوضع الداخلي، تصعيد الهجمات الفدائية انطلاقًا من الأراضي اللبنانية، ردود فعل إسرائيلية على أهداف محدّدة في حال تعرّضت مستعمراتها الحدودية لأعمال فدائية ناجحة فقط، دعم سوري غير معلن لفصائل المقاومة في العرقوب لجرّ إسرائيل إلى تصعيد أعمالها العسكرية، تنامي الحملة السياسية وخصوصًا الإسلامية على الحكومة لحملها على الاستقالة وإحداث فراغ في الحكم تستطيع من خلاله سوريا والمقاومة الفلسطينية الحشد العسكري في الجنوب قبل انتهاء مدة مرابطة قوّات الطوارئ الدولية في الجولان، وتستطيع الهيئات الإسلامية تحقيق بعض مطالبها وتمكين اليسار الحزبي من تحسين مواقعه على الساحة اللبنانية»[1].

وحيث أخفقت شرارة الحرب في صيدا نجحت في عين الرمانة.

١. المصدر السابق.

«البوسطة»

الحادية عشرة والدقيقة الخامسة من قبل ظهر الأحد ١٣ نيسان ١٩٧٥، كان بيار الجميّل يحضر قداس تدشين كنيسة سيدة الخلاص للروم الكاثوليك في عين الرمانة، عندما مرّت سيارة فولكسفاغن مغطاة اللوحة كان يقودها الفلسطيني منتصر أحمد ناصر، فاعترضه مسلحون كتائبيون وهو يحاول المرور قرب الكنيسة وطلبوا منه كشف رقم اللوحة فلم يمتثل. أدّى ذلك إلى إطلاق النار عليه وإصابته بجروح نُقِل على أثرها إلى مستشفى القدس. في الأولى مرّت في المكان نفسه سيارة فيات مغطاة اللوحة أيضًا، في داخلها أربعة مسلحين حاولوا بدورهم الاقتراب من الكنيسة حيث تجمّع مواطنون ولم يكن القداس قد انتهى، فاعترضها كتائبيون ممّا أدّى إلى تبادل إطلاق نار نتج منه مقتل جوزف أبي عاصي المرافق الشخصي لبيار الجميّل وثلاثة أشخاص آخرين بينهم كتائبي، وفرّوا.

بعد ٢٠ دقيقة، في حمأة التشنج والغضب واستنفار ميليشيا حزب الكتائب بالتزامن مع شائعات راجت عن محاولة فدائيين فلسطينيين اغتيال بيار الجميّل، عَبَرَ باص كان ينقل ٢٦ فلسطينيًا عائدين إلى مخيم تل الزعتر من احتفال نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في مخيم صبرا، فأُطلِقت النار عليه وقُتِل ركابه جميعًا، إلى مقتل كتائبيين اثنين وجرح ١٧ شخصًا.

كان ذلك حادث بوسطة عين الرمانة الذي أشعل حربًا مسيحية - فلسطينية ولبنانية - لبنانية سنوات طويلة.

على الأثر انتشر مسلحون كتائبيون في المناطق المسيحية وفلسطينيون في المخيمات وأطرافها، مع نصب حواجز تفتيش وتدقيق في الهويات. ليل اليوم نفسه هاجم مسلحون فلسطينيون مقار حزب الكتائب في حارة حريك وعين الرمانة وجسر الباشا والمنصورية وعين سعادة. وسرعان ما انفجرت اشتباكات بالهواوين استخدم فيها الفدائيون الفلسطينيون صواريخ لم تكن الميليشيا المسيحية تملك مثلها. تدريجًا انتقل النزاع إلى الأحياء المسيحية المتاخمة للمخيمات الفلسطينية في الضاحية الشرقية في الدكوانة وعين الرمانة، ناهيك بأعمال شغب في صيدا وطرابلس. ولم يتردّد المسلحون الفلسطينيون والكتائبيون في تبادل عشرات جثث لمخطوفين في أكثر من منطقة في اليومين التاليين مع انتقال الصدامات إلى طرابلس وزغرتا. في ١٦ نيسان أُعلِنَ الوقف الأول للنار في خضم حملة سياسية عنيفة خاضتها المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط اتهمت فيها حزب الكتائب بإشعال فتنة طائفية ومؤامرة جديدة لتصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان، ودعت إلى عزله ومقاطعته سياسيًا ووطنيًا وطرد وزرائه من حكومة رشيد الصلح.

في ضوء شريط الأحداث هذه، أظهرت المعلومات المتوافرة للشعبة الثانية «وجود عناصر عملت

على تأزيم الوضع واستغلاله كلّما مال إلى الهدوء، مدفوعة من جهات غريبة يهمّها ما حصل أو عناصر متطرّفة من الفريقين. ففي أثناء الأحداث اعتُقِل ضابط في الجيش العراقي منتدب للعمل في «جبهة التحرير العربية» مع ثلاثة أغراب هم أردنيان وفرنسي ينتمون إليها، ولبنانيان ينتميان إلى الجناح العراقي في حزب البعث كانا يحاولان سرقة سيارات لاستعمالها في التخريب»[1].

لم يحل ذلك دون استنتاج جول البستاني تعارضًا في الموقف الفلسطيني في الأيام الأولى من الانفجار: بعدما استنفرت المنظمات الفلسطينية مسلحيها جميعًا وأوعزت إليهم، منذ ليل الأحد ١٣ نيسان، تنفيذ هجمات وأعمال تخريب في أحياء يقطنها كتائبيون مجاورة للمخيمات في حارة حريك والدكوانة وعين الرمانة، بدّلت من تصرّفاتها بعد نصائح من سفراء عرب وسياسيين لبنانيين حلفاء لها رغبوا إلى ياسر عرفات في التهدئة. إذذاك انقسم الموقف الفلسطيني بين عاملين على تفادي التصعيد والقبول بوقف للنار كحركة فتح ومنظمة الصاعقة، وبين دعاة الانخراط في المواجهة المباشرة. ودونما تخلّي الطرفين عن حملات التشهير بحزب الكتائب وإدانته، عمدت فتح والصاعقة إلى تخفيف غلواء المنظمات الأخرى المتطرّفة التي كانت تثابر على إطلاق النار على الأحياء المسيحية والانتقال بالاشتباكات من منطقة إلى أخرى وخصوصًا في الشمال والجنوب. وكانت قد آزرت هذه أحزاب عقائدية لبنانية مناوئة للسلطة ترجّح موقفها بين القبول بالهدنة وبين خرقها، إلى أن أُفلِت الأمر من يد الجميع.

كان جول البستاني قد لمس تمييزًا بين التشدّد الذي قاده من خلال جبهة التحرير العربية الجناح العراقي في حزب البعث، والاعتدال الذي حاول إبرازه الجناح السوري فيه عندما عمّم على أنصاره إلتزام التهدئة محظرًا عليهم المشاركة في الصدامات العسكرية. وسرعان ما عزت الاستخبارات اللبنانية هذا الجانب من الخلاف إلى التباعد في مواقف المنظمات الفلسطينية من الجهود الأميركية في الشرق الأوسط. قال فريق منها بتأييد مؤتمر السلام في جنيف والمشاركة فيه سعيًا إلى إقامة دولة فلسطينية في القسم الذي تجلو عنه إسرائيل، ورفض آخر الخوض في التسوية متمسكًا بتحرير الأراضي المحتلة كلّها. بذلك «وجدت المقاومة نفسها على شفير الاقتتال، فكان لا بدّ من موقف يقضي على فكرة الحلّ السلمي ويعيد إليها وحدتها المنشودة»[2].

بعد أيام على شرارة ١٣ نيسان ١٩٧٥، استدعى رئيس الحكومة رشيد الصلح رئيس الشعبة الثانية إلى اجتماع في السرايا القديمة دُعي إليه، إلى نائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان، قادة الأجهزة الأمنية: المدير العام لقوى الأمن الداخلي هشام الشعار وقائد الدرك العميد جورج معلوف وقائد شرطة بيروت العميد حبيب الأسمر. في هذا الاجتماع اقترح رشيد الصلح

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تتابع الأحداث الدامية في لبنان»، مؤرّخ ١٩ نيسان ١٩٧٥.

٢. على أنّ جول البستاني أضاف أسبابًا أخرى إلى الانفجار: منها الاحتقان في نفوس اللبنانيين ولاسيما منهم الكتائبيين والفلسطينيين الذي ولّد أحقادًا نتجت من المواقف المتشنجة التي تبادلها الزعماء والسياسيون اللبنانيون، معارضين للمقاومة الفلسطينية ومؤيّدين لها وتلك التي أدلى بها قادتها. ومنها الصحف اللبنانية في اليسار واليمين التي أعدّت النفوس للانفجار بمقاربات متناقضة للأحداث كما بمقالاتها، فضلاً عن دور مماثل لوسائل الإعلام الفلسطينية وتمويل ليبيا والعراق جرائد لبنانية سعيًا إلى هذا الهدف. ومنها أزمة النظام اللبناني ومناداة زعماء مسلمين بالمشاركة في الحكم تحفّظ عنها زعماء مسيحيون كبيار الجميّل، فضاعفت في شقة الخلاف. وتفاقم الانقسام الداخلي حيال الجيش اللبناني بعد أحداث صيدا بين مؤيّد لدوره ورافض له، وتصرّفات منظمات فلسطينية متشدّدة لم تصغِ إلى تحذيرات الجيش تكرارًا من ضرورة عدم سلوك قوافلها أحياء مسيحية لئلا تعتبره هذه استفزازًا مباشرًا لها ككمين الرمانة، والاستعاضة عنه بطرق عبور أخرى بعدما كانت وقعت صدامات مسلحة صغيرة أمكن تداركها في هذا الحيّ (المصدر نفسه).

الاستعانة بالجيش لفرض الأمن بعد انفلات الشغب في أحياء بيروتية عدة وتفاقم الاشتباكات بين شطري العاصمة.

كان رأي جول البستاني ربط استخدام الجيش بإعلان حال الطوارئ وتحديد مهمّته، واعتبر أنّ البديل من هذه الإجراءات الاكتفاء بنشر عناصر الدرك والشرطة. عقّب هشام الشعار أنّ عديدهما غير كاف، فردّ جول البستاني بالاستعانة بعناصر إضافية من قوى الأمن الداخلي في طرابلس التي لم تكن قد شهدت إضطرابات بعد.

رفض هشام الشعار المجازفة متخوّفًا من انتقال عدوى الشغب والاعتداءات إلى الشمال، ممّا قد يضطره للاستعانة بمخافره. عندئذ اشترط جول البستاني لنشر الجيش إعلان حال طوارئ ضمانًا لنجاحه في فرض الأمن. عارض في الوقت نفسه اقتراحًا بوضع بعض قوى الجيش في إمرة قوى الأمن الداخلي حرصًا على معنويات المؤسّسة العسكرية وسمعتها وانضباطها.

جواب رشيد الصلح كان: «عليّ المراجعة في الأمر».

خرج من قاعة الاجتماع إلى مكتبه الخاص، وأجرى مكالمة هاتفية مع كمال جنبلاط استمزجه رأيه في إعلان حال الطوارئ تمهيدًا لنشر الجيش. من شقّ الباب تسنّى لجول البستاني أن يلاحظ ردّ فعل رئيس الحكومة وهو يصغي إلى الزعيم الدرزي ويخاطبه بـ«كمال بيك» الذي طلب الاكتفاء باستخدام الدرك. ورفض على نحو قاطع إعلان حال الطوارئ.

عاد رشيد الصلح إلى قاعة الاجتماع متبنّيًا وجهة نظر كمال جنبلاط. فطوي مسعى اللجوء إلى الجيش[1].

كان تقدير الاستخبارات العسكرية الذي أبلغته إلى سليمان فرنجيه ورشيد الصلح أنّ الجيش سيكون عرضة للانقسام في حال تكليفه قمع الفوضى ووقف الاشتباكات دونما إطلاق يده في اتخاذ إجراءات رادعة من خلال حال الطوارئ. وشدّدت لهما على ضرورة تحديد مهلة لحال الطوارئ بغية أن ينجز الجيش مهمّته سريعًا، وتفاديًا لتدخّلات سياسية وطائفية كونه سيواجه ميليشيات ومشاغبين ومخلين بالأمن بينهم أفراد من عائلات عسكريين أو أنسباء أو أبناء طائفتهم.

وتبعًا لهذه الشروط، دافع جول البستاني أمام المسؤولين عن وجهة نظره في استخدام الجيش: «حتى ينجح في أداء مهمّة سريعة ينبغي تعويله على قاعدة معروفة في العلوم العسكرية هي الاقتصاد في القوّة (L'économie des forces) التي تحتم عليه، في ظلّ حال طوارئ، استعمال القوّة بفاعلية في مكان الحاجة إليها والتوقيت المناسب، تجنبًا لانتقال الشغب من منطقة إلى أخرى»[2].

كانت تلك وجهة النظر التي كرّرها ونائب رئيس الأركان للعمليات موسى كنعان أكثر من مرة كلّما استدعيا إلى اجتماعات مع رئيس الجمهورية أو إلى جلسات مجلس الوزراء، في حكومة رشيد الصلح ثمّ في حكومة رشيد كرامي، للوقوف على رأييهما من الاستعانة بالجيش لاستتباب الأمن والاستقرار. كتب إلى المسؤولين كذلك، في معرض تحذيره من الإساءة إلى معنويات الجيش وخطرها على انضباطه ووحدته، مطالبًا بإجراءات تحد من الاعتداءات والمضايقات والتهديدات التي كان يتعرّض لها عسكريون ودوريات عسكرية ومواقع للجيش من منظمات فلسطينية

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

٢. المصدر نفسه.

وميليشيات وأحزاب لبنانية. إذ غالبًا ما كانت هذه تقدم على «تفتيش عسكريين وشتمهم وضربهم والتسبّب بجروح لهم وقتل آخرين وقصف مقصود أو غير مقصود لثكن الجيش ومؤسّساته ومخافره ومنازل عسكرييه. ومن شأن اعتداءات كهذه أن تؤدّي إلى إضعاف الجيش وزعزعة الثقة بالرؤساء العسكريين والمدنيين، والازدراء بالمؤسّسة غير القادرة على المحافظة على كرامة أفرادها. وإذكاء الحقد في صفوف هؤلاء ضدّ الفلسطينيين والمواطنين المسلحين، وتصدّع الانضباط – وهو قوّته الكبرى – وخطر التمرّد أو التخاذل في ظروف معيّنة»[1].

قالت خلاصة موقف رئيس الشعبة الثانية من رشيد الصلح رئيس الحكومة ووزير الداخلية آنذاك إنّ «الألاعيب السياسية التي حاكها بتحريض من اليسار المتعدّد الوجه ومعاونته، أدّت إلى تشويه دور الجيش والتشكيك فيه كضمان أساسي للأمن القومي، فضلاً عن تعرّضه في أعقاب هذه الألاعيب لحرب نفسية شاركت فيها بضراوة الصحف اليسارية والاجتماعات التي دعت إليها الهيئات اليسارية، وانجرف إليها بعض الهيئات الدينية لخلق هوّة بين الجيش والإسلام اللبناني (...) فأمسى الجيش بعدما نجح المخطّط بنسبة كبيرة، في نوع من الحجْر الصحي الذي حال دون قيامه بدوره الوطني كاملاً في أثناء الأحداث»[2]. أدرج جول البستاني مآخذه على رشيد الصلح واتهامه إيّاه بالتقصير في ثلاثة أسباب قادت إلى تسيّب الأمن وغياب القوّة الرادعة: أولها عدم إصداره أوامره لقوى الأمن بالتدخّل لتطويق حادث عين الرمانة. وثانيها عزوفه عن تصريف الأعمال بعد استقالة حكومته، وثالثها عدم تعبئة قوى الأمن الداخلي لحفظ الأمن من جرّاء ثغر نتجت من وجود رئيس مدني لها وافتقارها إلى مجلس قيادة يتولى شؤونها. فكرّس ظاهرة التسييس في صفوفها.

كان جول البستاني كتب إلى المسؤولين في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥ منبّهًا إلى عدم الركون إلى تطمينات إسرائيل التي قلّلت آنذاك من اعتداءاتها على الجنوب. فلاحظ أنّها تسعى باستمرار إلى قصف قرى العرقوب لحمل السكان على النزوح، واحتلال حزام أمان يدفع عن المستوطنات الحدودية خطر المقاومة الفلسطينية. وبدا متيقنًا من أنّ هذه تجنح بدورها إلى افتعال التدهور عند الحدود اللبنانية – الإسرائيلية لابتزاز مساعدات مالية من السعودية وطرح القضية الفلسطينية في واجهة الاهتمام، فيما كان لبنان يحاول البقاء في منأى عن النزاع العربي – الإسرائيلي لعجزه عن صدّ الاعتداءات، وعن بناء قوّة عسكرية فاعلة في فترة زمنية قصيرة. وأبرز الواقع اللبناني في خضم خلافات السلطة اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية عبر المعطيات الإقليمية الآتية:

«– تلتزم مصر وسوريا إتفاقات فصل القوّات مع إسرائيل كون أيّ خرق لها يعرّض مكاسبهما السياسية للضياع.
– إنّ الأردن وسوريا ليسا على استعداد للانزلاق حاليًا إلى حرب مع إسرائيل، ولا لأن يسمحا للمقاومة الفلسطينية بالانطلاق من أراضيهما إلى الأرض المحتلة.
– تجهد المقاومة لتثبيت انتصاراتها السياسية بمتابعة معركتها ضدّ إسرائيل. ولا يمكنها متابعة هذه المعركة إلاّ انطلاقًا من لبنان.
– لبنان في الوقت الحاضر هو البلد الوحيد الذي يربط قواعد المقاومة بفلسطين.
– لبنان معني بتسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط. والمقاومة الفلسطينية تعتمد على الساحة الشرق أوسطية لفرض موقفها في محادثات السلام»[3].

---

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «ضرورة إعطاء الجيش توجيهات صريحة من الحكومة»، غير مؤرّخ.
٢. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم أحداث نيسان وأيار ١٩٧٥»، مؤرّخ ١٨ حزيران ١٩٧٥.
٣. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم الموقف»، مؤرّخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥.

على أبواب انفجار الحرب كان على لبنان مقاربة أزمة مستعصية الحلّ في رأي جول البستاني بسبب وزر الاختيار: أن يلتزم اتفاق الهدنة مع إسرائيل واتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت مع المقاومة الفلسطينية فينجو لمدى قصير، أو القبول بالمساعدات العربية وتسهيل انطلاق العمل الفدائي علنًا من أراضيه وتعريض مرافقه تاليًا للتدمير والجنوب للاحتلال، أو ضبط النشاط الفدائي ومنعه عبر الحدود اللبنانية ومواجهة ردود فعل المقاومة والدول العربية. لم تختر السلطة اللبنانية أيًّ من الخيارات الثلاثة هذه، فواجهت عبء الإحجام من المكان الرخو في بنية المجتمع اللبناني، وهو الوحدة الوطنية، الهدف الأول الذي تطلبه اندلاع الحرب.

في خلاصة ما انتهى إليه في تقرير ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥ قال: «في الواقع اللبناني – الفلسطيني، من الآن وحتى موعد حلول التسويات السياسية (المبادرة الأميركية لإنجاز اتفاق فصل قوّات جديد على الجبهتين المصرية والسورية) أو موعد إندلاع الحرب، تفصلنا فترة زمنية من ثلاثة أشهر في خلالها ستتعاظم المشكلة الأمنية في لبنان مِمّا يدعو إلى اتخاذ موقف يدفع خطر الاحتلال وخطر المواجهة مع المقاومة الفلسطينية».

بعد أقل من ثلاثة أشهر وقعت أحداث صيدا وعين الرمانة على التوالي إيذانًا بالحرب اللبنانية.

مذ بدأت أحداث صيدا أجرت الاستخبارات العسكرية أكثر من مراجعة للتطوّرات التي رافقتها، ووجدتها مطابقة لمعلومات كانت بلغت إليها عن سعي جدّي إلى تقويض النظام اللبناني. وسرعان ما رفعها جول البستاني في تقرير، في ١٨ حزيران ١٩٧٥، إلى أركان السلطة قبل أن تعمّ الفوضى البلاد. لمّح إلى «دور تحريضي تقوم به السفارة الأميركية في بيروت بشخص سفيرها (جورج) غودلي الذي قارن بين أحداث لبنان وأحداث البلقان، وتخوّف من تدخّل سوري يعقبه تدخّل إسرائيلي – سوري على الأرض اللبنانية قد يؤدّي إلى انفجار حرب عالمية جديدة»، فاستخلص من موقف السفير تساؤلات ثلاثة عن «مدى قبول الولايات المتحدة وجود اليسار في الحكم، ومدى إمكان استغلال الاضطراب الداخلي في لبنان ورقة تهديد دائمة بالتدخّل في وجه الدول العربية والإتحاد السوفياتي، ومدى قبول أميركا لعب الورقة الإسرائيلية التي تهدف إلى تشويه صورة الدولة الديموقراطية المتعدّدة الطائفة التي يسعى إليها الفلسطينيون»[1]. آنذاك لمس التعارض بين الدولتين الكبريين الذاهبتين إلى اقتسام النفوذ في الشرق الأوسط وتجاذب موقفيهما من تسعير الفوضى في لبنان: بين ما سعت إليه الولايات المتحدة وهو عقد مؤتمر للسلام في جنيف تنبثق منه اتفاقات بين الدولة العبرية والعرب لا تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية، وبين ما رمى إليه الإتحاد السوفياتي وهو دعم المقاومة الفلسطينية و«تقوية الشيوعيين اللبنانيين من أجل تحويل الأزمة من صراع لبناني – فلسطيني إلى لبناني – لبناني».

لمس أيضًا تعارضًا مشابهًا في اتجاهات الموقفين الإسرائيلي والسوري منذ أحداث صيدا، عندما قامت الدولة العبرية بـ«دور تحريضي بارز إعلاميًا انعكس في الصحافة الغربية اليمينية اتضحت غايته، وهي دفع الفئات اللبنانية إلى الاقتتال. وقد جدّت إسرائيل في إظهار عجز الحكومة اللبنانية وعدم مقدرة الجيش على التدخّل لكبح التجاوزات الفدائية داخل لبنان وعند الحدود. فبلغ التحريض ذروته عندما صرّح المسؤولون الإسرائيليون أنّ دخول كتيبة من لواء اليرموك إلى لبنان يُعتبر عملاً عدوانيًا موجّهًا ضدّ إسرائيل لن تقف بإزائه مكتوفة الأيدي». أمّا الأهداف التي توختها من هذا التحريض فهي «إنزال الخسائر المادية والبشرية بالمنظمات الفدائية وإلهاؤها في

---

١. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «تقويم أحداث نيسان وأيار ١٩٧٥»، مؤرّخ في ١٨ حزيران ١٩٧٥.

نزاع مسلح لإبعادها عن الأرض المحتلة من جهة، وإظهار إسرائيل نفسها أمام الرأي العام المسيحي في لبنان أنّها تقوم بدور المدافع عنه ضدّ المقاومة، محاولة بذلك التسلّل إلى نفسية مسيحيي لبنان كنصيرة لهم وليست عدوة من جهة أخرى». بدورها سوريا أيّدت الخطة السوفياتية «باستثناء أعمال الفوضى والمكاسب الشيوعية في لبنان، علمًا أنّ إعطاء هوية يسارية للمقاومة لا يحتاج إلى الإيقاع بين المنظمات وأيّ فئة لبنانية كون سوريا تلجأ في تنفيذ خططها إلى احتواء القيادة الفلسطينية في القيادة السورية – الفلسطينية الموحّدة، وتعمل على تقوية قوّات الصاعقة ودعمها إلى جانب تشجيع القياديين اليساريين غير الشيوعيين داخل منظمة التحرير الفلسطينية. واستنادًا إلى هذه الأهداف فإنّ الموقف السوري إيجابي للغاية من الأحداث في لبنان»[1].

في الأسابيع التالية تلاحقت التطوّرات: تهاوت حكومة رشيد الصلح بعد استقالة تسعة من وزرائها الـ١٨، وإدلاء رئيسها ببيان عنيف في مجلس النوّاب في ١٥ أيار اتهم فيه حزب الكتائب بافتعال حادث عين الرمانة. فخلفتها ليل ٢٣ أيار وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، خلافًا لما كان متوقعًا من استشارات نيابية أجراها سليمان فرنجيه وسمّت رشيد كرامي رئيسًا مكلّفًا، حكومة عسكرية برئاسة العميد أول المتقاعد نورالدين الرفاعي (٧٦ عامًا): ستة عسكريين ومدنيان أحدهما نورالدين الرفاعي والآخر لوسيان الدحداح شقيق صهر الرئيس وزيرًا للخارجية. ذهبت الحقائب الرئيسية إلى قائد الجيش العماد اسكندر غانم وزيرًا للدفاع، ورئيس الأركان العماد سعيد نصرالله وزيرًا للداخلية، ونائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان وزيرًا للإعلام، إلى العميدين فوزي الخطيب وفرنسوا جينادري والعقيد زين مكي.

يومذاك قال سليمان فرنجيه لاسكندر غانم، وكان أول مَن فاتحه في خيار الحكومة العسكرية، إنّ ليس في وسعه وحده حِملَ وزر الانهيار الحاصل، عازمًا على تكليف الضابط السنّي المتقاعد، المتقدّم في السنّ، تأليف حكومة عسكرية في معزل عن استمزاج القيادات الإسلامية رأيها في الموضوع. وطلب إليه الاجتماع به فورًا وعرض الاقتراح عليه.

استدعي نورالدين الرفاعي إلى مكتب القائد في وزارة الدفاع فوافق بلا تردّد، مبديًا استعداده لمواجهة الضغوط التي قد تعترضه[2].

كان الوجه الآخر لمهمّة الحكومة العسكرية إنزال الجيش إلى الشارع لفرض الأمن بالقوّة. وإنهاء السجال السياسي الدائر حول دوره في حمأة الاشتباكات الآخذة في التحوّل نزاعًا طائفيًا وسقوط القتلى. في الساعات السابقة لتأليف الحكومة العسكرية سقط ٢٦ قتيلاً، الأمر الذي حمل اسكندر غانم وجول البستاني وأنطوان الدحداح على الطلب إلى الرئيس إعلان حال طوارئ تسهيلاً لتحريك الجيش، فلم يُقدِم. كان سليمان فرنجيه في حاجة إلى الشخصية السنّية القادرة على اتخاذ قرار إنزال الجيش إلى الشارع، بمعزل عن الذرائع التي كان يتمسك بها رشيد الصلح وصائب سلام ورشيد كرامي وعبدالله اليافي. أراد أيضًا، عملاً بصلاحياته الدستورية كرئيس للجمهورية، تأكيد سلطته بتوجيه أمر إلى الجيش لوضع حدّ للأزمة المستفحلة. بيد أنّ الرفض الإسلامي للحكومة العسكرية، وقد شارك فيه إلى مراجع دينية إسلامية كمال جنبلاط وريمون إده وياسر عرفات، أدّى إلى إسقاطها بعد ٦٥ ساعة، في ٢٦ أيار. لم يقوَ نورالدين الرفاعي على مواجهة الضغوط بعدما تنبّه معارضو رئيس الجمهورية إلى دوافع تأليفها.

١. المصدر السابق.
٢. مقابلة خاصة مع العماد اسكندر غانم.

كانت دمشق قد دخلت في ٢٤ أيار على خط وساطة لبنانية – فلسطينية ولبنانية – لبنانية من خلال مهمّة ناطها حافظ الأسد بوزير خارجيته عبدالحليم خدام واللواء ناجي جميل قبل أن ينضم إليهما اللواء حكمت الشهابي في ١٦ حزيران. انتهت بإرغام رئيس الجمهورية على تكليف رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة أبصرت النور في ٣٠ حزيران وبقي خارجها كمال جنبلاط وبيار الجميّل، الطرفان المباشران في المواجهة. بعد شهرين من الاستقرار الأمني في تموز وآب، تفاقم الخلاف مجدّدًا على دور الجيش بين رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه ووزير الداخلية كميل شمعون من جهة ورئيس الحكومة وزير الدفاع رشيد كرامي من جهة أخرى. فشُلّ دوره وهو يتفرّج على تصاعد جولات الاقتتال بين الميليشيات المسيحية والمقاومة الفلسطينية، كما بينها والأحزاب اليسارية متنقلة من بيروت إلى الشمال والبقاع.

وسرعان ما أضحت الاستعانة بالجيش للفصل بين المتقاتلين قرارًا جدّيًا عندما بلغت الحرب ذروة في ٤ أيلول بين زغرتا وطرابلس، مسقطي سليمان فرنجيه ورشيد كرامي. يومذاك قُصِفت ثكنة الجيش في القبة في عاصمة الشمال بالمدفعية والصواريخ. في ٩ أيلول قرّر مجلس الوزراء في جلسة إستثنائية نشر الجيش في منطقة عازلة بين طرابلس وزغرتا دونما دخوله إليهما في مهمّة محدّدة لاختبار دوره في إنهاء النزاع: لا يفوّض إليه فرض الأمن بالقوّة ولا قمع المخلين به. ولكنّ الثمن السياسي لذلك هو إقالة قائد الجيش لانتزاع موافقة رشيد كرامي وكمال جنبلاط والزعماء السنّة الآخرين على الاستعانة بالجيش. كان قد شارك في جلسة مجلس الوزراء تلك سعيد نصرالله وموسى كنعان وجول البستاني. أُقيل اسكندر غانم بحجة تكليفه مهمّة ديبلوماسية فخلفه العميد حنّا سعيد[1]. بضغط من كميل شمعون والشيخ بطرس الخوري الثريّ الماروني الواسع النفوذ في قصر بعبدا، عيّن سليمان فرنجيه قائد المنطقة العسكرية في البقاع قائدًا للجيش.

قبيل تعيينه سلّم سليمان فرنجيه إلى رشيد كرامي لائحة بأسماء الضبّاط الموارنة من رتبة عميد وفق أقدمياتهم طالبًا إليه اختيار أحدهم قائدًا للجيش، على أن يصير فورًا إلى إحالة الضبّاط الأقدم منه رتبة على التقاعد، فلم يوافق. إذذاك سمّى حنّا سعيد بعد جوجلة أسماء اقترحت أحد أقدم الضبّاط منذ أيام جيش الشرق العميد أنطوان الخوري الباني والملحق العسكري في القاهرة العميد جان نخّول والملحق العسكري في روما العميد يوسف البيطار ورئيس المحكمة العسكرية العميد جوزف زخور وقائد المنطقة العسكرية في الجنوب العميد سيمون زوين[2].

في الساعات التالية لانتشار الجيش بين طرابلس وزغرتا في ١١ أيلول، طلب رشيد كرامي من نائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان تزويده تقريرًا بوجهة نظر قيادة الجيش في إمكان تعميم تجربة استخدام الجيش على بيروت ومناطق أخرى بخطة تحصر دوره بالفصل بين المتقاتلين. في حصيلة تقرير سرّي خطي رأى موسى كنعان بعدما جال على مواقع انتشار الجيش في المنطقة العازلة بين طرابلس وزغرتا أنّ دورًا محتملاً له يقتضي اقترانه بخطوتين متلازمتين:

١. تطوّع حنّا سعيد في الجيش بصفة تلميذ ضابط في المدرسة الحربية في حمص عام ١٩٤٢، وتخرّج فيها بعد سنتين. وتدرّج في الرتبة حتى عميد ركن عام ١٩٧٢. خدم في الفوجين الآلي والكشاف وعُيّن قائدًا للفوج الأول المضاد للطائرات فمعاون قائد المنطقة العسكرية في الشمال عام ١٩٦٦، قبل أن يذهب مساعدًا للملحق العسكري في السفارة اللبنانية في إيطاليا وفرنسا وسويسرا بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، ثمّ ملحقًا عسكريًا فيها حتى عام ١٩٧٣. قاد بعد ذلك لواء المشاة الأول والمنطقة العسكرية في البقاع حتى تعيينه قائدًا للجيش.
٢. مقابلة خاصة مع العميد أنطوان الدحداح.

أولاهما الغطاء السياسي لانتشاره وتحييده عن خلافات المسؤولين والأفرقاء المعنيين بالأزمة وإطلاق يده. وثانيتهما تحديد مهمّته في المكان والزمان بحيث ينجزها سريعًا فلا يُستنزَف في الشوارع، ولا يتحوّل شرطة وقوى أمن فاصلة بين طرفين متقاتلين فيصبح هدفًا سهلاً لهما دونما تمكينه من الردع، وتجنبًا لتشتيت قواه وتعريضها للتفكّك والشرذمة. قضى اقتراحه أولاً بتكليف الجيش تنظيف بيروت كلّها بالقوّة من المسلحين بأيّ ثمن ومن ثمَّ الانتقال إلى منطقة أخرى لمهمّة مماثلة، دونما بعثرة قواه حفاظًا على فاعليته.

يومذاك قال موسى كنعان في تقريره بانتشار كثيف للجيش في أماكن محدّدة تبعًا لمهلة ضيّقة، ينسحب بعدها لقوى الأمن. واستنتج في المقابل أنّ الوقت ربما أصبح متأخرًا لتكليفه فرض الأمن بعدما اتسعت دائرة الاشتباكات وتفاقم حجم الميليشيات وإمكانات تسلحها، لبنانية وفلسطينية، وتجنيدها ألوفًا في صفوفها وإنفاقها ملايين الليرات لافتعال الإضطرابات، فعمّت الفوضى معظم المناطق اللبنانية ولم يعد في وسع الجيش بسهولة إعادة بسط سيطرة الدولة.

عزّز تقرير موسى كنعان شكوك رئيس الحكومة رشيد كرامي الذي استعان بمضمونه لتبرير موقفه المناوئ لاستخدام الجيش، تارة بذرائع سياسية وطورًا بالتعويل على خلاصة موسى كنعان ولكن من غير تبنّيه الحقائق التي كان يتطلبها نجاح انتشار الجيش آنذاك وشروطه. عزا رفضه إلى ما اعتبره افتقار الجيش إلى التوازن الطائفي وانحياز قائده إلى رئيس الجمهورية الكثير الإصرار، كوزير الداخلية كميل شمعون، على الاستعانة به.

شلَّ التسييس دور المؤسّسة العسكرية قبل أن تنخر فيها المواقف الطائفية والمذهبية. وسرعان ما آل ذلك إلى خطأ فادح ارتكبته القيادة الجديدة للجيش باستجابة غير مشروطة لقرار السلطة السياسية في ١٧ أيلول، هو فصل عسكريين من الجيش وإلحاقهم بإمرة قوى الأمن الداخلي وإلباس آخرين بزات رجال الدرك وإعارة قوى الأمن أسلحة الجيش وآلياته. تأتمر بها بعد رفع لوحاتها عنها تمهيدًا لنشرها في بيروت، وخصوصًا في وسطها التجاري القديم في ٣ تشرين الثاني. عنى ذلك مجدّدًا التشكيك في دور الجيش وسحبه إلى ثكنه، فضاعف من انهيار هيبته في خضم تفاقم اشتباكات وحوادث خطف وقتل. كمَنَ إنذار موسى كنعان في أنّ الجيش الذي لم يكن قد فقد قدرته القتالية بات يواجه مأزقًا أخطر، هو تهديد تماسكه ووحدته وانضباطه.

دفع الجيش واستخباراته العسكرية مجدّدًا الثمن الباهظ بسبب أخطاء السياسيين ونزاعاتهم، ناهيك بالدور الذي اضطلعت به المقاومة الفلسطينية لتفكيكه سعيًا إلى تحييده، وتاليًا إخراجه نهائيًا من معادلة الصراع السياسي والعسكري تفاديًا لتكرار تجربة ٢ أيار ١٩٧٣. وما عجزت عن تحقيقه في عمّان خلال ١٢ يومًا من حرب «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠، تمكنت من فرضه في بيروت في «حرب السنتين»، وهو الحؤول دون تصفية قوّتها العسكرية في المعقل الأخير لوجودها جيشًا نظاميًا في بلد عربي. أضحى التهديد الذي يواجهه الجيش اللبناني مزدوجًا: خارجيًا من المسلحين الفلسطينيين وسعي الميليشيات المسيحية والإسلامية إلى تقاسمه، ومن داخله بتشتيت قواه ومواقعه في أماكن عدة من غير أن يكون ثمّة اتصال في ما بينها وتسرّب الانقسامات الطائفية والمذهبية إلى صفوفه. مزّقته التهم التي سيقت إليه، مرة بانحيازه إلى أفرقاء مسيحيين ضدّ أفرقاء مسلمين، وأخرى بخلل فاضح شاب التوازن فيه فاستأثر الضبّاط المسيحيون بمعظم مناصبه وقياداته، وثالثة بدعمه ميليشيات مسيحية وتسليحها في مواجهة المقاومة الفلسطينية.

فتح الانقسام حول الجيش سجالاً داخليًا بسبب ترابط أحدثه السياسيون بين واقع التطويع

والترقيات والمناقلات الذي ساد المؤسّسة العسكرية لأكثر من عقدين، وبين التشكيك في دوره لمنعه من الاضطلاع به. قام هذا السجال يومذاك بشقين: «الأول هو إعادة النظر في توزيع الأقدمية عملاً بمبدأ العدالة والمثابرة على التشكيلات الدورية. وفي الوقت نفسه استخدام الجيش وفق الأصول العسكرية وليس تبعًا لذوق الخصم الذي يقاتله لئلا نصبح نواطير من ثلج يجمّدنا القرّ ويذيبنا الحرّ (...) خصوصًا وأنّ نتائج الحملات الطائفية عليه بدأت ثمارها تظهر بفرار قسم من العسكريين مع آلياتهم وأسلحتهم إلى صفوف المتقاتلين. والثاني هو الحؤول دون الخطة التي تجعل من الجيش مخافر درك وشرطة بلدية تعمل في إمرة قوى الأمن الداخلي»[1].

منذ شرارتي ٢٦ شباط و١٣ نيسان لم يتردّد جول البستاني، قبل انتقال الحرب إلى وسط بيروت وانفجار جولات جديدة منها، في دقّ ناقوس خطر ما ينتظر لبنان، آخذًا في الاعتبار عاملين اثنين: دور إسرائيل في تسعير حرب لبنانية - فلسطينية، ومقدرة السلطة من خلال حكومة رشيد كرامي على تدارك الاحتمالات الأسوأ. طرح ست فرضيات اعتبرها في «صلب مؤامرة صهيونية مستمرّة» هي: «ضرب التضامن العربي، وإنهاك المقاومة الفلسطينية واستنزاف مكاسبها السياسية، وتشويه المثال اللبناني للدولة الديموقراطية المتعدّدة الطائفة، والتشكيك في أصالة عروبة لبنان ورسوخ التزاماته العربية، والإيقاع بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية. وتفريغ الجنوب عسكريًا ومدنيًا للانقضاض عليه عسكريًا تحقيقًا للأطماع التوسّعية لإسرائيل». ربط فرضياته هذه بآليتين أوجدتا «مرتكزات التآمر الصهيوني»: «الأولى العدوان المسلح على الجنوب المترافق مع أعمال القتل والتقطيع البشعة بحجة الردّ على الهجمات الفدائية». والأخرى «افتعال الفتنة الداخلية والاقتتال الطائفي والاصطدام المسلح الشعبي اللبناني - الفلسطيني بالمراهنة على الأخطاء التي قد يرتكبها بعض العناصر من الفريقين اللبناني والفلسطيني. واستغلال المخطّطات التي ينفّذها بعض الجهات المتطرّفة، بالإضافة إلى دسّ العملاء في كلّ جانب لإشعال الفتنة»[2].

١. تقرير سرّي رفعه قائد الكتيبة الثانية للمدفعية في صيدا المقدّم ميشال عون في ١٣ كانون الأول ١٩٧٥ أثار تحفّظ قيادة الجيش ففرضت عليه عقوبة لتطرّقه إلى ما حظره قانون الجيش على العسكريين، وهو التحدّث في السياسة. تناول التقرير تدخّل السياسيين في المؤسّسة العسكرية في الآتي.
«- صوّرت الدعاية الجيش فئويًا يعمل لمصلحة المسيحيين، وساهم في ذلك رجال في مركز المسؤولية الزمنية والروحية. إنّ قسمًا كبيرًا من العسكريين يعتبر أنّ مثيري الشكوك هم الفئويون الذين يحاولون شلّ الجيش بكلّ الوسائل حتى لا يتمكن من القيام بمهمّاته.
- تكلم بعض الساسة عن التوازن الوطني في الجيش وفقدانه، وسكت الإعلام العسكري ويا للأسف عن هذا التعبير ممّا أوحى أنّ في الجيش خللاً لمصلحة الأجنبي. أمّا إذا كان المقصود التوازن الطائفي فالتعبير تجريح بكرامة كلّ ضابط مسيحي لبناني خصوصًا وأنّه صادر عن أكبر مرجع ديني مسلم في لبنان عدا السياسيين.
- أثار الجدل حول القائد السابق للجيش القرف والاشمئزاز من محترفي السياسة الذين نحصد أعمالهم اليوم. إنّ لديهم ويا للأسف المقدرة دائمًا على تحميل شخص ثالث مسؤولية خلافاتهم. فمَن تكون الضحيّة المقبلة؟
- اتبعت القوى المسؤولة عن الأحداث الأخيرة خطة فائقة المهارة في تحييد الجيش. كانت الخطوة الأولى في الوساطة العربية بحجة حلّ المشكلات سلميًا. فكانت النتيجة تدهور الوضع الأمني وقيام شبكة من الدعاية المسمومة لترويج انقسام الجيش طائفيًا في حال تدخّله.
- أثير عدم الثقة بالقائد السابق للجيش، فلمّا أُزيح من منصبه ولم يبقَ من عذر لتكليف الجيش حفظ الأمن تلاحقت التصريحات القائلة بأنّ المشكلة لبنانية صرفة، ولا يجوز تدخّل الجيش في نزاع فئوي. أمّا الخطوة الأخيرة التي جعلت من الجيش قوى أمن، فهي الحلقة الأخيرة في سلسلة محاولات القضاء على إمكاناته العسكرية.
- إنّ عجز الجيش مختلق. وقد بوشر تحقيقه بالحرب النفسية التي أقنعت البعض، وبالحرب الفعلية التي جعلت منه قوى أمن غير فاعلة لإقناع البعض الآخر».
٢. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «التقويم الآني الأمني في الجمهورية اللبنانية» مؤرّخ ١٣ آب ١٩٧٥.

ولكنّ قراءته للأسباب التي حتمت انفجار الحرب اللبنانية لم تختلف في جوهرها عن قراءة سلفه غابي لحود عندما وجّه الانتباه تكرارًا إلى خطر إشعال جبهة الحدود اللبنانية - الإسرائيلية من خلال هجمات الفدائيين الفلسطينيين. وهو ما أعاد جول البستاني تأكيده بالحضّ على تنفيذ اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت اللذين منحا المقاومة الفلسطينية إمكانات العمل الفدائي وتحقيق أهداف الثورة دونما تعريض لبنان لإنهاك قاتل. قالت وجهة نظره إنّ من المتعذر «التخلص وإن جزئيًا من العدوان الإسرائيلي بحجة الرد على الهجمات الفلسطينية قبل استكمال الخطة الدفاعية اللبنانية. إلاّ بوقف القصف الفدائي للأراضي المغتصبة من داخل لبنان أو حصر الوجود الفدائي داخل المناطق المسموح بها وفقًا لاتفاقيتي القاهرة وملكارت (...) إذ ردًا على بضع طلقات أو صواريخ غير ذات أثر يُذكر تُدمّر إسرائيل قرى بكاملها ويُقتل عشرات الأطفال والنساء والشيوخ أو يُذبَحون. وردًا على الوجود الفدائي في المناطق الآهلة يُروّع الأبرياء ويلقون حتفهم بأبشع طريقة»[1].

---

١. المصدر السابق.

سقوط الجيش

منذ بدأت الحرب توسّع رئيس الشعبة الثانية تدريجًا في ممارسة صلاحياته. ما أن قرّر حماية وزارة الدفاع حتى انتقل في وظيفته من رئيس للاستخبارات العسكرية إلى قائد ظلّ للجيش، الآخذة ثكنه وقطعه ومواقعه في التشتت والانقسام. كان دور الشعبة الثانية قد انحسر بسبب الاشتباكات وانقطاع اتصالها بمخبريها، وبات عليها اتخاذ دور آخر هو الذود عن مبنى الوزارة ومنع احتلالها وسرقة أسلحتها وعتادها ومستودعات ذخيرتها، وخصوصًا الأرشيف العسكري، على أثر مهاجمة ميليشيا حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار ثكنة الفياضية في ١٣ آذار ١٩٧٦. حاولت أيضًا السيطرة على المدرسة الحربية المجاورة للثكنة، على نحو مماثل لما فعلت ميليشيات أخرى في مناطق سيطرة المقاومة الفلسطينية. يومذاك، بعدما نجح مسلحو الميليشيا في احتلال ثكنة الفياضية وأخرجوا منها عتادها ونهبوا مخازن الأسلحة والذخائر والآليات، وأحلّوا فيها «لواء عكار» الذي جمع عسكريين من أهالي بلدتي القبيات وعندقت وجوارهما من القرى المسيحية الذين كانوا هجروها من جرّاء اعتداءات المنظمات الفلسطينية عليها. اتصل قائد المدرسة الحربية فرنسوا جينادري بجول البستاني وأبلغ إليه أنّ المسلحين يحاصرون المدرسة ويعتزمون مهاجمتها. دافع عنها ضبّاطها وتلاميذها على رغم توزع قواهم على جبهتي الكحالة - عاريا وغاليري سمعان ومنعوا احتلالها. فأضحت المدرسة الحربية، بعد وزارة الدفاع، الثكنة الوحيدة التي لم يدخلها مسلحون.

كانت ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي بزعامة كمال جنبلاط سطت بدورها على أحد المستودعات الرئيسية للذخيرة والعتاد الذي خلّفه الانتداب الفرنسي في ثكنة المغاوير في حمانا، فيما نجا مستودع ضخم آخر قريب من وزارة الدفاع يقع في جوف سفح وادي اللويزة، خلّفه الانتداب الفرنسي أيضًا، وظلّ تحت سيطرة جنود القيادة. فأتاح لجول البستاني المحافظة على أسلحة وآليات وكميات كبيرة من الذخائر، جُمع بعضها في وقت لاحق في مستودع كبير في دير القلعة في بيت مري.

عندما حيل دون نجاح الجيش في السيطرة على المخيمات الفلسطينية في بيروت عام ١٩٧٣، دارت مناقشات مستفيضة في القيادة عن المستقبل السياسي في ظلّ انتصار كانت أحرزته المقاومة الفلسطينية هو محافظتها على سلاحها. فحوى هذه المناقشات أنّ على المؤسّسة العسكرية توقّع صدام مع الفصائل الفلسطينية أكثر خطورة من شأنه، هذه المرة، تعريض مواقع الجيش في مناطق بعيدة من بيروت لتهديدات جدّية تؤدّي إلى احتلال ثكنه والاستيلاء على أسلحته وعتاده. إذذاك بدأت ملامح خطة نُفّذت تدريجًا وسرًّا، هي نقل جزء أساسي من الأسلحة والعتاد الثقيل والمتطوّر من ثكن الجيش وأفواجه في الجنوب إلى وزارة الدفاع والثكن المحيطة بها. لم يكن هذا القرار إلاّ ترجمة لخيار ناقشه جول البستاني وضبّاط قريبون منه في الشعبة الثانية وآخرون في أركان الجيش، هو أنّ ثمّة تحوّلاً رئيسيًا طرأ على عقيدة الجيش. لم تعد إسرائيل وحدها العدو

والخطر الداهم، بل ثمّة عدو آخر هو المنظمات الفلسطينية. وأضحى على ضبّاط كبار في القيادة والاستخبارات العسكرية أن يقرّروا وجهة جديدة في تحديد العدو الأكثر خطرًا على المؤسّسة العسكرية. بعدما كانت وُزعت مدافع ثقيلة على مناطق قريبة من الحدود اللبنانية - الإسرائيلية غالبًا ما ردّت على الاعتداءات الإسرائيلية، نُقِل قسم منها إلى مخازن وزارة الدفاع ووُزّع على ثكن الفياضية وصربا وبدارو. كذلك الأمر بالنسبة إلى ذخائر هذه الأسلحة التي جُمعت في المستودع الضخم في اللويزة، بالتزامن مع وضع قرار تسليح الأحزاب المسيحية موضع التنفيذ[1].

بدت هذه الوقائع فاتحة انتقال نائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني إلى دور مغاير تمامًا. هجرا منزليهما وأقاما في مكتبيهما في اليرزة. عملا وناما فيهما. أمسكا بالمصدرين الأهم في قرار قيادة الجيش: العمليات والمعلومات.

وقتذاك تعرّضت وزارة الدفاع تكرارًا لقصف واعتداءات، وواجهت محاولات لاختراق محيطها من مسلحي الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط أخفقت. أضحت مرابض مدفعية الجيش تتلقى أوامرها من الشعبة الثانية لا من القيادة لضمان استمرار السلطة العسكرية، وفي الوقت نفسه الدفاع عن مقرّي القصر الجمهوري ووزارة الدفاع وخطوط التماس بين شطري بيروت. وبدا هذا التحوّل بمثابة إنهاء لدور القائد الجديد للجيش.

كانت مآخذ جول البستاني على تعيين حنّا سعيد، ولم يكن قد عرفه قبلاً، أنّ الاختيار وقع على ضابط لم يعش عن قرب مشكلات المؤسّسة العسكرية، ولا اهتم بإيجاد حلول لتفادي انقسام وشيك في أكثر من مكان في بيروت وطرابلس وصيدا. بيد أنّ الوجه الآخر لتحفّظه عنه كان طموحه هو إلى خلافة اسكندر غانم في قيادة الجيش في سابقة لم يُقدم عليها أيّ من أسلافه في رئاسة الشعبة الثانية، بالانتقال منها إلى قيادة الجيش.

كانت قد طرأت التطوّرات الأخطر في تاريخ الجيش اللبناني. الامتحان الذي حاذره بعناية مؤسّسه فؤاد شهاب مرتين على التوالي عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨، هو انهيار ما كان بناه.

سبقت ذلك حادثة ألقت بوزرها على الجيش وضاعفت الشكوك فيه، وأظهرت عجز قائده الجديد ليس عن عدم تنفيذ أوامر رئيسه المباشر وزير الدفاع رشيد كرامي فحسب، بل تنفيذه أمرًا معاكسًا من عرّاب تعيينه في منصبه، وزير الداخلية كميل شمعون الذي كان يتصرّف في واقع الأمر وكأنّه هو رئيسه الهرمي.

في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ تبلّغ رشيد كرامي رسو باخرة قبالة مجمّع الأكوامارينا الذي يملكه بطرس الخوري، تحمل شحنة أسلحة إلى الأحزاب المسيحية. فأوعز إلى قائد الجيش إصدار أمر بوضع اليد عليها ومصادرة حمولتها. لم يُنفّذ طلبه، فاتخذ كمال جنبلاط موقفًا متشنجًا من عصيان أوامر رئيس الحكومة وزير الدفاع، واتهم رئيس الجمهورية وفريقًا من ضبّاط الجيش بالتواطؤ مع الميليشيات المسيحية لتسهيل إمرار الأسلحة إليها. ودعا في الوقت نفسه إلى ملاحقة المسؤولين في الجيش عن عدم تنفيذ الأمر ومحاكمتهم وطردهم. يومذاك أرسل رشيد كرامي إلى المجمّع ضابطين من الجيش للتحقّق من حمولتها، فأفاداه بعد الكشف عليها أنّ فيها مواشي. لكنّ معلومات أخرى متضاربة، بعضها من كمال جنبلاط، أنبأته بأنّها تحمل أسلحة. أرسل ضابطين أخرين فتّشاها بدقة، فاكتشفا صناديقها. عندئذ أمر رشيد كرامي قائد الجيش بحجزها.

1. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في الشعبة الثانية طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

في حمأة حملة عنيفة خاضها الزعماء السنّة ضدّ الأحزاب المسيحية وإصرار هذه الأخيرة على التسلّح في ظلّ هدنة، قصد رئيس الشعبة الثانية رئيس الجمهورية واقترح عليه حلاً يمتصّ النقمة الإسلامية التي فجّرها رشيد كرامي وكمال جنبلاط، هو مصادرة الجيش الباخرة وتفريغ شحنتها واحتجازها لديه، ثمّ يعمد لاحقًا إلى تسليم الأسلحة إلى الميليشيات بعد انحسار التشنج السياسي. وافق الرئيس، ولكنّه فضّل استمزاج رأي كميل شمعون. قصد جول البستاني وزير الداخلية الذي كان اتخذ مكتبًا له في القصر الجمهوري، قريبًا من مكتب الرئيس بسبب تعذّر انتقاله إلى وزارته، وعرض عليه الاقتراح في حضور بطرس الخوري. لوهلة أبدى تجاوبًا بعدما أصغى إلى الحجج التي ساقها إليه رئيس الاستخبارات العسكرية، ولاسيما منها ضرورة عدم إحراج رئيس الحكومة ودفعه إلى الاستقالة بعدما كان لوّح بها. وأكد جول البستاني للرئيس السابق للجمهورية أنّ الشعبة الثانية ستعيد شحنة الأسلحة المصادرة إلى أصحابها ما دامت هي مَن تزوّدهم أسلحة في بعض الأحيان من مخازنها.

خرج من مكتب وزير الداخلية حائزًا موافقته. بعد أقل من ساعة تبلّغ أنّ ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار حاصرت الباخرة وعزلتها عن جوارها وبدأت افراغ الحمولة. أرسل جول البستاني دورية من الشعبة الثانية لفك الطوق عنها فتعرّضت لإطلاق نار.

كان كميل شمعون أصدر أوامر معاكسة انطوت على إمعان في التحدّي والاستفزاز لرشيد كرامي وكمال جنبلاط، بمنع الجيش من مصادرة الحمولة وبالاصرار على إفراغها أمام الملأ. عمل رجال الميليشيا على نقل صناديق الأسلحة والذخائر على مرأى من الجيش والناس طوال ساعات، من غير أن يكون في وسع أحد الحؤول دونهم. في ما بعد اكتشف جول البستاني أنّ قائد الدورية التي أرسلها إلى المجمّع البحري لم يعترض رجال الميليشيا بعد تلقيه أمرًا من وزير الداخلية بالانكفاء، ففعل[1].

وسرعان ما ألحق الرئيس السابق تصرّفه هذا، في اليوم التالي ٧ تشرين الثاني، بموقف برّر فيه تمسّك الميليشيات المسيحية بالتسلح باستمرار تدفق السلاح على المنظمات الفلسطينية وحلفائها من الحدود السورية - اللبنانية ومن مرافئ طرابلس وصيدا وصور.

اتُهِم الجيش وقائده حنّا سعيد بالتقصير والضلوع في تهريب أسلحة إلى الأحزاب المسيحية، واستنتج جول البستاني أنّ رئيس الجمهورية يكاد يكون سلّم بقرارات الحكم لحليفه كميل شمعون، وإن تقدّمت على سمعة المؤسّسة العسكرية وهيبتها. كان قد سلّم أيضًا بأنّ القرارات يصنعها السياسيون وحدهم. آنذاك لم تكن قد وقعت بعد القطيعة بين سليمان فرنجيه وحنّا سعيد، وبينه والضبّاط الكبار في القيادة. كان جول البستاني وموسى كنعان في صلب المواجهة التي كان يقودها رئيس الجمهورية. يصغي إليهما ويستشيرهما ويستقبلهما بانتظام في قصر بعبدا.

كان قد أعدّ لانهيار الجيش تمرّد أعلنه في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦ ملازم أول هو أحمد الخطيب بانفصاله ومجموعة من العسكريين ملتحقين به عن القيادة، ودخوله في نزاعات مسلحة ضدّ الجيش بالاعتداء على أفراده ومهاجمة ثكنه وتجمّعاته وحواجزه في عدد من المناطق. وتحت اسم «جيش لبنان العربي» كتنظيم منشق، عمل ياسر عرفات من خلال مسؤول فلسطيني بارز هو خليل الوزير («أبو جهاد») على مدّه بالمال والسلاح وبمسلحين فلسطينيين شاركوا في الاعتداءات تلك بدءًا من ٢٦ كانون الثاني. وبذل جهدًا خاصًا لدى كمال جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية لحملهم على تأييد ظاهرة العصيان هذه. ولم يتردّد أحمد الخطيب في اعتمار الكوفية الفلسطينية في تنقلاته

1. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

وتوجيه الاتهامات وشتى النعوت إلى الجيش اللبناني. كذلك فعل أنصاره. واستفحل نشاطه المسلح مع استيلائه على آليات للجيش ومرابض مدفعيته وثكنه تحت شعارات متفرقة لم تخلُ من مشاعر مذهبية وطائفية، تارة بالقول إنّ المؤسّسة العسكرية تفتقر إلى التوازن وطورًا إنّها منحازة ضدّ المسلمين. كان المقصود بذلك كلّه، بعد تحييد دوره في الأشهر الأولى من الحرب بتحريض من المنظمات الفلسطينية. تفكيك الجيش من الداخل والحؤول دون أيّ محاولة لإعادة بنائه مستقبلاً.

أضحت المقاومة الفلسطينية الآلة العسكرية الأكثر تفوّقًا في لبنان، والقادرة على توجيه مسار الحرب اللبنانية وتغليب فريق على آخر.

في ٨ آذار ١٩٧٦ بدأ تفكك الجيش بسرعة مذهلة وعلى نحو لا يصدّق.

اليوم التالي استدعى العماد حنّا سعيد إلى قاعة إجتماعات مجاورة لمكتبه في اليرزة أركان القيادة جميعًا وقادة الأسلحة وناقش وإيّاهم سبل وقف انهيار المؤسّسة العسكرية. فلمس من ضبّاط كبار اتهامات ضمنية إلى رئيس الجمهورية حمّلته وزر التطوّرات الأخيرة، وذهبت ببعضهم إلى حصر المشكلة بوجود سليمان فرنجيه في الحكم، واستنتاجهم أنّ استقالته، على غرار مناداة صائب سلام وكمال جنبلاط وريمون إده، هي المدخل إلى الحلّ السياسي وإعادة توحيد الجيش. طرح الضبّاط أيضًا الحاجة إلى مبادرة ما توقف انهيار الجيش بالإصرار على ما سبق أن طرحه القائد على رئيس الجمهورية ورفضه الأخير بعصبية، وهو إصدار عفو عن العسكريين المنشقين. في خاتمة مناقشة مستفيضة اقترح بعض الضبّاط إصدار بيان باسم قيادة الجيش يكرّر المطالبة بعفو عام، ورأوا أن يتسم باستفزاز وينطوي على إنذار مبطن لسليمان فرنجيه إذا لم بستجب.

لم تكن تلك وجهة نظر حنّا سعيد وموسى كنعان وجول البستاني الذي رغب في صيغة مجرّدة من تهديد تفصل بين العفو عن العسكريين والدعوة إلى إعادة لملمة قوى الجيش وبين الموقف من استقالة رئيس الجمهورية. ليل ١٠ آذار صدر نداء عن قائد الجيش خاطب فيه «الضالين والمضلّلين» داعيًا إلى «عفو عام عن الجرائم التي ارتكبها العسكريون الفارون باستثناء الفردية منها التي لا علاقة لها بالحوادث وجرائم القتل داخل الثكن والمراكز العسكرية». وحضّ على الالتحاق بالثكن سريعًا مؤكدًا أنّ «جيش المستقبل سيكون جيشًا للبنانيين جميعًا (...) وصورة عن لبنان الموحّد الذي تسوده الوحدة الوطنية».

يومذاك، للمرة الأولى في تاريخ الجيش، أُعلِنت سلسلة مواقف أخرجته من صمته وتوسّلت التسييس بغية إنقاذ المؤسّسة العسكرية في مرحلة أفلتت المبادرة تمامًا من يد القيادة. بدت تلك المواقف أقرب إلى الاعتراف بالعجز الكامل منها إلى امتلاك سلطة تنفيذ إنذار: بيان قائد سلاح الجوّ العقيد جورج غريّب في ١٠ آذار محمّلاً «كثرة من السياسيين مسؤولية ما حدث من جرّاء أخطائها بعدما آثرت مصالحها الخاصة على المصلحة العامة» مؤيّدًا العفو العام عن العسكريين واتخاذ خطوات جذرية لإنقاذ الجيش والوطن وتأليف حكومة متوازنة، وبيان مجموعة من ضبّاط القيادة طالبت بإنقاذ وحدة البلاد والجيش، و«وثيقة شرف» وقّعها ٢٥٠ ضابطًا في ٢١ شباط وأُعلِنَ عنها متأخرة رفضت «تحرّكًا يضفي على الجرائم العسكرية طابعًا سياسيًا ضنًّا بسمعة الجيش وسلامته» وطالبت بـ«محاكمة الذين خرجوا على قوانين الجيش بلا تمييز والتحقيق في أوضاع الجيش وطرد مَن يتبيّن له انتماء أو تعاطف حزبي»[1].

---

١. جريدة «النهار»، ١١ آذار ١٩٧٦.

جمعت بين هذه البيانات العسكرية إرادة إنقاذ الجيش واستعادة لحمته، وفرّقتها السياسة ترجمة لخلاف آخر في أركان القيادة بين ضبّاط تفهّموا دوافع الانشقاق والعصيان وآخرين رفضوه. كانت تلك صورة متطابقة للخلاف نفسه المستفحل في أوساط أركان السلطة والسياسيين. لكنّ الحقيقة الماثلة أمام قائد الجيش والأركان أنّ أحدًا لم يعد في وسعه الاضطلاع بدور. سقطت ثكن الأسلحة الرئيسية في بيروت والبقاع والجنوب والشمال وبعض جبل لبنان، ما خلا تلك الواقعة شمال طريق بيروت – دمشق التي أضحت بدورها فريسة الميليشيات المسيحية فتقاسمت شأن المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية عتاد الجيش وذخائره. أخذ جول البستاني على قائد سلاح الجوّ تلويحه باستخدامه من غير أن يكون قادرًا على إمرة الطائرات الحربية بالاقلاع من قاعدتها في رياق حيث نفوذ فلسطيني، فيما هو يلازم مكتبه في اليرزة. كذلك هي حال صاحبي الأمر نفسه رئيس الجمهورية وقائد الجيش.

لم يكن حنّا سعيد، بسبب تشتت الولاء في أركان الجيش، قادرًا على مواجهة سليمان فرنجيه وسائر المسؤولين المنقسم بعضهم على بعض، ولا على إنهاء ظاهرة أحمد الخطيب في مناطق لم يعد الجيش يستطيع الوصول إليها. بات ذا سلطة معنوية عاجزة، تُقدِم على مناورة خاسرة سلفًا هي إنقاذ ما تبقى من المؤسّسة العسكرية. إلاّ أنّ الإنهيار كان شاملاً تقريبًا. لم يكن حنّا سعيد رجل قرار. افتقر إلى الحزم والشجاعة. طَبَعَه التردّد والحذر وعَامَل الجيش في الأشهر القليلة على رأس قيادته على أنّه أب له وليس قائدًا.

بتحريض من أحمد الخطيب استولى عسكريون في ٨ آذار على قاعدة للمدفعية الثقيلة في قلعة الشقيف وأعلنوا تمرّدهم على القيادة وانضمامهم إلى «جيش لبنان العربي». في١٠ آذار سقطت ثكنتا مرجعيون والخيام في الجنوب، وثكنة عرمان في طرابلس في يد الرائد أحمد المعماري المنضوي في صفوف التنظيم العاصي. الثامنة والنصف مساء ١١ آذار أعلن العميد أول عزيز الأحدب قائد المنطقة العسكرية في بيروت البلاغ رقم واحد من محطة التلفزيون إشعارًا بانقلاب عسكري أرّخ السقوط الأخير للجيش. قبل ساعات اغتيل قائد المنطقة العسكرية في الشمال العقيد عبدالمجيد شهاب بإطلاق نار عليه في طريقه إلى بيروت، وسيطر «جيش لبنان العربي» على ثكنة النبطية. في اليوم التالي احتل أحمد الخطيب ثكنة أبلح مع إعلان القاعدة الجوّية في مطار القليعات انضمامها إلى تمرّد الرائد أحمد المعماري، وثكنتي صيدا وصور ومدرسة القتال والفوج الأول المضاد للطائرات في ثكنة هنري شهاب في بيروت إضافة إلى مواقع عسكرية في صور وبنت جبيل.

تزامن هذا التهاوي مع الاستيلاء على ثكن ومراكز عسكرية على أيدي تنظيمات مسلحة أخرى بمساندة المقاومة الفلسطينية في أوقات متفاوتة منذ مطلع السنة: أولاها ثكنة الهرمل في ١٩ كانون الثاني، ثمّ ثكنة إميل الحلو لقوى الأمن الداخلي في بيروت في ٢١ كانون الثاني، فثكنتا معهد التعليم والشيخ عبدالله في بعلبك في ٢٢ كانون الثاني. ثمّ في ما بعد، في غمرة صعود «جيش لبنان العربي»، استولى مسلحون على ثكنة يوسف هليل في طرابلس في ١٢ آذار، وآخرون على ثكنة المغاوير في حمانا في ١٨ آذار. بدورها الميليشيات المسيحية هاجمت ثكنة الفياضية في ١٣ آذار واحتلتها.

تدريجًا وُلِدَت جيوش صغيرة على أنقاض الجيش اللبناني:

- «حركة ١١ آذار» بقيادة عزيز الأحدب الذي وصفها بأنّها إصلاحية رمت إلى إنقاذ الجيش

واستعادة لحمته والطلب إلى رئيس الجمهورية الاستقالة تمهيدًا لانتخاب رئيس جديد خلال عشرة أيام، معلنًا في الوقت نفسه حال الطوارئ في لبنان ومنع التجوّل في بيروت.

- «جيش لبنان العربي» بقيادة الملازم أول أحمد الخطيب ومعه الرواد أحمد البوتاري وأحمد المعماري وحسين عواد وابرهيم شاهين الذي تخلى عنه بعد وقت قصير.
- «جيش لبنان» بقيادة الرائد فؤاد مالك الذي قاتل مع ميليشيا كمَيل شمعون، واتخذ من ثكنة لقوى الأمن الداخلي في الأشرفية مقرًا له بعدما ألحقت الأحزاب المسيحية به بضع مئات من مسلحيها.
- «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» بقيادة المقدّم فهيم الحاج برعاية من الاستخبارات العسكرية السورية التي سعت إلى تجميع قوى الجيش وثكنه في البقاع انطلاقًا من نواته في القاعدة الجوّية في رياق، وكان فيها ٣٣٠ عسكريًا. كان قد نشأ هذا الجيش على أثر اغتيالات تعرّض لها عسكريون مسيحيون في القاعدة الجوّية كادت تحمل الباقين، ولاسيما منهم الضبّاط، على ترك مراكز عملهم والانتقال إلى المناطق الشرقية. قاومت القاعدة الجوّية أكثر من مرة هجمات مسلحين فلسطينيين لاحتلالها ونهبها على غرار ثكنتي بعلبك وراشيا اللتين انضمتا تحت وطأة الاعتداءات الفلسطينية إلى أحمد الخطيب. وبعد دخوله الأراضي اللبنانية أرغم الجيش السوري قائد اللواء الأول للمشاة في ثكنة أبلح الرائد ابرهيم شاهين الذي قد التحق بـ«جيش لبنان العربي» على نبذ الأخير والانضمام إلى القاعدة الجوّية التي أضحت نواة ما عُرِف «طلائع الجيش اللبناني العربي الموّحد». وشنّ الجيش السوري حملة على مسلحي أحمد الخطيب وطردهم من البقاع كلّه وألحق ثكنتي بعلبك وراشيا بالنواة الجديدة.
- «جيش الشرعية» بقيادة العقيد أنطوان بركات في ثكنة الفياضية القريبة من القصر الجمهوري ملتزمًا منذ ١٣ آذار الولاء لرئيس الجمهورية سليمان فرنجيه.
- «الجيش المعني» ضم عسكريين دروزًا التحقوا بميليشيا كمال جنبلاط.
- تجمّع عسكريي زحلة والبلدات المسيحية المجاورة بقيادة المقدّم ابرهيم طنوس والرائد طارق نجيم والملازم أول يوسف الطحّان.
- «لواء عكار» جمع عسكريين مسيحيين من أبناء القبيات وعندقت.
- تجمّع عسكريي ثكنة صربا بقيادة العقيد أنطوان لحد الذي ترك مقر قيادته في البقاع والتحق بالمناطق المسيحية.

إلى أخرى مماثلة أصغر أشبه بشلل التحقت بالميليشيات أو عملت مستقلة جزئيًا، وظلّ بعضها على صلة غير مباشرة بالقيادة في اليرزة، أضف عسكريي القليعة ومرجعيون في الجنوب بقيادة الرائد سعد الحداد، وقد انسلخوا عن قيادة اليرزة وراحوا يتلقون دعمًا عسكريًا من إسرائيل لمواجهة المنظمات الفلسطينية.

انخرط بعض هذه الجيوش الصغيرة في لعبة ميليشيات ومنظمات فلسطينية في بعث الفوضى والاشتراك في القتال والخطف والقتل والسرقة. وسرعان ما فقدت تدريجًا دورها مع دخول مدرعات الجيش السوري إلى الأراضي اللبنانية في ٣١ أيار ١٩٧٦ من الشمال لفكّ الحصار عن القبيات وعندقت، ودخول أخرى اليوم التالي الأول من حزيران من البقاع لفك الحصار عن زحلة أيضًا.

بانهيار الجيش أصبح سلاحه في أيدي منظمات وأحزاب لبس أفرادها بزاته المسروقة واستخدموا عتاده المنهوب وأحالوا ثكنه بعد الإستيلاء عليها وسرقتها جدرانًا من الشعارات

العقائدية. كما انتهى الأمر بعسكريين تفرّقوا إلى اعتمار الكوفية الفلسطينية وإطلاق النار من بنادق ورشاشات تسلموها من المنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية. أصبح مألوفًا في مناطق لبنانية عدة مشاهدة مصفحات ودبابات وآليات للجيش ترفع صور زعماء ميليشيات وأعلامها، مطلية بشعارات التنظيمات والجيوش الصغيرة المنشقة وأسمائها.

لم تكن المعلومات المتوافرة لدى جول البستاني تنبئه بانهيار الثكن تباعًا في يد أحمد الخطيب بعدما اجتذبتها عصبية مذهبية ونقمة انفجرت في صفوف ضبّاط وعسكريين. إلاّ أنّه عزا تفاقم تحرّك الضابط المتمرّد إلى سوء تصرّف أقدم عليه قائد المنطقة العسكرية في البقاع العقيد أنطوان لحد عندما واجه تمرّد أحمد الخطيب وبعض عسكرييه بمهاجمتهم وتوقيف بعضهم وقتل آخرين في المعلقة قرب زحلة، مِمّا أحال المشكلة أشبه بانتفاضة تلقفها ياسر عرفات. لم يكن أحمد الخطيب، الكثير التذمّر من تجاهله وتأخير ترقيته، ضابطًا لامعًا قادرًا على الاستقطاب، ولا قائد قطعة تمكنه من التحرّك المسلح. على أنّ أنطوان لحد قدّم ذريعة مثالية احتاجت إليها المقاومة الفلسطينية لتفكيك الجيش اللبناني. لم يُجرَ تحقيق في دوافع تصرّف أنطوان لحد الذي أدّى إلى تضامن إسلامي مع الضابط المتمرّد بسبب تلقيه تأييد المقاومة الفلسطينية.

لم تكن تلك شكواه الأولى من أنطوان لحد آنذاك.

بعد مواكبتها وزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام ونائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي إلى الحدود اللبنانية - السورية في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦، تعرّضت فرقة من الجيش لمكمن مسلح عند ضهر البيدر نصبه لها رجال أحمد الخطيب أدّى إلى مقتل عسكريين. لم تغفر دمشق للملازم أول المنشق اعتداءه على الجيش إذ عدّته استهدافًا مباشرًا لها. فكان اعتقلته الاستخبارات العسكرية السورية في اليوم التالي مع عسكريين ملتحقين به. كان حكمت الشهابي اتصل بجول البستاني بعد الحادث واقترح عليه إرسال كتيبة مدرعة سورية إلى لبنان لمطاردة أحمد الخطيب ومسلحيه في البقاع. ولم يكونوا قد تمدّدوا بعد إلى الجنوب والشمال، فلم يمانع. تزامن ذلك مع مكالمة هاتفية أجراها الرئيس السوري بنظيره اللبناني في الموضوع نفسه، فتريّث سليمان فرنجيه وراجع في الأمر اسكندر غانم الذي تحدّث بدوره إلى أنطوان لحد وسأله عن القدرات المتوافرة لديه لقمع تحرّك أحمد الخطيب، فردّ بالإيجاب. إذذاك رغب سليمان فرنجيه إلى حافظ الأسد في صرف النظر عن اقتراح حكمت الشهابي، لكنّ أنطوان لحد لم يُقدِم[1].

كانت هذه إشارة إضافية للشعبة الثانية إلى عدم رضى دمشق عن عصيان أحمد الخطيب وقد وجدته صنيعة ياسر عرفات، وإلى عدم رغبتها أيضًا في انهيار الجيش. لم تكن كذلك وراء البلاغ رقم واحد لعزيز الأحدب، ولا توافرت للشعبة الثانية من أوساط مخبريها في الجيش معلومات رجّحت تحرّكه، مع أنّ عبدالحليم خدام وحكمت الشهابي سألا جول البستاني، وهما يغادران بيروت بعد ظهر ١١ آذار، هل يملك أنباء عن حركة ما مرتقبة في الجيش، فأجابهما بالنفي.

عقّب حكمت الشهابي: «غريب. لدينا معلومات بذلك».

في وقت لاحق تبيّن لجول البستاني أنّ أحد المحيطين بقائد الانقلاب، وهو ضابط شيعي، نبّه سوريا بالواسطة إلى الأمر. في ما بعد وردت إليه معلومات تحدّثت عن سيارتي جيب فلسطينيتين

١. مقابلة خاصة مع العميد جول البستاني.

رافقنا موكب عزيز الأحدب إلى محطة شركة التلفزيون اللبنانية، وضعهما في تصرّفه رئيس الاستخبارات الفلسطينية علي حسن سلامة الذي كانت قد جمعته به علاقة شخصية[1].

مذ أعلن عزيز الأحدب البلاغ رقم واحد لم يُجرِ اتصالاً برئيس الشعبة الثانية الذي لم يتخذ بدوره، خلافًا لضبّاط مسيحيين كثيرين، موقفًا مؤيّدًا له. حينذاك كان العماد حنّا سعيد لا يزال يلازم مكتبه في اليرزة معتصمًا بالصمت. لم يكن يملك أن يقاومه وهو لا يمسك بقرار الجيش، ولا أن يؤيّده وقد خرج على القيادة والشرعية. لم ترَ الشعبة الثانية في حركة عزيز الأحدب، وقد استحوذت تأييد عدد كبير من الضبّاط في أيامها الأولى، أكثر من وعاء استوعب غضب العسكريين وتذمّرهم ممّا أضحى عليه الجيش. قاد الضابط الطرابلسي ذو التاريخ العسكري المهاب في الجيش حركة إصلاحية بلا جنود ولا أسلحة تحت شعار إنقلاب عسكري. لم يؤيّده «جيش لبنان العربي» إلاّ في دعوته إلى استقالة رئيس الجمهورية. تدريجًا لم يتبقَ منها إلاّ صاحبها بعدما افتقر إلى تأييد القطع العسكرية المقاتلة التي ذهب معظمها إلى أحمد الخطيب والأحزاب المسيحية والبعض الآخر إلى قيادة الجيش في اليرزة.

كان ثمّة مَن يريد اختصار المشكلة في بقاء رئيس الجمهورية في منصبه. في ١٣ آذار وقّع ٦٦ نائبًا على عريضة حضته على الاستقالة، فعارضها كميل شمعون وبيار الجميّل وكتلتاهما النيابيتان، ثمّ ارتفع العدد إلى ٧٠. رفض سليمان فرنجيه قبل أن يلقى تأييدًا سوريًا لاستمراره في الحكم. كان التسييس قد بلغ ذروة في الجيش وأضحى مصير رئيس الجمهورية في صلب سجال سياسي طارئ وعقيم في أوساط الضبّاط الكبار العاجزين عن أيّ دور آخر. وكانت هذه أيضًا حال السياسيين.

كانت المقاومة الفلسطينية نجحت مجدّدًا في تقديم برهان إضافي على لبننة الحرب مذ صارت المشكلة والحلّ، في آذار، في سليمان فرنجيه وحده: يستمر في السلطة أو يغادرها.

١. المصدر السابق.

الإمرة الجديدة

تدريجًا، مع انهيار الجيش، بدأ الافتراق بين رئيس الجمهورية ورئيس الشعبة الثانية الذي راح ينقطع عن زيارة القصر الجمهوري.

كان ثمّة افتراق آخر في قيادة الجيش هو التكريس الفعلي لإنهاء دور العماد حنّا سعيد عندما طلب منه كميل شمعون ترك مقرّ وزارة الدفاع والانتقال إلى سرايا جونيه لإدارة العمليات العسكرية من هناك.

في ٤ نيسان ١٩٧٦، حضر ضابط اتصالات سلكية ولاسلكية إلى رئيس الشعبة الثانية في مكتبه وسأله عن المكان الذي يرتئي أن يضع فيه غرفة الاتصالات التابعة له.

ردّ: «في المكان نفسه الآن».

قال الضابط: «ليس هنا وإنّما في جونيه».

سأله مَن أمره بذلك؟ فأجاب: «العماد سعيد قال إنّه سينقل قيادة الجيش من اليرزة إلى جونيه».

فردّ عليه فورًا: «لا... إذهبْ».

نقل الضابط الخبر إلى قائد الجيش الذي أمر بدوره جول البستاني وموسى كنعان بالعمل على نقل الوزارة إلى جونيه وانتقالهما هما أيضًا إليها.

سألاه عن السبب، فقال: «هكذا يريد الرئيس شمعون. وكفى».

أجاباه من غير أن يطلعا على مبرّرات موقف وزير الداخلية أنّهما باقيان في اليرزة.

قال له جول البستاني: «ترك اليرزة يعني انهيار كلّ المناطق الشرقية عسكريًا، ويمهّد لاحتلال القصر الجمهوري ووزارة الدفاع التي هي صمّام الشرعية. وعندئذ نفقد كلّ شيء ونحاصر في كسروان»[1].

من النصف الثاني من آذار كان حنّا سعيد بدأ يفقد دوره قائدًا للجيش عندما لجأ إلى مجمّع بحري سياحي في جونيه، وأقام فيه في مرحلة انقطع الاتصال بينه وبين سليمان فرنجيه. كان الرئيس بدوره هجر القصر الجمهوري إلى بلدة الكفور في فتوح كسروان في ٢٥ آذار، وأقام في منزل لوسيان الدحداح بعد تعرّضه في الساعات السابقة لقصف مباشر من مربض لمدفعية «جيش لبنان العربي»، أطلق الرائد حسين عواد قذائفه الـ٨٠ من خلدة. حينذاك أشعرت مغادرة الرئيس مقرّه جول البستاني بضربة قاسية تُوجّه إلى العسكريين في وزارة الدفاع الذين باتوا يدافعون عن مقار مهجورة في مواجهة الهجمات والاعتداءات عليهم. أصبح ما تبقى من الجيش

١. المصدر السابق.

في اليرزة عاجزًا عن حماية المؤسّسات الرسمية والدفاع عنها، ولم يعد في وسعه إلاّ الرضوخ لتسليم الميليشيات المسيحية في المناطق الشرقية زمام السيطرة عليها.

في الأشهر القليلة التي مكثها في القيادة، لم يترك حنّا سعيد بصمات فيها ما خلا محاولة بذلها لإنقاذ وحدة الجيش في ٦ آذار لم تُجدِ ولا لقيت صدى، حينما رفع إلى السلطة السياسية كتابًا عن «إعادة بناء الجيش» شرح فيه دوافع تفكك المؤسّسة العسكرية[1]. حاصره السياسيون خارج وزارة الدفاع، وموسى كنعان وجول البستاني من داخلها مذ أضحت إمرة الجيش في يد الشعبة الثانية. وخصوصًا بعد مغادرة رئيس الأركان العماد سعيد نصرالله وضبّاط الأركان المسلمين لأسباب اتصلت بسلامتهم الشخصية. فكان أن خلت القيادة من مرجعيها الأولين، وأضحى موسى كنعان بصفته نائبًا لرئيس الأركان للعمليات الضابط الأعلى رتبة وصاحب حق الإمرة. منذ ١١ آذار كان قد تجمّع من حوله وجول البستاني اللذين قادا مباشرة غرفة عمليات محدودة التأثير بضع مئات من العسكريين بينهم ٨٠ من الشعبة الثانية من مجموع عسكرييها الـ١٤٠ ضبّاطًا ورتباء وجنودًا عملوا في إمرتهما لحماية القيادة والمحافظة على وثائقها ومحفوظاتها وأسرارها العسكرية وعتادها وأسلحتها.

في حمأة تصاعد الاشتباكات وحوادث الانتقام الطائفي والقتل على الهوية، غالى العسكريون المسيحيون في تطرّفهم ضدّ رفاقهم المسلمين في مبنى الوزارة. فكان أن استجاب جول البستاني طلب هؤلاء الذين رغبوا في مغادرتها إلى مناطقهم حفاظًا على حياتهم، وبينهم مَن غادرها بلا إذن مسبق خشية تعرضه لأذى وإهانات وشتائم وأعمال إنتقامية. الأمر نفسه شهدته الثكن والأفواج العسكرية في المناطق الغربية من بيروت وفي الجنوب والشمال وجزء من البقاع بأن أشعرت العسكريين المسيحيين بالخطر، فغادروها. بعض العسكريين المسيحيين أبلغ إلى جول البستاني عزمه على القتال في صفوف الميليشيات المسيحية، إمّا تململاً من القيادة أو لأسباب مالية ودوافع عقائدية. لم يكن في وسعه منعهم، ولكنّه أذِن لمئة عسكري آخرين القتال في صفوف ميليشيا بشير الجميّل وداني شمعون. أذِن كذلك للرائدين الياس خليل وأنطوان خليفة، بناء على طلبهما، الانضمام إلى ميليشيا بشير الجميّل لمساعدته على تنظيمها.

---

١. في كتابه هذا، غير المنشور، أورد العماد حنّا سعيد أربعة أسبابًا هي:
«١. إختلاف الأراء السياسية: لم يكن للسلطات العامة على مستوياتها المختلفة قبل الأحداث الأخيرة سياسة دفاعية واضحة الأهداف، متوافرة الوسائل في العديد والعدّة. وقابل هذا الغياب ضغط مصطنع ومستمر وتشكيك هدّام حول دور الجيش فرضتهما الأحزاب والفئات المختلفة إضافة إلى مواقف المنظمات الفلسطينية (...).
٢. الوجود المسلح الفلسطيني: كانت له على مشارف الثكن العسكرية والطرق الاستراتيجية في عدد من المناطق القدرة الكافية على تهديد القوّات العسكرية وانتزاع المبادرة منها في الحركة والمناورة، ومنعها من إمكان التجمّع للقيام بعمل عسكري حاسم حتى وإن اقتضته الضرورة القصوى.
٣. تفسّخ المجتمع اللبناني: تعرّض المجتمع اللبناني المتميّز بتعدّديته لتفسّخ أفقي وتباعد عمودي ساهم في تركيزهما التفاوت في مستوى المعيشة والتيارات العقائدية التي استغلت الحريّة الفوضوية، وإحجام الحكومات عن التصدّي لها بتنفيذ سياسة إجتماعية متناسقة. يضاف إلى ذلك الوجود المسلح الفلسطيني المتعاطف مع الفئات الرافضة سياسيًا واجتماعيًا (...) والجيش الذي يتألف من عناصر بشرية تنتمي إلى هذا المجتمع أصابت بعضه المعاناة نفسها.
٤. تغيّب وفرار وتمرّد مسلح: هذه المعاناة الأخلاقية والمعنوية أخرجت العسكري عن وحدة التفكير العسكري ودفعت بقسم كبير من العسكريين، مباشرة أو بالعدوى، إلى بيئاتهم العائلية والعشائرية والطائفية، ممّا أدّى إلى تخلّف بعض العسكريين عن الالتحاق بوحداتهم بدافع الخوف أو عدم الاقتناع بمسبّبات الاقتتال وضرورته، وفرار فئة ثانية إلى قراها للدفاع عنها وعن عائلاتها المهدّدة فيها، وتمرّد فئة ثالثة ورفضها تنفيذ الأوامر لعدم اقتناعها بصوابها، وتمرّد فئة رباعة أو انضمامها إلى إحدى الفئات المتصارعة والقتال ضدّ الجيش».

كان موسى كنعان على صلة بميليشيا حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار. وبفعل معرفته القديمة بوالده الرئيس السابق للجمهورية عندما كان مرافقًا له في مطلع الخمسينات، استقبل باستمرار داني شمعون في مكتبه في اليرزة، وأدار على نحو غير مباشرة علاقة كميل شمعون بالشعبة الثانية.

أمّا جول البستاني فبدا أقرب إلى تقبّل العقل السياسي لبيار الجميّل. تردّد عليه بشير الجميّل مرتين مراجعًا في شحنات أسلحة اشتراها حزبه، طالبًا تسلّمها من المرافق التي كان الجيش يشرف عليها في مطار بيروت والمرفأ. في إحدى هاتين الزيارتين مطلع عام ١٩٧٦، رافق بشير الجميّل القائد العسكري للميليشيا وليم حاوي، ورغب إلى رئيس الشعبة الثانية في التحقّق من كميات أسلحة تسلمها بموجب إيصالات. يومذاك استدعى جول البستاني رئيس قسم الأمن القومي الرائد نبيه الهبر وطلب منه وثائق تتصل بتسليم الجيش إلى الميليشيا الكتائبية ١١ ألف بندقية «G3»، الألمانية الصنع. كان بشير الجميّل قد أبرز له كشوفات عن تسلمه ٧٠٠٠ قطعة سلاح فقط. وسرعان ما تبيّن أنّ الكمية الباقية ذهبت إلى حزب الوطنيين الأحرار ومسؤولين حزبيين آخرين أجروا في ما بينهم أعمال بيع جانبية خارج نطاق الصفقة.

لم تكن تلك الصلة الوحيدة برئيس الشعبة الثانية. إذ سبق للأخير أن استقبل تكرارًا في الأشهر الأولى من الحرب ثلاثة مسؤولين في ميليشيا حزب الكتائب هم إيلي البستاني وميشال يارد وأسعد شفتري، طلبوا منه معلومات عن المخيمات والفصائل الفلسطينية ومراكز انتشارها. ولم يحل ذلك دون تسجيل بشير الجميّل مآخذ على الجيش وقوى الأمن الداخلي، وعلى الشعبة الثانية خصوصًا، بإزاء ما عدّه تلكؤًا في مواجهتهم اعتداءات المنظمات الفلسطينية على وفرة ما كانوا يملكون من أسلحة مكدسة في الثكن والمشاغل. كذلك لم يتردّد في اتهام الاستخبارات العسكرية بالضلوع في إشعال جبهات عسكرية. وكان يلمّح إلى جول البستاني الذي أبعده عنه باستمرار نفور ظاهر بسبب مضايقة مسلحي الميليشيا عسكريين وتوقيفهم وتوجيه إهانات إليهم. كانت قد وردت إلى بشير الجميّل معلومات اقترنت بأدلة قليلة، أنّ بعض رجال الشعبة الثانية كانوا يطلقون رصاص بنادقهم إلى أحياء مقابلة للمناطق المسيحية لإشعال خطوط التماس إبّان الهدنة. وكان حزب الكتائب اعتقل بعض هؤلا كانوا يتمركزون على سطوح بنايات في الأشرفية مطلة على بيروت الغربية، واعترفوا بتعاونهم مع الشعبة الثانية. إلاّ أنّ أيًّا منهم لم يكن عسكريًا[1].

لم تعد ثمّة إدارة في الاستخبارات العسكرية. غادرها مساعد رئيسها هاني عبّاس ورئيس قسم الاستطلاع الاستراتيجي رياض تقي الدين ورئيس قسم «المكافحة» نزار عبدالقادر. كذلك بعض ضبّاطها المسيحيين كرئيس قسم الأمن القومي نبيه الهبر. وصمد آخرون بينهم رئيس قسم الأمن العسكري منير مرعي ورئيس قسم التنصّت ريمون معلوف. وجيء بسهيل خوري رئيسًا لقسم «المكافحة» الذي لم يكن قد تبقى من رجاله سوى ٤٠ عسكريًا، وكرم مصوبع رئيسًا لقسم الأمن القومي. وبقي فيها ضابط مسلم واحد هو الدرزي عدنان شعبان. ولم تعد هذه الأقسام سوى قشرة وهمية في استخبارات شُلّ كلّ شيء تقريبًا من حولها: المخبرون والمعلومات والتنصّت الهاتفي، بات الجميع وراء المتاريس.

كانت قد رُسِمت قبل أشهر خطوط التماس فصلت نهائيًا بين طرفي النزاع في البيروتين الشرقية والغربية بكلّ آثارها السياسية والعسكرية والاجتماعية والسكانية والطائفية والاقتصادية. يقع

---

١. مقابلة خاصة مع النقيب سامي زود.

بينهما «الخط الأخضر» من الوسط التجاري المهدّم حتى طريق بيروت - دمشق ومرتفعات الجبال. كانت خطوط التماس أيضًا مقبرة العابرين في ساعات الاشتباكات ومسرح جثث كان المتقاتلون يتبادلونها بسبب الانتماء إلى الطائفة الأخرى والحزب الآخر.

إنّها ذروة سقوط الوطن بعد ذروة إنهيار الدولة.

أصبح عسكريو الشعبة الثانية نواة قيادة التحق بها عسكريو قطع أخرى في المناطق الشرقية أو أولئك الذين غادروا المناطق الواقعة ثكنهم وقطعهم تحت نفوذ المقاومة الفلسطينية. كان لديها سلاح ومال وقليل من المعلومات وعناصر جيّدة التدريب. أدارت مرابض المدفعية في المربّع المحيط بوزارة الدفاع وعملت على توجيه العسكريين التابعين لها في المناطق الشرقية خارج نطاقه. في المقابل كان ثمّة ألوف من الضبّاط والرتباء والجنود اختاروا المكوث في بيوتهم أو التوزع على الميليشيات اللبنانية والمنظمات الفلسطينية شرقًا وغربًا، وغالبيتهم تقاضوا رواتب شهرية.

كان في حوزة الشعبة الثانية آنذاك معلومات عن عديد الميليشيات المتحاربة: ٢٢٩٠٠ مقاتل في المنظمات الفلسطينية، ٢٢٢٠٠ مقاتل في أحزاب الحركة الوطنية،١٩٥٠٠ مقاتل في الأحزاب المسيحية[١].

وتبعًا لخطة دفاع قالت بوجوه أربعة هي «عمل قيادي بتوجيه رمي المدفعية من خلال غرفة عمليات، وعمل قتالي قوامه الدفاع عن الكحالة وبعض الجبهات الأخرى، وعمل تنصّت وتشويش على الاتصالات الميدانية والقيادية المعادية، وعمليات خاصة متعدّدة الناحية»[٢]، انتشر الجنود المسيحيون على مثلث جغرافي مثّل صمام أمان. جمع ثلاث مناطق بعضها إلى بعض بإمرة واحدة هي للشعبة الثانية: طريق بيروت - دمشق بين غاليري سمعان والكحالة، امتدادًا إلى كفرشيما ومستديرة الطيونة في مواجهة مخيم شاتيلا، صعودًا إلى دير القلعة في بيت مري حيث استحدثت مرابض مدفعية للجيش، ناهيك بمواقع أخرى عند خطوط التماس شاركت فيها الميليشيات المسيحية. بذلك تشكّل زنار دفاع عن القصر الجمهوري ووزارة الدفاع، وكذلك عن خطوط التماس من مرتفعات قضاء عاليه نزولاً إلى خط ساحلي ربط الضاحية الجنوبية لبيروت حيث ميليشيات الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية بضاحيتها الشرقية حيث مواقع الجيش والميليشيات المسيحية. وفي كلّ مرة تعرّضت هذه الجبهات لهجمات عنيفة، عوّل جول البستاني على حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار والتنظيم لدعم مقاومة الجيش والحؤول دون انهيارها.

١. في تقرير سرّي أعدّه قسم الأمن القومي مؤرّخ ٣ كانون الثاني ١٩٧٦، أورد معلومات عن عدد مقاتلي الميليشيات المتحاربة على الأراضي اللبنانية حتى ذلك الوقت:
- المنظمات الفلسطينية: حركة فتح (٧٠٠٠)، منظمة الصاعقة (٤٥٠٠)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (٢٠٠٠)، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين (٢٥٠٠)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة (٢٠٠٠)، جبهة التحرير العربية (٢٥٠٠)، قوّات المقاومة الشعبية (٢٢٠٠)، جبهة النضال الشعبي (٢٠٠).
- أحزاب الحركة الوطنية: الحزب الشيوعي اللبناني (٧٠٠٠)، الحزب السوري القومي الإجتماعي (٢٥٠٠)، حركة أمل (٥٠٠)، المرابطون (١٥٠٠)، حركة ٢٤ تشرين (١٠٠٠)، الجناح العراقي في حزب البعث (١٠٠٠)، الجناح السوري في حزب البعث (٢٠٠)، الحزب التقدمي الإشتراكي (٦٠٠٠)، التنظيمات الناصرية (١٠٠٠)، التنظيمات اليسارية الأخرى (١٥٠٠).
الأحزاب المسيحية: حزب الكتائب (١٥٠٠٠)، حزب الوطنيين الأحرار (٣٥٠٠)، التنظيمات المسيحية الأخرى (١٠٠٠).

٢. تقرير سرّي للشعبة الثانية عن «العمليات القتالية التي اضطلعت بها من ١٢ آذار ١٩٧٦ حتى انتهاء الحرب»، غير مؤرّخ.

كان قد ثابر على تزويد هذه الميليشيات أسلحة بما فيها الثقيلة والذخائر من الترسانة الضخمة للجيش في وادي اللويزة. بدوره كميل شمعون، بصفته وزيرًا للداخلية، زوّد الميليشيات المسيحية أسلحة وذخائر من مخازن قوى الأمن في بيروت الشرقية.

لم تكن ثكن الجيش في المناطق الشرقية قد دخلت في واقع انهيار كامل. لم تُدمّر ولم تُحتل أو تستسلم شأن الثكن العسكرية الأخرى. بل أوجدت تعايشًا منفرًا بين العسكريين ومسلحي الميليشيات المسيحية قادهم إلى التعاون: تولت الأحزاب في بعض الأماكن البعيدة عن مبنى الوزارة تزويد مواقع الجيش أسلحة وذخائر ومحروقات فيما عمل هو على مساعدتها على إصلاح آلياتها المعطوبة في مشاغله. داخل الثكن بات عسكريون ومسلحون مدنيون يتجوّلون جنبًا إلى جانب، متخلين عن كلّ مظاهر الانضباط. كانت هذه حال ثكن صربا والفياضية وكفرشيما وفوج النقل ومصالح الجيش، فضلاً عن المدرسة الحربية والتجمّعات الثلاثة المستحدثة في دير القلعة ودير مار شعيا ورومية. ولكنّها أُخضعت جميعًا لإمرة غرفة عمليات قادها في وزارة الدفاع موسى كنعان وجول البستاني. كان ثمّة هامش محدّد من الاستقلال في إدارة بعض العمليات العسكرية تبعًا لتقدير الأخطار التي كانت تتعرّض لها هذه الثكن والمواقع.

ترافق ذلك مع تنظيم غرفة عمليات عُيّن مسؤولاً عنها المقدّم ميشال عون والنقيب جورج وهبة بمعاونة النقيب منير الصدّي والملازم أول ريمون معلوف، واجهت مسلحي المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، للحؤول دون اقتحامها الجبل من محوري المتن والكحالة، والعاصمة من محاور الفنادق - الصيفي والمزرعة - طريق الشام ومستديرة المطار - الطيونة - الشياح - غاليري سمعان. في حصيلة الصدامات منذ ١٢ آذار ١٩٧٦ سلّمت الشعبة الثانية بنجاح الفريق الآخر في التقدّم: جنوبًا إلى تخوم كفرشيما وبسابا، وشرقًا إلى تخوم بدادون - بسوس - الكحالة - عاريا، وغربًا إلى حدود ساحة الشهداء. فأصبح خط الدفاع عن الجانب الشرقي من العاصمة وضواحيها: المرفأ - شارع اللنبي - ساحة الشهداء - شارع بشارة الخوري - طريق الشام - المديرية العامة للأمن العام - شارع عمر بيهم - الطيونة - مار مخايل - الحدث «عندئذ جُهّزت غرفة عمليات الشعبة الثانية بوسائل الاتصال اللازمة للتنصّت وإدارة النار والعمليات. فأدارت مباشرة رمايات مجموعتي مدفعية هما مجموعة تلة الرياض ومجموعة اليرزة قصفتا ٦٥٩ هدفًا بمدافع من عياري ١٥٥ و١٢٢ ميليمترًا وهواوين من عيارات ١٦٠ و١٢٠ و٨١ ميليمترًا. ووجّهت رمايات مربضي مراح غانم ودير القلعة وسواهما. وكانت على اتصال بالمراكز العسكرية الباقية للتنسيق»[١]. قصفت المواقع والمرابض والتجمّعات العسكرية المواجهة وصولاً إلى خلدة والناعمة وقرى الجبل وخصوصًا في عاليه وبحمدون وبيصور وقبرشمول، ناهيك بأحياء في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية.

انتدبت الشعبة الثانية كذلك إلى الميليشيات المسيحية ضبّاطًا في غرفة العمليات في اليرزة لتوجيه رمايات عشرات من مرابضها المدفعية وتدريب ٥٤٠ من مقاتليها في ١٢ فوجًا بينهم ٢٠٠ على استخدام المدفع ١٢٢ ميلليمترًا والهاون ١٢٠ ميلليمترًا. فالتحق قسم منهم على الأثر بأحزابه وآخر استمر في صفوف الجيش وحارب في إمرته كأبناء المتين وعينطورة الذين بلغ عددهم ١٢٠ فنظموا جبهة لهم في مرجبا في إشراف ثكنة برمانا، إلى مئة آخرين وُزعوا على مرابض مدفعية للجيش في رومية واليرزة ودير القلعة وبرمانا والكحالة وجبهات تل الزعتر وبسكنتا والزعرور وقناة باكيش والمونتيڤردي[٢].

١. المصدر السابق.
٢. المصدر السابق.

كان قد نيط وقتذاك بالنقيب سهيل خوري وفرقة «المكافحة» الإشراف على العمليات العسكرية في جبهة الكحالة، البوابة الأقرب ببضع مئات من الأمتار إلى وزارة الدفاع ومنها إلى القصر الجمهوري، وبالنقيب نصير نبهان الاشراف على التنصّت اللاسلكي الذي كان قد أدير قبلاً من مركزه في سرية الاعتراض الإلكتروني المستقلة في ثكنة الفياضية قبل أن يأمر جول البستاني بنقل المركز إلى مكاتب الشعبة الثانية في وزارة الدفاع في ٢٧ آذار ١٩٧٦ على أثر هجوم الميليشيات المسيحية على الثكنة في ١٣ آذار. من مركز التنصّت هذا تعقبت الشعبة الثانية يوميًا ما بين ٣٠ إلى ٨٠ برقية لاسلكية أو مكالمة بين قيادات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية و«جيش لبنان العربي». وحاولت الدخول إلى شبكات الاتصالات اللاسلكية للاستخبارات العسكرية السورية العاملة آنذاك بفاعلية قبل دخول الجيش السوري إلى لبنان، من خلال منظمة الصاعقة و«جيش التحرير الفلسطيني»، أو من خلال جنود سوريين نظاميين عبروا من الحدود.

تزامن ذلك مع استحداث الجيش تجمّعات عسكرية إضافية في المربّع نفسه بسبب استهدافه بعنف من المرتفعات المطلة من قرى قضاء عاليه. طلب جول البستاني إلى فؤاد الأشقر وعادل ساسين وعزت الحداد بناء موقع عسكري في برمانا، فرغبوا إلى رئيس دير مار شعيا في التخلي عن المدرسة التابعة للدير لجعلها مقرًّا لسرية مدفعية ألحقوا بها، إلى ٥٠٠ عسكري، عناصر من ميليشيا التنظيم وحزب الوطنيين الأحرار. وأضحت ثكنة برمانا ظهيرًا رئيسيًا للردّ على قصف مستمر تعرّضت له وزارة الدفاع ومحيطها الواسع في المتن.

من ثكنة دير مار شعيا حيث غرفة عمليات عسكرية بقيادة المقدّم ميشال عون. كان قرار الهجوم على مخيم تل الزعتر. أكبر المخيمات الفلسطينية وأكثرها تسلحًا وتمدّدًا إلى خارج حدوده. ترسانة ضخمة من السلاح وعالم مجهول تحت الأرض عبر سلسلة أنفاق مكّنته من مواجهة حصار طويل بدأ في ٢١ آذار ولفه على امتداد ساعات النهار زنار من النار إلى أن استسلم بعدما استطاع شطر المناطق المسيحية نصفين تقريبًا. في ٢٢ حزيران بدأ عسكريو الشعبة الثانية في ثكنة برمانا ومسلحون من حزب الوطنيين الأحرار والتنظيم الهجوم على المخيم قبل أن تنضم إليه ميليشيا حزب الكتائب. بعد حصار استمرّ ٥٢ يومًا و٧٠ هجومًا، اقتحموه في ١١ آب وأجلوا السكان الفلسطينيين إلى بيروت الغربية بعد القضاء على آلتهم العسكرية.

لم يوافق جول البستاني بادئ بدء على قرار الهجوم على المخيم، متخوّفًا من نتيجتين سلبيتين: إخفاقه، وردود فعل تترك آثارًا خطيرة في مناطق أخرى تطاول المسيحيين. وهو بتحفظه هذا استعاد ما ترتب على اجتياح الميليشيات المسيحية مخيم الضبية في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٦، ثمّ حييّ المسلخ والكرنتينا في ١٩ كانون الثاني، ورد فعل المنظمات الفلسطينية والحركة الوطنية باجتياح بلدات مسيحية هي الدامور والسعديات والجيّة وتهجير سكانها في ٢٠ كانون الثاني. ولم يكن يتردّد في تحذير ضبّاطه من الاشتراك في الهجوم. بعد الاستيلاء على تلة المير المشرفة على المخيم أصبح أكثر حماسة.

وقتذاك وُضعت مرابض مدفعية الجيش والميليشيا المسيحية في تصرّف ثكنة دير مار شعيا استعدادًا لخطة اقتحام شارك فيها ٧٠٠ مهاجم بينهم ٣٠٠ عسكري. كان قد سقط أيضًا في ٢٩ حزيران مخيم جسر الباشا. بذلك نُظفت المناطق المسيحية من المخيمات الفلسطينية المسلحة. تولت عناصر ثكنة دير مار شعيا صدّ هجوم قام به الفريق الآخر في ١٨ آذار ١٩٧٦ و١٩ منه على محاور المتين – بولونيا وقرطاضة – المونتيفردي وصليما – بعبدات لمنع تقدّمها. وصدّت هجومًا آخر في أيار على جبهة المتين – الزعرور ومراح الديشار – بسكنتا.

استحدث جول البستاني كذلك تجمّعًا عسكريًا مدفعيًا مشابهًا في دير القلعة في بيت مري في ٢٧ آذار ١٩٧٦ بعد ساعات على شنّ المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية هجومًا على الكحالة كان الأعنف والأكثر ضراوة. قاد المهاجمين إلى وسطها وبلوغ كنيستها. وسرعان ما استنفرت الشعبة الثانية عسكرييها في الشُعَب والمديريات التابعة لقيادة الجيش للقيام بهجوم معاكس أخرج المهاجمين من البلدة إلى مركز انطلاقهم من تلال عاليه التي أضحت خط التماس الإضافي، يفصلها عن ضهر الوحش ومن ثمّ عن الكحالة التي كاد يؤذن سقوطها بربط عاليه بالضاحية الجنوبية. في المنطقة الفاصلة، في قصور الأمراء، تمركز ٤٠ رتيبًا من الشعبة الثانية لحماية الموقع مستعينين بمؤازرة من غرفة العمليات في اليرزة بإدارتها رميًا مدفعيًا ثقيلاً[1]. كان على تجمّع دير القلعة تشكيل خط دفاعي على امتداد طريق بيروت – دمشق من غاليري سمعان حتى عاليه. في وقت لاحق أنشئ تجمّع مدفعي ثالث في رومية أضحى نوّاة ما عُرف في ما بعد بثكنة المغاوير جمع العسكريين المسيحيين المغاوير الذين أجبروا على مغادرة فوجهم في ثكنة حمانا قبل أن يهاجمها الحزب التقدمي الإشتراكي ومسلحون فلسطينيون.

كان التنسيق والتعاون في أوجه بين الشعبة الثانية والميليشيا المسيحية: تعاون الطرفان في الهجمات العسكرية وفي تنسيق القصف. أطلعتها الشعبة الثانية على برقيات التنصّت التي كانت تتوافر لديها بغية إنذارها باكرًا وإحداث اتصال مباشر بينها وبين المرابض المدفعية للجيش في المناطق الشرقية، كما بين الجيش ومواقعها في مناطق بعيدة، وإدارة مرابض مدفعية غير محترفة للميليشيا كما في قناة باكيش.

في ٣١ أيار ١٩٧٦ تدخّلت سوريا عسكريًا في لبنان للمرة الثالثة: الأولى في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٦ بإدخالها من الشمال والبقاع ٨٠٠٠ مسلح من لواء اليرموك في «جيش التحرير الفلسطيني» مزوّدين صواريخ ومدافع وشاحنات ملأى ذخائر، والثانية في ٩ نيسان ١٩٧٦ بإدخالها قوّات سورية نظامية مدرّعة من البقاع تمركز قسم منها في المصنع وآخر توجّه إلى مفترق بيادر العدس للتجمّع في راشيا الوادي وثالث احتل مباني الأمن العام اللبناني في مركزي العريضة والعبودية، واتخذ مواقع له على طريق البقاع – حمص. في المرة الثالثة أشعرت الجميع في لبنان بتخليها عن دور الوسيط المحاور النزيه. وانخراطها جدّيًا في المواجهة بهدف مزدوج: ضدّ فريق من المسيحيين قال بتقسيم لبنان، وضدّ المقاومة الفلسطينية في سعيها إلى السيطرة على هذا البلد وإسقاط نظامه بإحلال آخر متشدّد. على أنّها عزت دخول جيشها النظامي أيضًا إلى وضع حدّ للحرب الفلسطينية – المسيحية واللبنانية – اللبنانية. حتى ذلك الوقت كانت قد أدخلت إلى لبنان ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جندي سوري نظامي في لباس منظمة الصاعقة تمويهًا لدور عسكري أعدّت نفسها له سلفًا.

تباعًا تلاحقت سلسلة تطوّرات رمت إلى تأكيد قرار سوريا إنهاء حرب بدأت مسيحية – فلسطينية ثمّ صارت لبنانية – لبنانية وانتهت سورية – فلسطينية. في ٦ حزيران هاجم الجيش السوري مواقع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في المتن الأعلى وأخرجهما منه في ٢٨ أيلول، وفي ١٢ تشرين الأول هاجم بحمدون وعاليه وصولاً إلى بيروت وتمدّد من جزين إلى صيدا. بدت دمشق معنية بمهمّة سريعة أولى هي القضاء على دور «جيش لبنان العربي» كونه صنيعة فلسطينية. وللمرة الثانية اعتقلت الاستخبارات العسكرية السورية أحمد الخطيب في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧ واقتادته إلى دمشق.

١. المصدر السابق.

وجّهت دمشق الانتباه أيضًا إلى جيش لبناني بديل كان يتعاون مع استخباراتها العسكرية على حفظ الأمن في البقاع هو «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد»، عاكسة انطباعًا بأنّها تطمئن إليه. كان المقصود رسالة صريحة إلى الرئيس الجديد الياس سركيس الذي أقسم اليمين الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٧٦ في شتورة. فحوى الرسالة التخلي عمّا تبقى من الجيش الذي كان لا يزال في اليرزة.

اعتقد جول البستاني أنّ إعادة توحيد الجيش ينبغي أن تبدأ من الجنود الذين دافعوا عن الشرعية في مقرّ وزارة الدفاع، بعدما حافظت الشعبة الثانية على تماسكها ووحدتها على رغم تناقص عدد عسكرييها. منعت في رأيه انهيار شرعيتي الجيش ورئاسة الجمهورية من أجل أن تؤسّس للأول لبنة إعادة بنائه عند انتهاء الحرب وعودة الاستقرار[1].

من بضعة اجتماعات مع عبدالحليم خدام وحكمت الشهابي في وزارة الدفاع، لمس جول البستاني على امتداد سنة ونصف سنة من المبادرة السورية نزاهة ظاهرة في التصرّف وفي مقاربة النزاع المسيحي - الفلسطيني واللبناني — اللبناني لم تخلُ من أهداف مضمرة. في أحاديث جانبية معهما قالا له إنّ غياب فاعلية الاستخبارات العسكرية اللبنانية أوصل لبنان إلى انهيار كالذي وقع، وإلى تفكّك الوحدة الوطنية وتداعيها. وكان في الإمكان تفاديها كلّها من خلال المعلومات التي تنبّئ بتهديدات كهذه[2]. أرادت سوريا بحسب مراقبة جول البستاني لمبادرتها دور الوسيط وهي مسكونة بهاجس السيطرة على المنظمات الفلسطينية ورقة تفاوض في الصراع مع إسرائيل. ولذا أيدتها في بداية المواجهة العسكرية مع الميليشيات المسيحية بتزويدها الرجال والسلاح من المخيمات الفلسطينية في سوريا وبإمرار عناصر من لواء عين جالوت المتمركز في مصر، ثمّ انقلبت عليها عبر منظمة الصاعقة ثمّ عبر الجيش السوري عندما اكتشفت سعي ياسر عرفات إلى قلب النظام في لبنان، والاستيلاء عليه بواجهة تقدمية رأس حربتها كمال جنبلاط. في الحصيلة انفجر خلاف مدمّر وقاتل بين حافظ الأسد وكلّ من ياسر عرفات وكمال جنبلاط. دَعَمَ الرئيس السوري الأحزاب المسيحية وساهم في بعض انتصاراتها العسكرية المهمّة في مخيم تل الزعتر واجتياح الكورة وشكا لربط جبل لبنان بالشمال حتى مشارف طرابلس واستعادة جرد المتن الشمالي عندما بلغت الميليشيات المسيحية مشارف زحلة.

---

١. يروي العميد جول البستاني أنّ الملحق السياسي والاقتصادي في السفارة الأميركية في بيروت روبرت أوكلي (آب ١٩٧١ - حزيران ١٩٧٤) زار موسى كنعان في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٤ وسأله، في سياق حوارهما، عن إمكان تولي الجيش اللبناني السلطة. أطلع موسى كنعان جول البستاني على فحوى الحديث والذي سرعان ما سمعه رئيس الشعبة الثانية من روبرت أوكلي عندما التقى به بعد أيام. كان جوابه له أنّ نجاح انقلاب عسكري في لبنان أمر متعذر بفعل واقع توازناته الطائفية والسياسية والاجتماعية، ناهيك بعدم تقبّل المجتمع اللبناني نتائج حدث خطير كهذا وإن أبدت واشنطن استعدادها لدعمه، إلى عجز الجيش بتركيبته وقدراته العسكرية عن خوض غماره. فأوضح روبرت أوكلي أنّه رمى إلى مجرّد جسّ نبض، واكتفى بذلك. كان تفسير جول البستاني وموسى كنعان لمغزى الاقتراح استعادة خلاصة كانت انتهت إليها السفارة الأميركية على أثر عودة طوني فرنجيه من زيارة رسمية للولايات المتحدة سنتذاك. وبحسب ما رواه روبرت أوكلي لموسى كنعان، فهو سأل نجل رئيس الجمهورية هل لا يزال مقتنعًا بأنّ لبنان لا يُدار إلاّ على الطريقة العشائرية في الحكم على نحو ما هو سائد، فردّ بأنّ العادات والتقاليد اللبنانية هي التي تتحكم بإدارة السلطة في هذا البلد، ولا يمكن تاليًا التخلي عنها أو إبدالها بطريقة حكم أخرى مختلفة أو متعارضة. لم تكن تلك المرة الأولى التي سمع موسى كنعان وجول البستاني من روبرت أوكلي انتقادًا مباشرًا إلى «الحكم العشائري في لبنان» (مقابلة خاصة).

٢. المصدر نفسه.

بدا لجول البستاني أيضًا أنّ استدراج سوريا إلى التدخّل في لبنان مَنَحَها تدريجًا حق مراقبة شؤونه الداخلية والتأثير فيها. إذذاك، في ظلّ وجود عسكري لها على الأراضي اللبنانية وتبريرًا لاستمراره، استعادت وجهة النظر التاريخية على مرّ عقدي الخمسينات والستينات، وهي أنّ الأمن السوري من الأمن اللبناني.

الفصل الخامس

جوني عبده

«مشكلة التسوية أنّ أحدًا لا يموت من أجلها.
بل ربما يكون ثمّة مَن يستشهد ضدّها»

عندما انتُخب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية في ٢٣ آب ١٩٨٢، شعر جوني عبده بأنّ مشروعًا سياسيًا مستحيلاً كان قد تحقّق. كان شريكًا كاملاً فيه، فأضحى في صلب حمايته والدفاع عنه، بمقدار ما كان يُعدّ نفسه لإدارة مستقبله. وبعد اغتيال الرئيس المنتخب، في سنّه الـ٣٤[1]، لم يشعر أنّ المشروع انهار بكلّيته، كابر عبثًا. خسر رهانًا كبيرًا ولكنّه اعتقد أنّ استشهاد بشير الجميّل أبقى الانتصار السياسي الذي حقّقته مديرية المخابرات بانتخابه، وهو صمود الدولة اللبنانية بعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان نهائيًا، والحؤول دون إنشاء دولة فلسطينية في هذا البلد الصغير. ومن دون ذلك الانتصار ربما ظلّ ياسر عرفات يحكم بالقوّة أكثر من نصف لبنان، ويهدّد بالقوّة نفسها الوجود السياسي للنصف الآخر.

لم ينكر دور الغزو الإسرائيلي للبنان سنتذاك، وإنّما كانت ثمّة حاجة إلى انتصار سياسي كبير يصوّب ميزان قوى أخلّت به المنظمات الفلسطينية منذ عام ١٩٧٥، ثمّ الجيش السوري منذ عام ١٩٧٨. لم تكن انتخابات رئاسة الجمهورية صيف ١٩٨٢ إلاّ معركة سياسية قاسية لضمان النصاب القانوني لبشير الجميّل الذي كان قد قرّر قبل سنتين بلوغ هذا المنصب. مع الاجتياح الإسرائيلي بات المرشّح الوحيد لانتخابات كانت تتطلب كذلك نصابًا سياسيًا قبل النصاب القانوني، هو تأمين اتفاق الحدّ الأدنى بين قوى لبنانية رئيسية حول انتخابه. ولذلك بدا الغزو الإسرائيلي عاملاً حاسمًا في تحقيق اتفاق كهذا يجنّب لبنان فراغًا دستوريًا داهمًا، بعدما أصرّ الياس سركيس على رفض تمديد ولايته سنتين أخريين.

للمرة الأولى تخرج الاستخبارات اللبنانية عن المهمّة التي اضطلعت بها على مرّ عهود متعاقبة، وهي دعم انتخاب رئيس للجمهورية من ضمن الشرعية التي تنتمي إليها وتعمل في ظلّها. كانت مجازفة جوني عبده العمل من أجل انتخاب رئيس من خارج هذه الشرعية ونقيضها في الوقت نفسه: فوز قائد ميليشيا حاربت السلطة وقاتلت جيشها وبادلتها جثثًا ودمّرت أو كادت تدمّر هيبتها وشعبيتها وسمعتها، ثمّ أصبح بشير الجميّل المشروع السياسي الوحيد.

اختار أنطوان سعد السعي إلى تجديد انتخاب فؤاد شهاب فأخفق، وعمل من بعده غابي لحود على العودة بالشهابية إلى الحكم فأخفق بدوره. وتعذّر على جول البستاني منح الشعبة الثانية الطاقة التي تمكّنها من التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية بعدما انهار الحكم والنظام. مع جوني عبده انتصرت للمرة الأولى في عمل سياسي تخطى مهمّتها الأمنية عندما ارتأى بثقة كاملة من الياس سركيس الانضمام إلى مشروع بشير الجميّل، وقد انقسم اللبنانيون من حول ظاهرته.

---

١. اغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميّل في الرابعة والدقيقة العاشرة بعد ظهر الثلثاء ١٤ أيلول ١٩٨٢ بانفجار عبوة ناسفة بلغت زنتها ٢٥٠ كيلوغراماً وُضعت في الطبقة الثالثة في مبنى لحزب الكتائب في الأشرفية كان قد جعل من طبقته الأرضية مقرًا له. سقط مع الرئيس المنتخب، في حادث اغتيال هو الأول لرئيس للجمهورية، ٢٣ قتيلاً إلى ٦٠ جريحًا عندما كان يحاور حزبيين اعتاد الاجتماع بهم كلّ ثلثاء في هذا المقرّ.

رفضه نصف اللبنانيين قائدًا للقوّات اللبنانية قبل أن يرفضوه مرشّحًا وحيدًا لرئاسة الجمهورية. فأصبح جوني عبده في خضم خلاف وانقسام وطني إزاء بشير الجميّل، انقسام لم يستثنِ رئيس الجمهورية الذي انحاز بدوره إلى قائد الميليشيا. انتقلت مديرية المخابرات من حماية الرئيس والنظام والشرعية الدستورية والجيش والدفاع عن الأمن القومي إلى مشروع انتخاب رئيس جديد ونظام وشرعية جديدين يقوّضان ما كان قبلهما. غدا بشير الجميّل بالنسبة إلى الياس سركيس وجوني عبده حلاً أخيرًا لإنقاذ الوحدة الوطنية وإعادة بناء الدولة واستعادة السيادة وإنهاء احتلال الأراضي اللبنانية. على أنّ البديل منه: هاوية فراغ دستوري وتكريس احتلال الجيش الإسرائيلي والجيش السوري والمنظمات المسلحة الفلسطينية هذا البلد في حروب مفتوحة لا قعر لها.

كانت الحقيقة الوحيدة عندهما أنّ مشروع بشير الجميّل يقيم فيه وحده، وهو ليس كذلك من دونه، ولا أحد سواه قادر على أن يكون حلاً.

كان قائد القوّات اللبنانية قد تخلى في ذلك الوقت عن الكثير من تطرّفه المسيحي، وصار أقرب إلى اللبنانيين جميعًا مذ أضحى الشرعية الدستورية الجديدة. ذروة الانتصار أنّ انتخابه كان ثمرة أحلام لم يكن في وسع أحد أن يصدّق أنّها تحقّقت: خرج قادة منظمة التحرير الفلسطينية وآلاف المسلحين الفلسطينيين من دون أن ينجحوا في السيطرة على المناطق المسيحية وإخضاعها على غرار ما فعلوا بمناطق لبنانية أخرى. خرج الجيش السوري أيضًا من بيروت والجنوب وجبل لبنان وجزء من البقاع.

في اليوم الثالث لانتخابه قصد بشير الجميّل مديرية المخابرات في زيارة فاجأت جوني عبده والضبّاط في مكاتبهم. مكث معهم وقتًا قصيرًا، وجهر عندئذ، للمرة الأولى، بدور جوني عبده في وصوله إلى رئاسة الجمهورية من خلال تعاون كان مستمرًا وغير معلن بينهما. وأكد لهم أنّه سيكون رئيسًا لكل اللبنانيين، معبّرًا في الوقت نفسه عن احترام بالغ لضبّاط مديرية المخابرات، وأنّه يعوّل عليهم في المرحلة الجديدة.

كان يحدّثهم ويتوجه إلى جوني عبده بالقول: «أليس كذلك يا سِيدْنا»، فما كان من الأخير إلاّ أن قاطعه قائلاً: «لا تقلْ سِيدْنا، أنتَ الآن فخامة الرئيس».

لحظتذاك اكتشف ضبّاط مسلمون في مديرية المخابرات لم يكونوا يشاطرون رئيسهم تأييد انتخاب بشير الجميّل أنّه كان مصيبًا في خياره. كانوا قد لمسوا تحوّلاً في سلوك الرئيس المنتخب من قائد ميليشيا إلى رئيس دولة وزعيم وطني[1].

صباح ٦ أيلول عمّمت مديرية المخابرات على ضبّاطها في الخلية المركزية ورؤساء فروعها في المناطق برقية طلبت منهم الحضور مساء إلى وزارة الدفاع بالبزة العسكرية من دون سلاح فردي بحجة عقد اجتماع توجيهي عام. بعيد تجمّعهم انتقلوا إلى منزل جوني عبده في اليرزة بعد إبلاغهم مشاركتهم في لقاء تكريمي للياس سركيس في مناسبة انتهاء ولايته. إلاّ أنّهم فوجئوا بحضور الرئيس المنتخب أيضًا يرافقه زاهي البستاني. وللمرة الثانية توجّه إليهم بشير الجميّل متحدثًا عن تنسيق سابق بينه وبين مدير المخابرات قاده إلى رئاسة الجمهورية من ضمن مشروع سياسي مشترك.

قال: «كنا على اتصال مستمر بعضنا مع بعض من خلال جوني من دون أن نجتمع. وأستطيع أن

١. مقابلة خاصة مع العميد سمير الخادم.

أقول لكم إنّ ما كنتم تقومون به وما كنت أقوم به أنا واحد، وإن لم نلتقِ مرة. ولكنّه الاتجاه نفسه الذي خططنا له جميعًا. كان جوني ينفّذه عندكم، وأنا أنفّذه عندي. وأعتقد أنّكم شعرتم إلى أيّ مدى كان هذا التنسيق عميقًا وكانت نتائجه تظهر على الأرض أكثر فأكثر. أخذنا رهاناتنا وربحناها. جازفنا كثيرًا. ونتيجة لذلك آمل من الأغراب (الجيش السوري والجيش الإسرائيلي والمنظمات الفلسطينية) في أن يتركونا وشأننا. كانت رهاناتنا أن يعود الجيش إلى الاضطلاع بدوره في بلد يحترم نفسه، ونظام يحترم نفسه (...) يجب أن نعتاد على العمل والتفكير معًا. إمّا أن يكون الجيش جيشًا أو لا حاجة إليه. أن يكون جيشًا حقيقيًا يُعطى أمرًا مع كلّ الإمكانات والدعم الذي تريدون، وأنا سأكون على رأسكم، وكذلك قائد الجيش. والقوّات اللبنانية ستكون على رأس العسكر (...)».

بدوره جوني عبده خاطبهم أمام الرئيس السلف: «هؤلاء الرجال يرون فيكم عزة لبنان، شباب لبنان. يتلمسون منكم الدينامية العنيدة المتوّجة بعنفوان ولا أشمخ. نعم يتلمسون إرادة صلبة تحطم الصعاب والمستحيل. المستحيل. يكاد شعب لبنان، شعبكم، أن يمحو هذه الكلمة من قاموسه. نعم يا فخامة الرئيس، المستحيل قد ولى وغاب ولم يعد مستحيلاً. وإذا ما سُمِح لنا القول إنّنا ربحنا معركة التوحيد، فذلك لأنّكم خضتم وربحتم معركة البقاء من أجل التوحيد. وبتوليكم قيادة شعب لبنان لم يعد أبدًا مستحيلاً إنقاذ لبنان».

أمّا الياس سركيس فعكس ضمنًا دوره في تأمين انتقال دستوري ديموقراطي للسلطة من رئيس إلى آخر كان هو يريده. قال: «الآن هناك أمل جديد، آمل في أن نستفيد منه في المرحلة المقبلة، فنمارس الشرعية كما يجب أن تمارس. ٦٢ نائبًا حضروا وصوّتوا لرئيس الجمهورية. لم يأتِ بقوّة السلاح رئيسًا وإنّما من خلال الشرعية»[1].

مغزى هذا اللقاء كان ما اعتبره جوني عبده انتصارًا له ولمديرية المخابرات في خيار انتخاب بشير الجميّل. وهو تعمّد أن يعبّر عن فحوى الانتصار.

وسرعان ما بدا له، بعد اغتيال الرئيس المنتخب، في اجتماع عمل عقده للضبّاط إيّاهم أنّ بينهم ضبّاطًا مسلمين عارضوا انتخاب شقيقه أمين الجميّل وفضلوا كميل شمعون. ولكنّه خاطبهم: «سأترك مديرية المخابرات بعدما أوصلتها إلى الانتصار. كميل شمعون لن يأتي رئيسًا».

في الأيام التالية لانتخابه، كان جوني عبده قد نصح بشير الجميّل تكرارًا بتقليل تحرّكه في الشارع خشية استهداف حياته. فلم يصغِ إليه. ثمّ ألحّ عليه عقد اجتماعاته في قصر بعبدا تجنّبًا لتعرّضه للخطر، آخذًا بمعلومات وتحليلات جدّية كانت قد بلغته رجّحت وجود مخطّط قد يحول دون تسلّمه سلطاته الدستورية في ٢٣ أيلول.

أشعره اغتيال بشير الجميّل بالإحباط وبوقع الخسارة، وبرغبة ضرورية في السفر. قبل مغادرته منصبه في مديرية المخابرات في ١٤ كانون الأول ١٩٨٢ عُيّن منسّقًا عامًا مع القوّة المتعدّدة الجنسية التي كانت قد انتشرت في بيروت. وسرعان ما نقل فاروق أبي اللمع إلى أمين الجميّل رغبة الياس سركيس في تعيين جوني عبده سفيرًا في كندا هربًا من السياسة اللبنانية ولكونها بلادًا نائية. لم يجب، قائلاً إنّه لا يعرفه، وإنّه عمل في ظلّ شقيقه. بعد مراجعة ثانية سلّم بالطلب ولكنّه اقترح تعيينه سفيرًا في سويسرا. في هذا المكان، المسكون بالعزلة والسكينة والحياد لرجل استخبارات

١. لقاء خاص غير معلن ولم يؤتَ على ذكره في وسائل الإعلام، سُجّلت وقائعه على شريط فيديو يحتفظ به ضبّاط في مديرية المخابرات.

مبتعد لم يختر مرة لمهنته إلاّ الانحياز، لا مكان للحديث عن لبنان وثرثرات سياسييه ولعبة الانقسام والتواطؤ والتشهير والخيبات والخداع. المستحيل الذي تحقّق بانتخاب بشير الجميّل رئيسًا تداعى فجأة. غاب الرئيس المنتخب والمقاوم. وهما الصفتان اللتان وجد فيهما جوني عبده، مبرّر إلغائه.

كان دور الرجل في مشروع وصول بشير الجميّل إلى رئاسة الجمهورية أكبر من أيّ دور مضى اضطلعت به الاستخبارات العسكرية اللبنانية أو رئيسها مع ميليشيا عسكرية أصبحت حزبًا سياسيًا وكادت تصير حزبًا حاكمًا. في الحقبة الطويلة للحرب لم تكن ثمّة انتخابات نيابية، ولا تحالفات سياسية محلية صغيرة تنخرط فيها الشعبة الثانية لتوجيهها في منحى يطمئنها إلى سيطرتها على مسار الحياة السياسية. لم يكن جوني عبده كأنطون سعد مسكونًا بهاجس خلق شعبية لفؤاد شهاب وإن اقتضى الأمر بالقوّة، ولا كغابي لحود يريد أن يحمي الشهابية من أجل المحافظة على المدرسة وإبقائها في الحكم، ولا كجول البستاني متفرجًا وعاجزًا أمام لعبة سياسية وحرب مدمّرة يصنعها الآخرون. لم يهتم جوني عبده بحشد الأنصار والمؤيّدين للياس سركيس للتصفيق له، ولا باجتذاب مجلس النوّاب إلى الرئيس لتأييد سياسته. كان عليه أولاً ودائمًا أن يواجه قبضة الجيش السوري ونزق المنظمات الفلسطينية وتهوّر الميليشيات اللبنانية.

كان جوني عبده يخوض باسم الدولة اللبنانية مشروعًا لم تضعه هي، هو إيصال قائد ميليشيا إلى رئاسة الجمهورية، فإذا بالرهان تجاوز بعده المحلي المحض كاستحقاق دستوري، وأضحى في صلب نزاع إقليمي ودولي خطير تقاطع معه الصراع العربي - الإسرائيلي والدخول العسكري الأميركي إلى المنطقة من البوابة اللبنانية. في هذا المكان الصغير من العالم بالذات كانت سوريا وإسرائيل والمقاومة الفلسطينية وفرنسا والولايات المتحدة معنية بما كان يجري فيه. وثق بمقدرة بشير الجميّل على تحمّل وزر المنصب كما وثِق من قبله الياس سركيس قائلاً لمدير المخابرات إنّ لا رئيس للجمهورية في وسعه أن يحكم بعد عام ١٩٨٢ في ظلّ بشير الجميّل. فلعب جوني عبده دورًا بارزًا في صعود القائد المسيحي. بعد الإجتياح الإسرائيلي في ٦ حزيران ١٩٨٢ صار بشير الجميّل وحده حلّ المشكلة الناشئة. رفض الياس سركيس آنذاك الإستمرار في السلطة، داعيًا إلى انتخاب خلف له أيًّا يكن الثمن بعدما كان قد وجد المخرج في خلافة بشير الجميّل له.

بعد اجتماعه بالرئيس المنتخب ساعتين في ١١ أيلول، قال صائب سلام الذي قاد معارضة انتخابه لجوني عبده: «هذا الشاب يمكن أن يصدر عنه كلّ الخير، ويمكن أن يصدر عنه كلّ الشرّ. ولكنّني ميّال إلى الاعتقاد بأنّ كلّ الخير سيصدر عنه».

بعيد الاجتماع قصد بشير الجميّل بيت جوني عبده في اليرزة والذي كان ينتظره وزاهي البستاني وجوزف أبو خليل وكريم بقرادوني. طُرح موضوع تأليف حكومة جديدة لمهمّة مزدوجة هي إعادة وصل لبنان بالخارج والوحدة الوطنية[1].

١. استكمالاً لاجتماع ١١ أيلول، اتفق بشير الجميّل وجوني عبده وزاهي البستاني وجوزف أبو خليل وكريم بقرادوني على اللقاء مجددًا مساء الثلثاء ١٤ أيلول في منزله في بكفيا لإنجاز مناقشة موضوع الحكومة الجديدة. إلاّ أنّه أبلغ إلى زاهي البستاني صباح الثلثاء تأخره بعض الوقت ريثما يمر على والده بيار الجميّل للبحث معه في أمرين اعتبرهما مهمّين: أحدهما رغبته في مرحلة أولى في تعيين كريم بقرادوني مديرًا عامًا لوزارة الإعلام والحصول على موافقة والده الذي يتحفظ عنه. والآخر رفضه طلب شقيقه أمين الجميّل أن يكون وزيرًا وموفدًا شخصيًا له لدى الدول العربية والأوروبية. ولاحظ بشير الجميّل لزاهي البستاني أنّه لا يرى نفسه «سليمان فرنجيه حتى أعيّن شقيقي وزيرًا»، وإنّ شقيقه الأكبر يريد من والده أن يستقيل من رئاسة حزب الكتائب ليحلّ محلّه فيها. وأضاف: «أنا ذاهب إلى الشيخ بيار لأقول له إنّه إذا قَبِلَ بالاستقالة فسأحتلّ الصيفي (المقرّ الرئيسي للحزب)». ردّ زاهي البستاني في محاولة لتخفيف وطأة غضبه: «عاملْ أمين على أنّه أحد النوّاب الـ٥٧ الذين صوّتوا لك وتعتبر نفسك مدينًا لهم بفوزك. ليكن أحد أولئك فتوجد له حلاً كونك تدين له بصوته». عقّب الرئيس المنتخب: «أنا أعرفه، أنت لا تعرفه» (مقابلة خاصة مع زاهي البستاني).

قال: «الأشهر الستة الأولى من الولاية لتسديد فواتير، بعدها سنبدأ في البناء».

كان قد قرّر أن يكون سليمان العلي رئيس الحكومة الأولى عربون شكر لاقتراعه له، وعلياء الصلح وزيرة للإعلام: «حكومة تسديد فواتير رنتخابات رئاسة الجمهورية» يُوزر فيها بعض مَن منحه صوته. ثمّ يجيء بالحكومة التي يريد من خلالها أن يحكم. كان يريد لحكومته الأولى صلاحيات إشتراعية من مجلس النوّاب.

كان عليه، في الأيام التالية لانتخابه، أن يبحث مع جوني عبده أيضًا في قرار إلغاء القوّات اللبنانية، قائلاً: «صرت رئيسًا للجمهورية، ولا دور بعد اليوم للقوّات اللبنانية». كان خياره أنّ السلاح في يد الجيش اللبناني وحده، وهو سيكون جيشه. في خطوة لم تعكس عزمًا على تجريد الميليشيا من سلاحها خصوصًا بعدما اقترح عليه زاهي البستاني جعلها، كما سائر الميليشيات اللبنانية، حرس حدود تابعًا للأمن العام. فيحافظ بذلك على القوّة العسكرية المسيحية ولكن بإضفاء طابع شرعي على دورها. إذذاك تحدّث لجوني عبده عن احتمال تعيين بعض قادتها، ترضية، في مناصب إدارية بمثابة «فاتورة تعيينات» أيضًا.

ثابر على القول لمدير المخابرات، وهو يوحي إليه بأنّه اعتاد باكرًا الرئاسة وشعر بامتلاكه طاقة تمكّنه من ملء المنصب بلا صعوبات: «أعتقد أنّ لا مشكلة سأواجهها مع المسلمين ولا مع سوريا ولا مع مجلس النوّاب. إيماني مطلق بأنّ لبنان أُنقِذ وانتهت الحرب فيه. وفُصِلت قضيته عن قضية الشرق الأوسط للمرة الأولى».

كان يريد أن يوحي له كذلك أنّه قادر على قيادة مرحلة تغيير كبير آتٍ بلا صعوبات[1].

شارك جوني عبده بشير الجميّل في وضع الأفكار الأولى لخطاب أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النوّاب في ٢٣ أيلول ١٩٨٢، متضمنًا برنامج الأيام المئة الأولى من الحكم في صيغة مكتوبة. وبمثل اهتمامه بأولوية إسناد مناصب في السلطة إلى رفاقه في القوّات اللبنانية كزاهي البستاني وكريم بقرادوني وألفرد ماضي وعبدالله بوحبيب، قرّر سلفًا تعيين جوني عبده مديرًا عامًا للأمن العام في مرحلة أولى ثمّ وزيرًا للداخلية، مع أنّه كان قد اقترح عليه تعيينه قائدًا للجيش. فأجابه أنّ عمله في السياسة على امتداد عهد الياس سركيس جعله، كعسكري، غير أهل للمنصب. كذلك كان يريد زاهي البستاني مديرًا عامًا لرئاسة الجمهورية في مرحلة أولى، تمهيدًا لتعيينه مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومي الذي يرئس مجلسًا للأمن القومي يضم الأجهزة الأمنية كلّها.

في حديث جانبي مع مدير المخابرات عن فريق العمل الذي سيعمل في ظلّه، أظهر الرئيس المنتخب ميلاً إلى إحداث انقلاب في أعراف سائدة كانت قد أضحت في صلب توازن سياسي وطائفي في لبنان. أبدى رغبته في تسمية مسلم لحاكمية مصرف لبنان، فأجابه جوني عبده: «هل بدأت من الآن بالتنازل عن مواقع الموارنة في السلطة والإدارة؟».

١. يروي جوني عبده عن الرئيس المنتخب بعض ما أطلعه عليه عن نتائج اجتماعه بصائب سلام ومكاشفته الأخير باجتماعه برئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في نهاريا في الأول من أيلول وخلافه معه. اقترح على صائب سلام تأليف وفد يترأسه رئيس الوزراء المسلم لمفاوضة إسرائيل على انسحاب جيشها من لبنان، وآخر برئاسة رئيس الجمهورية المسيحي لمفاوضة سوريا على انسحاب جيشها من لبنان «بحيث أنّ ما يقبل به المسلمون في تفاوضهم مع إسرائيل يوافق عليه المسيحيون، وما يقبل به المسيحيون في تفاوضهم مع سوريا يوافق عليه المسلمون. بذلك لا يقع المسلمون تحت ضغط سوريا، ولا المسيحيون تحت ضغط إسرائيل. ويخرج الجيشان المحتلان من لبنان. إنّها الطريقة المثلى لقلب الأدوار بيننا وإنقاذ لبنان». وتبعًا لما أخبر به جوني عبده في ما بعد، فإنّ الرئيس السابق للحكومة فوجئ بالاقتراح ولم يعلّق (مقابلة خاصة).

ردّ فعله كان: «ألا تعتقد أنّه يكفي المسلمين أن يكون بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية. هل تريد قهرهم أيضًا؟».

أراد كذلك إلغاء منصب قائد الجيش والاكتفاء برئيس للأركان يكون ضابطًا مسلمًا، على أنّ ذلك كان يقتضي في رأيه مرحلة إنتقالية يعيّن فيها ضابطًا مارونيًا لقيادة الجيش تبعًا لمواصفات وجدها في أحد اسمين هما العقيد أنطوان الدحداح أو العقيد حبيب فارس. لاحظ أنّهما يمتلكان عقلاً تنظيميًا يخطّط من خلاله لإعادة بناء المؤسّسة العسكرية وتحديد دورها في المستقبل، ناهيك بالمهمّات المطلوبة من الجيش الذي يخضع في نهاية المطاف، دستوريًا، لرئيس الجمهورية القائد الأعلى[1].

في المقابل كان قد طرح على جوني عبده وبعض فريق عمله مساء ٢ أيلول في منزله في بكفيا، سؤالاً عن الضمانات التي يلح عليها للمجتمع المسيحي.

قال له مدير المخابرات: «المسألة مرتبطة بأزمة ثقة. لا ثقة لنا بمؤسّسات الدولة. تأتي الثقة بعد الممارسة. ماذا نريد؟ تطبيق سياسة القوّات اللبنانية أم خلق جيش لسياستك؟ هل تريد إدارة لسياستك أم سياسة لإدارتك؟ بشير الجميّل بعد ٢٣ آب هو غيره قبل هذا التاريخ، وهذا طبيعي. الوطن القومي المسيحي المطلوب هو قيادة البلاد على مستوى رئاسة الجمهورية بهذه الروحية. يأتي من طريق ثورة عسكرية، لا من طريق مجلس النوّاب والشرعية».

ردّ: «ما أريد تحقيقه لا ينحصر في ست سنوات فقط. رسالتنا أن نرسي الأسس التي تعطي الإدارة الأمنية الضرورية للمجتمع المسيحي حتى بعد أن أترك الحكم. لكنّ السؤال كيف أؤمن ذلك؟»[2].

عرف ضبّاط مديرية المخابرات في جوني عبده شخصية مرحة ودودة ومنفتحة، جذابة وحيوية. مناور ماهر لا يتقن الادعاء، لا يضجر من الرهان على المبادرة والمجازفة، ولا يسلّم بالإخفاق. واضح عندما يريد، وغامض عندما يريد أيضًا. مأخوذ بالذكاء السياسي الذي كان لكميل شمعون، وبآدمية الياس سركيس وطيبته ونزاهته فأخلص له ودافع عن خياراته في الحكم. عصبي انفعالي وبارد طبقًا للمشكلة التي يقارب. يغضب بسرعة ويستمع طويلاً، ولكنّه قادر أحيانًا على السيطرة على ردود فعله. تولى وحده الدور السياسي دونما مشاركة من أيّ من ضبّاط مديرية المخابرات في نشاطات اعتبرها عمله السرّي الذي غالبًا ما طبعته صفتا العمل الوسخ والموبوء. وحده يتخذ القرار في مبادرة سياسية يكون قد أعدّ لها. وما لم تكن محكومة بسرّية كاملة، لا يتردّد في استمزاج أراء ضبّاط قريبين منه. عوّل باستمرار على المعلومات التي فلسفها دائمًا بأنّها المصدر الوحيد لتحليل جدّي ينبغي أن يقود إلى قرار مصيب متطابق مع الواقع والأهداف. من دونها القرار إمّا خاطئ أو متهوّر.

كانت سلامة بشير الجميّل هاجسًا لم يفارق فريق عمله وجهاز استخبارات القوّات اللبنانية لوفرة المرات التي تعرّض فيها للاغتيال. وكان الاعتقاد السائد أنّ الطريقة الوحيدة لحماية حياته هي أسره في نظام أمني ضيّق بدا مستحيلاً مع رجل مثله يرفض تقييد حركته المستمرة بلا توقّف، ومراقبة نشاطاته وعلاقته بالناس وشعبيته. سخر من الإجراءات الأمنية واستخف بكلّ المخاوف التي كان يمكن أن تبعث على تهديده، متجوّلاً بسيارته بلا مواكبة إدراكًا منه، على كثرة أعدائه

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.
٢. محضر إجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٢ أيلول ١٩٨٢، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

الأشداء المتربصين به كالاستخبارات السورية والفلسطينية وخصومه السياسيين، أنّ أحدًا لن يتعرّض له. قبل انتخابه ثمّ بعدما أصبح رئيسًا لم يرضخ لإرادة جوني عبده تخصيص قوّة أمنية من فرقة «المكافحة» لتولي أمنه، مكتفيًا بالقول له إنّ حمايته الحزبية مؤمّنة وكافية. فلم يكن مدير المخابرات يخفي إذذاك قلقه عليه وخشيته على حياته.

حمله عناده على رفض طلب ضابط في الجيش اللبناني رغب إليه، تحوّطًا، في تفتيش مقرّ حزب الكتائب في الأشرفية، في ١٤ أيلول، قبل وقت قصير من حضوره إليه. رفض غاضبًا: «إلاّ هذا الأمر، لا أقبل ولا أسمح أبدًا بتفتيش بيت الكتائب».

في ١١ أيلول وصل إلى بيت جوني عبده واستلقى على كرسي وأرخى إحدى رجليه على طاولة صغيرة.

قال له مدير المخابرات، بناء على معلومات مقرونة بتحليل، بالحذر وتفادي زيارة الأماكن العامة والمقار الحزبية التي قد تشكل خطرًا على حياته.

وأضاف: «لقد أظهرتَ كفاية أنّك جريء وشجاع، وكفى ذلك الآن».

أجابه: «هذه مشيئة الله، ليس في إمكاني التقوقع في مكان. أعتقد أنّ الله سيساعدنا على تخليص لبنان، سيخلّصه».

ردّ جوزف أبو خليل، الحاضر معهما: «دعه كما هو ولا تطلب منه أن يتغيّر. الناس يحبّونه هكذا لأنّه ليس غريبًا عنهم، وينبغي ألاّ يبتعد عنهم. لا تدعه يبدّل من عاداته».

قال جوني عبده: «ولكنّ أمنه... هناك خطر كبير على حياته»[1].

لم يستجب كذلك، قبل ساعات من اغتياله، لنصيحة الياس سركيس الذي أصر عليه وقف تنقلاته العلنية بين الناس بعدما أصبح رئيسًا، طالبًا إليه السكن في القصر الجمهوري وعدم مغادرته إلى حين تسلّمه سلطاته الدستورية، واستقبال مَن يشاء من المسؤولين والناس في قصر بعبدا كون أمنه لم يعد ملكه مذ أصبح رئيسًا. اقترح عليه تخصيص جناح له لإدارة الإجتماعات هذه.

قال له: «لا يجوز يا ابني من الآن فصاعدًا أن تظلّ تتحرّك كالسابق».

لم يصغِ قائلاً للرئيس إنّه سيفعل ذلك في اليوم التالي، الثلثاء ١٤ أيلول، بعد أن يكون زار دير الصليب في جلّ الديب تنفيذًا لوعد قطعه لشقيقته الراهبة أرزة، واجتماعه برفاقه القدامى في مقرّ حزب الكتائب في الأشرفية لوداعهم.

كان ذلك خطأه القاتل.

الرابعة والدقيقة العاشرة انهار سقف هذا المبنى. أطنان من باطون الطبقة العليا سقطت على الطبقة الأرضية حيث كان يجتمع برفاقه.

لم يصدّق جوني عبده ترجيح مقتله، وظلّ يبحث عن المعلومات التي تؤكد له أنّه لا يزال على قيد الحياة. وبسبب الهيستيريا التي عمّت الشارع المسيحي، بدا أنّه، كالناس، لا يريد أن يصدّق أنّ ثمّة من اغتال كلّ ما فعله. تلقى عشرات المكالمات الهاتفية ذكر فيها أصحابها أنّهم شاهدوه يخرج

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

من تحت الأنقاض حيًا. تارة يغمر الغبار وجهه وثيابه، وطورًا يده مكسورة. سأل مركز مراقبة للجيش في مرفأ بيروت عن احتمال أن تكون هبطت طوافة إسرائيلية وأقلّت أحدًا إلى تل أبيب، فأفيد بالإيجاب. لبرهة توقّع أن تكون إصابته توجب علاجًا سريعًا في مستشفى، وتفاديًا لتعرّضه لاغتيال ثان. اتصل برئيس الجمهورية وأبلغ إليه أنّ معلوماته تفيد بأنّه لا يزال حيًّا، وربما نُقل إلى إسرائيل.

ردّ الرئيس باستغراب: «أخذوه إلى إسرائيل... لماذا؟».

قال: «لا أعرف، ربما بسبب حاله الصحية».

ثمّ بلغته معلومات أخرى معاكسة: قد يكون نُقل إلى مستشفى في الأشرفية.

في التاسعة ليلاً لم يقوَ الياس سركيس على تلقي النبأ من كريم بقرادوني، فأعطى سماعة الهاتف إلى جوني عبده الذي سمع العبارة الآتية: «مات بشير، الآن انتشلنا جثته».

كان قد تمّ التعرّف إليه من المحبس المسدّس في إصبعه.

في خلاصة معلومات بلغت إلى جوني عبده في وقت لاحق أنّ اللواء محمد الخولي، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجوّ السوري، هو الذي كُلّف تنفيذ قرار اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب.



مدير المخابرات يصافح الرئيس كميل شمعون ويتوسطهما المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع والأباتي شربل قسيس، ووراءهم النائب أمين الجميّل.

اللغز

من فوج الهندسة في ثكنة حمانا إلى مكتب شؤون العسكريين الخاصة عام ١٩٦٥، بات الملازم أول جوني عبده في ٢١ تموز ١٩٦٧ رئيسًا للغرفة العسكرية للعماد إميل بستاني، واستمرّ فيها إلى ما بعد إقالة قائد الجيش وتعيين العماد جان نجيم خلفًا له. لزم مكتب القائد الجديد حتى مقتله في سقوط طوافته العسكرية في ٢٤ تموز ١٩٧١. يومذاك بعد غداء في المقرّ الصيفي لرئاسة الجمهورية في إهدن، نصح سليمان فرنجيه لقائد الجيش تأجيل عودته بالطوافة إلى بيروت نظرًا إلى رداءة الأحوال الجوّية، أو على الأقل الانتقال إليها بسيارة. ولكنّه آثر العودة بالطوافة قائلاً للرئيس: «إنّ الطيارين اعتادوا مثل هذه الأجواء». وطلب من مرافقه النقيب جوني عبده التوجه إلى العاصمة برًّا لاصطحاب ابنته من المطار. بعيد ملاقاته ابنة القائد سأل عن مغادرة الطوافة إهدن فأفيد أنّ الاتصال انقطع بها بعد وقت قصير.

ابن زوق مكايل التي اقترن اسم والده يوسف باسمها، فعُرف بـ«عبده الزوقي»، والدته أليس نعمة من دير القمر. لم يكن يرد إسمه الحقيقي إلاّ في المعاملات والوثائق الرسمية. في مطلع الثلاثينات هاجر الأب إلى حيفا وعمل في حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين في إدارة البرق والبريد. في المدينة الفلسطينية تزوّج أليس نعمة التي عرفها عندما كان يتردّد صيفًا على لبنان. وعلى أبواب النزاعات المسلحة والاعتداءات المتبادلة والقاء المتفجرات بين السكان العرب واليهود في فلسطين، عاد يوسف عبده وعائلته إلى وطنه عام ١٩٤٦، ولكنّه ظلّ يتقاضى تقاعدًا شهريًا هو ٢٥ ليرة استرلينية من الحكومة البريطانية حتى بعد انتهاء الانتداب إلى حين وفاته. في لبنان عمل سائقًا على خط بيروت – حيفا.

وُلِدَ الصبي جوني في حيفا في ٢٤ شباط ١٩٤٠، وتولى كاهن الرعية أنطون خريش، البطريرك الماروني لاحقًا، عمادته. أصغر أخوته: إدمون، روز، إيلي، جوني.

دروسه الابتدائية الأولى في حيفا، ثمّ عام ١٩٤٦ في مدرسة راهبات اللعازارية في زوق مكايل وهو في سنّه السادسة. انتقل التلميذ الذي اتصف بالمشاغبة، الخارج من طبقة إجتماعية متواضعة، إلى مدرسة مار يوسف في عينطورة وأكمل دروسه الثانوية فيها. أنهاها عام ١٩٥٨ والتحق بالمدرسة الحربية بصفة تلميذ ضابط طيار بحثًا عن عمل ومكانة إجتماعية لائقين يحسّنان الظروف المعيشية لعائلته ويضمنان له استقرارًا وثباتًا في الراتب، من غير أن تجتذبه إليها شعارات وطنية على غرار ضبّاط كثيرين قبله.

كانت دورته في المدرسة الحربية الأولى التي تلت «ثورة ١٩٥٨» بعد تأخر ثلاثة أشهر بسبب أحداثها، وتخرّج فيها في الأول من آب ١٩٦١ ملازمًا في سلاح الهندسة العسكرية، متسلّمًا السيف من فؤاد شهاب. بعد شهرين سافر إلى أنجي في فرنسا والتحق بالمدرسة التطبيقية للهندسة لسنة. عامذاك كانت قد وقعت محاولة الانقلاب التي نفّذها الحزب السوري القومي الإجتماعي ضدّ عهد فؤاد شهاب. فوجئ وهو في فرنسا، بمنحه «وسام الوفاء» تقديرًا للضبّاط الذين لم يعلنوا تأييدهم لمحاولة الانقلاب وظلّوا أوفياء للقيادة. بعد عودته إلى لبنان عام ١٩٦٢ التحق بفوج الهندسة كآمر فصيلة في ثكنة حمانا حتى عام ١٩٦٥. وما لبث أن عُيّن عضوًا في لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية برعاية الأمم المتحدة التي نيط بها رسم الحدود الدولية بين البلدين. فاستعين به مع فصيلة من سلاح الهندسة ذات اختصاص في الطوبوغرافيا. كانت تلك المرة الأولى التي رأى فيها دولة إسرائيل من داخل الأراضي اللبنانية.

عام ١٩٦٥ عُيّن، وهو برتبة ملازم أول، رئيسًا لمكتب شؤون العسكريين الخاصة لسنتين حتى عام ١٩٦٧. فساهم وجوده في المنصب في العمل داخل خلية أركان الشعبة الثانية. حضر اجتماعاتها الدورية برئاسة غابي لحود لساعات طويلة أحيانًا، إلاّ أنّه التزم الصمت في الأشهر الستة الأولى قاصرًا دوره على الإصغاء إلى ضبّاطها البارزين والنافذين رؤساء الفروع. في هذه الاجتماعات لم يلمس دقة ما أشاعه الشارع والسياسيون المعارضون عن الاستخبارات العسكرية والاتهامات التي ساقوها إلى ضبّاطها بالنزق والترويع والتهويل والتسلط والمعاملة الفظة والابتزاز والتدخّل في السياسة والحياة الشخصية والعامة للمواطنين وفي الانتخابات النيابية، مع أنّ لقاءه الأول بغابي لحود في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٥، بعد تعيينه رئيسًا لمكتب شؤون العسكريين الخاصة، بلبل دحضه الإشاعات تلك فصدّقها. حتى ذلك الوقت، مأخوذًا بالأفكار الشهابية وبالملامح الأخلاقية التي عكستها في أوساط الجيش صورة فؤاد شهاب، دافع عن الشعبة الثانية.

فور الإذن له بدخوله إلى المكتب، كان غابي لحود يمسك سماعة الهاتف ويحضّ نوّابًا، واحدًا بعد آخر، على الاقتراع لصبري حمادة في انتخابات رئاسة مجلس النوّاب قبل ظهر اليوم التالي، ١٩ تشرين الأول. استمرّت المقابلة دقائق لم تتح لجوني عبده محادثة رئيس الشعبة الثانية طويلاً. إلاّ أنّها جعلته يتيقن من بعض ما سمعه عن تدخّلها. كان ذلك اليوم فاتحة علاقته بغابي لحود، وقد تركت أثرًا عميقًا في دوره في الشعبة الثانية في ما بعد.

على أنّ نشأته في بلدة كسروانية مارونية لم يطبعها التعصّب. لامس اختبارين شخصيين كانا معرفته الأولى بالسياسة ولم يخلوا من مغزى مذهبي قاربه من غير أن يتوقع. الأول تحريضه زعماء سياسيين على دعم مطلب انتزعته منه قيادة المدرسة الحربية. كان قد التحق بسلاح الجوّ في ضوء ما بلغ إليه أنّ راتب الضابط الطيار يتجاوز راتب ضبّاط أسلحة المشاة والمدفعية بسبب تعرّضه للخطر الدائم من جرّاء تحليقه. رفاق دورته ٦٠ تلميذًا ضابطًا مسيحيين ومسلمين مناصفة. أمّا رفاقه في سلاح الجوّ فعشرة، هم ثمانية موارنة ودرزي وشيعي أخضعوا لدورة خفضت عدد التلامذة الموارنة إلى ثلاثة فقط تحقيقًا لحدّ أدنى من التوزان الطائفي في هذا السلاح. على أن يصير إلى إلحاق الراسبين بسلاح البر. نجح الثمانية في امتحان السنة الأولى فأخضعوا لامتحان ثان في السنة الثانية نجحوا أيضًا. لكنّ قائد سلاح الجوّ علي عبّود، وهو للمفارقة ماروني، أعلمهم أنّ خمسة منهم رسبوا هم أربعة موارنة والشيعي الوحيد الذي هو عدنان بشارة. وقد أحاط باسمه التباس ظنًّا بأنّه الماروني الخامس. أمّا الموارنة الأربعة فكانوا، إلى جوني عبده، شامل موزايا وأنطوان صوان وعفّت قهوجي. أسرّ إليهم علي عبود بداية أنّهم

فازوا جميعًا، ثمّ أمهلهم مأذونية لمدة ٤٨ ساعة قبل صدور النتائج الرسمية النهائية لبذل جهود مع سياسيين نافذين لدى قيادة الجيش للتدخّل ومنع إسقاطهم في الامتحان.

كانت تلك بوابة الدخول إلى السياسة.

زار التلامذة الخمسة بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي وبيار الجميّل وريمون إده وعدنان الحكيم طلبًا لوساطتهم في محاولة تحريض منهم على قيادة المدرسة الحربية. قالوا لبيار الجميّل إنّ الموارنة الأربعة أُسقِطوا[1]، ولعدنان الحكيم إنّ المسلم الوحيد أُسقِط. فانتقلوا جميعًا إلى السنة الثالثة تفاديًا لإسقاط الشيعي الوحيد عدنان بشارة الذي سرعان ما تسبّب بحادث سقوط طائرة كان يقودها أدّى إلى إخراج الخمسة من سلاح الطيران إلى سلاح البر. فانتقل جوني عبده إلى الهندسة العسكرية ذات الإختصاص بالجسور والطرق وحقول الألغام.

أمّا الاختبار الثاني فكان في السنة الثالثة من المدرسة الحربية عندما دعي تلامذتها إلى انتخاب «الأب المدبّر» من صفوفهم على جاري العادة كلّ سنة لتنسيق علاقة تلامذة الضبّاط بقيادة المدرسة الحربية، والانفتاح على مشكلاتهم في شؤون النظام الداخلي والتعويضات المالية. كان «الأب المدبّر» يحظى باحترام قيادة المدرسة، مسموع الكلمة بسبب انبثاقه من الانتخاب. يومذاك ترشّح طارق نجيم في مواجهة أنطوان سعادة الذي دعمه جوني عبده وتلامذة آخرون وجدوا في حلفاء طارق نجيم كسامي الشدياق وأنطوان كيروز وسواهما تيارًا مسيحيًا متشدّدًا. فكان أن فاز أنطوان سعادة، وهو تلميذ ضابط في قوى الأمن الداخلي أصبح بعد سنوات طويلة قائدًا للدرك، وبات «الأب المدبّر» على رفاقه الذين تجاذبتهم حماسة لم تخلُ من عصبية دينية غير مألوفة في المدرسة الحربية كإحدى ذيول «ثورة ١٩٥٨».

لم تكن تجربة جوني عبده في الشعبة الثانية مماثلة لتجربة غابي لحود ورفاقه. ولم يكن في فريق عمله الضيّق. لم يعمل في الأمن والاستخبارات. على أنّ منصبه رئيسًا لمكتب شؤون العسكريين الخاصة، الخاضع في صلاحياته للشعبة الثانية، أدخله في السياسة عبر اتصالاته بالسياسيين والإدارات الرسمية لإنجاز معاملات العسكريين. بدا شهابيًا بسبب انخراطه في بيئة شهابية عرّفته إلى هذه المدرسة كما أرادها الرئيس السابق، ولكنّه لم يدركها بالممارسة. كان لا يزال ضابطًا صغيرًا.

سأله فؤاد شهاب يوم التقاه للمرة الأولى في منزله في جونيه: «يا بني أيش هي الشهابية؟».

ردّ: «هل تريد يا سيدي الإجابة في سطرين؟».

قال الرئيس السابق: «أريد أن أسألك، هناك مدير عام في إدارة الهاتف من بيت الشدياق يأتي في السابعة صباحًا بدلاً من التاسعة ويسيّر معاملات المواطنين وشؤونهم ويخدمهم، ويغادر مكتبه بعد انتهاء الدوام بساعة. لا يسرق ونظيف الكفّ ولكنّه ينتخب ابن بو شمعون. فما هو هذا الشخص؟».

قال جوني عبده: «هذا شهابي».

١. يروي السفير جوني عبده عن الاجتماع ببيار الجميّل أنّ رئيس حزب الكتائب بادر تلامذة الضبّاط الأربعة بالقول: «أنا لا يهمّني سواء كان مسيحيًا أو مسلمًا، أو سنّيًا أو شيعيًا. المهم أن يكون لبنانيًا». وبعد برهة قال: «ولكن كمّ مارونيًا أسقطوا؟». وسرعان ما عقّب جوني عبده أنّ في صفوفهم شيعيًا أيضًا، مستبقًا ردّ فعل توقّعه من بيار الجميّل قد يشكّل إحراجًا لرفيقه عدنان بشارة (مقابلة خاصة).

عقّب فؤاد شهاب: «حسنًا، اعتقدت أنّك تفهم الشهابية كالبعض الآخرين. أيّ أنّها استزلام. وهي ليست كذلك».

قال الضابط للرئيس: «وريمون إده مثلاً...».

قاطعه: «إنّه شهابي من دون أن يعرف».

تعرّف إلى فؤاد شهاب يوم كان رئيسًا للغرفة العسكرية للعماد إميل بستاني عندما كان يرافقه في زياراته الدورية للرئيس السابق. مرة في الأسبوع. اللقاء الأول كان عام ١٩٦٨ طبعته عبارة عفوية من الرئيس منحت الضابط المرافق مزيدًا من الثقة بالنفس.

قال له بعدما تقدّم منه جوني عبده: «هيدا إنتَ، يقولون لي عنك أشياء كثيرة».

بعد ذلك تردّد عليه لوحده مرارًا.

على أثر مقتل العماد جان نجيم عام ١٩٧١، راسله جوني عبده من أميركا حيث أجرى دورة عسكرية، وكتب إليه أنّه خائف على مستقبل الجيش بعد ملاحقة الضبّاط السابقين للشعبة الثانية، فأجاب الرئيس السابق أنّه يشاطره هذا القلق و«أنّ الإنحراف عن وحدته والسياسة المتبعة سيؤدّيان إلى تأييد مسيحي كلّي للجيش، ممّا سيعرّضه للشرذمة والانقسام»[1].

في مكتب شؤون العسكريين الخاصة تمرّس بأساليب عمل الشعبة الثانية التي شدّدت على فكرة هيبة دورها. وهو ما لمسه في اجتماعاتها الدورية وأسلوب عمل رجالها الأقوياء والمهابين والذائعي الصيت كغابي لحود وسامي الشيخة وسامي الخطيب. وكلما بلغ إليه تعرّض مدني لعسكري أو نشوء شجار بينهما، كان يستدعي المدني إلى مكتبه للتحقيق معه متوسّلاً أسلوب العمل الرائج في أوساط ضبّاطها بإلقاء الرعب في قلبه: بدءًا بجعله يقلق لمجرّد استدعائه إلى الشعبة الثانية، ثمّ بجعله ينتظر في غرفة مجاورة وقتًا طويلاً بلا مبرّر لمضاعفة تخويفه، ثمّ باستقباله بحاجبين مقطبين وبملامح غاضبة وتوجيه الأمر إليه بالبقاء واقفًا أو بعدم الجلوس من دون إذن، أو بمخاطبته بصوت عالٍ لإرعابه وفرض وقار المكان عليه وسطوة الضابط الذي يستجوبه من غير تساهل.

آنذاك اختبر السياسة وكانت قد وقعت الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧. فعيّن مساعدًا للرائد جان ناصيف في المراقبة المسبقة على الصحف والمجلات بعد إعلان حال الطوارئ، متناوبًا معه يوميًا في مكتبهما في مصلحة الصحافة في وزارة الأنباء. لكنّ عدم مراسه في هذا العمل حداه على مراجعة غابي لحّود كلما أراد التأكد من ضرورة اقتطاع أجزاء من مقالات نشرت في الجرائد والمجلات لاعتبارها تضرّ بالأمن الداخلي. ولم يكن يتردّد في حذف إعلانات أحيانًا، ولاسيما منها المنطوية على دلالات سياسية كبيع أراضٍ في الجنوب. بعد مكتب شؤون العسكريين الخاصة انتقل إلى رئاسة الغرفة العسكرية لقائد الجيش، ثمّ ذهب في النصف الثاني من العام ١٩٧١ إلى الولايات المتحدة في دورة عسكرية في الهندسة تلتها أخرى في الطوبوغرافيا استمرّتا سنة وثلاثة أشهر. في نهاية عام ١٩٧٢ عاد إلى بيروت وعُيّن رئيسًا للشعبة الأولى في قيادة اللواء الأول في ثكنة أبلح في البقاع. وبصفته هذه ذهب إلى قطاع مرجعيون وعمل مساعدًا لقائد القطاع الشرقي، موزع الإقامة بين أبلح ومرجعيون. عام ١٩٧٣ بات مساعدًا لمدير الشؤون الجغرافية زين مكي من غير وظيفة محدّدة حتى تعيينه رئيسًا للشعبة الثانية عام ١٩٧٧.

١. المصدر السابق.

سبق تعيينه رئيسًا للغرفة العسكرية ومرافقًا لقائد الجيش خلفًا للنقيب جوزف يونس الذي ذهب في دورة أركان عسكرية إلى الولايات المتحدة أن طُرح على إميل بستاني عدد من الأسماء، فاختار منها جوني عبده بتزكية من غابي لحود، في ضوء ما كان بلغه من أصداء عن نجاحه في إدارة مكتب شؤون العسكريين الخاصة. في منصبه الجديد أضحى في موقع جعله على صلة مستمرة بقائد الجيش وبرئيس الشعبة الثانية: يطّلع على البريد الخاص لقائد الجيش وعلى بطاقات القرارات التي تعدّها الشُعَب الأربع في الأركان، كما يطّلع على التقارير السرّية والترقيات والتشكيلات تمهيدًا لاتخاذ القائد قراراته منها بعدما يكون قد مهرها رئيس الغرفة العسكرية بتوقيعه.

كان الدرس الأول الذي أكسبه إيّاه قائد الجيش هو وقْع محاولة اغتيال كميل شمعون في ٣٠ أيار ١٩٦٨، بعد أشهر على وجوده في منصبه الجديد.

حضر إليه وأعلمه بمحاولة اغتيال نفّذها شاب طرابلسي هو نبيل عكاري: «أطلقوا النار على كميل شمعون».

كان ردّ فعل إميل بستاني: «مَن أطلق النار عليه، مسيحي أم مسلم؟».

لم يخطر في بال جوني عبده أنّه سيباغته بجواب كهذا. ولا خَطَرَ له مغزى أن يكون الجاني مسيحيًا أو مسلمًا في محاولة اغتيال الرئيس السابق، وهو يغادر مقرّ حزب الوطنيين الأحرار في شارع عبد الوهاب الإنكليزي، ومن دون أن يكون قد تزوّد معلومات عن الجاني ومَن يكون. كان استدراكه الآخر أنّه لم يُعلِم قائد الجيش بالمعلومات الكافية التي من شأنها إضفاء دلالة مختلفة الإبعاد على محاولة الاغتيال عندما يكون الجاني مسيحيًا أو مسلمًا. أمّا فحوى الدرس لضابط مرافق لقائد الجيش، ففي ضرورة امتلاكه على الدوام معلومات حيال أيّ حدث لتقدير انعكاساته ونتائجه والتقويم الدقيق في قراءة أهدافه والمستفيدين والمتضرّرين منه. ترك هذا الدرس تأثيره فيه للسنوات التالية من عمله في الغرفة العسكرية، ساعيًا بانتظام إلى الحصول على كمّ كبير من المعلومات.

على أنّه وجد نفسه أمام امتحان آخر أكثر إحراجًا ودقة، هو حسم ولائه بين إميل بستاني وغابي لحود منذ لمس في الغرفة العسكرية الطموحات السياسية المتزايدة للقائد. إذ كُلّف المرافق إدارة شعبة ثانية في مكتب قائد الجيش رديفة للاستخبارات العسكرية. فعمل، بناء على أوامر من إميل بستاني، على تلبية مطالب نوّاب وسياسيين ووجهاء ومفاتيح إنتخابية وأعضاء في مجالس بلدية وصحافيين موالين ومعارضين، للشعبة الثانية خصوصًا، واستجابة مصالحهم. وكان بين هؤلاء مَن كان يحصل على مبالغ مالية من المخصّصات السرّية لقائد الجيش المدرجة في موازنة وزارة الدفاع، أعدّ جوني عبده لوائح بأسمائهم وضعها في أدراج مكتبه على أنّها «مساعدة سياسية من الجنرال أكثر منها رشوة». فتراوحت بين ٣٠٠ ليرة لبنانية و١٥٠٠ ليرة لبنانية تبعًا للنائب أو السياسي، أو للمؤيّدين من غير المخبرين الخاصين بالقائد. بدت جزءًا من العلاقات السياسية والعامة التي نسجها لإحاطة دوره بحضور سياسي بارز لا يخلو من الاستفزاز. ولم يكن في وسع جوني عبده انتقاد نشاطات كهذه إلاّ ضمنيًا مع أنّها استهدفت الشعبة الثانية التي كانت مصدرًا رئيسيًا لاقتناعاته السياسية والعسكرية[1]. كان يتصرّف بالمخصّصات المالية مباشرة كيفما يشاء

١. يقول السفير جوني عبده إنّ اعتقادًا تولّد لديه مذذاك أنّ قائد الجيش هو الذي يُسيّس الجيش لا جهاز الاستخبارات. في ما بعد، بعد إقالة إميل بستاني من منصبه عام ١٩٧٠، سمع من فؤاد شهاب عندما زاره في منزله العبارة الآتية: «مشكلتي بعدما أصبحت رئيسًا للجمهورية أنّ كلّ قائد للجيش من بعدي سيفكر في الوصول إلى رئاسة الجمهورية». قال له كذلك: «المشكلة أيضًا أنّ كلّ قائد للجيش أصبح يعتقد أنّه يحق له أن يصير فؤاد شهاب ثانيًا» (المصدر نفسه).

بلا مراقبة أو محاسبة. وغالبًا ما كان يعوّل على مخصّصات مالية أخرى منحتها لمكتبه الشعبة الثانية.

كانت قد ساورت إميل بستاني شكوك في أنّ جوني عبده أقرب إلى غابي لحود منه إلى موالاته هو. أو على الأقل أشعره بأنّه أيضًا مخبر لدى رئيس الشعبة الثانية. كانت ثقة جوني عبده بغابي لحود أكبر منها بإميل بستاني الذي لم يكن شهابيًا ولا أحبّ فؤاد شهاب على وفرة زياراته له في منزله في جونيه، ولا أحبّ ضبّاط الشعبة الثانية. بدوره جوني عبده لم يكن يتردّد في إطلاع رئيس الشعبة الثانية على كلّ ما أحاط بقائد الجيش من أخبار ومعلومات تعني الاستخبارات العسكرية للاطلاع عليها وتحليلها، أو كلّما بدا أنّ إميل بستاني نحا في بعض تصرّفاته وردود فعله في مسار مناوئ للشهابيين. وهي المهمّة التي ناطه بها رئيس الفرع العسكري إدغار معلوف عندما أخطره أنّه اقترح اسمه رئيسًا للغرفة العسكرية ومرافقًا لقائد الجيش. فأجابه متردّدًا أنّه يفضّل البقاء في أركان الشعبة الثانية نظرًا إلى وقع دورها وتأثيرها ونفوذها.

قال له إدغار معلوف: «وأنت لدى قائد الجيش ستظلّ في الشعبة الثانية، لأنّنا سنبقى على اتصال معك لاطلاعنا على كلّ ما يدور حول العماد بستاني. ستراقبه وتعلمنا بزوّاره مدنيين وعسكريين».

وأضاف: «لن تترك الشعبة الثانية، بل ستكون في المكانين في وقت واحد»[1].

كان عليه أن يزوّد الشعبة الثانية باستمرار بمعلومات عن قائد الجيش ونشاطاته، ويُرسل إليها نسخة عن جدول مواعيده اليومية وزوّاره تتبّعًا لتحرّكاته وعلاقاته واتصالاته العلنية والسرّية.

مذذاك تغيّرت معاملة قائد الجيش لرئيس غرفته العسكرية. في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٩ عندما أدخل إليه جوني عبده ملف ترقيات الضبّاط، أبلغ إليه القائد تأخير ترقيته من ملازم أول إلى نقيب ستة أشهر، مع أنّ التقليد المتبع يقضي بأن يكون رئيس مكتب قائد الجيش الضابط الأول الذي يرقى بين رفاق دفعته. فتأخر عن هؤلاء إلى ما بعد إقالة إميل بستاني من منصبه، ورُقي إلى نقيب في الأول من تموز ١٩٧٠.

لكنّ تصرّفًا كهذا لم يحل دون تورّطه مع قائد الجيش في تحريف محضر محادثات من ١٢ صفحة أجراها إميل بستاني في العاصمة المصرية عام ١٩٦٩ إبّان مفاوضات اتفاق القاهرة. في الطائرة، في طريق عودتهما لفته إميل بستاني بعد إعادة قراءة المحضر إلى فقرتين ربما استفزتا شارل حلو وأغضبتاه إلى مسؤولين آخرين لم يشر إليهما. وكان عنى الشعبة الثانية ضمنًا، فكتبهما بصيغة مغايرة لما وقّعه طرفا المحادثات الرسمية كانت أشبه بتزوير. ثمّ طلب من جوني عبده إدراج الفقرتين الجديدتين في صورة المحضر تفاديًا لكشف التعديلين فيه عند إرسال نسخة منه إلى رئيس الجمهورية. بذلك احتفظت وزارة الدفاع اللبنانية بنسخة عن المحضر هي غير النسخة الرسمية والصحيحة الموجودة في وثائق وزارة الحربية المصرية.

وخلافًا لما درج عليه، لم يخبر جوني عبده غابي لحود بتزوير ظلّ سرّ بينه وبين القائد الذي طلب منه ذلك[2].

بعد إقالة العماد إميل بستاني وتعيين العماد جان نجيم خلفًا له، استمرّ في الغرفة العسكرية سنة ونصف سنة انتهت بالحادث المأسوي الذي أدّى إلى مقتل القائد في سقوط الطوافة العسكرية.

١. مقابلة خاصة مع اللواء إدغار معلوف.
٢. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

كانت قد جمعته مودة بجان نجيم الذي، مذ وصل إلى قيادة الجيش، طَبَعَهَا بأسلوب عمله بدءًا بإجراء غير متوقّع استهدف رئيس الأركان العميد أول يوسف شميّط الذي كان يتقدّمه رتبة، أضف أنّه المتقدّم بين الشهابيين. ففاجأ القائد الجديد ضبّاط الأركان بالقرار الأول الذي اتخذه.

كانت الشعبة الأولى قد اقترحت في بطاقة قرار إبدال سيارة رئيس الأركان بأخرى جديدة وجارتها في الاقتراح الشعبة الثانية، فيما أحجم يوسف شميّط عن إبداء رأيه كونه معنيًا بالأمر. وصلت بطاقة القرار إلى رئيس الغرفة العسكرية جوني عبده الذي أحالها على جان نجيم، فدوّن الأخير بخطه كلمة واحدة فقط بالفرنسية التي فضّل دائمًا التحدث بها: «Non». بقراره هذا استوعب كلّ السلطة في القيادة بأن أحدث صدمة في رأس الأركان، في الضابط الأكثر نفوذًا ووقارًا واحترامًا في الجيش. تدريجًا اصطدم التفاهم بين القائد ورئيس الأركان بعقبات عزاها جان نجيم إلى سببين مباشرين: أولهما استمرار يوسف شميّط في منصبه منذ عام ١٩٥٨ بلا انقطاع، وثانيهما محاولته تجاوز قائد الجيش في ممارسته صلاحياته على نحو تجربته جزئيًا مع إميل بستاني بفضل دعم وثقة محضه إيّاهما فؤاد شهاب. عام ١٩٧١. بعد أشهر من بدء ولاية سليمان فرنجيه أُحيل يوسف شميّط على التقاعد وعُيّن رئيس جديد للأركان هو العميد سعيد نصر الله الذي عرفه جان نجيم مذ عاونه في قيادة المنطقة العسكرية في الجنوب بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨.

بعد مقتل جان نجيم طلب جوني عبده من خلفه العماد اسكندر غانم إعفاءه من منصبه والإذن له بالسفر إلى الولايات المتحدة في دورتين عسكريتين، فأحلّ محلّه في رئاسة الغرفة العسكرية عصام أبو جمرة.

التعيين المكلف

في مكتب غابي لحود التقى جوني عبده الياس سركيس للمرة الأولى. ثمّ تكرّرت اللقاءات بفعل العلاقات الوثيقة التي كانت قد جمعت الياس سركيس بضبّاط الشعبة الثانية. ولكنّه عرفه عن قرب أكثر عندما كُلّف في ٢٥ نيسان ١٩٧٣، وهو بعد في ثكنة أبلح، ترؤس لجنة تنظيم جنازة فؤاد شهاب بمشاركة عائلة الرئيس السابق، فيما كان الياس سركيس المشرف المدني. فتعاونا. لم تنشأ وقتذاك صداقة بين الرجلين. بيد أنّ معرفته بالقطب الشهابي البارز فؤاد بطرس سبقت تعرّفه إلى الياس سركيس، وسرعان توطدت في «حرب السنتين» عندما كان جوني عبده يتردّد عليه لاطلاعه على ما كان يتوافر لديه من معلومات. فكانا يستخلصان تحليلاً لها وقراءة توقعاتها. قامت علاقة شخصية بدت بمثابة تدريب واع على ممارسة السياسة لم يخبرها جوني عبده قبلاً إلاّ جزئيًا من خلال الاستخبارات العسكرية.

عند اقتراب تعيين رئيس جديد للشعبة الثانية، تناهى إليه من عدد من ضبّاطها كعدنان شعبان وسهيل خوري أنّ القيادة سألت عن ملفه العسكري وعن معلومات أخرى عنه. حتى ٢٧ آذار ١٩٧٧ كان جول البستاني ورجاله في الجهاز لا يزالون يخضعون، في ظلّ العهد الجديد، للعماد حنّا سعيد بعدما تأخر تعيين خلف له إلى ما بعد تذليل عقبات سياسية أحاطت بتسميته. حينذاك كان جوني عبده قد اختار عدم التورط في الحرب اللبنانية مع أيّ من أفرقاء النزاع، ولا الإنضواء في صفوف الميليشيات شأن كثيرين من ضبّاط لزموا بيوتهم تعبيرًا عن موقف اعتراضي على استمرار الحرب وانهيار الدولة والجيش معًا. ولم يحل ذلك دون اعتقاده بضرورة التخلي عن العجز بأن يكون للضبّاط موقف يحاول التأثير على المتقاتلين على الأقل. واجه في تلك المرحلة فكرة قالت بتحييد الجيش في النزاع الداخلي المسلح محافظة على وحدته ومنع تقسيمه وتشتته. لم يكتم أيضًا تبريره تسلح الأحزاب المسيحية لمواجهة سيطرة المنظمات الفلسطينية على قسم كبير من الأراضي اللبنانية، في الجنوب والبقاع والشمال إلى بيروت الغربية، فأصبحت على أبواب المناطق المسيحية لربط مخيماتها فيها. بعضها ببعض، من الأشرفية إلى الضاحية الشرقية إلى المتن. وجد أنّ هذه الميليشيات باتت في حال دفاع عن النفس لمنع المسلحين الفلسطينيين من احتلال مناطقها. اقترب من أحزاب الجبهة اللبنانية وآلتها العسكرية، واستجاب طلب بشير الجميّل مؤازرته في مهمّة محدّدة.

كانت قد سبقت تعيين خلف للعقيد جول البستاني في رئاسة الشعبة الثانية مشكلة اختيار قائد جديد للجيش خلفًا للعماد حنّا سعيد. بإزاء إصرار الياس سركيس وفؤاد بطرس على ترشيح قائد جديد، تمسّك كميل شمعون ببقاء القائد الحالي في منصبه، وأكد في ٢٥ آذار ١٩٧٧ أنّ الوقت غير مناسب لتغيير في قيادة المؤسّسة العسكرية، مكرّرًا الموقف نفسه بعد يومين، ومهدّدًا بالدعوة إلى إضراب عام والتظاهر احتجاجًا في حال أُقصِي رجله عن قيادة الجيش. طُرح اسم ضابط مهندس هو حبيب فارس بناء على اقتراح أحمد الحاج الذي عرفه منذ عمل مساعدًا له في المعهد

العالي للتعليم عندما ترأسه (١٩٧٤ - ١٩٧٦)، فلم يوافق كميل شمعون على رغم تأييد الياس سركيس وفؤاد بطرس له. ولكنّه قَبِل بالاستغناء عن حنّا سعيد شرط تعيين أحد أبرز الضبّاط القريبين إليه وهو أنطوان لحد. لساعات بدا أنّ حبيب فارس سيخلفه فنام عشية جلسة مجلس الوزراء قائدًا للجيش وأفاق في الغداة على مشكلة أخطر.

مهّد للمفاجأة اجتماع عقده وزير الدفاع فؤاد بطرس مع حنّا سعيد في مبنى الوزارة. لدى زيارته مقرّ قيادة الجيش، سأله الوزير عن الضبّاط المسلمين في الأركان، فأجاب أنّهم غير موجودين.

استفسر السبب. فردّ القائد أنّه لا يستطيع «ضمان حياتهم وتحمّل أخطار انتقالهم إذا أتوا إلى هنا»، في الشطر الشرقي، المسيحي من العاصمة.

قال الوزير باستغراب: «هل قلتَ لا تضمن!».

ردّ: «نعم. لا أضمن».

قال له فؤاد بطرس: «أنا لست وزير دفاع الجيش المسيحي. الجيش فيه مسيحيون ومسلمون، وأنا وزير دفاع الجيش اللبناني».

وأضاف: «لا أقبل أن لا يكون عندي في الوزارة ضبّاط مسلمون. وهذا أمر لا أتساهل فيه. وأنت مجبر على ضمان سلامتهم واتخاذ التدابير اللازمة لذلك»[1].

شَعَرَ فؤاد بطرس بأنّ واقع تقسيم الجيش لا يزال يلقي بثقله وإن مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية وعهد جديد. اجتمع بالياس سركيس وأبلغ إليه ما سمع من قائد الجيش وخطورة تجاهل ما يجري، مع تأكيده أنّ ليس في وسعه الاستمرار في منصبه في ظلّ حال كهذه. لحظتذاك عزم على إبداله بقائد آخر.

في وقت لاحق استدعى فؤاد بطرس حنّا سعيد إلى منزله في الأشرفية وأخطره أنّه سيترك منصبه. وسأله عن السفارة التي يفضّل في إحدى دول أميركا الجنوبية. باغت القرار القائد الذي رغب في البقاء في منصبه. كان قرار الوزير قاطعًا، فانصرف.

التقى فؤاد بطرس بكميل شمعون في القصر الجمهوري وعرض عليه أسماء مرشّحين للمنصب من بينها ڤيكتور الخوري بعدما كان قد أوعز بردّ ملف أنطوان لحد، مرشّح الرئيس السابق للجمهورية، إلى أدراج الشعبة الأولى. فاكتفى كميل شمعون بالقول: «ليس الآن وقته»، وانتهى الحوار عند هذا الحدّ.

قبل ساعات على اجتماع مجلس الوزراء لتعيين القائد الجديد للجيش، الأولى فجر ٢٨ آذار ١٩٧٧، انفجرت عبوة ناسفة زنتها سبعة كيلوغرامات في مصعد بناية فؤاد بطرس في الأشرفية بعدما تسلّل مسلحون إليها، ودفعوا المصعد إلى الطبقة السابعة حيث الشقة الفسيحة للوزير في طبقتين. نجا وعائلته بسبب وجودهما في الطبقة السفلية. في اليوم السابق للانفجار كان حزبا كميل شمعون وبيار الجميّل أعلنا رفضهما تعديلاً في منصب قيادة الجيش. كان مغزى رسالة الانفجار التي لم يجهد فؤاد بطرس في اكتشاف هوية مرسلها منع إقصاء حنّا سعيد ورفض مرشّح سواه. اتجهت أصابع الاتهام إلى كميل شمعون كمحرّض على نسف منزل الوزير تولى

---

١. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.

تنفيذه ضابط قريب من الرئيس السابق ومن مسقطه هو أدونيس نعمة المعروف بتعاونه حينذاك مع حزب الوطنيين الأحرار[1].

اليوم نفسه عيّن مجلس الوزراء العقيد ڤيكتور الخوري قائدًا للجيش. رُقّع الضابط ذو الجذور الشهابية إلى رتبة عميد حتى ٢ آب ١٩٧٨ عندما رُقي مجدّدًا إلى رتبة عماد واستمرّ في منصبه إلى ٧ كانون الأول ١٩٨٢[2].

سبق تفجير منزل فؤاد بطرس تطويق مسلحين محيط عمارته لمنعه من الانتقال صباح اليوم التالي إلى قصر بعبدا، ولكنّه ذهب.

رمى تعيين ڤيكتور الخوري، بعد تداول بين رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، إلى تبديد هواجس كميل شمعون ومؤيّدي موقفه بعدما كان الأخير قد رفض اقتراح الياس سركيس تعيين غابي لحود قائدًا للجيش، وكذلك أيّ من رفاقه الضبّاط الشهابيين في مناصب بارزة في الجيش. بل سعى إلى انتزاع موافقة الياس سركيس على عدم إعادتهم إلى مناصبهم السابقة في الاستخبارات العسكرية تحت وطأة تهديده بممارسة ضغوط عليه. كان الزعيم الماروني ضدّ أيّ مرشّح يحلّ محلّ حنّا سعيد لا يقترحه هو. ولهذا تأكد لفؤاد بطرس في حصيلة السجال الذي رافق اختيار قائد جديد للجيش أنّ حنّا سعيد لم يكن صاحب قرار في مصيره ولا في إدارة المؤسّسة العسكرية. ولا أبدى اهتمامًا بإعادة توحيدها[3].

لم يتورط العقيد ڤيكتور الخوري في الحرب اللبنانية إلاّ عندما هاجمت منظمات فلسطينية ومسلحو الحركة الوطنية شكا من طرابلس في محاولة لفصل جبل لبنان المسيحي عن الشمال المسيحي باحتلال الشريط الساحلي. فترأس، وكان قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال واللواء الثاني للمشاة، في ٨ تموز ١٩٧٦ قوّة من الجيش من ٩٠٠ عسكري نفّذت هجومًا معاكسًا على البلدة الواقعة على بعد كيلومترات من مسقطه عمشيت، ونجح بعدما زوّده حزب الكتائب ٣٥٠٠ مسلح في ردّ المهاجمين على أعقابهم. كان قد انضم إليه بعد قرع أجراس الكنائس في القرى المسيحية في الشمال ٧٠٠ مسلح بشراوي و٥٠٠ مسلح زغرتاوي و٣٠٠ مسلح من العاقورة. استمرّت حملته العسكرية ١٥ يومًا بلغ فيها أبواب طرابلس عند البحصاص، ووصل قضاء البترون بقضاءي زغرتا وبشري.

كان ڤيكتور الخوري صاحب شخصية غير مستفزة. رفيق دورة جول البستاني وأحمد الحاج وأنطوان الدحداح في المدرسة الحربية. لم تعرفه سوريا من قبل وإن تكن قد عرفت شقيقه ميشال الخوري، أحد أبرز رجال الشعبة الثانية في حقبة غابي لحود، ممّا أتاح تهاوي عقبات من أمام تعيينه قائدًا للجيش. فاستقرّ الرأي عليه بعد مناقشة لائحة ضمّت أسماء ضبّاط موارنة من رتبة

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.
يقول كريم بقرادوني إنّ بشير الجميّل هو الذي اتخذ قرار تفجير منزل وزير الدفاع ونفّذه رجال الميليشيا المسيحية (مقابلة خاصة).

٢. تطوّع في المدرسة الحربية في ٩ تشرين الأول ١٩٤٨ وتخرّج فيها في ٩ تشرين الأول ١٩٥٠ برتبة ملازم في سلاح الخيالة، إلى أن بلغ رتبة عقيد عام ١٩٧٢. قاد منذ عام ١٩٥٧ كتائب دبابات ومصفحات وتولى قيادة أفواج مدرعات ومشاة، وترأس مكتب الدراسات والتنظيم في قيادة الجيش ولجنة مراقبي الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية عام ١٩٧٥، وعُيّن في السنة التالية قائدًا للمنطقة العسكرية في الشمال حتى ترقيته إلى قيادة الجيش.

٣. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.

عقيد وما فوق، استُبعِد منها الاسم بعد الآخر. انتهت المفاضلة إلى أحد اثنين: عميد هو جوزف البيطار وعقيد هو ڤيكتور الخوري. لم تكن دمشق تملك حق الاعتراض على تعيينه، إلاّ أنّ الياس سركيس رغب في قائد للجيش يبعث على الإطمئنان لديها.

حضر فؤاد بطرس جلسة مجلس الوزراء خارجًا من بيته المدمّر بشحوب غمر وجهه، ممزوجًا بالحزن والغضب. لم يتراجع عن خيار تعيين قائد جديد للجيش ولكنّه التزم الصمت. على أنّ المشكلة ظلّت عالقة على اسم القائد الجديد لا على خيار إبدال القائد السابق. طلب الياس سركيس من فؤاد بطرس الاتصال ببيار الجميّل وإعلامه بأنّ مجلس الوزراء سيعيّن قائدًا جديدًا. كان جوابه لوزير الدفاع، وهو يتقبّل التعازي بنائب رئيس حزب الكتائب جوزف شادر، تمنّيه على رئيس الجمهورية تأجيل التعيين إلى جلسة لاحقة.

نقل الوزير الموقف إلى الرئيس الذي أكد عليه معاودة الاتصال برئيس حزب الكتائب وإبلاغه أنّ قرار التعيين نهائي في جلسة مجلس الوزراء، ورغب إليه في معرفة المرشّح الذي يدعمه للمنصب.

للتّو سأل بيار الجميّل نائب الحزب جورج سعادة، الجالس إلى جانبه يشاركه في تقبّل التعازي: «مَن هو الضابط من بيت الخوري الذي حارب معنا في شكا؟».

أجابه: «ڤيكتور الخوري».

ردّ بيار الجميّل على فؤاد بطرس: «أريد ڤيكتور الخوري، ولا أحد سواه».

لم تكن تلك المرة الأولى التي يأتي الزعيم الماروني على ذكر ڤيكتور الخوري. إذ سبق أن فاتحه الرئيس باسمه على أنّه المرشّح المفضّل لديه. بذلك دان ڤيكتور الخوري بمنصبه لبيار الجميّل ظاهرًا بعدما تعمّد الياس سركيس تجاهل رفض كميل شمعون وإن جاراه بالتخلي مرغمًا عن دعم ترشيح صديقه غابي لحود. وعزّزت هذه الواقعة وسواها في مرحلة لاحقة أهمية تعويل رئيس الجمهورية على دعم رئيس حزب الكتائب للعهد، وتمسكه بتأييده له بصفته زعيمًا كبيرًا للمسيحيين يوازن من خلاله التحفّظ والعراقيل التي كان يضعها في وجهه باستمرار كميل شمعون. لكنّ دعم بيار الجميّل للياس سركيس لم يتحوّل سببًا لخلاف سياسي بين قطبي الجبهة اللبنانية.

على أثر تعيين قائد جديد للجيش دعا كميل شمعون وبشير الجميّل إلى إضراب عام في المناطق المسيحية احتجاجًا.

طلب الياس سركيس وفؤاد بطرس إلى ڤيكتور الخوري اقتراح لائحة من اسمين أو ثلاثة لرئاسة الشعبة الثانية على أن يكون بينها اسم الرائد جوني عبده، فيختارا منها، وهي إشارة ضمنية إلى أنّهما ربما قرّرا سلفًا تعيينه. بيد أنّهما احترما إرادة القائد بعدم إلزامه اقتراح إسم واحد. في الوقت نفسه، وبناء على رغبة رئيس الجمهورية، استمزج فؤاد بطرس سامي الخطيب رأيه في غداء جمعهما في منزل الوزير في الأشرفية في المرشّح المحتمل لرئاسة الاستخبارات العسكرية. فردّ بثلاثة أسماء وجدها مناسبة للمنصب: «الأول هو جوني عبده، والثاني هو جوني عبده، والثالث هو جوني عبده. فاختر مَن تريد من بينهم». انطلق تقدير الضابط الشهابي المخضرم من حاجة الإدارة الجديدة في الحكم، الشهابية في معظم وجوهها، إلى شهابي دينامي متدرّب في صفوف الشعبة الثانية وذي مراس في لعبة الأمن كما في علاقاته الوثيقة برفاقه القدامى، ناهيك بأنّ لا ارتباطات حزبية له. كذلك زكى غابي لحود اسمه للمنصب.

عرف جوني عبده أنّ اسمه في اللائحة، ولكنّه لم يعرف الاسم الآخر إلاّ بعد سنوات طويلة، وقد أصبح سفيرًا في برن عام ١٩٨٤، عندما قيل له إنّه كان النقيب البحري إميل لحود رئيس الغرفة العسكرية ومرافق قائد الجيش آنذاك. ولكنّ تعيين الرائد جوني عبده رئيسًا للشعبة الثانية لم يكن ضدّ إرادة ڤيكتور الخوري.

في مطلع الستينات تعرّف جوني عبده إلى ڤيكتور الخوري، الفارس الأول في الجيش على نحو ما شاع عنه، عندما كان الأخير قائد موقع صور وقائد كتيبة الدبابات فيها. في ظلّه خضع لدورة فروسية في المدينة لثلاثة أشهر على أثر عودته من فرنسا، ثمّ أصبح لاحقًا مدرّبًا للفروسية في المدرسة الحربية في أيام مكتب شؤون العسكريين الخاصة. عرفه أيضًا من خلال أخيه المقدّم ميشال الخوري.





١. ١٩٦١ - تلميذ ضابط في السنة الثالثة.
٢. ١٩٥٩ - تلميذ ضابط يزور مدرسة مار يوسف عينطورة.

الرقم ٢

على رغم أنّ معرفة الياس سركيس وفؤاد بطرس به أقل من معرفتهما بغابي لحود، أصبح جوني عبده الرقم اثنين بعد فؤاد بطرس في حلقة مستشاري الرئيس. عندما كانت تكبر كان ينضم إليها أحمد الحاج وسامي الخطيب وفاروق أبي اللمع ورينه معوّض وكريم بقرادوني وميشال إدّه وميشال المرّ وجان عبيد. وعندما تصغر تقتصر على الرجلين فقط. في دائرة المحيطين به ثمّة مَن يستمع الرئيس إلى معلوماته، ومَن يشركه في القرار، ومَن يكلّفه مهمّات محدّدة، ومَن يصغي إلى آرائه وتحليلاته. وما خلا فؤاد بطرس وجوني عبده، لم يكن بين هؤلاء جميعًا مَن كان يعرف كلّ شيء أو يطّلع على كلّ ما لدى الرئيس أو يعتزم القيام به. فللرجلين امتياز إستثنائي عنده. يلازمانه ليل نهار تقريبًا، ويراجعان ملفات الحكم في السياستين الخارجية والمحلية والأمن والاقتصاد والمال والإدارة وفي العلاقة مع سوريا خصوصًا، ويشاركان الرئيس في خياراته. لم يكن يكتم عنهما سرًّا[١]، هما مختبر آرائه ومصنع قراراته.

منذ مطلع الولاية حتى «حرب المئة يوم» في الأشرفية عام ١٩٧٨ كان قرار فؤاد بطرس هو قرار الرئيس. بعد ذلك أصبح قراره ينبثق من فؤاد بطرس وجوني عبده. بدءًا من النصف الأول من عام ١٩٨١ كاد يكون قرار جوني عبده وحده قرار الرئيس من فرط تنامي ثقته به. كان الياس سركيس قد وضع في عهدته بعض الملفات الأكثر تعقيدًا وتأثيرًا في توجيه السنتين الأخيرتين من العهد: العلاقات اللبنانية - الأميركية، علاقة بشير الجميّل بالدولة اللبنانية، رعاية علاقة السفير الأميركي بقائد القوّات اللبنانية، اطلاعه المهم وإن الجزئي على علاقة بشير الجميّل بالدولة العبرية. تدريجًا انقلبت الأدوار: في الأشهر الأولى كَمَنَ سرّ الياس سركيس عند اثنين هما فؤاد بطرس مستشارًا شخصيًا له، ثمّ الوزير الأول[٢] وغابي لحود الذي لزم الرئيس يضطلع بدور

١. يقول سليم الحص عن دوري فؤاد بطرس وجوني عبده: «إنّ مَن يراقب عن كثب اختمار الآراء والمواقف عند الرئيس سركيس لا تفوته ملاحظة دور شخصين: الوزير فؤاد بطرس الذي كان مصدر الرأي الراجح الذي لا سبيل عند الرئيس سركيس إلى الشك في حصافته ووزنه وحكمته، وجوني عبده رئيس شعبة المخابرات في الجيش الذي كان في نظر الرئيس مصدرًا لا ترقى إلى صدقيته سحابة ظنّ في تقديم المعلومات التي لا يصلح غيرها أساسًا لاتخاذ المواقف وتكوين الأراء» («زمن الأمل والخيبة»، سليم الحص، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص ٨٩).

٢. يروي فؤاد بطرس أنّه ذهب إلى دمشق في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٦، بتكليف من الياس سركيس، للتشاور مع الرئيس السوري في التنسيق بين البلدين والتصوّر الذي وضعه الرئيس اللبناني للسياسة التي ستنتهجها حكومته الأولى، وقد رغب في أن تكون برئاسة تقيّ الدين الصلح. استقبله حافظ الأسد في منزله الثانية عشرة منتصف الليل، واستمرّ اجتماعهما حتى الرابعة فجرًا. عندما سأله الرئيس السوري عن المنحى الذي سيتخذه تأليف أولى حكومات العهد الجديد، قال فؤاد بطرس: «نفضّل تأليف حكومة وفاق وطني يشارك فيها الأفرقاء المتحاربون، ويكونون معًا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية بغية أن يعملوا وفق برنامج موحّد». ولمّح بذلك إلى توزير كمال جنبلاط الخارج من «حرب السنتين» بعد مواجهته القاسية والمدمّرة مع دمشق مهزومًا. جواب الرئيس السوري كشف لفؤاد بطرس أنّ علاقة دمشق بكمال جنبلاط وقادة الحركة الوطنية أسوأ ممّا اعتقد، بعدما لمس إصرار حافظ الأسد على إنهاء الدور السياسي للزعيم الدرزي كلّيًا ورفض أيّ خطة لتوزيره أو مَن يمثله. ←

لا منصب له هو مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي. يليهما الشهابيان الآخران أحمد الحاج وسامي الخطيب. حتى ذلك الوقت كان رئيس الشعبة الثانية، سعيًا إلى كسب ثقة رئيس الجمهورية، يحصر دوره بإعادة بناء جهاز الاستخبارات العسكرية وإنشاء قوّتها الضاربة قبل أن ينتقل إلى مرحلة أبرزت دورًا لامعًا له في الحصول على كمّ ضخم من المعلومات، وفي ابتكار حلول مثيرة وخيارات غير متوقعة.

أصغى الياس سركيس إلى جوني عبده باهتمام. واطمئن إلى ولائه وشجاعته وصدقية تحليلاته واستنتاجاته التي كان يصل إليها بسرعة. وأقرّ بمواهبه في الحصول على المعلومات ودقتها وصحة الترابط في ما بينها. رأى فيه خيارًا ناجحًا غالبًا ما تحدّث عنه أمام مستشارين آخرين بإعجاب عزاه إلى نجاحه في إدارة دوره ومقدرته على مواجهة الأحداث، مذ لمس الرئيس ملازمته له في الساعات الحالكة إبّان القصف الضاري الذي استهدف به الجيش السوري المناطق المسيحية عام ١٩٧٨. مذذاك بدأ يشركه في اتصالاته وجهوده السياسية والديبلوماسية. وينيط به التفاوض لوقف النار بعد انقطاع المسؤولين والمستشارين الآخرين عن زيارة القصر الجمهوري لتردي الحال الأمنية. وجده حاضرًا ساعة يطلبه. مستنفرًا، حتى بعد منتصف الليل[1]. زوّد الرئيس في كل مرة سأله رأيه المعلومات الأمنية مقرونة بالتحليل السياسي الذي لا يلبث أن يضيف إليه جوني عبده عاملاً أصبح في ما بعد في صلب المهمّة التي اضطلع بها، وهو شبكة علاقاته الشخصية والمهنية بالأحزاب والزعماء والسياسيين ورجال الاقتصاد والمال ذوي الأدوار الفاعلة في قطاعاتهم. على أنّ مكانته هذه تركت أثرها في علاقته بغابي لحود عندما ترجّحت بين الفتور والتعاون من غير أن يختلفا علنًا، عاملين على إدارة التباين في الرأي بينهما بلباقة لافتة. لم يصطدما، إلاّ أنّهما لم يكونا صديقين، ولم يسعَ أحدهما إلى الاستيلاء على موقع الآخر لدى رئيس الجمهورية. غلّب الياس سركيس غابي لحود لديه في المسألة الشخصية على غرار موقفه من فؤاد بطرس وأحمد الحاج وأصغى مليًا إلى أرائه وخبرته. فيما بدا جوني عبده أكثر التصاقًا به. إذ لم يستقر غابي لحود طويلاً في قصر بعبدا إلى جانب صديقه الرئيس، ولا كتم خيبته ومرارته من عجز الأخير عن تعيينه قائدًا للجيش في مطلع العهد الجديد، في حين وجد شهابيون آخرون مخضرمون مواقع أساسية قربه كفؤاد بطرس وأحمد الحاج وسامي الخطيب.

آنذاك قال غابي لحود لالياس سركيس: «لا أريد مهمّة محدّدة لديك ولا تولي منصب رسمي في الدولة ما خلا واحدًا فقط قد تحتاج إليّ فيه، ولا أتردّد في قبوله هو قيادة الجيش. أمّا سواه فلا أريد ولست مرشّحًا لأيّ منصب سياسي»[2].

قال فؤاد بطرس: «إذا كان المجيء بهؤلاء يخلق لنا مشكلات وصعوبات نصرف النظر موقتًا عن حكومة سياسية ونمضي في حكومة غير سياسية». سأله حافظ الأسد عن السبب، فأجاب: «لأنّنا نعتبر أنّ لبنان لا يقوم إلاّ على جناحين كالطائرة. حتى إذا كان جناح من دون آخر سقطت. وإذا أردنا إقصاء الحركة الوطنية، فلا يمكننا التعامل مع الجبهة اللبنانية. وإذا أردنا التعامل مع هذه يقتضي في المقابل التعامل مع تلك». ابتسم الرئيس السوري وقال: «يا أخ فؤاد هذه نظريات لا تزال تحتفظ بها من أيام النهج الشهابي». ردّ: «لا يا سيادة الرئيس، إنّها مستقاة من تكوين لبنان وثوابت معادلته الوطنية التي لا يصمد من دونها، بل ينهار». عند عودته إلى بيروت، أطلع فؤاد بطرس رئيس الجمهورية على نتائج الاجتماع، وتقرّر إذذاك صرف النظر عن تأليف حكومة سياسية (مقابلة خاصة). في ٩ كانون الأول ١٩٧٦ تألفت حكومة سليم الحص وضمّت إليه سبعة وزراء كان بينهم فؤاد بطرس وزيرًا للخارجية والدفاع، واستمرّت حتى ١٦ تموز ١٩٧٩.

١. مقابلة خاصة مع ميشال إده.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

وعده توأمه في الشهابية بقيادة الجيش ثمّ أخفق بسبب رفض كميل شمعون أن يُعهَدَ في المنصب إليه في ضوء ما خبره من تجربة علاقته بالشعبة الثانية في المرحلة الشهابية. كذلك لم تُبدِ دمشق حماسة ظاهرة لتأييده من جرّاء انطباعات سلبية احتفظت بها عنه من مرات عرفته فيها عن قرب، فالرجل متحفظ عن تطوير علاقة شخصية بسوريا. ومن غير أن يُظهِر كرهًا لها، ضمر في قلبه قلقًا داخليًا مِمَّا اعتبره أطماعًا تاريخية لها في لبنان.

لم يكذب عليه الياس سركيس، واعتقد أنّ وجود غابي لحود إلى جانبه في قيادة الجيش عامل رئيسي يساعده على إعادة بناء الدولة والجيش على السواء. إلى وفاء طويل وقديم بينهما يعود إلى أوائل الستينات. كان غابي لحود الضلع الثالث في هرم شهابي لم ينفصم يومًا ضم إليهما أحمد الحاج.

شَعَرَ الرئيس باكرًا بمناوأة الجبهة اللبنانية تعيينه قائدًا للجيش، فأسرّ إلى صديقه أنّه سيستعين بدمشق لحملها على تأييد خياره، وهو سيوفد إليها فؤاد بطرس لهذه الغاية. على أنّ الرئيس السابق للشعبة الثانية، متمسكًا بكبرياء لم يتخلَّ عنه يومًا، فضّل المنصب دونما المرور بسوريا استمرارًا لشكوكه في دورها في لبنان[1]. مع ذلك أخفق وزير الخارجية والدفاع في مسعاه.

أخبر الياس سركيس غابي لحود بـ«النصيحة» التي عاد بها فؤاد بطرس من العاصمة السورية: «ليس من مصلحة الرئيس سركيس أن يزعّل كميل شمعون وبيار الجميّل».

كان قد بلغ غابي لحود أنّ رئيس حزب الكتائب لا يعارض تعيينه قائدًا للجيش، ولكنّه فضّل ألاّ يجهر بموقفه هذا مراعاة لحليفه، وكان يأمل في أن يُقدِم رئيس الجمهورية على الخطوة ويضع الجميع أمام أمر واقع.

أيقن ساعتئذ أنّ سوريا لا تريده أيضًا قائدًا للجيش[2]، فاختار أن يبقى قريبًا من الياس سركيس، مستشارًا أمنيًا على غرار المقدّم سامي الخطيب حتى تعيين الأخير قائدًا لقوّة الردع العربية. لم يمكث في لبنان، مفضلاً التنقل بين مدريد وبيروت في السنتين الأوليين من الولاية على أمل إحياء اقتراح الياس سركيس تعيينه في المنصب الذي طمح إليه. في أثناء وجوده في لبنان خصّص له الرئيس غرفة منامة في القصر الجمهوري ومكتبًا مجاورًا لمكتبه.

كان ثمّة الكثير الذي فرّق بين غابي لحود وجوني عبده في اختلاف الطباع والأمزجة والطموحات وأسلوب العمل وإدارة الدور، والقليل الذي جمعهما مذ نشأ عليه في الشهابية، وإن يكن كلّ منهما شغل المنصب نفسه في زمنين غير بعيدين فصلت بينهما ست سنوات. وخلافًا لسلفه، كان جوني عبده شريكًا لا غنى عنه في وضع ملفات حملها معه الياس سركيس إلى القمم التي عقدها مع حافظ الأسد ومع رؤساء عرب وأجانب، ناهيك باتصالاته بالسفراء المعتمدين في لبنان والمفاوضات التي شارك فيها مساعي اللجنة الرباعية العربية ومحاولة تنفيذ اتفاق القاهرة والتعاون مع قوّة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان بعد الإجتياح الإسرائيلي الأول في ١٤ آذار ١٩٧٨ وإدارة العلاقات اللبنانية - السورية ومواجهة آثار الاجتياح الإسرائيلي الثاني للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢، في حقبة لم تعد أوزارها كلّها لبنانية من وطأة تداخل الأزمات الإقليمية في الحياة الوطنية. عَمِل غابي لحود في ظلّ رئيس أتقن الازدواجية والتنصّل والتردّد والمناورة والتقلّب

---

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.
٢. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

والتشكيك في رجال عهده ثمّ الانقلاب عليهم، فاجتهد رئيس الشعبة الثانية آنذاك في صلاحياته. بينما لزم جوني عبده رئيسًا وازن بين احترام المنصب والدور وهيبته وثقته بمعاونيه وبين صدقيته الشخصية.

فاق جوني عبده غابي لحود في المناورة والمجازفة في غابة من الأعداء حاصروه في كل مكان، فلم يكن في وسعه إلاّ استيعاب الأحداث وملاقاة تحوّلاتها والتكيّف معها. وهو أضعف أفرقائها وأكثرهم استهدافًا. في حين تصرّف غابي لحّود على رأس الاستخبارات العسكرية على أنّه أقوى الأفرقاء وأكثرهم فاعلية وتوغّلاً في صفوفهم، في موازاة سلطات دستورية شكّلت ظهيرًا سياسيًا له كان قد اخترق توازناتها بحيوية. امتلك غابي لحود كمًّا لا نظير له من المعلومات وجيشًا من المخبرين المدنيين والعسكريين كان السياسيون طليعتهم. فيما حصل جوني عبده بدوره على كمّ كبير من المعلومات كانت تسابقه عليها الميليشيات الفلسطينية واللبنانية. تقدّمت عليه في التأثير السياسي والعقائدي والاجتماعي على الأهالي وأنفقت أموالاً طائلة، وأمسكت بسيطرة عسكرية وبالتنصّت والتعقّب والمطاردة، وتجاوزته في تجنيد مخبرين وطاقات محلّلين للمعلومات وإمكانات واسعة النطاق لاستثمارها. كذلك لم تتردّد في التعرّض لرجاله ومخبريه خصوصًا. لم يكن للاستخبارات العسكرية في ظلّ جوني عبده هيبة غابي لحود على رأس جهازه، الأقدر حينذاك على فرض الهيبة والتخويف والتهويل.

لكلّ منهما وسائله: غابي لحود بقساوة رجال الجهاز القليلي التساهل الذين سيطروا على الشارع، وجوني عبده بقيادته جهازًا استمد تأثيره من وفرة مآخذ الاستخبارات العسكرية السورية عليه واتهاماتها وشكوكها فيه. فاكتسب هيبة خرافية. اختار غابي لحود تسيير الحكم عبر الوزراء والنوّاب والجيش والإدارة. فقلّ أعداؤه بأن اقتصروا حتى الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ على بعض معارضين شرسين للشهابية، ولم تكن هذه حال جوني عبده: واقعًا بين الفكين السوري والفلسطيني، كان عليه أن يتشبّث بولائه المطلق لشرعية الياس سركيس ويؤكد عداءه لإسرائيل ويعبّر في الظاهر على الأقل عن تقبّله وجود سوريا في لبنان ويتفادى إبراز انحيازه إلى أيّ من الميليشيات المحلية.

جمع الرجلين هدف واحد هو الحنين إلى شهابية مفقودة. وكلاهما أضاع في خاتمة ولايته رهانًا ثمينًا كان أشبه بحلم: فقد غابي لحود الأمل في إعادة الشهابية إلى السلطة، وجوني عبده مشروع بشير الجميّل رئيسًا.

في ٣٠ نيسان ١٩٧٧ عيّن العميد ڤيكتور الخوري الرائد جوني عبده رئيسًا للشعبة الثانية[1] بعد ترفيعه إلى رتبة مقدّم قبل أن يُرفّع مجدّدًا إلى رتبة عقيد في الأول من تموز ١٩٨١. ومكث في منصبه حتى ١٤ كانون الأول ١٩٨٢. فأجرى الرئيس الجديد للاستخبارات العسكرية في ٤ أيار التسليم والتسلّم بينه وسلفه العقيد جول البستاني.

كان في ملاك الشعبة الثانية آنذاك ١٤ ضابطًا بينهم رؤساء الأقسام الستة: الرائد شامل موزايا (قسم الأمن العسكري) والنقيب كرم مصوبع (قسم الأمن القومي) والنقيب سهيل خوري (قسم

١. بعد صدور القانون الجديد للدفاع الوطني رقم ٧٩/٣ في ٢٤ آذار ١٩٧٩، أعاد العماد ڤيكتور الخوري بناء هيكلية الإدارة في الجيش فأحال الشُعَب مديريات، وباتت الشعبة الثانية مديرية المخابرات. وكان قانون الجيش استحدث المجلس العسكري الذي يرتبط مباشرة بوزير الدفاع ويرئسه قائد الجيش. ويضم خمسة أعضاء آخرين يمثلون الطوائف الست الكبرى في مناصب استحدثت بدورها هي. الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع. المفتش العام، مدير الإدارة. إلى ضابطين متفرغين لأعمال المجلس العسكري.

مكافحة التجسّس) والنقيب عدنان شعبان (قسم الملحقين العسكريين) والنقيب نصير نبهان (قسم الإستطلاع الاستراتيجي) والنقيب منير صدّي (القسم الإداري). إلى ضبّاط آخرين هم: النقيبان جورج وهبه ورفيق الحجار والملازمون الأول فؤاد الأشقر وجهاد شاهين وموريس محفوظ وسمير صنصيل وريمون معلوف والملازم فؤاد ابرهيم.

اقتصر قرار تعيين جوني عبده على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع وقائد الجيش الذي أصدر مذكرة بذلك[1]. في ما بعد أُخْبِرَ رئيس الحكومة سليم الحص بقرار راعى، كما قيل له، العرف الذي «أقطع المنصب لماروني»[2].

لم يعرف سليم الحص جوني عبده من قبل. لكنّ تقويمه لدوره السابق لوصوله إلى رئاسة الشعبة الثانية أنّه لم يكن بعيدًا من الجبهة اللبنانية. وقد توافرت لديه معلومات تفيد بانضوائه إلى صفوف حزب الكتائب في «حرب السنتين» وتعاونه مع بشير الجميّل. بدّد رئيس الجمهورية اعتراضه على تعيينه بالقول له إنّه «اندسّ، أو بالأحرى دسّته قيادة الجيش داخل المؤسّسة العسكرية لحزب الكتائب عن قصد لخدمة أغراض السلطة الشرعية، ولم يكن انخراطه فيها تاليًا تمرّدًا عليها أو تحدّيًا لها. صدّقت هذا القول في حينه، ولكن مع الزمن أخذ الارتياب يخامرني حول صحة المعلومات المعطاة للرئيس سركيس في هذا الصدد. وهكذا كانت مواقف الرئيس سركيس تتأثر في شكل حاسم بطبيعة المعلومات التي كان يتزوّد إيّاها»[3]. وأكد سليم الحص موقفه هذا بكثير من الوضوح بذكره أنّه «طوال وجودي في الحكم خلال عهد الرئيس سركيس، كنت أشعر بأنّ شعبة المخابرات، وبخاصة مديرها جوني عبده، كانت توغر صدر رئيس الجمهورية عليّ بما تُقدّم له من معلومات. وعندما غادرت الحكم عام ١٩٨٠ كان الانطباع قد ترسّخ في نفسي أنّها لعبت دورًا مؤثرًا في تخريب العلاقة بيني وبين صديقي الرئيس سركيس»[4].

كان سليم الحص قد فاتح قائد الجيش بعلاقة جوني عبده بحزب الكتائب وتعاونه معه في السنتين الأوليين من الحرب، فردّ ڤيكتور الخوري: «أنا أيضًا قاتلت في الحرب»[5].

لم يُستمزَج رئيس الوزراء رأيه في تعيين رئيس الاستخبارات العسكرية، إلاّ أنّ العلاقة بين الرجلين لم تعبّر دائمًا عن ودّ لأسباب اتصل بعضها بقرب جوني عبده من الياس سركيس والتزامه جانبه كلما اصطدمت وجهة نظره بوجهة نظر سليم الحص، والبعض الآخر بالهرمية التسلسلية في الوظيفة التي لم تكن تجعل رئيس الشعبة الثانية مسؤولاً أمام رئيس الوزراء الذي غالبًا ما لمّح إلى أنّه لا يصدق معه، وأحيانًا يكذب عليه[6]. تباعدا بانتظام ولم يخلُ خلافهما من حدّة. وخصوصًا

١. يومذاك أثير أيضًا، عند تعيين رئيس جديد للأركان، إمكان انتقال المنصب إلى السنّة بتحبيذ ڤيكتور الخوري تعيين رفيقه القديم سامي منقارة بدلاً من درزي كان اقتُرِح له هو العقيد منير طربيه، وقد درجت الطائفة الدرزية على تولية أحد أبنائها هذا المنصب الرفيع مذ انتقل إليها من الطائفة الكاثوليكية مع أول درزي رئيسًا للأركان هو يوسف شميّط. بعد استمهال لساعات، حسم الياس سركيس الخيار لمصلحة منير طربيه. فصدرت مذكرة عن قائد الجيش بتعيينه. في ما بعد تبيّن أنّ بهيج تقيّ الدين، صديق الرئيس، قصده في قصر بعبدا قائلاً له: «هل تريد أن يُقال إنّ الدروز بدأوا يفقدون مواقعهم في الدولة بعد مقتل كمال جنبلاط؟» (مقابلة خاصة مع العماد ڤيكتور الخوري).

٢. «زمن الأمل والخيبة»، سليم الحص، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص ٨٠.

٣. المصدر نفسه، ص ٨٩.

٤. المصدر نفسه، ص ١١٧.

٥. مقابلة خاصة مع العماد ڤيكتور الخوري.

٦. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.

بعد تنامي ابتعاد سليم الحص عن الياس سركيس وفؤاد بطرس منذ منتصف عام ١٩٧٨ عندما قاربوا صلاحيات الاستخبارات العسكرية. تكرّر ذلك قبل إقرار القانون الجديد للدفاع الوطني ثمّ بعد التصويت عليه في مجلس النوّاب ومن ثمّ مباشرة المجلس الأعلى للدفاع في ١٩ آذار ١٩٨٠ مناقشة مشروع تنظيم قيادة الجيش.

كانت شقة الخلاف كبيرة: رئيس الجمهورية أراد التوسّع في صلاحيات الاستخبارات العسكرية لتشمل، إلى أمن الجيش الذي هو في مفهوم العسكريين من أمن البلاد بأسرها، جمع المعلومات واستثمارها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية. وقال أيضًا بأن ترتبط بقائد الجيش حصرًا من دون سائر الشُّعَب الأخرى التي ترتبط بأحد نوّاب رئيس الأركان، ومن ثمّ برئيس الأركان وقائد الجيش. أمّا رئيس الوزراء فرغب في قصر مسؤوليات مديرية المخابرات على الأمن العسكري للجيش، وأن ترتبط برئيس الأركان الذي يحلّ محلّ القائد بصلاحياته كلّها عند غيابه، والذي يقتضي كذلك اطلاعه على نشاطات الإستخبارات العسكرية كلّها، ولم يُسوَّ الخلاف إلاّ تبعًا لإرادة رئيس الجمهورية.

كان ارتياب سليم الحص في مكانه.

عام ١٩٧٦ جمع بشير الجميّل في مبنى عرِفَ بـ«سوكوميكس»، قبالة البيت المركزي لحزب الكتائب في الصيفي أقام في بعض غرفه المجلس الحربي، عددًا من المسؤولين وأخطرهم أنّ فريقًا من ضبّاط الجيش سيحضر في اليوم التالي لتولي تنظيم شعبة استخبارات الميليشيا الكتائبية. حضر الرائد جوني عبده يرافقه فريق من ستة أشخاص بينهم ضابطان هما سهيل خوري وسمير شويري وأربعة مدنيين. فخُصِّصت لهم غرفة في المبنى عكفوا فيها على تنظيم جهاز استخبارات أنشأه بشير الجميّل حديثًا في الأشرفية.

مكث جوني عبده أسابيع ثلاثة، بين نيسان وأيار ١٩٧٦ وضع خلالها تنظيمًا للجهاز البدائي تناول إجراء التحقيقات وإعداد تقاريرها ومحاضرها وجمع المعلومات وتصنيفها وطريقة تحليلها، والتعامل مع المخبرين والتنصّت بالأجهزة المتاحة لدى رجال بشير الجميّل، وبناء تراتبية هرمية توزع المسؤوليات[1] . قبل أسابيع من ذلك كان حزب الكتائب قرّر جمع الوحدات النظامية العسكرية في قيادة واحدة اختار لها مبنى «سوكوميكس» وقُسّمت شُعَبًا خمسًا من بينها الشعبة الثانية التي نيط بها الاستخبار على غرار ما في الجيش. كان مخبرو الجهاز الصغير قلّة اعتمدوا في جمع المعلومات على قصاصات جرائد وأخبار متناقلة من السكان، فأنجز جوني عبده وفريقه مسودة آلية عمل قبل أن يعود إلى مقرّ عمله في مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش.

لم يكن ذلك اللقاء الأول مع بشير الجميّل. عرفه قبلاً عندما كان الابن الأصغر لبيار الجميّل موظفًا في البنك اللبناني - البرازيلي في سنّ الفيل لأربعة أشهر من التدريب، على أثر حصوله عام ١٩٧١ على إجازة في شهادة الحقوق في جامعة القديس يوسف. جمعهما المسؤول في البنك جوزف كحالة صديق جوني عبده، فالتقيا مرتين عابرتين. وبعدما ترك بشير الجميّل البنك أحلّ في مكانه الياس حبيقة، إلى أن اتصل بجوني عبده وطلب منه تنظيم جهاز استخباراته.

---

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده وأسعد شفتري. بدوره اللواء سامي الخطيب يروي أنّه سأل جوني عبده عن فحوى تعاونه مع بشير الجميّل، فأجابه أنّ الأمر لم يتعدّ تنظيم بنية جهاز استخبارات الميليشيا في مرحلة شهدت انهيار الجيش وانفلات الأحزاب المسيحية، وأنّه «كان في حاجة إلى مصدر حماية في منطقة سكنه» (مقابلة خاصة).

منتصف عام ١٩٧٦ التقيا مجدّدًا. خابر بشير الجميّل، الصاعد في حزب الكتائب وكان أضحى في ١٣ تموز رئيسًا للمجلس الحربي، جوني عبده للاجتماع به. حينذاك كان نشأ تحالف بين سوريا والجبهة اللبنانية في مواجهة تحالف أحزاب الحركة الوطنية بزعامة كمال جنبلاط والمقاومة الفلسطينية. في المقابلة طلب بشير الجميّل من محاوره الانضمام إلى ضبّاط مسيحيين والتوجّه إلى سوريا لمناقشة سبل التعاون مع ضبّاط لبنانيين، كانت الاستخبارات العسكرية السورية أشرفت على تنظيمهم في قيادة «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» التي اتخذت مقرًّا لعملها في القاعدة الجوّية في رياق في البقاع[1] .

قال له بشير الجميّل إنّ الاستخبارات السورية طلبت منه أن يزور ضبّاط مسيحيون لزموا الحياد دمشق والاجتماع برفاق لهم في «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد»، وأن يكونوا من القريبين منه ويمثّلونه بغية ضمّ ضبّاط مسيحيين إلى هذا الجيش. في العاصمة السورية اكتشف جوني عبده جانبًا آخر من مهمّته عندما لمّح له ضبّاط الجيش المستحدث بمجازفة لم يتوقّعها. ثمّة فكرة ساورتهم هي إمكان قيام الجيش اللبناني بانقلاب على الطبقة السياسية بعد ضمّ ضبّاط مسيحيين محايدين وأولئك المتعاونين مع الجبهة اللبنانية لوضع حدّ نهائي للحرب في ظلّ عجز السياسيين اللبنانيين عن التوصل إلى الحلّ المرتجى.

تبعًا لما فاتحه به بشير الجميّل، وبتنسيق مسبق بين الجبهة اللبنانية والقيادة السورية من خلال العقيد علي المدني رئيس شعبة الاستخبارات العامة، تولت طوافة عسكرية سورية نقل الضبّاط المسيحيين إلى دمشق من القاعدة البحرية في المرفأ السياحي الصغير في جونيه.

الثلثاء ٢٠ تموز ١٩٧٦، في غرفة مغلقة في مبنى الأركان السورية في دمشق هو مكتب نائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل، التقى الضبّاط اللبنانيون في اجتماع أول استمرّ ساعتين حضره من الوافدين من المناطق المسيحية، إلى الرائد جوني عبده، العقيد أنطوان خليفة والرائد إيلي حايك والرائد منير رحيّم والرائد غابي أرصوني والنقيب فائق شهاب. وكان قبالتهم المقدّم فهيم الحاج والرائد محمود مطر والرائد ابرهيم شاهين[2] . بدا أنّه للتعارف إذ شرح ضبّاط «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» خطتهم وأهدافهم في إعادة توحيد المؤسّسة العسكرية.

لم يُفض الاجتماع الأول إلى اتفاق، فقرّروا معاودة اللقاء في الثلثاء التالي ٢٧ تموز. لم يحضر ضبّاط الإستخبارات السورية هذا الاجتماع، ولكن اللواء ناجي جميل ورئيس الاستخبارات العسكرية الجوّية العميد محمد الخولي ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية العميد علي دوبا تابعوا من غرفة مجاورة عبر أجهزة تنصّت ما كان يدور بين الضبّاط اللبنانيين. وكان لافتًا في

---

١. تألفت «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» من مجلس قيادة برئاسة المقدّم فهيم الحاج عاونه فيه نائبه الرائد ابرهيم شاهين إلى أعضاء هم الرائدان محمود مطر (رئيس الأركان ورئيس الشعبة الثانية) وميشال معيكي والنقباء فوّاز المصري وجوزف القشّ وأطاناس أطاناس وحسين عبدالخالق وادمون غانم وعصام أبو ظهر، وانضم إليهم ضبّاط آخرون بينهم سليمان مظلوم وميشال زيادة وبطرس فرح وسيمون قسيس وجميل السيّد وعبّاس نصرالله ومحمد مشيك وعصام عطوي وعبدالله الحسيني وطانيوس فارس وغسّان ملحم وسمير معلوف وميشال الخوري وفايز كرم وأحمد شديد وفايز عازار. وسرعان ما أضحى عدد عسكرييه ٢٧٤٠ ضبّاطًا ورتباء وجنودًا مسيحيين ومسلمين (مقابلة خاصة مع العميد محمود مطر).

٢. يروي العميد محمود مطر أنّ دعوة مماثلة وُجّهت إلى ضبّاط في «جيش لبنان العربي» للانضمام إلى «طلائع الجيش اللبناني العربي الموّحد»، فذهب بعض هؤلاء إلى قيادة الأركان السورية وأبلغوا إلى ضبّاط في الاستخبارات العسكرية تريثهم في اتخاذ الموقف إلى حين استمزاج رأي قيادتهم وياسر عرفات، متفادين الاجتماع برفاقهم الضبّاط اللبنانيين تعبيراً عن عدم حماستهم (مقابلة خاصة).

كلّ مرة بلغ التفاوض مراحل مربكة تعثّر معها، دخل أحدهم لتذليل التحفّظ والاعتراض والعقبات وإعادة تصويب مسار الحوار والتفاوض. عكس ذلك الأهمية التي أولتها الاستخبارات السورية لاتفاق الضبّاط اللبنانيين على الخطة مذ أن قالوا لهم إنّ السياسيين سيخربون لبنان ما لم تبادر «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» إلى إنقاذه. كان هذا موقف الضبّاط السوريين في مستهل الاجتماع الأول بعدما شدّدوا على الضبّاط اللبنانيين ضرورة الاتفاق في ما بينهم على آلية العمل المشترك من ضمن وحدة الجيش الجاري تنظيمه، إشارة منهم، كما لمس جوني عبده، إلى تشجيع القيادة السورية مبادرة عسكرية ما.

في حصيلة مفاوضات كانت قد أخفقت على امتداد ساعات، طوال يوم كامل، لم يوافق الضبّاط المسيحيون الزائرون على اقتراحين متلازمين: أولهما انضمامهم إلى «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد»، وثانيهما الانقلاب العسكري في بلد عاجز عن تحمّل وزر مجازفة كهذه بفعل تعقيدات تركيبته الطائفية والسياسية والاجتماعية، ناهيك بمعارضتهم تسلّم العسكر الحكم والسيطرة على الحياة السياسية، والذي يضاعف من أسباب استمرار الحرب اللبنانية. كما أنّ من شأنه توجيه النزاع مع المقاومة الفلسطينية إلى هدف آخر ملتبس هو تسليم السلطة إلى الجيش[1].

لم يكن بشير الجميّل ميّالاً إلى تقبّل فكرة انقلاب عسكري ينفّذه الجيش. أزعجته كذلك فكرة أن يكون سياسيًا، جزءًا من «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» قوّة نظامية بمثابة بديل موقت من الجيش اللبناني. عنى له ذلك أنّ نجاح سوريا في بناء هذا الجيش - وقد أراده نظامها ظاهرًا جيشًا صديقًا - والإشراف عليه سيمنحها مستقبلاً، نفوذًا سياسيًا وعسكريًا كبيرًا للتدخّل في الشؤون اللبنانية وفي المؤسّسة العسكرية بالذات[2].

في نهاية ذلك اليوم عاد جوني عبده وأنطوان خليفة ومنير رحيّم وإيلي حايك وغابي أرصوني وفائق شهاب إلى بيروت وأطلعوا بشير الجميّل على مفاوضاتهم مع رفاقهم. مذذاك لم يلتق جوني عبده به إلى حين تعيينه رئيسًا للشعبة الثانية.

في ٢٧ تموز اجتمعوا مجدّدًا، ولكن في حضور ضبّاط سوريين كبار آخرين بينهم، إلى ناجي جميل وعلي دوبا، رئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي. كان ضبّاط «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» أعدّوا بمعاونة ضبّاط سوريين كبار وثيقة تكريس اتفاق الطرفين المتحاورين طُبِعت على نسخ[3].

---

١. ويقول العميد محمود مطر إنّ فكرة انقلاب ينفّذه الجيش لتسلّم السلطة لم تكن جدّية نظرًا إلى صعوبة تحقيقها، وخصوصًا في ظلّ توازنات سياسية وعسكرية داخلية وإمكانات محدودة كانت لـ«طلائع الجيش اللبناني العربي الموّحد»، فضلاً عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية هو الياس سركيس قبل أقل من ثلاثة أشهر حظي بدعم غير محدود من سوريا. وبسبب ذلك لم يُدرَج هذا الاقتراح في مسودة الاتفاق. ومن غير أن يدحض الاقتراح تمامًا، لفت إلى أنّه أثير جزئيًا في المناقشات و«دغدغ أحلامنا وطموحاتنا لإخراج اللعبة من أيدي السياسيين» (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده).

٢. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

٣. نصّ الإتفاق بين الطرفين المؤرّخ ٢٧ تموز ١٩٧٦ على المبادىء الآتية:
«- وحدة لبنان أرضًا وشعبًا.
- إعادة لحمة الجيش على أسس جديدة ودعم بناء لبنان الجديد ليأخذ دوره العربي في المواجهة مع شقيقاته في معركة المصير المشترك.
- تأييد المبادرة السورية بجوانبها كلّها.
- الوجود الفلسطيني على الأرض اللبنانية مسألة وطنية وقومية، وتحرّك المقاومة من ضمن الاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية أمر متفق عليه.
- العمل من أجل تثبيت الشرعية على الأراضي اللبنانية كلّها.
- متابعة الاجتماعات لتحقيق الأهداف الوارد ذكرها أعلاه».

تريّث جوني عبده ورفاقه في التوقيع ريثما يراجعون زعيمي الجبهة اللبنانية كميل شمعون وبيار الجميّل لاطلاعهما على مسودة الوثيقة التي احتفظ بنسخة منها. فلم تُوقّع واتفق على اجتماع ثالث في الثلثاء الذي يلي في دمشق أيضًا. في ٣ آب هبطت الطوافة العسكرية السورية لتقلّ الضبّاط المسيحيين فلم تجدهم، فأقفلت عائدة. في الأسبوع الرابع، ١٠ آب ١٩٧٦، أبلغ جوني عبده إلى محمود مطر في القاعدة البحرية في جونيه أنّ بيار الجميّل لم يوافق على بند تنفيذ اتفاق القاهرة إطارًا لعلاقة الدولة اللبنانية بالمنظمات الفلسطينية، ورفض كميل شمعون إسناد رئاسة مجلس قيادة «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» إلى ضابط غير ماروني بعدما كان تقرّر في اجتماع ٢٧ تموز تعيين العقيد أحمد الحاج قائدًا له. أبرَزَ جوني عبده لمحمود مطر المأخذين على بندين سُطّر تحتهما بخط أحمر. وقال له، وهو يعيد إليه المسودة، أنّ لا جدوى من الذهاب مجدّدًا إلى دمشق ما دام كميل شمعون وبيار الجميّل يعارضان، فأخفق المسعى برمته[1].

لاحقًا حصلت بضعة إجتماعات عابرة بين جوني عبده وبشير الجميّل لم تتعدَّ تبادل الرأي والمعلومات، إلاّ أنّ أحدًا منهما لم يشعر بالحاجة إلى الاتصال بالآخر.

في حزيران ١٩٧٧، بعد شهر من تعيينه رئيسًا للشعبة الثانية، طلب المقدّم جوني عبده مواعيد لزيارة عدد من الزعماء السياسيين ككميل شمعون وسليمان فرنجيه وبيار الجميّل وصائب سلام ورشيد كرامي وبشير الجميّل. وعلى رغم معرفته السابقة بالأخير، فإنّ برودة ظاهرة طبعت اجتماعهما في مقرّ حزب الكتائب في الأشرفية. لم يشعر الضابط الزائر أنّ محاوره ودود، بل لمس من ردود فعله وتصرّفاته ما يوحي بعدم ترحيبه بتعيينه رئيسًا للاستخبارات العسكرية. بدا اعتقاد جوني عبده أنّ بشير الجميّل يريد أن يعامله على نحو يُعدّ لاشتباك بينهما. وهو ما عناه مغزى الاستفزاز المتبادل بين سؤال غامض وجواب ملتبس.

قال له بشير الجميّل: «بماذا تستطيع أن تساعدنا؟».

أجابه: «الأمر يعود إلى ما هو مطلوب مني».

ثمّ أكد له، مستبقًا أيّ تأويل محتمل، أنّ ولاءه سيكون للشرعية الدستورية ولرئيس الجمهورية دون سواهما، وسيكون انتماؤه إلى الجيش فقط.

انتهت المقابلة من دون أن يحدّد بشير الجميّل مطلبًا من جوني عبده الذي كان أبلغ إليه استعداده للتعاون معه «شرط عدم الاعتداء على الدولة».

منذ ذلك اليوم لم تعد الخيارات متاحة كالسابق بعدما تعيّن على رئيس الشعبة الثانية الانحياز من الآن فصاعدًا إلى شرعية الياس سركيس، وقد أصبح أحد رجالها في السلطة. إذا اصطدمت بميليشيا بشير الجميّل. ولم يكن يضاهي انحيازه ضدّه إلاّ انحيازه ضدّ المنظمات الفلسطينية عندما أبلغ إليه تكرارًا أنّ الاستخبارات العسكرية ليست على الحياد بين المقاومة الفلسطينية والأحزاب المسيحية التي تحاربها.

ما أن تسلّم الرئيس الجديد للجمهورية في ٢٣ أيلول ١٩٧٦ صلاحياته الدستورية حتى وجدت الميليشيا المسيحية نفسها في مواجهة تحدّ خطير. هو أنّه يريد إعادة بناء الدولة اللبنانية ممّا يقتضي أن يستعيد من الأحزاب والميليشيات كلّ ما انتزعته هذه منها أو استولت عليه بالقوّة بدءًا

---

١. مقابلة خاصة مع العميد محمود مطر.

بالأمن والمؤسّسات والإدارات. ناهيك بثكن الميليشيات ومستودعات أسلحتها وحواجزها على الطرق. وقتذاك غالى بشير الجميّل في رسم طموحاته الحزبية والسياسية. ساعيًا إلى الإبقاء على مكاسبه في «حرب السنتين» كأمر واقع غير قابل للزوال: ميليشيا القوّات اللبنانية، جباية الضرائب، التسلح، المؤسّسات والهيئات الشعبية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية. وخلافًا لرئيس الجمهورية لم يكن قد اقتنع بأنّ الحرب في لبنان انتهت بطيّ صفحة «حرب السنتين» بمؤازرة عسكرية سورية من خلال جيشها، وبتأييد عربي منح التدخّل السوري في لبنان بشقّيه السياسي والعسكري غطاء شرعيًا أعلنته قمتان عربيتان: سداسية ضمّت مصر وسوريا والسعودية والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في الرياض في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٦ و١٨ منه، أجرت مصالحة سورية - مصرية وسورية - فلسطينية وأقرّت وقفًا للنار على الأراضي اللبنانية كلّها بدءًا من ٢١ تشرين الأول وألفت قوّة ردع عربية من ٣٠ ألف جندي بأمرة الرئيس اللبناني. وأخرى موسّعة في القاهرة في ٢٥ تشرين الأول و٢٦ منه صادقت بالاجماع على ما أعلنته القمة السداسية، وألفت لجنة رباعية من مصر وسوريا والسعودية والكويت نيط بها تنفيذ قرارات القمتين بما في ذلك اتفاق القاهرة خلال ثلاثة أشهر. ضمّت قوّة الردع العربية ٣٠ ألف عسكري بغالبية عظمى من الجيش السوري (٢٥ ألفًا) و٤٥٠٠ عسكري من خمس دول عربية متطوّعة هي السودان (٢٠٠٠) والسعودية (١٥٠٠) واليمن (٥٠٠) والإمارات العربية المتحدة (٥٠٠) وليبيا (٨٠٠) التي سرعان ما سحبت وحدتها بعد أقل من شهرين في ٣ كانون الأول.

١٩٨٢ - الرئيسان والعراب، جوني عبده والياس سركيس وبشير الجميّل.

الريبة

بعد أقل من سنة توجّست سوريا من جوني عبده، فحمّلت قائد قوّة الردع العربية العقيد سامي الخطيب رسائل إلى رئيس الجمهورية حضته على التخلي عنه وإبداله بضابط آخر يبعث على الثقة لديها، وقد وصفته بالعبارة التقليدية التي تستخدمها الاستخبارات العسكرية السورية، وهي أنّه «حال معادية لسوريا». كانت قد شكت تكرارًا من عدم تعاونه معها.

لم يلقَ تعيينه ارتياح القيادة السورية لِما كانت عرفت عنه قربه من بشير الجميّل والميليشيا المسيحية، إلاّ أنّها لم تفاتح سامي الخطيب في الأسابيع الأولى بأيّ ارتياب فيه ما خلا ملاحظات ساقها أمامه من النصف الثاني من عام ١٩٧٧ رئيس الأركان حكمت الشهابي ورئيس الاستخبارات العسكرية علي دوبا عن علاقته تلك، لم يشعرهم تعيينه باطمئنان ما. كان قرارًا شخصيًا لرئيس الجمهورية شأن تعيينه قائد الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية الأخرى من دون تدخّل سوري. ولم يحل ذلك في ما بعد دون إطلاق المسؤولين السوريين المولجين بالملف اللبناني أمام موفدي الرئيس اللبناني اتهامات ضدّ جوني عبده، تارة بدفع الياس سركيس إلى مجازفات سياسية خطرة وتأليبه على سوريا وتزويده معلومات مغلوطة للإضرار بعلاقات رئيسي البلدين، وطورًا الترويج للسياسة الأميركية في لبنان[1]. لم يكونوا يحبّونه ولا يرتاحون إلى استقباله. ولذا لم يعد يزور دمشق إلاّ بتكليف من رئيس الجمهورية.

لم يستجب الرئيس طلب إبعاد جوني عبده، مثلما تجاهل في ما بعد طلبين مماثلين بالتخلي عن فؤاد بطرس وغسان تويني سفير لبنان لدى الأمم المتحدة، ثمنًا لعلاقة إيجابية مع دمشق. فقد اعتبرهما عبدالحليم خدام وحكمت الشهابي عقبتين في طريق الرئيس اللبناني في حواره بدمشق وفي مسار السياسة الخارجية للبنان[2]. ضاعف من الذريعة السورية هذه ضدّ وزير الخارجية اتهامه بالتأثر بمواقف السفيرين الأميركي والفرنسي وجنوحه إلى تبنّي السياسة الأميركية والغربية في الشرق الأوسط، وخصوصًا بعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٤ آذار ١٩٧٨.

في وقت لاحق على المطالبة بإقالته. أبلغ الرئيس إلى جوني عبده أنّ المسؤولين السوريين طالبوه

١. مقابلة خاصة مع كريم بقرادوني.

٢. يروي كريم بقرادوني فحوى ما أطلعه عليه الياس سركيس عن اجتماعه في ٢ أيار ١٩٧٩ بوزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام الذي قال للرئيس: «ليس في سوريا مَن يساوره أدنى شك في أنّك رجل التفاهم مع دمشق. ولكنّنا نشك في أنّ المؤسّسات والأجهزة التابعة للدولة اللبنانية تطبّق توجيهاتك بدءًا بجوني عبده، وفي بيتك حصان طروادة أميركي يعمل ضدّ سوريا»، وكان يلمّح إلى فؤاد بطرس. فانتفض الرئيس صارخًا في وجهه: «أنت ظالم، جوني عبده يطيع توجيهاتي وهو يتمتع بثقتي كاملة. دعنا نتفاهم بدقة على معنى العلاقات المميّزة. إنّها تعني في نظري الحدّ الأقصى من التكامل والتضامن والتعاون والتفاهم، ولكنّها لا تعني في أيّ شكل تدخّل سوريا في الشؤون الداخلية للبنان. إنّني أرفض كلّ ضغط لتعيين هذا أو إقالة ذاك. لا تخلط بين العلاقات المميّزة والتدخّل في الشؤون الداخلية» («السلام المفقود»، كريم بقرادوني، الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٠٤).

بإقصاء ضابطين آخرين في مديرية المخابرات هما رئيس جهاز الأمن القومي عدنان شعبان وقائد فرقة «المكافحة» سهيل خوري، وقرنوا خلعهما بتطبيع علاقتهم بمدير المخابرات.

رفض قائلاً لرئيس الجمهورية: «لن أخلعهما، وإذا أردتَ ذلك فليكن خلع ثلاثة أسماء بدلاً من اثنين».

سأله عن الثالث، فأجاب: «أنا معهما. أنا أذهب أيضًا، إمّا الثلاثة في المديرية وإمّا خارجًا».

وأضاف: «إقصاؤهما يعني أنّ السوريين بدأوا يتدخّلون في كلّ أمر تقرّره الدولة اللبنانية، وفي الجيش خصوصًا. ويعني أيضًا، إذا قبلنا بطلباتهم، أنّهم يبدأون الآن بمديرية المخابرات وينتهون غدًا بك».

باكرًا وجد جوني عبده نفسه يواجه صعوبة التواصل مع الاستخبارات السورية. خَبرَ فيها خلال أشهر عائقًا رئيسيًا هو أنّها لا تمحض أحدًا ثقة مطلقة بحكم طبيعة النظام. لم تسلّم له أولاً بما طلبه وهو الحوار والتنسيق بينه وبين نظيره علي دوبا، راغبة في قصر الاتصال على رئيس الاستخبارات العسكرية للجيش السوري في لبنان العقيد محمد غانم كونه ممثلاً لعلي دوبا. صيف ١٩٧٧ ذهب المقدّم جوني عبده وقائد قوّة الردع العربية المقدّم سامي الخطيب والمدير العام لقوى الأمن الداخلي العقيد أحمد الحاج والمدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع إلى دمشق وناقشوا سبل التنسيق الأمني مع نظرائهم السوريين. في اللقاء الذي جمعهم برئيس الأركان حكمت الشهابي ورئيس الاستخبارات العسكرية في سلاح الجوّ محمد الخولي ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية علي دوبا، طلب الضبّاط السوريون الثلاثة التعاون وتبادل المعلومات لإنجاح العمل المشترك، إلاّ أنّهم حضّوا رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية على الاتصال الدائم بالعقيد محمد غانم والعمل معه على نحو بدا لمدير المخابرات أنّه يراد حصر علاقته بضابط الاستخبارات السورية في لبنان لا بنظيره السوري، وتاليًا عدم إقرار سوريا بالمساواة في ما بين الجهازين وقائديهما. لم يتحمس للاقتراح السوري ولم يتخلّ عن الرغبة في التعاون مع محمد غانم. فضّل تبادل المعلومات ومناقشة العلاقات الأمنية اللبنانية – السورية مع علي دوبا.

قال لمحمد الخولي: «التنسيق ينبغي أن يكون في الاتجاهين».

جواب محمد الخولي وعلي دوبا: «سنتعاون وننسّق في ما بيننا».

لم يستسغا ما سمعاه. في الأسابيع التالية أرسل جوني عبده بضعة تقارير أمنية إلى دمشق، ولكنّه لم يتلقَ من الاستخبارات العسكرية السورية تقارير مماثلة، فتوقف وقلّل اتصالاته بها[1].

شَعَر أنّه لم يفهم السياسة السورية كما تريدها دمشق، لا كما ينبغي أن تُفهَم، فأتعبته علاقة مشوبة بالظنون بالتزامن مع قيود فرضها عليه رئيس الجمهورية سلفًا عندما منعه من تجنيد أيّ مخبر له في صفوف الجيش السوري في لبنان للحصول على معلومات عنه.

كان جواب جوني عبده أنّ لميليشيا القوّات اللبنانية مخبرين داخل الجيش اللبناني.

لكنّ الرئيس رغب في عدم الإسهاب في مناقشة هذا الموضوع بقوله: «إنّهم أحرار، الجيش السوري جيش شقيق طلبناه إلى عندنا وممنوع التجسّس عليه».

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

رضخ على مضض لإرادة الياس سركيس الذي غالبًا ما سمع لاحقًا من جوني عبده أنّ للجيش السوري عشرات المخبرين داخل الجيش اللبناني، وأنّه أحجم عن اتخاذ ردّ فعل حيالهم.

عوّض قرار المنع هذا، ومن دون إغضاب الرئيس، حصوله على معلومات عن الجيش السوري من مخبرين تعاونوا معه منضوين في القوّات اللبنانية التي كانت قد جنّدت مخبرين لها في صفوف هذا الجيش، فزوّدوه جوني عبده من دون علم قيادتهم المعلومات التي كان يحتاج إليها وتناولت نشاطات ضبّاط سوريين ومراقبتهم وأماكن سكنهم وتنقلاتهم وأسلوب إنفاقهم واتصالاتهم وعلاقاتهم بشخصيات لبنانية أو سورية.

أظهر في العلن التزامه قرار الرئيس، فحمله إلى اجتماع لرؤساء الفروع المركزية في مديرية المخابرات وحظّر عليهم التجسّس على الجيش السوري أو تجنيد سوريين، ولاسيما العسكريين منهم، في شبكاتهم السرّية. وكان بذلك يريد تفادي مشكلة سياسية بين الياس سركيس والقيادة السورية، وبين جهازي الاستخبارات العسكرية في البلدين متى اكتُشِف الأمر. فاقتصر جمع المعلومات على الدور الذي كان يضطلع به فرع الاستطلاع التكتي، وهو التقصي عن انتشار القوى العسكرية العدوة وغير الصديقة للجيش اللبناني على الأراضي اللبنانية كلّها، والتي من شأنها أن تشكّل تهديدًا عسكريًا وأمنيًا له. انصرف رئيس الفرع النقيب صلاح منصور من خلال شبكة مخبرين مدنيين إلى جمع معلومات عن ثكن الجنود السوريين وأماكن تمركزهم وعديدهم وأسلحتهم وآلياتهم وأجهزة اتصالاتهم السلكية واللاسلكية. كانت هذه أيضًا حال المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية والقوّات اللبنانية، ثمّ إسرائيل بعد اجتياحها الأول للجنوب عام ١٩٧٨[1].

لم يحجب ذلك سعي سرّي إلى جمع معلومات عن الجيش السوري عبر ضابطي فرعي الاستخبارات العسكرية في الشمال والبقاع. عوّل رئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق على معن ضناوي في الشمال وحسين الخطيب في البقاع للتقصي عن الجيش السوري والتحرّكات السياسية والأمنية غير المعلنة لضبّاطه في منطقتيهما. وفي الوقت نفسه ناط بهما إرساء علاقات شخصية مع ضبّاط الاستخبارات العسكرية السورية على نحو لم يُتَح لسواهما.

في ظلّ ثقة مفقودة بينه وبين دمشق، وجد قناتي الاتصال هاتين نافذة ملائمة للوصول إلى مصادر جديدة للمعلومات، والاتصال بالاستخبارات العسكرية السورية. ولم يعدم حيلة لكشف معلومات بدت له في بعض الأحيان غاية في الأهمية.

بعد نشر الجيش السوري شبكة صواريخ سام-٢ وسام-٦، السوفياتية الصنع، في البقاع في ٢٩ نيسان ١٩٨١، ردًّا على تهديدات إسرائيلية بقصف مواقعه في هذه المنطقة والتلويح بإيصال الضربة الإسرائيلية إلى قلب دمشق، لم يتردّد جوني عبده في طلب مساعدة صديقه وزير الأشغال العامة والنقل الياس الهراوي. زوّدته مديرية المخابرات سيارة من آلياتها ووضعت في مصابيحها الأمامية كاميرات، ورغبت إليه في التجول في دير زنون – رياق بحجة تفقّد حاجاتها الإنمائية حيث يمكن رصد مواقع الصواريخ السورية التي أحيطت بتحصينات ومراقبة متشدّدة لمنع

١. لم يكن في وسع فرع الاستطلاع التكتي جمع العدد الوافر من المعلومات عن انتشار الجيش السوري إلاّ في المناطق الشرقية وعند خطوط تماسها مع بيروت الغربية وجبل لبنان الجنوبي، وعن القوى العسكرية المنتشرة في الجهة المقابلة من خطوط التماس بين البيروتين كـ«جيش التحرير الفلسطيني» ومسلحي أحزاب الحركة الوطنية. واقتصرت هذه المعلومات على مشاهدات وملاحظات مرئية لم تعزّزها إلاّ نادرًا معلومات سرّية. أمّا خارج المناطق الشرقية فعوّل فرع الاستطلاع التكتي على ما كان يزوّده إياه عن الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية ضبّاط فروع الشعبة الثانية في الشمال والبقاع وبعض الجبل بتفاوت ملحوظ (مقابلة خاصة مع العميد صلاح منصور).

اكتشافها والاقتراب منها[1]. بفضل جوني عبده وبدور اضطلع به ميشال الحرّوق ابن زحلة مسقطه، عُيّن الياس الهراوي وزيرًا في حكومة شفيق الوزان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠.

شكّك الضبّاط السوريون دائمًا في صحة المعلومات التي كان جوني عبده يطلعهم عليها، غير واثقين من جدية تعاونه معهم إلى حدّ ترجيحهم أنّه حاول تضليلهم وتجاهل العقيد محمد غانم.

بعيد دخول الجيش السوري إلى لبنان في ٣١ أيار ١٩٧٦ عُيّن محمد غانم رئيسًا لاستخباراته العسكرية. تعرّف إليه جوني عبده للمرة الأولى عام ١٩٧٥ في إطار لجنة أمنية لبنانية – سورية – فلسطينية مشتركة في بيروت وجبل لبنان. كانت جزءًا من لجان مماثلة في سائر المناطق اللبنانية. كان قد نيط بها وقف النار بين أفرقاء النزاع وسحب المتاريس والمظاهر المسلحة من الشوارع وفرض الاستقرار والإشراف على تبادل إطلاق المخطوفين وقمع نهب البيوت ومصادرتها واحتلالها. أمّا اللجنة الأم فعُرِفت بلجنة عليا ضمّت عن الجانب السوري محمد الخولي وعلي المدني، وعن الجانب اللبناني نائب رئيس الأركان للعمليات العميد موسى كنعان ورئيس الشعبة الثانية العقيد جول البستاني. كان جوني عبده مساعدًا لعبّاس حمدان رئيس لجنة بيروت وجبل لبنان التي جمعت، إلى محمد غانم، ممثلاً لحزب الكتائب هو كريم بقرادوني و«أبو حسن» سلامة (علي حسن سلامة) ممثلاً المقاومة الفلسطينية[2]. صيف ١٩٧٧ التقى محمد غانم وجوني عبده مجدّدًا إلى غداء في بيروت بدعوة من رئيس الشعبة الخامسة في الجيش الرائد محمود مطر. مذذاك اتفقا على التعاون والتنسيق من خلال خط هاتف بين مكتبيهما للتواصل المباشر والذي كان يرنّ بينهما لبعض الوقت، وفي أحسن الأحوال مرة أو اثنتين في الشهر ليس إلاّ، إلى أن أضحى متقطعًا بعد حادث ثكنة الفياضية عام ١٩٧٨. ثمّ بلغ الانقطاع ذروة السنة التالية. ولم يستعد بعض حرارته إلاّ منذ شباط ١٩٨٢ بعدما علم جوني عبده من بشير الجميّل باجتياح إسرائيلي وشيك للأراضي اللبنانية.

كان لدى جوني عبده خطان هاتفيان مميّزان: أحمر مع جاك أوجينو مدير محطة الاستخبارات في السفارة الأميركية في بيروت، وأسود مع محمد غانم في شتورة.

في السنوات الثلاث الأولى من الولاية كانت ثمّة مشكلة مثيرة للجدل عَمِل الياس سركيس على التكيّف معها واستيعاب نتائجها، هي وجود جيشين نظاميين على الأراضي اللبنانية تمتعا بشرعية واحدة: الجيش اللبناني بقيادة العماد فيكتور الخوري، وقوّة الردع العربية بقيادة العقيد سامي الخطيب بصفتها جيشًا شرعيًا موقتًا تبعًا لقرارات قمتي الرياض والقاهرة. في أقل من شهرين عُيّن العقيد سامي الخطيب قائدًا لقوّة الردع العربية وجوني عبده مديرًا للمخابرات. للتوّ بدأ الأول تنظيم أركان قوّة الردع العربية بدءًا بجهاز استخبارات بموازنة بلغت ٥٠ ألف ليرة لبنانية شهريًا. ترأسه أولاً المقدّم سهيل دارغوث لخمسة أشهر ثمّ خلفه الرائد لطفي جابر وقد عاونه الرائد ميشال رحباني حتى عام ١٩٨٢ في مهمّة دقيقة بالنسبة إلى جيش عربي لا يعرف عسكريوه لبنان ولا التنقل فيه، ممّا أوجب في مرحلة أولى ضمان تحرّكاتهم في حماية وحدات من الجيش اللبناني تفاديًا لتعريضهم لأذى، ناهيك بحماية مواقعهم وتكنهم من اعتداء محتمل.

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في مديرية المخابرات طلب عدم الإفصاح عن اسمه.
٢. في لجنة بيروت وجبل لبنان تعرّف جوني عبده إلى ضابط سوري درزي بارز، أشيب، مسؤول عن قسم لم يسبق أن خبرته الشعبة الثانية اللبنانية هو «فرع الشائعات» في الاستخبارات العسكرية السورية. سأل عنه، فأفيد في الآتي: «إذا رغب الرئيس في زيادة الأجور والرواتب بنسبة ثمانية في المئة، عمد فرع الشائعات إلى إطلاق شائعة عن ميل الرئيس إلى إصدار مرسوم بزيادة مقدارها ثلاثة في المئة لدرس ردود الفعل الشعبية على المبادرة، وتأثيرها في إظهار صورة الرئيس لدى الرأي العام، حتى إذا صدر المرسوم كانت النسبة ثمانية في المئة. بذلك تكتسب صورته شعبية أكبر ممّا روج فرع الشائعات: رئيس متعاطف ومتضامن مع شعبه، كثير الاهتمام بحاجاته، وأكثر إدراكًا لمتطلباته (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده).

كانت الحاجة ماسة عند سامي الخطيب إلى المعلومات من أجل أمن قوّة الردع العربية وأدائها مهمّتها. في أركان قيادتها التي اتخذت مقرًّا لها في مبنى مجاور للمتحف الوطني بين البيروتين، اكتشف أنّ بعض ضبّاطها اللبنانيين المنتدبين إليها كانوا مخبرين زرعهم جوني عبده. أطلعوه على معلومات عن هذه القوّة بمثابة اختراق أمني لها. فكان أن نقل سامي الخطيب الأمر إلى رئيس الجمهورية، في وقت غدت مهمّتها الموقتة، التي يصير إلى تمديدها دوريًا ستة أشهر، مساعدة الجيش اللبناني على استعادة سلطته وفرض الاستقرار والأمن على الأراضي اللبنانية. آنذاك عمد الضبّاط اللبنانيون إلى تزويد مديرية المخابرات ولاسيما منها فرع الأمن العسكري معلومات عن تجاوزات أقدم عليها ضبّاط سوريون أشرفوا على أعمال تهريب وقود وبضائع وكميات ضخمة من صناديق السجائر أُنزِلَ بعضها في حوض مجمّع الأكوامارينا القريب من مرفأ جونيه. كانوا قد تعاونوا مع شركاء لبنانيين متموّلين وآخرين سياسيين اتخذوا من الجيش السوري واجهة نشاطات كهذه، ممّا أتاح للضبّاط السوريين جني أموال طائلة لم يسبق أن عرفوها في بلدهم الفقير ذي الاقتصاد المتقشف، والذي يعيش منذ عام ١٩٦٧ حال طوارئ أمنية دائمة.

في بعض تلك المعلومات مآخذ على سامي الخطيب الذي لم يبادر إلى مكافحة هذه التجاوزات مكتفيًا بأخذ العلم بها، فتذمرت مديرية المخابرات من عدم تعاونه وتبريره سلوك الجيش السوري وضبّاطه.

بيد أنّ جوني عبده امتنع بعد أشهر قليلة عن تزويد قائد قوّة الردع العربية تقارير التنصّت قبل أن يتدخّل رئيس الجمهورية بعد احتجاج سامي الخطيب، ويطلب إرسالها إليه مجدّدًا[1]. ولم تنطوِ

١. في رسالة غير مؤرّخة يُرجّح أنّها في النصف الثاني من نيسان ١٩٧٩، كتب جوني عبده إلى سامي الخطيب الآتي: «علِمتُ بمضمون رسالتك إلى فخامة الرئيس فأسرعت لأقول إنّني أنا الوحيد المسؤول عن هذه النتيجة. لا أذيع سرًا إذا قلت إنّ فخامته أعطاني منذ زمن بعيد أمرًا بأن أرسل إليك البريد. وقد تلكأت كثيرًا من دون أن أعطي أيّ سبب لذلك لأنّني أعلم أنّ أيّ خلاف بينك وبيني لا يمكن أن نحمّل وزره لفخامته، فيكفيه ما يحمل من غيرنا. ولست أنا الذي يقدّر كم هي ثقة فخامته بك أنت بالذات. لا بل إنّ الكلّ يعلم، وأنا أكثر من غيري، كم هي كبيرة ومطلقة هذه الثقة. لذلك، سيدي، كما تعهدني صريحًا دائمًا وإلى درجة الوقاحة أحيانًا. أرسل البريد إليك بناء على أمر من فخامته ومن حضرة العماد الخوري (...)».
وفي ردّ لسامي الخطيب مؤرّخ ٢٩ نيسان ١٩٧٩. «تلقيت كتابك الذي تخبرني فيه أنّك ترسل إليّ البريد مجدّدًا بناء على أمر فخامة الرئيس والعماد قائد الجيش. وطبعًا هذا يعني ضمنًا عدم اقتناعك الشخصي بضرورة إعادة إرسال هذا البريد إليّ، وإلاّ لما كانت الإشارة ضرورية إلى ذلك. وقلتَ في رسالتك إنّك أمرتَ بذلك منذ زمن ولم تفعله سهوًا أو إهمالاً أو... وهذا يعني يا عزيزي جوني أنّني في رأيك لم أعد أهلاً للاطلاع على هذا البريد السرّي الذي يحوي أسرار الدولة. ويفسّر ذلك لي الآن انشغالك منذ أكثر من عام ونصف عام بتتبع أخبار قيادة الردع وزرع المخبرين من الضبّاط وغير الضبّاط وتخوين المسيحيين العاملين فيها. وأخذ الجيّدين منها مرة في دورة، ومرة لمنصب، ومرة بعروض إغرائية أخرى، ومرة بالتهديد ومعارضة طلبات هذه القيادة سواء للضبّاط أو الأفراد. وكان رأي الشعبة الثانية دائمًا معاكسًا، ربما عن حسن نية ورغبة في إظهار الجيش وتقويته. ولكنّه كان يأتي بصورة منهجية لم تترك مجالاً للشك في نيات الفاعلين تجاه قيادة قوّة الردع. وفي هذا الأمر يا جوني فاتك الآتي:
١. منذ متى يا جوني أنتَ أحرص على لبنان مني؟ أيوم وقفتُ أنا على درج وزارة الدفاع أقاتل القوميين وأصاب، أم يوم لبننت مسلمي بيروت وجعلتهم يرفعون العلم اللبناني في ١٧ نيسان ١٩٦٤ مكان أعلام الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والجمهورية السورية، وطبعًا من دون أن أسيء إلى هذه الدول بل جسّدت كرامة لبنان العربية المستقلة السيدة، أم يوم وقفتُ ضدّ التسلّل الفلسطيني من شبعا عام ١٩٦٨ وحمّلت من أجل ذلك الكثير وكان آخره نسف بيتي في جب جنين وملاحقة أهلي في كلّ مكان؟
٢. منذ متى أنتَ يا جوني أحرص مني على الشهابية والشهابيين، ومنذ متى أنتَ تعرف الرئيس سركيس حتى تعطي نفسك الحق في تقويم الشهابيين الأصيلين؟ أمنذ سُرحتَ من الجيش لأنّك شهابي أم منذ حوكمت وشُرّدتَ؟
٣. هل إنّ صداقتي للسوريين جديدة؟ لماذا كانت قبل عام ١٩٧٦ وفي أثنائه فضيلة ثمّ أصبحت بعد تسلّمك الشعبة الثانية وصمة وعمالة؟
٤. لقاؤك وليد جنبلاط وعبدالله سعادة وطنية ومنتهى اللبنانية، أمّا لقائي أنا أحدهما فهو غدر بالرئيس سركيس وتواطوء مع الحركة الوطنية.
إذا أردتَ يا جوني أن أسترسل، فلا شك في أنّني سأكتب الكثير ولا أجد جدوى من ذلك (...)».

تلك التقارير في أيّ حال على معلومات أمنية وسياسية خطيرة كان يطلع عليها الياس سركيس وفؤاد بطرس دون سواهما. أشعر ذلك سامي الخطيب بشكوك جوني عبده في دوره فامتنع عن التنسيق الأمني معه بحجة تسرّب هذه المعلومات إلى الاستخبارات العسكرية السورية وإلى قيادات الحركة الوطنية التي جمعتها بقائد قوّة الردع العربية علاقة وثيقة. أشعره ذلك أيضًا بتفوّق جوني عبده في إدارة جهازه ومقدرته على الحصول على معلومات لم يكن في وسعه هو الوصول إليها.

عملت الاستخبارات العسكرية السورية من خلال العقيد محمد غانم ورئيسه في دمشق العميد علي دوبا على تخطي مهمّة مراقبة أمن جيشها وحمايته إلى استقطاب حلفاء لاستمرار وجودها العسكري، تبريرًا لتدخّلها في الشؤون السياسية اللبنانية. أمّا سامي الخطيب فاقتصر دوره على وظيفة محدّدة هي قيادة تحرّك الوحدات العسكرية العربية من دون الجنود السوريين الذين كانوا ينفّذون أوامر قائدهم الفعلي في لبنان من مقرّه في شتورة: اللواء علي أصلان بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، واللواء سعيد الطيّان بين أعوام ١٩٧٨ و١٩٨١، واللواء سعيد بيرقدار بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢.

كانت قيادة قوّة الردع العربية سياسية للياس سركيس[1]، وإدارية لسامي الخطيب، وعسكرية لقائد القوّات السورية الذي يُخضع كلّ تحريك عسكري لها لمصلحة الأمن القومي السوري أولاً والتي تتقدّم مصلحة السلطة اللبنانية: ينفّذ الجيش السوري أوامر سامي الخطيب عندما يتعلّق الأمر بفضّ اشتباك محلي بين تنظيمات مسلحة، أو بين فصائل فلسطينية، أو الدفاع عن قوى الأمن الداخلي إذا هوجمت مخافرها وسُرِقت آلياتها وعتادها واعتدي على عسكرييها، أو خطف ضابط في الجيش، أو استرداد شقق مصادرة. أمّا عندما تهدّد هذه الأوامر بمواجهة ذات أبعاد عربية كالصدام مع المقاومة فلسطينية أو إقليمية مع إسرائيل، فالقرار عندئذ يكون في دمشق، ويكون المعني بتنفيذه رئيس الأركان حكمت الشهابي ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية علي دوبا في ضوء المصلحة السورية وتقدير الحسابات السياسية في أهداف استخدام القوّة العسكرية. ما كان يستأثر بانتباه القيادة السورية وحذرها على امتداد سنوات وجودها في لبنان هو ألاّ تتعرّض لتشكيك في دورها فيه، وألاّ تفقد الدعم السياسي العربي للبقاء وتمويل وجود قوّاتها على أراضيه[2].

1. يقول اللواء سامي الخطيب إنّ رئيس الجمهورية غالبًا ما عبّر أمامه عن انطباعه بأنّه ليس القائد الفعلي لقوّة الردع العربية. ولم يكن يستجاب في بعض الأحيان طلبه وقف النار وخصوصًا في «حرب المئة يوم» في الأشرفية. كان اللواء علي أصلان يجيب سامي الخطيب: «لن نسمح بأن تهزم ميليشيا صغيرة في لبنان الجيش السوري الذي هو العمود الفقري لنظامنا».
2. المصدر نفسه.

التنصّل

لم تشأ سوريا منذ عام ١٩٧٨ التزام التعهدات التي قطعتها في قمتي الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦ بوقف الحرب والمجازر في لبنان، وحمل المقاومة الفلسطينية على تنفيذ اتفاق القاهرة، ورعاية مصالحة وطنية بين اللبنانيين. ومساعدة الدولة اللبنانية على إعادة بناء مؤسّساتها الوطنية تمهيدًا لانسحاب قوّة الردع العربية والجيش السوري من هذا البلد. فضّل حافظ الأسد الاحتفاظ بالورقتين اللبنانية والفلسطينية للمناورة بهما مع واشنطن، والتفاوض وإيّاها على فك عزلة سوريا ومنحها دورًا إقليميًا كبيرًا في الشرق الأوسط على أنّها عامل استقرار في موازاة الدور الإسرائيلي، ولكن من غير الاصطدام العسكري بالدولة العبرية. طالب باستعادة مرتفعات الجولان المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأراد في الوقت نفسه تعويض خسارته تلك بإحكام سيطرته على السياستين الدفاعية والخارجية للبنان. ناط بعبدالحليم خدام الملف الديبلوماسي والسياسي ندًا لفؤاد بطرس، وبحكمت الشهابي الملف العسكري مع قائد القوّات السورية المنتشرة في لبنان، وبعلي دوبا الملف الأمني مع محمد غانم. أمّا الحجة الظاهرة لسلامة القوّات السورية في لبنان فاثنتان: الأمن بإطلاق يد الاستخبارات العسكرية السورية في الداخل، ولجم الصحافة اللبنانية. بعد شهر على انتشاره في بيروت، انقضّ الجيش السوري على مباني صحف لبنانية. دخل جريدتي «المحرّر» و«بيروت» في ١٥ كانون الأول ١٩٧٦، وجريدة «السفير» في ١٧ كانون الأول، واحتلّ جريدتي «النهار» و«الأوريان لوجور» في ١٩ كانون الأول. اقتحم جنود سوريون المكاتب والمطابع وطردوا موظفين وعمالاً واعتدوا على بعضهم وصادروا قسمًا من الأرشيف وعبثوا به.

أدار تضارب المصالح بين الجيشين النظاميين علاقة جوني عبده بسامي الخطيب: وجد الأول أنّ بناء الجيش اللبناني يؤول تدريجًا إلى الاستغناء عن قوّة الردع العربية مع تقلص دورها، وأيد الثاني وجهة النظر السورية التي دعمتها منذ عام ١٩٧٨ الحركة الوطنية والقائلة بالحاجة إلى بقاء الجيش السوري في لبنان ما دام الجيش اللبناني لم يُبنَ على نحو يبدد شكوك القيادات الإسلامية فيه ويفرض تأجيل تسليمه مهمّات أمنية. ولم يحل ذلك دون اضطلاع سامي الخطيب الذي جمعته بالعقيد محمد غانم علاقة تعاون أمني متين بدور الوسيط بين سوريا والياس سركيس من جرّاء فقدان ثقتها بجوني عبده. في كلّ مرة أوفد رئيس الجمهورية قائد قوّة الردع العربية إلى دمشق لمناقشة تعزيز انتشار الجيش اللبناني في بعض المناطق أو تنفيذ خطط أمنية جزئية، اعترض مدير المخابرات وقال للرئيس: «أنت ترسل إلى دمشق مَن يُطلَب منه إنهاء مهمّته، وهذا لا يجوز. لا ترسلني أنا إلى هناك لأنّهم يرفضونني ولا يثقون بي وسأتشاجر معهم، ولكن لا ترسله هو لأنّهم يثقون به. وتاليًا لن يقنعهم بما لا يريدونه لجيشهم في لبنان. بل هم الذين سيقنعونه بمهمّة معاكسة لما تريده. أرسِلْ شخصًا ثالثًا أكثر موضوعية مني ومنه»[1].

كان على حق في تقويمه. لم يكن حكمت الشهابي وعلي دوبا يوافقان على اقتراحات الخطط تلك

1. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

التي كان ينقلها صديقهما سامي الخطيب بذرائع تباين في الرأي بينهم وبين الياس سركيس وبعض فريق عمله، وبحجة عدم استكمال إعادة بناء الجيش اللبناني التي رمت دائمًا إلى الحؤول دون تمكينه من القيام بمسؤوليات أمنية تمهّد للاستغناء عن الجيش السوري. وهذا ما لم تكن تريده دمشق.

جمعت جوني عبده بسامي الخطيب علاقة تعود إلى عام ١٩٦٥، في الشعبة الثانية عندما كان رئيسًا لمكتب شؤون العسكريين الخاصة. يومذاك كان النقيب سامي الخطيب بالنسبة إليه، كما إلى ضبّاط آخرين في الشعبة الثانية وخارجها، مثالاً مهمًّ لضابط الاستخبارات الناجح والنافذ، الذائع الصيت والمرهوب الجانب، والمعروف كذلك بمعاملته القاسية لمَن كانت الشعبة الثانية تسميهم «أعداء النظام». بعد غابي لحود ذي المكانة المتقدّمة لدى جوني عبده في الاحترام والتقدير، حلّ سامي الخطيب الرجل القوي الثاني في الاستخبارات العسكرية دورًا وممارسة، مع أنّ ثمّة ضبّاطًا سواه تقدّموه رتبة آنذاك كسامي الشيخة.

بعد انتقاله إلى مكتب قائد الجيش العماد إميل بستاني وقعت عام ١٩٦٩ حادثة أربكت جوني عبده إذ اكتشف أنّ غابي لحود كان أقرب إلى التواطؤ مع سامي الخطيب منه إلى التواطؤ معه هو. كان بين غابي لحود وسامي الخطيب ما لم يكن بين أحدهما وضابط آخر: صداقة عمر طويل لم تنكسر مرة، وولاء لرئيس وحقبة لم يخفت حتى بعد غياب الاثنين. صنعا هيبة «المكتب الثاني» وسمعته. وأحالاه مصنعًا للسياسيين ومختبرًا للأحداث ومصيدة للمعارضين.

في الطائرة، مرافقًا إميل بستاني في زيارة للقاهرة، لاحظ جوني عبده وجود شخص يرافق القائد ويجلس إلى مقعد متاخم له. وجهه قريب إلى بشرة تميل إلى الإحمرار على بعض شيب. في طريق العودة من القاهرة كان الرجل في الطائرة نفسها يكبّ في مقعده على الكتابة على أوراق صفر بلا توقف طيلة الرحلة.

بعيد رجوعه إلى بيروت سأله غابي لحود عن نتائج زيارة إميل بستاني للقاهرة، فأخبره ولفته إلى خ.أ. الذي رافقهما في الرحلة، قائلاً: «لم أعرف ماذا كتب ولماذا ولمَن؟ ولا أعرف لمصلحة مَن يعمل؟ ولكنّه كان يكتب طيلة الوقت. لم أكن أعرفه قبلاً».

فتح غابي لحود جارورًا في مكتبه وأخرج رزمة أوراق صفر، وسأله: «على أوراق كهذه كتب، أليس كذلك؟».

ردّ جوني عبده بالإيجاب.

ثمّ قال بعد برهة: «إذًا الرجل يعمل لديك هنا».

أبرز له غابي لحود أوراقًا أخرى قائلاً: «هذا خطه».

قال جوني عبده: «ما دام يعمل لديك، أريد أن أقوم بمبادرة حيال العماد بستاني لإبراز دوري وتبييض وجهي، وسأقول له إنّ الرجل يعمل لدى الشعبة الثانية».

ردّ غابي لحود في حضور سامي الخطيب: «قلْ له ذلك».

بعد أيام، في عشاء مع قائد الجيش وابنته لبنى إلى طاولة واحدة، قال جوني عبده فيما إميل بستاني يهمّ في تناول الحساء: «سيدي الجنرال، هل تعرف أنّ خ.أ. يعمل مخبرًا لدى الشعبة الثانية ويكتب لها تقارير؟».

لحظتذاك أوقف القائد الملعقة في منتصف المسافة بين فمه والصحن. نظر إلى مرافقه ثمّ هزّ رأسه باستهزاء.

فوجئ جوني عبده بردّ فعله من غير أن يجد مبرّرًا للاستخفاف بما سمعه منه، لكنّ القائد لم ينبس ببنت شفة.

في اليوم التالي عرض جوني عبده لغابي لحود في مكتبه حادثة الليلة السابقة وسخرية إميل بستاني منه، على رغم اعتقاده أنّه كان يطلعه على سرّ مهمّ، هو أنّ صديقه ذاك مخبر لدى الشعبة الثانية.

ردّ غابي لحود: «أنا قلت لسامي».

سأله: «ماذا قلت لسامي؟».

قال: «قلت له أن يخبر الجنرال سلفًا أنّك ستعلمه بقصة الرجل».

باغت الجواب جوني عبده الذي قال: «ولماذا فعلت ذلك؟».

قال رئيس الشعبة الثانية: «لن يصدقك الجنرال مهما فعلت أو قلت. هو لا يثق بك بل بسامي الخطيب أكثر مِمّا تعتقد، حتى وإن أضأت له أصابعك العشرة. دعه يثق بسامي الخطيب أكثر»[1].

كانت تلك الحادثة درسًا لجوني عبده حيال ما ينبغي أن يكون عليه دوره بإزاء أدوار آخرين، ودان به لغابي لحود.

عام ١٩٧٧ أصبح وسامي الخطيب وجهًا لوجه، كلٌّ في موقع منافس للآخر. في ٩ نيسان خلف المقدّم سامي الخطيب العقيد أحمد الحاج في قيادة قوّة الردع العربية حتى عام ١٩٨٢ بعدما تدرّج في الرتبة وأصبح منذ الأول من كانون الثاني ١٩٧٩ برتبة عميد[2]. وخلافًا لسامي الشيخة وكمال عبدالملك وجان ناصيف، لم تنقطع علاقة سامي الخطيب بالقيادة السورية بعد إنهائهم لجوءهم السياسي إلى دمشق عام ١٩٧٤، فأبقى اتصالاته بحكمت الشهابي وعلي دوبا وبضبّاط سوريين كبار. تردّد عليهم دوريًا معزّزًا علاقاته الشخصية بهم، ومن ثمّ تعويلهم على دور عسكري كبير يطمئنون إلى اضطلاعه به. وتبعًا لمنصبه الجديد التزم على امتداد قيادته قوّة الردع العربية حتى عام ١٩٨٢ موقف الدفاع عنها، وعن القوّات السورية خصوصًا عندما خاضت هذه بشراسة مواجهة عسكرية مع القوّات اللبنانية في «حرب المئة يوم» في الأشرفية عام ١٩٧٨ ثمّ «حرب زحلة» عام ١٩٨١.

---

١. المصدر السابق.

٢. عيّن الياس سركيس العقيد أحمد الحاج قائدًا لقوّة الردع العربية في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٦، وما لبث أن استقال بعدما اكتشف أنّ قيادته تلك وهمية في ظلّ محاولة الضبّاط السوريين والاستخبارات العسكرية السورية الهيمنة على قوّة الردع العربية وتوجيهها بأوامرهم هم. ناهيك بشكواه من تجاهل رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي مكالماته الهاتفية بعدم الردّ عليه، ممّا حمله على نقلها إلى رئيس الجمهورية. سبق استقالته اعتكافه احتجاجًا على دهم جنود سوريين في قوّة الردع العربية صحفًا لبنانية من دون معرفته المسبقة. وما لبث أن عاد عن اعتكافه ممهدًا لاستقالته بإبداء رغبة أمام رئيس الجمهورية في تعيينه مديرًا عامًا لقوى الأمن الداخلي، وكان الرئيس يعتزم إحلال سامي الخطيب في هذا المنصب. فكان أن أجرى مبادلة بينهما. يومذاك أوفد الرئيس السوري حافظ الأسد العميد محمد الخولي إلى بيروت يسأل نظيره اللبناني عن الضابط الذي سيخلف أحمد الحاج، فأجابه أنّ الأقدمية العسكرية في صفوف الضبّاط السنّة توجب تعيين المقدّم سامي الشيخة، الضابط الشهابي أيضًا. ردّ محمد الخولي بأنّ حافظ الأسد يتمنى عليه تعيين المقدّم سامي الخطيب، فوافق فورًا. كان محمد الخولي قد قال للياس سركيس إنّ سوريا تطمئن إلى جيشها في لبنان في ظلّ قيادة سامي الخطيب.

لم تكن تلك مواقف الياس سركيس وفؤاد بطرس وجوني عبده الذي وجد أكثر من سبب حمل سامي الخطيب على تبرير ضراوة ردود فعل القوّات السورية بكثير من الانسجام مع الذات. إمّا لعلاقته الوطيدة بسوريا وإمّا لكونه يمثّل رئيس الجمهورية على رأس قوّة الردع العربية ولكن بإمرة عملانية وهمية، وحاجته الملحة إلى حماية هذه القوّة سياسيًا. فكان أن ناوأ بشير الجميّل بحدّة وحمّله تكرارًا وزر الصدامات العسكرية وآثارها المدمّرة على المناطق المسيحية.

منذ عام ١٩٧٨ بدأت الشكوك تتسرّب إلى العلاقة بين جوني عبده وسامي الخطيب وتجعل تعاونهما مشوبًا بحذر وفقدان الثقة. تنامى خلافهما في السرّ من غير أن يقطع صلة اتصال مباشر بينهما. ظلاً. في رسائل شخصية. يتبادلان الشكوى والمأخذ والانتقادات القاسية أحيانًا، فكشفت جانبًا عميقًا من تباعد ماضيهما الحميم عن حاضرهما الغامض والملتبس والمحاصر بالريبة[1]. تسابق جهازاهما للسيطرة على المصدر الأفعل والأقوى للمعلومات وتوجيه قرارات الحكم. بات كلّ من الرجلين يستمد من موقعه سطوة ضرورية للتأثير على دور سوريا في لبنان: بمقدار ما اهتم سامي الخطيب بتعزيز ثقة المسؤولين السوريين بالياس سركيس لدعم حكمه، عمل جوني عبده على تنفيره منهم بأن اعتبر وجودهم السياسي والعسكري عائقًا أمام مصالحة جدية وحوار وطني بين الأفرقاء اللبنانيين، وحافزًا لاستمرار التوتر والصدامات العسكرية وتعطيل الحل الجذري للأزمة اللبنانية.

في تقويم جوني عبده لسامي الخطيب الذي اضطلع بدور لافت في إطلاع القيادة السورية على شخصية الياس سركيس عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ قبل أن يعرفوه ويتبنّوا ترشيحه لانتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٦، أنّه حظي بثقتها فأصغت إليه على الدوام وفاضلت في التعاون بينه وبين رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية الأخرى. ولكنّه ثابر على احترام تعليمات الرئيس وتنفيذ قراراته بما فيها تلك التي تتعارض مع اقتناعاته الشخصية. وخصوصًا مذ بدأ الرئيس يقول إنّ قوّة الردع العربية لا تأتمر به بل بضبّاط الجيش السوري. على أنّ سامي الخطيب، عارفًا بصدقية استنتاج الياس سركيس أنّ الجيش السوري لا يتلقى أوامره إلاّ من دمشق، لم يتردّد في إبداء تحفظه أمامه عن مغالاته في انتقاد الجيش السوري مدافعًا باستمرار عن سوريا[2]. تفادى التشهير بالجيش

١. ردًا على اتهام جوني عبده له بأنّه لم يعد يدافع عنه «ليس أمام الإخوان السوريين فقط، بل أمام كثيرين من اللبنانيين مدنيين وعسكريين. بل توغر صدرهم عليّ»، كتب إليه سامي الخطيب في رسالة ٢٩ نيسان ١٩٧٩: «تقول لي بصراحتك المعهودة التي تتاخم الوقاحة، كما قلت في رسالتك، بأنّني لم أعد أدافع عنك (...) بالله عليك ألم تسأل نفسك لماذا؟ لماذا تغيّر هذا الإنسان الذي كذب على حكمت الشهابي وعلي دوبا يوم تعيينك رئيسًا للشعبة الثانية، وقال لهما إنّه هو الذي أرسلك إلى بشير الجميّل عام ١٩٧٦ لتحمي نفسك كضابط ماروني شهابي غير مقاتل، وإنّه كان على علم بكلّ ما كنتَ تفعله عند بشير الجميّل، وإنّ ذلك كان مصلحة شهابية لا تصرّفًا فرديًا منك، آخذًا على مسؤوليته علاقتك ببشير الجميّل، علمًا بأنّك تعلم بأنّ لا علاقة لي إطلاقًا بهذا الأمر من قريب أو من بعيد (...) كنتُ ولم أزل أرى في نفسي الكفاية لتسلّم الأمن القومي وتكون أنتَ معي. وربما نقل البعض هذه التمنيات مغلوطة أو أوّلوها بشكل سيء ووصلت إليك مشوّهة. منذ ذلك التاريخ تغيّرت يا جوني على نحو بشع. الأمن القومي يا عزيزي منصب يقرره رئيس البلاد الذي نعمل كلّنا لإنجاحه. وأنا أعلم أنّه لا يفكر بالأمن القومي وهو غير مستعد لاستحداثه، ربما لثقته بك. هذا جيّد وأقسم بالله أنّه لا يزعجني بل يرضيني على رغم كلّ ما فعلت (...) ضع يدك معي لنخدم لبنان بلا أنانيات. لبنان والياس سركيس في حاجة إلينا نحن الاثنين معًا في قطار واحد لا في دبابتين متقاتلتين. مدرستنا تكاد تفلس وتدوسها أقدام بشير الجميّل وابرهيم قليلات. إنّها في حاجة إلى عقولنا نوجّهها ضدّ أعداء لبنان. نبتكر الأساليب ونضع الخطط والأفكار لننهض بهذا البلد. أعداؤه معروفون ويجب توجيه الجهد نحوهم لا نحو بعضنا بعضًا».

٢. يقول السفير جوني عبده إنّ الجيش السوري في عداد قوّة الردع العربية تعمّد في «حرب المئة يوم» في الأشرفية عام ١٩٧٨ قصف القصر الجمهوري إلى حدّ أخرج الياس سركيس عن طوره. فاستدعى سامي الخطيب الذي صحب معه ضبّاطًا سوريين حاملين معهم خرائط بالإحداثيات التي كانوا يتولون من خلالها، بحسب ما أفادوا أمام الرئيس، قصف مرابض القوّات اللبنانية في مناطق قريبة من بعبدا استهدفت تجمّعاتهم، من دون أن يقصفوا القصر الجمهوري. على أنّ جوني عبده الذي كان حاضرًا الاجتماع طلب اطلاعه على الإحداثيات تلك، فأظهرت استهداف قصر بعبدا. بعد حوار حاد بين جوني عبده وسامي الخطيب اكتفى الرئيس بالتزام الصمت (مقابلة خاصة).

السوري وتسامح حيال أخطاء ضبّاطه وجنوده وتجاوزاتهم، معوّلاً على ثقة نادرًا ما آمن بها المسؤولون السوريون ولاسيما منهم رجال الاستخبارات العسكرية الكثيري التشكيك.

في بعض الأحيان عبّر الرئيس أمام بعض مستشاريه عن قلقه من العلاقة المميّزة التي جمعت حكمت الشهابي بسامي الخطيب ومن تأثير ملموس لاحظ أنّ رئيس الأركان السوري كان يتركه في قائد قوّة الردع العربية[1]. ولم يكن في وسع الأخير إلاّ التسليم على مضض بما كان يعجز عن تصويبه في علاقته بالجيش السوري واستخباراته العسكرية في لبنان[2].

وبسبب معرفته الوثيقة بالعقل السوري وردود فعل قادة حزب البعث، وازن بين ما أراده الياس سركيس وما لا يتنازل عنه حافظ الأسد. فبنى معادلة صعبة بين الرجلين قضت بتفاهمهما وإن لم تنجح دائمًا. على أنّه ظلّ أحد المستشارين القريبين إلى رئيس الجمهورية مشاركًا في اجتماعاته المغلقة والمهمّة التي أعدّت لقرارات دقيقة. كان عليه، في ظلّ مراس طويل في الاستخبارات، الاضطلاع بدور سياسي قريب من الرئيس مواز لقيادته قوّة الردع العربية هو توليه نقل رسائل سياسية متبادلة بين بيروت ودمشق في كلّ مرة فضّلت الأخيرة الحوار مع الحكم اللبناني من خلاله هو، لا عبر فؤاد بطرس وجوني عبده. قبل أن يذهب إلى دمشق أو يرجع منها كان يدوّن بأمانة ودقة على دفتر خاص يحمله باستمرار الرسائل التي يُطلب منه نقلها والعودة بأجوبة عنها بين الحكمين اللبناني والسوري.

وبفضل كفايته هذه ومرونته أضحى لدى دمشق بديلاً مفترضًا وموقتًا من فؤاد بطرس، وبديلاً نهائيًا من جوني عبده.

ولم تكن حال فاروق أبي اللمع المدير العام للأمن العام أحسن. كسامي الخطيب حجب عنه جوني عبده تقارير التنصّت مكتفيًا بإرسال معلومات عادية على أوراق صفر لم تنطوِ على أهمية تذكر، حملته كذلك على أن يشتكي لدى رئيس الجمهورية الذي تبنّى دائمًا موقف مدير المخابرات مبرّرًا لفاروق أبي اللمع: «أتفهّم شكواك. لا بأس إنّه صراع الأجهزة»[3]. شمل ذلك تقارير أمنية وسياسية مهمّة متصلة بالجيش السوري. ولكنّه زوّده في معظم الأحيان معلومات يناط استثمارها بالأمن

١. مقابلة خاصة مع كريم بقرادوني.

٢. في ١٥ نيسان ١٩٨١ كتب سامي الخطيب إلى حكمت الشهابي يطلب مساعدته لثني رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان محمد غانم عن إقامة مفرزة أمنية لها في مطار بيروت. قال: «إنّ المطار الدولي خارج كلّيًا عن سلطتي، والأمن فيه منوط بجهاز خاص تابع لوزير الداخلية يدعى جهاز أمن المطار (...) الذي يأمر الأمن العام والدرك والجيش وحتى الجمارك في ما يتعلّق بالموضوع الأمني. وقد أوجدت مركز ارتباط لتأمين العلاقة والتنسيق بين جهاز أمن المطار وبين قوّة الردع المحيطة به لا يتمتع بأيّ صلاحية إجرائية. لا توقيف ولا مصادرة ولا... (...) أنا أفهم جيدًا أنّ أمنكم يقتضي في هذه الظروف الحرجة مراقبة هذا المنفذ المهم للبلاد، ولا اعتراض لي على الفكرة والهدف، ووضعت كلّ إمكاناتي في تصرّف العقيد محمد غانم وقلت له: مكاتب الارتباط مفتوحة لكم في أيّ لحظة، هذا كلّ ما أستطيع تقديمه لكم في المطار. إنّما لا تحمّلونني مسؤولية التوقيفات التي ستجري، فأنا لا أملك هذه السلطة. وفي حال ملكتها لا يمكن أن أُوقف الأشخاص وأسلّمكم إياهم، هذه إمكاناتي (...). إذا كان وجود مفرزة في المطار للمراقبة فقط دون توقيفات وبالأخص توقيف جماعة الشرقية (المناطق المسيحية) فمن الممكن أن تستمر. وإلاّ فإنّ احتمال إغلاق المطار بالقصف أو بغيره سيكون مؤكدًا وخصوصًا أنّه حصل تصرّف مماثل عام ١٩٧٦. كما أنّ هذه المفرزة كسواها في أيّ مكان لا تلبث بعد فترة من استقرارها أن تبدأ بالتمدّد ضمن أجهزة المطار وتبدأ اصطداماتها معها من جهة، ومع الفلسطينيين من جهة أخرى. وأيًّا تكن مناعتها الأخلاقية، لا بدّ من أن تغرق مع غيرها من أجهزة المطار في الرشوات والهدايا والتهريب. لا بل ربما سيزيد الآخرون من تهريبهم ويلصقونه بمركز المخابرات».

٣. مقابلة خاصة مع فاروق أبي اللمع.

العام لوقوعها في نطاق صلاحياته، كما في بعض مسائل مرتبطة بنشاطات المقاومة الفلسطينية وبقدوم فلسطينيين إلى لبنان تحوم من حولهم شكوك. لم ينشأ خلاف بين الرجلين ولا تضاربت الصلاحيات بين مديريتي المخابرات والأمن العام، ولا تسابقًا على المعلومات وإن اقتصر تعاونهما على التنسيق اليومي، الإداري في معظمه، ذي العلاقة المباشرة بين الجهازين. يجتمع مديراهما دوريًا مرة في الشهر ويناقشان نشاطات النقابات والأحزاب.

سلّم فاروق أبي اللمع بقرار الرئيس: رجل الاستخبارات والمعلومات هو جوني عبده. وبسبب ذلك لم يلحّ على طلب المعلومات من ندّه قاصدًا حصوله على بعض منها ممّا يكون قد أطلعه عليه الرئيس في وقت لاحق. إلاّ أنّه رغب منه دائمًا في دعم جهازه. ثمّة صراع أجهزة غير متكافئ. كانت ثقة الرئيس وجوني عبده بالاستخبارات العسكرية أكثر منها بالأمن العام الذي بدا أنّ عليه الاكتفاء بإرساء علاقات سياسية ذات طابع إجتماعي وعام.

قسّم الياس سركيس أدوار الإدارات الأربع للأمن: ناط بجوني عبده، إلى أمن الرئيس والأمن القومي، العلاقة بالزعماء والميليشيات المسيحية وإلى حدّ بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وبسامي الخطيب العلاقة بدمشق والمقاومة الفلسطينية، وبأحمد الحاج وفاروق أبي اللمع العلاقة بالزعماء والقيادات الإسلامية التقليدية المطبوعة بالاعتدال. فاضل بين الرجال الأربعة، أولهم جوني عبده ثمّ أحمد الحاج فسامي الخطيب، ثمّ فاروق أبي اللمع الأقرب إليه على الصعيد الشخصي. عرفه للمرة الأولى عام ١٩٥٩ عندما رشّح فؤاد شهاب محاميًا شابًا هو ابن صديقه رئيف أبي اللمع، السفير في البرازيل آنذاك، لمنصب مستشار قانوني في القصر الجمهوري فتردّد ثمّ أحجم. فخلفه القاضي السابق في ديوان المحاسبة الياس سركيس. كانا يلعبان البوكر أسبوعيًا في قصر بعبدا، وكان الرئيس يصر على الرهان بمبالغ صغيرة. يمضيان الأعياد معًا ويتلازمان في المناسبات واللقاءات الإجتماعية والعائلية على رغم التعارض الحاد بين مزاجيهما. لم يكن يضاهي الوجه العابس للياس سركيس إلاّ المرح وحسّ الدعابة المفرطان في فاروق أبي اللمع. إمتيازات شخصية كهذه لم يخبرها جوني عبده وسامي الخطيب مع رئيس الجمهورية.

مع ذلك لم تكن لفاروق أبي اللمع الحصانة التي منحها الياس سركيس لجوني عبده، ولا تلك التي منحتها سوريا لسامي الخطيب. فالرجل الآتي إلى عالم الأمن من بيت إمارة وبورجوازية مترفة ومراس في المحاماة، متأثرًا بالشهابية وبصداقة طويلة مع الياس سركيس وفؤاد بطرس وغابي لحود، وجد نفسه على رأس جهاز كان يفتقر إلى التماسك والكفاية في الحصول على المعلومات، كما إلى المخصّصات السرّية الضرورية. خرقته الميليشيات المسيحية والإسلامية والمنظمات الفلسطينية على السواء، وكذلك أجهزة استخبارات عربية. عندما جنّدت موظفي الأمن العام للعمل لديها خوفًا وإرهابًا تارة ولقاء مبالغ لم تبخل بها عليهم طورًا. وسرعان ما تضاعفت المشكلة بعد «حرب المئة يوم» في الأشرفية عام ١٩٧٨ عندما نهبت القوّات اللبنانية المقرّ الموقت للأمن العام في قصر شقير واستولت على أرشيفه ومحفوظاته السرّية والأسلحة في مخازنه. كانت الحرب اللبنانية قد انفجرت مجدّدًا على جولات متقطعة مع دخول الجيش السوري طرفًا مباشرًا فيها. اكتشف كذلك تنصت الميليشيات على خطوطه الهاتفية في الأمن العام وعلى اتصالاته الشخصية، فحالت في بعض الأحيان دون أيّ تحرّك لجهاز كان تطفّله يشعرها بأنّه يضرّ بمصالحها.

البناء

لم يكبّ جوني عبده كجول البستاني على دعم تنظيمات أو اختراع أخرى على غرار تجربة «التنظيم» التي أدارها سلفه بعقله، وسلحها وشارك من خلالها في الأعمال العسكرية. وحتى طيّ صفحة «حرب السنتين» كان جهاز الاستخبارات قد نجح في توجيه جانب من هذه الأعمال، ممّا حمل جوني عبده على التيقن من الدور الذي اضطلع به جول البستاني في إبقاء جبهات نازفة ومستعرة. كان رفيق دورته في المدرسة الحربية الرائد سامي الشدياق قد أخبره مرارًا أنّه حمل، بتكليف من جول البستاني، مدفع هاون من عيار ٦٠ ميلليمترًا وتنقّل به بين الأحياء وأطلق عشوائيًا قذائف كلّما هدأت الاشتباكات لإسقاط الهدنة[1]. وقتذاك كان سامي الشدياق قد ترك الجيش وانضم إلى حزب الكتائب وقاتل في صفوفه. وكان ثمّة اعتقاد لدى لجان الارتباط الأمنية التي كانت تراقب الهدنات وتتحقّق من احترام وقف النار، بوجود «طرف ثالث» مجهول الهوية يتسبب في عودة القنص على المارة الأبرياء والتراشق والاشتباكات.

بدافع قد يكون جزءًا من فكره الاستراتيجي، تأكد لجول البستاني أنّ الأمن وحده لا يكفي لصنع الأوطان وبنائها. وأنّ الحلول المجتزأة والتعطيل المتعمّد لدور الجيش، وتكريس هدنات متقطعة، تتيح للميليشيات والمقاومة الفلسطينية التقاط الأنفاس وتعزيز تسلحها، والاستعداد لجولات عنف جديدة مدمّرة للنظام والاستقرار. قاده ذلك إلى القول إنّ ثمّة حاجة ملحّة إلى الحلول السياسية الجذرية لمصلحة الجيش والدولة، الأمر الذي كان يوجب في بعض الأحيان إبقاء جبهات عسكرية مشتعلة. وما لم يصر إلى بلوغ حلول كهذه، يقتضي عدم الرضوخ لتهدئة مفتعلة تستنزف الجيش وتدفعه إلى الانهيار الكامل. بذلك كان يرغب في ترك المبادرة في يد الجيش[2].

اكتشف جوني عبده الفروق بينه وبين سلفه الذي استمد قوّة جهازه من قسم الاستطلاع الاستراتيجي، فأشرف عليه بعناية واحتراف نظرًا إلى ارتباطه بطريقة تفكيره وعقله التحليلي. تلقّى منه المعلومات وعمل على تفكيكها ودرسها ومن ثمّ تحليلها بحجة عسكرية وسياسية قلّما أخطأت تقديراتها أو التبست. فكان أن صرفه اهتمامه بهذا القسم، إلى حدّ، عن الأمن والتعقب والمطاردة والتوقيف والتحقيق وتنفيذ مهمّات سرّية والتدخّل في السياسة. بذلك اختلف جول البستاني عن سلفه، وفي ما بعد عن خلفه.

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

٢. ضابط كبير متقاعد في الشعبة الثانية طلب عدم الافصاح عن اسمه.

على نقيض منه كان جوني عبده. المسيّس وإن الأقل انصرافًا إلى التحليل الاستراتيجي، والأكثر مراسًا أمنيًا آخذًا بخبرته من الحقبة الشهابية. عدم اكتراث جول البستاني بوقف النار إلاّ من أجل خرقه، أو من أجل تحليل أبعاده الاستراتيجية في مستقبل ما تريده المقاومة الفلسطينية وسوريا من لبنان، أصبح عند جوني عبده مهمّة رئيسية. كان عليه مواجهة الميليشيات المسيحية والإسلامية والمنظمات الفلسطينية. وكان عليه خصوصًا تبديد شكوك الاستخبارات العسكرية السورية فيه. وبمقدار ما وضع جول البستاني المعلومات التي حصل عليها وحلّلها لاستثمارها في عهدة سليمان فرنجيه واسكندر غانم وموسى كنعان، بدا لجوني عبده أنّ المطلوب منها أن تكون في تصرّف حكم الياس سركيس كي يصمد وتستمر شرعيته الدستورية والوطنية، وتمكّنه كذلك من الامساك بزمام المبادرة. وفيما اعتقد جول البستاني أنّ في إمكانه حلّ الأزمة اللبنانية من خلال معطيات التحليل الاستراتيجي المبني على حقائق سياسية وعسكرية، كان على جوني عبده مؤازرة الياس سركيس في إدارة أزمة لم يعد في وسعهما منذ عام ١٩٧٩ السيطرة على أفرقائها المتعدّدي الولاء ومصادر التسلح والتمويل، والسعي في الوقت نفسه إلى تقليل الخسائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

فور تعيينه مديرًا للمخابرات استدعاه رئيس الجمهورية وتوجّه إليه بطلب واحد هو التعاون مع قائد الجيش العميد ڤيكتور الخوري سعيًا إلى «توحيد الجيش قبل أيّ هدف آخر».

وأضاف: «لا يمكنني تكليف الجيش مهمّة قبل إعادة توحيده، وخصوصًا في ظلّ جيش مسيحي كالذي لديكما الآن في اليرزة. لن أستطيع تكليفه مهمّة أمنية قبل أن يعود إليه الضبّاط والجنود المسلمون».

بعد صمت قصير قال الرئيس مجدّدًا: «تصوّر خطورة سباقنا مع الزمن. كم أنا مستعجل بسط سلطة الدولة على لبنان كلّه. ولكنّني لن أفعل قبل إعادة توحيد الجيش. استعجلْ قدر ما استطعتَ الهدف الأول هذا، وأعِدْ تنظيم جهاز المخابرات على نحو يجعلني أطّلع على المعلومات التي تمكّنني من اتخاذ القرارات المناسبة».

واستطرد: «أريد المعلومات كي لا أخطئ في القرارات»[1].

في خاتمة مناقشة طويلة مع رئيس الجمهورية استخلص جوني عبده مهمّات خمسًا تنتظره: توحيد الجيش، جذب دفعات كبيرة من العسكريين إلى القيادة الجديدة تكوّن نواة بناء الجيش، الحوار والتنسيق الأمني مع دمشق. ضمان أمن النظام بتزويده المعلومات. حماية القصر الجمهوري ووزارة الدفاع.

بعد شهر على تسلمه منصبه نظم، مطلع حزيران ١٩٧٧، أركان الاستخبارات العسكرية بسلسلة تعيينات. جاء بميشال الحرّوق رئيسًا لفرع الأمن العسكري. وسمير الخادم رئيسًا لفرع الاستطلاع الاستراتيجي والملحقين العسكريين والمنظمات الدولية (وتشمل أيضًا البعثة الدولية للصليب الأحمر ومراقبي لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية ثمّ منذ آذار ١٩٧٨ ضبّاط قوى حفظ السلام الدولية في الجنوب)، وإدمون خوري رئيسًا لفرع الإدارة. وأبقى على ستة ضبّاط من مرحلة جول البستاني: صلاح منصور رئيسًا لفرع الاستطلاع التكتي، عدنان شعبان رئيسًا لفرع الأمن القومي ومعه فيه فؤاد الأشقر رئيسًا لقسم الأحزاب، سهيل خوري رئيسًا لفرع مكافحة

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

التجسّس، جوزف نجيم رئيسًا لفرع الاعتراض الراديوي، ريمون معلوف رئيسًا لفرع التنصّت. واستحدث فرعًا جديدًا سمّاه فرع التخطيط أحلّ فيه نصّوح مرعب. وضمّ إلى فرع الأمن القومي طلال اللادقي رئيسًا لقسم اللاجئين وأحمد علوية رئيسًا لقسم موظفي الدولة. كذلك أتى بعسكريين مسلمين بغية أن يوازن بالحدّ الأدنى الممكن آنذاك بالعسكريين المسيحيين في الجهاز. كان يعوزه العسكر والاختلاط اللذان حملاه على تعيين ضبّاط قريبين من الميليشيات المسيحية أو كانوا في عداد «جيش لبنان العربي» لإجراء دمج في الاستخبارات العسكرية وخصوصًا في فروعها في المناطق العسكرية.

وانسجامًا مع تقليد انتظم على امتداد سنوات الولاية. كان يجتمع يوميًا برؤساء الفروع المركزية، كلّ على حدة، ويناقش معهم التقارير والمعلومات المتوافرة لديهم، فيما كان يعقد اجتماعًا أسبوعيًا دوريًا لهم جميعًا وآخر شهريًا لرؤساء الفروع في المناطق العسكرية ويطّلع على سير أعمالهم. وعلى غرار رؤساء الفروع المركزية، عيّن لفروع مديرية المخابرات في المناطق العسكرية ضبّاطًا لزموا مهمّتهم بلا تبديل: جورج وهبة في بيروت. جوزف عساف في جبل لبنان. معن ضناوي في الشمال، قاسم سبليني في الجنوب، حسين الخطيب في البقاع.

وعلى المواصفات التي طبعت شخصيته في السيطرة على رجاله في مديرية المخابرات ورضوخهم لإمرته بثقة عمياء. لم يكن في صفوفهم مَن يتحفظ عن قراراته، ولكن كانت ثمة مشكلة غير معلنة خبرها هي أنّ سلطته على الجهاز اعتراها اختراق محدود في البقاع مردّه إلى نفوذ عسكري وأمني سوري أحكم قبضته على المنطقة وعلى قوى الجيش فيها.

مذ انقسم الجيش في ١١ آذار ١٩٧٦ دعمت الاستخبارات العسكرية السورية العسكريين اللبنانيين في ثكن أبلح وبعلبك وراشيا المنضوين في اللواء الأول للمشاة والقاعدة الجوّية في رياق، وساهمت في إقامة تجمّع لهم هو «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» دفاعًا عن مراكزهم وبغية ضبط الأمن في منطقة ربطت البقاع الشمالي بالأوسط والغربي. ومع إعادة توحيد الجيش اللبناني وحلّ هذا التجمّع عُيّن رئيس مجلس قيادته فهيم الحاج قائدًا للمنطقة العسكرية في البقاع وأُبقي على الرائد ابرهيم شاهين قائدًا للواء الأول للمشاة الذي حافظ على خصوصية مميّزة في علاقته برجال الاستخبارات العسكرية السورية في سوريا ولبنان. لم يخرج على الإمرة العسكرية لقائد الجيش العماد ڤيكتور الخوري، لكنّه كان أقرب إلى التأثر والرضوخ لمحمد غانم بفعل الانتشار الأمني الواسع النطاق للجيش السوري في منطقة عدّها تاريخيًا الأكثر حيوية وأهمية للأمن والاستقرار السوري من وراء الحدود. وعلى غرار الألوية العسكرية التي تُنشأ فيها شعبة استخبارات عسكرية للواء تُعرَف بـ«القسم الثاني» يناط بها جمع معلومات لحماية أمنه دونما الخوض في استخبار سياسي، كان ثمّة دور للملازم أول جميل السيّد بالتعاون مع قائد اللواء الأول ابرهيم شاهين عكف على تنسيق مباشر مع الاستخبارات السورية. أمّا جوني عبده فعوّل على فرع مديرية المخابرات في البقاع الذي كان يأتمر به مباشرة ويتبع إداريًا قيادة المنطقة العسكرية. ترأسه النقيب حسين الخطيب وعاونه الملازم أول فايز كرم الذي عُيّن ضابط ارتباط مع الجيش السوري المنتشر في البقاع بقيادة علي زيود واتخذ من مدرسة الآباء البيض في رياق مقرًّا له. ولم يطفُ التناقض بين الشعبتين إلى السطح إلاّ مع انفجار الخلاف بين جوني عبده وحكمت الشهابي وعلي دوبا بدءًا من ١٩٧٨. وعلى رغم انقطاع اتصاله بمدير المخابرات اللبنانية، حافظ محمد غانم على اتصال وتنسيق عسكري وأمني يومي تقريبًا بقائد قوّة الردع العربية العقيد سامي الخطيب، وسياسي دوري برئيس الجمهورية الياس سركيس. تعاونت شعبتا المعلومات في البقاع

ظاهرًا واختلفتا باطنًا لأسباب كان الضبّاط اللبنانيون القريبون من التعاون مع الاستخبارات العسكرية السورية يعزونها إلى أنّ جوني عبده بدأ يقود انقلابًا سياسيًا على دور دمشق في لبنان وعلى علاقتها بالياس سركيس خصوصًا[٤].

وفيما أُخضِعت سائر ألوية الجيش لمخيمات رعادة تأهيل وتدريب في إطار خطة بناء الجيش، استُثني اللواء الأول للمشاة في أبلح والقاعدة الجوّية في رياق منها، إذ بدوا في ظلّ وجود الجيش السوري في البقاع، متماسكين وموحّدين. لم يحل التباعد بين جهازي جمع المعلومات في البقاع دون افتراق سياسي.



١٩٧٧ - التسليم والتسلّم بين جول البستاني وجوني عبده.

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في مديرية المخابرات طلب عدم الافصاح عن اسمه.

تدريجًا باتت آلة الاستخبارات العسكرية عند جوني عبده، وقد راعى فيها توازنًا طائفيًا، ترتكز على ثمانية ضبّاط. نبيه فرحات وميشال الحرّوق وعدنان شعبان وسمير الخادم وصلاح منصور وريمون معلوف وسهيل خوري ونصّوح مرعب، كانوا رجاله الرئيسيين في الأركان المركزية. لزموا مناصبهم خمس سنوات بلا تغيير مِمّا أوجد استقرارًا وثباتًا في وظائفهم وفاعلية في العمل وانتظامًا في الإدارة الداخلية للمديرية.

في الأشهر الستة الأولى حتى كانون الأول ١٩٧٧، كان يحضر إلى مكتبه في الوزارة في الرابعة فجرًا ويواكب فريق عمله فردًا فردًا متدخّلاً في تفاصيل وظائف فروعهم، إلى أن أطلق يدهم مطلع السنة الجديدة في المبادرة والتصرّف مع اطلاعه المبكر أو اللاحق على خططهم، إذذاك انصرف إلى الشأن السياسي. حتى ذلك الوقت كان قد أرسى آلية عمل مديرية المخابرات وفق تنظيم جديد أبقى على الأقسام نفسها من حقبة جول البستاني ولكن مع استعادة تسميتها فروعًا بالاختصاصات ذاتها وتطوير أدوارها، ما خلا فرع التخطيط الذي ناط به وضع دراسات وتحديد نشاطات مديرية المخابرات والاتصال بضبّاطها السابقين للاطلاع على أرائهم وخبرتهم. كذلك عَهَدَ إلى فرع الاستطلاع الاستراتيجي في مهمّات إضافية أبرزها التنسيق المباشر مع وزارة الخارجية. وباتفاق بينه وفؤاد بطرس رافق سمير الخادم وزير الخارجية في أسفاره وعاون الوزارة في وضع بعض ملفات ديبلوماسية وزوّد الوزير المعلومات.

مذ حدّد دور مديرية المخابرات رسم لضبّاطها ملامحها وطريقة رئاسته لها: ليست سلطة مستقلة وإنّما مستمدّة. وليست سلطة قرار بل وظيفة إستشارية لقائد الجيش أولاً بحكم الإمرة الهرمية. تقدّم المعلومات والأراء والتحليلات والحلول إلى الرؤساء المباشرين، وإلى رئيس الجمهورية خصوصًا مرفقة باقتراحات تمهد لاتخاذ السلطة السياسية القرار. قال لهم أيضًا إنّه يمنحهم حق الاجتهاد في صلاحياتهم واختصاصاتهم من ضمن التعليمات الرئيسية، ويمحضهم ثقة مطلقة تجعله يصدقهم هم لا ما يمكن أن يشيعه عنهم خصومهم ومؤيّدوهم على السواء، على أن يكونوا عرضة للمحاسبة على أيّ خطأ يقترفون لأنّ الثقة لا تجيز الخطأ. تاليًا «على مَن يخطئ أن يدفع ثمن خطأه»[١]. وغالبًا ما تحدّث أمامهم عن مبدأين متلازمين: أولهما أنّ الثقة يريدها مطلقة وكلاً لا يتجزأ، وهو بذلك لا يرى مبرّرًا لتجزئة تقديره لكفاية الضابط رئيس الفرع اعتقادًا منه بأنّ على هذا الضابط أن يحظى بثقة رئيسه به في كلّ ما يقتضي أن يقوم به. وثانيهما «عصبية القطعة» التي عنت بالنسبة إليه وحدة عمل مديرية المخابرات وتضامنها للحؤول دون أيّ اختراق لها، وتحقيقًا لهدف محدّد هو حماية النظام والجيش، «القضية الوحيدة» التي تحدّث عنها دائمًا[٢].

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال الحرّوق.
٢. مقابلة خاصة مع العميد سمير الخادم الذي يقول إنّ جوني عبده أعطى ضبّاط الفروع الرئيسية في السنة الأخيرة من الولاية أقدمية ستة أشهر للترقية من دون أن يلمسوا سببًا مباشرًا لها. وعزا الأمر إلى أنّهم بعد مغادرتهم مناصبهم سيتعرّضون، شأن أسلافهم ضبّاط الاستخبارات العسكرية، إلى مضايقات وحملات انتقاد وربما تشهير بالأدوار التي كانوا اضطلعوا بها، وإلى معاقبتهم بتعمّد تأخير ترقيتهم. فيكون بذلك يتدارك هذا التأخير ويعوّضهم سلفًا الترقية.

قال لهم إنّ ملفات ومعلومات خاصة وأسرارًا كثيرة، وبعضها شخصي، تنتظرهم عن رؤسائهم وضبّاط أرفع منهم رتبة ستجعلهم يكتشفون أنّ هؤلاء ليسوا مثلاً أعلى، وقد يكونون مرتكبين وربما لا يستحقون الوقار والاحترام، مع ذلك يقتضي تجاهل ملفاتهم تلك و«أن تستمروا في تأدية التحية لهم. ما ستعرفونه وترونه عنهم وعن سواهم ينبغي أن يذهب معكم إلى القبر».

لم يكن يسألهم عن مخبريهم ولا تدخّل في شبكاتهم، وفَصَلَ بين أدوار كلّ من الفروع عن الآخر على غرار الطريقة التي أدرجها غابي لحود إلاّ في حال اكتشاف مخبر مزدوج التعامل مع فرعين. كانت وجهة نظره لرؤساء الفروع وهم يتسلمون من أسلافهم ما تبقى من شبكات مخبرين بعد «حرب السنتين»، استمزاج هؤلاء الآخيرين رأيهم في رغبتهم في استمرار التعاون معهم وهم ينتقلون من عهد إلى آخر. تزامن ذلك مع تكليفه ميشال الحرّوق، قبل ترؤسه فرع الأمن العسكري، استطلاع العسكريين ضبّاطًا ورتباء وجنودًا في الثكن والقطع العسكرية في المناطق اللبنانية كلّها لاستخلاص ما يتوقعون من جيشهم في مرحلة إعادة بنائه. في حصيلة تقارير رفعها إلى رئيسه لمس ميشال الحرّوق انطباعات متفاوتة، بعضها متعارض حتى التناقض: قال عسكريون مسلمون ومسيحيون بصعوبة العودة إلى الجيش الواحد المختلط بعدما قاتل بعضهم بعضًا آخر وأطلق النار عليه وانقسم الجيش طائفيًا، مشكّكين في جهود إعادة توحيده. وقال عسكريون مسلمون ومسيحيون آخرون بالحاجة إلى دمجه واستعادة تجربته السابقة موحّدًا وإن فكّكتها الحرب اللبنانية وتدخّل السياسيون في شؤون الجيش ودوره.

بعد إقرار قانون جديد للجيش عام ١٩٧٩ طلب إليه قائد الجيش العماد ڤيكتور الخوري إبدال إسم الشعبة الثانية بمديرية المخابرات تطبيقًا لأحكام القانون، فتحفّظ قائلاً: «لا أزال في حاجة إلى إسم الشعبة الثانية والمكتب الثاني وهيبتهما لإطلاق الجهاز. ومتى صرت قويًا أغيّر الاسم. إنّه أقوى مني الآن، وأنا أريد التعويل عليه، فيه هيبة أكثر مني».

بداية عَهَدَ إليه ڤيكتور الخوري في تنظيم القوّة العسكرية المولجة حماية وزارة الدفاع من ضمن خطة تعدّ لإعادة بناء الجيش. كان واقع الوزارة مزريًا: لا وجود لجنود مسلمين في اليرزة ما خلا قلة بينهم ضابط درزي واحد هو النقيب عدنان شعبان بسبب تعذر وصولهم إلى مبنى الوزارة لأسباب أمنية، أو خشية تعرّضهم للإهانة أو الاعتداء من الميليشيات المسيحية. أمّا العسكريون المسيحيون فمشتّتون بين مؤتمرين بأوامر قيادة الجيش وملتحقين بالميليشيات من دون التخلي عن وظيفتهم في الجيش وملازمين بيوتهم. كانت هذه حال عسكريين مسلمين أيضًا موزعين على أحزاب الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية. بذلك بدت مشاركة العسكريين في «حرب السنتين» بالغة الفاعلية ولاسيما منهم الذين فرّوا من الجيش بأسلحة ثكن ومواقع وعتادها ومنها مدافع ودبابات ومصفحات ومنصات صواريخ وصناديق ذخيرة وشاحنات وسيارات وسلموها إلى الميليشيات. فأضحى ضبّاط ورتباء بمثابة عمود فقري للميليشيات تنظيمًا وتدريبًا وقيادة لمعاركها العسكرية.

بدت مهمّة توحيد الجيش صعبة، إلاّ أنّها كانت تحتاج إلى خطوة أولى من مكان ما.

استدعى جوني عبده إلى مكتبه الجنود المسيحيين في المديرية، المسكونين بمشاعر التطرّف والعداء، وسأل كلاً منهم عن عسكري مسلم صديق له. وعندما كان يسميه كان يسأله مجددًا: «هل تحميه إذا جاء إلى الوزارة وتمنع عنه الاعتداء؟»، كان يجيبه بالموافقة. على الأثر كان جوني عبده يطلب إلى مديرية المخابرات العسكري المسلم من القطعة التي كان يلتحق بها.

كان عليه التوجّه بدوره مباشرة إلى عسكريين مسيحيين بسؤال هو أشبه بامتحان وإن كان يدرك تقريبصا الجواب: «هل تريدون جيشًا لبنانيًا واحدًا أم جيشين؟».

بعض غلاتهم ضبّاطًا ورتباء وأفرادًا من المسيحيين المتشدّدين اقترح جيشًا للمسيحيين وآخر للمسلمين. وسواهم قالوا بتوحيد المؤسّسة العسكرية. خاطب عسكريين مسلمين قصدهم في ثكنهم وقطعهم بالسؤال نفسه فلقي الجواب ذاته[1].

عندما تسلّم ڤيكتور الخوري وزارة الدفاع وجداها مهجورة ومنهوبة والجيش ممزقًا ألوية مذهبية في المناطق. كان قد عزّز فكرة التوزع ألوية مذهبية منذ انهيار الجيش عام ١٩٧٦ العماد حنّا سعيد الذي رغب في تبني مركزية عسكرية القيادة والإمرة ترتبط بها ألوية منتشرة في المناطق اللبنانية ترضى بها القوى والأحزاب السياسية ذات النفوذ فيها. لذلك، تخطيًا لواقع الانقسام هذا، وجّه ڤيكتور الخوري وجوني عبده الاهتمام في مرحلة أولى من إعادة بناء الجيش إلى فرقة «المكافحة» التابعة لفرع مكافحة التجسّس التي كان أسّسها جول البستاني، سعيًا إلى الانتقال بها من مهمّات الدهم ومراقبة المطلوبين والمشتبه بهم وتعقّبهم وتوقيفهم والتحقيق معهم إلى تنفيذ أعمال أمنية وقتالية عند الضرورة.

لزمت «المكافحة» مقرّها في وزارة الدفاع بإمرة مباشرة من مدير المخابرات. القوّة العسكرية الوحيدة في اليرزة المتماسكة والجيدة التدريب والتسليح. وإن لم يكن عديدها يزيد عن ٥٠ عسكريًا. طلب جوني عبده من الرائد نبيه فرحات، وهو ضابط في مديرية المخابرات وقائد سابق لفوج المغاوير في ثكنة حمانا، الاشراف على مخيمات إعادة بناء قوّة ضاربة للجيش تكون «المكافحة» نواتها بدءًا من إعادة بناء مديرية المخابرات نفسها. بعد زيارة قام بها لثكنة هنري شهاب في الأوزاعي واقتناعه بأنّ من الضرورة بداية التعويل على عسكريين رياضيين متيني البنية وآخرين تطوّعوا للانضمام إلى خطة توحيد الجيش ممّن لم يتورّطوا في الحرب، كلّف نبيه فرحات ضابطًا مسلمًا هو الملازم جمال الحاج، مرافق رئيس الجمهورية، اختيار عدد من عسكريي الفوج الأول المضاد للطائرات في هذه الثكنة لكي يصار إلى تدريبهم في مخيمات سُمّيت لاحقًا «مخيمات الإلفة». في حزيران ١٩٧٧ قاد جمال الحاج موكبًا من خمسة باصات ضمّت ٢٠٠ عسكري اختارهم من الثكنة تلك ومن ثكن أخرى، وتوجّه بهم مجرّدين من أيّ سلاح إلى مخيم نُصِب على تلة في أحراج اليرزة على عقار تملكه السفارة الفرنسية. ساعة وصوله كان لاقاه إلى المخيم نفسه الملازم أول كميل عطا على رأس ٧٠ عسكريًا مسيحيًا من حامية وزارة الدفاع لاخضاعهم بدورهم للتدريب نفسه.

عندما اجتمع العسكريون المسيحيون والمسلمون في صفين وجهًا لوجه لم يكن صعبًا أن يلاحظ كميل عطا وجمال الحاج ملامح التوتر والعداء الذي كان يكنه بعضهم للبعض الأخر. عند هبوط ليل اليوم الأول في المخيم قرّر الضابطان المشرفان خفض عدد العسكريين المسلمين إلى مئة فقط أخضعوا مع رفاقهم المسيحيين لتدريب استمرّ ثلاثة أسابيع، انتقلوا بعدها إلى وزارة الدفاع وشكّلوا حاميتها الجديدة المختلطة من ١٧٠ عسكريًا حلّوا محلّ عسكريين مسيحيين قاتل معظمهم في صفوف ميليشيا بشير الجميّل. في الأسابيع التالية أقيم مخيمان مماثلان لتخريج دفعتين أخريين من رجال «المكافحة». في الوقت نفسه عُمّمت تجربة «مخيمات الالفة» على ثكن أخرى في طرابلس وصيدا ثمّ في سائر المناطق لاجراء دورات دمج عسكريين وتأهيلهم مجدّدًا في

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال الحرّوق.

إطار خطة تجميع قوى الجيش وإعادة بنائه وتوجيه ولائه إلى قيادته الجديدة والسلطة الدستورية.

بعد انتهاء دفعات أولى من هذه المخيمات في تموز ١٩٧٧ اختار جوني عبده نبيه فرحات، رفيق دورته، مساعدًا له في مديرية المخابرات. كان الرائد نبيه فرحات قد سبقه في أقدمية الرتبة. انضم إلى مديرية المخابرات في تشرين الأول ١٩٧٠، فعُيّن في فرعها في الشمال ثمّ في فرعها في جبل لبنان عام ١٩٧٢، وانتقل بعد سنة إلى فرعها في بيروت. كان جوني عبده قد عزا اختياره، بعد انجازه «مخيمات الالفة»، إلى كفايته على رغم أنّه كان قد شهد ضدّه في المحكمة العسكرية إبّان محاكمة الضبّاط السابقين في الشعبة الثانية واتهمه بالطلب إليه التدخّل في دائرة قضاء الزهراني في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨.

تدريجًا أضحت «المكافحة» مخلبًا موجعًا بفضل بأس رجالها الذين منحوا مديرية المخابرات، بمقدرتهم على التحرّك والدهم والتوقيف والتدخّل وتنفيذ مهمّات أمنية وعسكرية صعبة وخطرة، مبادرة اتخاذ القرار وبعث الثقة بالسلطة اللبنانية.

كان جوني عبده قد هَدَفَ بذلك إلى إخراج الجيش من دائرة تجاذب سياسي بين طرفي النزاع سعيًا إلى مجازفة توحيده مجدّدًا: رفضت الجبهة اللبنانية أن يقاسمها الجيش نفوذها في مناطق سيطرتها ما دام ثمّة وجود مسلح فلسطيني في مناطق لبنانية أخرى يقتضي أن ينتشر فيها الجيش اللبناني، ونعتته الحركة الوطنية على امتداد السنوات الست من عهد الياس سركيس بـ«الجيش الانعزالي» رافضة إسناد دور أمني له قبل إعادة بنائه. بتحريض سوري وفلسطيني جعلت الأحزاب اليسارية هذه الصفة اتهامًا مباشرًا استهدف الجيش بوجهيه، قائده ومديرية المخابرات، فيما عسكريوه مسيحيون ومسلمون[1].

في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٧ توجّه جوني عبده مع أحد ضبّاط القاعدة الجوّية في رياق سيمون قسيس إلى دمشق مرات وعقد أكثر من عشرة اجتماعات مع قائد «طلائع الجيش اللبناني العربي الموحّد» المقدّم الطيار فهيم الحاج للتفاهم على الحاق الأفواج التابعة له. المتعاونة مع الجيش السوري. بقيادة الجيش في اليرزة.

نجحت تجربة الوحدات العسكرية المختلطة طائفيًا بعد إعادة تدريبها، فكان أن أسّست «مخيمات الالفة» لنوّاة فرقة «المكافحة» ولقوّة ضاربة أخرى من ألف عسكري هي فوج الدفاع الأول بقيادة فايز حرب وفوج الدفاع الثاني بقيادة عدنان بشارة. عام ١٩٧٨ ناط ڤيكتور الخوري بالاتفاق مع جوني عبده بهما المهمّة الأولى وهي حفظ الأمن في بقعة تمتد لبضعة كيلومترات تحوط بمقرّي القصر الجمهوري ووزارة الدفاع وحمايتهما. من سوق الغرب حتى كفرشيما مرورًا بالكحالة وبعبدا والحازمية وعين الرمانة وفرن الشباك والحدث. فكان أن عُرفت البقعة هذه بقطاع بعبدا - الحدث عُهِد في قيادته إلى العقيد نزيه راشد يعاونه ضابط استخبارات القطاع النقيب عصام حداد.

لم يكن انتشار الجيش، الطريّ العود على رغم تسلحه بعتاد وآليات حديثة بينها ٥٠ ملالة قدّمها الجيش الأميركي مجانًا، في القطاع المستحدث رادعًا حيال صدامات متكرّرة بين الميليشيات المسيحية. بدا معنيًا بحماية القصر الجمهوري ووزارة الدفاع أكثر منه طرفًا في نزاعات تسابقها

١. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.

على النفوذ والسيطرة على الشارع والأهالي وتقاسم الجباية المالية. ولم يكن في وسعه آنذاك نشر جنود من فوجي الدفاع في المناطق الغربية الواقعة تحت سلطة الجيش السوري في قوّة الردع العربية.

مذ أطلق قوّة «المكافحة» شعر جوني عبده، للمرة الأولى، بأنّه يملك قرارًا عسكريًا مستقلاً من صنع الحكم الجديد يحمي من خلالها، بعد استعادة السلطة على وزارة الدفاع، قرارات قائد الجيش وتعييناته وإجراءات دمج القوى والوحدات ومناقلات الضبّاط والجنود الذين قاتلوا في صفوف الميليشيات والأحزاب والمنظمات الفلسطينية، وقطع الطريق على هذه الأخيرة لمنعها من التدخّل في شؤون الجيش.

كان في حاجة كذلك إلى استعادة هيبة الضبّاط الكبار ولاسيما منهم غير المسيحيين أمام العسكريين جميعًا في غمرة آثار الفوضى التي كانت عمّت الجيش بعد انقسامه وتفكّكه. ساءه ما بلغه من معلومات أنّ الرئيس الجديد للأركان العميد منير طربيه الذي عُيّن في اليوم نفسه لتعيين مدير المخابرات يواجه مشكلة انضباط مع عسكريين. قيل له إنّ عسكريًا مسيحيًا أجاب باستعلاء وغطرسة رئيس الأركان الدرزي، عندما طلب منه فنجان قهوة إلى مكتبه: «ما في بنّ». قيل له أيضًا إنّ عسكريًا مسيحيًا آخر في مقسّم الهاتف ردّ على نائب رئيس الأركان زين مكي السني، عندما طلب مكالمة هاتفية: «ما في خطوط»[1]. الأمر الذي حمل جوني عبده على رشوتهما بالمال قبل إبدالهما بآخرين مع انطلاق خطوات إعادة بناء الجيش وفرض الإمرة وبعث الروح في النظام والانضباط.

وعلى رغم معرفته بالامكانات المحدودة لفرقة «المكافحة»، عمل على حمايتها بما اعتبره وهم الهيبة. فجعل جهاز الاستخبارات العسكرية من ٦٠٠ عسكري بمَن فيهم الفرقة الضاربة التي قارب عدد رجالها سرية من ١٥٠ عسكريًا جيّدي التدريب زوّدهم سلاحًا وعتادًا متطوّرًا. ضمّ إليها في مرحلة أولى سبعة ضبّاط هم جهاد شاهين وسمير صنصيل وكميل عطا ومارون خريش وجمال الحاج ولبيب عويدات وبسام يحيى، ثمّ كانت دفعة ثانية من الضبّاط كطلال مكارم ومحمود الجمل وابرهيم منصور وقزحيا شمعون، ومن بعدها دفعات أخرى. أمّا ضبّاط المديرية جميعًا فـ٦٠: ثقل مسيحي في أركان مديرية المخابرات وثقل إسلامي في المناطق بحكم الجغرافيا. أراد جهازه مرهوب الجانب وقادرًا على التخويف من غير أن يملك بالضرورة من الوسائل والقدرات ما يمكّنه من هذا التخويف. كانت تعوزه هيبة مزدوجة لجهازه: في منطقة سيطرة الشرعية اللبنانية، وفي مناطق سيطرة القوّات اللبنانية. كان يعوزه كذلك إظهار امتلاكه ذراعًا عسكرية قوية حاضرة في المناطق الشرقية بلا تردّد. فأرست هذه معادلة أمنية جديدة مفادها أنّ التعرّض لـ«المكافحة» يؤول إلى الاشتباك الحتمي معها: سيطرة كاملة وقاطعة في قطاع بعبدا يحدث قدرة على التحرّك بحرّية في الأشرفية والمتن وكسروان وجبيل باسم هيبة القوّة الضاربة، في حين لم يكن في وسع بشير الجميّل بسط نفوذ عسكري قوي على بعبدا.

بفعل إشاعته هذا الوهم تصرّف جوني عبده على أنّه قادر على تحريك الجيش في كلّ مكان واقع تحت سلطة شرعية الياس سركيس، وفرض إرادة هذا الجيش على مَن يعترض مهمّته هذه، وإن يكن قد أدرك في واقع الحال أنّه الفريق الأضعف بين سائر القوى المحيطة بتلك الشرعية: الجيش السوري في إطار قوّة الردع العربية، القوّات اللبنانية، المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة

١. المصدر السابق.

الوطنية. فكان أن خاض عام ١٩٧٨ اختباره الأول الذي ضاعف ملامح الهيبة في المناطق الشرقية، عارفًا سلفًا بحجم مناوأة بشير الجميّل خطط الياس سركيس في بناء الجيش: المواجهة الدموية مع النقيب المتمرّد سمير الأشقر.

أرسى ذلك نظرية الأمن بالقوّة التي رافقت مدير المخابرات حتى عام ١٩٨٠: أن يرفض وجود طرف مسلح آخر غير الجيش لفرض الأمن وحفظ الاستقرار. كان المقصود بذلك، في مطلع العهد الجديد ساعيًا إلى كسب ثقة رئيس الجمهورية بكفايته ومقدرته على حماية النظام. نبذ قاعدة أدرجتها لأشهر المنظمات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية في «حرب السنتين»، وهي تحقيق أمن رضائي يقوم به الجيش ولكن بمرجعية سياسية تكون السلطة اللبنانية أحد أفرقائها وربما أضعفهم. وجد جوني عبده في استمرار هذه القاعدة تسييسًا فاضحًا للأمن وتبريرًا لبقاء التنظيمات المسلحة غير الشرعية، وشللاً لأيّ محاولة بناء جديدة للجيش اللبناني وتعزيز وحدته وإعادة تسليحه[1].

نهاية عام ١٩٧٧ أنجز التنظيم الداخلي وتوزيع الأدوار في مديرية المخابرات. وقبل أن يباشر مقاربة المرحلة السياسية التالية دهمته مفاجأة لم يكن يتوقعها: إنفجار صدام عسكري بين الجيشين اللبناني والسوري، وبينه هو وبشير الجميّل.

حتى ذلك الوقت لم يكن جوني عبده قد أصبح في صلب فريق المستشارين القريبين إلى الرئيس. انصرف بداية إلى إبراز كفاية عسكرية عبر مخلب يكفل حماية رئيس الجمهورية ويدافع عن القصر الجمهوري ووزارة الدفاع. وأضحى قاعدة ضمان أمني وسياسي يحتاج إليه الياس سركيس.



١٩٧٩ – تبادل أنخاب بين جوني عبده وفيكتور الخوري، وقربهما ضبّاط الشعبة الثانية فؤاد الأشقر وجمال الحاج وجهاد شاهين.

١. تخلّى جوني عبده عن هذه النظرية في أعقاب أحداث ٧ تموز ١٩٨٠ في المناطق الشرقية عندما فرض بشير الجميّل سيطرته العسكرية عليها، ودخل الرجلان في حقبة جديدة قادت مدير المخابرات إلى الانخراط في المشروع السياسي لبشير الجميّل. إذذاك ارتسمت معادلة أمنية جديدة في لبنان سلّمت بها السلطة اللبنانية على مضض هي «الأمن بالتراضي»، موازية لما كان سائدًا في مناطق سيطرة الجيش السوري في بيروت الغربية وبعض جبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، حينما أضحى مظلة عسكرية وأمنية للوجود الفلسطيني المسلح وميليشيات الحركة الوطنية.

التنصّت

لم تحجب المكانة التي اتخذها جوني عبده لدى رئيس الجمهورية منزلة قائد الجيش فيكتور الخوري، رئيسه التسلسلي. كانت ثمّة ملفات اقتصرت مناقشتها على مدير المخابرات وأخرى على القائد الذي حظي لدى ضبّاطه باحترام مردّه إلى معرفته العسكرية الواسعة واستقامته وثقافته المتشعّبة مذ أدركه بعضهم مدرّبًا في كلّية الأركان. رحب الصدر وكثير التفهّم والصبر، يتقبّل الانتقادات ويصغي ويترك للأفكار الشهابية أن توجّه نظرته في إدارة المؤسّسة العسكرية. وبسبب ذلك لم تتردّ علاقته بجوني عبده. كان قرارهما في نهاية المطاف يعود إلى رئيس الجمهورية الذي رشّح الاثنين لمنصبيهما. ولم يحل ذلك دون تباين في الرأي غالبًا ما تجاوزه مدير المخابرات محاولاً استمالة قائد الجيش إلى موقفه هو. جمعت الرجلين في السنوات الأولى من العهد خطة مواجهة بشير الجميّل الذي خاض صدامًا ساخنًا مع حكم الياس سركيس. وكما كان الصراع أمنيًا على الأرض بين جوني عبده وبشير الجميّل، كانت المشكلة أيضًا بين جيش وميليشيا على رقعة جغرافية صغيرة، الأول يقوده قائد الجيش والأخرى قائد القوّات اللبنانية. لم يكن قائد الجيش غائبًا عن الخطط التي وضعها مدير المخابرات في المواجهة تلك، وظلّ على اطلاع كامل على دقائقها قبل أن يطرأ تحوّل كبير على موقف كلّ منهما من قائد الميليشيا عندما أبدى فيكتور الخوري تحفظًا عن الحوار معه. ولم يُفض ذلك إلى أزمة في علاقته بجوني عبده لمعرفته المسبقة بأنّ الرئيس فوّض إليه هذا الحوار. لم يؤيّد الأهداف التي سعى إليها مدير المخابرات في تبنّي المشروعين السياسي والرئاسي لقائد القوّات اللبنانية.

جمع فيكتور الخوري وجوني عبده أيضًا موقف مشترك من ضرورة حماية شرعية الياس سركيس والدفاع عن خياراته السياسية، وكذلك دور الجيش في جبه الانتقادات والاتهامات التي ساقتها سوريا ضدّهما. حتى ذلك الوقت تسلح جوني عبده بالدعم الذي قدّمه له قائد الجيش في علاقة طبعها الانسجام وحرّية المبادرة. وقد وجد فيه، كالياس سركيس، شخصية غير موصوفة بالتعصّب والتطرّف في مسيحيتها ممّا أتاح له المناورة لدى الأفرقاء اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين. على أنّه اهتم باستقلال مديرية المخابرات عن قائد الجيش إلى حدّ لا يُحرج الأخير ولا يثير مآخذه. فلم يحرمه ولاؤه له من امتلاك هامش واسع في عمل سياسي مستقل من جهة، كما لم يحل دون تقبّل القائد استقلالاً كهذا أراده رئيس الجمهورية بحكم ثقته بمدير المخابرات.

كانت التقارير السياسية والأمنية وتقارير التنصّت تذهب إلى قائد الجيش بعد أن تكون قد ذهبت إلى رئيس الجمهورية ووزير الدفاع.

بعد أيام على تعيينه قائدًا للجيش، قصده العقيد جول البستاني وكان لا يزال رئيسًا للشعبة الثانية، شاكيًا من قرار اتخذه وزير الدفاع فؤاد بطرس بحجز الأموال السرّية لجهازه إلى ما إعادة بناء المؤسّسة العسكرية. وسرعان ما أبلغ إليه فيكتور الخوري تذليل المشكلة بعد مسعى بذله لدى الوزير. وبعدما أعلمه أنّ رئيسًا جديدًا للشعبة الثانية سيُعيّن في وقت قريب، طلب منه أمرين

حيويين في عمل الاستخبارات العسكرية هما تجيير شبكات مخبريه للقيادة الجديدة، وإحياء جهاز التنصّت الذي كان قد اعتراه ضعف مزدوج: «حرب السنتين» التي فكّكت معظم إدارات المؤسّسة العسكرية، ورغبة الرئيس الجديد للجمهورية في تجميده[1]. في الأسابيع التالية استعاد التنصّت دوره بإشراف قائد الجيش إلى أن انتقل إلى جوني عبده بناء على طلبه اعتقادًا منه بأنّ الياس سركيس يحتاج إلى المعلومات المغلقة والسرّية من أجل أن يعرف، مقدار حاجته إلى القوّة العسكرية للدفاع عن شرعيته الدستورية وحكمه.

تفادى جوني عبده التنصّت على القائد إلى أن أعلمه، في النصف الثاني من عام ١٩٧٩، أنّه يتنصّت على اجتماعات المجلس العسكري بزرع أجهزة لاقطة في القاعة، وخصوصًا تلك التي كانت تتناول ترقيات الضبّاط ومناقلاتهم. فبات ڤيكتور الخوري يدخل قاعة اجتماعات المجلس وهو يعرف بالتنصّت الذي كان برّره له جوني عبده، من باب تأكيد الثقة بينهما، أنّه يرمي إلى الاستماع إلى المداولات ومؤازرة القائد كلّما طُرِح موضوع يوجب تزويده المعلومات الكافية قبل اتخاذه القرار. وفي بعض الأحيان كان يخابره من غرفة مجاورة متى بدا أنّ القائد يواجه إحراجًا من أعضاء المجلس العسكري، ومن الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع العميد نبيل قريطم تحديدًا، حيال مسألة محدّدة تنقصه بإزائها معلومات أو عندما يتطرّق إلى شؤون مديرية المخابرات ودورها[2].

ومع أنّه لم يكن يحجب عنه أيًّا من التقارير السياسية والأمنية خلافًا لحاله مع سائر المسؤولين ورؤسائه بنسب متفاوتة في ما بين هؤلاء وفقًا لمعيار الضرورة، أخفى رئيس الاستخبارات العسكرية عن رئيس الجمهورية مرارًا أجزاء من تقارير التنصّت التي اعتاد أن يرسل إليه الملخصات المهمّة عنها بسبب تضمّنها انتقادات وأحيانًا شتائم له خشية أن تترك لديه انفعالات وأثرًا سلبيًا، وخصوصًا حيال سياسيين كانوا يطلقونها. كانت تلك أيضًا حال معلومات سياسية أخرى من شأنها استفزاز الرئيس. فكان أن كتمها عنه آخذًا بقاعدة «حماية الرئيس من نفسه» من جهة، وإدراكه أنّ صلاحيته مطلقة في تقدير المعلومات التي يضعها في تصرّف المسؤولين ما دام يخدم بذلك مصلحة الدولة من جهة أخرى. وهو مغزى أنّ الاستخبار يُستخدَم من السلطة ولأجلها أداة تسمح، في وقت واحد، بالمعرفة والتوقع والتفاعل.

إلى شبكات مخبرين وبعض أصدقائه ولاسيما منهم صحافيين كثيري التردّد على مراجع وسياسيين، كان التنصّت أداة رئيسية ثالثة من المصادر المغلقة للمعلومات، ولكن بكلفة أقل مذ واجه قرار خفض المخصّصات المالية السرّية لمديرية المخابرات. لم تكن ثمّة ضوابط قانونية حدّدت شروط التنصّت، إلاّ أنّ جوني عبده تسلح بمبرّرات ثلاثة: الذود عن الأمن القومي وحماية الرئيس والجيش. كانت المصادر الرئيسية للمعلومات تتجمّع في مواقع ثلاثة: فرع الأمن القومي، فرع الأمن العسكري، فرع التحقيق في «المكافحة».

متابعًا خطة جول البستاني في التنصّت السلكي من مقرّه في ثكنة مصالح الجيش في بدارو، واللاسلكي من مقر خاص في الفياضية، فتح خَلَفه الباب واسعًا على مراقبة النشاطات السياسية

١. مقابلة خاصة مع العماد ڤيكتور الخوري.

٢. يقول السفير جوني عبده، تبريراً لتنصّت كان يشمل بعض مكالمات قائد الجيش، إنّ مراقبة خطوط الهاتف كانت تستهدف بعض السياسيين والضبّاط. فتقع اتصالاتهم بالعماد ڤيكتور الخوري من جرّاء هذه المراقبة تحت التنصّت من دون أن يكون هو المقصود به (مقابلة خاصة).

والأمنية غير المباشرة. خصّص فريقًا من المتنصّتين على الهاتف على امتداد ٢٤ ساعة تراوح عددهم ما بين ١٥ و٢٠ موظفًا بينهم عسكريون عاملون في مديرية المخابرات وآخرون مدنيون متعاونون معها اختارتهم بعناية. وخلافًا لما كان سائدًا في المناطق الشرقية حيث اصطدم بعقبات، كان تنصّته في المناطق الغربية أوفر حظًا فشمل أحزابًا وسياسيين مسلمين ومنظمات فلسطينية. وفي معظم الأحيان كانت الاشتباكات والتردّي الأمني وقطع الطرق بين المناطق أو داخل أحيائها دافعًا ملحًا إلى الإفادة من التنصّت الهاتفي بكشف معلومات عن أفرقاء النزاع لتعذّر الاتصال المباشر.

إلاّ أنّ التنصّت اللاسلكي من خلال فرع الاعتراض الراديوي، وقد اتخذ تسمية خاصة هي السرية ٧٠٢١، كان ثمّة دور مميّز له. عام ١٩٧٨ أرسل جوني عبده إلى نيويورك معاون رئيس فرع الاعتراض الراديوي النقيب طنوس معوّض للتحقّق من مصير صفقة كان أبرمها سلفه جول البستاني لشراء خمس محطات التقاط بث لاسلكي، واحدة ثابتة وأربع متنقلة في سيارات مموّهة تتحرّك بين المناطق[1]. وسرعان ما ارتأى مدير المخابرات شراء أجهزة جديدة يبدل بها تلك التي كانت لا تزال في وزارة الدفاع، عديمة الفاعلية وذات مواصفات بدائية. اشترى طنوس معوض من شركة أميركية هي ويكنز أند جونسون ١٢ جهازًا لاقطًا للتنصّت الراديوي بقيمة مليون دولار أميركي بفعل حاجة مديرية المخابرات إلى مراقبة المعلومات عبر الفضاء. وضعها في مقرّ فوجي الدفاع الأول والثاني في الفياضية.

عمل التنصّت الراديوي، مقدار ما استطاع، على التقاط كلّ البث اللاسلكي في لبنان، فشمل الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية والأحزاب والميليشيات اللبنانية في اليمين واليسار. كانت هذه كلّها شبكات عدوة لكونها تنافس الجيش في جمع المعلومات عبر البث الراديوي. في المقابل أُخضِعت الشبكات الصديقة، وكان المقصود بها قطاعات الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام، للتنصّت أيضًا خشية حصول اختراق داخل المؤسّسات العسكرية. تدريجًا نجحت السرية ٧٠٢١ في جمع كمّ كبير من المعلومات ساعدها بعضها على تبرير مواقف سياسية اتخذها كلّ من الياس سركيس وجوني عبده. لم تكن سفارات دول كبرى في لبنان تصدّق تورّط الجيش السوري في قوّة الردع العربية في الاشتباكات والاعتداءات على السكان والمنشآت والبلدات، ومدّه المنظمات الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية بأسلحة وذخائر ودعم بالقصف وتوجيهها من خلال أوامر عمليات وتزويدها إحداثيات، إلاّ عندما التقط التنصت الراديوي أوامر العمليات هذه. أرسلها جوني عبده إلى السفارات في تقارير وتسجيلات صوتية. وحيال إمكانات متمكنة لدى المقاومة الفلسطينية والميليشيات ولاسيما منها القوّات اللبنانية، حاول جوني عبده السيطرة على الهواء اللبناني بلا حدود. راقب الموجات التي اعتمدتها الاستخبارات العسكرية السورية بين شتورة وبيروت، وإن عمدت أحيانًا إلى إبدال تشفيرها مرتين في اليوم الواحد. تعقّب بعض ما كانت تتداوله سفارات أجنبية ما خلا السفارتين الأميركية والسوڤياتية اللتين اعتمدتا تشفيرًا معقدًا غير قابل للحل. كانت ثمّة حاجة إلى عمل دؤوب ومستمر ومحترف من أجل اكتشاف شبكة المعلومات الأمنية والسياسية العابرة للهواء.

١. كان جول البستاني عقد عام ١٩٧٢ صفقة مع شركة أميركية هي فيرشيلد لشراء محطة تنصّت لاسلكي ضخمة بقيمة أربعة ملايين ونصف مليون دولار أميركي تتميّز بمواصفات التقاط البث اللاسلكي والتشويش وتحديد جهة البث المقابل. ولم تُشحَن الصفقة إلى لبنان إلاّ عام ١٩٧٦، فتعذّر إفراغ العتاد في مرفأ بيروت بسبب الحرب، ممّا حمل الشركة على نقله إلى مرفأ الإسكندرية، وتُرك هناك أشهراً طويلة بإهمال كامل أدّى إلى تعرّض الأجهزة للصدأ. عام ١٩٧٨، طرح جوني عبده الموضوع مع الشركة توصلاً إلى تسوية بسبب ما ترتب عليها من تقصير، فوقع خلاف قاد إلى مقاضاتها لدى المحاكم الأميركية من غير أن يؤدّي إلى نتيجة.

تنصّتت مديرية المخابرات على ياسر عرفات يتحدث مع سياسيين لبنانيين ويتبادل تقارير مع قواعد عسكرية فلسطينية ومع المخيمات في المناطق، وكان بعضها مشفرًا. التقطت كذلك في اللحظات الأخيرة أمر العمليات العسكرية الذي أصدره بشير الجميّل صباح ٧ تموز ١٩٨٠ للانقضاض على حزب الوطنيين الأحرار في ساحل كسروان، على أنّ مديرية المخابرات أخفقت في إنذار الأشخاص المستهدفين في الوقت المناسب. تنصّتت من خلال فريق صغير من ضابط هو الياس البيطار وستة عسكريين يتقنون العبرية على موجات الجيش الإسرائيلي عندما بدأ غزوه لبنان في حزيران ١٩٨٢. وغالبًا ما أفادت من التنصّت الراديوي في أثناء الصدامات العسكرية بسبب انقطاع الاتصالات الهاتفية ولجوء معظم الأفرقاء إلى الموجات اللاسلكية. عام ١٩٨٢ كان أضحى في ملاك فرع الاعتراض الراديوي، إلى رئيسه جوزف نجيم ومعاونه طنوس معوض وضابطين آخرين هما علي بحسون والياس البيطار، نحو ١٥٠ فردًا يتقاسمون سلسلة استخراج المعلومات بدءًا من التنصّت مرورًا بالتسجيل والتحقّق من أهمية المضمون والتدوين والتحليل.

وباستثناء رئيسيه المباشرين وهما رئيس الجمهورية وقائد الجيش، أجرى جوني عبده تنصّتًا على مسؤولين ووزراء ونوّاب وسياسيين معارضين وموالين من أجل إبقاء تحرّكاتهم واجتماعاتهم تحت المراقبة والخروج بتحليل وخلاصة سياسية عن مناوراتهم. شمل كذلك صحافيين معروفين بصلاتهم بمصادر معلومات أو بعلاقاتهم بزعماء وأحزاب وسفارات ومنظمات فلسطينية. كان المطلوب التنصّت السلكي على هؤلاء لكونهم أكثر قدرة على امتلاك معلومات، إلى أيّ فئة سياسية أو حزبية أو مهنية أو اجتماعية انتموا. ولم يتردّد جوني عبده في اطلاع رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء في السنتين الأوليين من الحكم، على تسجيل مكالمات هاتفية لسياسيين تحدّثوا مع كلّ منهما بلغة مختلفة متعارضة. إلى أن طلب من الياس سركيس يومًا الإذن له بالتنصّت على القصر الجمهوري لعشرة أيام.

لم يتقبّل الرئيس الفكرة بسهولة إلاّ بعدما لفته إلى مكالمات هاتفية مصدرها قصر بعبدا تتوجه إلى إدارات ومؤسّسات رسمية استغلالاً للنفوذ وإمرارًا لمعاملات خاصة، من غير أن يتاح له كشف الجهة الفاعلة. فوافق.

بعد ثلاثة أيام استدعاه الرئيس وطلب منه وقف التنصّت فورًا قائلاً: «مذ بدأتَ تتنصّت لم أعد أعرف كيف أتكلم على الهاتف».

ردّ: «ولكنّك تعرف أنّ كثيرين سوانا يتنصّتون عليك».

عقّب: «وإن يكن، إلاّ أنّني لست متأكدًا منهم. بل أنا متأكد من أنّك تتنصّت عليّ، ولم أعد أعرف أتكلم ولا ماذا أقول، أوقفه فورًا».

أصبح التنصّت أحد أدوات الاشتباك بين جوني عبده وبشير الجميّل، حتى في عزّ حوارهما مذ صارت القوّات اللبنانية بدءًا من عام ١٩٨٠، أقدر على منافسة الاستخبارات العسكرية وسيطرتها شبه الكاملة على التنصّت السلكي في مقسّمات الهاتف في المناطق الشرقية، التابعة لوزارة البرق والبريد والهاتف. ولأنّ التنصّت السلكي يمر أساسًا بمقسّمات الهاتف، تسابقت مديرية المخابرات والقوّات اللبنانية على الاستيلاء عليها في مناطق نفوذهما العسكري. سيطر جوني عبده على المقسّمات الواقعة في الأحياء المسيحية من الضاحية الجنوبية في الحدث وعين الرمانة وفرن الشباك وبعبدا والحازمية، وأمسك بشير الجميّل بمقسّمات الأشرفية والضاحية

الشرقية والمتن وكسروان وجبيل. وفي ظلّ توازن قواهما، اخترق كلّ منهما الآخر في مقسّمات الهاتف في منطقة نفوذه[١].

كانت مديرية المخابرات أكثر احترافًا ومراسًا في إجراء قراءة سياسية وأمنية للتنصّت وفكّ رموزه[٢].

لم تمتلك القوّات اللبنانية أجهزة تشويش على التنصّت أو كاشفة له كالتي كانت في حوزة مديرية المخابرات إلاّ متأخرة بعد الانفتاح الأميركي على قائد القوّات اللبنانية وسفر الأخير إلى واشنطن عام ١٩٨١. فعملت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية على إرسال خبراء تولوا تنظيف مكتب بشير الجميّل بعد الكشف عليه وتنقيته من أجهزة تنصّت. في السنوات الثلاث الأولى من عهد الياس سركيس، أتاح افتقار القوّات اللبنانية إلى الخبرة في التنصّت لجوني عبده ورجاله افتعال مشكلات بالحيلة والخدعة في صفوف أنصارها وإحداث بلبلة. أدّت في أحيان كثيرة إلى أذية بعضهم وإثارة الشبهات من حولهم. عمد رتباء في مديرية المخابرات إلى الاتصال بأنصار ومقاتلين في القوّات اللبنانية عبر خطوط هاتفية خاضعة لمراقبة الميليشيا للإيحاء بتعاون هؤلاء مع الاستخبارات العسكرية اللبنانية، وتعريضهم للملاحقة والتحقيق بسبب التقاط التنصت المضاد عبارات من نوع: «هل هناك أحد بقربك... نتصل بك لاحقًا».

بعد سنة ونصف سنة من الولاية، أضحى التنصت سبب أزمات متراكمة بين الياس سركيس وسليم الحص.

بدأت أولاً بتباعد بين سليم الحص وجوني عبده الذي، بعد أشهر على تزويده تقارير أمنية وسياسية، ما لبث أن قرّر كتم معظم المهمّ منها عنه، مبرّرًا تصرّفه بحماية مخبريه. كانت أجزاء من معلومات في تقارير سرّية أرسلها إلى رئيس الوزراء قد تسرّبت إلى منظمات فلسطينية وقيادات في الحركة الوطنية، فتسببت بمقتل ثلاثة من مخبريه في المنطقة الغربية من جرّاء عدم مراعاة عبارة وردت في تلك التقارير هي «إنّ التحقيق يكشف المخبر»[٣]. بدا المقصود بها حفظ

١. عرف حزب الكتائب باكرًا التنصّت والاتصالات اللاسلكية مع انفجار الحرب اللبنانية. عندما استعان بضبّاط من الجيش عملوا على تدريب عناصره على التشفير وفكّه. فعمد إلى ربط المقار الحزبية بشبكة أجهزة اتصال لاسلكي وهوائيات، وأسّس مركزًا للتنصّت أتاح الحصول على معلومات عن المنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية المتحالفة معها. تطوّر كهذا مهّد لإطلاق سلطة بشير الجميّل في الحزب كون المبادرة انطلقت من مقرّه في الأشرفية، فتوسّع تحرّكه إلى خارجها بأن ربط مناطق أخرى كالرميل والدكوانة وسنّ الفيل والحدث وفرن الشباك والمقاطعة الرابعة (الستاركو) بشبكة اتصالات لاسلكية، ممّا أوجب وجود غرفة عمليات مركزية عملت باستقلال عن الحزب (جريدة «الحياة»، ١٤ شباط ٢٠٠٢).

٢. يروي السفير جوني عبده حوارًا بينه وبين بشير الجميّل عن إخفاق القوّات اللبنانية في قراءة تقارير تنصت كانت تحصل عليها. قال له: «إذا كنتم لا تحسنون قراءة التنصّت، فلا تقتربوا منه لأنّكم ستتسبّبون بالتعرّض لرجالكم وتخوينهم، وكذلك التعرّض للناس وإذيتهم». وأضاف: «هل تريد أن أُسمعك مخابرة بينك وبين أبو حسن سلامة. لو قال سواك لأبو حسن سلامة في نهاية المكالمة الله يوفّقك لكنتَ قتلتهَ، لأنّه يدعو له بالتوفيق. في حين قلتها أنت له، فهل يجب أن يقتلوك لأنّك دعوتَ لعدوّك الفلسطيني بالتوفيق؟ وإذا سمعتُ أنا هذه العبارة هل أعتبر أنّك عميل للفلسطينيين؟ ستكون مصيبة إذا كنتَ تقرأ التنصّت على نحو كهذا» (مقابلة خاصة).

٣. كان «البريد الخاص» الذي يذهب إلى رئيس الوزراء مصدره فرعا الأمن القومي والاستطلاع الاستراتيجي. وكان رئيس فرع الأمن القومي عدنان شعبان شكا مرارًا إلى مدير المخابرات تسرّب أجزاء من التقرير الدوري الذي يعدّه فرعه إلى إحدى الصحف اللبنانية. ولاحظ من خلال مخبرين له في الصحيفة أنّ مصدر التقرير «بيت سليم الحص». كان عدنان شعبان أول من كشف دوافع مقتل المخبرين الثلاثة في فرعه (مقابلة خاصة مع العميد ميشال الحروّق).

سرّية المعلومات الواردة فيها وعدم تداولها، وإنّما الإفادة منها في تكوين عناصر الموقف السياسي أو القرار. أراد جوني عبده حصر وظيفة المعلومات تلك في الاطلاع عليها لا التحقّق منها. وفي تقديره إنّ تدقيق رئيس الوزراء في بعض المعلومات، إثباتًا منه لمحاوريه أنّه يملكها وتعزيزًا لوجهة نظره بأدلة، كان عاملاً مباشرًا لأن تجري الأحزاب والمنظمات الفلسطينية تحقيقًا في مصادرها، ومن ثمّ تعريض المخبرين للخطر.

بعيد مقتل مخبريه الثلاثة، سئل جوني عبده هل كانوا يعملون لديه فنفى[1].

قُتِل آخرون أيضًا بسبب شبهة تعاملهم مع مديرية المخابرات من غير أن يكونوا مخبرين لديها. عندئذ اكتفى جوني عبده باطلاع رئيس الوزراء على ما بات يعتقده تقارير لا تتضمّن معلوماتها أخطارًا تهدّد عمل الاستخبارات العسكرية وسلامة مخبريها. إلى أن اضطلعت تقاريره بدور حاسم في إحراج سليم الحص تمهيدًا لإخراجه من رئاسة الحكومة بعد تنامي خلافاته مع رئيس الجمهورية، وخصوصًا بعدما سرّب جوني عبده إلى الياس سركيس تقارير تنصّت انطوت على انتقادات قاسية وجهها إليه رئيس الوزراء في بعض مكالماته الهاتفية. في مرحلة أولى احتفظ بالتقارير في أدراجه إلى أن لمس أنّ الوقت أصبح مناسبًا لاطلاع الرئيس عليها. بدا تقويمه في تلك المرحلة، عام ١٩٨٠، مع تسليمه بأنّ جهاز الاستخبارات هو الذي يقرّر الوقت الملائم لكشف المعلومات واستثمارها، أنّ استمرار سليم الحص في الحكم أمسى مضرًا برئيس الجمهورية وبالجهاز نفسه، وقد اتسعت مروحة تحالفاته مع سوريا والحركة الوطنية بزعامة وليد جنبلاط على حساب تضامنه مع الياس سركيس ووحدة الموقف وخيارهما.

أرسل تقارير التنصّت إلى الرئيس فلم يصدّقها بعدما أمعن في قراءتها، فكان أن سلّمه جوني عبده تسجيلات المكالمات.

قال لالياس سركيس: «لا يجوز أن يستمر سليم الحص رئيسًا للوزراء»[2].

كانت قد بدأت خطة دفع رئيس الوزراء إلى الاستقالة.

منذ بداية تسلّمه منصبه حصر جوني عبده مهمّته بالنشاطات السياسية وبناء علاقات متوازية مع زعماء وسياسيين لبنانيين في اليمين واليسار ومع قيادات فلسطينية، وترك شؤون الإدارة والتنظيم في المديرية بتشعباتها كلّها لمساعده الرائد نبيه فرحات. في الوقت نفسه أطلق يد رئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق في التدخّل في التشكيلات والمناقلات والترقيات والدورات العسكرية، وكان يتذرع بالتشدّد في مراقبة الولاء والانضباط في الجيش في مرحلة ما بعد إعادة بنائه.

كان قد قَرَنَ نجاحه في عمله بحصوله على الكمّ الأكبر من المعلومات اعتقادًا منه بأنّ مَن يملك المعلومات يملك جزءًا أساسيًا من السلطة التي هي مصدر اتخاذ القرار وأداة الهيمنة، وطبقًا لقاعدة أضحت في تقاليد استخبارات الدول أنّ جهاز الاستخبارات يرسل المعلومات إلى السلطات السياسية والعسكرية صاحبة القرار، فتعيدها إليه تعليمات للتنفيذ. بذلك يكون هو المصدر الفعلي للقرار. في السنوات التالية اكتشف مدير المخابرات أنّه يرئس جهازًا يصل إليه كمّ ضخم من المعلومات أكبر من مقدرته على استثمارها وتوظيفها، بينما كانت مخصّصاته السرية قد

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.
٢. المصدر نفسه.

بلغت عشرة ملايين ليرة لبنانية سنويًا. كان ثمّة مصدر آخر لا يقل أهمية هو الملحقون العسكريون في سفارات أجنبية معتمدة في لبنان.

وافق المقدّم جوني عبده بلا تردّد على اقتراح لرئيس فرع الاستطلاع الاستراتيجي الرائد سمير الخادم بعقد اجتماعات شهرية للملحقين العسكريين في مكتبه في وزارة الدفاع، يشرح فيها وجهة النظر اللبنانية الرسمية من الأحداث المحلية والإقليمية ويجيب عن أسئلتهم. كان مبرّر هذه الاجتماعات التي بوشرت بانتظام منذ مطلع عام ١٩٧٨ أنّ لهؤلاء علاقات وصداقات مع قيادات فلسطينية ومسؤولي الميليشيات اللبنانية اليسارية واليمينية على السواء ويصغون إلى أرائهم التي غالبًا ما كانت تفتئت على حكم الياس سركيس ورجاله، ناهيك بحصول الملحقين العسكريين على معلومات تتعارض مع ما يمكن أن تكشف عنه السلطة اللبنانية واستخباراتها العسكرية، ما لم ينطوِ بعضها على تضليل وتشكيك وإساءة. تواصلت الاجتماعات في حضور نبيه فرحات ورؤساء الفروع الرئيسية في مديرية المخابرات الذين أجابوا بدورهم عن أسئلة الملحقين العسكريين. تدريجًا أضحى الأخيرون مصدرًا للمعلومات وتقاطعها. فعَمِل سمير الخادم على الطلب إليهم في بعض الأحيان تزويده معلومات كان يعتقد أنّها ضرورية للأمن القومي اللبناني، ولمس أنّ أبرز المتعاونين معه - وكانوا في الوقت نفسه مثار اهتمامه - ثلاثة هم الملحق العسكري الفرنسي الكولونيل جان لوي دوفور، والملحق العسكري الأميركي الكولونيل فرد هوب، والملحق العسكري البريطاني الكولونيل بيك[1]. تركزت أسئلة هؤلاء على الإرهاب وشحنات الأسلحة الثقيلة التي كانت تصل إلى المنظمات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية عبر مرافئ شرعية أو غير شرعية تقع تحت سيطرتها. وكانوا يسألون عن حجم التسلح وتمويله وقدرات المنظمات والميليشيات، ويحملون إلى مديرية المخابرات معلومات عن صفقات شراء أسلحة عقدت في الخارج وأبحرت بواخرها من بلدان المنشأ.

بعضهم سأل مرات عن الجيش السوري على الأراضي اللبنانية، فلم يلقَ من جوني عبده إلاّ الجواب الآتي: «ليس في وسعنا الرد على أسئلة كهذه».

وجد سمير الخادم تعاونًا مماثلاً من ضبّاط في قوّة حفظ السلام الدولية في الجنوب بعد الإجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨ الذين كانوا يقصدون الدولة العبرية لتفقد عائلاتهم أو لزيارة تبضّع، ومن رئيس لجنة مراقبي الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية (ILMAC) الكولونيل الفرنسي جان اسبينازي الذي زوّده نسخًا من تقاريره إلى الأمم المتحدة عن نشاطات اللجنة، لم تكن تتلقاها مديرية المخابرات. وفي وقت لاحق على الغزو الإسرائيلي، انتقل الفريق الدولي في لجنة مراقبي الهدنة من مقرّه في القدس إلى لبنان. وبمساع بذلتها قيادة الجيش اتخذ خمسة مواقع له في المناطق التي احتلتها إسرائيل. في الناقورة ومروحين ومرجعيون والخيام والقليعة، جعل منها مراكز مراقبة دولية مدّت مديرية المخابرات ببعض معلومات عن النشاط العسكري الإسرائيلي في «دولة لبنان الحرّ» التي أقامها الرائد سعد حداد في الشريط الحدودي المحتل سنتذاك. تعاون مع مديرية المخابرات أيضًا ضبّاط وعسكريون لبنانيون في جيش سعد حداد أطلعوها على أسلحة

١. تعزيزًا لعلاقاتها مع الملحقين العسكريين، نظمت مديرية المخابرات لهم وعائلاتهم رحلات ترفيهية إلى مدن وبلدات لبنانية أثرية في بعلبك وجبيل وصيدا وصور، ووجهت إليهم دعوات إلى مآدب وقدمت هدايا في المناسبات. وإبّان جولات الاشتباكات بين الجيش السوري والقوّات اللبنانية منذ «حرب المئة يوم» في الأشرفية عام ١٩٧٨، منحتهم قسائم وقود مجانية لمواجهة أزمة فقدانها التي كانت تعاني منها البلاد، من محطات وقود تابعة للجيش اللبناني. وكانت هذه حال البعثة الدولية للصليب الأحمر.

الجيش الإسرائيلي وآلياته التي كان ينشرها في «الحزام الأمني» أو يزوّد سعد حداد إيّاها[1]. آنذاك تولى بعض الأهالي الموثوق بهم ممّن كانوا يتنقلون دوريًا بين المنطقة الحدودية وبيروت نقل تقارير المخبرين العسكريين إلى رئيس شبكتهم، وكذلك التعويض المالي الذي كانوا يتقاضونه عن هذه المهمّة.

عندما تأهبت إسرائيل لذلك الاجتياح، وصلت إلى الرائد سمير الخادم معلومات أنّ الدولة العبرية حشدت لواءين كبيرين في نهاريا، ولكن من غير أن يتحقّق هل هما من رجال الكوماندوس أم من القوّات النظامية. في ضوء تحليل سياسي وأمني في مديرية المخابرات لحجم الهجوم الإسرائيلي الوشيك للأراضي اللبنانية، طلب الاجتماع بالملحق العسكري الفرنسي الكولونيل جان لوي دوفور ورغب إليه في الحصول على إجابة من نظيره الملحق العسكري الفرنسي في تل أبيب عن السؤال الآتي: هل أنّ رجال اللواءين الإسرائيليين المنتشرين في نهاريا يرتدون جزمة بنية أو سوداء؟

اقتضى السؤال ذهاب الملحق العسكري الفرنسي في إسرائيل إلى نهاريا والعودة بالرد بعد ساعات: إنّها الجزمة البنية.

إذذاك أدرك رئيس فرع الاستطلاع الاستراتيجي أنّهم رجال الكوماندوس نظرًا إلى أنّ أفراد الجيش النظامي يلبسون الجزمة السوداء[2].

كان على مديرية المخابرات توقّع هجمات الكوماندوس الإسرائيلي بداية لاحتلال تلال الجنوب اللبناني ومرتفعاته وشق الطريق لإزالة أيّ مقاومة محتملة أمام أرتال دبابات ومدرعات تنفيذًا لخطة الاجتياح. للتوّ أطلع جوني عبده وفؤاد بطرس على الأمر.

كان ثمّة مصدر سرّي للمعلومات عن الدولة العبرية مسرحه قبرص. كان يذهب ضابط لبناني وأحيانًا مدني متعاون مع مديرية المخابرات مرتين في الشهر إلى الجزيرة لملاقاة أشخاص قبارصة ويونانيين يقل عددهم عن عشرة، من أجل أن يتسلّم منهم تقارير عن نشاطات عسكرية وسياسية إسرائيلية. كان القبارصة واليونانيون من الذين يتردّدون بانتظام على إسرائيل، وبينهم عاملون في طواقم طائرات وبواخر سياحية تقصدها لبضعة أيام. كانوا يجولون ويلتقطون صورًا وينقلون انطباعات عن الأحوال السياسية من خلال احتكاكهم بالداخل. عوّلت مديرية المخابرات أيضًا، وفي مقابل رواتب شهرية، على فلسطينيين مقيمين في إسرائيل كانوا يتنقلون إلى الجزيرة لتزويد الضابط اللبناني المعلومات. جنّدت رجال أمن ومدنيين قبارصة يعملون في المطار للحصول منهم على كشوفات بهويات مواطنين عرب يمرون بقبرص سرًّا في طريقهم إلى إسرائيل. وفي بعض الأحيان كان هؤلاء المخبرون يحضرون إلى لبنان فيجتمع بهم الضابط المسؤول عن شبكتهم خارج وزارة الدفاع، بينما تتكفل الاستخبارات العسكرية بنفقات إقامتهم وتقديم هدايا لهم، إلى رواتبهم.

وبكثير من العناية اهتمت مديرية المخابرات بالتعاون مع أجانب مقيمين في لبنان، بينهم

١. مقابلة خاصة مع العميدين سمير الخادم وصلاح منصور.
وحماية لهؤلاء مستقبلاً من ملاحقات ومضايقات متى اكتشفَ أمر تعاونهم مع جيش سعد حداد أو مع مديرية المخابرات، وضع جوني عبده في ملفاتهم في فرع الأمن العَسكري مظروفًا مقفلاً ضمنّه ورقة أورد فيها أنّ الضبّاط يتعاونون مع الاستخبارات العسكرية بموجب أمر مهمّة من هذه الأخيرة وبمعرفة مباشرة من مديرها، ومهر هذه الورقة بتوقيعه.
٢. مقابلة خاصة مع العميد سمير الخادم.

أميركيون وأوروبيون وإيرانيون (حتى انهيار حكم الشاه عام ١٩٧٩) أساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت وتجار ومديرو شركات ومؤسّسات، كانوا يقصدون إسرائيل دوريًا لمسائل تتصل بوظائفهم وأعمالهم. فيعودون في الغالب بمعلومات متفاوتة الأهمية. وكانوا في مقابل ذلك يلقون من مديرية المخابرات خدمات تسهيلاً لإقامتهم ونشاطاتهم التجارية والمالية في لبنان[1].

رمت حاجة جوني عبده إلى المعلومات، إلى كونها العمود الفقري للاستخبار، إلى استعادة الدور الذي كان لأسلافه، وهو سيطرة الاستخبارات العسكرية على الأمن السياسي لا على أمن الجيش فقط. بعد «حرب السنتين» ثم اشتعال الحرب اللبنانية مجدّدًا بتقطع منذ عام ١٩٧٨، أصبح تحقيق الاستقرار أسير معادلة توافق سياسي. تيقن كنظرائه في الأجهزة الأمنية الأخرى أنّ هذه غير قادرة على فرض أمن لم يعد يستمد هيبته من السلطة السياسية. في ظلّ التنافس بين المنظمات الفلسطينية والميليشيات اللبنانية وتقاسمها النفوذ، بدت السلطة اللبنانية بجيشها وأجهزتها الأمنية الفريق الأضعف. تبحث عن سطوة وهمية ودور لا يجديها إلاّ في الوقت المناسب. باتت مرغمة على التفرّج واتخاذ موقف الحياد ومفاوضة الجميع واسترضائهم كلّما أرادت نشر قوّاتها المسلحة وحماية حواجزها ومخافرها وعسكرييها في مناطق سيطرة المنظمات والميليشيات تلك، تجنباً لتعريضها للاعتداء والخطف والقتل والاغتيال.

كانت قد خَبرت ذلك. خطف مسلحون فلسطينيون مساعد مدير المخابرات نبيه فرحات في ٤ أيلول ١٩٨٠ وهو يهمّ بمغادرة بيت ذويه، وحاولوا اقتياده إلى أحد الأحراج في الجنوب لاغتياله، ففرّ منهم. وأطلق آخرون النار في ٨ نيسان ١٩٨٢ على رئيس فرعها في الجنوب قاسم سبليني الذي كان تلقى تهديدًا بالقتل بسبب دور مناوئ للمقاومة الفلسطينية اضطلع به في صيدا. كَمَنَ له ٣٥ مسلحًا أصابوه بجروح بالغة على طريق السعديات، ولكنّه نجا. وطاولت اعتداءاتهم ضبّاطًا سواهم. عندما تبلّغ جوني عبده خطف مساعده، اتصل بالرجل الثاني في حركة فتح صلاح خلف وهدّده بردّ فعل. للتوّ انتشر رجال «المكافحة» على نحو خاطف في أحياء في بيروت الغربية، واعتقلوا فلسطينيين واقتادوهم إلى وزارة الدفاع. لم يكن في وسع الجيش أن يكون قبضة حديد إلاّ في مناطق نفوذه. فكان أن سلّم بتجمّعات محدودة الفاعلية في ثكن هنري شهاب (الأوزاعي) وفخر الدين والأمير بشير (كورنيش المزرعة) وفي الحمام العسكري (المنارة) في بيروت الغربية، وفي ثكن هنري طرابلسي ومصالح الجيش (بدارو) وريمون حايك (صربا). بإزاء هذا الانتشار ارتأت مديرية المخابرات الاكتفاء بوجود أمني في المنطقتين من خلال شبكات مخبرين تفادى جوني عبده معرفة أعضائها، وترك لرؤساء الفروع إدارتها وضمان سرّية الاستخبار وسلامة المخبر. فكانت ثمّة أكثر من شبكة في الفرع الواحد.

اختار، من أجل المحافظة على موقع مديرية المخابرات، الاضطلاع بدور الوسيط المرن والمحاور الملائم والمنفتح للأفرقاء جميعًا ترسيخًا لتوازن هزيل ومفتعل. كان عليه أيضًا حماية توافق هش كان الجيش السوري واستخباراته العسكرية يفرضانه أحيانًا ويفكّكانه في أحيان أخرى تبعًا لمسار علاقة دمشق بالياس سركيس والزعماء المسيحيين.

صار على الجيش اللبناني ومديرية المخابرات حماية الأمن الذي يصنعه لهما السياسيون المقيمون خارج الحكم[2]. في السنتين الأوليين اتبعت علاقات إيجابية في الظاهر مع الأفرقاء اللبنانيين ومع المقاومة الفلسطينية، بيد أنّ رئيسها فضّل من النصف الثاني للولاية الانحياز إلى بشير الجميّل.

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في مديرية المخابرات طلب عدم الإفصاح عن اسمه.
٢. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.

الأبواب الأميركية

في الأشهر الستة الأولى من وجوده في منصبه، أخفق جوني عبده في الحصول على تعاون أجهزة استخبارات عربية ودولية معه بسبب ضعف الجهاز اللبناني كجزء من انهيار شامل أصاب الدولة اللبنانية بعد «حرب السنتين». كان يعوز مديرية المخابرات الاحترام والهيبة اللذان يشكّلان قاعدة حيوية في عالم مهنتها: أن تكون حاجة لأجهزة استخبارات عربية ودولية. عمد إلى مراسلة أجهزة استخبارات دول صديقة للبنان لمدّها بتقارير ومعلومات عن شبكات تخريب اتخذ بعضها من لبنان مقارًا لها ضدّ المصالح الأميركية والأوروبية، ولكن من غير أن يتلقى رسائل تقدير تنبىء برغبتها في التعاون مع مديرية المخابرات اللبنانية وتبادل المعلومات. كانت تلك حاله مع الاستخبارات الأميركية والفرنسية. بعد تعرّفه إلى جاك أوجينو الملحق الاقتصادي الذي شغل منصب رئيس محطة الاستخبارات الأميركية في سفارة بيروت (آب ١٩٧٩ – أيلول ١٩٨٢)، طرأ تطوّر ضئيل على العلاقة أتاح للبنان، في ضوء ما كان زوّد السفارة إيّاه، تلقي إيضاحات من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لمقاربتها بالمعلومات المتوافرة لديه وتصويب التحليلات السياسية والأمنية لمديرية المخابرات. إلى أن حصل على معلومات مهمّة عن منفّذي خطف السفير الأميركي في بيروت فرنسيس ميلوي وسكرتيره روبرت وورنغ وسائقه في ١٦ حزيران ١٩٧٦ وقتلهم وإلقاء جثثهم في الرملة البيضاء، نُقلت إلى السفارة الأميركية موجّهة أصابع الاتهام بالتخطيط للاغتيال إلى الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» جورج حبش. كان جوني عبده عاجزًا عن اعتقاله لأسباب سياسية، وأخرى اتصلت بالقدرات المحدودة لمديرية المخابرات في تنفيذ عمل أمني خطير كهذا. إذ حظي الرجل بحماية متشدّدة تولاها مسلحون فلسطينيون والجيش السوري في المنطقة الغربية. ناهيك بأنّ جورج حبش لا يقيم بصفة دائمة على الأراضي اللبنانية.

كرّر جوني عبده موقفه هذا لرئيس محطة الاستخبارات الأميركية في السفارة الذي كان قد حضّه على اعتقال جورج حبش. فكان ردّه: «هل في وسعكم أنتم الاستخبارات الأميركية القيام بذلك؟».

كان قد تبلّغ معلومات عن لبناني مقيم في بيروت الغربية على اطلاع على تفاصيل اغتيال فرنسيس ميلوي ومحرّضيه ومنفذيه، ولكن من غير أن يشارك فيه. وبغية اعتقاله دونما إثارة شبهات واستفزاز المنظمات الفلسطينية والاستخبارات العسكرية السورية، أرسل جوني عبده عسكريين من مديرية المخابرات في ثياب مدنية افتعلا حادث سير مع المشتبه به أدّى إلى اشتباك بالأيدي. أُوقف الثلاثة واقتيد الرجل إلى وزارة الدفاع. بعد إخضاعه لتحقيق شاق في مديرية المخابرات اعترف بصحة المعلومات المتوافرة لديها. فأرسلت تسجيلات التحقيق واعترافات الموقوف مع تقرير مسهب إلى السفارة الأميركية، كشف مسؤولية جورج حبش بصفته آمرًا باغتيال فرنسيس ميلوي.

كان قد سبق ذلك في الأشهر الأولى من العهد الجديد، إلحاح ديبلوماسي أميركي على

الاستخبارات اللبنانية بكشف منفّذي الجريمة بعدما بدأت السلطة اللبنانية استعادة قواها وسيطرتها تدريجًا على أراضيها بمساعدة قوّة الردع العربية. وفي أوقات متفاوتة سمع وزير الخارجية فؤاد بطرس من الإدارة الأميركية ومن سفيرها في بيروت جون غونتر دين مآخذ عن تجاهل لبنان هذا الملف وإهماله.

وسرعان ما أعادت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تقويمها للاستخبارات العسكرية اللبنانية بخطوات انفتاح جدّي وإن بطيئة عكست بدورها ردّ الاعتبار إلى الجهاز اللبناني. بدأ بتبادل محدود للمعلومات، مرورًا بدعوة جوني عبده إلى واشنطن في زيارة رسمية عام ١٩٧٩ كانت الوحيدة له.

وعلى رغم امتلاكه لائحة رسمية بأسماء موظفي السفارة في بيروت، مع أنّ في عدادهم من تعاون قبلاً مع جول البستاني، لم يكن سهلاً لجوني عبده اكتشاف هوية رئيس محطة الاستخبارات الأميركية الذي اختبأ دائمًا وراء صفة مموّهة هي الملحق التجاري أو الثقافي أو الاقتصادي أبعدته عن حقيقة دوره، وخصوصًا في غمرة حذر وغموض في التعامل كان جوني عبده والسفارة في بيروت تبادلاه. حضر جاك أوجينو ذو الملامح الآسيوية إلى مكتبه في وزارة الدفاع مرتين في الأيام الأخيرة من آب ١٩٧٩. وحدّثه في مواضيع شتى وثيقة الصلة بعلاقات البلدين وبملفات أمنية من بينها إصراره على السلطة اللبنانية بذل مزيد من الجهود في التحقيق في اغتيال فرنسيس ميلوي وكشف حقائقه. في المرة الثانية حضر للتحقّق من معلومات كان جوني عبده قد سلّمها إلى فؤاد بطرس لاطلاع السفارة الأميركية عليها في حادث اغتيال السفير. في مكتبه كشف له جاك أوجينو هويته. ثمّ زاره للمرة الثالثة للتنسيق معه في شأن زيارة بشير الجميّل لواشنطن عام ١٩٨١.

في العاصمة الأميركية اجتمع جوني عبده على امتداد ستة أيام، ولأكثر من مرة، بمجموعة خبراء بلغ عددهم ١٧ شخصية موزعة على اختصاصات في المعلومات والديبلوماسية وعلم النفس والجيش والإرهاب جمعت في ما بينها الاستخبارات. ثمّ التقى مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) وليم كايسي بعدما كان التقى نائبه الأميرال البحري روبرت انمان الذي ترك لدى زائره اللبناني إعجابًا لم يحفظ مثله من وليم كايسي الخفيض الصوت والذي يبذل جهدًا خاصًا لرفعه.

في أثناء المقابلة خاطبه روبرت انمان بسؤال بسيط: «في طريقك إلى لانغلي (مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية) في ضاحية واشنطن العاصمة، ماذا كان شعورك، مرتاحًا أم متهيّبًا؟»، أجابه أنّه مرتاح.

سأله عن تبريره لارتياحه، فأجاب: «لو رافقني في السيارة رتيب في جهاز الاستخبارات السوفياتية في طريقي إلى قيادة هذه الاستخبارات لشعرت بالرهبة والقلق والتخويف، وهذا لم أشعر به الآن. ذلك هو انطباعي».

قال له مضيفه، وهو يتأهب لطرح أسئلة لم يجدها رئيس الاستخبارات العسكرية اللبنانية تدخل في نطاق اهتمامه: «أنا أعرف سبب خوفك. السوفيات لا يخافون من الأميركيين. هل تعرف السبب؟ سأخبرك. كلّ سنة نجري هنا في الولايات المتحدة معركة سياسية حول الكتاب الأبيض».

سأله جوني عبده عن الكتاب الأبيض، فأجاب: «كلّ سنة نصدر الكتاب الأبيض الذي يحدّد السياسة الأميركية وأهدافها، ونختلف مع الإدارة من أجل تأخير إصداره لأنّنا نتحدث فيه عن

الحقيقة، فلا يحتاج السوفيات إلى التجسّس علينا لأنّ قراءتهم الكتاب تجعلهم يعرفون سلفًا ماذا نريد؟ يعرفون ماذا نريد من الكتاب الأبيض في حين أنّنا نتكبّد ملايين الدولارات لإنفاقها على التجسّس لجمع المعلومات عمّا يريدونه أو يعتزمون القيام به. سياستنا معلنة وأهدافنا مقرؤة، ولكنّهم ليسوا كذلك»[1].

التقى أيضًا الجنرال أوجين ف. تاي رئيس وكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية (DIA)، ثمّ عقد اجتماعًا مع سبعة خبراء عسكريين فيها.

الانطباعات التي عاد بها إلى بيروت عن حصيلة الزيارة أنّ الاستخبارات الأميركية، أيًّا تكن كمية المعلومات التي تملكها، تحبّذ المقاربة الشخصية مع رئيس الجهاز للتحقّق أكثر من المعلومات عبر تقويم مباشر تجريه معه. فتُخضعه ضمنًا لامتحان حوار وجهًا لوجه. لم يطلعه محاوروه على وجهة نظرهم في ما سمعوا، ولا أبرزوا له ردود فعلهم. على أنّهم، في موازاة هذا الاهتمام، سألوا كثيرًا عن المعلومات التي في حوزته عن اغتيال سفيرهم السابق في العاصمة اللبنانية.

كان جاك أوجينو قد كتب إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الكثير عن المهمّات التي كانت تدرّبت عليها الاستخبارات العسكرية اللبنانية.

رمت الزيارة أيضًا إلى التعرّف إلى جهازه عن قرب، إلاّ أنّ جوني عبده طلب دعمه لتعزيز قدراته في الحصول على معلومات. وحضّ مسؤولين أميركيين، سياسيين وعسكريين، على تزويد الجهاز اللبناني مساعدات. فأقرّوا له مليوني دولار أميركي شملت ما كان يرغب في طلبه، ومن ذلك معدات اتصالات راديوية وأخرى للتنصّت على برقيات الشيفرة وأجهزة مشفّرة.

وسعيًا إلى لفت انتباهها نحوه، لم يفته توجيه أكثر من إشارة إلى المؤسّسات الأميركية الكثيرة المتشعبة الاختصاص والمصالح العاملة في لبنان بإشعارها أنّها تحت مراقبة مديرية المخابرات. أمّا ما لم يتردّد في ملاحظته فهو أنّ محطة الاستخبارات الأميركية في السفارة في بيروت هي الجهاز الأمني الأميركي الوحيد في العالم المأذون له الاتصال بقيادات فلسطينية والتحاور معها بسبب وجود مقرّ السفارة في عين المريسة، في منطقة نفوذ عسكري وأمني فلسطيني على رغم نعت واشنطن المقاومة الفلسطينية بمنظمة إرهابية[2].

كانت مخاوف السفارة الأميركية وقلقها على سلامة رعاياها مادة رئيسية في أيّ حوار مع الاستخبارات اللبنانية والفلسطينية على السواء. فكان أن تتبعت الوضعين السياسي والأمني تحوطًا من أحداث تفاجئها، وبغية إعداد خطط إجلاء الرعايا عند الضرورة، أو تعزيز الاجراءات الأمنية حتى تحمي منشآتها في عين المريسة وبيت السفير في اليرزة.

بدا التحوّل في العلاقة مع الاستخبارات الأميركية فاتحة تنسيق أمني مماثل، انتقلت عدواه إلى الاستخبارات الخارجية الفرنسية المعروفة بالإدارة العامة للأمن الخارجي (DGSE) التي ترأسها

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

٢. كان علي حسن سلامة (أبو حسن سلامة)، رجل الاستخبارات الفلسطينية، على علاقة بعميل الاستخبارات الأميركية في بيروت بوب أمز الذي حاول رشوته بمبلغ ثلاثة ملايين دولار أميركي فرفض. انضم إلى حركة فتح في الستينات وأصبح قائد الفرقة المولجة حماية ياسر عرفات التي عرِفت بـ«جهاز أمن ١٧»، قبل أن يكلّفه أن يكون صلة اتصال بينه وبين محطة الاستخبارات الأميركية في بيروت. اغتالته الاستخبارات الإسرائيلية في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٩ في العاصمة اللبنانية بانفجار سيارة مفخخة موجّهة لاسلكيًا.

("Guide de l'espionnage et du contre-espionnage", Geoffroy D'Aumale et Jean-Pierre Faure, éd. le Cherche Midi, 1998, p 381 - 382)

بيار ماريون. اجتمع به جوني عبده في باريس مرتين توصلاً إلى تعاون ساهم فيه السفير في بيروت بول مارك هنري وبعض ضبّاط الاستخبارات الفرنسية العاملين في السفارة بصفة مموّهة. ولكنّ تعاونًا كهذا ظلّ محدود الأهمية. فلم يتجاوز تبادل المعلومات بعدما لمس جوني عبده أنّ الاستخبارات الفرنسية لا تريد التوسّع في العلاقة الثنائية على هذا الصعيد، ولا تشجع نظيرتها اللبنانية بدورها على توسيع نطاقها بمدّها، كالاستخبارات الأميركية، بمساعدات مالية وتقنية وخبرات.

حصر تعاونه مع الاستخبارات الأميركية والفرنسية بتزويدهما معلومات ذات صلة ببلديهما. في المقابل لم تنشأ بينه وبين الاستخبارات العسكرية السعودية والمصرية والأردنية والعراقية والليبية والجزائرية – وجلّها اضطلع بأدوار سلبية متفاوتة التأثير في «حرب السنتين» – علاقات عمل ولا اجتمع برؤسائها، في مرحلة جهدت الاستخبارات السورية في لبنان عبر رئيسها العقيد محمد غانم في إغلاق الأبواب دون سائر أجهزة الوستخبارات العربية والغربية، قاصرة الدور عليها وحدها. فلم تحجم عن التعرّض لرعايا دول هذه الأجهزة ولا لديبلوماسييها لتخويفها والحؤول دون اضطلاعها بأيّ مهمّة منافسة لها في لبنان.

- ٢ -

بشير: [illegible] عندي دولة. اريد ان ابحث عن حليف لي في هذه المنطقة. اما السوري واما الاسرائيلي واما الاميركي او الروسي. [illegible] من وراء المتراس. خلال ٤٨ ساعة نفقد [illegible]. اريد الآن زحلة [illegible] هناك خلاف بيننا وبينكم اريد ان انهيه. اما وقف اطلاق النار وخطة لزحلة او ... هذا [illegible].

الخولي: [illegible] شكرًا.

بشير: نعود بعد ٤٨ ساعة [illegible] ونحن نريد [illegible] وندخل في التفاصيل. [illegible] هذا الوقت [illegible] زحلة [illegible] واحد [illegible] الكتائب [illegible] كتائب. نحن هنا الآن [illegible]

الخولي: [illegible]

بشير: [illegible] ان تشكلت [illegible]. انت لا تفاوض [illegible] المسلمون نحن نتفاوض معهم

الخولي: [illegible]

١٩٨١ من محضر اجتماع بشير الجميّل باللواء محمد الخولي إبّان «حرب زحلة».

المعادلة

منذ بدأ عهد الياس سركيس لم يُظهر بشير الجميّل رغبة في التعاون معه. لم يكن يوم انتخب الياس سركيس رئيسًا في ٨ أيار ١٩٧٦ في موقع القرار في حزب الكتائب والجبهة اللبنانية. كانت الكلمة في تأييد ترشيح حاكم مصرف لبنان لرئاسة الجمهورية لكميل شمعون وبيار الجميّل. إلاّ أنّ بشير الجميّل، نائب رئيس المجلس الحربي الكتائبي، غير المعني بانتخاب الرئيس الجديد، اكتفى مرغمًا بمجاراة قرار والده ورضخ لموافقته على انتشار قوّة الردع العربية بما فيها الجيش السوري في المناطق المسيحية. حينذاك لم يتردّد الجيش السوري في معاملة الأهالي بغطرسة وصلف وإهانة: حواجز تفتيش وأعمال دهم ودوريات ومضايقات ورفع صور لحافظ الأسد في شوارع عامة واعتراض مواطنين وتوقيف بعضهم وتدقيق في هوياتهم، وإن في ظلّ تحالف سياسي بين دمشق والجبهة اللبنانية. وكان قد شجّعه على سلوك كهذا أنّ مسيحيين كثيرين استقبلوا قوافله بالأرز والزهور.

كانت المواجهة السياسية حادة بين الياس سركيس وبشير الجميّل الذي سعى إلى قيادة مشروع انقلاب على السلطة لإسقاط شرعيتها بدءًا من ترسيخ دويلته في المناطق المسيحية حينما لمس أنّ العهد الجديد يتخاذل في مواجهة المنظمات الفلسطينية. في المقابل بدا بشير الجميّل بالنسبة إلى الياس سركيس رجلاً «أزعر» بلغ سخطه وغضبه منه حدًا جعله في بعض الأحيان لا يطيق سماع اسمه.

كان على الطرفين المباشرين في هذه المواجهة، جوني عبده وبشير الجميّل، توسّل وسائل شتى. عوّل الأول على جمع المعلومات وإظهار الجيش قوة عسكرية موحّدة تخطت الشرذمة والتشتت وباتت خطرًا محيقًا على الميليشيات. في ظلّ تراكم مشكلات سياسية وأمنية استمدّها من تناقض حتمي بين مشروعيهما، أوجد طرفا الخلاف كمًّا من أدوات الاشتباك. اعتمد كلّ منهما على ثلاثة مصادر في مواجهة لم تشأ أن تجهر بداية بالعنف: التنصّت، المراقبة والتعقب وزرع العملاء والمتعاونين لدى الآخر، المعلومات التي بدت بالنسبة إليهما الحقل الأوسع والأجدى للاختراق والتضليل والتسميم المتبادل ورسم سياسات نزاع متقلّبة. كان على كلّ منهما جمع معلومات وفيرة تمكّنه من أن يعرف خطط الآخر ويسبر أسراره: الأفراد، الأسلحة التي يملكها، الشبكات السرّية وأعضاؤها وأماكن سكنهم وأرقام هواتفهم ونشاطاتهم ومكانتهم في وظائفهم خارج الميليشيا (لغير العسكريين) وصلاتهم بالآخرين، مصادر التمويل الداخلي والخارجي. العلاقة بالسفارات وبأجهزة استخبارات أجنبية وعربية، شبكات الصداقات المهنية والاقتصادية ولاسيما منها التي

تشتمل على رجال فاعلين في إبرام صفقات في التجارة والصناعة والأعمال، مستودعات الذخيرة والثكن ومراكز الاعتراض اللاسلكي لديهم، الاتصالات مع الخارج مباشرة أو بالواسطة، الشبكات المزدوجة الولاء العاملة لدى كلّ منهما في وقت واحد.

كانت المهمّة الرئيسية لنجاح مواجهة أحدهما للآخر الحصول على معلومات تقوده إلى داخل الاجتماعات المغلقة وإلى العقول الموجهة لهذا الطرف أو ذاك، ناهيك برجال القرارات وآلية اتخاذها والمؤثرين في بتها، وفحوى ما يدور من مداولات في الداخل، إلى معلومات عامة وشخصية عن رجال كلّ من القيادتين ماضيًا وحاضرًا ومواقعهم في سلالم المسؤولية والنفوذ والتخطيط وأدوارهم السرّية في بعض الأحيان. كان على كلّ من جوني عبده وبشير الجميّل محاصرة ندّه لإسقاط مشروعه السياسي.

أولى ملامح هذا المنحى كانت حملة قادها رجال بشير الجميّل بأن طلوا جدران شوارع في الأشرفية بشعارات تخوين للشرعية الجديدة وعبارات إساءة واستخفاف مهينين لرئيس الجمهورية. تحدّث عنه بشير الجميّل باستهزاء ولغة متهكمة ومستفزّة بتسميته «سريكس» تحقيرًا لاسمه تارة. وبتشبيهه بالماريشال فيليب بيتان وبيار لافال اللذين تعاونا مع الاحتلال النازي لفرنسا بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٥ طورًا. وصف الرئيس اللبناني أيضًا، في أوساط فريقه، بأنّه «عميل» لسوريا ومنفّذ لسياستها ضدّ المصلحة اللبنانية وضدّ المسيحيين. كان تقويم قائد الميليشيا للياس سركيس أنّه رئيس ضعيف، مساوم وبارد.

وسرعان ما اتخذ النزاع طابع مواجهة أمنية متدرّجة بمظاهر العنف. كان جوني عبده، في معظم الأحيان، يطلع الياس سركيس متأخرًا على مبادراته وخططه الأمنية ضدّ بشير الجميّل. ويحوز موافقته التي كان يجعل منها دعمًا سياسيًا لخيارات مديرية المخابرات في محاصرة الميليشيا القوية. لم يكن سهلاً على رئيس الاستخبارات العسكرية انتزاع موافقة الرئيس ووزير الدفاع سلفًا، أيًّا تكن المبرّرات، على تنفيذ عمل أمني يستهدف نفوذ بشير الجميّل خشية أذى يمكن أن يصيب أبرياء غير معنيين بالصراع الدموي. رضخ الياس سركيس باستمرار وعلى مضض لما كان يقوم به جوني عبده متى أعلمه أنّه نفّذ عملاً أمنيًا ضدّ قائد الميليشيا، وطلب تأييده اللاحق له وتبريره السياسي لدى بيار الجميّل[1].

لكنّ تكتّم جوني عبده لم يحل دون شكوك ساورت رئيس الجمهورية في كلّ مرة وقع حادث أمني كبير وصلت إلى مسمعه أصداء، أنّ مديرية المخابرات ربما تكون هي أقدمت عليه. على أثر انفجار عبوة استهدفت عناصر من «جيش لبنان العربي» في بيروت الغربية، استدعاه الياس سركيس إلى قصر بعبدا وقال له: «سمعت من بعض الأقاويل أنّكم أنتم وراء هذا الحادث. أريد أن أعرف الحقيقة، هل فعلتَ ذلك؟».

١. مقابلة خاصة مع كريم بقرادوني الذي يقول أيضًا إنّ رئيس الجمهورية كان ضدّ أيّ صدام مع الميليشيات المسيحية، فعبّر مرارًا أمام فريق عمله عن انزعاجه من مضايقات واستفزازات متبادلة بين مديرية المخابرات والقوّات اللبنانية، كونه كان يعتقد أنّ قاعدة حكمه تقوم على التفاهم بين سوريا والجبهة اللبنانية. وبمقدار ما كانت تهتز العلاقة بين هذين الطرفين أو بين أحدهما وحكمه يصبح استقرار الأخير مهدّدًا. ودفاعًا عن هذه المعادلة كان يطلب من فؤاد بطرس أن يكون على علاقة وثيقة بدمشق والجبهة اللبنانية، ومن جوني عبده التفاهم مع بشير الجميّل. ولم يكن يتردّد في الاعراب عن استيائه من المواجهات الأمنية التي كان يخفق في إيجاد حلول سريعة لها خلافًا لواقع الأزمات السياسية مع كميل شمعون وبيار الجميّل الأكثر قابلية للاستيعاب والمعالجة.

بعد صمت قصير ردّ: «هل قرّرت يا فخامة الرئيس أن تكذب؟»، فاجأه الجواب.

أضاف: «إمّا أنّك قرّرت أن تكذب أو أن تكون مديرًا للمخابرات مكاني».

سأل الرئيس: «كيف ذلك؟».

أجاب: «لنسلّم جدلاً أنّني قلت لك إنّنا نحن، في مديرية المخابرات، وراء هذا الإنفجار وأتى إليك نائب وقال إنّنا فعلناه، فهل تقول له هذا صحيح، طبعًا ستكذب، وإلاّ فإنّك ستقول له إنّك لا تعرف. وفي هذه الحال أيضًا تكذب لأنّك تعرف الحقيقة. الحقيقة هي أنّنا لسنا نحن مَن قام بهذا التفجير. ولكنّني في المرّة المقبلة لن أجيبك عن سؤال كهذا إلاّ إذا أردت أن تصبح مكاني مديرًا للمخابرات».

قالت وجهة نظر جوني عبده بأنّ مصلحة الدولة تتطلب أحيانًا تنفيذ عمليات أمنية تقرّرها الاستخبارات العسكرية من دون علم السلطات السياسية ولا رئيس الجمهورية حتى.

كانت المواجهة بين جوني عبده وبشير الجميّل[1] على رقعة جغرافية صغيرة هي المناطق المسيحية التي نشط فيها أيضًا أكثر من جهاز استخبارات. للمقاومة الفلسطينية «جهاز أمن المندوبين» و«جهاز أمن ١٧». ولأحزاب الحركة الوطنية مخبروها. وكذلك لجهاز الاستخبارات العسكرية السورية والاستخبارات الإسرائيلية. أضف خلايا عاملة في أجهزة استخبارات متفاوتة الدور والأهمية تابعة لدول عربية مراقبة للوضع اللبناني كمصر والأردن العراق وليبيا والجزائر والسعودية، وأجهزة استخبارات سفارات دول كبرى كالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وفرنسا وأخرى مهتمة كتركيا وإيران في ظلّ حكم الشاه ثمّ في ظلّ الثورة الإسلامية.

لم يميّز بشير الجميّل في الحقبة الأولى من الصراع بين قائد الجيش فيكتور الخوري ومدير المخابرات جوني عبده. وسواء كانت صدامات القوّات اللبنانية مع الجيش أو مع فرقة «المكافحة»،

١. قبل إنشاء القوّات اللبنانية عوّل بشير الجميّل على جهاز أمني صغير أنشأه في مقرّ حزب الكتائب في الأشرفية عام ١٩٧٥ وكان يشغل منصب نائب رئيس المنطقة قبل ثلاث سنوات، وأداره مباشرة مع سبعة أشخاص من شقة صغيرة. فكان هذا الجهاز بمثابة نوّاة فريق عمل بدائي الخبرة في الحصول على معلومات عسكرية. اكتفى في المرحلة الأولى بتعاطي الأمن والتوقيف والتحقيق والمصادرات والتنصّت. وجمع معلومات عن السكان المنتمين إلى أحزاب يسارية كالحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني والمتعاطفين مع منظمات فلسطينية، المقيمين في الأشرفية ودهم بيوتهم ومصادرة وثائقهم ومحفوظاتهم، إلى جمع قصاصات صحف وتحليلها وإرسال تعليمات منها إلى متاريس المقاتلين والحواجز والمراكز الحزبية. اضطلع بدور أمني ولم يكن يملك أدوات تنفيذية حتى عام ١٩٧٩. ترأسه أولاً عام ١٩٧٥ ميشال يارد، طبيب أسنان كان صديقًا لبشير الجميّل قُتِل في أيار ١٩٧٦ في معركة عسكرية في سوق الخشب، فخلفه سامي موصللي لبضعة أشهر قبل أن يتوقف عمل الجهاز مع إعلان انتهاء «حرب السنتين» وعودة الأمن والاستقرار ودخول الجيش السوري بيروت في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٦. في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٧ بعثه بشير الجميّل، فتقلّب عليه ألفرد ماضي في مطلع عام ١٩٧٨ لأشهر ثمّ فادي افرام حتى عام ١٩٧٩ فغبريال توتونجي حتى عام ١٩٨٠. في موازاة هذا الجهاز كان ثمّة آخر تابع للمجلس الحربي الكتائبي يأتمر بالمكتب السياسي للحزب كان يقوده منذ عام ١٩٧٥ الياس حبيقة بمثابة قوّة مقاتلة، ويتولى في الوقت نفسه التحقيقات وجمع معلومات. على أثر مقتل ابنته مايا وثلاثة من مرافقيه في سيارة والدها قرب مبنى وزارة الخارجية في الأشرفية في ٢٣ شباط ١٩٨٠، عندما مرّت بسيارة ملغومة فُجّرت لاسلكيًا، قرّر قائد القوّات اللبنانية توحيد الجهازين. اكتشف يومذاك ثغرة أمنية في المناطق المسيحية في ضوء تضارب معلومات وجده لدى معاونيه الأمنيين. قال له بعضهم إنّه حصل متأخرًا على معلومات كانت تنبئ بالحادث الذي كان يستهدفه هو بالذات، وأظهر البعض الأخر افتقارًا خطيرًا إلى المعلومات عن اختراق أمني للعدو في المناطق المسيحية. وحّد الجهازين لمهمّة حصرية هي الاستخبارات وناطها برئيس الشعبة الثالثة (العمليات) في القوّات اللبنانية الياس حبيقة يعاونه أسعد شفتري.

فقد عكست قرارًا سياسيًا لدى طرفي المواجهة هو أنّ على كلّ منهما أن يسعى إلى إلغاء الآخر، أو على الأقل تعطيل دوره وقدرته على التأثير. سلّم كلّ منهما بأنّ لخصمه مشروعًا سياسيًا نقيض مشروعه هو. فأضحى الاحتكام إلى السلاح تبريرًا وحيدًا وحتميًا لرفض تقبّل هذا المشروع. على أنّ مدير المخابرات، في نطاق وظيفته حماية النظام وأركان الحكم وموقعه الأمني هو بالذات، حدد قواعد المواجهة مع قائد القوّات اللبنانية باثنتين: مراقبة النشاطات الأمنية للميليشيا المسيحية، وتتبّع تطوّر مشروعها السياسي وجهًا لوجه مع مشروع الدولة.

برزت مشكلة بشير الجميّل مع جوني عبده أكبر منها مع ڤيكتور الخوري كون رئيس الاستخبارات العسكرية واجهه بلعبة غامضة ومضمرة في معركة غير مرئية دائمًا، بأشخاصها ووسائلها وضحاياها وكلفتها السياسية والأمنية على السواء، وبأهدافها. كان مدير المخابرات أقدر من رئيسه قائد الجيش على التحرّك والسيطرة على لعبة المواجهة والتراجع، ممّا حمل بشير الجميّل في أوساط فريق عمله على صبّ غضبه على خصم أشعره أنّ في وسعه أن يربح عليه بمهارة المناورة لا بإمكانات القوّة[1]. عاند عدوًا ذكيًا ومبادرًا خطرًا متمكنًا من قدارته على الإفادة من الطاقات المحدودة لديه. بذلك كان جوني عبده واجهة أمنية لصراع سياسي واجهته الخلفية الياس سركيس. ولم يكن هذا هو الموقف من قائد الجيش القليل التسييس. لم تكن الميليشيا تتردّد أحيانًا في الاعتقاد بأنّ الجيش هو أداة في يد الاستخبارات العسكرية[2].

يوم عُيّن جوني عبده مديرًا للمخابرات، كان ردّ فعل بشير الجميّل للمحيطين به أنّ «غابي لحود أرسله إلينا»[3].

بداية كان على القوّات اللبنانية مواجهة مديرية المخابرات على أنّها جهاز أكثر تمرّسًا، إلاّ أنّ وسائل عمله أضعف بسبب قيود قانونية تلزم مديرية المخابرات احترام ضوابط عمل السلطة ونظام الدولة في آلية التخطيط ودقة التنفيذ والإمرة والتراتبية الهرمية. معايير كهذه تتجاهلها الميليشيا دائمًا في زمن الحرب. بيد أنّ الطرفين التقيا على فكرة مشتركة تطبع تقليديًا الاستخبارات هي أنّ عملها، أحيانًا كثيرة، موبوء يفتقر إلى أخلاقيات ويقرّ تنفيذ أعمال ومهمّات قذرة، ناهيك بمسؤولية سياسية تصاحب المسؤولية الأمنية عن نشاطات الجهاز. بصداقاته وعلاقاته المتشعبة، عمد جوني عبده إلى التأثير على شخصيات سياسية وأثرياء ورجال اقتصاد في المناطق الشرقية لإبعادهم عن بشير الجميّل بتسهيل مصالحهم ومنحهم خدمات في الوزارات والإدارات تحتاج إليها أعمالهم. كما عمد للغاية نفسها إلى إجراء اتصالات خارجية وبسفارات أجنبية عاملة في لبنان، معوّلاً في معظم الأحيان على صداقات مماثلة لدى الصحف والمجلات اللبنانية، وعلى الإعلام الرسمي وخصوصًا محطة التلفزيون. الوحيدة التي كان يشاهدها اللبنانيون، للتضييق وتوجيه الرأي العام ضدّه والتحريض عليه.

أمّا بشير الجميّل فتصرّف على أنّه يدير استخبارات ميليشيا أقل احترافًا ولكن بإمكانات أكبر ومقدرة على التحرّك والمبادرة. من مكان كانت الميليشيا تسمّيه «بقدونسة الجيش» التي ضمّت مناطق أربعًا حيوية في انتشاره هي بعبدا (القصر الجمهوري) واليرزة (وزارة الدفاع) والحازمية والحدث، حدّدت القوّات اللبنانية نطاق عملها في مواجهة الجيش وجوني عبده اللذين

١. مقابلة خاصة مع نعوم فرح.
٢. مقابلة خاصة مع أسعد شفتري.
٣. المصدر نفسه.

نجحا في حماية ما عُرِفَ بـ«مسكبة الشرعية». المنطقة المنوطة حمايتها بفرقة «المكافحة» وفجي التدخّل الأول والثاني، من غير أن تكون ثمّة قوّة عسكرية أخرى تنازعها السلطة عليها.

تدريجًا، في موازاة واقع توزع القوى العسكرية في ظلّ وجود قوّة الردع العربية ثمّ بعد انسحابها، نشرت القوّات اللبنانية حواجزها على الطرق المؤدّية إلى بيوت بعض الضبّاط وطرق عبور قوافل الجيش وآلياته، وأرفقتها بمضايقات منها اعتراض خطوط الهاتف التي كانت تديرها مديرية المخابرات ومحاولة التشويش والتنصّت. فضلاً عن استمالة ضبّاط في فرقة «المكافحة» وفي سائر قطع الجيش كانوا قد تعاونوا مع بشير الجميّل إبّان «حرب السنتين» بغية اختراق المؤسّسة العسكرية. وكان بين هؤلاء ضبّاط ورتباء ظلّوا على صلة سرّية بالميليشيا لأسباب بعضها عقائدي وسياسي والبعض الأخر مالي أو اتصل بخدمات. وثمّة رتباء وجنود تركوا الجيش والتحقوا بالقوّات اللبنانية فكشف العاملون منهم سابقًا في مديرية المخابرات آلية عملها. الأمر نفسه بالنسبة إلى موظفين مدنيين جندتهم مديرية المخابرات قبل الحرب لإدارة التنصّت في مقسّمات الهاتف. وفي حالات عدّة ساهم ضبّاط متعاونون سرًّا مع الميليشيا في تفكيك رموز كانت في صلب عمل جهاز الاستخبارات العسكرية. وعمل بعض آخر على تلقين رجالها أصول الترميز والتشفير وإبدالها دوريًا حماية للأسرار والمصالح الأمنية التي لم تكن بدورها. ولدى الطرفين. في منأى عن الاختراق والاعتراض والتحايل المتبادل بالتلاعب بالخطوط الهاتفية. زوّدوا القوّات اللبنانية أيضًا معلومات عمّا كان يدور داخل مديرية المخابرات، إلى تقارير أمنية حصلت عليها تتعلق بالاستخبار عن الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية والجيش السوري في قوّة الردع العربية.

في المقابل تمكنت مديرية المخابرات، وتحديدًا رئيس فرع الأمن القومي عدنان شعبان، في أوقات متفاوتة من اكتشاف مخبري الجيش، ضبّاطًا ورتباء وجنودًا، في القوّات اللبنانية. شأن ما فعل عسكريون آخرون مع المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية. في ما بعد تبيّن لمديرية المخابرات الثمن الباهظ الذي تطلبته إعادة بناء الجيش وتوحيده من خلال عسكريين كانوا ساهموا في تفكيكه وشرذمته في السنتين الأوليين من الحرب[1].

تمكّن جوني عبده وبشير الجميّل من أن يجمع كلّ منهما عن الآخر كمًّا وافيًا من المعلومات رسم له ملامح القدرات الذاتية لكلّ من جهازي الاستخبارات المتنافسين. بدا الأول أقدر في الحصول على معلومات عن المنطقة الغربية لبيروت، فيما لم يتوافر للثاني امتياز كهذا إلاّ قليلاً وإن يكن قد سيطر على مصادر المعلومات في الجانب الشرقي وفي المتن وكسروان وجبيل. كان بشير الجميّل قد نجح تدريجًا بدءًا من عام ١٩٨٠، وخصوصًا في حقبة ترؤس الياس حبيقة جهاز الأمن، وهو آلة الاستخبارات في القوّات اللبنانية، في بناء نطاق لنشاطاته من ٥٠ عنصرًا من الميليشيا برتبة ضابط عُرفوا بكونهم محرّكي شبكات مخبرين بأسماء مستعارة وألقاب. لكلّ منهم شبكة صغيرة أو أكثر في غير منطقة داخل المناطق المسيحية وخارجها كما في سوريا، كما إنّ بينهم مَن كان يشرف على شبكة من مخبر واحد فقط.

في وقت قصير استطاعت أن تملك خزانًا من المعلومات التي قادتها، من دون أن تتوقع، إلى تلقي

١. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.
يقول أسعد شفتري إنّ المعلومات التي كان يحصل عليها جوني عبده لم تتعدَّ المظاهر المرئية لنشاطات الميليشيا كفتح مراكز وثكن وأماكن الاجتماعات ومداولاتها القليلة الأهمية وتجمّعات مسلحين وتحرّكات هؤلاء وتنقلات مسؤولين حزبيين، من غير أن تبلغ ما كان يدور في فريق عمل بشير الجميّل واجتماعاته وقراراته ومكتبه، ما خلا ما عرفته مديرية المخابرات عبر تنصّت غالبًا ما أُخضِعَ لتضليل متعمّد (مقابلة خاصة).

اتصالات من أجهزة استخبارات عربية وأجنبية طالبة التعاون معها. كانت تلك حال علاقات أرستها الميليشيا المسيحية بالاستخبارات الإسرائيلية واليابانية والفرنسية والألمانية والأميركية والإيطالية، وبنسبة أقل البريطانية، ناهيك بدولة عربية واحدة خليجية، إلى تعاون نادر لم يتجاوز مرتين مع الاستخبارات السعودية. تبادلت وإيّاها معلومات لم تعرف بها السلطة اللبنانية حتى في مرحلة المصالحة مع جوني عبده. سعت القوّات اللبنانية إلى مقايضة هذه المعلومات بمواقف سياسية للتقرّب من البلد الذي ينتمي إليه جهاز الاستخبارات وكسب تأييده لها وتفهّمه دورها، أو التنسيق معها في أحسن الأحوال لدوافع أمنية. وظلّت علاقاتها هذه لغزًا على مديرية المخابرات[1].

الاشرفية ٦ / ٢ / ٩٨١

الجمهورية اللبنانية
قيادة قوّات الردع العربية
القائد

فخامة الرئيس

تعرفون مقدار حرصنا على انهاء هذه المحنة التي تتقلب
فيها وطننا لبنان منذ سنوات، وكم نحن [illegible] في العطاء حتى
[illegible] هذا الأمر يتعلق بهذا الوطن وسلامته وحضارة شعبه.
ومهما تبلغ تضحياتنا دفاعاً عنه [illegible]،
يؤكد ذلك ان اكثر من خمسة آلاف مقاتل قد استشهدوا لهذا
الوطن وما يجسده من قيم، بالروح، وربما هو اعز من الروح
حتى تذكرنا [illegible] اليومية التي يؤديها آلاف المعاقين الذين
قبلوا بأن يعيشوا بنصف جسد او بنصف روح.
وقد سبق أن عرضنا امام فخامتكم تصورنا الكامل
[illegible] لبنان و[illegible] استعداداً لما يرمي إليه [illegible]

كتاب بشير الجميل بقطع التعامل مع إسرائيل بخط سامي الخطيب إلى عدالحليم خدام.

١. مقابلة خاصة مع أسعد شفتري.

الشـرح

كانت ظاهرة سمير الأشقر الحادث الأمني الأخطر بين جوني عبده وبشير الجميّل، وإن بدت المواجهة بينهما غير مباشرة.

اتهم النقيب سمير الأشقر، قائد ثكنة المغاوير في حمانا، الضابط الشجاع المجازف إلى حد التهوّر والكثير الانفعال، القوي البنية البورجوازي في تربيته والمتعالي، المحبوب في أوساط جنوده ورفاقه الضبّاط المغاوير. والذي درج بفعل ثرائه على توزيع راتبه الشهري من الجيش على عسكرييه. بافتعال اشتباك مع قوّة الردع العربية في ٧ شباط ١٩٧٨. خرج مع عشرات من أغرار كان يدرّبهم في مخيم تنشئة مجاور للمدرسة الحربية، وفتحوا النار من بنادق على جنود سوريين نصبوا حواجز قرب مدخل ثكنة الفياضية والمدرسة الحربية. قُتل ١٣ عسكريًا سوريًا وجرح ٣٦ آخرون في أقل من نصف ساعة في هجوم صاعق قُتل فيه أيضًا ضابط لبناني برتبة ملازم وثلاثة جنود.

كانت دوريات للجيش السوري في قوّة الردع العربية اعتادت التوقف أمام ثكنة شكري غانم في الفياضية ونصب حواجز تفتيش وتدقيق. خلافًا لتفاهم سابق بتجنب إجراءات كهذه أمام ثكن الجيش اللبناني لئلا تبدو متعمّدة، وخصوصًا أمام ثكنة تقع على بعد مئات من الأمتار من وزارة الدفاع. وسرعان ما أثار ذلك حفيظة جنود الثكنة وتلاميذ المدرسة الحربية، إذ اعتبروا تكرار التصرّف مقصودًا. وتداركًا لحادث غير متوقع ينشأ من التباس غامض، اشتكوا أولاً إلى قائد الجيش الذي راجع قائد قوّة الردع العربية سامي الخطيب. كذلك راجعه جوني عبده في موضوع الحاجز السوري الذي كان يُرفع ثمّ يعاد وضعه في صباح اليوم التالي. استجاب سامي الخطيب بأن أصدر تعميمًا بذلك وأعلم فيكتور الخوري بعدم تكراره. ولكنّ المحاولة استؤنفت أمام معسكر الأغرار في ٦ شباط ولأكثر من مرة باستفزاز ظاهر. ومن دون تخطيط مسبق، التاسعة والنصف صباح اليوم التالي، ٧ شباط، عندما كان سامي الخطيب يزور قائد الجيش في منزله في مار تقلا، وقع الاشتباك[1].

١. في تقرير سرّي لمديرية المخابرات في ٢٢ شباط ١٩٧٨ استنادًا إلى «مصدر مؤكد» هو «ق.ع.»، أنّ الاشتباك جرى كالآتي: «في ٦ شباط ١٩٧٨ ركزت القوّات السورية حاجزًا أمام ثكنة الأغرار. راجع قائد معسكر الأغرار النقيب سمير الأشقر مرافق قائد الجيش وعملت القيادة العامة على إزالته. بعد ظهر اليوم نفسه ركزت القوّات السورية حاجزين أحدهما قرب مدخل الثكنة والآخر قرب المنشآت التي يحتلها الأغرار. عمدت القيادة اللبنانية إلى مراجعة المسؤولين عن الحاجز فأزيلا. في ٧ شباط ١٩٧٨ رُكز حاجز بالقرب من المنشآت فاعتبره قائد المعسكر النقيب سمير الأشقر تحديًا وعمل على اتخاذ الاجراءات الآتية: وزع سلاحًا وذخيرة على بعض عسكرييه وأرسلهم مجموعات قتالية للتمركز بقرب الحاجز السوري، مجموعة لقطع طريق الشام لناحية مطعم الردبول، مجموعة لقطع طريق الشام قرب السور الجديد لمنشآت الأغرار. مجموعة تمركزت في حرج الزيتون المقابل لثكنة الأغرار. مجموعة بإمرة النقيب الأشقر توجهت لإزالة الحاجز. طلب النقيب الأشقر من المسؤول السوري إزالته فكان جوابه أنّ على النقيب مراجعة المسؤولين. في أثناء ذلك توجّه أحد العسكريين السوريين إلى موقع القوّات السورية قرب الحاجز وطلب النجدة، فتوجهت مجموعة سورية نحوه. وهنا فُتحت النيران من الطرفين من دون التمكن من تحديد الجهة التي فتحتها أولاً. ←

تبادل الجنود اللبنانيون والسوريون النار، وسرعان ما توسّع الصدام فآزر عسكريون لبنانيون آخرون من ثكنة الفياضية التي كان يقودها العقيد أنطون بركات. أضحى إطلاق النار مواجهة بين الجيشين اللبناني والسوري. تدخّلت فرقة «المكافحة» لفكّ الطوق عن ثكنة الفياضية ومعسكر الأغرار، وزوّدت الجنود المحاصرين ذخائر بعدما بلغ إليها أنّ الجيش السوري يتأهب للهجوم على الثكنة والمدرسة الحربية واحتلالهما. كان قد مهّد لذلك بقصف عنيف من فوهات دباباته. كذلك أتى ابرهيم طنوس بقافلة من ثكنة رومية فكان أن اتهمته سوريا في ما بعد بالمشاركة في إطلاق النار وطالبت بمحاكمته. ثمّ اتسعت المواجهة إلى مناطق وأحياء بعيدة من أرض المعركة في بيروت الشرقية، فإذا بحرب تنفجر بين الجيش السوري والقوّات اللبنانية بقيادة بشير الجميّل متضامنًا مع الجيش اللبناني.

لم تصمد مساعي وقف النار طويلاً بين الجيشين اللبناني والسوري. فاشتبكا مجدّدًا في محيط الثكنة في ٨ شباط. يومذاك تبلّغت دمشق بغموض تطوّر الصدامات العسكرية في وقت كان وفد عسكري سوري يزور لبنان للاتفاق على وقف آخر للنار. تسلّم الرئيس السوري من أحد معاونيه وهو يستقبل نوّابًا لبنانيين جاؤوا لتهنئته بإعادة انتخابه ورقة أنبأت أنّ الجيش السوري دخل الثكنة. ولم تكن تلك حقيقة ما كان يحدث. وبإزاء مضمون الورقة تلك هاجم أمامهم بعنف الجيش اللبناني ونعته بالميليشيا المشتّتة لا بالجيش النظامي، في محاولة رمت إلى استيعاب المواجهة وتبرير دخول الجيش السوري ثكنة الفياضية.

في وقت لاحق اكتشف الحقيقة الفجّة المغايرة: لم يستطع الجيش السوري اقتحام الثكنة بعدما كان قد سقط له قتلى كثيرون[1]. أصرّت دمشق على تسليمها الضبّاط والجنود اللبنانيين الضالعين في الحادث لمحاكمتهم وإعدامهم، من غير أن تستثني مسؤولية ما لقائد الجيش العميد ڤيكتور الخوري، ولكن الياس سركيس رفض. في ٩ شباط أفلتَ الزمام من أيدي الجميع مع توسّع الاشتباكات إلى الأشرفية وعين الرمانة والضاحية الشرقية لبيروت. أصبح بشير الجميّل والميليشيا المسيحية في واجهة الصدام. بدءًا من ١٣ نيسان دارت اشتباكات تخلّلتها هدنات قصيرة استهدف فيها الجيش السوري أحياء سكنية في مناطق سيطرة القوّات اللبنانية أوقعت قتلى وجرحى ودمارًا إلى أن انفجرت «حرب المئة يوم» في الأشرفية.

لم يكن في وسع الاستخبارات العسكرية السورية أن تصدّق أنّ جوني عبده لم يكن يعرف مسبقًا بما حصل صباح ٧ شباط. ولا كان كذلك في وسع نظام استخبارات متشدّد كالذي في سوريا تقبّل تبرير قال إنّ خروج نقيب مغوار معاد للجيش السوري من معسكره مع عشرات الجنود بأسلحتهم وتحرّكهم نحو تجمّع لجنود سوريين على الأراضي اللبنانية وقتل بعضهم يقع من دون علم

حاول النقيب الأشقر عبثًا وقف النار ولكن بلا جدوى، فعاد مع المجموعات إلى داخل منشآت الأغرار وكان الرصاص لا يزال يُطلق عليهم وبدأ توزيع الأسلحة على عسكرييه جميعًا الذين تبادلوا النار مع الجنود السوريين على التلة جنوب غرب الثكنة. في أثناء الاشتباك مرّت شاحنة سورية مصادفة، فاعتبر الجنود اللبنانيون أنّها آتية للتعزيز فأطلقوا النار عليها، كما أطلق أفراد الشاحنة النار على أحد الدركيين هناك فقُتل. اتصل العقيد ميشال سالم مساعد قائد القطاع مستفسرًا، فأجيب أنّ السوريين يهاجمون الثكنة، فأنذرها وتوزعت فصائل التدخّل للدفاع عنها واحتلت كلّ مجموعة القطاع المخصّص لها، ومن ضمنها الأبنية المقابلة والمشرفة على الثكنة. وقد أمر هذه المجموعة الملازم أول فارس زيادة حيث ردّت بالنار على مَن يطلق الرصاص على الثكنة للدفاع عنها».

١. يروي السفير جوني عبده أنّ رئيس الجمهورية سأله عن دوافع الحملة المفاجئة لنظيره السوري على الجيش اللبناني، فأجابه أنّ أيًّا من معاونيه لم يجرؤ على مكاشفته بحقيقة أنّ الجيش السوري أخفق في دخول الثكنة، فزوّدوه معلومات غير صحيحة (مقابلة خاصة).

الاستخبارات العسكرية اللبنانية. تشبّثت القيادة السورية بتحميل جوني عبده وزر ما حدث هو وسمير الأشقر: متواطئ في التنفيذ أو متواطئ في التقصير. ذهبت إلى أبعد من ذلك بأن لاحظت أنّ الحادث لم يكن ابن ساعته: مدبّر ومن صنع جهاز استخبارات محترف. ولم يتردّد رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي، بعد ساعات على الحادث، في الاتصال بقائد قوّة الردع العربية سامي الخطيب، قائلاً له: «١٣ قتيلاً و٣٦ جريحًا. ماذا فعلتم بجنودنا؟ لو كانوا كلاب صيد لديك لما حصل هذا. إفترض أنّهم كلاب صيد، كنتَ فعلت شيئًا ما»[1].

كان حكمت الشهابي سبّاقًا إلى اتهام جوني عبده بالمناورة والتعاون مع بشير الجميّل في تنفيذ الهجوم على الجنود السوريين لقتلهم، مع أنّ الرجلين كانا سنتذاك في ذروة مواجهة دموية وصدامات أمنية فتحت عليهما أبواب تبادل دوري للجثث. لم يعرف جوني عبده ولا فرع الأمن العسكري بما أقدم عليه سمير الأشقر إلاّ متأخرين. على أنّ مدير المخابرات كان سارع فور اندلاع الاشتباك إلى مدّ جنود ثكنة الفياضية بالسلاح والذخيرة والعسكريين أيضًا بغية ألاّ ينهزم الجيش اللبناني أمام الجيش السوري. وهو في أيّ حال لم يُدرج ما حدث أمام ثكنة الفياضية إلاّ في نطاق ردّ فعل عفوي على تصرّف استفزازي، غير مخطّط له[2].

مذذاك بدأت تسوء العلاقة بينه وبين الاستخبارات العسكرية السورية على رغم تأليف محكمة عسكرية لبنانية – سورية مشتركة في ١٤ شباط للتحقيق في الحادث ومعاقبة المسؤولين. امتصت هذه الإجراءات بعض نتائج ما وقع، ولكنّها لم تذلّل شكوكًا أثارتها بلا إبطاء الاستخبارات العسكرية السورية ضدّ جوني عبده وجهازه. كانت قد اتهمت أيضًا العميد أنطوان بركات قائد ثكنة الفياضية التي أطلق منها جنود لبنانيون النار على الجيش السوري. فطالبت دمشق بما رفضه الياس سركيس للحال، وهو إقالة مدير المخابرات وعدد من ضبّاطه اعتبرتهم الاستخبارات السورية ضالعين. ولم يحل ذلك دون تمسّك رئيس الجمهورية بدور الجيش السوري كجزء من الشرعية اللبنانية، ولم يتردّد مسؤولون لبنانيون من بينهم سامي الخطيب في التأكيد أنّ هذا الجيش قصف مواقع القوّات اللبنانية بأمر من السلطة اللبنانية، ولم تكن تلك كل الحقيقة.

كان الحادث إيذانًا بانقطاع علاقة جوني عبده بدمشق بعد سلسلة زيارات قام بها، منها مشتركة مع رؤساء الأجهزة الأمنية: قائد قوّة الردع العربية المقدّم سامي الخطيب والمدير العام لقوى الأمن الداخلي العقيد أحمد الحاج والمدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع. إلاّ أنّها لم تساهم في إرساء علاقة شخصية وأمنية في منأى عن الشكوك إلى أن انفجرت مرتين على التوالي: في ٩ شباط ١٩٧٨، ثمّ على أثر اغتيال طوني فرنجيه وزوجته ڤيرا وطفلتهما جيهان و٢٥ زغرتاويًا في ١٣ حزيران من السنة نفسها في هجوم نفّذه مسلحون كتائبيون بأمر مباشر من بشير الجميّل على قصر سليمان فرنجيه في إهدن. فحُمّل جوني عبده أيضًا مسؤولية تواطؤ ضمني بسبب عدم معرفة جهازه مسبقًا بما كان سيحدث[3].

---

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

٢. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده والعميد ميشال الحروق.

٣. يقول السفير جوني عبده إنّ معلومات توافرت لدى مديرية المخابرات عن إمكان مهاجمة حزب الكتائب تنظيم المردة الذي كان يقوده طوني فرنجيه، غير مكتملة ولا تجزم بمكانه في زغرتا أم إهدن. وتحدثت المعلومات تلك عن حشود مسلحة في شكا تمهيداً للثأر من اغتيال نائب رئيس إقليم زغرتا – الزاوية في الحزب جود البايع وأربعة كتائبيين آخرين في ٧ حزيران على أيدي مسلحين زغرتاويين. نقل هذه المعلومات إلى رئيس الجمهورية الذي طلب منه إبلاغ سليمان فرنجيه بها، فأوفد إليه رئيس فرع الاستقصاء في الأمن العام العقيد نعيم فرح. لم يصدّقها الرئيس السابق، ولا توقّع أن يجرؤ أحد على مهاجمة معقله في الشمال. على أنّها لم ترجّح استهداف طوني فرنجيه بالذات وقتله (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده والعميد نعيم فرح).

أُوقِف سمير الأشقر وأربعة ضبّاط هم سورين أبو سمرا وسليم خرياطي وأغسطين تيغو وأنطوان حداد لاتهامهم بإطلاق النار على الجنود السوريين، وأحيلوا على القضاء العسكري بتهمة «القتل عمدًا والقيام بأعمال إرهابية وتعكير صلات لبنان مع دولة شقيقة والتعرّض لسلامة الجيشين السوري واللبناني». وُضعوا أولاً قيد المراقبة في المستشفى العسكري المركزي لعدم وجود سجن للضبّاط، ثمّ نقلوا إلى بيوت الضبّاط في صربا وأُخضِعوا لتوقيف مماثل بعد حصول إطلاق نار على المستشفى العسكري المركزي في خضم مواجهة بين الجيش السوري والقوّات اللبنانية. وما لبث أن فرّ سمير الأشقر وبدأ بالتعرّض لمخافر الجيش اللبناني وحواجزه باعتداءات كان أبرزها مهاجمة جنود مغاوير ومسلحين مدنيين ملتحقين به بلغ عددهم ٢٠ موقعًا للجيش في نهر الموت في ٤ تشرين الأول واستولوا على أسلحته وعتاده بعد الاعتداء على عناصره. ثمّ لجأ إلى مسقطه قرنة شهوان وعمد مع مؤيّديه، إلى نصب حواجز مفاجئة بين بيروت وصربا وتوقيف جنود وإهانتهم وتجريدهم من أسلحتهم وآلياتهم واتهام قيادتهم بالتعامل مع الجيش السوري. إلى حدّ مغالاتهم في استفزاز القيادة. كان سمير الأشقر قد أطلق على عصيانه إسم «حركة الجيش اللبناني الثوري» التي أصدرت سلسلة بيانات مناوئة لقيادة الجيش. فاتخذ ڤيكتور الخوري في ٢٣ تشرين الأول قرارًا بإحالته وضبّاطه الأربعة على القضاء العسكري، بالتزامن مع قرار آخر أحال بموجبه قائد «جيش لبنان العربي» أحمد الخطيب وأربعة من ضبّاطه على الهيئة نفسها.

للتوّ، وخشية نشوء سابقة تمرّد في الجيش، اجتمع قائده ڤيكتور الخوري بضبّاط مديرية المخابرات، وبينهم رئيسها جوني عبده ومساعده نبيه فرحات، وأجرى معهم تقويمًا لظاهرة سمير الأشقر بعدما أبدى قلقه من تفاقمها. واهتم في الوقت نفسه بسؤال الضبّاط عن أمرين: هل ثمّة مَن يدعم تحرّك سمير الأشقر من خارج لبنان؟ ومَن من التنظيمات والميليشيات المحلية يؤيّده.

بعدما أجيب بأنّ لا صلة له بطرف، خاطب جوني عبده بالقول: «أريد إنهاء ظاهرة سمير الأشقر».

ولّح إلى أنّ رئيس الجمهورية طلب منه وضع حدّ لهذا التمرّد. وأمر بتجريد حملة لاعتقاله واقتياده إلى وزارة الدفاع لمحاكمته بعد اقتحام مكان تمركزه[1].

كان القرار منع تكرار ظاهرة أحمد الخطيب و«جيش لبنان العربي» بأيّ ثمن وإن اقتضى اللجوء إلى القوّة تفاديًا لتعريض الجيش مجدّدًا لعصيان وتفكك آل إليه في «حرب السنتين» بسبب التجاهل والإهمال إلى الانقسام والشرذمة والانهيار. كمنت المشكلة أيضًا في تخوّف مدير المخابرات من تشتيت العسكريين في مرحلة أدرك أنّ العهد الجديد، وهو بعد في شهوره الأولى، لم يمسك تمامًا السلطة الفعلية الكافية التي تمكّنه من حماية عسكرييه في المناطق الشرقية والغربية على السواء.

كان قائد الجيش يومذاك على أهبّة السفر إلى فرنسا عندما كرّر مطالبته جوني عبده بالقضاء على تمرّد سمير الأشقر. فأجابه: «هذا عمل عسكري وليس عمل المخابرات».

ردّ القائد: «لا، إنّه عمل المخابرات».

في وقت سابق كان استدعى رئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق وقال له في حضور رئيس المنطقة العسكرية لجبل لبنان اللواء إميل كلاّس: «سأغيب بضعة أيام في الخارج. إذهب إلى

[1]. مقابلة خاصة مع العماد ڤيكتور الخوري.

معلّمك (جوني عبده) وقلْ له إنّني لا أريد عند عودتي أن أرى ظاهرة سمير الأشقر موجودة، وإلاّ ستدفعون الثمن غاليًا في مديرية المخابرات جميعكم».

قبل أن يهمّ بصعود الطائرة طلب ڤيكتور الخوري من جوني عبده أن يوافيه إلى المطار وقال له: «عندما أرجع إلى بيروت يجب أن تكون أنهيت مشكلة سمير الأشقر». وسافر.

بتعويله على «المكافحة»، وحدة النخبة المقاتلة، تفادى جوني عبده استدرار عطف عسكريي الفرقة ولاسيما منهم الضبّاط على رفيقهم المتمرّد. فاختار القوّة المهاجمة وحدّد هدفًا مباشرًا للمهمّة هو اعتقال سمير الأشقر تمهيدًا لمحاكمته واستعادة آليات الجيش وأسلحته. مهّد للهجوم باستطلاع تولاه رجال مديرية المخابرات بلباس مدني حتى ليل ٣١ تشرين الأول للتحقّق من مكان تجمّعه ورفاقه في قرنة شهوان، وهو كان اتخذ مبنى من طبقتين وضع فيه آليات استولى عليها وصناديق ذخيرة.

السادسة والدقيقة الـ٥٥ فجر الأول من تشرين الثاني ١٩٧٨، فيما لزم قائدها سهيل خوري ورئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق مكانًا قريبًا مطلاً لمراقبة ما يجري، طوّقت فرقة من «المكافحة» من مئة عسكري معزّزة بآليات المكان من جهات ثلاث قاد كلاً منها جهاد شاهين وسمير صنصيل وجمال الحاج فحاصروه، ونصب جنودها كمائن قريبة. بعد توجيه إنذار إليهم بالاستسلام رفضه العسكريون الملتحقون بسمير الأشقر. حصل تبادل إطلاق نار لوقت قصير نفّذ خلاله رجال «المكافحة» هجومًا أدّى إلى جرح عسكري قبل أن يستسلم الـ١٢ الآخرون وكان بينهم الملازم سليم خرياطي. لكنّ سمير الأشقر رفض الإستسلام وحاول الفرار من المبنى من جهته الرابعة المطلّة على واد، فلحق به جهاد شاهين وبضعة عسكريين. بعد دقائق سمع الجنود رشقات ما لبثوا أن شاهدوا جنديًا صاعدًا من منحدر الوادي يحمل على كتفيه الضابط المتمرّد مصابًا بطلقات قاتلة. من دون تفاوض مسبق ولا حوار لم يتقرّرا في الخطة. كان المطلوب إنهاء ظاهرته.

لم يكن القرار المعلن قتله وإنّما اعتقاله بتهمة العصيان والفرار من الجيش وتحريض عسكريين على التمرّد والاستيلاء على آليات. وهو ما كاشف جوني عبده به ضبّاط مديرية المخابرات غداة الحادث. قائلاً إنّ مقتل سمير الأشقر كان خطأه هو. أيّ الضابط المتمرّد الذي اضطلع، بحسب مدير المخابرات، بدور مواز لما كانت القوّات اللبنانية تريد استهداف الجيش اللبناني به: إسقاط الرهان على إعادة توحيده وبنائه وضرب هيبته وشلّ دوره واستقطاب عسكريين مسيحيين إلى صفوفها.وسرعان ما أصدرت قيادة الجيش بيانًا أعلنت فيه أنّ سمير الأشقر رفض الامتثال لإنذارات متكرّرة وُجّهت إليه للاستسلام وقاوم فرقة «المكافحة» بعدما أمر مسلحيه بإطلاق النار، فاقتحمت المكان. قالت أيضًا إنّه الأشقر أصيب بجرح بالغ اعتقل على أثره مع انتهاء الحملة العسكرية في ٢٠ دقيقة، ولكنّه فارق الحياة في أثناء نقله إلى المستشفى العسكري المركزي[1].

في حصيلة تقويم مدير المخابرات لظاهرة الضابط المتمرّد أنّه حظي بدعم غير معلن من بشير الجميّل الذي اعتقد بدوره أنّ في وسعه السيطرة تدريجًا على الجيش من خلال تعزيز دور سمير الأشقر، فكان قرار منع تفتيت الجيش مجدّدًا. لم يتوقع بشير الجميّل تنفيذ عمل عسكري خاطف يقضي على سمير الأشقر الذي قاتل في «حرب السنتين» إلى جانب الميليشيا المسيحية في الأسواق التجارية. أمّا الاستخبارات العسكرية السورية، مثابرة على التشكيك في جوني عبده، فلم ترَ في

[1]. جريدة «النهار»، ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨.

مقتل سمير الأشقر إلاّ محاولة أراد بها مدير المخابرات اللبنانية كتم أسرار تورّطه هو في حادث الفياضية خشية افتضاحه[1].

من دون مجازفة تؤدّي إلى مواجهة مع بشير الجميّل، نفّذت فرقة «المكافحة» بعناية هجومًا مباغتًا انسحبت على أثره من قرنة شهوان قبل أن يفقه أهاليها ما حدث. بيد أنّ ذلك أشعر قائد القوّات اللبنانية بخطر كبير يحدق به هو وجود قوّة في الجيش في ظلّ سلطة سياسية ضعيفة تتوغّل في مناطق نفوذه، وتحاول فرض هيبة عسكرية في وقت كانت وجهة نظره من الجيش أنّ الأخير هو ضدّ المقاومة المسيحية وحليف لسوريا ويتعاون معها.

قاد مقتل سمير الأشقر إلى حقائق جديدة قاربتها مديرية المخابرات هي أنّها أصبحت في مواجهة عدوّين قاسيين في وقت واحد: أولهما الجيش السوري بعد أحداث الفياضية وقد انهارت معها الثقة بين الاستخبارات السورية وجوني عبده، وثانيهما بشير الجميّل على أثر الهجوم على قرنة شهوان. ولاحظت أنّ هذين الطرفين يستهدفانها لتعطيل دورها تمامًا أو على الأقل إضعافها، ومن خلالها إضعاف سلطة الياس سركيس. تبريرًا لتعزيز موقعيهما اللذين يجعلانهما أمرًا واقعًا لا مناص منه في ظلّ شرعية متهاوية: أن يكون وجود الجيش السوري في قوّة الردع العربية حاجة دائمة في نزاع داخلي لم ينطفئ بعد بسبب تعذر بناء جيش وطني يحلّ محلّه من جهة. وأن يكون استمرار القوّات اللبنانية حاجة حتمية وضرورية للدفاع عن المسيحيين وجبه اعتداءات الجيش السوري من جرّاء تقصير الجيش اللبناني من جهة أخرى.

أمّا الحقيقة الأخرى التي كانت ماثلة أمام جوني عبده فهي مراقبة الجيش من الداخل تفاديًا لتكرار سابقة سمير الأشقر والتنبّه من محاولة جديدة يُقدِم عليها بشير الجميّل لإحداث اختراق داخل المؤسّسة العسكرية. الأمر الذي منح فرع الأمن العسكري دورًا إضافيًا في تعزيز شبكة مخبريه العسكريين في القطع والثكن كلّها وجمع الكمّ الأكبر من المعلومات عمّا يجري في أوساطها.

لكنّ القوّات اللبنانية ردّت سريعًا على مقتل سمير الأشقر بمحاولة اغتيال وزير الخارجية والدفاع فؤاد بطرس وخطف الملازم قزحيا شمعون من فرقة «المكافحة» التي نيط بها مواكبة الوزير من منزله في الأشرفية إلى القصر الجمهوري ومنه إلى المطار لمرافقة الرئيس إلى بغداد للمشاركة في القمة العربية. كان فؤاد بطرس قد عاد من باريس وبات ليلته في قصر بعبدا. صباح ٢ تشرين الثاني قصد منزله. على أنّ مسلحين كمنوا له بعد مغادرته في التاسعة والربع، قرب كنيسة مار نقولا وأمطروا موكبه برشقات رشاشات وقذائف أر بي جي، فجُرِح أربعة من العسكريين العشرة في «المكافحة»، واختطف آمر الموكب الملازم قزحيا شمعون وعسكريون بعدما جُرّدوا من سلاحهم وأُوقفوا بكثير من الإهانة إلى الحائط. وما لبثوا أن أُطلِقوا فيما أبقي على الضابط الذي فُقِدَ بعد ذلك اليوم أثره تمامًا. ولكنّ قيادة الجيش سلّمت في الساعات التالية بإعدامه. بعض المعلومات الذي بلغ إليها في ما بعد ذكر أنّ قزحيا شمعون قُتِل بإطلاق نار عليه ودُفِن في مكان قريب من مقرّ قيادة القوّات اللبنانية في الكرنتينا، فيما ذكرت معلومات أخرى أنّ جسده ذُوّب بالأسيد بعد إطلاق النار عليه. المصادفة وحدها قادت قزحيا شمعون يومذاك إلى قدره. كان ضابط دوام في «المكافحة» عندما طُلِب إلى قيادتها انتداب آمر مواكبة لوزير الخارجية والدفاع.

وسرعان ما وجّه الجيش أصابع الاتهام إلى حزبيين نفّذوا الاعتداء من دون علم قيادتهم السياسية، وقدّر عددهم بـ٢٠٠ مسلح سدوا المنافذ إلى منزل الوزير وأعدّوا المكمن. أنكر بشير الجميّل مسؤولية القوّات اللبنانية قائلاً إنّ الاشتباك وقع بين «المكافحة» ومسلحين تابعين لـ«حركة

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

الجيش اللبناني الثوري». ومن دون إظهار تأييده العلني لرجال سمير الأشقر لفت إلى أنّ القوّات اللبنانية غير معنية «بعمليات القمع والقمع المضاد». واضعًا المشكلة في صفوف الجيش حصرًا، وملمّحًا إلى الانشقاق فيه.

بعد خمسة أيام، في ٧ تشرين الثاني، تعرّض قائد الجيش لامتحان مماثل: فجّر مسلحو بشير الجميّل منزل والده في عمشيت بطبقاته الثلاث فدمّروه كاملاً ونسفوا اسطبل جياده.

لم يكن قزحيا شمعون هدفًا في ذاته بمقدار ما بدا المطلوب توجيه رسالة موجعة لا تخلو من تهديد إلى وزير الدفاع أمام منزله في الأشرفية. ومن خلاله إلى رئيس الجمهورية، فدفع الضابط الثمن.

بعد اغتيال قزحيا شمعون غضب ضبّاط «المكافحة» وطلبوا الاجتماع بجوني عبده طالبين الردّ على القوّات اللبنانية. حاول أن يهدّئ من روعهم، ولكنّهم أصرّوا على الانتقام لرفيقهم. وعندما أكد لهم ذلك، طلبوا أن يقسموا جميعًا على أنّ «دم قزحيا شمعون لن يذهب هدرًا ومن دون عقاب»، ففعلوا برفع اليد.

على أنّ شيئًا من هذا لم يحصل في ما بعد، اكتفى بالقول أمام ضبّاط مديرية المخابرات إنّ الياس حبيقة يعرف مصير الضابط. وسرعان ما بيّنت له المعلومات أنّ قاتل قزحيا شمعون هو مارون مشعلاني أحد رجال الياس حبيقة وبأمر مباشر من الأخير، وقد تعاون في تنفيذ الهجوم على موكب فؤاد بطرس مع عسكريين فارين كانوا في عداد «حركة الجيش اللبناني الثوري»[1].

كانت الضربة قاسية للضبّاط وقد أشعرتهم بأنّ بشير الجميّل كسب جولة أمنية وسياسية في آن. وأحدث خللاً أول في جهاز يعوّل على هيبته ومعنويات عسكرييه الذين يُفترَض ألاّ يخطئوا وألاّ يُهزموا. فإذا بهم يكتَفون بقسم جاراهم فيه رئيسهم الذي قارب الحادث على أنّه جزء من مشكلة أوسع نطاقًا واجهتها مديرية المخابرات. كان بذلك يتحدّث عن اعتداءات مماثلة تعرّض لها أفرادها، ضبّاطًا وجنودًا، في أوقات متفاوتة في مناطق أخرى من منظمات فلسطينية وأحزاب لبنانية حليفة لها من دون أن تلقى الاستخبارات العسكرية دعمًا من الجيش السوري المنتشر في هذه المناطق، وقد قرّر الانحياز إلى هذه القوى منذ أحداث ثكنة الفياضية. كان قد ساءه أيضًا تعمّد الجيش السوري التغاضي عن ملاحقة مسلحي أحمد الخطيب في «جيش لبنان العربي» الذين عملوا على اصطياد عسكريين في أثناء تنقلاتهم بخطفهم أو الاعتداء عليهم أو تجريدهم من سلاحهم، وضاعفوا في السنوات التالية من تجاوزاتهم هذه إلى حد خطفهم ٢٢ عسكريًا في يوم واحد في ٨ أيار ١٩٨٠. وما دام الجيش اللبناني، واقعًا بين فكي كماشة، عاجزًا عن جبه هؤلاء جميعًا فالأحرى ألاّ يرى في بشير الجميّل والقوّات اللبنانية عدوًّا وحيدًا[2].

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده والعميد ميشال الحرّوق.

٢. لم تقتصر الاعتداءات على الجيش على القوّات اللبنانية والمنظمات الفلسطينية والأحزاب الحليفة لها، بل شملت أيضًا تنظيم المردة التابع لسليمان فرنجيه الذي اتخذ منذ «مجزرة إهدن» عام ١٩٧٨ موقفًا عدائيًا من الياس سركيس وجوني عبده. فعمل مسلحوه على مضايقة العسكريين في مناطق نفوذهم في زغرتا وإهدن والبلدات المسيحية المحيطة بهما وصولاً إلى البترون والمعابر التي تربط الشمال المسيحي بالجبل المسيحي. وعكست هذا الواقع سلسلة تجاوزات حملت رئيس الجمهورية وقيادة الجيش على الطلب من سامي الخطيب التدخّل لدى القيادة العسكرية السورية لوقفها. في ٩ شباط ١٩٨٢ كتب سامي الخطيب إلى حكمت الشهابي: «(...) أود أن ألفت إلى أنّ جماعة المردة في الشمال، وربما من دون علم الرئيس فرنجيه، أصبحت في الآونة الأخيرة تتمادى كثيرًا في الإساءة إلى الرئيس سركيس والجيش اللبناني. فالرئيس سركيس يبقى بعد كلّ حساب الرئيس الشرعي للبلاد وصديقكم الذي لم يتنكر لهذه الصداقة على رغم كلّ ما حصل وما يتعرض إليه من ضغوط، ولا يجوز أن يمنَع صهريج المازوت من الوصول إلى القصر الجمهوري. إنّ توقيف العسكريين اللبنانيين والتنكيل بهم عند هذا الحاجز يوميًا وعشوائيًا لا يؤذي ڤيكتور الخوري بل يفيده، ولا يؤثر في جوني عبده بل يعطيه كلّ الحق في كلّ ما قاله ويقوله، وإن كنا ننكر على الجيش تجرّده وصلاحيته للمهمات القومية ونَفَسه المنحاز».

كان في صفوف ضبّاط مديرية المخابرات مَن أدرك مذذاك أنّ هذه قد تكون على أبواب ضمور في دورها وفي تطلعاتها إلى بناء جيش لبناني قوي ودولة موحّدة تُعِدّ للمستقبل، وإنّ الجيش بات أكثر من أيّ وقت مضى طرفًا مباشرًا في الصراع السياسي بين جوني عبده وبشير الجميّل[1].

أضحى الياس حبيقة، أحد أبرز المعاونين الأمنيين لبشير الجميّل، هدفًا وإن صعبًا للاستخبارات العسكرية. تعقّبته للنيل منه، وجمعت المعلومات عن تنقلاته ونشاطاته واتصالاته في انتظار تصفية حساب قاس معه. وسرعان ما وجد جوني عبده نفسه يدخل في دوّامة المواجهة.

في ٨ كانون الأول ١٩٧٨ دخل الطرفان في صراع جديد رمى منه مدير المخابرات إلى توجيه رسالة ثنائية الهدف: معاقبة الياس حبيقة وإرغام بشير الجميّل على خيار وقف المواجهة المستمرّة والتي كادت تبلغ ذروة. فبدا ما حدث في ذلك اليوم لضبّاط «المكافحة» أنّ أوان قسمهم للانتقام من الياس حبيقة قد حان وفق التعهّد الذي قطعه لهم رئيسهم.

كانت تلك المهمّة التي نيطت برقيب أول في «المكافحة» هو الياس موسى اضطلع بدور مزدوج بين الطرفين العدوّين.

بخديعة أعدّتها مديرية المخابرات لاعتقال الياس حبيقة بفخ، ذهب إليه الياس موسى وأعلمه بتسريحه من الجيش لاتهامه بالتعاون مع القوّات اللبنانية. طالبًا العمل لديه والارتزاق، فضمّه إلى جهاز استخبارات الميليشيا التي سبق أن عمل في صفوفها في «حرب السنتين»، في عداد حملة السيوف في فرقة «SKS» الذين يتصدّرون الاستعراضات العسكرية. وقتذاك كان عسكريًا في الجيش التحق إسوة بسواه من العسكريين بالميليشيا، فعرف عن قرب الياس حبيقة إلى أن تركها وعاد إلى مديرية المخابرات التي أبقته قيد المراقبة لشكوكها في دوره المزدوج. بعد أسابيع أصبح الياس موسى، المعروف بصلابته وبنزعة دموية، في فريق مرافقي الياس حبيقة إلى أن أعلم مديرية المخابرات أنّ الوقت بات ملائمًا لاعتقاله بلا عقبات.

في غياب بشير الجميّل في باريس، وفي طريقهما ظهرًا من بيروت إلى كسروان، حيث منزل رئيس شعبة العمليات في الميليشيا، أوقف حاجز لـ«المكافحة» عند نفق نهر الكلب السيارة التي كانت تقل الياس حبيقة والياس موسى، وكان ينتظرها تبعًا للخطة. للتّو أعلم الضابط المسؤول عن الحاجز جوزف خديج رئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق بتوقيف الياس حبيقة، فأوعز إليه نقله إلى ثكنة صربا المجاورة. اقتيد الياس حبيقة إليها في سيارته بمواكبة عسكرية. ثمّ أعلم ميشال الحرّوق جوني عبده بالأمر فطلب نقله إلى وزارة الدفاع فورًا في طوافة عسكرية احترازًا من رد فعل تقدم عليه القوّات اللبنانية. في أقل من نصف ساعة هبطت طوافة عسكرية قادها مارون خريش في باحة ثكنة صربا وأقلّت الياس حبيقة إلى اليرزة، فحطت على مهبط يقع تحته نفق يقود إلى غرف تحقيق مديرية المخابرات.

وما لبث أن عمد مسلحو القوّات اللبنانية بعدما شاع نبأ اعتقاله إلى تطويق الثكنة والانتشار المسلح على الطريق العام وإطلاق رشقات بنادقهم في الهواء إرهابًا ونصب حواجز بين الضبية وجونيه. فأوقفوا جنودًا في طريقهم إلى الثكنة أو شوارع أخرى إلى بيوتهم، وأطلقوا النار على شاحنة عسكرية كانت تهمّ بدخول الثكنة فقُتِل فيها عريف وجندي.

بعيد وصوله إلى وزارة الدفاع سُلّم الياس حبيقة إلى فرع مكافحة التجسّس الذي عثر في ثيابه

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في مديرية المخابرات طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

على مسدس، وأبقاه محتجزًا ١٤ يومًا من دون التحقيق معه أو التعرّض له. لحظة واجه الياس حبيقة جوني عبده في مكان توقيفه قال له: «أنتم عملاء سوريا، وأنا ضدّكم»[1].

ثمّ أُطلِق بعد اتصالات ومساعٍ حملت مديرية المخابرات على إلباسه بزة عسكرية مرقطة كالتي يرتديها رجال «المكافحة» ونُقِل في جيب عسكري في موكب لهذه الفرقة تفاديًا لافتضاح أمره عند حواجز الجيش السوري في قوّة الردع العربية بين اليرزة والحازمية، نظرًا إلى كونه أحد رجال الميليشيا المسيحية المطلوبين بسبب علاقات نسجها مع إسرائيل وإجرائه فيها دورات تدريب عسكرية.

إلاّ أنّ أحدًا في مديرية المخابرات لم يعرف مبرّرات إطلاقه ما دام ثمّة ما أوجب تنظيم خطة اعتقاله. وهو مسؤوليته المباشرة عن قتل الملازم قزحيا شمعون. شعروا بأنّ انتقامهم ذهب عبثًا[2]. كان مغزى اعتقال الياس حبيقة توجيه رسالة أمنية. وإن انطوت على المجازفة بصدام عسكري وتعريض ثكنة الجيش للخطر، هي أنّ للاستخبارات العسكرية يدًا تطاول الياس حبيقة حيث يكون، أكثر منها الثأر لقتل قزحيا شمعون.

منذ تلك اللحظة أصبحت لعبة الحرب الأمنية بين جوني عبده وبشير الجميّل أكثر تهوّرًا، صارت دموية.

بعيد نقله إلى وزارة الدفاع ردّ أنصار الياس حبيقة على الرسالة بأخرى مماثلة بخطورتها، ولكنّها أخطأت الهدف. اندلعت اشتباكات بين الجيش ومسلحي القوّات اللبنانية في محيط ثكنة صربا قبل أن تقع مفاجأة. بلغت سماء جونيه طوافة عسكرية من طراز أوغستابل فأطلق المسلحون النار عليها اعتقادًا منهم أنّها التي أقلّت الياس حبيقة وأنّ فيها جنودًا، فأصيب راكباها سفير السعودية علي الشاعر برصاصة في قدمه اليمنى سبّبت له نزفًا وسفير الكويت عبدالحميد البعيجان. العائدان من مقابلة سليمان فرنجيه في زغرتا إلى الجديدة للاجتماع ببيار الجميّل في إطار مسعاهما لتنفيذ قرارات مؤتمر بيت الدين. للفور هبطت الطوافة اضطراريًا في حقل ترابي بين زوق مصبح ونهر الكلب لإنقاذ الديبلوماسيين العربيين. بعد ساعة أضرم مسلحو بشير الجميّل النار فيها بعد تفجيرها. ولكنّ ثأر الياس حبيقة من جوني عبده تأخر سنتين، إلى تشرين الأول ١٩٨٠.

كان ثمّة ثمن من نوع آخر آلت إليه المواجهة بين جوني عبده وبشير الجميّل بسبب سمير الأشقر، هو ولوج قائد القوّات اللبنانية ومعه زعيما الجبهة اللبنانية إلى طلاق سياسي مع سوريا بعد أشهر على الاتصال الأخير بين الطرفين في أيار ١٩٧٨ عندما زار بيار الجميّل يرافقه نجله الأصغر دمشق. تضامن بشير الجميّل مع سمير الأشقر فأدخل الميليشيا في صدام عنيف مع الجيش السوري. بعد بضعة أسابيع من القصف والتدمير سادت هدنة ما لبثت أن انهارت على أثر «مجزرة إهدن» في ١٣ حزيران ١٩٧٨ التي فصلت الشمال الماروني عن الجبل الماروني وأدّت إلى طرد حزب الكتائب من بلدات الشمال وقراه وتعرّض عشرات من أنصاره للاغتيال. كان على الجيش السوري أن يقف في صف سليمان فرنجيه ويشارك في إنهاء وجود الحزب في منطقة أصبح أمنها منوطًا به وحده.

١. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.

٢. يروي ضابط كبير متقاعد في مديرية المخابرات طلب عدم الإفصاح عن اسمه أنّ الياس حبيقة أُودِع سجنًا خاصًا وُفّرت له فيه وسائل ترفيه ومشروبات وإن في ظلّ حراسة مشدّدة، من غير أن يتأكد للضبّاط الذين كانوا يتفقدونه دوافع توقيفه والإحجام عن استجوابه ما خلا أن يكون الهدف رسالة سياسية ليس إلاّ. وكلّما سئل الياس حبيقة عن مبرّرات ترفه وهو سجين أجاب بفجاجة: «الموضوع أكبر منك يا ضابط».

في الأول من تموز ١٩٧٨ انفجر صدام عسكري غير متكافئ هو «حرب المئة يوم» استمرّت حتى ١٠ تشرين الأول بين الجيش السوري والقوّات اللبنانية. كانت شرارتها الأولى يومذاك توقيف حاجز للجيش السوري بشير الجميّل في الأشرفية قبل أن يصار إلى إطلاقه في الساعات التالية بتدخّل مباشر من الياس سركيس. على امتداد الأيام المئة، وردًّا على مطالبة كميل شمعون وبشير الجميل سوريا بإنهاء احتلالها للبنان، قصفت مدافع جيشها دون سواه من وحدات قوّة الردع العربية وراجماته بوحشية وعنف الأشرفية والأحياء الشرقية من بيروت وصولاً إلى المتن وكسروان ساحلاً وجردًا، وتمدّد قصفها في أوقات متفاوتة إلى مواقع لأنصار القوّات اللبنانية في البترون الوسطى وبشري والأرز التي سرعان ما سيطر عليها الجيش السوري.

كانت المنظمات الفلسطينية قد شاركت بدورها في هذا القصف ترجمة لانحيازها إلى الجيش السوري. إلى أن بلغت الاشتباكات ذروة في الأشرفية خصوصًا بمواجهة مباشرة من النصف الثاني من أيلول بين القوّات الخاصة السورية، وهي النخبة المقاتلة، والقوّات اللبنانية أحرقت أحياءها. على أنّها كرّست على أنقاض دمار ونزوح كبيرين ومئات القتلى وآلاف الجرحى زعامة بشير الجميّل الذي أصبح في مواجهة أعداء ثلاثة يطبقون على المناطق المسيحية من الداخل والخارج: الفلسطينيون وأحزاب الحركة الوطنية والجيش السوري عند خطوط التماس في بيروت وجبل لبنان، الجيش اللبناني في الحازمية وبعبدا وفي داخل المناطق المسيحية من خلال الذراع العسكرية لمديرية المخابرات التي هي «المكافحة»، والجيش السوري والزغرتاويون شمالاً.

لم يتخذ جوني عبده موقف الحياد في هذه الحرب. وعلى رغم صدامه السياسي والعسكري معه، بدا أقرب إلى تفهّم مقاومة بشير الجميّل منه إلى تأييد المبرّرات التي قال بها سامي الخطيب وعلي أصلان عندما قصف الجيش السوري بقسوة الأحياء والبلدات المسيحية الآهلة. كان الرئيس يتصل به تكرارًا ويطلب منه العمل لدى دمشق على وقف النار، ويقول له إنّه لم يعد في وسعه احتمال ضراوة القتال وسقوط مئات القتلى والجرحى يوميًا وجنون التدمير. لكنّ رئيس الاستخبارات العسكرية كان يحاول أن يهدئ من غضبه ويختم المكالمة الهاتفية قائلاً إنّه سيتوجه إليه فورًا.

في قصر بعبدا كان يجيبه: «ومَن قال إنّ من الضروري الآن وقف المعارك والاشتباكات».

وحينما كان الرئيس يسأله عن مغزى جوابه، كان يضيف: «هل تريد الأمن في البلد أم الحلّ؟ لا أعلم هل ينبغي وقف النار أم استمراره، ولا أعرف هل أنّ على المسيحيين أن يخضعوا لوقف النار في مواجهة الفلسطينيين والسوريين أم لا؟ ولا أعرف هل علينا التدخّل لوقف النار لهذه الجولة من القصف والتدمير والتخريب لنبدأ بعد أيام جولة جديدة من الأعمال العسكرية ونعود أيضًا إلى الطلب من بشير والسوريين والفلسطينيين وقفًا جديدًا للنار»[1].

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده الذي يضيف أنّه يحتفظ في أحد المصارف الفرنسية بتسجيل صوتي لمكالمة هاتفية بين الياس سركيس وحافظ الأسد التقطها بناء على طلب الأول في ٤ تشرين الأول ١٩٧٨ إبّان «حرب المئة يوم». كان الرئيس السوري في زيارة لألمانيا الشرقية بعد الإتحاد السوفياتي ساعيًا إلى تأييد لدوره في لبنان. طلب منه نظيره اللبناني الاجتماع على عجل فاعتذر بحجة ضيق الوقت. ألحّ توصلاً إلى حلّ سريع يوقف قصف الجيش السوري الأشرفية. في ٦ تشرين الأول ذهب الياس سركيس إلى سوريا واجتمع برئيسها. في طريق ذهابه تعرّض موكبه لقذائف مدافع القوّات اللبنانية التي كانت قد علمت بموعد الزيارة. في تقدير جوني عبده أنّ بشير الجميّل أمر بقصف موكب الرئيس بعدما شعر أنّه ربما قصد العاصمة السورية لتشديد الضغوط العسكرية عليه، على نحو حمله على توقّع تواطؤ الرئيسين اللبناني والسوري على القوّات اللبنانية. اتسمت المكالمة الهاتفية المسجلة بنبرة عالية وحادة خاطب بها الياس سركيس حافظ الأسد على نحو لم يألفه منه جوني عبده قبلاً لوفرة ما اتصف به الرئيس اللبناني من ضعف وتردّد.

لم يكن غضب الرئيس بعيدًا من غضب عبّر عنه ضبّاط مديرية المخابرات. قصده جوني عبده وأعلمه بانتقادات أسرّ الضبّاط إليه بها، وهي أنّ رئيس الجمهورية يتصرّف بلا مبالاة حيال استمرار قصف الجيش السوري الأشرفية وأحياء مسيحية أخرى. من شرفات مكاتبهم في وزارة الدفاع بدت تلك الأحياء تحت وطأة السنة الحرائق وسقوط القذائف والصواريخ. وفي صفوفهم عسكريون تقطن عائلاتهم هناك، فطلب منه الياس سركيس استدعاءهم إلى قصر بعبدا.

عندما مثل رؤساء الفروع أمامه في حضور جوني عبده ومساعده نبيه فرحات، في القاعة الشرقية في مبنى قصر الضيافة الملحق بالقصر الجمهوري، وقد اتخذه مقرًّا لإقامته اتقاء من القصف، قال لهم الياس سركيس بعدما شرح واقع ما يحصل: «أنتم تطلبون من رئيس الجمهورية أن يقول للإعلام إنّ الجيش السوري يقصف المناطق المسيحية، وإنّه يجب ألاّ يستمر الرئيس صامتًا. صحيح. وإذا تكلّمت فإنّ قسمًا من اللبنانيين سيصفق لي بعض الوقت، ثمّ ينتهي مفعول هذا الأمر. وماذا بعد؟ سيزداد الضغط وتسوء الحال أكثر مع سوريا. ما أحاول القيام به هو الذهاب إلى دمشق لوقف النار وإيجاد حل يرضي اللبنانيين كافة».

وأضاف: «المهم أن يعتقد اللبنانيون دائمًا أنّ المشكلة فيّ أنا وفي عدم قيامي بأيّ مبادرة، لا أن يعرفوا حقيقة الوضع من أجل ألاّ ييأسوا. المشكلة تتجاوزني بكثير، صعبة للغاية ومعقدة. المهم بالنسبة إليّ أن لا ييأس اللبنانيون. لا يزال الوضع الاقتصادي جيدًا على رغم الدمار والحرائق، والليرة لا تزال قيمتها الشرائية متينة، والناس قادرون على العمل والتحرّك»[1].

انتهت «حرب المئة يوم» بمؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية المشاركة والمموّلة لقوّة الردع العربية في قصر بيت الدين ما بين ١٥ تشرين الأول و١٧ منه خلص إلى قرارات مزدوجة الاتجاه: تأكيد الدعم العربي للياس سركيس وتجديد انتداب قوّة الردع العربية في لبنان، وفي الوقت نفسه طلب انسحاب الجيش السوري من الأشرفية بعد معاندة متبادلة بين سوريا وبشير الجميّل. أراد كلّ منهما إخضاع وقف النار لشروطه. رفضت سوريا الانسحاب من الأشرفية وإحلال الجيش اللبناني محلّ قوّاتها بناء على طلب الياس سركيس الذي بذل جهودًا مضنية إلى أن حقّق هدفًا قريبًا ممّا أراده بشير الجميّل: في ٢٠ تشرين الأول حلّت قوّات سعودية وسودانية في قوّة الردع العربية محلّ الجيش السوري في الأشرفية وعلى جسري الكرنتينا ونهر بيروت، تسوية أرضت دمشق جزئيًا وعلى مضض كونها أقصت الجيش اللبناني عن هذه المهمّة تكريسًا لتشكيكها في قيادته ودوره. وسرعان ما انسحب الجنود السعوديون والسودانيون ممّا حتّم انتشار الجيش اللبناني في الأشرفية والكرنتينا بناء على قرار مجلس الوزراء في ٢١ آذار ١٩٧٩.

بعد أقل من سنة ونصف السنة، في ٦ آذار ١٩٨٠، أخلى الجيش السوري للجيش اللبناني تجمّعاته ومراكزه في المناطق المسيحية كلّها.

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال الحروّق.

نموذج لبطاقة مخبر عن محضر إجتماع للحركة الوطنية.

قيادة الجيش
مديرية المخابرات

سري

المصدر ... را

ملخص اخبار

المسؤول عن التلخيص

الرقم المتسلسل ٢٨١

تاريخ التلخيص ١ / ١ / ١٩

الموضوع

المصدر		الاخبار	
١ وثيق	٤ مشكوك	أ مؤكد	د مشكوك
٢ عادة وثيق	٥ غير وثيق	ب مرجح	هـ مستبعد
٣ شبه وثيق	٦ لا يمكن قدره	ج جائز	و لا يمكن قدره

التلخيص

رأي

رأي رئيس فرع

رأي معاون مدير المخابرات

قرار مدير المخابرات



١٩٥٧ - تلميذًا في مدرسة مار يوسف عينطورة.

المصالحة

مذ تصالح جوني عبده وبشير الجميّل بدأ التطابق بين السلطة اللبنانية ومشروع القوّات اللبنانية اللذين أخذا يتكاملان تدريجًا في فريق عمل واحد. دخل رئيس الجمهورية في مشروع بشير الجميّل. ولإنجاح مشروعه هذا عوّل قائد القوّات اللبنانية على سلطة لم تعد خصمًا وعدوًا تقتضي محاربته وتدميره. كان الياس سركيس يفتش عن حلّ لوقف انهيار حكم بات عاجزًا، فيما عكف بشير الجميّل على إضفاء شرعية على الميليشيا التي يقود كانت تحتاج إليها. ترافق ذلك مع إعجاب شخصي تنامى كنّه الأول للثاني مردّه إلى شعبية لم يكن قد اختبرها هو، بينما نجح الزعيم المسيحي الشاب في فرضها عليه. نجح أيضًا في بناء نموذج أمني متماسك في المناطق المسيحية لم تخبره سائر المناطق. يومًا بعد آخر شعر الياس سركيس بحاجته إلى دور بشير الجميّل كي يوازن به الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية وحلفائها الأحزاب اللبنانية وضغوط سوريا عليه. قالت وجهة نظره آنذاك إنّ عقبة بشير الجميّل تحمل في ذاتها حلاً حيال كلّ ما لم يكن في وسعه القيام به، هو كسلطة، من وطأة التشدّد السوري حياله. تجاهل الرئيس كذلك مواقف أفرقاء مسيحيين آخرين ومراعاتهم. وبدا المقصود بذلك خصوصًا الجبهة اللبنانية بزعامة كميل شمعون وبيار الجميّل. إذ سمع جوني عبده رئيس الجمهورية مرارًا يقول له في مرحلة ما قبل المصالحة: «انتبه، كلّما ضعف بشير يجب أن تقوّيه وتدعمه من دون أن تشعره بأنّه يضعف، أو أنّك تساعده بالسلاح والتأييد السياسي. إذا ضعفت المقاومة في المناطق الشرقية انهرنا كلّنا». وأضاف: «قدّم له المساعدة من دون أن يعرف».

عملاً بهذه النصيحة مرّر جوني عبده أسلحة إلى الميليشيا المسيحية عبر أمين الجميّل وداني شمعون الذي كان قد سمع بدوره مدير المخابرات يحضّه حتى عام ١٩٨٠ على البقاء قرب بشير الجميّل ومساندته بسبب آمال يعلّقها رئيس الجمهورية على دوره. نقل إليه كذلك معلومات أمنية مهمّة بالواسطة أو التنصّت من غير أن يُظهر له تلقّيه دعمًا غير معلن من الاستخبارات العسكرية، حتى في عز المواجهة الحادة والموجعة بين الطرفين[1].

في اجتماعات دورية عقدها جوزف أبو خليل، الكتائبي المخضرم الوثيق الصلة ببيار الجميّل والمستشار الموثوق به لدى الأب والابن، مع المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع كان الحديث يتطرّق دائمًا إلى تدهور العلاقة بين رئيس الجمهورية وقائد القوّات اللبنانية، في وقت كان حزب

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

الكتائب ورئيسه يدعمان الياس سركيس. الأمر الذي بعث قلقًا مستمرًا وحوارًا مستفيضًا في أوساط الحزب حيال هذه الثغرة. واتخذت هذه الأحاديث منحى مختلفًا في غداء في منزل الأمير اللمعي في الأشرفية عندما اقترح على جوزف أبو خليل الاجتماع بالرئيس ومناقشته في أسباب تردّي علاقته ببشير الجميّل، وضرورة العمل على فتح صفحة جديدة. بعد أيام زار جوزف أبو خليل وماديس أبو ناضر شقيقة بشير الجميّل قصر بعبدا، والتقيا الرئيس في جناحه الشخصي في الطبقة العليا لأكثر من ساعتين. أسهب الياس سركيس في شرح نتائج أعمال اجتماعات وزراء خارجية الدول المشاركة في قوّة الردع العربية في قصر بيت الدين في منتصف تشرين الأول ١٩٧٨، والصعوبات التي واجهها في تنفيذ قراراتها. ثمّ استفاض في مآخذه على بشير الجميّل وعرقلته جهود السلطة. بعد ذلك عرض زائره الكتائبي واقع علاقة رئيس الجمهورية ببشير الجميّل، ولم يكتم للأول معاناة الحزب من استمرار خلافهما، مع رغبته في إيجاد تسوية تذلّله وترسي تعاونًا بين الحكم وحزب الكتائب.

في خضم الحوار طلب جوزف أبو خليل إلى الرئيس استيعاب اندفاع قائد القوّات اللبنانية وطموحه، وقال: «أنت تعرف طريقة الوصول إلى ذلك».

جواب الرئيس الذي بدا أنّه ينطوي على فرصة ممكنة لمباشرة حوار: «أريد أن يفهم بشير أنّني لو كنت أنا مكانه لفعلت الأمر نفسه. ولو كان هو مطرحي لفعل أيضًا الأمر نفسه».

ردّ جوزف أبو خليل: «يعني ذلك إمكان القول بمعادلة تؤدّي إلى تفاهم مع بشير على توزع الأدوار»[1].

واقترح عليه المبادرة بدعوة بشير الجميّل إليه والاجتماع به وفتح حوار مباشر ينهي الخلاف. عقّب الرئيس أنّه ربما طلب إلى جوني عبده الاتصال به لدعوته.

اقتصرت ملامح مسعى جوزف أبو خليل على طابع إجتماعي رمى إلى إيجاد صيغة موقتة في مرحلة أولى توقف الصدامات بين الطرفين ولاسيما منها الأمنية، من غير أن يتفقا بالضرورة على كلّ ما كانا يختلفان عليه تمهيدًا لمناقشة المصالحة بينهما. حتى ذلك الوقت لم يُوفّق الرئيس كثيرًا في توسيط بيار الجميّل لكبح جماح ابنه. كذلك كانت حال جوني عبده معه كلّما زاره في مكتبه في مقرّ الحزب. ثابر بيار الجميّل، في حقبة المواجهة خصوصًا، على القول لمدير المخابرات: «إذا كنتم تريدون أن أكون على علاقة جيدة معكم، كونوا على علاقة جيدة مع بشير».

كانت هذه العبارة بابًا إلى مصالحة الابن وشرطًا لاستقرار التعاون مع الأب. في كلّ مرة كان جوني عبده يصطدم ببشير الجميّل، كان رئيس الجمهورية يلوذ ببيار الجميّل الذي كان يتسلح بدوره بباطنيته المشهودة، فيقول للرئيس إنّه يقف إلى جانبه باستمرار بصفته رمز الشرعية الدستورية. وكان ينتهي الأمر إلى هدنة موقتة، فلم يفلح الأب في جمع ابنه بمدير المخابرات. مع ذلك أفصح جوني عبده عن بضعة انطباعات عن بشير الجميّل بدا فيها، على رغم الطابع الدموي لنزاعه معه، أنّه يفضله على شقيقه أمين الجميّل بسبب صراحته وفجاجته واندفاعه غير الملتبس وغير الغامض في كشف أهدافه وتحقيقها.

ومن غير أن يغفل ضغوط الياس سركيس عليه لتخفيف غلواء ابنه وتطرّفه، تصرّف رئيس الحزب دائمًا على نحو أظهر تبنّيه السياسي الكامل له. مدركًا في الوقت نفسه خطورة توسّع نفوذه في

١. مقابلة خاصة مع جوزف أبو خليل.

الحزب وفي قيادته خصوصًا. كان بيار الجميّل في حاجة أيضًا إلى تقديم برهان لم يكن ليصدّقه أحد. وهو أنّ بشير الجميّل ليس مسؤولاً عن اغتيال طوني فرنجيه وزوجته وابنتهما في إهدن. وغالبًا ما أوعز الأب إلى جوني عبده بعد مصالحته مع ابنه العمل على دحض مسؤولية الأخير عن تلك الجريمة، ساعيًا دائمًا إلى حمايته من بعض تصرّفاته القاتلة. ولم يكن في وسع الاثنين، الأب والابن على السواء، التبرؤ من جريمة أحدثت جرحًا دمويًا عميقًا ونازفًا بين موارنة الجبل وموارنة الشمال وهدّدت المجتمع المسيحي بالتدمير. وخلافًا لتقويم أجراه الياس سركيس عن علاقته ببيار الجميّل، فإنّ الأخير، في ظل ازدواجية مواقفه بين الدعم المطلق والتنصل، أيّد خيارات بشير الجميّل كلّها.

بعد اجتماعه بالياس سركيس قصد جوزف أبو خليل قائد القوّات اللبنانية وأطلعه على فحوى المداولات التي لم يكن الأخير على علم مسبق بحصولها. فوجئ من دون ردّ فعل سلبي وتحفّظ عن مباشرة حوار مع رئيس الجمهورية في حمأة المواجهة الدموية مع مدير المخابرات. اهتم ببضعة استفسارات بدت إشارات إيجابية. على الأثر اتصل جوزف أبو خليل بجوني عبده وأعلمه بحصيلة اجتماعه برئيس الجمهورية والانطباعات التي استخلصها من بشير الجميّل. في اليوم التالي تلقّى جوزف أبو خليل مكالمة من مدير المخابرات مفادها أنّ رئيس الجمهورية كلّفه الاتصال بقائد القوّات اللبنانية ودعوته إلى الاجتماع به. بعد ساعات زار بشير الجميّل الياس سركيس في قصر بعبدا في ١٣ أيلول ١٩٧٩[1].

لم تكن تلك زيارته الأولى للرئيس، وكان درج على الاجتماع به بتقطع منذ بداية عام ١٩٧٧. بيد أنّ لقاءهما هذا حمل مغزى خاصًا إيذانًا بطيّ صفحة ماض دموي. ولم تكن تلك المكالمة الهاتفية الأولى التي كان أجراها به جوني عبده.

قبل أشهر كانت قد حدثت بضعة تطوّرات مهمّة ظلّت غير معلنة وعلم بها الرئيس وجوزف أبو خليل، وكانت تحتاج إلى بعض الوقت من أجل إنضاج اجتماع رئيس الجمهورية بقائد القوّات اللبنانية. وفي وقت أصبح الطرفان يريان أنّه بات ضروريًا لكليهما.

لاحظ مدير المخابرات في تقويمه لاجتماع ١٣ أيلول ١٩٧٩ أنّ تأخيره بعض الوقت أيضًا ربما بدا أجدى ومثمرًا أكثر في انتظار إحراز مزيد من التقدّم والتفاوض في حوار كان يجريه سرًّا هو مع قائد القوّات اللبنانية قبل وطء عتبة باب قصر بعبدا.

١. أسرّ بشير الجميّل إلى كريم بقرادوني بانطباعاته عن اجتماعه بالياس سركيس، قائلاً: «كان الرئيس لطيفًا ورحّب بي ترحيبًا حارًا على رغم الحملة القاسية التي كنت أشنّها عليه. وشرحت له بادئ بدء أنّني ما جئت أطلب إليه خدمة ولا وظيفة ولا مساعدة مالية. ثمّ تحدّثنا في كلّ شيء، وحرصت على أن أكرّر أمامه مواقفي المعلنة كي يدرك أنّني لا أتكلم لغتين. وقد تأكد له تمامًا أنّه لا يستطيع أن يحتويني. قال لي أنا أيضًا أقاوم على طريقتي مثلك وحتى في مقدار مقاومتك. الفارق بيننا أنّك تستطيع التنفيس عن كربك وأن تقول أو أن تعمل ما تريد، أمّا أنا فلا أستطيع ولا يجوز لي ذلك. أنتَ تلعب الدور الأحلى». ثمّ قال بشير الجميّل لكريم بقرادوني عن خلاصة تقويمه الاجتماع: «لا أريد قطع علاقاتي بالرئيس سركيس. وسأقبل كلّ ما يستطيع الحكم تقديمه لي، ولكن من دون أيّ مقابل من جهتي. إذا استطاع الرئيس تجميل صورتي لدى الأميركيين سأكون رابحًا، وإلاّ فلا أخسر شيئًا». في المقابل حدّثه الياس سركيس عن اجتماعه ببشير الجميّل بعد شهر على حصوله بقوله له: «أشعر بتعاطف كبير معه وأكنّ له في قرارة نفسي بعض الاعجاب، وأعتقد أنّ استعادته ممكنة. في أثناء حديثنا أحسست أنّه تأثر بعض الشيء بالملاحظات التي أبديتها. إنّي عازم على متابعة اتصالاتي به، وكلفت جوني عبده تنسيق المسائل معه وتعميقها. لن أطلب من بشير تغيير موقفه لأنّه لا يريد ذلك، ولا يستطيع. وربما لا يجوز أن يغيّر» («السلام المفقود»، كريم بقرادوني، الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢١٥ و٢١٦).

من مكتبه في وزارة الدفاع، في آذار ١٩٧٩، أمسك جوني عبده سمّاعة الهاتف واتصل ببشير الجميّل قائلاً: «سأرسل إليك رسالة، هناك عريف في الجيش موقوف لديك، وأريدك أن تطلقه».

ردّ وقد فأجاته مكالمة مدير المخابرات: «طيّب». وانتهى الاتصال الهاتفي المموّه بهاجس التنصّت عند هذا الحد.

كانت المراجعة الشخصية لرئيس الاستخبارات العسكرية آنذاك أنّ استمرار الاقتتال بينهما يقود المناطق المسيحية إلى هلاك يستنزف قوّة الشرعية التي يمثلها الياس سركيس والجيش، وفي الوقت ذاته قوّة المقاومة التي كان يجسّدها بشير الجميّل، وانهيارهما معًا تاليًا في معركة خاسرة تكسبها سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية بلا قتال. لكنّ مآل ذلك أيضًا هو تهاوي مشروع إعادة بناء الجيش. استنتج الحاجة الملحة إلى استيعاب هذه الأخطار والتهديدات برمتها بدءًا من وقف الصدام الدموي بين الطرفين وحؤولاً دون إلغاء أحدهما للآخر.

ذهب رسول من جوني عبده إلى بشير الجميّل حاملاً رسالة خطية يطلب منه مؤازرته لوقف حربهما قائلاً: «لا يمكن الاستمرار على نحو كهذا في مواجهة تدفع ثمنها الدولة والقوّات اللبنانية معًا لأنّ ثمّة مَن يحرّض في اتجاه المواجهة بيننا. لا بدّ من إيجاد إطار لتفاهم يوقف إهدار الدم لأنّ هناك متضرّرين من الدولة وأنتَ منهم».

أضاف له في الرسالة: «أنتَ تقاتل ونحن أيضًا نقاتل. إذا ربحنا عليك خسرنا، وإذا خسرنا معك خسرنا، وأنتَ كذلك. في الحالين جميعنا خاسرون»[1].

واقترح عليه، إذا كان يوافق، تسمية مفاوض له يثق به لمباشرة اجتماعات تنسيق مشتركة تحلّ مشكلاتهما كلّها، مع الأخذ في الاعتبار أنّ مدير المخابرات سيحاور باسم الرئيس والجيش.

بعد نصف ساعة تلقى جوني عبده مكالمة من بشير الجميّل قائلاً له: «سأطلق العريف، وسيكون عندك خلال وقت قصير».

مع انقضاء دقائق كان الرسول نفسه يعود برسالة خطية جوابية من بشير الجميّل سمّت زاهي البستاني، المفوّض العام الممتاز في الأمن العام وأقرب المستشارين الموثوق بهم إلى قائد القوّات اللبنانية، محاورًا له مع مدير المخابرات.

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

الشاهد

عام ١٩٧٤ تعرّف بشير الجميّل، المحامي المتدرج في مكتب ألبر لحّام، إلى زاهي البستاني الذي كان يشغل منصب رئيس شعبة في دائرة الاستقصاءات في الأمن العام[1] في مناسبة مراجعته في مشكلة كانت تخص مكتب المحاماة. وقتذاك اشتكت نقابة المحامين في بيروت إلى الأمن العام وجود محامين أجانب يعملون في مكاتب لبنانية وينافسون المحامين اللبنانيين. وكان بين هؤلاء محامون أميركيون في مكتب ألبر لحّام. حضر إلى مكتب زاهي البستاني لمناقشته في حلّ يتجنب ترحيل المحامين الأميركيين شركائه في المكتب. بعد حوار بين الرجلين قال له بشير الجميّل: «أنا معني بالدفاع عنهم وعن بقائهم في مكتب ألبر لحّام، ولكنّ وجهة نظرك صحيحة، وأنت محق في ما تفعل». بعد ذلك اليوم لم يلتقيا.

مع انهيار الجيش على أثر انقلاب العميد أول عزيز الأحدب في ١١ آذار ١٩٧٦، توجّه رئيس الجمهورية سليمان فرنجيه إلى الكفور وأقام فيها، فقرّر المدير العام للأمن العام العقيد أنطوان الدحداح ملازمته وعَهَدَ إلى زاهي البستاني في إدارة المديرية نيابة عنه. كان زاهي البستاني قد أصبح منذ كانون الثاني رئيسًا لدائرة الاستقصاءات. في ١٧ آذار شنّت المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية هجومًا على المتن الأعلى في محاولة لاقتحام المناطق المسيحية في المتن وكسروان ومن الوسط التجاري في بيروت. يومذاك، تحت وطأة ميزان قوى عسكري غير متكافئ هدّد الجبهات المسيحية بسقوط جدّي، استقبل زاهي البستاني صديقين كتائبيين هما جورج كرم وايلي البستاني نقلا رغبة بشير الجميّل في الاجتماع به في مكتبه في مقرّ حزب الكتائب في الأشرفية. وافق للتوّ، فالتقيا في الثانية بعد منتصف ليل اليوم نفسه للمرة الثانية منذ عام ١٩٧٤. كان فحوى الحوار بينهما هو التساؤل الآتي: ماذا في وسعهما أن يفعلا لمنع انهيار المناطق المسيحية؟[2].

إذذاك قرّرا التعاون: بشير الجميّل يملك السلاح والرجال، وزاهي البستاني المعلومات والخبرة. ووجد كلّ منهما في الآخر ما كان ينقصه في خوض «حرب السنتين». كانت المسؤولية الأمنية لزاهي البستاني في الأمن العام أكبر من الإمكانات المتوافرة لديه في مقرّ موقت للمديرية في مبنى قيادة قوى الأمن الداخلي يحوط به بضع عشرات من عناصر الأمن العام والدرك للدفاع عن هذا المبنى. لكنّ الكمّ الكبير والمهمّ من المعلومات التي كانت في حوزته ظلّت تعوزه القدرة على استثماره، وسرعان ما وجد الحلّ في الميليشيا.

١. عيّن زاهي البستاني مفوّضًا عامًا في الأمن العام في أيلول ١٩٧٢ وباشر الخدمة الفعلية في الأول من كانون الثاني ١٩٧٤ رئيس شعبة في دائرة الاستقصاءات حتى نهاية السنة، وما لبث أن عيّن منذ الأول من كانون الثاني ١٩٧٥ رئيسًا للفرع الثاني المعني بشعبة المعلومات (الموازية للشعبة الثانية في الجيش) حتى الأول من كانون الثاني ١٩٧٦ عندما أصبح رئيسًا لدائرة الاستقصاءات.

٢. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

كان زاهي البستاني لا يزال يذكر درسًا حفر عميقًا فيه حينما اكتشف أنّ إخفاقه في استثمار المعلومات يجعلها، كجهازه، عقيمة وعديمة الجدوى، فكيف في ظلّ سلطة عاجزة؟[1]. ولم يحل ذلك دون مفاخرته بأنّ أيًّا من شبكات مخبريه العسكريين والمدنيين التي أدارها في «حرب السنتين» لم يفتضح أمرها. وخلافًا للاستخبارات العسكرية، لم يُقتَل أحد من رجاله بسبب مهمّة أو انتقامًا منه.

قرّبته هذه الخلاصة إلى بشير الجميّل بأن وجد فيه شريكًا فاعلاً على الأرض، فيما بات الأمن العام فاقد التأثير والنفوذ. بدوا قادرين على تعاون تتقاطع عنده مصلحتاهما وهدفهما المشترك: إستثمار معلومات لا تمسي عبئًا، وفي الوقت نفسه الدفاع عن المناطق المسيحية بوسيلة جديدة للمواجهة. في الأشهر القليلة التالية اجتمعا تكرارًا وتبادلا الأراء والأفكار فاتحة صداقة عميقة وحميمة وطويلة قادت زاهي البستاني إلى أن يصير المستشار الأول والأقرب لقائد القوّات اللبنانية، والعارف وحده من دون سائر فريق العمل بأسراره كلّها. آتيًا من خارج حزب الكتائب بعيدًا من أيّ انتماء حزبي أو عقائدي، حمل اسمًا مستعارًا في فريق العمل هو «أنور». وخلافًا لجوزف أبو خليل وأنطوان نجم وجان ناضر الذين شدّهم ولاء غير منازع إلى بيار الجميّل أو الحزب، ولكريم بقرادوني الموزع الولاء بين بيار الجميّل والياس سركيس، سلّم زاهي البستاني بولاء مطلق لبشير الجميّل، فأضحيا لا يفترقان. دينامي كتوم لا يخرج إلى الأضواء الإعلامية. لا يلتقي صحافيين ولا تُنشَر صوره في الجرائد. مسقطه دير القمر ولغزه المعلومات التي صنعت منه،

١. في النصف الثاني من عام ١٩٧٥، ما بين الجولتين الأوليين من الحرب اللبنانية، خَبِر زاهي البستاني مغزى أن يمتلك معلومات خطيرة ولا يكون في وسعه استثمارها من خلال أداة كالدولة اللبنانية هو أحد رجالها، يقتضي أن تكون صاحبة سلطة. كانت قد بلغت إليه، وهو لا يزال رئيسًا للفرع الثاني، معلومات عن عمل تخريبي سيقدم عليه الجيش السرّي الأرمني ضدّ سفارة تركيا في بيروت الواقع مبناها قبالة قصر رياض الصلح في بئر حسن. ورمت الخطة إلى إدخال متفجرات إليها ونسفها في أثناء وجود السفير فيها. وبسبب عدم امتلاك جهازه عديدًا كافيًا ومدرّبًا لمواجهة عمل تخريبي كهذا، اتصل العقيد أنطوان الدحداح بالعقيد جول البستاني طالبًا مؤازرته، فزوّده قوة من «المكافحة» بقيادة سهيل خوري يعاونه رئيس قسم الأمن القومي عدنان شعبان اللذين، وتوزعا مع قوّة أخرى من الأمن العام بقيادة زاهي البستاني المهمّات من التاسعة مساء استعدادًا لمواجهة العمل الإرهابي المقرّر تنفيذه، طبقًا للمعلومات، ما بين العاشرة والنصف والحادية عشرة ليلاً. تمركزت المجموعة الأولى مع زاهي البستاني قرب قصر رياض الصلح حيث المكان الذي سيتجمّع فيه المنفّذون. والمجموعة الثانية مع سهيل خوري قرب بيت السفير التركي، والمجموعة الثالثة مع عدنان شعبان قرب منظمة «الأونروا» كقوّة مساندة عند الاقتضاء. كان قد سبق انتشار القوى العسكرية مكالمة هاتفية أجراها أنطوان الدحداح بمسؤول فلسطيني هو توفيق صفدي ينبّئه بما سيقدم عليه الجيش والأمن العام بغية ألاّ تعتقد المنظمات الفلسطينية أنّ عملهما يستهدفها في منطقة نفوذها العسكري. للتّو بلغ فحوى المكالمة إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» المؤيّدة للجيش السرّي الأرمني الذي ألغى فورًا تنفيذ هجومه التخريبي. ورسم مع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» خطة معاكسة كادت تفضي إلى مجزرة. مرّت سيارة سوداء عند حاجز لمسلحي أحزاب الحركة الوطنية في محلة الفاكهاني في الطريق الجديدة وأطلقت النار عليه وفرّت. بعد دقائق وصلت إلى غرفة العمليات العسكرية التابعة للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية معلومات تقول إنّ جناة السيارة السوداء تمركزوا قرب منظمة «الأونروا». فأرسلت قوّة من فرقة «أمن ١٧» الفلسطينية بقيادة «أبو الطيّب» مزوّدة رشاشات ثقيلة وحاصرت عدنان شعبان وعسكرييه قبيل منتصف الليل، ظنًّا منها أنّهم مندسون لإشعال الحرب مجددًا. بخطتها هذه حاولت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي كان مسلحوها يراقبون الوقائع من تلة قرب مقرّ سفارة الكويت تضليل العمل الإرهابي بآخر. وكاد الفريقان يصطدمان باشتباك لولا تداركه في اللحظات الأخيرة. انتهى ما حدث ليلتذاك إلى درس لزاهي البستاني وهو أسير مأزقه كضابط في الأمن العام: أن يملك معلومات خطيرة ويكون في الوقت نفسه قاصرًا عن استثمارها سواء لعجز الدولة اللبنانية، أو لوجود طرف ثان غير لبناني هو المنظمات الفلسطينية كان يقاسمها سلطتها على أرضها. لم يعد في وسع الأمن العام ولا الدولة اللبنانية تاليًا استثمار معلومات تجنبها تعريض أمنها الوطني للخطر (المصدر نفسه).

كجوني عبده، شريكا رئيسيًا لبشير الجميّل في قرارته وفي وصوله إلى رئاسة الجمهورية. وراء وجه باسم دائمًا وقامة طويلة متماسكة وكثيرة الحركة. كانت ثمّة بئر من الأسرار.

تدريجًا أخذ زاهي البستاني، منذ صيف ١٩٧٦، يطلع بشير الجميّل على ما لديه من معلومات وتحليلات استقاها من جهازه، ويطلع منه على أحوال الجبهات والاتصالات التي كان يجريها مع كميل شمعون وبيار الجميّل. وبناء على رغبته طلب منه إبقاء معلوماته سرًّا. في غمرة حرب شرسة تورّطت فيها المقاومة الفلسطينية وسوريا، وجدا أنّ تداخل الأمني بالسياسي يحتّم تحديد وظيفة سياسية في استثمار المعلومات الأمنية من دون فصل أحدهما عن الآخر. في حزيران ١٩٧٦ أعلمه بشير الجميّل بخطة توحيد الميليشيات المسيحية في قيادة واحدة رغب في تسميتها القوّات اللبنانية، تفاديًا لتشتيت إمكانات المقاتلين المسيحيين وإهدار تسلحهم في نزاعات صغيرة في الشوارع وتسابق على المكاسب. كان الأمن العام آنذاك قد انتقل إلى مقرّ موقت آخر في الأشرفية هو قصر شقير. في تشرين الثاني، مع انتهاء «حرب السنتين»، عُيّن زاهي البستاني في منصب مستحدث في الأمن العام هو رئاسة الغرفة الخاصة التي كانت بمثابة مكتب أركان للمدير العام بصلاحيات متشعبة.

بعد تعيينه مديرًا عامًا للأمن العام في ١١ نيسان ١٩٧٧ خلفًا لأنطوان الدحداح، أبقى فاروق أبي اللمع زاهي البستاني في رئاسة الغرفة الخاصة الملحقة به. في غضون ذلك تطوّرت علاقة زاهي البستاني ببشير الجميّل تدريجًا بعيدًا من الأضواء. كانا يلتقيان سرًّا في مرحلة شهدت نفورًا بين السلطة اللبنانية وقائد القوّات اللبنانية.

ينازعه منطقان متعارضان. انحاز زاهي البستاني وهو لا يزال ضابطًا في الأمن العام، إلى بشير الجميّل الصاعد في بناء دولة الميليشيا داخل الدولة اللبنانية سياسيًا وعسكريًا واجتماعيًا واقتصاديًا وإعلاميًا، فيما كان مدير المخابرات يدافع عن مشروع رئيس الجمهورية في إعادة بناء الدولة اللبنانية وتوحيد جيشها. كان القاسم المشترك بين بشير الجميّل وزاهي البستاني، في الأشهر الأولى من العهد الجديد، تطلعهما إلى تأسيس دولة ليست تلك التي بدأ الياس سركيس يعمل لها، اعتقادًا منهما أنّ «حرب السنتين» لم تكن قد انتهت، بل ذهبت إلى هدنة ليس إلاّ. لمسا حيال هذا الرأي مؤشرين: أولهما سعي سوريا إلى منح جيشها امتيازًا خاصًا لدوره وصلاحياته في نطاق قوّة الردع العربية بما يتعدّى كونه أداة حفظ أمن. وثانيهما ملاحظتهما تدريجًا تلكوء مصر والسعودية والكويت في حمل المنظمات الفلسطينية على تنفيذ اتفاق القاهرة وتسليمها السلاح الثقيل. إلى أن اكتشف جوني عبده في آب ١٩٧٧ العلاقة الوطيدة بين الرجلين، ولكن بلا تفاصيل دقيقة.

الشهر التالي، أيلول ١٩٧٧، حصل على معلومات إضافية عن علاقتهما السرّية. فأعلم رئيس الجمهورية. اتصل أولاً بفاروق أبي اللمع وطلب منه ملاقاته في قصر بعبدا للاجتماع بالرئيس. قبيل دخولهما إلى مكتب الياس سركيس طلب جوني عبده من فاروق أبي اللمع إبعاد زاهي البستاني عن الأمن العام وإرساله في دورة تدريبية أمنية إلى الخارج لسنة.

تحفّظ، فعقّب مدير المخابرات: «حسنًا سيطلب منك الرئيس ذلك الآن».

فاتحه رئيس الجمهورية في الموضوع نفسه بعدما تحدّث عن تعاون ضابط كبير في الأمن العام سرًّا مع قائد ميليشيا مناوئة للسلطة الشرعية، وطلب منه إبعاده عن لبنان بعض الوقت. كان

الياس سركيس عرف زاهي البستاني عن قرب لأسابيع قبل أدائه اليمين الدستورية عندما كلّفه العقيد أنطوان الدحداح صيف ١٩٧٦ زيارة الرئيس المنتخب في منزله في الحازمية، مرة في الأسبوع، واطلاعه دوريًا على المعلومات الأمنية والسياسية المتوافرة لدى الفرع الثاني الذي كان يرئس في الأمن العام، ناهيك بالتحليل السياسي. إلى أن انقطع عن الاجتماع به بعد ٢٣ أيلول ١٩٧٦.

ردّ فعل فاروق أبي اللمع أمام الرئيس أنّ لا مآخذ له على زاهي البستاني على رغم معرفته بميوله السياسية. وأضاف: «لكنّه ليس الوحيد يا فخامة الرئيس. ضبّاط كثيرون في الأمن العام لهم ميول سياسية مماثلة أو متعارضة. وبينهم أيضًا مَن يتعاون مع الفلسطينيين ومع أحزاب اليسار وهم في الأمن العام».

قال الرئيس: «أطلب منك تنفيذ ذلك»[1].

من غير أن يتسبّب بخلاف مع صديقه ورئيس مكتبه الخاص، إلى صداقة قديمة كانت قد جمعت والده المدّعي العام التمييزي ثمّ رئيس مجلس شورى الدولة نبيه البستاني بالياس سركيس وفؤاد بطرس في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو، اقترح فاروق أبي اللمع إصدار تشكيلات تنتدب زاهي البستاني في دورة أمنية إلى بريطانيا لسنة على نفقة الأمن العام. على أنّ اقتراحه لم يقترن بالتنفيذ.

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٧ التقط جوني عبده عبر تنصّت أجرته مديرية المخابرات على هاتف منزل زاهي البستاني في الأشرفية مكالمات بينه وبين بشير الجميّل الذي كان يزور واشنطن آنذاك. في فحوى إحدى هذه المكالمات أنّ زاهي البستاني حضّ قائد القوّات اللبنانية على تعزيز اتصالاته بمسؤولين أميركيين وشخصيات نافذة لدى الإدارة الأميركية وتأكيد عدم ثقته بالسلطة اللبنانية وبمقدرتها على إعادة بناء الدولة وطلب دعم للجبهة اللبنانية. بعد ساعات نقل جوني عبده تسجيل المكالمة الهاتفية إلى فاروق أبي اللمع الذي استعجل عندئذ سفر زاهي البستاني إلى الدورة الأمنية في بريطانيا.

لم تكن ثمّة دورة أمنية في لندن بل إبعاد له إلى باريس بموافقة المدير العام، مع أنّه كان قد تقدّم إليه باستقالة من الأمن العام جمّدها فاروق أبي اللمع.

بعد ١٤ شهرًا فاجأ جوني عبده فاروق أبي اللمع بالطلب إليه إنهاء إبعاد زاهي البستاني واستدعاءه إلى بيروت على عجل. ثمّ سمع الطلب نفسه من الياس سركيس في قصر بعبدا في حضور مدير المخابرات. ولمّا سألهما عن السبب أجابه جوني عبده: «ظروف شخصية... تغيّرت الأيام».

لم يسأل ولم يستفسر أكثر، ولم يفاتحاه في المبرّرات. ولكنّه استعاد عبارة قالها له زاهي البستاني قبيل مغادرته إلى باريس: «السبب الذي دفعهم إلى مطالبتك بإبعادي سيجعلهم يطالبونك بعودتي»[2].

في كانون الأول ١٩٧٧ سافر إلى باريس، وفي شباط ١٩٧٩ عاد بإلحاح من رئيسه. في هذه الأثناء كانت الحرب الأمنية والسياسية بين جوني عبده وبشير الجميّل في ذروتها. لم تعد تقتصر على

١. مقابلة خاصة مع فاروق أبي اللمع.
٢. المصدر نفسه.

الخلاف السياسي والتسابق على المعلومات، بل أضحت المناطق الشرقية مسرحًا مشرّعًا لأعمال عنف وخطف واعتداء وتبادل جثث بين فرقة «المكافحة» بأوامر من جوني عبده وميليشيا القوّات اللبنانية.

عندما رجع إلى بيروت كان قد طرأ تعديل على توازن القوى بين السلطة اللبنانية وبشير الجميّل الصاعد بزعامته. عيّنه فاروق أبي اللمع مستشارًا له في مكتب مجاور لمكتبه في إشارة ذات دلالة إلى الموقف المستجد للسلطة حيال إمكان الانفتاح على بشير الجميّل وإعادة تقويم وجهة نظرها منه. وقد صارت أقرب إلى الاعتراف بزعامته تلك وحاجتها إلى محاورته.

في شباط ١٩٧٩، تلقّى زاهي البستاني مكالمة هاتفية من بشير الجميّل لملاقاته في مكتبه في مقرّ القوّات اللبنانية في الكرنتينا. في لقائهما أخبره برسالة جوني عبده إليه ورغبته في فتح حوار معه عبر شخصية موثوق بها، وطلب منه الاضطلاع بهذه المهمّة.

في الساعات التالية التقى جوني عبده وزاهي البستاني في وزارة الدفاع في اليرزة.

كانت مفاجأة جوني عبده كبيرة عندما قرأ، في الرسالة التي عاد بها موفده إلى بشير الجميّل، اسم زاهي البستاني الذي كان قد التقى به للمرة الأولى عام ١٩٧٤ في مناسبة إجتماعية. فضابط الأمن العام كان مرشّحًا للقتل بخطة اعتزم مدير المخابرات تدبيرها ردًّا على اعتداءات بشير الجميّل على الجيش. بحث عن الشخصية الأقرب إليه والأكثر إيلامًا له لاغتيالها، بحيث يكون الاغتيال بمثابة رسالة سياسية وأمنية موجعة تؤكد لقائد الميليشيا أنّ الجيش قادر على الوصول إلى قلب فريقه السرّي، وعلى فرض توازن رعب جديد في المبارزة الأمنية السائدة بينهما. على أنّ اغتيال زاهي البستاني بقي فكرة راودت جوني عبده. تردّد في عرضها على بعض الأركان القريبين منه في مديرية المخابرات. ولم تقده إلى التفكير في قتل بشير الجميّل بالذات، كان يريد إذاءه فحسب[1].

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

في لقائهما الأول الذي خلا من جدول أعمالٍ تبادلا المفاجأة: عرف زاهي البستاني من رئيس الاستخبارات العسكرية أنّه اعتزم اغتياله، فيما وجد الأخير نفسه أمام ضابط كبير في الأمن العام يفاوض عن ميليشيا هي خصم للسلطة اللبنانية ومتمرّدة عليها وقاتلة لجنودها.

قال جوني عبده: «لا أطلب الحوار مع بشير خوفًا منه، ولم أفكر في أنّه يقبل بالحوار معي خوفًا مني. لكنّ استمرار العنف والأعمال الأمنية بيننا سيخربنا كشرعية، وسيخرب الجيش والمسيحيين معًا. فلنتحاشه على الأقل».

بدوره زاهي البستاني اقترح أولاً الاتفاق على آلية مناسبة لوقف الحرب الأمنية بين «المكافحة» والقوّات اللبنانية، وضرورة سحب فتائل مبرّرات صدامات في الشارع بدءًا بإخلاء حواجز الجيش من الأحياء المسيحية تمهيدًا للانتقال إلى الحوار السياسي. كان بشير الجميّل قد حمّله رغبة في طيّ صفحة الماضي و«التعامل بواقعية، فبيننا تاريخ من الصدامات قُتِلَ فيه ضبّاط وعسكريون ومقاتلون من عندنا. كذلك خُطِفَ كثيرون وحصلت إغتيالات. إلاّ أنّ علينا الآن بناء علاقة جديدة وردم هوّة عدم الثقة». وذكّره باسم بشير الجميّل بعلاقته السابقة به عندما تعاونا لوقت قصير في تنظيم استخبارات جهاز الأمن الكتائبي.

وقال: «على رغم اختلاف المواقع والمواقف لا يزال بشير يعتبرك متعاوناً»[1].

كانا قد اكتفيا بتبادل الأفكار وإبداء حسن نيّة بعيدًا من الشروط المسبقة، آخذًا كلّ منهما بحقيقة أنّ الأمر الواقع الناشئ من توازن القوى بينهما أرغمهما على الجلوس إلى طاولة واحدة من أجل حوار متكافئ.

اليوم التالي للاجتماع، زار جوني عبده رئيس الجمهورية وأطلعه للمرة الأولى على مكالمته مع بشير الجميّل وفحوى ما ناقشه مع زاهي البستاني الذي بدا منفتحًا على اقتراحات حلّ نزاعاتهما دونما تخليه عمّا عدّه قضية يريد أن يدافع عنها بصلابة. كذلك أعلم قائد الجيش ڤيكتور الخوري، ولكن من دون إخباره عن طريقة حصول المكالمة سوى قوله له إنّ بشير الجميّل هو الذي أبدى رغبة في الاتصال بمديرية المخابرات، فوافق.

بعد شهر من اجتماعات بلغت عشرًا التقى رئيس الاستخبارات العسكرية في منزله قائد القوّات اللبنانية في حضور زاهي البستاني. ثمّ تكرّرت لقاءات حضر بعضها جوزف أبو خليل. ولكنّ الحوار اقتصر على جوني عبده وزاهي البستاني.

منذ الاجتماع الأول تصرّف أحدهما حيال الآخر بود متجاوزًا مشاعر الريبة والحذر. فأتى التفاهم تكريسًا لجلسات عمل تمهيدية حدّدت اتجاهات التدرّج نحو الثقة.

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

رسم جوني عبده لبشير الجميّل سياسة الدولة اللبنانية كالآتي: «نحن نعرف ماذا نريد، ونريد أن نعرف أنتَ ماذا تريد؟ نحن مع المقاومة ولا نسمح إطلاقًا بسيطرة الفلسطينيين على بيروت الشرقية على غرار ما فعلوا في بيروت الغربية. هذه مسؤولية الدولة قبل أن تكون مسؤوليتكم. وبما أنّ للدولة اللبنانية تركيبة دقيقة للغاية ومعقدة ولا تستطيع اتخاذ قرارات كقراراتكم، فإنّنا مع أيّ مساعدة من شأنها منع الفلسطينيين وحلفائهم من السيطرة على المناطق المسيحية».

وأضاف: «نستطيع الاتفاق معك عند خطوط التماس بنشر الجيش هناك، وبطمأنتك إلى الضبّاط الذين تثق بوجودهم على رأس الجيش في الجانب المسيحي من خطوط التماس، ومستعدون للتنسيق معك شرط أن تخلي القوّات اللبنانية هذه الخطوط لئلا تكون المواجهة بينها وبين الفلسطينيين والسوريين وأحزاب اليسار. اتركوا الأمر للجيش واعطوا الشرعية دورها لتهدئة الوضع وحفظ الأمن والاستقرار. أمّا في موضوع سوريا فإنّ علاقتنا بها هي غير علاقتك بها. لسنا أعداء لها، ولا هي عدوّتنا كما تعتبرها أنت عدوتك. من ضمن هذا الإطار من التفاهم أريد أن أعرف ماذا تريد وما هي طلباتك؟».

وختم جوني عبده: «أريد أن أضيف أنّ علينا العمل معًا من أجل ألاّ يكون للشرعية في المستقبل ڤيتو سياسي على دورك»[1].

منذ لقائهما الأول بدأ التنسيق غير المباشر بين جوني عبده وبشير الجميّل بعيدًا من الأضواء، متنقلاً بين مكتبه في وزارة الدفاع ومنزله في اليرزة. فنشأت بينه وبين زاهي البستاني صداقة شخصية أدارها عقلان مرنان. كانت المصافحة الأولى باردة لاجتماع استمرّ ساعة ونصف ساعة تناول علاقة رئيس الجمهورية والسلطة اللبنانية بقائد القوّات اللبنانية والحاجة إلى حوار وانفتاح جدّيين بين طرفين بلا خوف وريبة. يومذاك قرّرا تبادل التساهل من غير أن يكونا متأكدين من نجاح حوارهما وإلى أيّ مجهول تذهب مبادرة جوني عبده. عزما بداية على تخطي المواضيع الدقيقة التي اختلفا عليها وقادتهما إلى الاقتتال تفاديًا لاستعادة هذا الخلاف. فخاضا في ما لا يباعد بينهما: مقاربة حلول للمشكلات الصغيرة انطلاقًا من تبريد الأرض، وتطبيع وجود طرفي النزاع في جغرافيا صغيرة بلا استفزاز وتحد مفتعل. فكان أن تركا الملفات الشائكة إلى التوقيت المناسب.

اختار جوني عبده وزاهي البستاني حوارًا غير مشروط مذ بدوا واثقين من الحاجة إلى بناء علاقة جديدة بين السلطة اللبنانية، ورئيس الجمهورية تحديدًا، وبين بشير الجميّل. وبانفتاح تأثر بمرونة طبعت شخصيته ورغبته في الاتفاق مع ندّه، انتقل جوني عبده بماضيه المتشنج مع بشير الجميّل إلى مسار جديد وقد تجاوزا كلّ ما كان واجهه أحدهما من الآخر. وسرعان ما عزا زاهي البستاني لقائد القوّات اللبنانية نجاح الحوار إلى رغبة مدير المخابرات في مغادرة موقع الخصم والعدو إلى الباحث عن حلول بلا إبطاء. فكان أن أخرج الحوار من طابعه الأمني إلى آخر سياسي لم يكن شاقًا ولا بلغ مأزقًا. بدوره رئيس الاستخبارات العسكرية وجد في محاوره مفاوضًا متمكنًا من استيعاب المخاوف المتبادلة.

كان تقويم زاهي البستاني لعلاقته بجوني عبده أنّ القوّات اللبنانية بدأت تكتسب من الدولة أقصى ما كانت تستطيع أن تحلم في الحصول عليه، بدءًا من الاطلاع على كلّ ما كان يجري داخلها، وسرعان ما أدّى منذ عام ١٩٨٠ إلى تحوّل الميليشيا شريكًا جدّيًا في المعلومات والتنسيق.

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

منح جوني عبده العلاقة الجديدة حيوية وشجاعة إلى حدّ أشعرت بشير الجميّل أنّها لم تكن لتتحقّق من دون مدير المخابرات. بدورها الميليشيا المسيحية أعطته والسلطة اللبنانية ما لم يكن يحلم في الحصول عليه، وهو المعلومات الأمنية والسياسية الوفيرة عن إسرائيل والاستخبارات السورية. ساهمت في هذا التطوّر طباع الرجال الثلاثة التي أحالت أيّ مطالب يثيرها أيّ منهم مقبولة من غير أن تُعَدّ تنازلات مكلفة بسبب عامل الثقة الذي هدم جدار الشكوك. وكان التنازل الرئيسي الذي قدّمه بشير الجميّل آنذاك هو إخلاء القوّات اللبنانية خطوط التماس بين البيروتين وتسليمها إلى الجيش اللبناني.

كانت التنازلات متبادلة، ولكنّ أيًّا من الطرفين لم يرَ فيها أنّه كان يخسر شيئًا ما أو شيئًا مهمًّا. في السنتين التاليتين أصبحت سلطة الياس سركيس امتدادًا طبيعيًا لمشروع القوّات اللبنانية في بناء الدولة ولفكرها السياسي ومقاومتها. أصبح قائدها أكثر استعدادًا للقبول بسلطة وطنية قوية على حساب الأفرقاء اللبنانيين جميعًا بمَن فيهم هو ما دامت تحمل مشروعه السياسي. أوجب ذلك على زاهي البستاني لأشهر الدفاع عن جوني عبده لدى بعض فريق العمل المصغر لقائد القوّات اللبنانية، الحذر من رئيس الجمهورية ورجاله ومن فكرة الدولة نفسها، من أجل أن يتقبل مغزى قرارات السلطة بالانفتاح على سوريا وسائر الأفرقاء اللبنانيين. كذلك دافع جوني عبده عن بشير الجميّل في حلقة المستشارين المحيطين برئيس الجمهورية في كلّ مرة اتخذ موقفًا متصلبًا بإزاء تطوّر داخلي أربك السلطة اللبنانية. كان على رجلي الحوار اللذين عقدا اجتماعات عمل دورية، ثلاث مرات في الأسبوع أحيانًا، التواطؤ على مستشاري الياس سركيس وبشير الجميّل بكتم المعلومات تارة وبشرح بعض ما كانا يقدمان عليه طورًا.

رأى جوني عبده في اجتماعه الأول ببشير الجميّل أنّ محاوره تجنب أن يكتم عنه ما لا يريد قوله. ولكنّ كلا منهما دافع عن مصالح السلطة التي يمثل، من دون أن يظهر تناقضًا مباشرًا بين فكرتي الشرعية والمقاومة. لم يتبادلا شروطًا وشروطًا مضادة واكتفيا بالمكاشفة. في اجتماعاتهما التالية لم يذكّر أحدهما الآخر بماضي مؤلم خبرته علاقتهما تفاديًا لتعريض المسار الجديد لهزة. من وفرة الأثمان الباهظة التي كبّدهما إيّاها نزاعهما الدموي. تبادلا دعابات عن حرب التنصّت والأفخاخ التي نصبها أحدهما للآخر لتضليله والإيقاع به وبرجاله وأنصاره. اكتشف مدير المخابرات في محاوره مقاومًا لا مكان للأنانية لديه. عندما ينتصر يُشعِر رفاقه بما حقّقه من دون أن يقصره عليه. صاف في صداقاته وفي عداواته بسبب معرفته سلفًا ما يريد وما لا يريد، وبسبب إصراره على عدم الكذب. ولم يجرّده افتقاره إلى الخبرة السياسية من صدق حيال الذات وإن بدا أقرب إلى المعاملة الفظة أحيانًا. على أنّ اجتماعهما الأول ذاك، في غمرة التناحر والصدام العسكري، كانت سبقته حادثة.

صيف ١٩٧٨، بعدما كان انقطع نهائيًا عن كسروان مذ هجر منزله في أدونيس تفاديًا لتهديدات القوّات اللبنانية، تلقّى جوني عبده مكالمة هاتفية من قائد الجيش العماد فيكتور الخوري دعاه فيها إلى لقاء يجمعه وبشير الجميّل بدعوة من جورج سعادة في منزل سيمون الخازن في جونيه. عندما انضم إليهم بادره قائد الجيش برغبته في أن يجري تنسيقًا بينه وبشير الجميّل. فأجابه: «هو يقوم بعمله وأنا أقوم بعملي، ولا حاجة إلى التنسيق المباشر بيننا. أنا أعرف كيف أنسق معه من دون أن أقول له إنّني أفعل ذلك، لكلّ منا هدفه. أنا أمثل دولة وسلطة شرعية يعرفها هو ولكنّه ضدّها. لديه أهدافه وليست كلّها صحيحة ونحن ضدّها. وهذا لا يعني أن يطلق أحدنا النار على الآخر. أنا أنسق من غير أن يعرف أحد ماذا أفعل وكيف أفعل».

وأضاف: «التنسيق المباشر معه يعني أن أنفّذ له ما يريده لأنّه القويّ في منطقته، وهذا ما لن أقدم عليه».

يومذاك لمس انزعاج قائد القوّات اللبنانية من عدم مجاراته عبارة صريحة قصدها قائد الجيش وهي التعاون المباشر بين مديرية المخابرات والميليشيا المسيحية.

قال بشير الجميّل: «ألا يمكن التنسيق سرًّا؟».

ردّ: «هل عندكم أسرار؟ ما دامت علاقتك بإسرائيل ليست سرًّا فهل تريدها أن تكون معي كذلك. التنسيق الأفضل هو أن تفعل أنتَ ما تعتقده مقاومة، ونفعل نحن ما نريد. أنتَ مهتم بأن تكون زعيمًا مسيحيًا بينما لا علاقة لنا بهذا الموضوع. نحن نعمل في المخابرات وعلاقتنا بقيادة الجيش والسلطة السياسية. أنا أقول إنّ خطنا ليس صحيحًا مئة في المئة. ربما هناك حسابات غير دقيقة. لكن عليك أن تعترف بأنّ خطك ليس صحيحًا مئة في المئة أيضًا. وإذا كان ثمّة ما يمكن الاتفاق عليه فهو إبقاء المشكلات في إطارها السياسي».

في معرض تسجيله مآخذ على الأجهزة الأمنية اللبنانية المعنية بالمراقبة وجمع المعلومات والتعقب وما اعتبره تلكؤًا في حماية أمن المناطق المسيحية، قال بشير الجميّل: «الأمن العام لا يفعل شيئًا».

ردّ: «مع أنّنا أرسلنا إليه ضابطًا مهمًّا هو نعيم فرح».

قال بشير الجميّل: «كيف كانوا يسمّونه أيام المكتب الثاني هتلر البقاع؟ لا هتلر ولا شيء آخر».

قال جوني عبده: «لديك مسؤول في الشرطة اسمه ديب أنستاز. يوم كان المقدّم غابي لحود موجودًا كان نعيم فرح هتلر البقاع. إذا غبتَ أنتَ غدًا ماذا سيفعل ديب أنستاز»[1].

كان جورج سعادة رمى من اجتماع فيكتور الخوري ببشير الجميّل إلى تأكيد وجهة نظر بيار الجميّل القائلة أنّ التفاهم مع نجله الأصغر يكرّس التفاهم معه هو. والعكس صحيح. بدوره فيكتور الخوري أراد في طلبه التنسيق بين جوني عبده وبشير الجميّل تصويب علاقة الأخير برئيس الجمهورية. وكان قد كرّر هذا الموقف لبيار الجميّل الذي جمعته به صلات وثيقة. وغالبًا ما قال له قائد الجيش: «إمّا أنتم حلفاء حكم للرئيس سركيس كما كنتم تقولون للسوريين وإمّا لا. وإذا لم يعد الأمر كذلك أخبرونا»[2].

١. «جوني عبده يتذكر»، «الوسط»، ١١ نيسان ١٩٩٤.
٢. مقابلة خاصة مع العماد فيكتور الخوري.

بـدايـة إنـقـلاب

في المرحلة الأولى من الحوار بين جوني عبده وزاهي البستاني الذي ظلّ يحتفظ بازدواجية الدور، ضابطًا في الأمن العام[1] ومحاورًا عن قائد القوّات اللبنانية، بدا أنّ ثمّة منعطفًا جديدًا سار فيه رجال الياس سركيس وأبرزهم مدير المخابرات، هو تخليهم عن رهان نادى به الرئيس في مطلع عهده. كان قد أمل في إنهاء الحرب اللبنانية بحلول مناسبة لبناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية، قبل أن تطرأ أحداث خطيرة تولدت تباعًا: رفضت مصر والسعودية والكويت إرغام المقاومة الفلسطينية على تنفيذ اتفاق القاهرة. بعد اجتماعات عقدتها بين كانون الأول ١٩٧٦ وأيار ١٩٧٧ خلصت اللجنة الرباعية العربية إلى التفويض إلى لجنة عسكرية لبنانية – سورية – فلسطينية هذه المهمّة بوضع برنامج لتطبيق الاتفاق يبدأ بانتشار قوّة الردع العربية في المخيمات الفلسطينية وينتهي بتجريد هذه من سلاحها الثقيل. نُفّذ بعض الخطوات ثمّ صار إلى تجميد تنفيذ اتفاق القاهرة كليًّا ترجمة لعدم حماسة هذه الدول في المضي فيه إلى النهاية. في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ ذهب أنور السادات إلى القدس، فانقلبت التوازنات السياسية والعسكرية في لبنان رأسًا على عقب. انضمت سوريا إلى رافضي تنفيذ اتفاق القاهرة وانفتحت مجدّدًا على المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية اللبنانية لتصويب معادلة أخلّت بها مفاجأة الرئيس المصري وقد أيدتها الجبهة اللبنانية. ومع «حرب المئة يوم» في المناطق المسيحية انهار تحالف كميل شمعون وبيار الجميّل مع دمشق، فبات الطرفان وجهًا لوجه في جولة جديدة من عنف مدمّر بعث الحرب اللبنانية مرة أخرى. أضحت سوريا بدورها على طريق التباعد عن الياس سركيس[2].

بات الرئيس على مسافة بعيدة من أحلامه وطموحاته التي كان قد رسمها عام ١٩٧٦، وأُرغِمَ منذ نهاية ١٩٧٨ على أن يكون رئيس إدارة أزمة عاصية على الحلّ في لبنان[3]. تخلى عن اقتناعات صار

١. يقول فاروق أبي اللمع إنّ زاهي البستاني لم يكن يطلعه على نتائج حواره مع جوني عبده، ولا على اتصالات بشير الجميّل بالسلطة اللبنانية، ما خلا عموميات غير ذات أهمية على نحو ما كان يفعل في الأمن العام، إذ كان يحجب عنه تقارير سياسية وأمنية مهمّة. لكنّ تصرّفًا كهذا لم يبعث على الاستياء لديه لمعرفته بالغطاء السياسي الضمني الذي منحه رئيس الجمهورية لرئيس غرفته الخاصة، رغبة منه في إبقاء الحوار مع مدير المخابرات في نطاق السرّية. كذلك كتم جوني عبده حواره هذا عن فاروق أبي اللمع (مقابلة خاصة).

٢. ينقل ميشال إده عن عبدالحليم خدام، وزير الخارجية السوري، في معرض تقويمه في ما بعد علاقة دمشق بالياس سركيس قوله: «لم يتآمر مرة على سوريا ولا خدعنا، بل اختلفنا معه في الرأي» (مقابلة خاصة).

٣. قاد ذلك رئيس الجمهورية إلى تقديم استقالته في ٦ تموز ١٩٧٨ عندما استدعى رئيس مجلس النوّاب كامل الأسعد وأبلغ إليه الأمر، ولكن من غير أن يسلّم إليه كتابًا خطيًا بالاستقالة. كان قد وجد أنّه فقد فرصة أن يكون رئيس حلّ للأزمة اللبنانية فبات رئيس إدارتها. فاتح جوني عبده في رغبته في الاستقالة. فوافقه الرأي بعد فؤاد بطرس، إذذاك أعلنها. في تبريره لاستقالته أعرب أمام مدير المخابرات عن اعتقاده بتهاوي الآمال التي رافقت انتخابه، وهي وضع برنامج حلّ أيده العرب فأضحوا الضمان المباشر للتنفيذ بدءًا من تطبيق اتفاق القاهرة وصولاً إلى تجريد الميليشيات المسيحية والإسلامية من سلاحها. على أنّ انقلاب سوريا على دورها المؤازر للشرعية اللبنانية جرّد الرئيس من الذراع العسكرية العربية التي وضعتها في إمرته قمتا الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦. وصارح جوني عبده بالقول إنّ تحوّلاً خطيرًا في المعادلة الإقليمية سيفضي إلى آخر مماثل في المعادلة الداخلية: «سأختلف مع السوريين الذين سيدخلون في حرب مع المسيحيين بعدما أصبحوا حلفاء للفلسطينيين. ولن يتسنى لي أن أحكم بعد اليوم. لقد انهار برنامجي للحلّ». وسرعان ما تراجع عن استقالته في ١٥ تموز بعد ضغوط سياسية لبنانية وسورية، على رغم أنّه كان يميل إلى تأليف حكومة انتقالية برئاسة جان عزيز تعدّ لانتخاب رئيس جديد للجمهورية (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده).

يعتقدها عقيمة وغير مجدية بعدما انقلبت الأدوار والمواقع: اقترب بشير الجميّل من حكم الياس سركيس ما إن عادته دمشق باحثة عن حلفاء جدد في السلطة كسليم الحص، وفي الشارع كالحركة الوطنية. وما لبث الياس سركيس أن اكتشف أنّ قائد القوّات اللبنانية، مع التحوّلات المفاجئة والخطيرة في الشرق الأوسط، لم يكن هو المشكلة ولا كان وحده العقبة أمام الحلّ. صحّ الحدس السياسي الذي قال به قائد الميليشيا المسيحية في السنتين الأوليين من العهد وناوأته السلطة اللبنانية، فانتهى جوني عبده إلى ما كان بدأ منه بشير الجميّل. جمعهما تقاطع القراءة السياسية المشتركة: لم تنته حرب لبنان وإنّما دخلت فصولاً جديدة مجهولة ومقلقة ومكلفة. لذلك اختارا الخوض في حوار دائم من أجل ألاّ يختلفا، وإمرار المرحلة بالتفاهم والتوافق الأكثر ملاءمة لهما معًا. باتا يريدان دولة بشروط مغايرة لتلك التي اقترحتها التسوية العربية للأزمة اللبنانية عام ١٩٧٦، وليست بالتأكيد بشروط ما كان عليه لبنان قبل «حرب السنتين» في ظلّ اتفاق القاهرة وبروتوكول ملكارت[1].

لم يعد في وسع رئيس الجمهورية إنجاز تسوية ما، ولا أعتقد قائد القوّات اللبنانية قبل ذلك بوقت طويل أنّ الطريقة التي أدارت بها السلطة علاقاتها بسوريا والمقاومة الفلسطينية لن تدفع بها إلاّ إلى العجز والمأزق. بدا بشير الجميّل في رأي جوني عبده على حقّ.

في خضم المعادلة السياسية الجديدة التي أوجبت المصالحة بين الياس سركيس وبشير الجميّل، راحت علاقة جوني عبده به تتنامى وتتخذ بعدًا شخصيًا وطيدًا.

في السنتين الأوليين (١٩٧٩ – ١٩٨١) كانت اجتماعاتهما دورية، ثمّ أضحت في مرحلة الإجتياح الإسرائيلي (١٩٨٢) يومية تقريبًا. في بدايات حوارهما رمى مدير المخابرات إلى علاقة مستقرة تحول دون استدراج السلطة إلى مواجهة مع القوّات اللبنانية من جهة، ومحاولة الحصول على كمّ كبير من المعلومات عمّا يجري في مناطقها وداخل إدارة قائدها والتحقّق من مكامن قوّته وضعفه فيها.

أطلع جوني عبده بتقطع فريق عمله في مديرية المخابرات على نتائج هذا الحوار، وكان قد بلغ مرحلة متقدّمة. لم يسهب أمام ضبّاطه القريبين في تفاصيل تطوّره وانتقاله من تعاون سرّي إلى علني. بل رغب في أن يلاقوا رئيسهم في الحقبة الجديدة التي اختطها لمديرية المخابرات ولضبّاطه هؤلاء الذين كانوا شاركوه في حربه الأمنية على القوّات اللبنانية، وبات عليهم مشاركته في خيار التفاهم والمصالحة. في المرحلتين حظي بتأييدهم بعدما قفزت هذه العلاقة إلى واجهة أولويات مهمّات المديرية. إلاّ أنّه قوبل بدءًا من عام ١٩٨١ بانطباعات متفاوتة التأثير ترجّحت بين الحماسة والتحفظ تبعًا للمعلومات التي كان أطلعهم عليها، كلّ منهم ضمن اختصاص فرعه. وغالبًا ما أثاروا معه منذ عام ١٩٨٢، قبل أشهر على الاجتياح الإسرائيلي للبنان بعدما تكشّف طموح قائد القوّات اللبنانية إلى رئاسة الجمهورية، تساؤلات منها: هل أنّ خيار بشير الجميّل سليم أم لا؟ هل يصل إلى رئاسة الجمهورية؟

رمت تساؤلات الضبّاط إلى إشاعة شكوك لدى رئيسهم في خطورة مجازفته بعدما لمسوا جدية التزامه المشروع السياسي لقائد الميليشيا المسيحية.

كان درج على الاحتفاظ لنفسه بحرّية حركته السياسية مع سفارات دول كبرى وأفرقاء محليين، حاجبًا إيّاها عن فريق عمله بمن فيهم مساعده الرائد نبيه فرحات. كانت هذه في صلب أسرار

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

دوره ومناوراته. في الخلية المركزية في مديرية المخابرات جاراه الضبّاط المسيحيون في تأييد بشير الجميّل. وتحفّظ ثلاثة ضبّاط مسلمين هم نبيه فرحات وسمير الخادم وعدنان شعبان لأسباب عزوها إلى أنّ واقع التركيبة السياسية والاجتماعية اللبنانية أضعف من أن يتقبّل بسهولة وصول حزبي متطرّف وقائد ميليشيا متورّط في الحرب ومحاصر بخصوم وأعداء كثيرين له، مسلمين ومسيحيين، إلى رئاسة الجمهورية من دون ثمن مكلف[1]. والأحرى أنّه يصبح كذلك إذ يخلف رئيسًا محايدًا كالياس سركيس.

كانوا في الوقت نفسه لمسوا منذ عام ١٩٧٩ فحوى العلاقة الجديدة بين الجيش والقوّات اللبنانية عبر أبرز ملامحها: حرّية الانتقال التي بدأت أفواج الجيش تتحسّسها بين المناطق الشرقية وخارجها، وسهولة عبور قوافله بلا مضايقات وتموين ثكنه ومواقع عسكرييه في الشمال والبقاع، ناهيك بإعادة ربط ثكنه ومراكزه داخل المناطق الشرقية بعضها ببعض من دون تعرّضها لكمائن اصطياد الجنود والسطو على الآليات. فآل ذلك إلى تسلّم الجيش من القوّات اللبنانية خطوط التماس بين البيروتين. توقفت المواجهات المسلحة والحرب الساخنة بينهما بكل مظاهر الخطف والاعتداء والقتل. وبدآ يتبادلان التعاون: منح الجيش رجال الميليشيا تراخيص مرور على حواجزه بلا تدقيق، وأتاح لها أن تستورد سرًّا أجهزة إتصالات لاسلكية وعتادًا وتجهيزات عبر مطار بيروت الواقع تحت سيطرة الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية. ولم يكن يشمل ذلك السلاح والذخائر اللذين بقي استيرادهما محصورًا بالمرفأ السياحي الصغير في جونيه من إسرائيل. بدورها القوّات اللبنانية حضّت مسلحيها على تفادي التعرّض للضبّاط والجنود وتسهيل مهمّاتهم. شعر الطرفان أخيرًا أنّهما سدّدا معًا الثمن الباهظ حتى ذلك الوقت[2].

لم تتوقف مديرية المخابرات عن مراقبة المكالمات الهاتفية، وإن تكن قد قاربتها في المرحلة الجديدة على نحو مغاير. لم تعد القوّات اللبنانية ميليشيا مشبوهة ومريبة وعدوًّا، ولكنّ استمرار التنصّت، شأن حاله في ظلّ المواجهات، استمرّ جزءًا رئيسيًا من مهمّتها الأمنية لجمع المعلومات التي توفر لها حماية النظام.

مع تقدّم علاقة مديرية المخابرات بالقوّات اللبنانية في الأشهر التالية أسرع مِمّا كان متوقعًا انهار جدار المناورات والشكوك والتواطؤ. بدا المقصود أنّ بشير الجميّل سيكون الرجل القوي في المرحلة المقبلة من إدارة الصراع الداخلي. عبّر عن ذلك الياس سركيس تكرارًا أمام بعض وزرائه ومستشاريه القريبين عندما تحدّث عن «تحوّل كبير» أجراه بشير الجميّل في مساره السياسي، فأضحى أكثر قدرة على الانفتاح على الأفرقاء اللبنانيين الآخرين، كما على الخارج الذي بات بدوره أكثر تقبّلاً له[3]. زالت الفروق بين مدير المخابرات وقائد القوّات اللبنانية اللذين حملا طاقة كبيرة من الأطباع المتباعدة وإن جمعت بينهما قواسم مشتركة، كالتحليل السياسي والتقائهما على رؤية استراتيجية لا تحول دون اختلافهما في التكتيك بسبب انتساب كلّ منهما إلى أسلوب عمل مغاير ومذهب سياسي مناقض. أحدهما ضابط استخبارات متمرّس وواسع الحيلة، والآخر قائد ميليشيا شجاع وصلب. جمعتهما أيضًا طاقة ضخمة على العمل ونشاط لساعات والاستماع والحوار والجدل. بذكاء سياسي أصغيا أحدهما إلى الآخر كثيرًا وتحاورا طويلاً وحلّلا تبعًا لمعلومات استخلصا منها نتائج متشابهة. في الحصيلة أصبحا صديقين وجدا أكثر من سبب

١. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات والعميد سمير الخادم.
٢. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.
٣. مقابلة خاصة مع ميشال إده.

لتطابق شبه كامل بين مصالحهما والمحافظة على موقع كلّ منهما. اجتمعا على الاختلاف لا على التناقض، وطابقا في التحالف.

أصبح الجيش أشبه بقوّة إحتياط للميليشيا المسيحية، ونجح بشير الجميّل في فرض سيطرته العسكرية على الأشرفية والضاحيتين الشرقية والجنوبية لبيروت وكسروان وقسم من جبيل[1].

لكنّ مسؤولين ثلاثة قريبين من رئيس الجمهورية، معنيين بأهمية متفاوتة، تحفظوا عن علاقته الجديدة ببشير الجميّل وتفويضه إلى جوني عبده إدارتها سعيًا إلى تعاون سياسي أصبح في السنتين التاليتين أقرب إلى تحالف: وزير الخارجية فؤاد بطرس وقائد الجيش ڤيكتور الخوري وقائد قوّة الردع العربية سامي الخطيب.

فاجأت المصالحة أولاً فؤاد بطرس. منتصف تموز ١٩٨١ كان يجري جراحة في القلب في أميركا أوجبت غيابه عن لبنان ثلاثة أشهر. لدى عودته فاتحه الرئيس في تطوّر المصالحة مع قائد القوّات اللبنانية بعدما كان الوزير قد لمس في الأشهر السابقة نشاطًا مميّزًا أظهره الأخير من خلال زياراته المتكرّرة لقصر بعبدا، مع أنّ الرئيس ومدير المخابرات لم يكتما عنه مراحل الاتصالات والتفاوض معه. فضّل فؤاد بطرس الوقوف على الحياد وعدم الدخول طرفًا ثالثًا في العلاقة الجديدة. فأبلغ إلى صديقه الرئيس أنّ أحدًا لم يستمزجه رأيه في المصالحة ولا في مآل التحالف السياسي مع بشير الجميّل، واختار أن ينأى بنفسه عن نتائجه. ولكن من غير أن يضمّن موقفه ردّ فعل سلبيًا بإزاء ما حصل[2]. بدوره ڤيكتور الخوري اتخذ موقفًا مماثلاً وإن بدا أكثر تأثرًا بدور جوني عبده. لم يعارض المصالحة على رغم أنّ مدير المخابرات أطلعه تدريجًا عليها. منذ تولى قيادة الجيش، تجنب مقاربة السياسة عندما لمس التفويض الذي منحه الرئيس إلى مدير المخابرات في هذه المهمّة، خصوصًا وإنّ الانفتاح على قائد القوّات اللبنانية كان مسؤولية جهاز الاستخبارات العسكرية أكثر منه مسؤولية الجيش. أمّا سامي الخطيب فانتقد المصالحة والتعاون غير المحدود بين جوني عبده وبشير الجميّل واعتبرهما خطرًا على علاقة لبنان بسوريا. وغالبًا ما أسرّ بموقفه هذا إلى رئيس الجمهورية كلّما عاد من مقابلة مع مسؤولين سوريين في دمشق، فلم يُعر الياس سركيس ملاحظة سامي الخطيب أهمية خاصة.

كان جواب الرئيس في معظم الأحيان تفاديًا لإحراجه هو الآتي: «إذا لم يكن هناك مَن يتكلّم أو يحاوره، فمَن يقف في وجهه، ومَن سيكون قادرًا على استيعابه؟ لا أنتم ولا السوريون تحكون معه، ولا نحن نحكي معه. مَن تراه يحكي معه؟ لا يمكننا الاستمرار في تجاهله»[3].

١. بعد أحداث ٧ تموز لم يعد خارج سيطرة بشير الجميّل سوى منطقتين: المتن الشمالي بزعامة شقيقه أمين بناء على إصرار والده بعدما بلغت خلافات الأخوين ذروة، وجرود جبيل الواقعة تحت سيطرة سمير جعجع قائد مسلحي الشمال – ومعظمهم كتائبيون – الذين تسبّبت مجزرة إهدن عام ١٩٧٨ بتهجيرهم وعائلاتهم من بيوتهم في بشري وزغرتا وقرى قضائهما بتهديد مباشر من سليمان فرنجيه والجيش السوري. نزحوا إلى جبيل موزعين على ساحلها والجرد. وأقاموا ثكنتهم ومراكزهم العسكرية فيهما. ولئن بقي هؤلاء على اتصال ببشير الجميّل، تصرّفوا باستمرار وخصوصًا قائدهم باستقلال كامل من جرّاء تحميلهم قيادتي حزب الكتائب والقوّات اللبنانية مسؤولية ما أصابهم (مقابلة خاصة مع أسعد شفتري).
٢. مقابلة خاصة مع فؤاد بطرس.
٣. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

الحـل الدامـي

أحداث ٧ تموز ١٩٨٠ وما رافقتها من مظاهر عنف دموي ألقت بثقلها على السلطة اللبنانية التي شعرت بخطر تنامي شعبية بشير الجميّل بأن عمد إلى إقران سيطرته العسكرية على المناطق الشرقية بزعامة سياسية جعلته محاورًا أول باسم المسيحيين فيها. لم يكن سهلاً على رئيس الجمهورية تقبّل ما أقدم عليه من خلال ما سمّاه «توحيد البندقية المسيحية» والذي لم يعنِ للسلطة إلاّ ضرب منافسيه السياسيين جميعًا وابتلاع آلتهم العسكرية[1]. عام ١٩٧٨ حقّق انتصاره السياسي الأول في «حرب المئة يوم» في الأشرفية عندما أخلاها الجيش السوري، مستقطبًا مشاعر المسيحيين إلى مشروع «مقاومة احتلال الجيش السوري للبنان»، وعام ١٩٨٠ امتلك جيش المقاومة بقيادة واحدة لا شرذمة وولاءات متعدّدة فيها.

كانت قد توافرت لجوني عبده معلومات قليلة عن اتساع شقة الخلاف بين الحليفين بشير الجميّل وداني شمعون تركت أثرها على مسلحي تنظيميهما في القوّات اللبنانية. فكان أن نبّه الثاني ووالده كميل شمعون أكثر من مرة إلى احتمال إقدام بشير الجميّل على عمل عسكري كبير ضدّ ميليشيا نمور الأحرار. ومن غير أن يحصل على تفاصيل دقيقة تُبيّن له حجمه وموعده ومكان حصوله. مكّنته هذه المعلومات من توقّع صدامٍ عسكري بين حزبي الجبهة اللبنانية والذي أسفر بين تموز ١٩٧٩ وتموز ١٩٨٠. متقطعًا ومتنقلاً من منطقة إلى أخرى زارعًا فلتانًا شبه يومي أحيانًا. عن ١٦٠ قتيلاً من صفوفهما. رجّح جوني عبده ألاّ يصبر بشير الجميّل طويلاً على هذا الاستنزاف القاتل بلا حلّ، وكان قد خَبَرَ ردود فعله. لم يشأ كميل شمعون تصديق المعلومات التي أطلعه عليها مدير المخابرات ولا استجابة طلبه تسليم ثكنة ميليشيا حزبه في عين الرمانة إلى الجيش اللبناني تفادياً لاشتباك دموي، وبغية وقوفه سدًّا في وجه بشير الجميّل.

تدريجًا تصاعدت الصدامات المسلحة بين الطرفين بدءًا من ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٠ في جرود جبيل وصولاً إلى بلدات الساحل. وما لبثت بعد هدوء متقطع أن تفاقمت منذ ١٦ نيسان في الصفرا في ساحل كسروان ثمّ انتقلت إلى بدادون في الأول من أيار، فإلى الأشرفية في ١٩ حزيران. غطت أعمال خطف وقتل واعتداءات متبادلة عين الرمانة والحدث وكفرشيما وبلدات في كسروان، ونشأت منها دوامة فوضى أوصلت الأهالي إلى السخط على القوّات اللبنانية وحافة الانهيار. بعدما لوّح في ٢٧ حزيران، في خطاب ألقاه في جونيه، بإمكان توحيد القوّات اللبنانية بالقوّة حينما تحدّث عن «مجنون» قد يقدم على هذا العمل، قرّر بشير الجميّل تصفية ميليشيا داني شمعون وحصر القرار العسكري بتنظيم واحد بقيادته، تنضوي فيه الميليشيات الصغيرة كلّها مجرّدة من

١. تأسست ميليشيا «القيادة الموحّدة للقوّات اللبنانية» في ٣٠ آب ١٩٧٦ لوضع حدّ لاستمرار الصدامات المتكرّرة بين الحليفين، حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار، إبّان «حرب السنتين». فكانت صيغة أولى لإرساء تعاون عسكري بينهما ضمّ أيضًا حراس الأرز والتنظيم. شكّلوا قيادة عسكرية موحّدة من ثمانية أعضاء انتخبوا بشير الجميّل رئيسًا لمجلس القيادة. والتي ظلّت في واقع الأمر شكلية لأنّ كلاً من تنظيماتها استقل بتسلحه ومخيمات تدريبه وتمويله وإدارة عملياته العسكرية وانتشاره في مراكز نفوذه وشعبيته.

خصوصية وامتياز اكتسبتهما منذ المحاولة الأولى لتوحيد القوى العسكرية المسيحية في المناطق الشرقية إبّان «حرب السنتين». إلى أن كانت الذريعة التي انتظرها عندما اعتدى مسلحو حزب الوطنيين الأحرار على مقرّ لحزب الكتائب في وادي شحرور في ٢ تموز. فسقط قتلى وجرحى.

صباح ٧ تموز صحّ حدس جوني عبده بهجوم نفّذه مسلحو بشير الجميّل على ثكن حزب الوطنيين الأحرار ومقاره في الأشرفية والمتن وكسروان وجبيل، واحتلوها بعد اشتباكات عنيفة باسم «توحيد البندقية المسيحية» استمرّت يومين، وأدّت إلى ٧٠ قتيلاً وعشرات الجرحى. في ٩ تموز استقال داني شمعون من حزبه وأعلن حلّ الميليشيا ما إن تأكدت السيطرة المطلقة لبشير الجميّل على الآلة العسكرية وترسانتها الضخمة في المناطق المسيحية في طريق جعل الميليشيا جيشًا نظاميًا.

كان لهذا القرار بعدان، أمني وسياسي، وإن اتسم بمواجهة عسكرية في الظاهر هي وضع حدّ للاقتتال مع حزب حليف بغية توحيد قسري للميليشيات المسيحية. اقتضى ذلك ثمنًا دمويًا باهظًا لإنهاء حروب صغيرة كانت قد حاصرت قائد القوّات اللبنانية.

لكنّ ثمّة وجهًا آخر غامضًا لقرار «توحيد البندقية المسيحية» هو رغبة بشير الجميّل في وقف تدخّلين مباشرين في الميليشيا، أحدهما من إسرائيل والأخر من جوني عبده. اتخذ القرار وأبقاه سرّيًا ما خلا أربعة أولهم زاهي البستاني الذي تفهّم مبرّراته السياسية ثمّ ثلاثة أخرون كانوا معنيين بتنفيذه: فادي أفرام رئيس أركان القوّات اللبنانية وفؤاد أبو ناضر رئيس الشعبة الثالثة (العمليات) والياس حبيقة رئيس جهاز الاستخبارات. لم يكشفه لجوني عبده على رغم تقدّم علاقته به، ولا أوحى له به زاهي البستاني على رغم استهدافه السلطة اللبنانية سياسيًا. في ما بعد عزا مدير المخابرات أسباب كتم القرار عنه إلى تفاهم ضمني سابق بين الرجلين من غير أن يحدّث أحدهما الآخر به، هو ألاّ يكشف أيّ منهما للآخر هدفًا يسعى إليه ويتعارض مع مصلحة محاوره. كتم عنه جوني عبده بضعة خيارات دخلت في صلب مصلحة الدولة اللبنانية كالحوار مع سوريا والمقاومة الفلسطينية وأفرقاء لبنانيين. كذلك فعل بشير الجميّل في مراحل الاتصال بإسرائيل وفي أحداث ٧ تموز. واستمرّ هذا التفاهم ساريًا حتى انتخاب قائد القوّات اللبنانية رئيسًا للجمهورية ما خلا استثناء واحدًا وجد بشير الجميّل ضرورة ملحة في الإفصاح عنه لمدير المخابرات لارتباطه المباشر بمصلحة الدولة اللبنانية، هو اجتياح إسرائيلي مرتقب للبنان عام ١٩٨٢.

في موازاة اجتماعات عقدها بشير الجميّل مع مسؤولين إسرائيليين في لبنان وفي إسرائيل أرست علاقة سياسية، نجحت الاستخبارات العسكرية العبرية ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٠ في نسج علاقات سرّية مع تنظيمات في القوّات اللبنانية[1]، حملتها على تبادل المعلومات معها كون ما يجمع الطرفين عدوًّا مشتركًا هو المنظمات الفلسطينية. فقادت إلى تعاون مزدوج أتاح للاستخبارات

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.
يروي جوزف أبو خليل أنّ بشير الجميّل «طلب اجتماع مصارحة مع الجانب الإسرائيلي أصرّ فيه على إغلاق هذه الدكاكين كلّها بلا استثناء وحصر الاتصال بأجهزة القوّات اللبنانية. بل أكثر من ذلك صارح المسؤولين الإسرائيليين بقوله: «أنا أختار المعلومات التي يجب أن تُنقَل إليكم، وليس لكم أن تطلبوا أو تسألوا أو تحقّقوا مع أيّ شخص من الأشخاص. نحن حركة مقاومة لا شبكة استخبارات. ومَنَعَ الأجهزة المختصة في القوّات اللبنانية من تزويد الدوائر الإسرائيلية معلومات إلاّ بموافقته الشخصية. وكان له نسبيًا، ما أراد نظرًا إلى استحالة ضبط هذه المسألة كليًّا» («قصة الموارنة في الحرب»، جوزف أبو خليل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٨).

الإسرائيلية الدخول عميقًا إلى بعض التنظيمات المسيحية كحزب الوطنيين الأحرار وحرّاس الأرز والتنظيم بتزويدها سلاحًا ومالاً وتسهيل صفقات وتجارة محظرة وتهريب، في مقابل معلومات كانت تحصل عليها عن المقاومة الفلسطينية وجزئيًا عن الجيش السوري في لبنان. حتى ذلك الحين لم يكن قد انفجر النزاع السوري - الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية. في ظلّ شبكات أمنية متعاونة كهذه كَثُرَ في الميليشيا المسيحية المخبرون العاملون سرًّا لحساب الاستخبارات الإسرائيلية.

كانت أحداث ٧ تموز التي ألغت ظاهرًا تفكّكًا أصاب وحدة القوّات اللبنانية من جرّاء تصرّفات مستقلة في الجباية والتسلح واحتلال البيوت ومصادرة أملاك وعقارات خاصة أو استثمارها، محاولة تعطيل للدور الإضافي غير المعلن للاستخبارات الإسرائيلية في المناطق المسيحية. لمس بشير الجميّل تدريجًا وجود تيارات داخل السلطة العبرية جذبت إليها قوى في الميليشيا المسيحية واستمالتها. وسرعان ما أضحى هذا التجاذب عاملاً مؤثرًا في اجتماعات القوّات اللبنانية ومناقشاتها وقراراتها أحيانًا إلى أن قرّر إنهاء ظاهرة وجدها مهدّدة لتنظيمه. فأدّى ذلك إلى أن حَصَرَ التعاونين العسكري والأمني والعلاقات السياسية مع الدولة العبرية به وحده، قائدًا غير منازع في القوّات اللبنانية، لم يعد ثمّة محاور إلاّه.

كانت قد نشأت في القوّات اللبنانية منذ عام ١٩٧٦ مكاتب اتصال بإسرائيل تفاوتت أهميتها وتأثيرها. لدى بشير الجميّل جهازان: الأول مكتب استخبار يجمع ملفات معلومات عن الدولة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية والجيش السوري في لبنان، مستقيًا إيّاها أيضًا من التنصّت ومن مصادر علاقاته وعلاقات فريق عمله بالسفارات والشخصيات السياسية وكان يسمّيه «G7». ويندرج في هذا الجهاز مكتب عن إسرائيل. والآخر بالغ السرّية هو جهاز التنسيق مع الدولة العبرية لمهمّة مزدوجة: تقنية لتأمين الاتصالات اللاسلكية، وسياسية لتنظيم اجتماعات الطرفين في المناطق الشرقية أو في عرض البحر أو في إسرائيل وضمان حمايتها وتتبع لها أمانة سر تدوّن النشاطات المشتركة ودورات التدريب والتسلح ومحاضر الاجتماعات. وهذان الجهازان مستقلان. وكان ثمّة شخصان أو ثلاثة على الأكثر في فريق عمل بشير الجميّل أعضاء في الجهازين معًا. فلم تكن تتسرّب معلومات أيّ منهما إلاّ بناء على أمر شخصي منه ومن ضمن ما يأذن به ومبرّراته. أمّا سائر تنظيمات القوّات اللبنانية فكان لها جهاز اتصال بإسرائيل مشابه للأول يعمل باستقلال عن الميليشيا على تزويدها معلومات كانت تطلبها[1].

لم يكن سهلاً اختراق الجهازين اللذين أغلقهما عليه بشير الجميّل دون سائر أجهزة القوّات اللبنانية. وتبعًا لغموض وسرّية اتسمت بهما وظيفتهما. لم يطلع مدير المخابرات على المعلومات المتوافرة عن إسرائيل إلاّ من خلال بشير الجميّل ووفق ما كان يراه ضروريًا لذلك، وفي الوقت المناسب.

كان ردّ فعل داني شمعون، أول حلفاء إسرائيل في القوّات اللبنانية وأبرزهم، حيال أحداث ٧ تموز وصفه إيّاها بأنّها عمل غادر رمى إلى فرض هيمنة الحزب الواحد، وهو حزب الكتائب، على المناطق الشرقية كلّها. للتوّ غادرها وأجرى اتصالات بأعداء بشير الجميّل وبينهم مسؤولون فلسطينيون، فيما ذابت التنظيمات المسيحية الصغيرة الأخرى في القوّات اللبنانية في قيادة صاحب الإمرة الوحيدة والقاطعة.

١. مقابلة خاصة مع مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

لم يكن انتصار بشير الجميّل كاملاً بالقدر الذي شاء. ثمّة استثناء بقي خارج هذا الانتصار مكّن حزب الوطنيين الأحرار والتنظيم وحرّاس الأرز، بحدود دنيا، من الإبقاء على صلة اتصال مستقلة بالدولة العبرية بتدخّل مباشر من هذه لدى بشير الجميّل. كانت قوّاته حاصرت مكاتب الاتصال بإسرائيل لاحتلالها ثمّ تراجعت عنها بطلب من تل أبيب، فلم تقع تحت سيطرة قائد القوّات اللبنانية وظلّت تعمل كالسابق بجهود وإمكانات أضعف ولكن بحماية خاصة من إسرائيل. على أنّها أُخضِعت للتنسيق والتعاون مع الميليشيا الأم بتزويدها المعلومات المرتبطة بشبكات مخبريها في بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية وفي مناطق انتشار الجيش السوري، إلى تلك العاملة داخل سوريا، وكانت هذه كلّها بتمويل إسرائيلي[1].

أمّا ما ترتب على أحداث ٧ تموز فهو أنّ السلاح الإسرائيلي، ولاسيما منه الهبات، الذي كان يصل إلى القوّات اللبنانية وتتقاسم حصصه نسبيًا تنظيماتها بتفاهم رعته الدولة المانحة، قد بات في يد بشير الجميّل وحده الذي يوزّعه على أسلحة الميليشيا الموحّدة.

لم يكن ما حصل أقل وقعًا على جوني عبده أيضًا. فالتطوّر الذي رافق علاقته السياسية والشخصية بقائد القوّات اللبنانية واستمرار حوارهما لم يحل دون سعيه إلى الإفادة من التمايز القائم بين أفرقاء الميليشيا لترجيح كفة السلطة حيال حليفها الجديد. كان الرجلان قد أرسيا منذ شباط ١٩٧٩ ثقة متبادلة. إلاّ أنّ كلاً منهما اتخذ موقعًا مغايرًا للآخر. أحدهما معني بميليشياه ومشروعه السياسي. والآخر بالبقاء على مسافة واحدة من القوى السياسية اللبنانية الأخرى. كان بشير الجميّل محاورًا رئيسيًا لمدير المخابرات الذي لم يكن قد تخلى عن علاقته بكميل شمعون وأمين الجميّل وداني شمعون الذين أضحوا. بتفاوت متباين، أندادًا جدّيين لقائد القوّات اللبنانية ومشروعه. فهم شكّلوا، في تقديره، الكفة المقابلة التي تحافظ على توازن قوى في المناطق المسيحية بين معتدلين وآخرين متطرفين، وإن امتلك بشير الجميّل الرجال والسلاح والمال والمؤسّسات وموهبة القيادة والشعبية المتنامية باطراد.

اهتمّت السلطة اللبنانية، ومديرية المخابرات خصوصًا، بوجود أكثر من متعاون معها في قلب القوّات اللبنانية. قدّم جوني عبده سلاحًا إلى حزب الوطنيين الأحرار لئلا يستأثر فريق واحد فيها به وبتمويل الحصول عليه من خلال فرض الضرائب، ووجد في المقابل في داني شمعون وأمين الجميّل حاجة ملحة وضرورية للسلطة ما داما يتحفظان عن استئثار بشير الجميّل بالقرار المسيحي[2]. كان ثمّة ما يتخطى ذلك أيضًا هو محاولة بشير الجميّل سدّ ثغر قنوات اتصال وحوار بين شقيقه أمين وداني شمعون بقيادات فلسطينية وحصرها به وحده أيضًا، أو الأقل إبلاغه إلى هذه أنّها تخطئ بتعاونها مع الرجال الذين لا يملكون المبادرة وقرار التنفيذ في المناطق المسيحية. كانت علاقة وثيقة قد جمعت داني شمعون برئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية علي حسن سلامة («أبو حسن» سلامه)، وأمين الجميّل بصلاح خلف («أبو أياد»).

في خضم توازن كان قد ساد قبل ٧ تموز ١٩٨٠، حظي جوني عبده ببعض مصادر للمعلومات عن إسرائيل من مخبرين في القوّات اللبنانية، كان قد جندهم لمصلحته فزوّدوه كمًّا منها متفاوت الأهمية، غالبًا ما تناول شحنات أسلحة نقلتها بواخر إسرائيلية إلى مرفأ جونيه وهبوط طوافات إسرائيلية في أماكن قريبة من منشآت رسمية كمحطة الكهرباء في زوق مكايل لحظت حركتها

١. المصدر السابق.

٢. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

تكرارًا، وليلاً في معظم الأحيان، ثكنة صربا المشرفة على الخليج والقاعدة البحرية للجيش اللبناني المتاخمة لمرفأ جونيه. رصدت الثكنة أيضًا حركة انتقال زوارق لبنانية وإسرائيلية ذهابًا وإيّابًا إشعارًا بزيارات متبادلة بين مسؤولين في القوّات اللبنانية وآخرين في الاستخبارات الإسرائيلية، من غير التحقّق من هوياتهم، أو نقل مقاتلين لإخضاعهم لدورات تدريب في تل أبيب.

وعلى غرار الرسالة إلى الدولة العبرية التي انطوت عليها أحداث ٧ تموز، قال بشير الجميّل للدولة اللبنانية إنّه صاحب القرار في المناطق المسيحية وهو محاورها الوحيد. خاطب أيضًا سوريا ضمنًا أنّه هو، لا الدولة اللبنانية ولا الجبهة اللبنانية، ندّها في التفاوض، وأنّه هو الطرف الذي يمثل ويناوئ في الوقت نفسه وجودها العسكري والسياسي في لبنان. أضحى وفق واقع فرضه على الجميع ناطقًا وحيدًا باسم المسيحيين في المناطق الشرقية: سوريا وإسرائيل والمقاومة الفلسطينية والدولة اللبنانية والجبهة اللبنانية.



١



٢

١. في احتفال رسمي وراء قائد الجيش العماد إميل بستاني.
٢. ١٩٦١ ملازمًا.

المواجهة

بعد مناقشة مستفيضة مع رئيس الجمهورية في ضرورة مواجهة النتائج السياسية لـ«توحيد البندقية المسيحية»، قرّر جوني عبده الردّ. عنت الأصداء السلبية التي قوبلت بها أحداث ٧ تموز توجيه اتهامات شتى إلى السلطة والجيش لتلكؤهما عن التدخّل ودورهما غير المباشر في تعزيز السيطرة العسكرية لبشير الجميّل على المناطق الشرقية. الأمر الذي أساء إلى هيبة الحكم ورئيس الجمهورية، كما إلى الجيش. فكان أن اختار، في محاولة لتصويب توازن سياسي وطني، قلب المعادلة السياسية بتأليف حكومة جديدة يترأسها تقيّ الدين الصلح ويتمثل فيها الأفرقاء اللبنانيون جميعًا باستثناء بشير الجميّل تضييقًا عليه لعزله، على أن يشارك فيها شقيقه أمين الجميّل ووليد جنبلاط وعاصم قانصوه ونبيه برّي وداني شمعون. لم يُرد الاعتراف بأنّ بشير الجميّل انتصر في المناطق الشرقية وأصبح قائدها. ولا أن يُظهر الدولة اللبنانية بمظهر المتردّد الضعيف والخائف من التفاوض معه. بدا المطلوب إعادة بناء العلاقات السياسية الداخلية داخل السلطة بما يضع القائد الشاب في مواجهة مع زعماء وقوى سياسية أخرى منافسة له بينهم شقيقه زعيم المتن، لإفقاده نشوة الانتصار وتجريده من امتياز خطير منحته إيّاه أحداث ٧ تموز.

لم تقض وجهة نظر الياس سركيس وجوني عبده هذه بقطع العلاقة كليًّا به، وكان حوارهما وتعاونهما بلغ سنتذاك مراحل متقدمة، بل محاورته في ظلّ أمر واقع سياسي جديد هو وجود حكومة ضمّت خصومه على أنّها الجهة الوحيدة المعنية بالتفاوض معه أو نبذه.

تباعًا تلاحقت الخطوات. بعد ٣٩ يومًا على تقدّم سليم الحص بها في ٧ حزيران، قَبِل الرئيس في ١٦ تموز استقالة الحكومة. في اليوم الرابع كلّف تقيّ الدين الصلح تأليف حكومة جديدة أرادها تمثل الفاعليات السياسية باستثناء بشير الجميّل. وبناء على طلب من رئيس الجمهورية، ذهب مدير المخابرات في الساعات التالية إلى دمشق، للمرة الأولى منذ أكثر من سنتين، للحصول على تأييدها تكليف تقيّ الدين الصلح تأليف الحكومة الجديدة. في العاصمة السورية التقى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجوّ السوري اللواء محمد الخولي وأطلعه على خطة الياس سركيس عزل بشير الجميّل. فلم يبدِ حماسة حيال حكومة كهذه بقوله: «نعتقد أنّها لا تمشي».

ردّ جوني عبده: «لا تمشي أم لا تريدونها أن تمشي؟ لست سياسيًا، أنا رجل عسكري. ثمّة فرق بين الموقفين. أريد جوابًا واضحًا وصريحًا لا غموض فيه أنقله إلى الرئيس سركيس».

سأله: «كيف؟».

قال: «الرئيس سركيس لا يريد تأليف حكومة ضدّ سوريا».

وأضاف: «أنا لا أسأل هل تمشي هذه الحكومة في لبنان أم لا. لأنّ هذه مسؤوليتنا نحن أن نجعلها

تمشي، وإنّما أريد أن أقول للرئيس سركيس إمّا أنتم معها أو ضدّها. ولذلك أسأل: حكومة كهذه هل تعتبرونها ضدّكم، هل توافقون عليها؟».

طلب محمد الخولي ساعة عاد بعدها بجواب أكثر التباسًا وإبهامًا: «لا مانع لدينا. نحن لا نعترض. ولكنّنا نعتقد أنّها لا تمشي».

ردّ مدير الاستخبارات العسكرية اللبنانية: «سأجيب الرئيس سركيس أنّكم لستم ضدّها، وأنّكم لا تمشون بها، وهذه مسألة ثانية»، فوافق[1].

رجع إلى بيروت بردّ بدا أنّه انتزعه بالقوّة من محمد الخولي على رغم غموضه، وأطلع الرئيس وفؤاد بطرس على موقف سوري أنبأت إيحاءاته بحاجة إلى جهد استثنائي لإطلاق الحكومة الجديدة في ظلّ تحفّظ معلن ورفض مضمر. وسرعان ما أرفق جوني عبده الاستشارات السياسية التي أجراها الرئيس المكلّف بتسريب معلومات لدى أصدقائه الصحافيين عن امتلاك رئيس الجمهورية ستة بدائل محتملة من تقيّ الدين الصلح في حال تعذّر عليه تأليف حكومة جديدة بسبب العقبات السورية، مع تأكيد حرصه على مشاركة المسلمين في قراره وإن محذرًا إيّاهم من التسبّب بأزمة وطنية تفضي إلى تقسيم لبنان. كان تقيّ الدين الصلح قد واجه اعتراضًا عبّر عنه سياسيون لبنانيون حلفاء لسوريا لدى عودتهم من دمشق تباعًا: رئيس حركة أمل نبيه برّي في ١٥ تموز، والأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي في ١٩ منه، ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط على رأس وفد من الحركة الوطنية في ٢٢ منه. ثمّ كانت زيارة عبدالحليم خدام لسليمان فرنجيه في اليوم التالي قائلاً بعدها إنّ تأليف حكومة جديدة مسؤولية الرئيس اللبناني بغية نفي أيّ دور لسوريا حيال هذا الأمر. كانت تلك إشارة إضافية إلى حلفائه اللبنانيين لعرقلة المسعى.

قبل ساعات من صدور مراسيم حكومة تقيّ الدين الصلح أتى، في ٢٢ تموز، جواب سوري أكثر يقينًا وجزمًا بلسان حلفاء دمشق: رفض وليد جنبلاط ونبيه برّي وعاصم قانصوه المشاركة فيها. تلقى الرئيس المكلّف مغزى الرسالة، وهو أنّ سوريا لا تؤيّد ترؤسه الحكومة الجديدة على وفرة جهود كان بذلها فؤاد بطرس لدى عبدالحليم خدام، وسامي الخطيب لدى حكمت الشهابي ومحمد الخولي، فاعتذر في ٩ آب.

كلّف رئيس الجمهورية شخصية بيروتية أخرى هي شفيق الوزان الذي أخفق بدوره في تأليف حكومة أقطاب كان يريدها سلفه، فانتهى الأمر إلى حكومة ممثلي أقطاب.

سبق تأليف حكومة شفيق الوزان تحوّل جديد قرّرته السلطة اللبنانية نحو بشير الجميّل. بعد فشلها في محاولة عزله، وجدت نفسها مرغمة على فتح صفحة سياسية جديدة معه بسبب إصرار دمشق على العرقلة، ولكن من بوابة التسليم العلني بالزعامة العسكرية والسياسية لبشير الجميّل في المناطق الشرقية، لم يعد في وسع رئيس الجمهورية ومدير المخابرات إنكارها بعد أحداث ٧ تموز ١٩٨٠.

كان رأي الياس سركيس أنّ دمشق لا تريد مؤازرة السلطة اللبنانية، وتحول دون تأليف حكومة جديدة، وإنّها لا تصدّق جدّية مسعاه في ظلّ استمرار شكوكها حيال ما عدّته دائمًا أدوارًا غامضة لجوني عبده. اختار الرئيس التعاون مجددًا مع قائد القوّات اللبنانية عوض الوقوف ضدّه حماية للشرعية الدستورية التي يمثل. اتصل بشير الجميّل بجوني عبده قائلاً: «هل رأيت؟ قدّم السوريون لي خدمة جلّى وعطلوا خطتكم لمحاصرتي».

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

ردّ: «ما رأيك في أن نردّ عليهم، أنا وأنت معًا الآن».

كانت تلك دلالة العبور إلى حكومة شفيق الوزان يتمثل فيها بشير الجميّل.

في ٢٧ أيلول ١٩٨٠، في أثناء انعقاد خلوة لفريق عمل بشير الجميّل في دير سيدة البير، تلقى زاهي البستاني من جوني عبده مكالمة هاتفية طالبًا الاجتماع به على عجل. أوفد إليه جان غانم الذي عاد لتوّه وأبلغ إليه العرض الآتي: ثمّة حكومة جديدة قيد التأليف، ولبشير الجميّل مكان فيها بوزير ماروني، وإن يكن من المستحسن تمثيله بوزير غير ماروني.

وسأل مدير المخابرات عن الشخص الذي يقترحه لحقيبة غير رئيسية.

انتحى بشير الجميّل بزاهي البستاني فورًا في غرفة جانبية وناقشا العرض، وخلص منه إلى تسمية سليم الجاهل وزيرًا كاثوليكيًا.

يومذاك سُمِعَ للمرة الأولى بعلاقة سليم الجاهل، القاضي وأستاذ الحقوق في جامعة القديس يوسف، بقائد القوّات اللبنانية وأحد رموز الخيارات المتصلبة والمتشدّدة في أوساطه باسم مستعار هو «أندره سان ميشال» (نسبة إلى ابنيه أندره وميشال) تفاديًا لكشف هويته. عُرِف الرجل بصداقة شخصية مع كميل شمعون إلى كونهما من مسقط واحد هو دير القمر.

في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ أُعلِنت حكومة شفيق الوزان.

سبق ذلك تحفّظ كان أبداه حزب الكتائب عنها بسبب معارضة أمين الجميّل تمثيل شقيقه فيها من جهة، وتوزير سليم الجاهل من دون موافقة مسبقة من بيار الجميّل. لكنّ جوني عبده التقط السرّ الكتائبي: موافقة بشير الجميّل على ما رفضه حزبه مغزاه أنّ الرجل أصبح أو يكاد يصير أكبر من الحزب نفسه. فكان أن استعان بنفوذ الابن الأصغر لبيار الجميّل لحمل حزب الكتائب على تأييد الحكومة الجديدة ومنحها الثقة، مع مشاركة أمين الجميّل فيها بقيصر نصر بإصرار من رئيس الجمهورية لكسر احتكار تمثيل الحزب بقائد القوّات اللبنانية وحده.

من خلال سليم الجاهل دخل بشير الجميّل إلى الحكم شريكًا فيه، مستقلاً عن حزب والده وعن الجبهة اللبنانية اعترافًا بكيانه المميّز والمتقدّم في المعادلة السياسية والعسكرية والشعبية.

بعد إعلان تأليف الحكومة الجديدة قال جوني عبده لبشير الجميّل: «تمثيلك فيها هو أكثر من تسليم من الرئيس سركيس بزعامتك المسيحيين، هو أنّك تمثل المسيحيين وكفى».

لم يُتَح للرئيس إلاّ أحد خيارين: خوض مواجهة مع بشير الجميّل عبر حكومة تقيّ الدين الصلح عطلتها سوريا، أو التعاون معه في حكومة شفيق الوزان. كان ثمّة احتمال ثالث مرّرته له دمشق عبر اللواء محمد الخولي تجاهله الرئيس فورًا، هو الحكومة المقترحة برئاسة تقيّ الدين الصلح ولكن برئيس آخر يكون أحد ثلاثة تقبل هي بهم: رشيد كرامي أو سليم الحص أو مالك سلام.

عندما سمع جوني عبده الاقتراح من محمد الخولي حينما قصد دمشق في ٢٣ تشرين الأول كان ردّه على الشرط السوري لتسهيل تأليف الحكومة الجديدة: «إذا كنتَ تريد أحد هؤلاء لرئاسة حكومة مع الياس سركيس، فمَن تراه يكون لرئاسة حكومة مع شمعون؟».

وقفت دمشق عقبة في وجه حكومة شفيق الوزان إلى أن اقترب موعد انعقاد قمّة عربية في الأردن أعلنت سوريا سلفًا أنّها لن تشارك فيها، فيما لم يستبعد لبنان حضوره إيّاها. قبل ساعات من

تأليف الحكومة الجديدة، في اجتماع في القصر الجمهوري ضمّ شفيق الوزان وفؤاد بطرس وجوني عبده وسامي الخطيب، قال الرئيس إنّ من غير اللائق إطلاع سوريا على تأليف الحكومة الجديدة من وسائل الإعلام، مقترحًا إجراء اتصال بها. خابر سامي الخطيب عبدالحليم خدام وسمّى له وزراءها واحدًا بعد آخر.

ردّ فعله بعد استخفافه ببعض مَن سمع باسمه وزيرًا للمرة الأولى كان الآتي: «سلّم على الرئيسين سركيس والوزان»، وأقفل الخط[1].

كانت تلك إشارة إلى امتعاض سوري من الحكومة الجديدة عبّرت عنه الملامح الفاترة والمرتبكة التي ظهرت على وجه قائد قوّة الردع العربية.

أُعلِنت الحكومة الجديدة، إلاّ أنّ حلفاء دمشق استقبلوها باستهجان ورفض حالاً دون مثولها أمام مجلس النوّاب ٥١ يومًا إلى أن أوفد حافظ الأسد، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٠، رئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي إلى بيروت بعدما كان قد كُشِفَ عن موعد القمة العربية في عمّان، اليوم التالي. للتمنّي على نظيره اللبناني مجاراة الموقف السوري ومقاطعتها. كان الرئيس قد قرّر سلفًا عدم المشاركة فيها في غياب سوريا. لكنّ مدير المخابرات أشاع لدى الصحف مناورة رجّحت مشاركة لبنان بغية بعث القلق لدى الرئيس السوري، فأوفد ممثلاً شخصيًا له.

في استقباله حكمت الشهابي قال الياس سركيس إنّ لبنان لن يفترق في موقفه من القمة العربية عن سوريا. وأضاف: «لن أذهب إليها من دون التنسيق مع الرئيس الأسد، ولن أذهب من دونه».

ثمّ قال: «نحن نلتقي من دون أن نلتقي».

قبيل انصرافه سأل حكمت الشهابي الرئيس اللبناني عن الوضع الداخلي، فأجابه: «هل يرى الرئيس الأسد أنّ يستمر الوضع على ما هو عليه الآن؟».

استفسر، فأجابه: «إنّ حلفاءكم يقفون حجر عثرة في طريق الحكومة الجديدة». قاطعه الزائر السوري بجواب مطمئن.

بعد ثلاثة أيام تفاقمت الصعوبات في وجه حكومة شفيق الوزان بدفع أربعة وزراء شيعة إلى الاستقالة، إلى أن تدخّلت دمشق. في ١٦ كانون الأول مثلت أمام مجلس النوّاب وحازت الثقة.

مذاك انخرط الياس سركيس وجوني عبده في المشروع السياسي لبشير الجميّل الذي كان يُحدث في دوره تحوّلاً كبيرًا هو الانتقال من قائد عسكري إلى زعيم سياسي. أضحى مدير المخابرات شريكًا كاملاً في هذا المشروع وصانعًا مع زاهي البستاني لبعض قراراته الكبيرة. وللمرة الأولى عبّر الياس سركيس عن ارتياحه إلى خيار شفيق الوزان، بعد أكثر من سنتين من سوء تفاهم وانقسام في الرأي وخلافات مضنية أطبقت على علاقته بسليم الحص. أوعز إلى جوني عبده التقرّب من الرئيس الجديد للوزراء وعقد اجتماعات دورية معه واطلاعه على أكبر كمّ ممكن من المعلومات والتحليلات السياسية والأمنية، وتشجيعه على مواجهة التحديات التي كانت تعترضه، تارة من انتقاد قاس توجّهه إليه دمشق وطورًا من إساءة متعمّدة وتشكيك في دوره وموقعه الإسلامي في السلطة من أحزاب الحركة الوطنية.

---

١. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

في سرير المخابرات

لم تحمل المصالحة بشير الجميّل على أن يغفر لجوني عبده اعتقال الياس حبيقة وسجنه في وزارة الدفاع وتوجيه إهانة سياسية للميليشيا المسيحية. ثمّة انتقام قديم احتاج إلى بعض الوقت حتى يستيقظ. في ٧ تشرين الأول ١٩٨٠ ثأر لنفسه.

الخامسة فجرًا هرول معاون في «المكافحة» إلى ضابط الدوام الملازم أول جمال الحاج يخبره أنّه وجد الرقيب أول الياس موسى مقتولاً في سريره في مهجع العسكريين في وزارة الدفاع. في غرفة واسعة من صفين من الأسرّة كلّ منها من ستة، اتخذ الياس موسى سريرًا رابعًا حتى يكون في وسط الغرفة فلا يُستَهدَف بسهولة. كان مصابًا بطلق من مسدس كاتم للصوت في وسط رأسه، مستلقيًا على ظهره ويده على مسدسه، وهذا على خاصرته كما اعتاد أن ينام يوميًا مسكونًا برعب من أن يُقتَل[1]، فيما رفاقه العسكريون نائمون من دون أن يشعروا بتسلّل الجاني إلى سرير رفيقهم.

للفور اكتشفت مديرية المخابرات القاتل عندما استنفرت عسكريي «المكافحة» ولم يكن في عدادهم. هو الجندي يوسف خليفة من المتعاونين سرًّا مع بشير الجميّل. قتله وألقى بالمسدس في متراس متاخم لسور مبنى الوزارة عُثِرَ عليه في وقت لاحق. بعد ارتكابه الجريمة التحق يوسف خليفة بالقوّات اللبنانية التي تولت تهريبه إلى خارج لبنان بحرًا عبر قبرص في اليومين التاليين.

فحوى الرسالة الأمنية القاسية إلى جوني عبده تهديد موجع وتخويف وكسر هيبة السلطة والجيش في آن معًا، وإنّ يد استخبارات القوّات اللبنانية بإغراءاتها وإمكاناتها المالية المتفوّقة ومجنديها في صفوف الجيش قادرة على أن تطول الاستخبارات العسكرية في أيّ مكان، بما في ذلك مهاجع العسكريين في قلب وزارة الدفاع، وقادرة على أن تصل أيضًا إلى رجال «المكافحة» الذين كان منهم الياس موسى حيث هم، كما يمكنها أن تصل إلى جوني عبده نفسه. كان قتل الياس موسى قرار بشير الجميّل نفّذه الياس حبيقة الذي غالبًا ما اتخذ قرارات وإجراءات أمنية من تلقائه وألقى لاحقًا بوزرها على قائد القوّات اللبنانية، قائلاً له إنّه مستعد لتحمّل المسؤولية[2].

---

١. مذ أُطلق الياس حبيقة خشي الياس موسى من انتقامه منه بعدما بلغ إلى عائلته تهديده بقتله. فبدأ يتحرّك بحذر وقَلق متحاشيًا الذهاب إلى منزله في الأشرفية ممّا حمل مديرية المخابرات على تأمين مسكن له ولعائلته في بعبدا، إلاّ أنّه ظلّ ينام في سريره في وزارة الدفاع، مرتديًا بزته العسكرية ومسدسه إلى خاصرته، يقظًا حتى ساعة متقدّمة من الصباح إلى أن وافق جوني عبده على إيفاده وعائلته إلى واشنطن للعمل سائقًا في مكتب الملحق العسكري في السفارة اللبنانية هناك. ولكنّه عاد إلى بيروت بعد سنتين وتلقى التهديدات نفسها حتى نال منه الياس حبيقة. حتى ذلك اليوم غرق في شكوك وهواجس لا قرار لها حملته تكرارًا على التوجه إلى ضبّاط «المكافحة» طالبًا حمايته من رفاقه العسكريين، فسمّى بعضهم على أنّهم عملاء لدى الياس حبيقة رافضًا النوم معهم في غرفة واحدة، ومعربًا عن خشيته من أن يُقدِموا على قتله.

٢. مقابلة خاصة مع أسعد شفتري.

لم يَخفَ على مديرية المخابرات أنّ الياس موسى عمل في أوقات مختلفة مخبرًا سرّيًا لدى الميليشيا المسيحية شأن معرفتها بعسكريين آخرين كثيرين فيها، وفي قطع وثكن عسكرية. لم يتخلوا عن صلات وثيقة وعن تعاون مع أحزاب الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية في مقابل رواتب دورية أو لأسباب عقائدية وطائفية. وعلى رغم استخدامها إيّاه ضدّ بشير الجميّل، أبقته بعيدًا من المصادر المهمّة للمعلومات في جهازها. بذلك لم يزوّد الميليشيا إلاّ كمًّا غير مجد منها. ولم يكن أمام جوني عبده سوى التصرّف بتساهل حيال الياس موسى، إسوة بما فعل مع نظرائه، وعدم التعرّض له أو إبعاده عن مديرية المخابرات بغية إشعار بشير الجميّل بالاطمئنان، من خلال ما يمكن أن يشيعه الياس موسى عنها من انطباعات وعن معاملتها له.

بدا الحادث في الظاهر إيذانًا بعودة علاقة بشير الجميّل بالياس سركيس والسلطة اللبنانية، وخصوصًا مديرية المخابرات، إلى مراحلها القاتمة والاقتتال وتبادل الجثث. ولكنّ المشكلة انفجرت داخل الاستخبارات العسكرية اللبنانية.

بعد مقتل الياس موسى قال رئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق لجوني عبده إنّ عليه إقالته هو ورئيس فرع التجسّس والمكافحة سهيل خوري لمسؤوليتهما عن التقصير في حماية أمن الجيش وفي وزارة الدفاع تحديدًا. اعتبر أيضًا ما حصل إدانة مباشرة لمديرية المخابرات، فجعل أبوابها مشرّعة للميليشيات القادرة على تجنيد عملاء لها وقتل عسكريين في أسرّتهم.

أجابه جوني عبده: «إذهب، المشكلة أكبر من ذلك بكثير، باتت بيني وبين بشير الجميّل».

وأضاف محاولاً تقليل أهمية ما حدث: «هل أنّ الياس موسى هو الوحيد في الجيش؟ هناك كثيرون أمثاله نعرفهم ولا نفعل شيئًا بإزائهم».

اكتُفي إذذاك بإجراءات إحترازية اتخذها ضبّاط مديرية المخابرات في مكاتبهم وتنقلاتهم، وحيال مرافقيهم خصوصًا بعدما نفذت إلى قلوبهم شكوك في احتمال تكرار اغتيال مماثل من داخل المديرية بالذات[1].

حتى ذلك الوقت كان بشير الجميّل قد نجح في تعطيل جزئي لدور الشرعية في مناطق نفوذه بعد تعطيله دور الجيش، بأن وضع القرار الأمني والعسكري فيها في يد القوّات اللبنانية وحدها. انحسرت السلطة الأمنية لمديرية المخابرات وأضحى على جوني عبده الاكتفاء بدور سياسي. في حمأة المواجهة المستمرّة بين الميليشيا المسيحية والجيش السوري لم تتردّد الأولى منذ ما بعد «حرب المئة يوم» في تعديل قوانين المواجهة من جرّاء عدم تكافؤ القوى العسكرية. اختارت القوّات اللبنانية حرب الاستخبارات، فزرعت قنابل ومتفجرات على طرق قوافل الجيش السوري في الحازمية وبعبدا صعودًا على طريق بيروت - دمشق توزع أدوارها رجال الياس حبيقة ومسلحوها وخصوصًا «التنظيم» إلى رجال مديرية المخابرات التي كان عليها في المقابل أن تتلقى اتهامات الاستخبارات العسكرية السورية بأنّها متواطئة على قتل الجنود السوريين. كان لمخبري الياس حبيقة في صفوف مديرية المخابرات دور رئيسي في تزويده معلومات عن حركة انتقال القوافل وتجمّعها ومواقع المراكز العسكرية السورية وسبل الوصول إليها أو اختراقها[2].

ضاعف قتل الياس موسى من غضب ضبّاط مديرية المخابرات بعدما توالى تلقيهم ضربات من

١. مقابلة خاصة مع اللواء سهيل خوري.
٢. مقابلة خاصة مع أسعد شفتري.

بشير الجميّل والياس حبيقة، من غير أن يتمكنوا من صدّها بتحرّك أو مبادرة ما، مِمّا أشعرهم بتراجع هيبة الجيش. كانوا في حاجة إلى تعزيز مخلبهم بزيادة عدد عسكرييهم في «المكافحة» بغية اضطلاع الجيش بدور أمني وعسكري أكبر، وفي الوقت نفسه مسكونين بهواجس ومخاوف من وجود عملاء ومخبرين لأعداء الجيش، إلى أيّ طرف انتموا. داخل ثكنه وأسلحته على رغم أنّ «المكافحة» كانت القوّة الأكثر تماسكًا ومناعة بين سائر القطع العسكرية التي كانت شهدت اختراقات لا نظير لها. أفضى ذلك إلى ارتخاء في صفوف ضبّاط مديرية المخابرات وأفرادها. قلة من هؤلاء الضبّاط كانت على علم بواقع آخر يدير علاقة جوني عبده ببشير الجميّل، هو أنّ المواجهة الظاهرة بين الرجلين يضمر باطنها سرّهما: إنّهما يقتربان يومًا بعد يوم من الانخراط في مشروع سياسي واحد أوجب على «المكافحة» أن تكون وقوده في بعض الأحيان على نحو ما حدث في عين الرمانة.

منذ ١٤ حزيران ١٩٧٩ تصاعدت وطأة الصدام الدموي بين حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار في عين الرمانة وفرن الشباك، فكان أن كُلّف الجيش وقف الاشتباكات والفصل بين المتقاتلين وإزالة المظاهر المسلحة. بعد أحداث ٧ تموز ١٩٨٠ التي كانت قد قصرت توحيد البندقية المسيحية على كسروان والمتن والأشرفية، ظلّ الجزء المسيحي من الضاحية الجنوبية لبيروت، في فرن الشباك وعين الرمانة والحدث، خارج ذلك التوحيد مِمّا أبقى على وجود مسلح لحزب كميل شمعون في ظلّ رعاية غير مباشرة من الجيش المنتشر في هذه المناطق. أغضب ذلك بشير الجميّل إذ عدّه غطاء لاستمرار تجاوزات مسلحي حزب الوطنيين الأحرار، وحماية لهم في الاشتباكات الصغيرة والمفتعلة التي كانت تدور من وقت إلى آخر للابقاء على توازن قوى بين الحزبين، وإنّ الجيش هو الذي يرجّح كفة الغلبة. وما لبث في أكثر من مناسبة أن حمّل مواجهته مع الجيش بعدًا خاصًا تجاوز الصدام العسكري والنزاع السياسي إلى ربط مشكلته معه بالحرّيات تارة، وبالكيان المسيحي وحقه في ممارسة شعائره الدينية ودفاعه عن وجوده السياسي طورًا، فاتحة أزمات متتالية في ما بعد. كان في حاجة إلى شعارات من كلّ صوب تمهّد لتوجيه ضربة قاسية إلى المؤسّسة العسكرية والآلة القوية التي لا يزال يمسك بها الياس سركيس، بعدما نجح في استيعاب دور الاستخبارات العسكرية في المناطق الشرقية.

اتصل بالرائد نبيه فرحات مساعد مدير المخابرات وأخطره بأنّ أفرادًا في القوّات اللبنانية سيطلقون رشقات نارية في الهواء في أثناء تشييع رفيق لهم. جواب نبيه فرحات، في غياب جوني عبده في لندن، أنّ عين الرمانة وفرن الشباك منطقتان عسكريتان، وأنّ لدى الجيش تعليمات صارمة بمنع مظاهر مسلحة فيهما إلاّ إذا شاء أحد حمل السلاح خارجهما. واقترح عليه الاكتفاء بجناز هادئ ومسالم.

رفض بشير الجميّل الجواب، وأصرّ على تظاهرة مسلحة تواكب التشييع. فكان الردّ نفسه الذي حمل قائد الميليشيا على القول: «إذًا لم نعد نستطيع تشييع موتانا».

أجابه نبيه فرحات أنّ «في وسع أيّ فريق تشييع موتاه وهو حقه، ولكن من غير اقتران ذلك بمظاهر مسلحة وخصوصًا في مناطق انتشار الجيش المكلّف منع حمل سلاح غير شرعي».

وأضاف: «في أيّ حال اتصلْ بقائد الجيش ونَلْ موافقته على ذلك».

أنهى بشير الجميّل المكالمة: «هكذا إذن، لقد أخذت علمًا بالأمر»[1].

١. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.

قاد هذا الاحتقان في ١٠ أيلول ١٩٨٠ إلى اشتباك في الحدث بين القوّات اللبنانية والجيش الذي نجح بعد سقوط قتلى في إحكام سيطرته على المنطقة. مساء اليوم نفسه شنّ عليه بشير الجميّل، في خطاب ألقاه في باحة مدرسة سيدة الرحمة في حيّ السريان في الأشرفية، حملة قاسية اتهمه فيها بـ«إذكاء نار الفتنة» ووصفه بأنّه قوّة احتلال في المناطق الشرقية مطالبًا برحيله عنها «إذا كان غير قادر على حمايتنا سياسيًا وأمنيًا».

قضت وجهة نظره وقتذاك بالقول إنّ على الجيش اللبناني بسط سلطته على مناطق سيطرة المنظمات الفلسطينية لا تلك الخاضعة للشرعية اللبنانية، وقصد بها المناطق المسيحية.

تلقّى قائد الجيش العماد ڤيكتور الخوري، وهو في باريس في طريقه إلى نيويورك لشكر الأمم المتحدة على نشرها قوّة حفظ السلام دولية في الجنوب على أثر الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨، مكالمة من رئيس الجمهورية أعلمه فيها أنّ تصاعد حدّة الاشتباكات في عين الرمانة بين الميليشيات المسيحية، كما بين هذه وأحزاب الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية عند خطوط التماس في المنطقة، أوجب اتفاقًا شارك فيه رئيس الاستخبارات العسكرية للجيش السوري في لبنان العقيد محمد غانم وقائد قوّة الردع العربية العميد سامي الخطيب ورئيس أركان الجيش اللبناني العميد منير طربيه على تعزيز مهمّة الجيش اللبناني المنتشر في قطاع بعبدا - الحدث بما فيه عين الرمانة. آنذاك، على أثر أحداث ٧ تموز كان مسلحو حزب الوطنيين الأحرار الذين أفلتوا من المواجهة مع بشير الجميّل قد لاذوا بعين الرمانة، في ظلّ انتشار للجيش اللبناني فيها أشعرهم بحماية من تصفية قد يُقدِم عليها قائد القوّات اللبنانية استكمالاً لما كان قد وقع في كسروان. تجمّعوا حول قائد ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار في هذه المنطقة الياس حنوش المعروف بـ«الحنش»، ودخلوا في مواجهات عسكرية صغيرة متقطعة ومتنقلة مع القوّات اللبنانية. وكان على الجيش اللبناني أن يحول دون أن يسيطر أحد المتنازعين عليها.

في وقت لاحق على عودته إلى بيروت، تسلّم ڤيكتور الخوري من جوني عبده تقريرًا عن مكالمة التقطها تنصّت مديرية المخابرات بين «الحنش» ونائب الحزب فؤاد لحود يشكو الأول للثاني أنّ «الختيار»، ويقصد كميل شمعون، لا يزوّده كميات ضرورية من أسلحة وذخائر ومال يواجه بها بشير الجميّل، وأنّه اكتفى بإرسال صناديق لا تزيد طلقات رشاشاتها عن ٥٠٠٠، ونبّه فؤاد لحود إلى أنّ مسلحيه قد يهجرون متاريسهم لعجزهم عن الدفاع عنها، استمهله محاوره. بعد ساعتين التقط التنصّت مكالمة ثانية بينهما. قال فيها فؤاد لحود لـ«الحنش» إنّ ذخائر وقذائف كافية ستصل إليه خلال ساعات «من الطريق المعهودة»، يرسلها إليه «أبو الطيّب»، وهو قائد فلسطيني ترأس جهاز استخبارات حركة فتح[1].

بعد اطلاعها على تقريري التنصّت تحقّقت مديرية المخابرات من «الطريق المعهودة»، فإذا هي معبر فاصل بين عين الرمانة والشياح عند مفترق يُعرَف بـ«المراية» في الحيّ المسيحي، وُضِعت في إحدى زواياه مرآة.

على الأثر طلب ڤيكتور الخوري من جوني عبده الاتصال فورًا ببشير الجميّل وإبلاغه إطلاق يده في تصفية جيوب «الحنش» في عين الرمانة بعد سحب الجيش وآلياته من مواقعه. كان قد أثار غضبه وجود تعاون سرّي بين «الحنش» ومنظمات فلسطينية تمدّه بسلاح وذخائر لتسعير اقتتاله مع القوّات اللبنانية. وكان ذلك يحتم تسلّلاً فلسطينيًا إلى الأحياء المسيحية من مواقع ينتشر فيها

١. مقابلة خاصة مع ضابط كبير متقاعد في مديرية المخابرات طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

مسلحو «الحنش» يخلّ بتوازنات عسكرية كانت قد رعتها خطوط التماس. وجد قائد الجيش في إطلاق يد بشير الجميّل ما يجنبه مشكلة سياسية مع كميل شمعون.

في ٢٦ تشرين الأول اندلعت في عين الرمانة اشتباكات بين القوّات اللبنانية ومسلحي «الحنش» توسّعت في اليوم التالي بين الأحياء وداخل الشوارع. بعد يومين عزّزت القوّات اللبنانية مواقعها بحشود إضافية في المنطقة مع تزايد حدة الصدامات التي انتهت في اليوم الثالث، ٢٩ تشرين الأول، بأن حسم بشير الجميّل المعركة لمصلحته وسيطر على عين الرمانة وفرن الشباك وأطلق ما سمّاه «مثلث الصمود»، الشياح وعين الرمانة وفرن الشباك، مؤكدًا توسّع دائرة الأمن والاستقرار في المناطق المسيحية في ظلّ سلطته الكاملة عليها. أمّا الجيش اللبناني فكان قد التزم الحياد والتفرّج.

ألقت نتائج معركة عين الرمانة بثقلها على الحكومة الجديدة برئاسة شفيق الوزان بفعل ما قيل عن تواطؤ الجيش وتخليه عن مواقعه لميليشيا بشير الجميّل الذي أوفد، بعد إنهاء سيطرته على المنطقة، زاهي البستاني والياس حبيقة إلى ڤيكتور الخوري لشكره على تحييده الجيش. فكان أن حمّلهما طلبًا مقابلاً هو إخلاء القوّات اللبنانية مواقعها والفسح في المجال أمام الجيش لاستعادة سيطرته عليها.

باشر الجيش على الأثر تفاوضًا مع الميليشيا لتأمين انسحابها من عين الرمانة بعدما ترتب على تلك الأحداث، والتواطؤ غير المعلن بين الجيش وبشير الجميّل، أزمة سياسية ضاعفت من الانتقادات الموجّهة إلى المؤسّسة العسكرية، تارة بعجزها عن مواجهة القوّات اللبنانية وطورًا بانحيازها إليها. وسرعان ما انضمّت سوريا إلى حملة الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية. وعلى وفرة الحجج التي ساقها قائد الجيش أمامه لتبرير انكفاء الجيش، فإنّ رئيس الجمهورية تحت وطأة ضغوط سياسية طلب من وزير الدفاع فؤاد بطرس معاقبته ورئيس الأركان منير طربيه ٦٠ يومًا توقيفًا صارمًا لما عدّه تخاذلاً. وطاولت العقوبة أيضًا نائب رئيس الأركان للعمليات العميد عبّاس حمدان ومدير العمليات العقيد خليل كنعان.

انتهت مشكلة عين الرمانة بتفاهم بين جوني عبده وبشير الجميّل قضى بسحب الأخير مسلحيه منها في مقابل نشر قوّات من الجيش.

يومذاك اتصل جوني عبده بزاهي البستاني واقترح حلاً مرضيًا هو إنشاء هيئة تنسيق مشتركة بين الجيش والقوّات اللبنانية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وسأله عن الضابط الأكثر بعثًا للاطمئنان لدى بشير الجميّل.

بعد وقت قصير حمل إليه الاسم: «ميشال عون».

فوجئ وسأله: «هل فكرتم مليًا في اسم ميشال عون؟».

ردّ زاهي البستاني: «بشير هو الذي سمّاه، ويريده، يراه مناسبًا».

أشاعت تسمية بشير الجميّل العقيد ميشال عون، وكان قد فاتحه في الأمر، انطباعًا بأنّ قوى الجيش في ظلّه لن تتواطأ ضدّ القوّات اللبنانية. تبعًا لذلك وافق على إعادة انتشار الجيش في عين الرمانة ترجمة للتسوية مع مدير المخابرات الذي أصرّ بدوره على عودة الجيش إلى مراكزه تنفيذًا لأوامر قائد الجيش. في اجتماع لاحق في حضور زاهي البستاني، طلب جوني عبده من بشير

الجميّل توقيع ورقة يتعهّد فيها بعدم المطالبة بإبدال ميشال عون متى اصطدما، تحذيرًا مبكرًا له من أنّه مقبل على اشتباك قريب معه.

وقّع الورقة.

بعد أسبوعين صدق حدس جوني عبده. واجه بشير الجميّل امتحان الخلاف مع العقيد ميشال عون الذي حلّ في قيادة قطاع بعبدا – الحدث محلّ العقيد نزيه راشد. دمج فوج الدفاع الأول بفوج الدفاع الثاني وكوّن منهما اللواء الثامن الضارب، وألحق الحزام الممتد من السوديكو إلى عين الرمانة بالحزام الآخر الممتد من غاليري سمعان إلى بدادون. بعدما حاز ثقة ڤيكتور الخوري وجوني عبده وبشير الجميّل في مهمّته بصلاحيات واسعة النطاق، مدّ سيطرته في الجزء المسيحي من الضاحية الجنوبية لبيروت من خطوط التماس إلى أحيائها الداخلية. كانت القوّات اللبنانية خبرت الاشتباك الأول مع ميشال عون بعد ١١ آذار ١٩٧٦ عندما كان مسؤولاً عن غرفة عمليات في وزارة الدفاع معنية بحماية حزام عسكري امتد من غاليري سمعان صعودًا حتى الكحالة دفاعًا عن مبنى الوزارة ومنشآتها، فحال دون دخولها إليه والاستيلاء على الأعتدة والأسلحة والآليات والوثائق السرّية وسجلات العسكريين وحقوقهم المدوّنة في ملفاتهم والتقارير الأمنية والسياسية.

التقى بشير الجميّل بميشال عون مرارًا بعدما وصفه له أنطوان نجم، أحد أبرز مستشاريه المتشدّدين، بأنّه واحد من أفضل ضبّاط الجيش ويشاركه أفكاره ومشروعه في المقاومة. وما لبث أن أصبح الضابط في صلب التحليل الاستراتيجي في عقل بشير الجميّل مذ انضم إلى الاجتماعات المهمّة في فريق عمله، والتي لم تخفَ عن مديرية المخابرات. إلاّ أنّ هذه لم تتحفظ عنه ولم تعرّضه لمضايقات[1].

كان اللقاء الأول بينهما صيف عام ١٩٧٥ في بيت ضابط طيار هو هنري ضاهر استقال وعمل طيارًا مدنيًا في شركة طيران الشرق الأوسط. ثمّ التقيا في مكتب رئيس الشعبة الثانية جول البستاني. كانت كذلك لقاءات أخرى عابرة حتى عام ١٩٧٨ عندما اجتمعا في نهاية حزيران، قبل ثلاثة أيام من بدء «حرب المئة يوم» في الأشرفية، بدعوة من شخصية طرابلسية هي فاروق المقدّم في الجديدة وناقشا تدهور العلاقة مع الجيش السوري. في ٣ تموز سافر ميشال عون إلى فرنسا في دورة عسكرية عاد منها في الأول من تموز ١٩٨٠. ثمّ التقيا للمرة الأولى بعد انقطاع في ١٥ تموز على أثر أحداث ٧ تموز ١٩٨٠. وتحدّثا عن تردّي علاقة بشير الجميّل بكميل شمعون.

يومذاك استأذن ميشال عون قائد الجيش الاجتماع به سائلاً إيّاه هل ثمّة توجهات محدّدة ينقلها إليه، فأجابه: «لا أضع يدي في يد ميّت».

قال ميشال عون: «حتى وإن تكن على حق سيدي، من الآن وحتى يموت هناك كثير من المسائل الخطيرة يمكن أن تحدث وتتعاظم ولا يجوز تاليًا تجاهلها. نريد الحد الأدنى من التفاهم معه».

لم يجب القائد، ولا أظهر ممانعة في الاجتماع به.

التقيا في منزل قائد القوّات اللبنانية في الأشرفية. فور المصافحة قال له بشير الجميّل: «وحّدنا القوّات اللبنانية».

١. يعزو السفير جوني عبده هذا التحفظ إلى معرفته بضبّاط مسلمين عقدوا اجتماعات مماثلة مع الحركة الوطنية بعدما استمدوا حماية منها ومن سياسيين نافذين تفاديًا للتعرّض لهم. وهي حال ضبّاط مسيحيين أيضًا لدى كميل شمعون وبيار الجميّل وسليمان فرنجيه.

أجابه ميشال عون القريب من كميل شمعون: «ليس هذا هو المطلوب، كان من المفترض الجلوس معًا إلى طاولة التفاوض والاتفاق تفاديًا لصدام عسكري».

ردّ: «لم يكن في الامكان إلاّ حدوث ما حدث».

قال ميشال عون: «ولكن ما حصل قد حصل».

أجابه: «صحيح. كيف الخروج الآن من المشكلة مع الرئيس شمعون؟».

قال: «يبدو الأمر صعبًا. أدخلتَ البندقية في المعادلة الداخلية، عليك الآن العمل على إخراجها منها».

أدرك قائد القوّات اللبنانية فحوى ما قصده محدّثه، وهو أنّه أضفى على البندقية والسلاح شرعية حسم الخلافات بين أفرقاء الصف الواحد. عقّب: «ينبغي الخروج من المشكلة الآن. ما يهمّني هو الرئيس شمعون أولاً وأخيرًا»[1].

تتالت اجتماعات الرجلين إلى أن استعان به في عين الرمانة لرعاية اتفاقه مع جوني عبده. حتى ذلك الوقت لم يكن العقيد ميشال عون قد علم بمسار علاقة مدير المخابرات بقائد القوّات اللبنانية. ولم تكن ثمّة علاقة مباشرة جمعته بالأول. كانت وجهة النظر السياسية التي لازمت مهمّته العسكرية، المستمدّة من واقع معرفته السابقة ببشير الجميّل وتعاطفه معه، أنّ للأخير وجودًا عسكريًا وسياسيًا ينبغي تفادي ارتكاب خطأ المواجهة معه أو الاقدام على تصرّف متهوّر في مرحلة لم تكن قد استكملت في إعادة بناء الجيش. بدا المطلوب منه أيضًا تنظيم التعايش بين الطرفين في هذه المنطقة بوضع ضوابط لبعض الأفكار والمشاعر المتطرّفة المتبادلة وتعزيز الاستقرار، والحؤول دون إقدام أحدهما على الانقلاب على الآخر[2].

منذ ٩ كانون الأول ١٩٨٠ أصبحت خطوط التماس في الجانب المسيحي من بيروت بدءًا من السوديكو امتدادًا حتى كفرشيما في الضاحية الجنوبية صعودًا حتى بدادون في عهدة ميشال عون، بينما ظلّ القسم المتبقي من هذا الشريط، من السوديكو حتى مرفأ بيروت، تحت سيطرة الميليشيا المسيحية. كان جوني عبده قد رغب إلى بشير الجميّل في استعادة الهدوء والاستقرار إليها إعرابًا عن تأييده لعهد الياس سركيس وسياسته، وتكريسًا لاستمرار علاقتهما الجديدة بعدما سادها توتر على أثر أحداث ٧ تموز. فسعى بذلك إلى منح السلطة مكسبًا سياسيًا هو تعزيز هيبة الجيش يوازن به انتصارًا عسكريًا حقّقه قائد القوّات اللبنانية عندما أحكم سيطرته على المناطق المسيحية حتى تخوم قصر بعبدا ووزارة الدفاع. وسرعان ما واجه ميشال عون المشكلة بعد بضعة أيام، في عين الرمانة، باصطدامه بالقاعدة الشعبية لبشير الجميّل المتشنجة في ردود فعلها ضدّ الجيش، فكان موقفه: «لم آتِ إلى هنا لإشعال حرب بل لإعادة الاستقرار إلى المنطقة».

اصطدم أيضًا بمسلحي القوّات اللبنانية في فرن الشباك عندما وجّه أحدهم بندقيته إلى صدره مهدّدًا إيّاه. متفاديًا أن يكون وجود الجيش في عين الرمانة فزّاعة وهمية، نشر ميشال عون جنوده وأقام حواجز على الطرق واسترجع مراكزه التي كان أخلاها ومنع المظاهر المسلحة في محاولة لإعادة تجميع قوى الجيش وفرض هيبتها بالقوّة. كان شرطه الأول لتنفيذ المهمّة حصر الوظيفة العسكرية والأمنية بالجيش وحده، على ألاّ يتعدّى دور أفراد القوّات اللبنانية العمل السياسي والحزبي السلمي، فتوجّسوا منه واشتبكوا معه.

١. مقابلة خاصة مع العماد ميشال عون.

٢. المصدر نفسه.

وما لبث أن لمس ضبّاط الاستخبارات العسكرية، في ضوء التوازن السياسي والعسكري الجديد في عين الرمانة، ما كان كتمه عنهم جوني عبده، هو تعاونه الوثيق مع بشير الجميّل. مع الطلب إلى «المكافحة» المشاركة في خطة الانتشار التي تولاها العقيد ميشال عون وتسلم أمن الطريق إلى وزارة الدفاع، كان قد قيل لبعض ضبّاط مديرية المخابرات إنّه ينبغي الحؤول دون تمدّد القوّات اللبنانية إلى هذه المنطقة. ولكنّهم اكتشفوا أنّ المطلوب كان تخفيف وطأة المواجهة على الميليشيا المسيحية من الجهة المقابلة من خطوط التماس مع الجيش السوري و«جيش التحرير الفلسطيني» وأحزاب الحركة الوطنية. فكان أن قاسمها الجيش اللبناني وزر هذه المواجهة.



١٩٨٢ - مديرية المخابرات تكرّم الرئيس الياس سركيس، وبدا جوني عبده ونبيه فرحات (جلوسًا) وضباط الاستخبارات العسكرية.

الانفتاح الأميركي

قال جوني عبده مرارًا للياس سركيس: «من الصعب لبشير الانتقال من إسرائيل إلى العرب أو سوريا دفعة واحدة ومباشرة. لا بدّ من الانتقال أولاً إلى مكان وسط هو أميركا». ومرارًا قال الياس سركيس لبشير الجميّل في مرحلة ما بعد المصالحة قبل أن يكتشف فيه طموح الوصول إلى رئاسة الجمهورية: «إذا كنتَ تريد دورًا في لبنان، فلن يكون ذلك على حساب المسلمين وضدّهم وضدّ مشاعرهم»[1].

شكا الرئيس إلى مدير المخابرات في غير مناسبة من خطورة علاقة بشير الجميّل بالدولة العبرية بعدما لاحظ أنّها تلقي بثقلها على الوضع الداخلي. قال له أيضًا: «لا يجوز الاستمرار في ذلك، ولا أعرف كيف يمكن أن ننتهي من هذا الموضوع».

بعد جواب جوني عبده عن دور إيجابي في هذا التحوّل يمكن لواشنطن أن تضطلع به، أضاف الياس سركيس: «إحكِ مع الأميركيين، يجب أن يشعر بشير بأنّ علاقته بإسرائيل حاجة وليست هدفًا، وهو كان في حاجة إلى هذه العلاقة، ولكن أعطه حاجة أخرى».

بدت تلك العبارة إشارة من رئيس الجمهورية إلى ضرورة بدء حملة تلميع صورة قائد القوّات اللبنانية لدى الإدارة الأميركية بعد تسليمه بموقعه في المعادلتين السياسية والعسكرية. حتى ذلك الوقت عانى بشير الجميّل من إغلاق السلطة اللبنانية عبر مدير المخابرات أبواب سفارات الدول الكبرى المعتمدة في لبنان دونه. كانت هذه أيضًا حال مكتبي القوّات اللبنانية في واشنطن وباريس اللذين عجزا عن اختراق حصار في حمأة التشنج والخلاف مع الياس سركيس ورجال عهده. أخفق في مخاطبة السفراء الفاعلين في بيروت مقدار إخفاق مكتبيه في الخارج في الاتصال بدوائر ديبلوماسية أميركية وفرنسية لشرح موقف الميليشيا المسيحية، أو الحصول منها على معلومات. كانت الذريعة الدائمة أنّ الدول تحاور دولاً لا تنظيمات صغيرة غير معترف بها، وخصوصًا إذا كانت متمرّدة على السلطات الشرعية في بلادها. تبعًا لذلك واجه مكتبا واشنطن وباريس، كما مندوبوه في دول أوروبية لا مكاتب رسمية فيها، صعوبة الاتصال بالسفراء اللبنانيين الذين أحجموا بدورهم، بناء على تعليمات الحكومة اللبنانية، عن إجابة أيّ اتصال بهم من القوّات اللبنانية. إلى أن وقع التحوّل الذي أقدم عليه مدير المخابرات، فمهّدت الاجتماعات المعلنة بين الياس سركيس وبشير الجميّل والتطوّر الإيجابي الذي طرأ على علاقتهما لفتح قنوات حوار بين الأخير وسفارات كبرى في بيروت، وبين تنظيمه وسفارات لبنانية في الخارج، ولكن بتفاوت ملحوظ مع الديبلوماسيتين الأميركية والفرنسية[2].

كان تقويم مدير المخابرات لرئيس الجمهورية أنّ واشنطن، الساخطة على قائد الميليشيا

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.
٢. مقابلة خاصة مع نعوم فرح.

المسيحية، وحدها قادرة على إدارة الانتقال به من خيار إلى آخر «وخصوصًا إذا لمست أنّ لدينا رغبة في أن يساعدونا لحمله على ترك إسرائيل». إذذاك تتابعت سلسلة خطوات ومبادرات مع السفيرين الأميركيين اللذين خلفا ريتشارد باركر: جون غونتر دين (١٩٧٨ - ١٩٨١) وروبرت ديلون (١٩٨١ - ١٩٨٣).

بدء المشكلة كان مع جون غونتر دين الذي عامل بشير الجميّل بعداء وكره عميقين، حاجبًا عنه تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة ومتبنّيًا الموقف السلبي الذي اتخذته منه السلطة اللبنانية. عدّه عقبة جدّية وخطرة في طريق عهد الياس سركيس وحلّ الأزمة اللبنانية، ولم يتردّد في نعته بمقاتل خارج على القانون واتهامه بمجازفات متطرّفة وميول مدمّرة ومناوئة لواشنطن. ولم يرَ غضاضة في وقت سابق في تحميله مسؤولية محاولة اغتياله في الحازمية مساء ٢٧ آب ١٩٨٠.

ليلتذاك هاجم موكبه خمسة مسلحين أطلق أحدهم صاروخًا على سيارته وهو في طريقه إلى رأس بيروت تلبية لدعوة أحد عمداء الجامعة الأميركية إلى عشاء في منزله. كَمَنَ له مسلح بين أشجار بستان من الزيتون مطلّ على الطريق العام، وأطلق الصاروخ على السيارة المصفحة التي كانت استُهدِفت في الوقت نفسه برشقات من رشاشات رفاقه. إلاّ أنّ السفير وعائلته نجوا.

أثارت محاولة الاغتيال غضب واشنطن. ووجّهت أصابع الاتهام إلى بشير الجميّل لوقوع الحادث في المناطق المسيحية تحت نفوذه ترجمة لتردّي علاقتها به، فأنكر. صيف عام ١٩٨١ نقل جوني عبده إلى السفارة الأميركية معلومات أظهرت عدم مسؤولية بشير الجميّل عن محاولة اغتيال جون غونتر دين، وزوّدها بقايا السلاح الذي استخدم في المحاولة ورقمه المتسلسل. وهو صاروخ أميركي الصنع من نوع «TOW» مضاد للدبابات أُطلق من قاذفة صواريخ متنقلة. وسرعان ما نقل خلفه روبرت ديلون هذه المعلومات إلى واشنطن فأُجري كشف على بقايا الصاروخ بعد التحقّق في المخازن الأميركية من الرقم المتسلسل والجهة التي بيع منها. في الحصيلة تأكد أنّ الصفقة التي كان من ضمنها صاروخ «TOW» بيعت من إسرائيل التي أرسلته إلى حزب لبناني في عداد القوّات اللبنانية هو «التنظيم» الذي نفّذ محاولة اغتيال السفير[1]، على رغم قرار الإدارة الأميركية تحظير بيع سلاح أنتجته ومستورد منها واستخدامه ضدّ مصالحها أو رعاياها في أيّ بقعة في العالم تحت طائلة قطع المساعدات الأميركية عن الدولة المعنية بذلك تطبيقًا للقوانين الأميركية. لكنّ ملف التحقيق في هذا السلاح فُقِدَ أثره من أدراج الكونغرس الأميركي على نحو ما أبلغه جون غونتر دين إلى جوني عبده في أحد لقاءاتهما في باريس بعد سنوات. كان قد أعلمه أنّه أُخضِع لتحقيق في محاولة الاغتيال لاستكمال المعلومات قبل أن يكتشف، عندما ذهب بعد شهرين للاطلاع على نتائج التحقيقات، اختفاء الملف. وعزا السبب إلى تعمّد حجب أدلة تشير إلى ضلوع إسرائيل على نحو غير مباشر في المحاولة، وكذلك لتفادي توجيه إدانة سياسية إليها.

كان في صلب التضييق الأميركي على بشير الجميّل الصداقة الشخصية التي جمعت جون غونتر دين برئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليم كايسي، الرجل المسموع الكلمة وذي النفوذ البارز في توجيه قرارات إدارة رونالد ريغان في السياسة الخارجية. في ضوء معلومات نقلها إليه جون غونتر دين عن الدور السلبي لبشير الجميّل حيال سلطة الياس سركيس وعصيانه عليها، إلى كونه حجر عثرة في طريق الاستقرار الداخلي، أغلق وليم كايسي الأبواب الأميركية في وجه قائد القوّات اللبنانية. ولم يكن في وسع ألفرد ماضي إلاّ بذل جهود محدودة التأثير انتهت

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

دائمًا إلى إخفاقه في الحصول على موافقة الإدارة الأميركية على استقبال بشير الجميّل في واشنطن[1].

أواخر عام ١٩٨٠ طرأ تحوّل كبير من النافذة التي أغلقها السفير الأميركي في بيروت في وجهه، ثمّ أعاد فتحها لمبرّرات لبنانية محض بعد تدخّل مباشر من رئيس الجمهورية ومدير المخابرات، مع انتقال العلاقة من العداء الفجّ والقاتل إلى المصالحة والحوار. فكان أن صوّبت مبادرة لجون غونتر دين لدى وليم كايسي الموقف من قائد الميليشيا المسيحية وأدّت إلى انفتاح أميركي عليه.

أخذ السفير بوجهة نظر المقدّم جوني عبده بتكليف من رئيس الجمهورية، ومفادها أنّ السلطة اللبنانية ترى أنّ علاقة بنّاءة مع بشير الجميّل هي مصلحة ضرورية وحيوية لها كونها تُدخِله في حظيرة الشرعية الوطنية، وترى كذلك أن تقتدي واشنطن بخطوة مماثلة تساعده على الخروج التدريجي من العلاقة مع الدولة العبرية. وبإزاء إلحاح الياس سركيس، وافق جون غونتر دين على الاجتماع بقائد القوّات اللبنانية للمرة الأولى في تشرين الثاني ١٩٨٠ في منزل جوني عبده في اليرزة. ثمّ كان بينهما اجتماع ثان بعد أسابيع اقتصر عليهما في مقرّ السفارة الأميركية، استخلص منه بشير الجميّل انطباعات إيجابية أسرّ بها إلى مدير المخابرات توّجتها زيارة رسمية لواشنطن السنة التالية بدعوة من وزارة الخارجية الأميركية.

لم تكن تلك زيارته الأولى للولايات المتحدة. في تموز ١٩٧٢ قصد ولاية دالاس وشارك في مؤتمر حول قضايا القانون الدولي. ثمّ كانت زيارة أولى لواشنطن في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٧ من ضمن جولة شملت أيضًا كندا. ولكن من غير أن يتسم تحرّكه ببعد رسمي ولا أن يُكسب الزيارة مغزى سياسيًا، وقد اكتفى بلقاءات عابرة بينها مع أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية لم يكن يشغل منصبًا نافذًا. كان بشير الجميّل سنتذاك في موقع المناوئ لشرعية الياس سركيس، وكان تقويم السفارة في بيروت أنّه عقبة ينبغي تجاهلها ونبذها. ثمّ كانت زيارة ثانية في ١٧ أيار ١٩٧٨ قابل خلالها مسؤولاً أميركيًا واحدًا، فزيارة ثالثة في ٢٦ أيلول ١٩٧٩. في الزيارة الرابعة عام ١٩٨١ بدا استقباله في واشنطن فاتحة تحوّل في السياسة الأميركية حياله كما حيال لبنان. كان قد نجح في فرض موقعه في صلب ميزان قوى سياسي وعسكري جديد، مدينًا بهذا التحوّل للياس سركيس وجوني عبده. ومن دون إصرارهما لم يكن ليستقبله جون غونتر دين ويصغي إليه باهتمام وتفهّم.

كان قد حصل اجتماع مهمّ بين بشير الجميّل وجون غونتر دين في منزل جوني عبده في ٢١ نيسان ١٩٨١، إبّان «حرب زحلة»، أسرّ وقائعه إلى فريق عمله إذ اعتبر أنّه رسم ملامح علاقته بواشنطن. سبق الاجتماع أن طلب جوني عبده منه الاتصال بالسفير ومعايدته فرفض، لاستيائه من لامبالاة الإدارة الأميركية في حمأة اعتداءات الجيش السوري وقصفه زحلة والمناطق المسيحية. ولكنّه قَبِل الاجتماع به إلى غداء استمرّ ثلاث ساعات وربع ساعة بعدما وسّط جوني عبده والده بيار الجميّل.

١. منذ العام ١٩٧٧ أولى بشير الجميّل العلاقة مع واشنطن اهتمامًا خاصًا بناء على اقتراح صديقين له عاشا هناك هما عبدالله بوحبيب أحد موظفي البنك الدولي وألفرد ماضي. فقرّر افتتاح مكتب إعلامي تمثيلي للقوّات اللبنانية يتولى إجراء الاتصالات وجمع المعلومات في العاصمة الأميركية. عهَد فيه إلى ألفرد ماضي وخصّص له موازنة سنوية مستبقًا به إعادة تنظيم العسكر والاستخبارات. ومع أنّه فَتَح بدءًا من السنة التالية مكاتب مماثلة في باريس وروما وبرلين، إلاّ أنّ الأولوية ظلّت لبناء علاقة إيجابية مع الولايات المتحدة إدراكًا منه لحاجته إلى الانفتاح عليها، أضف إلى ذلك كونها مجتمعًا سياسيًا مفتوحًا تسهل مخاطبته.

أمام فريق عمله قال بشير الجميّل عن الاجتماع: «كان اللقاء مفترقًا مهمًّا في علاقتنا بالولايات المتحدة. للمرة الأولى يسأل مسؤول أميركي لماذا لا تكونون جزءًا من الاستراتيجيا الأميركية؟».

أضاف بشير الجميّل: «فتح دين حقيبة وأراني ما كتبه عني. قرأت التقرير فإذا هو مؤاتٍ لنا أكثر من أيّ وقت مضى. وقد زاد إليه دين شفويًا وهو يخاطبني: أنت شخص نظيف ونزيه، وأنت الوطني الأفضل في هذا البلد. ودار حديث حول موضوع زحلة استغرق نصف ساعة. قلت له ونحن نتناول الغداء: لماذا لا تبدون اهتمامًا بنا؟ هل تريدون أن نقلب السفينة بمن فيها؟».

جون غونتر دين: «لماذا تأخذ أنت معك مليون مسيحي إلى الهلاك؟».

بشير الجميّل: «سندمّر المعبد علينا وعلى أعدائنا. هل يجوز أن نُضرَب ونُدمَّر وأن يبقى سوانا غير مبال. إذا لم نكن قادرين على استخدام المطار، فيجب ألاّ يستخدمه أحد. وإذا كان أولادنا لا يجرؤون على الذهاب إلى المدارس خوفًا من قصفها بالصواريخ والقنابل، فلماذا يذهب أولاد سوانا؟ وكذلك يجب أن تبقى الجامعة الأميركية مغلقة».

جون غونتر دين: «قلتُ لواشنطن إنّ المسيحيين على حق في إغلاق مطار بيروت لأنّ سوريا منعت الهيليكوبتر من الهبوط في مطار حالات. نحن من رأيك يا شيخ بشير، ولكنّنا نختلف معك على التوقيت».

بشير الجميّل: «إنّنا نرفض رفضًا باتًا حرب الإستنزاف التي تُشَنّ علينا. لقد تمرجلتم أيها الأميركيون وأوقفتم النار في زحلة بعدما مات من الناس هناك أكثر ممّن مات أيام القصف. كيف تريدوننا إعادة فتح المدارس في أجواء غير آمنة؟ ثمّ إنّنا لا نفهم لماذا تعاملوننا هكذا؟ إذا كنتم تريدون إرغامنا على أن نلقي بأنفسنا في أحضان الشيوعية، قولوا لنا ذلك بوضوح فقد نختار نحن ذلك بدلاً من أن ترغمونا عليه. إنّنا نعمل في الوقت الحاضر على إنهاء الحياة المأسوية التي نعيشها، ولذلك سنبقي على حال التوتر، وسنرى».

جون غونتر دين: «للمرة الأولى تقولون إنّكم تريدون أن تكونوا جزءًا من العالم الحرّ».

بشير الجميّل: «عام ١٩٥٨ كان لبنان مع أميركا ولكنّ سياستكم ألقت به في أحضان العرب».

جون غونتر دين: «أنت على حق مستر الجميّل».

بشير الجميّل: «بعد ٢ نيسان إمّا أن نكون معكم إذا أردتم وإمّا...».

جون غونتر دين: «أسرعْ في سفرك إلى أميركا واشرح هناك وجهة نظرك، لقد أصبحت مقبولة. الآن سأتدبّر لك مقابلة مع وزير الخارجية (الكسندر) هيغ. أنتم المقاومة مجموعة فاعلة. تعالوا واعملوا معنا لا كعملاء وإنّما أن تكونوا جزءًا منا، فنتعاون معًا لمصلحتنا جميعًا. في الوقت الحاضر ليس هناك مشروع حلّ للقضية الفلسطينية. إذهب إلى أميركا، هناك تتضح المسائل. تقيس حملتك وبعدئذ تقرّر. يمكنك مقابلة هيغ ووليم كايسي وألين (مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ريتشارد)».

بشير الجميّل: «أنت تعي خطورة الوضع الذي نعيشه، ليس أمنيًا بل سياسيًا أيضًا. فإذا انتخب فؤاد لحود لرئاسة الجمهورية فإنّكم كأميركيين ستدعمونه باعتباره يمثل الشرعية».

جون غونتر دين: «قلْ ذلك في أميركا».

بشير الجميّل: «سوريا منعت التدويل ومنعت التعريب، وحتى اللبننة منعتها. وعندما ضربت مناطقنا في ٢ نيسان لم نردّ ولم نضرب المسلمين. لم يعد المسلمون يلبّون السوريين الذين هم اليوم في سباق مع الزمن. سعت سوريا إلى تسليم التلال (المحيطة بزحلة) إلى البعثيين الشيعة من منطقة بعلبك، ولكنّ هؤلاء رفضوا. اتصل بي بعضهم وأبلغ إليّ ذلك. كان المطلوب أن يقوم ١٥٠ شخصًا بهذه المهمّة إلاّ أنّهم رفضوا. أريد أن أقول لك أمرًا آخر ولكن لا تتعجّب هو موضوع الذخيرة. إنّه مهمّ جدًّا بالنسبة إليّ. أنا اليوم زبون لإسرائيل في الحصول على السلاح. استهلكت في زحلة ٢٠٠ قذيفة وأريد منكم ذخائر».

جون غونتر دين: «نفتح سكة سرّية بين وكالة الاستخبارات الأميركية وبينكم. إذا حصلتم على سلاح من أميركا لن ينتقدكم أحد من العرب، إلاّ أنّ الحصول على السلاح من إسرائيل أمر آخر، هل معكم مال؟».

بشير الجميّل: «ولا قرش».

جون غونتر دين: «إطلبْ أيضًا من أميركا أن توافق على إرسال عسكرييك لتلقي التدريب هناك».

بشير الجميّل: «نحن نطمح إلى أن يكون عندنا نظام سياسي جديد مسلم - مسيحي من ضمن وحدة لبنان ولكن بأرجحية مسيحية».

جون غونتر دين: «لا أنصحك الآن بطرح الموضوع قبل إزالة المشكلات والعقبات من طريقك، لا أضمن لك شيئًا. لكنّ ثمّة إمكانًا لأن تفهمك أميركا. إعرضْ عليهم هناك أنّك جزء من العالم الحرّ».

بشير الجميّل: «إذا قامت سوريا غدا بهجوم كاسح وفتحت في صفوفنا ثغرًا عدة، فماذا تفعلون؟».

جون غونتر دين: «لا أضمن لك شيئًا، أسرعْ في الاتصال بأميركا».

بشير الجميّل: «ماذا تتوقع من زيارتي للولايات المتحدة، وأيّ موقف يمكن أن تتخذه إسرائيل؟».

جون غونتر دين: «حاول ألاّ تلتصق مواقفك بوجهة نظر إسرائيل، ولكن في المقابل لا تقلّل أهميتها»[1].

عندما عزم على السفر اتخذت مديرية المخابرات إجراءات إستثنائية لتأمين مغادرته إلى واشنطن. كان الخيار بين سفره من المرفأ إلى قبرص أو من المطار، ثمّ ارتؤي خيار ثالث بانتقاله في طوافة للجيش اللبناني من جونيه إلى الجزيرة بعدما تبيّن أنّها أكثر أمانًا. كانت السلطة اللبنانية أجرت في السنوات السابقة اتفاقًا مع نظيرتها القبرصية على تسيير خط جوّي يقتصر على طوافات عسكرية بين لبنان وقبرص من خلال محادثات أجراها عن الجانب اللبناني ممثل عن الجيش وآخر عن وزارة الخارجية هو جيلبير عون. قبل ساعات من سفره تبلّغ بشير الجميّل من إسرائيل أنّ طائرات من سلاح جوّها ستواكبه بين بيروت وقبرص لتأمين سلامته.

في ٣٠ تموز ١٩٨١ غادر وزوجته يرافقهما رئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق إلى قبرص ومكثوا في مطارها في انتظار إقلاع طائرة خاصة. لكنّ جنودًا قبارصة حاصروا الطائرة ومنعوها من الاقلاع بعدما كان بشير الجميّل صعد فيها. كان ميشال الحرّوق قد زار قبرص في الأيام

١. محضر إجتماع سرّي عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٢١ نيسان ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

السابقة أكثر من مرة للتفاهم مع سلطاتها على سفر قائد القوّات اللبنانية من أراضيها. فوافقت ثمّ تراجعت بعد ضغوط تبيّن لجوني عبده أنّ قادة فلسطينيين ربطتهم بمسؤولين قبارصة صلات وثيقة تدخّلوا للحؤول دون إقلاع الطائرة، على رغم جهد كانت بذلته وزارة الخارجية اللبنانية. فعادوا إلى بيروت. إذذاك أعدّت مديرية المخابرات خطة بديلة بالتعاون مع السفارة الأميركية عبر ديبلوماسيها البارز والمتعدّد الدور جاك أوجينو.

في ضوء تنسيق أمني لبناني - أميركي تقرّر أن يسافر بشير الجميّل صباحًا في زورق عسكري يتجه به إلى مكان ما في المياه الإقليمية اللبنانية وفق إحداثيات عسكرية تسلمها ميشال الحرّوق من جاك أوجينو. ورافقهم في الزورق الياس حبيقة والياس الزايك وعشرة أشخاص آخرين. وسرعان ما وجد الزورق نفسه بعد ساعة من الإبحار أمام مدينة عائمة هي باخرة عسكرية أميركية ضخمة. صعد إليها بشير الجميّل وأُدخِلَ فورًا إلى مستوصفها للمعالجة بعدما أصيب بدوار السفر بحرًا. وإذ عاد مرافقوه إلى بيروت، مكث في الباخرة ٤٨ ساعة قبل أن تأتي طوافة عسكرية تابعة للأسطول السادس أقلته إلى قاعدة عسكرية أميركية على الشاطئ الإيطالي، ومنها في طائرة خاصة إلى فرانكفورت فإلى واشنطن. أمّا طريق عودته فكانت من واشنطن إلى القاهرة، ومنها إلى العريش في شمال صحراء سيناء حيث أقلته طوافة عسكرية أميركية إلى قرب مجمّع سياحي في جونيه في إشراف أمني مباشر لجاك أوجينو ومديرية المخابرات اللبنانية والياس حبيقة بعدما كانوا استطلعوا مواقع ثلاثة: محطة توليد الكهرباء في زوق مكايل، ومجمّع الأكومارينا السياحي، وقرب مطعم في طبرجا، فوقع الاختيار على الأول.

في الأول من آب وصل إلى واشنطن وسط تدابير أمنية مشددة رافقت إقامته في فندق ماديسون التي استمرّت ثلاثة أسابيع، وقابل بدءًا من ٣ آب مسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) أبرزهم وليم كايسي ونائبه الأميرال البحري روبرت انمان، وفي وكالة الاستخبارات العسكرية (DIA)، إلى وليم كلارك أحد مساعدي وزير الخارجية ألكسندر هيغ. كان قد تبلّغ من مسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية أنّ ثمّة سياسية جديدة تُرسَم للبنان تقتضي أن تحظى بموافقة وكالة الاستخبارات العسكرية. بدوره قال لهم: «نريد أن نكون حلفاء لكم. سوريا لن تكون إلاّ عدوّتكم بعكس اعتقاد (DIA)، كما أنّ الاتحاد السوفياتي يتسلّل إلى الشرق الأوسط أكثر فأكثر. أمّا الفلسطينيون فهم أعداء لكم أيضًا. نستطيع نحن أن نتفاهم مع المسلمين اللبنانيين، ولكن سوريا هي التي تمنعنا من ذلك»[1].

فجر ١٥ آب عاد إلى بيروت.

كان جون غونتر دين قد مهّد لهذه الزيارة، قبل انتهاء مدة انتدابه في لبنان بوقت قصير، بسفره إلى واشنطن لثلاثة أيام في مهمّة عاجلة قابل خلالها وليم كايسي ومسؤولين آخرين في الإدارة الأميركية، أطلعهم على الأمر الواقع الجديد الذي كانت قد أضحت عليه الزعامة المسيحية الصاعدة لبشير الجميّل وخصوصًا بعد «حرب زحلة»، ورغبة الدولة اللبنانية بعدما قطعت شوطًا بعيدًا في التعاون معه في إجراء الإدارة الأميركية مراجعة شاملة لعلاقتها به. وكانت هذه قد بدأت

١. محضر إجتماع سرّي عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ١٨ آب ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية. قال أيضًا في تقويمه نتائج زيارته: «الياس سركيس وجوني عبده ساعدا في تحقيقها. فشلت في المرتين السابقتين، وفي المرة الثالثة ساعدني الأميركيون (...) الإدارة الأميركية الجديدة بدأت تيأس من سوريا وتبحث عن حليف جديد لها هنا. علينا أن نبدأ في طرح فكرة أن نكون حلفاء لها. الإدارة الجديدة تعيش أجواء تغيير».

تختبره عن قرب في أثناء مهمّة فيليب حبيب في بيروت في أيار ١٩٨١ إبّان «حرب زحلة»، ومن خلال علاقة شخصية جمعت الرجلين ونمت بحرارة وثقة.

ثمرة لزيارة بشير الجميّل واستكمالاً لمحادثاته فيها، سافر زاهي البستاني والياس حبيقة إلى واشنطن وعقدا اجتماعات خلصت إلى شق قناة تعاون جدّي مزدوجة الاتجاه: أولهما مساعدات عسكرية وشحنات أسلحة قدمتها الولايات المتحدة للقوّات اللبنانية بعد أشهر بقيمة عشرة ملايين دولار أميركي، كانت بمثابة دعوة غير مباشرة إلى وقف حصولها على السلاح الإسرائيلي. وثانيهما فتح خط اتصال سياسي وأمني مستمر بين جاك أوجينو والياس حبيقة. لم تكن ثمّة علاقة مباشرة مع الإدارة الأميركية، إلاّ أنّ اجتماعات بشير الجميّل بالسفير في بيروت وبجاك أوجينو تواصلت. وبات للأخير اسم مستعار هو «يعقوب» يذكره بشير الجميّل عندما يريد التحدّث عنه أمام فريق عمله.

ومثابرة على ما كان قد بدأه جون غونتر دين، وبتشجيع من الياس سركيس، اجتمع خلفه روبرت ديلون بقائد الميليشيا المسيحية تكرارًا في ظلّ تعاون لم يشبه تحفّظ. التقى به أيضًا، في بعض الأحيان، السكرتير الأول ريان كروكر تكريسًا لعلاقة كانت قد استقرت واتسعت من خلالها فسحات الحوار بين الطرفين.

في لقاء جمعهما أواخر عام ١٩٨١ إلى عشاء في منزل بشير الجميّل في حضور جوني عبده، قال روبرت ديلون لمضيفه بدقة لا لبس فيها، وهو يحاول تخفيف حماسة علاقته بالدولة العبرية: «ماذا تستطيع أنت أن تعطي إسرائيل؟».

أجابه: «لماذا السؤال؟».

قال: «نحن الأميركيين نعطي إسرائيل ٩٩ في المئة ممّا تطلبه، لكنّها لا تنفك تطالبنا بالواحد في المئة المتبقي بإلحاح من أجل الحصول عليه، وكأنّنا لم نعطها الـ٩٩ في المئة، أو لم نعطها شيئًا قط. فماذا في وسعك أنت أن تعطي لها أكثر من أميركا؟».

أضاف: «عبء علاقتك بإسرائيل خطير عليك. والأحرى أنّه كذلك علينا نحن الأميركيين. هذه سياستنا ونحن مرغمون عليها. أمّا أنت فكيف ستكون عليك؟»[1].

بدا الديبلوماسي الأميركي مهتمًا بتسويق فكرة الياس سركيس وجوني عبده الانتقال ببشير الجميّل إلى تحت المظلة الأميركية، وبرعاية كاملة منهما.

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

الاثنين في ٢٤ أيار ١٩٨٢

١٩٨٢ - من محضر اجتماع الياس سركيس يُبلغ إلى بيار الجميّل تأييده بشير الجميّل رئيساً للجمهورية.

المجازفة

بعد «حرب المئة يوم» في الأشرفية شقّت «حرب زحلة» الطريق لانتقال مشروع بشير الجميّل من تكريس الزعامة إلى الوصول إلى السلطة. كانت تلك المواجهة الثانية مع الجيش السوري يخرج منها قائد الميليشيا مهزومًا عسكريًا ومنتصرًا سياسيًا. وفي الحالين كانت الكلفة باهظة: مئات القتلى وآلاف الجرحى وحرائق وتدمير في المناطق المسيحية كانت تحمل الياس سركيس على التضامن معه وتأييد مغامراته. ودائمًا كان ثمّة ما يكسر هيبة الجيش السوري هو التحالف السرّي، الخارج إلى العلن تدريجًا، بين جوني عبده وبشير الجميّل. يومًا بعد آخر كان الأول يقدّم دليلاً تلو آخر على انتزاع الشرعية من وجود الجيش السوري في لبنان ومنحها للشريك المسيحي القوي.

بدأت «حرب زحلة» بحصار فرضه الجيش السوري على المدينة المسيحية في منطقة، عدّتها سوريا باستمرار نطاقًا أمنيًا حيويًا لها كونها بوابة إلى دمشق. فوجد في انتشار القوّات اللبنانية في زحلة تهديدًا مباشرًا له، مذ وقعت في تشرين الأول ١٩٨٠ اشتباكات متقطعة بين مسلحي القوّات اللبنانية وآخرين في حزب الوطنيين الأحرار بقيادة «الحنش» الذي كان فرّ من عين الرمانة. دخلت مفرزة من الجيش السوري المدينة للفصل بين المتقاتلين، ولكنّها اصطدمت في ١٩ كانون الأول بالقوّات اللبنانية التي كانت قد نجحت في احكام سيطرتها على زحلة. باتت وجهًا لوجه أمام الجيش السوري، فتراجع إلى مداخل المدينة والتلال المحيطة بها. كان قد فرض عليها في ٢٠ كانون الأول حصارًا تزامن مع قصف أحيائها ومنشآتها. بعد استقرار متقطع بضعة أشهر لم يخلُ من اشتباكات عند خطوط التماس في العاصمة بين الجيش اللبناني و«جيش التحرير الفلسطيني» الذي أحلّته سوريا محلّ جيشها النظامي لممارسة ضغوط إضافية على رئيس الجمهورية لا تربكها دوليًا، انفجرت «حرب زحلة» في ٢ نيسان ١٩٨١، فأوصلت حمم المدافع السورية إلى بيروت الشرقية والمتن وكسروان وجبيل ساحلاً وجرودًا، واشتعلت مجدّدًا خطوط التماس.

واجهت زحلة امتحانًا قاسيًا هو مقاومة القرار السوري بتدميرها واحتلالها. وخلافًا لـ«حرب المئة يوم»، أضحى الجيش اللبناني ومديرية المخابرات خصوصًا طرفًا مباشرًا في الصدام مع الجيش السوري الذي لم يتردّد في قصف القصر الجمهوري[1].

1. في رسالة إلى العماد حكمت الشهابي في ١٥ نيسان ١٩٨١، كتب سامي الخطيب عن استياء رئيس الجمهورية من استهداف قصر بعبدا بصواريخ الجيش السوري: «استدعاني فخامة الرئيس اليوم وبادرني فور السلام عليه بالآتي: ماذا تريد مني قوّاتك حتى تقصفني على هذا النحو؟ أجبت: معاذ الله أن تقصفكم هذه القوّات يا فخامة الرئيس. ←

في ٧ نيسان حضر عبدالحليم خدام إلى بيروت وطرح على الياس سركيس في حضور جوني عبده شروط سوريا، الرافضة أن تُهزَم أمام بشير الجميّل، لوقف النار: «إخراج العناصر المسلحة الغريبة من زحلة، سحب السلاح منها، تنظيف الجدران من كلّ الشعارات المعادية». رفض انتشار الجيش اللبناني في المدينة وحدّد شروطًا أخرى: «أن يكون الجيش اللبناني من أفراد الطلائع (ثكنة أبلح)، أن يكون تابعًا للقيادة العملانية السورية، أن يتم اختيار العناصر من القيادة العملانية السورية، أن يكون التوجيه اليومي من القيادة العملانية السورية»[1].

وأضاف إلى شروطه أخرى أكثر استفزازًا: سيطرة الجيش السوري على التلال المحيطة بزحلة وتسلّم الطريق الدولية وإصدار حزب الكتائب بيانًا ينفي عن الجيش السوري صفة الاحتلال وعدم المطالبة بانسحابه مستقبلاً، واعتبار الخط الممتد من جزين – شتورة – مدخل زحلة – بعلبك – الهرمل خطًا أحمر سوريًا.

بذلك، ردًّا على مطالبة الياس سركيس بوقف النار في زحلة وانتشار الجيش اللبناني داخلها، أصرّت دمشق على إبقاء التلال المحيطة بها في عهدة جيشها، وطلبت انسحاب رجال بشير الجميّل من المدينة على أن تختار هي قوّة الجيش التي تدخل إليها، وإلاّ فإرسال قوى الأمن الداخلي. وسرعان ما ألحِقت شروطها هذه بمناورة عسكرية مزدوجة: في ١٠ نيسان ١٩٨١ أحكمت الطوق عليها من التلال المحيطة بها، وفي ٢٥ نيسان هاجمت قوّات خاصة سورية أُنزِلت بطوافات جرود جبل صنين المطلة على المدينة والتي تربطها بكسروان واحتلتها.

فالأسلحة والأفرقاء على الساحة اللبنانية أكثر من أن يحصوا، وربما أحدهم هو الذي استهدف جوار القصر، كما أنّ احتمال الخطأ في الرمي عند أحد الأفرقاء قد يكون هو السبب. أجابني أنّ اتجاه الرمي ونوعية القذائف وساعة حصول القصف تؤكد مجتمعة أنّ القوّات (السورية) هي التي استهدفت القصر الجمهوري. ولذلك أريد، والكلام لفخامة الرئيس، أن تبرق إلى العماد الشهابي فورًا وترجوه وقف القصف القصر الجمهوري، لأنّه لا يجوز أن تقصف قوات الشرعية رئيسها، ولا حتى خطأ. إنّ هذا الأمر ترك أثرًا كبيرًا في نفس الرئيس ولم أستطع إقناعه بعكس ذلك. وقد كان موجوداً في أثناء الحديث الرئيس (شفيق) الوزان والوزير (فؤاد) بطرس والوزير (رينه) معوّض. وتخفيفًا لوطأة الحادث طلبت تأليف لجنة خبراء من الاختصاصيين في الذخيرة والباليستيك لفحص مأثر الصواريخ وتحديد اتجاهها ونوعها. كما اتصلت باللواء عبدالحميد الجمل واجتمعت به في مقرّه في العبادية ودرسنا الموضوع معًا. وتبيّن لنا أنّ إحدى كتائب جيش التحرير (الفلسطيني) استعملت الصواريخ الكورية في الساعة ١٥ والدقيقة الـ٤٠ من تاريخ أمس، أيّ تاريخ حصول القصف على القصر. بينما حصل القصف على مخفر حرس القصر في الساعة ١٧ والدقيقة الـ١٠ من التاريخ نفسه. أكد لي اللواء الجمل أنّ القوّات (السورية) لم تستهدف القصر ولن تستهدفه إطلاقًا. ونقلت هذا التأكيد أيضًا إلى الرئيس، ولكن من دون جدوى لأنّ اقتناعه هذا مبني على واقع تمركز هذه القوّات على الأرض. فقوّات الردع محيطة بالحدث تقريباً من كلّ الجهات، والقصر يقع ضمن قطاع تمركز الجيش المقابل لقوّات الردع. وعندما ترمي هذه ردًا على رمي الجيش أو الكتائب، فهي ترمي من محيط الحدث إلى داخلها، أيّ أنّ هناك احتمالاً كبيرًا للخطأ واصابة القصر. ولكنّ فخامة الرئيس لا يقول بالخطأ فقط، بل إنّ الرمي متعمّد لأنّه حصل في وقت لم تكن هناك اشتباكات ولم تُسمَع أيّ طلقة في الحدث ولا في الجوار. وفجأة وصلت الصواريخ الأربعة إلى المدخل الجنوبي الغربي للقصر وجرحت خمسة جنود، اثنان منهم جروحهم بالغة. وهذا ربما أثار الرئيس واعتبر نفسه مسؤولاً عن حياة هؤلاء إلى مسؤوليته عن حياة كلّ الذين يسقطون على الساحة اللبنانية من أجل هذا البلد، بمن فيهم طبعًا قوّات الردع العربية وبالأخص السورية. لست أدري ما يمكنكم فعله في هذا الإطار، آملاً في أن تدركوا معي حراجة الساعات التي نمرّ فيها كلّنا. وخصوصًا فخامة الرئيس شخصيًا الذي يعصره الألم على بلده وقسمه وعلى عجزه عن عملية إنقاذ سريعة، ويأكله القلق والغضب من أولئك اللبنانيين الذين يعرقلون كلّ الحلول بتشنجهم وغرورهم وقدرتهم على توجيه الرأي العام المسيحي في جبل لبنان بالقوّة. في استطاعتكم تبريد الأجواء واتخاذ الإجراء الذي من شأنه إقناع الرئيس بعكس ما يتصوّره الآن، أو على الأقل تخفيف وطأته».

١. شروط أملاها جوني عبده لاحقًا على كريم بقرادوني خطيًا.

غضبت إسرائيل من إخلال في توازن عسكري أحدثته سوريا بسيطرتها على مرتفعات جبل صنين التي تتيح لها، من «الغرفة الفرنسية» في جروده، مراقبة الدولة العبرية والتنصّت الراديوي عليها. فكان أن أغارت طائراتها في ٢٨ نيسان على قمم الجبل وأسقطت طوافتين سوريتين في سماء البقاع حاولتا اعتراض الطائرات الإسرائيلية. في اليوم التالي ردّت سوريا بنشر شبكة صواريخ سام-٢ وسام-٦، طراز أرض-جوّ السوفياتية الصنع، في البقاع. مذ هدّدت إسرائيل بتدمير شبكة الصواريخ ما لم يصر إلى سحبها، أضحت «حرب زحلة» في صلب صراع سوري – إسرائيلي. أضفى الياس سركيس وبشير الجميّل على المواجهة بعدًا جديدًا هو احتمال نشوء نزاع إقليمي ساحته لبنان حتم تدخّلاً أميركيًا سريعًا لمعالجة أزمة الصواريخ السورية. في ٧ أيار أوفد رونالد ريغان موفدًا شخصيًا له إلى بيروت ودمشق وتل أبيب هو السفير اللبناني الأصل فيليپ حبيب لتفادي المواجهة الناجمة عن التهديدات المتبادلة. بعد ثلاثة أشهر من الاشتباكات ومفاوضات شاقة شارك فيها فيليپ حبيب سوّيت مشكلة زحلة في ٣٠ حزيران بخطة قضت برفع حصار استمرّ سبعة أشهر وانتشار ٣٥٠ عنصرًا من قوى الأمن الداخلي في المدينة وانسحاب ٩٥ من رجال بشير الجميّل منها، على أن يبقى الجيش السوري على التلال المحيطة بها.

ترافق ذلك، وبدعوة من رئيس الجمهورية، مع اجتماع اللجنة الرباعية العربية التي تضم وزراء خارجية السعودية سعود الفيصل والكويت صباح الأحمد الصباح وسوريا عبدالحليم خدام والأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي في المقرّ الصيفي لرئاسة الجمهورية في بيت الدين في ٦ حزيران ١٩٨١. كان قد اقترن التوصل إلى تسوية سياسية للوضع اللبناني، في حمأة صدامات عسكرية كانت لا تزال دائرة بين الجيش السوري والقوّات اللبنانية، بشرط طلبه عبدالحليم خدام وهو إصدار الجبهة اللبنانية وحزب الكتائب والقوّات اللبنانية بيانًا صريحًا بقطع التعامل مع إسرائيل من أجل أن يبدأ حوارًا معها. كان المقصود بذلك توجيه إدانة مباشرة إلى بشير الجميّل.

بعدما أحرزت انتصارًا عسكريًا على الميليشيا المسيحية في زحلة وتلقيها إنذارًا إسرائيليًا جدّيًا بالتدخّل، راحت دمشق توحي برغبتها في تفاوض صعب وفق شروطها.



زاهي البستاني وجوني عبده، شريكا سرّ رئاسة بشير الجميّل.

النافذة العبرية

لم يخجل بشير الجميّل بتعاونه مع إسرائيل. في مرحلة كانت الجبهة اللبنانية بدأت تحالفًا مع سوريا على مواجهة المقاومة الفلسطينية وأحزاب اليسار اللبناني، نسج علاقات سرّية مع الدولة العبرية تدرّجت من طلب السلاح إلى إرساء تحالف كانت ذروته الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢. بدأ الاتصال الأول في ١٢ آذار ١٩٧٦ عندما شعر بأنّ لا ذخائر لديه يزوّد مقاتليه الذين أخذوا يتردّدون في التوجّه إلى الجبهات العسكرية – وبينهم مَن رفض – وفي حوزتهم بنادق بطلقات قليلة في ليلة بدأت ميليشيا حزب الكتائب تخسر مواقعها في الوسط التجاري لبيروت. كانت المقاومة الفلسطينية شنّت وميليشيات الحركة الوطنية هجومًا على الفنادق الفخمة في العاصمة على بعد أمتار من البيت المركزي لحزب الكتائب ومن مبنى «السوكوميكس» الذي اتخذه بشير الجميّل مقرًّا له، أسفر عن هزيمة مُني بها المسلحون الكتائبيون. إذذاك جازف بشير الجميّل بالموافقة بعد تردّد على توجّه ثلاثة كتائبيين هم جوزف أبو خليل وفؤاد روكز وسامي خويري ليلاً في زورق رسا بهم في مرفأ حيفا[1].

لم يكن في الجبهة اللبنانية أول مَن ذهب إلى الدولة العبرية. سبقه إليها كميل شمعون ونجله داني. ثمّ كانت رحلة سرّية لمسؤول عسكري كتائبي قريب من بيار الجميّل هو فؤاد روكز في اتصال هو الأول بإسرائيل من دون علم قيادته. غامر بقرار شخصي في الذهاب بحرًا إليها طلبًا أسلحة وذخائر، فأجيب بموافقة مبدئية، ولكن من غير أنّ تشق طريقها إلى التنفيذ فورًا على رغم اطلاعه لدى عودته بيار الجميّل وبشير الجميّل على تصرّفه هذا[2]. وسرعان ما أضحى ملف العلاقة بإسرائيل بين يديّ جوزف أبو خليل والياس حبيقة، تعامل معه بشير الجميّل باستمرار بدقة، ولم يُتح إلاّ لقلة من مساعديه القريبين سبر مراحله وأسراره. لم يغدُ الاتصال بإسرائيل مرة سرًّا أنكره بشير الجميّل، بل حجّة دافع بها عن نفسه بإزاء اعتداءات المنظمات الفلسطينية على المناطق المسيحية. اشترى سلاحًا منها بعدما أحجمت دول عربية عن بيعه إيّاه لئلا يقاتل المسيحيون اللبنانيون به المنظمات الفلسطينية التي حظيت دائمًا برعاية الدول تلك وحمايتها السياسية وتمويلها. وكان عليه في بعض الأحيان أن يسدّد ثمن شحنات الأسلحة الإسرائيلية المتتالية من خلال متموّلين كبار في المناطق المسيحية وبجبايات مالية، بينما حصل حزب الوطنيين الأحرار أحيانًا كثيرة على سلاح مماثل مجانًا.

١. «قصة الموارنة في الحرب»، جوزف أبو خليل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٣ – ٥٥.
يروي جوزف أبو خليل تفاصيل مسهبة عن زيارته إسرائيل للمرة الأولى في مبادرة اعتبرها مخاطرة شخصية، في زورق قاده ورفيقاه اللذان لم يسمّهما في سيرته الذاتية إلى مرفأ حيفا بعد سبع ساعات من الإبحار ولقائه ليلاً وزير الدفاع شيمون بيريز في تلّ أبيب. طلب منه مدافع وبنادق وقذائف تساعد الميليشيا المسيحية على الصمود في مواجهة المقاومة الفلسطينية. ثمّ تبلّغ في اليوم التالي من أحد معاوني شيمون بيريز موافقة الحكومة الإسرائيلية على تزويد ميليشيا حزب الكتائب مساعدات عسكرية. وما لبث أن تسلّمتها بعد أيام عندما رست بواخر إسرائيلية قبالة شاطئ جونيه، وأفرغت في زوارق لبنانية صغيرة صناديق الأسلحة والذخائر بسرّية بالغة.
٢. مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية طلب عدم الإفصاح عن اسمه.

كانت ثمّة مرحلتان طبعتا علاقة بشير الجميّل بالدولة العبرية. أولاهما في ظلّ حكم حزب العمل (١٩٧٦ – ١٩٧٨)، عندما قارب رئيس الوزراء إسحق رابين سياسة واقعية متحفظة حيال اتصالاته بالزعماء والميليشيات المسيحية تسليمًا منه بأنّهم مسيحيون عرب يقتضي ألاّ يتخطى التعاون معهم حدودًا دنيا، هي تلاق مرحلي لمصلحة كلّ منهما. اكتفى حزب العمل بتزويد القوّات اللبنانية أسلحة وأعتدة وذخائر وخبرات وتدريب مقاتلين في مقابل الحصول على معلومات عن المنظمات الفلسطينية، عدوّهما المشترك. ولم يشأ الإنقياد بالعلاقة إلى تحالف سياسي محاذرًا التورّط المباشر في الحرب المسيحية – الفلسطينية. وثانيتهما مع وصول حزب الليكود إلى السلطة في أيار ١٩٧٧. واتسمت هذه بدورها بمرحلتين فصل بينهما تعديل في حكومة مناحيم بيغن أدّى في ٤ آب ١٩٨١ إلى تعيين أرييل شارون وزيرًا للدفاع. في ظلّ حزب الليكود أرسى بشير الجميّل العلاقة عبر ثالوث متشدّد النزعة في حكم إسرائيل ضمّ مناحيم بيغن رئيس الوزراء وأرييل شارون وزير الدفاع ورفائيل إيتان رئيس الأركان، أدار تعاونًا متينًا قاد إلى ما طمح إليه قائد الميليشيا المسيحية اللبنانية: إدخال إسرائيل طرفًا غير مباشر في المواجهة مع الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية، تصويبًا لميزان قوى عسكري غير متكافئ. تكرّرت الإجتماعات الدورية بلا انقطاع بين مسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية وآخرين في القوّات اللبنانية في كسروان وتل أبيب، وأحيانًا في زوارق في عرض البحر.

تحت وطأة «حرب المئة يوم» في الأشرفية ومناطق مسيحية أخرى، ذهب كميل شمعون في زيارة سرّية إلى تل أبيب في ٢١ آب ١٩٧٨ والتقى مناحيم بيغن، وناقش معه اعتداءات الجيش السوري على الأحياء المسيحية، ساعيًا إلى إحداث تبدّل في الموقف الإسرائيلي مِمّا يجري في لبنان. كانت الدولة العبرية قد حصرت اهتمامها بهذا البلد باستقرار حدودها الشمالية معه وتفادي هجمات الفدائيين الفلسطينيين، غير معنية بسيطرة الجيش السوري على الداخل اللبناني. في خاتمة اجتماعهما أبلغ إليه مناحيم بيغن للمرة الأولى ثلاثة ضمانات أرّخت منحى جديدًا في تعاون الطرفين. كان مغزاها تعهّد رفيع المستوى بحماية المسيحيين اللبنانيين بعدما كانت الدولة العبرية أعلنت في ٦ تموز ١٩٧٨، أيام قليلة على نشوب «حرب المئة يوم»، أنّها لن تسمح بـ«مجزرة تستهدف المسيحيين المدنيين في لبنان».

أمّا الضمانات الثلاثة فهي:

١. لن تسمح إسرائيل بإبادة المسيحيين في لبنان.
٢. لن تسمح باختراق جدار القلعة المسيحية في لبنان.
٣. لن تسمح للطيران السوري بقصف المناطق المسيحية.

لم يكن الزعماء المسيحيون قد سمعوا من إسحق رابين موقفًا مماثلاً وقاطعًا هو المحافظة على الوجودين العسكري والسياسي للمناطق الواقعة تحت سيطرة الأحزاب المسيحية من مجازر أو اختراق محتملين. لكنّ الوجه الآخر للضمانات تلك هو أنّ على المسيحيين اللبنانيين أن يتولوا تنظيم حماية أنفسهم والدفاع عن مناطقهم وقراهم في مواجهة الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية[1].

بعد ثلاثة أيام أوفدت إسرائيل إلى بيروت مسؤولاً في جهاز استخباراتها كان يتولى آنذاك إدارة العلاقة بين الفريقين هو دافيد كيمحي، أطلع بشير الجميّل على تعهدات مناحيم بيغن لكميل

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

شمعون. ولم تشق هذه الضمانات طريقها إلى التنفيذ إلاّ متأخرة ثلاث سنوات، في «حرب زحلة» عام ١٩٨١، عندما هاجمت الطائرات الحربية الإسرائيلية طائرات حربية سورية في سماء لبنان وأسقطتها.

كانت علاقة الأحزاب المسيحية بحزب الليكود بدأت مرحلتها الثانية، بعد «حرب زحلة»، مع تعيين أرييل شارون وزيرًا للدفاع. فمدّها بشتى الأسلحة والمدرعات والمدافع والآليات والقذائف من غنائم الحروب العربية – الإسرائيلية، ودَعَمَ تدريب مقاتليها على استخدامها إلى خبرات أمنية وتقنية وتجهيز بنى الميليشيات وآلتها العسكرية وتزويدها صورًا فوتوغرافية من الجوّ عن مواقع الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية ومرابضهما المدفعية في البقاع والجنوب والشمال.

في ٨ حزيران ١٩٨١ أبلغ بشير الجميّل إلى فريق عمله أنّ وزيري الخارجية السعودي والكويتي طلبا منه إصدار بيان «بقطع كلّ علاقة بيننا وإسرائيل. قد نُدخِل تصريحًا كهذا في سياق عام معيّن، وهو من الأسباب التي تحدونا على عقد خلوة نطرح فيها استراتجيّتنا المقبلة. طلبا مني تصريحًا بقطع العلاقة بإسرائيل فقلت لهما أعطياني الضمانات أعطيكما التصريح. أجريت مكالمة هاتفية بالسفير (الأميركي جون غونتر) دين وأجرى بدوره الاتصالات اللازمة للضغط على السعوديين. طلب مني دين الاتصال به في أيّ ساعة أشاء وذلك لمصلحتنا. وقد أكد لي أنّ فيليب حبيب سيكون محامي المسيحيين. وسيطلب من السعوديين أن يكونوا كذلك»[1].

رمى طلب عبدالحليم خدام إصدار البيان إلى فرض شرط تعجيزي على بشير الجميّل اعتقادًا منه أنّه سيرفضه. فيحول إذذاك دون حواره مع سوريا التي ترفض الاتصال بمتعاونين مع العدو. ولم تكن هذه المحاولة الأولى.

في خضم «حرب زحلة» اجتمع بشير الجميّل سرًّا برئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجوّ السوري اللواء محمد الخولي بناء على إصرار رئيس الجمهورية مرتين في قصر بعبدا في ٢٧ نيسان و٣٠ منه، وثالثة في بيت جوني عبده في اليرزة في ٥ أيار. وخرج الرجلان من اجتماعاتهما من دون اتفاق. كان زاهي البستاني حاضرًا في الاجتماعات الثلاثة[2].

إلتقيا في ٢٧ نيسان وتبادلا الأفكار بلهجة لم تخلُ من تشنج وأحكام مسبقة. استمرّ الإجتماع ٤٥ دقيقة واستهله محمد الخولي بالقول: «نأسف لما يجري ولنبدأ كلامًا جديدًا. عام ١٩٧٦ دخلنا إلى لبنان لننقذ المسيحيين خصوصًا من تدهور الوضع».

بشير الجميّل: «تعملون أيّ شيء لتكسيرنا، نحن شعب لا يشدّنا أحد من أنوفنا. دخولكم إلى زحلة لن يتم إلاّ بالقتال وسيُدمّر لكم الكثير. بالنسبة إلى موضوع إسرائيل، لست مرتبطًا بأحد. أرفض الكلام عن وقف للنار، أكملْ القصف. إدخلْ إلى فاريا وجونيه ولتستمرّ المعارك. الاتفاق يكون عامًا وشاملاً، أريد دولة لا كرخانة. الجيش السوري يقوم بهجمات على زحلة. لن تدخلوها،

١. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٨ حزيران ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

٢. على امتداد دوره في الأمن العام كما مع بشير الجميّل، لم يزر زاهي البستاني سوريا إلاّ مرة واحدة صيف ١٩٧٦، عندما كلّفه العقيد أنطوان الدحداح باسم سليمان فرنجيه التوجّه إلى دمشق عبر جرود عيون السيمان، وأن ينقل إلى القيادة السورية رسالة تضمّنت موافقة الرئيس على دخول الجيش السوري إلى زغرتا والفصل بين المتقاتلين بينها وطرابلس، بعدما كان دخل إلى شمال لبنان وتوقف في عكار. وأبلغ زاهي البستاني الرسالة إلى رئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي. يومذاك بات ليلته في دمشق ولمس ذروة الغضب السوري على كمال جنبلاط عندما قال له حكمت الشهابي: «سنطارده إلى أقبية قصر المختارة» (مقابلة خاصة مع زاهي البستاني).

و«الغرفة الفرنسية» لا تحتاج إلى كلّ هذه القوّة. هل إنّ حافظ الأسد سائر في فتح صفحة جديدة معنا؟».

محمد الخولي: «نعم».

بشير الجميّل: «نحن دولة وأريد أن أبحث عن حليف لي في هذه المنطقة. إمّا يكون السوري وإمّا الإسرائيلي، إمّا الأميركي وإمّا الروسي، من الندّ إلى الندّ. أنا آتٍ من وراء المتراس، نستطيع أن نجلس خلال ٤٨ ساعة ونتكلم. أريد الشمال وزحلة والشوف. هناكَ خلاف بيننا وبينكم أريد أن أنهيه. أمّا أن يقال لنا إمّا وقف للنار وطحين لزحلة أو... فهذا لا يهمّنا».

محمد الخولي: «عمليًا شلون (كيف)؟».

بشير الجميّل: «نعود بعد ٤٨ ساعة. تراجع قيادتك ونحن ندرس اقتراحاتك ونعود الخميس إلى الاجتماع في الساعة التاسعة وندخل في التفاصيل. إمّا صفحة جديدة وإمّا... خلال هذا الوقت رِصّ (إضغط) على زحلة، فإذا كان هناك مَن هو ليس كتائبيًا بعد سيصير كذلك. نحن هنا الآن وبيروت تتعرّض للقصف».

محمد الخولي: «إنهّم المرابطون».

بشير الجميّل: «ولو... أنا أسيطر على ما يجري في مناطقي. وأنت يمكنك أن تُسكت ابرهيم قليلات».

وخاطبه: «أنتَ لا تفاوض باسم المسلمين، نحن مَن يتفاوض معهم».

مساء اليوم نفسه قابل بشير الجميّل السفير الأميركي جون غونتر دين الذي أبلغ إليه الآتي: «ابتداءً من هذه الليلة مسيحيو لبنان هم جزء من الاستراتيجيا الأميركية في المنطقة وأنتم تلقون دعم أميركا. لكنّ المطلوب أن تكونوا مسؤولين لا مهووسين. نحن قادرون على تغطيتكم مع الدول العربية المعتدلة. ويجب أن تبقوا جزءًا من هذا العالم العربي ونحن نحميكم. عليكم أن تحموا سبل العيش والقيم التي تؤمنون بها في ما بينكم. سافرْ إلى أميركا واشرحْ وجهة نظرك. أنتَ القوّة الصاعدة والثائرة والمفكّرة، وأنت الأهم وخصوصًا إذا كنتم متفاهمين مع الشرعية».

أضاف جون غونتر دين: «أعطونا بعض الوقت لنضع معًا خطتنا. لا تكونوا أنتم سبب أيّ انفجار إذا كان سيحصل».

بعدما أطلعه بشير الجميّل على حواره مع محمد الخولي، وافقه السفير وقال: «فاوض على أساس الكارت (carte) الجديدة التي معك، أيّ أنّك جزء منا. ما يهمّنا تقويتكم حتى تقفوا في وجه اليسار»[1].

الخميس ٣٠ نيسان كان اجتماع ثان مع اللواء محمد الخولي في قصر بعبدا مهّد له بشير الجميّل بخلوة مع فريق عمله المصغر. صاغ زاهي البستاني وجوزف أبو خليل وأنطوان نجم أفكارًا واقتراحات دوّنها في مفكرة حملها إلى الاجتماع، ولكن من غير أن يسلّم إلى محاوره الضابط السوري الكبير ورقة خطية بها.

١. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٢٨ نيسان ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

في الاجتماع الثاني الذي وصفه بشير الجميّل في ما بعد لفريق عمله بأنّه «كان جيدًا جدًا وتصرّف محمد الخولي بود للغاية خلافًا للاجتماع السابق»، دارت الوقائع الآتية:

محمد الخولي: «الرئيس الأسد موافق تمامًا على الطرح. ما هو عرضكم العملي؟».

بشير الجميّل: «ليس لديّ بعد عرض عملي، بل يجب أن نعرف أولاً ما إذا كنتم موافقين على المبدأ».

محمد الخولي: «ماذا تريدون؟».

بشير الجميّل: «نريد لبنان من زغرتا – الزاوية إلى جزين مرورًا بزحلة والقرى المسيحية في البقاع. أريد نظامًا لبنانيًا جديدًا لا غيتوًا، ولا يكون الجيش اللبناني مشكّكًا فيه كما هو الآن».

محمد الخولي: «كيف تتصوّر التنفيذ وكيف ترى النظام الجديد؟».

بشير الجميّل: «المهمّ ألاّ تكون الدولة برأسين. المسيحي القوي هو الضمان في الحكم. لا أعرف ما هو النظام السياسي الجديد».

محمد الخولي: «هل أنّ الرئيس (الياس سركيس) موافق؟».

بشير الجميّل: «جميعنا نشعر بخطورة الموقف».

محمد الخولي: «لكن يا أخي ينبغي ألاّ نخلق دولة مسيحية».

بشير الجميّل: «أنا أيضًا لا أريد دولة مسيحية، أريد دولة لكلّ لبنان. ولكنّني أريد ضمانات لنا».

محمد الخولي: «عال، عال. ما هي؟».

بشير الجميّل: «لا أريد حكمًا برأسين، هذه بديهيات».

محمد الخولي: «بالنسبة إلى النظام السياسي الجديد مستعدون للبحث فيه، ولكنّنا نريد أن تكون سوريا دولة صديقة. ثمّ كيف يمكنك حلّ قضية الشمال؟».

بشير الجميّل: «أنا أضمن سليمان فرنجيه وعائلته».

محمد الخولي: «نحن أوفياء لصداقاتنا».

بشير الجميّل: «لكنّ مصلحة الوطن تتقدّم ما عداها».

محمد الخولي: «إذا أعطيناكم الذي تريدون، ماذا يكفل أنّكم لن تنقلبوا علينا يومًا ما؟».

بشير الجميّل: «هل تقبل ضمانات أميركية – روسية للذي نقوم به؟».

محمد الخولي: «عندما تكون هناك ثقة لا حاجة إلى ضمانات».

بشير الجميّل: «هل يمانع الرئيس الأسد في الضمانات؟».

محمد الخولي: «لا أعتقد».

بشير الجميّل: «هل يمكن اللقاء معه عند الحدود؟».

محمد الخولي: «لا أعرف، سأسأله. ما هي تفاصيل النظام السياسي الجديد؟».

بشير الجميّل: «سنبحث في الأمر في الاجتماع المقبل».

محمد الخولي: «قلتُ للرئيس الأسد إنّك شاب آدمي ويمكن أن نضع يدنا في يدك، وإنّكم لم تلجأوا إلى إسرائيل إلاّ لأنّكم كنتم محشورين».

بشير الجميّل: «تطوّر الوضع كما هو سائر اليوم قد يسبقني، وقد يسبقك»[1].

الإجتماع الثالث برئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجوّ السوري في منزل جوني عبده في ٥ أيار لم يفضِ بدوره إلى نتيجة.

١. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٣٠ نيسان ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

وعلى رغم تعارض الانطباعات التي خرج بها بشير الجمّيل ومحمد الخولي من اجتماعاتهما الثلاثة، فإنّ هذه شكّلت الاتصال الأول في حوار مقطوع بين الطرفين منذ «حرب المئة يوم». اعتبرها الأول ناجحة مقدار ما قاربها الثاني على أنّها كانت فاشلة. حمل ذلك محمد الخولي على إجراء قراءة سلبية لما أدلى به بشير الجميّل أمامه في اجتماع ٥ أيار، بأن سرّب كلامه محرّفًا ونسب إليه ما لم يأتِ على ذكره، وهو أنّه قال للضابط السوري الكبير: «خذوا المناطق التي أنتم فيها خارج جبل لبنان واتركوا لنا مناطقنا».

لم يكن ذلك صحيحًا، إلاّ أنّ سوريا تذرّعت به لقطع حوار لم تكن تريده أساسًا، وبغية إضفاء صدقية على موقف سبق أن اتخذته من بشير الجميّل، ناهيك بسعيها إلى محاصرته بمزيد من العداء السياسي من حلفائها. نسب إليه محمد الخولي رغبة في تقاسم السلطة والهيمنة على لبنان بينه وبين سوريا. غالى في إبراز ما لم يتفوّه به محدّثه لتجريده من تأييد السعودية والكويت الحوار معه، ودَفْعِهما تاليًا إلى قطع الإتصال به[1].

مذذاك انقطع الحوار تمامًا إلى أن فُتِحت بعد أشهر قناة أخرى هي رئيس استخبارات الجيش السوري في لبنان العقيد محمد غانم.

قال بشير الجميّل لمحمد الخولي في الاجتماع الثالث، وهو يعرض له تصوّره لعلاقة المسيحيين بسوريا واستعادة السلطة اللبنانية سيادتها على أراضيها: «أنتم موجودون في مناطق وغير موجودين في أخرى، أيّ التي نحن فيها. دعونا نؤمّن الاستقرار والهدوء على الجبهات حتى نبحث معكم في موضوع وجودكم في لبنان وسبل إيجاد حلّ له».

وأضاف: «من أجل أن نعيد الثقة بيننا لا تتحرّشوا بنا. لنجعل الإستقرار بين المناطق التي أنتم فيها وتلك التي نحن فيها».

واقترح عليه تسليم الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري، في قسم من بيروت وجبل لبنان وفي الجنوب والبقاع والشمال، إلى الجيش اللبناني وبدء مفاوضات مع السلطة اللبنانية لتحقيق انسحاب الجيش السوري من لبنان، وكذلك مباشرة حوار سياسي مع القوّات اللبنانية[2].

كان جواب محمد الخولي أنّه سينقل هذه الأفكار إلى القيادة السورية، قبل أن يبادر لاحقًا إلى اتهام بشير الجميّل بالسعي إلى تقسيم لبنان.

كان ثمّة تردّد سوري في اللقاء بقائد القوّات اللبنانية، فقصر عبدالحليم خدام اجتماعاته على كميل شمعون وبيار الجميّل، فيما التقى الأعضاء الآخرون في اللجنة الرباعية العربية بشير الجميّل. طالبه سعود الفيصل وصباح الأحمد الصباح بإصدار بيان بقطع العلاقة بالدولة العبرية بعد إصرار سوري تبنّاه رئيس الجمهورية.

جواب الياس سركيس أنّ أيّ اتفاق سياسي أو أمني لا يشارك فيه قائد الميليشيا المسيحية سيكون غير مجد. وألحّ على عبدالحليم خدام تخفيف غلواء تصلبه والإصغاء إليه، فلم يلن.

وافق بشير الجميّل على إصدار البيان بعد جهود بذلها لديه جوني عبده موفدًا من الرئيس. على

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

٢. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

أن يتوجّه به إلى الأخير. فكان أن عَهَدَ إلى جوزف أبو خليل في كتابته، فأعدّ بيانًا مسهبًا أرسل بشير الجميّل نسخة منه إلى مدير المخابرات الذي أيده. لكنّ السفير السعودي علي الشاعر، في اجتماع جمعه وبشير الجميّل وخالد خضر آغا في بيت جوني عبده في ١٩ حزيران، تحفّظ عنه إذ وجده يطرح الأزمة اللبنانية برمتها بما في ذلك العامل الفلسطيني ومشكلة العلاقات اللبنانية – السورية في بيان يقتضي أن يتناول حصرًا إعلانًا بوقف التعامل مع إسرائيل، فأُعِدّت صيغة بديلة.

في ٧ تموز اجتمع فؤاد بطرس بالسفيرين السعودي علي الشاعر والكويتي عبد الحميد البعيجان وأبلغ إليهما أنّ بشير الجميّل سلّم إلى رئيس الجمهورية في اليوم السابق رسالة خطية تقول بقطع علاقته بالدولة العبرية، طالبًا منهما إطلاع حكومتيهما على الأمر. ولكن من دون تزويدهما نسخة من البيان. ترك تصرّف بشير الجميّل هذا ردّ فعل سلبيًا لدى علي الشاعر الذي اتصل بجوني عبده مستاء من الطريقة التي تمّ فيها إخراج الرسالة وحصر تسليمها بالياس سركيس «متجاهلاً لجنة المتابعة العربية (المنبثقة من اللجنة الرباعية العربية) وممثلها السعودي تحديدًا، وكأنّها غير معنية، وكأنّها لم تضطلع بالدور الأساسي، وكأن ذلك كلّه منوط ببشير وحده»[1]. ولم تكن هذه الحال مع سوريا.

في ٩ تموز عاد العميد سامي الخطيب من دمشق بعدما قابل عبدالحليم خدام الذي أصرّ على الحصول على نسخة من البيان، ولم يرد الاكتفاء بما أطلعه عليه سامي الخطيب باسم رئيس الجمهورية، وبأنّ البيان في حوزة الأخير وحده. في اليوم التالي كتب سامي الخطيب إلى وزير الخارجية السوري وأبلغ إليه موافقة الرئيس على تزويده مضمون البيان دون استنساخه. أعاد قائد قوّة الردع العربية كتابته بخطه. مكرّرًا على عبدالحليم خدام إلحاح الرئيس اللبناني «المحافظة على سرّية هذا النص مهما كانت الظروف والنتائج وعلى كلّ المستويات. وحرصنا على ذلك بسبب ما هو وارد في نهاية النص»[2]. ١١ تموز أوفد إليه النقيب محمد العجوز لتسليمه البيان.

١. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٧ تموز ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

٢. رسالة شخصية من سامي الخطيب إلى عبدالحليم خدام مؤرخة ١٠ تموز ١٩٨١.
ينص بيان قطع التعامل مع إسرائيل على الآتي:
«فخامة الرئيس،
تعرفون مقدار حرصنا على إنهاء هذه المحنة التي يتقلّب فيها وطننا لبنان منذ سنوات، وكم نحن أسخياء في العطاء متى كان هذا الأمر يتعلّق بهذا الوطن وسلامته وهناء شعبه. ومهما قيل تظلّ مقاومتنا دفاعًا عنه ولا أشرف. يؤكد ذلك أنّ أكثر من خمسة الآف مقاتل قد شهدوا لهذا الوطن وما يجسّده من قيم بالروح، وبما هو أعز من الروح متى تذكرنا الشهادة اليومية التي يؤدّيها ألآف المعاقين الذين قبلوا بأن يعيشوا بنصف جسد أو بنصف روح.
وقد سبق أن عرضنا أمام فخامتكم تصوّرنا الكامل لأزمة لبنان وحلولها، وأبدينا استعدادًا لا يرقى إليه شك للمساهمة في أيّ حلّ يساعد على إنقاذ هذا الوطن والتخفيف من الآم شعبه. وقد حدث، ونحن نفتش عن عملية إنقاذ سريعة تساهم فيها الدول العربية الشقيقة، أن أُثير موضوع التعامل مع إسرائيل وضرورة إعلان موقف منه كمدخل إلى الحل، بل كشرط من شروطه أيضًا. وقت لا تعامل بالمعنى المعطى له خطأ.
إنّنا إذ نستغرب ذلك نرانا لا نستكثر على لبنان أن نؤكد لفخامتكم التزامنا التام عدم الدخول في أيّ تعامل مع إسرائيل أيًا يكن شكله. فإن كان هذا التأكيد ينقذ لبنان أو يفتح أمامه أبواب الخلاص، نرجو يا فخامة الرئيس أن تعتبروا هذا الموقف أمانة بين أيديكم يُعلن في سبيل لبنان، ولا يُعلن إلاّ في سبيله.
بكلّ تقدير واحترام
بشير الجميّل
قائد القوّات اللبنانية».

قبيل إعلانه، ذهب بشير الجميّل وجوزف أبو خليل إلى إسرائيل وشرحا لمناحيم بيغن الأمر. أبدى رئيس الوزراء تفهّمه دوافع اتخاذ موقف بقطع التعامل، ولكنّه طلب منهما التصرّف بلياقة لا تسئ إلى الدولة العبرية.

انتهى الإجتماع من غير أن يقول الزائران اللبنانيان لمناحيم بيغن إنّ البيان سيصدر، مشدّدين أمامه على وطأة الضغوط العربية والتهديدات السورية لفرضه. وسرعان ما أغضب صدوره إسرائيل على نحو أبرزته وسائل إعلامها[1].

وجد مدير المخابرات في طلب عبدالحليم خدام إصدار البيان إثباتًا علنيًا على تورّط في تعاون مع العدو من خلال وثيقة موقّعة تُسلّم إلى اللجنة الرباعية العربية. ولكنّه لمس أيضًا من بشير الجميّل تساهلاً حيال هذا الطلب إذ وضعه وديعة سياسية لدى الرئيس اللبناني تأييدًا لجهوده. بعد السعودية، نصحه السفير الأميركي بإصداره مؤازرة منه لمساعي الوساطة العربية لحلّ الأزمة اللبنانية. وشقّ الطريق أمام حقبة جديدة تتيح لقائد القوّات اللبنانية الانفتاح على العالم العربي وبدء حوار معه. كان قائد الميليشيا قد رمى إلى هدف مزدوج: تأكيد قدرته على السيطرة على قراراته الصعبة، وتكريس قاعدة سياسية جديدة هي أنّ الجيش السوري فَقَدَ موقع الحكم وأنّه أداة في يد الشرعية اللبنانية وأضحى خصمًا وجيش احتلال. أراد أيضًا مقايضة بين قطع العلاقة بإسرائيل وحمل الجيش السوري على انسحاب تدريجي من كلّ بيروت قبل موعد انتخابات رئاسة الجمهورية في آب ١٩٨٢ بغية إجرائها في ديموقراطية وحرّية تمنعانه من التدخّل فيها.

لم يكن جوني عبده حتى ذلك الوقت قد فاتح بشير الجميّل في علاقته بإسرائيل ولا تدخّل لطرح أفكار محدّدة، ولا اعتبرها عقبة غير قابلة للحلّ في طريق تطوير حواره مع رئيس الجمهورية إلاّ عندما طلبت سوريا إصدار البيان. ظلّ في رأي مدير المخابرات ثمّة ما يبرّر العلاقة تلك من أجل استمرار مقاومة القوّات اللبنانية والتزوّد أسلحة تحقيقًا لتوازن عسكري مفقود مع الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية وحلفائهما الأحزاب اللبنانية.

كان قد نقل إليه تكرارًا رغبة الياس سركيس في قطع هذه العلاقة نظرًا إلى خطورتها. وكان الجواب الحاضر والدائم هو: «هات لي البديل، أيّ أحد آخر يعطيني سلاحًا. أنا في حاجة إلى مَن يساعدني. هل تعطيني أنت سلاحًا؟ هل سبق أن عرضتَ عليّ سلاحًا أميركيًا ورفضته؟».

وأضاف: «هل تقدر أنتَ على حمايتي إذا هاجمني الفلسطينيون. لم يعطني السلاح إلاّ إسرائيل وإن كانت تريدنا أن نحارب الفلسطينيين به. إنّ هؤلاء هم مَن بدأ الحرب علينا قبل أن نتعاون مع إسرائيل، وبسببهم لجأنا إليها».

قال له كذلك: «لا شك في أنّك تذكر، عندما بدأت الحرب لم نكن نملك هواوين».

في بعض الأحيان أطلعه بشير الجميّل على فواتير حسابات شحنات أسلحة كان قد سدّد ثمنها لإسرائيل قائلاً: «هل تعرف ما هي نتائج وقف التعامل معها؟ من أين سآتي بالسلاح؟»[2].

بعد حذر لم يطل بسبب تنامي الثقة المتبادلة بينهما، أخذ بشير الجميّل يطلع مدير المخابرات اللبنانية، في مراحل متقدّمة، وخصوصًا من النصف الثاني من عام ١٩٨١، على بعض مداولات إجتماعاته بمسؤولين إسرائيليين ثمّ على معظمها، من غير أن تشمل بالضرورة مواعيدها

١. مقابلة خاصة مع جوزف أبو خليل.

٢. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

وأماكنها ورجالها. بدوره كان جوني عبده يعمد إلى نقلها إلى رئيس الجمهورية ممّا أكسبه كمًّا إضافيًا من المعلومات أفادت منها السلطة اللبنانية وأغنتها في تحليل وقائع وربط أحداث بعضها ببعض وتأثيرها على الوضع الداخلي. ولم يتمكن المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع، وهو رئيس جهاز أمني معني أيضًا بالمعلومات السياسية ومراقبة نشاطات التجسّس في لبنان ولاسيما منها الإسرائيلية، من الاطلاع على اجتماعات بشير الجميّل بمسؤولين إسرائيليين. كتمها عنه الياس سركيس وجوني عبده وزاهي البستاني الذي هو مرؤوس لدى فاروق أبي اللمع. في أحسن الأحوال اكتشف الأخير بعضها متأخرًا من دون انطوائها على معلومات دقيقة، مقتصرة على أخبار عن وصول مسؤولين إسرائيليين غير محدّدين إلى جونيه واجتماعات عقدوها في مواعيد غامضة وأماكن مبهمة. لم يكن في وسعه الاتكال على مخبري الأمن العام القليلي الفاعلية الذين كانوا يكتفون بما يصل إلى مسامعهم[1].

كان الياس سركيس يقول لجوني عبده في معرض إبراز امتعاضه من علاقة بشير الجميّل بإسرائيل: «أصبحتما في حال جيدة. قلْ له أن يكفّ عن التعامل معها».

وفي مناسبات أخرى قال الرئيس: «لتكن له أيّ علاقة إلاّ مع إسرائيل».

في بعض الأحيان دخل الرجلان في سجال عقيم: الياس سركيس بكثير من الاعتقاد المبدئي كان يكنّ كرهًا وعداء عميقين للدولة العبرية، وجوني عبده ببراغماتية مستمدّة من مقاربته الخلل في التوازن السياسي والعسكري في لبنان في ظلّ قوّة عسكرية سورية وفلسطينية قادرة آنذاك ما على ابتلاع هذا البلد، كان يقلّل وطأة التعامل ويحصره بالحصول على السلاح.

قال الرئيس لجوني عبده: «إنتبه، علاقة كهذه تخرب المسيحيين».

فأجابه: «ومن دونها يسيطر الفلسطينيون على لبنان».

ردّ الرئيس: «ليأخذوه، ولكن حذار إسرائيل».

كان الياس سركيس يسأل جوني عبده وكريم بقرادوني عن هذه العلاقة بتردّد، ومن دون أن يلحّ على الجواب. وفي أحسن الأحوال كان يتجاوز السؤال إلى آخر. كان يخشى أن يعرف، وأن يكون ما يطلعانه عليه أقل بكثير من حقيقة التعاون مع الدولة العبرية.

---

١. مقابلة خاصة مع فاروق أبي اللمع.

الانـذار

مذ حالت إسرائيل والمقاومة الفلسطينية دون تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بانتشار الجيش اللبناني في كلّ الجنوب، وإخفاق القمة العربية في فاس في المغرب في ٢٥ كانون الأول ١٩٨١ في تبنّي استراتيجيا عربية للدفاع عن هذه المنطقة، وفي خضم ضعف حكم الياس سركيس في مواجهة المنظمات الفلسطينية التي ضاعفت من هجماتها على الدولة العبرية، أدرك بشير الجميّل أنّ أحدًا لا يستطيع اقتلاع وجودها المسلح إلاّ اجتياحًا عسكريًا إسرائيليًا واسع النطاق للبنان.

مهّدت للغزو معلومات متضاربة في أوقات متباعدة تكهّنت بعمل عسكري كبير ضدّ الأراضي اللبنانية، في ظلّ انغلاق الوضع الداخلي اللبناني على أزمة مستعصية الحلّ. أصبح أسير اشتباكات متقطعة بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية وبين القوّات اللبنانية، فضلاً عن تردّي العلاقة بين الياس سركيس ودمشق. وانتهى الرئيس عاجزًا عن التوصل إلى تسوية يقبل بها الطرفان المتنازعان، وعن أن يحكم إلاّ باسم شرعية دستورية تآكل تدريجًا تأثيرها وهيبتها في كلّ المناطق اللبنانية. لم يعد في وسعه وبشير الجميّل اتخاذ مبادرة جديدة تُحدِث هزّة في الأمر الواقع السائد: كان الأول يعيش عزلة الأشهر الأخيرة من ولايته مسكونًا بخشيته من انهيار يسبق مغادرته الحكم، والثاني ينتظر حدثًا عسكرياً يقوده إلى انتصار سياسي هو الوصول إلى رئاسة الجمهورية. بعد «حرب زحلة» كانت ثمّة حروب إسرائيلية – فلسطينية صغيرة متنقلة بين الجنوب وبيروت.

بلغت إلى بشير الجميّل معلومات عن خطة عسكرية إسرائيلية للقضاء على المنظمات الفلسطينية في جنوب لبنان، من دون الاصطدام بالجيش السوري. ولكنّها ظلّت مشوبة بغموض وشكوك من فرط أقاويل وشائعات رافقتها عن إمكان توغّل الجيش الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية أبعد من ٤٠ كيلومترًا شمال الحدود الدولية. وكان ثمّة مَن أدرج هذه المعلومات في إطار مناورة تخويف وخدعة سياسية، على رغم أنّ وسائل إعلام إسرائيلية تداولت خطط عمل عسكري كبير ضدّ المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان.

في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٢ اجتمع قائد القوّات اللبنانية بوزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون على رأس وفد من ضبّاط كبار كان بينهم نائب رئيس الأركان ساغي يهوشا ومنسق العلاقة مع الميليشيا المسيحية ضابط الإستخبارات مناحيم نافوت المعروف باسم «ماندي». في الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء في فريق عمل بشير الجميّل، أطلعه أرييل شارون على قرار اجتياح كبير للأراضي اللبنانية يقتلع البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويدمر آلتها، من غير أن يستبعد تقدّم الغزو إلى أبعد مِمّا بلغه اجتياح ١٤ آذار ١٩٧٨.

قال الوزير الإسرائيلي أيضًا إنّ الإجتياح سيحصل أيًّا تكن الذريعة التي سيتسبّب بها المسلحون

الفلسطينيون في حال أقدموا خلال السنة الجارية على الاعتداء على إسرائيل. ولم يحدّد موعدًا لحصوله.

وأضاف لبشير الجميّل: «لم آت لتقديم عرض وإنّما إبلاغك قرار الحكومة الإسرائيلية. إذا شئت الدخول معنا في هذا العمل فهو لمصلحة بلدك. ولكنّه سيحصل من دونك إذا لم تشأ التعاون. إنّه قرارنا. ولن يعدم الفلسطينيون ذريعة يقدّمونها لنا. كذلك لن نسمح ببقاء الصواريخ السورية على الأراضي اللبنانية لأنّها تشكّل خطرًا على حدودنا».

وخاطبه: «أنتم ماذا ستفعلون؟»[1].

في اليوم التالي، ١٤ كانون الثاني، أوجز بشير الجميّل لفريق عمله المحادثات التي كان أجراها في الكرنتينا مع أرييل شارون، وقد جال معه في المساء على بيروت الشرقية واقترب به من الأحياء المقابلة في بيروت الغربية. ومن ثمّ قصدا بعض بلدات المتن الشمالي المطلة على عاليه وعلى طريق بيروت دمشق وجبل لبنان الجنوبي:

«أرييل شارون: إذا لم نُقدِم على عمل ما الآن، فإنّ أجيالاً كثيرة ستمر من دون أن تُقدِم هي عليه. لم يعد في وسعنا أن نحتمل أكثر، ونحن مصمّمون على ضبط الوضع عند الحدود الشمالية أيًّا يكن الثمن.

وأضاف: سنعمل على ضبط الوضع عند الحدود الشمالية من خلال عملية عسكرية كبيرة. فإمّا أن تنفضوا أيديكم وتكونون عندئذ كالعرب الآخرين فلا تشتركون معنا، ولا تستفيدون تاليًا ممّا سيحصل لأنّكم غير قادرين على اللعب على الحبال، وإمّا أن تنخرطوا في هذه العملية مع كلّ النتائج التي تترتب عليها، لقد قرّرنا القيام بعملية كبيرة.

«ماندي»: إذا لم تشتركوا معنا لن نأخذ مصالحكم في الاعتبار، وتكونون بالنسبة إلينا كسائر العرب.

ساغي يهوشا: الأميركيون ضدّ هذه العملية، ويعرفون أنّ إسرائيل محسوبة عليهم سلفًا، وهم يريدون أن يربحوا العالم العربي ويسايرون سوريا على ظهركم وظهر إسرائيل. الذي لديه جبال كجبالكم ليس لأحد أن يتلاعب به.

أرييل شارون: بيننا وبينكم تعاون. وبدءًا من اليوم فإنّ أيّ معلومات تزوّدوننا إيّاها تكون من باب أنّنا نشترك في معركة واحدة ونوزّع الأدوار في ما بيننا.

وأضاف: كيف تتصوّرون العملية؟ هل أنتم قادرون على السيطرة على بيروت؟ أيّ المناطق تجدونها خطرة عليكم وتخشون من أن يخترقها أحد؟ هل تريدون ضبّاطًا إسرائيليين ومساندة من طائرات إسرائيلية وتدخّل الجيش؟ لن ندخل مناطقكم إلاّ إذا طلبتم ذلك وبالاتفاق معكم. قولوا لنا ماذا تريدون؟

بشير الجميّل: أريد لبنان كلّه، لا أريدك أن تتكلم بلغة المنطقة الصغيرة.

أرييل شارون: نتكلم عن المناطق المتاخمة لكم وليس البعيدة عنكم. نحن نتكفّل بالدامور. نريد أن تكون هناك طريق بيننا وبينكم. قولوا لنا ماذا تريدون؟ ما هي الإجراءات الفورية التي يجب أن تفكروا فيها، منطقة الجمهور، بيروت الغربية، الدفاع عن مناطقكم. بيغن يدعمكم لأنّه آتٍ من غيتو بولوني، وهو يتحسّس معكم.

وسأل: ما هو دور الجيش اللبناني؟.

بشير الجميّل: المسيحيون يكونون معنا، أمّا المسلمون فلا أعلم. وعندما نُقدِم على أمر ما، ينبغي

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

ألاّ تشبّهوننا بسعد حداد، إنّه محسوب عليكم. قرارنا سيكون ذاتيًا وحرًّا خلافًا لسعد حداد.

أرييل شارون: يجب أن تصلوا إلى المطار»[1].

انتهى الاجتماع من دون انتظار الجواب. استمهل قائد القوّات اللبنانية أيامًا لمعاودة مناقشة الموضوع.

في المساء زار أرييل شارون كميل شمعون وبيار الجميّل الذي تتبّع حديثه بالانكليزية من خلال ترجمة تولاها نجله الأصغر، وأبلغ إلى الزعيمين المارونيين العجوزين القرار نفسه.

بعد أيام أسرّ بشير الجميّل إلى جوني عبده بالقرار الإسرائيلي، مع توقّعه أن يصل الغزو إلى بيروت من أجل أن يحقّق هدفه الفعلي: إنهاء الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان، لم يصدّقه.

بعد مداولات كان أجراها مع بعض فريق عمله المصغر ارتأى بشير الجميّل، للمرة الأولى، إدخال مدير المخابرات طرفًا في ملف علاقته بالدولة العبرية واطلاعه على جزء من أسراره بعدما بدا أنّ الإجتياح الإسرائيلي المرتقب لا يستهدف المنظمات الفلسطينية والجيش السوري فحسب، وإنّما أيضًا السلطة اللبنانية المعنية بمواجهة أوزاره.

قلّل تحليل سياسي وأمني لجوني عبده من صدقية ما أطلعه عليه بشير الجميّل، والذي حاول أن يجزم له به. ناهيك بأنّ متابعته الأحداث لم تجعله يرتقب سهولة وقوع تطوّر خطير كهذا يقلب المعادلات العسكرية والسياسية في لبنان، وربما في الشرق الأوسط، رأسًا على عقب. كان مهتمًّا خصوصًا بالتحقّق من جدّية وصول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت.

بعدما أصغى بإمعان ودهشة إلى ما أطلعه عليه، قال لبشير الجميّل: «السلطة اللبنانية ستقطع علاقتها بك إذا تعاونت مع الجيش الإسرائيلي وشاركتَ في حربه ضدّ الفلسطينيين».

لحظتذاك لم يتأكد مدير المخابرات من أنّ محاوره قطع وعدًا لإسرائيل بالمشاركة في العمليات العسكرية ضدّ المنظمات الفلسطينية. ولكنّ حدسه قاده سلفًا إلى استبعاد إقدامه على مجازفة كهذه من شأنها أن تحول دون تحقيق مشروعه السياسي ووصوله إلى رئاسة الجمهورية: التورّط في حرب إسرائيلية على لبنان يضع المسلمين اللبنانيين للتّو في مواجهته.

أضاف مدير المخابرات لقائد القوّات اللبنانية: «يقتضي الواجب إطلاع السوريين والفلسطينيين على المعلومات وتحذيرهم من الغزو»، فوافق.

معرفته المسبقة باجتياح إسرائيلي للبنان كانت أحد الأسرار الكبيرة والخطيرة التي حصلت عليها مديرية المخابرات. لم يطلعه على زيارة أرييل شارون ووقائع حواره معه، مكتفيًا بمفاتحته بخطة عسكرية إسرائيلية لغزو هذا البلد تبعًا لمعلومات دقيقة قال إنّها بلغته، لكنّ جوني عبده استنتج حصول زيارة سرّية.

اتصل بمعاونه نبيه فرحات وطلب إليه موافاته إلى مكتبه لسبب طارئ. عندما حضر لمس على وجه رئيسه، وراء طاولته، أمارات قلق وعبوس.

سأله عن السبب، فأجاب بسؤال: «هل تعتقد أنّ إسرائيل إذا قررت اجتياح لبنان مجدّدًا ستحتل بيروت؟»، ردّ بالنفي.

١. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ١٤ كانون الثاني ١٩٨٢، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

قال: «هل ترى أنّ في إمكانها احتلال بيروت؟».

ردّ نبيه فرحات: «العواصم لا تُحتل. عندما اجتاحت إسرائيل الجنوب عام ١٩٧٨ تجنّبت دخول المدن المكتظة كصور واكتفت بمحاصرتها من مداخلها والأماكن المطلة عليها. يمكنهم محاصرة بيروت إذا أرادوا، ولكنّهم لن يحتلونها. احتلالها يعني أنّ الجيش الإسرائيلي سيدخل على أنقاض، لأنّه يكون قد دمّر كلّ شيء».

وسأل جوني عبده عن دوافع طرحه هذا السؤال، فأجابه: «لديّ معلومات تفيد بأنّ مسؤولين إسرائيليين كبارًا حضروا إلى كسروان في زيارة إستطلاعية، واجتمعوا بمسؤولين حزبيين وأبلغوا إليهم قرارًا باجتياح جديد للبنان».

لم يُفصِح لمعاونه عن مصدر هذه المعلومات، ولا رغب نبيه فرحات في طرح السؤال.

وخلص جوني عبده إلى القول إنّ معلوماته وتقديراته تحملانه على عدم استبعاد بلوغ الإجتياح الجديد بيروت، وسأله: «ما العمل؟».

سأل أيضًا كيف يُبلِغ الأمر إلى الياس سركيس وفؤاد بطرس. وعقّب فورًا: «استقال عبدالناصر في ٩ حزيران لأنّه لم يحتمل خسارة حرب ٥ حزيران، ولم تكن إسرائيل قد احتلت القاهرة، فكيف بالرئيس سركيس الذي أعرفه تمامًا. بالتأكيد عند علمه بمعلومات كهذه سيقرّر الإستقالة هو والرئيس (شفيق) الوزان».

قال نبيه فرحات: «لا تستطيع إلاّ أن تخبره بها حتى نعرف ما ينبغي عمله».

ردّ: «الأفضل أن أطلع الوزير (فؤاد) بطرس أولاً، وهو يقرّر هل ينبغي إطلاع الرئيس على ذلك. وعندئذ يعلمه هو بالأمر»[1].

بلا تردّد نقل جوني عبده المعلومات إلى رئيس الجمهورية في اجتماع ضمّهما ووزير الخارجية الذي سأل مدير المخابرات من غير أن يبدو مصدّقًا صحتها: «أريد أن أختبر عقلك. ألا تعتقد أنّ وصول إسرائيل إلى بيروت لضرب منظمة التحرير الفلسطينية هو معلومات خطيرة؟».

ردّ: «أصدّقها بنسبة عشرة في المئة لأنّك ستقول لي إنّ ثمّة معاهدة دفاع مشترك بين سوريا والإتحاد السوفياتي، ولا يمكن الإجتياح تاليًا التوغّل من دون أن يضع (الرئيس حافظ) الأسد المعاهدة موضع التنفيذ. وربما فتح جبهة الجولان السوري من أجل أن يورّط الإتحاد السوفياتي في حرب لا يقبل بها الأميركيون».

بعد الإجتماع وانصراف فؤاد بطرس، قال الرئيس لجوني عبده: «طمأنتني، قلتَ عشرة في المئة فقط».

أجابه: «فخامة الرئيس، الاجتياح الإسرائيلي حاصل مئة في المئة».

قال الياس سركيس: «لكنّك قلتَ للوزير بطرس إنّه حاصل بنسبة عشرة في المئة».

عقّب: «صحيح وفق المنطق الذي قال به الوزير بطرس، وهو محق. لكنّ أيًّا من سوريا والإتحاد السوفياتي لن يتورّط في هذه الحرب، ولأنّ شارون نفسه يقول إنّ حربه في لبنان هي ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية وليست ضدّ سوريا إلاّ إذا أرادت هذه شنّ حرب على إسرائيل».

١. مقابلة خاصة مع اللواء نبيه فرحات.

وأضاف للرئيس: «لا دور لنا ولا قدرة على القيام بعمل سوى إعطاء المعلومات التي لدينا إلى مَن يهمه الأمر».

بدا الخوف والقلق على ملامح رئيس الجمهورية الذي قال لمدير المخابرات: «هل في إمكان الإسرائيليين تأجيل الإجتياح إلى ما بعد شهر أيلول ريثما تكون ولايتي قد انتهت؟».

ردّ جوني عبده: «إذا كنتَ أنتَ تقول لي ذلك، فماذا تركت للسوريين كي يقولوه فيّ. هل تعتقد أنّني أستطيع أن أقول لهم بأن يؤخروا الإجتياح؟».

شعر أنّ شكوكًا تراود رئيس الجمهورية في دور ما له في التخطيط للغزو الإسرائيلي بفعل علاقته الوثيقة ببشير الجميّل، واطلاعه على قسم من المعلومات عن التعاون القائم بين القوّات اللبنانية والدولة العبرية. مع ذلك طلب منه الرئيس إعلام رئيس الحكومة بالأمر و«لكن على جرعتين، لا تصف له الوضع كما وصفته لي دفعة واحدة، بل على مهل، جرعة بعد أخرى. وما دامت هذه المعلومات أرعبتني أنا، فماذا عنه؟».

ردّ فعل شفيق الوزان عندما أُخبِرَ بالغزو كان: «لا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم».

سأله جوني عبده عن العمل، فأجابه: «مَن منا قادر على العمل. لا الفلسطينيون ولا السوريون سيوافقون على خطة تجنّبنا الإجتياح. ماذا أستطيع أن أقوله لك؟»[1].

يومذاك لم يُطلع مدير المخابرات وزير الدفاع جوزف سكاف ولا قائد الجيش العماد ڤيكتور الخوري على المعلومات المتوافرة لديه.

ليل ٢٦ كانون الثاني حضر رئيس الأركان الإسرائيلي رفائيل إيتان إلى بيروت وناقش مع بشير الجميّل الموضوع نفسه في طبرجا، ولكن من دون أن يضرب موعدًا للاجتياح ولا المنطقة التي سيتوقف عندها سوى الإصرار على تدمير الآلة العسكرية الفلسطينية. وقال لمحاوره اللبناني إنّ الغزو سيتفادى الإصطدام بالجيش السوري في مرحلته الأولى على الأقل، وهو سيكون سريعًا، وإنّ «إخراج الجيش السوري من لبنان هو أحد أهدافه. ونحن وحدنا قادرون على مساعدتكم على تحقيق هذا الهدف». في الأيام التالية عُقِدت اجتماعات مماثلة بين مسؤولين إسرائيليين وآخرين في القوّات اللبنانية تناولت خرائط الإجتياح والمناطق التي سيتقدّم فيها ودور الميليشيا المسيحية.

تزامن ذلك مع خطة وضعها بعض فريق عمل بشير الجميّل عُرفت بـ«PLAN M» تيمّنًا باسم مايا، طفلته التي قتلت في حادث تفجير سيارة مفخّخة قبل سنة. بقيت الخطة سرّية. لم تُناقش في اجتماعات فريق العمل، ولم يعرف بها جوني عبده. وإمعانًا في سرّيتها ظلّت بخط اليد. كتبها زاهي البستاني في صفحتين، وترجمها سليم الجاهل إلى الفرنسية. وسرعان ما حملها زاهي البستاني وجوزف أبو خليل إلى بيار الجميّل الذي، ما أن استمع إلى ما ورد في صفحتها الأولى، حتى طلب من جوزف أبو خليل التوقف عن القراءة. إطمأن إلى أنّ القوّات اللبنانية لن تشارك الجيش الإسرائيلي في هجماته العسكرية، ولن تقاتل المسلحين الفلسطينيين والأحزاب اللبنانية الحليفة لهم، ولا أيّ فريق لبناني مسلم[2].

وضع «PLAN M» دراسة كاملة مبكرة عن النتائج المحتملة للغزو سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.
٢. مقابلة خاصة مع جوزف أبو خليل.

واقتصاديًا. والمهمّات المنوط بالميليشيا المسيحية القيام بها. ولكنّ هذه الخطة رمت كذلك إلى طرح شعار تجاوز تبسيط الحدث بحصره بالتعامل مع إسرائيل، إلى انتهاز مغزاه التاريخي والنادر الذي يفتح الأبواب الموصدة تمامًا على حلّ شامل وجدّي للأزمة اللبنانية. طرح بشير الجميّل أمام فريق عمله معادلة لم يجدها تنطوي على تواطؤ هي الآتية: إذا كانت ثمّة فائدة للبنان من الإجتياح الإسرائيلي، فهي أن يؤدّي إلى إجلاء الجيوش الأجنبية كلّها عن أراضيه بما في ذلك الجيش الإسرائيلي[1]. أراد تجنّب تكرار نتائج اجتياح عام ١٩٧٨ عندما اكتفى بحزام أمني أدّى إلى طرد المنظمات الفلسطينية من الجنوب المتاخم للحدود إلى شمال نهر الليطاني، ومن ثمّ أبقى على آلتهم العسكرية في سائر المناطق اللبنانية. بدا المطلوب بالنسبة إليه قطف ثمار اجتياح ليس في الإمكان الحؤول دونه.

كان أرييل شارون قد أبلغ إليه في ١٣ كانون الثاني أنّ الجيش الإسرائيلي سيغادر الأراضي اللبنانية فور القضاء على البنية العسكرية الفلسطينية، وهو يأمل في أن يراه عندئذ قد أصبح رئيسًا دستوريًا للبنان بعد إخراج الجيش السوري منه. بدوره قال بشير الجميّل لرفائيل إيتان في اجتماع ٢٦ كانون الثاني: «لا نعرف تفصيلاً خطتكم في الاجتياح وأين سيتوقف، وهذا ليس شأننا. لكنّ اتساع محوره وتمدّده إلى الداخل أكثر يجعلنا معنيين به كليًّا، لأنّ الوضع إذذاك سيتغيّر تمامًا».

كان ثمّة هدف آخر في روزنامة الغزو الإسرائيلي للبنان كَمَنَ تحت شعاره المعلن بإنهاء الوجود المسلح الفلسطيني. هو قلب أولويات المشروع السياسي لبشير الجميّل: إخراج المنظمات الفلسطينية والجيش السوري من لبنان تمهيدًا لوصوله إلى رئاسة الجمهورية صيف ١٩٨٢، عوض البحث عن آلية مستحيلة لهذا الوصول تُعِدّ في ما بعد لخوض معركة إخراجهما من لبنان.

في ٣٠ كانون الثاني تلقّى بشير الجميّل اتصالاً من جوني عبده ينبئه بأنّ السفير الأميركي روبرت ديلون خابره، وأعلمه بتبلغه برقية عاجلة من واشنطن تطلب إيصالها إلى قائد الميليشيا المسيحية. في الساعات التالية اجتمع الثلاثة وقرأ السفير على محاوريه اللبنانيين مضمون ردّ أميركي من أربع نقاط:

- إنّ واشنطن ضدّ أيّ عمل عسكري إسرائيلي في لبنان. وقد أبلغت ذلك إلى الجانب الإسرائيلي.
- إنّ واشنطن ضدّ أيّ استفزاز أو ردّ فعل عليه.
- إذا تمّت العملية العسكرية الإسرائيلية، فإنّ واشنطن تطلب إعطاءها الوقت الكافي لمعالجة الوضع ديبلوماسيًا لأنّ مصالحها في الشرق الأوسط تقضي بذلك.
- إذا تمّت العملية العسكرية، فإنّ واشنطن تطلب الإلتفاف حول الشرعية اللبنانية، وهي مع أيّ خطوة تُقدِم عليها هذه.

وتوجّه روبرت ديلون إلى بشير الجميّل بالقول في حضور جوني عبده: «لا تفسّروا كلامي على غير حقيقته. نحن ضدّ العملية العسكرية وغير موافقين عليها. إذا كنتم مع الياس سركيس، فهذا جيد وخصوصًا إذا كان معكم فريق مسلم. بيغن يعرف أنّنا ضدّ العملية العسكرية».

عقّب بشير الجميّل متحدثًا عن الأقليات في الشرق والعالم الإسلامي، وعن ردّ فعل السلطة اللبنانية حيال هذا الموضوع، فعلّق السفير: «هل تعلم ما الذي خلق الصدمة الأولى في حياتنا؟ إنّها الحرب الأهلية عندنا في القرن الماضي».

١. مقابلة خاصة مع زاهي البستاني.

قال له بشير الجميّل: «يجب أن يصار إلى كسر فلسطينيي الخارج والتفاوض مع فلسطينيي الداخل».

بعدما أوجز قائد القوّات اللبنانية هذه المعطيات أمام فريق عمله في اجتماع الأول من شباط، سجّل زاهي البستاني ملاحظات كان أوردها أمامه جوني عبده بعد اللقاء بروبرت ديلون، إذ قال إنّ التحفّظ الأميركي لا يعدو كونه محاولة التقاط نَفَس، وإنّ لا حلّ عربيًا ودوليًا في أفق ما. ووجد مدير المخابرات أيضًا أنّ «الجوّ يوحي بأنّ ثمّة ما يُحضّر على نحو جيد، ولكنّنا نتمسّك بقشرة البصل خوفًا على شعبنا. هل لا يزال في وسعه أن يتحمّل اجتياحًا إسرائيليًا آخر؟».

وخلص زاهي البستاني إلى الاستنتاج الآتي: «إنّ جوني عبده وصل في بلورة مواقفه إلى ما كنا وصلنا إليه»[1].

بات الغزو أقرب إلى الحقيقة من أيّ وقت آخر.

في أحاديث ثنائية بينه وبين بشير الجميّل، ذكّره مدير المخابرات بدوره في الاستقرار الداخلي والمعادلة الوطنية. قال: «إذا كانت المشكلة إسرائيلية فأنتَ الحلّ. لكن إعرف أنّك حلّ ضدّ إسرائيل وليس معها. لا أحد سواك يُخرج إسرائيل من لبنان. أمّا إذا كانت المشكلة سورية، فلستَ حتمًا أنتَ الحلّ، بل إنّك عقبة في طريقه».

بدوره الياس سركيس عبّر عن موقف مماثل: «قلْ لبشير كيف يريد أن يصير رئيسًا للجمهورية في ظلّ الاجتياح؟ كيف سيجمع بين مشاركته في هذا الاجتياح وأن يكون رئيسًا للبنان؟ أيّ دولة عربية ستقبل مستقبلاً التعاون معه أو تستقبله، أو حتى تعترف به رئيسًا إذا أصرّ على التحالف مع العدو؟ قلْ له ألاّ يشارك في الاجتياح. إذا أرادت إسرائيل احتلال لبنان، فالقرار في يد أميركا لا في يده هو. عليه أن يعمل لإخراج إسرائيل من لبنان»[2].

تدريجًا لاحظ جوني عبده في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٢ تنامي نبرة الاعتداد بالنفس والثقة المفرطة التي طبعت تصرّفات مسؤولين بارزين في القوّات اللبنانية في أثناء اجتماعاته بهم وبقائدهم. ناهيك بما كان يتبلغه من نتائج اتصالات بشير الجميّل بمسؤولين إسرائيليين وتقارير التنصّت على بعض أركان الميليشيا المسيحية، وتلميحاتهم إلى ما ينتظرون خلال أشهر قليلة. في نيسان ١٩٨٢ كانت ثمّة إشارة إضافية أكدت خطورة الأمر.

اتصل رئيس قسم الإعلام في فرع الأمن القومي النقيب فؤاد الأشقر بالعقيد جوني عبده، وأعلمه بطلب تقدّم به مصوّر صحافي أجنبي مقيم في لبنان ويعمل لدى إحدى وكالات الأنباء الغربية، هو الترخيص له بالتقاط صور في مناطق في الجنوب من جزين امتدادًا إلى الشوف والطريق الدولية بين بيروت ودمشق، وتلك التي تصل الجنوب بالعاصمة. رغب أيضًا في أن يصوّر جسورًا وطرقًا عامة تربط الجنوب بجبل لبنان الجنوبي ساحلاً ووسطًا وجبلاً. وافق جوني عبده شرط أن يرافق المصوّر الأجنبي عسكريون من مديرية المخابرات، سرعان ما أبلغوا إلى فؤاد الأشقر الأماكن التي شملها التصوير. في اليوم التالي، بناء على طلب من مدير المخابرات، استدعى فؤاد الأشقر المصوّر الصحافي وسأله عن المبرّرات الفعلية لتصويره تلك المناطق، مهدّدًا بمنعه من الدخول إلى

١. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في الأول من شباط ١٩٨٢، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

٢. مقابلة خاصة مع كريم بقرادوني.

لبنان، فأسرّ إليه بالآتي: «طُلِب مني تصوير الجسور والطرق الرئيسية للتحقّق من أنّ في وسعها أن تحتمل أطنانًا من الدبابات التي يمكن أن تعبرها»[1]. بعد إنجازه مهمّته غادر المصوّر الصحافي لبنان.

على الأثر جمع جوني عبده أركان الخلية المركزية في مديرية المخابرات، وأطلعهم على المعلومات المتوافرة لديه عن اجتياح إسرائيلي مرتقب قد يصل إلى بيروت.



١. ١٩٨٠ – جوني عبده وإميل لحود (مرافق قائد الجيش) يتوسطان ميشال الحرّوق (إلى اليسار) وسهيل خوري.
٢. جوني عبده مع ياسر عرفات في باريس.

١. مقابلة خاصة مع المقدّم فؤاد الأشقر.

على وقع الغزو

تقرّر سريعًا إطلاع سوريا والقيادة الفلسطينية على هذه المعلومات في مرحلة تبادلت فيها هاتان الأخيرتان الاتهامات والشكوك مع السلطة اللبنانية. لم تنطوِ مكاشفتهما على إحراج لإسرائيل ولا فضح لسرّ خطة كانت الدولة العبرية قد دأبت تدريجًا في وسائل إعلامها على الإيحاء بها تارة، والإعلان عنها صراحة طورًا، وخصوصًا في الشهرين السابقين للاجتياح. كان إصرار رئيس الجمهورية قاطعًا على إبلاغ هذين الطرفين تفاديًا لإظهار لبنان مظهر المتواطئ ضدّهما. لم تصدّقا المعلومات التي أسرّ إليهما بها مدير المخابرات إلى أن بدأت تتضح ملامح الغزو. اعتبرتا المعلومات مناورة سياسية أخرجها قائد القوّات اللبنانية من مخيلته. قال الأخير لمحاوريه السوري والفلسطيني مباشرة وبالواسطة: «إنّنا نزوّدكم معلومات دقيقة وأكيدة، فساعدونا على تفاديه». رفضا وتجاهلا الأمر[1].

على وفرة الإتصالات واللقاءات التي جمعت في أوقات متفاوتة بين أمين الجميّل وصلاح خلف (أبو أياد)، فإنّ حوارًا متقطعًا استمرّ بين بشير الجميّل ومسؤول فلسطيني آخر هو عطالله عطالله (أبو الزعيم) منذ عام ١٩٨٠ من خلال جاك نعيم صديقهما المشترك. وغالبًا ما التقيا في منزل بشير الجميّل في الأشرفية. على أبواب الإجتياح الإسرائيلي اجتمعا مرتين: في ٤ نيسان ١٩٨٢ في حضور زاهي البستاني والياس حبيقة، وقد أبلغ إليه قائد القوّات اللبنانية أنّ الإجتياح المرتقب يفوق بأهدافه كلّ تصوّر. ثمّ كان اجتماع ثان في ٢٧ حزيران بعدما أصبحت إسرائيل على أبواب بيروت والمسلحون الفلسطينيون يتأهبون لمغادرة لبنان. حضر الإجتماع الذي استغرق ساعة ونصف ساعة كريم بقرادوني وجاك نعيم. طرح «أبو الزعيم» ثلاثة أسئلة أجاب عنها محدثه اللبناني:
سأله أولاً عن مستقبل وجود الشعب الفلسطيني في لبنان كشعب لاجئ، فردّ: معاملة باحترام كامل.
سأله ثانيًا ما سيصبح عليه وضع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، فردّ: مطابق للطريقة التي يُعامل بها الفلسطينيون في سائر الدول العربية.
سأله ثالثًا عن وجود سلاح فلسطيني في لبنان، فردّ: رفض قاطع وغير قابل للبحث والمناقشة وأيّ جدل. وعلى القيادات الفلسطينية أن تخرج من لبنان، ومَن يريد منها العودة إليه في ما بعد تُنظّم إقامته وفق مبادئ السيادة اللبنانية والاستقلال اللبناني[2].

كان ثمّة اتصال أول مع القيادة الفلسطينية في هذا السياق في آذار أعدّه جوني عبده في منزله في اليرزة، وتخلّله غداء جمع بشير الجميّل وهاني الحسن المستشار السياسي لياسر عرفات، بعدما

١. مقابلة خاصة مع جوزف أبو خليل.
٢. محضر اجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ٢٧ حزيران ١٩٨٢، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

أسهب الأول في الحديث عن الاجتياح الإسرائيلي في ضوء المعلومات التي يملكها، قال له إنّه سيبلغ أبواب بيروت. وتدارك ذهول هاني الحسن بالقول أيضًا إنّ أمرًا واحدًا يوقف الغزو ويجنب لبنان والمقاومة الفلسطينية أخطاره المدمرة عليهما معًا.

سأله عنه. فأجاب: تحقيق مطالب ثلاثة هي إخراج السلاح الفلسطيني من العاصمة واقتصاره على ثكنتين فقط لـ«جيش التحرير الفلسطيني» خارجها على غرار ما يخضع له في سوريا ومن قبل في الأردن، سحب السلاح الفلسطيني من المدن اللبنانية، إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب.

وأبلغ إليه، في حال الموافقة على هذه المطالب، استعداده لعقد اجتماع يضمه والياس سركيس وياسر عرفات ويصدر عن الثلاثة بيان مشترك يؤكدون فيه رفضهم اجتياحًا إسرائيليًا للبنان بذريعة وجود منظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي اللبنانية. وإذذاك، في ظلّ انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، يعتبر لبنان الغزو انتهاكًا لسيادته الوطنية واعتداءً على جيشه ممّا يكسبه شرعية دولية في دفاعه عن حدوده، فضلاً عن أنّ للبنان أصدقاء يدعمون قضيته هذه.

ردّ فعل هاني الحسن أنّ المعلومات «خطيرة جدًا»، وامتنع عن المشاركة في الغداء بغية اطلاع ياسر عرفات على الأمر والعودة بالجواب، ولكنّه لم يعد[1].

كان جوني عبده قد نقل المعلومات نفسها إلى رئيس الأركان السوري اللواء حكمت الشهابي عبر العقيد محمد غانم عندما اجتمع به في منزله في اليرزة في ٢٥ شباط ١٩٨٢. كانت تلك المرة الأولى التي تتبلغ الاستخبارات العسكرية السورية معلومات خطيرة كهذه.

في ما بعد بلغ إلى جوني عبده ردّ فعل حكمت الشهابي وقد عكس استخفافًا بها: «كفى تهديدنا بإسرائيل، ولا تخوّفوننا بها. نحن نعرف كيف نتصرّف معها ولا نخشاها».

تعاملت دمشق مع هذه المعلومات على أنّها محاولة تهويل بتواطؤ بين جوني عبده وبشير الجميّل لإلقاء الذعر في قلوب الفلسطينيين ونشر الجيش اللبناني في الجنوب والضغط على النفوذ السوري في لبنان. وغالبًا ما سمع قائد قوّة الردع العربية العميد سامي الخطيب هذا الموقف كلّما قصد دمشق والتقى حكمت الشهابي وعلي دوبا، وناقش معهما ما كان يتردّد في وسائل الإعلام عن اجتياح إسرائيلي للبنان: «لا تفزّعوننا بإسرائيل، نحن أدرى بها منكم، دعوا الأمر لنا».

بثقة مفرطة بالنفس، في الظاهر على الأقل، قلّلت الاستخبارات العسكرية السورية باستمرار وطأة تهديدات الدولة العبرية، واعتبرتها دائمًا غير جدّية[2].

في وقت لاحق كرّر الياس سركيس أمام سامي الخطيب: «هل يمكن ألاّ يكون السوريون عبر استخباراتهم واستخبارات الإتحاد السوفياتي وأصدقائهم الدول الإشتراكية على علم بالاجتياح الإسرائيلي؟».

---

١. حاول جوني عبده جمع بشير الجميّل بياسر عرفات إبّان الاجتياح الإسرائيلي بعد مسعى سابق عام ١٩٨٠. ذهب برفقة جان عبيد إلى «أبو أياد» لترتيب الإجتماع. وسرعان ما ألغاه قائد القوّات اللبنانية قبل وقت قصير على رغم تحديد موعده ومكانه، ثمّ أعلم مدير المخابرات بعد ساعات بأنّ إسرائيل أُخطِرت بالاجتماع وكانت تعتزم اغتيال ياسر عرفات في طريقه إليه. أمّا «أبو أياد» فاكتفى بالقول لجوني عبده وهو يستمزجه رأيه في لقاء بينه وبين بشير الجميّل: «أليس من حلّ آخر سوى رصاصة الرحمة». يومذاك اقترح المسؤول الفلسطيني الاجتماع بأمين الجميّل، فتحفّظ محدّثه كون شقيقه الأصغر الرجل الأقوى في المناطق المسيحية. كان مدير المخابرات التقى «أبو أياد» ثلاث مرات في أوقات متباعدة منذ عام ١٩٨٠ بمعية جان عبيد (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده).

٢. مقابلة خاصة مع اللواء سامي الخطيب.

في ١٢ آذار ١٩٨٢ اجتمع بشير الجميّل مجدّدًا مع محمد غانم في منزل جوني عبده من الثامنة والنصف مساء حتى الأولى فجرًا. يومذاك أبلغ إليه محمد غانم أنّه يجتمع به بناء على قرار رفعت الأسد، شقيق الرئيس والواسع النفوذ في القيادة السورية، الذي استدعاه إلى دمشق وحضّه على الاتصال به، وعلى إرساء علاقة جديدة مع حزب الكتائب من خلاله. تحدّثا عن إطلاق محتجزين كتائبيين في سوريا، واكتفى الضابط السوري بجواب غامض عن سؤال بشير الجميّل: «ماذا تفعلون إذا عرفت إسرائيل أنّنا نتحاور وقرّرت توجيه ضربة إلى لبنان؟».

ردّ محمد غانم: «نلملم قوّاتنا حتى لا تكون مبعثرة».

كان انطباع الزعيم المسيحي عن هذه المقابلة أنّ رفعت الأسد بدا أقل تطلبًا مِمّا أثاره محمد غانم الذي أبرز رغبة قيادته في «تفادي الأخطاء السابقة من أجل ألاّ نخلق حساسيات».

ثمّ كانت اجتماعات أخرى بين الرجلين في آذار ونيسان. ولكن من دون التوصل إلى اتفاق.

في الأسابيع التالية مع تراكم معلومات تنبئ بقرب الغزو الإسرائيلي، أعدّ جوني عبده في ١٥ أيار لاجتماع في منزله بين محمد غانم وبشير الجميّل شارك فيه زاهي البستاني.

قال بشير الجميّل للضابط السوري: «ثمّة مصلحة مشتركة في أن تتحدثوا مع الفلسطينيين بحيث يتولى الجيش اللبناني الأمن في الجنوب للحؤول دون الاجتياح الإسرائيلي ربما». فلم يلقَ جوابًا شافيا.

كان العقيد محمد غانم ضابطًا منفتحًا، عضوًا في حزب البعث، مسيّسًا وصاحب أفكار عَلمانية، قارئًا وملمًّا بالوضع اللبناني بتفاصيل دقيقة. وخلافًا لمحمد الخولي المتصلّب والمتهيّب موقعه والكثير التحفظ، مكتفيًا بدور المكلّف نقل رسالة أو إبلاغها إلى المعنيين بها، تصرّف محمد غانم بمرونة ورغبة في الحوار. قطف وهج التدخّل العسكري السوري في لبنان عام ١٩٧٦ فاتحة حقبة جديدة في تاريخ هذا البلد، وأتاح له دوره الإنخراط في النسيج السياسي والاجتماعي والمالي اللبناني بصفته ممثلاً للقيادة السورية. واسع الصلاحيات الأمنية والسياسية، ساعدته في ذلك طلة محبّبة. تدريجًا نجح في حمل أحزاب الحركة الوطنية على هضم دوره كمرجعية سورية في لبنان صاحبة كلمة فصل، وسلّمت له بتوجيه قراراتها السياسية حيال السلطة اللبنانية.

وعلى طرف نقيض من الحوار الذي كان بين بشير الجميّل ومحمد الخولي، باردًا وصعبًا وعدائيًا، بدا الاتصال بمحمد غانم أكثر سهولة. كانا يتبادلان اللياقة واللطف والرغبة في التحاور، ومحاولة كلّ منهما تفهّم وجهة نظر الآخر. خامر جوني عبده شعور بأنّ محمد غانم أقرب إلى التعامل بجدّية مع المعلومات التي أطلعه عليها قائد القوّات اللبنانية. لم يكن كرئيسيه حكمت الشهابي وعلي دوبا غير مصدّق إياها، ولكنّه لم يخرج على الأوامر والتعليمات التي كانت تحكم دوره. أمّا اللقاء الأخير بينهما فكان في ٧ حزيران مع بدء غزو الدبابات الإسرائيلية جنوب لبنان. لم يفضِ مجدّدًا إلى نتيجة. بعد العشاء صحبه بشير الجميّل في سيارته الخاصة بلا مرافقين، وجالا ليلاً في جونيه وجبيل لإطلاعه عن قرب على حال الاستقرار التي تسود المناطق المسيحية.

في ٧ نيسان ١٩٨٢ أتت الذريعة من باريس. اغتالت جماعة مسلحة كان يقودها جورج ابرهيم عبدالله السكرتير الثاني في سفارة إسرائيل يكوف بارسيمانتوف، فقرّر مناحيم بيغن وأرييل شارون الساعة الصفر للاجتياح فجر ١٥ نيسان، تبلّغه بشير الجميّل على جناح السرعة. لكنّ الإدارة الأميركية اعترضت لمصادفة هذا الموعد وتنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة انسحاب

الجيش الإسرائيلي من صحراء سيناء في ٢٥ نيسان تطبيقًا لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، فطلبت التأجيل تفاديًا لإحراج الشريك العربي في المعاهدة.

الخميس ٣ حزيران كانت الذريعة الثانية. تعرّض سفير إسرائيل في لندن شلومو أرغوف لإطلاق نار لدى مغادرته فندق دورشستر، سرعان ما اكتشفت الاستخبارات الإسرائيلية أنّ الجاني كان يحمل جواز سفر عراقيًا، وهو عضو في المنظمة التي يرئسها «أبو نضال» (صبري البنا)، المنشق عن ياسر عرفات ومتزعّمًا «فتح - المجلس الثوري» التي اتخذت من بغداد مقرًّا لها ومصدرًا لتمويلها وتسليحها. بعد اجتماع إستثنائي للحكومة الإسرائيلية صباح ٤ حزيران، أمر مناحيم بيغن الجيش بمهاجمة مواقع المقاومة الفسطينية في بيروت وضاحيتها الجنوبية. الثالثة والربع بعد الظهر ألقت طائرات إسرائيلية أطنان قذائف وصواريخ على مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا، وعلى المدينة الرياضية وأحياء في بيروت الغربية، واستمرّت الغارات بالتزامن مع قصف بوارج حربية من البحر يومين توطئة لما سيحدث في الساعات التالية.

في ٥ حزيران قرّرت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع الساعة الصفر لغزو لبنان.

في الساعات الأولى من صباح الأحد ٦ حزيران، معزّزًا بغطاء جوّي تولّته مئات مقاتلات حربية، وبحري عبر بوارج توقفت قبالة الشاطئ اللبناني، بدأ الغزو الذي عُرِف باسم «سلامة الجليل» من ستة محاور عبر الحدود الدولية. تنفيذًا لخطة معلنة وضعها أرييل شارون ورفائيل إيتان هي إبعاد المدافع والصواريخ الفلسطينية عن المستوطنات الإسرائيلية مسافة ٤٠ كيلومترًا من الحدود الإسرائيلية - اللبنانية. تمتد من سدّ القرعون شرقًا حتى الزهراني جنوب صيدا غربًا. على أن يتفادى الجيش الإسرائيلي الاصطدام بالجيش السوري إلاّ في حال الدفاع عن النفس. لم يقل الرجلان أنّ ثمة خدعة حاكاها سرًّا هي الاقتراب من بيروت ومحاصرتها وإخراج الجيش السوري منها إلى وادي البقاع.

في الساعات الأخيرة من اليوم الأول للغزو كان الجيش الإسرائيلي قد احتل جسر القاسمية في طريقه إلى صيدا وحاصر النبطية واقترب من حاصبيا. في اليوم التالي وصل إلى الدامور وبلغ بحيرة القرعون بعدما كان أحكم سيطرته على النبطية وقلعة أرنون التي نشرت فيها المنظمات الفلسطينية مرابض مدفعيتها وبلغ كوكبا. في ٨ حزيران عَبَرَ جزين والشوف ووصل إلى عين زحلتا على بعد ستة كيلومترات من طريق بيروت - دمشق، بعد صدام محدود مع الجيش السوري الذي تراجع إلى مشارف بلدات كان احتلها الجيش الإسرائيلي. وبعد اشتباكات متقطعة دخل في اليوم الرابع في مواجهة جوّية مع الجيش السوري، فدمّر ١٧ بطارية صواريخ سام كانت نصبتها دمشق إبّان «حرب زحلة» في ٢٩ نيسان ١٩٨١، وأسقط ٢٢ طائرة سورية من طرازي ميغ ٢١ وميغ ٢٣. في تلك الأثناء كان الجيش الإسرائيلي قد تخطى مسافة ٤٠ كيلومترًا إلى الشمال من الحدود الدولية، وأصبح على أبواب بيروت في خلدة، بينما دارت معركة عنيفة بينه وبين الجيش السوري في عين زحلتا قاوم فيها الأخير بقيادة العميد هاشم المعلا بشراسة قبل انسحاب ما تبقى من قوّاته. كان الجيش السوري قد أخرج قسمًا من قوّاته من العاصمة إلى طريق بيروت - دمشق لحماية فرقه المنتشرة في البقاع وتأمين إمداد لها. والحؤول دون اقتراب الجيش الإسرائيلي من الحدود اللبنانية - السورية وتهديد دمشق. وما لبث أن ربط الجيش الإسرائيلي بين قوّاته في المحاور الثلاثة التي أطبق من خلالها على أقل من نصف لبنان تقريبًا: خلدة - عين زحلتا - جب جنين. وكان أسقط في ١٠ حزيران ٢٦ طائرة سورية أخرى ودمّر ١١ بطارية صواريخ سام-٦.

انعقد مجلس الوزراء استثنائيًا في الساعات التالية لبدء الغزو في ٧ حزيران، واستدعي إليه قائد الجيش ڤيكتور الخوري ونائب رئيس الأركان للعمليات عبّاس حمدان ومدير المخابرات جوني عبده ومعاونه نبيه فرحات ورئيس فرع الإستطلاع الاستراتيجي سمير الخادم لمناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة ما يحصل، وشرح تطوّرات الوضع العسكري على الأرض.

سئل الضبّاط عن المعلومات المتوافرة لديهم. قال ڤيكتور الخوري وهو يمسك بخرائط ونشرة أخبار إذاعة إسرائيل بالعبرية: «إذا لم يحقّق الاجتياح أهدافه في صيدا سيتقدّم إلى أبعد، ومن غير المستبعد أن يبلغ إلى النهر الكبير الجنوبي».

وقال جوني عبده: «نجتمع الآن لأنّ الجيش الإسرائيلي احتل صور. علينا البحث في ما ينبغي القيام به قبل أن يحتل صيدا، وقبل أن نعود بعد ذلك إلى الاجتماع بعد احتلالها للبحث في ما يجب عمله قبل دخوله إلى بيروت. المطلوب حلّ واحد من منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية - ولهما أصدقاء في هذه الحكومة - أن تضعا كلّ المنظمات والفصائل والأسلحة والثكن في تصرّف الجيش اللبناني، ويفوّضان إليه وحده الأمن في الجنوب لمنع أيّ تمدّد جديد لإسرائيل على الأراضي اللبنانية. عندئذ نقول للعالم إنّ السلطة اللبنانية هي التي تحفظ الأمن في الجنوب».

أمّا سمير الخادم فردّ على استفسار الرئيس بعرض لحجم القوّات الإسرائيلية المشاركة في الغزو ألوية مدرعة وفرق هندسة وكومندوس، فقاطعه: «هذه تفاصيل نعرفها. ماذا بعد؟». وسأل عن الأهداف الفعلية للاجتياح.

ردّ: «ما لا يعرفه الكثيرون أنّ الأعداد الضخمة للقوّات التي حشدتها إسرائيل ليست معدّة لأن تُحشَر في الجنوب فقط، وهو لا يتسع لها. إنّها ذاهبة إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، إلى بيروت ربما».

رفض الوزراء المتأثرون بأحزاب الحركة الوطنية والمؤيّدون للمقاومة الفلسطينية اقتراح مدير المخابرات. سلّمت السلطة اللبنانية بعجزها عن المواجهة، فدخلت في المجهول.

كانت أوامر قيادة الجيش إلى الثكن والقطع العسكرية في الجنوب، مذ بدأ الغزو، اتخاذ موقف الدفاع عن النفس إذا تعرّضت لإطلاق نار أو محاولات اقتحام. ومذ دخل الجيش الإسرائيلي الأراضي اللبنانية كانت ثمّة بضعة إجراءات شكلية: نُقِل بعض عتاد ثكنة صيدا التي تعرّضت للقصف إلى تجمّع عسكري قرب جزين، وأُجلِي عدد من الضبّاط وعائلاتهم ولاسيما منهم العاملين في مديرية المخابرات وفي فرعها في الجنوب عن بيوتهم وأُسكِنوا في فندق في الحازمية. كان الجيش قد أقدم أيضًا قبل شهرين على نقل جزء من العتاد والمدافع الثقيلة التي كانت منتشرة في ثكن ومواقع عسكرية في الجنوب إلى وزارة الدفاع وثكن في المناطق الشرقية للمحافظة عليها، وتحوّطت مديرية المخابرات من إمكان افتقارها إلى المحروقات والمال. تقشّفت في الإنفاق وخزّنت لديها حصصًا غذائية.

كثرت المعلومات التي بلغت إلى جوني عبده عن احتمال تقدّم الجيش الإسرائيلي أكثر من بيروت من الجهتين الجنوبية والشرقية. عنى ذلك بالنسبة إليه قلقًا من وصولها إلى بعبدا. وعلى جدّية ما أنبأه به بشير الجميّل، ظلّ يعتقد أنّها لن تدخل إلى بعبدا مقرّ رئاسة الجمهورية. كان بشير الجميّل قد أعلمه في أوقات متباعدة، قبل الغزو وإبّانه، أنّه لن يبرم معاهدة سلام مع الدولة

العبرية في حال انتخب رئيسًا للجمهورية إذا توقف الجيش الإسرائيلي عند طريق بيروت - دمشق «لأنّ ذلك يعني أنّ نصف لبنان أصبح خارج لبنان، بينما أريد لبنان واحدًا موحّدًا».

وأضاف أنّه لفت المسؤولين الإسرائيليين تكرارًا إلى أنّ «الصلح مع لبنان يحتم اجتياز طريق بيروت - دمشق كلّها وفصل لبنان عن سوريا كلّيًا عبر هذه الطريق»، في تلميح منه إلى ضرورة وصول الجيش الإسرائيلي إلى الحدود اللبنانية - السورية عند بوابة المصنع شرقًا والتقدّم شمالاً.

لم يثق جوني عبده بهذا التحليل مع أنّه نقله إلى رئيس الجمهورية. جواب مدير المخابرات أمام الرئيس، خلافًا لاعتقاد قائد القوّات اللبنانية، أنّ الجيش الإسرائيلي لن يتقدّم إلى طريق بيروت - دمشق للسيطرة عليها بسبب وجود أفواج كبيرة من الجيش السوري في حمانا، وعند تقاطع ضهر البيدر - المديرج. كان قد أطلع دمشق على توقعات بشير الجميّل لحملها على تحديد خيارات تجنب جيشها تلقي ضربة عسكرية قاصمة. أجابته برفض سحب جنودها من حمانا استخفافًا منها، مرة أخرى، بتلك المعلومات. على الأثر أجرى اتصالاً بالعقيد محمد غانم وطلب منه مغادرة منزله ومكتبه في بيروت. جمع الأخير أوراقه وملفاته وغادر بمعيّة رئيس الشعبة الخامسة في الجيش اللبناني العقيد محمود مطر إلى شتورة، حيث مقرّ مفرزة الاستخبارات العسكرية السورية. كان الجيش الإسرائيلي آنذاك يوشك على إكمال سيطرته على طريق بيروت دمشق في الساعات التالية.

في ١٣ حزيران اقترب الغزو من عزل غرب لبنان عن شرقه، وحاصر العاصمة من ضاحيتها الجنوبية وقد دمّر كلّيًا القواعد العسكرية الفلسطينية في المناطق التي اجتازها. كان قد تحقّق عندئذ هدف جديد هو الاتصال بين الجيش الإسرائيلي والقوّات اللبنانية في بيروت الشرقية.

ربط الجيش الغازي قوّاته المتقدّمة من عاليه بتلك المتقدّمة من جنوب بيروت، ورابط في بعبدا. إذذاك وجد قائد قطاع الحدث - عين الرمانة في الجيش اللبناني العقيد ميشال عون، على رأس أفواج الدفاع بعسكرييها الـ ٤٢٠٠ المنتشرين على خطوط التماس، نفسه في كماشة: وجهًا لوجه مع الجيش الإسرائيلي من الشرق، ووجهًا لوجه مع الجيش السوري والمسلحين الفلسطينيين عند خطوط التماس في بيروت من السوديكو حتى الضاحية الجنوبية، إلى أن وصل الجيش الإسرائيلي في ١٤ حزيران إلى تخوم القصر الجمهوري في بعبدا، وتمركز في منخفض أطلّ عليه الرئيس من شرفاته[1]. نصب خيمه ونشر دباباته وآلياته وتجمعات جنوده على نحو بدا أنّه يتعمّد محاصرة قصر الرئاسة اللبنانية، وأوحى أرييل شارون الذي تفقد المكان أنّه قد يكون في صدد الدخول إليه.

استدعى الرئيس مدير المخابرات صارخًا: «إنّهم هنا في بعبدا، تعالى إليّ فورًا».

عندما حضر سأله عن احتمال دخول الوزير الإسرائيلي إلى قصر الرئاسة، وحمل الرئيس اللبناني على الاجتماع به.

١. يقول السفير جوني عبده إنّ معلوماته لم تكن تتوقع حصول اتصال بين الجيش الإسرائيلي والمناطق الشرقية عن طريقي عاليه وبعبدا، حيث كانت قوّة للجيش منتشرة هناك بقيادة ميشال عون، إلى أن دخل وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون مع حرّاسه مبنى السرايا الحكومية في بعبدا. كان الضابط المسؤول يومذاك رفيق الحسن الذي اتصل بأحد معاوني جوني عبده، قائلاً: «معالي وزير الدفاع هنا». ردّ المعاون في حضور جوني عبده: «ماذا يفعل عندك الوزير (جوزف) سكاف؟». فأجاب رفيق الحسن: «الوزير أرييل شارون هنا، وليس الوزير سكاف» («جوني عبده، يتذكر»، «الوسط»، ١١ نيسان ١٩٩٤).

ردّ جوني عبده بأنّه لا يتوقع عملاً كهذا، وأنّ دخول القصر الجمهوري سيكون تصرّفًا إستفزازيًا وقحًا وأخرق.

سأله الياس سركيس عن مصدر اطمئنانه، وقال: «ماذا تستطيع أن تفعل إذا دخلوا؟».

أجابه: «أذهب مع نهرا الشالوحي (قائد الحرس الجمهوري) أحدّثهم و...».

قال الرئيس: «ماذا؟».

ردّ: «أقول لهم ممنوع عليهم دخول القصر الجمهوري».

قال: «هكذا، ببساطة؟».

أجاب: «نعم، هكذا».

وأضاف أنّ الجيش الإسرائيلي أتى ليضرب الآلة العسكرية الفلسطينية في لبنان لا أن يحتل هذا البلد، ولذا رجّح ألاّ يدخل القصر الجمهوري.

وقال: «مرّ الجيش الإسرائيلي في طريقه من الجنوب إلى بعبدا بأكثر من ثكنة للجيش في الساحل وفي الجبل، ولم يحتل أيًّا منها مع أنّه قصف بعضها، لأنّ هدفه منظمة التحرير الفلسطينية وليس النظام أو الجيش اللبناني»[1].

لتوّه اتصل الرئيس بالسفير الأميركي روبرت ديلون وأبلغ إليه رفضه استقبال أرييل شارون إذا عزم. وأصدر أوامر إلى الحرس الجمهوري باتخاذ مواقعه واقتعاد الأرض ووضع آليات عسكرية تعترض أيّ محاولة دخول إسرائيلية إلى حرم القصر، وإطلاق النار على الجنود الإسرائيليين إذا حاولوا الاقتراب منه. مذ بات الجيش الإسرائيلي في بعبدا عبّر رئيس الجمهورية عن قلقه، ورفض اقتراحًا لجوني عبده بمغادرة القصر تحوّطًا.

حاول الجيش الإسرائيلي كذلك دخول وزارة الدفاع في اليرزة بالحيلة وبخطوات بطيئة، ثمّ أحجم بعدما سدّ جنود «المكافحة» مداخلها بآليات ومصفحات وانتشروا. وتمدّد آخرون على الأرض تعبيرًا عن مقاومة عاجزة عن استخدام السلاح في وجه عدوّ غاز متفوّق.

كان تحليل جوني عبده للرئيس استبعاده أيضًا دخول الوزارة للحجة نفسها، ما دامت ليست هدفًا مباشرًا للجيش الإسرائيلي. وطلب إلى ضبّاط مديرية المخابرات الذين كانوا قد جمعوا الوثائق العسكرية السرّية في صناديق لإحراقها خشية استيلاء الجيش الإسرائيلي عليها، إعادتها إلى رفوفها وجواريرها. لم تكن لديه معلومات قاطعة بأنّ الجنود الإسرائيليين لن يدخلوا مقرّ وزارة الدفاع، ولكنّه رغب في تبديد مخاوفهم بتطمينات وهمية، وأنّ رئيسهم غير خائف.

في ٢٠ حزيران انسحب الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية من مطار بيروت الذي احتله الجيش الإسرائيلي بلا قتال. في اليوم التالي دارت معركة دبابات وكومندوس شرسة للسيطرة

١. أبدى السفير جوني عبده تكرارًا، إبّان الغزو الإسرائيلي، قلقًا على الجيش اللبناني من خطة مبيّتة ربما أقدمت عليها إسرائيل تتجاوز بها مهمّة تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، هي ضربه لشلّ قدراته وتعطيل دوره بعد استهدافها ثكنًا ومواقع عسكرية منها ثكنة محمد زغيب في صيدا. يومذاك راجع رئيس محطة الاستخبارات في السفارة الأميركية في بيروت عن مبرّرات التعرّض بعنف لثكنة الجيش اللبناني، فأفاده أنّ قصفها حصل خطأ. كانت نزعة الخوف على الجيش اللبناني وحمايته تقدّمت ما عداها بما في ذلك مقاومة الغزو خشية انقسامه أو انهياره لافتقاره إلى التكافؤ العسكري المناسب مع الجيش الإسرائيلي (مقابلة خاصة).

على طريق بيروت – دمشق في بحمدون استغرقت أسبوعًا من القصف والحرائق والتدمير وسقوط القتلى. تراجع الجيش السوري إلى ما وراء صوفر وقطع الجيش الإسرائيلي عندئذ طريق بيروت – دمشق نهائيًا.

بات الجيشان المتقاتلان وجهًا لوجه حيث رُسِمت إذذاك خطوط تماس إسرائيلية – سورية في لبنان. جيشا البلدين يتقاسمان احتلال وطنٍ صغير منقسم على نفسه، ممزّق الأوصال وموزع الولاء على الجيشين المحتلين، ساحة مدّمرة لنزاع إقليمي.

لم يعد في وسع الياس سركيس إلاّ التفرّج على ما قد يقرّره أربعة للبنان: حافظ الأسد وياسر عرفات وأرييل شارون وبشير الجميّل.

استمرّ حصار بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية في ضاحيتها الجنوبية حتى النصف الثاني من آب، مستهدَفة وسواها من الأحياء السكنية بقصف جوّي وبحري ترافق مع قطع للمياه والكهرباء والاتصالات ومنع انتقال السكان إلى خارجها. وأقام الجيش الإسرائيلي حواجز تفتيش وتدقيق مشدّدة عند المداخل الجنوبية والشرقية للعاصمة شاركت القوّات اللبنانية في بعضها.

كان يوما ١١ آب و١٢ منه الأسوأ، على امتداد ساعات النهار لم تتوقف الغارات الإسرائيلية عن قصف المدينة ومخيماتها والمواقع التي تتحصّن فيها المقاومة الفلسطينية ووحدات من الجيش السوري كان قد انقطع الإتصال بينها وبين قيادتها العسكرية في صوفر. واحتجزت في الشطر الغربي من العاصمة.

إذذاك بدأت مهمّة جديدة في لبنان للموفد الأميركي الخاص فيليب حبيب. اشترطت الدولة العبرية لوقف غزوها والكفّ عن تدمير بيروت المحاصرة حلاً هو إخراج القيادات والمسلحين الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية، وكذلك الجيش السوري من كلّ بيروت الغربية تمهيدًا لنشر الجيش اللبناني فيها. كانت دمشق قد رفضت في ١٧ حزيران عرضًا مماثلاً نقله إليها قائد قوّة الردع العربية العميد سامي الخطيب موفدًا من الياس سركيس، وتذرّعت بحجة أنّ المرجعية التي أنشأت هذه القوّة، وهي القمة العربية، تقرّر وحدها حلّها. أضف أنّها تعتبر أنّ وجود جيشها في لبنان كان بناء على طلب حكومته الشرعية، وأنّ الرئيس اللبناني فقد حرّية قراره في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي لبلده.

في موازاة دور وسيط اضطلع به رئيس الحكومة شفيق الوزان بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية من خلال تبادل الشروط بينه وبين فيليب حبيب، شعر الأخير أنّ دافعًا شخصيًا كان يحمله على تقليل ثقته بشفيق الوزان لإدراكه بتعاطفه مع المقاومة الفلسطينية ودعم وجهة نظرها. إذذاك اختار قناة وساطة جديدة هي جوني عبده. آخذًا بالعلاقة الوثيقة التي جمعته بمدير المخابرات مذ عرفه للمرة الأولى في المفاوضات الشاقة التي أدارها إبّان «حرب زحلة» ربيع عام ١٩٨١، وبالتعاون الإيجابي بينه وبين السفارة الأميركية في بيروت، ناهيك بالثقة التي محضه إيّاها الياس سركيس. طلب فيليب حبيب من جوني عبده نقل الشروط الإسرائيلية إلى ياسر عرفات.

أدّت الثقة المتنامية بينهما إلى استجابة فيليب حبيب اقتراحًا طرحه عليه جوني عبده، فاجأه وبعث على الاستغراب لديه.

كان القصف الإسرائيلي بلغ ذروة، برًا وجوًّا وبحرًا، على بيروت وكاد يحيلها مدينة أشباح واقعة

تحت حصار خانق، ممّا عطّل جهود وقف النار بسبب تمسّك أطراف المواجهة، كلّ على حدة، بشروطه. وبسبب استمرار الحرب، كان على فيليب حبيب، كلما حاول تكريس هدنة يلتقط خلالها السكان أنفاسهم لتأمين حاجاتهم المعيشية أو الفرار من مدينتهم، أن يستقل طوافة عسكرية أميركية إلى قبرص ومنها إلى تلّ أبيب لتحريك المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية والدولة العبرية، على أن يعود بعد ٤٨ ساعة بموقف إيجابي من الأخيرة وأحيانًا بإخفاق. وغالبًا ما سأله جوني عبده عن الوسيلة المثلى لاستعجال التفاوض وتجنيب العاصمة اللبنانية مزيدًا من التدمير والقصف وقتل الأبرياء في ظلّ إصرار إسرائيلي على تصعيد احتلاله، فكان فيليب حبيب يجيبه: «أين أجتمع به (أرييل شارون)؟».

قال له: «هنا، اجتمعْ به هنا».

أجابه: «اجتماعنا به على الأرض اللبنانية هو أشبه باعتراف بوجود الجيش الإسرائيلي واحتلاله لبنان، وهذا ما لا تريده الإدارة الأميركية، ولا تؤيّده».

قال له جوني عبده: «اجتمعْ به في السفارة الأميركية».

أجابه: «لديّ تعليمات تحظّر عليّ الاجتماع به في السفارة الأميركية للسبب نفسه أيضًا. لا نريد أيّ تصرّف يُستَشَم منه انتهاك السيادة اللبنانية، وهي حال استقباله في سفارتنا».

قال له: «إذًا ما السبيل إلى حلّ يوقف هذا الجنون الإسرائيلي على امتداد الساعة، وكيف يمكننا وقف النار ما دام ليس من مكان تجتمعان فيه؟».

ردّ فيليب حبيب: «هذا صحيح».

قال: «إحكِ مع الرئيس سركيس لإيجاد حلّ».

ردّ: «لن يقبل الرئيس سركيس الاجتماع به في أيّ من الدوائر الرسمية اللبنانية».

في ٥ تموز طرح السؤال نفسه، فردّ بالجواب نفسه. فكان أن بادره جوني عبده بالآتي: «هل تقبل الاجتماع به في منزلي؟».

قال الموفد الأميركي الخاص: «مع مَن؟».

أجاب: «مع شارون».

قال باستغراب: «هل تريد أن تقول إنّك تقدّم بيتك للاجتماع به؟».

ردّ مدير المخابرات بالإيجاب: «هذا هو المفتاح، ورافقني لأدلّك عليه. لم يعد في وسعنا انتظار ٤٨ ساعة تلو ٤٨ ساعة من أجل التوصل إلى وقف للنار أو التفاوض في شأنه خارج الأراضي اللبنانية».

وأضاف: «ساعة تريد إجتمعْ به هنا»[١].

بعد ساعات التقى فيليب حبيب بأرييل شارون للمرة الأولى في بيت جوني عبده في اليرزة، ثمّ تكرّرت اجتماعاتهما لتثبيت اتفاقات وقف النار ومناقشة التفاوض حول الشروط الإسرائيلية لإنهاء الحصار على بيروت.

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

كان قد ناط بجنود من فرقة «المكافحة» حماية المنزل ومنع الاقتراب منه. والحؤول دون كشف هوية المجتمعين في الداخل. وقبل وقت قصير على الاجتماع الأول أوفد فريقًا من فرع التنصّت في مديرية المخابرات عمل على زرع أجهزة لاسلكية لاقطة لتتبع وقائع ما يدور بين فيليب حبيب وأرييل شارون. ومع أنّ الموفد الأميركي أطلعه في وقت لاحق على بعض ما ناقشه ووزير الدفاع الإسرائيلي، فإنّ جوني عبده كان قد استمع سلفًا إلى وقائع حوارهما كاملة، من مكان غير بعيد من المنزل حيث كانت تُسجّل.

في هذا البيت أيضًا اجتمع بشير الجميّل وأرييل شارون مرارًا.

تفاوض شاق

في خضم حرب مفتوحة بين الاستخبارات العسكرية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية التي لم تتردّد في وضع خطط لاغتيال جوني عبده، اجتمع الأخير، موفدًا من رئيس الجمهورية، بياسر عرفات في ١٩ حزيران. لم يكن يجمع بين الرجلين اللذين لم يلتقيا قبلاً إلاّ الكره والعداء المتبادل. كسوريا، كان الزعيم الفلسطيني يرى في جوني عبده منفّذًا أمينًا للسياسة الأميركية في لبنان بحكم تعاون متين يربطه بالسفير في بيروت وتحالفه مع بشير الجميّل. بدوره مدير المخابرات أفرط في توجيه اتهامات حادة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بالسعي إلى السيطرة على لبنان واستدراجه إلى الصراع العربي – الإسرائيلي من جهة، والتغلغل في النسيج السياسي والاجتماعي اللبناني لضرب الوحدة الوطنية وتبرير بقائها الطرف الأقوى في هذا البلد. إنّها تريده وطنًا بديلاً من وطن مفقود.

عند معبر المتحف بين البيروتين انتظر جوني عبده سيارة جيب فلسطينية أقلته وحيدًا إلى حيث ياسر عرفات، في منزل شفيق الحوت في حضور سعد صايل («أبو الوليد») وأصدقاء لبنانيين مشتركين. في الاجتماع أطلعه على الشروط الإسرائيلية لفك الحصار عن بيروت ووقف قصفها، وهو ضرورة مغادرة المنظمات الفلسطينية لبنان قادة ورجالاً وسلاحًا. لم يقوَ رئيس الحكومة شفيق الوزان على انتزاع موافقة سريعة من القائد الفلسطيني على الشروط الإسرائيلية.

تزامن ذلك مع دور معقّد كان لبنان يضطلع به، بلدًا تدور رحى الحرب على أرضه، كمعبر حتمي لثلاثة متحاربين يتسابقون عليه: الأميركيون يرفضون محاورة الفلسطينيين، ويفاوضون الإسرائيليين واللبنانيين. والإسرائيليون يحاورون الأميركيين ولا يتصلون باللبنانيين والفلسطينيين. والفلسطينيون لا يحاورون إلاّ اللبنانيين القادرين على التفاوض مع الأميركيين وطلب وساطتهم لوقف الحرب المدمّرة. بات هذا البلد في موقع الاستقطاب، وعلى غرار الدور الذي نيط بالموفد الأميركي الخاص، أدار جوني عبده لعبة نقل الأسئلة والأجوبة بين أفرقاء هذه الحرب.

بعدما استمع إلى الشروط الإسرائيلية، قال ياسر عرفات: «ماذا كنتَ تفعل لو كنت مكاني؟».

ردّ «أبو الوليد»: «لا يجوز هذا الكلام».

قال جوني عبده: «ما الذي لا يجوز؟».

عقّب «أبو الوليد»: «في صور كانت مقاومة شرسة ضدّ الجيش الإسرائيلي. طلبنا من الفلسطينيين الاستشهاد في مواقعهم، فهل نطلب منهم اليوم الهرب من بيروت، أنا لا أهرب. ليفعل الإسرائيليون ما يشاؤون، لن نخرج من هنا».

خاطب ياسر عرفات جوني عبده بالسؤال نفسه: «ما هو رأيك أنت؟».

أجابه: «ما يقوله أبو الوليد هو كلام ضابط شريف، ومعه حق. لكنّني لا أقول لك إبقَ».

قال: «وماذا يقول الرئيس سركيس؟».

قال جوني عبده: «أحمل معي يا أبو عمّار رسالة واضحة من الرئيس سركيس هي أنّه يؤيّد القرار الذي تتخذه أنت، وهو مستعد لتبنّيه. أقول لك ذلك بصراحة كاملة بتكليف من الرئيس سواء قرّرت البقاء في لبنان أم غادرته».

واستطرد: «طبعًا الرئيس سركيس لا يؤيّد الطلب الإسرائيلي».

ردّ ياسر عرفات: «أنا لا أخرج من لبنان».

قال جوني عبده: «أنتَ حرّ، وهذا قرارك»، وانتهت المقابلة[1].

بعد يومين في ٢١ حزيران عُقِد اجتماع ثان بين الرجلين اقتصر عليهما في عمارة في شارع الفاكهاني في الطريق الجديدة. التقيا في مخبأ سرّي تحت الأرض.

بعد عرض الشروط الإسرائيلية مجدّدًا، قال ياسر عرفات لجوني عبده: «نحن ندرس الموضوع. وأنا لا أخرج بطلب من إسرائيل، وإنّما من القيادات اللبنانية».

شعر مدير المخابرات بأنّ محدّثه الفلسطيني أضحى أكثر تقبّلاً للرضوخ لتلك الشروط، ساعيًا في الوقت نفسه إلى إيجاد مخرج لائق لخروجه من لبنان. لم يكن يريد الاستسلام علنًا لتصلّب الدولة العبرية، ولا بات في إمكانه مقاومة مزيد من ضغوط القيادات الإسلامية اللبنانية ولاسيما منها البيروتية إذ تشهد احتراق العاصمة وتدمير منشآتها وبيوتها وقتل أهاليها. لقي ياسر عرفات دعمًا غير محدود من الفصائل الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية التي كانت تقاتل بسلاحه وذخائره وأمواله من أجل البقاء في بيروت، ولم تكن تلك وجهة نظر رئيس الوزراء شفيق الوزان وصائب سلام وتقي الدين الصلح الذين قالوا بصيغة مشرّفة للخروج وهي أنّ مصلحة لبنان تقضي بذلك بعدما حمل وزرًا يفوق قدرته وضحى كثيرًا وطويلاً من أجل المقاومة الفلسطينية وقضيتها. كذلك كان يفعل البيروتيون تحت وطأة تدمير وحشي وقاتل لمدينتهم الغارقة في مزيد من الإذلال.

في ٢٨ حزيران نقل شفيق الوزان إلى فيليب حبيب موافقة فلسطينية مبدئية على مغادرة لبنان، مع شرط أراد ياسر عرفات من خلاله إمرار مخرج مشرّف لرجاله هو إبقاء وجود عسكري فلسطيني رمزي في منطقة لبنانية بعيدة من بيروت وفي إشراف الجيش اللبناني على غرار ثكن مماثلة في مصر وسوريا والأردن. رفضت واشنطن وتل أبيب، فتصاعدت وتيرة القصف والتدمير. في ٣ تموز وافق نهائيًا على الشروط الإسرائيلية. ومساء اليوم نفسه سلّم إلى رئيس الحكومة اللبنانية تعهّدًا خطيًا بذلك مهره بتوقيعه أصرّت عليه الدولة العبرية. في ٩ تموز أصبح في حوزة الموفد الأميركي. حتى ذلك الوقت كان ياسر عرفات عقد اجتماعات مع قيادات إسلامية لبنانية رأس حربتها صائب سلام، ولمس تدريجًا تأييدها الشروط الإسرائيلية لإنقاذ ما تبقى من العاصمة. وبعد سجال حاد مع صائب سلام في اجتماع موسع في ٣ تموز استجاب إرادة زعماء بيروت.

عندئذ بدأت مناقشة إجراءات حماية المسلحين والقادة الفلسطينيين وهم يغادرون بيروت

١. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده.

بإشراف فيليب حبيب والسفيرين الأميركي والفرنسي روبرت ديلون وبول مارك هنري. تباعًا أُجلي من مرفأ بيروت ٣٣٩٧ مسلحًا فلسطينيًا ينتمون إلى «جيش التحرير الفلسطيني» و«جبهة التحرير العربية» وحركة «فتح» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة» و«الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«جبهة التحرير الفلسطينية» و«جبهة النضال الشعبي الفلسطيني» بأسلحتهم الرشاشة في بواخر على دفعات: الأولى في ٢١ آب إلى العراق والأردن عبر لارنكا وشملت ٣٩٧ مقاتلاً. والثانية في اليوم التالي إلى تونس من ألف مقاتل، والثالثة في ٢٣ آب إلى اليمن الجنوبية وضمّت ٧٠٠ مقاتل. والرابعة في ٢٤ آب إلى اليمن الشمالية من ألف مقاتل. وفي ٣٠ آب غادر ياسر عرفات وقادة فلسطينيون.

كان ثمّة عرض من فيليب حبيب بأن يتولى الجيش الأميركي حماية مغادرتهم. ولكنّ ياسر عرفات اختار حماية الوحدة الفرنسية في القوّة المتعدّدة الجنسية التي كانت قد أُنزِلت في مرفأ بيروت في ٢١ آب وانتشرت فيه مع الجيش اللبناني لضمان الأمن في حرمه بعد إخراج الجنود الإسرائيليين الذين كانوا احتلوه. من طبقة عالية في مبنى مؤسّسة كهرباء لبنان في الأشرفية، المطلّة على المرفأ، راقب وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون بالمنظار ترحيل ياسر عرفات والقادة الفلسطينيين. على بعد أمتار من الباخرة ودّعهم شفيق الوزان باسم رئيس الجمهورية وإلى جانبه الوزير رينه معوّض في حضور صائب سلام وتقي الدين الصلح ونبيه بري وقادة الحركة الوطنية. رفع وليد جنبلاط رشاشًا وأطلق رشقات في الهواء حزنًا على رحيل حلفائه عن الأراضي اللبنانية.

في ٢٧ آب، قبل ثلاثة أيام من مغادرته، كان اجتماع ثالث بين ياسر عرفات وجوني عبده.

قال مدير المخابرات إنّه يحمل إليه ثلاث رسائل من الياس سركيس وبشير الجميّل وفيليب حبيب: «من الرئيس سركيس أنّه يأسف لما حصل وآل إليه الوضع وهو يتمنى لك كلّ الخير والسلامة وأن يوفقك الله، ويقول لك إنّ قرار الخروج أنتَ الذي اتخذته. وهو أبلغ إليك منذ الاجتماع الأول بيننا تأييده كلّ ما تقرّره. ومن بشير الجميّل أنّه يأخذ على عاتقه حماية المدنيين الفلسطينيين، ويريدك أن تطمئن إلى ذلك. ومن فيليب حبيب أنّه يريد أن يقول لك إنّ أميركا اضطرّت للاضطلاع بهذا الدور، وإنّك أنتَ الذي اتخذت قرار المغادرة، وقد يكون المستقبل أفضل من الظروف الحالية، وهو مستعد لتقديم الضمانات التي تريدها».

ردّ ياسر عرفات كان الآتي: «بالنسبة إلى الياس سركيس كان يجب أن يأسف قبل الآن. وبالنسبة إلى فيليب حبيب لا أريد منه ضمانات. أمّا عن بشير الجميّل فأقول لك إنّه مشروع السنوات الـ١٨ المقبلة».

سأله جوني عبده: «١٨ سنة. كيف؟».

قال: «ست سنوات لبشير الجميّل رئيسًا للجمهورية. ثمّ ست سنوات تكون أنتَ رئيسًا. ثمّ ست سنوات جديدة يعود فيها بشير الجميّل إلى الرئاسة. هذا هو مشروع السنوات الـ١٨ الذي أعددتماه أنتما الاثنان»[1].

في اليوم الـ٨٨ للاجتياح الإسرائيلي خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت، بالتزامن مع انسحاب دفعة أولى من اللواء السوري ٨٥ بقيادة العميد محمد الحلاّل إلى البقاع في ٢٧ آب، وبلغ عدد أفرادها ١٥٠٠ عسكري كانوا محتجزين في العاصمة مذ سيطر الجيش الإسرائيلي على

١. المصدر السابق.

طريق بيروت – دمشق. بكثير من التجاهل والمكابرة العلنية والإقرار بالهزيمة ضمنًا قالت الإذاعة السورية إنّ الانسحاب تمّ بناء على طلب الرئيس اللبناني وتنفيذًا لقراره بإعادة انتشار الجنود السوريين في البقاع، من أجل متابعة معركة التصدي للجيش الإسرائيلي.

لم يكن الأمر بمثل هذا الاستخفاف. تقدّم لبنان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في المغرب بورقة عمل طالبت بانسحاب كلّ الجيوش غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية، وسرعان ما تبنت القمة العربية في فاس في ١٠ أيلول القرار اللبناني بإنهاء مهمّات قوّة الردع العربية في هذا البلد، ولم يكن عندئذ قد تبقى من هذه القوّة إلاّ الجيش السوري.

في ٣١ آب كان قد أُنجز انسحاب القوّات السورية من العاصمة، وفي اليوم التالي الأول من أيلول القافلة الأخيرة من مرفأ بيروت إلى طرطوس نقلت ٦٣٢ مسلحًا فلسطينيًا.

في ١١ يوماً أُجلي ١٥١١٦ مسلحًا، بينهم ٨٤٩٤ فلسطينيًا و٢٦٣١ آخرين من «جيش التحرير الفلسطيني» و٣٦١٣ عسكريًا سوريًا.

قبل أسبوع من هذا التاريخ كان ثمّة حدث مذهل: بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية.

الصعود

ما أن بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان حتى تأكد جوني عبده من دقة رهان بشير الجميّل ومجازفته في قرار الوصول إلى رئاسة الجمهورية. خلال أسابيع كان قد أُنهك المتحاربون جميعًا: سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والسلطة اللبنانية، وبات الزعيم المسيحي وحده القادر على إدارة التوازن السياسي والعسكري الجديد، وعلى تأمين انتقال السلطة من الياس سركيس إلى خلفه.

وخلافًا لبشير الجميّل الذي لم يكن يربكه اتهامه بمسيحيته وتشدّده، كان على رئيس الجمهورية أن يتصرف باستمرار على أنّه رئيس لكلّ لبنان لا لإحدى طوائفه، وعلى مسافة متساوية من الأفرقاء جميعًا، ويقود حكمًا غير مسبوغ بمذهبية خشية أن يفقد الشرعية التي يمثل، ويتفادى أيّ خلاف علني مع سوريا من أجل المحافظة على الاستقرار وعلى دوره كصلة حوار وحيدة مع الأفرقاء اللبنانيين، وفي ما بين هؤلاء. عثر في بشير الجميّل على شرعية شعبية تمكّنه من مقاومة الوجود المسلح الفلسطيني، إذ ينتهك السيادة اللبنانية ويتدخّل في الحياة السياسية الوطنية. كانت تلك أيضًا حال جوني عبده في مراحل تفاوض مضن مع المنظمات الفلسطينية على إرسال الجيش اللبناني للانتشار مع قوّة حفظ السلام في الجنوب، في مواجهة «الحزام الأمني» الذي أنشأته إسرائيل. ظلّ يصطدم بتعنت المنظمات تلك. كانت تشترط لمرور الجيش في مناطق انتشار مسلحيها في الجنوب، في طريقه إلى ثكنه ومراكزه العسكرية أو الانتشار مع قوّة حفظ السلام، أن تعرف سلفًا حجم عديده وعتاده، والثكن التي خرجت منها أفواجه والمهمّة المنوطة بها، متذرعة باستمرار بشكوكها في قيادته. ولم يكن قادة المنظمات الفلسطينية يتردّدون في طرح مطالب تبعث على غضب جوني عبده في كلّ مرة تقرّر إبدال أفواج عسكرية منتشرة في الجنوب بأخرى. كانوا يصرّون على إخراج الأفواج المغادرة أولاً ويحصون آلياتها ويسجلون أرقام لوحاتها[1].

بأفكار بسيطة صاغ بشير الجميّل مشروعًا سياسيًا كاد يكون تحقيقه آنذاك يحتاج إلى أعجوبة: خروج الجيش السوري من لبنان، وتجريد المقاومة الفلسطينية من سلاحها، وبناء دولة يريد أن تصنعها المقاومة المسيحية، ولم يكن لهذا المشروع أن يتحقّق من دون أن يكون هو على رأس هذه الدولة. في بساطة كان قراره أن يكون رئيسًا للجمهورية.

منذ مطلع عام ١٩٨٠، كلّما سمع قائد القوّات اللبنانية يحدّثه عن حلم الوصول إلى السلطة، كان مدير المخابرات يقارب الأمر على أنّه فكرة طموحة تفتقر إلى المنطق والواقعية والقراءة المتأنية للأحداث، وإلى شرط مستحيل هو تفكيك توازن سياسي وعسكري كان يقبض على لبنان في ظلّ سيطرة الجيش السوري والوجود المسلح الفلسطيني على معظم الأراضي اللبنانية. ناهيك بضعف

١. كانت قد تألفت في تشرين الأول ١٩٧٩ لجنة عسكرية لبنانية – فلسطينية ضمّت جوني عبده وسامي الخطيب و«أبو أياد» نيط بها تسهيل انتشار الجيش اللبناني في الجنوب بالاتفاق مع المقاومة الفلسطينية، على أنّها بعد سلسلة اجتماعات عقدتها أخفقت في مهمّتها (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده).

سلطة الياس سركيس وعجز ميليشيا بشير الجميّل عن إحداث انقلاب في هذا التوازن، إلى علاقة متدهورة كانت تجمع الأخير بالسفير الأميركي أقفلت دونه أبواب السفارات الأخرى. لم تكمن المشكلة في ذلك كلّه فحسب. أفرط بشير الجميّل في إحاطة نفسه بأعداء من كلّ صوب: من بعض السلطة اللبنانية ومنه المسؤولون المسلمون، والسياسيون المسلمون، وسوريا والعرب. أضف إلى ذلك عدم تردّده في تعاون مفضوح مع إسرائيل.

لم يكن في وسع مدير المخابرات سوى تمييز المشروع السياسي لبشير الجميّل الذي يعود إلى عام ١٩٧٧، وهو إعادة بناء الدولة اللبنانية وفق تطلعاته، عن مشروعه الرئاسي الآخذ في الوضوح منذ أيلول ١٩٨٠ والغارق خصوصًا في أوهام مستقبل غامض. إذذاك اختار أن يتعامل معه بمنطق استخبارات محترفة: أن يُشعره أنّه حاجة ملحّة له لتحقيق خطته. آنذاك كان مدير المخابرات يعرب له عن استعداده لمساعدته في الوصول إلى هدفه، وتاليًا تبرير استمرار تعاونهما في انتظار موعد انتخابات رئاسة الجمهورية صيف ١٩٨٢. أراد جوني عبده بشير الجميّل حاجة له هو أيضًا حتى يكون على صلة مباشرة بالمعلومات المهمّة ولاسيما منها عن الدولة العبرية، وضمانًا لتوازن سياسي داخلي يحافظ على صمود سلطة الياس سركيس. كان يتصرّف في قرارة نفسه على أنّه رئيس استخبارات عسكرية تعمل لمصلحة الدولة أولاً وأخيرًا، ولكن من غير أن تتناقض وحقائق الأمر الواقع التي كانت بدورها تنتظر أعجوبة.

بدأ بشير الجميّل خطة الوصول إلى رئاسة الجمهورية عندما أثير الموضوع بإسهاب في خلوة عقدها وفريق عمله في ٢٧ أيلول ١٩٨٠ في دير سيدة البير، بعد أقل من ثلاثة أشهر على أحداث ٧ تموز. وضع فريق عمله في حلقتين: موسّعة ضمّت زاهي البستاني[1] وجوزف أبو خليل وأنطوان نجم وجان ناضر وسليم الجاهل وجورج فريحة ورئيس الأركان في القوّات اللبنانية فادي افرام ورئيس الشعبة الثالثة فؤاد أبو ناضر ورئيس جهاز استخبارات الميليشيا الياس حبيقة قبل أن ينضم إليهم لاحقًا كريم بقرادوني عضو المكتب السياسي ومستشار رئيس الجمهورية للعلاقات مع سوريا، ومصغرة جمعته بزاهي البستاني وجوني عبده. اعتاد ألاّ يحصر المعلومات المتوافرة لديه به وحده. يطرحها على فريق العمل كاملة تبعًا لأهميتها وسرّية بعضها لتمكينه من إجراء مناقشة مسهبة لها وتحليلها توصلاً إلى استخلاص اقتراحات واضحة مستوفية المعطيات.

في بضعة مناقشات مع رجاله حول الوصول إلى السلطة مهّد لها بالقول إنّ عام ١٩٨٢ ينبغي أن يكون محطة فاصلة في الوضع و«إنّ أمامنا سنتين لتعزيز التعاون مع السلطة»[2]، بدا فريق العمل

١. غالبًا ما حاول بشير الجميّل أن يكتشف من زاهي البستاني مخبريه داخل المكتب السياسي لحزب الكتائب من فرط ما كان يطلعه على مداولات اجتماعاته المغلقة. وفي مرحلة متقدّمة من العلاقة بينهما عام ١٩٨١، في ضوء سلسلة انتقادات وجهها حزبيون إلى بشير الجميّل إذ اعتبروا أنّ جزءًا كبيرًا من قراراته يشارك في صنعها مستشاره غير الكتائبي والضابط في الأمن العام في الوقت نفسه، اقترح عليه الإنضواء في صفوف الحزب، فأجابه: «طلبان فقط لا أجيبك إيّاهما، أن تعرف مخبريّ في حزب الكتائب، وأن أدخل فيه». فلم يعد يلحّ عليه (مقابلة خاصة مع زاهي البستاني).

٢. يتحدث كريم بقرادوني عن اجتماع عمل بين الياس سركيس وبشير الجميّل في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٠ أورد فيه الثاني خطته للوصول إلى السلطة من خلال دعم رئيس الجمهورية له، استنادًا إلى ورقة عمل أعدّها كريم بقرادوني عن معادلة تكامل بين الدولة والمقاومة «فوافق الرئيس على التوجّه العام وتحفّظ عن الاقتراحات التنفيذية قائلاً لبشير: باختصار تعرض عليّ أحد أمرين، أن تقوم بانقلاب عسكري بموافقتي أو أقوم بانقلاب سياسي بمساندتك. ليس عرضك هذا بسيطًا ولا هو سهل التحقيق. أعطني وقتًا للتفكير ودرس الإمكانات الراهنة قبل اتخاذ قراري. أدرك بشير الجميّل اتساع الهوّة التي تفصله عن الياس سركيس، فختم الحديث بلهجة بين بين: بقليل من الحكمة من جانبكم يا فخامة الرئيس، وقليل من الجنون من جانبنا تسير الأمور على ما يرام. فردّ جوني عبده على بشير بشيء من النزق قائلاً: ما نحتاج إليه يا شيخ بشير هو العكس. قليل من الجنون لنا، وقليل من الحكمة لكم» («السلام المفقود»، كريم بقرادوني، الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٣٢).

منقسمًا بين وجهتي نظر متضاربتين: أولى قال بها أنطوان نجم وسليم الجاهل ببلوغها بعمل انقلابي لاستحالة تكيّف التغيير مع المؤسّسات الدستورية القائمة، وثانية قال بها زاهي البستاني وجوزف أبو خليل بتوسّل الآلية الديموقراطية بالتنسيق مع الياس سركيس وإن اقترنت بصعوبات قد تحول دون هذا الهدف، إلاّ أنّ مكاسبها بالشرعية التي تنشأ منها، تبدو أفضل تأثيرًا. أمّا جان ناضر فلم يتردّد في تأييد وجهتي النظر معًا أخذًا بكلّ منهما وفق شروط تحقّقها. كان ثمّة رأي رابع عبرّ عنه في خلوة ٢٧ أيلول العقيد ميشال عون الذي كان قد شارك فيها، هو أنّه يحبّذ وصول بشير الجميّل إلى السلطة بعد تحرير لبنان من المسلحين الفلسطينيين والجيش السوري بحيث تكون الرئاسة نتيجة حتمية للتحرير[1].

حيال المواقف الثلاثة هذه، أظهر بشير الجميّل، وهو يسلّم بصعوبات كهذه، ميلاً إلى الرأي الثاني خيارًا أول يتخلى عنه إذا أخفق، وإذذاك يسلك طريق الإنقلاب. ارتسمت ملامح الوصول إلى السلطة في فريق عمله تبعًا لاتجاهات ثلاثة: انتخابه في مجلس النوّاب، أو تأليف حكومة إنتقالية يترأسها هو في حال تعذّر انتخاب رئيس للجمهورية من ضمن المهلة الدستورية تمهّد لتسلمه الفعلي الحكم، أو بتسلّم الحكم بالقوّة. وغالبًا ما سمّى زاهي البستاني الخيار الثالث أبعد الحلال وفي الوقت نفسه أقرب الحرام.

بعد بضعة اجتماعات بينهما أثار فيها بشير الجميّل سعيه إلى رئاسة الجمهورية، وجد الياس سركيس السانحة لمخاطبة محدّثه في ١٤ أيلول ١٩٨١ قائلاً إنّه لن يقبل بتمديد ولايته، وهو سيغادر قصر بعبدا فور انتهائها. فعقبّ بشير الجميّل بطرح مواصفات لاحظ الرئيس أنّها تعكس إصرار قائد القوّات اللبنانية على هدفه[2].

لكنّ ثمّة ما دفعه منذ ٢٧ أيلول ١٩٨٠ إلى توجيه جهوده لكسب تأييد الياس سركيس لوصوله إلى الحكم بوسائل شرعية وديموقراطية. يومذاك عندما تبلّغ من جوني عبده رغبة الرئيس في تمثيله في حكومة شفيق الوزان بوزير يسميه هو، كان يناقش خطة محتملة للاستيلاء على السلطة وإن بالقوّة. وسرعان ما اكتشف أنّ الياس سركيس يدعوه إلى الانضمام إلى شرعيته شريكًا في السلطة.

عمل كلّ من جوني عبده وبشير الجميّل، في مراحل متقدّمة من عام ١٩٨٢، على تغليب حجته ومنطقه على الآخر: كان الأول يريد اجتذاب المقاومة إلى الشرعية لإكسابها شرعية المقاومة، والثاني يريد اجتذاب الشرعية إلى المقاومة لحملها على أن تكون شرعية مقاومَة. ولأشهر ظلّ كلّ منهما يدفع بعلاقته مع الآخر إلى منطقه هو، ويبرّر مضيه في الحوار توصلاً إلى تطابق بين

١. ربط ميشال عون وقتذاك وجهة نظره هذه بميزان قوى عسكري كان يمسك بزمام الصراع السياسي، واعتبر أنّ وصول بشير الجميّل إلى الرئاسة قبل التحرير يفترض تحقيق هدف رئيسي هو إحداث تغيير كبير في ميزان القوى بمعزل عن الجهة القادرة على ذلك، ومن غير أن يخوض معه في هذه الجهة. تمسّك الرجلان بموقفيهما على وفرة الأحاديث التي تبادلاها في هذا الموضوع. وأدّى ذلك إلى تباعد شخصي وانقطاع الإتصال بينهما بين نيسان وحزيران ١٩٨٢ إلى أن استأنفاه بعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان (مقابلة خاصة).

٢. في اجتماعهما قال بشير الجميّل للياس سركيس: «إنّنا نترقب هذا الإستحقاق، ولكنّنا لا ننظر إليه من زاوية اختيار رجل، بل من زاوية الوصول إلى حل. ثمّة ثلاثة أصناف من المرشّحين: الأول هو سليمان فرنجيه وأعني بابراك كارمال السوريين، والثاني أولئك الذين لا لون لهم ولا رائحة ولا طعم وهم كثيرون ومن صنف الخبثاء الذين يفركون الأيدي أمام الجميع فيوهمون المسلمين بأنّهم موارنة متنوّرون ويوهمون المسيحيين بأنّهم يهزأون من المسلمين، وهو الصنف الأسوأ بين المرشّحين، والثالث هو الرجل القوي القادر على فرض الحلّ اللبناني للأزمة بعد إخفاق الحلول الأخرى» («السلام المفقود»، كريم بقرادوني، الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٥٩).

المقاومة المسيحية والشرعية الدستورية. لكنّ الاثنين كانا في حاجة إلى المحدلة التي تقود إلى خاتمة خيارهما المشترك. كان ذلك ما فعله أرييل شارون.

بعد نيل حكومة شفيق الوزآن الثقة في مجلس النوّاب عام ١٩٨٠، جمع بشير الجميّل فريق عمله في منزل ميشال المرّ في النقاش وفاجأ الحاضرين، للمرّة الأولى، بسؤال نمّ عن استعجال: «كم هي حظوظ وصولي إلى رئاسة الجمهورية».

قال له جوني عبده: «ثمّة حظ».

سأل: «كم في المئة؟».

قال: «واحد في المئة».

ردّ بشير الجميّل: «واحد في المئة، حسنًا. أريد الأسبوع المقبل في مثل هذا اليوم أن نعقد اجتماعًا ثانيًا تقولون لي فيه ما ينبغي القيام به من الآن حتى تصل حظوظ وصولي إلى الرئاسة إلى اثنين في المئة»[1].

تبعًا لذلك تلاحقت الاجتماعات الدورية وفريق عمله يشارك في بعضها جوني عبده الذي غالبًا ما فضّل تداول الأمر في لقاءات مغلقة مع شريكه في الحملة الرئاسية زاهي البستاني. في ١٢ كانون الثاني ١٩٨١ اتخذ رسميًا قرار ترشيحه، ولكن من دون الإعلان عنه. بعد بضعة اجتماعات كرّر لفريق عمله في جلسة مغلقة ما كان سمعه في أيلول ١٩٨١ من الرئيس: «بالنسبة إلى معركة رئاسة الجمهورية طرح جوني عبده الموضوع على الياس سركيس، فكان جوابه أنّه لن يجدّد. أبلغنا إليه الآتي: إذا كان المرشّح للرئاسة صالحًا «OK»، وإذا لا فسوف نلجأ إلى حكومة أمر واقع برئاسة مسيحي مع تسفير الياس سركيس، وهو لم يُفاجأ بهذا الطرح».

في الاجتماع نفسه قال زاهي البستاني: «أبلغ الياس سركيس إلى الجميع أنّه لن يجدّد وإن يومًا واحدًا. تاليًا إذا كان علينا الوصول إلى انتخاب رئيس ضعيف أو رئيس ضدّنا، فالأفضل عدم انتخاب رئيس ونعود إلى سيناريو حكومة برئاسة مسيحي. يجب أن ندرس الاحتمالات كلّها، وليست ثمّة علاقة بين انتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات رئاسة مجلس النوّاب سوى أنّ كامل الأسعد سيتخذ موقف الخصم تجاهنا إذا نجح». وكان بذلك يشير إلى موقف بشير الجميّل المناوئ لإعادة انتخاب كامل الأسعد لرئاسة المجلس، والذي كان يحظى بدعم والده بيار الجميّل.

عقّب جوزف أبو خليل: «عدا التدخّل الإسرائيلي، الحلّ الوحيد يكون من خلال الخيار السوري إذا عملنا عليه على نحو جيد».

سأل زاهي البستاني: «هل أنّ الاتفاق مع السوريين لمصلحتنا؟».

ردّ بشير الجميّل: «إذا لم تكن هناك عملية إسرائيلية يكون مفيدًا».

في المناقشة طُرِح مجدّدًا تأليف حكومة برئاسة مسيحي، سرعان ما استبعده المجتمعون إذ اعتبروا أنّه لا يصحّ قانونًا[2].

---

١. بعدما أسرّ إلى مدير المخابرات في منتصف كانون الثاني أنّ عليه توقّع اجتياح إسرائيلي واسع النطاق للبنان، سأله بشير الجميّل عن حظوظه في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. فأجابه: «إذا حصل الاجتياح الإسرائيلي، تكون النسبة بالتأكيد ٦٠ في المئة» (مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده).

٢. محضر إجتماع عقده بشير الجميّل مع فريق عمله في ١٤ تشرين الأول ١٩٨١، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

في اليوم التالي ١٥ تشرين الأول ١٩٨١، اجتمع برئيس محطة الاستخبارات في السفارة الأميركية جاك أجينو الذي سأله عن مسار انتخابات الرئاسة، فأجابه بشير الجميّل: «إذا بقي السوريون في لبنان فإنّهم سيرشّحون سليمان فرنجيه».

سأله مجدّدًا عن الحل، فأجاب: «في مثل هذه الحال، فإنّ الحلّ موجود، وهو السيناريو الأميركي. ولكنّني لن أطرحه هذه المرة إلاّ في حضور جوني عبده لأنّ هناك تنسيقًا قائمًا معه في هذا الموضوع».

في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨١، وفي ظلّ الحوار الذي كان بدأه مع بشير الجميّل، قارب الياس سركيس انتخابات رئاسة الجمهورية، المقرّرة بعد سنة، على أنّها تحدّ مباشر له لتأمين انتقال ديموقراطي للسلطة إلى خلف له. وخلافًا لجوني عبده الذي كان يخوض معركة بشير الجميّل، بدا الرئيس أكثر اهتمامًا بتأمين انتقال سليم للسلطة. لم يكن ثمّة ما يُشعره بجدّية ترشيح قائد القوّات اللبنانية. ولم يكن آنذاك أحد خياراته. في أحاديث مع السفير الأميركي روبرت ديلون، أبلغ إليه الرئيس أيضًا أنّه لن يوافق على أيّ مسعى، على نحو ما كان بدأ يتردّد بخجل، إلى تمديد بقائه في الحكم، قصرت المدة أو طالت.

قال: «إذا شئتم مَن يكمل السياسة التي انتهجتها، فإنّني أرشّح غابي لحود».

ردّ السفير: «أعتقد أنّ جهودًا ضرورية لتمديد الولاية بعض الوقت أمر ينبغي أخذه في الاعتبار في ظلّ الأوضاع المقلقة. لأنّ الوضع الحالي لا يحتمل أزمات سياسية».

لم يعلّق السفير على ترشيح الياس سركيس غابي لحود، مفضّلاً توجيه الانتباه إلى استمراره في السلطة[1].

بعد الاجتياح الإسرائيلي فَقَدَ غابي لحود الأمل تمامًا. لم تكن قد جمعته ببشير الجميّل علاقة مباشرة، ولا ألحّ على الاطلاع على مسار تعاون جوني عبده معه، ولا تحمّس خصوصًا لدعم وصوله إلى السلطة. بعد ٦ حزيران لم يرَ بدًّا من التسليم بالتطوّر الخطير الذي تولّد وبات يفرض ترشيح بشير الجميّل للرئاسة.

قال للرئيس: «لم يعد في إمكان أحد بعد الآن الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية سوى بشير الجميّل. هو وحده القادر على إجراء الانتخابات الرئاسية وعلى الحؤول دونها إذا لم يكن هو الرئيس».

وأضاف: «يجب العمل على وصوله إلى رئاسة الجمهورية، وينبغي العمل على إلباسه المسؤوليات والممارسة اللذين يمكنانه من الانتقال من مقاتل إلى رجل دولة بغية أن يصل إلى اللبنانيين جميعًا، مسيحيين ومسلمين، من أجل أن يسيروا وراءه. علينا أن نوجد فيه اقتناعاتنا السياسية».

في منتصف عام ١٩٨٢ لاحظ سفراء معتمدون في لبنان أنّ الياس سركيس كان يجيب عن أسئلتهم عن نظرته إلى انتخابات رئاسة الجمهورية بإيراد مواصفات محدّدة كانت تحمل هؤلاء عندما يلتقون في ما بعد جوني عبده أو مسؤولين في القوّات اللبنانية على الاستفسار هل يريد فعلاً بشير الجميّل خلفًا له.

جواب جوني عبده مقتضب: «إنّه يقصد بشير الجميّل فقط».

لم يسمّه مرة أمامهم مرشّحًا مفضّلاً لديه، مشدّدًا على الحاجة إلى رئيس يكون في وسعه التفاوض

---

١. مقابلة خاصة مع العميد غابي لحود.

مع سوريا وإسرائيل ويضمن مستقبل المسيحيين ويطمح إلى بناء دولة موحّدة يتعايش فيها المسيحيون والمسلمون. قال لهم تكرارًا إنّ الرئيس القوي وحده يكفل تحقيق هذه الشروط. كان يتحدّث أيضًا عن ضرورة أن تحكم لبنان طبقة سياسية جديدة تحلّ محلّ الأمراء التاريخيين للنظام اللبناني.

أرست هذا الاعتقاد لدى الرئيس حوارات طويلة أجراها مع جوني عبده وكريم بقرادوني. ثمّ انتهى معهما إلى الخلاصة التي يريدان إقناعه بها، قد عبّر عنها بالتساؤل الآتي: «أفهم منكما أنّنا إذا أردنا توحيد لبنان يجب أن يكون بشير رئيسًا، وإنّه إذا لم يكن كذلك فهذا البلد ذاهب إلى تقسيم. أيّ أنّ بشير الجميّل قادر على تقسيمه إذا لم يصر رئيسًا».

ولمّا ردّا بالإيجاب قال: «إذًا انطلاقًا من ذلك ينبغي أن نفكر في الأمر جدّيًا. الخيار صعب والمعادلة محفوفة بالمجازفة وتواجَه بأعداء كثيرين، فلنفكر».

بدأ الرئيس يهتم بالأصداء التي كانت تصل إليه عن اجتماعات عمل كان يعقدها بشير الجميّل مع جوني عبده تمهيدًا لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأجرى في أوقات متفاوتة استمزاجًا للرأي في أوساط مستشاريه والسياسيين الذين كانوا يتردّدون عليه حول إمكان انتخاب بشير الجميّل رئيسًا. طرح عليهم السؤال بغموض لتفادي الإيحاء لهم بأنّه قد يدعم ترشيحه، وأظهر اهتمامًا مباشرًا بضرورة إجراء انتخابات الرئاسة اللبنانية في المهلة الدستورية.

قال لهم: «بشير يفكر في رئاسة الجمهورية، هل يصل؟ وهل ثمّة تقبّل لانتخاب قائد ميليشيا رئيسًا للجمهورية؟».

أجاب مستشاروه بتفاوت ملحوظ. بعضهم أيّد كميشال إده وميشال المر. وآخرون تحفظوا كغابي لحود وأحمد الحاج وسامي الخطيب وفاروق أبي اللمع وجان عبيد، وثالثون رغبوا في الترقب من غير أن يكتموا قلقًا على المستقبل في ظلّ بشير الجميّل رئيسًا كفؤاد بطرس ورينه معوّض.

مذ بدا ترشيح بشير الجميّل حقيقة واقعة فتح جوني عبده حوارًا مسهبًا مع ضبّاط مديرية المخابرات في شأن الدعم الإستثنائي الذي يقدّمه رئيس الجمهورية له. لم يكن من السهل إقناعهم بخيار يصطدم بعقبات وشكوك. ولم يكن ليعارضوا دعم رئيسهم له. سأله أحدهم: «ماذا لو يكون كميل شمعون رئيسًا بديلاً من بشير؟».

لم يفسح في المجال أمامهم لمناقشة خيار انحاز إليه. وعزا تأييد رئيس الجمهورية له إلى حجة أنّ لا مرشّح سواه لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأنّ من غير الممكن التسبّب بشغور في المنصب من جرّاء رفض مرشّح لا منافس له. بيد أنّه أطرى بشير الجميّل إذ وجد فيه المرشّح الوحيد القادر على إنقاذ لبنان، ملاحظًا أنّ أحدًا «لم يجرؤ على الترشّح ضدّه. إنّه الوحيد القادر على إعادة بناء الدولة»[1].

بدوره قائد الجيش العماد فيكتور الخوري شكّك أمام جوني عبده في إمكان انتخابه[2].

استمرّ خلاف فيكتور الخوري ببشير الجميّل حتى انتخابه، محبذًا دائمًا التعاون مع والده رئيس حزب الكتائب وشقيقه الأكبر أمين الجميّل. كان قد تحفّظ عن تعاون مدير المخابرات معه، وأربكه

---

١. مقابلة خاصة مع العميد ميشال الحرّوق.
٢. بعد ساعات من إعلان نتيجة الاقتراع في ٢٣ آب ١٩٨٢ اتصل مدير المخابرات بقائد الجيش قائلاً: «أرأيت سيدي، أصبح بشير رئيسًا ويستطيع أن يحكم». فاكتفى فيكتور الخوري بعبارة: «الله يوفقكم». وسرعان ما رفع سماعة الهاتف بعد ٢٣ يومًا وخاطب جوني عبده على أثر اغتيال الرئيس المنتخب: «ألم أقل لك لن يحكم» (مقابلة خاصة مع العماد فيكتور الخوري).

الرئيس عندما قال له، بعد الاجتياح الإسرائيلي، وهو يحضّه على تعاون مماثل: «قرّرنا دعم انتخاب بشير لأنّ الوضع يقتضي ذلك، لا خيار آخر لنا».

ردّ القائد: «لا يستطيع أن يصير رئيسًا. أيّ نائب مسلم يمكن أن يقترع لحزبي وميليشياوي؟».

قال الرئيس: «هل سترفض التعاون معه؟».

أجاب: «لا، نحن معك فخامة الرئيس. لا أستطيع التعاون. فليعمل جوني عبده معه»[1].

تباعًا كرّت سبحة تأييده سرًّا في مرحلة أولى: في ٥ أيار ١٩٨٢ ناقشت الجبهة اللبنانية ترشيحه وأقرّته بالإجماع بعد تردّد كميل شمعون قبل أن تعلنه رسميًا في ١٨ آب. في ٢٦ أيار أيّده المكتب السياسي لحزب الكتائب.

قبل ٢٤ ساعة أفصح الياس سركيس صراحة عن موقفه بأنّ شقّ الطريق أمام دعم غير محدود للزعيم المسيحي الصاعد. في ٢٤ أيار استقبل بيار الجميّل في قصر بعبدا في حضور جوني عبده، وقال له: «لا تمديد، وأرجوك أن تساعدني على ذلك. التمديد يعني تمديد الأزمة. لا ثقة لي بأيّ شخص من بعدي إلاّ إذا كان من عندكم، وليس من كلّ الذي عندكم. هناك شخص واحد أو إثنان. القصة ليست قصة انتخابات رئاسة، إنّها لعبة مصير، وعلى المسيحيين هذه المرة أن يختاروا رئيسهم. والمسلمون يوافقون. أنتَ ساعدت على تحسين العلاقة بيننا وبين بشير».

ردّ بيار الجميّل بأن هنّأ الرئيس على ما تحمّله، قائلا: «إنّ الذي جرى بين بشير وجوني أنقذ لبنان».

عقّب مدير المخابرات: «لنكن واضحين يا شيخ بيار، إذا لم تتسلّم القوّة المسيحية (الحكم) لن تكون هناك رئاسة».

قال رئيس حزب الكتائب: «موافق على الذي تعمله مع بشير، أكملا. أنا مطلع على كلّ ما يجري بينكما، وأنا موافق. يا حضرة الرئيس (الياس سركيس) الحق معك»[2].

وسرعان ما حمل هذا الموقف رئيس الجمهورية في منتصف تموز ١٩٨٢، غير مصدّق أنّ بشير الجميّل مقبل على أن يكون رئيسًا للبنان، على القول لجوني عبده: «إذا كان لك موقع أو نفوذ في العهد الجديد بعد ذهابي يجعلك صاحب تأثير، فإنّ عليك العمل من أجل تعديل الدستور».

سأله عن السبب، فأجاب: «من أجل أن يُحظّر على أيّ كان الترشّح لرئاسة الجمهورية إذا كان عمره دون ٤٥ عامًا».

سأله مجدّدًا، فقال الرئيس: «إنّ هذا المنصب يتطلب خبرة وحكمة طويلتين في إدارة البلد وقيادته. أمّا الرئيس الذي يكون دون هذه السنّ، فهو بالتأكيد مغامر ومتحمّس ومجازف وراكض وراء التغيير، وهذا أمر خطير في بلد كلبنان»[3].

---

١. المصدر السابق.
٢. وقائع أطلع بشير الجميّل فريق عمله عليها في اجتماع ٢٤ أيار ١٩٨٢، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.
٣. مقابلة خاصة مع السفير جوني عبده الذي يروي حوارًا قصيرًا شهده بين الياس سركيس وبشير الجميّل في قصر بعبدا يوم انتخابه. يومذاك زاره الرئيس المنتخب في زيارة بروتوكولية شاكرًا له تأييده ودعمه، ثمّ اختلى الرئيسان لبعض الوقت في مكتب الياس سركيس في حضور مدير المخابرات. قال بشير الجميّل: «أنا عمري ٣٤ عامًا ودمي حار، وفي حاجة إلى من يهدّئ من اندفاعي وحماستي. قلتُ هذا الكلام لوالدي الشيخ بيار من قبل وأقوله لك أنتَ أيضًا. إذا شعرتَ يومًا أنني أتصرّف خطأً أو أتعثر أو أبدي أيّ انفعال، فإنّني أرجوك – حيث تكون – أن تتصل بي وتدعوني إليك لتنبهني إلى ذلك. وسأحضر فورًا». ردّ الرئيس: «يكفي أن تقول لي كلامًا كهذا حتى أطمئن إلى نضوج كنت أخشى ألاّ أجده فيك. الآن أنا مطمئن أكثر من ذي قبل».

كان قائد القوّات اللبنانية مهّد لترشيحه بخطاب ألقاه في احتفال الذكرى الـ٤٥ لتأسيس حزب الكتائب في إنطلياس، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١، حدّد فيه المواصفات التي يراها في الرئيس الجديد. كان في واقع الحال يعكس مواصفاته هو. من منبر كنيسة مار الياس في إنطلياس أطلق إشارات صريحة.

قال: «إنّ البلاد تحتاج رئيسًا قويًا وتلفظ رئيسًا ضعيفًا. وحريّ بالأشخاص الذين لا تنطبق عليهم صفات رجل الإنقاذ ألاّ يتسلّلوا بأسمائهم إلى لائحة المرشّحين (...) نريد رئيسًا تأتمنه المقاومة اللبنانية على إنجازاتها ومكاسبها، فلا يستعملها للمقايضة بل للمواجهة. نريد رئيسًا يقيم علاقات متناسقة بين حواس الوطن المختلفة ويكون صاحب رؤية وطنية تبلغ حدّ الحلم. لا صاحب شهوة سياسية لا تتعدّى حدود الحكم. نريد رئيسًا وقف ولو مرة واحدة أمام قبر شهيد. نريد رئيسًا يستعمل أفعال الغضب وأدوات التحذير وأحرف الرفض وأسماء الجزم. نريد رئيسًا يُصرّف فعل لبنان في صيغة المستقبل. يأتي لينقض لا ليكمل. نريد رئيسًا ينقل لبنان من حال التعايش مع الأزمة ومشاريع الحلول إلى حال الخروج من الأزمة وفرض الحلول (...)»[1].

عبّر عن ذلك أيضًا عندما ربط انتخابات رئاسة الجمهورية بتطوّرات خطيرة سيقبل عليها لبنان. في ٤ حزيران ١٩٨٢، قبل ساعات على غزو الدبابات الإسرائيلية لبنان، رفض من عيون السيمان القبول برئيس ضعيف أو رئيس تسوية بقوله: «نحن اليوم على عتبة تطوّرات سياسية جديدة. إنّنا نواجه وضعًا جديدًا. هناك رئيس جديد للبلاد سوف يُنتخب. ومن الآن حتى شهر أو شهرين ستتغيّر الشرعية، ولبنان سيتخذ اتجاهات جديدة يُحتمل أن تكون من أقصى طرف إلى أقصى طرف»[2].

في ٢٤ تموز ترشّح رسميًا على أنّ هذا الترشيح «ليس للمناورة أو المساومة أو التراجع عنه». إذذاك انطلقت الحملة الانتخابية التي نيطت بخليّة عمل برئاسة زاهي البستاني وعضوية ميشال سماحة والياس حبيقة وجان غانم وشخصيات غير كتائبية، للاتصال بالنوّاب وحملهم على تأييده.

كانت دعوة أولى إلى جلسة الانتخاب في المقرّ الموقت لمجلس النوّاب في «قصر منصور» في ١٩ آب، سرعان ما حيل دون انعقادها بسبب تعرّضه للقصف، بدا أنّ القوّات اللبنانية افتعلته لنقل المقرّ إلى مكان آخر.

باتفاق مع رئيس مجلس النوّاب كامل الأسعد الذي شكّل ظهيرًا إسلاميًا قويًا لبشير الجميّل، تقرّر إجراء الانتخابات في المدرسة الحربية في الفياضية، وحُدّد موعد الجلسة الحادية عشرة من قبل ظهر ٢٣ آب.

١. «البشير»، العدد ١٤، نيسان ٢٠٠٤.
٢. المصدر نفسه.

بعيد تعطيل جلسة ١٩ آب، ذهب نائب رئيس الأركان للعمليات عبّاس حمدان ومساعد مدير المخابرات نبيه فرحات ورئيس فرع الأمن العسكري ميشال الحرّوق إلى اجتماع مع كامل الأسعد في منزله في الحازمية لتحديد مقرّ آخر لانعقاد جلسة الانتخاب. فكان المدرسة الحربية البعيدة عن خطوط التماس، والتي تتيح وصول النوّاب إليها بسهولة وتقع تحت سلطة الجيش اللبناني. فكان أن كلّف مدير المخابرات فرقة «المكافحة» الاشراف على الأمن المحيط بالمدرسة الحربية ومواكبة النوّاب في طريقهم إليها. وصار على الأثر إلى تجهيز قاعة المحاضرات فيها لاستقبال جلسة الانتخاب.

انطلقت حسابات جوني عبده وبشير الجميّل من أنّ ثمّة ٥٥ نائبًا سيقترعون للأخير يتوزعون على نوّاب حزبي الكتائب[1] والوطنيين الأحرار وتكتل النوّاب الموارنة المستقلين وكتلتي نوّاب جوزف سكاف ومجيد أرسلان وكتلة نوّاب كامل الأسعد إلى نوّاب مستقلين. كان قد حصل اتفاق بين كامل الأسعد وبشير الجميّل في منزل ميشال المر في النقاش هو الأول بينهما بعد خصومة حادة على الآتي: يعمل بشير الجميّل على إخراج العامل الفلسطيني من الجنوب نهائيًا، ولا يتدخّل في الزعامة الجنوبية لكامل الأسعد. كان قائد القوّات اللبنانية أكد له أيضًا أنّه يضمن له وجوده على رأس السلطة الاشتراعية ست سنوات، فانتفض قائلاً بغطرسة وغرور عُرِفَ بهما إنّ «زعامة أحمد الأسعد» هي التي تكفل بقاءه في منصبه.

سنتذاك كان عدد النوّاب قد أصبح ٩٢ بعد وفاة سبعة خفّضوا نصاب غالبية الثلثين إلى ٦٢ نائبًا من أجل أن تُفتتح الجلسة، على أن يفوز المرشّح بأصوات غالبية الثلثين في الدورة الأولى من الاقتراع وبالأكثرية المطلقة في الدورة الثانية. بذلك كمنت المشكلة في تأمين حضور ٦٢ نائبًا لانعقاد الجلسة ما دام نصاب الأكثرية المطلقة للفوز متوافرًا. وبات يعوز بشير الجميّل ثمانية نوّاب يكتمل بهم نصاب غالبية الثلثين.

١. قبل جلسة الانتخاب بأيام، أخبر جوني عبده غابي لحود في حضور الياس سركيس أنّ بشير الجميّل متضايق من موقف شقيقه أمين منه، وأنّ الخلاف بين الأخوين جدّي وحاد لأنّ الابن الأكبر يعتقد أنّه الأولى بالرئاسة لتقدّمه عليه في السن والتجربة النيابية والسياسية ولكونه معتدلاً. وكان يجري اتصالات بقيادات في بيروت الغربية لدعم ترشيحه هو بدلاً من شقيقه الأصغر. أمّا الأب الذي كان يؤيّد وصول بشير الجميّل إلى الرئاسة، فبدا محرجًا حيال النزاع بين ولديه. قال غابي لحود للياس سركيس: «أنا أتولى موضوع أمين». ردّ جوني عبده: «أرجوك، إذا عرف بشير أنّك اجتمعت بأمين، فلن أستطيع ضمان أمنك. بشير ناقم عليه وقد يذهب في قراره إلى النهاية. لو نضمن أنّك تستطيع إقناع أمين نحاول، لكنّ أمين عنيد ومحاذير الفشل كبيرة جدًا». قال غابي لحود: «دعني أخاطر». اتصل بأمين الجميّل ودعاه إلى القصر الجمهوري. واجتمعا في الغرفة التي اتخذها الضابط الشهابي المخضرم لنومه في جناح الضيوف. قال له: «كنتُ أعتقد أنّ خلافك مع بشير مناورة، ولكنّني تأكدت الآن أنّه حقيقي». ردّ بتأكيد الخلاف وشرح موقفه مسجّلاً مآخذ على رئيس الجمهورية ومدير المخابرات لإقفالهما أبواب القصر في وجهه وفتحها على مصراعيها لشقيقه، ومذكرًا بالتباين الفاضح بين موافقهما، إذ بينما كان هو يؤيّد الرئيس تأييدًا كاملاً ويدافع عن سياسته، اتخذ أخوه موقف التهجّم والتجريح. ردّ غابي لحود: «إترك الماضي ولنتحدث عن الحاضر. حظوظك في الوصول في الظروف الحالية مساوية لحظوظي أنا، أيّ لا شيء. الوضع القائم على الأرض يفرض بشير، وهذه ليست مرحلتك. أنا لا أعرف بشير ولكنّه سيصل إلى الرئاسة. وأنا معتاد على المجيء إلى القصر وأريد أن أستمر. خصومتك مع بشير ستمنعني من المجيء، ناهيك بأنّك بموقفك هذا تقدّم هدية إلى الذين يرغبون في تبييض صفحتهم مع بشير ولا يعرفون كيف، فيلجأون إلى التهجّم عليك. تمامًا كما كان هناك في السابق من كان يأتي إلينا ويهاجم كميل شمعون للحصول على شهادة حسن سلوك منا. أنا أريد المجيء إلى القصر لأرى شقيق الرئيس فأُستقبَل بحفاوة لا أن أتعرّض للبهدلة ويُقفَل باب القصر في وجهي». بعد حوار طويل اقتنع أمين الجميّل. وعلى أثر انتخابه رئيسًا للجمهورية حضر بشير الجميّل إلى قصر بعبدا لشكر الياس سركيس على دعمه له. عند المدخل كان غابي لحود يهنئه، فقال له: «شكرًا غابي على كلّ ما فعلته» («غابي لحود يتذكر»، «الوسط»، ١٠ آب ١٩٩٨).

ترافق ذلك مع إجراءات أمنية مشدّدة اتخذها الياس حبيقة. أخضع نوّابًا مسلمين مقيمين في المناطق الشرقية لمراقبة وحراسة مستمرتين بحجة علنية هي حمايتهم، وضمنية هي منعهم من تكرار تجربة ألبر منصور الذي غادر سرًّا المناطق المسيحية، وانضم إلى فريق المقاطعين المتحلقين في المصيطبة حول صائب سلام، قبل أن يعمد الياس حبيقة في الأيام الثلاثة التي سبقت انعقاد الجلسة إلى إغلاق معابر المناطق المسيحية كليًّا.

وفي حمأة معارضة سنّية في معظمها بقيادة صائب سلام انضم إليها نوّاب مسيحيون، رفض الياس سركيس كلّ المساعي التي بُذِلت لديه للموافقة على تمديد ولايته سنتين تجنبًا لانتخاب المرشّح الوحيد، وأصرّ على انتخاب خلف له في المهلة الدستورية. فاتحه بالتمديد رئيس الحكومة شفيق الوزان وصائب سلام وتقيّ الدين الصلح بالاتفاق مع رشيد كرامي، وسياسيون كثيرون. لم يستجب وحذّر من فراغ دستوري. كانت حجته ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها من أجل أن يسلّم إلى خلفه بلدًا موحّدًا. قال لمراجعيه: «قمت بواجباتي كاملة في أثناء ولايتي وحملت ما يكفي، ولست مستعدًا لأن أتحمّل أوزارًا إضافية. سأسلّم البلاد موحّدة، والليرة مستقرة، والمؤسّسات قائمة، وأعدت بناء الجيش»[1].

لم يكن المرض بدأ يتغلغل في جسده. كان التعب أخذ يظهر عليه وينهكه[2].

كان التحدي الماثل أمام بشير الجميّل وجوني عبده اجتذاب ثمانية نوّاب يزيد بهم العدد المطلوب لاكتمال النصاب القانوني. تدخّل رئيس الجمهورية وطلب من رينه معوّض حضور جلسة الانتخاب فاستجاب. بعد جهد بذله جوني عبده وسمعان الدويهي لتقليل وطأة الإرباك الذي يمكن أن يضرب صداقة طويلة بين رينه معوّض وسليمان فرنجيه العدو الشخصي لبشير الجميّل، حضر الشهابي المخضرم الجلسة واقترع بورقة بيضاء. وصل باكرًا لئلا يؤخذ عليه أنّه النائب الذي اكتمل به نصاب انتخاب بشير الجميّل. كان كريم بقرادوني كُلّف تأمين تأييد خال زوجته سالم عبدالنور ورفيقه فؤاد طحيني، وهما نائبا الشوف وعضوا الكتلة النيابية لوليد جنبلاط. وطلب جوني عبده مؤازرة صديقه الياس الهراوي قائلاً له: «أنقذت زحلة بكذبة، ألا تنقذ لبنان بكذبة أخرى؟». زوّده جهازًا لاسلكيًا وطلب منه الاتصال بميشال معلولي وابلاغه أنّه سيكون الرقم ٦٢. فجاء به. وتولى بشير الجميّل وزاهي البستاني العمل على إقناع سليمان العلي بالاقتراع له، وقد ساعدتهما في مسعاهما ابنته زينة، صديقتهما الكثيرة الحماسة لقائد القوّات اللبنانية. بعد وعد قطعه له بشير الجميّل بتسميته رئيسًا لأولى حكومات العهد الجديد وافق نائب عكار وحضر ومعه نسيبه نائب عكار الآخر طلال المرعبي. أربعة نوّاب أبلغ كلّ منهم إلى بشير الجميّل أنّه يريد أن يكون الرقم ٦٢ الذي يكتمل به النصاب القانوني. كذلك أتى بطرس حرب بخاله إميل روحانا صقر عضو حزب الكتلة الوطنية الذي اقترع لعميد حزبه ريمون إده. وبجهد خاص بذلته مديرية المخابرات في ٢٠ آب، أتت بجوزف سكاف من باريس وهو على سرير المرض بعد جراحة كانت أُجريت له. رافقه من العاصمة الفرنسية إلى قبرص ميلاد القارح، فيما تولت طوافة للجيش اللبناني نقله من لارنكا إلى منزله في اليرزة. في اليوم التالي زاره بشير الجميّل شاكرًا. وحده ألبر مخيبر من النوّاب المسيحيين رفض المشاركة في الجلسة ترجمة لمعارضته انتخاب بشير الجميّل،

١. مقابلة خاصة مع فاروق أبي اللمع.
٢. أصيب بمرض نادر يُعرَف بشاي - دراغر نسبة إلى الطبيبين اللذين اكتشفاه، ويؤدّي إلى موت تدريجي للأعصاب. بعد باريس أُخضِع لمعالجة في الولايات المتحدة. في وقت لاحق على مغادرته منصبه تردّت صحته. بدأ يفقد النطق والمشي والحركة. لم يصمد طويلاً وتوفي في ٢٧ حزيران ١٩٨٥.

وكان أبرز المنتقدين له من داخل المناطق الشرقية، فسلّم له بإرادته. النوّاب الثلاثة الذين كانوا آخر من دخل القاعة: فؤاد لحود وسالم عبدالنور وفؤاد طحيني.

كان ثمّة تمويل للحملة الانتخابية مكّن فريق بشير الجميّل من دون أن يتوقع من الحصول على مبلغ كبير من المال. ذهب زاهي البستاني والياس حبيقة ونعوم فرح إلى العراق لإقناع نائب طرابلس عبدالمجيد الرافعي، البعثي الولاء، بالعودة إلى لبنان للمشاركة في جلسة الانتخاب مع تقديم عرض بتأمين مسكن له في بيروت الشرقية. فتحفّظ لسبب عزاه إلى أنّه يريد العودة أولاً إلى مسقطه طرابلس بعدما طردته منها الاستخبارات العسكرية السورية عندما تعقّبت بعثيين عراقيين للانتقام منهم. على الأثر تدخّل مسؤول كبير في الحكومة العراقية واقترح تعويض غياب عبدالمجيد الرافعي بتقديم دعم للحملة الانتخابية هو خمسة ملايين دولار أميركي. وقال للزوّار اللبنانيين وهو يدمج الجدّ بالهزل: «جِدوا صوتًا بديلاً من عبدالمجيد الرافعي يساوي خمسة ملايين دولار»[1]. بدوره ميشال المرّ تبرّع بمليون دولار أميركي. في حصيلة الأمر أُنفِق على الحملة الانتخابية نحو ٧٠٠ ألف دولار أميركي، وكان بين النوّاب مَن اختار ثمنًا لصوته.

بعد تأخر ساعتين ونصف ساعة عن الموعد المقرّر لانعقاد الجلسة، اكتمل في الأولى والربع بعد الظهر نصابها القانوني بـ٦٢ نائبًا وسط إجراءات أمنية مشدّدة اتخذتها فرقة «المكافحة». انتخب مجلس النوّاب المرشّح الوحيد بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية من الدورة الثانية للإقتراع بغالبية ٥٧ صوتًا، ووُجِدت في صندوق الاقتراع خمس أوراق بيض. كان قد حاز في الدورة الأولى ٥٨ صوتًا إلى ورقة باسم ريمون إده وثلاث أوراق بيض[2]. وشارك في الجلسة أيضًا ديبلوماسيون أجانب ومراقبون بريطانيون وفرنسيون.

غاب رئيس الوزراء شفيق الوزان متضامنًا مع المقاطعة التي قادها صائب سلام، وقد التف حول الأخير ٢٤ نائبًا.

كان الياس سركيس يتابع جلسة الانتخاب من منزله في اليرزة، وجوني عبده من مكتبه في مديرية المخابرات، وبشير الجميّل من مكتبه في مقرّ قيادة القوّات اللبنانية في الكرنتينا يحوط به شارل مالك والآباتي بولس نعمان ورفاقه. أمّا المعارضون الذين قاطعوا الجلسة فاجتمعوا في وقت لاحق على الانتخاب في بيت صائب سلام في المصيطبة، مسجلين رفضهم الانتخاب وعاملين على «تنظيم المواجهة الوطنية للوضع المستجد»، واعتبروا أنّ «ثمّة قوّة تنظيمية قسرية تخلّ للمرة الأولى في تاريخنا بالميثاق وتحاول أن تفرض على البلاد حكمًا معالمه الواضحة فئوية ديكتاتورية وفاشية».

على أثر انتخابه، مادًا يده إلى اللبنانيين والعرب والأصدقاء جميعًا، طلب الرئيس المنتخب إلى مقاطعي انتخابه وضع خط بين الماضي والحاضر و«بدء طريق جديدة تتخطى فئوياتنا وحساسياتنا واعتباراتنا». وتعهّد ألاّ يكون «فئويًا وحزبيًا»، داعيًا إلى الدخول في مرحلة السلام والأمن والبناء والعدالة الاجتماعية والعمل على إعادة بناء المؤسّسات الاقتصادية والمالية والسياسية والتربوية[3].

١. مقابلة خاصة مع كريم بقرادوني.
٢. ردًا على اقتراعهم لبشير الجميّل في مجلس النوّاب، تعرّض رئيس المجلس كامل الأسعد والنوّاب عادل عسيران وملكون أبلغيتيان ويوسف حمود وعلي العبدالله وسالم عبدالنور وأنور الصبّاح وفؤاد طحيني وعثمان الدنا وموريس فاضل، غداة الانتخاب، لاعتداءات وأعمال عنف طاولت بيوتهم ومؤسّساتهم ومكاتبهم نهبًا ونسفًا.
٣. جريدة «النهار»، ٢٤ آب ١٩٨٢.

كان انتصار بشير الجميّل في انتخابات رئاسة الجمهورية عصارة تجربة جوني عبده في مديرية المخابرات عندما خلص إلى بضعة استنتاجات: أولها أنّه انتقل بقائد القوّات اللبنانية من موقع لا شرعي إلى آخر شرعي مذ سلّم بأنّ لا بديل من الدولة التي من خلالها يمكن أن يصل إلى أيّ مكان. وثانيها أنّه ساهم بفاعلية في إحداث تحوّل في خطابه السياسي، إذ بدأ يتحدث عن الوحدة الوطنية والتوافق في ما بين اللبنانيين وأقرّ بوحدة لبنان منتقلاً من التحالف مع إسرائيل إلى الاعتراف بالدور العربي في مساندة لبنان على حله أزمته. وثالثها انفتاحه على شركائه في الوطن سعيًا إلى حوار سياسي فخرج من الإنغلاق المسيحي إلى المدى اللبناني الأرحب. بدت تلك ملامح الشخصية السياسية لعهد الياس سركيس التي استقر عليها الرئيس المنتخب. نجح الياس سركيس، في رأي جوني عبده، في السنتين الأوليين من عهده عندما وحّد المجتمع وبنى الجيش قبل أن تعصف به التطوّرات الإقليمية، ونجح في السنتين الأخيرتين وهو يؤمّن انتقالاً دستوريًا إلى رئيس منتخب يملك ما كان يعوزه هو: قماشة القائد.

انتهت خلاصة جوني عبده إلى أنّ بشير الجميّل ذهب إلى خياراتَ الياس سركيس لا العكس.

كان قد أضاف حتى ذلك الوقت الكثير إلى مشروع بشير الجميّل: بعد المصالحة مع الياس سركيس، الانتقال به من الخيار الإسرائيلي إلى الخيار الأميركي، وفتح أمامه أبواب الحوار مع العرب وإن متأخرًا.

لكنّ الخلاصة الأخرى هي اعتقاد مدير المخابرات بأنّه هو الذي انتصر عندما قاد هذا التحوّل: أن يكون في وسع جهازه أن يصنع مشروعًا سياسيًا لبناء دولة، لا أن يكتفي بدور صغير في وطن صغير.

المصادر

١. المقابلات الخاصة (بحسب الترتيب الأبجدي)

ميشال إده، خالد خضر آغا، جوزف أبو خليل، العميد كمال أبي عبدالله، فاروق أبي اللمع، العميد عصام أبو زكي، العقيد فؤاد الأشقر، فؤاد بطرس، العماد إميل بستاني، العميد جول البستاني، زاهي البستاني، العميد فريد بو مرعي، العميد جوزف بو ناصيف، العميد فوزي بو فرحات، محمد بعلبكي، كريم بقرادوني، باسم الجسر، أسعد جرمانوس، اللواء أحمد الحاج، العميد فرنسوا جينادري، العميد عبّاس حمدان، العميد جورج الحرّوق، العميد ميشال الحرّوق، منى الحسواني، جوزف الحسواني، ميشال بشارة الخوري، العماد ڤيكتور الخوري، اللواء سامي الخطيب، العميد ميشال الخوري، العميد سمير الخادم، اللواء سهيل خوري، النقيب شوقي خيرالله، محسن دلول، العميد أنطوان الدحداح، شارل رزق، العميد صادق رعد، العميد فايز الراسي، المعاون كامل رستم، النقيب سامي زود، الياس سابا، اللواء منير السردوك، العميد بسام أنطون سعد، العميد عادل ساسين، العميد سامي الشيخة، العقيد عامر شهاب، كارلا شهاب، أسعد شفتري، العماد ميشال عون، السفير جوني عبده، جورج عدوان، اللواء هاني عبّاس، العماد اسكندر غانم، اللواء نبيه فرحات، العميد نعيم فرح، العميد جان فرح، نعوم فرح، عبدالله قبرصي، اللواء اميل كلاس، العقيد جورج كرم، المقدّم فايز كرم، الرائد جوزف كيلاني، العميد غابي لحود، العميد فارس لحود لحود، العميد فارس جبرائيل لحود، اللواء إدغار معلوف، العميد ألبر منيّر، العميد منير مرعي، العميد محمود مطر، العميد صلاح منصور، العميد ريمون معلوف، المعاون ابرهيم المنذر، هيام عبدالله محسن، العميد ميشال ناصيف، العميد جان ناصيف، المقدّم نبيه الهبر، رضا وحيد، العميد سعدالله يحيى.
إلى ضبّاط كبار متقاعدين في الشعبة الثانية رغبوا في عدم الافصاح عن أسمائهم.

٢. الوثائق

- تقارير ومحاضر اجتماعات سرّية مخطوطة أو مطبوعة، محفوظات ضبّاط سابقين في الشعبة الثانية.
- محاضر غير منشورة عن التحقيق العسكري مع ضبّاط الشعبة الثانية.
- مذكرات شخصية غير منشورة للعماد إميل بستاني.
- مذكرات شخصية غير منشورة للعماد اسكندر غانم.
- مذكرات شخصية غير منشورة للعميد جان نخّول.
- شريط فيديو عن ذكريات شخصية لنسيم مجدلاني في لندن (٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩).
- محاضر اجتماعات مغلقة عقدها بشير الجميّل مع فريق عمله بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، محفوظات مسؤول كبير سابق في القوّات اللبنانية.

٣. المراجع

- كرّاس «الحياة النيابية في لبنان»، الجزء الأول: الانتخابات بالأرقام، ملف «النهار»، ١٤ شباط ١٩٦٨.
- «النهار السنوي»، «المكتب الثاني»، عدد رأس السنة ١٩٧٠ – ١٩٧١، جريدة «النهار».
- «مأساة جيش لبنان»، فؤاد لحود، بيروت، ١٩٧٦.
- «أقدار وتوقّعات ١٩٧٢ - ١٩٧٦»، جول البستاني، بيروت، ١٩٨٠.
- «السلام المفقود»، كريم بقرادوني، الشرق للمنشورات، بيروت، ١٩٨٤.
- «أوراق قومية»، عبدالله سعادة، بيروت، ١٩٨٧.
- «قصة الموارنة في الحرب»، جوزف أبو خليل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٠.
- «زمن الأمل والخيبة»، سليم الحص، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.
- «حياة في ذكريات»، شارل حلو، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٥.
- "Mémoires", Charles Hélou, tome 2 et 3, librairie Antoine
- "Encyclopedie du Renseignement et des services secrets", Jacques Baud, Lavauzelle, 1998
- "Guide de l'espionnage et du contre-espionnage", Geoffroy D'Aumale et Jean- Pierre Faure, le Cherche Midi éditeur, 1998

٤. الصحف

- جريدة «النهار»،
- جريدة «الأوريان-لوجور»،
- جريدة «الجريدة»،
- جريدة «المحرّر»،
- جريدة «اليوم»،
- جريدة «الحياة».

٥. المجلات

- «الحوادث»،
- «الوسط»،
- «الصياد»،
- «صباح الخير»،
- «الأسبوع العربي»،
- «البشير».

الصور من الأرشيف الشخصي لـ: العماد إميل بستاني، العميد أنطون سعد، العميد غابي لحود، العميد جول البستاني، السفير جوني عبده، اللواء سامي الخطيب، العميد جان ناصيف، العميد موسى كنعان، العميد جورج الحرّوق، العميد ميشال الحرّوق، العميد محمود مطر، العميد ريمون معلوف، العقيد أنطون عرقتي، الملازم أول الياس الحسواني.

جدول المحتويات

المكتب الثاني
حاكم في الظل

لعلّها المرة الأولى يُكشف فيها عن الشعبة الثانية اللبنانية، جهاز الاستخبارات العسكرية الذي عُرِف بـ«المكتب الثاني»، وعن كثير من أسراره وعمله وموقعه في السلطة ودوره في الظلّ، وقد كان معظمه طيّ الكتمان.

في بعض دول العالم تُفتح خزائن أسرار الدولة ووثائقها ومحفوظات أجهزة استخباراتها بعد ٢٥ عامًا وأحيانًا أكثر. وفي دول أخرى لا تُفتح أبدًا ما لم تذهب خوفًا إلى الاتلاف.

في هذا الكتاب قصة الشعبة الثانية اللبنانية ما بين أعوام ١٩٤٥ و١٩٨٢، من خلال عشرات مقابلات مع ضبّاط اضطلعوا بأدوار رئيسية فيها على مرّ أربعة عهود رئاسية، ومئات صفحات وثائق ومحاضر سرّية ومفكرات ومذكرات وذكريات شخصية غير منشورة لضبّاط استخبارات لزموا الصمت.

لكنّ ذلك يطرح في ضوء التجربة اللبنانية سؤالاً: أيّ دور للاستخبارات في خدمة الأنظمة؟ الأمن فقط، أم الأمن والسياسة أم قمع الشعوب، أم الوصول إلى السلطة؟

نقولا ناصيف صحافي في جريدة «النهار» اللبنانية، ومراسل إذاعة «مونتي كارلو - الشرق الأوسط» في بيروت.

له:
- «كميل شمعون، آخر العمالقة»، دار النهار للنشر، ١٩٨٨.
- «رئاسيات ١٩٩٥»، جريدة «النهار»، ١٩٩٥.
- «المسرح والكواليس - إنتخابات ١٩٩٦»، دار النهار للنشر، ١٩٩٦ (مشارك).
- «جوزف مغيزل، سيرة النضال والحب»، مختارات ومؤسسة جوزف ولور مغيزل، ١٩٩٨.
- «رئاسيات ١٩٩٨»، جريدة «النهار»، ١٩٩٨ (مشارك).
- «ريمون إده، جمهورية الضمير»، دار النهار للنشر، ٢٠٠٢.